

حاشیه علی شرح الفقه ابن مالک  
از علامه العسکری

A5921+







الجزء الاول من حاشية العلامة الصبا  
على شرح العلامة الاشعري على  
الفقيه الامام ابن مالك في  
التحفة لنا الله بم  
والمسلمين  
آمين

---

ووباشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله

---

١٠٩

(الطبعة الاولى)  
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية)  
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)  
(مصرية)

بسم الله الرحمن الرحيم  
(أما بعد) حمد الله

(قوله اعترض) حاصله  
قياس مركب من الشكل  
الاول منزع الحشى أولا  
صغره وأورد على منعه  
بانه مكابرة لا عبرة بها ويرد  
بانه بحسب المراد وهو  
مبنى على أن مراد  
المعترض لا تنفيد الايتان  
بها للفظ ولا قصد أمان  
أراد الاول فلا يجاب عنه  
الا بجمع ان المطلوب الايتان  
لفظا تأمل وقوله سلمنا الخ  
مراده به انها تنفيد السبق  
لفظا وقصد فقط والحق  
انه يدفع الابراد خصوصا  
والمقام هنا قرينة عليه كما  
وضحه سم في الايتان  
لكن ترك المنع في الصلاة  
والسلام اكثالا على  
المقايسة تأمل وثانيا كبراه  
وأورد عليه انه لا يوافق  
رواية الرفع وأجيب بان  
المقصود بها مجرد التمثيل  
لا خصوص اللفظ

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوانح النعم ونشكرك على ما أظهرت لنا من مهمات  
الاسرار ومضمرات الحكم ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدأ  
ومبتدع ونشهد أن سيدنا محمد عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبوع اللهم صل وسلم عليه  
وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المتخلف لجلالك وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدة  
في ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان غفر الله  
ذنوبه وستري الدارين عيوبه هذه حواش شريفة وتقريرات جليلة منيفة وتحقيقات  
فائقة وتدقيقات راققة خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشعري  
الشافعي على ألفية الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت في تحرير مبانيها وتهذيب معانيها  
جميع المهمة لمخصافها زبد ما كتبه عليه المشايخ الاعيان منهم على كثير مما وقع لهم من  
أسقام الافهام وأوهام الازدهان ضامنا الى ذلك من نفائس المسطور وما ينشرح به خاطر مضيفا  
اليه من عرائس بنات فكركى ما تقر به عين الناظر وحيث أطلقت شيخنا فرادى به شيخنا العلامة  
المدايني أو قلت شيخنا السيد فرادى به شيخنا المحقق السيد البليدي أو قلت البعض فرادى به  
الفهامة الفاضل سيدى يوسف الحنفى رحمه الله تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان زائدا على ما في  
حواشيه وليس معزوا لاحد فهو غالب ما ظهر لى وربما نسبت به الى صريحه وعلى الله الاعتماد انه  
ولى السداد (قوله أما بعد حمد الله الخ) اعترض بان هذه العبارة انما تنفيد سبق حمد وصلاة وسلام  
منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الايتان بالثلاثة في ابتداء التأليف ويجاب أولا باننا  
لا نسلم تلك الافادة لان القصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة في قوة  
الجملة فكما قال أما بعد فولى أحمدا الله منشئا للحمد وثانيا باننا سلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم أن

المطلوب لا يحصل بها لان افادة سبق الحمد منه تضمن أن المجدد أهل لان يحمده وهو وصف بالجبل  
 فقد حصل الحمد منها بهذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا  
 المطلوب حصول الحمد مطلقا في الابتداء، ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود  
 بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما افاده العلامة ابن قاسم في نكته عند قول المصنف  
 • أحمد رب الله خير مالك • مصليا الخ وبه يعرف ما في كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا  
 من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كائنها المطلوبة أيضا  
 والجواب بحصول الحمد بالسلمة غير نافع في الصلاة والسلام فان قلت لا نسلم عدم حصول الحمد  
 صريحا هنا ما نقرر من أن الاخبار عن الحمد جد أي صريح قلت ما تقرر انما هو في الاخبار عن  
 الحمد بشئ لله بالجملة الاسمية أعني الحمد لله لانه ثناء بجميل صراحة فهو جد صريح بخلاف الاخبار  
 عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار بأنه يقع كافي أحمد رب الله على أنه خذ بر لفظا ومعنى فتنبه  
 (قوله على ما منخ من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة فن بيانية  
 والعائد محذوف ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجح الثاني لان النكرة هي  
 الاصل ولان شرط الموصول اذالم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلاة وقد لا يحصل عهدا لها الا  
 بشكك فاحفظه أو موصول حرفي ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل  
 أمكن من الحمد على أثره لان الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطة ومن راندة على  
 مذهب الاخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الاشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض  
 نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمصحح الاعطاء وبابه قطع وضرب والمخعة بالكسر العطية  
 كذا في المختار والبيان يطلق معنى الظهور ومعنى الفصاحة وتغني المنطق الفصح المعرب عما  
 في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا  
 والمراد بأسبابه جميع ماله دخل في حصوله كسلامة اللسان من العي والفهاهة وسلامة القلب  
 من موانع الادراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله  
 وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكير كإرواء كسر  
 تاء التبيان والتلقا بعكس الفعل والورد الفتح أيضا في التبيان كافي القاموس وان كان كسره  
 أكثر والتبيان كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الاسل  
 من زيادة المعنى لزيادة المبني والمراد بأبوابه كل ماله دخل في حصوله كالادراكات  
 انقوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيان  
 استعارة بالكناية والأبواب تخييل والفتح ترشيح وذكر المنخ والأسباب في جانب البيان  
 والفتح والأبواب في جانب التبيان لان التبيان أبلغ كما مر فالوصول اليه أصعب يحتاج الى فتح  
 أبواب مغلفة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق  
 بمحذوف صفة للصلاة والسلام أي الكائنين على من رفع أو حال منهما وقال شيخنا تبعا للمصرح  
 متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده  
 كما قاله الفاضل الروداني محشى التصريح التنازع المعنوي الذي هو مجرد الطلب في المعنى  
 لا العمل بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما عترض  
 به البعض من أن التنازع لا يكون الا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانها كما سيأتي وما ذكر  
 ليس كذلك أي لان الصلاة والسلام اسماء مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان  
 يشبهانها في العمل لا في التصرف بدليل تشبهانها باسم الفعل والمصدر ومن وافق على ذلك هذا  
 البعض وجئت ليدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على

على ما منخ من أسباب  
 البيان وفتح من أبواب  
 التبيان والصلاة والسلام  
 على من رفع

جريانه بينهما كالمصداقين في ثلاثي الاعتراض من أصله والرفع الاعلاء والمراد به هنا الاظهار  
والاخر از (قوله بماضي العزم) من اضافة المصنف الى الموصوف أي العزم الماضي قال في المصباح  
عزم على الشيء وعزمه عزم من باب ضرب عقد ضميره على فعله اه لكن سبذ كالمشارح قبيل  
باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا نعزموا عقدة التكاح على تضييق معنى  
تنووا والماضي اما بمعنى المنافذ يقال مضى الامر أي نفذ واما معنى القاطع يقال سيف ماض أي  
قاطع فيكون قد شبه في النفس العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان)  
يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق القلبي فتكون اضافة القواعد اليه من اضافة  
المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ماوجب الايمان به مما ينبنى عليه  
غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهم أو جميع ماوجب الايمان به سواء بنى عليه  
غيره أو لا فيكون في التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن  
يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالأضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد  
بالقواعد الاربعة المذكورة في حديث بنى الاسلام على خمس وعليه في الكلام تلخيص الى  
هذا الحديث (قوله وخفف بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آله كالسيف ووصفها بالاعمال  
محاذ عظمى من وصف آلة عمل الشيء فان قلت عامل الجزم لا يخفف في العربية قلت ان التورية  
قلت التورية لا تتوقف على خففة في العربية وانما يرى بخففة الذي لا يقع في العربية للاشارة  
الى أن ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان)  
البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام واضافتها الى  
البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أي المختار نعت لمحمد لا لمن  
للتلازم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع  
عند اجتماعها (قوله من خلاصة معدو لباب عدنان) خلاصة الشيء يضم الحاء وكسرهما ما خلاص  
منه وبمعناه اللباب في عبارته تفنن ومعد بفتح الميم والعين ولعدنان اصله قال الجوهري وهو  
أبو العرب وعدنان آخر النسل الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد  
المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن  
النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فلم وجه ذكر معد  
 وعدنان ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماة بنين باسمي أبيهما وانما آخر  
عدنان ذكرهما مع تقدمه وجوده لانه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة  
والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس (قوله أحرزوا) أي حازوا  
وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة في آخر ميدان تسابق الفرسان فن  
أعدى فرسه اليها وأخذها عدسا بقا في الكلام استعارة تمثيلية أن شبه حال الصحابة في غلبتهم لمن  
قاراهم في الاحسان بحال السابقين على الخيل في الميدان في سبقهم الى قصبة السبق بجامع مطلق  
حوز ما به الشرف أو استعارة مكنية أن شبه في النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات  
المضمار أي الميدان تخيلا وحرز قصبات السبق ترشيدا أو استعارة مصرحة أن شبهت مراتب  
العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيدا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان امام معناه  
الشرعي المبين في حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه  
فانه يراك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وأبرزوا) أي أظهروا وقوله ضمير القصة والشان  
يحتمل أن المراد المضمر المستور الذي كان له قصة وشان عظيمان وهو دين الاسلام فيكون نهيته  
مضمرا باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشان الاصطلاحي الواقع في قوله تعالى

(قوله حقيقة) كذا بالاصل  
ولعل صوابه حقيقة اه

بماضي العزم قواعد  
الايمان وخفف بعامل  
الجزم كلمة البهتان محمد  
المنتخب من خلاصة  
معدو لباب عدنان وعلى  
آله وأصحابه الذين أحرزوا  
قصبات السبق في مضمار  
الاحسان وأبرزوا ضمير  
القصة والشان

فاعلم أنه لا إله إلا الله في الكلام حذف مضاف أي مفسر صير الخ لان الذي أظهره مفسره وهو  
 لا إله إلا الله أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث هو المفسر بكسر السين باسم المفسر بقضها  
 (قوله بسان اللسان ولسان السنان) السنان فعل الرمح والتركيبان اما من اضافة المشبه به  
 الى المشبه أي اللسان الذي كالسنان في التأثير والسنان الذي كاللسان في كثرة استعماله أو  
 من الاستعارة بأن يكون شبه في التركيب الأول كلام اللسان بالسنان في التأثير وشبه في  
 النفس السنان في التركيب الثاني بالانسان في صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخيلا  
 أو شبه طرف السنان الذي به الجرح باللسان في كثرة استعماله وجعل شيئا اطلاق لسان السنان  
 على طرفه الجرح لا تجوز فيه ممنوع لانه ليس من معاني اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس  
 وغيره وفي قوله بسان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات  
 السادات سادات العادات وقد اشغلت خطبته على أنواع أخرى كبراعة الاسهلالات والتورية في  
 الفتح والرفع والماضي ونحوها والطباق في الرفع والخفض والايان والبهتان والافراط والتفريط  
 والجناس اللاحق في الاسد والجسد والتحقيق والتدقيق والمحل والممل وكذا بين الادراج  
 والابرار كقوله شيخنا والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لاسيما في الجناس  
 المضارع في خلاوعلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف ان كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو  
 قريبه فالمضارع ومعنى هذا المخرج أن يختلف الحرفان في جنس المخرج ومعنى قريبه أن يتحد في  
 جنسه ويختلف في شخصه (قوله فهذا) اسم الإشارة راجع الى الالفاظ الذهبية المخصوصة الدالة  
 على المعاني المخصوصة على أرح الأوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول  
 لشبهه به في كمال اتقان المشير أو السامع اياه حتى كأنه مبصر عنده وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه  
 أصلية أو تبعية خلافه يبينه في رسالتنا في المجازات والفاء واقعة في جواب أما وجواب الشرط  
 لابد أن يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار اليها شرعا لطيفا بديعا غير مستقبلا فلا بد من تقدير  
 أقول بعد الفاء كما أفاده في التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي  
 على أنه مصدر بمعنى الشارح أي خارج لم يحتمل الى التقدير لان الشرح الخارجي المدلول على هذا  
 الشرح الذي هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني في حواشيه على التصريح انما يحتاج  
 الى التقدير لو أريد بالشرط الذي تصهته أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شيء لشيء ولو  
 سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كفي شرط لو فليكن هذا منه اه نعم قال  
 يس يندفع بتقدير القول اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ شرعا لطيفا بديعا ثابت جدد أولم  
 يحمد فاعني كونه بعد الحمد فاذا أجل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اه وهو مبني  
 على أن الطرف من متعلقات الجزاء كما هو الاحسن مع أن هذا الاشكال الاخر يندفع بجعل شرح  
 بمعنى شارح مر ادا منه المعنى اللغوي لعمدة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف  
 القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن في الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوز  
 حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله فتنبه (قوله لطيف) يعني لا يحبب ما وراءه  
 من المعاني مجازا لا يحجب ما وراءه من المحسوسات (قوله بديع) فاعيل بمعنى المفعول أي مبتدع  
 أي مخترع لا على مثال سابق فانه يهيمته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد انه فائق في الحسن على  
 غيره من الشروح ويحيى بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والارض (قوله على ألفية  
 ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أي دال على ألفية ابن مالك أي على معانيها  
 أو على معنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أي كاشف كما قاله البعض وفيه أنه يلزم على هذا  
 ذهبت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على

بسان اللسان ولسان  
 السنان وهذا شرح لطيف  
 بديع على ألفية ابن مالك

• مذهب المقاصد واضح  
المسالك • يمتزج بها  
امتزاج الروح بالجسد  
ويحل منها محل الشجاعة  
من الاسد • تجدد نشر  
التحقيق من ادراج عباراته  
يعقب • وبدرا التدقيق  
من أبراج اشاراته بشرق  
خلال من الافراط الممل  
• وعلا عن التفريط  
المحل •

استعارة تبعية أو شبه الشرح والتمثيل بجسم مستعمل وجسم مستعمل عليه وذكر على تخيلا (قوله  
مذهب الخ) التهذيب التنقية والمقاصد المعاني والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف  
اليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) في الكلام مباغلة والافالمزج  
الخطأ بلا تعبير مع أن الشرح والتمثيل متمايزان وأشار بهذه السجعة الى ما في شرحه مما لا بد منه في  
بيان المتن وبالسجعة الثانية الى ما زاد على ذلك والمقصود منه ما وصف شرحه بجودة السبيل  
وحسن التركيب مع الفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أي امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال  
عبارة نفهم أن شرحه لله من كالمزج بالروح والتمثيل بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص  
لبقية الشرح لا نأقول مقام المدح لا ينظر فيه الى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء  
وكسر هاء الان حل بمعنى زل يجوز في ماء مضارعه الوجهان كما في القاموس وبها قرئ في السبع  
قوله تعالى فيحل عليكم غضبي فاقصصا البعض كشجنا على الضم تقصير وأما حل ضد حرم فحاء  
مضارعه بالكسر فقط وحل عني فحاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حال  
أي كأنها منها الان حل لا يتعدى عن وكذا قوله من الاسد أي كأنه من الاسد • ولعل معنى كأنها  
منها وكأنه من الاسد منسوبة اليها ومنسوبة الى الاسد ولا يعد أن من في الموضوعين بمعنى في  
لا يقال الظرفية في الاول غير ظاهرة لا نأقول لما امتزج بها كأنه حل فيها وقوله محل الشجاعة  
أي حلولها فحل مصدر ميمي أي حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجرأة لا الممكة  
المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجدد نشر التحقيق الخ) النشر الرأفة الطيبة  
والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بدليلها مع رد قوادحه  
والادراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما في القاموس  
ويعقب بفتح الباء مضارع عقب الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فوح ظهرت رائحته ولا  
يكون الا للذكورة كما في المصباح في كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشح حيث شبه التحقيق في  
نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعقب ترشح قال شيخنا السيد وفي العبارة قلب أي من عبارات  
أدراجه اه وتكتسب القلب الإشارة الى قوة النشر حتى سري من العبارات الى محلها المكتوبة فيه  
(قوله وبدرا التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات المسئلة بدليلين أو أكثر  
وعلى اثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة والادراج جمع برج وهو أحد  
أقسام الفلك الاثني عشر المسماة بالبروج وعبر بالادراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة  
أدراج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أي أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع  
شرق كطلع وزاومعنى وعلى كل في كلامه عيب الاسناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفي  
كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشحان حيث شبه التدقيق باللبلة المقمرة كمال الاقار بجمع  
الكمال والبدر تخييل والاشراق والادراج ترشحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها  
بالسماء في العلو والمناة ولك أن تجعل الادراج استعارة مصرحة لعبارة الاشارات أى المعاني  
الديقة ان شئت بالادراج في أن كلاما محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعاني والادراج محل  
للكواكب أو تخيلا لاستعارة مكنية ان شئت الاشارات بالسموات في الرفع والمناة ثم ذكر  
شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أي من اشارات أبراجه ولا حاجة اليه كالا يخفى (قوله خلا من  
الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحدود والتفريط التقصير أي خلا من الافراط في التطويل وعلا عن  
التفريط في تأدية المعاني وعبر في جانب الافراط بخلا وفي جانب التفريط بعلا لان التفريط أخف  
فهو أحق بالتباعد عنه الذي هو المراد من علا وأحرهاتين السجعتين مع أنهما من باب التخليه وما  
قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات على النفي وشرف الوجود على العدم والممل والمحل



وصفات لازمان لان المراد الذي شأنه الاملال والذي شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أي عدلا وأفراد اسم الاشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للافراد حصول الاقتباس (قوله وقد لقبته) أي سميته وانما أثر التعبير بالتلقب لما في هذا الاسم من الاشعار بالممدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهزة تكلم عليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كاهو القاعدة عند اجتماع هـ ز تين فانيتها ساكنة حذف منه الجازم لانه التي هي واو وماضيه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة أو كدلو أو ألو كعلاو كأي القاموس وان كان بمعنى المنع ألو كدلو كأي حاشية شيخنا السيد لكن في حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازي مشهور للأن لا لاحقيني ويصح هـ ما عدا الاستطاعة فعلى الأول قوله جهدا أي اجتهدا منصوب على التمييز محمول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهدا على الاسناد المجازي أو نزاع الخافض أي في اجتهدا أي أحوال بمعنى مجتهدا وعلى الثاني مفعول به وعلى الأخير مفعوله الثاني وحذف مفعوله الأول لعدم تعلق الغرض بذلك والتقدير ولم أمانع أحدا جهدا وعن أبي البقاء أن لم آل من الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل فهذا خبر بمعنى جاهدوا والذي يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بنفع الجهد لا غير وبمعنى الطاقة بالنفع والضم (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريبه) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطى كاهنا تعدى لمفعولين بنفسه فأنه مفعول قدم لإفادة الحصر أو لإلهام لفظه منه وأن يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استفتهم تعدى للاول بنفسه وللثاني بمن نحو يسألونك عن الانفال أو ما بعنا نخوف أسأل به خيرا أي عنه (قوله سأل) أي سأل من الحق والحمد ونحوهما (قوله وما توفيتي الابانة) استفتح أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالياء لانه يؤهم الآلة فلا يحسن ضربى زيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيتي الا من الله وتوجيه على ما يستفاد من الكشف في تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبني للمجهول حيث قال أي وما كوني موقفا لاجعوتته وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أي اعتمدت في جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المفعول أو في الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقدير الجار والمجرور لإفادة الحصر لان الاعتماد في جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد في بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أي أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى القيبة ان روى متعلق بالبسملة المقدور بنحو أو أوفى فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأنى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مواقف المشهور بالجلالة في العلم والاخلاص فيه وبالاتقاف بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحد من الرياء خصوصا مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد ليقع اسمه بين الجملتين الشرقتين فحيط به بركتهما فاحفظه (قوله العلامه) معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتأنيذ يادتها وكثرة العلم جدا فحصل بالتجرف في أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات له اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا القبه أي مجمل أهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد بشعر بالممدح فجعل أحدهما اسما والاخر لقباً فتحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما يحته بعض المتأخرين ونصه والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداء كانا ما كان وأن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كنسب الدين فيمن اسمه محمد

وكان بين ذلك قواما •  
وقد لقبته بمنهج السالك •  
الى ألفية ابن مالك • ولم  
آل جهدا في تنقيحه  
وتهذيبه وتوسيعه  
وتقريبه والله أسأل أن  
يجعله خالصا لوجهه  
الكريم • وأن يرفع به من  
ناله بقلب سليم • انه قريب  
محبيب • وما توفيتي الابانة  
عليه توكلت واليه أنيب  
(بسم الله الرحمن الرحيم  
قال محمد هو) الامام العلامة  
أبو عبد الله جمال الدين

(قوله فان لم يراع الخ)  
لا يخفى ان المفهوم من  
هذه العبارة فان لم يراع  
متعلق بالبسملة المقدور بنحو  
أو أوفى الخ وذلك سادق  
بعد مراعاة شيء أصلا  
وبمراعاته مقدرا بنحو  
يؤلف المبدوء بياء القيبة  
وحيث يذير انه لا التفات  
حتى عند السكاكي في  
الصورة الثانية بل  
الاتفات في المتعلق فقط  
عند السكاكي وليس  
الكلام فيه فلعل المحشى  
لم يبال بهذا بعده (قوله  
أرجح) وقوله هم دره  
المفاسد مقدم على جلب  
المصالح اذا قويت أو  
ترجحت فلا ابراد



ابن عبد الله (ابن مالك)  
الطائي نسبة الشافعي  
مذهبها الجبالي منشأ  
الاندلسي اقليم الدمشقي  
دارا و وفاة لاثنتي عشرة  
ليلة خلت من شعبان عام  
اثنين وسبعين وستمائة  
وهو ابن خمس وسبعين سنة  
(أحمد ربي الله خير مالك)  
أي أثنى عليه الشاء

(قوله بل هو باق) اعلم انه  
اختلف في جواز تغيير  
اعراب المتن للشرح فقبل  
يتمتع مطلقا وقبل يجوز  
مطلقا وقبل يجوز  
للشارح المازج دون غيره  
ومثل حذف الالف من  
قبيل الاعراب أو أو لا تأمل  
(قوله دون غيرها) المناسب  
زيادة ودون غيره لاجل  
ان يتم التمييز

أودم كانه لتساقه فحين اسمه ذلك فلقب أو كان مصلدا باب كأي عبد الله فحين اسمه ذلك أو أم كأم  
عبد الله فحين اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فحين اعترض عليه أمير افرقيقة  
في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنواني وحاصل  
الجواب أن اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء راطها ران  
الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعر اجمال الدين فهو اللقب (قوله ابن  
عبد الله ابن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جرب ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم  
عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق على دفعه فيكون  
بالنظر الى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه فان قلت في قول المصنف هو ابن مالك اللباس لايامه  
أن ما سكا أبوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عن شاركه في  
اسمه وهو اعانيتم بهذه الكنية لغلبيتها عليه دون غيرها قاله سم وأيضا فيها نقول عليه رقاب  
العلوم والا كثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جيسدا ومنه رسمها في ونادوا يامالك في  
المصحف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها  
فيه فلا نلحظ العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائي نسبة) سيأتي  
في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب (قوله الجبالي منشأ) نسبة الى جبان بلاد من بلاد  
الاندلس فكان الاولى تأخير عن قوله الاندلسي اقليم ليكون للمتن خرافة وجواب شيخنا السيد  
بأنه قدم الجبالي اهتماما بالاختصاص غير نافع وقد يجاب بان الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسي  
اقليم لمن لا يعلم كون جبان من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال  
وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة ثم قال وهي جزيرة متصلة بالبر  
الطويل والبر الطويل متصل بالقسططينية وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر محيط بها من  
جهاها الا الجهة الشمالية وحكي أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن يافث بن نوح عليه  
السلام فسميت باسمه اه من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض أن  
الاندلس كانت للنصارى دهرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فبنوها مأخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا  
ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ماقاله ميارة ببعض خلق أي ثم بعد مدة  
طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصا بضم الهمزة والدال أيضا (قوله  
و وفاة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها و وفاته والاولى أحسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره  
بفتح فاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ما ذهب اليه  
كثير كابن هشام أن تحوّل تمييز النسبة أعلي لا المحول عن القاعل كما زعم لعدم محتمه في الجميع  
ولامن تمييز المفرد وان قاله شيخنا لان تمييز المفرد عين مميزة في المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام  
اثنين الخ) أي عام ثمان اثنين الخ (قوله أحد) بفتح الميم مضارع جحد بكسر هاء قال المعرب وتبعه شيخنا  
والبعض كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بيا الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكميم اه  
وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر أن يقول المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم فلفظ أحد هو المقول  
لله صنف فهو الذي يحكى بقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثاني خلاف مقتضى الظاهر كما  
في المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو قال انى عبد الله ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير  
التقليد (قوله ربي الله خير مالك) ذكر في عبارة جده الفعل والذات والصفة إشارة الى أنه تعالى  
يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم  
بالمشوق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالربي وهو  
أولى هنالك ولان المالكية مذكورة في قوله خير مالك الأنا يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر

وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفعلى تفضيل حذف همرته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لي أنه من الخير مصدر خاير بخير أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى ان رسم الاوّل بغير ألف كما هو الاكثر فى مالك العلم فان رسمها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا واطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجليل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور والقائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام القائل بعومومته للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه إشارة الى قوله خير مالك وأن قوله وبخزيل نعمته إشارة الى قوله ربى لكن يعكّر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا أن يقال ما تقدم والجلال العظيمة ولا يتعين كون اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما يرويه كلام البعض بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاكلة قوله وبخزيل نعمته بحوج الى تأويل الجلال بالجليل (قوله وبخزيل نعمته) من اضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار اليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله التى هذا النظم أثر من آثارها لانه ليس أثر النعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفرادها ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به وترتب عليها ذلك اثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الاثر (قوله واختار صيغة المضارع) أى على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لاجابة اليه بل هو لبيان الواقع اذ المنفى لا يتأتى هنا (قوله لما فيها من الاشعار) أى بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددى أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد الخ وقوله التجددى أى الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدد كذا أى وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا فان الاولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سبقت ذكره الشارح بعبارة صهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الارجح والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وان أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمودة فيها وهى ثبوت الحمد لله تعالى اذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع فى النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق الحمد به فيها بجميع الصفات وببعضها الأعم من تلك الصفة لان معنى أحدك أثنى عليك بالجليل وصفاته تعالى جملة كلها وبعضها فالمضارعية أكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعنى الترتيبية المفهومة من قوله ربى على ما تقدم فاندفع ما عترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع حده فى مقابلة نعمة مع أنه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته (قوله دأغا) تؤكد لقوله لا تزال تجدد وقوله كذلك تأكيد لقوله كما (قوله نحمده بمحامد لا تزال تجدد) اعترضه البعض كشخبنا بأنه سيصرح بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لان الحمد الانشائي قطع بانقطاع التلطف به فأين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بأن اشعارها بالتجديد باعتبار حالها الاصلى الثابت لها قبل نقلها الى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الاشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم (قوله وأيضا) هو مصدر أراض اذ ارجع وهو امام مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اعم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول أرجع الى التعليل رجوعا وعلى الثانى أقول راجعا الى التعليل وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق وبغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز

الجليل اللائق بجلال  
عظمته وبخزيل نعمته  
التي هذا النظم من  
آثارها واختار صيغة  
المضارع المثبت لما فيها  
من الاشعار بالاستمرار  
التجددى وقصد بذلك  
الموافقة بين الحمد والمحمود  
عليه أى كما أن آلاءه تعالى  
لا تزال تجدد فى حقنا دائما  
كذلك نحمده بمحامد  
لا تزال تجدد وأيضا

فهو رجوع الى الاصل  
اذ اصل الحمد لله أحد  
أوجدت حمد الله حذف  
الفعل اكتفاء بدلالة  
مصدره عليه ثم عدل  
الى الرفع لقصد الدلالة  
على الدوام والثبوت  
ثم أدخلت عليه آل  
لقصد الاستغراق  
\* والرب المالك والله علم  
على الذات الواجب الوجود  
أى لذاته المستحق لجميع  
الحامد ولم يسم به سواه قال  
تعالى هل تعلم له سمياى  
هل تعلم أحدا تسمى الله  
غير الله وهو عربى عند  
الأكثرو عند المحققين أنه  
اسم الله الأعظم وقد ذكر  
فى القرآن العظيم فى ألفين  
ونلثمائة وستين موضعا  
واختار الامام التوروى  
تبعاً لجماعة أنه الحى  
القيوم قال ولهذا لم يذكر فى  
القرآن الا فى ثلاثة مواضع  
فى البقرة وآل عمران وطه  
والله أعلم

جاء زيد أيضا ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا  
(قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا  
التعليل انما ينهض لاختيار المضارعة على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الاول  
ولهذا اقدمه على هذا (قوله الى الاصل) أى أصل الجملة الاسمية (قوله حذف الفعل) أى وجوب ان  
ذكر بعده وشكرا وشروط بعضهم فى الوجوب ذكر لا كقرا بعدهما وجوز ان ذكر وحده كما  
سأتى فى باب المفعول المطلق واطلاق شيخنا الوجوب فى غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا  
يقضى أنه لو لم يعدل الى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى فى باب  
المبتدأ لان بقاء النصب صريح فى ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام  
الا بالعدول الى الرفع ولا يكفى فى افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضى فى باب  
المصدر ورجل شيخنا السيد ما صرح به فى باب المبتدأ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه  
فى باب المصدر لكن الوجه ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية هنا  
خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقريته عمه له فى الطرف فيكون فى حكم  
الفعل والاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لا ناقل لان اسم كون اسم  
الفاعل هنا للحدوث حتى يكون فى حكم الفعل ويكفى عمله فى الطرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى  
الثبوت أيضا ولئن سلمنا فعل افادة الاسمية التى خبرها فعل للتجدد ادالم يوجد ادع الى الدوام  
والعدول المذكور ادع اليه ذكره الغزى (قوله لقصد الدلالة) أى لمقصود هو الدلالة ولو حذف  
قصد كان أخصر هذا اذا أريد بدخول اللام الاله الغائية فان أريد السبب المتقدم على السبب  
فقصده على حقيقته ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو  
المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله  
الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلا ولا افتقد يكون لقصد العهد  
أو الجنس (قوله والله علم) أى بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه فى رسالتنا الكبرى  
فى البسمة وسأتى فى المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة الحقيقية والتقديرية (قوله  
الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع الحامد لا يوضح الذات المسمى  
لا الاعتبارهما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح  
وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال واستحقاق جميع الحامد  
هو وجه حصر الحمد فى كونه الله (قوله أى لذاته) يحتمل وجهين الاول أنه تفسير لواجب الوجود  
والمعنى حيث لا أى الموجود لذاته والثانى أنه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى ليس  
وجوب وجوده لغيره كما فى الحوادث المتعلقة علم الله بوجودها (قوله وهو عربى عند الاكثر) وقبل  
معرب وأصله بالسريانية وقبل بالعبرانية لاها فعرب بحذف آلفه الاخيرة وادخال آل (قوله وقد  
ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الأعظم ووجه الدلالة أن من أحب شيئا أكثر من ذكره (قوله  
قال وله) لذالم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة  
الاعظمية لكان اسمه المسمى أولى بها لانه لم يذكر الامر واحد وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة  
الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر فى المواضع الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال  
ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم أنه قال لانه لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل  
بالذكر فى المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبره بأنه فى الثلاثة وهو ما روى  
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو فى ثلاث سور فى البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور  
القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه مستكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أى بالاسم الأعظم أو بكل

شيء (قوله تنبيه) الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنهم من الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعددا لا بتعدد الالفاظ وذلك التعدد دقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لأنواعها لجعل الموضوع أمرا متعينا لا متعددا اهـ ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواصم والعوام وكثير من الناس يصفها الخنايل وأسماء العلوم لأن مسجاتها وهي الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد العقل وهذا التعدد دقيق فلسفي لا يعتبره أيضا أرباب العربية هذا هو المتجه عندي وان اشتهر الفرق قائل والتنبيه انما لا يفاظ واصطلاحا حجة دالة على بحث يفهم اجمالا من البحث السابق قيل أو على بحث بديهي فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بد منها غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطابق الالفاظ الذي هو المعنى اللغوي (قوله أوقع الماضي موقع المستقبل) أي على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله الخ وكون المراد وأستعين الله على اظهار انفسه أو الانتفاع بها فلا ينافي تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيل بالمقولة أي الذي سيحصل في الخارج منزلة ما حصل أي في الخارج وعلى هذا التنزيل بعلمين ذكر الاولى بقوله اما اكتفاء أي في التنزيل بالحصول الذهني يعني أنه لما حصل في الذهن قوله تنزيل منزلة ما حصل في الخارج فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظرا أي في التنزيل الى ما قوى عنده الخ يعني أنه لما قوى ما عنده من تحقق الحصول قوله خارجا في المستقبل وقر به تنزيل منزلة الحاصل في الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح في العليين اما الحصول مقوله ذهنا أو لتحقيق حصوله خارجا عنده لكان أخصروا وأظهروا والذي أراه أن التنزيل في كلام النحاة يعني التشبيه في كلام البيانين وأنه لا خلاف بينهما في العبارة بل كثيرا ما يبرر البيانين بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة في مثل ما نحن بصدده لا يكتفي عن التجوز في اللفظ بل يقتضيه والالزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمال في غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالاسد في الرجل الشجاع المنزل منزلة الجوان المفترس وهو في غاية البعد أو باطل وبهذا مع ما قررناه أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أوقع الخ لا يصح الا على طريقة النحاة لان التجوز في مثل ذلك على طريقتهم انما هو في التنزيل ولا تجوز في الماضي فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانين لانه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بأن قول الشارح اما اكتفاء الخ لا يصح أيضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أي وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه لا يناسب قوله ما قوى عنده قائل (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تغيير المصنف عن غيره ممن شاركه في اسمه وتجويز جماعة كونهما استثناء فإياها لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها اعتناء للمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فعملها على هذا نصب وعلى ما قبله ورفع ولا محل لها على كونها معترضة وان دفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا أو رد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم أنهم من قطع النعت نقول بكني في حوازه تعين المنعوت ادما كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان النعت ملحقا أو ذم أو ترحم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لانهم

﴿تنبيه﴾ أوقع الماضي  
موقع المستقبل تنزيلا  
لمقوله منزلة ما حصل  
اما اكتفاء بالحصول  
الذهني أو نظرا الى ما قوى  
عنده من تحقق الحصول  
وقر به نحو أني أمر الله فلا  
تستعملوه وجملة هو ابن مالك  
معترضة بين قال ومقوله  
لا محل لها من الاعراب

(قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد  
 (قوله تقدير الخ) فقد اجتمع في أحد ربي الأعراب اللفظي في أحد والتقدير في ربي والحسلي في  
 الياء والفرق بين التقدير والحسلي أن المانع في الأول من ظهور الأعراب قائم بآخر الكلمة وفي  
 الثاني قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه في نية الطرح  
 أغلبي كقوله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى كقوله آخرون أو معناه كقوله الدماميني أنه مستقل  
 بنفسه لا متم لتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أي لرب لأنه أوضح منه وروح ابن قاسم كونه  
 بدلا من جهة أن البديل على نية تكرار العمل فيكون حامدا في عبارته مرتين وروح المعرب الثاني  
 من جهة أن المبدل منه توطئة للبديل وفي حكم الطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يتخلو  
 عن ضعف لأن بدلية المشتق قبلية بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه المعرب امتناعها  
 مع ما في جعله بدلا من ربي أن جعل الله بدلا من مخالفة الجهور والمأعين تعدد البديل وما في جعله  
 بدلا من الله أن جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الإبدال من البديل وكونه حالا أي لازمة فيه  
 كقوله ابن قاسم إيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع  
 الجملة) أي جملة أحد ربي الله خير مالك أي والجل بعد هام مطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند  
 قوله وأستعين الله في ألفيه وعبارة السندوبي وجملة أحد ربي إلى آخر الكتاب في محل نصب لأنها  
 محكية بالقول اه ويظهر حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة  
 مقولا مستقلا وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كون المقول مجموع  
 الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فإنه نفيس وانما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه  
 مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وإن كان الراح الأول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت في الكلام  
 على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية بمعنى ويكون حامدا أصما (قوله مصليا)  
 هذه الحال وإن كانت مفردة إلا أنها في قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما  
 بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم ويلزم على الوجه الأول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمل وانما  
 لم يأت بجملة صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر  
 السلام جريا على عدم كراهة أفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلي في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد  
 مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا لحافظ ابن حجر وغيره والاشارة لا تدل  
 على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضي ذلك (قوله أي رحمته) أي اللانقة بجماعه بالإضافة للهد  
 (قوله بتشديد الياء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه  
 من النبأ بالتعريف وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النبأ بسكون الياء وهو  
 الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كنع أي ارتفع بل هذا أولى لكون  
 الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الياء  
 أو سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النسب من النبوة يكون واوى اللام وأصله نيبوا فاجتمعت الواو  
 والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أي الرفعة) فيه  
 مسامحة إذا النبوة المكان المرتفع وكانه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذى الرفعة  
 (قوله لأنه مخبر عن الله) أي ولو بكونه نبأ فلا يرد أن النسب على الأصح لا يشترط فيه أن يؤمر  
 بتبليغ الشرع الموحى اليه (قوله فعلى الأول الخ) يصح على كل من الأول والثاني أن يكون بمعنى  
 اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول في كلامه احتباك (قوله حال) اعترض بأن الحالسية  
 تقتضى تقييد جمده بهذه الحالة ويدفع بأنها انما تقتضى تقييد جمده في هذا المتن بهذه الحالة  
 لا تقييد مطلق جمده ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع (قوله منبوية) هي المقدرة ودفع هذا الاعتراض

ولفظ رب نصب تقدير  
 على المفعولية والياء في  
 موضع الجر بالإضافة  
 والله نصب بدل من رب أو  
 بيان وخبر نصب أيضا بدل  
 أو حال على حد دعوت الله  
 جميعا وموضع الجملة نصب  
 مفعول لقال ولفظها خبر  
 ومعناها الانشاء أي  
 أنشئ الحمد (مصليا) أي  
 طالبا من الله صلواته أي  
 رحمته (على النبي) بتشديد  
 الياء من النبوة أي الرفعة  
 لرفعة رتبته على غيره من  
 الخلق أو بالهمز من النبأ  
 وهو الخبر لأنه مخبر عن الله  
 تعالى فعلى الأول هو فاعل  
 بمعنى مفعول وعلى الثاني  
 بمعنى فاعل ومصليا حال من  
 فاعل أحد منبوية لا اشتغال  
 مورد الصلاة بالحمد أي  
 ناويا الصلاة على النبي  
 (المصطفي) مقتعل



بأن الصلاة غير ممكنة في حال الجدل لا اشتغال مورد ما حيث بدأ بالجد وفيه أنه حيث بدأ لا يكون مصليا بالفعل لأن نية الصلاة ليست صلاة فالأولى أنهما مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جلته على العرفي لكن رد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوي لا العرفي لحدوثه بعد منته صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونهما مقارنة بأن المعنى أحده بلساني وأصلي بقلبي رد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لأثواب فيها (قوله من الصفوة) كذا بالتاء في نسخ وعلمها نقد كبير الصمير في قوله وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشي واحد واحداهما مؤنثة والآخرى مذكرة وتوسطهما صمير جازنا ثبت الصمير وتذكيره وفي نسخ من الصفو بلانا، وتذكير الصمير بعد ظاهر عليها (قوله وهو الخلوص من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى في الأصل الخلوص من الكدر فقوله ومعناه المختار أي معنى المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أي لأنها من حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء اذ ارفقت بعد أحدها قلب طاء (قوله أي آثار به) الانسب هنا تفسيره باتباعه في العمل الصالح وحيث ندد دخل العجب فلا يلزم على المصنف اهملهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الآفار ولا عموم الاتباع ولوفي أصل الايمان لعدم ملائمته لقوله المستكملين الشرفا وما اشتهر من أن اللائق في مقام الدعاء نفسير الال بهوم الاتباع لست أقول باطلاقة بل المتجه عندى التفصيل فان كان في العبارة المدعوها ما يستدعي تفسير الال بأهل بيته حل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يستدعي تفسير الال بالانقياء حل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك فان خلت مما ذكر حل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسكان جنات وأهل دار كرامتنا (قوله المستكملين) صفة لازمة لال والسين والتاء اما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين أو رائدان للناس كيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسي ومما يدل على أن ثم قولاً بقياسيته قول الشمس الشورى في حواشيه على التحرير الفقهي" الراجح أن النصب بنزع الخافض مما عي اه أو يقال ان المصنفين نزله منزلة القياسي لكثرة ما سمع منه فأعرف ذلك أول الصبرورة كاستحجار الطين أي الذين صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بأنهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة إشارة إلى أنهم لعلوا مراتبهم في الشرف كأنهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفاً أي كل شرف أو كل مجد مثلاً وجعل البعض هذا أولى لما في الحذف من الايدان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المجهول هنا مساو لحذفه لان المجهول المذكور والشرف بال الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرف بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لان فهم الثاني من الاول (قوله قلبت الهاء همزة) أي توصلا لقلبها ألفا فلا يرد أن الهمزة أنقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية في ما هو شاء وأعمل وجهه أنهم قصدوا بقلب هاءهم همزة جبرضعفها الحاصل بقلب عينها ألفا لان الهمزة أقوى من الهاء فتأمل ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه في موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تقارضا (قوله كافي آدم وآمن) مثل عثمانين من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على أهيل) ضعف باحتمال أنه تصغير أهل لال فلا يشهد للاول وأجيب

من الصفوة وهو الخلوص  
من الكدر قلبت تاء طاء  
لمجاورة الصاد ولألفا  
لانفتاح ما قبلها ومعناه  
المختار (وآله) أي آثار به  
من بني هاشم والمطلب  
(المستكملين) باتباعه  
(الشرفا) أي العلوية تنبيه  
أصل آل أهل قلبت الهاء  
همزة كما قلبت الهمزة هاء في  
هراق الأصل أراق ثم قلبت  
الهمزة ألفا لكونها  
وانفتاح ما قبلها كافي آدم  
وآمن هذا مذهب سيبويه  
وقال الكسائي أصله أول  
كامل من آل يؤول تحركت  
الواو وانفتح ما قبلها قلبت  
ألفا وقد صغروه على  
أهيل

بأن حسن الظن بالنفلة يقتضى أنهم لا يقدرون على التعيين إلا بدليل (قوله وهو يشهد  
للال) أن قبل الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد  
توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أوجب بأن توقف المصغر على  
المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالأصل جهة التوقف تحتلف فلا دور (قوله ولا يضاف إلا  
إلى ذى شرف) لا ينافى هذا أنه غير آل المقتضى الحقايرة لأن شرف المضاف إليه لا ينافى تصغير  
المضاف ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضى شرف المضاف نقول الشرف باعتبار مجامع  
الحقايرة باعتبار آخر وقوله إلى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق وسمع آل المدينة وآل البيت وآل  
الصليب وآل فلانة (قوله الأسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال والأسكوف لغة قبه  
والجمع أساكفة (قوله فذمه الكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن آل أنما يضاف إلى الأشراف  
والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لأن الضمير كرجعه في الدلالة اه بخارى  
على المحلى (قوله أنه) أى المذكور من الإضافة (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرهه بالقبيل  
إلى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته إلى غير  
الناطق فينافى ما تقدم ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكله (قوله وأستعين  
الله) أى أطلب منه الإعانة والمراد بالإعانة هنا الأقدار وسماها أعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث  
كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسما بلا تأثير وقدرة الله تعالى إيجادا وتأثيرا إذ لا يصدق  
على هذه الإعانة الإعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل ليسهل إفاده الشيخ بحجى فى حواشيه  
على المرادى وأصل أستعين أستعون بكسر الواو ونقلت كسرتها إلى ما قبلها فقلت الواو ياء  
لسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على  
تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا المقام كما قالوه فى إقرار باسم ربك على بعض التقارير  
(قوله فى نظم قصيدة) قدر نظم لأن الاستعانة أنما تكون على الفعل وقصيدة تجرى عليه الصفة  
أعنى ألفية لكن فى تسميته هذه الألفية قصيدة ما ستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن  
بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الألف ستة أبيات فليست طرفان جماعة ممن أثق بهم أخبرونى بعد  
التحرى فى عددها بأنها ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى بده ولا يرد عليه أنه كان عليه حيث أن  
يقول ألفينية لأن علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على أنها الخ) فيه لف  
ونشر مر تب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات والشرط حذف النصف بأن يكون  
البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا

قال محمد هو ابن مالك • أحذر بي الله خير مالك

بيتا مصرعا أعنى مجموعة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى أنها من  
مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا وأحذر بي الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا  
من دوام مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون ببناء قوافيها على  
حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الألفاء والأجزة  
والاقواء والأصناف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك فى هذه  
الأراجيز عيبا ولا نجد تكبير ذلك من العلماء كذا فى الدمامينى على الخرزجية ومنه يعلم ما فى قول  
الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض  
وفى كروم من بحر واحد قد بر (قوله والظاهر أن فى معنى على) فتكون لفظة فى استعارة تبعية لمعنى  
على كافى ولا صلبينكم فى جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله  
والظاهر وانما كان الأول ظاهرا لأن الاستخارة قبل الفعل للمتردد والمصنف جازم لشروعه فى

وهو يشهد للال وعلى  
أويل وهو يشهد  
للتانى ولا يضاف إلا إلى  
ذى شرف بخلاف أهل  
فلا يقال آل الأسكاف ولا  
يتقدم آل فرعون فانه  
له شرفا باعتبار الدنيا  
واختلف فى جواز اضافته  
إلى المصغر فذمه الكسائي  
والنحاس وزعم أبو بكر  
الزبيدي أنه من حسن  
العوام والصحيح جوازه  
قال عبد المطلب  
وانصر على آل الصليب  
بوعابديه اليوم آلك  
وفى الحديث اللهم صل على  
محمد وآله (وأستعين الله فى)  
نظم قصيدة (ألفيه) أى  
عدة أبياتها ألف أو ألفان  
بناء على أنها من كامل  
الرجز أو مشطوره ومحل  
هذه الجملة أيضا نصب  
عطف على جملة أحد  
والظاهر أن فى بمعنى على

الفعل ولان ارتكاب القصور في الحرف أخف منه في الفعل لاعلى قوله ان في معنى على اذ ليس ثم غير  
هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمن النحوي وهو اشرب  
كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمن البياني وهو تقدير حال  
تناسب الحرف لا تمنع كون التضمن النحوي ظاهرا عن البياني للخلاف في كون النحوي قياسيا  
وان كان الاكثرون على أنه قيامي كافي ارتشاف أبي حيان دون البياني فاعرفه (قوله لان  
الاستعانة) أي أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه في الآية من نصا ريف الاعانة لا الاستعانة  
(قوله اغماجات) لم يثن الضمير مرعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مرعاة لفظها في تصرف  
أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف العلم من هذا وقوله متعدية أي الى المستعان عليه لا المستعان  
لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبالبا. كافي قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهد  
على التعدية بعلى لاستدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى  
استخبر ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتعدد (قوله  
أي أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسيرا للمراد أشار به الى أن  
مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التنافي  
بين ما هنا وقوله آخر الكتاب \* نظما على جل المهمات اشتمل \* وقد أوجب بأجوبة غير هذا منها أن  
ما هنا في حيز الطلب وما يأتي اخبار بما يسرله وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل  
من وجوه ذكرها السيوطي في آخر نكتته وصرفوا ما هنا الى ما يأتي دون العكس لان ما يأتي هو  
المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما (قوله بها أي فيها)  
من ظرفية المدلول في الدال لان الالف اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة  
والمقاصد تلك المعاني ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوطة بمحذوفة أي محوطة لمتعاطيها  
بسيما (قوله محوطة) اسم مفهول وأصله محوطة بجمع الواو الثانية والباء وسبقت احداهما  
بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الواو الاولى التي قبل الياء المدغمة للمناسبة  
(قوله النحوي الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الامور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة  
عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته فوضع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض  
الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركبها كتركبات  
الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطا في الكلام  
وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن وفي كلام البعض جل  
الاحتراز عن الخطا هو الفائدة وله أيضا وجه في الاصطلاح اما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة  
للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجي. الحال من المبتدأ اما لغو متعلق بمعنى النسبة  
التي اشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أي القواعد المعلومة أي التي من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل  
لان القول حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة في الاول  
التعلق بين المصدر وما اشتمل منه وفي الثاني الاول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول  
لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أي الكيفية  
الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه وأما اطلاقه  
على الادراك حقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أي المسائل الجزئية المستخرجة  
منها يجعل القاعدة كبرى اصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع  
فزيد من قام زيد مرفوع فجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما نقله  
البعض عن سري الدين والجهاز على الجواز عند البيانيين والاصوليين الا لا مدى كافي البحر

لان الاستعانة وما نه مرف  
منها اغماجات متعدية  
بعلى قال تعالى وأعانه عليه  
قوم آخرون والله المستعان  
على ما تصفون أو أنه  
ضم استعين معنى استخبر  
ونحوه مما يتعدى بى أي  
واستخير الله في الفبة  
(مقاصد النحو) أي  
أغراضه وجل مهماته  
(بها) أي فيها (محوطة) أي  
محوطة بجمع الواو الثانية  
في الاصطلاح هو العلم  
المستخرج



المحيط في الاصول للزركشي فنقل شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظروا الباء في قولنا بالمقاييس للتصوير وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والبناء للتصوير هو اللاتق هنا لا الادراك ولا الملكة سواء جعلنا البناء للسببية متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة أو جعلنا للتصوير اذ لا يصوران بها ولا الفروع وان قال به البعض لانه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحو اوفيه ما فيه بل الظاهر أنها هي التوقيفات وخرج بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغيرهم لصاله الباء الاولى كما في معاش جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشيء ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقرأ كلام العرب) من اضافة الصفة الى الموصوف أي من كلام العرب المستقرأ أي من أحوال أجزائه في العبارة حذف مضافين وان أولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصلها لمن بعد المصدر الاول كما أن استنباطها من المصدر الاول فاندفع ما يقال استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضي سبق معرفة تلك الاحوال على استنباط المقاييس وتوصلها الى معرفة تلك الاحوال يقتضي تأخرها عنه وفي هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا انما يراد اذا جعل الضمير في قوله أجزائه راجعا الى غير كلام العرب أما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفته غير المتأخر معرفته حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثاني اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعاني والبيان ونحوهما (قوله أحكام أجزائه) المراد بالاحكام ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية (قوله التي ائتلف منها) صفة للأجزاء والضمير في ائتلف يرجع الى الكلام فالصلة تجرت على غير ما هي له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم ارازه عند أمن اللبس وقال البعض نقل الراعي في باب المبتدأ والخبر كما أفاده الهوتى أن البصريين فصلوا في وجوب اراز الضمير بين ما اذا كان المحتمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه في الاول دون الثاني اه وهو مخالف لما في الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور (قوله فعلم) أي من تعريف النحوي بما يشمل التصريف (قوله ما يرادف قولنا علم العربية) أي المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وان أطلق على ما يشمل اثني عشر علما للغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البدع ذيل لا قسما برأسه واذ اضافة علم الى العربية من اضافة العام الى الخاص (قوله لا قسم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بغير الاعراب والبناء وجعله قسم الصرف وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلام اعرابا وبناء وموضوعه الكلام العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال الهوتى انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمال المصدر كذلك أولا قال البعض لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اه وأقول وقع في قوله تعالى هذا عطاؤنا كما يفيد كلام البيضاوي (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أي صار علما بالغلبة عليه والبناء داخلة على المقصور عليه (قوله وجاء في اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض كالكلمات نحو السمكة وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تدولا القصد ولهذا صدر به الشارح قبل لما كان اللغوي متعددا أنزه عن الاصطلاح وان كان الانسب تقديم اللغوي (قوله وسبب تسمية

بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحول كالحلق بمعنى المنحول وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وان كان كل علم منحولا أي مقصودا كما خصت الفقه بعلم الاحكام الشرعية الفرعية وان كان كل علم فقهيا أي مفقوها أي مفهوما وجاء في اللغة لمعان خمسة القصد يقال نحوت نحول أي قصدت قصدك والمثل نحومرت برجل نحوك أي مشاكك والجهة نحو توجهت نحو البيت أي جهة البيت والمقدار نحو له عندى نحو ألف أي مقدار ألف والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أي أقسام وسبب تسمية

هذا العلم بذلك) أى سبب اطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى ما مر (قوله الديلى) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو قال فى التصريح وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحوى أبو الأسود وأنه أخذها أولاً عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وكان أبو الأسود كوفى الدار بصرى المشاومات وقد أسس واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية (قوله وشياً من الاعراب) أى حيث قال الأشياء ظاهر ومصر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته قال السيرافى يعنى اسم الإشارة (قوله اغ هذا النحوى أباً الأسود) روى أن معاذ كره أبو الأسود حكمه أن وأن وكان وليت ولعل ولم يذكر لكن فأمره الامام كرم الله وجهه أن يزيد ما فرزها (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب إليها مجاز عقلى من باب الاسناد إلى الالة اذ الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف (قوله أى الابد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى أن المناسب جعل أفعال التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الابد والبعيد لان البعد مقول بالتشكيك وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعف بابه لا يلزم ذلك لانها قد تهم بالابد لشدة خفاءه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لان المعهود سبباً للتقريب البسط لا الايجاز قال سم ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح لانه صنف حيث انصف بآفة على توصيف المعانى بالالفاظ الوجيزة التى من شأنها تبعيدها ولا اشكال فى كون الايجاز قد يكون سبباً لا يوضح اذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الايجاز (قوله مع وجارة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه فى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والاصل مع وجازتها وانت خبير بأن الاتحاد انما يأتى اذا جعلت المعية حالاً مفاعلاً تقرب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والاخر اللفظ فلا اتحاد وما قلنا البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فأنظره (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفى المصباح أن الايجاز تقليل اللفظ مع عدوته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسر الشارح بتوسع العطاء أى الاعطاء يعنى تكثر افادة المعانى ففيه استمارة امامت شيلية بأن يكون شبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة عند سمائها بحال الكرم فى كثرة اعطائه وفائه بما بعد أو مصرحة حيث شبه افادة المعانى ببذل المال والوعد ترشيع أو مكتبة حيث شبه الالفية بكرم والبذل تخييل والوعد ترشيع (قوله وهو) أى البذل إشارة إلى ما نغته أى إلى مخ ما نغته ليوافق تفسيره أولاً البذل بالعطاء أى الاعطاء ويحتمل أن هذا الإشارة إلى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولاً بالعطاء بانتظار إلى معناه الاصل وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة (قوله بوعدمنجز) الباء بمعنى مع أو سببية فان قلت الاعطاء بدون وعد يبلغ فى المدح فلم قيد بالوعدة قلت كانه لانه الواقع لان فهم المعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات إليها وتصور الفاظها فكأنها انتهت إليها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعدو عداً ناجزاً قاله سم ويمكن أن يوجه أيضاً التقيد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها لان الموعدة به تشوق إليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله ووعده للخير) أى عند الاطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لمخلف ابعادى الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله وتنفى أى تطلب) أى من الله أو من قارئها أو منهما معا واسناد الطلب إليها مجاز عقلى من الاسناد إلى السبب اذ الطالب فى الحقيقة ناظمها ويحتمل أنه شبه الالفية بما قل تشبيهاً مضمر فى النفس على طريق

هذا العلم بذلك ما روى أن  
علياً رضى الله تعالى عنه لما  
أشار على أبى الأسود  
الديلى أن يضعه وعلمه  
الاسم والفعل والحرف  
وشياً من الاعراب قال  
اغ هذا النحوى أباً الأسود  
(تقريب) هذه الالفية  
للافهام (الاقصى) أى  
الابد من المعانى (بلفظ  
موجز) الباء بمعنى مع أى  
تفعل ذلك مع وجارة اللفظ  
أى اختصاره (وتبسط)  
أى توسع (البذل) بالمجعة  
أى العطاء وهو إشارة إلى  
ما نغته لقارئها من كثرة  
الفوائد (بوعدمنجز) أى  
موفى سر يعاين تبيينه قال  
الجوهري أو وعد عند  
الاطلاق يكون للشر  
ووعده للخير وأنشد  
وانى وان أوعدته أو وعدته  
لمخلف ابعادى ومنجز  
موعدى  
(وتنفى) أى تطلب لما  
اشغلت عليه من المحاسن

يضاً) محضاً (غير مخط)  
نوبه (فائقة ألفية)  
إمام العلامة أبي الحسن  
بي (ابن عطى) بن عبد  
نور الزواوى الحنفى  
الملقب زين الدين سكن  
مشق طويلاً واشتغل  
عليه خلق كثير ثم سافر  
لى مصر ونصير بالجامع  
لعتيق لا قراء الادب الى  
ن توفي بالقاهرة فى سلخ  
بى القعدة سنة ثمان  
عشرين وستمائة ودفن  
من الغد على شفير الخندق  
قرب تربة الامام الشافعى  
رضى الله تعالى عنه ومولده  
سنة أربع وستين وخمسمائة  
تنبية يجوز فى فائقة  
النصب على الحال من  
فاعل تقتضى الرفع خبراً  
لمبتدأ محذوف والجرونا  
لألفية على حد هذا كتاب  
أزله مبارك فى النعت  
بالمفرد بعد النعت بالجملة  
والغالب العكس وأوجه  
بعضهم (وهو) أى ابن  
عطى (بسبق) الباء  
للسببية أى بسبب سبقه  
إياى (حائز تفضيلاً) على  
(مستوجب) على (ثنائى)  
الجميل) عليه لما يستحقه  
السلف من ثناء الخلف  
وثنائى مصدر مضاف الى  
فاعله وهو الباء والجميل اما  
صفة للمصدر أو معمول  
له (والله يقضى) أى يحكم  
(بهيات) جمع هبة وهى  
العطية

الاستعارة المسكنية واثبات الطاب تخييل ويحتمل أنه أراد بالاقضاء الاستلزام على التجوز (قوله  
رضا) كسر دانه سماعى كضم سين مخط وسكون خائه والقياس الفتح لان فعلهما ما كفرح يفرح  
(قوله محضاً) كانه زاده تمهد القول به غير مخط يشوبه ليقع قوله بغير مخط يشوبه تفسير المحض وقوله  
يشوبه أى يخلل بين أزمنة الرضا والمراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم أن قوله  
وتقتضى رضا لا يغنى عن قوله بغير مخط والمخط تغير النفس وانقباضها لاخذ الثار والمراد منه فى  
حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائقة) أى عالىة فى الشرف وانما فائقها  
لانها من بحر واحد ألفية ابن عطى من يجرى فان بعضهم من السريع وبعضهم من البحر ولا نها  
أكثر أحكاماً من ألفية ابن عطى (قوله الحنفى) فى حواشى الشيخ يحى أنه كان مالاً كنياً وتفقه  
بالحرار على أبى موسى الجزولى ثم تشفع كابن مالك وأبى حيان حين الخروج من القرب اه  
ويمكن أنه تخف بعد أن تشفع (قوله الملحق زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته  
بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالطرف كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن  
العاص (قوله لا قراء الادب) اسم لما يشمل الاثنى عشر علماً المتقدمه فهو مرادف للعبية بالمعنى  
الشامل لها (قوله فى سلخ) أى آخر (قوله على شفير الخندق) أى حرف الخليج الذى حفره عمرو بن  
العاص بأمر عمرو بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمن متصلاً بالبحر المالح (قوله  
ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف ان جعل مولده مصدر امياً بمعنى الولادة  
أى كائن فى سنة وبرهها على الخبرية ان جعل اسم زمان (قوله فى فائقة) أى فى هذا اللفظ بقطع  
النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضى) لم يجعلها من ألفية لانها وان كانت نكرة تخصصت  
بالوصف أو من فاعل تقرب أو تبط تقرب تقتضى (قوله خبر المبتدأ محذوف) أى والجملة حالبة  
أو استثنائية (قوله بالجملة) أى جنسها فاصدق بما زاد على واحدة كفى المسن (قوله وأوجه  
بعضهم) قال شيخنا والبهض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك فى الاية خبر مبتدأ محذوف اه  
وأحسن منه أن يجعله خبراً ثانياً لهذا (قوله بسبق) أى على فى الزمن والافادة وفى تقديم المفعول  
إشارة الى أنه لم يحز الفضل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حاز  
ومستوجب (قوله حائز تفضيلاً) أى فضلاً من اطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبني  
للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يجوز المفضـل بالفتح  
ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الحيازة فى كل شئ بحسبه فعنى حيازة التفضيل تعاقبه به على وجه  
التعظيم له ولا يرد على الجواب الثانى والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل فى نفسه  
عليه حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل من يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال  
أى مستحق اه ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أى مصير الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه  
السلف الخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علة وهى السبق بناء على ارتباط قوله  
بسبق بقوله مستوجب أيضاً بل هو علة للعلية أى لكون السبق علة للاستيجاب لكن لا يظهر  
التعليل الا بتقدير مضاف أى لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان  
أخصر وأوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر أثنى ويمكن أن يجعل كلاماً  
على حذف المضاف (قوله اما صفة) أى لازمة أو مخصصة على القولين فى الثناء وعلى الوصف  
بحاج الى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائى أو بدل منه أى كائناً عليه أو ثنائى  
عليه لا بثنائى المذكور ولا استلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أى على أنه صفة  
لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنب هو منابه أى ثنائى الثناء الجميل أو على أنه مفعول به  
على التوسيع باسقاط الحافض والاوى لان الثانى سماعى على الاصح (قوله أى يحكم) فـ

أي طبقات (واقره) أي تامه (أي وله في درجات الآخرة) الدرجات قال في الصحاح هي الطبقات (١٩) من المراتب وقال أبو عبيدة

الدرج إلى أعلى والدرك  
إلى أسفل والمراد مراتب  
السعادة في الدار الآخرة  
ولفظ الجلة خبر ومعناها  
الطلب تنبيهه وصف  
هبات وهو جمع بوافرة  
وهو مفرد لتأوله بجماعة  
وان كان الأفصح وافرات

لان هبات جمع قلة والأفصح  
في جمع القلة ما يعقل وفي  
جمع العقول مطلقا  
المطابقة نحو الاجذاع  
انكسرت ومكسرات  
والهندسات والهندود  
انطلقن ومنطلقان  
والأفصح في جمع الكثرة  
مما لا يعقل الا فراد نحو  
الجدوع انكسرت  
ومنكسرة (خاتمة) بدأ  
بنفسه الحديث كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا دعا عبدا بنفسه  
رواه أبو داود وقال تعالى  
حكاية عن نوح عليه  
السلام رب اغفر لي ولوالدي  
وعن موسى عليه السلام  
رب اغفر لي ولأخي وكان  
الأحسن أن يقول رحمه  
الله تعالى

والله يقضى بالرضا والرحمة  
لي وله ولجميع الامه  
لما عرفت ولان التعميم  
مطلوب

الكلام وما يتألف منه  
الاصول هذا باب شرح  
الكلام وشرح ما يتألف  
الكلام منه

القضاء في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كافي شرح المواضع ارادته  
الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره ايجاده  
اياها فيما لا يزال على ما هي عليه فيه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التمييزي فيرجع الى التقدير  
(قوله أي طبقات) أي به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا لسبب قول المصنف وافرة مع ما قبله من  
كلام الشارح (قوله أي تامه) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفرا لازم لا المتعدي يقال وفرا الشيء يفر  
وفورا أي تم وفرفته أفره وفرا أي أتمته (قوله لي وله في درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهيات  
وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم فنداله اقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موته انما يتأتى  
بهادون درجات الدنيا (قوله قال في الصحاح) يفتح الصاد ومعناه في الاصل الصحيح ومهم من يكسر  
على صيغة الجمع (قوله هي الطبقات من المراتب) أي عليه أو دنية فهو أعم من تفسير أبي عبيدة  
قوله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبي عبيدة بيا نالما في الصحاح (قوله والمراد) أي من درجات  
الآخرة وأشار بهذا الى أن الاضافة في درجات الآخرة على معنى في (قوله وصف هبات الخ) هذا  
تصحیح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة في الافراد حاصلة تأويله بقوله لتأوله بجماعة أي  
وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معني (قوله وان كان الأفصح وافرات) أي محافظة على المطابقة  
اللفظية والاول للعال وان زائدة ويظهر لي في الجواب عن المصنف أن الافراد لاستعماله جمع  
القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثره بحسب المعنى فاحفظه فانه بنفس (قوله لان  
هبات جمع قلة) أي بناء على مذهب سيبويه أن جمى السلامة للقلة والذي ارتضاه السعد  
التقاراني والداميني أن جمى القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى  
لجمع الكثرة فهم ما شتر كان في المبدأ مختلفان في المنتهى والمشهور أن مبدأ أجمع الكثرة أحد  
عشر فيكونان مختلفين في المبدأ والمنتهى وعلى هذا يأتي استشكل القراني الذي ذكر أن له عشرين  
سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه اذا قال له على دراهم كان اقرا بثلاثة اجاعا وحقه باحد عشر  
لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان أوجب عنه ببناء الاقارب على العرف وأما  
على ما مر عن السعد والداميني فلا مجاز ولا استشكل (قوله والأفصح في جمع القلة الخ) وجه ذلك  
بان الـ اقل منظورا ليه فاعتنى بشأنه في المطابقة بخلاف غيره وطوبى لجمع القلة لغير العاقل جبرا  
للقلة وقال شيخنا السيد المطابقة في جمى العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها في جمع  
الكثرة لغيره لانه لا يخطأه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك في جمع القلة جبرا  
للقلة (قوله مما لا يعقل) أي من جوع مما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم يصلح دليلا لكونه  
شرع من قبلنا وهو ليس شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقرره على ما رجوه في مذهبنا معاشر  
الشافعية لم يقل وقوله عطف على مجرور اللام واعما ذكره استداسا (قوله لما عرفت) أي من  
ارتكاب خلاف الأفصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سمعته عم في اللفظ دون الكتابة ويبنى  
الكلام في أنه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضا وهو محل نظر اه أقول الاقرب الطلب قياسا  
على ما لب كتابة البسمة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل

الكلام وما يتألف منه

أي والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التي يتألف الكلام منها وذكر الضمير مرعاة للفظ ما  
(قوله أي هذا باب شرح الكلام الخ) لاشتهار أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب  
فشرح الكلام أولا بتعريفه والكلم الثلاث التي يتألف منها ثانيا بذكر أمهاتها وصلاتها  
فالشرح مختلف وللإشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف على أنه كإقال الروداني تقدير  
معنى لا تقديرا عراب وان أوهمه صنيع الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط

على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدرا مثله وما أشار إليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعه للموضح غير متعين اذ يجوز كما قاله الشنوا في رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا لا تأتي ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لاهال كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوف وفي قوله ما يتألف الكلام اشارة الى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضمير لان اللبس المحوز لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصر للوضوح) قيل على التسديد لا به أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه أقل عملا وعليه بمحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجبر لكونه حكم العمدة فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلا كالم ينب عنه على القول الاول بل هو على القولين حال في مكانه مقدرا لمحوظ فيه لم يقم مقامه شيء فقبول البعض نيابته عن المبتدأ على الثاني غير صحيح قد بر (قوله كلامنا) أتى بالانفاضة وان كان مستغنى عنها اذ يكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة للاشارة الى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللإشارة الى أن المصنف من مجتهدي الفحاة (قوله أي الفحاة) أي مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوفها والتبيين والحياة تمت له على اللفظ ويظهر لي أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعا للضم لفظ أي فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة أن النعت موافق للمنوع في اعرابه ثم رأيت أنه عن بعض المحققين كاسيأتى في مثله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر اصوات بصوت فيكون معناه فعل الشخص الاصوات ويستعمل بمعنى الكيفية المجموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر اذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص (قوله تحقيق الخ) تعميم في الصوت فالمنصوب مفعول مطلق محذوف أي محقق تحقيقا أو مقدر تقدير أو بمعنى محققا أو مقدر حال ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لأنه في المقدرة مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على ما قاله البعض ليسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلظى به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت والتحقيق اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقول المعربين في استقمت مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت أي تصوير معناه تقريرا وتدريرا أنت قال البعض وحينئذ فليس في اضرب مثلا الا لفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا حسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجاءى ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلا ليس على ما ينبغي أفاده العصام (قوله المستتر) أي وجوبا وجوازا فيما يظهر (قوله مفيد) أي بالوضع فاندفع ما أورد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلا أو طبعا مع أن المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشائين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المقيد عندهم لاذ كقيد زائد

اختصر للوضوح (كلامنا)  
أي الفحاة (لفظ) أي صوت  
مشتمل على بعض الحروف  
تحقيقا كزبد أو تقديرا  
كالضمير المستتر (مفيد)  
فائدة يحسن السكوت  
عليها (كاستقيم) فانه لفظ  
مفيد



على ما في المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد بصدق بما يفهم معنى ما لو مفرد او المراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتقاً على المحكوم عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه ادرجه في الافادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الاولى زيادته في التعريف أيضاً ثم حل الوضع على الوضع العربي مبني على أن المركبات موضوعه وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف (قوله نخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهي أخرج به (قوله من الدوال مما ينطلق الخ) من الاولى بيانية والثانية تبعية اذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أولاً لان الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاماً في اللغة وغيره يفهم نوجه بالاولى (قوله والرمن) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهذب أو الشفة كما في المصباح فعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله وبالمفيد الخ) أخرج به أمورا خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقييدي والمزجي مع الاضافي (قوله والمركب الاسنادي المعلوم الخ) جرى في اخراج الضروري وغير المقصود من الكلام على ما ذهب اليه المصنف ونقله في شرح التسهيل عن سيويوه والراح خلافة كذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالتها على النسبة الايجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا قصد بها المتكلم الكلام أو لا طابق كلامه الواقع أولاً (قوله مصدراً ريد به اسم المفعول) أي لا اسم جنس جمعي للفظه حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاماً لان مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدرته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافت والكلام التصوي ليس فعلاً فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف قلت صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجرة التحاة معناه الاصل وهو الرمي مطلقاً أو من الفم فلا اشكال فتظهير بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الاصل وهو الايجاد انما هو في مجرد اطلاق المصدر واردة المفعول (قوله أن يكون تمثيلاً) أي فقط وعليه فهو خبر مبتدأ محذوف أي وذلك كاستقم (قوله وهو الظاهر) أي من العبارة فلا ينافي أن كونه تمثيلاً وتقيماً كما أشار اليه ابن الناطم أولى وانما كان ظاهراً التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشيء ايراد الكافي ومجروها مجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر في شرح الكافية) أي والافية خلاصة الكافية (قوله نظر الى أن الافادة تستلزمهما) أي لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مراً كالأعداد المسروقة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تنكلم به (قوله ولكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه أيضاً (قوله صرح بهما) أما نصريحه بالقصد فظاهر وأما التركيب فلذكره بدله الاسناد المقصر كما في شرح التلخيص بضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى أو ما يجري مجراها بحيث يفيد أن مفهوم احدها ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعاً لغيره بالنسبة بين الركنين وأرجع بعضهم الاول الى الثاني بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أي لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط في تحقق الكلام لاجزائه منه وان اقتضاء كلام ابن الحاجب وصرح به الرضي فقد استشكله السيد الصفي قاله الشيخ بس والشيخ يحيى ووقع الخلاف أيضاً في

بالوضع نخرج باللفظ غيره  
من الدوال مما ينطلق  
عليه في اللغة كلام كل لفظ  
والرمن والاشارة وبالمفيد  
المفرد نحو زيد والمركب  
الاضافي نحو غلام زيد  
والمركب الاسنادي  
المعلوم مدلوله ضرورة  
كانا حرارة وغير المستقل  
بكملة الشرط نحو ان قام  
زيد وغير المقصود كالصادر  
من السامع والتائم  
(تنبيهات) الاول اللفظ  
مصدراً ريد به اسم المفعول  
أي الملفوظ به كالخلق  
بمعنى المخلوق . الثاني  
يجوز في قوله كاستقم  
أن يكون تمثيلاً وهو  
الظاهر فانه اقتصر في شرح  
الكافية على ذلك في حد  
الكلام ولم يذكر التركيب  
والقصد نظراً الى أن  
الافادة تستلزمهما لكنه  
في التسهيل صرح بهما  
وزاد فقال الكلام ما تضمن

في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخله فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذفها مضرًا كنسائه طوائف الاهنداوعبيده أحرار الأزيد ادخلت والا فلا اه وسأني لهذا هن يد بحث (قوله من التكلم) أي الكلمات ومن تبعضية وهي ومجروها في موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احتراز من أن يصطلم اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فعلا وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح بأحدى الكلمتين انكالا على التصريح الآخر بالآخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط في الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط في الخط أفاده في الهمع (قوله لاخراج نحو قام أبوه) أي لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والتعينية (قوله وهذا الصنيع) أي التصريح بأجزاء الماهية في الحد (قوله لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد دلالاته عليهم ما تضمنه لا التزامية والتضمنية غير معهورة في الحدود ولو سلم أنها التزامية فمعرها انما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد ينزع فيما استظهره وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماءها بارائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا أفاده شيخ الاسلام في آخر محبت الكلمات من شرحه على ايساغوجي نقلا عن الامام الرازي (قوله ومن ثم) أي من هنا أي من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعني ابن الناطم (قوله تقيمه للحد) أي من جهة الدلالة به على أمرين يتصنفهما معتبرين في الكلام أي وتغيبا أيضا من جهة الايضاح به للمحدود لا تغيبا فقط ولا ينافي ذلك قول ابن الناطم في آخر كلامه فاكتفى عن تقيم الحد بالتغيب لان معناه أنه اكتفى عن تقيم الحد بتركيب والقصد صريحا بتقيمه بالمثال المتضمن لهما على أنه لو منع مانع كونه تقيما وتغيبا وسلمنا له ذلك والتمنا أن المراد تقيمه للحد فقط والمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه وأن تسمية قول المصنف كاستقم تغيبا لا باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض على الشارح بأن في آخر كلام ابن الناطم ما ينافي ما أسنده اليه الشارح وان كان في أول كلامه ما يشير اليه فتأمل وانظروا على كونه تقيما للحد أن كاستقم طرف مستقر نه ثاب للفظ وقول البعض هو في موضع النعت لفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع أنه يضارب قوله بعد ذلك ومجروا الكافي محذوف والتقدير كفاءة استقم اه لان مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتا لمفعول مفيد محذوف او الاصل فبفائدة كفاءة استقم فعليسا بالانصاف (قوله انما بدأ به تعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والنكات لا تراحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى واحد قال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالفه) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد احدهما الى الاخرى أو اضافتها اليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شيء من ذلك كقام جاء قاله اشنوائى أي وليس المراد بها اتنا سبهما في المعنى لئلا يخرج فخوا الجرماء كقول (قوله الكلم مبتدأ الخ) أي كما يقتضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر واعلم أن الشارح حمل الكلم في عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه

من الكلام اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته قال لاخراج نحو قام أبوه من قولك جاء في الذي قام أبوه وهذا الصنيع أولى لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تقيما للحد الثالث انما بدأ به تعريف الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم الرابع انما قال وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب لان التأليف كما قيل أخص اذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الالفه بين الجزأين (واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم مبتدأ خبره ما قبله أي الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحد الى ثلاثة أنواع نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكل الى جزئياته

الآتي في غير موضع وان كان قوله أي الكلام الذي يتألف منه الكلام يقيد حمل الكلام على الكلمات لان تألف الكلام منها لا من الكلام الاصطلاحي فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أي من أجزائه التي يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحد يحتمل أن المراد بواحد مفردة الاصطلاحي الذي هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد به جزؤه أي جزء ما صدق عليه وعلى كل في عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحد لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثاني جنس واحد لان جزاء فرد من أفراد الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شئ آخر انقسام للشيء الحقيقي فافصح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما عترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتي فننبه وان أن نستغني عن اعتبار واحد الكلام في تقسيم المصنف الكلام الى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلام في كلامه معنى الكلمات وترجع الضمير في واحد الى الكلام بمعنى الكلام الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والالانث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أي الأنواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلام الاصطلاحي كلمة وهذا أولى لعدم احواله الى تقدير (قوله لان المقسم) أي محل القسمة يعني المقسوم (قوله صادق الخ) قال ليس الصدق في المفردات معنى الحمل ويستعمل به فيقال صدق الحيوان على الانسان وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل في فيقال هذه القضية صادقة في نفس الامر أي مضمقة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى أجزائه تحليل المركب الى أجزائه التي تركب منها وتقسيم الكلي الى جزئياته ضم قيود الى أمره مشترك لتفصل أمور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقي ان تباينت أقسامه والافاعتباري (قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) أي باجتماعها أي لتحقيقه بدون اجتماعها محوزيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أي وان كانت من نوع الاسم فقط أو من نوع الاسم والفعل فقط أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات في الكلام الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلام على ما تركب من ثلاثة ألفاظ ههنا أو بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاء باعتبار تركبه من مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلام في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل (قوله ودليل المحصار الخ) أخذ الانحصار من تقديم الخبر في قوله واسم الخ وانما يتيم هذا الدليل بعمونة الاستقراء والاف يمكن أن يقال لان سلم أن ما لا يصلح ركنا للاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفه هو الاسم فقط وما يقبله بطرف هو الفعل فقط (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لثلاثتهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما أن تصلح الخ) اما حرف تفصيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبر أن على تقديره مضاف أي ذات صلوح أو تأويل المصدر بام الفاعل أي صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم ان أي حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذا الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ولانه في وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم أن يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف الى تقدير أي ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولان الحرف لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال من رجع الى المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني قال شيخنا السيد ويؤيده صحة زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الموصول (قوله

لان المقسم وهو الكلمة  
صادق على كل واحد من  
الاقسام الثلاثة أعني  
الاسم والفعل والحرف  
وليس الكلم منقسمها  
اليها باعتبار ذاته لانه  
لا جاز حيث أن يكون من  
تقسيم الكل الى أجزائه  
لان الكلم ليس مخصوصا  
بهذه الثلاثة بل هو مقول  
على كل ثلاث كلمات  
فصاعدا ولا من تقسيم  
الكلي الى جزئياته وهو  
ظاهر ودليل المحصار  
الكلمة في الثلاثة أن  
الكلمة اما أن تصلح ركنا  
للاسناد أو لا الثاني الحرف  
والاول اما أن يقبل الاسناد  
بطرفه



أو بطرف الأول الاسم  
والثاني الفعل والفعول  
مجمعون على هذا الاسم  
لا يفتد بخلافه وقد  
أرشد بتعريفه الى  
كيفية تألف الكلام من  
الكلم بأنه ضم كلمة الى كلمة  
فأكثر على وجه تحصل  
معه الفائدة المذكورة  
لا مطلق الضم وأقل ما يكون  
منه ذلك اسمان نحوذا  
زيد وهبهات نجد أو فعل  
واسم نحو استقم وقام  
زيد بشهادة الاستقراء  
ولا نقض بالنداء فانه من  
الثاني

أو بطرف ليس المراد الطرف الدائر اصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا  
اليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل (قوله الاول  
الاسم) أو رد عليه أن من الاسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التي لا تصرف وما لا يقع الاسمدا  
كاسماء الافعال وما لا يقع الاسمدا اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب  
أفاده في الاشياء (قوله على هذا) أي انحصار الكلمة في الثلاثة (قوله الامن لا يعتد بخلافه) هو أبو  
جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا واسمائه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم (قوله الى كيفية  
تألف) الاضافة للبيان أي كيفية وحالة هي تألف وقوله بأنه في موضع الحال من التألف والبناء  
للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد أنه ذكر في  
التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التأليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من  
الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة أي التي  
يحسن السكون عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أي التألف وظاهره أن الكلام يتركب من  
أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما عظمه ابن هشام وفصله في شرح القطر مع الاشارة الى رد ما دل  
عليه قول ابن الحاجب لانه لا يتأتى الامن اسمين أو اسم وفعل ويوافقه قول الرضى وكان على  
المصنف يعني ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اه لكن قال السيد قبل الاسناد نسبة فلا يقوم  
الابشيتين مسندو مسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول اسناده أو الاسناد  
اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال في محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالاسناد  
اليه والمسنده فقط وهما اما كلمتان أو ما يجرى مجراها وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في  
الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) أي حقيقة كما مثل به  
أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر في الوصف كالعدم لانه لا يبرز في تشبيه ولا في جمع فلا يقال  
زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (قوله نحوذا زيد) اعترض بأن الاولى نحوذا أحمد لان التووين  
حرف معنى ورد جماع أنه حرف معنى لا اسماء على مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد الاستقلال  
لاخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف  
في تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوع النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الصمائر المتصلة  
(قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه  
في الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لان الماضى على تقدير  
أن فيه ضمير الاسمى كلاما على الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن  
يكون الضمير واجب الاستتار أفاده في التصريح وناقشه يس بأنه لاشك في أن قام في جواب هل  
قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن جملة على غير الواقع جواب سؤال (قوله  
ولا نقض بالنداء) أي الجملة الندائية فانه أي عند الجهور ومن الثاني أي المركب من فعل واسم  
لان يائنة عن أدعوه وفعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لانها حتى  
يقال ان يازيد مركب من فعل واسمين لامن الثاني فان قلت قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل  
ما يكون الخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عند المنادى من  
أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثاني قلت له يشترط في الأكثر الذي يتألف  
منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة بخو زيد أبوه قائم وان قام زيد فت لا يلزم عند المنادى من  
الاجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف افادة أدعوه على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ  
أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء انشاء وأدعواخبار على أنه لا مانع من أن يقال انما ثابت  
ياهن أدعوه بعد نقله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا الأما لانه كلام مركب من حرف واسم لان

ألا التي للثغى لا خبر لها لا ظاهر أو لا مقدرا ويجس دفعه بما قيل في يازيد (قوله ثم في قوله ثم حرف  
 بمعنى الواو) قال الدماميني في قول المفتي الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها  
 وأحكامها مانعة الباب مبتدأ والثاني صفه له وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب أتما حال من  
 الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف وقد صرح ابن  
 برهان بجواز توسعهم في الظروف وأتما حال من المبتدأ على حدا ما أجازه سيبويه في قول الشاعر  
 • لية موحش اطل • اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وإس  
 فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستمرار الذي يتعلق به الظرف  
 فكذلك ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس به ذور عنده  
 وأما صفة للمبتدأ بأن يقدر متعلقة معرفة أي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز  
 حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اه وما  
 ذكره في قول المفتي من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح في قوله ثم حرف (قوله اذ لا معنى للتراخي  
 بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقسام التراخي الربى من  
 حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الربى بينهما من حيث ذواتها وقوله ويكنى في الاشعار الخ فيه أن ثم  
 أدل على ذلك لان المتأخر ذكر اقد يكون أشرف كافي آية لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة  
 فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الربى بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام  
 (قوله أن الكلام اسم جنس على المختار) أي لآلته وضعا على الماهية من حيث هي وللموقى اعتراض  
 بتنافي كلام الشارح نقله اليه وض وأقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلام مبتدأ  
 فلا تغفل (قوله وقيل) جمع رد بأن الغالب بكيره والغالب على الجمع تأنيته وقوله وقيل اسم جمع  
 رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافة وقوله والمختار أنه اسم جنس جمعي الجعي  
 صفة لاسم لا الجنس على الصواب قاله يس واعلم أن الجمع مادل على أحاده دلالة تكرار الواحد  
 بالعطف واسم الجمع مادل على أحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحدا من لفظه كقوم  
 ورهط وطائفة وجاعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادى مادل على الماهية لا بقيد  
 قلة أو كثرة كما وزاب والجعي مادل على أكثر من اثنين وفوق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كثر  
 وكلم قال اللغاني اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك منافى لكونه جمعا  
 وجوابه ما في الرضى في باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعي  
 استعمالا قال الروداني لكن يلزم كونه مجازا دأعا والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال أنه مستعمل في  
 الجنس في ضمن أفراد كذا قيل وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل في  
 زيد ان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص حقيقة وإن كان بملاحظة  
 خصوصه فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا تلزم فيه اه وأقول الاولى أن يقال أنه غلب استعماله  
 في ثلاثة أفراد أكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يبعد حمل كلام  
 الرضى على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع بحيث صار  
 حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقى أن تقسيم اسم الجنس الى افرادى وجعي غير حاصرا ذ  
 منه ما ليس جمعا ولا افراديا كما سدد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل  
 لا يقال) أي الكلام لانه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجعي (قوله أي يقال على الكثير  
 والقليل) هذا بناء على أنه مادل على الماهية من حيث هي وأما على أنه مادل علم ابقيد الوحدة  
 الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير الا من آل مثلا ولذا ند حل عليه مجردا عن الوحدة على هذا  
 قاله يس (قوله يجوز في ضميره) أي الكلام لا مطلق اسم الجنس الجعي لان المحدث عنه الكلام ولان

• (تنبيه) • ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى  
 للتراخي بين الاقسام ويكنى  
 في الاشعار بالمخطاط درجة  
 الحرف عن قسمة ترتيب  
 الناظم لها في الذكر على  
 حسب ترتيبها في الشرف  
 ووقوعه طرفا (واعلم) أن  
 الكلام اسم جنس على المختار  
 وقيل جمع وقيل اسم جمع  
 وعلى الاول فالمختار أنه  
 اسم جنس جمعي لانه لا يقال  
 الاعلى ثلاث كلمات فأكثر  
 سواء اتحدنوعها أو لم يتحد  
 أفادت أم لم تفد وقيل  
 لا يقال الاعلى مافوق  
 العشرة وقيل افرادى أى  
 يقال على الكثير والقليل  
 كما وزاب وعلى الثاني  
 فقبل جمع كثرة وقيل جمع  
 قلة ويجوز هذا الخلاف  
 في كل ما يفرق بينه وبين  
 واحده بالتاء وعلى المختار  
 يجوز في ضميره التأنيث  
 ملاحظة للجمعية  
 والتذكير على الأصل  
 وهو الاكثر نحو اليه يصعد  
 الكلام الطيب يحرفون  
 الكلام عن مواضعه وقد  
 أنه اس معطى في ألفيته  
 فقال واحدا كلمة وذكره  
 الناظم فقال

(واحد كلمة) وتطير كلم  
وكلمة من المصنوعات  
لبن ولبنه ومن المخلوقات  
نبت ونبقة فاسم الجنس  
الجبهي هو الذي يفرق  
بينه وبين واحد  
بالتاء غالبا بأن يكون  
واحد بالتاء غالبا  
والاحتراز بعلبا عما جاء  
منه على العكس من ذلك  
أي يكون بالتاء والاعلى  
الجمعية واذا تجرد منها  
يكون للواحد فهو كلمة  
وقد يفرق بينه وبين  
واحد بالياء فهو روم  
وروى وزغ وزنجي وحد  
الكلمة قول مفرد وتطلق  
في الاصطلاح محازا  
على أحد جزأى العلم  
المركب نحو امرئ القيس  
فجمع وعهما كلمة حقيقة  
وكل منهما كلمة مجازا وفيها  
ثلاث لغات كلمة على وزن  
نبقة وتجمع على كلم  
كنتق وكلمة على وزن سدر  
وتجمع على كلم كسدر  
وكلمة على وزن غمرة وتجمع  
على كلم كغمر وهذه اللغات  
في كل ما كان على وزن  
فعل ككبد وكشف فان  
كان وسطه حرف حلق جاز  
فيه لغة رابعة وهي اتباع  
فائه لعينه في الكسر اسما  
كان نحو فخذ أو فعلا نحو  
شهد

من اسم الجنس الجبهي ما يجب تذكير ضميره كغتم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره  
الامر ان كبقروكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل  
وجائز الامر ان كركب كذا قال أرباب الحواشي وفي غالبه خلاف تذكرة ان شاء الله تعالى في باب  
العدد (قوله واحد كلمة) قال سم أي واحد معنى الكلم يسمى كلمة اه ومراده بواحد معناه جزء  
ما صدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحد مفردة الاصطلاح ككلم (قوله ومن  
المخلوقات) أي ما ليس للعدد دخل فيه والافال بعد وصنعتة مخلوقات لله تعالى (قوله فاسم الجنس  
الجبهي) قال البعض تفريع على قول المصنف واحد كلمة اه وفيه أنه لا تعرض في كلام المصنف  
لكون الكلم اسم جنس جمعي احتج بتفريع عليه أن اسم الجنس الجبهي يفرق الخ فالوجه أنه تفريع  
على قول الشارح سابقا فالتحار أنه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحد كلمة لكن ما سبذ كره  
من الغلبة غير داخل في التفريع ولك أن تجعل الفاء فصيحة أي اذا أردت معرفة اسم الجنس  
الجبهي فاسم الخ والجبهي صفة لا سم ككلم (قوله هو الذي يفرق الخ) أي ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو  
نجم مما فرق بينه وبين واحد بالتاء وهو جمع (واعلم) أن فرق بالتضعيف والتخفيف في الاحرام  
والمعاني وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالاحرام والمخفف بالمعاني لعله أريد به الاولوية  
لان الفرق لما كان أظهر في الاحرام ناسبه التضعيف عكس المعاني والافاهل اللغة متواطون  
على أن مثل كسوته وكسرتة في المعاني والاحرام مطلعا فاده الروداني قال رد على التخصيص  
وان حمل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم واذا فرقوا بكم البحر قلت أريد في الآية الاولى  
افادة التكثير وانما روي بالمخفف اذ لم ترد تلك الافادة وفي الثانية لما كان الماء حيا طيفا شافا  
فهو كالمعاني أي فيه بالمخفف (قوله والاحتراز بعلبا) أي الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد  
ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزغ) بكسر الزاي وفتحها طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن  
حدوتها بقها ظاهر وقول البعض لم يثبت الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه في الاصل  
مصدر الابن ولا يجمع وان أريد به هنا المقول لان اعتبار الاصل جازي مثله انما يستقيم لوقال  
الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم والتا في الكلمة للوحدة الراجعة  
لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قوانين مفردين معا فلا تنافي كما في الجنس المدلول عليه  
بال الداحلة على المحدود ورواد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة  
وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء السب وناه التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب  
المصنف وذبح الرضى الى أنها كلمات (قوله وتطلق في الاصطلاح مجازا) وكذا في اللغة وخص  
الاصطلاح بالذكور لانه أهم لان وضع الكتاب لبيان فسط قول البعض الصواب اسقاط قوله في  
الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلمة وما ذكره  
الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثاني أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم  
اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن  
تفسيره عملا يدل جزؤه على جز معناه اصطلاح المناطق فذكره في العربية من خلط اصطلاح  
باصطلاح (قوله وتجمع) أي جمع الغويا لا اصطلاحا فلا ينافي ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعي  
لاجع (قوله كسدر) أي يسكون الدال وأما بقضها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع  
أيضا على سدور وسدرات يسكون الدال وكسرهما اللانباع وفتحها التخفيف كافي القاموس وضميره  
(قوله في كل ما كان على وزن فعل) أي من الاسماء فقط كما يشعر به التثنية وقوله فان كان وسطه  
أي وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز في لغة  
رابعة أي زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان

(والقول) وهو على  
 الصحيح لفظ دال على معنى  
 (عم) الكلام والكلم  
 والكلمة هو ما مطلقا  
 فكل كلام أو كلم أو كلمة  
 قول ولا عكس أما كونه  
 أعم من الكلام فلا إطلاقه  
 على المفيد وغيره والكلام  
 مختص بالمفيد وأما كونه  
 أعم من الكلام فلا إطلاقه  
 على المفرد وعلى المركب  
 من كلمتين وعلى المركب  
 من أكثر والكلم مختص  
 بهذا الشأن وأما كونه  
 أعم من الكلمة فلا إطلاقه  
 على المركب والمفرد وعلى  
 مختصة بالمفرد وقيل  
 القول عبارة عن اللفظ  
 المركب المفيد فيكون  
 مرادف للكلام وقيل هو  
 عبارة عن المركب خاصة  
 مفيدا كان أو غير مفيد  
 فيكون أعم مطلقا من  
 الكلام والكلم ومباينا  
 للكلمة وقد بان لك أن  
 الكلام والكلم بينهما  
 عموم وخصوص من وجه  
 فالكلام أعم من جهة  
 التركيب وأخص من جهة  
 الافادة والكلم بالعكس  
 فيجتمعا في الصدق في  
 نحو زيد أبوه قائم وينفرد  
 الكلام في نحو قائم زيد  
 وينفرد الكلم في نحو أن  
 قام زيد (تنبيه) قد  
 عرفت أن القول على  
 الصحيح أخص من اللفظ  
 مطلقا

وهو لا قسمية اللفظ الأخيرة رابعة ليست بالنسبة إلى الاسماء فقط وإن توهمه البعض بل بالنسبة  
 إلى الأفعال التي وسطها حرف خلق أيضا قال السعد في شرح تصرف العزى في نحو نعم وشهد  
 أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات  
 بارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف خلق اه ومثله للشارح في باب نعم  
 بنس فان لم يكن وسط الفعل الذي على فعل حاقيا كعم فليس فيه الاقح فانه وكسر عينه أو  
 تكونها تخفيفا (قوله والقول) أي المقول (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكرها للشارح  
 بنها فبأى قولين والثالث أنه مرادف للكلمة والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السيوطي في جمع  
 الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات القرآنية لأنها ملفوظة بالفعل  
 النسبة لغيره تعالى والحكمي كالصغير المستر والمراد بالمال ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل  
 أو النوى كالمركات والمجازات ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في  
 تصرفه فانظره (قوله على معنى) أي واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمي بمعنى  
 المفعول أي المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة) هو ما مطلقا أي عم كلام من  
 الثلاثة هو ما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ونحو غلام  
 زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأوفكل كلام أو كلم أو كلمة الخ وبدليل قوله  
 أما كونه الخ وحل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم احواجه إلى تكلف وقرره على  
 وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذف همزة ضرورة من كونه عم كلا  
 منها وراد به قوله نحو غلام زيد لجه العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر  
 فائدة من جعله فلا هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره ومثل جعله  
 أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذف أنفه ضرورة (واعلم) أن عم كغيره من  
 الالفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر يجب تخفيفه ثلاثا بقصد الورد (قوله ولا عكس) أي  
 بالمعنى اللغوي (قوله وقد بان لك) أي من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله  
 سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على  
 الكلام والكلم إذ لا قرينة على هذه الإرادة فسقط ما قبله البعض عن البهوت وأقره من اعتراضه  
 بقوله هذا أي قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر أن أعرب الكلم مبتدأ أخبره ما بعده لانه  
 حينئذ مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدأ  
 خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل  
 والحرف اه مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه  
 الاصطلاحي غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يبين بتعريفهما لا  
 بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية  
 على أعربها مبتدأ أخبره ما قبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا  
 الأعرب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص  
 من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص (فائدة) قال ابن جساة لا بد في  
 اللذين بينهما عموم وجهي من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق  
 وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص  
 والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق  
 بالصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر إذ  
 لظاهر أنه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت) أي من تعريف القول (قوله على الصحيح) احترز

بقوله على الصحيح من بعض الاقوال المتقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافي أنه أخص من اللفظ على بعض الاقوال غير العجيبة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيئا على قوله على الصحيح غير وجهه فافهم (قوله فكان من حقه) أي القول أي مما يستحقه أو المصنف أي من الحق المطلوب منه أي على وجه الاولوية والاخذ البعيد في التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أي الى الكلام لأنه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصبر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلى وقال الفاكهي يطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قديوم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وجملة قديوم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قديوم كبرى وصغرى بالا اعتبارين (قوله خبره الجملة بعده) أي جملة كلام قديوم التي هي اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمعمول خبر المبتدأ الثاني وهو بها للضرورة (قوله للتسوية) قال سمحل الكلمة على التنويع يقضى أنه أراد بها معناها دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها هنا نفس اللفظ أي ولفظ كلمة الى آخره وحينئذ فاقاله المكودي لا يصح لأنه غير محتاج اليه فقط ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد معنى كلمة اذ يصدق معنى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمر ومثلا فكانه قال وفرد من معنى كلمة بكلام قديوم فصح ما قاله المكودي اه ببعض تصرف (قوله احدى الكلام) لو قال واحد الكلم لكان أوفق (قوله وهو معرفة) أي بالعلمية لان كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الالفاظ موضوعه لانفسها تبعا لوضعها المعانيها لا تصدق حتى يصير به اللفظ مشتركا فتسويها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت فليست بالوضع اه والظاهر أن العلمية المذكورة شحصة كما يعلم مما قررناه في أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيهه أوقع الماضي موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جذسية كما هو ظني (قوله يطلق لغة) أي اطلاقا مجازيا كما في التصريح وغيره وبشير اليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فائقه البعض عن بعضهم من أن هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أي جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال بس ليس بقيد فان العلاقة الانسية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر في كلامهم التقيد بها اه وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفعل والذي نفيسه العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل (قوله انها) أي جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) آل الجنس (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل أنه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عرفى الاسلام دهر اوكان يقول ابدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته يا لبيد أنشدني شيئا من شعرك فقال ما كنت لا أقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت

ما عاتب المرء الكريم كنفسه • والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله اذ لم يأتني أجلى • حتى اكتسبت من الاسلام مبريالا

(قوله)

فكان من حقه أن يأخذه جنسا في تعريف الكلام كإفعل في الكافية لانه أقرب من اللفظ ولعله اغبا عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قديوم) أي يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده قال المكودي وجاز الابتداء بكلمة للتسوية لانه توجهها الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام انتهى ولا حاجة الى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة أي هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى كلا انها كلمة هو قائمها اشارة الى رب ارجعون لعلى عمل صالحا فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد



(قوله ألاكل شئ ما خلا الله باطل) أي ذاهب فان أي جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من إيراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو • وكل نعيم لا محالة زائل • واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لاجنة أولاد واملها وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لأن سياق القصيدة لزم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم أي لا بد وقيل لاجنة (قوله وهو) أي الاطلاق المذكور من باب الخ أي فيكون مجازا من سلامن اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذي يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء من يداختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل فلا يجوز اطلاق البدأ والأصبع على الريشة والأمه هنا ليس كذلك قال إلا أن يحتمل كلام السعد على الجزء الخاص وما عناه جزء عام لأن الكلمة نعم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط به بعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ريثة القوم) كذا في بعض النسخ بالموحدة فتحسية ساكنة فمهمز وفي بعضها باهمزة والتعنية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لأنها أشرف أجزائه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن ابن أوس في ابن أخته

أعلمه الرماية كل يوم • فلما استدساعده رماني

وكم علمته نظم القوافي • فلما قال قافية هجاني

واستد بالسين المهملة أي قوى كما في شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مهمل في عرف النحاة) أي أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا ومن هنا اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل أنه من أمراض الالفية التي لا دواء لها وقد أطلال سم في دفعه بما حاصله أن اجمال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لأن اجماله يوهم انتفاءه فبتأكدا التنبيه عليه ويكون قد في عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرة في نفسه وإن كان قليلا بالنسبة إلى المعنى الحقيقي (قوله وهذا) أي الشروع في الكلام الاتي ليصح الحل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدّر مضاف في الخبر أي ذو شروع (قوله في العلامات) العلامة يجب اطرادها أي وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤه عند انتفائها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان أو ردها إلا عند من جوزا التعريف بالاعم أو الاخص (قوله لشرفه) أي لوقره محكوما عليه وبه ولا نه لا غنى لكلام عنه (قوله بالجر) هو على أن الأعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها وتعرفه بالكسرة التي يحدتها عامل الجرفيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفحة ودور لاخذ المعرف فيه وإن أجيب عن الثاني بأنه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوي تفسير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقدم الجار والمجرور للاهتمام بالأحصر فان العلامات تزيد على ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لأن التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بجر) رح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على أهميتها بجر الجرا لا بالجر اعدام ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجب من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويلات وأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أي المضاف ليجري على الصريح أن عامل الجر هو المضاف ولم ينقل

ألاكل شئ ما خلا الله باطل  
وهو من باب تسمية الشئ  
باسم بعضه كتسميته  
ريثة القوم عينا والبيت  
من الشعر قافية وقد  
يسمون القصيدة قافية  
لاشغالها عليها وهو مجاز  
مهمل في عرف النحاة  
• (تنبيه) • قد في قوله قد  
يؤم للتقبل ومراده  
التقبل النسبي أي  
استعمال الكلمة في الجمل  
قليل بالنسبة إلى  
استعمالها في المفرد لا قليل  
في نفسه فانه كثير وهذا  
شروع في العلامات التي  
يمتاز بها كل من الاسم  
والفعل والحرف عن أخويه  
وبدأ بالاسم لشرفه فقال  
(بالجر) ويرادفه الخفض  
قال في شرح الكافية وهو  
أولى من التعبير بجر  
الجر لتناوله الجرا بالحرف  
والإضافة (والتنوين)

وهو في الأصل مصدر فونت  
 أي أدخلت نونا ثم غلب  
 حتى صار اسماء النون تلحق  
 الآخر لفظا لا خطا غير  
 توكيد فقيده لا خطا فصل  
 مخرج للنون في مخوضين  
 اسم للطبقي وهو الذي  
 يجي مع الضيف متظفلا  
 وللنون اللاحقة للقوافي  
 المطلقة أي التي آخرها  
 حرف مد عوضا عن مدة  
 الاطلاق في لغة تميم وقيس  
 كقوله

أقلى اللوم عاذل والعنان  
 وقول ان أصبت لقد أصابن  
 الأصل العتاب وأصابا وقوله  
 أفدا الترحل غير أن ركابنا  
 لما نزل برحالنا وكان قدن  
 الأصل قدى ويسمى  
 تنوين الترم على حذف  
 مضاف أي قطع الترم لأن  
 الترم مدا الصوت بمدة

والتبعية لأن الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولم تقبل  
 والمجاورة والتوهم لتدبرتها (قوله وهو في الأصل) أي اللغة (قوله أي أدخلت نونا) أي أوصوت  
 فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) في امباراة اختصار  
 والتقدير ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلى وغلب  
 استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة  
 لأن ادخال النون أذهى مبيانه له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين  
 فعل المذون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتي أن  
 الورداني وقوله لفظا قال بس بيان للواقع لا للاحتراز وقوله لا خطأ أي لأن الكتابة مبينة على  
 الابتداء والوقف وهو بقطر وقفا وجر والمثبت عوضه وهو الالف في الوقف نصبا كتبت  
 الالف والمراد بالحق خطأ المنفى لحوقها بنفسها لا أوعضها حتى يرد أن المذون المنصوب في  
 الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطأ لأن عوضها هو الالف لاحق خطأ وحتى يكون قوله لغير توكيد  
 مستدركا لخروج نون لتدبرها حينئذ بقوله لا خطأ لكن يرد على طرده نون إذا على الصحيح من أنها  
 تكتب ألفا في الدرج تلحق لفظا لا خطأ وليست تنوينا ولوراد قيد الزيادة في التعريف كغيره  
 لمخرجت ويوجب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحق الآخر كذا في الورداني (قوله  
 مخرج للنون) أي الأولى المتحركة المريدة في آخر ضيف وأخرجها الورداني بقيد تلحق الآخر نظرا  
 إلى أنها آخر ضيفين لا أنها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا إلى أنها لحقت آخر ضيف كقوله  
 مما قدمته ولحقت آخره للالحاق ببعضه وأما الثانية فتشوين (قوله في مخوضين) كرعش  
 للمرتعش اليد (قوله مع الصيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثني والجماعة ويجوز  
 ضيف وضيفة وضيفان وأضيف والأول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفي فلا تفصحون قاله الدوشري  
 (قوله للقوافي) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولاً أشهرها قولان قول  
 الخليل بأنها من المتحرل قبل الساكنين إلى انتهاء البيت وقول الاخفش بأنها الكلمة الأخيرة  
 واعترض قوله للقوافي المطلقة بأنه يلحق الأعراب المصرفة أيضا وبأن المراد آخر القوافي  
 وآخرها مدة والتنوين بدل منها لأنه لحقها وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافي ما يشمل  
 الأعراب المصرفة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز وعن الثاني بمنع أن المراد  
 آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي القافية كذا في الورداني ولا يرد عليه ما إذا وصل  
 الروي بالها نحو مقامه لأن المراد لحق التنوين روي القافية ولو مع فصل بينهما نعم يرد ما إذا  
 كان الروي مدة أصلية فإن الظاهر حينئذ حذفها والاثنيان بالتشوين بدلها فليس التنوين لاحقا  
 لروي القافية في هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول لاجله عاملة اللاحقة وعليه فالعوض  
 بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله في لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة  
 التصريح في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما في لغة الجاهل بين فلا تلحق (قوله كقوله)  
 أي الشاعر المفهوم من السياق وإن لم يفهم بخصوص اسمه بغيره والناطقة فيما بعده (قوله عاذل)  
 منادى مرخم وأصبت تضم التاء كافي التصريح وهو الأقرب وبكسر ها كافي الشئ أي إن أردت  
 النطق بالصواب بدل اللوم وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولي  
 (قوله أفدا) في رواية أزف وكلها بوزن فهم ومعنى قرب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة  
 راحلة ولا واحد لهما من لفظها كافي الصحاح ولما نافية وترل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل  
 وهو المسكن وكان قد أي كان قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي لكن رحالنا لم ترل بالفعل  
 مع عز مناعلي الترحل (قوله على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لأن الترم يحصل بالنون نفسها

لأنها حرف أغن نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترخيم خصوص مد الصوت  
بعدة تجانس الروي (قوله تجانس الروي) أي حركة الروي والروي الحرف الذي تنسب إليه  
القصيدة (قوله أحوار الخ) حار منادى مرخم حارث وخبر بفتح فكسر أي مخجور أي مستور العقل  
مغلوبه ويعدو بسطو والواو استثنائية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة إلى زيادة البعض  
ككونها زائدة على مذهب الاختصار والكوفيين ما يأترون ما مصدرية أي انتماء لا أمر غير  
رشيده قال في التصريح والمشهور تحريك ما قبله أي ما قبل التنوين الغالي بالكسرة كما في صه  
ويومئذوا اختار ابن الحاجب الفتح حلا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت  
بعض العصرين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجعوا عليه  
اه و يظهر لي جواز تحريكه بضمه الثابتة له قبل طوق التنوين فيكون رجوعا إلى الأصل (قوله  
وقاتم) أي ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والاعماق جمع أعنف العين وضهها ما بعد من أطراف  
المفازة مستعار من عمق البئر والحاوي الخالي والمخرق الممر الواسع لأن المار يخرقه أي يقطعه  
وخبر مجرور ورب محذوف أي قطعه (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع إلى البعل أي الزوج  
وجواب الشرط الأول محذوف تقديره رضين به والثاني حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان  
فقبر ارضيت به (قوله فان هاتين النونين) أي اللاحقة للقوافي المطلقة واللاحقة للقوافي المقيدة  
وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعليل لاخراج قيد لاخطاها تين النونين وجعل قوله كما  
زبدت الخ تنظير في الثبوت ووقف في قوة التعليل لاخرجه نور ضيفن انجبه عليه أنه كان الصواب  
حينئذ أن يقول فان هاتين النونين لحقتا خطأ كما لحقت نون ضيفن خطأ لان القيد المذكور في  
التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لاخطا قولنا وفاقا المناسب أن يكون تفرعا على الشواهد  
المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وفاقا قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما في القوافي فيكون قوله  
كما زبدت الخ تنظير في مطلق المخالفة للتنوين الحقيقي هذا وكان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتي  
بعدها أعني قوله وليس الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالي الخ كما فعل الموضع لتعلق ما ذكره ثانيا  
بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين النونين الخ وتعلق ما ذكره أولا بالنونين معاين أن اللام مبنية  
نقل عن الزمخشري أن تنوين الترخيم لا يؤتى به وفاقا (قوله وليس تامن أنواع التنوين حقيقة) ذكره  
مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهم ما في  
الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهم ما في الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو في  
أحوال البيت كالخزم مجتهدتين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب)  
لعل وجه تعبيرة بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب  
القاموس له أو أن التنوين الغالي ليس قليلا وان أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه واختلف في  
فائدته فقبل الترخيم فلا يصح ان يكون قسيما للتنوين الترخيم وهذا انما يجبه على القول الثاني الذي لم  
يجر عليه الشارح في قولهم تنوين الترخيم وقيل الايدان بالوقف اذا لم يعلم في الشعر المسكن آخره للوزن  
أو اصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أي من خروجهما من تعريف التنوين (قوله مجاز) أي  
بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كما بين في محله ومن هذا يعلم  
ما في كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخطب (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ  
نون الخط) وهي نون التوكيد الخفيفة التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لا نونا  
أما على مذهب البصريين من كتبها نونا فهي خارجة بقيد لاخطا كما خرج به التي قبلها ضمة  
أو كسرة فيستغنى عن قيد غير توكيد أفاده شيخ الاسلام (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها  
الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية

تجانس الروي ومخرج  
أيضا للنون اللاحقة  
للقوافي المقيدة وهي التي  
روىها ساكن غير مد كقوله  
أحار بن عمرو كما في خبر  
ويعدو على المرء ما يأترون  
الأصل خبر وياترون وقوله  
وقاتم الأعماق حاوي المخرق  
الأصل المخرق وقوله  
قالت بنات العم يا سلمى واس  
كان فقيرا معدا ما قالت وان  
فان هاتين النونين زيدتا في  
الوقف كما زيدت نون ضيفن  
في الوصل والوقف وليستا  
من أنواع التنوين حقيقة  
لثبوتهم مع ال في الفعل  
والحرف وفي الخط والوقف  
وحذفهما في الوصل  
ويسمى التنوين الغالي  
زاده الاختصار وسماه بذلك  
لان الغلو الزيادة وهو  
زيادة على الوزن وزعم  
ابن الحاجب انه انما يسمى  
غاليا لقلته وقد عرفت أن  
اطلاق اسم التنوين على  
هذين مجاز فلا يرد أن على  
الناظم وقيد لغير توكيد  
فصل آخر مخرج لنون  
التوكيد الثابتة في اللفظ  
دون الخط ونحو لئسفا  
وهذا التعريف منطبق  
على أنواع التنوين وهي  
أربعة الأول



كتنوين عاقلة علم امر آة حكاية لما قبل العلية وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله  
 • ويوم دخلت الخدر خدر عزيزة • وكتنوين المنادى المضموم في قوله • سلام الله يا ماطر عليها •  
 وتنوين الشاذ حتى هؤلاء قومه كتنوين هؤلاء لكثير اللفظ وتنوين المناسبة كقافي قواء  
 بعضهم سلاسلهم أدخل الاولين في تنوين التمكين زاعما في القسم الاول أن تنوينه  
 لما كان قبيل العلية تنوين صرف وحكى بعدها بقى على كونه تنوين صرف وردده الدماميني بأنه  
 ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من  
 الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكى تنوين صرف ألا ترى أن الحرك في مثل من زيد بالنصب  
 حكاية زيدا في قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكى حركة اعراب وزاعما في النوع  
 الاول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف وردده الدماميني بأن تنوين الصرف هو  
 التنوين الذي يدل على امكانية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه  
 مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما استعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة  
 لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة والتحقيق أنه ليس تنوين  
 صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه منتقد على أنهم قد يطلقون الصرف  
 ويريدون به ما هو أعم من تنوين الامكانية وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة  
 لما أباحت التنوين أباحت الاعراب ويرد بان سبب البناء قائم ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد  
 التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الامكانية) من اضافة الدال الى المدلول وكذا يقال فيما بعد  
 وتنوين الامكانية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال له تنوين الخ) ويقال له تنوين  
 الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكين) أي التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية  
 أو المراد بالتمكين التمكين (قوله كرجل وقاض) أي وزيد لأنه يدخل المعرفة والتكرة وانما مثل  
 برجل ردا على من زعم أن تنوين المنكر للتشكيك فقد رد به ولو كان كذلك لزال زوال التشكيك  
 حيث معنى به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بان تنوين التشكيك زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى  
 تعسفه وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا والتشكيك لكونه موضوعا  
 لشيء لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بنبوت  
 التنوين مع الياء في النصب (قوله لأنه لحق الخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الاول (قوله أي أنه)  
 بيان للشدة (قوله فينبى) منصوب بان مضمرة وجوبا بعدفاء السببية في جواب النفي (قوله لبعض  
 المبنيات) يعنى العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سمعا كما في التصريح ولم يعين  
 البعض بصريح العبارة انكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها  
 ليس للتشكيك (قوله تقول سيدي به غير تنوين اذا أردت معنا) أي فهو حيث تد معرفة بالعلية (قوله  
 وايه بغير تنوين اذا استردت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قيل  
 المعترف بأن العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر  
 وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال تكرر اه وقوله أي الحديث المعهود  
 المناسب أي الزيادة المعهودة أي التي هي من حديث معين وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحدث  
 كما عبر به غيره وقال محشبه الروداني قوله لان جميع الافعال تكرر فيه أنه اسم اللفظ الفعل  
 للمعناه الذي هو تكرر حتى يكون تكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم اه أي علم  
 شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد اللفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفي  
 لا يعتبره أرباب العربية وعبرة الشارح صالحة لجلها على هذا القول أيضا ولا يخفى أن ما ذكر من  
 علية اسم الفعل جار في المنون وغيره لأنه على كلا الحالين اسم لفظ مخصوص كما هو فكيف جعل

تنوين الامكانية ويقال له  
 تنوين التمكين وتنوين  
 التمكين كرجل وقاض معنى  
 بذلك لأنه لحق الاسم يدل  
 على شدة تمكنه في باب  
 الاسمية أي أنه لم يشبه  
 الحرف فينبى ولا الفعل  
 فيمنع من الصرف والثاني  
 تنوين التشكيك وهو  
 اللاحق لبعض المبنيات  
 في حالة تشكيكه ليدل على  
 التشكيك تقول سيدي به غير  
 تنوين اذا أردت معنا  
 وايه بغير تنوين اذا استردت  
 مخاطبك من حديث معين

المنون **مذكورة** على القول بأنه اسم للفظ الفعل يظهر في التخاص عن ذلك أن المنون اسم للفظ  
 الفعل المراد به أي فرد من أفراد حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من  
 أفراد حدثه فإنه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين واية منقوبة اسم  
 للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أي حديث وأن معنى كون الثاني نكرة أنه في حكم النكرة  
 ومثبه لها وانما لم يعتبر والتعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي اعتبر وابه التعريف  
 والتنكير في اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة  
 الاسماء فأجروه مجراها و يعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فغلق بالتنوين لحكاية صوت مخصوص  
 لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفي كلام البعض هنا  
 نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل (قوله استزدت) السين والتاء للطلب (قوله باضافة بيانية) لان  
 بين المتضايين عموم وجهيا (قوله وهو أولي) لعله لان البيانية أشهر من اضافة المسبب الى  
 السبب وقيل الاول أولى لان الاضافة عليه حقيقة على معنى اللام (قوله نحو جوار وغواش) أي  
 من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد أعيم تصغير أعى (قوله عوضا عن الياء المحذوفة)  
 أي لاتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيويه والجمهور على تقديم الاعلال على  
 منع الصرف لتعلق الاعلال بحوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة فأوصل جوار  
 جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين ثم  
 حذفت التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعله كالثابت تخفيف رجوع  
 الياء لزال الساكنين في غير المصروف المستثقل افظا بكونه منقوصا معنى بكونه فرعاً مقوضا  
 التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها أول التخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع  
 الصرف على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء  
 فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة  
 ومقابل مذهب سيويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف فقدم  
 على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء  
 فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على  
 الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابته عن ثقيل وهو  
 الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جسدل فإنه عوض عن ألف الاصل جنادل على ما قاله ابن  
 مالك واختار في المعنى أنه للصرف أفاده في التصريح ببعض زيادة (قوله لا ذفي نحو يومئذ وجئتذ)  
 قال المصنف اضافة يوم الى اذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدماميني للبيان  
 كشجر أراك وكان الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تصاف اليه والثاني اعتبره وما ذكره اظاهرا ان  
 كان المراد من اليوم مطلق الوقت كإحدى معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمان الماضي  
 أو كما المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك  
 فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمان الماضي فالإضافة  
 للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع  
 الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر في اضافة الكل  
 الى الجزء أو زائد اعليه فمن اضافة الجزء الى الكل وأما جئتذ فاضافته كاضافة يومئذ اذ  
 أريد باليوم مطلق الوقت فانهم ومثل اذا ذاعلى ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة  
 بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا لا آتيناهم اذا لامسكم وانكم اذا لمن المقربين ونقول لمن  
 قال ضد آتيت اذا أكرمت بالرفع أي اذا آتيتي أكرمت فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين

فاذا أردت غير معين قلت  
 سيويه وابه بالتنوين  
 والثالث تنوين التعويض  
 ويقال له تنوين العوض  
 باضافة بيانية وبه عبر في  
 المعنى وهو أولي وهو اما  
 عوض عن حرف وذلك  
 تنوين نحو جوار وغواش  
 عوضا عن الياء المحذوفة  
 في الرفع والجر هذا مذهب  
 سيويه والجمهور وسيأتي  
 الكلام على ذلك في باب  
 مالا ينصرف مبسوطا  
 ان شاء الله تعالى واما  
 عوض عن جملة وهو  
 التنوين اللاحق لاذ في  
 نحو يومئذ وجئتذ فانه  
 عوض عن الجملة التي  
 تصاق اذ اليها فان الاصل  
 يوم اذ كان كذا

فحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذ في هذه الامثلة الناسبة للمضارع لان تلك  
 تختص به لذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم (قوله فحذفت  
 الجملة) أي جواز الاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك أنه جعل بناءها  
 ناشئاً عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله ورد بلازمتها للبناء) أي على  
 السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هي دعوى يخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى  
 أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف أي باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله  
 في قوله نيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حينئذ حذف المضاف وبقي الجذر كفي قراءة  
 بعضهم والله يريد الاخرة أي ثواب الاخرة فإداه في المعنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه  
 وان ابقاء المضاف اليه على جزمه بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبمعانية  
 حال من الكاف الاولى أو الثانية أي حال كونك متلبساً بعاقبة وكذا رأيت اذ صحيح وهو عيسى  
 بعاقبة قاله الدماميني قال الشنخي وهو بناء على أنه باقيا وقد رأينا بالاقاف في صحاح الجوهري في  
 باب الذال المعجمة وعلمه في عاقبة متعلق بنيتك أي يذكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قبل ومن تنوين  
 العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصريح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين غمكين قال بعضهم ولا  
 مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلاشك ولأنه يمكن أن يدخله معرب  
 منصرف ومثلهما أي (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه في مقابلة  
 النون في جمع المذكر السالم) قال في التصريح قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في  
 الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام  
 التنوين الذي في الواحد في ذلك اهـ وقوله أولا الذي في الواحد يرد عليه أن الجمع بالانف والتاء  
 قد لا يكون في واحد تنوين كفي فاطمة الا أن يجعل التنوين في كلامه شاملاً للفظي والتقديري  
 ثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبة بل هو  
 أحط منها السقوط مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون أقوى وأجل بسبب حركتها وماتقله  
 الاسقاط عن اليبضاري في قوله تعالى فاذا أفضت من عرفات من أن آل تدخل فيما يقسه تنوين  
 المقابلة زيفه حواشيه (قوله للربي) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كفي يحكي على المرادي  
 (قوله وهو ما سمى به مؤنث) لاجتماع ما نعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكنين  
 لا يجامع العلتين ولي فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر بالاجتماع  
 المذكور كما أن من يسميه التنوين ويجزئه بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن ينعيه ويجزئه بالكسرة  
 ينظر الى الحالتين فافهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضاً عن الفتحة لم يوجد حالة  
 الرفع والجزم (فائدة) قال في المغني يحذف التنوين لزوماً لدخول آل وللإضافة ولشبهها نحو لا مال  
 لزيد اذا قدر الجار والمجرور وصفه والخبر محذوفان قدر خبرا حذف التنوين للبناء وان قدرت اللام  
 مقدمه والخبر محذوف فهو للاضافة ولما نعت الصرف وللوقوف في غير النصب أما فيه فيبدل الفاعل على  
 اللغة المشهورة وللانصال بالضمير نحو ضاربك فمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علماً  
 موصوفاً اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقاً أو بنت عند قوم من العرب فأما قوله  
 جارية من قيس بن ثعلبة • فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقوله  
 • فألفيته غير مستعجب • ولذا كراه الله الا قليلاً وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لمتماثل  
 المتعاطفان في تعين التنكير لاحتمال ذاكر الماضي فتفيدة اضافته التعريف وقرئ قل هو الله أحد  
 الله الصمد بترك تنوين أحد لمتماثل الكلمات في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين  
 سابق ونصب النهار ايماءً لما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اهـ بإيضاح والاصل في

نحوه كنه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضعه اذا ولي الساكن ضم لازم نحو هذا زيد اخرج  
اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيد ابنك همع (قوله والنسدا) قال في المصباح النداء  
الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيها أكثر من القصص اه فعلم أن لغاته أربع وأن القصص  
في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور المدود مصدر قياسي وغيره مما هي  
لان قياس مصدر فاعل كذا في الفعل والمفاعلة ووجه الروداني لغة الضم والمد بأنه لما انتفت  
المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية  
للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصرخ  
ونباح وصرح كثير كالجوهرى والمرادى بأن المضموم اسم لامصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أى طلب  
اقبال مدخول الاداء بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسير النداء به اذ كرا لا بدخول حرف النداء  
الوارد عليه ما ذكر (قوله يارب سار) أى عازم على السرى لتحصيل غرضه بان ما توسد أى لم يضع  
رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها مجرد التنبيه)  
أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعى منها والنسبة لا يكون الا معنى اسم اذ  
يكفى في ذلك الملازمة المنبى عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لانه لا يذ كر بعد أداة التنبيه لفظا  
أصلا بخلاف النداء فاندفع ما عترض به هنا (قوله تقديره يا هؤلاء) أى في الايتسين وأما في البيت  
فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة (قوله ألا  
يا سلمى) تقدير المنادى يا هذه ومي قيل ترخيم مية للضرورة وقيل مى اسم آخر لا ترخيم مية وعلى  
جميع من (قوله وأل) المراد لفظ آل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير  
المستثناة كافي شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع  
وهمزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة عندبها  
في الوضع كالا عنداد همزة نحو اسمع حيث لا يهذر باعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على  
الثاني التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة أما على القول بأن المعرف اللام وحدها  
فاللائق التعبير بالالف واللام أفاده المرادى (قوله ويقال فيها أم في لغة طيبي) يمكن جعل في الاولى  
بدلية كالباء في أولئك الذين اشترى الحياة الدنيا بالآخرة وفي الثانية ظرفية أى ويقال بدل آل أم  
في لغة طيبي فلم يلزم تعلق حرفي بحر لفظ واحد بمعنى واحد بما مل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول  
كما قاله السوطي على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ  
آل ولفظ أم كلاهما بسند رجه رجال الصحيح كما قاله المناوى (قوله وسبأى الكلام على الموصولة)  
حاصله أن الجهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة والنظام يجوز دخولها  
على المضارع اختيارا فلا يختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) أى الماضى كفى التصريح  
(قوله لندرتها) أى والتادرك لعدم (قوله ومسند أى محكوم به) فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة  
يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب  
آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف  
جر لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه  
وهو أعنى مسماها المذكور وهو المحكوم عليه في الأمثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ  
الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جراسمعتين ينافى الاخبار  
عن الاقل بفعل ماض وعن الثاني بحرف جرو يصح تسمية الاسناد في نحو الأمثلة الثلاثة بالاسناد  
المعنوى لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها المامر عن السعد التقنازى أن الالفاظ  
موضوعة لانفسها تبايعا لوضعها معاينها كما يصح تسميتها بالاسناد اللفظى لان المحكوم عليه فيها اللفظ

(والنداء) وهو الدعاء بيا  
أو احدى اخواتها فلا  
يرد نحو يا ليت قوى  
يعلمون يارب ساربات  
ما توسد ألا يا سجدوا في  
قراءة الكسائي تخلف  
الدعاء عن يافانها مجرد  
التنبيه وقبل انها للنداء  
مر المنادى محذوف تقديره  
يا هؤلاء وهو مقيس في الأمر  
كالاية وفي الدعاء كقوله  
ألا يا سلمى يا دارمى على  
البلى (وأل) معرفة كانت  
كالفرس والقلام أو زائدة  
كالحرث وطبت النفس  
ويقال فيها أم في لغة طيبي  
ومنه ليس من امير اصحاب  
في امسفر وسبأى الكلام  
على الموصولة وتستثنى  
الاستفهامية فاما تدخل  
على الفعل نحو آل فعلت  
بمعنى هل فعلت حكاه قطرب  
وانما يستثنى لندرتها  
(ومسند) أى محكوم به  
من اسم أو فعل أو جملة نحو  
أنت قائم وقت وانما نحن  
نزلنا الذكر (تنبيه) حل  
الشارح لفظ مسند في  
النظم

على اسناد فقال  
ومسند أى اسناد إليه  
فأقام اسم المفعول مقام  
المصدر وحذف صلته  
اعتمادا على التوقيف ولا  
حاجة إلى هذا التكاف  
فإن تركه على ظاهره كاف  
أى من علامات اسمية  
الكلمة أن يوجد معها  
مسند فتكون هى مسندا  
إليها ولا يسند الا إلى  
الاسم وأما تسميع بالمعبدى  
خبر من أن تراه فتسمع  
نسب مع أن المحذوف  
بمصدر والاصل أن تسمع  
أى سماعا لحذف أن  
وحسن حذفها وجودها  
في أن تراه وقد روى أن  
تسمع على الاصل وأما  
قولهم زعموا مطية الكذب  
فعلى ارادة اللفظ مثل من  
حرف جر وضرب فعل  
ماض فكل من زعموا  
ومن ضرب اسم للفظ  
مبتدأ وما بعده خبر  
(للاسم تمييز) عن قسبه  
(حاصل) تمييز مبتدأ  
والجمله بعده مفعوله وللأسم  
خبر وبالجر متعلق بحصل  
وقدم معمول الصفة على  
الموصوف

كما عرفت هذا هو التحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثاني \* (قاعدة) إذا أسندت إلى الاسم  
مراداً منه لفظه وكان لفظه مبنياً جازك أن نعر به اعراباً ظاهرة بحسب العوامل كأن تقول  
ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما يمنع من الظهور وما يمنع ككون آخر الاسم ألفاً كما  
في على حرف جر وإذا كان ثانياً الكلمة الثانية الحادثة بالتضعيف ههنا لا تمنع اجتماع ألفين وجازك أن  
تجكبه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرامنع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا  
يبعد إذا كان لفظه حرفاً أن يبنى للشبه اللفظي بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدما مبنى التفصيل بين  
حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علماً لغير اللفظ أما ما جعل علماً للفظ وقصد اعرابه  
فيضعف ثانيه مطلقاً صحيحاً كان أو حرف لين وسبأى مزيد كلام في هذا المقام في بابي الحكاية  
والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل  
منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعول كمسند تأتي بمصدر أميها لا فعل  
كاسند كما تأتي اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهذا جعل مسنداً من أول الامر مصدر واستغنى  
عن تكلف هذه الإقامة (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور والمتعلقين به وهما إليه واحتاج  
إلى تقديرها لأن الاسناد قطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل اذ كل منهما  
يكون مسنداً (قوله اعتماداً على التوقيف) أى التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على  
التوقيف لا يحس في مقام التعريف ورده ركريبان الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا  
حاجة إلى هذا التكاف) مثله جعل اللام في الاسم معنى إلى متعلقه بمسند للاحتياج مع ذلك إلى  
تقدير صلة التمييز وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يريد نبي حذف متعلق  
مسند فقط (قوله ولا يسند الا إلى الاسم) أى على الصحيح وقيل يجوز الاسناد إلى الجملة مطلقاً وقيل  
يجوز بشرط كون المسند قليلاً واقترا به متعلق نحو طهرلى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بداهم  
من بعدهم أو الآيات ليسبعنه وهو على الأول مؤول بأن في بداهم اي يعود على البداء المفهوم  
من الفعل وليسبعنه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسبعنه وقيل بشرط ذلك وكون المتعلق  
استفهاماً ويأتى بسطه في باب الفاعل (قوله تسمع بالمعبدى) تصغير معدى منسوب إلى معدس  
عدنان وانما خففت الدال استقلاً للجمع بين التشديد مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له  
صيت في الناس لكفه محقق المنظر (قوله لحذف أن) أى ورفع الفعل قال الشغنى وحذف أن مع  
رفع الفعل ليس قياساً على المختار اه وجزم الروداني بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى اضممارها  
لأن المصدر في قوة المسد كور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضممارها في مثل ذلك شاذ كما  
ستعرفه في باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند الا إلى الاسم (قوله  
زعموا مطية الكذب) أى مطية الحاكمى قول غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذى يحكيه على  
ما قاله شيخنا ويحتمل أن المراد مطية الكاذب إلى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية  
في التوصل إلى المقصود ويرى مظنة بالطاء المشالة والنون (قوله اسم للفظ) أى علم شخصي للفظ  
الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل في اللفظ في معناه كفى سرت من البصرة  
وضرب زيد كما مر مفصلاً (قوله تمييز) أى غير لانه ثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو  
من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدأ والجمله بعده صفة الخ) هذا أحد الأوجه في  
اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كاش للاسم ومنها أن يكون الخبر  
الجمله وللأسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجمله صفة تمييز  
والأسم متعلق بحصل وأوصلها أرباب الحواشى إلى سبعين وجهاً أو أكثر وفى كثير منها نظر بعلم



تأمل فيها كسبه (قوله الممنوع) صفة للمفعول الصفة قنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله  
وصوف وان أو هم كلام البعض على حذف مضاف أي الممنوع تقدّمه لان الصفة متأخرة في  
رتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه ويحتتمل أن الممنوع صفة لله وصوف  
ثائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور رأى الممنوع تقدّم بمفعول  
فته عليه وفي هذا تكاف كثير وفي الذي قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبي وأحسن  
نهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أي التقديم الممنوع (قوله مخبر عنه في المعنى)  
زيد في مرتب زيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الأول بأنه مجرور به وعلى الثاني بأن له  
بلا ما وإنما لم يكتفوا عن التمييز بالجرب بالتمييز بالاجراء عنه لوضوح الجرب في المجرور وبخلاف كونه  
فبراعته (قوله معانيه الأربعة) أي الحكم الأربعة لأنواعه الأربعة وهي دلالة على إمكانية  
لاسم ودلالة على تنكيره وكونه في جمع المؤنث السالم مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم وكونه  
بوضافاً لاضافة على تقدير مضاف أو هي لادني ملازمة وإطلاق معنى الشيء على حكمته لأنها  
برض مقصود منه كثير في كلامهم (قوله لا تتأني في غير الاسم) أما الدلالة على إمكانية الاسم  
الدلالة على تنكيره فظاهران وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلاً للنون جمع المذكر السالم  
بلان الفعل والحرف لا يجتمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيه ما ذلك وأما كونه  
عوضاً فلان العوضيّة أن كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة أو عن مضاف إليه  
بالمضاف لا يكون إلا اسماً أو عن حرف فالحرف المعقوص عنه أعما هو آخر الاسم الممنوع من  
الصرف (قوله فلان المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره لفظاً ومعنى وهو مذهب سيويوه  
والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى وقال ابن كيسان وابن الطراوة  
بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفي حاشية السيوطي على المعنى أن بعضهم ذهب إلى أن  
أحرف النداء أسماء أفعال فجملة لصحير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون إلا اسماً) أو رده عليه  
أمران الأول أنه كان ينبغي حينئذ التعريف بطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام  
بأن تلك علامة خفية لا يدركها مبتدئ بخلاف كون الكلمة مناداة وبحث فيه سم بأنه ان أراد  
بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كرون  
مدلولها مطلوباً إقباله في ادراك المبتدئ إياه دون المفعولية نظر ظاهر \* الثاني أن المفعول به قد  
يكون جملة نحو أظن زيد أبوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله وأجيب بأنهم مفرد في المعنى لار المعنى  
أظن زيد قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول ويدل لهذا ما سنقله أن التحقيق أن الخبر في  
نحو نطق الله حسبي من قبيل الخبر المفرد فاستبعد البهض كون مفعول القول مفرد في المعنى غير  
متجه (قوله وهو لا يكون إلا للاسم) لان بوضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل  
(قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص  
التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مشابهاً لتاء الفاعل مطلقاً من ذكر الملزوم وإرادة  
اللازم على طريق السكاية أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله وبيا فاعلى ونون أقبلن وقوله نحو  
الخ يقتضى ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرواية الفصح ولعله آثر الاعرف وهو ضمير المتكلم  
والاشرف وهو الضم أو أشار إلى معنى غير المروي ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على  
من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه ذلك كضربت ومضرت ومامت وبهذا علم أنه ليس  
المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصو وعليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم  
الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابانه الاسم المسند إليه فعل  
ولا الفاعل القوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو مضرت ومامت وعلم أيضاً

الممنوع اختياراً للضرورة  
وسهلها كونه جاراً  
ومجروراً وإنما ميزت  
هذه الجملة الاسم لأنها  
خواص له أما الجرف فلان  
المجرور ومخبر عنه في المعنى  
ولا يخبر إلا عن الاسم وأما  
التنوين فلان معانيه  
الأربعة لا تتأني في غير  
الاسم وأما النداء فلان  
المسند مفعول به والمفعول  
به لا يكون إلا اسماً وأما  
أل فلان أصل معانها  
التعريف وهو لا يكون إلا  
للإسم وأما المسند فلان  
المسند إليه لا يكون إلا  
اسماً \* تنبيه لا يشترط  
لتمييز هذه العلامات  
وجودها بالفعل بل يكفي  
أن يكون في الكلمة  
صلاحية لقبولها (بتا)  
الفاعل متكلماً كان نحو  
(فعلات) ضم التاء أو مخاطباً  
نحو تباركت يا الله بفصحها  
أو مخاطبة نحو أت يا هند  
بكسرهما



(و) تاء التانيث الساكنة  
أصله نحو ( أنت )  
هند والاحتراز بالاصالة  
عن الحركة العارضة  
نحو قالت امة بنقل ضمة  
الهمزة الى التاء وقالت  
امرأة العزيز بكسر التاء  
لالتقاء الساكنين وقالنا  
بفتحها ذلك أمانا التانيث  
المتحركة أصالة فلا تختص  
بالفعل بل ان كانت حركتها  
اعرابا اختصت بالاسم  
نحو فاطمة وقائمة وان كانت  
غير اعراب فلا تختص  
بالفعل بل تكون في  
الاسم نحو لا حول ولا قوة  
الا بالله وفي الفعل نحو هند  
تقوم وفي الحرف نحو رب  
وتمت وبهاتين العلامتين  
وهما تاء الفاعل وتاء  
التانيث الساكنة رد  
على من زعم من البصريين  
كالفارسي حرفية ليس  
وعلى من زعم من الكوفيين  
حرفية عسى وبالثانية رد  
على من زعم من الكوفيين  
كالفراء اسمية نعم وبئس  
تنبيه اشتراكنا آن  
في لحاق ليس وعسى  
وانفردت الساكنة بنعم  
وبئس وانفردت تاء  
الفاعل ببارك هكذا مشى  
عليه الناظم فانه قال في  
شرح الكافية وقد انفردت  
بعنى تاء التانيث بلحاقها

سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء في نحو ما قام الا أنت لاسيما ليست دالة بالمطابقة على  
نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط لكن بقي أنه لم تدخل التاء اللاحقة وليس  
حتى ينهض ماسيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه  
الفعل أو قام به أو نفي عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية أخواتها عليه نص على ذلك  
المصنف في تسهيله بل هي تاء من نفي عنه الخبر اللهم الا أن يراد بالفعل ما يشغل مدلول الخبر وأما  
دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هي تاء من قام به الرجاء أو اتفق عنه ويتعين القصر في قول الناظم  
بأن الوزن وان كان في نحو الباء والتاء والتاء المد والقصر كفي الهمع (قوله وتأت) عطف على  
تافعلت بتقدير مضاف أي وتأت أو على فعملت مع جعل التاء في قوله بنا من استعمال المشترك في  
معنييه كأفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضي اتحاد تاء فعملت وتأت مع أنها نوعان  
متباينان (قوله التانيث) أي تانيث الفاعل فلا يرد تاء رب وتعت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم  
تدخل التاء اللاحقة ليس حتى ينهض ماسيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التانيث اذ ليست التاء  
في نحو ليست هند قائمة تاء تانيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما لم إلا أن يجاب بعمامه لكن الاعتراض  
بليس هنا وفيما مر آنفا مبني على ما اشتهر أنها للنفي لا على ما يأتي عن السيد فتنبه ويرد أيضا أنه لم  
تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء في نحو عت هند أن تقوم تاء المتصرفة بالرجاء  
اذ المتصرفة المستكلم إلا أن يجاب بعمامه أو بأن معنى عسى في الاصل قارب كيا تني وهند مثله لا هي  
المتصرفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبئت فان معناها ما كان أم مدح وأذم ففاعلهما المتكلم  
والتاء ليست له أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصرف بكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار  
الثاني ويقبل لما كان مدح الجنس لاجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل (قوله  
الساكنة) هذا القيد للاخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للدخال فقوله بعد والاحتراز  
بالاصالة عن الحركة العارضة أي عن خروج ذي الحركة العارضة وانما سكبت تاء الفعل للفرق بين  
تاء وتاء الاسم ولم يعمد لتأنيث الفعل لانه لا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله قالت امة بنقل الخ) هو رواية  
ورش عن نافع وهي سبعة (قوله من التقاء الساكنين) أي للخاص من التقاءهما (قوله بفضها)  
لذلك أي للتخلص من التقاء الساكنين . واعلم ان لفتح التاء جهتين جهة عموم وهي جهة كونه  
حركة وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحا فله جهة العموم والتخلص وعله جهة الخصوص مناسبة  
الالف واللام ككلام هنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة  
العارضة وقوله أمانا التانيث المتحركة أصالة فلها قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فقط  
ما اعتراض به البعض وغيره على قوله لذلك فلان تكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب) بأن  
كانت حركة بناء كافي قوة أو حركة بنية كافي تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو رب وتعت) أي  
على لغة تحريك تاء هما وما ولات ولعلت على لغة من الحق لعل تاء ساكنة وليس من الحروف  
ما أثبت بالتاء الا هي كانه له شجنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقاني (قوله ودع على من زعم من  
البصريين الخ) أجاب الفارسي بأن لحاق التاء ليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى  
ما كان ورافعا راسبا كذا في الدماميني ومثله يجري في عسى (قوله حرفية ليس) أي قياسا على  
ما النافية نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن ليس عندهم جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه  
أي انتفاء وصف ما أنتد إليه وعليه الجمهور وأن القول بأنها للنفي قول مجرئها لان النفي معنى  
في الاسناد اه (قوله حرفية عسى) أي قياسا على لعل نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب  
أن عسى زيد أن يخرج معناه الاصل قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر  
على أنها فعل كاهو الصحيح أم على كونها حرفا فهي للترجي (قوله في لحاق) بفتح اللام معـ در لحق

كسر الجاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال في التصريح هذا ان كان مسبوقا فذلك والافالفة تثبت بالقياس اه ورد بان هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى خرج جامع بينهما وما هما ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها (قوله يا فاعلي) بقصر بالوزن ولم يقل ويا الصبر أو ويا المتكلم للعوقهما الاسم والفعل والحرف نحو ربي أخى فأكرمى وبهذه العلامة رد على من قال كالزحشري بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسم فاعلي امر فهاهنا معنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهم ما فعلوا أمر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكروا على حذف النون ان خوطب بهما مؤنث (قوله يعني يا مخاطبة) لا يلازم في الاخصيص اللاحقة للأمر وان أو ههنا العبارة وانظر لم يقل كسابقه ولا حقه ويا مخاطبة في الأمر نحو فاعلي والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للتفخيم (قوله ليس بجن وليكونا) قيل ككثرت في الاول بالثبوت لقوة قصدها منه وشدة رغبته فيه وفي الثاني بالخفيفة لعدم قوة صددها تحقيره وإهائته وعدم شدة رغبته في ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم لفاعل) وكذا الماضي في قوله

دامن سعدا ان رحمت متبعا • لولا لم يكن للصبا جافحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيد صدر البيت ياليت شعري منكم حيننا • أي ياليتني أعلم حال كوني حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل البعض تبعه للعيني حنيفا فمفعول شعري يلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الخبر في بيت شعري مر دفا باستفهام نحو ليت شعري أنا تبنى أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف جوابا بلا ساد مسددة لكثرة الاستعمال اه فأصله أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيد كلام العيني وروى آقائون بقوله الشهود أي على أن الولد الذي جات به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي فالاسم عرب بالواو ولو كان مفردا لعرب مع النون بالحر كقولم بين معهما كالمصارع لان الاصل في الاسم لا عراب بخلاف الفعل ويبحث الماميني في الاستشهاد بالخبر بأنه يجوز أن يكون الاصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين في النون وفي هذا الاحتمال من البعد والمخالفة رواية آقائون ما يصح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذه • شابهته المضارع لفظا ومعنى (قوله قصده الجنس) أي في ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التي قبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الامر أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك نسقط بقولنا في ضمن أفراد ما قبل من أن الجنس الماهية الذهنية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج وبقولنا بعض أنواعه الخ ما قبل ان الجنس يوجد في ضمن جميع أفراد وجنس الفعل في ضمن جميع أفراد لا ينبغي بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شيء منها يلحق الانواع الثلاثة جميعا وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة أي الاسم والحرف (قوله وبنا متعلق ينبغي) ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع قلت هذا التقديم مقتضيهما للضرورة أولكون المعمول جار ومجرور والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه إشارة الى أن الباء في قوله لا اختصاصها به داخل على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) أي بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان الاسماء متعلقة بالحكموم به لان المعنى الفعل

نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الايجامية للشهاب الجاني أن تبارك تقبل التاء بن تقول تبارك يا الله وتبارك أسماء الله (ويا فاعلي) يعني ياء المخاطبة ويشترك في لحاقها الامر والمضارع نحو قومي يا هند وأنت يا هند تقومين (ونون) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أقبل) ونحو لسعفا وقد أحقنا حكاية في قوله ليس بجن وليكونا وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله • أشاهرن بعدنا السيوفاه • وقوله • أقائل أحضروا الشهوداه • فشاذ (فعل ينبغي) مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصده الجنس مثل قولهم غمرة خير من جرادة وبنا متعلق ينبغي أي يتصح الفعل ويمتاز عن قسميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره الا في شذوذ كما تقدم تنبيهه • قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أي كل واحد علامة بمفرده لاجزء علامة

ينبغي لكل مما ذكر وقوله لا بالجموع أي الأفراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أي الخاصة من اجتماع هذه العلامات وقوله أي كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أي الفعل ينبغي بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدأ أو ان قلنا تصرف سوى كما هو الراجح (قوله أي سوى قابلي العلامات) أشار بذلك إلى ما قام به ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علاماته ما ولولم يحمل على ذلك اختل فاه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف التكلم أن كلاما من الثلاثة غير الآخرين قطعا وأورد عليه سم في سكتة أنه علم من قوله واسم الخ أيضا قطعا أن الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير محتمل أيضا إلا أن يقال إن في هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماته ما ولهذا قال الشارح بعد أي علامة الحرفية الخ فهو بيان للمقصود من التقدير ومهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة لا يقال هذا شامل للعلامة لأنها لا تقبل شيئا من علامات الاسم والفعل لأننا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقسدة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هي وان كان بعضها حروفا في الواقع إلا أنهم تجعل علامات بعوان كونها حروفا حتى يعترض بدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أولا واما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عجم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات ما التي لم تذكرها لكان في الكلام حالة على مجهول وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئا من هذه التسع كقطر وعوض وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب أن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لإفادته التمييز في الجملة وما قيل من أنه يؤدي إلى خطأ المبتدئ إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدئ كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل الإيراد بما لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الإسناد إليه لأن المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقطوع وعوض وحيث تقبله بمرادفه والوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله أما بمرادفه وهو المصدر بقاء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بقاء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التسمي لمعناه فقبه (قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصرح بهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجود وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وماها عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) إشارة إلى سكتة تعداد المصنف الأمثلة ولك أن تجعل سكتته الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال لكن رد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراعاة الشارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهي الأصناف من الشيء لا المنطقية لأن الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف ثم الأنواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالسطح ثمانية لأن المشترك إما مهمل لا عمل له وهو الأصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الأصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الأصل كفي أو غير الخاص كان وأخواتها أو مهمل ككلام التعريف والمختص بالأفعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الأصل لا يستل عنه وما جاء على خلافه يستل عن حكمة مخالفته الأصل وسيد كرا الشارح ذلك (قوله لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ما ذكر لانها في الأصل بمعنى قد كافي هل أتى على الإنسان وقد مختصة بالفعل لكنهم لما غفلت

(سواهما) أي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحرف) لما علم من إحصاء أنواع الكلمة في الثلاثة أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الاسماء ولا شيئا من علامات الأفعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فالتقول هل زيد قائم وهل بقعد (و) مختص بالاسماء نحو (في) مختص بالأفعال نحو (لم) • (تبيينها) • الأول انما عادت هل من المشترك نظرا إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أنتم شاكرون وهل يستطيعون لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل

## الآثرى كيف وجب النصب

على همزة الاستفهام انحطت رتبته عن الاختصاص (قوله الآثرى) استدلال على اختصاصها  
بجيب الأصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في ألم نشرح لان الاستفهام التقريرى محل  
المخاطب على الاقرار بالحكم الذى يعرفه من اثبات كفاى ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف  
عبده أو نفى كفاى أنت قلت للناس اتخذونى وأبى الهين من دون الله لاجل المخاطب على الاقرار  
بما يلى همزة داغما والاوردمثل هذه الآيات واغما أولى الهمزة ضد المقر به فى مثل هذه  
الآيات لتكن ككون ايراد الكلام على صورة ما يرجمه الخصم أبعثه على اصغائه اليه واذعانه  
للحق الذى هو المقر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار أى لانكارنى الرؤية (قوله  
كيف وجب) الجلة فى محل نصب لاسدها مسددة على ترى المعلق بالاستفهام وكيف فى محل  
نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله فى نحو هل زيد أكرمه) هذا والمثال بعده يدل على أن  
هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيار امرى فوعا كان أو منصوبا وأنه يكفى فى هذه الصورة  
أن يليها تقدير فاعل وهو مذهب الكسائى ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد فى خبرها لا يجوز أن  
يليه لفظا اسم فى الاختيار وأنه لا يكفى حينئذ أن يليها تقدير فاعل (قوله وذلك) أى المذكور من  
وجوب النصب على المفعول به المحذوف فى هل زيد أكرمه ووجوب الرفع على الفاعلية المحذوف  
فى هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغى فهم العبارة وما قاله البعض فى حلها غـ يرظا هر (قوله فى  
خبرها) أى قرب خبرها الاشتغال خبرها بما والمراد بخبرها تركيبها أى التركيب التى هى فيه  
(قوله ذاهلة) أى غافلة عنه تركاله فى مقابلة تركالها (قوله حنت) بالتشديد والتحقيق (قوله سابق  
الافقه) أى للالفة السابقة (قوله الابعانقة) أى ولوة تقدير اعلى مامشى عليه الشارح قبل من  
مذهب الكسائى أما على مذهب سيبويه فلا ترضى الابعانقة لفظا (قوله حق الحرف المشترك  
الاهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لعدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل  
الخاص) لتظهر ضرورة الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف فى القليل المختص به (قوله لعارض  
الحمل) أى لعارض هو الحمل فالإضافة للبيان أو للعمل على ليس العارض فالإضافة من إضافة  
المصفة الى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه افادة كل النفي (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز  
المد لانه علم على الحكمة المركبة من ها، وألف فسكر وأضيف الى التنبيه إضافة الدال الى المدلول  
ليتضح المراد به ولو ما اقتضى أن لهاها مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده بس (قوله وأل  
المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالأسماء ولا ترد الزائدة  
لانها فى الأصل المعرفة فهى داخلية فى عبارته فاندفع ما عترض به البعض (قوله لتزيلهن) أى  
السته ووجه التزيل فى ها التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها  
ووجهه فى قد والسين وسوف أن قد تقيـ د قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقلبه ومقابلها  
يفيدان تأخره فجمع مع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعاً على الحدث وقربه أو تحقيقه  
أو تقلبه أو تأخره لكن فى كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظرفانها أجزاء من المضارع حقيقة  
لا تزيله وقوله لتزيلهن الخ أو رده عليه بعضهم أن روى المصدر بتين لعملها فى المضارع مع كونها  
بمنزلة الجزئية لا الموصولة وان وعال عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لمدخلها أو المخصص  
لشئ كالوصف له والوصف لا يعمل فى الموصوف فتأمل (قوله لما يذ كرى موضعه) أى من شبه  
ان وأخواتها بالأفعال فى المعنى فان وأن يشبهان أو كدوليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ولكن  
استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو (قوله واغما علمت لن النصب الخ) هذا السؤال  
يجرى فى أن روى واذن التاصبات للمضارع أيضاً دون الجواب فتدبر (قوله لانها بعناها) أى  
ملا بسة لعناها أى الجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لانتى الجنس ولن لمطلق النفي (قوله

أشرفه بمضارعه الأسم أي  
 بمشابهته كإسباتي بياه  
 فقال (فعل مضارع يلي)  
 أي يتبع (لم) النافية أي  
 ينفيها (كيشم) فتح الشين  
 مضارع شيمت الطبيب  
 ونحوه بالكسر من باب علم  
 يعلم هذه اللغة الفصحى  
 وجاء أيضا من باب نصر  
 ينصر حتى هذه اللغة الفراء  
 وابن الأعرابي ويعقوب  
 وغيرهم ولا عبرة بتقطعة  
 ابن درستويه العامة في  
 النطق بها (وماضي الأفعال  
 بالتاء) المذكورة أي تاء فعلت  
 وأنت (مز) الاختصاص  
 كل منهما به ومز أمر من  
 ماز يعسيزه يقال مزته  
 فامتازوه بيزته فميز (وسم)  
 أي علم (بالتون) المذكورة  
 أي نون التوكيد (فعل  
 الأمر ان أمر) أي طلب  
 (فهم) من اللفظ أي علامة  
 فعل الأمر مجموع شينين  
 أفهام الكلمة الأمر اللغوي  
 وهو الطلب وقبولها نون  
 التوكيد فالدور منتف  
 فان قبلت الكلمة النون  
 ولم تفهم الأمر فهي  
 مضارع نحو هل تفعلن أو  
 فعل تعجب نحو أحسن بريد  
 فان أحسن لفظه لفظ  
 الأمر وليس بأمر على  
 الصحيح كما شعره (والأمر)  
 أي اللفظ الدال على  
 الطلب (ان لم يلب للنون

أشرفه) واسبق الاستقبال على الماضي فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن  
 المتصفا بالاستقبال والماضي واحدا فان كان متعددا كما مس وغدا لماضي سابق كذا قال  
 الشافعي وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعه الأسم) أي المصوغ للفاعل لفظا موافقا له  
 في السككات والحركات وعدد الحروف يقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى دلالة كل  
 منهما على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضي الأفعال) الاضافة على  
 معنى من التبعية (قوله بالتاء المذكورة) أي فاعل للعهد الذكري والمعهود التاء المتقدمة  
 بنوعها على أنها من باب استعمال المشترك في معنييه كما هو ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول  
 التاء الخاصة بالأسماء فيه كما قاله الراعي (قوله فهم من اللفظ) أي باعتبار وضعه فلا يرد الأمر  
 المستعمل في غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة  
 اغتنم ارادة المعنى الحقيقي لافهمه أي تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من  
 صيغته فلا يرد المضارع المقرون بالام الأمر لان ان فهم الطلب ليس من صيغة المضارع بل من  
 اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح في قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما تون  
 التوكيد وان لم يسمعا بها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين باعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين  
 واخشين (قوله فالدور) أي الحاصل من أخذ الأمر في تعريف فعل الأمر منتف وهذا تفريع على  
 تفسير الأمر في قوله ان أمر فهم بالأمر اللغوي الذي هو الطلب فالعلم الأمر الاصطلاحي والمعلم  
 به اللغوي (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على  
 مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب  
 ذكره بعد قول المصنف الاتي والأمر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل  
 التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي  
 لورود تأكيدهما بها شذوذا والمناسبت ترك فعل التعجب (قوله كما شعره) أي في باب (قوله  
 والأمر) مبتدا أخبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكان قول الشارح فليس  
 بفعل أمر إشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفته منه الفاء للضرورة منها عن  
 قولهم متى اجتمع مبتدا أو شرط وكان المبتدا مقديما فان لم يقترن ما وقع بعده بالفاء ولم يصلح لمباشرة  
 الاداة كان خبرا والجاء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط  
 والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر في الحالة الثانية  
 مجموع الشرط والجواب وهو المتعجب عندي ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم  
 بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه في قول ابن معطي • اللفظ ان يفد هو الكلام • فيحمل  
 ما نقله البعض في الحالة الاولى على السعة وبقي حالة تالفة وهي أن يكون المبتدا اسم الشرط وفي  
 خبره حينئذ ثلاثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والأصح الاول فيكون من  
 الخبر المفيد بتابعه فافهم (قوله أي اللفظ الدال) أي بنفسه فخرج لام الأمر لان دلالة الحرف  
 بغيره وفي كلامه إشارة الى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الأمر وأن المراد بالأمر  
 الأمر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدا والخبر وفي عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل  
 معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي  
 وفي قوله الاتي فان معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح  
 قال سعد الدين في حاشيته على الكشف كل لفظ وضع باراء معنى اسمها كان أو فعلا أو حرفا فله اسم  
 علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج  
 زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرح جعل كلاما من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا



محل (فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) اما مصدر نحو قد لا زريق المال أي اندل وأما اسم فعل أمر (نحو صه) فان معناه اسكت (وجيهر) معناه أقبل أو قدم أو جعل ولا محل للنون فيهما في تنبيهات في الاول كما يتقن كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك يتقن كون الكلمة الدالة على معنى (٤٣) المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول

لم كونه بمعنى أتوجه وآف بمعنى أتصبر ويتقن كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيئات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الاولى أن يقول وما يرى كالفعل معنى وانخرل محس شرطه اسم نحو صه

وجيهر  
ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ولعله اغما اقتصر في ذلك على فعل الامر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما استعرفه (الثاني) عما يكون انتفاء قبول التاء والاعلى انتفاء الفعلية اذا كان للذات فان كان لعارض فلا وذلك كافي أفعال في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحيد في المدح فانها لا تقبل احدي التاءين مع أنها أفعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الأفعال فانها غير قابلة للتاء لئلا (الثالث)

وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماء وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها أسماء أخرى غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها ومجوها أسماء الأفعال فصح مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كافي الاعلام المذكورة بل يقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لا سكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذي هو اسم لا سكت الذي هو فعل أمر في قولك اسكت فعل أمر اه وبق قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالأقوال أربعة كافي الروداني (قوله محل) مصدر ميمي بمعنى حاول (قوله امام مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الامر قاله الروداني ويمكن دفعه بان يراد بالدلالة الدالة ولو باعتبار التباينة عن الدال (قوله نحو صه وجيهر) لومثل ينزل ودرا كالفعل صاحب التوضيح لكان أحسن لان اسمية صه وجيهر علمت مما تقدم لقبولهما التثوين وفي جيهر ثلاث لغات سكوت اللام وقبحها منونة وبلا تثوين وكلام المصنف يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المسكون بالرفع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي ابدال الحاء عينا راء نظرا لضبط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو جعل) يتعدى على الاول بعلى وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالياء (قوله ولا محل) أي حاول كما مر (قوله كذلك) تأكيده لقوله كما (قوله فكان الاولى أن يقول) قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يمكن منها الذي غير محل • فاسم كهيئات ووي وجيهر  
أي وما يمكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) أي علامته (قوله أسماء الأفعال الثلاثة) يصح جرا الثلاثة ونصبها (قوله كما استعرفه) أي من قول الناظم في باب اسم الفعل  
وما يعني أفعال كآمين كثر • وغيره كوي وهيات نزر  
(قوله اذا كان) أي هذا الانتفاء للذات أي ذات الكلمة (قوله وما عدا الخ) أي وعدا وخرلا من ماعدا وما خلا وحب من جدا (قوله لان عدم قبولها التاء عارض الخ) أي كما عارض لسبحان ولبيد ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها في التعجب الخ) أي من استعمالها فيما ذكر استعمال الامثال التي تلزم طريقة واحدة (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أي الغائب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أي وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم بنفرد عن الاخص (قوله فهي مطردة الخ) اطراد الشيء استلزام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء آخر فقوله اشرح أي يلزم من وجودها الوجود نفسه لبقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها عدم نفسه لبقوله ولا يلزم انعكاسها على اللب والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حرازة ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علة لقوله دل (قوله مساوية للآزم) أي لازمها وهو المعلم أي والمملزوم المساوي

اعمال انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للآزم فهي كالانسان وقابل الكتابة يستلزم في كل منهما انفي الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزومة له



للازمة مطرد منعكس فقولهم العلامة غير منعكسة محله اذ لم تكن مساوية للمعلم وأجاب ابن قاسم في نكتته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطاً لازماً من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وهي أخص) لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله وهذا هو الاصل) أي الغالب

### المعرب والمبني

أي من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبني من الفعل أيضاً بقوله وفعل أمر ومضى ببناء وأعربوا مضارعاً الخ وا قد صر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطراداً يعسف لا حاجة اليه وان سلكه شيخنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبني اسماء مفعول الخ) لم يضمن لان الترجمة للمعرب والمبني المصطلح عليه والاشتقاق لما يعي الاصطلاح واللعوى ولا نسما في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله المعرب والمبني اسماء مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أي عكس ما فعل المصنف حيث أخربا الأعراب بقوله والرفع والنصب الخ في كلامه تلجج الى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالأعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الأعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا في تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الأعراب والبناء نوطته لأجرائها على الكلمة لان من عرف أولاً قابل الأعراب وغير قابل له تأتى له اجراء الأعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الأعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فارقا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولاً القابل وغير القابل ثم بين الأعراب وغيره قال سم قائله فانه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المهترض بما ذكره قبل انما قدم المعرب على الأعراب نظراً الى تقدم المحل على الحال وفي حواشي البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الأعراب مع أنه سيأتى في قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الايام ممنوعة كما علم من صدر القولة (قوله أي أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الأعراب لفظي كالمعرب ولها اقدم معنى الابانة والانسابه على أنه معنوي التغيير (قوله أي أظهر) أتى به لان أبان يأتي بمعنى فصل ولازم ما عني ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد ابته أي أجالها ونقله من مكان في مرعاها الى آخر (قوله أو أزال عرب الشئ) يقتضين يقال عرب عرباً من باب فرح أي فسد كذا في القاموس (قوله أو أعطى العربون) يقتضين ويضم فسكون ويقال عربان يضم فاسكان وابدال العين هـ رة في الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أولم يلحن في الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية الآن يراد بالتكلم بها لفاظها بقطع النظر عن أحوال وأخرها (قوله ما جى به) أي شئ نطق به وان لم يكن طارئاً لصدق على الواو من جاء أبول لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدفوسرى (قوله لبيان مقتضى العامل) أي مطلوبه فالعامل بكاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما في الحرف والأعراب الذي يبينه هذا المقتضى الرفع والنصب والجمل لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعني المقتضى والأعراب والعامل مع كل معرب وائس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسر به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للأعراب لزم الدور كما قاله سم لاخذ الأعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الأعراب قال الآن يجعل التعريف لفظياً ولزم القصور

وهي أخص منه اذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل في العلامة

### المعرب والمبني

المعرب والمبني اسماء مفعول مشتقان من الأعراب والبناء فوجب أن يقدم بيان الأعراب والبناء فالأعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان أي أظهر أو أزال أو حسن أو غير أو أزال عرب الشئ وهو فساد أو تكام بالعريسة أو أعطى العربون أو ولده ولد عربي اللون أو تكام بالفحش أو لم يلحن في الكلام أو صار له خيسل عرب أو تحجب الى غيره ومنه العروبة المتحجبة الى زوجها وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه الى المحققين وعرفه في التسهيل بقوله ما جى به لبيان مقتضى العامل

أيضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم كما مر فان فسر بالطالب لانه مخصوص لم يلزم الدور ولا التصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الورداني كونها لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما لان من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما (قوله والحركات) أى وجودا وعدمه ما يدخل السكون وكان الاحسن أن يزيد والحروف أى وجودا وعدمه ما يدخل الحذف وتوجب جماعه كشئنا والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل أى فى الجملة والافتقد تكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنه زيادة الحروف (قوله تغيير أو آخر الكلم) أو رد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التعبير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول الموردين الاهر ب وصف للكلمة وتأويل الجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى بغير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة بذلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الاصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مبانيه لها فالذى ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول برده على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعاً بالالزام آخر الكلمة حالة واحدة فثبت لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحاً لوصف الكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغيير ويكون الاعراب اصطلاحاً منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الاصل من أخصية المعانى الاصطلاحية اذ لم تقم قرينه على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك تظار كقولهم هذه الكلمة منونة مع أن التنوين اصطلاحاً النون مخصوصة نعم ان أول الزوم فى تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الابراد وكان كل من الاعراب والبناء وصف للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضاً لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتوارد ما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلامنا الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقوله الباب بقرينة اختلافهم فى أنه معنوى أو لفظى اذ فعل الفاعل معنوى قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولومن الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشعل نحو سبحانه اللزوم النصب على المصدرية والاضافة فى آخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضى توقف تحقيق الاعراب على تغيير ثلاث أو اخرج انه ليس كذلك وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المتضمنة للقسمه آحاداً فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أو اخرج أن الكلمة الواحدة ليس لها الآخر واحد والمراد بالآخر الاستحقيقه أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة فان اعراجها بالنون وحذفها هى ليست الاستحقيقه لانها بعد الفاعل وهو انما يأتى بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يع تغييره ذاتاً بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كفى الاسماء الستة والمنثى المرفوع والمنصوب أو حكماً كفى المنثى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كفى جمع المؤنث السالم

من حركة أو حرف أو سكون  
أو حذف والثانى أنه  
معنوى والحركات دلالة  
عليه واختاره الاعلم  
وكثيرون وهو ظاهر مذهب  
سيبويه عرفوه بأنه تغيير  
أو آخر الكلم

المرفوع والمنصوب أو حكما كافي جمعه المنصوب والمجورور وإنما جعل الاعراب والبناء في الاستخراجهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنواني ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتي وأل في العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه أياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لا تباع أو نقل أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الأولى أنهما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كافي زيد وتقديرا كافي انقضى ووجود العامل لفظا كافي جاء زيد وتقديرا كافي زيد اضربه وجعل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار داله من الحركة ونحوه وإلا لظهر من جهة المعنى أنهم منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعى أى على الراجح ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير أى تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب إلى الصواب) يقتضى أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشيء غير ذلك الشيء ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذى هو الصواب باعتبار ظننا أقرب إلى الصواب باعتبار نفس الأمر ويقتضى أن الثانى قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لا ندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لأقربه إلى الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللإشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من تنافى كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أفعال التفضيل ليس على بابيه فإن قلت بعد التأويل السابق كأنهما متساويين لا أقربيه لاحدهما على الاسترخاء قلت أقربيه الأول حيث نذكر باعتبار عدم أحواجه إلى تأويل بخلاف الثانى (قوله لأن المذهب الثانى) أى لأن تعريف أهل المذهب الثانى أو المراد لأن المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير الأول) أى الانتقال من الوقف إلى الرفع (قوله لم يختلف بعد) أى إلا أن أى حين التغيير الأول أى لأن حقيقة اختلاف الأشياء أن يختلف كل منها الآخر (قوله على صفة) أى حال والجار والمجورور حال من وضع واحد رز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله الثبوت أى مدة طويلة فالعهد ولم يعبر بالثبات المشهور واستعمله في الدوام لايهامه الدوام الحقيقي فإن قلت التفسير بالثبوت بوجه أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما يقابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شيء على شيء فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر فسكون أو بفتحين أى مشابهة في كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفاً من بيان لما (قوله وليس) أى ما جى به وقوله حكاية الخ أى لاجل الحكاية كفى من زيد احكاية لمن قال رأيت زيدا أو الاتباع كفى الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام أو انتقل كفى فن أوتى بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخصيص من التفاء الساكنين كفى اضرب الرجل فهذه الحركات ليست أعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافى هذا ما سبأنى من عدمهم الاتباع والتخصيص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والسالكان في كلمتين وما سبأنى فيما إذا كان ذلك في كلمة وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاماً ولكن درج على التعريف بالأعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الأولى اسقاط آخره لأن المبنى قد يكون حرفاً واحداً كالفاعل والمراد بالزوم عدم التغيير لعامل فلا يرد أن في آخر حيث لمات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفاً أو حذفاً

لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس أعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل ما جى به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تحديداً من سكونين فعلى هذا هو لفظى وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا

وأمشلة الاربعه هؤلاء كم لا جليل ارم قد دخل في تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى الزومهما  
حالة واحدة مادام نادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الاصل في فلا رد ان  
لعروض بناءهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سجان والظرف غير المتصرف كلدى  
بناء على اعراها كما سبأ في الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة  
للعامل وهو اسج في الاول ومتعلق الظرف في الثاني والابتداء في الثالث (قوله أو اعتلال) خرج  
به نحو الفتى وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقدير او الفتى غير لازم تقدير ابل هو متغير تقديرا  
فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة الى قوله أو اعتلال في اخراج ما ذكره يمكن الاعتماد عنه بأنه  
لما كان لازما بحسب الظاهر وادخل بحسبه في اللزوم أتى بما يخرج صريحاً هذا وفي كلام الشارح  
لف ونشر مرتب فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكوناً كما قاله شيخنا  
السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى الامرين (قوله والمنااسبة في التسمية)  
أى تسمية الاعراب والبناء باللفظ على المذهب الاول وتسميها بالمعنى على المذهب الثاني  
(قوله ظاهرة) لان ما جى به للبيان أولاً للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير  
واللزوم معنيان من المعاني المعقولة (قوله أى بعضه) تفسير من بعض أقرب الى مذهب  
المتخسري الجاعل من التبعية اسماً بمعنى بعض وعليه فن مبتدأ ومعرب خبر وهذا أحسن في  
المعنى وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره  
المذكور بياناً لحاصل المعنى (قوله على الاصل) أى الراجح والغالب (قوله ويسمى متمكناً) فان كان  
منصرفاً يسمى متمكناً (قوله ومنه أى وبعضه) دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من  
انصباب المعرب والمبنى على شئ واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض وقوله الاخر أضافه أن  
هذا التقسيم للحصر وان لم تفد العبارة والدليل على ذلك ما سبذ كره من أن علة البناء شبه  
الحرف شبه اقويا وأن المعرب ماسلم من هذا الشبه قال السندوبي وكما لا تقتضى عبارته الحصر  
لا تقتضى ثبوت الواسطة خلافاً لبعض الشراح فان قلت ما تصنع في من التبعية فانهما تقتضى  
ذلك قلت هي هنا على حد قوله تعالى فهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم مناظرون ومنا أقام اذ ليس  
في الآية والشاهد الاقربان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من  
التبعية انما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا مجموعهما  
لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم  
وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع الا أنه راعى قوله على الاصح فقط فترك  
التفريع (قوله على الاصح) وقبل المضاف الى يا المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب  
وذهب بعضهم الى أن الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قيل قوله  
ومعرب الاسماء (قوله ويعلم ذلك) أى عدم الواسطة (قوله من قوله وهو معرب الاسماء الخ) أى مع  
قوله هنا ومبنى شبه الخ (قوله وبنائه) أى الواجب فلا يرد على الناظم ما سبأ في باب الاضافة أن  
من أسباب البناء الاضافة الى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه  
بقوله مبنى ليتوافق قسمها التقسيم في الاطلاق فيتناسب وليفقد الحصر البناء في كونه لشبه  
الحرف على حد الكرم في العرب لان الاضافة تأتي لما تأتي له الا لام ولهذا قال الشارح يعنى أن علة  
بناء الاسم مخصصة الخ (قوله شبه من الحروف مدنى) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم  
وضع الحرف على وضع الاسم والازم حمل الاسم الموجود على الحرف المعلوم ولا معنى لذلك مع أن  
اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب باننا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم  
الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولاً من غير نظر الى حكمه من اعراب أو بناء ثم

لغير عامل أو اعتلال وعلى  
هذا هو معنى والمنااسبة  
في التسمية على المذهبين  
فيهما ظاهرة (والاسم)  
منه أى بعضه (معرب)  
على الاصل فيه ويسمى  
متمكناً (و) منه أى وبعضه  
الاخر (مبنى) على  
خلاف الاصل فيه ويسمى  
غير متمكن ولا واسطة  
بينه ما على الاصح الذى  
ذهب اليه الناظم ويعلم  
ذلك من قوله ومعرب  
الاسماء ما قد سلب من  
شبه الحرف وبنائه (لشبهه  
من الحروف مدنى) أى  
مقرب لقوته يعنى أن علة  
بناء الاسم

الحرف ثانياً ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وأيضاً يجوز أن يكون بناء الاسم لشبهه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما رتبته في عقله بأن يكون تعقل أو لا الأنواع الثلاثة عنده ارادة وضعها ولا حظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفى في بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكف في منع الصرف بشبه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقر به من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الا عمومها والكلمة والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم لان كلاهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف اذا أشبه الاسم كابني الاسم اذا أشبه الحرف لادم فائدة الاعراب في الحرف وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المقتقرة الى الاعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني (قوله منحصرة في مشابته الحرف الخ) أي خلافاً لما يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضاً كسبه الفعل كافي زوال المشابهة لانزل وشبه شبه الفعل كافي حذام المشابهة لانزال المشابهة لانزل والوقوف موقع الضمير كما في المنادى والتركيب كافي اسم لا وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذي عارضه الخ) كافي أي فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الاضافة التي هي من خواص الاسماء (قوله كالشبه الوضعي) نسبة الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت قال سيبويه اذا سميت بياء اضرب قلت اب باحتلاب همزة الوصل وبالا عراب وقال غيره قلت رب بالاتيان بما قبل الحرف وبالا عراب وهذا ينافي اقتضاء الشبه الوضعي للبناء قلت لا منافاة لان شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي منها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الانسب في مقابلة المعنوي ولعل الاتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها ظهير بحسب الظاهر في الاعراب بالحركات كيدودم فاندفع ما نقله البعض عن الطبراني وسكت عليه من استشكل الاتيان بالهمزة مع تحرك الاستخرج بحركات الاعراب وانما قدم الوضعي مع انكار كثيرين له تقديمه للحسي أو اهتماما به لكونه في مظنة المنع (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية أي موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين والاضافة على حذف قطع الله بدور رجل من قالها (قوله في اسمي جئتنا) الاضافة على معنى من واشترط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف في الاضافة التي على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنساً للمضاف أفاده الروداني (قوله قولك) ذكره لزيادة الايضاح لما قبل من أنه لو لم يذكر لم يصح التمثيل لان المراد جئتنا لفظ جئتنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء وناقيه كالزاي من زيد لا اسمين لان المراد اسمي مسمى جئتنا التي نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كافي قولك جئتنا يا زيد والتاء وناقيه اسمان لان نفس جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم مذ كره على أن ارادة لفظ جئتنا بآبته مع تقدير القول أيضاً فلو تم ما قبل لم يخص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبي ولو جري عليه لقال كما ولا (قوله والاصل في وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصريفيين الاصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف ابتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصلي الملائم للطبع (قوله أو حرفي هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرفين وهو مذهب غير الشاطبي وقيد الشاطبي بكون الثاني حرفين كما سيذكره الشارح (قوله وأعراب نحو يدودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها الخ وحاصله أنهم أعرابوا ذلك مراعاة لاصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا في النسب على ما سبأني فقالوا

منحصرة في مشابته الحرف شبهاً قويا يقربه منه والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شئ من خواص الاسم (كالشبه الوضعي) وهو أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحرف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما (في اسمي) قولك (جئتنا) وهما التاء وناذان الأول على حرف والثاني على حرفين فشابه الأول الحرف الاحادي كجاء الجرح وشابه الثاني الحرف الثاني كعن والاصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء وما وضع على أكثر فعلى خلاف الاصل وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء وأعراب نحو يدودم لانهما ثلاثيان وضعاً



٥ (تثنية) قال الشاطبي نافي قوله جتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين (٤٩)

وضعا أوليا كما لا تان شيئا  
من الاسماء على هذا  
الوضع غير موجود نص عليه  
سيبويه والتعويون بخلاف  
ما هو على حرفين وليس  
ثانيهما حرف لين فليس ذلك  
من وضع الحرف المختص به  
ثم قال وبهذا بعينه اعترض  
ابن جني على من اعتمد  
لبناء كم ومن بأنهما موضوعان  
على حرفين فأشبهاهما بل  
ثم قال فلي الجمله وضع الحرف  
المختص به انما هو اذا كان  
ثاني الحرفين حرف لين على  
حدا مثل به الناظم فما  
أشار اليه هو التحقيق  
ومن أطلق الوضع على  
حرفين وأثبت به شبهة  
الحرف فليس إطلاقه  
بسيدي انتهى (و) كالشبه  
(المعنوي) وهو أن يكون  
الاسم قد تضمن معنى من  
معاني الحروف لا بمعنى  
أنه حل محلها هو الحرف  
كتضمن الظرف معنى في  
والغدير معنى من بل معنى  
أنه خاف حرفا في معناه أي  
آدى به معنى حقه أن  
يؤدى بالحرف لا بالاسم  
سواء تضمن معنى حرف  
موجود كما (في متى) فانها  
تستعمل للاستفهام نحو  
متى تقوم والشرط نحو متى  
تقم أقم فهي مبنية لتضمنها  
معنى الهمزة في الأول  
ومعنى ان في الثاني  
وكلاهما موجود أو غير  
موجود (و) ذلك كما (في)

في التصغير يدي ودي وفي النسب يدي ودموي وكذا راعوه في التثنية على شذوذ قد جازا شذوذ  
يديان وديان ودميان ودموان قاله السبوطي في جمع الجوامع قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم  
الأصل في التثنية أي على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية لم تعد الياء لثلاث  
يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين  
في النسب الى يدي ودم لان ياء النسب بحرفين وفي تصغير بدلان المؤنث بل تاء اذا غرط حقه التاء كما  
سبأني مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلهل ترك أعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان  
استعمال تثنية يدي ودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبه (قوله قال الشاطبي) هو أبو  
اسحق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الالمانى فهو أبو القاسم وماله الشاطبي قال بس هو  
الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبي (قوله وضعاً أولياً) احتراز عن  
فحوشربت ما بالقصر والوقف لان وضعه على حرفين نافي عرض بالتغيير لا أولى فلا يمتد به (قوله  
فان شيئا) علة لهذا حذف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لا شيئا الخ (قوله من الاسماء) أي  
المعربة لوجود اسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدماميني  
المراد الاسماء البعثة أي التي لا تؤدى مع المعنى الاسمى معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة  
(قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم معرباً نحو مع بناء على القول بانها  
ثانية وضعا وقبل ثلاثة وضعا وأصلها هي ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة  
اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا بعينه) أي كون الوضع على حرفين المختص  
بالحرف أن يكون الثاني حرف لين (قوله على من اعتمد الخ) أي فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن  
علة بناء كم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب  
التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوي ان كانت استفهامية أو شرطية  
والافتقاري ان كانت موصولة وحلت انكسرة الموصولة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى  
الجمله) أي أقول قولاً مشتملاً على الجمله أي الاجمال أو جمله الاحوال وجميعها قال المنوفي وكان  
حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للتغيير فخص في وضعه (قوله قد تضمن معنى) أي زيادة على  
معناه الأصلي الموضوع له أولاً بالذات ولكون وضعه له أولاً بالذات ووضع المعنى الحرف ثانياً  
وبالعرض جعل اسمها ولم يجعل حرفاً له اذ قال تضمن ولم يقل وضع لثلاثتهم منه الوضع الاول وانما  
راعيها تضمنه معنى الحرف فيبيناهم فوافق المعنى الثانوي أيضاً والحاصل أن اراعيها ما وضع له أولاً  
لخلفناه اسمها وما وضع له ثانياً فيبيناهم فوافق المعنيين (قوله من معاني الحروف) أي من المعاني  
التي حقه أن تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره  
العصدا والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة من الشاطبي عن جميع النحاة  
الا بأحيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالاً فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة  
الشارح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية وقال الروداني المراد بالمعنى هنا متعلق  
المعنى بالنسبة الجزئية التي حقق السيد أنها هي الحرف اه والتظاهر أن مراده بمتعلق المعنى  
كلية كافي في البيان ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية  
الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه حل محلها هو الحرف) أي بحيث يكون  
الحرف منظوراً اليه جائزاً لكون الأصل في الموضوع ظهوره وانما في التضمن بهذا المعنى لانه  
هذا المعنى لا يقتضى البناء (قوله خلف حرفاً في معناه) أي في افهام معناه أي بحيث صار الحرف  
مطروحاً غير منظور اليه وغير جائز لذكره مع الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم في قوله وهو أن  
يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء



تضمن معنى حرف موجود (قوله فما فعلوا) قال يس فوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية  
 يشار بها إلى المعهود ذهنا أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا الإشارة حرفا اه وأجيب بأن المراد  
 بالإشارة التي لم يضعوها الإشارة الحسية وهي ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد والرأس  
 والإشارة بال ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كافي نكت السيوطي أن هنا بنيت  
 لتضمن معنى آل كامس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدي الخ)  
 لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب  
 والمخاطب والتنبية نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكتيبة) أي وكتيبة نيابة أي شبهة في  
 نيابة كما يفيد عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا (قوله في العمل)  
 زاد في التصريح والمعنى (قوله لا تأثر) التأثر قبول الأثر الذي هو الأعراب فالعنى يبنى الاسم لشبهه  
 الحرف في مجموع شئين النيابة وعدم قبول الأعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأتي وضعه  
 ومعناه الأعراب ويقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أورده عليه من أن التأثر  
 قبول الأثر الذي هو الأعراب فكانه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الأعراب وهو غير مستقيم لمبايعة  
 من التهاوت ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجملة سبيله يقتضي تقدمه وهذا  
 تنافي وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظريه بأن عدم  
 تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سبيله لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل  
 فإن قلت وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا هو مجموع النيابة عن  
 الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف قلت لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف  
 دون الاسم لأن الأصل في الاسم الأعراب فبذلك لم يسم أن النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم  
 والحرف لأن في الحرف فقط تكون أصالة الوجه الشبه في المشبه به باعتبار أحد جرائ وجه الشبه وهو  
 عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض (قائدة) قال  
 الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولاها اسم معنى غير نقل أعرابها إلى ما بعدها  
 لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذفت متعلقه والتقدير وكتيبة كائنه تغير تأثر بعامل اه  
 أقول لم قبل بنقل أعراب لا إلى تأثر وتقدير أعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بأن لا  
 معربة محلا أو تقدير أو أنها مضافة إلى تأثر وأن جرة أعراب له لا لا إلا أن يستأنس لما مر  
 بالقياس على نقل أعراب الأسماء إلى غير ما بعدها كفي لو كان فيها آلهة إلا الله لفقدنا فتأمل  
 (قوله ويسمى الشبه الاستعارة) الصغير يعود إلى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا  
 تأثر الشبه الاستعارة ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الاقتقاري (قوله وذلك موجود في أسماء  
 الأفعال) فكما مبنية للشبه الاستعارة وقحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الطرفية  
 إلى اسمية الفعل خلا فالأبن خروف في جملة معربة بالفحة منصوب بإيماناب عنه كنهض المصدر  
 (قوله ولا يعمل غير هافيا) أي لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح  
 لا يهاجم ما عير به أن المعامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد  
 قول زهير

هنا أي أسماء الإشارة  
 فإنها مبنية لأنها تضمنت  
 معنى حرف كان من حقهم  
 أن يضعوه فما فعلوا لأن  
 الإشارة معنى حقه أن  
 يؤدي بالحرف كخطاب  
 والتنبية (وكتيبة عن  
 الفعل في العمل) بلا  
 تأثر بالعوامل ويسمى  
 الشبه الاستعارة إلى ذلك  
 موجود في أسماء الأفعال  
 فإنها تشمل نيابة عن  
 الأفعال ولا يعمل غيرها  
 فيها بناء على الصحيح من  
 أن أسماء الأفعال لا محل  
 لها من الأعراب كما سبقت  
 فأشبهت ليست وله مثل  
 ألا ترى أنها ثابتان عن  
 أتمنى وأترجى ولا يدخل  
 عليهما عامل والاحتراز  
 بانتفاء التأثر عما ناب عن  
 انفعال في العمل ولكمه  
 يتأثر بالعوامل

فلنعم حشو الدرع أنت اذا • دعيت نزال ولج في الذعر

لأنه من الإسناد إلى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنه مبتدأ أغنى فاعلمها عن الخبر كالجماعة  
 أو مفعول مطلق لمحذوف وجوب موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كالجماعة منهم  
 المازني وانظر ما علة البناء على هذين القولين (قوله ثابتان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما  
 عن الفعلين إقادتهما معناه إلا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا رأقيم فقامهما الحرفان كافي نيابة حرف

كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهة الحرف (٥١) (وكافتقار أصلا)

ويسمى الشبه الاقتقاري وهو أن يفتقر الاسم الى الجلة اقتقاراً مؤصلاً أى لازماً كالحرف كفى اذ واذا وحيث والموصولات الائمة أماما اقتقاراً الى مفرد كسبحان أو الى جلة لكن اقتقاراً غير مؤصل أى غير لازم كـ اقتقار المضاف في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الى الجلة بعده فلا يبنى لان اقتقار يوم الى الجلة بعده ليس لذاته وانما هو لعارض كونه مضافاً اليها والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر الى المضاف اليه ألا ترى أن يوماً في غير هذا التركيب لا يفتقر اليها نحو هذا يوم مبارك ومثله التكررة الموصوفة بالجلة فإنها مفتقرة اليها لكن اقتقاراً غير مؤصل لانه ليس لذاته التكررة وانما هو لعارض كونه موصوفاً بها والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر الى صفته وعند روال عارض الموصوفة يزول الاقتقار تنبيهان الاول انما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان والتان لضعف الشبه بما عارضه في أى من لزوم الاضافة وفي البواقي من وجود صورة التثنية

النداء عن أدعو (قوله كالمصدر النائب الخ) مبنى على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لانه عليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملاً وانما قيد بالنائب لانه العامل لزوماً وغيره وان كان أيضاً متأثراً بالعوامل تارة بعمل وتارة لا (قوله أصلاً) ألفه للاطلاق بل وجعلها ضمير تنبيه عائداً على نيابة واقتقار لصح واستغنى عن قوله بالمتأثر المسوق لاجراء المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فان نيابته عنه تأصلة حقيقة في المرتجل كأمين وتنزيل في المنقول كوراء (قوله وهو) أى الشبه الاقتقاري أن يفتقر الاسم أى ذواته أن يفتقر الاسم أو الضمير راجع الى اقتقار (قوله الى الجلة) أى أو مقام مقامها كالوصف في آل الموصولة أو عوض عنها كالشواين في اذ اه دون شري ولعله أخذ التقيد بالجلة من جعل تزوين اقتقاراً للتعظيم وهو أولى من جعل شجنا اياه للتنويع لان النوع كما يتحقق بالاقتقار الى الجلة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم اقتقاره دائماً الى الجلة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أى قلت هذا اللفظ للمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلاً وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئاً هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض (قوله أى لازماً) تفسير مراداً اذا المؤصل غير الارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أُلحق وأريد به اللزوم فهو من اطلاق اللزوم واردة اللزوم بحسب الشأن (قوله كالمرف) انما اقتقار الحرف في افادة معناه الى الجلة لانه وضع لتأدية معاني الافعال أو شبه الافعال الى الاسماء (قوله كسبحان) أى على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافاً وغير مضاف كقوله سبحان من علمه الفاعل أى براءة منه قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتباعد من السوء الاصل سجت بنشيد الباء سبحاناً حذف الفعل وجو بالقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى صدر الى باي كفى أنبت الله الشئ نباتاً ويجوز أن يكون مصدر سجع في الارض والماء كنع اذا ذهب وبعده أى أبعد من السوء ابعاداً أو من ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافاً الى الفاعل ولا يجوز أن يكون من سجع سبحاناً كنع أو سجع تنبيهاً اذا قال سبحان الله فهمه ما للزوم الدور اه مع بعض ايضاح وزيادة من القاموس وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب أما أى فلا يبنى وجوباً أعم من أن لا يبنى أصلاً كفى سبحان أو يبنى جوازاً كفى يوم ويبناه على الفتح قرأنا فع (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا في نسخ وهو المماثل لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله الا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى م في النسخ الاولى (قوله انما أعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر الى أى الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوي وبالنظر الى أى الموصولة والذان والتان على الشبه الاقتقاري (قوله من لزوم الاضافة) أى الى المفرد فخرج بالزوم كم فانها قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف أصلاً وبالمفرد اذا واد حيث فانها انما تضاف الى الجلة ولئن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجلة فلم يوجد المعارض ولوسلم وجوده في لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الاتحتم البناء وهذا الاخير يجاب عن ايراد قد الائمة لان فيها أيضاً لغتي الاعراب والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالاعراب حكم بأن التثنية حقيقة ومن قال بالبناء لا شرطه في اعراب التثنية اعراب المفرد وقوله التنكير وهو الاصح حكم بأن صورته لان مفرد ما ذكر مبنى لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين فحكم أولاً بالاعراب وثانياً بأن التثنية صورية والجواب منع التلخيص بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصوره لانه لما لم تجب هذه

وهما من خواص الاسماء. وانما بنيت أى الموصولة وهى مضافه لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ثم لتزعم من كل شعبة أيم أشد قرئ بضم أى بناء وبنصها لانها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافه اليه منزله فصارت كأنها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء فى لا- فذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب فلو حذف ما نضاف اليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كفى كل وزعم ابن الطراوة أن أيم مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وأنهم أشد مبتدأ وخبر ورد برسم المحقق الصغير متصلا والاجماع على أنها اذالم تضاف كانت معربة وانما بنى الذين وان كان الجمع من خواص الاسماء لانه لم يجز على سنن الجوع لانه أخص من الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفردة ومن أعربه نظر الى مجرد الصورة وقيل هو على هذه اللغة مبنى على ما على صورة العرب ومن أعرب ذو وذات الطائيتين جعلهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة (الثانى) حذف شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الالهامى ومثله بفوائح السور

التشبيه على قياس من التشبيه لان قياس تشبيه ما كان كذا وتا والذى والذى ذيان وذيان والذيان والذيان كان كأنها غير حقيقية قلنا قال صورة (قوله وهما) أى الاضافة والتشبيه (قوله وانما بنيت أى الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فهما بنى وانما بنى الذين الخ (قوله وبنصها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الاراد وهذه القراءة شاذة (قوله كأنها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية) أما الاول فلهذا نزيل المذكر كور وأما الثانى فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا ومعب كآر مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدة حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا فتم (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف فى الافتقار للالزام الى جملة (قوله فن لاحظ ذلك) أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أى وجود المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلو حذف ما نضاف اليه) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما أعربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أى مقام ما نضاف اليه ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفاق على اهراسها (قوله ورعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا والخ وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شأنا ردهما الشارح على طريق اللغ والنشر المشوش (قوله وان كان الجمع) أى اللغوى فلا ينافى أنه اسم جمع والواو للحال (قوله لانه لم يجز على سنن الجوع) يرد عليه أن التشبيه فى ذى وتان والذيان والذيان لم يجز أيضا على سنن التشبيه لما مر ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التشبيه فيما ذكر على سنن التشبيه لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى الذين على سنن الجوع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فافظته فانه نفيس (قوله لانه أخص من الذى) لان الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا فى العاقل (قوله ومن أعربه) أى بالواو وفعوا بالياء نصبا وجرانظر الى مجرد الصورة أى الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفردة (قوله على هذه اللغة) اسم الاشارة يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقة فلا ينافى قوله بعدم مبنى الخ أو الى لغة من ينطق بالواو فى حال الرفع المعروفة من المقام (قوله ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال واراد على الشبه الافتقارى (قوله الشبه الالهامى) أى شبه الاسم الحرف المهمل فى اهماله عن العمل أى كونه لاء ملاملا ولا معه ولا قال فى التصريح وأدخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى اه واعيا يظهر انقولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوى والاستعمالى خصوص معناه السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الالهامى وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجودى والاقررب ارجاعه الى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق وبعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم أن حاشا الالهية بنيت لشبهها الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الالهية وكلا بمعنى حقا وقد الالهية ونقل شيخنا سيد أن الشبه اللفظى يجوز للبناء لا محتمله فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسماء معربة تقديرا كالفتى وقد الالهية معربة لفظا وقد مر هذا (قوله ومثله) أى للمثمل عليه بفوائح السور أى بحوص و ف والم وهذا مبنى على أنها لا عمل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصبها عامل أفعالها اسماء للسور مثلا وأن عملها رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية المحذوف أى أقرأ أو جرح عرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو وازن مفردكم موازن قابل لجازا عرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية طاله قبل العلية وما عدا ذلك كالمركبة من يتعين فيه الثانى كذا فى تفسير البصاوى وحواشيه وفى المسح أن المفرد اذا أعرب بصرف ويمنع من الصرف باعتبار

تذكير المسمى وتأنيشه وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الأهمى وإن ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا من جيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزأين على الفتح تكمة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون أو على التون مع اضافة أول الجزأين لثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيشه اه تصرف ويقولنا ولم يصحها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضى عدم المحل وعدم الاعراب اثبت ذلك في غيرها من المتشابه (قوله والمراد) أى بجانبى للشبه الا همالى وقوله الاسماء أى التى لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كتى وأين وقوله مطلقا أى فوائج السور أولا والمراد بالتركيب كما قاله الغنمى ما يشمل الاسنادى والاضافى (قوله وبعضهم الى أنها معربة حكما) أى قابلية للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظى لان الاول لا يبنى قبولها للاعراب والثانى لا يبنى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو فى التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه فى المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها من شبهه وقال فى شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما للمعرب عنيان أحدهما المنتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى قيس المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكية وبين المبنى والمعرب بالمعنى الاول تقابل التصاد ولذا جازا رتفاعهما اه بعض الخبيص وقال الجامى فى شرح قول ابن الحاجب فى كافيته فالمعرب أى من الاسماء المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل أى المبنى الذى هو أصل فى البناء مانعه اعلم أن صاحب الكشف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة بوليس نزاع فى المعرب الذى هو اسم فاعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل الا باعراب الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لا استحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه وأما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا لم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة اه وهو حسن ينبى أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولاجل سكونه عن هذا النوع) أى وعن غيره كالنسبة الجودى وإن أوهم تقديمه الظرف خلافه (قوله بكاف التشبيه) الاول بكاف التمثيل (قوله ومعرب الاسماء) قال يس الاضافة على معنى من وضابطها وجوده وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة حمل الثانى على الاول كما تم حديده دفع مجامر عن الروداني من أن صحة الحمل شرط أغلبي لا لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع انقضاء من قوله ومبنى لشبهه من الحروف مدنى توطئة لتفسيره الى ظاهر الاعراب وقدره (قوله ما قد سلم من شبه الحرف) ما واقعه على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف ادلتى لا يشبه نفسه (قوله التشبيه المذكور) أشار به الى أن الاضافة فى شبه الحرف لله الدكرى والمعهود وشبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه هارض ويجعل الاضافة عهدية دخلت أى وبجوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبهها ضعيفا فلا يقال استعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لان فيها شبهها بالحرف (قوله يظهر اعرابه) أى ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقوف وادعام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر رجعت فى هذا البيت

سمعة اسم سماعة كذا اسمها • سماعة بثلاث لاؤل كلها

(قوله فى الذكور) أى ذكر قسمة الاسم ولو قال فى التقسيم لكان أوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم

والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب فانها مبنية اشبهها بالحرف المهمة فى كونها لا فاعلة ولا معمولة وذهب بعضهم الى أنها موقوفة أى لا معربة ولا مبنية وبعضهم الى أنها معربة حكما ولاجل سكونه عن هذا النوع أشار الى عدم المحور فيما ذكره بكاف التشبيه (ومعرب الاسماء ما قد سلم من شبه الحرف) التشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح يظهر اعرابه (كأرض) مثل يقدر اعرابه نحو (سماء) بالقصر لغة فى الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وميم ومها مثلثة والعاشرة مائة وقد جعلتها فى قولى

لغات الاسم قد حواها الحصر فى بيت شعر وهو هذا الشعر اسم وحذف همزة والقصر مثلثات مع سماعة عشر • (تنبيه) • بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه

(قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشعل الصريح كفي المبني والضمي كفي المعرب لان قوله ومعرب الاسماء ما قد سلم من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالاشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعمل اعراب الاسم والمراد أيضا ما يشعل التعليل بعلية تامة كفي المبني والتعليل بعلية ناقصة كفي المعرب فلا يرد أن علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل تواردا المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلان) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبني في التعليل (قوله أفراد معلول بعلية البناء) أي أفراد موصوف معلول بعلية البناء لان بنية البناء شبه الحرف وحلولها البناء وموصوفه المبني وأفراده النوعية محصورة لانها المضمرات واسماء الشرط واسماء الاستفهام واسماء الإشارة والاسماء الموصولة واسماء الافعال واسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لان جعل الكلام فيها يشعل البناء الاصل والعارض ويصح أن يراد أفراد الشخصية فيتعين جعل الكلام في البناء الاصل والاوردان أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أي أفراد معلول بعلية الاعراب أي أفراد موصوف معلولها (قوله فقدم بعلية البناء لبيان أفراد معلولها) أي فيما يأتي وكان الاولى حذفه لان تعيين أفراد معلول بعلية البناء لا يصلح بعلية لتقديم بعلية البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم بعلية البناء فتأمل (قوله وفعل مضى) فيه إشارة الى جزم مضى وتقدير ضاف حذفه المصنف لما نالته المعطوف عليه وأبقى المضاف اليه مجازا وأن قوله بنيا الرفع ضمير التثنية خبر عن المذكور والمحدوف فلا يلزم الاخبار من مفرد بمفصل ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضى دطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض ويحتمل أن ألف بنيا للاطلاق وأن ضميره يرجع الى فعل مراد به الجنس في ضمن نوعيه فعل الامر وفعل المضى وأصل مضى مضوي قلبت الواو يا لاجتماعها مع الياء وسبق احداها ما بالسكون وقلب ضمعة الضاد كسرة لانه مناسبة (قوله الاول) على ما يحجز به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الاناث مبني على السكون محجزا كضرب أو محجزا كضربين أو محجزا كضربين مع أن مضارعه ليس محجزا لبنائه باتصال فون الاناث والامر المؤكد بالنون مبني على السكون مقدم مع أن مضارعه ليس محجزا وبالنائه باتصال فون التوكيد والامر الذي لا مضارعه له كهات وتعال مبني مع أنه لا مضارعه له حتى يكون محجزا وأجاب بعضهم عن الاولين بأن المضارع الذي اتصلت به فون الاناث أو فون التوكيد في محل جزم واستبعد لكن يأتي قرينا ما يؤيده وبهم بأن المراد ما يحجز به مضارعه بقطع النظر عن الواو حتى ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه مبني على السكون ومضارعه المحذوف من فون الاناث محجز ومحذوف آخره وبهم عن الاخير بأن المراد لو كان له مضارعه ولك أن تستغنى عن هذه التكاليفات بجعل كلامه أعليا وقال شيخنا السيد التحقيق أن هاتاه مضارعه يقال هاتي هاتي مهاتاة كناعي بناجي مناجاة اه (قوله من سكون) أي ظاهر أو مقدر كزكريا وقوله أو حذف أي حذف حرف علة أو فون وقد لا يبقى منه الحركة كافي قل أصله قل أي عند نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت (قوله لمشابهة المضارع) أي والمضارع معرب والاصل في الاعراب الحركة (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يعني أن الواقع صفة وحده وخبر او حالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبره أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس (قوله وأما محجز ضرب الخ) أشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التي تعرض فيها سكون آخر الماضى وهي اتصاله ببناء الضمير أو نالتي للفاعل أو فون النسوة (قوله كراهتهم نوالى أربع متحركات) أي في الثلاثي وبعض النجاسى كانطلقت وحمل الرباعي والسداسى وبعض النجاسى كنعظمت عليه اجراء للباب على وتيرة واحدة واغافل الاكثر على الاقل لان في جملة على الاقل

وفي التعليل بالمبني  
لكون علمه وجودية  
وعلة المعرب عدمية  
والاهتمام بالوجودى أولى  
من الاهتمام بالعدمى  
وأضافا لأن أفراد معلول  
بعلية البناء محصورة بخلاف  
علة الاعراب فقدم بعلية  
البناء لبيان أفراد معلولها  
(وفعل أمر) فعل  
(مضى بنيا) على الاصل  
في الافعال الاول على  
ما يحجز به مضارعه من  
سكون أو حذف والثاني  
على الفتح لفظا كضرب  
أو تقدير كرمى وبنى على  
الحركة لمشابهة المضارع  
في وقوعه صفة وصلة  
وخبر او حالا وشرطا وبني  
على الفتح لطفه وأما نحو  
ضربت وانطلقا واستيقن  
فالسكون فيه عارض  
أوجه كراهتهم نوالى أربع  
متحركات



دفع المصدور بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك عليه وجسدل لانهم لم يزلوا عن أصلهما  
 وهو هلاط وجنادل ولا نحو مشجرة لان تاء انثاء أثبت على تقدير الانفصال ويرد عليه أن نحو قلنوسة  
 يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والواجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو  
 المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة  
 مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم أن الواجب لسكون آخر الفعل فيما  
 مر تغيير الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء وفون النسوة على  
 نالهما سواة في الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالي لا أربع متحركات لئلا يلزم طرفية  
 الشيء في نفسه في نحو ضربت لاني نحو انطلقت بل طرفية الأربع فيه من طرفية الجزء في الكل  
 (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (قوله وكذلك ضمة ضرو الخ) ليس من هذا القبيل على الواوجه  
 قصة ضرب بابل هي أصلية لا مناسبة الالف والأصلية ذهبت كما قيل عثل ذلك في مروت بغلامي  
 والفرق أن كسرة الأعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستحب به. لا الاضافة اليها للوجود  
 ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستحب بعد دخول عامل  
 الجر بخلاف قصة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستحب بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق  
 (قوله أوجهها مناسبة الواو) لا يرد عليه غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو للوجود انضم قبلها  
 تقديرا اذا الأصل غزوا وقضوا قبلت الواو في الاول والياء في الثاني ألتا تحركهما وانفتاح  
 ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أي  
 والاخفش وبما ضعف به مذهبه أن حذف الجازم وبقاء عمله ضعيف كحذف الجازم لهم منع ذلك في  
 لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أي دفع اللس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في  
 الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) أي  
 نسبي بين الامر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وإنما حذف النعت لا تحذفه من قوله فحقه الخ  
 فانضم قوله فحقه الخ واندفع الاعتراض بأنه ليس ككل معنى يؤدي بالحرف فان الماضي معنى  
 والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخوالهم) أي ظهيره في مطلق الطلب وان كان  
 الامر طاب فعل وانتهى طلب ترك على كلام بين في محله وبجئت شيخنا السيد في هذا التعليل فقال  
 قد يقال الامر الذي هو أخوالهم ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذي  
 هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أي العرب معنى نطقوا به  
 معربا أو النعا بمعنى حكموا بأعرابه (قوله على الاسم) أي مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما  
 يؤخذ من قوله والجرىان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجرىان عليه (قوله في الإبهام الخ)  
 ذكر شبه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الاول والثاني فلا احتمال المضارع الحال والاستقبال  
 وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآل ونغدا مثل رجل فانه مهمم ويتخصص بقرينة كالوصف  
 وآل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكرنا في باب الاضافة أن المضاف لا يكرر الاسما  
 لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا وتخصيصا وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على قولهم  
 هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة  
 التخصيص الحاصل بالحرف المقدّر كاللام أو من تقديره لا يكون في الفعل أو يقال ما هنالك بالنظر  
 للامر من معاني التعريف والتخصيص لا يكونان مع الالف في الاسم أو المراد أن ذلك لا يكون  
 بالاصالة الا فيه ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد  
 أقوال ثانیها أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالدمايني والسيوطي  
 لترجح كونه الحال عند التبرّد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللأول أن يقول قد يكثر استعمال

فيها هو كالكلمة الواحدة  
 لان الفاعل كجزء من فعله  
 وكذلك ضمة ضرو باعراضة  
 أوجهها مناسبة الواو  
 (تنبيه) بناء الماضي  
 يجمع عليه وأما الامر  
 فذهب الكوفيون الى أنه  
 معرب مجرور بالام الامر  
 مقدرة وهو عندهم  
 مقطوع من المضارع فأصل  
 قم لتقم فحذفت اللام  
 للتخفيف وتبعها حرف  
 المضارعة قال في المغنى  
 ويقولهم أقول لان الامر  
 معنى فحقه أن يؤدي  
 بالحرف ولانه أخوالهم  
 وقد دل عليه بالحرف  
 انتهى (وأعربوا مضارعا)  
 بطريق الحمل على الاسم  
 لمشاكلة اياه في الاسم  
 والتخصيص وقبول لام  
 الابتداء



المشترك في أحد معنييه بحيث ينبغي در منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب أن يكون الحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة الفعل الماضي والمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الا أن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الا أن ولهذا تسميهم بقولون يصلي من قول القائل زيد يصلي حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق ففعلوا الصلاة الواقعة في الا أنات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من أن زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به اما باعتبار الامر والطلب فقال (قوله والجريان) أي ولو باعتبار الاصل ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان أصله يقوم نفات حركة الواو الى ما قبلها للنقل (قوله في الحركات) أي مطلقها من غير نظرا الى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول والزوائد) أي تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو منخضة كل في ضرب وضارب وينطلق ومنطلق (قوله وقال الناظم في التسهيل) أي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن الوجه الاول والثاني يأتیان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تحددت القرب والثالث أيضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للوالد والرابع ليس بغير فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكره ولو سلم الماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح وأنمر فهو أنمر وغاب غلبا وجلب جلبا فالوجه الاربعه ليست تامه في نفسه وبتقدير تمامها لا تنفيذ لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع أن شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تنفيذ بان وجود علة حكم الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرح جوابا بأنه يصح الاتحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في الاعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان أمكن تمييزها في الفرع بغير الاعراب كلساني ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف (قوله بجوار شبه أي مشابه والبا سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجوار الخ أي بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة ومعنى كونه قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة في محو ما أحسر ريذا مقصورة عليه لا تعدى الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبا والنهي عن الاول واباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبا لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لان أحدهما واجب والاخر جائز وباعتبار المعاني المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدماميني على ذلك وشبهه بأنه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجوار الاعراب لا قبول المعاني نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما صام ولكن اعتكف وأجيب بأنه يادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لا لتبست) أي في بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لا لباس فيه نحو بشر ب زيد الماء حملا على ما فيه الالباس ليجري الباب على سنن واحد اه دماميني بقوله بحث وهو أن اللازم على فرض هدم الاعراب هو الاجمال لا الالباس لاحتمال المعاني حيث نزل على السواء من غير

والجريان على لفظ اسم  
الفاعل في الحركات  
والسكان وعدد الحروف  
وتعيين الحروف الاصول  
والزوائد وقال الناظم  
في التسهيل بجوار شبه  
ما وجب له يعني من قبوله  
بصيغة واحدة معاني  
مختلفة لولا الاعراب  
لا لتبست وأشار بقوله  
يجوز الى أن سبب  
الاعراب واجب للاسم  
وجاز للمضارع لان  
الاسم ليس له ما يغنيه عن  
الاعراب

لأن معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الأعراب وضع اسم (٥٧) مكانه كافي نحو لأنن بالخطأ، وتندح عمراقه

يحتمل المعاني الثلاثة في  
لا تأكل السمك وتشرب  
اللبن ويغني عن الأعراب  
في ذلك وضع الاسم مكان  
كل من المحرور والمنصوب  
والرفسوع فيقال لأنن  
بالخطأ، ومدح عمرو ولا  
نعم بالخطأ، مادح عمرو ولا  
نعم بالخطأ، ذلك مدح عمرو  
ومن ثم كان الاسم أصلاً  
والمضارع فرعاً خلافاً  
للتكوفيين فانهم ذهبوا إلى  
أن الأعراب أصل في  
الأفعال كما هو أصل في  
الأسماء قالوا لا لبس  
الذي أوجب الأعراب في  
الأسماء، موحود في الأفعال  
في بعض المواضع كافي نحو  
لا تأكل السمك وتشرب  
اللبن كما تقدم وأجيب بأن  
اللبس في المضارع كان يمكن  
إزالتها بغير الأعراب كما  
تقدم وإنما عرّب المضارع  
أعرابه من فون توكيد  
مباشر له فهو ليسجن  
وليكونا (ومن فون انات  
كبر عن) من قولك النسوة  
يرعن أي يحفن (من فون)  
فان لم يرم منها لم يعب  
لمعارضة شبه الاسم بما هو  
من خصائص الأفعال  
فرجع إلى أصله من البناء  
فيبنى مع الأولى على الفتح  
لتركيبه معها تركيب  
خمس عشرة ومع الثانية  
على السكون حلاً على  
الماضي المتصل بها لأنها

غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الأجمال من مقاصد البلغاء وجوابه أنه ليس من مقاصد مدحهم في  
مقام البيان كتمام بيان الفاعلية والمفعولية بالإضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لأن  
معانيه) أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية بالإضافة (قوله مقصورة عليه) أي  
لا تحصل إلا بلفظه فتعين أعرابه طريقاً للبيانها (قوله لأنن) بصيغة المجهول على المشهور لأنه  
بمعنى تهم بخلاف الذي بمعنى تقصد فبني للفاعل (قوله فيقال لأنن بالخطأ، ومدح عمرو الخ) ومثل  
ذلك يقال في لا تأكل السمك وتشرب اللب (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الاسم ليس له ما يغنيه عن  
الأعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أي أعرابه أصلاً والمضارع أي أعرابه فرعاً (قوله خلافاً  
للتكوفيين) أي ولمن ذهب إلى أن الأعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير  
سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الأعراب فيهما ما توارد الماء في قوله  
ان عرباً بكسر الراء ماضى يعرى كرضى برضى أي خلا وأما أعرابه وركه لا يعلو فبمعنى عرض  
(قوله مباشر) أي لو تقديره كقوله

لأنن الفقير علك أن \* تركع يوماً والاهر قد رفعه

أصله تهنين بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره (قوله ومن فون  
انات) أي فون موضوعة للأنات وإن استعملت مجازاً في الذكور كما في قوله

يمرون بالدهنا خفافاً عياهم \* ويرجع من دارين يجرا الحقاب

(قوله لم يعرب) أي لفظاً وهو عرب محلاً ان دخل عليه ناصب أو حارم كافي يس وسكت عن محمية  
الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك إلا أن يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا  
السيد ثم رأيت شيخنا في باب أعراب الفعل نقل عن سم أن له رفع في حال التجرد من الناصب  
والجازم ونظيره وحرم بأنه ليس له في حال التجرد محل رفع ناقل ذلك عن القايوى وغيره (قوله  
لمعارضة الخ) فيه أن عدم أعرابه هو الأصل فلا يحتاج إلى التعليل وبجواب المضارع لما أشبه  
الاسم في الأمور المتقدمة كان كأن الأعراب تأصل فيه فاذا خرج عنه فكانه مخرج عن الأصل  
فهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الأفعال) أي أقوى تنزيله منزلة الجراء الخاتم  
للكلمة فاندفع الاعتراض يلزم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة  
لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الأفعال لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة  
لاتصالها بالأخر وتزليها منزلة الجراء من الفعل إلا أن يقال نزل فون التوكيد أقوى وأتم (قوله  
بتركيبه معها الخ) تعليل لتكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لأصل البناء لأنه ذكره إلا لأن  
التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لأن المراد هنا خصوص التركيب العددي كما  
يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلقاً التركيب المرجعي والتركيب العددي يصلح  
علة للبناء كما ستعرفه في باب ما اقتضى التركيب الفتح لأنه يحصل به ثقل و يحتاج معه إلى التخفيف  
بالفتح وقال شيخنا السيد ما ذكره الشارح علة لتكون البناء على الفتح مع فون التوكيد وعلى  
السكون مع فون الانات عازي بالشرح الكافية إنما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لأصل  
البناء لا لتكونه على الفتح أو السكون في عزوه إلى شرح الكافية نظراً (قوله حلاً على الماضي  
المتصل بها) أي كونه كل ساكن إلا آخر لفظ الأفعال البناء على السكون إلا في ما سبق من  
كون الماضي المتصل بنون الانات مبني على فتح مقدروا ندرج شيخنا على المناقاة أخذاً بظاهر  
العبارة وإنما لم يسلحكونه مع أن الأصل في المبني السكون لأنه استحق الأعراب الذي أصله  
الحركة وبني مع فون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتج في خروجه عنها  
مع فون الانات إلى وجهه (قوله لأنهما) أي الماضي والمضارع وهذا تعليل للعمل على الماضي في

مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة كما في شرح الكافية والاستراز بالمباشر وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل ملفوظ به كاف (٥٨) الا ثنين أوه قدركوا والجماعة وباء الواحدة المخاطبة نحو هل تضربان يازيدان وهل تضربن

يازيدون وهل تضربن  
يا هذا الاصل تضربان  
وتضربون وتضربين  
حذفت نون الرفع لتوالي  
الامثال ولم تحذف نون  
التوكيد لفوات المقصود  
منها بحذفها ثم حذفت الواو  
والياء لالتقاء الساكنين  
وبقيت الهمزة والكسرة  
دليلا على المحذوف ولم  
تحذف الالف لئلا يلتبس  
بفعل الواحد وسيأتي  
الكلام على ذلك في  
موضعه مستوفى فهذا  
ونحوه معرب والصابطان  
ما كان رفعه بالهمزة اذا  
أكد بالتون بي لتركبه  
معها وما كان رفعه بالسون  
اذا أكد بالسون لم يبن  
لعدم تركيبه معها لان  
العرب لم تركيب ثلاثة  
أشياء (تبيينه) ما ذكرناه من التفرقة  
بين المباشرة وغيرها هو  
المشهور والمنصور وذهب  
الاخفش وطائفة الى البناء  
مطلقا وطائفة الى  
الاعراب مطلقا واما نون  
الاناث فقال في شرح  
التسهيل ان المتصل بها  
مبنى بلا خلاف وليس كما  
قال فقد ذهب قوم منهم  
ابن درستويه وابن طلمة  
والسهيلي الى أنه معرب  
باعراب مقدر منع من  
ظهوره ما عرض فيه من

سكون الاستر لفظا لا في البناء على السكون لما عرفت (قوله مستويان في أصالة السكون وعروض  
الحركة) لما مر من أن الاصل الاصيل في الافعال البناء وفي المبنى السكون فان قلت اذا كان  
الماضي والمضارع مستويين في أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي قلت المراد  
بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة ولما نرج المضارع عن أصله وأعرب ضعف  
أصالة السكون فيه فعمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه (قوله  
لتوالي الامثال) أي الممنوع وذلك اذا كانت كلها راء فلا يرد نحو النسوة جنس لان الزائد  
المثل الاخير فقط (قوله لفوات المقصود منها بحذفها) أي لعدم ما يدل عليها بخلاف نون  
الرفع فانها وان أتى بها المعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها الوجود الدليل عليها وهو أن الفعل  
معرب لم يدخل عليه ناصب ولا حازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدر (قوله لالتقاء  
الساكنين) أي لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو حازم فلا حاجة الى حذف  
الواو والياء للتحصل منه ويمكن دفعه بأنه وان كان جائزا لا يحلوع ثقل ما فالحذف للتحصل من  
الثقل الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول  
لوحذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثني على أن اللبس حاصل  
حال الوقف (قوله بي لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب بخلاف ما أسلفه وقد  
أسلفنا أن هذا ما درج عليه الماظم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا لفاهم (قوله لم  
تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها في قولهم لاما بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما  
سيأتي في باب لا وأجيب هناك بأن لامادخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشي  
الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هاتر كيب الفعل مع الفاعل ثم ادخل نون التوكيد  
(قوله بين المباشرة) أي بين نون التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون المباشرة ولذلك لم  
يقيد بها الماظم بالمباشرة (قوله الى البناء) أي على الفتح حتى في المسند الى واو الجماعة أو باء  
المخاطبة لكنه فيه مقد ومنع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض (قوله  
الى الاعراب مطلقا) لكنه في المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند  
للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أي سكون ومن في قوله من الشبه بالماضي تعليلية وجعل  
السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالتأصل فيه من الاعراب فلا ينافي ما أسلفه الشارح  
من استواء المضارع والماضي في أصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه (قوله الذي به)  
أشار به الى الجواب عن الاعتراض بان كلام المصنف لا يفسد بناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم  
من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن ال في البناء للعهد الحضورى أي  
البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المصنف مفيد البناء لكل حرف واستحقاقه بناء الحاصل له  
ويجوز أيضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله لشبه من الحروف مدنى والقصد الان بيان  
استحقاق الحرف بناء الحاصل له (قوله لا يعتوره) أي لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أي معان  
تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعاني الافرادية كالابتداء والتبعض والبيان  
بالنسبة الى من فعتور الحرف لكن لا يميز بينها بالاعراب (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو  
المستحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنة (قوله أي السكون) فسر أن يسكن بالسكون  
لانه عبارة النخاة لا تأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له للكلمة وان توهمه شيئا

الشبه بالماضي (وكل حرف مستحق للبناء) الذي به بالاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لانه لا يعتوره من المعاني والبعض  
ما يحتاج الى الاعراب (والاصل في المبني) امها كان أفعلا أو مفعلا (أن يسكن) أي السكون لظفته وثقل الحركة

والبحض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعا أي كونه مسكنا وهو وصف الكلمة  
 قطعا فلا تغفل بقى شئ آخر أورده السيوطي في نكتته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون  
 والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر تطير ذلك في الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس  
 كذلك فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل والامر لا تنبى أو جماعة أو مخاطبة وعن  
 الفتح الكسر في نحو لا مسلماتك والياء في نحو لا مسابين ولا مسلمين لك والالف في نحو لا وتران في  
 ليسة وعن الكسر الفتح في نحو مسهر على رأى من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف في نحو  
 يازيدون ويازيدان اه وفيه اذ كره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو مسهر نظرفنا مل (قوله  
 والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضمة وتركب معنى الفعل ومشابهة  
 الاسم المبني الحرف الثقيل وأما تعليل ثقله بكونه مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على  
 معناه الاصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبني من الاسماء للشبهة المعنوية  
 كمنى (قوله ومه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لار من المبني ما بنى على حرف كيازيدان  
 ويازيدون ولا رجاين وما بنى على حذف كاعزواخش وارم واضربواضربوا واضربى (قوله وذو  
 فتح) قدمه لان الفتح أخف الحركات ويليه الكسر (قوله وذو الضم بحوحيث) فان قات من  
 أين يعلم أن الناطم أتى ما مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثالا  
 للضم وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الأشهر  
 أرجح (قوله لا الفعل) وأما المحو ضربوا فبنى على فتح مقدروا صمة للمناسبة كما هو وأما بدضم الدال  
 فبنى على سكون مقدروا وضمة للاتباع وأما مخو وعوق فبنى على الحذف والكسرة كسرة بذية  
 وأما رد بكسر الدال فبنى على سكون مقدروا والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله لثقلها  
 وثقل الفعل) أما الاول فلا ريب ان الضم حاصل باعمال العضتين وما والكسر باعمال العضلة  
 السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الضم وأما الثاني فتركب معناه من حدث وزمار قيل  
 ونسبة على ما بين في محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله وبني أمس عند  
 الجازين) أي بشرط حصة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف أب براديه عين وأن لا يضاف  
 ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بال وأما التميميون فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال  
 الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يحصن ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها  
 فان فقد شرط من الشروط لمقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف)  
 معناه التعيين ويبار ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك وأما المقرون بال العهدية فهو  
 اليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين وليس يومنا أم لا واذ أنون كان صادقا على كل أمس وفيها الغر  
 ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت تكسرت واذ انكسرت عرفت ومما اده بالاول حالة اقترابه  
 بال وبالثاني دلالة بنائه فاعرفه فان قلت العملة التي ذكرها الشارح وجوده في جميع المعارف  
 لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت التعيين الذي هو معنى ال نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية  
 كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمي الموجود في العلم مثلا فافهم قال الشنواني والفرق بين  
 العدل والتضمن أن العدل يجوز مع اظهار ال بخلاف التضمن اه فعلى بنائه لتضمنه معنى ال  
 تكون أمس مؤدية معنى ال مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب  
 ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حال الحمل الامس مع النظر الى ال وجواز ذكرها (قوله  
 لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم أمس الدار لا يعود وكان ينبغي  
 حذف قوله ظاهرة لانه ما أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمن المذكور يقول بتأدية  
 أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فاحلة ناقصة ولو قال لانه

والمبنى ثقيل فلو حرك واجتمع  
 ثقبه لان (ومنه) أى من  
 المبني ما حرك لعارض  
 اقتضى تحريكه والمحرك  
 (ذو فتح وذو كسر) ذو  
 (ضم) وذو الفتح (كأين)  
 وضرب ورب وذو الكسر  
 نحو (أمس) وجبر وذو  
 الضم نحو (حيث) ومنذ  
 (والساكن) نحو (كم)  
 واضرب وهل فالبناء على  
 السكون يكون في الاسم  
 والفعل والحرف لكونه  
 الاصل وكذلك الفتح  
 لكونه أخف الحركات  
 وأقرم الى السكون وأما  
 الضم والكسر فيكونان  
 في الاسم والحرف لا الفعل  
 لثقلهما وثقل الفعل وبني  
 أين لشبهه بالحرف في المعنى  
 وهو الهمزة ان كان  
 استفهاما وان كان  
 شرطا وبني أمس عند  
 الجازين لتضمنه معنى  
 حرف التعريف لانه معرفة  
 بغير أداة ظاهرة وبني حيث  
 للافتقار للارم الى جملة

لتضمن الاستفهامية  
معنى الهزيمة والخبرة  
معنى رب التي للتكثير  
وتنبيه ما من الاسماء  
على السكون فيه سؤال  
واحد لم يبن وما من منها  
على الحركة فيه ثلاثة  
أسئلة لم يبن ولم حرك ولم كانت  
الحركة كذا وما من  
الافعال أو الحروف على  
السكون لا يسئل عنه وما  
بي منه ما على حركة فيه  
سؤالان لم حرك ولم كانت  
الحركة كذا وأسباب  
البناء على الحركة خمسة  
التقاء الساكنين كائين  
وكون الكلمة على حرف  
واحد كبعض المضمرات  
أو عرضة لأن يتدأ بها  
كأه الجراء وأولها أصل في  
التمسك كقول أو شابت  
المعرب كالماضي فانه  
أشبه المضارع في وقوعه  
صفة صلة وحالا وخبرا  
كما تقدم وأسباب البناء  
على الفتح طلب الحقة  
كائين ومجاورة الالف كإيا  
وكونها حركة الأصل نحو  
يامضار ترخيم مضار  
اسم مفعول والفرق  
بين معنيين بأداة واحدة  
نحو يالزيد لعمرو والاتباع  
نحو كيف بنيت على الفتح  
اتباعا لحركة الكاف لأن  
الياء بينهما ساكنة  
والساكن حاجز غير حصين  
وأسباب البناء على

الكسر

معرفة وليس من أنواع المعرفة إلا - تبة لم التعليل فافهم (قوله وبني كم للشبه الوضعي) أي على  
مذهب غير الشاطبي وقوله أو تضمن الخ أي على مذهب الشاطبي أيضا (قوله وما بني من الأفعال)  
أي غير المضارع لأن المضارع لما استحق الأعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه  
استحق أن يسئل عنه إذا بني على السكون سؤالان لم يبن ولم سكن كإيدل على ذلك قول الشارح  
سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حلا على الماضي المتصل بها قاله  
البعض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح وما بني منه ما على حركة الخ محله أيضا في غير المضارع  
وان سؤال المضارع المبني على حركة لم يبن ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسئل عن تحريكه لموافقته  
ما يستحقه المضارع من الأعراب الذي الأصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر أنه لا يسئل عن سكون  
المبني من الأسماء ويسئل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الأعراب الذي الأصل  
فيه الحركة اللهم إلا أن يقال لما ضعف أصالة المضارع في الأعراب لسكون الأصل الأصيل فيه  
البناء فرما توهم عدم تأمله في الأعراب بالكلية احتج إلى دفع هذا التوهم السؤال عند سكونه  
عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لا سيما ذلك بأن له أصالة متافى  
الأعراب الذي الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم في الأعراب فانها أقوى غير محتاجة إلى ذلك  
فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولوقال  
وأسباب تحريك المبني لكان أوضح وتظير ذلك بقوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله  
التقاء الساكنين) أي دفعه وأورد هذا إيراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء  
على أنه لفظي (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرده عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود  
والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كفي تاء التانيث الساكنة وبعض الصمائر  
كو أو الجماعة وألف الاثنين وياء المحاطبة ويجب أن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو  
عرضة لأن يتدأ بها) اعترض بأنه يغني عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله ويجب بابه بصدد  
التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يتدأ بها يصلح سببا باعثاله  
ولوم الدهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا  
لبنائها على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يتدأ بها كاه الفاعل هكذا يبيح تقرير الاعتراض  
والجواب (قوله أولها أصل في التمكن) أي حالية في التمكن أي أنها تعرب في بعض الأحوال وليس  
المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض عنافاته حكمهم بأن المبني غير متمكن (قوله كقول) أي إذا  
حذف ما تضاف إليه ونوى معناه كإيدل من أول بالضم (قوله أو شابت المعرب كالماضي) لأن  
بناء ما على الحركة أقرب إلى الأعراب من بناء ما على السكون (قوله يامضار) أي على لغة من  
يتنظرون نظرفيه الشوا في أن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام بها بل هي فتحة بنية  
وحركة البناء على هذه اللغة انما هي الصمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال في الموضعين  
الآتين (قوله والفرق بين معنيين) أي كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المسذ كور وقوله بأداة  
واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أي منبه عليهم بأداة واحدة لأطرف لغو متعلق بالفرق لأن  
الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة (قوله نحو يالزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق  
بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق  
المعسوب بالمناسبة وهي هنا أن المستغاث منادى والمنادى كصير المخاطب واللام الداخلة عليه  
مفتوحة (قوله نحو كيف) إن قلت لم مثل للفتح اتباعا وكيف والفتح تخفيفا بأن مع أنه يصح العكس  
وكون الفتح في كل الأمرين معا لأن الأسباب قد تعدد أجيب بأن وجه ما صنعته أن الهمة لما  
كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأن لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف

للاذباع



التقاء الساكنين كالمس  
ومجانسة العمل ككبا  
الجر والجل على المقابل  
كلام الامر كسرت  
جلا على لام الجر فانها  
في الفعل نظيرتها في الاسم  
والاشعار بالتأنيث نحو  
أنت وكونها حركة الاصل  
نحو يامضار ترخيم مضار  
اسم فاعل والفرق بين  
أداتين كلام الجر  
كسرت فرفا بينهما وبين  
لام الابتداء في نحو لمومي  
عبد والاتباع نحو ذوته  
بالكسر في الاشارة  
لله ونبه وأسباب البناء  
على الضم أن لا يكون  
للکلمة حال الاعراب نحو  
لله الامر من قبل ومن بعد  
بالضم ومشابهة الغايات  
نحو ياريد فانه أشبه قبل  
وبعد قبل من جهة أنه  
يكون متبعا في حالة أخرى  
وقيل من جهة أنه لا تكون  
له الصمة حالة الاعراب  
وقال السيرافي من جهة أنه  
إذا انكروا وأنشيف أعرب  
ومن هذا حيث فانها انما  
ضمت لشبهها بقبل وبعد  
من جهة أنها كانت  
مستحقة للاضافة الى  
المفرد كسائر أخواتها  
فغنت ذلك كما غنت قبل  
وبعد الاضافة وكونها حركة  
الاصول نحو يا تخرج ترخيم  
تحتاج مصدر تحتاج اذا  
معى به وكونه في الكلمة  
كالو في نظيرتها ككن  
ونظيرتها هو وكونه في  
الكلمة مثله في نظيرتها

للاتباع (قوله التقاء الساكنين) فيه ان التقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود  
من أسباب الكسر كونه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين لان الكسرة لا تلبس بحركة  
الاعراب اذ لا تكون حركة الاعراب الامع التنوين أو ال أو الاضافة قاله يس وعبارة الدمايني على  
المغنى قالوا وانما كان الاصل في ذلك الكسر لان الجزم في الافعال عوض عن الجر في الاسماء  
وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاضد وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر  
عوضا عنه اه **فائدة** السا كان يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا  
يلتقيان في الوصل الا وأوله احرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودوية فلولا يكن الاول حرف  
لين حرك كافي اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كافي اضرب الرجل بفتحها تريد اضر بنور  
التوكيد الخفيفة ولولا يكن الثاني مدغما حرك كغلامى ومن سكنه من القراء في محجى فلا واصل  
بنية الوقف ولولا يكن الثاني متصلا حذف الاول نحو دعوا الله يقولوا التي آفى الله شك ورجعنا  
كقراءة عنه ناهى باشباع الهاء وتشديد التاء ما لكم لا تصارون باثبات ألف لا وتشديد التاء ورعا  
فر من التقاءهما في المتصل بابدال الالف هزة مفتوحة قرئ ولا جان ولا الصالين بالهمزة قال أبو  
حيان ولا ينقاس شئ من ذلك الا في الضرورة على كثرة ما جاء منه مع تلخيص وزيادة (قوله  
ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه الا أن يقال المراد أخذ من كلام الشاطبي  
ومجانسة الحرف للدارم للحرفية عمله اللازم له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل  
واو القسم وتائه لان الواو والتاء لا يلزمهما الجر لا فك كما عهدا اذا كانتا للطف والخطاب (قوله  
جلا على لام الجر) أى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به (قوله فاهما) أى لام الامر حالة كونه في  
الفعل نظيرتها أى لام الجر حالة كونه في الاسم أى فى أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله (قوله  
والاشعار بالتأنيث) أى لا الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي اشعار به  
(قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفي يالز يدلعمر وجعل الاداة واحدة لاختلاف النوع  
هما واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من نوع حرف  
الجر (قوله كسرت فرفا بينهما الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه  
بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الاغاب (قوله نحو  
لمومي عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدث عنها (قوله ومشابهة الغايات) هى  
الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبيل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف  
اليه غاية في النطق اه فاكهى وانما يسمى كل واحد بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو  
التنوين (قوله نحو ياريد) أى فصحة زيد لمشابهة للغايات وأما أصل بناءه فلتصمنه معنى الخطاب  
الذى هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلان له أصلا في التمكن أى حالة في الاعراب (قوله  
وقيل من جهة الخ) لا يحق فيه غيرته لما قبله المتخدم مع قول السيرافي معنى فقول شيخنا انه معنى  
قول السيرافي غير صحيح (قوله لا تكون له الصمة حالة الاعراب) أى وهو منادى وأما الفتح  
والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الاول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاستغاث به باللام  
(قوله وقال السيرافي) هذا عين القول الاول (قوله ومن هذا حيث) أى مما ضم لمشابهة الغايات  
حيث على لغة ضمها ولما كان شبيها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين اشرح وجه الشبه  
بقوله فانها انما ضمت الخ (قوله كالواو) أى فى كون كل يكون علامة رفع ومن واحد (قوله  
كفن الخ) حاصله أن نحن ضمير الجماعة الماضرين وهو ضمير الجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما  
بنوا نحن على حركة لا لتقاء الساكنين اختاروا الصمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت نفس له مد  
أقله اثنان وهو تعدد أقله ثلاثة كانت هم أقوى فاستحققت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه



الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال (قوله نحو واخشوا القوم الخ) حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا انفصالا لأن الهمزة هوزة وصل فلما أرادوا نحو بل واخشوا التي هي لتكونا فاعلا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الصيغة جلالا للشيء على نظيره فوجه الشبه بين الصفتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخر حقيقة أو تنزيلا أو زيدا على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كقائلا في تلبون فهي ضمة مناسبة لاصمة بناء وضمة قل لا اتباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لاصمة بناء وأصل تحريكهما الاتحاص من التقاء الساكنين وكلاما في أسباب ضم البناء وكان الأولى إسقاط هذا الأخير (فائدة) ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما عداها هو المشهور ومع كسر هاء فتحها كما سمع الضم في غير واو الجمع محووا انطلقا كذا في الهمع قوله وقد بان لك أي من قوله والأصل في المبني أن يسكتوا منه الخ (قوله أن ألقاب البناء أي ألقاب أنواع البناء الأصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بان هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو جنس كلي لأن حق ألقاب الشيء اتحادها معني والامر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ ويجري الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الاعراب أيضا بالأصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تعدد في الأربعة قال من البناء على حروف كما في ياريدان ويازيدون ولا رجلين والبناء على حذف كفي اغروا خش وادم واضربوا واصر بوا واصر (واعلم) أن أنواع البناء وأنواع الاعراب وان اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء فان الأولى لازمة غير مجتنبية لعامل والثانية متغيرة مجتنبية لعامل واسطحا على تسمية الصمة والفحة والكسرة والساكنون في الاعراب رءوا وصبا وجزا أو خفصا وحرما وفي البناء صما وفتحوا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحد هما على نوع من أنواع الآخر هل حركات البناء أصل له دم تغيرها أو حركات الاعراب دلالاتها على المعاني كإفعلالية والمفعولية والإضافة وتغيرها انما هو له ان أو كل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لأنه أثرف اذ هو اعراب العمدة ولا يتحول منه كلام وثني بالنصب لأنه أوسع مجالا فان أنواعه أكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الاعراب فيه أصل لا يتجه أيضا اه دما يعني (قوله وعن المارني أن الجر ليس باعراب) وجهه أن الجر ليس في الاسم حتى يحول عليه المصارع قاله الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) لا اسم وفعل فالاسم نحو ان ريدا قائم والفعل (نحو) أقوم و (لن أهابا) والى الثاني أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) أي فلا يوجد في الفعل قال في التسهيل لأن عامله لا يستقل فيعمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (كما قد خصص الفاعل بأن يجر ما) أي بالجرم لكونه فيه حيثئذ كالعوض من الجر قاله في التسهيل

نحو واخشوا القوم وتطيرتها  
قل ادعوا والاتباع كندوقد  
بان لك أن ألقاب البناء  
ضم وفتح وكسرو سكون  
وبه هي أيضا وقفا وهذا  
شروع في ذكر ألقاب  
الاعراب وهي أيضا أربعة  
رفع ونصب وجر وحزم  
وعن المارني أن الجزم  
ليس باعراب فن هذه  
الأربعة ما هو مشترك بين  
الأسماء والأفعال وما هو  
مختص بقبيل منهما وقد  
أشار إلى الأول بقوله  
(والرفع والنصب اجعلن  
اعرابا) لا اسم وفعل  
فالاسم نحو ان ريدا قائم  
والفعل (نحو) أقوم و  
(لن أهابا) والى الثاني أشار  
بقوله (والاسم قد خصص  
بالجر) أي فلا يوجد في  
الفعل قال في التسهيل  
لأن عامله لا يستقل فيعمل  
غيره عليه بخلاف الرفع  
والنصب (كما قد خصص  
الفاعل بأن يجر ما) أي  
بالجرم لكونه فيه حيثئذ  
كالعوض من الجر قاله في  
التسهيل

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون اعرابه بالحركات أو السكون والأصل في كل (٦٣) معرب بالحركات أن يكون

رفعه بالفتحة ونصبه  
بالفتحة وجوه بالكسرة  
والى ذلك الإشارة بقوله  
(فارفع بصم وانصب فتحا وج  
كسرا كذا كرا لله عبده  
يسر)

فذكره مبتدأ وهو مرفوع  
بالضم والاسم الكريم  
مضاف اليه وهو مجرور  
بالكسر وعنده مفعول به  
وهو منصوب بالفتح ثم أشار  
الى ما بقى وهو الجزم بقوله  
(واجرم بتسكين) فحذف  
جعله هذه الاشياء اعرابا  
وجعلها علامات اعراب  
اذى اعراب من حيث  
عموم كونها أثار حلبة  
الاعمال وعلامات اعراب  
من حيث الخصوص (وغير  
ما ذكر) من الاعراب  
بالحركات والسكون مما  
سيأتى فرع عما ذكر (يسوب)  
عنه في وب عن الفتحة  
الواو والالف والنون وعن  
الفتحة الالف والياء  
والكسرة وحذف النون  
وعن الكسرة الفتحة والياء  
وعن السكون حذف  
الحرف فلرفع أربع  
علامات وللنصب خمس  
علامات وللجزم ثلاث  
علامات وللجزم علامتان  
فهذه أربع عشرة علامة  
منها أربعة أصول وعشرة  
فروع لها تنوب عنها  
فالاعراب بالرفع النائب

أى حين اذ خص الاسم بالجر والرفع والجرم كالجرم من الجزم ليحصل لكل من الاسم والفعل  
ثلاثة أوجه من الاعراب اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يحى أن عامل الجرم أصالة الحرف  
فهو كالجرم في عدم استقلال العامل أصالة لان الحرف غير مستقل حازا كان أجاز ما أو غيرهما  
فلا شرف للجرم على الجزم باستقلال عامله أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص  
الاشرف وهو الاسم بالرجوع وهو الجزم لعدم استقلال عامله فيجاء بأن له جهة رجحان وهو كونه  
ثبوتيا فتعاد لا فالسؤال من أصله باطل وان اغتر به المذكي ورفان قلت كان القياس خفض  
المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان فهو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الانساق  
جزم المضارع اليه وجرم الاسم الذى لا ينصرف لشبه الفعل فلم يحذف المضارع المذكور ولم يحذف  
الاسم المذكور قات أما الأول فلان الاضافة في المعنى لا مصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما  
الثاني فلما يلزم من الاحاق لو حذف الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس في كلاهما حذف  
شيئين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الأصل الخ) توطئة للمتن (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من  
تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناطم من أن الاعراب لفظي وسيأتى للشارح كلام آخر  
(قوله وانصب فتحا وج كسرا) الاقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم  
وقوله بتسكين وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد عندي أن محل كونه سماعيا على  
هذا القول اذ لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب  
عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنو بالما هو مذهب من كونه  
لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء) يعنى الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما  
هو مقتضى قوله اجعل اعرابا لان جعل الرفع والنصب اعرابا حاد على المذهبين والخلاف انما يظهر  
في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب وعلى أنه معنوي علامات اعراب وقوله  
وجعلها علامات اعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته  
علامات اعراب والمعنى فارفع معها ضم الخ وان احتمل أن تكون الباء للتصوير فتدفع المناقاة من  
أصلها كما هو وكلامه يقتضى أن القائل بأر الاعراب لفظي يجوز جعل هذه الاشياء علامات من  
حيث خصوصها يعنى أن وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلى بوجود جزئية  
ولا مانع من ذلك وان كان المشهور أن القائل بأن الاعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل  
بأنه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا فى شئ آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع  
البناء فكيف جعلت اعرابا وعلامات اعراب ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن غير مثل  
تعبيره مسامحة والأصل وارفع بضمه وانصب بفتحة واجر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة  
مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب البناء  
على علامات الاعراب فاحفظه (قوله من الاعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما  
سيأتى بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أى على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع  
الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من  
غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا محل اعراب بل هو دخول على قول المصنف  
ينوب مناسب له أى به الشارح لانه المقابل صريح بالقوله سابقا والأصل في كل معرب أن يكون  
اعرابه الى قوله رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط  
ما نقله البعض عن البهوتى وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جأ أخو بنى نمر) بقصر جلا  
للضرورة بل لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعتا وغر بفتح فكسر أبو قبيلة من

(نحو جأ أخو بنى نمر) فأخو فاعل والواقفة نائبة عن الضمة وبني مضاف اليه

العرب (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجمع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو) يعني القياس من حذاه يحذوه اذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بـ لا من اسم الإشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحذو أو منصوب مفعولاً للحذو أى احذ الحذو (قوله والمجموع على حده) أى حذ المتنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحذرت به عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أى اذا علمت ذلك فبدأ الاولى الواو قاله شيخنا أى لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولان اعرابها على الاصل الخ) أى لان الاصل فى المغرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وسره بالياء ليجانس الفرع الاصل ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالمتنى والجمع على حده فان الاول جاء على الاصل فى الجر والثاني جاء عليه فى الرفع والجر (قوله وارف بواو) المناسب الفاء لار هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر بنوب الخ والواو توهم أنه أجنبى منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق محذوف أى تنوب هذه الحروف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولاً لاجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدهما بالعمل فيه نظر الى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث الا أن تجعل آل للجنس (قوله مامن الاسماء أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الاخير وأصغرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير حينئذ فيما بعد وان كان فضلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة فى معناها وهى هنا المراد بها اللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول محذوف بفسره المذكور من باب الاشتغال لامفعول مقدم لا بآنا لان أداة الشرط لا يلزمها الا فعل ظاهراً ومقدراً واشترط كون الشاغل ضميراً أكثرى لا كلى أو الضمير مقدراً ليس وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولاً مقبلاً لا بآنا فقدولى ان الفعل الظاهر تقدير (قوله لا ذو والموصولة) احترز عنهما مع أن الكلام فى المغرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدأ الذى لا يعرف أنها مبنية دخوله فى قوله ذو (قوله والفهم حيث الميم منه بآنا) استعمل حيث فى الزمان على رأى الاخفش أوفى المكارم الا تبارى أعنى التركيب واعتراض كلامه بأنه يوهم أن الاصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه ان لم يسدل من واوه ميم وقد يقال لان سلم أن الاصل الواو قال الناظم الصحيح أن اللقم أربع مواد فمى فم فم فم فوه كذا فى الروداني وبأن اللقم اذا فارقه الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلاً والمغرب هو فوك وهو غير اللقم بنقص الميم فى عبارته حكمكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم وأجيب بأن المراد بالقم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أى ودال اللقم حيث الميم من داله بان والدال بهم مامعه ميم ومامعه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الاولى اسقاطه لتدخل الحركات المقدرة فى لغة القصر (قوله وفيه حينئذ) أى حين اذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام فى شرحه على الشذور وما نصه اللقم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصو را كعصا بتثنية فانه فيها هذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر فى التسهيل على عشرة وأقصها فتح فاته منقوصا اه فأنت تراه ذكر فى اللقم بالميم اثنتى عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهى اعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء واسقاط لغة اتباع فاته ليمه فاذا ضمت الى الاثنى عشرة كانت لغات اللقم بالميم ثلاث عشرة فأنقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الاسلام ذكرها فى شرحه على الشذور لا اصل له

والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو (واعلم) أن النائب فى الاسم امحرف واما حركة وفى الفعل امحرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمتنى والمجموع على حده فبدأ بالاسماء الستة لانها أسماء مفردة والمفرد سابق المتنى والمجموع ولان اعرابها على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه فقال (وارفع بواو وانصب بالالف \* واجر بياء) أى نيابة عن الحركات الثلاث (ما) أى الذى من الاسماء أصف لك بعد (من ذلك) أى من الذى أصفه لك (ذوان صحبة أبانا) أى أظهر لا ذو الموصولة الطائفة فان الأشهر فيها البناء عند طي (والقم حيث الميم منه بآنا) أى انفصل فان لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات

نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه لمجيءه وفصحاهن فتح فائه منقوصا (أب) و (أخ) و (حم) كذلك مما أصف (وهن) وهي كلمة يكتن بها عن أسماء الاجناس يقبل عما يستقيم (٦٥) ذكره وقيل عن الفرج خاصة

فهذه الاسماء الستة تعرب بالواو وفعالها بالالف نصباً وبالياء جراً وهذا الاعراب متعين في الاوّل منها وهو ذوولها باندائه وفي الثاني منها وهو الفم في حالة عدم الميم ولهذا اثني به وغير متعين في الثلاثة التي تليها وهي أب وأخ وحم لكنه الاشهر والاحسن فيها (والنقص في هذا الأخير) وهو هن (أحسن) من الاغنام وهو الاعراب بالاحرف الثلاثة ولذلك آخره والنقص أن تخلق لامه ويهرب بالحركات الظاهرة على العين وهي النون وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أيه ولا تكونوا ولقلة الاغنام في هن أنكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيمويه الاغنام عن العرب ومن حفظ حجة علي من لم يحفظ (وفي أب وتاليه) وهما أخ وحم (يندر) أي يقل النقص ومنه قوله

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم (وقصرها) أي قصر أب وأخ وحم (من نقصهن أشهر) قصرها مبتدأ

وبني لغات ثلاث نقلها الدمايني وغيره وهي فاه وفوه وفيه قال وجعل الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجع (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) أي اعرابه بالحركات مقدرة على الالف كفي فتى (قوله اتباع فائه لمجيءه) أي في حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لأنه معرفة لأن المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذلك خبر أي كذا كرم ذووالفم في كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لمحصل معنى قوله كذلك والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أي كذلك (قوله عن أسماء الاجناس) كان ينبغي حذف أسماء لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها قال الجوهري الهن كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك أي شيئك ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا يكتن أي بدلا عن أسماء الاجناس فصح كلام الشارح (قوله عما يستقيم ذكره) أي فوجا كان أو غيره (قوله ولهذا اثني به) أي ليكون متعين الاعراب بالحروف لا مطلقا بل في حالة عدم الميم (قوله أحسن) أي أكثر استعمالا ليس (قوله من تعزى الخ) قال الموصح في شرح شواهد ابن الناطم تعزى بعثاة مفتوحة فعين مهملة قرأى مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا فلان ليخرج الناس معه في القتال الى الباطل فأعضوه بهزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاء مجمة مشددة أي قولوا له عض على هن أيك أي على ذكر أيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أرادته أي غلبت بك أيك الذي انتسب اليه عساه أن يفعل فأما نحن فلا نجيبك ولا نكننوا بفتح التاء وسكون الكاف بهذه فاهون مصومة مخففة أي لا نذكرها كناية الذكروهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الابير بفتح الهمزة وسكون التحتية اه وقوله أي غلبت بك أيك الذي انتسب اليه الخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أيك عض على ذكر أيك حيث لم يلد من بعضك على الباطل من اخوتك (فائدة) قال يس الحديث المذكور في الجامع الصغير عن الامام أحمد والنسائي لكن بلفظ اذا رأيت الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه الخ وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على ما في الشرح اه (قوله فما ظلم) أي ما حصل منه ظلم في المشابهة لانه لم يشابه أجنيا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا في الصفة المشابهة فيها لكونها صفة أبيه فالفعول محذوف ايذا بنا بالعموم أو ما ظلم أباه بتضييع صفة أو ما ظلم أمه باتهامها فيه اذ لم يشابه أباه (قوله وقصرها من نقصهن) عبر بصير الافراد ثم بصير الجمع إشارة الى جواز الامر من وان كان الاصح في الثلاث الى العشر من وفيما فوق العشر كما يشير اليه الافراد أولا والجمع ثانيا في قوله تعالى ان عدة الشهور الاثني عشر السبوتى في كتابه المسمى بالشماريج في علم التاريخ فاني حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغي (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهر وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفي أب وتاليه بنسب أي النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال وأشهر أفعول تفضيل شاذ لانه امامن شهر المبنى للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثي (قوله والمراد الخ) اغما قال والمراد لان المتن لم يصرح بالاكثرية وكان الشارح يشير الى أن في كلام المتن حذف (قوله أكثر وأشهر الخ) مقتضاء أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرة فيهن الا أن يقل الندرة في كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاعتماد فلا تنافي كثرة في نفسه (قوله ان أباهما الخ) الشاهد في

(٩ - صبان اول) وأشهر خبره ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعول التفضيل وهو قليل كما ستعرف والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أي بالالف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أي محذوفة اللامات معربة على الاحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة ومن القصر قوله ان أباهما وأبأبأها • قد بلغنا في المجدنا بتاتها

مكروه أخاك لا بطل وحاصل ما ذكره أن في أبوانع وهم ثلاث لغات أشهرها الأعراب بالأحرف الثلاثة والثانية أن تكون  
 طلقا والثالثة أن تحذف منها (٦٦) الأحرف الثلاثة وهذا ما درو أن في هن لغتين النقص وهو الأشهر والاعتماد وهو

ادفي التسهيل في  
 ليد فيكون فيه  
 أربع لغات وفي أخ التشديد  
 وأخو باسكان الخاء  
 فيكون فيه خمس لغات  
 وفي حم جسا كقرو وجا  
 كقرو وجا تحذف فيكون فيه  
 ست لغات (تليسه)  
 مذهب سيبويه أن ذو  
 بمعنى صاحب وزنها فعل  
 بالتحريك ولا مهايأ  
 ومذهب الخليل أن وزنها  
 فعل بالاسكان ولا مهايأ  
 فهي من باب قوة وأصله  
 ذو وقال ابن كيسان تحتمل  
 الوزنين جميعا وفول وزنه  
 عند الخليل وسيبويه فعل  
 بفتح الفاء وسكون العين  
 وأصله فوه لامة ها، وذهب  
 الفراء إلى أن وزنه فعل  
 بضم الفاء، وأب وأنح وحم  
 وهن وزنها عند البصريين  
 فعل بالتحريك ولا مهايأ  
 وأوات بديل تنيتها بالواو  
 وذهب بعضهم إلى أن لام  
 حم ياء من الحماية لأن  
 أحماء المرأة يحمونها وهو  
 مردود بقولهم في التننية  
 حوان وفي إحدى لغاته  
 حو وذهب الفراء إلى أن  
 وزن أب وأنح وحم فعل  
 بالاسكان ورد بجمع  
 قصرها ويجمعها على أفعال  
 وأما هن فاستدل الشارح

الثالث صراحة وفي الأولين بقريته الثالث اذ بعد كل البعد التلقيق بين لغتين فن قال الشاهد في  
 الثالث فقط أراد الشاهد صراحة وقوله غايتها على لغة من يلزم المتنى الالف والضمير إلى المجد  
 وأنه باعتبار الصفة أو الرتبة والمراد بالغيتين المبدأ والمنتهى كما قيل أو غاية المجد في النسب وغاية  
 المجد في الحسب وقيل الالف بعد التاء الفوقية للشباع للثنية (قوله مكروه أخاك) خبر مقدم  
 ومبتدأ مؤخر أو مكروه مبتدأ وأخاك نائب فاعل سدمسد الخبر على قول الكوفيين والاختصاص من  
 أنه لا يشترط في الوصف اعتماد على نفي أو شبهة قال في التصريح قبل أول من قاله عمرو بن العاص  
 حين جله معاوية على مبارزة على قتلها التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه على رضى الله تعالى  
 عنهم وذكر الأخر للاستعطاف (قوله وأن في هن لغتين) زاد في الجمع ثالثة دونها وهي تشديد  
 النون (قوله وزاد في التسهيل الخ) ذكر الروداني أنه يجوز في الأب والآخر المشددين أعرابهما  
 بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والأعراب بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح  
 القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتبعية وقدح من خشب (قوله كقرو) القرو بفتح  
 القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كافي القاموس (قوله  
 وزنها فعل بالتحريك ولا مهايأ) أما الأول فلا انقلاب لامها القاف في نحو ذواتا وقيل ذاتا أيضا بلارد  
 اللام كافي التسهيل وأما الثاني فلان يأتي اللام أكثر من واو يه والجل على الأكثر أرح فأصلها  
 ذوى حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الأعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ثم  
 حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفي حال النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي  
 حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لا وجه  
 للثقل والاتباع في حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا قلت يقدر ذهاب فتحهما الأصلي وفتح  
 الواو بفتحة الأعراب التي كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب  
 كما أتت الرفع والجر على قياس ما سيأتي للشارح ترجيح في أب قبيل التليسه للاتى ولك أن  
 لا تسكف ذلك على قياس مقابلة الاتى (قوله فعل بالاسكان) أى مع فتح الفاء واستدل بأن  
 الحركة زيادة فلا يقدم عليها الا بعتب وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم اذا حذفت لامة ثم نفي  
 لا ترد عينه إلى سكونها قاله يس أى فالمقتضى لقلب اللام ألفا موجود (قوله ولا مهايأ) انظر  
 ما دليه على أن لاوها واو ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته عبر فول وأو فأسرى  
 الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أى من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء  
 (قوله وأصله ذوو) حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الأعراب إلى الواو الأولى وفعل  
 بالكلام ما تقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لان حركة العين زيادة فلا تثبت الا بعتب ولا يرد  
 جمعه على أفعال لان ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال اذا كان معتل العين كقوب  
 وسيف (قوله وأصله فوه) حذفت الهاء اعتباطا لثبتهما بحرف العلة في الخفاء وقربهما منه في المخرج  
 ثم تارة يعوض عن واره الميم لانها من مخجها وأخف من الياء وتارة لا تنقل حركة الأعراب إلى  
 الواو بفعل بالكلام ما تقدم (قوله لامة ها) بديل قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه (قوله  
 بجمع قصرها) لان قصرها يوجب فتح العين اذ لا مقتضى لقلب اللام ألفا لتحركها مع انفتاح  
 ما قبلها (قوله ويجمعها على أفعال) أى لان ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال

على أن أصله التصريح بقولهم هنة وهنوات وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية واعترضه ابن  
 اياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لها، التانيث وفي هنوات لكونه مثل جفئات فتح لاجل جمعه بالالف والتاء  
 وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه أهنا.



بل على أفعل كاسيأتي في قول الناظم لفعل اسماء مع صينا أفعل. لكن هذا لا ينهض على الفراء إلا في حم لا في أب وأخ لا من مذهبه أن ما على فعل بالسكون وقاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا في سماعه (قوله فيه يستدل) أي لا بما ذكره الشارح كما يفيد تقديم المعمول لما علمت من رده (قوله وشرط ذا الاعراب بالاحرف الثلاثة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الاعراب بالبائب ومن المثال ويكني هذان في صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يضاف) أي ولونه في فانصبا كافي التسهيل وجمع الجوامع للسبب وطى كقول المهاج • خالط من سلمى خياشيم وفاه أي خياشيمها وفاها قال في الهمع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوره الإخفش والكوفيون وتابعهم اس مالك في الاختيار تحريجا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله ورأيت بخط الشنواني عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير ما من فووف وفيه الاسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط في ذوو الفهم بلاهيم تحصيل الحاصل لهما ملازمان للاضافة وأجيب بأن الشرط يصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج إليه هنا وما عداها فقول الشارح في الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الإضافة لأبأ لك لأنه مضاف إلى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه في الحقيقة ثم انجرار ما بعده اللام مالا بالمصاف كقوله في المغنى وعلاه بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف في المضاف إليه فإن قلت لو كان مضافا إلى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كاسيأتي في باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار بطر إلى عدم الإضافة بحسب الظاهر والحاصل أن أراعي الحقيقة تارة فأعر بنا ما بعد لا بالحرط والظاهر تارة فأعلمنا لافيه ولم نكررها أقول بقي أن يقال لم أعرب لا بأبأ بالحرط مع اضافته في الحقيقة للباء وعدم اضافته أصلا في الظاهر والقاطع للاشكال من أصله مذكوره بعضهم من جعل ما ذكر على لغة القصر وانما ترك التنوين للبناء وسيأتي بسط ذلك في باب لا (قوله لا للباء) معطوف على متعلق بصف المضاف والمخوف والتقدير أن يضاف لا إلى اسم لا للباء ولم يقيد بالياء بيا المتكلم لأن الإضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لا اختصاصها بالفعل (قوله مع ما هن عليه الخ) أشار به إلى دفع اعتراض على المصنف في سكوتها عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك (قوله هذا اعتلا) حال من المصنف لا من المضاف إليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله أنواع غير الياء) أي أنواع المضاف إليه المعابر للياء (قوله عما إذا لم تضاف) أي تلك الاسماء أي القابل منها لعدم الإضافة فلا يرد أن ذوو الفهم ملازمان للإضافة (قوله فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لي أنه ليس بقصد بالنسبة إلى أب وأخ رحم لا إطلاقهم جواز قصرها مثلا فتظن ولا يرد عليه قوله • خالط من سلمى خياشيم وفاه لأن لفظ المضاف إليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفهم الفصحى كالفتى وهو مقصور ومعرب بالحركات المقدرة مع الإضافة وعدمها لأن الكلام ليس في الفهم بالميم بل ليس في ذي والفهم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضاف وما ذكرناه عند قول الشارح عما إذا لم تضاف فافهم (قوله عوقض من عينه وهي الواو ميم) وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت بآتي التنوين فيدخل على واو هي ساكنة فتحذف الساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الإضافة لا يحتاج إلى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني وتقدم وجه إثبات الميم دون غيرها (قوله وقد ثبت) أي على قلة اجراء طلال الإضافة مجرى حال عدمها (قوله يصح) أي الحوت المذكور قبل وجه وفي البصره حالية (قوله الخلو فم الصائم) بضم الخاء

فيه يستدل على أن وزنه  
وهل بالتحريك (وشرط ذا  
الاعراب) بالاحرف الثلاثة  
في الكلمات الست (أن  
يضاف لا للباء) مع ما هن  
عليه من الافراد والتكبير  
(كما أخوأبأبأ اعتلا)  
فكل واحد من هذه  
الاسماء مفرد مكبر مضاف  
واساقته غير الياء وقد  
أحتوت هذه الأمثلة على  
أنواع غير الياء فان غير  
الياء اما ظاهر أو مضمرة  
والظاهر اما معرفة أو  
نكرة والاحترار بالاضافة  
عما إذا لم تضاف فانها  
تكون منقوصة معربة  
بالحركات الظاهرة نحو  
جاء أب ورأيت أخا ومررت  
بجهم وكلها تفرد الأذوفانها  
ملازمة للإضافة وإذا  
أفرد فوك عوقض من  
عينه وهي الواو ميم وقد  
ثبت الميم مع الإضافة  
كقوله  
يصح طما روفى البصره  
ولا يختص بالضرورة  
خلافا لابي على لقوله صلى  
الله عليه وسلم خلوف فم  
الصائم أطيب عند الله  
من ريح المسك والاحترار  
بقوله لا للباء عما إذا أضيفت  
الياء



بأنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء، وكلها نضاف للياء، الاذوفانها لا نضاف للضمير وانما نضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر (٦٨) ويكونها مفردة عما اذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فانها تعرب اعرابها وان

جعت جمع تكسیر أعربت بالحركات انظاهرة ويكونها مكبرة عما اذا صغرت فانها تعرب أيضا بالحركات انظاهرة (واعلم) أن ما ذكره الناظم من أن اعراب هذه الاسماء بالاحرف هو مذهب طائفة من التعويين منهم الزجاجي وقطرب والزبادي من البصريين وهشام من الكوفيين في أحد قوليه قال في شرح التسهيل وهذا أصل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومذهب سيبويه والفارسي وجهو والبصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأنبع فيها ما قبل الاخر فلا تخر فاذا قلت قام أبو زيد فأصله أبو زيد ثم أتبعته حركة الباء لمحركه الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الضمة على الواو وخذفت واذا قلت رأيت أبا زيد فأصله أبو زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء قبل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفاقيل وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجري في اتباع واذا قلت مررت بأبي زيد فأصله بابو

وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كافي تحفة ابن حجر بل قبل خطأ أي تغير رائحته بعد الزوال ومعنى أطيبيته عند الله أحقيقته ببناء الله على صاحبه ورضاء به ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على المعتمد ذكره في رواية سلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أي على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحمي وهني بلا رد للامتها المحذوفة كما هو الشائع أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للدغام في الاربعة برز لا ماتها وقلها ياء، وادغامها في ياء المتكلم ووي في فيجب قلب عين في ياء، وادغامها في ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للدغام كما صرح به الرضی (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع للمعنى كلبي معروفا أو منكرا أو أراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غني عنها صلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كاناقته الى العلم في نحو أنا لله نوبكة والى الجملة في نحو اذهب بدي تسلم أي اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت السيوطي أن اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفي يس أنه أنضيف الى الضمير شذوذ (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أي بالواو والنون أو بالياء والنون أن أريد بها من يعقل أو بالالف والتاء أن أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أنوات وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذی جمع مذ كرسالم قبيل وهن وحم وفم بلاميم أيضا (قوله وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهي بيان مقتضى العامل ولا محذور في جعل الاعراب حراف من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المتن والمجموع على حده من نفسها (قوله وأنبع فيها ما قبل الاخر) ان قلت لم أتبعوا في هذه الاسماء دون نظائرهما من الاسماء المعتلة نحو عصاك ورحاك قلت الفرق أن لا اتباع في هذه الاسماء فائدة وهي الاشعار بأن ما قبل الاخر كان في غير حالة الاضافة حرف اعراب نحو ارله أباشيخا كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشيء اذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على ونيرته فلا يرد فوك وذومال (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سياتي في محله من أنه يشترط أصالة الفتح وأوجب بأن حركتها في الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتباع بحركة أخرى للاتباع أمر تقديرى ارتكبنه اجراء للباب على ونيرة واحدة وعلى تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الاصلية ونابت عمها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده اللماميني (قوله وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح) أي لا الاصل في الاعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فحتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمثيله كلام المصنف هنا عليه لانه في الاعراب بالنسبة كما قال سابقا وغير ما ذكره بنوب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذهباً سابقا السيوطي في همع الهوامع فراجع (قوله انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى والمناسب

زيد فانبتت حركة الباء لمحركه الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو وخذفت كما خذفت الضمة ثم قلبت لقوله

الواو ياء لسكونها بعد كسرة كافي نحو ميزان وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذا المذهب من جملة عشرة مذاهب في اعراب هذه الاسماء وهما أقواها تنبيه انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف نوطنة لاعراب المتن والمجموع على حده

لقوله في السؤال الثاني وإنما اختيرت هذه الأسماء أن يقول هنا إنما أعرب بعض المفردات  
بالأحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الأسماء الستة لأنها تشبه المثنى الخ ونعجم كلام الشارح  
أن يقال المنظور إليه في السؤال الأول جهة عموم الأسماء الستة وهي كونها بضم الأسماء  
المفردة لوجه خصوصها وهي كونها هذه الأسماء بأشهادها (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس  
ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقي) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة  
يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم محو أو الفاء يستلزم صاحب وكذا الهم  
(قوله أرفع المثنى) سيأتي شرح وط المثنى (قوله والمثنى) أي اصطلاحاً ما لغة فهو المعطوف كثيراً  
(قوله اسم) أي معرب بدليل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف أنما (قوله ناب عن اثنين)  
أي اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكراً أو مؤنثين مفردين كالزبدتين أو جمعياً تكسيران كالحمالين  
أو اسمي جمع كالركبتين أو اسمي جنس كالعمين والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لأن معنى الفعل  
غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مراعٍ لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما  
بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل في  
الكثرة لأن نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحفاً بالمثنى  
لامثنى حقيقة (قوله في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة المذهب الناظم الذي يجوز تنئية  
المشترك مرادها معنيها المختلفان وجعه كذلك عندنا من اللبس بتنئية مرادها مفردان لا أحد  
معنييه نحو عندى عينا منقودة ومورودة ويجمعه كذلك ويجوز تنئية اللفظ مرادها حقيقة  
ومجازه وجعه كذلك عند ذلك معلا ذلك بأن الأصل في التنئية والجمع العطف وهو في المتفقين  
والمتخالفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصاراً فإذا جاز في أحدهما فلا يجزى الآخر قياساً قال في  
شرح الجامع وبعضهم جى المسألة على جواز استعمال المثنى في معنى أي واللفظ في حقيقة  
ومجازه فإن قلنا به جاز والأفلا ه وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله أغنت  
عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاز زيد وزيد مثلاً في غير ضرورة أو شذوذاً لا لئلا كنه كقصد  
تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول  
الحجاج أنا لله محمد ومحمد في يوم أي محمد أي ومحمد أي وأل في العاطف للعهد والمعهود الوادى خاصة في  
كتاب العسكري لا يجوز في قام زيد فز يد قام الزبدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد  
فزيد الظريفان لأن النعت كالمفعول فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا  
في الدماميني وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمروا ظريفان وعندى أنه يجوز جاء  
زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمروا الظريفان لا تنفقاء اللبس المانع من جواز جاء الزبدان في  
جاء زيد فزيد فعمروا ولأنه يقتضي التابع ما لا يقتضي المتبوع فعلاً بالنصاف وأل في  
المعطوف أيضاً للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان  
لنيابته عن رجل ورجل واثنان لنيابته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى  
(قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكونه عن إخراج قوله ناب عن اثنين لما دل  
على أقل من اثنين كرجلان أي ماش ولما دل على أكثر كصنوان جمع صنوان ولما أعرب كالمثنى  
والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحسد أو علم كالجوين لما كان وجعله اتفاقاً في الورد قيداً أول  
أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنساً وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم  
جنساً وناب عن اثنين فصلاً أول فخر جالسامي (قوله كالقهرين) للشهس والقهر تغليباً له ذكر ولم  
يغلبوا المؤنث إلا في مسئلتين قواهم ضبعان بفتح فضم في تنبيه صبيح للمؤنث وضبعان بكسر فسكون  
للمذكور ونحو قولك كنبته لثلاث بين يوم وليسلة وضابطه أن يكون معدداً فيمى كرومؤنث

بها وذلك أنهم أرادوا أن  
يعربوا المثنى والمجموع  
بالأحرف للفرق بينهما وبين  
المفرد فأعربوا بعض  
المفردات بهاليأس بها  
الطبع فإذا انتقل الأعراب  
بها إلى المثنى والمجموع لم  
ينفر منه لسابق الألف  
وأما اختيرت هذه الأسماء  
لأنها تشبه المثنى لفظاً  
ومعنى أما لفظاً فلأنها  
لا تستعمل كذلك إلا  
مضافة والمضاف مع  
المضاف إليه اثنان وأما  
معنى فلاستلزام كل واحد  
منها آخر فالأب يستلزم  
ابناً والأخ يستلزم أخاً  
وكذا البواقي وإنما احتيرت  
هذه الأحرف لما بينها  
وبين الحركات الثلاث من  
المناسبة الظاهرة (بالالف  
أرفع المثنى) نيابة عن الضمة  
والمثنى اسم ناب عن اثنين  
اتفاقاً في الوزن والحروف  
بزيادة أغنت عن العاطف  
والمعطوف فاسم ناب عن  
اثنين يشمل المثنى الحقيقي  
كالزبدتين وغيره كالقهرين  
واثنين واثنين وكلاً وكلاً  
والإلفاظ الموضوعية  
للاثنين

كلاهما لا يعقل وفصل من العدد بين كذا في المغني قال الدماميني ومن أمثلة المسئلة الثانية  
 اشتريت عشرة بين جل وناقته ثم قال ووقع تغليب المؤنث في غير تينك المسلتين في التزويل والذين  
 يتوفون منكم ويذرون أزواجهن يرضن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بل بالهن  
 لكن أنت العدد لتغليب الليالي وقوله تعالى ان لبستم الا يوما بعد قوله ان لبستم الا عشرة اشهر بأن  
 المراد بالعشر الايام فأنث تغليبا لليالي وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث في قوله  
 حبيب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرعة عيني في الصلاة اهتما ما بالنساء وهذا  
 الحديث رواه النسائي عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اه أقول  
 عد في آخر المغني من أمثلة التغليب قولهم المروني في الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث  
 (فائدة) \* أذكر في ذكر القمرين قول القائل

رأت قمر السماء فأذكرني \* ليالي وسلها بالريتين  
 كلا نانا طر قرا ولكن \* رأيت بعينها ورأت بعيني

قال الدماميني هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازي  
 لمشايعته وجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشدا له اه أي لان معنى رأيت بعينها الخ أي  
 رأيت القمر الحقيقي وهي رأت القمر المجازي لاني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي وهي رأت قمر  
 السماء وهو القمر المجازي قال الصلاح الصفدي وهذا أحسن ما يقال في معنى البيتين وذهب  
 بعضهم الى أن نحو القمرين مثني حقيقة وأن التثنية انما حصلت بعد تسمية المقلب عليه باسم  
 المقلب مجازا وهو مبني على جواز تسمية اللفظ مرادها حقيقة ومجازا (قوله كزوج وشفع)  
 فيه أنهما لم يوضعا لاثني خاصة بل لاعم من اثني وهو ما انقسم قسار بين ومثلهم ازار كما يقال  
 خسا أزر كأي فرد أوز وجا قاله الروداني (قوله فخرج بالقيد الاول نحو العمرين) يصح  
 ضبطه بالفتح فالاسكان تغليبا للاخف والضم والفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم  
 أعز الاسلام بأحب العمرين اليك يعني عمر بن الخطاب وعروة بن هشام الذي هو أبوجهل تغليبا  
 للاشرف الذي سبق له السعادة فيكون في الحديث رمي الى أنه الذي يسلم قال الدماميني  
 يعاب الاخف لفظا ما لم يكن غير الاخف مذ كرا أقول أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قرناه  
 في العمرين بالضم والفتح وما نقلناه عن الدماميني نقله الشهي عن التفتازاني ثم نقل الدماميني عن  
 ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الادنى على الاعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب  
 الاعلى على الادنى وضعفه (قوله وبالثاني نحو العمرين) كان الاولى أن يقول نحو الزيد بن زيد  
 وعمر بن لان المثال الذي ذكره خارج بالقيد الاول لا اختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث كلا  
 وكنا الخ) قال شيخنا أي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون  
 فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه  
 اه فالاول نحو كلا وزوج وشفع والثاني نحو كلا واثنتان واثنتان اذ لم يسمع كلت واثنتان واثنتان  
 ومن هذا يعلم أنه كان ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجها أيضا بالقيد  
 الثالث الا أن يقال تركهم للمقابلة وأنه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا  
 لا بعدم سماع مفرد لهما لايها أنه أن فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع  
 مفرد لهما قائل (واهلم) أن اخراج زوج وشفع بالقيد الثالث انما هو على التزويل مع الشارح في  
 دخول شفع وزوج في قولنا اسم ناب عن اثني وتقدم مافية (فائدة) قال في التصريح وبشرط في  
 كل ما ينشئ عند الاكثرين ثمانية شروط \* أحدها الافراد فلا ينشئ المثنى ولا المجموع على حده  
 ولا الجمع الذي لا نظيره في الاسناد ولا جمع المؤنث السالم وان تنى غير ذلك من جمع التكسير واسم

كزوج وشفع فخرج بالقيد  
 الاول نحو العمرين في عمرو  
 وعمر وبالثاني نحو العمرين  
 في أبي بكر وعمر وبالثالث  
 كلا وكنا واثنتان واثنتان  
 واثنتان اذ لم يسمع ككل  
 ولا كلت ولا اثنتان ولا اثنتان  
 ولا اثنتان وأما قوله في كات  
 زجلها

الجمع واسم الجنس كالمهم • الثاني الاعراب فلا يثنى المبنى وأماذان وتان واللذان والثلاثان فصبيح  
موضوعة للثنيتين وليس من المثنى حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان  
بمنين فليست الزيادة فيها للثنية بل العكسية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يازيدان ولا رجلين  
إن البناء وارد على المثنى فهم من بناء الثنية لامن ثنية المبنى • الثالث عدم التركيب فلا  
ثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الاصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما  
هي بهما أضيف اليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون ثنية المزدجي قال بعضهم يقال معدي كمراب  
بسيويهان وقال بعضهم يحذف عجز المحنوم بويه ويثنى صدره فيقال سيان وأما العلم الانساني فأغما  
ثنى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدي العلم • الرابع التكثير فلا يثنى العلم  
اقبالا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بال أو ما يفيد فاندتها ليكون كالعوض من العلية فيقال  
ياه الزيدان ويازيدان مثالا وهذا لا يثنى ككيات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التكثير  
الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه • السادس اتفاق المعنى  
لا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازا وأمر ادا به معناه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور  
أما قولهم القلم أحد اللسانين فشا ذر أو رد عليهم جواز ثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى  
سمياته كنسبة المشترك الى سمياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقوا هما أنه لا يلزم من جواز  
ثنية العلم المشترك جواز ثنية المشترك لان ثنية المشترك باعتبار معنيته ثلثين بثنيته باعتبار  
ردى أحد معنييه وهذا مفقود في ثنية العلم اذ ليس شيء من معانيه جنسا وقدم أن المصنف  
شترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر • السابع أن لا يستغنى عن ثنيته بثنية غيره نحو سواء  
انهم استغنوا عن ثنيته بثنية مئى فقالوا سايان لا سوا آن أى قياسا فلا يثنى أنه شذسوا آن  
بعض فأنهم استغنوا عن ثنيته بثنية جزء أو بمحق المثنى نحو أجمع وجماء فأنهم استغنوا عن  
ثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فأنهم استغنوا عن ثنيتهما بستة وثمانية  
الثامن أن يكون له ثاني في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد  
يربانه اه مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدي العلم كالمزدجي وزاد  
فهمهم كالسيويطى في الهمع أن يكون لثنيته فائدة فلا يثنى كل واحد وعرب وديار لأفاده  
لجميع العموم ورتز يادته بأنه يغنى عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى  
فعل من ورد بعضهم زيادة هذا بأمر مانع الثنية في أفعل من عرض من التركيب أى مع من  
لا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح أن يثنى (قوله سلامى) هي بضم السين المهملة وتحفيف اللام  
ففتح الميم المهم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العيني (قوله وكلا) هذا  
مروع في ذكر بعض ما حمل على المثنى وألف كلا قبل بدل عن واو قبل عن ياء وألف كلتا  
للتأنيث والتاء بدل عن واو وقبل عن ياء وقبل الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للحاق  
يقبل للتأنيث فان قلت اذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما  
غير مجتنبه لعمال فكيف تكون اعرابا أجيب بأن الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كفى  
الامهاء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو  
دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شيء كفى الامهاء الستة وبعد دخوله اعراب فقد تغير  
الاتر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر (قوله بمضمر) متعلق بوصل  
مقدرة للدلالة وصل المذكورة لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهرا أو مقدر كذا قيل وفيه ما  
وقوله مضافا حال من الضمير المستتر في وصل العائد الى كلام مؤسسه احترز به عما اذا اتصلت بالضمير  
غير مضافة اليه نحو زيد وعمر وهما كلا الرجلين لان الاتصال يشعل القبلى والبعدى فعلم ما في

سلامى واحده • فأغما أراد  
كلتا حذف الألف  
للضرورة فهذه المخرجات  
ملحقات بالمثنى في اعرابه  
وليست منه (وكلا • اذا  
بضمه مضافا وصلا)  
الألف لا تطلق

أى وارفع بالالف كلا اذا وصل بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر جلا على المثني الحقيقي (و) (كنا كذا) أى ككلا فى ذلك تقول جاء فى الرجلان كلاهما (٧٢) والمرأتان كاتاهما فان أضيفا الى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الالف رفعاً ونصباً وجراً

وبعضهم يعربهما اعراب المثني فى هذه الحالة أيضا وبعضهم يعربهما اعراب المقصور مطلقاً ومنه قوله نعم الفتى عمدت اليه مطبى فى حين جدبنا المسير كلانا (تنبيه) • كلا وكنا اسمان ملازمان للضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذلك أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا فى قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما

قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى الا أن اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء القرآن قال تعالى كلا الجنين أنت أكلهما ولم يقل آتافلما كان لكلا وكنا حظ من الافراد وحظ من التثنية أجرياً فى اعرام ما مجرى المفرد نارة ومجرى المثني نارة وخص اجراؤهما مجرى المثني بجمالة الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالركان والاضافة الى المضمر فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة (اثنتان واثنان) بالثلاثة

كلام شجنا (قوله أى وارفع الخ) أشار الى أن كلا معطوف على المثني وأن مضافا حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه (قوله كنا كذا) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) أى حاله الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقاً أى سراً) أضيفا الى مضمر أو ظاهر (قوله عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كفى المختار والاسناد فى جدبنا المسير مجاز عقلى والاصل جدبنا فى المسير (قوله ملازمان للضافة) أى الى المعرف الذى يدل على اثنين بلاثتفرق ولو كان بحسب اللفظ مفرداً أو جمعاً كما سيأتى فى الاضافة (قوله كلاهما) أى الفرسين وقوله جد الجرى مجاز عقلى والاصل جد فى الجرى وقوله قد أقلعا أى كفا عن الجرى وقوله رابى أى منتفخ والشاهد فى أقلعا ورابى (قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وما اعتبر المعنى فلم يجئ فيه نصا لان الضمير فى قوله تعالى وفجرنا خلا لهما نهما لا يتعين رجوعه الى كاتنا من قوله تعالى كلا الجنين أنت أكلهما بل يحتمل رجوعه الى الجنين وان كان رجوع الضمير الى المضاف أكثر من رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير الى كاتنا قال الله ما يسنى ويتعين الافراد مراعاة للفظ فى نحو كلا ناغنى عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الاخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد مناغنى عن أخيه قال فى المغنى وقد سئلت قدما عن قول القائل زيد وعمر وكلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما اقول كيد اقل قائمان لانه خبر عن زيد وعمر ووا قد مر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيد وعمر فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه (قوله اثنتان واثنان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لا فرق فى ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى ويؤيده تصريح بعضهم كفى الروداني يجوز اثنا كما اذا أريد بالاثنتين أمران غير مخاطبين مضافان اليهما كعبدى لهما وأما ما نقله فى التصريح عن الموضح فى شرح اللوحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنين الى ضمير تثنية لانها اضافة الشئ الى نفسه فغير ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التثنية) أى من الاسماء الدالة على اثنين (قوله كابنين وابتين الخ) قال بعضهم لم يلزم له أن يقول مثل المثني أى عثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثني وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثني فيه يجريان أى فى الرفع بالالف أفاده فى التثنية (قوله مطلقاً) أى سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنتان أى شهادة اثنين ليصح الاخبار به عن شهادة بينكم أو ربك نحو فنجرت منه اثنا عشرة عينا أو أضيفا نحو اثنا كم واثننا كم (قوله وتختلف الباء الخ) أى تقوم مقامها فى بيان مقضى العامل لافى النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف ولو قدر البدخل تحويلاً لكان يستعمل مر فوعا (قوله فى هذه الالفاظ جميعها) جعل الشارح جميعها تأكيداً للمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا أن يقال هو حل معنى لاجل اعراب (قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الالف الذى هو مفتوح لان التصريح أقوى فى البيان ولا فائدة عملة فتح ما قبل ياء المثني وهى ألفه الفتح مع الالف كفى نكت السيوطى فقوله قد ألف فى معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه أن قصر ذى الالف من أسماء الحروف التهجى لغه لا ضرورة الا أن يقال المراد أن القصص هنا متعين للضرورة الوزن (قوله نصب على

اسمان من أسماء التثنية وليساً بمثنيتين حقيقة كما سبق (كابنين وابتين) بالوحدة اللذين هما مثنيتان الحال

حقيقة (بجريان) مطلقاً فى رفع بالالف ومثل اثنتين اثنتان فى افعه تميم (وتخلف الباقى) هذه الالفاظ (جميعها) أى المثني وما ألحق به (الالف) • حرا ونصباً بعد فتح قد ألف) الباء فاعل تخلف قصره للضرورة والالف مفعول به وجرا ونصباً نصب على



الحال) فيه أي عجي، المصدر حالاً وان كان كثيراً مقصور على السماع فالأولى كونه منصوباً على  
الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والاصل وقت جرو نصب كافي آتيل طالع  
الشمس (قوله أي مجرورة ومنصوبة) لم يقل أي مجروراً ومنصوباً مع أن المجرور بني وهو لفظ جميع  
مذكراً لان الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجميع لا مجرداً كنسب التأنيت من المضاف إليه  
وان اقتضاء كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) أي بقاء فتح والسبب الذي ذكره غير السبب  
المستفاد من كلام المصنف كقوله (قوله خلف عن الالف) أعما كانت الالف أصلاً لان الرفع أول  
أحوال الأعراب ومثلها الواو في الجمع (قوله والالف لا يكون ما قبلها الامفتوحا) في معنى التعليل  
للاشعار (قوله لزوم الالف) أي والأعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الالف  
يعرب بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان ضم النون ورأيت الزيدان  
بفتحها ومررت بالزيدان بكسرهما وهي لغة قليلة جداً كذا في الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة  
منع صرف المثني إذا انضم إلى زيادة الالف والنون علة أخرى كالوصفية في خصوص الحان قائل (قوله  
لصهما) أي عض ونيب (قوله وجعل منه ان هذان لساحران) وقيل اسمان ضمير الشأن وهذان  
مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما ساحران والجملة خبر هذان  
والجملة خبران واعتراض بأن حذف ضمير الشأن شاذ لا مع أن المفتوحة المخففة وكان المخففة قائمهم  
استسهلوه معهما أكونه في كلام بني على التخفيف لحذفه تبع لحذف النون ورب شيء يحذف تبعاً ولا  
يحذف استقلالاً كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما شاذاً لان الفائدة  
ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لانه موضوع ما بهم يفسر ما بعده فإذا لم يتعين للسامع  
منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة ففقودة عند  
حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيد لان تأكيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي  
خلافه وأجيب عن هذا بجمع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لان التأكيد للنسبة والحذف  
للمبتدأ ولان المحذوف للدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء  
التأكيد في نحو مررت بزيد وجاء في أخوه أنفسهم ما بالرفع على تقدير ههما صاحباي أنفسهما  
وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسهما قاله الدماميني وقيل هذان مني لتضمنه معنى الإشارة  
كفرد وجعله وكذا هذين لماذا كر لكن هذان أقيس لان الأصل في المبني أن لا تختلف صيغة  
الاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لالف ساحران وإنما قال الاكثر هذين جزاً ونصباً نظراً  
لصورة التثنية (قوله وينع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيباين) تثنية  
كاشهيباب وهي السنة المحبذة التي لا طرفها (قوله وارفعوا) أي ظاهرة كافي الزيدون أو مقدرة  
كافي صالحوا القوم أو منقلبة إلى الباء كافي مسلمي على التحقيق (قوله وبيا الحرروا نصب) ليس  
المجرور متنازعا فيه لاجروا نصب على الأصح لتأخره املين فلا يصح حمل المتأخر المعطوف فيما  
قبل المعطوف عليه لفصل به بل بقدره معمول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع  
لطالب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول والذي  
أعملناه هو الثاني اذ لو كان الأول لوجب الاضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يامع حذف  
تنوينه للضرورة كما قاله الشواني (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولاً  
مطلقاً محذوف وجوباً أي نابت الباء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة  
مفعولاً لا جله لقوله اجرر وقوله والفتحة أي ونيابة عن الفتحة مفعولاً لا جله لقوله وانصب  
فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني دلالة الاول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة  
قبله وأعمل الأخير وأضمر في الأولين ضميره وحذفه واضافة إلى جمع من اضافة الصفة إلى



(و) جمع (مذنب) وهما  
 عامرون ومذنبون ويسمى  
 هذا الجمع جمع المذكر  
 السالم لسلامة بناء واحد  
 ويقال له جمع السلامة  
 لمذكر والجمع على حكم  
 المثني لان كلامه ما يعرب  
 بحرف علة بعده فون  
 تنسقط للاضافة وأشار  
 بقوله (وشبهه ذين) الى  
 أن الذي يجمع هذا الجمع  
 اسم وصفة قال اسم ما كان  
 كعامر علما لمذكر عاقل  
 خالبا من تاء التأنيث ومن  
 التركيب ومن الاعراب  
 بحرفين فلا يجمع هذا  
 الجمع ما كان من الاسماء  
 غير علم كرجل أو علما  
 لمؤنث كريب أو غير عاقل  
 كلاحق علم فرس أو فيه  
 تاء التأنيث كطلحة أو  
 التركيب المزعج  
 كمديكر

الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصوصة بالنسبة  
 لشبه ذين ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما يأتي شروط التنبيه كما قاله الروداني وغيره وسيأتي  
 الكلام على جمع التكسير في باب (قوله وجمع مذنب) دفع تنقيح يرجع هاهنا كلام المصنف اشتراك  
 عامر ومذنب في جمع واحد وانما يبال المصنف بهذا الابهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك  
 واللبس والمضاف الى متعدد وانما تجب فيه المطابقة اذ خيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) أي  
 المذكر باعتبار عامر لانه لا فاعله فدخل نحو مذنب وحبل لمذكرين فانما يقال فيه ما ز يبنون وحبلون وخرج  
 زيد وعمرو وعلمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم هنا لجمع وجوه نعمنا للمذكر  
 والاربع الثاني لان السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحد ونقله  
 شيخنا السيد عن الشواني (قوله لسلامة بناء واحد) أي بنيت أي لغير اعلان فدخل في جمع  
 السلامة نحو قاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة  
 في الفعل يجمع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وراو الوصف حرف والعلم  
 لتأويله بالمسمى كان وصفه فنقله الشيخ يحيى عن السهيلي (قوله علما) أي مخصصا ولا يجمع العلم  
 الجنسي بالواو والنون أو الباء والنون الا ما كان علما على الشهور التوكيدى نحو أجمع فانه يقال  
 فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة في أصله لانه أفعل تفصيل أصالة قاله الروداني ثم اشتراط العلمية  
 للاقدام على الجمعية واشترط عدمها المصريح به في قولهم لا يشئ العلم ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره  
 لتحقيق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين  
 أي المهيئة لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين يدخل لغز الدما مني المشهور  
 الذي ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زيف  
 وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو وعلمين لمؤنثين وانما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ  
 حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الباء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى  
 وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزوي والمراد مذكر عاقل ولو تزيلا ومنه في الصفة قوله تعالى  
 قاتلنا تينا طائعين رأيتم على ساحدين والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبي بخبر المميز والمحسوس  
 هذا وقد ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكر كورة بعض أفراد المثني والمجوع وعقله مع اتحاد المادة أي  
 لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا علمون في عالم وفاتنين قال سم وقضية عبارته  
 اشتراط العقل والتذكير في التنبيه أيضا فيلحصر اه أقول في الدما مني على التسهيل أن ادخل  
 المثني في هذا الحكم سهوا وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق في اللفظ مأخوذ  
 في تعريف كل من التنبيه والجمع وتقدم الكلام على التغليب (قوله خالبا من تاء التأنيث) مالم  
 تكن عوض فاء أو لام كسيدر كره الشارح أما ألف التأنيث فلا يشترط اتحادها منها مقصورة أو  
 ممدودة فلو سمى مذكر بساى أو صحرا جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة  
 واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيث لأنها ان حذف في الجمع التيسر بجمع ما لا تاء فيه وان  
 أبقيت لزم الجمع بين علامتين متصدا تين بحسب الظاهر ووقع تاء التأنيث حشا وانما  
 اغفروا وقوعها حشا في التنبيه لانه ليس لتنبيه تاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تنبيهه  
 لا لبست بتنبيه ما لا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض  
 الادلى حذفهم لانهم اشترطوا لمطلق الجمع معهما أو مكررا وكلامنا في شروط جمع السلامة  
 بخصوصه اه ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر  
 أن كلامنا في شروطه أعم من أن يخصه أو لا لكن يكر عليه أنه لم يستوف مطالب شروطه (قوله  
 بحرفين) فيه مدحمة اذا عراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة

وأجازه بعضهم أو الاسنادى كبرى فخره بالاتفاق أو الاعراب (٧٥) بحرفين كالزدين أو الزدين علما والصفة ما

كان كدنب صفة لذكر  
عاقلة خالية من تاء التأنيث  
ليست من باب أفعل فعلا  
ولا من باب فعلا فعلى ولا  
مما يستوى فى الوصف به  
المذكر والمؤنث فلا يجمع  
هذا الجمع ما كان من  
الصفات لمؤنث كخائض أو  
لذكر غير عاقل كسابق  
صفة فرس أو فيه تاء  
التأنيث كعلامه ونسائه  
أو كان من باب أفعل فعلا  
كأجر وشذوقه

فما وجدت نساء بى غيم  
حلائل أسودين وأجرينا  
أو من باب فعلا فعلى  
كسكران فان مؤنثه سكرى  
أو يستوى فى الوصف به  
المذكر والمؤنث  
كصبور وجرى فانه يقال  
فيه رجل صبور وجرى  
وامرأة صبور وجرى  
تنبيهات الأول أجاز  
الكوفيون أن يجمع  
نحو طلبة هذا الجمع الثانى  
يستثنى مما فيه التاء  
ما جعل علما من الثلاثى  
المعوض من فائه تاء التأنيث  
نحو عدة أو من لاه نحو  
ثبة فانه يجوز جمعه هذا  
الجمع الثالث يقوم مقام  
الصفة التصغير فنصور رجل  
يقال فيه رجاون الرابع  
لم يشترط الكوفيون الشرط  
الاخير مستلزم بقوله  
منا الذى هو مان طر شارب

حرف الاعراب قال ذلك تسما أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو  
فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) أى مطلقا وقبل ان ختم بويه جار  
والافلا وعلى الجواز فى المختوم بويه قبل تلحق العلامة بآخره فيقال سيويون وقيل تلحق بالجزء  
الاول ويحذف الثانى فيقال سيويون (قوله أو الاسنادى) فاذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثرهما  
سمى باحد هذين المركبين قبل ذوا كذا وذو وكذا من اضافة المسمى الى الاسم كدات مرة وذات  
يوم وسكت عن الاضافى لانه يتنى ويجمع جزؤه الاول وجوز الكوفيون تنبيه الجزأين وجمعهما  
قال الروادى لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيأفقه الاضافة الى الله تعالى انما الله اله واحد  
اه (قوله كالزدين أو الزدين علما) أى ان أعربا أعربهما ما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع  
اعرابين فى كلمة واحدة فان أعربا بالحركات جازجهما (قوله صفة لذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع  
المطابق عليه تعالى كفى واما الموسعون فجمع الماهدون ونحو الوارثون لانه سماعى لان اسماءه تعالى  
توقيفية والكلالة فى الجمع المقيس قال الدمامينى معنى الجمعية فى أسماء الله تعالى يمنع وما ورد منها  
بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل ورود ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على  
ما ورد كوارثون اه (قوله خالية من تاء التأنيث) أى من التاء المؤنثه له وان استعملت فى غيره  
ليصح اخراج علامه فان تاء التأنيث كيد المباعدة لا للتأنيث (قوله أفعل فعلا) بالاضافة التى لادنى  
ملازمة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلا وكذا يقال فى نظيره وعبارته صادقة بأن  
لا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكبر  
لكبير مرة الذكرو بأن يكون له مؤنث على غير فعلا كفعلى بالصم نحو الافضل فهذان القسمان  
يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلا فعلى صادق بأن لا يكون من باب  
فعلا أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلا فعلى ليس له مؤنث أصلا ككعبان لطويل للجمعية وبأن  
يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلا لانه نحو ندما ونندمان من المادامة لامن الندم وقوله ليست  
من باب أفعل فعلا ولا من باب فعلا فعلى ولا مما الخ هو معنى قول الموضع قابله للتاء وأدلى على  
التفصيل وانما اعتبر فى الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة  
هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو فى الفعل الذى هو أخوها فى الاشتقاق فى الدلالة على  
الجمعية كاهم وانما جاعل الفضل للترام التعريف فيه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتكبير (قوله  
كصبور وجرى) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد فى فعول اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على  
موصوف مذكور وفى فاعل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو  
صبور وجرى علما جاعل هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا  
لا ينافيه ما سبأنى من عذجع الثلاثى المذكور من المحققات يجمع السلامة لأنه جمع سلامة  
حقيقة لان ما هنا فاعلا جعل علما وما سبأنى فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع)  
أى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير  
ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعنى أن لا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث  
هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون فى اشتراط أن لا يكون من باب  
أفعل فعلا أو فعلا فعلى أيضا كفى الهمع (قوله ما ان طر) مانا فيه وان زائدة وطر بفتح الطاء من  
باب مر أى نبت وتضم هذا المعنى أيضا بمعنى قطع والعانس من بلغ أو ان التزوج ولم يتزوج ذكر  
كان أو أنى والامر من لم يبلغ أو ان النبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شارب لان المراد

والعانسون ومنا المرد والشيب فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانها تقع للمذكر والمؤنث  
بلفظ واحد ولا جهة لهم فى البيت لشذوذ (قوله الشائب) صوابه الاشيب اه

لم ينبت شاربه مع بلوغه أو ان النبات وتخلص ابن السكيت من التكرار يجعله ما يعني حين زبدت  
 بهدها ان لشبهها في اللفظ بما النافسة انتهى عني تلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك ان  
 العانس صادق على الشائب دلا يكور قسيما له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أي والشيب  
 غير العانسين (قوله وبه عشر ونا الح) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع  
 كعشرين وأولى وجوع لم تستوف شروط الجمع كاهلين وعالمين وجوع معي بها كاهلين وجوع  
 تكبير كارضين وسنين (قوله وباه) أي نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلية (قوله ألحق) أفرد  
 ولم ين على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) أي الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو  
 الباء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا  
 من معناه كما قاله الدنوشري والروداني (قوله وعشرين) أي وانطلاق عشرين (قوله وهو) أي  
 اللازم باطل أي فكذا المزموم (قوله وان كان جمعا) أي غير مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل  
 ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة وأورد عليه الوصف به في  
 قولهم الحمد لله أهل الجدة وأجيب بأن الكلام في الأهل معنى القريب لا المستحق فان هذا وصف  
 وجعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالواولى فيه بحث لانه ان كان المعنى اللفظ فهو جامد مطلقا أو  
 المعنى فهو في معنى المشتق مطلقا فالفاروق الداعي الى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى  
 بمعنى المستحق صفة الا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لقلبه  
 الاسمية عليه فأمل ثم رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشرط لانه لا يقبل  
 التاء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) أي لذى ويكتب بالواو بعد الهمة للفرق بينه وبين  
 الى الجارة في الرسم بصبا وجر او جل عليهم الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا للعالم) أي بل يكون اسم  
 جمع له (قوله على كل ماسوى الله) أي على مجموع ماسوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقيه والاطلاق  
 الثانى اطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام  
 العلة والمتجه عندي أن هذا كلى لا أغلبي وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لمفردة وان ذكره شيخنا  
 والبعض اذ لو جاز كونه مساويا له لم يكن في الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة  
 من مفردة أو اثنين على الخلاف لانهم اذا تساوا فإين الشهور وما استدعا اليه من حصول  
 المساواة على الاحتمال الثانى في كلام الشارح سيظهر لك رده فتدبه وأنصف (قوله أو يكون جمعا  
 له) أي غير مستوف للشرط كما يفيد قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من  
 يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراف بأن الجمع بالواو والنون أو الباء والنون من خواص  
 العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من أصناف المخلوق على حدته  
 ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفردة لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال  
 الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا  
 لان مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن  
 المفرد أعم ولا مساويا بل الاعم الجمع فمأذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه  
 على الاحتمال الثانى وأنه لا محذور في ذلك لان كون الجمع أعم أغلبي غير مسلم كما انكشف لك  
 لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لا  
 نقول فرق بين الصديق لان صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شعولى والمعتبر هذه  
 العموم الشعولى واللازم أن غالب الجوع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والالحطين مساوية لمفردة  
 فيبطل قولهم ان كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام (قوله لغير عا  
 ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أي فهو جمع لم يستوف شروط يجب

(وبه) أي وبالجمع السالم  
 المذكور (عشرون وباه) الى  
 التسعين (ألحق) في الاعراب  
 بالحرفين وليس بجمع والا  
 لزوم صحة انطلاق ثلاثين  
 مثلا على تسعة وعشرين  
 على ثلاثين وهو باطل (و)  
 ألحق به أيضا (الاهلونا)  
 لانه وان كان جمعا لأهل  
 فأهل ليس بعلم ولا صفة  
 وألحق به (أولو) لانه اسم  
 جمع لا جمع (و) ألحق به أيضا  
 (عالمون) لانه اما أن  
 لا يكون جمعا للعالم لانه أخص  
 منه اذ لا يقال الا على  
 العقلاء والعالم يقال على كل  
 ماسوى الله ويجب كون  
 الجمع أعم من مفردة  
 أو يكون جمعا باعتبار  
 تغليب من يعقل فهو جمع  
 لغير علم ولا صفة وألحق به  
 (عليونا)

السلامة لمذكر وقال الرضى العالم الذي يعلم منه ذات موجدته تعالى ويكون دليله عليه فهو بمعنى  
الدال اه وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا (قوله لانه  
ليس بجمع) أى في هذه الحالة فلا ينافى ما قيل انه في الاصل جمع على كسبت من العلو ثم هو به  
أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لا على الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير  
مضاف في قوله تعالى كتاب مرقوم أى محل كتاب وفي الكشف أنه اسم لدنوان الخير الذي دون فيه كل  
معاملة الملازمة وصلاح الثقلين وعلى هذا يكون كذب في قوله ان كتاب الارار مصدر رابع معنى كتابه مع  
تقدير مضاف أى كذبة أعمال الارار (قوله وأرضون) مبتدأ أو شذخبره وقوله والسنون مبتدأ أخبره  
محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله الدماميني وقال  
شيخنا تسكينها ضرورة (قوله شذ قياسا) أى لا استعما إلا أما كونه شذ قياسا فاعدم استيفائه شروط  
جميع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعما الا فللكثرة استعما له والشاذ استعما لا مآند ووقوعه  
وانما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع المحقات شاذة قياسا  
ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لامنه حقيقة لشذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه  
ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير ومفردة مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفردة كل غير  
علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف في شرحه على العمدة ما ملخصه أن عالمين وأهلين  
مستويان في الشذوذ وأن أرضين وسنين أشد منهما اه وقولنا مع أن جميع المحقات شاذة شامل  
لعلمين وعلى شذوذهم درج التسهيل ونارعه فيه الدماميني بأنه اذا جعل اسمها على الجنة كان علما  
منقولا عن جمع واللم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفردة في الاصل غير  
علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قدس مبري ويصديق بل صرح المصنف بأنه اذا سمى  
بالجمع على سيدل النقل يعنى عن الجمع أو على سيدل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع فيه تلك  
اللغات يعنى التى سبذكرها الشارح في الجمع المسمى به ثم قال الدماميني نعم لو قيل ان علمين غير علم  
بل هو جمع على وصفته به الا ما كس المرتفعة كان شاذ لعدم العقل (قوله بدليل أريضة) وبدليل  
يا عبادى ان أرضى واسعة (قوله كذلك) أى مثل أرضين في الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا  
بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون  
المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل  
كلام الشارح الاتي في أخذ المحترزات عرف أن الشارح ألغى القيد الاول فلم يخرج به وجعل  
ما يخرج به نحواً وزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضى أنه جعله ل قوله ثلاثية لبيان الواقع  
للاحتراز وكل حائر (قوله ولم تكسر) أى تكسيرا ان عرب معه بالحركات والافسون جمع تكسير  
وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء  
والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو والياء  
والنون لخرج نحو هنة فان مذكره وهن جمع به فلو جمع هو أيضا به التيسر المؤنث بالمذكر (قوله  
اطرد فيه الجمع) أى كثرة وشاع استعما الا فلا ينافى قوله آتفا شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أول تخيير  
للاشك كإزعمه شيخنا اثبت أصالة كل منهما بدليل (قوله لقوله في الجمع الخ) اعترض بان فيه  
دورا لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة الحرف في المفرد على ثبوته  
في الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد وتوقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف في المفرد على  
الجمع توقف علم فلم تصدح به التوقف (قوله وفي الفعل سائيت) أى والفعل المسند الى التاء يرد  
الاشياء الى أصولها (قوله وأصل سائيت) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الاصل  
الياء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) أى كالأعضاء

لانه ليس بجمع وانما هو اسم  
لا على الجنة (وأرضون)  
بفتح الراء جمع أرض  
بمكونها (شذ) قياسا  
لانه جمع تكسير ومفردة  
مؤنث بدليل أريضة وغير  
عاقل (و) كذلك (السنونا)  
بكسر السين جمع سنة  
بفتحها (وبابه) كذلك شذ  
قياسا والمراد بابه كل  
كلمة ثلاثية حذف  
لامها وعوضت عنها هاء  
التأنيث ولم تكسر فهذا  
الباب اطرد فيه الجمع  
بالواو والنون رفعه بالياء  
والنون جبر وانصب نحو  
عضوة وعوضين وعزة  
وعزين وارة وارين وثبة  
وثبين وقلة وقليل قال الله  
تعالى كم لبتم في الارض  
عدد سنين الذين جعلوا  
القرآن عضين عن العين  
وعن الشمال عزيز وأصل  
سنة سنو أو سنه لقولهم  
في الجمع سنوات وسنات  
وفي الفعل سائيت وسائيت  
وأصل سائيت سائيت  
قلبو الواو ياء حين جاوزت  
متطرفة ثلاثة أحرف  
وأصل عضوة عضون  
العضو واحد الأعضاء أى  
ان الكفار جعلوا القرآن  
أعضاء

أى مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضبة (٧٨) أى فرقته تفرقه قال ذو الرمة وليس دين الله بالمعضى أى بالمفروق لانهم فرقوا

أفأو يلهم فيه أوعضه  
من العضه وهو البهتان  
والعضه أيضا السحر فى لغة  
قرش قال الشاعر  
أعوذ برى من النافثا  
ت فى عقد العاضه العضه  
وأصل عزة وهى الفرقة  
من الناس عزو وأصل  
أرة وهى موضع النارارى  
وأصل ثبة وهى الجماعة  
ثبو وقيل ثبي من ثبت أى  
جمعت والاول أقوى  
وعليه الأكثر لان  
ما حذف من اللامات  
أكثره وأو وأصل قلة  
وهى عودان يلهم بها  
الصبيان قالوا ولا يجوز  
ذلك فى نحو عمرة لعدم  
الحذف وشذذون جمع  
أضاة كقناة وهى الغدير  
وسرور جمع حرة وأحرون  
جمع امرة والاحرة والحرة  
الأرض ذات الحجارة  
السود وأوزون جمع أوزة  
وهى البطة ولا فى نحو عدة  
وزنة لان المذوف القضاء  
وشذذون فى جمع رقة  
وهى الفضة ولدون فى  
جمع لدة وهى التربة  
وحشون فى جمع حشة  
وهى الأرض الموحشة  
ولا فى نحو يدوم لعدم  
التعريض وشذأبون  
وأخون ولا فى نحو اسم  
وأخت لان المعوض غير  
الهاء اذ هو فى الاول

فى التفرقة فقولوه أى مفرقا بيان لحاصل المعنى (قوله أى مفرقا) أى مفرقا فيه أى مفارقة أقوالهم  
فى شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد والثانى بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلت  
واو ياء لمجاوزتها من طرفه ثلاثة أحرف فقولوه تعضبة مصدر الاول ومصدر الثانى عضو يفتح فسكون  
وقوله أى فرقته تفرقه تفسر لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا أفأو يلهم فيه) علة  
لقوله جعلوا القرآن أعضاء أى فنههم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الاولين  
(قوله أوعضه) ويدل له تصغيره على عضبه (قوله من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق  
اليسير والعاضه الساهر والعصه مبالغة العاضه والبيت يعطى أن النافثات غير السحرة إلا أن  
يكون من الاظهار فى مقام الاضمار (قوله عزو) فى التصريح عزى فلامه ياء (قوله وهى الجماعة)  
أى لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لان المحذوفة العين  
لا اللام من تاب يشوب اذا رجع وقيل بل هى أيضا محذوفة اللام من ثبت فعلى الاول لا تجمع بالواو  
والنون وعلى الثانى تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع فى محترزات ضابط باب سنة ولو عبر  
بالفاء لكان أحسن (قوله وشذأضون) بكسر الهمزة أى شذيا ساء استعمالا وكذا يقال فيما يأتى  
فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله وأحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وفتح الحاء وتشديد  
الراء وقوله جمع حرة بكسر الهمزة وفى التصريح أن آخرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة حرة حذف  
همزته وأن هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا أى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول  
الشارح جمع حرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل إلا أن (قوله ولا فى نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة  
ورقة ولادة وحشة وعدو وزن وورق ولدو وحش بكسر الواو فى الكل فاستثقلت الكسرة على الواو  
فقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله وهى الفضة) ظاهره مطلقا  
وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهى التربة) أى المساوى فى السن (قوله لعدم  
التعويض) أى من لا هما المحذوفة وأصلهما يدي ودي بسكون الدال والميم اه تصريح وحكى  
فى المصباح قول لا يفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو (قوله وشذأبون وأخون) أى  
وهنون وجون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر قال الدمامسى نحو أبون يحتمل  
وجهين الاول أن يكون الاصل أبون أى برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا فى المفرد المضاف ثم  
استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام لساكنين والثانى أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا  
كما كان فى حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) أصل الاول سمو بكسر السين أرضها  
وسكون الميم حذف لامة تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو يضم الهمزة  
وسكون الحاء كما استظهره الروادى حذف اللام وعوض عنها ناء التأنيث لاهاؤه وكذا أصل بنت  
بنو بكسر فسكون كما استظهره الروادى فى فعل به مامر وقيل أصل الكاتمين بفتحين كذا كرمها  
وهو مفاد كلام الشارح فى النسب قال فى التصريح والفرق بين ناء التأنيث وهاء أن ناء التأنيث  
لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مبرورة اه (قوله  
وشذبنون فى جمع ابن) قال فى التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تنبيهه ابنان  
ولكن خالف تعجبه تنبيهه لعله تصريفية أدت الى حذف الهمزة اه قال الروادى هى أن أصل  
ابن بنو حذف لامة تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتنبيهه بجمع بنوان وبنون لانهم يردان  
الاشياء الى أصولها فأرادوا مناسبتها للمفرد كناسبة هرولها ورة ففعل بهم ما فعل بالمفرد من  
حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استتقال الانتقال من كسرة الهمزة فى الجمع الى ضمة النون

أوجب

الهمزة وفى الثانى ناء وشذبنون فى جمع ابن وهو مثل اسم ولا فى نحو

(قوله والعاضه مبالغة العاضه) لا مبالغة بل الذى فى الصحاح أنه المعضه بالميم من العضه الرباعى اه



أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه حائرا غـ ير حصين كالأفصل ثم ان جمع ابن  
هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل قال في التسهيل يقال في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ  
وهن وذى بنون وأيون وأخون وهنون وذوون اهـ أى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء  
(قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال في التصريح يسكون الواو وحذفت لامها وهى الهاء  
وقصد تعويض هاء التانيث منها فقلت الواو هاء التانيث فلزم انفتاحها فقلت ألفا فصا رشة  
وورد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الروداني لو قيل أصله شوهة كرفبة  
لكان أقرب مسافة لان اعلا لا واحدا أولى من اعلا لين ولكان كشفة اذا أصله شفة اهـ وأما  
شفة فاصله شفهة بالتعريف كما يفيد كلام الروداني لحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء  
التانيث منها (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله في جمع طبة)  
بكسر الظاء كفى التصريح وبضها كفى القاموس ولا مهاو او كفى التصريح قال لقولهم طبوته  
اذا أصبته بالطبة (قوله وأظب) أصله أظبو كارجل (قوله كسرت فآؤه في الجمع) أى ما لم يكن مضعف  
العين فيبقى فتحه كثر ون في حرة أو يقال الكلام في المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام  
في باب سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الافصح) راجع لكل  
من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن في جمع مفتوح  
الفاء ومكسورها مضموها لغتين لكن الافصح في الأولين الكسر وهل هما في الثالثة على حد  
سواء أولا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي أنهم اسواء حيث قال وكسرها كسرت  
أو فتحت في مفرد أشهر من ضمها وساغا ان ضمت اهـ وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح  
فلفظها وما كان مضموها الفاء في جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثين بضم الشاء وكسرها وهو  
الاكثر اهـ وهى ليست نصافي أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالاكثرية على  
الكسر في ثينين فقط في نقل البهوتي عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفردة مضموم  
تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم إلا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير  
التصريح وهو في غاية البعد والذي يتجه عندي رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللقرار  
من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر في حال النصب والجر لمناسبة الياء وللقرار من  
الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو ثينين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح في التكت ولا مها  
الحذوفة المعوض عنها اهـ التانيث ياء كما صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل  
حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أى ورودا مثل ورود حين أى في الاعراب بالحركات الظاهرة  
على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للاضافة لكن في باب سنين حينئذ لغتان التنوين  
وعدمه كفى التصريح وكان تركهما اعادة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال في شرحه على  
التسهيل علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة  
وظاهر كلامه أن من لم ينون يجربا لكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجرب بالفحة  
اهـ وانظر ما علة منع الصرف وبقي في باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع  
أحدهما أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن اعرابه على هذه اللغة بحركات مقصورة على الواو  
كما يستفح قيل الكلام على قوله وجرب بالفحة الخ ثانيهما أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات  
(قوله دعاني) أى اتركاني وعادتهم يحاطبون الواحد بلافتن الاثنين تعظيما والشاهد في قوله فان  
سنيه لانه لو كان معربا بالحرور في حذف النون للاضافة (قوله في إحدى الروايتين) والرواية  
الأخرى سنين كسني يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله أى مجي) لوقال أى ورودا كان  
أحسن لانه المتقدم ضمنا في قوله بردا لأن يقال أشار بذلك الى أن ورود بمعنى المجي وقوله الجمع

شاة وشفه لانهم اكسرا على  
شياه وشفاه وشذ ظبيون  
في جمع طبة وهى حد السهم  
والسيف فانهم كسروه  
على طبي بالضم وأظب  
ومع ذلك جمعوه على طبي  
تنبية ما كان من باب  
سنة مفتوح الفاء كسرت  
فآؤه في الجمع نحو سنين  
وما كان مكسورا والفاء  
لم يغير في الجمع على الافصح  
نحو ثينين وحكى مؤن وسنون  
وعزون بالضم وما كان  
مضموما الفاء فقبه وجهان  
الكسر والضم نحو ثينين  
وقاين (ومثل حين قد يرد  
ذا الباب) فيكون معربا  
بالحركات الظاهرة على  
النون مع لزوم الياء كقوله  
دعاني من نجد فان سنيه  
لعين بناشيبا وشيننا هـ  
وفي الحديث اللهم اجعلها  
عليهم سنينا كسنين  
يوسف في إحدى الروايتين  
(وهو) أى مجي الجمع  
مثل حين (عند قوم) من  
الغاة منهم الفراء (يطرد)  
في جمع المذكرا سالم  
وما حل عليه ونحو جوا عليه  
قوله

وبسبب هرنس ذي طلال • لا يزال ضاربين القباب وقوله • وقد جاوزت حد الأربعين • والصحيح أنه لا يقدّر بسبب يقتصر فيه على الهماع • (تنبيهان) • (٨٠) الأول قد عرفت أن أعراب المثني والمجموع على حده مخالف

يعني جمع سنة وبابه وإضافة مجي، إلى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجي، مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد في جمع المذكر السالم فلا ركاكة في حل الشارح لأنها انما تكون إذا أريد بالجمع في قوله أي مجي، الجمع جمع المذكر السالم القياسي (قوله عرنس) أي قوى شديد الطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مرعاة معنى المجي، بعدم مرعاة لفظه والقياب جمع قبة وهي التي تخدم من الأديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء أو الشاهد في ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للاضامة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الأصل ضارب بين ضاربين القباب على الابدال أو ضاربين للقياب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره (قوله مخالف للقياس) أي الأصل (قوله من حيث ان رفع المثني) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع وليها في تأويل مبتدأ والخبر محذوف أي من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالحمل فان جرينا على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص حاز الفخ من غير تقدير خبر (قوله) وأيضا فقد أعرب بعض الأسماء (ح) هذا التوجيه يقتضي أن سبب أعراب المثني والمجموع على حده بالحروف أعراب بعض الأسماء لا أنهم، الواو أعراب بالحركات لزوم مزية الفرع على الأصل وقد سبق عنه أن سبب أعراب بعض الأسماء أراد أعراب المثني والمجموع ما يكون توطئة لأعراب ما بها وفي هذا دور فافهم (قوله لم أن يكون للفرع مزية على الأصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وبأن هذا يقتضي أعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الأول بأنهم ما فرعان عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثني أبوان وأخوان ومحوهما ومن جملة الجمع أنون وأخون وجون فلو أعربت بالحركات لمزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثاني بأن ما ذكره حكمه فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) أي وجد وجواب لما قوله فجعل والقاء رائدة وفي بعض النسخ باسقاط لما هو ظاهرة (قوله بقلب بعضها إلى بعض) أي خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أي بغير اعتبار حركة الأعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أي أخف من وجودها ما غاها وهي ماله للأعراب بها وقوله مع الحركة أي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقرير هذا المحل (قوله فلا ن حروف الأعراب) أي في الاسم فلا يراد النون في الأفعال الخمسة (قوله والأعراب ستة) أي رفع ونصب وجري المثني ومثلها في الجمع (قوله في نحو رأيت زيداً) أي من كل مثني أو مجموع أصياف سواء كان مع الألف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا الياء، التمييز ما معها بفتح ما قبلها في المثني وكسره في الجمع فقول البعض أو الياء سهو (قوله نقي الآخر بالأعراب) ان كان المراد نقي الآخر بالأعراب أسلا وورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالي حينئذ لجواز أعراب الآخر بمحرفين فقط وان كان المراد بالأعراب على حد أعراب الأسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير أعراب الأسماء الستة بأن يعرب بمحرفين وان كان المراد بالأعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بمحرفين لمز التباس المثني بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالأحرف الثلاثة والمثني بالألف والياء، والعكس اللهم إلا أن يقال المثني سابق على المجموع فهو لاحق بأن يعطى الأحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو ورفعاله لا تنها على الجمعية حينئذ يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بالأعراب رافع للالتباس لا نقي لكن هذا يؤدي إلى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثني

للقياس من وجهين الأول من حيث الأعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثني ليس بالواو ونصبه ليس بالألف وكذا انصب المجموع أما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الأول فلان المثني والمجموع فرعان عن الأحاد والأعراب بالحروف فرع عن الأعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الأسماء وهي الأسماء الستة بالحروف فلم يجعل أعرابها بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ولأنهما لما كانا في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون أعرابا بقلب بعضها إلى بعض فجعل أعرابها بالحروف لأن الأعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة وأما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلان حروف الأعراب ثلاثة والأعراب ستة ثلاثة للمثني وثلاثة للمجموع فلم يجعل أعرابها ما بها على حد أعراب الأسماء الستة لا لتبس المثني

وبالآخر

بالمجموع في نحو رأيت زيداً ولوجعل أعراب أحدهما كذلك دون الآخر نقي الآخر بالأعراب فوزعت عليهما وأعطى المثني الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل

الفعل اسماء في نحو اضر بارحرفا  
وحرفا في نحو اكلوني  
البراغيث وجرابا لياء على  
الاصل وجل النصب على  
الجرفيه ما ولم يحمل على الرفع  
لمناسبة النصب للجر دون  
الرفع لان كلامهما ماضية  
ومن حيث المخرج لان  
الفتح من أقصى الحلق  
والكسر من وسط الفم  
والضم من الشفتين •  
الثاني ما أفهمه النظم  
وشرح به في شرح التسهيل  
من أن اعراب المثنى  
والمجموع على حده بالحروف  
هو مذهب قطرب وطائفة  
من المتأخرين ونسب إلى  
الزجاج والزايجي قبل وهو  
مذهب الكوفيين ومذهب  
سيبويه ومن وافقه إلى أن  
اعرابهم بمحركات مقدرة  
على الحرف (ونون مجموع  
ومانه التحق) في اعرابه  
(فاقح) طلبا للخفة من ثقل  
الجمع ورفقا بينه وبين نون  
المثنى (وقل من بكسره  
نطق) من العرب قال  
في شرح التسهيل يجوز  
أن يكون كسرون الجمع  
وما ألحق به لغة وجرم به  
في شرح المكافاة ومما ورد  
منه قوله  
عرفنا جعفر ابن أبيه  
وأكثرنا زاعفا آخرين  
وقوله  
وقد جاوزت حد الأربعين

وبالآخر المجموع لا الاحد الدائر والآخر الدائر قنأمل (قوله اعراب) حال من الضمير في بها العائد على  
الالف (قوله لان كلامهما ماضية) أي اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن  
حيث المخرج) عطف على قوله لان كلامهما ماضية فهو علة ثابته للمناسبة أي والتقارب المخرج  
(قوله لان الفتح الح) اعترضه البعض كشخنا بأنه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج فان  
كان الحرف حلقيا كالهيمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد  
ذاتها ان كانت فتحة فلهاميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلهاميل الى وسط الفم وان كانت  
ضمة فلهاميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا انطقت بالهمزة فتوحه ورجعت  
الى حلقك وجدت لهاميل الى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لهاميل الى وسط الفم أو مضمومة  
وجدت لهاميل الى الشفتين (قوله بمحركات مقدرة) رده الناطم بلزوم ظهور النصب في الياء لحقته  
و بلزوم تشبيه المنصوب بالالف تحرك الياء وانفتاح ما قبلها راجب أوجيان عن الاول بأنهم لما  
جاءوا النصب على الجرح عاوا الحكم واحد اقفروا والفتحة كما قدروا والكسرة تحقيقا للحمل وعن  
الثاني بأن المانع من قلبه اقصاء الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على  
المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفع مبدء أي حوج الى تقدير الرابط في الخبر (قوله فائدة) •  
تتحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة والضرورة ولتقصير الصلة نحو

خليلي ما ان أنتم الصادقا هوى • اذا حتمت فاقه عذولا وراشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيي الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة  
كقراءة بعضهم غير محمدي الله بنصب الله وقراءة بعضهم أنكم لداثقوا العذاب بنصب العذاب  
وهو أكثر من حذفها لاقبل لام ساكنة كقراءة الحسن وما هم بصاري به من أحد كذا في التسهيل  
وشرحه للدمايني وفي المغني يحذف النون ان شبه الانشافة نحو لا غلاي لزيد ولا مكرمي لعمر و اذا  
قدر الجار والمجرور وصفة والخبر محذوف أو سبأ في ببطا اعرابهم في باب لا (قوله فاقح) أي ضام ما قبل  
الواو ولو تقدرا في نحو وأنتم الاعلون اذا أصله الاعلون وكاسر ما قبل الياء ولو تقدرا في نحو وأنهم  
عندنا المصطفين اذا أصله المصطفون (قوله من ثقل الجمع) من تعليله متعلقة بطلبها قوله  
وفرقا) أي وزيادة فرق اذا أصل الفرق حاصل في نحو المصطفين يحذف ألف الجمع وقاب ألف  
المثنى ياء وفي غيره بمحركة ما قبل الياء (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء قال في التصريح ولم  
تكسر النون بعد الواو في نثروا لا شعرا لعدم التجانس (قوله اغة) أي لضرورة كإقبل به (قوله وحزم  
به) أي بكونه اغة وهذا هو الراجح (قوله زعاف) جمع رعفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد  
بهم الادعاء الذين ايس أصلهم واحدا (قوله حد الاربعين) استشهد به هنا على أن كسرون الجمع  
والمحلق به لغة لبعض من يجرهم ما بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظر الى أن  
كلام محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض خلافه  
ويمكن أن يجعل مثالا (قوله وهو اثنان واثنتان وثلثان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف  
من الملحقات المحعوبة بالنون وان كان المحلق المععوب بالنون لا ينحصر في الالفاظ الثلاثة لان  
منه المسذرين والثنائين وما سمي به من المثنى كالجذرين وباب التغليب كالقمرين على قول  
الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير هنا  
قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالكس لغير قطعا ما حكاها البعض من أنه لا لغوى ولا مطقى  
غير صحيح (قوله على الاصل في التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلافا لاصل لان قياس التقاء

الساكنين اذا كان الاول حرف لين أن يحذف كما قال

ان ساكنان التقيا اكسرا مسبق \* وان يكن لينا خذفه استحق

ويجاء بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم قوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والساكن أخف (قوله على أحوزين) تثنية أحوزى وهو خفيف المشى لحذفه وأراد بهم ما هنا جناحي قطة يصفها بالخفة والزهير في استقلت أى ارتفعت يرجع اليها وقوله فاهى الالهة أى فها مسافة ورؤيتها الام مقدار لمح و قوله وتغيب أى بعد تلك اللمعة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع الى سلمى في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العنق وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر أو بكسر هاء في البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى في قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفي قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدماميني في قوله ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطاقتا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا يقتضى التلفيق الثاني والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وبضمهما وظيان اسم رجل على ما صوبه العيني راداعلى من جعله تثنية طلي كالدماميني وعلى ما قاله العيني فانظر هل المراد أشها منخرى ظيان في الذكر أو أشها نفس الرجل في العظم أو القمع (قوله أرفنى) أى أسهرنى والقذفان بكسر القاف وتشديد الذال المحجمة جمع قدة بضم فتشديد أو قذف كبطل والقدة والقذف البرغوث مثلث الباء وانضم أقصص (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا مذهب سيبويه والعجم الذى اختاره المحقق الرضى وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراح ولان سيبويه يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقصورة والمفرد كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم تثبت مع ال مع أن المعوض عنه لا يثبت مع ال قلت قال الرضى انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنوين في ذلك فبح لا يخفى والتون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أى الظاهر أو المقدركا في الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة رجح جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع ال كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالتون والفصل بينهما متمنع بغير الامور الانية في قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا) لوجه لقوله أيضا لان المنظور اليه في عدم الحذف مع ال هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا أن يكون المراد كما نظرا الى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذى اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) أى وحل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد) أو رد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنت اضافة جمع المنقوص جراحا محررت بقاضيل لا لتباسه بالمفرد حيثئذ واجب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاعف اعود النون حيثئذ لا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب لان ياء المفرد تنفتح فصبوا ياء الجمع تسكن فمانقوله شيخنا عن سيم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله في نحو جاني) (هذان) مبنى على أنه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى في أول التثنية هو وما ألحق به (قوله

على أحوزين استقلت عشة

فاهى الالهة وتغيب وقبل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الالف أيضا وهو ظاهر كلام الناظم وبه صرح السيرافي كقوله

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشها ظيانا

وحكى الشيباني ضمها مع الالف كقول بعض الغرب

هما خيلان وقوله

يا ابتأرقى القذفان

فالنوم لا تألفه العينان

تثنيه قيل لحقت

النون المثنى والمجموع

عرضا عما فاتهما من

الاعراب بالحركات ومن

دخول التنوين وحذفت

مع الاضافة نظرا الى

التعويض بها عن التنوين

ولم تحذف مع الالف واللام

وان كان التنوين يحذف

معهما نظرا الى التعويض

بها عن الحركة أيضا وقيل

لحقت لدفع توهم الاضافة

في نحو جاني خيلان

موسى وعيسى ومررت

بنسب كرام ودفع توهم

الافراد في نحو جاني هذان

ومررت بالهتدين وكسرت

مع المثنى على الاصل في

التقاء الساكنين لانه

قبل الجمع ثم خواف

بالحركة في الجمع

طلب الفرق) أي بين نوني المثني والجمع وكلامه هذا يقتضي أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومته وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيه ما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر في المثني لكونه الأصل في التخلص وأن مخافة حركة نون الجمع طرقة نون المثني للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم (قوله وقدم ذلك) أي مر أن علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه في نحو المصطفين) فيه كما قال سيم أن هذا التخلف لا يصير لحصول الفرق بحذف الألف في الجمع وقلبها يا في التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط في حال إضافة نحو المصطفين ولو قال واغالم يكلف بحركة ما قبل الباء فأقام الباعثة في الفرق لكان أتم (قوله من الأسماء) بيان لما مشوب بتبعيض (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الأسماء لعدم الاحتياج إلى التقييده هنا لأن ما نابت فيه حركة عن حركة لا يكون إلا من الأسماء بخلاف ما نابت فيه حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه أفراد ثلاثة أنواع هي المثني والمجموع على حده والجمع بالألف والتاء وأما الثاني فأفراد نوع واحد هو ما لا ينصرف (قوله وما) أي جمع وقوله قد جمع أي تحققت وحصلت جميعته فاندفع ما قبل يلزم تحصيل الحاصل أن أرفعت ما على جمع وأعراب المفرد في حالة النصب والجر بالكسر مع أن المعرب به الجمع أن أوقعت ما على مفرد (واعلم) أن الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسة أنواع ما فيه تاء التانيث مطلقا وما فيه ألف التانيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يقل كدرهم وعلم مؤنث لأعلامه في نفسه كزنب ووصف مذكر وغير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبي فقال

وقسه في ذى التاء ونحو ذى كرى • ودرهم مصغر وصحرا

وزنب ووصف غير العاقل • وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عد الخمسة على السماع كسموات وأرضات ومجالات وحمامات وثياب وشمالات وأمهات ويستثنى من الاول خمسة أفعال لا تجمع بالألف والتاء امرأة وأمة وشاة وشفة وفلة زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهاش أو شفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء أفعل وفعلي فعلان غير منقولين إلى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاء واختلاف في فعلاء الذي لا يفعل له كعجرا ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لأن المنع في جرا تابع لمنع جمع التجمع وهو فقود هنا ومنعه غير ويستثنى من الرابع باب حزام في لغة من بناء قاله الروداني وغيره (قوله بتاء) بالتأني لانه مقصور للضرورة على ما مر والمقصود إذا لم تدخل عليه أل ولم يصف ولم يوقف عليه بنون فأعرابه قدر على الألف المحذوفة لأعلى الهمة المحذوفة لأن حذف الألف لعله تصريفية والمحذوف لعله تصريفية كالنائب بخلاف الهمة فهي أحق من الهمة بجمعها حرف الأعراب ويجوز زلتا بنونه للوصل بنونه الوقف (قوله بسبب ملاسته) أشار بقوله بسبب إلى أن الباء سببية بقوله ملاسته إلى أن في عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء ولو من غير ملاسته لكانت الكلمة بل السبب ملاسته ما لها وهذا يستغنى عما أطال به البهوتي هنا من التعسف ويجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنهما لا يكونان سببا في الجمعية إذا كانتا مزيدتين (قوله في الجر) اعتمادا كره مع أنه جاء على الأصل والكلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهي بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضي اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه أما عند نعلب وابن خالويه فتقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون

طلب الفرق وجعلت فتحة  
طلب للخفة وقدم ذلك  
واغالم يكلف بحركة ما قبل  
الباء فأقام الباعثة في نحو  
المصطفين ولما فرغ من بيان  
ما نابت فيه حرف عن حركة  
من الأسماء أخذ في بيان  
ما نابت فيه حركة عن حركة  
وهو شيان ما جمع بألف  
وتاء وما لا ينصرف وبدأ  
بالاول لأن فيه حمل  
النصب على غيره والثاني  
فيه حمل الجر على غيره  
والاول أكثر فقال (وما  
بتاء وألف قد جمع) الباء  
متعلقة بجمع أي ما كان  
جمعاً بسبب ملاسته  
للألف والتاء أي كان لهما  
مدخل في الدلالة على  
جميعته (يكسر في الجر وفي  
النصب معا) كسر أعراب  
خلاف الألف في زعمه  
أنه مبني في حالة النصب  
وهو فاسد إذ لا موجب  
لبنائه واغما نصاب بالكسرة  
مع تأتي الفتحة



ليجري على سنن أصله وهو  
 جمع المذكر السالم في  
 حمل نصبه على جره  
 وجوز الكوفيون نصبه  
 بالفخمة مطلقاً وهشام فيما  
 حذف لامه ومنه قول  
 بعض العرب سمعت لعائمه  
 ومحل هذا القول ما لم يرد  
 اليه المحذوف فان رد  
 اليه نصب بالكسرة  
 كسنوات وعضوات  
 ونسبه في انما لم يعبر بجمع  
 المؤنث السالم كما عبر به  
 غيره ليتناول ما كان منه  
 لمذكر كما مات وسرادات  
 وما لم يسم فيه بناء الواحد  
 نحو بنات واخوات ولا يرد  
 عليه نحو آيات وقضاة  
 لان الالف والتاء فهما  
 لا دخل لهما في الدلالة على  
 الجمعية (كذا أولات)  
 وهو اسم جمع لا واحد  
 له من لفظه يعرب هذا  
 الاعراب الخاقاله بالجمع  
 المذكور قال تعالى وان  
 كن أولات حمل  
 (والذي اسمها قد جعل)  
 من هذا الجمع (كاذرات)  
 اسم قسرية بالشام وذاته  
 مبهمة أصله جمع أذرفة  
 التي هي جمع ذراع (فيه)  
 ذا) الاعراب (أيضا قبل)  
 على اللغة الفصحى ومن  
 العرب

معاً هنا مجازاً في مطلق الاجتماع بقريته استعالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد (قوله ليجري  
 على سنن أصله) ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت  
 مزية كون جمع المؤنث معرباً بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضاً قلت تحملها ثم لغرض فقد  
 هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذوف لغرض تحمله لا  
 لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة أي في جمع المذكر السالم لو أعرب  
 بحركة على الواو والياء (قوله مطلقاً) أي حذف لامه أولاً (قوله وهشام فيما حذف لامه)  
 لمشايمته المفرد حيث لم يجز على سنن الجوع في رد الاشياء الى أصولها وجبر الحذف لامه (قوله  
 سمعت لغائمه) أي بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغواً ولغى حذف اللام وعوض عنها هاء التأنيث  
 (قوله فان رد اليه نصب بالكسرة) لا تنفقاء العلتين المذكورتين (قوله انما لم يعبر بجمع المؤنث  
 السالم الخ) أجب عن عبره بأنه صار علمياً في اصطلاحهم على ما جمع بالفتوة ومريدتين (قوله  
 وسرادات) جمع سرادق وهو ما عدا فوق محض البيت كما في القاموس (قوله بنات واخوات) لم  
 رد اللام في بنات وردت في اخوات جلالاً لكل على جمع مذكروه وهو أبناء واخوة لعدم الرد في أبناء  
 والرد في اخوة قاله البعض وبه نظراً لانهم ردوا اللام في أبناء أيضاً لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن  
 الوار بعد الالف الزائدة كفي كساء الا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد (قوله لا  
 دخل لهما في الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيهما بابا الصيغة (قوله كذا أولات) أي مثل  
 ما جمع بالفتوة وفي اعرابه السابق أولات فقول الشارح يعرب هذا الاعراب بيان لوجه التشبه  
 ولا يخفى أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو  
 اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي وان اعتبرت مذكورة لتأولها باللفظ أو  
 الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظاً لان ما قبلها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما  
 سننقله عن شيخنا وهذا يعرف في كلام البعض وأصل أولات أي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت  
 الياء ألفاً ثم حذف لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح قال  
 الروداني فيه أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جماعاً حقيقياً لا ملحقاً به وهو خلاف المفروض  
 فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قبل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جماعاً دفعه أن لم نجد  
 زيادتهما في غير المفرد معني الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أوطاة وسلاوة وبهامة فلو كانتا زائدتين  
 لكان جماعاً اه (قوله لا واحداً من لفظه) بل من معناه وهذات فهو في المؤنث نظير أولى في  
 المذكور لأن أولى مختص بالعاقين بخلاف أولات (قوله وان كن) أصله كون بفتح الواو ثم نقل  
 الى فعل بالضم توصلاً لما يأتي ثم نقضت ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو واجتمعت ساكنان فحذفت  
 الواو لا لتقاء الساكنين (قوله والدي اسماء) أي علم المذكر مؤنث كما في شرح التسهيل لابن  
 عقيل لكن محل جواز منعه التنوين كافي للعين الآخرين اذا سمى به مؤنث فان سمى به مذكراً لم  
 يمنع التنوين لفقد التأنيث كافي التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل من التأنيث اللفظي لان  
 ما قبله تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كسبأني (قوله كاذرات) بكسر الراء وقد تفتح  
 قاموس (قوله أيضاً) أي كما قبل في أولات كذا قبل ويبعد عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن جملة  
 على هذا المعنى تؤدي الى عدم فائدة له والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله ذاهل على أن  
 المعنى كما قبل فيه غير هذا الاعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) أراد القبول  
 القيامي لانه انما يستكمل في الاصول القياسية اه يس (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة  
 الأصلية فقط وقال المرادى انما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أي اذا كان  
 علماً على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اه أي وتنوين المقابلة يجامع علمي منع

من يمنعه التنوين ويحجوه

وينصبه بالكسرة  
ومنهم من يجعله كارطاة  
علمافلا ينونه ويحجوه  
وينصبه بالفتحة وإذا  
وقف عليه قلب التاء هاء  
وقد روي بالأوجه الثلاثة  
قوله • تنورتها من اذرعات  
وأهلها • يثرب أدنى دارها  
نظر على الوجه الثالث  
ممنوع عند البصريين  
جائر عند الكوفيين  
تنبيه قد تقدم بيان  
حكم اعراب المثني إذا  
سمى به وأما المجرع  
على حده ففيه خمسة أوجه  
الأول كاعرابه قبل التسمية  
به والثاني أن يكون  
كفلسطين في لزوم الباء  
والاعراب بالحركات  
الثلاث على النون منونة  
والثالث أن يجري مجرى  
عربون في لزوم الواو  
والاعراب بالحركات على  
النون منونة والرابع أن  
يجري مجرى هرون في  
لزوم الواو والاعراب على  
النون غير مصروف للعلمية  
وشبه العجمة والخامس أن  
يلزمه الواو وفتح النون  
ذكره السيرافي وهذه  
الأوجه مترتبة كل واحد  
منها دون ما قبله وشرط  
جعل كفلسطين وما بعده  
أن لا يتجاوز سبعة أحرف  
فإن تجاوزها كاشهيا بين  
تعين الوجه الأول قاله في  
التسهيل (وحرر بالفتحة)  
نيابة عن الكسرة (مالا  
ينصرف)

المصرف (قوله من يمنعه التنوين) أي مراعاة الحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية  
والتأنيث المعنوي وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كالمراعاة لانه مشابه لتنوين الصرف في  
الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله ويحجوه وينصبه  
بالمكسرة أي مراعاة الحالة الأصلية ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراسع في جره  
ونصبه بالكسرة الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة لافي حال  
الجروان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كارطاة) والمرامى في هذه  
اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله وإذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن المنع انما هو مع  
هاء التأنيث لامع تائه على أن التأنيث المعنوي موجود أيضا (قوله تنورتها) أي نظرت بقلبي  
لا يعني إلى نارها الشدة شوق إليها وجملة وأهلها يثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها الخ ويثرب اسم  
لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من زلها من العلم الباق وقدر رد التمس عن تسميتها  
بـيثرب لانه من التثريب وهو الحسرح وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فخباية عن قوله من المفاقد  
وآدنى دارها مبتدأ ونظر على خبر والكلام على حذف مضاف ما من المبتدأ أي نظر أدنى  
دارها أو الخبر أي ذو نظر على والمعنى أن نظرا الأقرب من دارها إلى نظره عظيم فكيف ينظر نفس  
دارها (قوله جائر عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورد السماع به فلا وجه لمنعه (قوله  
قد تقدم) أي في الشرح أي وتقدم حكم اعراب المسمى بما جمع بألف وتاء في المتن وأورد عليه أنه  
تقدم في المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح  
أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم سائر أوجه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل  
التسمية به (قوله كفلسطين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بفلسطين دون حين لشبه الجمع  
بفلسطين في كونه ذارياتين الباء والنون (قوله منونة) أي لم يكن أعجميا فإن كان أعجميا امتنع  
التنوين وأعراب اعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اه تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده  
والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلمية مانع آخر كالجمعة والتأنيث  
المعنوي أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصريح أن كان أعجميا الخ مانعه هذا كلام  
ظاهر في أن ضمير كان عائدا إلى ما عسى به من الجمع وما ألحق به وقنسرين وسائر الأعجميات ليس  
واحد منها بل هي أسماء من تجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع في أنواع المحققات بالجمع تركه  
الموضح وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كاسمين أو  
علما كصفيين ونصبيين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للشابهة اللفظية كما منعوا  
سراويل من الصرف لتماثل المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن  
جدا طالما كان يلوح ببالى (قوله وشبه العجمة) لأن وجود الواو والنون في الأسماء المفردة من  
خواص الأسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو جودون وسخنون يجوز فيه الصرف والمنع  
للعلمية وشبه العجمة كافي الشرحي (قوله أن يلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة  
على الواو والنون كما يفيد كلام التصريح حيث قاله على المثني عند من يلزمه الألف ويكسر  
فونه ويقدر الاعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع  
سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الاعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن  
النون لما كانت في الأصل أعمى في حالة الجمع قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق  
الآخر استعجاب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله وحر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا  
ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثل الآخر وكونه ماضيا مجعولا رافعا بالنيابة عن  
القاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الأول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشبه الظاهرة

وهو ما فيه علمتان من علل تسع كاحسن (٨٦) أو واحدة منها تقوم مقامهما كما سجد ومحررا كما سيأتي في باب لانه شبه الفعل

فثقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجبر بالكسرة لمنع التنوين لتأخيرهما في اختصاصهما بالأسماء ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقود خلا وراقود دخل فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحه نحو غيوا باحسن منها وهذا (مالم يضاف أو يك بعسل ردف) أي تبع فان أضيف أو تبع آل ضعف شبه الفعل فرجع الى أصله من الجبر بالكسرة نحو في أحسن تقويم وأنتم عاكفون في المساجد ولا فرق في آل بين المعرفة كأمثل والموصولة نحو كالاعمى والاصم وقوله

وما أنت باليقظان ناظره اذا نسيت بمن تهواه ذكر العواقب بناء على أن آل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتي والزائدة كقوله

أيت الوليد بن يزيد مباركا ومثل آل أم في لغة طي كقوله

أن شمت من نجد بريقا نالقا تبيت بليل أم أروا اعتاد أولقاء تنبيهان الأول ما الأولى وصولة والثانية حرفية وهي ظرفية مصدرية أي مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال الثاني ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع آل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو

كاحد والمقدرة كوسى وأورد اللقائي على قوله وجرب الفتحه الخ أنه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والمحقق به بناء على أنه معرب بأعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثنائه من قوله سابقا والذي اسمها قد جعل الخ فافهم (قوله وهو ما فيه علمتان) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف عما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الأول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة (قوله لانه شبه الفعل) أي في اجتماع علمتين فرعيتين احدهما اللفظية والاخرى معنوية كما سيأتي بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجرب الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجبر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجبر بالكسرة لمنع التنوين) فاذا أتت للضرورة عاد الجبر بالكسرة لانه انما امتنع تبعاله وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فليل لا يجرب بالكسرة بل بالفتح مع التنوين الضرورى وقيل يجرب بالكسرة نظر الى أنه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أي تناوبهما على معنى واحد وهو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك أنك اذا قلت عندى راقود خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندى راقود دخل احتمل أن يكون دخل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما ان راقودا ان فون لم يجرب بل ينصب تمييزا والاجر باضافة راقود اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دن طويل بطلى داخله بالقرار وهو معرب كافي زكريا (قوله نحو غيوا باحسن منها) تمثيل للجبر بالفتح وقوله سابقا كاحسن وكسجد ومحواء تمثيل لذى العلمتين وذى العلة (قوله مالم يضاف الخ) أي مدة عدم الاضافة والردف لال لان النفي مع العطف بأو يفيد نفي كل نحو مالم تحسوهن أو تفرضوهن فريضة قاله سم فهو من عموم السلب (قوله ردف) ليس حشوا لان البعدية لا تقتضى الاتصال اه يس (قوله فان أنصيف) أي الى ظاهر نحو حررت بأفضاكم أو مقدر نحو ابدأ بذا من أول في رواية الكسرى بلانوين على نية لفظ المضاف اليه شنوانى (قوله ضعف شبه الفعل) أي لمصاحبه خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهى آل او الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف أى في الجملة فلا تر دال الزائدة والاضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة في معناه ينسحق الاعتراض بأن مقتضى التعليل جرما لا ينصرف بالكسرة اذا صاحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الحرم بخاء مجبة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد بهما القلب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله المحذوف أى ومثلا بالاعمى والاصم واليقظان لا نابينا على الخ أو مفعول مطلق المحذوف أى والتمثيل به بنى بناء أو أرفع خبر محذوف أى والتمثيل به بناء على الخ أى مبنى (قوله أن شمت الخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذف قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجواها مرفوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المجبة أى نظرت وبريقا تصغير بريق وتأتى لمع والاولق الجنون وجلة اعتدادا ولقا حال من المضاف اليه أو نعت له لانه نكرة في المعنى كفى كمثل الحمار يحمل أسفارا كذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجبى الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير في يضاف وما بعده يرجع الى مالا ينصرف ومفهومه أنه اذا أضيف مالا ينصرف أو تبع آل جرب بالكسرة ولا شأن أن المحكوم عليه في هذا المفهوم مالا ينصرف (قوله وهو

اختبار جماعة) هو مبني على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع ال والاضافة وانما جرح  
بالكسرة لا من دخول التنوين فيه قاله في الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع  
وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل أن القائل بهذا  
المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود ال أو الاضافة ويحتمل أن يقول هو الجرح  
بالكسرة فقول شيخنا والبهض انه مبني على أن الصرف هو الجرح بالكسرة ان كان مستنده أن  
الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجرح بالكسرة فسلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا)  
أي زالت منه علة أولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناظم (قوله اذا زالت منه علة) أي  
بان كانت إحدى علميه العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه ال حتى ينكر (قوله فنصرف)  
أي ولم يظهر التنوين لوجود ال أو الاضافة (قوله واجعل نحو يفعلان الخ) انما أعربت هذه  
الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثني الاسم وفعل الجماعة مجموعته فأجرى مجراها في الاعراب  
بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهة لهم والاولا أعربت بالحركات لكانت امام قدرة  
على الضمائر أو على ما قبلها لا سيلا الى الاول لان الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة  
على كلمة أخرى ولا الى الثاني لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكان ما قبلها  
حشو والاعراب لا يقع حشوا لمن يعربها بحركات، قدرة على ما قبل الضمائر أن يقول ان سلم أن  
ما قبلها كالخشوا لا يسلم أن الاعراب لا يكون على ما هو كالخشوا بدليل أن البناء الذي هو نظير  
الاعراب يكون على ما هو كالخشوا نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو  
والياء الموجودات لانها أسماء والاسماء لا تكون حرف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لا ذهبها  
الجازم كما في سائر حرف العلة ولا حرف علة آخر لوجب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر  
الساكسة وكان حرف اعرابها النون لمشابهة حرف العلة لانها تدغم في الواو ونحو من وال وفي  
الياء ونحو ومن يقتت وتبدل الف في الوقف على المنصوب المنون في اللفظة المشهورة وفي الوقف  
على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحذف في الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب  
بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوباً بقدر  
كما في نحو هل تضربان هل تضربن يازيدون هل تضربن ياهند وجواز ابكثرة في الفعل المتصل  
بنون الوقاية نحو تأمر وفي بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لانون الوقاية واذا لم تحذف  
جازا قلنا الادغام وبالأوجه الثلاثة قرئ تأمر وفي وبقلة في غير ذلك نحو

أبيت أمري وتيتي نديكي \* وجهك بالعنبر والمسك الذي

وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل  
لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران يظاهرا أي يظهرا فان دغم التاء في الظاء وحذف  
النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع انه شاذ وقال في الهمع لا يقاس  
عليه في الاختبار (قوله ألف اثنين) أي شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين  
(قوله اسمها) بان كانت ضمير افعال نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفاً أي دالاً على التشبيه نحو  
يفعلان الزيدان على لغة أكاوفي البراغيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاعف عدم  
تناسب كلامي المصنف لانه جعل ال والنون اعراباً وثانياً الحذف علامة اعراب والمناصب  
جعلها معاً اعراباً أو علامة اعراب وأرجع ما هنا الى ما سبق أني من قوله وحذفها الخ ولم يعكس  
مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها البعد التأويل في الثاني يحتمل الجزم والنصب  
على المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحاً بهذا المعنى دون  
التأويل في الاول ولا ينافي التأويل في الال مذهب المصنف من كون الاعراب لفظياً كما قبل لما

اختبار جماعة وذهب  
جماعة منهم المبرد والسيدي  
وابن السراج الى أنه  
يكون منصرفاً مطلقاً وهو  
الاقوى واختار الناظم في  
نكتته على مقدمة ابن  
الحاجب أنه اذا زالت منه  
علة فنصرف نحو بأحدكم  
وان بقيت العلتان فلا  
نحو بأحسنكم ولما فرغ  
من ووضح البيابة في  
الاسم شرع في مواضعها  
في الفعل فقال (واجعل  
لنحو يفعلان) أي من كل  
فعل مضارع اتصل به ألف  
اثنين اسماء أو حرفاً (النونا  
• رفعاً) الاصل علامة  
رفع لحذف المضاف وأقيم  
المصاف اليه مقامه يدل  
على ذلك ما بعده والتقدير  
اجعل النون علامة الرفع  
لنحو يفعلان (و) لنحو  
(تدعين) من كل

مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) (٨٨) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا فالامثلة خمسة على اللغتين وهي

يفعلان وتفعلان ويفعلون  
وتفعلون وتفعلين فهذه  
الامثلة رفعها بثبات  
النون نيابة عن الضمة  
(وحذفها) أي النون  
(للجزم والنصب سميه)  
أي علامة نيابة عن  
السكون في الاول وعن  
الفتحة في الثاني (كلم  
تكوني لتروى مظلته)  
الاصل تكونين وترومين  
لحذفت النون للجارم في  
الاول وهو لم وللناصب في  
الثاني وهو ان المصممة  
بعد لام الجود تنبيهان  
الاول قدم الحذف للجزم  
لانه الاصل والحذف  
لنصب محمول عليه وهذا  
مذهب الجمهور وذبح  
بعضهم الى أن اعراب  
هذه الامثلة بحركات  
مقدرة على لام الفعل  
الثاني اثباتت النون  
مع الناصب في قوله تعالى  
الأن يعفون لانه ليس  
من هذه الامثلة اذ الواو  
فيه لام الفعل والنون  
ضمير النسوة والفعل معها  
مبنى مثل يتر بصن ووزنه  
يقعلن بخلاف الرجال  
يعفون فانه من هذه  
الامثلة اذ واوه ضمير  
الفاعل ونونه علامة الرفع  
تحذف للجازم والناصب  
نحو وان تعفوا أقرب  
للتقوى ووزنه تفعلوا وأصله  
تفعلوا ولم يفرغ من بيان  
اعراب العجج من القيلين شرح في بيان اعراب المعتل منهما

قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشيء اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من  
حيث مفهوم كونه أثر اجله عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به  
البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لانها لا تكون الا اسما (قوله واو الجمع)  
المراد الجمع بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفي نسخ واو  
الجماعة وهي ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفريع على ما يفيدته تميم الشارح في الفعل  
حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا  
على تميمه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لان المعروف أن عددها خمسة  
باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الألف والواو وحرفيتهما  
ويدل على ما ذكرناه قوله وهي يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أي جارية على كل  
من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده اللغتين لغة  
من مجرد الفعل المسند الى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة  
بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبين والألف  
في الاوabin اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا يضربان بالتحية للغائبين فقط اسما أو حرفا  
فهذه ستة ويضربون بالتحية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط  
والعاشرة تضربين وان نظرا الى تغليب المسد كره على المزنث أو الحاضر على الغائب والعكس والى  
كون المؤنث حقيقى التأنيث أو مجازيه راد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون  
وتفعلن أمثلة لانه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي ومماثلة في اتصال الألف أو الواو أو الياء  
ورعا للمعنى أو ياء تحية رعا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الاول قول ابن أبي العافية  
تلميذ الاعلم وهو الراعي الذي ورد به السماع والثاني قول ابن أبي الباذش قاله الدماميني (قوله بثبات  
النون) أي بثبوتها أي بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتسكون المقابلة بقوله وحذف الخ أتم وهذه  
النون تكسر مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشيها بنون المثني والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا  
قري أنعداني أن أخرج بفتحها وذ كراب فلاح في المعنى أنها تضم أيضا قري شاذ لا يأتى كطعام  
ترزقانه بضمها قاله الروداني (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كهمز  
(قوله مظلته) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لانه الاصل) أي الحذف للجزم  
أصل للحذف للنصب وانما كان أصلا للمناسبة الحذف للسكون الذي هو الاصل الاصيل في الجزم  
ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالتسكون عدم الحركة والحذف عدم الحذف فأمل (قوله  
والحذف للنصب محمول عليه) كما حل النصب على الجرفي المثني والجمع على حده لان الجزم نظير  
الجرفي الاختصاص (قوله وهذا) أي اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعها وحذفها جزمها ونصبا  
مذهب الجمهور الخ ولوقدمه الشارح على التنبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام  
الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدرا اه  
دما ميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى الجزم والمرفوع لانه والجازم انما حذف الحركة  
المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجود أو عدمها ليدخل السكون (قوله بخلاف  
الرجال يعفون) أي في الامور الاربع المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معربا  
اكفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفوا) أي واوain الاولى لام الفعل  
والثانية ضمير الفاعل استقلت الضمة على الاولى لحذفت ثم الاولى لاتقاء الساكنين ونخصت

بالحذف

اعراب العجج من القيلين شرح في بيان اعراب المعتل منهما



وبدأ بالاسم فقال (وسم)

معتلا من الاء ما (أى)  
الاسم المعرب الذى حرف  
اعرابه ألف لينة لازمة  
(كالمصطفى) وموسى  
والعصا أوباء لازمة قبلها  
كسرة كالداعى (والمرتقى  
مكارما) تنبيه (أى)  
سمى كل من هذين الاسمين  
معتلا لان آخره حرف علة  
أولان الاول يعمل آخره  
بالقلب اما عن ياء نحو الفقى  
وأعن واو نحو المصطفى  
والثانى يعمل آخره بالحدف  
نخرج بالمعرب نحو مسمى  
والذى وذكر الألف فى  
الاول المقصود نحو المرتقى  
وذكر الينة المسموز  
نحو الخطا وبد كاليا فى  
الثانى المقصود نحو الفقى  
وذكر اللزوم فيه ما نحو  
رأيت أخاك وجاء الزيدان  
فى الاول ومررت بأخيت  
وغلامين وبينك فى الثانى  
وباشترط الكسرة قبل  
الباء نحو طي وكرمى  
(فالاول) وهو ما كان  
كالمصطفى (الاعراب فيه  
قد راجع) على الألف  
لتعذر نحر يكها (وهو  
الذى قد قصرا) أى سمي  
مقصورا والقصر الحبس  
ومنه حوزة مصورات فى  
الحبام أى محبوسات على  
بعولتن وسمى بذلك لانه  
محبوس عن المد أو عن  
ظهور الاعراب (والثانى)  
وهو ما كان كالمرتقى  
(منقوص) سمي بذلك

بالحدف لكونها جزاء كلمة بخلاف الثانية فكاملة عمدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن فى ابتدائه بالاسم  
فصل بين النظائر وهى أبواب النياحة ولهذا قدم الموضع الفضل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان  
ومام مفعول أول والمعتل عند النعاة ما آخره حرف علة وعند الصرفين ما قبله حرف علة أول أو وسطا  
أو آخر كالألوه وود وكالبيع وباع وكالفقى والرمى ويفر وروى الأول مثالا لما نلتها الصحيح  
فى عدم اعلال الماضى واسمى الفاعل والمفعول والثانى أجوف ود الثلاثة لانه فى الحكاية عن  
النفس بالماضى على ثلاثة أحرف كقلت وبعث والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الأخير وفقا  
وجزما من بعض أفراد كآخر ولم يفز ونقص الاعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويعرو وذا  
الأربعة لانه فى الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون فى الفعل أو بالعين  
واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من  
التضعيف والهمز سالم والافلا فكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذى حرف اعرابه ألف الخ) دخل  
فيه المثنى على لغة من يلزمه الألف (قوله لينة) لم يكتب بكون الألف عند الاطلاق تنصرف  
الى الينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الايضاح (قوله لازمة) أى فى الاحوال  
الثلاثة لفظا أو تقدير ككفى المقصود والموسى واعتراض بأنه لا يشمل الألف المنقلبة عن  
الهمزة كالمقرا اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها ان يجوز النطق بدلها بالهمزة أى  
التي هى الاصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض  
به ومثل هذا الاعتراض والجواب يحرى فى قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار  
بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين العربى والعجمى ولا بين الاقل وغيره (قوله كالداعى والمرتقى) أشار  
بزيادة الداعى الى أنه لا فرق بين الثلاثى والمريد أو الى أنه لا فرق بين ما ياء أصلية كالمرتقى أو منقلبة  
عن واو كالداعى ولم يدكر المصنف فى معتل الاء ما آخره واو كذا ذكره فى معتل الافعال لانه  
لا يوجد اسم معرب عربى آخره أصالة واللازمة فلا يرد الاسم المببى كدو الطائفة والاعجمى قال فى  
المعجم كهندو ورأيت بخط ابن هشام السهندو اه وما واوه عارضة التطرف ويا غمور حم غمور  
أو غير لازمة كالاء السند حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن  
الفاعل أو الظرفية المجارئة (قوله يعمل) أى يغير آخره بالقلب أى داغما فلا يرد أن الثانى قد يعمل  
آخره بالقلب كفى الداعى فان ياءه منقلبة عن واو كهمز (قوله والثانى يعمل آخره بالحدف) أى حدف  
يائه للتشوين وفيه أن الاول يعمل آخره بحدف الألف للتشوين أيضا (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج  
من معتل الاء بالاسم الفعل والحرف كخشى وعلى ويرى وفى نظرا الى أن شأن الجنس أن لا  
يخرج به وببعضهم أخرجهما به نظرا الى أن الجنس اذا كان بينه وبين فصله محوم وجهى كما قد  
يخرج بكل ما دخل فى الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل فى المعرب كالم يدخل فى الاسم (قوله  
وغلامين) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستعانة به حيث ذعما بعده ولا فى الغلام ليس علما ولا صفة بل  
بصفة التنبيه واعتراض شينا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرد أن اشتراط  
الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم واغما الانحراج بالسابق (قوله نحو طي وكرمى) مما آخره ياء  
قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله جيعه) امانا كيد للهمير فى قدره امانا الى الاعراب أو نائب  
فاعل قدر أو نائب كيد للاعراب ولا يضر الفصل عما توسط بينهما لكونه معه ولا للمؤ كد فهو على  
حد ولا يحزن ويرضين بما آتيتن كلهن لكن الفاصل فى الآية معمول لعامل المؤ كد ويستثنى  
من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه اغما بقدره فى الفتحة خلافا لابن فلاح هلالا  
بأنه لا ثقل مع التقدير كقوله سم (قوله على الألف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله  
والقصر) أى فى اللغة (قوله لانه محبوس عن المد) أى الفرعى وهو الزائد على المد الطبيعى ووجه

لخلق لامة للتكوين أولانه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر) على الباء خلفه محورايت المرتقى ومرفقا وأجيبوا داعي الله وداعيا الى الله باذنه (ورفعه ينوي) على الباء ولا يظهر نحو يوم يدعو داعي لكل قوم هادف سلامة الرفع ضمة مفردة على الباء الموجودة أو المحذوفة (كذا أيضا يجز) بكسر منوى نحو واجب دعوة الداعي وأنهم في كل واد وانما لم يظهر الرفع والجزم استغناء لا تعذرا لامكانهما قال جرير (٩٠) فيوما يوافين الهوى غير ماضى وقال الآخر لعمرك ما تدري متى أنت جاني

ولكن أقصى مدة العمر  
ماجل  
تنبيه من العرب من  
يسكن الباء في النصب  
أيضا قال الشاعر  
ولو أن واش باليمامة داره  
وداري بأعلى حضرموت  
اهتدي ليا  
قال أبو العباس المبرد وهو  
من أحسن ضرورات  
الشعر لانه حل حالة النصب  
على حالتى الرفع والجزم  
(وأي فعل) كان (آخر  
منه ألف) نحو يخشى  
(أو أو) نحو يدعو  
(أو يا) نحو يرى (فعل  
عرف) أي شرط وهو  
مبتدأ مضاف وفعل  
مضاف اليه وكان بعده  
مقدرة وهي اما شانية  
وآخر منه ألف جملة من  
مبتدأ وخبر خبرها مفسرة  
للضمير المستتر فيها  
أو ناقصة وآخر اسمها  
وآلف خبرها ووقف عليه  
بالسكون على لغة ربيعة  
وعرف جواب الشرط  
وفيه ضمير مستكن نائب  
عن الفاعل عائد على فعل  
وخبر المبتدأ جملة الشرط  
وقيل هي جملة الجواب

التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يخشى ولا على الثاني بوجوده في نحو  
غلامي على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامي ليس  
ذاتيا (قوله حذف لامة) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتكوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرى كما  
مر (قوله ونصبه ظهر على الباء) ما لم تكن الباء آخر الجزء الاول من مركب مزجي أعرب اعراب  
المتضامين نحو معد يكرب وقالى فلا تسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في هـ مع الهوامع بلا خلاف  
استعجا بالحكمة حال البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بأن هذه الاضافة ليست حقيقة  
بل شبهت الكلمة بالمتضامين من حيث ان احدهما عقب الاخرى لكن في حواشي شيخنا عن  
سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفا جواز فتح الباء واسكانها (قوله خلفه) لكونه  
فتحاً غير لازم للباء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورعى فانه للزوم الباء لو أبقى استنقل فقلت الباء ألفا  
فاندفع استشكال الفرق فتأمل (قوله ورفعته ينوي) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله  
ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوي دفع توهم أن المراد ينوي جوازا (قوله بكسر منوى) أي اذا كان  
منصرفا والافتدت الفتحة حال الجزم (قوله غير ماضى) أي رفا غير نافذ بل مقطوع افعاله ولو أن  
واش الخ) واش اسم أن منصوب بفتح مقدرة على الباء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من  
ظهورها السكون العارض من اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجورور (قوله وهو من أحسن  
ضرورات الشعر) الاصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون  
أهاليكم بسكون الباء (قوله وأي فعل) أي مضارع ولم يقيد به لان الكلام في المغرب (قوله وكان  
بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية لكن اعترض بأن  
الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير ان ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كإص عليه ابن هشام في  
شرح بانت سعاد اللهم الآن يكون ذلك في غير الضرورة (قوله اما شانية) أي اما ناقصة شانية  
أي اسمها ضمير الشأن وقوله أو ناقصة أي غير شانية في عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض  
بأن الشانية من الناقصة على الاصح فلا تحسن مقابلتها بما وفي بعض النسخ أو غير شانية والامر  
علم اظاهر (قوله جملة من مبتدأ وخبر خبرها) فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في  
مفسرة العامل لاصحير الشأن (قوله وآلف خبرها) وعلى هذا فقولها أو أو يا خبر مبتدأ محذوف  
أي أو هو أو أو يا فلا اشكال في رفعه (قوله وخبر المبتدأ جملة الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة  
على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله في المغنى (قوله حال منه) أي من الضمير  
المستكن في عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله  
الثاني وهذا أولى لان المقصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى أنه  
حل معنى لاجل اعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شانية وأن معتلا ففعل عرف بمعنى سمى  
(قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره)  
أي معنى لالفاظا والتقدير اقصد الالف أو اعتبر أول بس (قوله أبي الله الخ) يعني أن علمه وسيادته

معاقبيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أي فعل كان آخره حرفا  
من الاسرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف انوفيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر  
الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمير يفسره المفعول الذي بعده (وأب) أي أظهر (نصب ما) آخره أو (كيسدعو) أو يا  
نحو (يرى) خلفه النصب وأما قوله • أبي الله أن أسهبام ولأب • وقوله

ما أقدر الله أن يدين على شططه • من داره الحزن من داره صول فضرورة (٩١) (والرفع فيهما) أي الواوي والباي

(أنو) لثقله عليهما  
(واحد جازما ثلاثين)  
وأبقى الحركة التي قبل  
المحذوف دالة عليه (نقض  
حكما لازما) نحو لم يحش  
ولم يغز ولم يرم فالرفع  
نصب بالمفعول لا نو  
وفيها متعلق به واحذف  
عطف على أنو وفي كل  
منهما ضمير مستتر وهو  
فاعله وجزما حال من  
فاعل احذف وثلاثين  
مفعول به اما لاحذف  
والضمير في ثلاثين لا حرف  
العلة الثلاثة ومعمول  
الحال محذوف وهي  
الافعال الثلاثة المعتلة  
والتقدير احذف أحرف  
العلة ثلاثين حال كونك  
جارما لافعال الثلاثة  
المذكورة أو يكون  
معه ولا للحال والضمير  
للافعال ومعمول الفعل  
محذوف وهو الأحرف  
الثلاثة والتقدير احذف  
أحرف العلة حال كونك  
جازما لافعال ثلاثين  
ونقض مجزوم جواب  
احذف وحكما مفعول  
به أن كان نقض  
بمعنى تؤدوم مفعول مطلق  
أن كان بمعنى تحكم  
(خاتمة) قد ثبت حرف  
العلة مع الجازم في قوله  
وتحذفني شجرة عيشية  
كان لم يزل قبلي أسير بما بنا  
وقوله

من نفسه لا تصافه بالأوصاف الحميدة لأنها راثية من آباءه (قوله ما أقدر الله أن يدين على شطط  
من داره الحزن من داره صول) ما تجيبه وعلى معنى مع والشطط بشين مبهمة غاء مهملة مفتوحة  
البعو الحزن يفتح المهملة فسكون الزاي موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة تنبئة من  
ضباع جرجان كذا في شرح الشواهد العينية والذي في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا  
الشاهد ساقط في كثير من النسخ (قوله ثلاثين) من إضافة الصفة إلى الموصوف وانما جاز حذف  
الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر  
والرفع الذي فيه محذوف للاستئصال أو التعذر قبل دخول الجازم فلا دخل له بحذف الآخر الحرف  
العلة مشابها للحركة حذفه ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف  
عند الجازم لابه فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم  
يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما ألحق به في الأفعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم لتعذر الاعراب  
بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الأصل وقولنا بخلافه هذا هو باعتبار العالب فلا ينافي  
أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبت ألف نحو يحشى نصبا لأحراما  
لأن الجزم ذهب الحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذي هو الألف بخلاف النصب فال  
الحركة فيه موجودة الا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة فلو حذف الألف بقيت الحركة التي هي الفتحة  
بلا حرف (واعلم) أنه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متأسلا فالكان بدلا من همزة كيقرا  
ويقرى ويوضو فان كان الأبدال بعد دخول الجازم فهو قياس لسكون همزة ويمتنع الحذف لأن  
العامل أخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ ولا كثر حيث عدم الحذف بنا على عدم الاعتداد  
بأه اروض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أو للعالم لكان أخصرا وأنسب بالطف على قوله  
اما لاحذف (قوله ان كان نقض الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به (واعلم) أنه لا ينحصر تقدير  
الاعراب في الاسم المعتل والفعل اذ منه في الاسم ما سكن آخره للدعاء نحو وقل داود جالوت  
بادعاه الدال في الجيم أو للوقف أو للتخفيف والحكمي نحو من زيد المن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل  
علما من المركب الاسنادى على مختار السيد وسيأتي في العلم والمشتغل آخره بحركة الانباع  
والمضائق ليا المتكلم لفظا أو تقديرا أو كايا بدلهما نحو يا غلاما ريا ابتوا يا أمنا ومنه في الفعل ما سكن  
للدعاء نحو زيدا يضرب بكرا أو للوقف أو للتخفيف نحو يا هر كم يسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر  
بل يجوز في النثر على الصحيح وما حرك لا لتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفر أو ما أدغم في آخره  
كلم يشدو ما حرك من القوافي نحو • رآنك • هم أنا مري القاب يفعل • وكما تقدر الحركات تقدر  
الحروف كفي الامماء السنة أو المثنى أو الجمع اذا أضيف إلى كلمة أو لها ساكن (قوله قد ثبت  
حرف العلة) أي وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام  
الكلمة بل الأعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فقبل ضرورة وقيل بل حذف  
الخ أي فقبل حرف العلة الموجود هو الأصلي وثبت مع الجازم لضرورة وقيل ليس هو الأصلي بل  
الأصلي حذف ثم أشبع الفتحة الخ فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض هذا وفي الجمع أن ثبوت حرف  
العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة  
(قوله في قوله وتتحذف الخ) وأما قراءه فقبل انه من يتق ويصير بانيات الباء وتسكين الراء فقبل من  
موصولة وتسكين يصير بالتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقبل شرطية والياء اشباع أو لأجرا المعتل  
مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة (قوله شجرة عيشية) أي عجز ومنسوبة إلى عبد شمس  
وعبنا بيا أصله جنبنا حذف أحدى ياء النسب وعوض عنها الألف (قوله والانباء نهي) بفتح

ألم يأتينا والانباء نهي • بما لاقت لبون بني زياد وقوله



نكرة مع عدم المغارة نحو انما الحكم الواحد اه ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه  
 المغنى بسألك اه لى الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل ال الخ) أو رد عليه أنه غير جامع  
 لخروج الاسماء المتوغلة في الابهام كاحد الملازم للنفي وهو ما همزته أصلية ومعنى انسان لا ما يقع  
 في الاثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو شدوذاو بمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال  
 وجهه اللفظ وجهه المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لانها لا تقبل ال ونخرج اسماء الفاعلين  
 والمفعولين لان ال الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتبيز واسم لا التبرئة ومجور ورجل وأفع  
 من لانها لا تقبل ال وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد الى نكرة كجاءنى رجل فأكرمته لوقوعه  
 موقع ما يقبل ال وهو رجل ودخول هو ودوجوس فانها ما يقبلان ال مع أنهم معرفتان اذ منعنا  
 الصرف للعلية والتأنيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلاما من المتوغلة واسماء الفاعلين  
 والمفعولين واقع وقع ما يقبل ال ك انسان وكذا ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلا  
 والحال وما بعدها قابلة لال في حالة الافراد ولا يضر عدم قبولها ال في تلك التراكيب وعن الثانى  
 بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل ال لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل  
 بل موقع الرجل والرجل لا يقبل ال أفاده مم ومنع أن هو ودوجوس يقبلان ال حال كونهما  
 معرفتين بالعلية على القيليتين واعما يقبلان ال حال كونهما جعيل ليهودى ومجوسى كروم ورومى  
 وهما حينئذ نكرتان (قوله كرجل و فرس الخ) لا يخفى على النبيه حكمه تعداد الامثلة (قوله ار  
 واقع الخ) أول التنويع أى لتنويع مفهوم النكرة الى نوعين فهى موضوعة لقدر مشترك بين  
 النوعين وهو ما دل على شائع في جنسه كما قاله ابن هشام (قوله كذى معنى صاحب) أو رد عليه أن  
 صاحبا الذى يقع موقعه ذوصفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال  
 الاسماء الجامدة وال الداخلة على الصفة التى من باب اسم الفاعل موصولة لمعرفة وأجيب  
 بأن المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب يقبل ال المعرفة باعتبار معناه الاسمى  
 وان لم يكن معناه عند وقوع ذى موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذى هو معنى ذو واقع موقع  
 ذات ثبت لها العصبية فذو واقع موقع ما يقبل ال بواسطة وقال الرودانى تحرير هذا المثل أن  
 ذواسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كايوصف بالصفات المشبهة وهو محتمل للضمير كالصفة  
 وان صاحب لا يشترط في أنه يجوز أن يستعمل مراداه بالحدث من محبة فهو صاحب أى مصاحب  
 وعليه يقال مرتب رجل صاحب أخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل  
 صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون ال الداخلة عليه  
 معرفة لا موصولة فلا يتبعه التزام كون ال فى صاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب عما مر  
 اه لمصاوه وحسن (قوله فانهم اعنده معرفتان) لان جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك  
 في جواب من عندك وما دعاك الى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد يجوز أن يقال  
 في الجواب رجل من بني فلان وأمر مهم كذا في شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خلوها) جواب عن  
 ايراد على قوله ومن وما يقنعان الخ (قوله موصوفتين) أى بفرد كما مثل أو بجملة كمرت بمن قام  
 وسررت بما رأيت أى بانسان قام وبشي رأيت وانما مثل بما وصف بالفرد لعدم احتماله كون من  
 وما موصوفتين لان الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكوناوا تكفا) أى النائبين عن اسكت  
 وانكف أى اسكت سكونا ما وانكف انكفا ما يجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين  
 المراد بهما طلب سكونا وانكفا ما كانا دالين على الطلب والتسكير كصه ومه فاندفع اعتراض  
 اللغزانى بانه ان أريد المصدر النائب عن فعله فالتسكير لان اسكت انما يدل على طلب السكون  
 من حيث هو أو غير النائبين على ان قولهم الفعل من قيسل التكرات يقتضى دلالة

(نكرة قابل ال مؤثرا)

فيه التعريف كرجل

وفرس وشمس وقر (أو

واقع موقع ما قد ذكر)

أى ما يقبل ال وذلك كذى

بمعنى صاحب ومن وما فى

الشرط والاستفهام

خلاف لابن كيسان فى

الاستفهاميتين فانها

عنده معرفتان فهذه

لا تقبل ال لكنهما تقع

موقع ما يقبلها اذا الاولى

تقع موقع صاحب ومن وما

يقعان موقع انسان وشئ

ولا يؤثر خلوها من تصنع

معنى الشرط والاستفهام

فان ذلك طارئ على من

وما اذ لم يوضعا فى الاصل

له ومن ذلك أيضا من

وما نكرتين موصوفتين

كافى مرتب بمن محب لك

وبما محب لك فانهما

لا يقبلان ال لكنهما

واقعان موقع انسان وشئ

وكلاهما يقبل ال وكذلك

صه ومه بالتبيين لا يقبلان

ال لكنهما يقعان موقع

ما يقبلها وهو سكونا

وانكفا وما أشبه ذلك



ونكرة مبتدأ والمسوغ

قصد الجنس وقابل آل  
خبر ومؤثرا حال من  
المضاف اليه وهو آل  
وشرط جواز ذلك موجود  
وهو اقتضاء المضاف  
العمل في الحال وصاحبها  
واحتراز مؤثرا عما يدخله  
آل من الاعلام لضرورة  
أولمخ وصف على ماسياتي  
بيانه فانها لا تؤثريه تعريفا  
فليس بنكرة (تنبيه)  
قدم النكرة لانها الاصل  
اذلا يوجد معرفة الاولة  
اسم نكرة ويوجد كثير من  
النكرات لا معرفة له  
والمستقل أولى بالاصالة  
وايضاف الشيء أول وجوده  
تلمزه الاسماء العامة ثم  
يعرض له بعد ذلك الاسماء  
الخاصة كالآدمي اذا ولد  
فانه يسمى انسانا ثم مولودا  
أو موجودا ثم بعد ذلك  
يوضع له الاسم العلم واللقب  
والكنية وأنكر النكرات  
مذكور ثم موجود ثم  
محدث ثم جوهري ثم جسم ثم  
نام ثم حيوان ثم انسان ثم  
رجل ثم عالم فكل واحد من  
هذه أعم مما تحته وأخص  
مما فوقه فتقول كل عالم  
رجل ولا عكس وهكذا  
كل رجل انسان الى آخره  
(وغیره) أي غير ما يقبل  
آل المذكورة أو يقع  
موقع ما يقبلها (معرفة)  
اذلا واسطة واستغنى بعد  
النكرة عن حد المعرفة

اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر  
والذي عليه الجمهور ان مدلوله الفعل قال الوداني والذي يفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين  
فيكون صه واقعا موقع سكو تابوا واسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم  
(قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتي كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مسوغ وعلى ذلك بان  
التعريف غير محمول على المعرف لاجل مواطاة ولاجل اشتقاق بل هو تصوق رساذج أي لا حكم معه  
كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذا التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية  
المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلق قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على  
المعرف أصلا ينبغي جملها على معنى أن المقصود من التعريف تصوق رمادية المعرف لاجله عليه وان  
كان حله عليه جل مواطاة لازما قأمل (قوله قصد الجنس) أي في ضمن الافراد اذ الحقيقة الهضمة  
لا تنصف بقبول آل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوغ الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك  
(قوله وقابل آل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ لان قابل صفة لمخدوف أي اسم قابل  
والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخر أو نكرة خبر مقدم ما هو أنسب  
بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهي الاولى بالابتداء (قوله أولمخ  
وصف) لوقال أولمخ أصل لكان أولى ليس دخل نحو النعمان فانه في الاصل اسم عين للدم (قوله لانها  
الاصل) أي الغالب والسابق يدل على الغلبة اعملة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن  
المعرفة أشرف لان النكات لا تتزاحم ولا ان الانسب اعتبار كون السابق في الوجود هو السابق في  
الذكر (قوله الاولة) أي المدلوله (قوله ويوجد كثير من النكرات) كاحد وعرب وديار وقول البعض  
وحائط وحصير وحصاة برده أن الثلاثة لها معرفة بال (قوله والمستقل الخ) من تمام علة الاصلة  
ومراده بالمستقل ما ينفر في بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عبر بدله بالاكثر لكان أوضح (قوله  
الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل  
الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قصد يقال دفع التوهم حاصل  
بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون له كالمناخر كبر فائدة وليكون  
ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من هذا الحصر بل  
التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهي فكذلك رأى ما شابه أن يذكروا ما شابه أي ما شابه أن يعلم  
وكوجود معدوم ونكي وان شجر وكانسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر في الشئين  
اللسدين بينهما العموم والخصوص الوجهي والظاهر أنهم في رتبة واحدة اسقوط عموم كل  
بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان) كذلك في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط ثم نام والاولى أولى  
(قوله ثم عالم) أو رد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا  
الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار  
غالب ما ذكره اذا الطرف الاعلى ليس فوقه شيء فتأمل (قوله وغيره معرفة) في الاخبار قلب كما  
يقصده صانع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وانما أفراد الضمير مع أن المرجع  
اثنان لتأوله بالمذكور وقول البعض لكون العطف بأوسهوعن المنصوص عليه من ان افراد  
الضمير انما هو بعد أو التي للشيء ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين أو الامور التي  
للتنويح لانها تنزلة الواو (قوله اذلا واسطة) وأثبتها بعضهم في المجرى من آل والتنوين كن  
وما ومتى وأين وكيف (قوله بجحد النكرة) أي تعريفها الصادق بالرغم فاندفع ما يقال ان ما ذكره  
رسم لاحد على أنا قد منارده في بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة  
في قوة قولنا المعرفة ما لا يقبل آل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا وأجيب بأن المراد

قال في شرح التسهيل من تعرض لحسد المعرفة بجزء عن الوصول اليه

عن حدها مصرحاً به فلا ينافي أنه يفهم من كلامه ضمناً (قوله دون استدراك) أي انقراض عليه  
 الضمير إلى من أوجد من جملة ما علة به المصنف أن من الاسماء ما هو معرفة بمعنى نكرة لفظاً كما  
 في قولك كان ذلك عاماً أول وعكسه كاسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق  
 أي لأن الأول في الأصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظاً ومعنى بحسب الأصل  
 والثاني مدلوله عند غير الناطق معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظاً وقد عرّف غير واحد  
 المعرفة بما وضع لشيء بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف إلى معرفة) أي إضافة محضة كما يشير  
 إليه المثال (قوله المنادى المقصود) أي المنكر المقصود ندائه بعينه وانما سكنت عنه هنالك كرهه  
 في باب الداء كما سكنت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وهو المراد به  
 سهر يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكركه الأول في باب والثاني في باب التوكيد والثالث والرابع  
 فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الأربعة إلى الستة أما المنكر غير المقصود ندائه بعينه فهو باق  
 على تنكيره وأما المعروف قبل النداء فالعج بقاءه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحاً وقيل  
 تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف  
 الستة (قوله والمواجهة) يظهر أن اللطف تفيرى (قوله بأل) أي الحضورية وناب حرف النداء  
 مناجها (قوله فأت على الناطق) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمته معنى  
 عسر (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعي المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم  
 التعبير بأعلاها أو أرفقها من رفع ككرم رفعه بكسر الراء مشعر وعلا قدره كما في القاموس واعلم  
 أنه قد يعرض للمفروق ما يجعله مساوياً لفظاً كالموصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب  
 أو فاقه عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب للقاتل من الباب بانه عليه الشارح في شرحه  
 على التوضيح (قوله على الأصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى والخلاف في  
 غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف اجما قال اشواني ويليه ضميره (قوله ثم العلم) وأعرفه علم  
 المكان ثم علم الاسم ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص  
 قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله أبو جبان ليجز ذلك نحو اسامة اه يعنى فليس بعد العلم وقبل  
 اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل (قوله ثم اسم الإشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للبعيد ثم  
 ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل أعرفه ما كان مختصاً ثم ما كان مشتركاً ويظهر أن أعرف كل  
 منهم ما كان معهوداً معيناً ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس المحيى الموصول للثلاثة كالأل والأضافة  
 (قوله ثم المحلى) وأعرفه ما للهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتسكير على  
 المعنى وقد شاع أن المعروف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظاً فالتحقيق أنه معرفة  
 معنى أيضاً كما مر عن الروداني في أول الباب (قوله وقيل هما في مرتبة واحدة) اختاره الناطق وعلاه  
 بأن تعريف كل منهما بابا العهد وهو يقتضى أن الذي في مرتبة الموء ول عنده هو المحلى بال العهدية  
 كما أشار إليه الدماميني (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قاله ابن كيسان واستدل بقوله  
 تعالى قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى إذا وصفه لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب  
 المصنف بأن الذي يدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم  
 بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضاً بأن الآية على تقدير وصفية الذي انما تمنع أعرفية الموصول من  
 المحلى لا تساويهما الذي ذهب إليه المصنف وحيث فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله  
 في رتبة العلم) أي لا الضمير لانه يقع صفة للعلم في نحو مرت بريد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى  
 والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا ولا يظهر عندى أن المضاف دون المضاف  
 إليه مطلقاً كما ذهب إليه المبرد لا كتسا به المريف منه وأن قولهم في علة استثناء الضمير ان

دون استدراك عليه وأنواع  
 المعرفة على ما ذكره هنا  
 ستة المضمهر (كهم و) اسم  
 الإشارة نحو (ذى و) العلم  
 نحو (هند و) المضاف إلى  
 معرفة نحو (ابنى و) المحلى  
 بأل نحو (الغلام و) الموصول  
 نحو (الذى و) وزاد في شرح  
 الكافية المنادى المقصود  
 كما راجل واختار في التسهيل  
 أن تعريفه بالإشارة إليه  
 والمواجهة ونقله في شرحه  
 عن نص سيديويه وذهب  
 قوم إلى أنه معرفة بأل  
 مقدرة وزاد ابن كيسان  
 من وما الاستفهاميتين كما  
 تقدم ولما فات على الناطق  
 ترتيب المعارف في الذكر  
 على حسب ترتيبها في المعرفة  
 لضيق النظم رتبها في  
 الترتيب على ما ستره  
 فأعرفها المضمهر على الأصح  
 ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم  
 الموصول ثم المحلى وقيل  
 هما في مرتبة واحدة وقيل  
 المحلى أعرف من الموصول  
 وأما المضاف فانه في رتبة  
 ما أضيف إليه مطلقاً عند  
 الناطق وعند الأكثر أن  
 المضاف إلى المضمهر في  
 رتبة العلم وأعرف الضمائر  
 ضمير المتكلم ثم المخاطب

الصفة لا تكون أعرف ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأى مانع من  
 كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتبوع لا نقول هذا منقوض بجواز ابدال  
 المعرفة من التكررة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه  
 نعت ثم رأيت الفارضى في باب النعت نقل عن اس هشام جوار كون النعت أعرف من المنعوت  
 وذكر أن اشتراط كونه دربه أو مساويه مذهب الاكثر ورأيت الشارح أيضا في باب النعت نقل جواز  
 ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رحمه وبما ذكره يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون  
 المضاد اليه مطلقا بخبر وواعدا كما جانب الطور الايمن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفنا  
 (قوله ثم الغائب السالم عن الابهام) فسر في التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد  
 معروفة أو تذكره مثال غير السالم جاء في زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال  
 عوده للاول والثاني لعدم ما يعين رجوعه الى أحدهما بخصوصه وإن كان عوده للثاني راجعا فاندفع  
 ما نقله شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أو تسمية  
 معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقبل مؤخر عن رتبة العلم وقيل في رتبته هذا وقد اختلف  
 في ضمير الغائب العائد الى التكررة فالجهور على أنه معرفة مطلقة وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو  
 جاء في رجل فأكرمه بخلاف ربه رجلا وبالها قصة ورب رجل وأحبه واختاره الدمامينى وعلمه بأن  
 في الضمير في الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس في المظهر التكررة ألا ترى أن اذا أردت  
 تفسير الضمير في جاء في رجل فأكرمه قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها بخلاف  
 واجبة كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكيفية (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الابهام  
 فغير السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فوضع) قدر متعلق الجار والمجرور  
 خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على حامد وقوله لدى غيبة أو حضور أى مع اعتبار دلالة على  
 الغيبة أو الحضور فخرج بما الى أوقعها على جامد لفظ غائب وحاضر متكلم ومخاطب وبقوله  
 لدى غيبة أو حضور ضمير الفصل رياء الغيبة لانها حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا الذى  
 الغيبة أو الذى الحضور وثانيهما للغيبة لا الذى الغيبة وكاف الخطاب رتاؤه الحرفيان لانهم واضعا  
 للخطاب لا الذى الخطاب وبنون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لانها وضعت للتكلم  
 لا الذى التكلم وكذا هـ مزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالة على الغيبة أو الحضور والامعاء  
 الظاهرة المستعملة في غائب أو حاضر هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تسدفع الايرادات هذا وكلام  
 المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمهرات ونحوها كليات وضعية  
 جزئيات استعمالا والمعنى فوضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من  
 أنها جزئيات وضعية واستعمالا والمعنى فوضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة  
 استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ)  
 بيان لما يجب لصهير الغائب وتقدم الذ كر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاء في رجل فأكرمه  
 وضرب زيد اغلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب  
 غلامه زيد أو تضمن الكلام السابق اياه نحو اعدوا له أو أقرب للقوى فان الفعل متضمن للمرجع  
 الضمير أو لاستلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو ولا يوبه لكل واحد منهما السدس أى الميت  
 بقريته ذكر الارث أو بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب أى الشمس على قول بقريته ذكر العشى  
 وتقدمه كما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وأن خولف للكتابة الاجمال ثم  
 التفصيل وهذا في المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا  
 في الخطاى وحيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدان المرجع لم يتقدم فيه لالفاظ ولا معنى

ثم الغائب السالم عن  
 الابهام وجعل الناظم هذا  
 في التسهيل دون العلم  
 (فما) وضع (لدى غيبة)  
 تقدم ذكره لفظا ومعنى  
 أو حكما على ما سأتى في آخر  
 باب الفاعل (أو) لدى  
 (حضور) متكلم أو مخاطب

ولاحكاً أما الأولان فظاهران وأما الثالث فلا نه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا قد بروك المسائل الست ورفع الضمير بنعم وبإبه ورفع به بأول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير بالمفسر نحو هي النفس فتحمل ما حملت وهي العرب تقول ماشاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ان هي الاحياء الدنية ووجور الزمخشري تفسير الضمير بالضمير بالضمير بعده في غير بابي نعم ورب نحو فسواهن سبع سموات فقضاهن سبع سموات وجوز كون سبع تميز مفسراً للضمير وقولنا وان خولف لسكتة الاجمال ثم التفصيل ايضا حة أنهم انما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفعيم بذكر الشئ أولاً ثم تفسيره لتضمن ذلك تشويق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون أكد وفي الجمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمره معمر آخر

قالت ألا ليمتأ هذا الجمام لنا \* الى جامتنا أو نصفه فقد

(كانت) وأنا (وهو)  
وفروعا (سم) في اصطلاح  
البصريين (بضمير)  
والمصموم وسماء الكوفيين  
كاتبه ومكتبا في تنبيهه رفع  
ايام دخول اسم الاشارة  
في ذي الحصور بالتمثيل  
(وذو اتصال منه ما لا يتدا)  
به (ولا يلي الا) الاستثنائية  
(اختياراً ابداً) وقد يليها  
اضطراراً كقوله  
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا

أي نصف جام آخر بقدره عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه قال الدمامي كذا قال ابن مالك وجاعه قال ابن الصانع وهو خطأ اذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله **فائدة** قال في التسهيل ولا يكون أي مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الابدليل اه قال الدمامي وينبغي أن يكون المراد بالاقرب غير المصاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافاً اليه فلا يكون الضمير له الابدليل ثم قال فان قلت هذا أي ما ذكره المصنف اذ لم يمكن عود الضمير الا الى أحدهما أي الشئين المتقدمين كفي قولك جاءني زيد وعمر وأكرمه وأما اذا أمكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معاً كفي قولك جاء الزيدون والعمرور وأكرمهم فهل الحكم كذلك قلت لم أرفيه بخصوصه نصاً وينبغي أن يجري على مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلاً أشياء معدودة فن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم الى الاقرب فقط فتأمل (قوله كانت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يس (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزل وقوله والمضمير مفعول من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كخن والثاني على البارز بتعليب غيرهما عليهما (قوله رفع ايهام الخ) أي رفع قوته وأنسعه والافتحيل ليس نصافي الرفع (قوله ما لا يتدأ به ولا يلي الا) أي ما لا يؤدي به في افتتاح النطق ولا يقع بعد الانحسب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك عقلاً كما قاله حفيد الموصح وانما لم يتدأ به ولم يل الا لان وضعه على أن يلي عاملة ثم كان القياس ان يلي الاعلى انقول بأنها عاملة لكنه رفض والمراد لا يتدأ به ولا يلي الا بقا على حالته التي كان عليها قبل الابتداء وتلوا الا فاندفع ما أورده اللقاني من أن الضمير في ضربتهم ما وضربتهم متصل ويندأ به ويقع بعد الاضمار ما مضى باوهم ضربوا واهن ضربين وما ضرب الالهة ما أوهم واهن لصيرورته مبتدأ أرفاعاً لا بعد أن كان مفعولاً واغماير دلوصح أن يقال هما ضربت مثلاً على أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نفعاً عن الرضى وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضاً مع أن فيه اعترافاً بالانفصال حال الابتداء أو تلوا الا (قوله الاستثنائية) قل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الاوصاف التي بمعنى غير في نحو مرت رجل الا لا أي غير لكن في شرح الجامع ما نصه وربما اقتضى كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن الا اذا كانت لتغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس

ونكثرة مبتدأ - ديار  
 قصد الجاء والكاف  
 خبره (ابني أكرمك  
 المضا . والها من) قولك  
 وفيه مامان) فالاول  
 وهو الياء ضمير متكلم  
 مجرور والثاني وهو الكاف  
 ضمير مخاطب منصوب  
 والثالث وهو الياء ضمير  
 المخاطبة مرفوع والرابع  
 وهو الهاء ضمير الغائب  
 منصوب وهي ضمائر  
 متصلة لا تتأني البداءة بها  
 ولا تقع بعد الا (وكل مضمرة)  
 متصلا كان أو منفصلا  
 (له البناء يجب) باتفاق  
 القاعدا واختلف في سبب  
 بناءه فقيل لمشابهة الحرف  
 في المعنى لان كل ضمير  
 مضمرة معنى التبع كـ  
 أو الخطاب أو الغيبة  
 وهي من معاني الحروف  
 وذكري في التسهيل لبنائها  
 أربعة أسباب (الاول)  
 مشابهة الحرف في الوضع  
 لان أكثرها على حرف  
 أو حزين وحمل الباقي على  
 الأكثر (والثاني)  
 مشابهة في الافتقار لان  
 المضمرة لا تتم دلالة على  
 مسماء الإضميعة من  
 مشاهدة أو غيرها  
 (والثالث) مشابهة في  
 الجمود فلا يتصرف في  
 لفظه بوجه من الوجوه  
 حتى بالتصغير ولا بأن  
 يوصف أو يوصف به (الرابع)  
 الاستغناء عن الأعراب

مراداه (قوله الا ان) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار  
 (قوله كالبا) والكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب  
 ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجرو المقصود بذكرها وما سلبه التمهيل للمرفوع وللغائب  
 لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك لما من المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح  
 للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق ونحوها المتكلم بالضممة لتقدم مرفوعة فاعطى أشرف الحركات  
 والمخاطب المذكور بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث والتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على  
 المؤنث فاعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه  
 بألف وكسرتهم ابياء لغة رديئة لم يبعه فيجوز عليها قناراً يتكلمون في رأيتك وتوصل التاء  
 المذكورة مضمومة بيم وألف للمخاطبين والمخاطباتين وانما ضمت التاء اجراء للميم مجرى الوارد  
 لتقاربهما في المخرج وبم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسيكين  
 اذا ولى الميم ضمير متصل كضمير بقوه وشدهما بلا وصل وهو المسمى اختلاسا بنون مشددة  
 للمخاطبات دما ميني لمصالحا قال الرضى زيد للانا نون مشددة لتسكون باراء الميم والواو في الدكور  
 واختاروا النون لمشابتها بسبب الغنة الميم اه ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها  
 غير مودة (قوله والها) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسر ها غير الحجازيين  
 أما هم فيضمونها وبلغتم قرأ فص وما أنسا نيه وبما عاهد عليه الله وحزاة لاهله امكثوا وتشبع  
 حركتها بعد تحرك ويحار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة  
 محو عليه ورموه عند غيرهما والراح الاول وقد تسكن أو تحذف حركتها بعد متحرك عند بني عقيل  
 وبني كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرار وان فصل في الاصل  
 الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو لا يؤده اليك ونصه جهنم أو بنا نحو فالفه جازت الاوجه  
 الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع  
 دونه نحو فيهم اسان أسهل من ضمها وان كان الصم أقيس لانه حركة واو الجماعة وضمها قبل  
 ساكن واسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم وأنعمت عليهم  
 بسكونها دما ميني لمصالحا (قوله مجرور) أي في محل جر وكذا يقال في نظائره (قوله وكل مضمرة  
 الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الصم يراى المتصل وغيره بالكسبة أو تأخير عنه بالكسبة  
 ولا يحق أن لا يستفاد بقاء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبهه الوضعي في اسمي جئتنا وان  
 زعمه البعض حتى تاقص فائدة ذلك وهذا بعد قوله كالشبهه الخ اذا المستفاد من قوله كالشبهه الخ  
 بناء التاء ونافقط (قوله يجب) أي يلزم فاندفع مانق له البعض عن اليه وفي وأقره من أنه لا يلزم  
 من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل في  
 قوله وكل حرف مستحق للبناء (قوله وهي من معاني الحروف) أي من المعاني النسبية التي حقها أن  
 تؤدى بالحروف قال ابن عازي وقد أدبت بالفعل بأحرف المضارعة وبالواو الحق في نحو اياي ايانا  
 اياك اياه بناء على أن أحرف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية  
 وهو قول الرضى كما قدمنا (قوله مشابهة في الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء الا  
 اذا كان ال جملة (قوله في الجمود) أي عدم التصرف كبدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله  
 فلا يتصرف في لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأما هوهم ونحن فاسماء للثنتين والجماعة دما ميني  
 (قوله الاستغناء عن الأعراب) أي مشابهة الحرف في الاستغناء الخ قال سم فيه بحث اذ مقتضى  
 كون البناء الاستغناء أن لا يكون لها محل من الأعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى  
 لاثباته في المحل ولا فائدة لذلك اه وقد يجاب بأن اثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول



والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة قنامل (قوله باختلاف صيغه) البناء صبيغة متعلقه بالاستغناء واللام في قوله باختلاف المعاني لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف الفاظه اعم من أن يكون اختلاف مادة كابين هو ونحن وبين أنت واية أو هيئة كابين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كأنها للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالهما من الاعراب كالتكلم له في الرفع تاء مضمومة وفي النصب والجر تاء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفي النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل اهـ بايصاح ولا يحق أن يادخل باختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الاعراب فالانسب حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كانت واية ونحن واية وحمل المعاني على المعاني التي تقع ضمها للعوامل كالفاعلية والمفعولية لان ما ذكره الذي له دخل في استغناء الضمير عن الاعراب فتأمل هذا ولا يضرب في كون اختلاف الصيغ باختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية بالاحوال الثلاثة كالم يضرب اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما لا يصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ باختلاف المعاني أغليا (قوله ولعل هذا الخ) قال الشواني يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعي في اسمي جئنا (قوله عقبه بتقسيمها) أي الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب أي المحلى فلا اعتراض بأن المصير مبني وبأن تقسيمها بحسب الاعراب يقتضي أنها معرفة فكيف تضمن علم البناء نعم يرد على ابن الناطم أنه اغما عقبها بصلاحيه ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية بالاحوال الثلاثة وصلاحية الالف والواو والتون للعائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي أن يكون سببا للاعراب الا أن يقال محط التعقب قوله وذو ارتفاع الخ (قوله كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء) لانه اذا ذكر أن صيغه الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغه الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الاعراب فتبنى (قوله ولفظ ماجر) الاضافه لليبان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المصمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للاعراب وانما قال ولفظ ماجر كلفظ ما نصب ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ماجر لينبه من أول ودلة على أن كلامه في المتصل اذا مجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ماجر من الصما المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ ما نصب) ولو لم يوافق اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحو به) ونحو بي واني (قوله للرفع) متعلق بصيغ وقدم معمول الخبر الفعلي على المبني الجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفاعل على متصرفا كما هنا وان لم يجز تقدم عامله الذي هو الخبر الفعلي وقولهم جواز تقدم معمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبي (قوله وجر) عطف المسكورة على المعرفة كاعطف المعرفة على المسكورة في قوله بعد و ألف والوار الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكن في هذه الاشارة ما عن انه صريح بالمسئلة في باب العطف (قوله أو الماعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة في الماعظم نفسه حقيقة وفي الداميني أن بعضهم قال انما يستعمل الماعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه مرة الجماعة تجازا اهـ ومنهانا (قوله صلح) بفتح اللام وصهها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه (قوله كاعرف بنا) أي اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) أي بسبب الفاعلية أو البناء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما البناء وهم

باختلاف صيغه باختلاف المعاني قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المصمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب كانه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال (ولفظ ماجر كلفظ ما نصب) فنحو انه وله ورأيتك وممرت بن (لرفع والنصب وجر نا) الدال على المتكلم المشارك أو الماعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال (كاعرف بنا فاننا نلنا الملح) فتا في بنا في موضع جر بالياء وفي فاننا في موضع نصب بان وفي بنا في موضع رفع بالفاعلية وأما البناء وهم فانها يستعملان للرفع والنصب والجر

أمكن لا يشبهان نامن كل وجهه فان الياء (١٠٠) وان استعملت للثلاثة وكانت ضمير متصل فيها الا انها ليست فيها بمعنى واحد لانها

في حالة الرفع المخاطبة نحو  
اضربني وفي حالة الجر  
والنصب للمتكلم نحو  
واني وهم تستعمل للثلاثة  
وتكون فيها بمعنى واحد  
الا انها في حالة الرفع ضمير  
منفصل وفي الجر والنصب  
ضمير متصل (وألف  
والواو والنون) ضمائر  
رفع بارزة متصلة (لما  
• غاب وغيره) أي  
المخاطب والغائب (كقاما)  
وقاموا وفي (و) المخاطب  
نحو (اعلموا واعلموا علمن  
• تنبيه) رفع توهم شمول  
قوله وغيره المتكلم بالتمثيل  
ولما كان الضمير المنصل  
على نوعين بارز وهو له  
وجود في اللفظ ومستتر  
وهو ما ليس كذلك وقدم  
الكلام على الاول شرع  
في بيان الثاني بقوله (ومن  
ضمير الرفع) أي لا النصب  
ولا الجر (ما يستتر) وجوبا  
أوجوازا فالاول هو الذي  
لا يتخلفه ظاهر ولا ضمير  
منفصل وهو المرفوع  
بأمر الواحد المخاطب  
(كافعل) ياريد أو بمضارع  
مبدوء به مرفوعة المتكلم مثل  
(أوافق) أو بنون المتكلم  
المشارك أو المظم نفسه  
مثل (أفتبط) أو بناء  
المخاطب نحو (أتشكر)  
أو بفعل استثناء كخلا  
وعدا ولا يكون في نحو  
قاموا ما خلا زيد او ما عدا  
عمرا ولا يكون بكرا أو

(الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نابذ كرا الصلاحية للأحوال الثلاثة مع أن الياء  
وهم أيضا صالحان لها (قوله لكن لا يشبهان نامن كل وجهه الخ) اعترض بان هذا ظاهر بالنسبة لما  
مثل به ونحوه لا مطلقا لان الياء تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبني كوني  
مسافر الى أبي فانها في الجميع للمتكلم ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث وهم  
يكون ضمير متصل في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبهم كونهم مسافرين الى آباءهم فانها ضمير متصل  
في الجميع ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر  
في محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل بطب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين  
الثلاثة بطريق الاصلة (قوله والواو) ندرجدها والاستغناء عنها بالاضافة قبلها كقوله

فلو أن الأطباء كان حولى • وكان مع الأطباء الاساء

وكقراء طلبة قد أفلم المؤمنون بضم الحاء والجرى على لغة أكاو في البراغيث كافي الكشف وبهذه  
القراءة يرد على قول أبي حيان ان ذلك ضرورة ومع ذلك مع الامر أيضا آفاده الدماميني (قوله  
ضمائر رفع بارزة) أي اذا اتصلت بالافعال كافي مثاله فالالف والواو في نحو الضاربان والضاربون  
حرفان والهاء اعل مستتر (قوله ماله وجود في اللفظ) أي ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فان له  
وجود في اللفظ بالقوة لا مكانه الا طبق به بخلاف المستتر فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة  
لعدم امكان النطق به بل هو أمر عقلي فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقاني فان قلت  
فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اخذ المستتر بالعمدة قلت المستتر متصرف  
بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتها ولذا احتاج الى قرينة ودلائل انها أنشعفت من  
دلائلها اه ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا همى يضرب من  
زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل واذا همى بقائم من أيهم قائم يحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى  
اذ ليس جملة كما قاله الورداني (قوله ومستتر) تصریح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أوضح  
أقوال ثلاثة ثابته منفصل ثالثها واسطة (قوله أي لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر  
وقوله وجوبا أو جوازا أي استقار اذا وجوب أو اذا جواز (قوله لا يتخلفه ظاهر) أي لا يحل محله  
بأن لا يرتفع بهامله (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحد والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز  
وقوله المخاطب بيان للواقع وأمانسى الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء ببناء الخطاب  
وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله أو بمضارع) أي مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير  
منفصلا كما سيأتى (قوله أو ببناء) المخاطب نحو اذ تشكر لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال  
المتن للثابت كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناطم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج باضافه تاء  
الى المخاطب انضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء ببناء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبةين والمخاطبين  
والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجروه مجرى الامثال التي تلزم  
طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أي في غير مسألة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل  
التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل وندور في غيرهما نحو مرت رجل أفضل منه أبوه  
(قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هي له فعلا أو غيره لان بروزه يوهوم  
جرانها على غير من هي له زاد في التصريح المرفوع بالمصدر التائب عن فعله نحو ضرب  
الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبش اذا كان ضمير افعلي صحيحا كما يعلم من ضابطي واجب  
الاستقار وجازئه (قوله ليس بمعنى المضى) أما الذي بعناه فرفوعه جازا الاستقار لانه يخافه الظاهر  
ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هبها العقيق هبها على أنه من تأكيد الجمل (قوله كنزال

بأفعل التبع نحو ما أحسن الزيد بن أو بأفعل التفضيل نحوهم أحسن أنا أو باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال (وم)

ومه) فالضمير فيها مستتر وجوباً سواء كان المفرد مذكراً أو غيره نحو زال يازيد و يازيدان  
 و يازيدون و ياهند و ياهندان و ياهندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يحلفه الظاهر) أى يحل  
 محله بأن يرتفع بعامله (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أى غير ما تقدم من فعلى الاستثناء والتعجب  
 (قوله المحضة) أى التى لم يغلب عليها الاسمىة ومثلها الطرف والجرور والمجرور أما غير المحضة  
 كالابطع والاجر فغير محضة للضمير أصلاً وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات  
 العقيق هيهات بناء على أنه من تأكيده الجمل كإمر وأما تمثيل المصرح بزيدهيات فانما يصح على  
 القول بأن اسم الفعل متأثر بالعامل وهو خلاف المشهور وعلى ما قاله الرودانى وفيه نظر لأن  
 الاختلاف انما هو فى تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الحلة المركبة منه ومن فاعله محلاً فأنظن أحداً  
 عنده قائل ولعل الشارح لم يرد له نقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير  
 البارز و انما ظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبى جبان (قوله وفيه نظر) قال سم  
 حيث فسر المستتر جوازاً بما يحلفه اظاهر أو الضمير المنفصل فى الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض  
 وانما يرد لو فسر بما يجوز ارازه على الفاعلية ولا مشاحة فى الاصطلاح ففى وجوب الاستتار  
 وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميراً مستتراً وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار  
 الضمير المستتر بأن لا يجوز روزه وعدم وجوبه بان يجوز روزه اذ ليس لنا ضمير المستتر يجوز  
 روزه فقول الموضح اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بعينه عندهم منع وان أراد بعينه  
 عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى  
 جعله التحقيق لافرق بينهما الا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل  
 وفى تقسيمه عكسه اه مع بعض تلخيص (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم  
 بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزاً ويبحث فى هذا التنبى بأن سيبويه أجاز فى قوله تعالى أن  
 عمل هو وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلاً وكونه تأكيدياً وان استشكل بأن  
 القاعدة أن لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه  
 يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلاً اذ لم  
 يشترطوا فى الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم فى الضابط لا يدل على اشتراطه أصلاً وبتحقيق  
 المقام على هذا الوجه يعلم ما فى تأييد البعض النظر من النظر (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير)  
 أى المستتر كما يؤخذ من المقام أى بطريق الاصلة فلا يرد أن أقوم مثلاً لرفع البارز المؤكد  
 للمستتر بناء على أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر (قوله  
 والى ما رفعهما) أى الضمير و اظاهر وعبارة التوضيح والى ما رفعه وغيره ولو أتى بها المكان  
 أحسن (قوله يجب ذكره) أى لفظاً أو تقدير أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا  
 عطف تفسير (قوله ولا داعى الى تقدير وجودهما) أى غالباً فلا يعترض بأنه قد يكون هناك  
 داع الى تقديرهما كربط الصفة أو اللمة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذوارق) أى محلاً  
 وكذا يقال فيما بعد قال الرودانى يذنب تقيده ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة  
 والاطراد حتى لا يتقضى به وأنا كانت فانه قابل ولا بما أكده المنصوب أو المجرور كما بأتى فى  
 باب التوكيد فانه بطريق التباينة ولا يخوياً أنت لانه فى محل نصب فان ذلك شاذ لا طرداه (قوله  
 أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فجزء بالكاف نحو أنا كانت وأنت كانتا وأنت كهو (قوله  
 هو) قال فى التسهيل وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وشم جائز وقد تسكن بعد  
 همزة الاء تنفهام وكاف الجر اضطراراً وقد تحذف الواو والياء اضطراراً وتسكنهما قيساً وأسند  
 وتشدهما همدان اه بزيادة كلمة من الدمامينى (قوله والفروع عليها) أى المتفرعة عنها (قوله فى

ومه وأن وأزه والثانى  
 هو الذى يحلفه الظاهر  
 أو الضمير المنفصل وهو  
 المرفوع بفعل الغائب  
 أو الغائبة أو الصفات  
 المحضة قال فى التوضيح  
 هذا تقسيم ابن مالك وابن  
 يعش وغيرهما وفيه نظر  
 اذ الاستتار فى نحو زيد  
 قام واجب فانه لا يقال قام  
 هو على الفاعلية وأما  
 زيد قام أبوه أو ما قام الا  
 هو فتركيب آخر  
 والتحقيق أن يقال ينقسم  
 العامل الى ما لا يرفع الا  
 الضمير كاقوم والى ما  
 يرفعهما كقام انتهى  
 (تنبية) انما خص ضمير  
 الرفع بالاستتار لانه عمدة  
 يجب ذكره فان وحذف  
 اللفظ فذلك والا فهو  
 موجود فى النية والتقدير  
 بخلاف ضميرى النصب  
 والجر فانهم انضه له ولا  
 داعى الى تقدير وجودهما  
 اذا عد مامن اللفظ  
 وذوارق ناع وانفصال  
 أنا) للمنكلم و (هو)  
 الغائب (وأنت) للمخاطب  
 (والفروع) عليها وانضه  
 (لا تشبه) علبك (وذو  
 انتصاب فى



في نحو ضربت وقوله وتصرفا في الجملة اذ تاء أنت لاتنضم ويحتمل أن مراده كذا الخطاب الواقعة  
اسما وجئت لا يحتاج الى قولنا في الجملة (قوله وذهب الخليل الخ) وقيل الضمير هو اللواحق  
وايا عماد أي حرف زائد تاء عليه اللواحق ليعين الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير  
اللواحق وايا اسم ظاهر أنصف اليها (قوله الى أنها ضمائر) أي وايا مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة  
في قوله فاياه وايا الشواب اضافة العام للعاص لا ايا مشتركة كما مر ورد بانه لو صح ذلك لوجب  
اعرابها لان المبني اذا لزم الاضافة أعرب وما استدلل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة (قوله واختاره  
الناظم) وجعل اضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كفي • علازيد ما يوم النفا رأس زيدكم •  
(قوله وفي اختيار) مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على  
قول الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعور كان للشاعر عنه مدوحة أما على قول الناظم انها  
ما ليس للشاعر عنه مندوحة فشكل الآن يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعات غير الورن  
أو أنه لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صيغ الشارح فانه لم يأخذ له فهو ما وجعل  
الضرورة من أسباب عدم تأتي الاتصال حيث قال يأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله  
لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتي الاتصال خمسة وبقي عليه أسباب آخر ذكرها في  
التصريح منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف الى منصوب نحو نصركم نحن كتم طافرس أو يرفع  
بصفة جارية على غير من هي له مطلقا عند البصر بين بشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو  
زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم وأن يفصله متبوع نحو يبحر جون  
الرسول واياكم أو أيا بلي واو المصاحبة كقوله

فألبت لا أنفلأخذن قصيدة • تكور واياها بامثلة لا بدى

وأن بلي اما المكسورة نحو امانا واما أنت ومن الاسباب التي عذها في التصريح أن ينصب مصدر  
مضاف الى المرفوع نحو عجت من ضرب الامير اياك ورتة الدما يسنى بجواز اتصاله فاصلا بين  
المتضايين كان يقال عجت من ضربك الامير بجرا الامير (قوله فأذ كرههم) بالنصب جوابا للسنى  
وبالرفع مطفا على أصحاب الضمير يرجع الى قومه لا الى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم  
مخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصحاب قوما فأذ كرههم قومي الا يزيدون قومي حبا  
الى الأكثر ثنائهم على قومي والشاهد فيهم الاخير الذي هو فاعل يزيد كذا في المعنى واستقرب  
الدما مبنى أن الد كرفلي بمعنى التذكر وأر زيادتهم قومه حبا اليه لكونه يرأهم منطبقين رتبة عن  
قومه وجوز الشفنى أن يكون فاعل يزيد ضمير يرجع الى الذكر القلي المفهوم من فأذ كرههم  
والضمير المنفصل تأكيد للاتصال لانه يؤكده ضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على  
هذا (قوله بالباعث) الباء متعلقة بخلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم  
والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث  
أو الوارث اليه على حد قوله • بين ذراعي وجهه الاسد • أو منصوب بالوارث على أن الوصفين  
تنازعا وعمل الثاني وضعت بمعنى تضمنت أي اشملت عليهم أو بمعنى تكفأت بأبدانهم والدهار ير  
قال في التصريح بمعنى الشدند اه وتبعه شيخنا والبعض والذي في القاموس الدهار ير أول  
الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف ودهر ودهار ير مختلفة اه وقال العيني وقولهم دهر  
دهار ير أي شديد كليله ليلا • ويوم أيوم وساعة وسوعاء الاضافة فيه مثل جرد قطيفة اه والموافق  
لصدر عبارته أن يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه محصورا) أي فيه قد  
يقال ما قبله محصور فيه أيضا وأجب شيخ الاسلام بأن هذا مصطلح علماء المعاني أما النخاعة فاما  
يكون الحصر عندهم بانما أو مالا (قوله أنا الذائد) بالذال المجهة أي المانع والحامي من الحماية

وذهب الخليل الى أنها

ضمائر واختاره الناظم

(وفي اختيار لا يجيىء)

الضمير (المنفصل •

اذ أتاني أن يجيىء) الضمير

(المتصل) لان الغرض

من وضع المضمرات انما

هو الاختصار والمتصل

أخصر من المنفصل فلا

عدول عنه الاجتالم

يتأت الاتصال لضرورة

نظم كقوله

وما أصاحب من قوم

فأذ كرههم

الا يزيدهم حبا الى هم

وقوله

بالباعث الوارث الاموات

قد ضمت

اياه الارض في دهر

الدهار ير

الاصل الا يزيدوهم وقد

ضممتهم أو تقدم الضمير

على عامله نحو اياك نعيد

أو كونه محصورا بالآو

انما نحو أمر أن لا تعبدوا

الاياه ونحو قوله

أنا الذائد الحامي الدمار

وانما

يدافع عن أحسابهم أنا

أو على

لان المعنى لا يدافع الا أنا

أو كون العامل محذوفا

أو معنوا بنحو



اياك والشر وأنا زيد تعذر  
الاتصال بالمحذوف  
والمعنوى (وصل أو افصل  
ها، سلتيه وماه أشبهه) أى  
وما أشبهها، سلتيه من  
كل ثاني ضميرين أولهما  
أخص وغيره من فروع  
والعامل فيها غير تامع  
للابتداء، سواء كان فعلا  
نحو سلتيه وملتى اياه  
والدرهم أعطيتك  
وأعطيتك اياه والاتصال  
حينئذ أرح قال تعالى  
فسيكفيكم الله أنزلكموها  
ان يأنلكموها اذير يكهم  
الله في منامك قلبه لا ولو  
أرادكم كثيرا ومن  
الفصل ان الله ملككم  
اياهم ولوشاء لملككم اياكم  
أو اسما نحو الدرهم أنا  
معطيك ومعطيتك اياه  
والانفصال حينئذ أرح  
ومن الاتصال قوله  
لئن كان جبل كاذبا  
لقد كان حبيك حقا يقينا  
وقوله  
ومنعكها بشئ يستطاع  
و(في)ها.

وهي الوقاية والذمار ما لم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولا تباؤه  
مأخوذ من الحساب لانهم يحسبون به ويدونه عند المفاخرة قال السعد التفتازاني لما كان غرضه  
أن يخص المدافع عن المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وإنما أذاف عن أحسابهم لصار المعنى  
اغما أذاف عن أحسابهم لأع أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود (قوله اياك والشر) أصله احذر  
تلايقك والشر (قوله وصل أو افصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة  
في قوله وفي اختيار الخ وقوله أو افصل أى انت بالضمير المنفصل بدلهالانها، سلتيه لا يمكن فصلها  
لانها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل إشارة الى رجحانه مع  
الفعل الذي صرح به في عبارته (قوله أولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل  
في نحو ضربونا والفصل في نحو أعطاه اياك أو اياه وأعطاك اياي أو اياك كما ستعرفه (قوله وغير  
مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو حبيك في البيت الآتى لانه وان كان في محل رفع هو في محل جر أيضا  
بالانضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته أما اذا كان اسما ولا  
يكون حينئذ الضمير الاول المرفوع الامسترا فيجوز اتصال الثاني وانفصاله نحو أنا الضارب بك  
والضارب اياك عند من يرب الضمير مفعولا لامضافا اليه أما عند من يعربه مضافا اليه فيتعين  
الوصل اذا الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله أنزلكموها ان يأنلكموها) الواو فيها ما تولدت  
من اشباع الضمة اه شوائى (قوله اذير يكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام  
فيما اذا كان العامل في الضميرين غير تامع للابتداء ويرى في الآية طلبة وهي من فواخ  
الابتداء فيكون ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلتيه وأجيب بأن النسخ في الآية اغما هو للمفعول  
الثاني والثالث لا للاول والثاني اذا الاول فاعل في الاصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما  
فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفى في قولنا غير تامع للابتداء نسخ المفعولين  
معاقا مل وفي الهمع اذا وردت مقاميل أعلم الثلاثة ضمائر فيكم الاول والثاني حكم باب أعطيت  
وان كان بعضها ظاهرا فان كان الضمير واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت  
أو ثان وثالث فكطنت (قوله ان الله ملككم اياهم الخ) ساقه في التصريح حديثا والشاهد في  
هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله والانفصال حينئذ أرح) لان عمل الامم لمشايرته  
الفعل لالذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به (قوله لئن كان الخ) لام لئن موطئة للقسم  
كما قاله العيني والشيخ خالد الزاد العيني وتسمى المؤذنة أيضا لانها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط  
التي دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في  
البيت الآتى أعنى قول الشاعر ان كان اياه الخ من أن الموطئة هي لام لقد فتبه ولا لم لقد جواب  
القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العيني انه جواب الشرط واللام للأن كيد مرفوعا كيد مرفوعا من صدر  
عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط وقول  
العيني الشاهد فيه وفي الاول لا يلتفت اليه كانه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف  
لفاعله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وهما مفعول ثان أى ومنعكها لانه  
لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب مذكورة في الايات قبله كان  
طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستطاعه ليرجع عن طلبه اياه والباء اضافة المنع ويستطاع خبر  
منع أى منعك اياها أى شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجه همتك العلية  
اليها واما زائدة في خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت فلا تطعم آيت اللعن فيها وآيت  
اللعن كانت تحية الملوك في الجاهلية أى آيت أسباب لعن الناس لك والواو في ومنعكها اللعن من  
فاعل تطعم أو مجرور في لاله لطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء من شرح شواهد المغنى

(كنته) وبابه (الخلف) الآتي ذكره (اتقى) أي انتسب و (كذلك) في هاء (خلفه) وما أشبهه من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما ناصخ للابتداء (واتصالاً اختار) في البابين لأنه الأصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صباد أن يكنه فلن تسلط عليه ولا يكنه فلا خير لك في قتله وقول الشاعر (١٠٥) فان لا يكنها أو تنكنه فانه

أخوها غدت أمه بلبانها  
وأما الاتصال في باب خال  
فلشابهة خلفه وظننته  
لسألتيه وأعطينته وهو  
ظاهر ومنه قوله

بلغت صنع امرئ راخاله  
اذ لم تزل لاكتساب الحمد  
مبتدرا

وأما (غبري) سبويه  
والاكتشاف (اختار  
الانفصال) فيهما لان  
الضمير في البابين خبر في  
الأصل وحق الخبر  
الانفصال وكلاهما مسموع  
في الأول قوله

لئن كان إياه لقد حال بعدنا  
عن العهد والانسان قد يتغير  
ومن الثاني قوله

أخي حسبك إياه وقدمت  
أرجاء صدرك بالاضغان  
والاخر

تنبية في واقف الناظم في  
التسهيل سبويه على  
اختيار الانفصال في باب  
خلفه قال لأنه خبر مبتدأ  
في الأصل وقد حجزه عن

الفعل منصوب آخر بخلاف  
هاء كنهه فانه خبر مبتدأ في  
الأصل ولكنه شبهه بهاء  
ضربته في أنه لم يحجزه الا

ضمير مرفوع والمرفوع  
يحجزه من الفعل وما اختاره  
الناظم هنا هو مختار الرمانى

للسبوطى وشرح الشواهد المعنى وغيرهما (قوله وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميراً كالشال أم لا نحو والصدق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواته في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه ولا يكون إياه فلا يجوز إياه ولا يكونه كما لا يجوز إياه فكما لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعد ما هو معناها والظاهر أن كاد وأخواته لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلاً ضارعاً لا في ندور وخزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواته أو أن قولهم ليسى وليسك شاذ (قوله الخلف) أي في الراح من الوجهين كما يشير إليه قول الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صباد ظنانه أنه الدجال ولعل هذا الترديد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها الخ) قبله

دع الخمر يشربها الغرابة فأتى \* رأيت أخاهم غنياً بمكانها

بخطاب غلامه ينهيه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيهما واللبان بالكسر اللين والضمير المستتر في يكما يرجع إلى أخيهما والبارز إليها وقوله أو تنكنه بالعكس والمراد بأمة منكرة الكرم (قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لاما هنا ولو قال عطف على قوله لأنه الأصل ولشابهة خلفه الخ لكان حسناً (قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لان كلام من الضميرين في البابين منصوب وأولهما أخص (قوله بلغت) اظها أنه بناء المتكلم أي أحبرت بصنع امرئ بفتح الباء أي محسن حاله بكسر الهمزة على الألف وفتحها على القياس (قوله لار الضمير الخ) رده الناظم في شرح الكافية بأنه يقتضى جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه لأنه مبتدأ في الأصل وهو مجتمع بالاجماع وأجاب الرضى بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل (قوله وكلاهما) أي البابين أي فصلهما مسموع (قوله لئن كان إياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول (قوله أخي حسبك إياه) اظها أن أخي مبتدأ وحسبك إياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لأن أخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدوشى قال ما قلته وقوله وقدمت الخ جملة حالية والأرجاء جمع رحا بالقصر وهو الناحية والاضغان والأخر جمع اضغن واحدة بكسر أولهما وهما الحق (قوله والمرفوع بجزء من الفعل) أي فان فصل به كلافصل (قوله وقدم الاخص الخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الأمرين في باب سلبه بتقديم الاخص وأنه اذا قدم غير الاخص تميز الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيد صريحاً لجواز أن لا يتبر في الشبهة تقديم الاعرف أفاده سم وانما يجب تقديم الاخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوى فيما هو كالكمالة الواحدة وانما قدموه على القوى في خصوصيتي لتقوية بتوغل في الجرئية بكونه فاعلاً بخلاف ما نحن فيه من الضميرين الذين ليس أولهما مرفوعاً (قوله في الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كضمير نونا (قوله وحسبك نيلك) كذا في بعض النسخ بيا، المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبك بلاياه المتكلم بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الباء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الباء أي في مثال آخر غير ما تقدم فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الباء في الاتصال

(١٤ - صبان اول) وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير الاخص منهما وجواب (في) حال

(انصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كأي سلبه وأعطينته وكنته وخلفه وظننته

وحسبك نيلك ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الباء في الاتصال

(وقدمنا ما شئت) من الاخص وغير الاخص (في انفصال) نحو سلني اياه وسله اياي والدرهم أعطيتك اياه وأعطيتك اياك والصدق كنت اياه وكان اياي وهكذا الى آخره ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء ملككم اياكم **تنبيه** حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبر المكان أو واحد أو ثنائي ضميرين أولهما أخص وغيره فروع فخرج مثل المكاف من نحو أكرمك ودخل (١٠٦) مثل الهاء من نحو قوله • ومنه كما بشئ استطاع • فان الهاء ثانی

ضميرين أولهما هو المكاف أخص وغيره فروع لانه مجرور بانضافة المصدر اليه (وفي اتحاد الرتبة) وهو أن لا يكون فيهما أخص بأن يسكونا معا ضميرين تكلم أو خطاب أو غيبة (الزم فصلا) نحو سلني اياي وأعطيتك اياك وخلته اياه ولا يجوز سلني ولا أعطيتك ولا خلته (وقد يبع الغيب) أي كونهما للغيبة (فيه) أي في الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وأنصرهم وجوها لوجهك في الاحسان بسط وجهه

أنا لهم أقفوا كرم والد وقوله

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة

لضغمة ما يقرع العظم نابها وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاها كما في هذه الشواهد قال فان اتفقا في الغيبة وفي التسديد أو التانيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع

شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا (قوله وقدمنا ما شئت في انفصال) أي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد أعطيتك اياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الاخص في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخيرة منه واجب فافهم (قوله أو ثنائي ضميرين الخ) أي سواء كان العامل فيهما ناسخا أو لا فدخل بابا سال وخال (قوله وفي اتحاد الرتبة) متعلق بباب سلني وخلتيه لان من قبودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم (قوله الزم فصلا) أي على الصحيح كما يصرح به قول المرادي أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أي سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتي أو اتفقا (قوله وخلته اياه) وانعقاد المبتدأ والخبر من مفعولي خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا (قوله أي كونهما للغيبة) كان الظاهر أن يقول أي وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير ضا تعاليم اتحاد الرتبة من كونها ضمير غيبة (قوله وأنصرهم وجوها) الضمير الثاني للوجوه وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فاما أن يجري على القول بأن الضمير العائد على التكررة تكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشرط في التمييز أن يكون تكرة (قوله لوجهك في الاحسان) أي في وقت الاحسان والبسط والبشاشة والبهجة الحس والفقا والاتباع والمراد أن ذلك وراثته من آبائه وليس عارضافيه (قوله وقد جعلت نفسي الخ) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه وبشتكى من قريبين له يؤذيان والضغمة العضة يكتن بها عن الشدة لعض الانسان عندها على يده واللام في الضغمة بمعنى الباء وفي لضعفهما اللتعايل والضميران مفعولان لضعف الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أي لاجل ضعف الدهر القريبين اياها أي مثل الضغمة التي ضعفت بها وقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا والاضافة في نابها لادنى ملاسة (قوله أن يختلف لفظاها) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا أو مثنى والآخر جمعا كما يفيد ما بعده (قوله ولم يكن الاول مفعولا) احترازه عن نحو الدرهم زيد أعطاه والزيدون العمرون أعطوهم فلا يجب الفصل هنا لان استتار الضمير الاول في الاول ومخالفته للثاني لفظا في الثاني مانع من توالي المثنيين المستثقل واختلاف المحل مانع من إيهام التأكيد ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضرب به عمرو فقد أخطأ من وجهين لانه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلني وخلتيه ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد (قوله لم يحزن) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير في كلامهم أعطاه اياه وينبغي أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الاشباع كافي عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت هاتين الانفصال (قوله وكذا) أي كاتفاقهما في الافراد والتذكير في نحو أعطاه اياه (قوله وتعاربت الهاءان) وبالأولى اذا توالتا نحو أعطاهما (قوله ازداد الانفصال الخ) يقتضى أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال

ولم يكن الاول مفعولا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو أعطاه اياه ولو قال فأعطاه بال اتصال لم يجوز لما

الاتحاد في ذلك من استتقال توالي المثنيين مع إيهام كون الثاني تأكيدا للاول وكذا الواتفقا في الافراد والتانيث نحو أعطاهما اياه أو في التثنية أو الجمع نحو أعطاهما اياه أو أعطاهم اياه أو أعطاهن اياه فالانصال في هذا وأمثاله متمنع هذه عبارته في بعض كتبه ثم قال فان اختلفا وتعاربت الهاءان نحو أعطاهما أو أعطاهن اياه أو أعطاهن اياه ازداد الانفصال حسنا وجوده لان فيه تحلصا من قرب الهاء

من ألهاء أذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو أعطاهوها وبالالف في نحو أعطاهاء بخلاف أنضرموها وأناهلهما وشبهه  
(تنبيه) قد اعتذر الشارح عن التناظم في عدم ذكره الشرط المذكور (١٠٧) بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع

من الوصل تعريض بأنه

لا يتباح الاتصال مع

الاتحاد في القية مطلقا

بل بقيد وهو الاختلاف

في اللفظ (وقبل بالنفس)

دون غيرها من المضمرات

(مع الفعل) مطلقا (الزم

نون وقاية) مكسورة نحو

دعاني ويكرمني وأعطني

وقام القوم ما خلا في وما

غسداني وحاشاني أن

قدرتهن أفعالا وما أحسني

أن اتقيت الله وعليه رجلا

ليسنى وندريسي بغير نون

كما أشار إليه بقوله (وليبي

قد نظم) أي في قوله

اذ ذهب انقوم الكرام

ليبي • وجوز الكوفيون

ما أحسنى بناء على

ما عدهم من أنه اسم

لا فعل وأما نحو تأمرني

فالحجج أن المحذوف نون

الرفع • تنبيه • ذهب

الجمهور أنها اسمية

نون الوقاية لأنها تأتي الفعل

الكسر وقال الناطم بل

لأنها تأتي الفعل اللبس

في أكرمني في الأمر فلا

النون لا لتبنياء المتكلم

ببإاء المخاطبة وأمر المذكر

بأمر المؤنثة ففعل الأمر

أحق بهما من غيره ثم حل

الماضي والمضارع على

الأمر (وليتي) بشبوت

نون الوقاية (فتا) جلا

الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما استفاد من كلام الناطم (قوله على معنى نوع الخ) أي وكل  
بيان ذلك النوع إلى الموقف (قوله مطلقا) أي ما ضيا أو مضارعا أو أمر متصرفا أو جامدا كما مثل  
(قوله نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها في حروف المعاني وأن المعنى الموضوع له الوقاية  
واستشكاه الرواداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأي حرف لو فرض  
الحزبه وقال الدونشمري الظاهر أنها حرف مبني وذكر المعنى لها في أوجه النون المفردة يفيد أنها  
حرف معنى (قوله مكسورة) أي مناسبة لباء المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن حروفا  
أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر فيما خلا وما عدا الوجود ما المصدرية التي  
لا توصل إلا بالفعل ولا يظهر جعل ما رائدة فقوله ان قدرتهن أفعالا لا يظهر إلا في حاشا كذا في يس  
عن اللقاني وله هذا قال في المعنى وحاشا ان قدرتهن فعل لا يمكن دفعه يجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا  
باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل (قوله وعليه رجلا ليسني) في المعنى أنه قاله بعضهم  
وقد بلغه أن انسانا تهده أي لينزرجلا غيري اه • فمدلول اسم الفعل هما ليس فعلا موضوعا  
للأمر بل فعل مضارع مقرون بلام الأمر وهذا شأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فيبني أن  
لا ينوب عنهم ما الاسم (قوله وندريسي بغير نون) وانما جار حذف النون فيها لأن لا تنصرف  
فانتهت الحروف إلا في بيانها زكريا (قوله اذ ذهب الخ) صدره • عذرت قومي كعبد الطيس •  
بفتح الطاء أي الرمل الكثير وفي قوله ليسني شدوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب  
الفصل مع فعل الاستثناء (قوله نحو تأمرني) بنون واحدة مخففة (قوله فالصحيح أن  
المحذوف الخ) لأنها ثابتة عن اسمه وقد حذفت بحقيقتي قراءه السوسى وما يشعر بمكون  
الراء حذف النائية عم التخفيف أولى للاحتياج إلى تغيير حركة الدون بالكسر لو كانت الباقية  
نون الرفع بخلاف ما إذا كانت نون الوقاية وقبل نون الوقاية لأنها منشأ الثقل فهي أولى بالحذف  
ولأنها لا امر استخسائي ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب  
الحاق نون الوقاية بالفعل بقى ما إذا اجتمع نون الوقاية ونون الأناث فالمحذوف نون الوقاية قال في  
البيسيط اجاعا وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لأن نون الأناث فاعل والفاعل  
لا يجوز حذفه أفاده الدماميني (قوله لأنها تأتي الفعل الكسر) أي الذي يدخل مثله في الاسم وهو  
الكسر بسبب بقاء المتكلم أي والكسر أحوالا فخصص به الفعل كما صين عن الجرأما الكسر الذي  
ليس بهذه المثابة فدرجته إلى صونه عنه كالنكسر قبل بقاء المخاطبة والكسر للخلص من التقاء  
الساكنين كذا في شرح الجامع قال زكريا والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل أما فيه محذوف  
ورمى فلا فذلك ينبغي أن يراد وأحق المعتل بغيره طرد الباب اه • وكان ينبغي أن يراد أيضا وتي  
ما اتصل به غير الفعل من غير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل (قوله ثم حل الماضي  
الخ) قال البعض ظاهره أنه لا لبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في محو ضرب بني أدلولا النون  
لا لتبنياء الماضي بالأمر فان الضرب نوع من العسل اه • وفيه أنه إنما ينجح إذا كان مراده  
مطلق اللبس أما إذا أراد بخصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحد كما يؤخذ من قوله في  
نحو أكرمني الخ فلا قدبر (قوله لمشابهته) أي في المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجرح  
وتوالى الأمثال فأل للجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناطم ندر معناه وقع ضرورة  
والمناسب جملة على التبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قول الناطم وان كان قوله

على الفعل لمشابهته مع عدم المعارض (وليتي) بمحذوفها (ندرا) ومنه قوله • كنية جارا ذقال ليتي • وهو ضرورة وقال الفراء يجوز

ليني وليتني وظاهره الجواز في الاختيار (ومع لعل عكس) هذا الحكم (قوله تهده) الصواب تهده كفي كتب اللغة اه

فالاكثر لعلى بلاثون والاقل لعلنى (١٠٨) ومنه قوله فقلت أعيرانى القدم لعلنى • أخط بها قبر الالبض ماجد ومعقلته

الثانى انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخر  
مقابل لمساق المتن ثم أشار الى ما فى المتن مؤيد له بموافقة الفراء فقال وقال انقراء الخ بل هذا  
الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالأكثر لعلنى بلاثون والاقل لعلنى ولو  
جرى على ما وافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلنى بلاثون والضرورة لعلنى ويمكن تطبيق قوله  
فالأكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقل الضرورة لكن قد يتوقف فى كون لعلنى ضرورة  
ثم رأيت ابن النظم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضع وغيره قائل (قوله فالأكثر لعلنى بلاثون  
والاقل لعلنى) أفعل التفضيل فى الموضعين على غير بابيه (قوله فقلت أعيرانى الخ) القدم آلة  
الفتح وأخط أنخت والقبر انغلاق والابيض السيف والماجد العظيم (قوله لانها تستعمل الخ)  
ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الـ تـبـة فان المعارض فيها توالى الامثال  
فقط (قوله وحذفها لكراهة توالى الامثال) مبنى على أن المحذوفة فى تى نون الوقاية لانها منشأ  
الثقل وقبل الاولى المدغمه لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال وقبل الوسطى المدغم  
فيها لانها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجرى فى انا فقل المحذوفة الاولى  
وقبل الثانية ولم يقل أحد بعد به انها الثالثة لانها اسم كذا فى الروداني (قوله لست من قيس الخ)  
يجوز فى قيس الصرف على ارادة أبى القيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثانى أوفق بالقافية  
(قوله لحفظ البناء على السكون) اعما حفظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح وانضم لانه الاصل  
ولهذا قال سيبويه يقال فى لدا بضم لدا بغير نون وفى لدا بالسكون لدا بى بالنون (قوله ومنه قراءة نافع)  
قيل يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغة وأجيب بان المحذوفة النون  
المتحركة الاخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر فى كلام سيبويه لانها انما يأتى بها فى مثل ذلك لتسقى  
الاخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الاخر التى تلحقها النون للمعاذلة على سكون  
البناء الاصل لا يحتسب لها ما فى الـ يـة لضم دال ما قبلها وأما ما ذكره البعض تبعاً للدماميين من  
الجواب بأن نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهراً الاضمر افرده ما مر فى كلام سيبويه  
من أنه يقال فى لدا بضم لدا بغير نون لصرحته فى أنه يضاف الى باء المتكلم قائل (قوله معنى  
حسبى) راجع للامر من قبله اخترزبه عن قد الحرفية وقط الطرفية فان باء المتكلم لا تتصل بهما  
وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى على ما يأتى فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الباء بهما اه  
زكريا قال الروداني والغالب عليهما اذا كانا جمعى حسب البناء على السكون وقد يثنان على  
الكسر وقد يعربان (قوله قدنى) أى يأتى وأشار بقوله الى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات  
على الصحيح (قوله قدنى من نصر الحبيبين قدنى) قبل أرادهم ما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً  
على التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قبل  
على التغليب أيضاً وفيه نظروى الحبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه  
وعمه مصعب بن الزبير وقيل على ارادة أبى خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض  
الاستشهاد على حذف النون يجوز أن الاصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروى فتكون  
الباء للاشباع لا للمتكلم قال الروداني وأما الشاعر جرى فيه على لغة من يبينه على الكسر  
والياء للاشباع اه وقد يقال مشاكاة الملاحق للسابق ترجح احتمال الاضافة لياء المتكلم  
(قوله وفى الحديث قط قط) فى صحيح البخارى مر فوعا لا زال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع  
رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزلنا ويرزى بعضها الى بعض (قوله والنون أشهر) راجع

هو أكثر من لثنى نبه على  
ذلك فى الكافية وانما  
ضعفت لعل عن أخواتها  
لانها تستعمل جارة نحو  
لعل أبى المغوار منسك  
قريب

وفى بعض لغاتها لعل بالنون  
فحينئذ ثلاث نونات (وكن  
مخبراً) أخوات لبت و لعل  
(البقيات) على السواء  
فتقـ ولانى و لانى وكافى  
وكافى ولكنى ولكنى  
فتبوتها لوجود المشابهة  
المذكورة وحذفها  
لكراهة توالى الامثال  
(وانظر ارادنا خففا • مى  
وعنى بعض من قد ملقا)  
من العرب فقل  
أياها السائل عنهم وعنى  
لست من قيس ولا قيس  
منى

وهو فى غاية الندرة والكثير  
منى وعنى بثبوت نون  
الوقاية وانما لحقت نون  
الوقاية من وعن لحفظ البناء  
على السكون (وفى لدنى)  
بالتشديد (لدنى) بالتخفيف  
(قل) أى لدنى بغير نون  
الوقاية قل فى لدنى بثبوتها  
ومنه قراءة نافع قد  
بلغت من لدنى عذرا  
بتخفيف النون وضم الدال  
وقرأ الجمهور بالتشديد  
(وفى قدنى وقطنى) بمعنى  
حسبى (الحذف) للنون  
(أيضا قدنى) قليلا ومنه

قوله جامعاً بين اللغتين فى قدنى • قدنى من نصر الحبيبين قدنى وفى الحديث قط قط بهز ثل يروى بسكون الطاء الى  
وبكسرهما مع الباء ودونها بررى قطى قطى بنون الوقاية وقط بالتثنية والواو أشهر ومنه قوله امتهلاء الحوض وقال قطنى



مهلا ويدا قداملا تبطني وكون قدو قط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب (١٠٩) الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون

الى أن من جعلها بمعنى  
حسب قال قدى وقطى  
بغير نون كما نقول حسبي  
ومن جعلها ما اسم فعل  
بمعنى أكنى قال قدنى  
وقطنى بالنون كغيرهما من  
أسماء الأفعال بخاتمة  
وقعت نون الوقاية قبل ياء  
النفس مع الاسم المعرب  
في قوله صلى الله عليه  
وسلم لليهود فهل أنتم  
بما دقوني وقول الشاعر  
وليس بعيني وفي الناس مع  
صديق إذا أعبا على صديق  
وقوله

وليس الموافيني ليرد خانبا  
فإن له أنعاف ما كان أملا  
للتنبية على أصل متروك  
وذلك لأن الأصل أن  
تعجب نون الوقاية بالأسماء  
المعربة المضافة الى ياء  
المتكلم لتقيها خفاء  
الأعراب فلما منعوا ذلك  
نحو اعلية في بعض الأسماء  
المعربة المشابهة للفعل  
ومما لحقته هذه النون  
من الأسماء المعربة  
المشابهة للفعل أفعلى  
التفضيل في قوله صلى  
الله عليه وسلم غير الدجال  
أخوفنى عليكم لمشابهة  
أفعلى التفضيل لفعل  
التعجب نحو ما أحسننى  
أن اتقى الله والله أعلم

﴿ العلم ﴾

(اسم يعين المسمى) به  
(مطلقا) أى علم ذلك

الى قول المصنف وفي قدنى وقطنى الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا مصغر اراداد بمعنى  
امهلا لا تصغير الترخيم كسبذ كره الشارح في باب أسماء الأفعال والاصوات فهو تأكيد لمهلا  
لاصفته كزعمه العين وتبعه غيره كشحناء والبض وملأت بفتح الذاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا  
والضم الذى جوزه البعض يحوج الى تجوز (قوله بمعنى اكنى) كان الصواب بمعنى يكنى كفى المعنى  
أو كنى كفى الجنى الدانى لابن أم قاسم واستقر به الدمامينى لأن محىء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه  
خلاف وفي كلام التفتازانى محىء قط بمعنى انتبه فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك  
ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الأفعال) أى التى تتصل بها ياء المتكلم وهى المتعدية  
ليكون مسدولا لها أفعالا متعدية كدرا كنى وعليك كنى وسمع القراء مكان كنى أى انتظرنى وانما  
اتصلت بها نون الوقاية جملا لها على مسدولاتها وهى الأفعال المتعدية وما ذكره الشارح من  
وجوب لحاق نون الوقاية بأسماء الأفعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن  
عبارة سبيل المنظوم تشعر بقلة لحاقها فانه قال وربما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل  
انظروا اه قال شيخنا وصرح كلام الرضى أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المعنى وشرحه  
للدمامينى أن يجبل بأنى حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكنى فتلزمه نون الوقاية وهو نادى وأسماء  
مرادها حسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية) أى شدوزا (قوله ليرد)  
بالبناء للمجهول أى يعطى (قوله للتنبية على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبية لادخلوها  
على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامى فالأولى أنه لم يشابه الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل  
ولك أن تقول الدخول للتنبية وتخصيص اسم الفاعل ونحوه مشابهة للفعل وتأمل (قوله فلما  
منعوا) أى اللزوم الفصل باخون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفنى عليكم)  
روى بحذف النون أيضا أى أخوف مخوفاتى عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضى أن الدجال وغيره  
خائفان لا مخوف منهما لان حق أفعلى التفضيل أن يصاغ من الثلاثى وهو خاف لا أخاف وأن  
غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي صلى الله عليه وسلم لان أفعلى التفضيل بعض ما يضاف  
اليه نعم يبنى صوغ أفعلى من المبنى للمجهول وهو شاذ عند الجمهور **﴿ فائدة ﴾** حيث قيل بالجواز  
والامتناع في أحكام العربية فاغيا بمعنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من اشكام بما لا يجوز لغة الاثم  
الشرعى فنحن في غير التزليل والحديث كان نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول انه يأثم الا ان  
يقصد ايقاع السامع في غلط يؤدى الى نوع صر رفعه حيث اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بها  
الدين السبكي في شرح المختصر

﴿ العلم ﴾

يطلق على الجبل والراية والعلامة وانظروا أن النقل الى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل  
قولهم لانه علامة على مسماه (قوله يعين المسمى) أى خارجا كعلم الشخص الخارجى أو ذهنا  
وكعلم الجنس بناء على التحقيق الا فى أماعلى مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا  
التعريف لخروج وجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهنى أغنى الموضوع  
لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعالم الذى يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا في المستقبل  
وكعلم القبيلة فانه موضوع لمجموع أبناء الاب الموجودين حين الرضخ وغير الموجودين حينه فان  
المجموع لا وجود له الا في ذهن الواضع فقوله علم الشخص العلم الشخصى خارجى أغلبي أفاده يس  
والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لأنه يحصل له التعيين لانه معين في نفسه فيلزم  
تحصيل الحاصل (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق محذوف أى يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن

المسمى فاسم مبتدأ يعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز أن

يكون علمه مبتدأ  
مؤخر واسم يعين المسمى  
خبر مقدم وهو حينئذ  
تقدم فيه الخبر وجوبا  
ليكون المبتدأ ملبسا  
بضميره والتقدير علم المسمى  
اسم يعين المسمى مطلقا أى  
مجردا عن القرائن  
الخارجية فخرج بقوله  
يعين المسمى التكررات  
وبقوله مطلقا بقية المعارف  
فانها انما تعين مسماهما  
بواسطة قرينة خارجية  
عن ذات الاسم اما فظية  
كآل والصلة أو معنوية  
كالخضور والغيبة ثم العلم  
على نوعين جنسي وسياتي  
وخصى ومسماء العقل  
وغيره مما يؤلف من  
الحيوان وغيره (كجفهر)  
لرجل (وخرنقا) لامرأة  
وهى أخت طرفة بن العبد  
لامه (وقرن) لقبيلة ينسب  
اليها أو يس القرنى (وعدن)  
بلد (ولاحق) لفرس  
(وشدقم) لجل (وهيلة)  
لشاة (وواشق) لكلب  
(وامها أنى) العلم والمراد  
به هنا ما ليس بكنيسة ولا  
بلقب (و) أنى (كنية)  
وهى ما صدر باب أرام  
كبابي بكر وأم هانى (و)  
أنى (لقبا) وهو ما أشعر  
برفعة

يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان المعروف هو الذى يجعل مبتدأ أو التعريف هو الذى يجعل خبرا  
ولان علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سياتى (قوله بضميره) أى ضمير ملابسه كما  
يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله بمجردا عن القرائن الخارجية) أى الخارجية عن ذات  
الاسم كما يصريح به والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كفى الروداني (قوله التكررات)  
كرجل وفرس فانهما لا تعين فيهما أصلا وكشمس وقرفانها وان عينا فردين لكن ذلك  
التعيين لامر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا  
تعين فيهما ما دخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوخ انما جاء  
من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وار احتياج في تعيين مسماه الى قرينة  
من وصف أو اضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية  
المعارف (قوله كآل) ولولا العهد الذهني لان المراد بدخولها الحقيقة وهى معينة وكونها امر ادة في  
ضمن فرد مسمى لا يخرجها عن التعيين (قوله كالخضور) أى في ضميرى المتكلم والمحاطب وقوله  
والغيبه أى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما اذا كان المرجع  
معرفة فالتعين ظاهرا أما اذا كان نكرة فلا من معناه الشئ المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به  
الشئ المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشئ مبهمة فسقط ما للبعض هيا وكان عليه أن يقول أو  
حسية كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة لانها القرينة التى هاتين مدلول اسم الاشارة لا مجرد  
الخضور كما زعمه البعض مدخلا لقرينة اسم الاشارة فى قوله أو الخضور ويمكن أن يقال أراد  
المشارح بالمعنوية ما قابل للفظية فشمل الحسية فافهم (قوله لرجل) أى مخصوص وكذا يقال فيما  
بعده وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الارنب (قوله)  
أخت طرفة) بفتح الراء كفى القاموس (قوله وعدن لبلد) أى بساحل اليمن تصریح (قوله ولاحق)  
لفرس) أى لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما تصریح (قوله وشدقم) ضبطه بعضهم  
بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين وقوله  
لجل أى للذهمان بن المنذر (قوله وواشق لكاب) قال فى التصريح ذكر فى النظم سبعة أعلام  
وثانها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثانهم كابهم (قوله والمراد به هنا)  
أى بخلافه فى تعريف العلم فان المراد به ما قابل الفعل والحرف وبطلق أيضا الاسم ويراد به ما قابل  
الصفة وقوله ما ليس أى علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنية أى سترت واعلم أنه قد يقصد بالكنية  
التعظيم والفرق بينها حينئذ واللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمنعاه وفى الكنية  
لا بمنعاه بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف أن تحاطب باسمها وقد يقصد بها  
التفاضل ككنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الروداني (قوله وهى ما صدر) أى  
علم مركب تركيبا اضافيا صدر فلا انتقاص نحو أوزيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لان المركب  
الاضافى فى الاول جزء العلم لاهو والثانى لاضافة فيه أفاده الشنوائى (قوله بأب أو أم) أو ابن  
أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو أخال أو خالة كذا كره سم (قوله وهو ما أشعر) أى بحسب  
وضعه الاصلى لا العلمى اذ بحسب وضعه العلمى لا اشعاره بالذات كذا قال جمع من أبواب الحوامشى  
والمتجه عنده أن شعر بحسبه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذا اشعار  
الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ما ذكر ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعاً  
رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض  
الاسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل وأجيب بأن ما وضع للذات أولاً فهو  
الاسم أشعر أو لم يشعر صدر أو لم يشعر ثم ما وضع ثانياً وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ثم ما وضع

ثالثا وأشعر فهو اللقب فالأشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه في الموضوع أولا  
والأشعار وعدمه غير منظور إليه في الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عن سدي من هذا  
وجهان الأول أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعر بالرفعة أو  
الضعفة فيبينها التباين وأن الكنية ماصدرت بأب أو أم سواء وضعت أولا أو لا أشعرت أولا فتجتمع  
كلامهما وتنفرد في موضع لا أولا ولم يشعروا عما كان هذا أقرب من ذلك لشمول اللقب عليه ما وضع  
ثانيا وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع ثالثا ودر وعدم شمولها على ذلك ما ذكر في لزوم عليه  
كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولأن اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا مع  
كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الأسماء كافي أم كلثوم  
فقد قالوا اسمها كنيتهما الثاني ما قيل أنه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحشية وانما كان هذا  
أيضا أقرب من ذلك لما مر وفي الروداني أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة  
كانما كان والكنية ما وضع بعد ذلك و صدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ما وضع  
بعد ذلك أيضا أي بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهي متباينة اه ويرد عليه  
أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيره فتأمل (قوله أو ضمه) يصح الضاد أو كسرهما أي  
خسته وهما وه عوض عن الواو (قوله يعني الاسم) تفسير للسوى وأبقاء كثير على عمومه مرجح  
وجوب تأخيرها على الكنية أيضا أو يؤيده تعليله إلا أن بقوله لأن اللقب في الأغلب الخ لا لقضائه  
وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وان يكو  
مفردين كسبياً أي للشارح لما يأتي عن سم ومحمل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن  
اجتماعهما على سبيل اسناد أحدهما إلى الآخر والآخر منهما ما قصد المستكام الحكيم (قوله لأن  
اللقب الخ) وقيل لأنه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولأنه يشبه الصفة  
وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب احتراز عن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لا وهم)  
يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاستهارة المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كافي قوله تعالى  
انما المسيح عيسى بن مريم أفاده بس (قوله أنا بن الخ) الشاهد في مزيقيا حيث قدم اللقب على  
الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروداني وعمل القبط به لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى  
مرقهما كراهة أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره وعمر وهذا من أجداد أوس بن الصامت قائل  
هذا البيت أني عبادة بن الصامت وقوله وجدى أي من جهة الأم وانما لقب منذر بـاء السماء  
لحسن وجهه وقيل هو في الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومرا الشاعران أنه نسيب الطرفين (قوله  
بان ذا الكتاب) أي صاحب الكتاب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو  
أبلغ هذا وأبلغ من يبلغها • عن حديثنا وبعض القول تكذيب  
فانهما أخت عمر والمذكور من قصيدة رثية بها أولها

كل امرئ بمجال الدهر مكروب • وكل من غالب الأيام مغلوب

وقوله ببطن شريان بكسر الشين المحجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر يتخذ منه  
القسي وبطن خيران إذا نصب خيرة على النعنة وعمرو وخبران إذا رفع على الخبرة لأن (قوله  
وغيرها) أي اسمها أولقبا كما سبذ كره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده

• فاغفره اللهم ان كان فجر • أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
ان ناقتي قد نقتب فاحلتى فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك والنقب والدبر رقة الخلف وجرح خنت في  
يمينه كذا في التصريح (قوله هالك) أي ميت وسعد أبو عمرو وهو سعد بن معاذ سيد الأوس رضي الله  
تعالى عنه (قوله وكذلك يفعل هامة اللقب) ذهب قوم كابن الصانع والمرادى إلى تأخير اللقب عن

مسماه أو ضعته كرين  
العابدين وبطة (وأحسن  
ذا) أي آخر اللقب (ان  
سواء) يعني الاسم (محبا)  
نقول جاء زيد بن العابدين  
ولا يجوز جاء زين  
العابدين زيد لأن اللقب  
في الأغلب منقول من غير  
الإنسان كبطة فلو قدم  
لاوهم ارادة مسماه الاول  
وذلك مأمون بتأخيرها  
وقد در تقديمه في قوله  
أنا بس مزيقيا عمرو  
وجدى

أبو منذر ماء السماء

وقوله

بأن ذا الكلب عمرا

خيرهم حسبا

بطن شريان يعوى حوله

الذيب

(تنبيه) • لارتباب بين

الكنية وغيرها من

تقديمها على الاسم قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر

مامسها من نقب ولادبر

ومن تقديم الاسم عليها

قوله

وما اهتز عرش الله من أجل

هالك

معناه الاله بعد أبي عمرو

وكذلك يفعل هامة اللقب

هـ

وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله سواء (١١٣) بقوله (وان يكونا) أي الاسم واللقب (مفردين فأضف) الاسم الى اللقب

(حتما) ان لم يمنع من  
الاضافة مانع على ماسياتي  
بيانه هذا ما ذهب اليه  
جهور البصريين  
نحو هذا سعيد كرز  
يتأولون الاول بالمسمى  
والثاني بالاسم وذهب  
الكوفيون الى جواز  
اتباع الثاني للاول على  
أنه بدل منه أو عطف  
بيان نحو هذا سعيد كرز  
ورأيت سعيدا كرز  
ومررت بسعيد كرز  
والقطع الى النصب باضمار  
فعل والى الرفع باضمار  
مبتدا نحو مررت بسعيد  
كرز او كرأى أعني كرز  
وهو كرز (والا) أي وان  
لم يكونا مفردين بأن كانا  
مركبين نحو عبد الله أنف  
الناقصة أو الاسم نحو عبد  
الله بطة أو اللقب نحو زيد  
أنف الناقصة امتنع  
الاضافة للطول وجنب  
(أتبع الذي ردف) وهو  
اللقب للاسم في الاعراب  
بياناً أو بدلا ولك القطع  
على ما تقدم وكذا ان كانا  
مفردين ومنع من الضافة  
مانع كالنحو الحارث كرز  
(ومنه) أي بعض العلم  
(منقول) عن شيء سبق  
استعماله فيه قبل العلمية  
وذلك المنقول عنه مصدر  
(كفضل و) اسم عين  
مثل (أسد) واسم فاعل  
كسرت واسم مفعول

الكنية وأبقوا قوله سواء على ظاهره من العموم (قوله وقد رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصديق قوله  
وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواء أي وان يكن اللقب وسواء مفردين كافي الاسم واللقب ولا  
يمنع ذلك كون بعض أفراد سواء لا يكون الامر كما كالكنية (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل  
المركب كما أن المراد به في باب الاعراب ما قابل المثني والمجوع والمحق بهم ما والاسماء الستة وفي  
باب المبتدأ ما قابل الجملة وفي باب لا والمنادي ما قابل المضاف والمشببه به وأما اطلاقه على ما لا يدل  
جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فأضف حتما) لا يخفى أن الضافة بالتأويل الآتي في  
الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى اسم اتحد به في المعنى لانها على التأويل الآتي تكون من اضافة  
المسمى الى الاسم فعني الاسم الاول الذات دون الثاني لان المقصود منه لفظه فعناه اللفظ الواقع  
في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا فأضف حتما وقوله فيما سياتي ولا يضاف اسم  
لما به اتحد به معني وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي وبطلق على  
الليثيم والماذق (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أي غالباً لا اذ قد يكتسبون كافي كتبت سعيد كرز  
ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أي وبعض البصريين  
كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وحري عليه في التسهيل (قوله على أنه بدل منه) أي  
بدل كل من كل وجوز الدنو شري وجهها بالشاوهو أن يكون تأكيداً بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن  
البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيد كلام الشنواني ونقله يس عن بعضهم وصرح به  
الروداني وقال بعضهم لا يقطعان الاشدنذا (قوله باضمار فعل) أي جوازاً وكذا قوله باضمار  
مبتدأ فيجوز اظهار ما صرح به في التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصرح بكلام الشارح امتناع  
الاضافة اذا كان الاول مفرداً والثاني مركباً والوجه خلافه كما صرح به الرضي لجوار كون  
المضاف اليه مركباً كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذي ردف) أي تتبع الاتباع  
الاول اصطلاحاً والثاني لغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث وهذا الامر  
كافية عن منع الضافة فلا ينافي ما صرح به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب ان الشرطية  
المدغمة في لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بياناً) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كأل)  
وككون اللقب وصفاً في الاصل مفرداً وبال كهرورن الرشيد ومحمد المهدي قاله في التصريح (قوله  
عن شيء) أي معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شيء المنقول  
عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل  
أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف في الثانية  
أي معنى مصدر الخ وانعكس بتقدير مضاف في الاولى أي عن لفظ شيء الخ ولا يرد على هذا الاتحاد  
المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلاً متصف قبل العلمية بالمصدرية  
وبعداً بالعلمية وهذا الاختلاف كافٍ في أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بالاحاجة حيث  
جعل قوله كفضل الخ تمثيلاً للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق  
استعماله فيه) الاولى سبق وضوءه له ليدخل في المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه  
من المنقول كما يفيد كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أي  
قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة في نوع آخر من  
العلمية كاسامة علما الشخص فهو من المنقول كما قاله الشنواني وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص  
يندفع ما قاله الروداني من أن جعل أل للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد مسمى به امرأه غير الاولى  
منقول وهو باطل فافهم (قوله أبوك حباب) أي جبان على ما قبل ولم أجده في القاموس ولا غيره وفي

أما موصي أنهم هموا بمصنوع الحاء ناسا وشبطا وناو يطا فونه على الحية وهو ما جفت حها ومكسورها  
 ناسا وذ كر لثلاثة معاني أخر لا تناسب هنا وسارق الصيف من إضافة الوصف لفاعل و برده فعل  
 له وقد يقال لا شاهد في البيت لا احتمال أن يكون منقولاً من جملة فعلية فاعلها صير مستترا لأن  
 يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال  
 في الشاهد بعده (قوله وذوار تجال) من ارتجى الخطبة والشعر أي ابتدأهما من غير تمؤلهما  
 قبل فعني كون العلم مرتجلاً أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم قاله الدماميني (قوله  
 اذ لا واسطة الخ) علة لمقدر أي وزدت لفظ الآخر المفيد للحميم مع أن عبارة الناظم لا تؤدي لانه  
 لا واسطة (قوله لا مفعول ولا مرتجل) أما الأول فلا النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع  
 فيه له وأما الثاني فلا نه سبق له استعمال في غير العلمية والتحقيق أنه منقول وضع تربي لا غلبة  
 استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كذا ذكره سم في الآيات البيئات (قوله كلها منقولة) أي لا  
 الأصل في الأسماء التكبير ولا يصح جهل المعنى الأصلي للاسم الذي يتوهم أنه مرتجل (قوله كلها  
 مرتجلة) مبني على قوله أن المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير  
 متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرة أو وصف أو غيرهما أمر اتفاق لا بالقصد (قوله ما استعمال  
 من أول الأمر علماء) أو رده عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه  
 مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول المتن أن العلم ما وضع للمسمى  
 بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كاسماء علماء الشخص ويمكن  
 دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الأولى أن يقول ما وضع لشيء لم يسبق  
 وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخره فيكون  
 هذا أيضاً غير جامع فتأمل (قوله وأرد) فورع أنه جمع عدة معنى المرة من الود فاهمزة بدل من واو  
 كما في أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر  
 المتن من عطفه على ما قبله المقضي كونه قسماً للمنفقول والمرتجل وأما انكسار على المنقول من  
 جملة والاقول من مركب مرتجي والمنقول من متضايقين دون المنقول من بقية المركبات كالركب  
 التقييدى لكونها المصنوعة عن العرب دون غيرها قاله بس (قوله قرناها) أي ذواتها (قوله على  
 أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله  
 عرفت الديار في البيت السابق وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار ومعيت تلك المفاضة  
 بأطرقا لأن السائل فيها يقول لصاحبيه أطرقا أي اسكنا محافة ومهاه قاله العيني (قوله نشت) أي  
 أخبرت يتهدى إلى ثلاثة فاعيل الأول التاء التي نابت عن الفاعل الثاني أخوالى وصى يزيد  
 بدل أو بيان لأخوالى الثالث جملة لهم بديد أي صباح وظلم المفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره  
 يصحون وعليه امتعلق بهذا المحذوف لا بغيره لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لأن  
 المتكلم يغلب على غيره في إعادة الصبر تقول أنا زيدا فعلنا ولا تقول فلان كذا في التصريح وأنت  
 خبير بأنه حيث كان العامل في ظلمنا وعليه محذوف تقديره يصحون كان هو الجدير بجعله المفعول  
 الثالث فيكون جملة لهم فديدها لا مؤكدة وأشاهد في يزيد فانه علم منقول من الجملة بدليل صفة الدال  
 والمشهور في يزيد في البيت أنه بالياء التحتية وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من  
 العرب نسب إليه البرود التزيدي وقده ابن الحاجب كافي زكريا بأن الرواية إنما سمحت بالتحية بأن  
 تزيد بالفوقية لم يسمع إلا مفردا لاجلة وتظهر يزيد في هذا البيت جلا في قوله

• أما ابن جلا وطلاع الثنايا على القول بأنه علم محكي منقول من فهو زيد جلا فيكون من جملة  
 لا من نحو جلا زيد والاكاف مفردا منه فالان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل

وجدى يا حجاج فارس شعرا  
 وفعل مصارع كبشكر  
 قال الشاعر

ويشكر الله لا يشكره وجملة  
 وستأني (و) بعضه الآخر  
 (نوار تجال) اذ لا واسطة  
 على المشهور وذهب  
 بعضهم إلى أن الذي علمته  
 بالعلمة لا منقول ولا  
 مرتجل وعن سيبويه أن  
 الأعلام كلها منقولة  
 وعن لزجاج كلها مرتجلة  
 والمرتجل هو ما استعمال  
 من أول الأمر علماء  
 (كسعاد) علم امرأة  
 (وأرد) علم رجل (و) من  
 المنقول ما أسله الذي نقل  
 عنه (جملة) فعلية والفاعل  
 ظاهر كبرق نخسره وشاب  
 قرناها أو صمير بارد  
 كأطرقا علم مفارقة قال  
 الشاعر

على أطرقا باليات الخيام  
 أو مستر كيزيد في قوله  
 نبئت أخوالى بى يزيد  
 ظلمنا علينا لهم فديده



ومنه اصمت علم فائزة قال

الشاعر

أشلى سلوقية باتت وبات بها

بوحش اصمت في أصلا بها

أود

تنبيه في حكم العلم المركب

تركيب اسناد وهو

المنقول من جملة أن يحكى

أصله ولم يرد عن العرب

علم منقول من مبتدا

وخبر لكنه يقتضى

القياس جائزاه (و) من

العلم (ما يمزج ركا) وهو

كل اسمين جعل اسم واحد

منزلا ثانيهما من الأول

منزلة تاء التانيث مما قبلها

فحو بعلبك وحضر موت

ومعد يكرب وسبيويه

و (ذا) المركب تركيب

مزج ان (بغير ويه تم) أى

ختم (أعربا) اعراب

مالا ينصرف على الجزء

الثاني والجزء الأول يبنى

على الفتح مالم يكن آخره

ياء كعد يكرب فيبنى على

المسكون وقد يبنى مائمه

بغير وبه على الفتح تشبيها

بخمسة عشر

الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها كذا فى المغنى والدمامىنى (قوله ومنه  
اصمت) به مزه قطع وميم مكسورين وان كان الامر من الصمت به مزه وصل وميم مضبوطين على أنه  
من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسر هالان الاعلام  
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كفى التصريح (قوله أشلى) أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا  
سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء فى جماعتى مع وقوله بوحش صلة أشلى وقوله فى أصلا بها  
أود أى عوج جملة فى محل نصب صفة سلوقية وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل  
من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان اصمت فى البيت مجرور بالفتحة كها وشأن المنقول من الفعل  
وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء مسكون الفعل كما يجب بقاء ضمة يزيد فى البيت السابق  
وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به  
على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عدا صمت مما نقل من الفعل وحده كشر  
ويشكرو وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددي  
فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كغا أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كإزى فكل ذلك يحكى  
ولم ينص الشارح على ما ذكرناه تشبيه بالمركب الاسنادى فكانه داخل فيه ويستثنى من المركب  
من حرف واسم المركب من جافوق حرف ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا لمجروره  
معطى ماله لومعى به وحده بأن يضاف آخره ان كان لنا كفى ولا يضاف بل يجعل كيد ودم  
ان كان محمدا كمن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاضافة فى ثلاثى أو ثنائى صحيح كرب ومن  
والحكاية فى ثنائى معتل كفى فان كان الجار حرفا حاديا وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد  
والزجاج اعرابهم مكملا أولهم بضعف حرف لين يجازى حركته كالومعى به وحده فيقال فى  
يزيد جاء بى زيد كذا فى الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الاسلام  
فيعرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله  
ضارب زيدا (قوله أن يحكى آله) أى يكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السبذ واللباب وقيل  
مبنى لا يحكى وذلك فى التسهيل أنه ربما أنشيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاء  
برق فخره واحترز من المظهر نحو برقت وخرجت مسعى به فلا يجوز فيها الا الحكاية وأجاز بعضهم  
اعرابه تقول هذا قلت ورأيت فتا ومرت بقمته أفاده الدمامىنى (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان  
لمفهوم قوله سابقا وجملة فعلية (قوله ومن العلم) الاولى ومن المنقول (قوله بمزج) أى مع مزج (قوله  
منزلا ثانيهما) حل من ضمير جعل الراجع الى اسمين وقوله منزلة تاء التانيث مما قبلها أى فى فتح  
ما قبلها وجرى ان حركات الاعراب عليها واعتراض اللقائى هذا الحد بأنه لا يشعل نحو معد يكرب  
ولا نحو سبيويه ونشوء جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجرى ان حركات الاعراب غير المحلى عليها  
ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حلة واحدة فى أحوال الاعراب الثلاثة وجرى ان حركات الاعراب  
ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التانيث التى قد يكون ما قبلها ساكا  
كأنى بنت رأخت دون ها، التانيث فتأمل (قوله ومعد يكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها  
كمرى ومسعى قاله المصريح هنا لكن قال فى باب النداء معنى معد يكرب عدا الكرب أى تجاوزه  
اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرى فلا شذوذ فى كسر الدال لافعل فانه خلاف  
المعنى المذكور قاله الرودانى ويبعد كونه اسم مفعول تخفيفا به اذ القياس تشديدها كما  
فى مرى (قوله يبنى على الفتح الخ) كالاولى والاخير يبنى على ما كان عليه من فتح  
أو مسكون لانهما ليسا بالبناء (قوله تشبيها بخمسة عشر) أى تشبيها بصنف آخر  
من الممزج وهو المركب العددي فلا يقتضى كلامه أن العددي ليس من الممزج

وقد يضاف صدره الى هجرة

والاول هو الاشهر أما  
المركب المزجي المختوم  
بويه كسيويه وعمر بيه فانه  
مبنى على الكسر لما سلف  
وقد يعرب غير منصرف  
كالختوم بغير يه (وشاع  
في الاعلام ثوالا ضافه)  
وهو كل اسمين جعل اسمها  
واحد منزلا ثانيهما من  
الاول منزلة التنوين وهو  
على ضربين غير كنية (كعبدة  
شمس) وكنية مثل (أبي  
قحافة) واعرابه اعراب  
غيره من المتضايقين  
(ووضعوا لبعض  
الاجناس) التي لا تؤلف  
غالبا كالسباع والوحوش  
والاحناس (علم عوضا  
عما فاتها من وضع الاعلام  
لاشخاصها لدم الداعي  
اليه وهذا هو النوع الثاني  
من نوعي العلم وهو) كعلم  
الاشخاص لفظا فلا  
يضاف ولا يدخل عليه  
حرف التعريف ولا يثبت  
بالسكرة ويندأ به وتنصب  
السكرة بعده على الحال  
وينع من الصرف مع سبب  
آخر غير العلية كالتأنيث  
في أسامة وثعلبة ووزن  
الفعل في بنات أوبر وابن  
آوى والزيادة في سحان علم  
الديج وكيسان علم على  
الغدر وعلم مفعول بوضعا  
ووقف عليه بالسكون  
على لغة ربيعة ولفظا تعييز  
أى العلم الجنسى كعلم  
النخعي من حيث اللفظ  
(وهو) من جهة المعنى

كأزعه البعض تبعاً لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لأن المراد بالاعراب فيه ما يشمل الأعراب  
المهمل كالمركب لكن قال يس إذا كان العددي من المزجي ورد أنه إذا سمع به يحكى كالمركب  
اللفظي والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع  
بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لأن كلامه في المزجي غير العددي (قوله وقد يضاف  
صدره الى هجرة) فيفض الهمزة يعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز  
ويجوز الأول بوجوه الأعراب إلا أن الفقه لا تظهر في المثال نحو معديكرب وقد يمنع العجز من  
الصرف مطلقا مع جريان الأول بوجوه الأعراب اه دما مبنى بإيضاح وزيادة من الهمع (قوله  
لما سلف) علة لتكون البناء على الكسر لأن مراده بما سلف كون الكسر الأصل في التخص من  
التقاء الساكنين وأما أصل البناء فلان يه أهم صوت وهو مبنى لما سلف في باب يه في يه سيبويه  
تغليب الجانب الصوت لانه لا آخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح كحكمة  
عشر قاله في الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) يه على حكمة تعدد المثال ويحتمل أن تكون  
حكيمته الإشارة الى أنه لا فرق في الجزء الأول بين أن يكون معربا بالحركات أو بالحروف وفي الثاني  
بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غير من المتضايقين) أى لانهم أحررا  
على كنيته أحكامهم ما قبل العلية فأعربوا الجزأين وأعطوا جزأه الأخير حكم العلم فنحو أوبر  
وهزيمة في بنات أوبر وأبي هزيمة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف  
بأن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أى اعربوا واسناد الوضع اليهم مجاز لكونه  
ظهر على ألسنتهم والأقوال واضع على الأصح هو الله تعالى وفي كلامه إشارة الى أن علم الجنس معما  
فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف كسبيد كره الشارح في  
الخاتمة (قوله والوحوش) عطف عام لشعره ما لا يعدو ببناء وقوله والاحناس بما هممة ثم شين  
مجهة آخره عطف غير لان الجنس كافى القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والمهوام  
وحشرات الأرض وهي صغار دوابها (قوله لدم الداعي) علة لفوات الداعي هو الالف (قوله  
وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ محذوف والأولى أنه نعت له علم (قوله فلا يضاف) أى  
مادامت علميته فان تكريرها زائدة اضافته وكذا يقال فيما بعده (قوله) قد تنوا وجعوا لم الجنس  
أيضا فقالوا الاسمان والاسمات وينبى أن يكون ذلك كافى الارتشاق بالنظر الى الشخص  
الخارجي لا الكلى الذهنى لاقالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم في بحث جمع المذكر السالم  
أنه لا يجمع منه بالواو أو الباء والنون العلم الشمول التوكيدى كاجع فيقال أجمعون (قوله  
ويندأ به) أى بلا مسوغ وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) اعماق بديه لان تقدم الحال مسوغ  
لجيشها من السكرة (قوله في بنات أوبر) علم على ضرب ردى من الكثرة (قوله وابن آوى) علم على  
حيوان كرية الرأفة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبهة من الذئب وشبهه من الثعلب طويل  
الانفاس يشبه صياحه صياح العيوان قاله الكمال الدميرى اه نصريح (قوله علم التبيح) أى  
عند قطعه عن الاضافة كما عليه البضاوى أو مطلقا كما عليه غيره وضافته للإيضاح كحاتم  
طبيخ وفرعون موسى فلا تبطل العلية لان المبطله لهما ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته  
قال لرضى لا دليل على علميته لان أكثر ما يستعمله افاضلا يكون علما وإذا قطع فقد بدأ منونا  
في الشعر كقوله • سحانة ثم سحانان وذب • وقد جاء باللام كقوله • سحانك اللهم ذا السحان •  
قالوا دليل علميته قوله • سحان من علقمة الفاخر • ولا منع من أن يقال حذف المضاد اليه  
ونوى وبقي المضاد على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى العجز عن التنوين كقوله

خالط من سلمى خياشيم وفا • هذا قول الشارح علم التسيب كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم  
 على التسيب وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية المحذوف أي  
 وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعبة - جان لان المتصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه  
 بالسكره وهكذا قوله علم على الغدر (قوله عم) فعل ماض كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفعل لأنه ضليل  
 حذف همزته ضرورة لاقتصائه العموم في الفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله في  
 أئمة) أي جماعة وأفراد (قوله وانه في الشيع كاسد) أي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر  
 اللازم بعد الملزوم (قوله بين اسم الجنس) أي الذي هو السكره كالأندى وان الحاجب وجماعة  
 وكما هو ظاهر من عبارات كثير من النجاة وسبب صرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما ما في حواشي  
 شيخنا السيد أن النجاة على أن اسم الجنس وضع له أهمية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله  
 تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الإشارة إلى الفرق) أي  
 بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو السكره على ما مر ولما لم يبين سببويه معنى اسم الجنس انكالا  
 على ظهوره عندهم عبر بالإشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم  
 الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء فهو مه أو  
 شرط على القولين والصحيح عندي منهما الثاني وإن اقتصر البعض على الأول لأن التبيين سواء  
 كان شخصيا كفي علم الشخص أو ذهنيا كفي علم الجنس أمر اعتباري كما صرحوا به فلو كان  
 حرا دخلا في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصا أو جسد - بيا أمر اعتباري لأن المجموع  
 المركب من الوجود والاعتبار اعتباري وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات نفس  
 لا طابقة وكل من اللازمين في غاية البعد لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة  
 ذهنا لا بهذا الاعتبار والسكره موضوع للفرد المنتشر قال البعض ولي فيه وقفة لأن اسم الجنس  
 على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة من حيث هي متحدة معينية  
 ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور مهال لا يخرجها عن التعيين وحيث شذفا فرق المذكور من جهة  
 المعنى لا يجدي نفع في اجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على  
 مدخول آل الجنسية في قولك لرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من  
 حيث هي مع أن جعل اسم الجنس قسما للسكره ينافي حصر الجهور الاسم في المعرفة والسكره  
 ومهم القائلون بهذا الفرق والذي يختاره العقل ويميل إليه أن اسم الجنس كالسكره موضوع  
 للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال العلامة سم في الآيات البيئات  
 عند قول ابن السبكي العلم ما وضع له بين الخ ما نصح فيه أي في تعريف العلم بما ذكر أن السكره وضع  
 لمعين أيضا اذ الواضع انما يضع لمعين فقوله أي المحلى خرج السكره ممنوع ويجب أن المراد أنه  
 وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج السكره فانه وان وضع لمعين لم يعتبر تعينه اه وقد عرف غير واحد  
 من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه فبين أن تعين الموضوع له حاصل في السكره أيضا  
 وإن الفرق بين السكره والمعرفة باعتبار التعين في المعرفة وعدم اعتباره في السكره فوجود التعين  
 المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضي كونه معرفة واستناده  
 إلى حكمهم على مدخول آل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من  
 باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول آل الجنسية عدم اعتبار  
 الفرد معها بالكيفية لعدم اعتبار التعين لانه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله  
 ومختصره في الكلام على تعريف المسند إليه بالوكدا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين  
 علم الجنس ومدخول آل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعين وهو والثاني بقوله آل

(عم) وشاع في أئمة فلا  
 يخص به واحد دون آخر  
 ولا كذلك علم الشخص  
 لما عرفت وهذا معنى ما  
 ذكره الناظم في باب  
 السكره والمعرفة من  
 شرح التسهيل من أن  
 أسامه ونحوه نكرة معنى  
 معرفة لفظا وأنه في الشيع  
 كاسد وهو مذهب قوم  
 من النجاة لكن تفرقة  
 الواضع بين اسم الجنس  
 وعلم الجنس في الأحكام  
 اللفظية تؤذن بالفرق  
 بينهما في المعنى أيضا وفي  
 كلام سببويه الإشارة إلى  
 الفرق فإن كلامه في هذا  
 حاصله

والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعيين فيه وتثنيته بأن جعل اسم الجنس قسما للنكرة ينافي حصر الجمهور والاسم في المعرفة والنكرة منهم انقائون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق اطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغيره فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص اذا اشترقت في سماء بصيرت ان شمس أنوار هذا التحقيق عرفت الخلل وقفته بهذا فيرها والله ولي التوفيق وكثيرا ما يحطرب إلى فرق آخرين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعيينها ذهنا وجهة صدقها على كثير من فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعيينها ذهنا معنى أن تعيينها ذهنا هو الاعتبار المحفوظ في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصل لا غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثير من معنى أن الصدق هو الاعتبار المحفوظ في وضعه دون التعيين فيكون التعيين حاصل لا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة صدق تجرده من ال والاضافة وهو فرق نفيس وفي ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي استوجهه الشيخ العنبي وتلميذه الشرايبي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتبارا وأن كلاما من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقا أيضا هذا وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن الخطاب لا الاعتبار في جميع المعارف تعيينها وعهدا في ذهن الخطاب وكان رحمه الله تعالى يقول ذلك في دروسه ويذكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الحسرو شاها شيخ القرائي صرح بأنه ذهن الواضع فأعرف ذلك (قوله أن هذه الاسماء أي أعلام الاجناس) قوله للحقائق المتخذة في الدهن أي المتوحد في نفسه وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتخذة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعيين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور وأو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عند طاهرا وأصل هذا أقرب إلى كلامه (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعيين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والصير يرجع إلى الحقائق المتخذة في الدهن وذكره للتأول بالمدكور أو مدلول هذه الاسماء أي وتماثلها يقتضي أن ما ثبت لاحدهما يثبت هو أو نظيره لا تحرف ذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك الماهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي للمذكور من تلك الحقائق علم لأن العلية أحد طرق التعريف أيضا نظير ال (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وايضا لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أي حالة كون الواحد غير ملتبس بتعيينه في أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أي اطلاقا جازيا على أصل وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حيثما لغومته لمق بأطلقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجود هاهنا وصدقها عليه كان اطلاقا حقيقيا لا كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفاكهي وما ذكر من التفصيل هو الذي قاله السعد في مطوله والذي قاله السكالك بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن اطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقة (قوله وإذا أطلقت أسامة على واحد) أي معين كذا في هذا أسامة مقبلا أو مبهم كذا في أن رأيت أسامة ففرمته (قوله فأنما أردت الحقيقة) أي لاحظت حال اطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي استعمل فيه اللفظ أطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فإذ ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الاطلاق الحقيقي أي وإذا أطلقت أسامة

أن هذه الاسماء موضوعة  
للحقائق المتخذة في الدهن  
ومثله بالماهود يسه  
وبين مخ طبه فكما صح  
أن يحرف ذلك الماهود  
باللام فلا يبعد أن يوضع  
له علم قال بعضهم والفرق  
بين أسد وأسامة أن أسدا  
موضوع للواحد من أعد  
الجنس لا بعينه في أصل  
وضعه وأسامة موضوع  
للحقيقة المتخذة في الدهن  
فإذا أطلقت أسدا على  
واحد أطلقته على أصل  
وضعه وإذا أطلقت أسامة  
على واحد فأنما أردت  
الحقيقة ولزم من اطلاقه  
على الحقيقة

مشكلة (من ذاك)  
الموضوع علم الجنس  
(أم عريط) وشبوة  
(للمعرب وهكذا تعال)  
وأبو الحصين (للمعرب)  
وأسامة وأبو الحارث  
للاسودوذو القوا بوجدة  
للدنب (ومثله برة) علم  
(للمعرب) بمعنى البرد (كذا  
بحار) بالكسر كذا (علم  
للمعرب) بمعنى الفجور وهو  
الميل عن الحق وقد جمعهما  
الشاعر في قوله

أنا اقتسمنا خطيتنا بيننا  
فحملت برة واحملت بخار  
ومثله كيسان علم الغدر  
ومنه قوله

إذا مادعوا كيسان كانت  
كاهلهم إلى الغدر أدنى  
من شباههم المرد و كذا  
أم قشع للموت وأم صبور  
للأمر الشد يد فقد عرفت  
أن العلم الجنسي يكون  
للذوات والمعاني ويكون  
اسما وكسبة **في** خاتمة **في** قد  
جاء علم الجنس لما يؤلف  
كقولهم للمجهول العين  
والنسب هيان بن بيان  
وللمعرب أبو المصاء ولللاحق  
أبو الدغفاء وهو قليل

**في** اسم الإشارة **في**

اسم الإشارة ما وضع لشار  
اليه وترك الناظم تعريفه  
بالحد اكتفاء بمحصرو أفراد  
بالعد وهي ستة لانه اما  
مذكر أو مؤنث وكل منهما  
اما مفرد أو مثنى أو مجموع

(بذا)

على واحد اطلاقا حقيقة فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الأفراد المستعمل  
فيها اللفظ وقوله بخاء التعدد أي تعدد معنى أسامة تعدد ابدليا ضمننا أي لزوما من الاطلاق  
والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التي توجد في ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لا  
باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي باعتبار الاطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع  
فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول بخاء التعدد باعتبار  
الاستعمال (قوله رهي) أي مسألة الفرق (قوله للفجور) لم يقل للفجور لان فعال من أعلام المؤنث  
قوله بمعنى الفجور) أي لاجبني المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله أنا  
اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلت في البيت قبله والخطبة بانضم الحصة وأما بالكسر  
فالارض التي يحيط عليها تعار وتبني (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي الى كيسان (قوله  
يكون للذوات والمعاني) هذا التقسيم على مذهب غير المذهب باعتبار الماصدق للمفهوم الذي  
هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني (قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف)  
هو ما احتريز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقولهم للبغل أبو الانتقال والعمل  
أبو أيوب وللمعرب أبو صابر وللدجاجة أم جعفر وللشاة أم الاشعث وللجعة أم الاموال (قوله هيان بن  
بيان) هو من اسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لاهية بيضة (قوله وهو قليل لان  
الاشياء المألوفة توضع الاعلام لا تحادها الا لاجناسها

**في** اسم الإشارة **في**

أي اسم تعصبه الإشارة الحسية وهي التي بأحد الاعضاء (قوله المشار اليه) أي إشارة حسية ولم  
يصرح بذلك لان الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقة فلا يردهم  
القائب وال ونحوهما لان الإشارة بذلك ذهنية ولا دور في التعريف لان أخذ من المصروف  
في التعريف لا يوجب له جواز أن يكون معرفة ذلك الجز ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر صرح  
بجميع ذلك الدمايني وأما الجواب بأن الإشارة في التعريف لغوية وفي المصروف اصطلاحية فبعضه  
أن المراد بالمعرب اسم تعصبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الإشارة  
حسية يستلزم كون المشار اليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعمله في غيره مجازا بالاستعارة  
التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف في ذلك بينا في رسالتنا في الاستعارات وما يقتضيه  
كلام ابن الناظم من أن استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله  
بمحصرو أفراد) أي أفراد اسم الإشارة وهي سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكور وعشرة للمفردة  
المؤنثة وذان وتان وأولى بالمد والقصر فقولوه هي ستة غير ظاهرا لأن يقال جعله أفراد اسم  
الإشارة ستة باعتبار المشار اليه وان كانت في نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار اليه يندفع ما  
يقال كيف عد اسم الإشارة الجمع المذكور والمؤنث مردين مع اتحاد اللفظ (قوله بذا) تقديم الجار  
والمجرور والعصر الاضافي أي بالنسبة الى الصبيغ المذكورة في المتن فالمعنى بذا لا غيره من الصبيغ  
الا تيسر فلا ينافي أنه يشار الى المفرد المذكور بغير ذمها ذكره الشارح وزاد في التسهيل للبعد  
آل كهمزة معدودة فلام قال الدمايني وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما  
بدلا من الآخر لتباعدهما عن هذا في باب النداء عند ذكر في حروف نداء البعيد  
فيقال في أي موضع يكون آسماءه باختصار (واعلم) أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل  
لاثنائي وألفه زائدة لبيان حركة الدال كما يقوله الكوفيون ولاثنائي وألفه أصلية مثل ما كما يقوله  
السرياني لغلبة أحكام ثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتثنية غير ولاثنائي من  
الثنائي كذلك وأصله ذي بال التحريك بدليل الانقلاب ألغا حذفت لامه اعتبارا وقلبت عينه ألفا

لحركاتها





باعتبار الوجود التعلل  
مشكلة (م)  
الموضوع  
(أمع)  
(لغة)

محكما عليه بالحرفية  
وهو اتفاق وبه عليه  
لثلاثتهم أنه صميم كما هو  
في نحو غلامك والحرف  
الكافي للسدالة على  
الخطاب وعلى حال الخطاب  
من كونه مذكرا ومؤنثا  
مفردا أو مشنئ أو مجموعا  
فهذه ستة أحوال تصرف  
في أحوال المشار اليه وهي  
سنة كما تقدم فذلك ستة  
وثلاثون بحسب هذه الأحوال  
الجدولان  
انظر الجدولين اللذين  
صدهما الشارح في صحيفة

١٢٢

الراجح لا يهيب أن ترك اللام لغة التميميين والاثبات بها لغة الجاهليين فلو كانت المراتب ثلاثة  
كما عليه الجمهور لزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والجاهليين لا يشيرون إلى المتوسط (قوله)  
محكما عليه بالحرفية) أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت مدة لفظا هي مشتقة تأويلا (قوله)  
للدلالة على الخطاب) أي بالمادة وقوله وعلى حال الخطاب أي بهيته أو ما يلحقه وأما دلالتها على  
البعد فعارض شأن استعمالهم إياها عند البعد (قاعدة) تصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى  
أخبرني لا بمعنى أعلمت. فبالحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء والتاء حينئذ مأمور مجرد عن  
الخطاب ملتمس فيه الأفراد والتذكير هو الفاعل وعكس الفراء جعل التاء حرف خطاب والكاف  
فاعلا وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح الأول قال ابن هشام وأرأيت هذه منقولة  
من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أبصرت ألا ترى أنها تنعدي إلى مفعولين وهذا من  
الإنشاء المفعول إلى إنشاء آخر يعني أن هذا الكلام كان أولا لإنشاء هو الاستفهام ثم صار لإنشاء  
هو الأمر اذهب معنى أخبر وقال الرضي أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أبصرت أو  
أعرفت ولا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤول بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به  
محو وأرأيت زيد أمانع وقد يحذف محو أرأيتكم أنا كم عذاب الله الآية رغم ليس بمفعول بل  
حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أو مقدريين الحال المستخبر  
عنها فالظاهر محو أرأيت زيد أمانع وأرأيتكم أنا كم عذاب الله الآية والمقدر محو وأرأيتكم هذا  
الذي كرمتم على ابن آخرني أي أرأيتكم هذا المكرم لم كرمته على وقوله لن آخرني كلام مستأنف  
ولا محل للجملة الاستفهام لاها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كان المحاطب قال لما قلت أرأيت  
زيد أعني أي شيء من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع. وليست الجملة  
المذكورة مفعولا تابيلا رأيت كطبع بعضهم اه بجحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من  
وجهين أحدهما جعله أرأيت مفعولا من أرأيت بمعنى أبصرت أو أعرفت والثاني أنها ليست  
متعديا إلى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان وليبين وجه نصب زيد في  
مثل أرأيت زيد أمانع فإله لا يصح أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض أي أخبرني عن زيد وإن  
كان في كلامه ما يشير إلى هذا الوجه وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس ومثل  
هذا ولا مفعولا به لا رأيت لا معنى الرؤية قد استلجم عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الأخبار والذي  
يظهر لي أنه على حذف مضاف أي خذ برأيك اه دما مني للحصا وقد يختار ما أشار إليه الرضي  
ويجعل النصب نزع الخافض هنا من موارد السماع ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيد مفعول  
به أول وجلة الاستفهام في موضع المفعول الثاني وبه صرح غيره وبشكل عليه الانسلاخ المذكور  
اللهم الآن ينظر إلى المنقول عنه فأمثل (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى  
لا اللفظ والافن ستة المشار إليه حالتان مشتركان في اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث  
ومن ستة المحاطب حالتان كذلك وهما المشنئ المذكور والمشنئ المؤنث فبالنظر إلى اللفظ يكون  
المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة بجمعة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر أن ما في كلام  
البعض من السهو (واعلم) أنك إذا ضربت السنة والثلاثين في مرتبة القرب والبعد كان الحاصل  
اثنين وسبعين وعلى اعتبار المتوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون لأن إشارات  
القريب التي هي ستة باعتبار أحوال المشار إليه لا تتعدد بحسب أحوال المحاطب ألا يلحقها  
كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها ثمانية عشر وهي ما جتمع فيها الكاف واللام والجاثر منها  
ست وستون فمن جدوها منهم كالشرايح لم يستوعب أقسامها الجائرة ومن لم يجددولها كصاحب  
التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلي لم يبين المتعذر منها والجاثر الممتنع

وهذا جدول كافل بجميع ذلك والصفر الموضوع في الاسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالاشارة وذلك في جميع صور القريب انظره

مراتب المشار اليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جميع مذكر مخاطب	جميع مؤنث مخاطب
قريب	دا	.	.	.	.	متعذر
متوسط	ذاك	ذاك	ذاكا	ذاكا	ذاكن	جائر
بعيد	دلك	دلك	ذلكا	ذلكا	ذلكن	جائر
قريب	تا	.	.	.	.	متعذر
متوسط	تاك	تاك	تاكا	تاكا	تاكن	جائر
بعيد	تالك	تالك	تالكا	تالكا	تالكن	جائر
قريب	دان	.	.	.	.	متعذر
متوسط	دالكن	دالكن	دانكا	دانكا	دانكن	جائر
بعيد	دانلك	دانلك	داللكا	داللكا	داللكن	ممتنع
قريب	تان	.	.	.	.	متعذر
متوسط	تالكن	تالكن	تانكا	تانكا	تانكن	جائر
بعيد	تاللك	تاللك	تاللكا	تاللكا	تاللكن	ممتنع
قريب	أولى	.	.	.	.	متعذر
متوسط	أولان	أولان	أولاكا	أولاكا	أولاكن	جائر
بعيد	أولالك	أولالك	أولالكا	أولالكا	أولالكن	جائر
قريب	أولى	.	.	.	.	متعذر
متوسط	أولان	أولان	أولاكا	أولاكا	أولاكن	جائر
بعيد	أولالك	أولالك	أولالكا	أولالكا	أولالكن	جائر

وطريقة هذين الجدولين المشار اليهما أنك تنظر لاحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار اليه الستة مبتدئاً منها بالمفرد بقسميه ثم بالمثنى كذلك ثم بالمجموع كذلك وابتدئ بالمخاطب المذكور المفرد ثم المثنى ثم المجموع ثم المخاطبة ثم المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع واءاقضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لانها لو كانت اسمالكان اسم الاشارة مضافا واللام باطل

(قوله مبتدئاً منها) أى من أحوال المشار اليه (قوله بالمفرد بقسميه) المذكور والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الاول من الجدول الايمن ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثاني من الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا (قوله وابتدئ) أى من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) أى مع اختلاف مواقعها كالامجية

قال في التصريح هذه الكاف وان كانت سرفية تصرف تصرف الكاف الاسمية في غالب المقالات  
فتنفع للمخاطب وتكسر المخاطبة وتلقها علامة التنبيه والجمع ودون هذا أن تنفع في التذكير  
وتكسر في التانيث ولا تلقها علامة تنبيه ولا جمع ودون هذا أن تنفع مطلقا ولا تلقها علامة تنبيه  
ولا جمع (قوله لان اسم الاشارة الخ) ولقولهم ذاك وذينك ولو كان مضافا لحدث التون (قوله  
لا يقبل التنكير بحال) لانه لمصاحبه الاشارة الحسية لا يقبل شيئا عاصلا (قوله وتلق هذه الكاف  
اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وفي الدماميني والهمع وغيرهما أنها لا تلق من اشارات المؤنث  
الاقى وتاوكذاذى على خلاف قالوا تيسك وتلك وتلك بكسر التاء في الثلاثة وتلك تنفع  
التاء فيها وما نالك ودينك وانكر الاخرة تغلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقضى جواز فتح تيسك  
جواز في بفتح التاء القريب اذ لا بعد في اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك  
بالبعيد (قوله وهي لغة تميم) فلا يتون باللام مطلقا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع كافي التوضيح  
وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم في القصر  
كقيس وأسد وربيعة كافي التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يتون باللام وفي شرح  
التوضيح للشارح أن بنى تميم يتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر (قوله أو معه)  
أو للتخفيف بالنسبة الى المفرد وأولى المقصور وتنويع اسم الاشارة بالنسبة الى المثنى وأولاه  
المدود ومع غيرهما وظاهر عبارة الشارح أنها التنويع خلاف العرب فافهم (قوله بل مع المفرد  
مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام تكتب بعد المشار اليه على ما يناسب  
مذهب المصنف وقيل بعد المشار اليه وقيل بعد المخاطب حكى الثلاثة يس وأصلها السكون  
وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر في نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها  
وتحذف الباء أو الالف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كافي تلك بكسر التاء وتلك بفتحها وتارة  
تبقى الباء أو الالف قبلها وتحذف هي بالكسر كما مر في تلك وتلك وذلك

لان اسم الاشارة لا يقبل  
التنكير بحال وتلق هذه  
الكاف اسم الاشارة  
(دون لام) كما رأيت وهي  
لغة تميم (أو معه) وهي لغة  
الحجاز ولا تدخل اللام على  
الكاف مع جميع أسماء  
الاشارة بل مع المفرد مطلقا  
نحو ذلك وتلك ومع أولى  
مقصورا نحو أولاد وأولى  
لك وأما المثنى مطلقا وأولى  
المدود فلا تدخل معهما  
اللام

الاسماء	الانثاء	الذكور	الاسماء	الانثاء	الذكور
كيف	ذلك	الرجل	يا رجل	كيف	تلك
كيف	ذالك	الرجلان	يا رجل	كيف	تاك
كيف	اولئك	الرجال	يا رجل	كيف	اولئك
كيف	ذاك	الرجل	يا رجلا	كيف	تلكا
كيف	ذاكها	الرجلان	يا رجلا	كيف	تاكها
كيف	اولئكها	الرجال	يا رجلا	كيف	اولئكها
كيف	ذاكم	الرجل	يا رجلا	كيف	تاكم
كيف	ذاكم	الرجلان	يا رجلا	كيف	تاكم
كيف	اولئكهم	الرجال	يا رجلا	كيف	اولئكهم
كيف	ذاك	الرجل	يا امرأة	كيف	تلك
كيف	ذالك	الرجلان	يا امرأة	كيف	تاك
كيف	اولئك	الرجال	يا امرأة	كيف	اولئك
كيف	ذاكها	الرجل	يا امرأتا	كيف	تلكا
كيف	ذاكها	الرجلان	يا امرأتا	كيف	تاكها
كيف	اولئكها	الرجال	يا امرأتا	كيف	اولئكها
كيف	ذاكن	الرجل	يا ساء	كيف	تكن
كيف	ذاكن	الرجلان	يا ساء	كيف	تاك
كيف	اولئكن	الرجال	يا ساء	كيف	اولئكن

(واللام ان قدمت ها)  
التنبيه هي (ممنعه) عند  
الكل فلا يجوز اتفاقا هذا  
لك ولا هاتك ولا هؤلاء لك  
كراهة كثرة الزوائد  
(تنبيه) • أفهم كلامه  
أنها التنبيه تدخل على  
المجرد من الكاف نحو هذا  
وهذه وهذان وهاتان  
وهؤلاء وعلى المصاحب  
لها وحدها نحو هذا  
وهاتك وهذانك وهاتانك  
وهؤلاء لكن هذا الثاني  
قليل ومنه قول طرفة

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممنعه وجواب الشرط محذوف دلالة خبره على ما أشار إليه  
الشارح تبعاً للمعنى من أن ممنعه خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط  
وجوابه خبر المبتدأ ممنوع كما تقدم بيانه في قول المصنف والامر ان لم يكن للون محل الخ كذا قال  
البعض وهو مبني على ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المعنى جوز الوجهين  
في قول ابن معطي • اللفظ ان يفد هو الكلام • وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله)  
وهذانك وهاتانك وهؤلاءك أي على الأصح • عند أبي حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وها  
التنبيه في مثني أو جمع وعليه المصنف في شرح التسهيل والقولان ذكرهما في الهمع فسقط  
اعتراض البعض كغيره على تشليل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة (قوله لكن هذا الثاني قليل) أي



ولا أهل هذا الطرف الممددة (وبهنا) المجردة من ها التنبيه (أو ههنا) المسبوقه بها (أشتر الى دافى المكان) أى قريبه نحو أنا ههنا قاعدون (وبه الكاف صلاه فى البعد) نحو ههناك وههناك (أو بنمفه) أى انطق فى البعد بنمفحو وأزلفنا ثم الآخرين (أو ههنا) بالقفع والتشديد (أو بهنالك) أى بزيادة اللام مع الكاف (اطقس) على لغة الجاز كما تقول ذلك نحو ههناك ابتلى المؤمنون ولا يجوز ههناك كما لا يجوز ههناك على اللغتين (أو ههنا) بالكسر والتشديد قال الشاعر  
 هنا وهما ومن ههناهن بها  
 ذات الشمال والايمن  
 هينوم تروى الاولى بالقفع  
 والثانية بالكسر والثالثة  
 بالضم بتشديد النون فى  
 الثلاث وكلها بمعنى وهو  
 الاشارة الى المكان لكن  
 الاولان للبعد والاخرى  
 للقريب وربما جاءت  
 للزمان ومنه قوله  
 حنت نوارولات هنا حنت  
 وبدا الذى كانت نوارأجنت  
 (خاتمة) يفصل بين ها  
 التنبيه وبين اسم الاشارة  
 بضمير المشار اليه نحو ههنا  
 ذاوها نحن ذان وها نحن  
 أولا وها أنا ذى وها نحن  
 ثان وها نحن أولا وها أنت  
 ذاوها أنتان وها أنت  
 أولا وها أنت ذه وها أنتما  
 ثان وها أنتن أولا وها هو ذاوها ما ذان وها هم أولا وها هى ناوها هما ثان وها هن أولا وبغيره قليلا نحو

لان المخاطب ربما لا يهصر المتوسط أو البعد فلا يصح أن ينه عليه اذ لا ينه أحد ليرى ما ليس بمجرى له ولهذا لا يجامع اللام التى لا قصى البعد قاله فى شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل أرادهم اسم الأصوص وقيل الفقراء والصعاب وقيل الاضياف وقيل أهل الارض لان الغبراء اسم للارض وأهل عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكروننى وقد وقع الفصل بالمفعول والطرف بكسر الطاء المهملة البيت من الأدم وأراد بأهل الطرف الاغنياء قاله العيني (قوله وبهنا الخ) تقديم المفعول المفيد لضمير الاشارة الى المكان فى هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للمفعول فانه من هذه الحيثية لا يشار اليه الا بهافلا ينافى صلاحية أسماء الاشارة المتقدمة لكل مشار اليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يس (واعلم) أن ههنا ملازمة للطرفية أو شبهها لكن شبه الطرفية فيها ليس بخصوص الجرجن كما فى صندوقين وقيل وبعد بل الجرجن أو الى كما فى أين قاله الدمامينى ومثل ههنا ثم كما فى شرح الجامع قال ولذا غلط من زعم أن ثم فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف اما اختصارا أى واذا رأيت ثم الموعود به أو اقتصارا أى واذا حصلت رؤيتك فى ذلك المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك فى التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم القفع والافراد كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أو بنم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت وقد يجرى الوصل بجري الوقف وقد تلحقها ناء التأنيث كربت كذا رأيت فى غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فضع التاء واسكانها (قوله وأزلفنا ثم) أى فى المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين المابين وسط البحر الآخرين أى فرعون وقومه أى قربناهم من بنى اسرائيل وأدبنا بعضهم من بعض حتى لا ينجومهم أحد (قوله أو ههنا) هى والمكسورة تصح ماها والكاف كما فى جمع الهوامع (قوله ههناك ابتلى المؤمنون) أى على أنها فى الآية للمكان كما عليه أبو حيان وذهب ابن مالك الى أنها فى الآية للزمان المذكور قبل فى قوله اذ جاءكم الآية (قوله هنا وهما ومن ههنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الاول وكسر الثانى وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قوله الرودانى والضمير فى لهن اللجن وفى بها أى فيها للارباب فى البيت قبله وذات نصب على الظرفية بالعامل فى بها المقدور والشمال جمع شمال على غير قياس والايمن جمع عين والهيونوم الصوت الخفى (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة وأرجعه بعضهم الى الثلاثة وعارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كذا م وضمة الاعراب قاله شيخنا وقوله ولات هنا حنت لات ههنا ههنا وههنا خبير مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبب كما عند النارسى أى وليس فى هذا الوقت حنين وقوله أجنت بالجيم أى سرت والمراد بالذى أجنته محبتها وشوقها (قوله وبين اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وقيد فى التسهيل بالمجرد من الكاف قال الدمامينى ونما امتنعها أنا ذال مع أن ها التنبيه تدخل على ذال لان لحاق ها له قليل فلم يحتسب التوسع اه وأنهم كلام الشارح منع ادخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذى ليس خبره اسم الاشارة وبه صرح الدمامينى نقلا عن ابن هشام فانه قال فى حاشيته على المغنى وقع للمصنف ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة كقوله فى ديباجة الكتاب وها أنا بائع بما أسرته وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشير الى ان قول صاحب التسهيل رأ أكثر استعمال ههنا مع ضمير رفع منفصل أو اسم اشارة معترض بأن ظاهره أن الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا اه كلام الدمامينى (قوله نحوها أنا ذا) ها للتنبيه وأما مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدمامينى وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما ضمير متكلم أو مخاطب أو ثائب وكل امام ذكر أو مؤنث وكل امام فرد أو متنى أو جمع (قوله وبغيره) أى غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف

هـ ا ن ذى عذرة وقد نعا بد الفصل نو كيدا نحوها أنتم هؤلاء والله أعلم (١٢٥) • (الموصول) • (موصول الاسماء)

التشبيه فهو هكذا و اسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحوها الله ذابقطع الهمزة وصلها مع اثبات ألف ها وحذفها قاله الاماميني (قوله هـ ا ن ذى عذرة) بكسر الهمزة أى عذرة وأما بالضم فالبكارة وهو صدر شرط بيت من كلام الباقعة (قوله نو كيدا) أى لتوكيد التثنية

### • (الموصول) •

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الاعم لئلا يلزم الترجع لشي والنقص عنه ولان الكلام فى المعارف وأل فيه معرفه لا موصولة لا نسلخ مدخولها عن الوصفية (قوله موصول الاسماء) مبتدأ والذي مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الاول (قوله الى عائد) هو الصهير وخلفه هو الاسم انظاره على ماسيأتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أى مؤول بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كفى صلة آل أو تقديرها قبله كفى الظرف والجار والمجرور (قوله فخرج بقيد الاسماء) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفى بقوله الى عائد أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسيا يدها وبين الفصل عموم وجهى فيصح الاخراج بها واجب أن مراده الاسماء التى هى مصدوق ما لا الواقعة فى حيز المعرف وسمها فإيداع أم اجنس لانها من حيث الخصوص فصل ولد اصح الاخراج به وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كقوله ما لا على أسماء لان المعهود فى التعريف لا افراد لا الجمع ولا سم اخبر عن موصول الاسماء الذى هو مقول وقد تدر (قوله حيث واذا) أى رضى به الشأن (قوله فى رحمة الله) وانقياس فى رحمة وان كان يجوز فى رحمة كسبائى (قوله بما ورد) أشار الى أن الربط بالظاهر مما عاى لا مقبس (قوله وأراد بالمؤولة الخ) قال البعض أو ردها به أن كلام الثلاثة ليس جملة أولت شئ آخر فالصواب أن يقول وجملة المفوظها أو مقذرة أو مفرد مؤول بالجملة اه وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قوله أو مؤولة فتنبه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له كائن يختص بالمفرد المذكور أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكور وهلم جرا (قوله الذى) يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة كتابتها وان كان الأصل كتابتها بلامين كما هو القياس فى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعاً بلام واحدة تلك المتكررة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لمصطلح الفرق فيه بالألف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الفترى فى حوائى المطول كتابة الذين جمعاً بلام واحدة بلفظه لزوم الياء مطلقاً دون لغة من ينطق به بالواو وفعاء وجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة بوجوب الثقل فحذف بحذف احدى اللامين (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكماً كالفرق وقوله المذكور أى حقيقة أو حكماً كالفرقة وكذا يقال فيما بعده ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الاثنى التى (قوله عاقلاً كان) الاولى عالماً لا لاطاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الروداني والعجب كيف لا يتعاشون عن لفظ المذكور أيضاً وقول بعضهم انهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العلم المجاز العلاقة للزوم (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الاول الذى هو الاثنى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الاثنى والمعنى الاثنى الذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) أى الياء (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضهومة ضم بناء وقبل يجوز على لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلام معارض (قوله اذا ما ثنيا) وكذا اذا جمع ولم يذكره ليجئ فيه فى قوله جمع الذى الى الذين ولان سقوط الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالفاضلين فلا حاجة لذكره قيل كان عليه أن يقول فى غير تصغير لانه تقول فى التصغير اللذان واللتيان بانيات الياء والجواب أنه اعما حكم على لفظ

ما افتقر أبدا الى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة كذا حذره فى التسهيل فخرج بقيد الاسماء الموصول الحرفى وسبأنى ذكره آخر الباب وقوله أيد الهمزة الموصوفة بنجوة فانه انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبجمله الى عائد حيث واذا اذا قاما تفتقر أبدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد وقوله أو خلفه لا دخال نحو قوله سعدا التى أضناك حب سعداء وقوله وأنت الذى فى رحمة الله أطعم مما ورد فيه الربط بالظاهر وأراد بالمؤولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة على ماسيأتى بيايه وهذا الموصول على نوعين نص ومشارك فالنص ثمانية (الذى) للمفرد المذكور عاقلاً كان أو غيره (والاثنى) المفردة لها (التي) عاقلة كانت أو غيرها وفيهما ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال أو التاء وتشديدها مكسورة ومضهومة والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والياء) اذا ما ثنيا (قوله معرّفه) ان كان اسم جنس فظاهر وان كان منقولا مع آل فلا تكون معرفة بل كالجر

لا تثبت بل ما تليها (الباء) وهو الذا من الذي والتاء من التي (أوله العلامة) الدالة على التثنية وهي الألف في حالة الرفع والياء في حالة الجر والنصب تقول اللذان (١٣٦) واللذان والذين واللذين وكان القياس اللذان واللذان والذين واللتين بالثبات

الياء كما يقال الشيخان والشيخين في تسمية الشجر وما أشبهه إلا أن الذي والتي لم يكن لياهما حظ في التحريك لئلا يتأخر ما فاجتمع ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (واشون) من مثني الذي والتي (ان تشدد فلا ملامه) على شددتها وهو في الرفع متفق على جواره وقد قرئ والذان يأتياها منكروا ما في النصب فبعضه البدري وأجازته الكوفي وهو الصحيح فقد قرئ في السبع ربما أروا للذين أضلانا \* (والنون من ذين وتين) تسمية ذاتوا (شدداه أيضا) مع الألف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قرئ فذا نك برهاتان واحدتي ابنتي هاتين بالتشديد فيهما (وتعويض بذلك) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي والألف من ذاتوا (قصدنا) على الأصح وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس وألف شددنا وقصدنا للإطلاق انتهى حكم تسمية الذي والتي وأما (جمع الذي) فشيان الأول (الأي) مقصودا وقد عُدَّ حال الشاعر وتبلى الأبي يستلمون على الأبي

الذي والتي المكبرين (قوله لا تثبت) يضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب ان شرط على الشرط إذا بس في كلامه ما يقتضي أن إذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبة كان الواجب حينئذ رفع تثبت ليجرده عن الناصب والجارزم ولا ضرورة خصوصاً عند الناظم اه يس مع زيادة والمراد لا تجزئ ثبوتها فلا يقتضي كلامه امتناع حذف الياء في حالة الأفراد (قوله بل ما تليها) تصریح بما علم مما قبله وبطل الانتقال لللاضرب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذا والتاء والضمير المستتر في تليها عائد على الياء كما أشار إليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز لا من اللبس وأما الضمير البارز في تليها فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذان الخ) ظاهر قول المصنف نفيًا وقول الشارح وكان القياس أي قياس التثنية أنها تسمية حقيقية واليه ذهب بعضهم غير مشروط في التسمية الحقيقية الأعراب وذهب بعضهم إلى أنهم أصيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبتدأ على واحدتهما أو يمكن إجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف إذا ما ثبنا إذا أتى بهما على صورة المثني ومعنى قول الشارح وكان القياس أي قياس صورة المثني والأصح أنهم ما مبنيان والظاهر أن بناءهما على الألف أو الياء (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين تسمية المعرب وتسمية المبني سم (قوله والنون ان تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسي هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هي الأولى لئلا يكثر العمل بأسكان الأولى وإدعاهما قال في التوضيح وشرحه وبحرث وبعض ربيعة يمحذون نون اللذان واللتان في حالة الرفع فقصير الموصول بطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق

أبني كليب ان عني اللذان • قتلا الملوك فكساك الاغلا

الهمزة للداء وبني منادى والعلى بالضم حديد يجعل في العنق اه مع حذف وبحرث أصله بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم بحث من الكلمتين كلمة واحدة كما بحث من عبيد القيس عبي في النصب وشاهد حذف نون اللتان قوله

هما اللتان ولدت تميم • لقبيل فخر لهم صميم

وفيها لغة رابعة لذان ولتان محذوف أل (قوله وقد قرئ والذان) هي قراءة سبعة وكذا فذا نك (قوله وما في النصب) أي والجر وترك ذكره لعله بالمقابلة (قوله ربما أروا للذين) ضبطه البعض بسكون الراء لأن من يشدد النون يسكن راء أروا وهذا مستحسن لا واجب لأن التلخيص من قراءة تين جائز إذ لم يحتل المعنى والأعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ أخبره قصد اسوقه الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لأن المعنى ما قصد بذلك إلا التعويض فهو على حدشي جاء بك أي ما جاء بك إلا أنني وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغي على أن التشديد للتعويض أن لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اه وانما يعوضوا في يدين ودمين لأن الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق (قوله على الأصح) من جملة مقابلة أن التشديد لتأكيد الفرق بين تسمية المعرب وتسمية المبني (قوله الألي) يلزمه أل فلا يشبهه بالي الحارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الأشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشبهه بالي الحارة (قوله وتبلى) الضمير راجع إلى المنون في البيت قبله وهو موت

تراهن يوم الروع كالحدا القبل وقال الآخر أبي الله الشلم إلا لا كانهم • سيوف أجادا القين يوماصقا لها ويستأون والكثير استعمله في جمع من يعقل ويستعمل في غيره قابلا وقد يستعمل أيضا جاعلة التي كافي قوله في البيت الأول على ألا تراهن وقوله محاسب الإلي كن قبلها واشتني (الذي بالياء) (طافا) أي رعا وانصبا وجر (وبعضهم) وهم هذيل

ويستأنفون يأسون اللامعة وهي الدرع وعلى الالى حال أى دالة كونهم على الجبول الالى الخ  
والروع بالفتح الفرع والمراد الحرب والحد كعنب جمع حداء كعنبه وهي الطائر المعروف والقبيل  
بضم فسكور جمع قبلا كعمرأ وهي التي في عينها قبل يشقن من أى حول قاله العيني (قوله للشم) قال  
العيني في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشم وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه  
والقين الحداد والصفال الجلاء اه وكأنه يشير الى أن أشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة  
وحينئذ في الكلام حذف أى أبى الله ضرر النظم الخ ويبحث الروداني في الاستشهاد بالبيت على أن المله  
لغة باحتمال أنه ضرورة وقد ينال الامل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا بالشك في التصريح  
أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواورفة انطقا) وهل هو حية - مذموب أو مبي - جي به على سورة  
المعرب قولان الصحيح الثاني أنه هذا الجمع ليس حقيقة حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين  
بالعقلاء وعموم الذي للعاقل وغيره ولأن الذي ليس عالما ولا صفة ولهذالم تنفق العرب على اجرائه  
محري المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الاقل أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الاسماء  
فيعارض قوله سبحانه الصبا أى صحوهم أى أتوهم في الصباح وذكر الصباح تأكيده لافهامه  
من صحووا أو تخيل بالتصغير موضع بالشام والعار اسم مصدر من الاعارة على انه مفعول له أو  
بمعنى مغيرين حال والملاح بكسر الميم الشديد الدائم هذا المخلص ما في التصريح والعيني ويكتب  
اللدون على هذه اللمة بلامين لمشابهة المعرب الذي تظهر معه أل كافي يس وقد مرت المسئلة عن  
الغنى بتعدي لآخر قريبا (قوله بجاز) أى بالحذف والتقدير اسم جمع الذي أو بالاستعارة لعلاقة  
لمشابهة بالجمع الحقيقي في افادة كل التعدد ذلك أن تجعل الجمع بمعنى الغوى وحيد لا تجوز (قوله  
فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا في ابن الناطم ورد بأن عموم الذي لا يمنع جري جمعه على سن الجوع بل  
ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغیره منع كذا في الاوصاف من نحو قائم ودخل وخارج فاما  
عامه للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والافلاو يكون جمعا على سن الجوع وطعا والحق أن  
الجمع عبر جار على سن الجوع لكن لاس الحثية التي ذكرها الشارح بل من حيث ان الذي ليس علما  
ولا صفة والتثنية جارية على ما حقه أن يكون على سن تثنية المبنيات فان المبنى لاحظ له من الحركة  
فياؤه ساكنة وحققها الحذف لاتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الباء حق المعربات لاحق المبنيات  
كذا في الروداني ولك منع الرذبان الذي ليس صفة كما عترف به بعد فكيف يقاس على سائر الاوصاف  
فتأمل واعلم اختصاص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزبدن والعمرين والمراد بالعقلاء  
العقلاء حقيقة أو تنزيلا كافي شرح الجامع ومثل للثاني بقوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله  
عباد أمثالكم لتنزل المشر كين الاصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أى في اختصاص  
الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أى فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف  
التحقيق كما مر بيانه (قوله باللات) الباء بمعنى على أو لالة (قوله أى التي قد جمع باللاتي) لم يقل  
كالنظم باللات بل بلاء اشارة الى أن اثبات الباء هو الاصل ويشير الى ذلك أيضا تنقيده اثباتها على  
حذفها في قوله باثبات الخ (قوله على الالى) أى فتكون الالى مشتركة بين جمع الذي وجمع التي اه  
دما ميني (قوله وتجمع أيضا على اللواتي) هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الروداني والصحيح  
أن اللواتي واللواتي جمعان لللاتي واللاتي كالهادي والهوادي واللات آت جمع اللاتي اه ويؤخذ من  
مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللواتي بالمد واثبات الباء واللواء بالمد وحذف الباء واللوا  
بالقصر وحذف الباء واللات بالفتح بينهما اهزة (قوله واللاتي) قال شيخنا يحتمل أن يريد  
أن اللات وقع مع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين في أنه يراد فيه الباء والنون فيقال اللاتين كما قال  
الشاعر ونامن اللاتين ان قدر واءفوا • وان أنزبوا جادوا وان تزبوا عفا

أو عقيل (بالواورفة  
نطقا) قال

نحن اللذون صحووا الصبا

يوم النجبل عاره لها

بذئبه من المعلوم أن

الالى اسم جمع لاجمع

فاطلاق الجمع عليه مجاز

وأما الذين فانه خاص

بالعقلاء والذي عام في

العاقل وغيره فهما كالعالم

والعالمين انتهى باللات

واللات باثبات الباء

وحذفها فيهما (التي قد جمع)

انتي مبتدأ وقد جمع خبره

وباللات متعلق بجمع أى

التي قد جمع باللات واللاتي

نحو واللاتي يأتين

الفاحشة من سائكم

واللاتي يأتين من المحيص

وقد تقدم أنها تجمع على

الالى وتجمع أيضا على

اللواتي باثبات الباء

وحذفها وعلى اللواتي

مدودا ومقصورا وعلى

اللات بالقصر واللات

مبني على الكسر أى

معربا اعراب أولات

وليست هذه بمجموع

حقيقة واءهى أسماء

جوع (واللات كالذين زرا

وقعا اللات

ومع اللادون رفعاً كما مع اللدون رفعاً اه وتبادر الاول جرى عليه الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وبعبارة المغرب متعلق بحال محذوفه من فاعل ووقع وزر حال أخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن هنا يعرف ما في كلام البعض قنأمل (قوله والمعنى أن اللاء الخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركة بين جمع الذي والتي كالآتي اه وقد يدعى استعمال اللاء بمعنى الذين مجازاً وبقرينة وبين استعمال الآتي بمعنى الذي بقلته التي صرح المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك قنأمل (قوله ووقع جمعا) أي اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله بأمن منه) أي من هذا الممدوح واللاء الخ صفة لا يأتونا وفيه الفصل بين الذمت والمنعوت باجنبي وتجوزة قول (قوله وأل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجاري في آل المعرفة من أنها آل يجملتها أو اللاد فقط يجري في الموصولة (قوله تساوي ما ذكر) أي تساوي كلاماً كرساء فما أي تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله في الموصولة) لوقال في الاستعمال أي استعمالها في المذكر والمؤنث والمفرد وقسميه لكان أولى إذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في مجرد كون كل موصولة لا يفيد الاشتراك الذي هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أي كهذا حال من الضمير في شهر وذو مبدأ وشهر خبره أي ذو شهر حالة كونه كمن وماوأل وافراد اسم الإشارة بتأول المذكور (قوله بهذا) أي بالمساواة التي تضمنها تساوي تضمن الفعل حدثه الذي هو معنى مصدره وتذكر كبر اسم الإشارة باعتبار المذكور أو بالتساوي اللازم لتساوي فافهم (قوله وتستعمل في غيره) أي مجازاً بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيهه أو مرسله علاقة الجزئية واليه أشار بقوله أو تغليباً عليه لأن التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أوله علاقة المجاورة واليه أشار بقوله أو افتراه الخ هذا ما طهر لي في تقرير عبارته والصمير في تستعمل عائد على من لا يقيد كونها موصولة فصح تشبيهه بقوله أسرب القط الخ مع أن من فيه سكرة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شيء وهو يتكسر الواو من باب رضى وأما هو يهوى كرمي رمي فمعنى سقط فندأه السرب وطاب اعارة الجراح منه يقتضى تشبيهه بالعالم (قوله ألاء صبا) قيل أصل عم انهم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أي نعم حدثت الهمزة والنون تخفيفاً على غير قياس ويصح أن يكون أمران وعم يعم كوعد بعد معنى نعم أي نعم وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع وصباحاً منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والظلل ما شئخص من آثار الديار والبالى المشرف على العدم والاستفهام انكارى والعصر بضمعين لغة في العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحاً من تحية الجاهلية دما بين بعض زيادة (قوله في اختلاط) أي في حال اختلاط العقل بغيره قال في المعنى يغلبون على الشيء غير المناسب بينهما كما في الابوين للاب والام والمشرقين والمغربين الآن يراد مشرقاً الصيف والشتاء ومغرباًهما والخافقين للمشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم تسميته خافقاً مجازاً لأنه مخفوق فيه أي مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر أو لاختلاط كما في تغليب مخاطبين على الغائبين في لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لان لعلكم من تبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القاتنين بناء على أن من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا ابليس ولهذا عدا جماعه الاستثناء اتصالاً والذين آمنوا بشعب عليه في أو اتعودون في ملتنا بعد قوله تعالى لخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قرية فأتاه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بحال الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم في يذروكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا لعلكم يذكروكم واياها

مبتدأ أو وقع خبره وكالذين متعلق به وزر أي قليلاً حال من فاعل ووقع وهو الصمير المستتر فيه والالف للاطلاق والمعنى أن اللاء وقع جمعا للذي قليلاً كما وقع الآتي جمعا للتي كما تقدم

ومن هذا قوله

فما آتوا بأمن منه

عليها اللاء قد مهدوا

الجورا

والمتشرك ستة من وما

وأل وذو وذا وأي على

ما سأتى شرحه وقد أشار

اليه بقوله (ومن وماوأل

تساوى) أي في الموصولة

(ما ذكر) من الموصولات

(وهكذا ذو عن سد طبي

شهر) بهذا فامان فالاصل

استعمالها في العالم

وتستعمل في غيره لعارض

تشبيهه به كقوله أسرب

القطاهل من يعير جراحه

لعلى ان من قد هو يت

أطير وقوله الا عم صباحا

أيها الظلل البالى وهل يعمن

من كان في العصر الخالى

أو تغليباً عليه في اختلاط



ومعنى يذروكم فيه يشكم ويكثر كم هذا الجمل اه مع اختصاره بعض زيادة من الدماميني (قوله نحو والله يسجد) أى يخضع فلا إشكال في وصف غير العاقل به وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح ونحو من عشى على رجلين فانه يشمل الاشمى والطار اه قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتشليل به بل لظم الآية لانه ليس من اشأى بل من الاول يعنى التغليب (قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبير المغنى بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضا أولجمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموع وفي هذه الآية على الكل الافرادى فافهم (قوله فصل بمن) أى الجارة هذا هو الوجه لانها المتقدمة في الذكر والاقراب انى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالاضمار لان الكلام فيها وفي التصريح عن الموصولة (قوله ونحو ففهم من عشى الخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة الأنا يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسيط للاقتران والتغليب معالشعور لها الانسان را طائر و اقترانهما في العموم السابق (قوله والاكثرى ضميرها) أى من لا بقيد الموصولة بدليل التشليل بقوله تعالى ومن يقنت ومحمل كون الاكثرى مراعاة اللفظ اذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألتك أو قبح نحو من هي حراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حراء أمك لفتح الاخبار بمؤث عن مذكر كنهكس نحو من هي أجرة أمك ولا من هو أجرة أمك لان الموصول رصته كشي واحد فكأنك أخبرت عن مذكر مؤث لكن القبح في الصورتين الأولى وليين أشد لان تخالف الخبر والخبر عنه فيه في اصله وفي الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة فأت الصبر لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الورداني عليه ومن الدماميني ول في فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضا الاخبار بمؤث عن مذكر كنهكس في التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله من هي حراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضا اذا لفرق بين المؤنث بالثاء والمؤنث بالالف كفى الدماميني ولابن الصفات كنهكس حراء والاسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقبح من هو حراء أمك قد در (فائدة) يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا ونحو من الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ ونحو من الناس من يشترى لهو الحديث الى قوله واذا تدلى عليه آياتنا وما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فمنوع كانه نقله الفارسي عن النحويين وعلاوه بأنه يكون الباس بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيره وأقره ابن هشام وغيره اه دماميني لمحصله لكن قال في الجمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعدو شرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك اه وفي الرضى مانصه وأما تقدم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضارب بجانها موصوليتها اه (قوله نعش) الخطاب لذنب وقوله لا تخونى أى على أن لا تخونى وقيل جواب القسم الذى تضمنه عاهدتني قوله فانها لغير العالم أى موضوعه لغير العالم قال في التلويح كون ما لغير العقل قول بعض أئمة اللغة والا كثرون على أنها للعقل وغيرهم اه قال في شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقل عن النبي صلى الله عليه وسلم كفى كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبير لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا حصن محمد الجفا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى

نحو والله يسجد من في  
السموات ومن في الارض  
أو اقترانه به في عموم فصل  
عن نحو ففهم من عشى على  
بطنه ومنهم من عشى على  
رجلين ومنهم من عشى على  
أربع لا قترانه بالعاقل في  
كل دابة وتكون بلفظ واحد  
للمذكر والمؤنث مفردا  
كان أو مثنى أو جموعا  
والاكثرى ضميرها اعتبار  
اللفظ ونحو منهم من يؤمن  
به ومن يقنت يمكن  
ويجوز اعتبار المعنى نحو  
ومهم من يستعصون اليك  
ومنه قوله  
نعش فان عاهدتني لا تخونى  
تكن مثل من ياذنب  
يصطعبان وامامافانها  
لغير العالم

نحو ما عندكم ينفذ  
وتستعمل في غيره قليلا اذا  
اختلط به نحو يسبح لله  
ما في السموات وما في  
الارض وتستعمل أيضا  
في صفات العالم نحو  
فانكم واما طاب لکم من  
النساء وحكى أبو زيد سحار  
ما يسبح الرعد بحمده  
وسحار ما مجر كن لما قيل  
بل هي قيم الذوات مر يعقل  
وتستعمل في المهم أمره  
كقوله وقد رأيت شجاس  
بعد انظر الى ما ترى وتكون  
بلفظ واحد كـ (تنبه) \*  
تقع من وما موصولين كما  
مر واستفهاميتين نحو من  
عندك وما عندك  
وشرطيتين نحو من يد  
الله هو المتهدي وما فعلوا  
من خير يوف اليكم  
ونكرتين موصوفتين  
كقوله  
ألا رب من تعنته لك باص  
وقوله  
رب من أنجبت غطا قلبه  
قد غنى له موثالم يطع  
وقوله  
لما نافع يسي اللبيب فلا تكس  
لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا  
وقوله  
رب ما تنكره القوم من الام  
ر له فرجة كحل العقال  
ومن ذلك في ما قولهم مررت  
بمن مجيب لك وبما مجيب لك  
ويكونان أيضا نكرتين  
تامنين أمان

الله عليه وسلم ما أجهلك بلغه قرمت ما لما لا يعقل اه وهذا امر صحيح كان نصافي المسئلة (قوله  
نحو ما عندكم ينفذ) قبل أي ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون  
من الاستعمال في غيره العالم للاختلاط (قوله وتستعمل في غيره) الضمير للعالم وغير غيره هو  
العالم واستعمالها فيه اما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر الشارح الى الثاني  
بقوله اذا اختلط به أي بأر غالب غير العالم الى العالم (قوله في صفات العالم) أي في ذوات العالم ملحوظا  
فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثبوت في المثال الاقل لانها كان ملحوظا فيها  
الصفات وهي من غير العالم كان كماها مستعملة في غير العالم وانما قلنا أي في ذوات الخ لان ما في  
الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ التكاح في المثال الاول لا يتعاقب الا بالذات والتزويه في  
المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة فلا بد عليه أن كل موصول يستعمل في  
العالم نحو جاء في من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة وعبارة  
الكشاف في تفسير قوله تعالى فانسكروا ما طاب لکم من النساء مانصه وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان  
الاباث من العقلاء يجزى من مجرى غير العقلاء اه قال السعدى حواشيه عليه التفرقة أي بين من  
وما اذا أريد الذات أي لأمع ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة أي لوحظت مع الذات نحو ما زيد  
أفاضل أم كريم وفي الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فممكن بحكم الوضع  
على ما ذكره المصنف أي الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان أسكره البعض والمعنى ههنا انكسروا  
الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والتيب الى غير ذلك من الاوصاف اه ويوجد في بعض نسخ  
الشارح بعد فانسكروا ما طاب لکم من النساء أي الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة  
من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أي أعم من أن  
يلاحظ الصفات معها ولا وكان الاولى يعلم بديل يعقل (قوله وتستعمل) أي حقيقة كافي بس وقوله  
في المهم أمره أي الذي لم يدر أساسا هو أو غيرا ناسا قال المصنف وكذا الوعظت انسانيته ولم يدر  
أذكر هو أو أنثى كقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا (قوله وتكون بلفظ واحد كمن) أي  
والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خسة معان تشترك  
فيها من وما وتفرد ما عن من معان أخر ككونها تعجبية وناقية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير  
ظرفية ومهينة كافي حيثما فار ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كافي لو ضربت زيدا فان ما غيرت لو  
من الشرطية الى التعريض قال المصنف في التسهيل ويوصف بها أي بما على رأى اه قال اللاميني  
نحو لا امر ما جدع قصير أنفه أي لا امر أي أمر وهذه التي بهر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام  
الحقارة نحو أعطه شيئا مارا الخامة نحو لا امر ما جدع قصير أنفه والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال  
المصنف والمشهور أنهم ارادة منهية على وصف لا تقي بالمحل وهو أولى لان زيادتها عوضا عن  
محذوف ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا عن كان وليس في كلامهم  
نكرة موصوف ما جامدة الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة  
كل شاة والحكم على ما المذكورة بالاممية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اه  
باختصار (قوله وما فعلوا من خير يوف اليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى رد  
اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول اما وما تفقوا من خير يوف اليكم  
واما وما فعلوا من خير يعلمه الله بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تنكره) بحجب فصل رب من  
مالان الذي يوصل رب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالحملة بعد ها والرا بط ضمير محذوف أي  
تنكره وقوله فرجة بالفتح أي انفراج وقال اللامس الفرجة بالفتح في الامر المعنوي وبالضم فيما يرى  
من الحائط ونحوه كذا في العين وفي القاموس أن الفرجة بمعنى الخلو من المهم مثله وان فرجة

نحو الحائط بالضم والعقال بالكسر الحبل الذي تشد به الدابة ليجنحها من القيام ووجه الشبه السهولة  
والسرعة قال في المغني ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسم ظاهر أي قد تنكره  
النفوس من الأمر شيئاً أي وصفافيه أو الأصل من الأمور أمر أو في هذا الناة المفردة عن الجمع وفيه  
وفي الأول انابة الـ صفة غير المفردة عن الموصوف اذ جملة له فرجة الخ عليها صفة للمحذوف اه  
وقوله انابة الصفة الخ أي وهي لا تجوز اختياراً الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن  
أو في نحو مناظرة ومنا أقام ونباط عن وفيما أقام (قوله فعل رأى أي على) متعلق بمحذوف أي  
فتكون نكرة تامة على رأى أي على (قوله والفاعل مستتر) أي يعود على التمييز كما سيأتي في قوله  
ويرفعان مضمراً يفسره • ميم كتم قوماً مفعله

وسبب أني أنه مما يقتضيه عوده على متأخر لفظاً ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أي ونلفظ هو هو  
المخصوص فهو ما مبتدأ خبره متعلق بالجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلاً في سر  
واعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور في محل نصب على الحال وأما خبر مبتدأ المحذوف على ما يأتي  
(قوله خبره هو آخر) أي والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق به المحذوف لما فيه من معنى  
الفعل أي ونعم من هو الموصوف بالفضائل في حالتي سر وعلان قال ابن هشام ويحتاج إلى تقدير هو  
ثالث يكون مخصوصاً خبره الجملة قبله قال الدماميني ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ محذوف  
خبره اه وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلاً فإن قيل هلا جعل الجار  
والمجرور خبر هو المذکور أوجب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقاً بكون عام والمراد تعلقه بكون  
خاص هو معنى هو المحذوف اذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل في سر وعلان وفيه أنه يجوز  
تعلقه بخاص لقربة المدح أي الممدوح في سر وعلان كخبرين عليه آتفا (قوله على حذف قوله  
شعري شعري) أي على طريقته في التأويل بما يجرحهما عن الاتحاد من كل وجهه بأن يراد به  
المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وبها الخبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله الا لا خفش)  
اعترض بأنه لا يبعد ذلك بل يجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليها محذوف  
وجوباً تقديره شيء عظيم (قوله وفي باب نعم ونس) عطف على قوله على رأى البصريين الخ وزاد  
بعضهم موضعاً ثالثاً وهو قولهم اذا أرادوا المبالغة في الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة  
مثلاً زيداً مما أن يكتب أي من شيء كتابة فاعني شيء وان وصلتني تأويل مصدر بدل من ما أو  
عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كانه خلق منها أفاده الدماميني (قوله فما نصب على التمييز)  
اعترض بأن ما مساوية للضمير في الإبهام فكيف تميزه وأوجب بجمع المساواة لان معناه شيء عظيم  
وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اه شئني ثم الفاعل على هذا صير مسـ متروك نعم يعود على التمييز  
والمخصوص محذوف تقديره هو ومادرج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه ستأتي في باب نعم ونس  
وقد درج عليه في المغني في موضع ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل  
ومثلها المعرفة التامة الخاصة أي المقدرة من لفظ اسم تقدمها هي وعاملها صفة له في المعنى  
فتقديرها في المثال نعم الفعل ومثل للتامة العامة أي المقدرة بالشيء وهي ما لم يتقدمها ذلك نحو ان  
تبدوا الصدقات فمنها هي أي فنعمة الشيء هي والأصل فنعمة الشيء ابدأوها لال الكلام فيه حذف  
المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع والحاصل أن ما لا اسميه كما تكون نكرة ناقصة  
وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كالم (قوله هو  
مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج والادهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن  
فاً كرم المحسن قاله الرضي (قوله إلى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لا ولت مع ما بعدها  
بمصدر (قوله إلى أنها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمعت من أعمال اسمي الفاعل والمفعول

فعلى رأى أبي عنى زعم أنها  
في قوله ونعم من هو في سر  
واعلان تميز والفاعل  
مستتر وهو هو المخصوص  
بالممدوح وقال غيره مس  
موصول فاعل وقوله هو  
مبتدأ خبره هو آخر محذوف  
على حذف قوله شعري شعري  
وأما فعل رأى البصريين  
الا لا خفش في نحو وما  
أحسن ريداً اذ المعنى شئ  
حسن ريداً على ما سيأتي  
بماه في باب نعم ونس  
عند كثير من النحويين  
لمتأخرين منهم الزمخشري  
نحو عسلته عدا لنعمة أي  
نعم شيئاً فما نصب على التمييز  
وأما ال فللعاقل وغيره وما  
ذكره النظم من أنها اسم  
موصول هو مذهب الجمهور  
وذهب المازني إلى أنها  
حرف موصول والا خفش  
إلى أنها حرف تعريف والدليل  
على اسميتها أشياء الأول

هو الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقرب وقال المازني عائداً على موصوف محذوف ورد أن لحذف الموصوف مطلق لا يحذف في غيرها  
 الضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف بنحو جاء الكريم فلو أنها اسم موصول قد اعتدت  
 الصفة عليه كتحذف على الموصوف لقم خلقها عن الموصوف الثالث إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلو أنها موصولة واسم  
 الفاعل في تأويل الفعل لكان مع اسم (١٣٢) الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل في نحو

بمعنى الحال أو الاستقبال لا بعدا لها عن شبه الفعل كالتصغير ودخولها على الجملة (قوله عود  
 الضمير عليها) أي والضمير لا يعود إلا على الأسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مطلق) أي مواقع  
 وهي ثلاثة كونه التبع صالحاً لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض عن أوفى  
 نحو أن عمل ما بغت أي دروعاً ومناظعاً ومنها أقام أي فريقاً وفيها سلم وفيها هلك (قوله الضرورة)  
 كقوله رمى بكفي كان من أرمى البشر أي بكفي رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الأول  
 لأن التبع صالح لمباشرة العامل (قوله بنحو جاء الكريم) فيه أن كريمة صفة مشبهة وآل المتصلة  
 بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التثنية بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل)  
 أي منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى حينئذ أي حين إذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله  
 أحق منه أي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله  
 بدونها ووجهه لاحقية أن عمله بسبب شبه الفعل المضارع وهي مبدولة عن شبهه ومقرّبة له من  
 الجوامد لأنها حينئذ من خصائص الأسماء التي الأصل فيها الجود لأن أصل وضعها للذوات والتزم  
 الأخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها)  
 أي في أقولين الأخيرين (قوله لكان لها موضع من الأعراب) أي واستحق مدخولها عدم الأعراب  
 لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ ما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وإيضاح لما قبله (قوله  
 واستحق قائم البناء) يعني عدم الأعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أي لا يتسلط عليه عامل (قوله  
 لا يتسلط عليها عامل الموصول) أي لا أخذه مقتضاه من العمل في الموصول (قوله وأجاب) أي الناظم  
 وقوله بأن مقتضى الدليل أي القياس على جعل الأعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع  
 الموصول وصلته أخذاً بما يأتي قال الروداني وأغالب يمنع مجموع ال وصلته من الصرف مع أنه شبيه  
 بالمزجي لعدم العلية اهـ وبحث الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب  
 المزجي بأن المقصود الموصول وانماجي بالصلة لتوضيحه فحق الأعراب أن يدور عليه بخلاف  
 المركب المزجي والدليل على ذلك ظهور الأعراب في أي الموصولة والذين واللتين على القول  
 بأعرابهما والذين واللاتين على لغة وأجاب الرضي عن الدليل بأن ألهما كانت على صورة الحرف  
 نقل أعرابها إلى صلتها عارية كفاً في التي بمعنى غير (قوله لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه)  
 ولهذا لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير آل الخ) أي  
 خلفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ إذ لم يقع خبراً أو نعناً بنحو جاء الضارب (قوله وذو  
 يواصلني) عطف على خليلى وجملة يرى الخ خبر ثانٍ لذلك وقوله وأمسله بكسر اللام وهي الجر (قوله  
 ساعياً) أي أخذ الصداقات الأموال والمشرى في السيف المنسوب إلى مشارف موضع بأرض العرب  
 والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعرب الخ) استشكل الأعراب بقيام سبب البناء وعدم  
 معارض له (قوله أعراب ذي بمعنى صاحب) أي بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً وخص بعضهم  
 الأعراب بحال الجر قال لأنه المسموع كافي التصريح (قوله ألحق بذواته التأنيث) أي بعد قلب الواو

ما أنت بالحكم الرضي  
 حكومته  
 والمعرفة مختصة بالاسم  
 واستدل على حرفيتها بأن  
 العامل يخطأها نحو  
 مررت بالضارب فالجرور  
 ضارب ولا موضع لآل ولو  
 كانت اسم لكان لها  
 موضع من الأعراب قال  
 الشلوبين الدليل على أن  
 الألف واللام حرف قولك  
 جاء القائم فلو كانت اسمها  
 لكانت فاعلاً واستحق قائم  
 البناء لأنه على هذا  
 التقدير مهمل لأنه صلة  
 والصلة لا يتسلط عليها  
 عامل الموصول وأجاب في  
 شرح التسهيل بأن مقتضى  
 الدليل أن يظهر عمل عامل  
 الموصول في آخر الصلة لأن  
 نسبتها منه نسبة عجز  
 المركب منه لكن يمنع من  
 ذلك كون الصلة جملة  
 والجل لا تتأثر بالعوامل  
 فلما كانت صلة الألف  
 واللام في اللفظ غير جملة  
 جى بها على مقتضى  
 الدليل لعدم المانع انتهى  
 ويلزم في ضمير آل اعتبار  
 المعنى نحو الضارب  
 والضاربة والضاربين

والضاربات وأما ذواتها للعامل وغيره قال الشاعر ذاك خليلى وذو يواصل • يرى ورائى بأسمهم ومسله  
 وقال الآخر فقولاً لهذا المرء ذوجاً ساعياً • هلم فان المشرى في الفرائض وقال الآخر فاما كرام موسرون لقيتهم •  
 غسبي من ذوعندهم ما كافنيا • وقال الآخر فان الماء ماء أبى وجدى • وبترى ذو حفرت وذوطويت والمشهد وفيها البناء  
 وأن تكون بلفظ واحد كافي الشواهد وبعضهم يعرب الأعراب ذي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله • غسبي من ذى عندهم  
 ما كدانيا • (وكالتى أيضاً ليهيم) أي عند طي (ذات) أي بعض طي ألحق بذواته التأنيث مع بقاء البناء على الضم حكى المفراء

ألفا ومقاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومقاد عبارة غيره كالغزى أنها صيغة مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغي حذف لفظ بقاء لا قضاؤه أن دو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح وحكى أعراب ذات وذوات أعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الإضافة كما فى التصريح وحكى أعراب ذات أعراب جميع المؤنث السالم كما فى الهم مع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون فى ذات ذوات لغات (قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أى أسألكم بالفضل وبه الأخيرة بفتح فسكون أصلها ما نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سب حركاتها فكنت الهاء وحذفت الألف لانتفاء الساكنين (قوله جمعها) أى النون المتقدمة فى البيت قبله والآن يتجمع ناقة وأصلها ناقة قلبت الواو لأنها تحركتها وانفتاح ما قبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة فى التخفيف والموارق جمع مارقة أى سوابق وقوله ذوات ينهض بدل أو نعت على مذهب النكوفيين المحوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فى المدح والذم وأخبر لمخدوف أى هن ذوات لحن ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كقولهم اذهب بذي سلم أى بوقت ذى سلامة وقوله بغير سائق بالهمزة من السوق (قوله إذا أريد) أى على لغة من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التى واللاتى بأن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع المذكور أى مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو قال الرضى فى دوالطانية أرى لغات أشهرها ما مر أعنى عدم نصر يفها أصلها مع نائها والثانية ذو والمفرد المذكر ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية ومجموعه فى الأحوال الثلاثة وذوات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الأحوال كلها والرابعة تصر يفها تصر يف ذو بمعنى صاحب مع أعراب جميع تصر يفاتها جلا على التى بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائفة اه والمصنف ذكر الأولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأر يجعل فى كلامه حذف والتقدير وكالتى والمثنى لديهم الخ ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الماظم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول فى تنبيه الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى إطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيى بل أسنده إليهم جملة فعلية مؤاخدة من هذه الجهة أيضا نية عليها الشاطبي وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل اغتاعرض لمؤاخدة المصنف ياء من جهة إثبات غير ذو وذوات وذوات وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن فى نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور نظرا قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذوات فى لغة طيى وتنبيهها ومجموعها عند بعضهم وقال السيوطى فى السكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تنبيه ذو ومجموعه فبان أن إطلاق فى عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيى وأن ابن مالك اغتاعرض فى الثبوت كذا فى الرودافى وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تنبيه الخ (قوله على ذلك) أى على قوله بتنبيه ذو وذوات وجمعهما (قوله لذلك) أى لكونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلاموازتها إذا ولحقها باختتامها بالالف فتدبر (قوله من أنها الخ) اغتاعرض وجه التشبيه على ذلك لأن من جملة ما تقدم كون ما لغير العاقل مع أن ذات تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازى (قوله من استفهام) فى المتن حذف من الثانى لدلالة الأول لكن فى صنيع الشارح تحريك من مع سكونها فى المتن (قوله على الأصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماع فى كليهما (قوله اسم واحد) استفهامية أى أومع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة فصور التركيب ثلاثة ويقال له الإلغاء الحكيمى والغاؤها الحقيقى جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأى الناظم تبعاً للكوفيين المحوزين زيادة الأسماء قالوا وذلك المجموع المحمول اسم واحد استفهامية بخصوص يجوز عمل

بالفضل ذو وفضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به (وموضع اللاتى أى ذوات) جمعاً لذات قال الراحر

جمعها من أينق موارق ذوات ينهض بغير سائق (تنبيه) ظاهر كلام الماظم أنه إذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول فى تنبيه ذو وذوات وجمعها قال الماظم وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التى واللاتى فأضربت عنه لذلك لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (ومثل ما) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل معنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذا) إذا وقعت (بعد ما استفهام) باتفاق (أو بعد) (من) استفهام على الأصح وهذا إذا لم تلغ (ذا) فى الكلام والمراد بالغاها أن تجعل مع ما أو من اسم واحد استفهامية ويظهر أثر الأمرين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الجواب فتقول عند جعلك ذا موصولا ماذا صنعت أخيراً ثم شر بالرفع على البدلية من ما



عود الضمير عليهم في نحو قدأ  
 الا لضرورة وليس هذا  
 الصفه عليه كذا اتصال  
 (١٣٤) من ذا اكرمتم ازيد أم عمر قال الشاعر  
 الانسألان المرسلان ابحاوله

الفاعل في  
 عند جعلها اسما  
 ما أنت اذا صنعت أخيرا  
 أم شر او من ذا اكرمتم  
 ازيد أم عمر بالنصب على  
 البدلية من ماذا أو من ذا  
 لانه منصوب بالمفعولية  
 مقدما وكذا تفعل في  
 الجواب نحو يا أولئك  
 ماذا يفقون قل العفو  
 قرأ أبو عمرو برفع العفو  
 على جعل ذام موصولا  
 والباقيون بالنصب على  
 جعلها ملعاة كافي قوله تعالى  
 ماذا أرل ربكم قالوا أخيرا  
 وان لم يتقدم على ذام امرس  
 الاستفهاميتان لم يجز أن  
 تكون موصولة وأجاره  
 الكوفيون كما بقوله  
 عدى ما لعباد عليا مارة  
 بجوت وهذا تحمليين طابق  
 وخرج على أن هذا طابق  
 جملة اسمية وتحملين حال  
 أي وهذا طابق محمولا  
 بتبسيه بشرط  
 لاستعمال دا موصولة  
 مع ما سبق أن لا تكون  
 مشاربا نحو ماذا التواني  
 وماذا الوقوف وسكت عنه  
 لوضوحه (وكها) أي كل  
 الموصولات (يلزم) أن  
 تكون (بعده صله) تعرفه  
 ويتم بها معناه اما ملفوظة  
 نحو جاء الذي أكرمت أو  
 منوية كقوله  
 نحن الآن فاجع جو  
 عن ثم وجههم الينا

ما قبله فيه نحو أقول ماذا ذكره الدماميني نقلا عن المصنف وغيره وكذا في الورداني وغيره فذا ذكره  
 البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهمانه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح ويظهر أثر الالفاظين  
 في نحو سألته عماذا اقتضت الالف مع الجار على تقدير الالقاء الحكمي وتحذف معه على تقدير الحقيقي  
 قاله الشيخ يحيى (قوله لانه مبتدأ وإذا وصلته خبر قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لا رذا  
 معرفة حيث ذنأمل اه وجارها الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد  
 قال الناظم لا يحجر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الالف فنحو كم مالك وخبر من كان زيد عند سيبويه وفي  
 السخ نحو فان حس بكن الله على أن اس هشام اكتفى في الاخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم  
 الموافق للصناعة أن الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر  
 (قوله قال الشاعر الخ) قال الدماميني يجوز في البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول  
 وال رابط محذوف أي يحاوله لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعول ليجاول ويحب خبر محذوف أي هو  
 محب (قوله يحاول) أي يطلب والتب في الاصل المدة يقال فلان قضى نجه أي مدة حياته وأراد به  
 هما التدبر والمعنى أنسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا أنذر وأجبه على نفسه فهو  
 يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل (قوله ونقول عند جعلها اسما واحدا) يصح أيضا في هذه الحالة  
 تقدير صير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر  
 أو في موضع نصب بمحذوف يفهمه المذكور ولكن كل هذا تكلف مع أنه رد على الاول أن حذف  
 رابط جملة الخبر خصوص بالشعر كما يفهمه ما مر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف الضمير  
 الشاغل فيج كسبأت في باب الاشغال (قوله وكذا تفعل في الجواب) أي استغنى بالان حق الجواب  
 أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أي الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجاره  
 الكوفيون) أي كما أجاروا في بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة عكسا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء  
 تقتلوه وقوله تعالى وماتلك بيمسك أي الدين تقتلون والتي بيمسك وأجيب بجعل تقتلون وبيمينك  
 حالا قاله الدماميني (قوله عدى) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالكسر  
 الحكم وليت من قصيدة هجاءها الشاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان وقد كتب هجوه على الشيطان  
 فلما ظفربه ألزمه نحوه بأطفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريد  
 فأخرجه وقد مثله غلة ففرت وقال ذلك عيني باختصار (قوله وتحملين حال) أي من ضمير طابق  
 بناء على الاصح من جوار تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كافي شرح الجامع (قوله أن  
 لا تكون مشاربا) راد البعض تبعا لشيخنا شرط آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول نحو من  
 ذا الذي يشفع عنده الا باده ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله اذا لم تلغ في الكلام لاها في هذه  
 الحالة ملعاة فتكون مع من مبتدأ والذي خبر وفي الدماميني أن الالقاء يترج في هذه الحالة أيضا ولا  
 يتعين لانه يحتمل أن تكون ذام موصولة والذي تأكيده أو خبر لمبتدأ محذوف اه وفي اليبضادى  
 أن من مبتدأ وإذا خبر والذي بدل اه (قوله وكها يلزم بعده صله) قال في التسهيل وقد ترددت بعده  
 موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو دلولا بها على ما حذف اه فالأشبه ترك فيما اذا ناسبت الصلة  
 جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما اذا لم تناسب الا واحد منها والقسم الاول داخل تحت  
 قول الشارح ملفوظة والثاني داخل تحت قوله أو منوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينه وبينها  
 بالجملة القسمية والدائية والاضائية في الهمع والدمايبي (قوله تعرفه) اعترض بأن  
 الموصول لو كان معرفة فاصلة لتعرفت النكرة الموصوفة بصفته وأجيب بأن تعين الموصول بصلته  
 وضعي لوضعه معرفة مشاربا الى المعهود بمضمون صلاته بين المتكلم والمخاطب فعني قولك لقيت من  
 صريته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضمرا وبالكفهى موضوعة على أن

تكون معرفة بصلتها وأما إذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مصر وبالک وانحصرت  
بمضروبية الخطاب وان حصل بقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا  
موضوع لانسان ما بخلاف الذي ومن مثلافان ما وضعه المحصول عصموا صلتهم ما والفرق بين المعرفة  
والسكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بان تعرف عدمهم وليس المراد به مطلق  
التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص السكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك  
معرفة أكونه غير وضعي كقولك أعبد الهاء خلق السموات والارض اه دما يني بعض تلخيص  
وسياق قريب اجواب آخر فتنبه (قوله ولا شيء منها) أي ولو طرفا أو حارا أو مجرورا (قوله على  
الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فاعلم بحجاء الذي قائم أبوه قال في التسهيل وقد  
بلى معمول الصلة الموصول أن لم يكن حرفا أو آل وعلى في الشرح المصنف مع الحرف وأل بأن امتزاج  
الحرف بصلته أشأ من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإتباع كلمة بن حراى مصدر وكذا  
اشتد امتزاج آل قال المرادى وفصل في الحرف قوم فأجاز وفي غير العالم نحو عمت ممر يد انصرب  
ومنه وفي العامل كأن (قوله وفيه متعلق الخ) اختار قوم كان الحجاب جوار تقديم معمول صلة آل  
إذا كان طرفا كما في الآية وعليه لا تفرق قال اس الحجاب والفرق عدمه بآل وغيرها أن آل  
على صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تتبع التقديم وقرنا بينهما  
وبين غيرهما في ذلك كالفرق بينهما وبين غيرهما اتفاقا في جعل صلتها مفعول أو اسم مفعول لتكون  
مع آل كالاسم الواحد واختار السيوطي ما نقله في الهمع عن الكوفي من جوار تقديم الطرف  
المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا (قوله محمدوف والتقدير وكأولوا هذين فيه من  
الراهدين) وعلى هذا يكون من الراهدين اما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسدة على معنى  
من بلغهم الزهد أي أن يهتدوا من الراهدين أو خبر ثان لكان أفاده الدمامي (قوله دللت عليه صلة  
آل) لا يريد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن ذلك في باب الاشتغال قاله ليس (قوله أن تكون معهوده)  
بأن يعلم الخطاب ويعلم تعلقها بعين أماءة السكرة والشرط فيها علم الخطاب بها فقط هذا هو  
الفرق بينهما ومسه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون السكرة بصفتها قبل محل اشتراط العهد  
إذا أريد بالموصول معهود فان أريد به الجنس أو الاستعراق فالشرط كون صلتها كذلك وفي الرواى  
بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهوده أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعرفها  
تعريف العهد الخارجي نحو وإذا تقول للذي أنعم الله عليه أو تعرف الحقيقة أي من حيث هي نحو  
المعطى خير من الآخذ أو تعرف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذي يعنى أوفى ضمن  
جميع الأفراد نحو اقبلوا المشركين بناء على أن آل موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من  
يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع معهوده والعهد الخارجي في الأول وذو في غيره وأما نحو وعشيتهم  
من اليم ما غشيتهم فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أي الذي  
يعرف في الخارج أنه غشيتهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون محملا كما يكون مفصلا لا فظهر أن  
العهد في الجميع وأن استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستعراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة  
منزلة المعهود) اجراء لدلائها بقرينة المقام على عظمة موصولها محملا أي عهد لتعيينها موصولها  
بهذا الاعتبار فاندفع قولهم وأقره شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت الصلة مع الإيهام فلامعنى  
لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتريل في حصول التعريف فليست أملا وعبرة  
التوضيح معهوده الأفي مقام التفخيم والتهويل فيحس إيهامها اه وعلى هذا الحاجة إلى التهويل  
المدكور (قوله في معرض التهويل) أي التخويف والتفخيم أي التعظيم أي المرد عن التخويف فلا  
يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو وعشيتهم الخ مثال للتخويف وقوله فأوحى الخ مثال للتفخيم

ولا شيء منها على الموصول  
وأما نحو وكأولوا فيه من  
الراهدين ففيه متعلق  
بمحمدوف دلته عليه صلة  
آل لا بصلتها والتقدير  
وكأولوا هذين فيه من  
الراهدين ويشترط في  
الصلة أن تكون معهوده  
أو منزلة منزلة المعهود وال  
لم تصلح للتعريف والمعهوده  
محو حاء الذي قام أبوه  
والمنزلة منزلة المعهود هي  
الواقعة في معرض التهويل  
والتفخيم نحو وعشيتهم من  
اليم ما غشيتهم وأوحى إلى  
عبداه ما أوحى

وأن تكون (على ضمير لائق) الموصول أي (١٣٦) مطابق له في الأفراد والتذكير وفروعهما (مستغلة) ليحصل الربط بينهما وهذا

الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله سعاد التي أنشأ حب سعاد وقوله

• رأيت الذي في رحمة الله • كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه في تنبيه الموصول أن طابق لفظه معناه فلا اشكال في العائد وإن خالف لفظه معناه فلا في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الأكثر ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو أعط من سألت لأم من سألت وجبت مراعاة المعنى (وجملة أو شهرها) من ظرف ومجرور تامين (الذي وصل به) الموصول (مكن عندي الذي ابنه كفل) فعندي ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذي وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معاهما الوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول تقديره الذي استقر عندك والذي استقر في الدار وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهجها وهو الظرف والمجرور المتأقضان نحو

جاء الذي اليوم والذي بك

فانه لا يجوز لعدم الفائدة في تنبيهه من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبر به لفظا ومعنى فلا يجوز

(قوله وأن تكون الخ) يلزم على صنيعة تغيير اعراب قول المصنف مشتمله (قوله أي مطابق له الخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما في المشتركة غير أن على ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعدم مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل عنه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط اللاحقة في الابتداء تأتي هنا لا فرق ومن خالف الظاهر قوله تعالى وإذا أخذ الله ميثاق النبي لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الأولى للابتداء وما موصول بمعنى الذي مبتدأ أو آتيتكم صلة عائدها محذوف أي آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك (قوله في رحمة الله) لو أضمر لقال في رحمة الله نظرا إلى المبتدأ أو رحمة نظرا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقرب كافي التسهيل وشرحه للداميني ولا احتمال الضمير هنا تبعينه في الشاهد قبله للغمبة عدد الشاهد (قوله فلا اشكال في العائد) أي في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو لا أكثر) أي في غير أن على ما مر (قوله فان لزم لبس الخ) اعترض بأن اللازم في المثال اجال لا لبس ولا محذور في الاجال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الاجال في مقام البيان وهو معيب وكلا لبس قبح الاخبار بمؤثر عن مدكر في نحو من هي جراء أمك على ما تقدم بيانه فتدبره (قوله وجلة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لانه المعرفة ونحو البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناطم كما مر وفي وصل ضمير يعود إلى كلاهما ونائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهم ما هما متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة ولا حاجة لقوله أو شبهها إلا أن يقال مراده بالجملة في قوله وجلة الملقوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما في الدمايني والمراد بالنام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة كقوله الدمايني ومثله بأن يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أي يدلان عليه لأنهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهم على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال في المعنى قال ابن يعيش وإنما لم يجوز في الصلة أن يقال إن نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر محذوف على حذفه عما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك وأطراد هذا في نفسه بحث إذ مقتضى تعليقه صحة تقدير مستقر على أنه خبر لمبتدأ محذوف إذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذي في الدار لنفسه لا تنفاه العلة حينئذ وظاهر اطلاقهم على ما فعل هذا وجه عدول الدمايني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش إلى تعليقه بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل وهو مفقود هنا لصلحية الباقي وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كأفاده السيد في شرح المفتاح وجلة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الأصل قبل جعلها صلة ويجوز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا إلى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا إلى القسم فيستثنى من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية في جواز الوصل بها إذا كان جوابا لخبر أو لا فلا كذا في الروداني وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانسحاب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجل الانشائية لا كذلك لان مضمونها لا يعلم

الا

جاء الذي اضر به اوليته قائم اودحه الله خلافاً لكسائي في الشكل ولما زني في الاخيرة واما قوله (١٣٧) واني لراج ظرة قبل التي

لعلني وان شطت فواها  
أزورها وقوله

وماذا عسى الواشون أن  
يتحدوا سوى أن يقولوا

اني لك عاشق فخرج  
على اضمأر قول في الاول

أي قبل التي أقول فيها  
لعلني أزورها وأن ماذا في

الثاني اسم واحد وليست  
ذاموصولة لموافقة عسى

لعل في المعنى وأن تكون  
غير تجميعية فلا يجوز

جاء الذي ما أحسنه وان  
كانت عندهم خبرية

وأجازه بعضهم وهو مذهب  
ابن خروف قياساً على

جواز اللمت بها وأن لا  
نستدعي كلاماً باقلاً

يجوزها الذي لكه قائم  
(وصفة صريحة) أي

خاصة الوصفية (صلة  
ال) الموصولة والمراد بها

هنا اسم الفاعل واسم  
المفعول وأمثلة المبالغة

وفي الصفة المشبهة خلاف  
وجه المبع أنها لا تؤول بالفعل

لأنها للثبوت ومن ثم كانت  
أل الداخلة على اسم

التفضيل ليست موصولة  
بالانفاق وخرج بالصرحة

الصفة التي غلبت عليها  
الاسمية نحو أبطح وأجرع

وصاحب فال في مثلها  
حرف تعريف لا موصولة

والصفة الصريحة مع أل  
اسم لفظاً فعل معي ومن

ثم حسن عطف الفعل

الابعد ابراد صيفها أفاده الدمايني ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها معهودة  
كونها خبرية قال الروداني دفعا لتوهم أنها في مقام التهويل قد تكون غير خبرية أقوله جاء الذي  
اضر به الخ) المثال الاول للانشائية لفظاً ومعنى الطليعية صراحة والثاني للانشائية لفظاً ومعنى الغير  
الطليعية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظاً (قوله شطت فواها) أي بعد بها هاوة ثبت بالفعل  
لاكتساب الفاعل التأنيث من المصاف اليه وفسر الدمايني والشمي نواها بجهة قصد هاهنا من السفر  
وعند في القاموس من معاني النوى الدار والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا في  
الثاني الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء لكن دخول الاستفهام عليها مخوف لعل عسى  
وقوعها خبراً لأن نحواني عسى صائماً لدليل على أنه فعل خبري وإذا ثبت كونها خبراً فينبغي أن  
يجوز وقوعها صلة بالخلاف اهـ (قوله لموافقة عسى) علة للمحذوف تقديره وانما كانت جملة عسى  
انشائية لموافقة الخ (قوله وان كانت عندهم خبرية) أي بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال فانها  
بحسب انشائية انفاقاً فينبغي انعدام استعمالها صلة لانها في الاستعمال انشائية لا خبرية كذا في  
الروداني وقيل لأن التهجيب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ايهام منافي لما يقصد بالصلة من التبيين  
(قوله وان لا تستدعي الخ) بقي من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجاه فوق  
عينه قاله يس نقلاً عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للوصول لثبوتها لكل ذي  
حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز هذا المثال اذا قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله  
وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشري في المفصل والسعد في المطول أن الوصف مع رفوعه الواقع  
صلة آل جملة لا شبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جرة أنه جملة  
في المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أي اللذان أريد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت  
كالمؤمن والصانع كانت آل الداخلة عليهما معرفة لانها حينئذ صفة مشبهة اهـ يس (قوله وجه  
المنع) أي منع كونها صلة لآل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقاً بخلاف  
أفعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا في مسألة السكحل (قوله لانها للثبوت) أي والفعل  
لتجديد الحدوث (قوله ومن ثم) أي من أجل أن منع وصل آل بالصفة المشبهة من حيث انها لا تؤول  
بالفعل وفيه أن هذا انما ينتج أصل المنع لا المنع بانفاق الا أن يجعل كلامه من باب ذكر حيز العلة  
وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطراد الا في مسألة السكحل بخلاف  
الصفة المشبهة فتدبر (قوله التي غلبت عليها الاسمية) أي بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع  
النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو في الاصل وصف لكل مكان منبسط  
أي منسج من الوادي ثم صار اسماً للارض المتسعة وأما أجرع فهو في الاصل وصف لكل مكان مستو  
ثم صار اسماً للارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً وأما اصحاب فهو في الاصل وصف  
للفاعل ثم صار اسماً لصاحب الملك قال الشاطبي والدليل على أن هذه الاسماء انسلخ عنها معنى  
الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تحمل ضميراً (قوله فالمغيرات  
صبغاً) أي فالحيلول المغيرات في الصبغ والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقيقين) أي حق الموصولة  
فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظاً (قوله وكوسها)  
مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسم في محل جر باعتبار الاضافة ومحمل رفع  
باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله  
أي صلة آل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على آل فالباء على ظاهرها أي  
وكون آل موصولة بعرب الخ (قوله بعرب الافعال) بحث الدمايني أن آل اذا وصلت بجملة  
مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في

(١٨ - صبان أول) عليها نحو المغيرات صبا فآثر به نفعان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضاً حسناً وانما لم يؤت بها  
فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقيقين (وكونها) أي صلة آل (بمعرب الافعال)

المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على إطلاقه ورأيت بخط الشنواني عازي بالسلم مانصه يمكن أن يرده هذا البحث بأن الجملة انما يكون لها محل أصح حلول المفرد محلها إذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما إذا كان مفردا سورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التي يصح حلوله محلها محل وقدين الرضى أن صلة آل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشننى وزاد أو يقال محل ذلك إذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد آل عارية منها كامر (قوله الترضى) بأدغام اللام وتركه بخلاف لام آل الحرفية فانها يجب ادغامها في التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم انها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر ومافاله ابن مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة الا ويمكن ازالته بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنواني عازي بالسلم مانصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في العادة فلا يرد عليه ما رده عليه فليتنا مل اه وهو جواب حسن كان يحظر كثيرا إلى (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسئلة لان بعض الكوفيين يحيزونه اختيارا والجمهور يحصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين في الجواز اختيارا لا في القسلة لعدم قولهم بها والذي يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا واه لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرة اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت في كلام الروادى ما يؤيده (قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسم لما تقدم من أن آل صلتها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن انظر إذا وقع صلة وجب تقديره متعلقة فعلا أو فاء الاسقاطى وقوله حراى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه في قوله كما أنه ناقص لان ما لغير العاقل وأياها او ما مبنية دائمة وأيا مبنية في حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وان زعمه البعض بل قوله كامر تبطل بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لاجد بن يحيى) هو تعاب ورد عليه بقوله • فلم على أهم أفضل • لان الاستفهامية واشترطية لا يثبتان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصریح بالاعتى وبحث فيه باحتمال أن تكون أى فى البيت استفهامية هى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوف أى على شخص مقول فيه أهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى ما هى بنعم الولد ماليل بنام صاحبه وسيا فى جوابه قريبا فتفطن (قوله الاشرطاً أو استفهاماً) أى لا موصولة فالخبر اضافى اذ لا يبنى استعمالها نعتا وحالا وصلة نداء ما فيه آل (قوله يثنونها ويحجمعونها) يقال أيا ن وأيتان وأيون وآيات بالاعراب فى جميع الاوال اعراب المثنى والجمع ولك أن تصرح بالمضاف اليه كما تقول أيتن وآياهم وأيتان وآيوهم وآياتن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك وفى صرف آية وآيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنبة الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العملية خلاف قال الروادى والجمهور على الصرف أى لان التعريف بنبة الاضافة ليس من عال منع الصرف عندهم (قوله ما لم تضاف) أى مدة انتفاء اضافتها المقيدة أخذ من واو الحال محذوف صدر صلتها بأن يتفصيلا مع نحو أى هو قائم أو تنتبى الاضافة دون الحذف نحو أى قائم أو ينتبى الحذف دون الاضافة نحو أىهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن التنى اذ توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيده معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما اذا أنصفت وحذف الصدق تبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان

وهو المضارع (قل) من ذلك قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الاصيل ولاذى الرأى والجلد

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ومذهب الناطم جوازه اختيارا وفاقا لبعض

الكوفيين وقد سمع منه أبيات تنبيه على شذوخل

آل بالجملة الاستفهامية كقوله

من القوم الرسول الله منهم

لهم دانت رقاب بنى معد وبالظرف كقوله

من لا يزال شاكر على المعه فهو حريصة ذات سمه

(أى) تستعمل موصولة خلافا لاجد بن يحيى فى

قوله انها لا تستعمل الا شرطاً واستفهاماً وتكون

بلفظ واحد فى الافراد والتذكير وفرد وعهما

(كما) وقال أبو موسى اذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء

وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها

ويجمعونها (وأعربت) دون أخواتها (ما لم تضاف



وسدروصلها ضمير المحذوف) فان أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو (١٣٩) ثم لننزع من كل شعبة أهم أشد التقدير

أهم هو أشد وان لم ينصف أو  
لم يحذف نحو أى قائم وأى  
هو قائم وأهم هو قائم  
أعربت وقد سبق الكلام  
على سبب اعرابها في  
المبنيات (وبعضهم) أى  
بعض النحاة وهو الخليل  
ويونس ومن وافقهما  
(أعرب) أيا (مطلقا) أى  
وان أضيفت وحذف صدر  
صاتها وتأولا الآية أما  
الخليل فجعلها استفهامية  
بحكمة بقول مقدروا التقدير  
ثم لم يرع من كل شعبة  
الذي يقال فيه أهم أشد  
وأما يونس فجعلها استفهامية  
أيضا لكنه حكم بتعليق  
الفعل قبلها عن العمل  
لان التعليق عنده غير  
مخصوص بأفعال القلوب  
واخضع عليها بقوله  
إذا ما نصبت بنى مالك  
فسلم على أهم أفضل  
ضم أى لان حروف الجزر  
لا يضر بينها وبين معمولها  
قول ولا تعلق وبمذا بطل  
قول من زعم أن شرط  
بنائها أن لا تكون مجرورة  
بل مرفوعة أو منصوبة  
ذكر هذا الشرط ابن اياز  
وقال نص عليه النقيب في  
الامالي ويحتمل أن يريد  
بقوله وبعضهم الى آخره أن  
بعض العرب يعربها في  
الصورتين الأربع وقد قرئ  
شاذ أهم أشد بالنصب  
على هذه اللغة تنبيهان  
الاول لاتضاف أى لتكرة  
خلاف لابن عصفور

المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء في الاخيرية قيام موجه وهو الشبه الافتقاري مع عدم  
المعارض لتتزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة ومن أعربها في هذه الصورة أيضا لم  
يقبل به هذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الاول وجود المعارض من الابهة العظيمة في الثالثة  
والثانية في الاولين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة  
الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف اليه وهو كذا في كل واحد من وجهين بخلاف  
قيامه مقام مبتدأ (قوله وسدروصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال ان الاسم  
الظاهر كذلك نحو جاء أهم ضاربه أى جاء أهم زيد ضاربه في مقام عهد فيه أن زيد اضرب واحدا من  
الجماعة سم ويؤخذ مما ذكرنا نقل عن أبي حيان أنها اذا وصلت نظرف أو مجرور أو جملة فعليه  
أعربت اجماعا (قوله على الضم) للإشارة به لكونه أقوى الحركات الى أن للكلمة حالة اعراب وأصل  
التحرك للاتقاء الساكنين (قوله وان لم تضاف) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقريضة تمثيله  
(قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ أفضته اعراب وأشد حبر  
والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أهم أشد مسددا للمفعول وبقي رأى ثالث  
للاختفاء والكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شعبة ومن زائدة سواء على قولها ما امتازاد  
في الاحتجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه  
بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز صرحت  
أزيد عندك أم عمرو ونزع ليس منها (قوله الذي يقال فيه) أى الفريق الذي الخ ويلزم على هذا  
الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو مجتمع فلو قال فربما يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين  
معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئا آخر وأجيب بأن  
المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمول لا وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون المراد بالمعمول  
ما يليق أن يكون معمول لا للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافية تقديرهم القول  
في قولهم ما هي بسم الولد وقولهم على نفس العبر وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون  
معمولا فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان ما بعده فعل وعبرة المغنى في توجيهه ردبت  
الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف المحرور ودخول الجاز على معمول صلتها  
وحرف الجزر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجاز اهـ بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق  
(قوله لا تضاف أى) أى الموصولة التي الكلام فيها أما الواقعة نعمنا أو حالا فلا تضاف الا الى تكرة  
وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى التكرة وكذا الى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى  
الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجرته أحسن وأى  
الدينار دينارك أى أى أفراد أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر أبي رابطة  
فارس الأحزاب وهما مع التكرة بمنزلة كل فبراعى في الضمير المضاف اليه ومع المعرفة بمنزلة بعض  
فبراعى المضاف فيقال أى غلامين أى غلامان أو أى غلامين أى أى الغلمان أى كما تقول ذلك  
عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة بصانته فيلزم اجتماع معرفين على أى أجيب  
بأن أيا لوضعها على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ما وقعت عليه والى تعريف عينه فالاول  
بالمضاف اليه والثاني بالصلة بخلاف غيرهما فإنه محتاج الى الثاني فقط فأى معرفة بالاضافة والصلة  
من جهتين كذا قالوا لى فيه بحث لانه لا يأتى فيما اذا كان أى الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ  
لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالابن التي تعرفها لى أى ما يعنى قسم الجنس المعرف بالاضافة  
لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لا نأمنع ذلك فقد يتميز الشيء ببعض صفاته مع  
الجهل بجنسه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرق عليه جواز اضافة العلم مع نداء عينه

ولا يعمل فيها الامستقبل  
متقدم كافي الآية والبيت  
وسئل الكسائي لم لا يجوز  
أعجبني أيهم قام فقال أي  
كذا خلقت الثاني تكور  
أي موصولة كما عرف  
وشمرط نحو أيا قائد عواده  
الاسماء الحسنى واستفهاما  
نحو فأى الفريقين أحق  
بالامن ووصلة لندا ما  
فيه آل ونعتا المذكورة دالا  
على الكمال نحو مرت  
برجل أي رجل وتقع حالا  
بعد المعرفة نحو هذا زيد  
أي رجل ومنه قوله  
فأوميت أعياء خفياء الحبر  
فله عينا حبر أعيافتي  
(وفي حذف المذكور  
في صلة أي وهو حذف  
العائد اذا كان مبتدأ  
أيا غير أي) من الموصولات  
(يقنى) غير أي مبتدأ  
ويقتنى خبره أيا مفعول  
مقدم وأصل التركيب  
غير أي من الموصولات  
يقنى أيا أي يقعها في جواز  
حذف صدر الصلة (ان  
يستل وصل) نحو ما أنا  
بالذي قال لك سواء أي  
بالذي هو قائل لك ومنه  
وهو الذي في السماء اله  
أي هو في السماء اله (وان  
لم يستل) الوصل

(قوله نعم) فيه أن المراد  
والعامل لا بد أن يكون  
مناسبا للصلة فتم التوجيه  
فليتأمل

وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بهالات الموصول مراد  
تعيينه و اضافته الى النكرة بقضى ايهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا  
مذهب الكوفيين وتبعهم الموضع وقال الناطم في التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله  
ولا تقديره خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها في البيت فعل فضلا عن كونه  
مستقبلا لان العامل فيها حرف جر واجب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل في المجرور محلا  
(قوله وسئل الكسائي) أي في حلقة يونس تصریح (قوله أي كذا خلقت) أي وصعت ووجه ابن  
السراج ذلك كما في التصريح بأن أيا وضعت على الإيهام ولو قلت أعجبني أيهم قام كان على التبيين  
وايضاحه أن معنى أعجبني أيهم قام أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين في  
الخارج بوقوع اقيام منه في الماضي بالفعل واذا قلت يعجبني أيهم يقوم فعناه يعجبني الشخص الذي  
يقع منه القيام وهو مضموم لعدم تعيينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم  
أن الإيهام في يعجبني أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المصارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض  
شيخنا على التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا إيهام فيه لانه لا استقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه  
أن سبب التبيين وعدمه مضى الصلة واستقبالا لما مضى العامل واستقباله فافهم وانما اشترط  
التقدم لتمييز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لانها لا يعمل فيها الا متأخر (قوله ووصلة  
لندا ما فيه آل) قال الرضى وذلك لانهم استكروا الاجتماع آلتى التعريف فخالوا أن يفصلوا بينهما  
باسم مبهمة يحتاج اليه يزيل إيهامه فيصير المادى في الظاهر ذلك المبهمة وفي الحقيقة ذلك المخصص  
الذي يزيل الإيهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة  
لوضعها مبهمة مشروطة ازالة إيهامها الا أن اسم الاشارة قد زال إيهامه بالاشارة الحسية فلا  
يحتاج الى الوصف بخلاف أي فكانت أدخل في الإيهام ولهذا جازيا هذا ولم يجز يا أي بل لزم أن  
يردوه ما يزيل إيهامه اه وبهذا أيضا كان الفصل بأي أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دالا  
على الكمال) أي فيما أضيف اليه شتقا أو جامدا والثناء على الموصوف في الاول باعتبار الوصف  
المدلول عليه بالمصاف اليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون  
أبلغ كررت بفارس أي فارس ورجل أي رجل قال الفارسي رجل الثاني غير الاول لان الاول واحد  
والثاني جنس لان أيا بعض ما تضاف اليه (قوله الحبر) اسم رجل ويلزم في هذين الوجهين أي كونها  
نعنا وكونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مرت برجل أي انسان  
بخلاف مرت برجل أي عالم فلا يجوز كما في التسهيل والهمع (قوله حذف العائد اذا كان مبتدأ)  
أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله ان يستل) أي بعد  
طويلا فالسين والفاء بعد الشيء كذا كما تحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أي يطيلها المتكلم فهما  
زائدان فزيادتهما لا تتوقف على بناءه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة في أي  
لما لزمتها الاضافة لفظا أو نية فالطول بالاضافة لازم لأي مكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن  
يقبح يعجبني أي قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو  
الذي في السماء اله) فله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز  
تقدير اله مبتدأ مخبرا عنه بان طرف أو فاعلا بان طرف خلوا الصلة حيثئذ من العائد على الموصول  
ولا يحسن جعل الطرف متعلقا بفعل هو صلة واله الاول والثاني بدلين من الضمير المستتر فيه وفي  
الارض معطوف على في السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل  
بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون في الارض اله مبتدأ وخبر التلايلزم فساد المعنى  
ان استوفى وخلو الصلة من عائد ان حذف كذا في التصريح والرواد في عليه والمغنى (قوله

(الحذف) لا يقاس عليه وأجازته الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر ثمامة على الذي أحسن وقراءة مالك بن دينار وابن السكيت ما بعوضة بالرفع وقوله لا تنوا الذي خبرنا شقيت \* (١٤١) النفوس الا التي للشرنا وونا وقوله

من يعن بالجد لا ينطق بما  
سفه ولا يحد عن سبيل  
المجد والكرم \* (وأبوا  
أن يحذفوا) العائد  
المذكور أي يقتطع  
ويحذف (ان صلح الباقي)  
بعد حذفه (لوصل مكمل)  
بأن كان ذلك الباقي بعد  
حذفه جملة أو شبهة لانه  
والحالة هذه لا يدري أهناك  
محذوف أم لا لعدم ما يدل  
عليه ولا فرق في ذلك بين  
صلة أي غيرها فلا يجوز  
جاء في الذي يضرب أو أبوه  
قائم أو عندك أو في الدار  
على أن المراد هو يضرب  
أو أبوه قائم أو هو عندك  
أو هو في الدار ولا يعين  
أبهم يضرب أو أبوه قائم أو  
عندك أو في الدار كذلك  
أما إذا كان الباقي غير  
صالح للوصل بان كان  
مفردا أو خاليًا عن العائد  
فخواهم أشد وهو الذي في  
السماء الهجاز كما عرفت  
للعلم بالحذف في تنبيههم  
الاول ذكر غير النظم  
لحذف العائد المبني  
شروطا آخر أحدها أن  
لا يكون معطوفاً فخواهم  
الذي زيد وهو فاضلان  
ثانيها أن لا يكون معطوفاً  
عليه فخواهم الذي هو زيد  
قائم نقل اشتراط هذا  
الشرط عن البصريين

فالمدح (نزل) الا لا يجاز زيد فانه سمح جوزوا اذا رفع زيد أو تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ  
محذوف وجوباً بطاراد لتزويلهم لاسيما منزلة الاستثنائية وهي لا يصرح بعدها بجملة فإذا قيل  
لا يجاز زيد الصالح فلا استثناء اطول الصلة بالعتذ كذا في المغنى (قوله وابن السكيت) بالكاف  
على وزن العطار فان صدر باب فباللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أي في الاليتين أما نصب  
أحسن فالذي اسم موصول حذف عائدة أي على العلم الذي أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا  
حرفيا فلا يحتاج لعائد أي على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ  
اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بنا وهي علامة الجر كذا في الروداني وأما نصب  
بعوضة فبعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما  
ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا ويظهر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضة كذا في اعراب  
القرآن لا في البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أي من يعنيه ويهمه جدد  
الناس له لرغبته فيه ويحذف بفتح الياء التحسية وكسر الحاء المهملة من حاد اذا مال (قوله العائد  
المذكور) أي الذي هو صدر الصلة والاكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان  
صدر صلة أو لا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من صر بته في قولك جاء الذي ضربته في داره  
لان الباقي بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أي للمعقول وهو  
صفة لازمة (قوله جملة أو شبهة) أي مشتملة على العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك  
حصول الاجال وهو ليس بعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام  
التعليل (قوله على أن المراد هو يضرب الخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقي بعد حذفه  
صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) أي اسما واحدا (قوله نحو أيهم أشد الخ) في كلامه لئلا  
ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام في حذف العائد المبني  
لان المعطوف على المبتدأ مبتدأ أو اشتراطه لان حذفه يؤدي الى بقاء العاطف بدون  
المعطوف ومع العاطف فيه صورة الانزياح عن مفرد بمعنى (قوله أن لا يكون معطوفا عليه) لانه  
يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار عن مفرد بمعنى صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا)  
لوجوب حذف الخبر بعدها بعبء الا في فلو حذف العائد لا يؤدي الى الانحاف وبقى شرطان آخران  
أن لا يكون بعد حرف نفي فخواهم الذي ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر فخواهم الذي ما في الدوا لا  
هو وانما في الدار هو وأما اشتراط كونه غير منسوخ احتراز عن نحو اللذان كانا قائمين فخواهم من  
اطلاق لفظ المبتدأ لان المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الإطلاق (قوله أنهم كلامه) أي حيث أشار الى  
حذف الصدر بقوله وفي هذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان الفاعل ونائبه لا يحذفان  
الا في مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير متعلق خبران للحذف وقوله في  
عائد متعلق بكثير ومتعلق على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفي كلامه من عيوب القافية التضمن  
وهو تعلقها بما بعدها الا أن يخص بكون ما بعدها ركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) في  
مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير بمعنى يفوت بحذفه بان كان للتقديم أو لكونه بعد أداة  
الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو وعمار زقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلا لانه  
أرجح أي زقناهم اياه على أنه سيأتي عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال  
وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثاني (قوله ان انتصب بفعل او وصف) فان قلت قد نصروا في

لكن أجاز الفراء وابن السكيت في هذا المثال حذفه نالها أن لا يكون بعد لولا فخواهم الذي لولا هو لا كرملة الثاني أنهم كلامه  
أن العائد اذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) أي عند النحاة  
أو العرب (كثير متعلق في عائد متصل ان انتصب بفعل) تام

(أَوْ وَصَفَ) هُوَ غَيْرُ صَلَهِ آلٍ فَالْفِعْلُ (١٤٢) (كُنْ زَجْوَابِ) أَيْ زَجْوَهُ وَأَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا أَيْ بَعَثَهُ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا

عَمَلَتَهُ وَالْوَصْفُ كَقَوْلِهِ مَا لِلَّهِ مَوْلَاهُ فَكُلُّهُ فَاجْعَلْهُ بِهِ فَمَا لَيْدِي غَيْرُهُ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ أَيْ الَّذِي لِلَّهِ مَوْلَاهُ فَكُلُّهُ فَاجْعَلْهُ بِهِ وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ شَوْجَاءُ الَّذِي آيَاهُ أَكْرَمَتْ وَجَاءَ الَّذِي أَنَّهُ فَاضِلٌ وَجَاءَ الَّذِي كَانَتْ زَيْدٌ وَالضَّارِبُ هَازِيْدٌ هُنْدٌ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْعَائِدِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَشَدَقَ قَوْلُهُ \* مَا الْمُسْتَفْزَرُ الْهُوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ \* وَلَوْ أَتَيْتُ لَهْ سَفُوفًا كَذَرْتُ رَقُولَهُ فِي الْمَعْقَبِ الْبُخْيُ أَهْلُ الْبُخْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَارِمًا أَنْ يَسْأَلَ وَقَوْلُهُ \* أَخْ مَخْلَصٌ رَافٍ صَبُورٌ مَحَافِظٌ \* عَلَى الْوَدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكٌ أَيْ كَانَتْ مَالِكٌ تَنْبِيْهَاتٍ بِحَقِّ عِبَارَتِهِ أُمُورًا أَوَّلًا طَاهِرًا أَنْ حَذَفَ الْمَنْصُوبُ لَوْصِفَ كَثِيرٌ كَالْمَنْصُوبِ بِأَفْعَلٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَعَلَّهُ انْغَمَالٌ بِهِ عَلَيْهِ لَعَلَّ الْعِلْمَ بِأَسَالَةِ الْفِعْلِ فِي ذَلِكَ وَفَرَعِيَّةُ الْوَبْنِ فِيهِ مَعَ ارْتِشَادِهِ إِلَى ذَلِكَ بِتَقْدِيمِ الْفِعْلِ وَتَأْخِيرِ الْوَبْنِ \* اثْنَانِ ظَاهِرًا أَيْضًا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْوَبْنِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ صَلَهِ آلٍ وَالَّذِي هُوَ صَلَهِهَا وَمَذْهَبُ الْجَهْوَرِ أَنَّ مَنْصُوبَ صَلَهِ آلٍ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَعِبَارَةُ التَّسْهِيلِ وَقَدْ يَحْذِفُ مَنْصُوبَ صَلَهِ الْأَنْفِ وَاللَّامِ \* الثَّامِثُ شَرْطُ جَوَازِ حَذْفِ هَذَا الْعَائِدِ أَنْ يَكُونَ مَتَعِينًا

قَوْلُهُ تَعَالَى أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ تَزْعُمُونَ شُرَكَائِيَ وَهَذَا لَا اشْتِكَالَ فِيهِ وَأَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ شُرَكَائِيَ وَعَلَى هَذَا أَفْقَدُ صَحْ حَذْفَ الْعَائِدِ الْمَنْصُوبِ غَيْرِ فِعْلٍ وَلَا وَصْفٍ قُلْتُ الَّذِي اعْتَمَدَ بِالْحَذْفِ الْمَعْمُولُ الْمُشْتَمَلُ عَلَى الضَّمِيرِ وَلَمْ يَتَعَمَّدِ الضَّمِيرُ بِالْحَذْفِ وَرُبَّ شَيْءٍ يَجُوزُ تَبَعًا لغيرِهِ وَلَا يَجُوزُ مَسْتَقْلًا مِثْلُهُ حَذْفُ الْقَائِدِ فِي نَحْوِ زَيْدٍ أَضْرَبْتَهُ تَبَعًا لِلْفِعْلِ وَحَذْفُ الْفَاءِ فِي نَحْوِ فَمَا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ تَبَعًا لِلْقَوْلِ أَهْ دَمَامِنِي (قَوْلُهُ أَوْ وَصَفَ) أَيْ نَامَ أَيْضًا لِيُخْرِجَ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي أَنَا كَانَتْهُ (قَوْلُهُ هُوَ غَيْرُ صَلَهِ آلٍ) أَمَّا مَنْصُوبُ صَلَهِ آلٍ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ أَيْ أَنْ عَادَ إِلَيْهَا لِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ الضَّمِيرُ عَلَى اسْمِهَا الْخَفِيَّةِ وَعِنْدَ حَذْفِهِ يَقُوتُ الدَّلِيلُ فَإِنْ عَادَ إِلَى غَيْرِهَا جَازَ حَذْفُهُ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي أَنَا الضَّارِبُ أَيْ الضَّارِبُ بِهِ وَبِذَلِكَ يَقْبَدُ اِطْلَاقُهُ الْإِثْنَانِ أَيْضًا أَمَّا جَاءَ رَجُلًا أَنَا الضَّارِبُ أَيْ الضَّارِبُ بِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ بِالتَّقْيِيدِ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ غَيْرَ عَائِدٍ الْمَوْصُولِ وَالْكَلَامُ فِي حَذْفِ عَائِدِهِ (قَوْلُهُ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِينَا) وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ الْأَحْفَصُ بِالْحَذْفِ أَيْ عَمَلَتْهُ كَأَنَّ قِرَاءَةَ الْبَاقِينَ قَالَ الْأَسْفَهَانِيُّ شَارِحَ الْمَعْنَى لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ اثْبَاتُ الْعَائِدِ اتِّفَاقًا إِلَّا فِي ثَلَاثِ آيَاتٍ كَالَّذِي يَخْطِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ كَالَّذِي اسْمُهُ تِهَ الشَّيَاطِينُ وَأَنْتَ عَلَيْهِمْ نَبَأُ الَّذِي آتِيَهُ شَرْحُ الْجَامِعِ (قَوْلُهُ أَيْ الَّذِي اللَّهُ مَوْلَاهُ) فَدَرُ الضَّمِيرُ مَتَصِلًا مَعَ أَنْ الرَّاجِعُ مُتَفَصِّلًا لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَتَصِّلِ وَمِنْهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَتَصِّلِ هُنَا مَا لَيْسَ وَاجِبُ الْإِنْفِصَالِ قَالَهُ الرَّوْدَانِيُّ (قَوْلُهُ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي آيَاهُ أَكْرَمَتْ) أَيْ وَجَاءَ الَّذِي لَمْ أَكْرَمِ إِلَّا آيَاهُ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْعَائِدِ لِأَنَّهُ لَوْ حَذَفَ فِي الْأَوَّلِ لَتَبَادَرَتْ إِلَى الذِّهْنِ تَقْدِيرُهُ مُؤَخَّرًا فَيَقُوتُ الْغَرَضُ مِنْ تَقْدِيرِهِ وَهُوَ الْحَصْرُ أَوْ الْإِهْتِمَامُ وَلَوْ حَذَفَ فِي الثَّانِي لَتَبَعَهُ فِي الْحَذْفِ الْإِفْتِتْهُمُ فِي الْفِعْلِ عَنْ الْمَذْكُورِ وَالْمُرَادُ نَفْيُهُ عَنْ غَيْرِهِ قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ بَابِ سَعَادٍ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ مَا قَدْ مَنَاهُ مِنْ أَنْ يَحُلَّ مِنْهُ حَذْفُ الْمَنْفَصِلِ إِذَا كَانَ الْإِنْفِصَالُ بِسَبَبِ التَّقْدِيمِ أَوْ الْحَصْرِ فَلَوْ كَانَ لَعَرَضَ لِقَطْعِي جَازَ حَذْفُهُ نَحْوُ قَالَهُ كَهَيْنَ عَمَّا آتَاهُمُ رَبُّهُمْ أَيْ آتَاهُمْ آيَاهُ وَلَا يَقْدَرُ مَتَصِلًا لِمَا هُمْ مِنْ أَنْ يَنْفَصَلَ ثَانِي الضَّمِيرِ مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ غَيْبَةً الْمُتَحَدِّثِينَ فِي الْأَفْرَادِ وَالتَّذْكِيرُ وَفَرَعُهُمَا مَعَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ أَحْسَنُ مِنْ اتِّصَالِهِ فَلَمَّا سَبَبُ حُلِّ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ وَبِهَذَا تَعْرِفُ مَا فِي كَلَامِ الْبَعْضِ قَدْ أَمَلِ (قَوْلُهُ مَا الْمُسْتَفْزَرُ) أَيْ الْمُسْتَحْتَفُ وَالْهُوَى فَاعِلُ الْمُسْتَفْزَرِ وَالْهَاءُ الْمَحْذُوفَةُ مَفْعُولُهُ أَيْ الْمُسْتَفْزَرُ وَأَتْبَعُ بِفَرْقِيَّةٍ فَتَحْبِيَةُ فَخَاءُ مَهْمَلَةٌ أَيْ قَدْ رَكَدَ فِي الْعَيْنِ (قَوْلُهُ فِي الْمَعْقَبِ الْبُخْيِ الْخ) أَيْ فِي الشَّيْءِ الَّذِي يَعْقِبُهُ الْبُخْيُ أَهْلُ الْبُخْيِ مَا مَنَعَ الرَّجُلَ الضَّابِطُ أَنْ يَسْأَلَ مِنْ سَلَوَاتٍ طَرِيقِ السَّدَادِ فَالْبُخْيُ فَاعِلٌ وَأَهْلُ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ مُؤَخَّرًا وَالْهَاءُ الْمَحْذُوفَةُ مَفْعُولُهُ الثَّانِي مُقَدِّمٌ أَيْ الْمَعْقِبَةُ كَذَا فِي الْعَيْنِ وَاسْتَدَانَ النَّهْيَ إِلَى مَدْلُولِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى مَا جَازَ (قَوْلُهُ كَانَ مَالِكٌ) عَلَّمَ لِرَجُلٍ وَالضَّمِيرُ فِي كَانَهُ إِلَى الْإِثْنَانِ (قَوْلُهُ تَنْبِيْهَاتٍ) وَفِي نَسْخِ تَنْبِيْهِهِ وَكُلِّ مِنْهُمَا غَيْرُ مُنَاسِبٍ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا أَنَّ الْمَعْدُودَ الْأُمُورَ لَا تَنْبِيْهَاتٍ مَاعِدًا الْخَامِسَ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَا أَنَّ الْخَامِسَ لَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الْوَارِدَةِ عَلَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ وَالْمُنَاسِبُ تَنْبِيْهَاتٍ بِالتَّنْبِيْهِ الْأَوَّلِ فِي عِبَارَتِهِ أُمُورٌ يَحْمِلُ بِدَلِّ قَوْلِهِ الْخَامِسَ الثَّانِي (قَوْلُهُ بِأَسَالَةِ الْفِعْلِ فِي ذَلِكَ) أَيْ فِي حَذْفِ الْمَعْمُولِ الَّذِي هُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي الْأَصْلُ فِيهِ الْفِعْلُ (قَوْلُهُ وَعِبَارَةُ التَّسْهِيلِ الْخ) مُقَابِلُ الْمَقَابِلَةِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى مَنْصُوبِ صَلَهِ آلٍ الْعَائِدِ إِلَى غَيْرِهَا فَلَا يَنَاقِ كَلَامُ الْجَهْوَرِ وَلَا يَبَارِضُهُ التَّعْبِيرُ بِقَدْ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ نَسْبِيٌّ فَانْدَفَعَ مَا لِبَعْضِ (قَوْلُهُ حَذْفُ هَذَا الْعَائِدِ) لَوْ حَذْفُ لَفْظِ هَذَا كَانَ أَحْسَنَ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ عَامٌ كَمَا سَأَلْتَنِي قَالَهُ سَمِ (قَوْلُهُ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ الْخ) لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ يَغْنَى عَنْهُ فِي الرِّبْطِ فَيَتَبَادَرُ إِلَى ذَهْنِ السَّامِعِ أَنْ لَا يَحْذِفَ وَأَنَّ الْمَجْرُورَ هُوَ الرِّبْطُ مَعَ مِلَاحَظَةِ الْمُسْتَكْمَلِ الْمَحْذُوفِ رَاطِبًا لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَمْدُولُ الْمَوْصُولِ هُوَ الْمَضْرُوبُ أَمْ غَيْرُهُ فِي دَارِهِ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ قَادَةُ أَنَّهُ الْمَضْرُوبُ فَلَوْ قُطِعَ النَّظَرُ عَنِ الْمَحْذُوفِ وَلَوْ حُظِيَ الْمَجْرُورُ رَاطِبًا وَلَمْ يَقْصَدْ قَادَةُ عَيْنِ الْمَضْرُوبِ جَازَ الْحَذْفُ (قَوْلُهُ انْغَمَالٌ يَقْبَدُ الْفِعْلُ بِكَوْنِهِ تَامًا الْخ) فِيهِ أَنَّ النَّاطِمَ

لِلرِّبْطِ قَالَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَتَعِينًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتَهُ فِي دَارِهِ الرَّابِعُ انْغَمَالٌ يَقْبَدُ الْفِعْلُ بِكَوْنِهِ تَامًا لِأَمْرِهِ

اكتفاء بالتشبيك كما هي عادته الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه في توكيده والعطف عليه خلاف اجازة الاخفش  
والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة وانفقوا على محيى الحال منه اذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التي عانقت مجرودة  
اى عانقتها مجرودة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجرودة عانقت فأجازها ثعلب (١٤٣) ومنعها هشام وهذا شروع في حكم

حذف العائد المجزوء وهو  
على نوعين مجزوء بالانافة  
ومجزوء بالحرف وبدأ  
الاول فقال (كذلك) اى  
مثل حذف العائد  
المنصوب المذكور في  
جواره واثرته (حذف  
ما يوصف) عامل (خضضا  
كانت قاض بعد) فعل  
(امر من قضا) قال تعالى  
قافض ما انت قاض اى  
قاضيه ومنه قوله ما  
ويصغر في عيني ثلاثى  
اذا انشئت \*

يعنى بادراك الذى كنت  
طالبا  
اى طالبا أما المجزوء بالانافة  
غير ووصف نحو جاء الذى  
وجهه حسن أو باضافة  
وصف غير عامل مجزوء  
الذى اذنا به أمس فلا  
يجوز حذفه \* (بنبيه) \*  
انما يقيد الوصف بكونه  
عاملا اكتفاء بارشاد المثال  
اليه ر (كذا) يجوز حذف  
العائد (الذى جر) وليس  
عمدة ولا محصورا (بما  
الموصول جر) من الحروف  
مع اتحاد متعلقى الحرفين  
لفظا ومعنى (كمر  
بالذى مررت فهو ر) اى  
مررت به ومنه ويشرب  
بما تشربون اى منه وقوله  
لا تركزن الى الامر الذى ركنت  
أبناء يعصرون انظرها

لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله في توكيده) نحو جاء الذى ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء  
الذى ضربت وعمر (قوله اجازة الاخفش) تبع في العز ولا خفش الشيخ المرادى والذى اغيره المص  
عنه كافي المغنى والاخفش ثلاثة لكن المراد عمدة الاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيبويه قاله  
الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجح (قوله ما يوصف عامل) اى ناصب للعائد محلا باعتبار انه  
في المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وان كان جارا محلا أيضا باعتبار الانافة والمراد بالوصف  
هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المحفوظ باسم المفعول نحو جاء الذى أنت مضمربه  
قاله في التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدى الى اثنين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى قبل اليه  
نفسى جواز حذف محفوضه لا يقال اذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا  
مع قوله والحذف عندهم الخ لا نأقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب المجزوء  
باعتبارين (قوله بعد امر من قضا) اى بعد فعل أمر مشتق من قضا بقصر الممدود والخسرة على  
تقدير المصدر به أو من مادة قضى فعلا مانيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر في عيني  
ثلاثى) هو بكسر الفوقية ما ولد عنه ذلك من مالك كالتلذذ والتلذذ بفتح اللام وضجها والتلذذ بفتح اللام  
والتلذذ والمتلذذ قاله في القاموس وخصه بالذكر لان النفس أضن به اذا انشئت اى انصرفت اى يحقر  
في عيني أعز أموالى اذا ظفرت بأدراك ما كنت طالبا (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو  
لكون المجزوء منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى  
أشار به اى وجه الشبه لاجل اعراب والا فكذلك اخبره مقدم والذى مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة  
الخ) حاصله أن شروط حذف العائد المجزوء بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف  
بما الموصول جر وهى جر الموصول بالحرف وان يكون الجار له موافقا لجار العائد لفظا ومعنى كما يدل  
على ذلك كلام الشارح الآتى وراد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهى أن لا يكون  
العائد عمدة ولا محصورا وان يتقدم متعلقا بالحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذى يبشر الله  
عباده اى به فسماعى (قوله لفظا) اى مادة لاهية فلو كان أحدهما مانيا والاخر مضارعا أو فعلا  
والاخر اسم فاعل لم يضر (قوله اى منه) لم يضر العائد منصوبا اى تشربونه لان ما كان مشروبا  
لهم لا ينعقد مشروبا لغيرهم وتصحىحه يجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله الى الامر) اى  
القرار من القتال كما قاله يس ويصغر كينصر أبو قبيلة كما قاله العيني (قوله سمر) اسم امرأة حقة  
بما مهملة مكسورة ففان ساكنة فوحدة أى مدة طويلة وضبطه بعضهم بجاء معجمة مضمومة  
ففاء فتحية من خفي الشئ اذ لم يظهر والاول أصح وقوله فجع يضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره  
اذا كان كذلك فجع وقوله لان أصله الآن نقلت حركة الههزة الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت  
الههزة لالتقاءهما اه عني ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت في الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعة  
أن المتعلقين في هذا المثال متخذان لفظا ومعنى لانه سيد كرامثلة اختلافهما مع انهما مختلفان معنى  
لان معنى الاول المحبة والثاني الزهد وأجاب شيخنا بأنهما متخذان معنى بقطع النظر عن الحرف قال  
وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق في هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسمرت  
بالذى فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد في هذه الصورة  
وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى أمر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجى فالمحذوف

القدر اى ركنت اليه وقوله لقد كنت تحفى حب سمره حقة \* فجع لان منها بالذى أنت بائع أى بائع به وخرج عن ذلك نحو جاء  
الذى مررت به ومررت بالذى مر به ومررت بالذى ما مررت الا به ورغبت في الذى رغبت عنه وحللت في الذى حللت به ومررت  
بالذى مررت به تعنى يا حدى البهاء السبيبية والاخرى الا لصاق وزهدت في الذى رغبت فيه وسمرت بالذى فرحت به



ووقفت على الذي وقفت  
عليه تعني بأحد الفعلين  
الوقف والآخر الوقوف  
ولا يجوز حذف العائد في  
هذه الأمثلة وأما قول حاتم  
ومن حسد يجور على قومي  
وأي الدهر ذل لم يحسدوني  
أي فيه وقول الآخر  
وان لساني شهدة يشتنيها  
وهو على من صبه الله علقم  
أي عليه فشاذاً وحكم  
الموصوف بالموصول في  
ذلك حكم الموصول كافي  
قوله لا تركن إلى الأمر  
الذي ركبت البيت وقد  
أعطى الماطم ما أثمرت  
إليه من القيود بالتمثيل  
في تنبيهه على الأول حذف  
العائد المنصوب هو  
الأصل وحل المجرور عليه  
لأن كلامه منزهة فضلة  
واختلاف في المحذوف من  
الجار والمجرور وأما فقال  
الكسائي حذف الجار أولاً  
ثم حذف العائد وقال غيره  
حذفاً معاً وجوز زيبيوه  
والأخفش الأمرين اهـ  
والثاني قد يحذف ما علم  
من موصول غير أن ومن  
صلة غيرهما فالأول كقوله  
أمن بهجور رسول الله منكم  
وبعدده وينصره سواء  
والثاني كقوله  
نحن إلى فاجع جو  
صل ثم وجههم البنا  
وقد تقدم هذا الثاني  
في حقه الموصول الحرفي  
كل حرف أول مع صلتبه  
بصدره وذلك سنة أن وأن

في الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته إلى الثاني بنفسه  
كقوله أمرت الخير أو موصول حرفي كجوز غير واحد كالبيضاوي واستظهره في المغني أي أجهر  
بأمره (قوله ومن حسد) من تعليليه (قوله شهدة) أي كالشهادة وكذا قوله علقم وهو تشديد الواو كما  
هو إحدى اللغات السابقة والشاهد في قوله على من صبه الله أذفيه حذف العائد مع اختلاف متعلق  
الحرفين إذ متعلق الأول متعلق بالكاف الداخلة تقدير على علقم كما مر أو نفس علقم لذاته بمعنى  
المشتق أي شاق ومتعلق الثاني صب فعمل ما في كلام البعض من التسهيل (قوله فشاذاً) رد بأن محل  
الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كافي البتين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول  
الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذي مررت أي به كما قاله المرادي والدماميني كلاهما  
في شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذي مررت أي به كما جئته  
الشنواني وغيره (قوله واختلف في المحذوف الخ) لا يخفى أن الخلاف ليس في المحذوف أولاً لأن  
القول الثاني إنما هو محذوفهما معاً فلا أولية وكان الأولى أن يقول واختلف في كيفية الحذف (قوله  
فقال الكسائي الخ) تظهر فائدة الخلاف في نحو ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فعلى رأي الكسائي  
الحذف قياسي لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأي غيره معاً لم يدم حرم الموصول بل حذف كل  
عائد مجرور على قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ أن الكسائي  
ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم إلا أن تجعل نسبته مجروراً على قوله باعتباره ما قبل  
الحذف فتأمل (قوله من موصول) أي اسمي لأن الكلام فيه أما الحرفي فلا يجوز حذفه إلا أن  
فيجوز حذفها باطراد أجماعاً في نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف في نحو ومن آياته يريكم البرق وتسبح  
بالمعبد خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفي أن بقي معها نحو أما أنت منطلقاً انطلقت أي  
لأن كنت منطلقاً انطلقت فحذفت كان وبقي معها ولها فإن لم يبق معها ولها فلا كافي التسهيل (قوله كل  
حرف الخ) اعترض هذا المضابط بشهولة همزة النسبوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر وما بعده لا هو  
معها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظروا أن أقرهما البعض وغيره  
أما الأول فلا أن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضاً ما بعدهما تصرحهم بأنها آلة في  
السبيل والمسبوك ما بعدهما أو الثاني فتلاعب باردوا الأقرب أن فيه حذفاً والتقدير كل حرف  
مصدرى هذا مقتضى كلامه حرفة الذي المصدرية وهو أيضاً مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر  
ونقل في التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بمجيئها  
مصدرية (قوله أول) أي بالقوة والصلاحية وإن لم يؤت بالفعل (قوله مع صاته) أي ما اتصل به  
فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول في التعريف دوراً فأداه اللغائي  
(قوله ستة) الراح خمسة باسقاط الذي وأما وخضتم كالذي خاضوا فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل  
كالذين حذف النون على لغة أو أن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن  
الأصل كالجمع الذي خاصوا فأفرد أولاً باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانياً باعتبار معناه واستشكل اللغائي  
القول بأنها تكون موصولة حريفاً باقتراحها بال أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا  
وبعض وأصاحب هذا القول دفع الإشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن  
أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلاً أل في الذي فتأمل (قوله أن) أي المشددة وتوصل  
بعمولها أو تؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها أن كان خبرها مشتقاً أو بالكون المضاف إلى  
اسمها أن كان جامداً ومثلها المخففة منها (قوله وأن) أي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف  
ما ضا خلا فالأين طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستندلاً بأنها لو  
كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد أن الشرطية ولا قائل به

وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لأنها أثرت في معناه القلب إلى الاستقبال فأثرت الجزم في محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعاً أو أمراً على قول سيبويه في هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر في قولهم كتبت إليه أن قم لان حرف الجر لو زائد لا يدخل الأعلى اسم أو مفعول به وقال أبو حيان لا يقوى عندي وسلبها بالامر ليس أحدهما أنها اذا سبكت والفعل مصدر فأت معني الامر المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثاني بأن عدم الجوارح انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي لا يفسد لا تقع فاعلا ولا مفعولاً وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن الاول بأن فوات الامر لا يضر كفوات الماضي والاستقبال ويبحث الدماميني في هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل للمنع في الكشف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلي حيث قال في تفسير قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن اذرع قومك أي بالامر بالانذار فعلى هذا يقدري نحو كتبت إليه بأن قم ولا تقع كتبت إليه بالامر باقيا من انتهى عن انقود ولا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات الامر كفوات الماضي والاستقبال لان السبك مفقوت الامر باللكية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافه الدلالة المصدرية على مطلق الزمان انما هو الجواب عن الثاني بأننا اذا علمنا أن الموصولة بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طلي كما لم يكن مانع من تعلق نحو الاعجاب به اذ التقدير أعجبني الامر باقيا من قال ونحوه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدواب النصب خروج عن الظاهر ولا دليل لهم أيضا على أن الذي يذكر بعد ما فعل الامر والنهي موصول حرفي اذ كل موضع يقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت إليه أن قم أولا تقع والثاني نحو كتبت إليه بأن قم أولا تقع زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت إليه بقم أو لا تقع أي بهذا اللفظ فالباء انما دخلت في الحقيقة على اسم فاعل فائدة في حاشية السيوطي على المعنى عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور دلالاتها على زمان الحدث من مستقبل في نحو يعجبني أن تقوم وماض في نحو أعجبني أن قت والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه واستحالة الدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبني أن قدمت أي نفس قدومك ولو قلت أعجبني قدومك لا محتمل أن أعجابه طالة من أحواله كسر عتبه لاذاته ثم نقل عن ابن جني فرقين أن أن والفعل لا يؤكدهما الفعل ولا يقال ضربت أن أضرب ولا يوصفان فلا يقال يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اه أقول بقي أمر أن أحدهما سداً والفعل مسداً الاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيئا بنا على نقصان عسى ومسداً المفعولين في نحو أحسب الناس أن يتركوا أنانيهم ما صحه الاخبار به عن الجنة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد اما ان يقول كذا اما أن يسكت لا شمله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أي يقدّر الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرّفا ناقصا بدليل وصلها بلام ونذر وصلها بجهاد توكلا وعدا وتوصل أيضا على الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية به نحو ما أن نجما في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما في السماء قال في المعنى وعدت عن قول كثير ظرفية إلى قول زمانية لتشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت أضاء لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الاختش كافي المعنى ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدر أعادها فاعني أعجبني

وما

(قوله فلا نسلم الخ) فيه أن الذي قاس عليه ابن هشام فوات خصوص الماضي والاستقبال واللام أعما هو مطلق زمن أسير (قوله خروج) فديقال هي أم الباب (قوله ولا دليل) عدم الوجدان لا يقتضي عدم الوجود على أن هذا سوطن بالأمّة (قوله أوزنة) في التسهيل تراد ان جواز بعدهما وبين انقسم ولو وشذوذا بعد كاف الجر قال الدماميني وتراد أيضا شذوذا بعداذ (قوله بجملة اسمية) أي نص فيها فزيرد ما بعد

وسكى ولو الذي نحو أو لم يكفهم أبا أرلنا أو تصوموا حبل لكم عبادوا يوم الحساب لكي لا يكون على المؤمنين حرج يود أحدهم لو يعمر وحصتم كالذي خاصوا

المعروف بأداة التعريف (أل) بحملتها (حرف تعريف) كما هو مذهب الخليل وسابويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فقط) عرفت دل فيه الخط (فالمرة) على الأول عند الأول همزة قطع أنه صارت أكثر الاستعمال وعند الثاني رائدة معتد بها في الوضع وعلى الثاني همزة وصل رائدة لا مدح لها في التعريف وقول لأول أقرب إسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهليه وفي الزيادة وهو والحرف وللروم وضع همزته وهمزة الوصل مكسورة وانفص فلعارض كهمزة ابن الله فانها انما فتحت لتلايق من كسر الى صمدون حاجر حصين وللوقف عليها في التذكروا حادتها كمالها حيث اضطر الى ذلك كقوله

ماقت أعشى القيام الذي قته (قوله وكى) أى الداسبة للمصارع وتقرن بالام التعليل لفظاً أو تقديرًا . توصل بالمصارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالمصاوى والمصارع المتصربين قال ابن هشام ولا يحفظ رصاها بجملة اسمية قال النمازي قلت قدحا في قوله تعالى يود والوهم بادون في الاعراب فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلت كما وقع ثالث بعد لوالشرطية وقد ذهب كثير الى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر مخدوف أى ثابت فقصى هذا القول جعل ما بعد لوال مصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا لراى نعم يدعى أن تقيدا لاسمية هذا النوع ولا تؤخذ على الإطلاق وأمله اه المصارع العال وقوعها بعد مفهم التمتي كود وأحب ومن خلاف العالب ما كان صرل لومنت ورعا \* من الفتى وهو المعبط المحقق

المعروف بأداة التعريف

الاحصر والاسب تراحم بقية المعارف أن قول دوالاداة والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بالحرية على جميع الاقوال وصدقه على أمى هه حبر (قوله كما هو مذهب الخ) أى كالقول الذى هو مذهب المعايير بين المشبه والمشبّه به بالاعتبار لاعتبار النسبة الى المصنف في المشبه والنسبة الى سيبويه في المشبه به وجعل النكاف ععى على أى بناء على ما الخ يوقع في اشكال آخر وهو اتحاد المى والمسمى عليه فتجعل شيئا او البعض به لا يحدى (قوله أو اللام) أو لتنبوع الخلاف ونصه لى قولين لا للخيير وخبر اللام مخدوف أى حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قيل رائدة لترين انقط ووطا عه حسب وقيل فى جواب شرط مقدر فقط ععى اسه فيكون اسم فعل أو حسب أى اذا عرفت ذلك فانه عن طلب غيره أو فهو حسب أى كالفيل قوله فقط عرفت) أى أردت تعريفه واعترض به لافائدة فيه لانه في الوضوح ماية وأجيب بأنه لما كان الداء معقودا للمعروف بالأداة فتح أن يدكر الاداة ولا يعطف على ذكر المعروف بها وبانه قصد الاشارة الى محل اداة التعريف وأنه مخالف لمحل اداة التكبير والملي يطلق على نوع من ابسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحدا وعلى الطريقة وعلى غير ذلك رط ممد أسوع الا لاء الوصف بالجملة بعده وقوله دل فيه الخط خبروا ط مقول القول وضع نصبه بالبول مع أنه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الاول) أى كونهما ل يحملهما قوله عند الاول أى الخليل وقوله وعند الثاني أى سيبويه رائدة أى همزة وصل رائدة معتد بها في الوضوح كافي الهمع وسيره وان أرهم سديع الشارح أماعده همزة قطع ومعنى الاستعداد هو معاً أماعده أداة تعريف وان كانت رائدة في أدانه فهي كهمزة اصبر واللام الاولى في لعل فادفع اسرارص الناقى بأن الاستعداد ام اوصعا اى رياتها وحاصل الدفع أن المناقى للاعداد وسعا لزيادة على الاداة لافيه فاده يس (قوله وعلى الثاني) أى من قولى المتن وهو كون الاداة اللام فقط وتظهر غرض الخلاف بين هداوا قولين قبله في حقها قام قوم فعليه لا همزة هداك أصلا لعدم الاحياج اليها وعلاها حدوث الهمزة لحرل ما قبلها كذا في الهمع قال شارح الجامع وقيل الاداة الهمزة فقط ويريد اللام للفرق بينها وبين همزة الاستهتام فالاقوال أربعة قولان ثنائيان وقولان أحايان (قوله لا مدحل لها في التعريف) بدليل سقوطها في الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أمليه فيه للزيادة) أى لا يراد فيه لان الزيادة نوع من المدح وبالفحرف لا ينفك كإنى فى قوله \* حرف وشبهه من الصرف روى ولا يرد لعل فانها حرف ولاها الاولى رائدة لامها حارجة عن القياس ولا يقاس عليها فاده سم (قوله وللروم فضع الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداها من الادلة دليل لقوله أصلية (قوله وان فتحت لمعارض) قد يقال فتحهاها أيضا لعارض وهو كثره الاستعمال اه دما بينى (قوله وللوقف عليها) أى ولا يوقف على أحادى وقوله في التدكر أى تدكر ما بعده والاعرب في الوقف عليها فبسه طريقان سكون آخرها

والطه مدة شهر واستمر في الكلام فيقولون أي وتعاد على كلا الطرفين كما استفاد من الهمع  
وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جاء لولا اليتيمين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكير  
والبيت بعدهم للتذكير وهذا يعرف ما في كلام الشارح ولوقال وحيث اضطررنا الى الوقف لاستفاد  
كلامه (قوله يا خليلي اربعا) من ربيع يردع بفتح الموحدة فيها اذا وقف وانتظر والدارس المندرس  
وقوله حلال بكسر الحاء أى حالين ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعيني صفة للمنزل  
لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة التبع للمنعوت تعرفا وتكبرا لان مثل لا تعرف  
بالاضافة لتوغلها في الابهام وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف أي البرد سحق  
أى الى البالي وعنى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المجعولة المنزل من غنى كرضى أى أقام كفى انقام موسى  
والضمير فيه للعين والشمال بفتح الشين ريج تهب من جهة القطب الشمالي وتأويهم ترويد هبوبها  
بسرعة على ما في العيني أو هبوبها النهار كله على ما في انقام موسى (قوله ملناه) بكسر اللام من  
المال وهو السائمة كذا أفاده العيني وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذاتي قوله دع ذا والاقرب  
عندي أنه من قولهم ملئت اللحم مللا بكسر اللام الاولى أى أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد  
اللام وهو الرماذ الحار والجسرو الهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله يجعل ضبطه  
بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بياء بكسرة جارة وخاء معجمة وهو الاقرب كما في  
الشواهد (قوله ودليل الثاني) أى القول الثاني من قول المتن وهو أن المعرفة اللام فقط  
(قوله أن المعرفة يمتزج بالكلمة) أى ولا يمتزج الا الحرف الاحادى واستدل على هذا الامتزاج  
بأمرين ذكرهما في قوله ألا ترى الخ لأنه كان المناسب في الاستدلال عليه بما أن يقول ألا ترى  
أن العامل بخطاه ولولم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا بعد ابطاء ولولم يمتزج  
لقام بنفسه فيعد ابطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستمراره عند المدد عدم  
الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على  
أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الابطاء وفيه أن قيام  
أل بندسها لا يقتضى أن ما بعدها تنكرة لانه معرفة على كل حال والتنكرة والمعرفة مختلفان معنى  
فلا ابطاء مدفوع والاستدلال بمنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها  
(قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يخطى ها التنبيه) وكذا لا نحو بالمال وان لا تفعل (قوله وهو  
على حرفين) أى فلا يقتضى الخطى الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثاني  
(قوله وايضا) أى ويبطل انثاني من دليل الامتزاج أيضا لان ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من  
عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثاني (قوله ولا الجذمية)  
أى التى لنفى الجنس وهذا البطلان لثبتي الثاني (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على  
الحقيقة والدال على الفرد وصرح كلامه أن أقسام أل أربعة أوها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو  
أحدا احتمالات ثانياها ورجحه السيد الصغوى وصرح به التفاتى أن أل قسمان كما في التوضيح وغيره  
الاول التى للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى الثانى التى للجنس وتحتها أيضا  
ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به  
الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع الافراد ثالثها  
ورجحه العلامة القوشجى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شئ لكن تقصد به لالة انقرينة تارة من  
حيث هى وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة  
من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد (قوله يشار به) أى بمصاحبه من الاداة اشارة عقلية  
أو المراد تقدير ادبه أفاده يس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس

يا خليلي اربعا واستخدموا  
منزل الدارس عن حى حلال  
مثل سحق البرد على بعدك  
قطر مغامو تأويب الشمال  
وكقوله  
دع ذا وعجل ذا وألقنا  
بذال  
الشحم ان اقدم ملناه بجل  
ودليل الثاني شيان  
الاول هو أن المعرفة  
يتمزج بالكلمة حتى يصير  
كأحد أجزائها ألا ترى  
أن العامل يخطاه ولو أنه  
على حرفين لما تخطاه  
وأن قولك رجل والرجل  
في قافيتين لا بعد ابطاء  
ولو أنه ثنائى لقام بنفسه  
الثانى أن التعريف ضد  
التنكير وعلم التنكير حرف  
أحادى وهو التنوين  
فليكن مقابله كذلك  
وفيهما نظر وذلك لان  
العامل يخطى ها التنبيه  
فى قولك مرت بهذا وهو  
على حرفين وايضا فهو  
لا يقوم بنفسه ولا الجذمية  
من علامات التنكير وهى  
على حرفين فهلا جل المعرف  
عليها واعلم أن اسم الجنس  
الداخل عليه أداة التعريف  
قد يشار به الى نفس حقيقته  
الحاضرة فى الذهن من غير  
اعتبار لثبتي مما صدق عليه  
من الافراد

(قوله نحو الرجل الخ) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافي بخيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم آل الداخلة على المعرفات نحو الإنسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا تعريف حقيقة مدخولها وهو هاجع وأقله ثلاث فلا بد في الحث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع آل الجنسية وليس مسلوبا بهم ومنهم من حثت بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست آل في المثال للاستغراق والالتوقف الحث على تزوج نساء الدنيا وليس ثيابها قال التفنيزاني في تلويحه فإن نواه الخالف لم يبحث قط ويصدق ديانته وقضاء لانه حقيقة كلامه وقيل ديانته فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت بالابلية فصارت كأنه نوى المحجاز (قوله فالاداة في هذا التعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر الى ما تصدق عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة واما هبة والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها في معنى الخ) من ظرفية الال في المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بالواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه في معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه في مرتبة تعريفه فلا ينافي أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بال (قوله الى حصة) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله بمما صدق عليه ضمير مدق يرجع الى اسم الجنس وضمير عليه الى ما فالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لا من اللبس ومن الأفراد بيان ما وقوله لتقدم علمه لمعينة (قوله مكينا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحررا والافاقامة للذكر والانثى وهى كما ياب اسطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكتابة ذكر الملزوم وارادة اللازم لا ر ما باعتبار تقييدها بمحررا ملزوم للذكر لان المحرر لا يكون الا ذكر ا يكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو الذكر قال القنري وهو من الكتابة المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموسوف معين قد ذكر تلك الصفة ليتوسل بها الى الموسوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكتابة الاسطلاحية على قول السكاكي انها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محمرا) قال في الكشاف معقلا لخدمة بيت المقدس لا بدلى عليه ولا استخدمه ولا أشغله بشئ فكان هذا النوع من التذمر مشروعا عندهم اه (قوله فان ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو التذمر المفهوم من ندرت (قوله أو لخصور معناها) أى الحصة أى معنى هو الحصة فالاضافة للبيان (قوله في علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذي كراي يؤخذ من المقابلة هذا وجعله آل في الحاضر معناه في علم المخاطب للعهد الخارجي تبع فيه أهل البيان وجعلها النجاة فيه للعهد الذهني فالهيس (قوله أو وحسه) أى الاحساس به بالبصر أو اللبس أو مسمع صوته وقصر البعض كشحناله على الاحساس بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب أى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهما أى رفعه للرمي (قوله وقد يشار به الى حصة غير معينة) جعل غيره آل في نحو ادخل السوق للحقيقة في ضمن فردهم وهو اللاتق بمعلمهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة في نفسها اذ هنا وتقييدها بكونها في ضمن فردهم لا يخرجها لنفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالظن الى الفرد الملبم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه قدبر (قوله بل في الذهن) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة والافئفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يبنى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السبب بحال المرور كما يوهه كلام يس الذي ذكره شيخنا والبعض وأقره بل تقييد المرور بحال السبب نعم رجع جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السبب أنه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجع ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله نعت لا يعينى لان

نحو الرجل خير من المرأة بالاداة في هذا التعريف الجنس ومدخولها في معنى علم الجنس وقد يشار به الى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحا أو كناية نحو وليس الذكر كالانثى لذكر تقدم ذكره في اللفظ كناية عنه بما في قولها ندرت لك ما في بطني محمرا ذلك كان خاصا بالذكور والانثى تقدم ذكرها صريحا في قولها رب اني ونعتها انثى أو لظهور معناها في علم المخاطب نحو هما في العار أو وحسه نحو القرطاس لمن فوق سهما فالاداة تعريف العهد الخارجي ومدخولها في معنى علم الشخص وقد يشار به الى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ومنه وأخاف أن يأكله الذئب والاداة فيه لتعريف العهد الذهني ومدخولها في معنى النكرة ولهذا نعت بالجملة في قوله ولقد أمر على التثنية يبنى



المتبادر منه لا يعني بالسبب الذي سمعته منه لما مرت عليه مع أن الحال إذا جعلت لازمة أفادت  
الدوام (قوله وقد يشار به إلى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل ال على الاستغراق  
سواء وجدت قرينة السلبية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله إلى جميع الافراد وقوله  
أما حقيقة الخ راجع لقوله إلى جميع الافراد (قوله أو مجازا) أي بالاستعارة بأن شملت جميع  
الخصائص بجميع الرجال بما مع الشمول في كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل  
بال الاستغرافية في جميع الخصائص وبدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه  
في المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصه وحينئذ فالحل إما على المبالغة أو على تقدير مضاف  
أي جامع كل خصيصه ولو جعل التوزن باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد  
لمشابهة جميعهم في استعمال الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقائي كتب على قول ابن تومسج هي  
شمول خصائص الجنس ما نصه هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا مدلول اللفظ  
أذمد لوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله  
أنت الرجل علما وأدبا) أي كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغراقا لخصائص  
الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجب أن المراد بالخصائص عند التقيد بصفة  
خصائص تلك الصفة أي جميع أحوالها وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الارصاف  
فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أي أحاده ولو كان مدخول أجمع على ماحقه  
التفتازاني في شرحي التلخيص (قوله وهذا صريح الاستثناء) ظاهر تخصيص هذا القسم بحصة  
الاستثناء أن الثاني ليس كذلك واطأه أنه كذلك إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل الافي الشجاعة  
كما لا يمنع زيد الكامل الافي ذلك ذكره الدماميني (قوله وقد تراد أل) فيه إشارة إلى أن ضمير  
تراد راجع إلى لفظة أل في قول المصنف أل حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقدسها  
لأن المراد بأل وضميرها واحد وهو لفظ أل وعدم اعتبار رأف الصمير الحكم على الموجه بأنه  
حرف تعريف لا يقتضي الاستخدام فلا تغفل والمراد برادتها كما قاله الناصر اللقائي كونهما غير  
معرفة لأصلاحيتهما للسقوط إذا اللازم لا يصلح له وهذا يستدفع اعتراض الدماميني على القول  
بزيادة أل في السهوال والبسح بأن العلم مجموع أل وما بعده فهو جزء من العلم كالحيم من جعفر وشمل  
هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معرفا بغيرها) كالعلم والموصوف وقوله وباقيها على تسكيره كالتبيين (قوله  
لازما) حال من ضمير تراد غير أنه ذكر بعدما أنت إشارة إلى حوار الأمرين فانتأيت باعتبار الكلام  
أو الأداة والتد كبير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق  
محذوف أي زيد الأزم مصدر زاد زيد أو زيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم في المعروف فقط أما  
المنكر فغير لازم فقط (قوله ونسها) أي للعلية قد دخل ما قارنت أل نقله للعلية كالتصريح وما قارنت  
أل ارتجاله كالتسهول أفاده المصريح (قوله على صنفين) وقيل العري اسم لشجرة كانت لفظان  
والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الأول علم شاعر يودي والثاني علم نبي قيل هو يوشع  
ابن نون فتي مومى عليهما الصلاة والسلام واختاف فيه فقيل هو أعجمي وأل قارنت ارتجاله وقيل  
عربي وأل قارنت نقله من مضارع وسع واستشكل الثاني بأنهم نصوا على أن لا عري من أسماء  
الانبياء الا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا وأجيب بأن المراد العربي المصروف لا العربي مطلقا وبأن  
المراد العربي المتفق على عربيته واستشكل الأول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمي  
وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربي إلى العجمي وأورد عليه أن الاعلام  
خارجة من محل الخلاف فإن الواضع لها الاوان اتفاقا ولك أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحي  
أما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحي إلى ذلك النسب نحو اسمه

وقد يشار به إلى جميع  
الافراد على سبيل الشمول  
أما حقيقة نحو أو مجازا نحو  
سبيل خسر أو مجازا نحو  
أنت الرجل علما وأدبا  
بالاداة في الاول لاستغراق  
أفراد الجنس وهذا صريح  
الاستثناء منه وفي الثاني  
لاستغراق خصائصه  
مبالغة ومدحول لأداة  
في ذلك في معنى تكرة دخل  
عليها كل (وقد تراد) أل  
كبير تراد غيرا من الحروف  
فتعصب معرفا بغيرها وباقيها  
على تسكيره وتراد (لأرما)  
وغير لازم فاللارم في الفاظ  
محفوظة وهي الاعلام  
التي قارنت أل ونسها  
(كالكالات) والعري على  
صنفين والسهول والبسح  
على رجلين

الآن للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما نعرف به أسماء الإشارة لتضمه معناها فانه جعل في التسهيل ذلك علة بانه وهو قول الزجاج أو انه تضمن معنى أداة التعريف ولذلك نفي اكتمه رده في شرح التسهيل أما على القول بأن الاداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون رائدة (والذين ثم اللاتي) وبقية الموصولات مما فيه ال بناء على أن الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم الى أن تعرف الموصول بأن ان كانت فيه نحو الذي والاول بينهما نحو ومن وما الا بأياها تتعرف بالاضافة فعلى هذا لا تكون ال زائدة وغير اللازم على ضربين اضطراري وغيره وقد أشار الى الاول بقوله (ولا اضطرار) أي في الشعر (كبنات الأوبر) في قوله ولقد جنيتك أكوأوعاقلا ولقد جنيتك عن بنات الأوبر أراد بنات أوبر لأنه علم على ضرب من الكناية ردى كإص عليه سيويه وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم فال عنده غير زائدة بل معرفة و (كذا) من الاضطراري زيادتها في التمييز نحو (وطبت النفس ياقيس السري) في قوله

يحي وبشرناه بامحق اسمه المسيح عيسى بن مريم والبسع من هذا القليل كذا في الروداني مع بعض زيادة وهو صريح في أن البسع غير مصروف وبه يعرف ما في قول البعض انه مصروف لوجود ال وان كانت زائدة وبعبارة استشكل الاول بما مر بأنه يوفق في أن ال ليست في لغة الهمم (قوله والإشارة) اعلم أنه اختلف في ال فالجهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا في سبب بانه فقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف وملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وعبر الجهور على أنه اسم إشارة حقيقة للزمان كما أن هناك اسم إشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الروداني اذا عرفت هذا فقول الشارح والإشارة ان حل على مذهب الجهور يجعل المعنى وشبه الإشارة أي شبه اسم الإشارة في الدلالة على الحضور في كل نفاة قوله معرف بما نعرف به أسماء الإشارة لان تعريفه على مذهبهم بالعلمية وان حل على مقابل قولهم يجعل المعنى واسم الإشارة حقيقة نفاة قوله وهو قول الزجاج اذهوم الجهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلفا في سبب البناء ويمكن اختيار الثاني وجعل الصير في قوله وهو قول الزجاج الى جعل تضمن معنى الإشارة علة بانه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله نحو ال) لوقال وهي ال ان كان مستقيما قوله بما نعرف به أسماء الإشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرف بالإشارة الحسية (قوله معناها) أي معنى الإشارة والاضافة لسياق (قوله فانه جعل في التسهيل ذلك) أي تضمن المذكور لان الإشارة من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف كما مر فيكون تضمن المذكور كسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثاني (قوله متضمن معنى الخ) أي لان ال الموجودة زائدة ولا يحق ما فيه من الغرابة للحكم به بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها بقطه والعلم هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول الخ) هذا هو المحذور والكلمة عليه معربة كفي نكت السبوطي (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح في نظيره أن يقول والموصولات كالدين الخ وحكمه بلزوم ال في الذين واللاتي ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب والافتد قال في التسهيل وقد يقال لدى ولدان ولدان ولتان ولاتي اه (قوله والافينيتها) ظاهره شعول ذلك لال الموصولة فتكون معرفة ببيعة ال المعرفة ولا مانع منه (قوله ولا اضطرار) أي وغير لازم لا اضطرار خذف المقابل اكتفاء بدليله سم (قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كافي الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخله ال المعرفة لانه حيثئذ تذكره فحكم البعض على بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد الا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلية (قوله ولقد جنيتك) أي جنيت لك فهو على الخذف والابصال وحسنه موازنة نهيتك الا كؤ جمع كم واحد الكناية فهو على خلاف الغالب من كون التاء في الواحد والعساقل جمع عساقل كعصفور فرفع من الكناية وأصل عساقل عساقل كعصافير خذفت المدة للصورة قاله العيني وزكريا وفي شرح الدمايني للمعنى أن العساقل الكناية البكار البيض وأن بنات أوبر كناية صغار من غبسة على لون التراب (قوله لانه علم) أي والعلم لا تدخله ال المعرفة (قوله ليس بعلم) أي بل تذكره وعليه فنعمة من الصيرف اذا جرد من ال للوزن والوصفية الاصلية لان أوبر في الاصل وصف بمعنى كثير الوب وطرق الامهية على الوصفية الاصلية لا يخرجها عن منها الصيرف كاسود للحية وأدهم للقيد ومنه على الاول للوزن والعلية لان جزء العلم في حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطراري الخ حل معنى بين به وجه الشبه لاحل اعراب والواو في وطبت من المحكي والسري الشريف (قوله من الاضطراري زيادتها في التيسير) ويلحق بذلك ما زيد شد وذا في الاحوال نحو

ادخلوا الاول فالاول جاؤا الجاه الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا و جاؤا جميعا سعدوى (قوله وجوهنا) أى اكبرنا أو ذواتنا و من طببت معنى نسيت فعذاه عن أى طببت عن عمر والمفتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طببت نفسا الخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس في البيت مفعول صددت وتميز طببت بمحذوف أو لا يميز له (قوله عليه دخلا) الضمير لآل وذ كر باعتبار أنهم اللفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف للثنية عائدة على الالف واللام المفهومين من آل (قوله للمع) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هو له و ضمير عنه يرجع الى ما (قوله مما يقبل آل) بيان لما سأل تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل آل فصح ما قاله شيخنا وادفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل للفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون مما يقبل آل بما بالمع أنه يمكن إيقاع ما على اللفظ بأن يراد عما نقل عنه العلم أصله قبل العلية من المصدر أو الصفة أو اسم العين وبقدر مضاف في كلام الساطم أى للمع معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كافضل الخ تمثيلا لبعض الاعلام وهو المتبادر ولما على الأول يتعين الأول واهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل آل (قوله والنعمان) أى الذى لم تقارن آل وضعه للعلية أما هذا هو اسم النعمان بن المذرملك العرب كفى الشئى فليس مما للمع واه لزم لسمع بدو واه عليه يحمل لتقبل المصنف في شرح التسهيل لما قارنت آل وضعه بالنعمان واما قوله

أيا جلى نعمان بالله خبايا • نسيب الصبا يخلص الى نسيبها

فليس مما نحن فيه باستكسية لأن نعمان فيه بالفتح كفى بس عن الشئى وفي القاموس والجماح وغيرهما ما يؤيده اسم لواد في طريق الطائف يخرج الى عروات ويقال له نعمان الاراك وبه يعرف ما في كلام المصريح الذى تبعه شيخنا والبعض من الحال والصهير في نسيبها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلي أو الى النسيب الأول مراد به الرجب والنسيب الثاني نفسه الضعيف ويؤيده هذرا وبه طريق اصبا ذا ضمير عليها يرجع الى اصبا بعد هذا البيت

فان الصبار يج ذاما نسجت • على نفس مهموم تجلت همومها

• (فائدة) • الصبار يج مهموم المستوى من مطاع الشمس ذا استوى الليل والنهار قال الصفرى الطاهر أنها يختلف مرادها بأثيرها باختلاف البقاع التى غر عليها والفصول لا ما شهد هاب مشق ومقارمها بآساسة المراج تجفف الرطوبات وتخلل الاجسام وتحرق الثمار والزروع وهى فى الديار المصرية أشد منه فى الشامية مع أن أشمار العرب ملوأة من الاسترواح بها ووصفها باللفظ وتنقيس الكرب ولعلها فى الجاز وما أشبهه بهذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتي بعقوب ربيع يوسف عليهم السلام قبل أن يأتيه البشير بالقيص فاذن لها فأتته بذلك ولذلك يتروح بها كل محزون من شرح شواهد المعنى للبطونى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول آل عليهم السلام فاندفع استراض شيخنا تبعا للشارح في شرح الاوصاف بالوجه محذوف نحو (قوله اذ الباب سماعى) أى باب ادخال آل للمع الاصل فسمع من العرب ادخالها عليه كان لان ادخالها عليه ولو فى غير مسماهم وما لا فلا فاقبوا المتقدمه ليست شروطا لادخال آل للمع بل بيان لمورد السماع وهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا ولا كبير حاجة الى التقييد بالمنقول عما يقبل آل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا منهم سكامولعا بالشرب والغما جبارا عنيدا فقال يوما من المصنف فخرج له واستنقحوا وخاب كل جبار عنيد ففرق المصنف وأنشد

تهدد كل جبار عنيد • فها أنا ذاك جبار عنيد

رأيتك لما أن عرفت  
وجوهنا صددت وطبت  
النفس يا قيس عن عمرو •  
أراد طببت نفسا لا التميز  
واحب التكبير خلافا  
للكوفيين وأشار الى الثاني  
بقوله (وبعض الاعلام)  
أى المقولة (عليه دخلا  
للمع ما كان ذلك لبعض  
(عنه نقلا) مما يقبل آل  
من مصدر (كافضل  
صفة مثل (الحرث و) اسم  
عين مثل (النعمان) وهو  
فى الاصل اسم من أسماء  
الدم رأفهم قوله وبعض  
الاعلام أن جميع الاعلام  
المنقولة مما يقبل آل لا يشترط  
له ذلك وهو كذلك ولا تدخل  
على نحو محمد وصالح  
ومعروف اذ الباب سماعى  
وخرج عن ذلك غير المنقول  
كسعاد وادد والمنقول  
عما لا يقبل آل كبير  
ويشكروا ما قوله  
رأيت الوليد بن يزيد  
مباركاه

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد (١٥٢) ثم قوله للمع ان اراد أن جواز دخول آل على هذه الاعلام مسبب عن لمع الاصل

أي يتقبل النظر من  
العلية الى الاصل  
قد دخل آل (ذكر) آل  
(ذا) حينئذ (وحدفه  
سيان) اذا فائدة مترتبة  
على ذكره وان اراد أن  
دخول آل سبب المع  
الاصل فليسا بسبب لما  
يترتب على ذكره من الفائدة  
وهو لمع الاصل نعم هما  
سيان من حيث عدم فائدة  
التعريف فليعمل كلامه  
عليه قال الخليل دخلت  
آل في الحرث والقاسم  
والعباس والصالح والحارث  
والحسين لتعمله الشيء اعينه  
تنبه في تنبيهه  
بالنعمان نظرا لانه مثل به  
في شرح التسهيل لما قاربت  
الاداة فيه نقله وعلى هذا  
فالاداة فيه لازمة والتي  
للمع الاصل ليست لازمة  
(وقد يصير علما) على بعض  
مسمياته (بالعيلة) عليه  
(مضاف) كابر عباس  
وابن عمرو ابن الزبير وابن  
مسعود فانه غلب على  
العبادة حتى صار علما  
عليهم دون من عداهم  
من اخوتهم (أو محبوب  
آل) العهدية (كالعقبه)  
والمدنية والكتاب والصعق  
والنجم لعقبه أي بمدنية  
طبيبة وكتاب سيديويه  
وخويلدن نفيل والثريا  
(وحذف آل ذي) الاخيرة  
(ان تباد) مدخولها (أو  
تضع أو جب)

اذما جئت ربك يوم حشر • فقل يا رب مرقني الوليد  
فلم يلبث الا اياما حتى ذبح وعاق رأسه على قصره ثم على سور بلده نال الله السلامة من مرور  
أنفسنا (قوله فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه آل للتعريف قال المصرح وعندى فيه نظر  
لا به وان نكر لا يقبل آل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل آل بخلاف زيد اذا نكر (قوله  
صم لها تقدم ذكر الوليد) أي فيكون دخولها للامساك وآل في الوليد للمع (قوله ثم قوله للمع الخ)  
هذا التردد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة العائنة فالشق الاول مبنى على الاول  
والثاني على الثاني والملاح على الاول المستكمل وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقد قدم الشق الاول لانه  
الظاهر (قوله فيدخل) أي النظر على الجوارح العقلية أو الواضع المفهوم من السياق (قوله اذا فائدة  
الخ) اعترض بان ذكر آل دليل للسامع على لمع مدخل آل الاصل وعدم حذفها لادليل على ذلك  
فكيف يكونان سببين (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمع وقوله لتعمله له الشيء  
بعبه أي لتعمل المذكور من الاعلام أي لتعمل مسماه الشيء نفسه أي المعنى المقول عنه نفسه في  
ذهن السامع قال في الحرث تجمل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفي العباس ذاتا يحصل منها  
عموس كثير في وجوه الاعدا • وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن  
ويقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالعبادة لان النوعين المضاف وذال يكونان حينئذ مذكورين  
في مكرهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالعبادة عليه) هي أن يغلب للفظ على بعض  
أفراد ما وثقه له وهي تحق قيمة ان استعمال بالفعل في غير ما غلب عليه والافتقار إليه (قوله وابن  
مسعود) قيل الصواب أن يدكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصي لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم  
العبادة على الاربعة وليس شيء لانه انما يرد لوقال الشارح غلب اسم العبادة على فلان وفلان  
وفلان واس مسعود بعد أن كان جميع عبد الله أبا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعة  
على العبادة أي الاشخاص الاربعة الذين معي كل منهم يعبد الله بحيث سارت لا تطلق الاعاليهم  
دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود مثلا صار علما بالعبادة على عبد الله بن مسعود دون من  
عداه من اخوته غاية الامر أن اشارح استعمال لفظ العبادة في كلامه بالمعنى الوضعي لا الغلبى  
ولا المحذور فيه (قوله من اخوتهم) الاحسن أن المراد باخوتهم نظرا وهم في اسم الاب لا خصوص  
الاخوة في النسب (قوله العهدية) أي بحسب الاصل والافهى الآن زائدة لا يحسن أن آل  
العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البديل فيصحوا كل فرد عهدا بينهما كذلك مثلا  
لفظ العقبة المعروف بأل العهدية وضع في الاصل لان يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البديل  
فحصته الغلبة بعقبه أيلة فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذي  
يستحقه كل فرد من الافراد بالوضع هو المجرد من آل لا المقرون بها لان المستحق له الفرد المعهود  
بين المتخاطبين دون من عداه فاقدم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبه أيلى) بالقصر والذى في  
التصريح والقاموس وغيرهما يلة بالناء فاعل ما في الشرح سهو والعقبه في الاصل اسم للطريق  
الصاعد الى الجبل (قوله وخويلدن نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتمامه فهبت ريح فسفت في  
جفاته أي أوعية طعامه التراب فسميها فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول  
والصعق في الاصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهي الكثرة لكثرة  
كواكبها لانها سبعة وقيل أكثر وأصله ثروى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالساكون  
فتلبت الواو ياء (قوله وحذف آل ذي الخ) اعترض تخصيص حذف آل للنداء والاضافة بهذه  
بان آل لا تجامع الانافة وكذا النداء بالضرورة كما سيذكره المصنف بقوله  
• وبانظر اخص جمع يا وآل • وأجيب بانه ليس مراده أن آل هذه لا تباعث حرف النداء حتى يرد

أن ال مطلقا لا يتأخر بل مراده أن ال هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأي أو ذا كما يتوصل لنداء ما ال غيرها فيه بذلك فلا نقول يا أيها النابغة ولا يا ذا النابغة كما نقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بانسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما خص هذه لرفع توهم أنها لكونها في الحالة الراهنة زائدة تجامع انشاء والاضافة (قوله لان أصلها المعروفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هي في نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمنقح وهو تنكس لا بالنقح وأن ال في نحوه يتسقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أي كون ال في نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم بهذا شجاعتا بعالم الماشي عليه الفارضي من البقاء المذكور واستدل بقوله في الكافية

وقد تفران الاداة السمية • فتستدام كاسول الابنية

وتسعه على الجزم به البعض وزاد ان الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التصريح قال في الهمع ال فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة وقل حذفها في غيرهما وأما ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال ولو فارت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسمر ال في حكمها حكم ما غلب بها من الزوم الا في النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة في التسمية قصدهمزة أجود يا يشكرونا تغلب بحالها في الاعشى ونحوه فانها مريدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وعلبة اغتنى بها الا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم ترع اه مع حذف وقال في التسهيل ومثله ما فارت الاداة نقله أو ارتجاله اه قال ابن عقيل في شرحه عليه أي مثل الذي فيه ال من العلم بالعلبة في نزع ال منه حيث تنزع ال من العلم بالعلبة كالنداء اه وسد كركلام الروداني ومن الحذف للنداء فيما فارت الاداة نقله قول خالسد الوليد

يا عز كفرانك لا سجاك • اني رأيت الله قد أهالك

فان عز مرخم عزى نعم قد يقال ال المقارنة لوضع العلم جزء منه كالخيم من جعفر كما مر عن الدمامي وهذا انعم من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا أن يقال كونها في صورة المعرفة التي لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندها فاعرفه ولو لا قول الشارح كما تقدم لمعلمنا قوله كما هي في نحو اليسع متعلقا بالنقح فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أي في الحق أي في الامر الثابت أن أخطلكم هجاني (قوله أعشى تغلب) أصله الاعشى فحذفت منه ال وضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المجهمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها وكذا يقال فيما بعده والاعشى في الاصل اسم لكل من لا يهمل لئلا تغلب على أعشى تغلب (قوله ونابغة ذبيان) يضم الذال المجهمة وكسرها كما في القاموس والنابغة في الاصل اسم لكل من ظهر في الشعر وأجاده وانته فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقبوم وضع لكل عائق أي حاجز ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران من الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصبه يوم الاثنين وهو من انضافة المسمى الى الاسم وبحث في التمثيل به بأن اثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحيث فعليته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الروداني أن الصحيح أن أسماء الاسبوع اعلام جنسية منقولة من الاعداد دخلت عليها ال للجمع المعنى العددي وآل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل بها الذي غلبه حذف منه ال بل لما حذف منه ال المقارنة للوضع فانه أيضا كذا الغلبة يحذف منه ال في النداء والاضافة وجوبه وقد يحذف في غيرهما (قوله ما يدعوا الى ذلك) أي الى نزع ال عن الاضافة لانه ينادى ويضاف فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف ان كان عام العلم ناقض مانع من في باب العلم عند قول المصنف وان

لان أصلها المعرفة فلم تنكس بمنزلة الحرف الاصل  
اللام أبدا كما هي في نحو اليسع كما تقدم فنقول  
يا عيوق ويا أخطل وهذه  
عقبه أيلى ومدينة طيبة  
ومنه • أحقا أن أخطلكم  
هجاني • والاخل من  
يهجو ويهفحس وغلب على  
الشاعر المعروف حتى صار  
علما عليه دون غيره  
ونقول أعشى تغلب  
ونابغة ذبيان (وفي  
غيرهما) أي في غير النداء  
والاضافة (قد تحذف)  
مع هذا عيوق طالعنا وهذا  
يوم اثنين مبارك فيه  
وتنبيه ان الاول المضاف  
في اعلام العادة كابن  
عباس لا ينزع عن  
الاضافة بنداء ولا غيره  
اذ لا يعرض في استعماله  
ما يدعوا الى ذلك • الثاني  
كما يعرض في العلم بالغلبة  
الا شترال فيضاف



طلباً للتخصيص كما سبق كذلك يعرض في العلم الأصلي ومنه قوله **علاز يدنا يوم التقا رأس زيد كم** بأبيض ماضى الثغرين بماني وقوله **بالله يا طبيبات القاع قل لنا** • (١٥٤) **ليلاي منسكن أم ليلى من البشر** **خاتمة** مادة القويين

يكونا مفردين فأضف الخ من أن العلم الإضافي لا يضاف وإن كان المضاف إليه فقط ورد أمران الأول أن المضاف لابد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لأن العلم مجموع المتضايقين فكل منهما كلزى من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الأصل • الثاني أن القصد ليس بتوضيح معنى المضاف إليه فقط بالإضافة بل بتوضيح معنى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضاً بأن إضافة المضاف إليه يحصل بها المقصود من توضيح معنى العلم فتدبر منصفاً (قوله طلباً للتخصيص) كان المناسب أن يقول للابيضاح لأن التخصيص في التكررات والابيضاح في المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغلب وأربعة ذبيان (قوله خاتمة) نظم العلامة الأجهوري حاصلها فقال **وعسدا تريد أن تعرفا • فأل يحزب به صلبن ان عطا** **وان يكن مركبا فالاول • وفي مضاف عكس هذا بقل** **وخالف الكوفي في الأخير • فعرف الجزأين يا ميمرى** والمراد بالأخير غير الأول فيشمل الثاني والمركب لأن الكوفي خالف فيه أيضاً كما سيأتى وكان الأحسن أن يقول بدل الأخير

**وخالف الكوفي في هذين • ففهم ما قد عرف الجزأين** (قوله عرف الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من إضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفي كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الأول فقط فيقول هذه الخمسة أوثابا وخذ المائة درهم اودع الألف دينار (قوله ما زال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت قبله وخبرها يدي في بيت بعده وقوله فمما بالقاء العاطفة على عقدت وأراد بخمسة الأشار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم اياء مضارع أرجع أو بفتحها مضارع رجع لحيثه متعبداً بياضاً والثاني بالمثلثة ثم ابقاءاً فتحية التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف أبحار يوضع عليها القدر جمع أثنية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهي أحد تلك الأبحار كافي القاموس وإن أوهم كلام البعض أن الأثنية هي نفس تلك الأبحار وقال الاسقاطى بالفوقية ثم التون أسله أن اثنين حدثت فونه الأخيرة ضرورة وهو جمع أنون كنون وقد تخفف أحدود الحجاز وأقره البعض كشيخنا وفيه نظر لأن جمع أنون المخفف أن كعمود وعمود جمع المشدود أنين بفوقية ثانية بعد الألف اللينة لأنون كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمعان كما فاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم والبلاغة جمع بلقع وهي الأرض المقفرة والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الاحباب وديارهم الخالية (قوله تشيها بالحسن الوجه) رتباً لأن الإضافة في ذلك لفظة لا ينفذ تعريفها بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله عن القياس واستعمال الشعاع) أما الأول فلأن ادخال آل في كل من المتضايقين إنما يكون إذا كان الأول وصفاً ونحو المضارب الرجل ولأن فائدة آل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه فيكون دخول آل على المضاف شائعاً وأما الثاني فلأن المشهور والمشهور دخول اللام على المضاف إليه دون المضاف (قوله ولذلك بنينا) أى في غير اثني عشر واثنتي عشرة بقرينة ما مر أن اعراب اثنين واثنتين كاعراب المثني وإن ركبنا مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنينا أن فقرة آخر الجزء الأول باء والظاهر أن البناء عند البصريين على آخر الجزء الأخير فقط لأن محله آخر الكلمة وآخر الجزء الأول صارحوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتناهى أثبت الخ) في معنى التعليل لقوله ويدل ولوقال لأن تاء التأنيث الخ لكان أوضح

أنهم يذكرون هنا تعريف العدد فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريقه عرفت الآخر وهو المضاف إليه فيصير الأول مضافاً إلى معرفة فتقول ثلاثة الأوثاب ومائة درهم وألف الدينار ومنه قوله ما زال مدع عقدت يده ازاره فمما فأدرك خمسة الاشار وقوله

وهل يرجع التسليم أو يكشف العما ثلاث الاثافي والديار البلاغة وأجار الكوفون الثلاثة الاوثاب تشبيهاً بالحسن الوجه قال الزمخشري وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال النفعها وإذا كان اعدادهم كما ألحق حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنى عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لانه بمنزلة بعض الاسم وأجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقالوا الاحد عشر درهما والاثنى عشرة جارية لانهم في الحقيقة اسماء والعطف مراد فيهما ولذلك

(قوله)

بنينا ويدل عليه اجازتهم ثلاثه عشر وأربعة عشر وتناهى التأنيث لاتقع حشاوا فلولوا ملاحظة العطف لما جاز ذلك

ولا يجوز الاحد العشر

الدرهم لان التمييز واجب  
التكبير نعم يجوز عند  
التكوي وقد استعمل  
ذلك بعض الكتاب واذا  
كان معطوف عرفت الاسمين  
معاً تقول الاحد  
والعشرون درهمهما لان  
حرف العطف فصل  
بينهما واعلم ان في تعريف  
المضاف قد يكون  
المعرف الى جانب الاول كما  
تقدم وقد يكون بينهما  
اسم واحد نحو خمسمائة  
الالف وقد يكون بينهما  
اسمان نحو خمسمائة الف  
الدينار وقد يكون بينهما  
ثلاثة اسماء نحو خمسمائة  
الف دينار الرجل وقد  
يكون بينهما أربعة اسماء  
نحو خمسمائة الف دينار  
غلام الرجل وعلى هذا  
ولو قلت عشرون الف  
رجل امتنع تعريف  
المضاف اليه لان المضاف  
منصوب على التمييز ولو  
عرف المضاف اليه صار  
المضاف معرفة بانافته  
اليه والتمييز واجب التكبير  
نعم يجوز ذلك عند  
التكويين ولو قلت خمسة  
آلاف دينار جاز تعريف  
المضاف اليه نحو خمسة  
آلاف الدينار وكذلك حكم  
المائة لان مميزها يجوز  
تعريفه كما عرفت ولا تعرف  
الآلاف لانها متناهية والله  
أعلم

الابتداء

المبتدأ هو الاسم العاري

(قوله ولا يجوز الاحد العشر الدرهم) أي ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت  
الاسمين معاً) لم يذكر فيه خلافاً وفي الدمامي أن قولاً أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره  
الامدي (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشار (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد  
المضاف وقوله وقد يكون المعرف بفتح الراء أي المعرف بال أو بكسرهما أي المعرف للمضاف  
وهو ال (قوله الى جانب الاول أي مضموماً الى جانب الاول وقوله كما تقدم أي في ثلاثه الاثواب  
ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أي قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله  
ولو قلت عشرون الخ) تقييداً لاطلاقه في أول الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الانافي  
(قوله كما عرفت) أي من التمثيل سابقاً بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لاناقتها) أي الى ما بعدها  
سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لأن ال لا تدخل على المضاف في مثل ذلك وأما ما وقع في صحيح البخاري  
في باب الكفالة في القرض والديون ثم قدم الذي كان أسلفه وأتى بالالف درهم وألفه الدمامي بتقدير  
مضاف مبدل من المعرف أي بالالف ألف دينار قال ولا يقدح في ذلك لانه لا يتناس

الابتداء

هذا شروع في الاحكام التركيبية والتركيب المقتضى اجماعاً اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه  
والوصف مع مرفوعه المعنى عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدأ أو الخبر لان  
الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يستدعيه ما بالاعلى ما مستعر فاعطى ال ابتداء  
وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة في الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والاشارة الى عدم  
تلازم المبتدأ والخبر فلا يقال ترجم لشيء ولم يبينه وبين شيئاً ولم يترجمه نعم قد يقال هذه اسكتة حاصلة  
لوقال المبتدأ أفلم يترجم به يمكن أن يجاب بأنه أثر التعبير بال ابتداء على التعبير بالمبتدأ لاشارة في  
الترجمة الى أنه العامل فتأمل وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لـ قيل انه أصل المرفوعات لانه  
مبدوء به وقيل الفاعل لان عامله لفظي وقيل كل أصل قال الدمامي تظهيراً لفائدة الخلاف في محو زيد  
جو بالاس قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً للفعل محذوف  
وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بان استحصان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية  
والفعلية يقتضي ترجيح كونه مبتدأ محذوف الخبر طلقاً وأجاب بان جملة من قام اسمية في الصورة  
فعلية في الحقيقة وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا يريد قام  
أم عمرو أم خالد لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً يقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار  
وضعت كلمة من دالة اجالا على تلك الذات المفصلة ومضممة معنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب  
تقدمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة  
فان أجبت بالفعلية نظراً الى جانب الحقيقة والمطابقة حاصلة معنى وان أجبت بالاسمية نظراً الى  
الصورة والمطابقة حاصلة لفظاً فاذن لا ترجح مجرد المطابقة لوجودها في صورتين فبني الترجيح  
بإصالة الفاعل أو المبتدأ السابقين له وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام عليها  
المسؤول عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد إذا المسؤول عنه من قام القائم لا القيام فاعرفه  
(قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله

ورفعوا مبتدأ بالابتداء وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات  
منها المبتدأ ومرفوعه (قوله العاري الخ) أو رد على التقييد أنه يخرج اسم ان ولا استبره مع أنه يجوز  
رفع صفة على المحل فهو مبتدأ وليس عارياً واجباً بأنه باعتبار الرفع عار لان الحرف كعدمه باعتباره  
وانما يعتد به اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وقره واتبه البعض وفي الجواب  
تسلم أنه مبتدأ والذي يظهر لي منه دليل ما سيأتى في بابي ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبني

على القول بأنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء المحرز أي الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو  
الابتداء وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ أو حينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن  
العوامل) آل للجنس وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر أن أريد باللفظ التلفظ  
أو الجزئي إلى الكل أي أن أريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقاً أو تقدير التداخل العوامل المقدرة  
وقوله غير الزائدة أي وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للدخال كما هو شأن قيد القيد (قوله  
مخبر عنه) أي محدثاً عنه فالأخبار لغوي لا مذكوراً بعده خبره الاصطلاح للزوم الدور لاخذ الخبر  
حينئذ في تعريف المبتدأ أو أخذ المبتدأ في التعريف لا في الخبر وجعله حالاً من الضمير في العاري  
أولى من جعله حالاً من الاسم وإن اقتصر عليه شيئاً والعض لشبوت الخلاف في مجيء الحال من  
الخبر كالمبتدأ (قوله أو وصفاً الخ) عطف على مخبر عنه المفعول حالاً من الضمير في العاري وفي ذلك  
نصر يج باشرط العروفي الوصف أيضاً فيخرج قولاً لهية قلوبهم على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتني به كما  
قاله الروداني وهو ظاهر والمراد الوصف ولوناً ولا يدخل لا فلو أن تفعل لأن قول وان كان  
مصدراً بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولاً لهذا الفعل أي لا ينبغي لك تناوله  
فذلك مبتدأ أو أن تفعل نائب فاعله وقول المصريح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كافي  
الروداني وقال أبو حيان فلو كان مبتدأ أو أن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع إذ لا يشمل  
أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ وليس مخبر عنه ولا وصفاً رافعا ولا غير قائم الزيدان فإن غير  
مبتدأ وليس مخبر عنه ولا وصفاً رافعا وأجيب عن الأول بأن المعروف المبتدأ لا يطرا في هذا  
سماح لا يقاس عليه وإنما لا يخبر عنه ولا به ليس في المعنى مبتدأ إذ المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل  
لأن صفة التكرار بعده أغنت عن الخبر في الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبراً عن أقل  
وعن الثاني بأن المبتدأ مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف إليه كاشي الواحد وبأن الوصف  
وإن خفض لفظاً في قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قام الزيدان (قوله والمؤول) قديدي أنه اسم  
حقيقة ولا اعتراض على إرادته في التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجازية أو يقال النحاة  
لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع الخ) أي لأنه على تقدير أن وقيل الفعل إذا أريد به مجرد  
الحدث صح أن يند إليه ويضاف إليه ويكون اسماً حكماً كافي سواء عليهم أن نذرتهم هذا يوم ينفع  
المصدقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقة والحكمى أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم)  
أي مما يلي حسبك فيه نكرة فإن وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هي المبتدأ أو حسبك الخبر لأنه  
نكرة لا يتعرف بالاصافة وإن تخصص بها قال الناطم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا  
في نحوكم مالك وخير من زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى  
ابن هشام في الأخبار بمعرفة عن المبتدأ التكرار بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده  
نكرة أو معرفة لأن الباء لا تتراد في الخبر في الإيجاب والذي عليه الجمهور كافي المعنى أنه لا يخبر عن  
النكرة بالمعرفة وإن تخصصت مطاقاً وهل المحرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقدير أو لا  
محدور في اجتماع أعرابين لفظي وتقدري من جهتين مختلفتين أو محلاً ولا يختص المحل بالمبنيات  
قولان وعلم أن زيادة الباء في نحو بحسبك سماعة بخلاف زيادة من في نحو الآية الآية نسبة  
فقياسية (قوله غير الله) أمانت الخالق لرفعه تقدراً أو محلاً على الخلاف والخبر محذوف أي لكم أو هو  
بمعرفة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذلك ما هو بمنزلة كذا في بس والروداني ولا كون  
يرزقكم هو الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الاشدوذ عند سيبويه (قوله مخرج لاسماء  
الافعال) أي بعد التركيب (قوله ورافعا لمستغنى به يشمل الخ) الأولى ومستغنى به يشمل الخ لأن

من العوامل اللفظية غير  
الزائدة مخبر عنه أو وصفاً  
رافعا لمستغنى به فالاسم  
يشمل الصريح والمؤول  
نحو وان تصوموا خير لكم  
وتسمع بالمعدي خير من  
أن تراه والعاري عن  
العوامل اللفظية مخرج  
لنحو الفاعل واسم كان  
وغير الزائدة لا تدخل نحو  
بحسبك درهم وهل من  
خالق غير الله ومخبر عنه  
أو وصفاً إلى آخره مخرج  
لأسماء الافعال والأسماء  
قبل التركيب ورافعا  
لمستغنى به يشمل الفاعل  
نحو أقام الزيدان ونائبه  
نحو أمضروب العبدان  
وخرج به نحو أقام من قولك  
قام أبوه زيد فان مرفوعه

الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرفع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدما وأبوه فاعلا وأبوه مبتدأ ثانيا وقائم خبرا عنه . قدما والجملة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف برفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا ويبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لأن الاستفهام في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل نعم يظهر لي أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع أما إذا علم كأن جرى ذكر زيد فقبل أقام أبوه فلا منع لأن التركيب حينئذ بمنزلة أقام أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم وأعلم أن قولهم الوصف مع رفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع بمبتدأ استغنى برفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لال الموصولة على قول كاهر لأنه في قوة الفعل في الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التمسك به أو كونه قرينة للثاني المعروف (قوله والثاني فاعل أغنى عن الخبر) قال في التسهيل لشدته شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الأعلى لعة يتعاقبون فيكم ملائكة اهـ (قوله أغنى عن الخبر) أي عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له حرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لأنه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أي مقبم والطعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله فخرج عرقوب) أي طريقته وهو رجل يضرب به المثل في اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أي الوصف المذكور في المثال ولو قال على هذين المبتدئين كما فعل المكودي والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ولا يخلاف عمله النصب كما يأتي ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفي الدار زيد وأعندك عمرو على أحدا احتمالات إذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرًا أو فاعلا لمبتدأ محذوف تقديره كاش مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستغناء محذوف فهي فعلية أو فاعلا للظرف فهي ظرفية كذا في المغنى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوب بالخول أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره وما قرشي الزيدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو أذومال العمران لأنه في معنى المشتق ثم رأيت في كلام الشارح عند قول المصنف وإنه يشتق فهو ذو ضمير مستكن ما يؤيده (قوله وكيف أو من أوما) نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب الزيدان وكيف في الأول في محل نصب على الحال وما ومن في الأخيرين في محل نصب على المفعولية وكالات المذكورة ببقية أدوات الاستفهام كإين ومتى (قوله أو ضمير منفصلا) فلا يستلزم مبتدأ خبرا فذا قلت أقام زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ أو الضمير المستتر فيه فاعلا لاسمه سد الخبر بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أي هو قاعد وإذا قلت أقام الزيدان وأردت العطف وجب أفراد الوصف المعطوف وابرار الضمير منفصلا فتقول أم قاعد هما وحكى أم قاعدان على المطابقة وانصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في الشواني اهـ فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر وأغناؤه عن الخبر لأنه يعتذر في الشواني ما لا يقتضيه في الأوائل ومثله يجري في المثال الأول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أي أمهما قاعدان فتكون أم منفطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق في أقام زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفي) أي ولو معنى نحو إنما أقام الزيدان لأنه في قوة قولك ما أقام إلا الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم أن النفي المنقوض يكفي في الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز في زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ وان اعتمد على الخبر عنه كما في المغنى قال في التصريح وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان أرجحهما الثاني كافي المغنى (قوله الصالح الخ) حمل الشارح

غير مستغنى به وأوفى  
التعريف للتنويع لا للترديد  
أي المبتدأ أنواعا مبتدأ له  
خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى  
عن الخبر وقد أشار إلى الأول  
بقوله (مبتدأ زيد وقادر  
خبر) أي له (إن قلت زيد  
عاذر من اعتذر) وإلى  
الثاني بقوله (وأول) أي  
من الجرائن (مبتدأ  
والثاني) منهما (فاعل أغنى)  
عن الخبر (في) نحو (أسار  
ذان) الرجلان ومنه قوله  
أقاطن قوم سلمى أم نووا  
ظعننا وقوله  
أمجزا أتترو هذا ونفت به  
أم اقتفيت جميعا فخرج  
عرقوب (وقس) على هذا  
ما شبهه من كل وصف اعتمد  
على استفهام ورفع مستغنى  
به ثم لا فرق في الوصف بين  
أن يكون اسم فاعل أو اسم  
مفعول أو صفة مشبهة  
ولافي الاستفهام بين أن  
يكون بالهـ مرة أو بهـ ل أو  
كيف أو من أو ما ولا في  
المرفوع بين أن يكون  
ظاهرا أو ضميرا منفصلا  
(وكاستفهام) في ذلك  
(النفي) الصالح لمباثمة  
الاسم حرفا كان وهو ما  
ولا وان أو اسمًا وهو غير  
أوفعلا وهو ليس الآن  
الواصف بعد ليس يرتفع

على أنه اسمها والفاعل  
يعنى عن خبرها وكذا ما  
الجازية وبعد غير يجز  
بالإضافة وغير هي مبتدا  
وفاعل الوصف أغنى عن  
الخبر ومن النفي بما قوله  
خذيلى ماوفى بهدى أنما  
اذالم تكونالى على من أقاطع  
ومن النفي غير قوله  
غير لاه عدالك فاطرح الله  
سولا تغتر بعراض سلم  
وقوله  
غير مأسوف على رمن  
بنفصى بالهم والحزن  
(وقده يجوز) الابتداء  
بالوصف المذكور من غير  
اعتماد على نفي أو استفهام  
(نحو فإز أولو الرشد) وهو  
قليل جدا خلافا للاخفش  
والكوفيين ولا يحج في قوله  
خبير بنو لهب فلاتك ملغيا  
مقالة لهبى اذا الطير مرت  
الجواز كون الوصف خبرا  
مقدما على حدود الملائكة  
بعد ذلك ظهور وقوله  
هن صدق للذى لم يشب  
(والشان مبتدا) مؤخر  
(وذا الوصف) المذكور  
(خبر) عنه مقدم (ان في  
سوى الافراد) وهو التثنية  
والجمع (طبعة استقر)  
أى استقر الوصف مطابقا  
للمرفوع بعده نحو  
أقامان الزيدان وأقامون  
الزيدون ولا يجوز أن  
يكون الوصف في هذه  
الحالة مبتدأ وما بعده  
فاعلا أغنى عن الخبر  
الاعلى لغة أكلونى  
البراعث

الاستفهام والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفى به فوصف النفي بالصالح الخ  
وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وان غايه البعض  
تبع الشيخ اولوا بى اشرح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح الخ لصح أيضا واحترز بالصالح  
عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولم ولما (قوله على أنه اسمها) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه  
مبتدأ فى الاصل وكذا يقال فى اسم ما الجازية وقوله يعنى عن خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه  
باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ فى الاصل وكذا يقال فى خبر ما الجازية ثم فى اغناء الفاعل عن خبر  
ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر فى ذلك ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل فى محل نصب  
باعتبار اغناؤه عن خبر ليس أو ما لا به ليس أو ما فى هذه الحالة خبر محل محله الفاعل بل الذى  
تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجز بالانضافة) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار أن  
ما أضيف اليه أى الى هذا الوصف مبتدأ أو المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد أو باعتبار أنه فى قوة  
المرفوع بالابتداء كإمر (قوله فاطرح الله) بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح الصلح  
أى سلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم  
أن المذهب ثلاثة كفى الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير  
اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بفتح كما صرح به فى التسهيل وأشار اليه هنا بقدر لا ن تقبل  
الجواز كآية عن قبحه وأشار اليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ومذهب الكوفيين  
والاخفش وهو الجواز بلا قيح فقول اشرح خلافا للاخفش والكوفيين أى فى قولهم بالجواز  
بلا قيح وفى كلامه حذف أى ولا بصريين فى قولهم بالمنع بالكسبية وقوله ولا يحج أى للمصنف  
والاخفش والكوفيين على أصل الجواز فى قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أداتهم على  
أصل الجواز بعد موافقته اياهم فى المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة اشرح على هذا الوجه  
مادعا البعض من مناقم العبارة المنى فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوع للابتداء به  
مع أنه نكرة عمله فى المرفوع بعده لا عتماده على المستند اليه وهو المرفوع وأما تعليل المصريح  
وتبعه شيئا والبعض بأن الاخفش أى والكوفيين لا يشترطون فى عمله الاعتماد فقطضاه عدم  
لا اعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتى على مذهب  
المصنف لانه مع كونه يجوز ابتداء الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام بشرط فى عمله  
الاعتماد الا اعم كما سيأتى فى باب اعمال اسم الفاعل قتل (قوله خبر بنو لهب الخ) المعنى أن بنى  
لهب عالمون بالزجر والعبادة فلا تلغ مائة رجل لهبى اذا جرو عاف حين جرع عليه الطير وزجر الطير  
بالزأى فالجيم فالراء عافته وهى كفى القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها أو أنوائها فتنسعد أو  
تنشام (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية  
وتوجيهها أن ظهور على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يجز به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا  
ما يوازنه كذا قالوا فيه أنه يقتضى استواء المذكر والمؤنث فى فعل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى  
مفعول فينأى ما قالوه من أن محل استوائهم فيه اذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا  
شرط لقياسية الاستواء فلا ينافى سماعه فى فعل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة  
المصدر نكتة السماع لعلامة الجواز باطراد فاحفظه فانه نفيس (قوله واثان مبتدا) بأبدال الهمزة  
ألما ثم حذفها لاتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أى سواء كان جمع تعهيج أو جمع تكسير  
وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به الى أن التطبيق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى  
المماثل والمشا به وأنه حال من فاعل استقر و ليس التطبيق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حاله  
المصدر سماعية وحتى يقال الاولى جعله غير محولا عن فاعل استقر أى استقر طبقه أى مطابقته



فإن ذكره البعض تبعاً للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فإن تطابقا في الأفراد) مثل ذلك ماذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون (قوله جاز الأمران) لكن الأرجح الأول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً لأن الأصل عدم التقديم والتأخير بل بتعين في صورتين لما منع فيهما من إثنائي وهما أحاضر القاضى أمرأة ونحو أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير مئة لملق الجار والمجرور والمانع من الثاني في العورة الأولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر وفي الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أرى داره زيد إذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على مئة آخر لفظاً ورتبة وأما في داره قيام زيد فمفعله الكوئيمون مطلقاً أما على الفاعلية فلأمر وأما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أنشيف إليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ وأجازه البصريون على الابتداء للسمع ولأن ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين في نحو أقامهم أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفيون ابتداء نيسة الضمير ووافقهم ابن الحارث وأجوباً بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويوجب بأنه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لأنه لا يكون معه مستتراً بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كقمة وقت ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتل معه الفصل ولأن مرفوع الوصف سدى للفظ مسدود واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المغنى (واعلم) أن صور المطابقة وعدمها تناسع بالفوقية ثلاثة في المطابقة وهي أقامهم زيد أقامهم الزيدان أقامهم الزيدون وحكم الأولى جوار الأمرين وحكم الأخيرتين تعيين كون الوصف خبراً مقدماً وسى في عدمها أقامهم الزيدان أقامهم الزيدون أقامهم زيد أقامهم الزيدان أقامهم الزيدون وحكم الأوليين من الست تعيين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً وحكم الأربع الأخيرة الفساد وإذا فصلت الجمع إلى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة صورة إذا علمت ما تلونها عليه ذلك فظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالوحدة قصور بقى شئ آخر وهو أنه أورد على تجوز كون الثاني مبتدأ مؤخرًا أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره في زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في أقامهم زيد أجال لا الباس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام ولئن سلم أنه الباس فليس فيه كبير ضرر لأن الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله أى العرب) لوقال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء إذا غاية فادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأر رفعهم إياه حاصل بالابتداء أى بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح وفي الاصطلاح قبل كون الاسم معرئ عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولاً ليخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغو بالابتداء تخليط ثم قبل أن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهم والجعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لانه معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بأن الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للمعنى للمجهول (قوله ليسند إليه) لا يشعل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شئ إليه لانه مسند فلوقال للاستاد لكان أولى (قوله كذا) أى كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالمبتدأ في الانساب إليهم فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر بالمبتدأ ظرف لغو متعلق برفع ويحتمل أن كذا كحال وما بعده مبتدأ وخبر

فإن تطابقا في الأفراد جاز الأمران نحو أقامهم زيد وماذا به هند (ورفعوا) أى العرب (مبتدأ بالابتداء) وهو الاهتمام بالاسم وجهه له مقدما ليسند إليه فهو أمر معنوى (كذلك رفع خبر بالمبتدأ) وحده قال سيبويه

(قوله غير صحيح) هو خلاف الأولى فقط اه  
(قوله وفي الثانية) قال الدماميني ويرده وفي اشار هم خالدون والتوسع في الظرف مشهور وقوله واعلم ان نظرت لكون الجميع لمذكر أو مؤنث كثر اه  
(قوله اثنتى عشرة) بل ست عشرة تأمل اه

والاول اقرب (قوله فاما الذي الخ) أي المبتدأ الذي والضمير المنفصل الاول للشيء والثاني للذي  
وأشار به الى أن الخبر عين المبتدأ في المعنى أي بحسب الماسدق لا المفهوم على ما سبأني تفصيله  
وقوله فان المبني عليه أي وان الشيء المبني عليه أي على ذلك الذي بني عليه شيء وقوله كما ارتفع هو أي  
ذلك الذي بني عليه شيء واعترض القول برفع المبتدأ للخبر بان المبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع  
الشيء نفسه وبأن المبتدأ أقدر برفع العامل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معه ولين  
بغير اتباع ولا طير له وبانه قد يكون جامدا كريدوا عامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم  
معه وله عليه والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الاول بان الخبر عين المبتدأ  
في الماسدق فقط أما في المفهوم فمختلفا على أن اختلاف اللفظ يكفي وعن الثاني بأن جهة طلبه  
للعامل مخافة طهسة طلبه للخبر وعن الثالث بان ما ذكر فيه انما هو في العامل المحمول على الفعل  
والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاها) أي استلزمها لان  
الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبرا أو ما يسد مسده (قوله ونظير ذلك الخ) في التطير نظير  
اذا العامل في التطير لفظ كأن لا تشبيه المقضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه وأيضا العلم ان في  
النظير مختلفا وفيما نحن فيه تحديد (قوله وضعف الخ) اعترض بان من العوامل اللفظية ما يعمل  
رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد والخبر وأجيب بان الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لا يظهر في  
نحو زيد عالم شجاع الا أن يقال هو في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بان أقوى العوامل)  
وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا طير له) أي من اجتماع عاملين على محمول واحد وأجيب بان العامل  
عنده مجموع الامرين لاكل منهما فالعامل واحد فله الدما مبنی (قوله مترادفان) أي رفع كل  
منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على كل من اهم الشرط والفعل المجزوم به في صاحبه  
نحو أيا ما تدعوا وقد يفرق بالتحاد العمل في المقيس واختلافه في المقيس عليه (قوله لفظي) أي  
لا يترتب عليه فائدة ومعه بعضهم يأنك اذا قلت زيد قائم وعمر رجاس وأودت جعله من عطف  
المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل في الجزأين الابتداء بخلافه على بقيمة الاقوال للزوم  
العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكنف بالاشارة بقوله وعادرجا إلى تعريفه  
كما كتبي بالاشارة في المبتدأ اعتمادا على الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجمله مسم (قوله المسم  
الفائدة) أي المحصل لها فلا استراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالسند والمسد اليه وانما هو مسم  
اها أي زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالقضلة والمراد المسم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو  
بل أنتم قوم تجهلون وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك زيد أبوه  
قائم اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان  
النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فعني زيد أبوه قائم زيد قائم الاب وأيضا لا بد في  
افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشهولة نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه لحصول  
الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الاول بأن المراد المسم الفائدة ولو  
بحسب الاسل والجملة الواقعة خبرا خبرا قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد وتوقف  
الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثاني بان المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي افادها  
يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم أنه استشكل وقوع  
الاستدراك خبرا في نحو زيد وان كثر ماله لكنه يحيل مع وقوعه في كلامهم وخبره بعضهم على أن  
الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيد بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذورا والاستدراك منه كذا في  
الشهاب على البيضاوي (قوله مع مبتدأ) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور  
خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أي فاعل الفعل وفاعل

فاما الذي بني عليه شيء هو  
هو فان المبني عليه يرتفع  
به كما ارتفع هو بالابتداء  
وقبل رافع الجزأين هو  
الابتداء لانه اقتضاها  
ونظير ذلك أن معنى التشبيه  
في كأن لما اقتضى مثا  
ومثابه كانت عاملة  
فيهما ونهض بأن أقوى  
العوامل لا يعمل رفعين  
بدون اتباع فما ليس أقوى  
أولى أن لا يعمل ذلك  
وذهب المبرد الى أن  
الابتداء رافع للمبتدأ  
وهما رافعان للخبر وهو  
قول بما لا طير له وذهب  
الكوفيون الى أهمها  
مترادفان وهذا الخلاف  
لفظي (والخبر الجزاء المسم  
الفائدة) مع مبتدأ غير  
الوصف المذكور

(قوله اعترض الخ)  
لا ورود له بعد تفصيل  
أقوى العوامل بالفعل  
نعم لو فسر العامل اللفظي  
ورد اه

الوصف على التوزيع وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قوله خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل  
 لكان حسنا لانه الذي يلبس بالخبر من جهة كون كل حد يشاعن غيره مدفوع بان الفاعل يلبس  
 أيضا بالخبر من جهة كون كل اسم لازم الرفع متأخرا عن مصاحبه من مبتدأ أو فعل (قوله بدلالة  
 المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما في الاول فللدلالة قوله مبتدأ  
 زيد الخ على ان الخبر لا يصاحب الا المبتدأ وأما في الثاني فللدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له  
 (قوله كانه بر) أي محسن والا يادى جمع أي دجج يدعوى السعة مجازا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه)  
 يعني نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي (قوله وهو الاصل) أي الغالب أو السابق لانه  
 جزء الجمله والجزء سابق على الكل (قوله ويأتي جله) لم يقل وظرفا وحوارا ومجورا المسايقة كلامه  
 من أنهم لا يخرجان عن المفرد والجمله واعلم أن الجمله أعم من الكلام لانه لا يشترط أن يكون  
 اسنادها مقصود الذات بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهي فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع  
 فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيأت والفعل مع نائب الفاعل نحو  
 زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك ولا فرق في الجمله بين أن تكون خبرية أو انشائية على  
 الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق أن الغرض من النعت تغيير المذعوت للمخاطب ولا  
 يميزه الا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لان مدلولها لا يحصل الا بها لكن  
 اذا وقعت الجمله الانشائية خيرا طالبا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها  
 لقيامه بالطالب والمنشئ بالابتداء بل باعتبار تعاقب معناها بالابتداء فاذا قلت زيد اضربه فطلب الصرب  
 صفة قائمه بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد الا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجمله خبرا  
 عنه فكانه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لان يطلب ضربه وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق  
 والكذب هذا خلاصة ما نقله الدمايني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن (قوله زيد قام  
 أبوه) قال الدمايني بعض المحققين على أنه لا اسناد للجمله من حيث هي جمله الى زيد بل القيام في  
 نفسه مسند الى الاب ومع تقييده مسند الى زيد وأما المجموع المركب من الاب والقيام والنسبة  
 الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بأنه قائم الاب وقولهم الخبر الجمله باسمها  
 توسع اه (قوله حاوية معنى الذي الخ) أي مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ (قوله وذلك) أي  
 احتواؤها على معنى المبتدأ (قوله بان يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذي عطف هو أو ملامسه على  
 شيء في الجمله بالواو خاصة لانها مطلقة الجمع فالاسمان معها أو الاء كشي أو جمع فيه ضمير نحو زيد  
 قام عمرو وهو أو أبوه والذي في نعت أو بيان شيء فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه  
 فان قدرت أخاه بدلا امتنع المسئلة بناء على المشهور أن عامل البسند ليس عامل المبتدأ منه بل  
 مقدر في مكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتني هو لان هو بدل  
 اشتمال (فائدة) قد يكون الضمير الذي في الجمله لغير المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر  
 مضاف لضمير المبتدأ كافي قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بناء على قول  
 الناظم كالكسائي الاصل يتربصن أزواجهن يخفى بالنون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع  
 ذكر الضمير لان النون لا تنافي كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف  
 الى ضمير المبتدأ وقيل بقدر أزواج الذين وقيل بقدر أزواجهن قبل يتربصن وقيل بقدر بعدهم  
 بعد يتربصن كذا في المغني (قوله نحو الهمن الخ) وكقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله  
 الحسن وهي تشكل على ما نقله الدمايني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا  
 كان مبتدأ قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جاء  
 في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفا عن الكسائي والفراء اجازة ذلك اه

بدلالة المتتام والتشليل بقوله  
 (كانه ر) والا يادى  
 شاهده) فلا يرد الفاعل  
 ونحوه (ومفردا يأتي)  
 الخبر وهو الاصل والمراد  
 بالمفرد هنا ما ليس بجمله  
 كبر شاهده (ويأتي جله)  
 وهي فعل مع فاعله نحو زيد  
 قام وزيد قام أبوه أو مستند  
 مع خبره نحو زيد أبوه قائم  
 ويشترط في الجمله أن  
 تكون (حاوية معنى)  
 المبتدأ (الذي سيفت)  
 خبرا (له) ليحصل الربط  
 وذلك بأن يكون فيها ضميره  
 لفظا كما مثل أو نية نحو  
 السمن

منوان بدوهم أى منوان منه أو خلف (١٦٢) عن ضميره كقولها زوجي المس مس أرنب والرجح ربح زرن قبل أل عوض عن

الضمير والأصل مسه مس  
أرنب ورجح ربح زرن  
كذا قاله الكوفيون  
وجاءة من البصريين  
وجعلوا منه وأما من خاف  
مقام ربه ونهى النفس عن  
الهوى فإن الجملة هي  
المأوى أى مأواه والعجج  
أن الضمير محذوف أى  
المس له أو منه وهى المأوى  
له والالزم جواز حذف  
الاب قائم وهو فاسد أو  
كان فيها إشارة إليه نحو  
ولباس التقوى ذلك خير  
أو أعادته بلفظه نحو الحاقه  
ما الحاقه قال أبو الحسن أو  
بعناه نحو زيد جاءنى أبو  
عبد الله إذا كان أبو عبد  
الله كنية له أو كان فيها  
عموم يشمله نحو زيد نعم  
الرجل وقوله  
فأما القتال لا قتال لديكم  
كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه  
جواز زيد مات الناس  
وخالفه لا رجل فى الدار وهو  
غير جائز لا لولى أن يخرج  
المثال على ما قاله أبو الحسن  
بناء على صحته وعلى أن  
أل فى فاعل نعم للعهد لا  
للجنس أو وقع بعدها جملة  
مشتملة على ضميره بشرط  
كونها مامعة موقوفة بالفاء  
نحو زيد مات عمر وفورثه  
وقوله  
وانسان عيني يحمر الماء  
تارة  
فبها وتارة يحمر فيغرق  
قال هشام أو الواو نحو زيد

قال فى المغنى ولم يقرأ أبى عامر برفع كل فى سورة النساء بل بنصبه كما الجماعة مناسبة للفعلية قبله  
والفعلية بعده (قوله منوان) تنبيه منا كعصا مكيال أو ميزان وتقلب ألفه ياء أيضا فى التثنية كذا  
فى القاموس وهو مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أى منوان منه (قوله زوجي الخ) ليس  
بنت شعر كما توهم وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرن نوع من الطيب وقيل نبات  
طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والالزم جواز نحو زيد الاب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على  
العجج أيضا لا يقال أهل المذهب العجج لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا إليه من تقدير  
له أو منه إذ لم يلزم اللبس والالزم التصريح به لا نأقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظر ذلك  
(قوله وهو فاسد) لا يهاجمه أبى الاب نعمت زيد وأن زيد القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها  
إشارة الخ) عطف على مدخول أن فى قوله بأن يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو إشارة إليه الخ لكان  
أخصر وأنسب (قوله راباس التقوى) أى على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ أما على قراءة  
النصب عطف على لباسا وهى سبعة أيضا أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعمت كما جوزه  
الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد  
(قوله أو أعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفعيم وإن كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع  
الضمير قياسى وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض (قوله ما الحاقه) ما لا يستفهم التفعيمى مبتدأ  
ثان خبره ما بعده وسوغ الابتداء بها عروها على أهم معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بعناه)  
أى حال كون الاعادة متبسة بعناه لا بلفظه الأول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى بناء على الأصح أن  
أل للجنس المستغرق للعهد ومشمله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن  
أل للجنس المستغرق للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لمانع من التزام جوازه أخذ من هذا  
الكلام اللهم إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أى زيد نعم الرجل  
هذا هو الظاهر أى ويخرج البيت على أنه من اعادة المبتدأ بلفظه بناء على ارادة الجنس فى المبتدأ  
واسم لا (قوله بناء على صحته) أى صحة ما قاله أبو الحسن وانما قال ذلك لمخالفته الجمهور له (قوله وعلى  
أن أن) أى وبناء على أن أل (قوله للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع  
بعدها الخ) زاد فى المغنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدأ جملة أخرى  
خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة (قوله مامعة موقوفة الخ)  
التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو والمعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ  
الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك فى نحو زيد يقوم عمرو وان قام الظاهر نعم (قوله يحمر) بضم السين أى  
ينكشف ويأتى متعديا أيضا فيقال حسره أى كشفه ويحمر بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويتراكم شئ  
(قوله أو الواو) أى بناء على أن الواو للجمع فى الجمل أيضا وورده فى المغنى يجوز هذا قائم وقاعدون  
يقوم ويقعد وفى كلام الرضى أو ثم فانه قال الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصفة إذا  
عطف جملة أخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الأولى بترخ أو تعقب أو مقدارنا جاز  
تجريد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كثرتها سواء كان مضمون  
الأولى سببا لمضمون الثانية كفى مثال الذباب أولا كما تقول الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المغنى  
الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لان المغنى الذى تراخى  
عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول أنا إذ المغنى الذى يقترب عدم زواله  
بزوال الجبال أنا فهنا تساوى الواو والفاء وشم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران  
المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذى قام وقعدت هند أنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى  
رهما الاقتران إذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال أنا

اه وأقره الدماميني لأنه نظري قصر التعلق المعنوي في الواو على الاقتراء إذ قد تقوم القرينة  
 فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعدت ههنا عقب تلك الحال أو يراخ عنها أنا (قوله  
 وان تكن اياه معنى الخ) قال يس قال الناظم في شرح التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة  
 مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اه وبه سقط الاعتراض المشهور  
 بأنه ان أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في الماسدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع  
 فكل مبتدأ وخبر كذلك أوفى المفهوم فباطل لانه يؤدي الى الغاء الحل اه وهذا يدل على أن المراد  
 بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كافي منطوق في الله حسبي لأن المراد بالشأن  
 الحالة والصفة ويخبره مضمون الجملة وان نقله البعض عن البهرقي وأقره وبما يؤيد ذلك قولهم خبر  
 ضمير الشأن لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح  
 الإخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الاحدية مثلاً فتنبه (قوله اكنى) أي المبتدأ بها والمعنى أنه لا ضمير  
 فيها إلا أنه مستغنى عنه مع امكان الاتيان به (قوله كطقي الله حسبي) الحكيم على الخبر في هذا المثال  
 ونحوه بأنه جملة انما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي لان المقصود بالجملة لفظها  
 فالمعنى منطوق هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة في نطق للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير  
 مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به حسيداً لان الاكثر في فاعل كفى أن يجرب الباء  
 الزائدة اه خالدة مع زيادة (قوله وآخردعواهم) أي دعائهم قال البعض كغيره أن محضفة من الثقلية  
 اه وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الاخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى لان الخبر حينئذ  
 مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يمنع أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها  
 معنى القول دون حروفها لهما بعد مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للاشارة الى أن الجامد  
 مبتدأ أن خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما جعل ذلك لئلا يعود الضمير  
 في قوله وان يشق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان  
 كان جائزاً عند القرينة وهي الاستعالة كون الجامد مشتقاً وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانياً  
 بتقدير الرابطة خلاف المتبادر أيضاً لأن يقال تقدير الرابطة كثير بخلاف ارجاع الضمير الى الموصوف  
 بدون صفته بل جعله الشاطبي خطأ مستدلاً بقول سيديويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة  
 الاسم الواحد وان نوزع في التخطئة (قوله فارغ) أي على الصحيح خلافاً للكوفيين في قولهم تجعله  
 الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كاسد بمعنى شجاع فتعمل اتفاقاً  
 والمنطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا  
 عندهم أصلاً فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان في الواقع منحصراً في شخص فيؤول زيد في نحو هذا  
 زيد بصاحب هذا الاسم حتى عندهم لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقاً كذا في شرح الجامع وقوله  
 والمنطقة أي جهوهم والافنهم من لا يوجب ذلك لتجوز حمل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من  
 المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الاخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما أخذ من  
 المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو هذا المعنى يقتضون أسماء الزمان والمكان والآلة فلا نصح  
 ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر لا يدخل  
 نحو ربعة من الصفات التي أهملت مصادرهما واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقاً أصلاً بل  
 أجرى مجرى المشتق لكونه بمعنىاً كما قاله المصنف في نحو شمردل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي  
 واحد نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حاوياً مض فيه خلاف قبل انه واحد فحمله  
 معنى المجموع المحمول خبراً وهو من لا يجوز خلق الخبرين من الضمير لثلاث تنقض قاعدة المشتق  
 ولا انفراد أحد هما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان

(وان تكن) الجملة الواقعة  
 خبراً عن المبتدأ (ايه معنى  
 اكنى بها) عن الرابطة  
 (كطقي الله حسبي وكفى)  
 فنطقي مبتدأ وجملة الله  
 حسبي خبر عنه ولا رابطة فيها  
 لانها نفس المبتدأ في المعنى  
 والمراد بالنطق المنطوق  
 ومنه قوله تعالى وآخر  
 دعواهم أن الحمد لله رب  
 العالمين وقوله عليه الصلاة  
 والسلام أفضل ما قلته أنا  
 والنبيون من قبلي لا اله الا  
 الله (و) الخبر (المفرد  
 الجامد) منه (فارغ) من  
 ضمير المبتدأ خلافاً  
 للكوفيين (وان يشق)  
 المفرد بمعنى يصاغ من  
 المصدر لا يدل على  
 متصرف به كما صرح به في  
 شرح التسهيل (فهو ذو  
 ضمير



مستكن) فيه يرجع الى المبتدأ المشتق بالمعنى المذكور وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأما اسمها الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو اصطلاح في تنبيهان في الأول معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أي (١٦٤) شجاع وعمره غمى أي منتسب الى غمى وبكر ذو مال أي صاحب مال

وفي هذه الاخبار ضمير المبتدأ الثاني يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا فألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في بقوماً وبقومون بل حرفا تنبيهية وجع وعلامتا اعراب (وأبرزنه) أي الضمير المذكور (مطلقا) أي وان آمن اللبس (حيث تلا) الخبر (ما) أي مبتدأ (ليس معناه) أي معنى الخبر (له) أي لذلك المبتدأ (محضلا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند ارادة الاخبار بضمارة زيد ومضروبة عمرو زيد عمرو ضاربه هو فصار به خبر عن عمرو ومعناه هو الضار به زيد وباراز الضمير علم ذلك ولو استمر آذن التركيب بعكس المعنى ومثال ما آمن فيه اللبس زيد هند ضار بها هو وهند زيد ضار بته هي فيجب الابرار أيضا لجران الخبر على غير من هوله وقال الكوفيون لا يجب الابرار

في معمول واحد ولا أن يكون فيه ما ضميران لانه يصير التقدير ركه حلو وكاهامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر في الأول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالأصفة والتقدير الرمان حلو فيه حوضه وقال القارسي واحد مستتر في الثاني لان الأول بمنزلة الجزء من الثاني والثاني هو تمام الخبر وقال أبو حيان انما نحتاج لهما اجزا الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحوضه الصرقتين قال أبو حيان وتظهر ثمرته الخلاف اذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا السن حلو حاض رماه فان قلنا لا يتحمل الا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا يتحمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارعا لانه لا يرفع فاعلمن نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أي وجوب بالاعراض يقتضي البروز كالحصر في نحو زيد ما قائم الا هو والحرمان على غير من هوله في نحو زيد عمرو ضار به هو ومذهب سيبويه جوار الابرار كما يؤخذ من تجوز به في نحو مرت رجل مكرم له هو أن يكون فاعلا وتو كيدا للضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدأ) انما ظاهر أن المراد الى مبتدأ ذلك الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع الى غيره في نحو زيد عمرو ضار به هو وأوجب بأن كلامه جرى على الغالب وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه الخ وأجب شيئا بأن فرض كلام الناطم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع الى المبتدأ والضمير في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجبه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذي شيع عليه هو الاحق بالثنييع والاجدر بالوم والتقريب لا يقال جوابه وان دفع الى المثال المذكور لا يدفع ايراد نحو زيد هند ضار بها لان الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدأه لا نا قول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير من هوله مطلقا وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم (قوله في هذه الاخبار ضمير المبتدأ) ويرفع بها الظاهر اذا جرت على غير من هوله كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله القارضي (قوله وأبرزنه) يؤهم كلامه أن وجوب الابرار خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضار به هو لوجود المحذوران بها أيضا وكذا ما احتل أن يكون مفردا أو جملة من الطرف والجار والمجرور ونحو زيد عمرو في داره هو وأعنده هو وهل يجوز وضع الظاهره وضعه عند الايام قال أبو حيان نعم وخالفه المرادي (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعمة والصلة كركب عمرو والفرس طارده هو عمرو زيد برجل ضار به هو وبكر الفرس راكبه هو وكذا اذا وقعت الثلاثة جملة فعليه فاعلم كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكما خلافا كما في الهمع (قوله مثاله) أي الابرار عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل الا الارضي فانه قال تأ كيدا للضمير المستتر وفي صورة الامن فاعل عند البصريين وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأ كيدا وتظهر فائدة ذلك في التنبيه والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضار بتهما هما وعلى تقدير كونه تأ كيدا ضار بتهما هما ومثل ذلك الجمع والمسهوع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الا في لغة آكلوني البراغيث قاله الدماميني (قوله ومثال ما آمن فيه اللبس) قال اللقاني ينبغي أن يخص بظهوره اذ لم يلبس استتاره عموم قوله وفي اختبار لا يجي المفضل الخ (قوله واستدلوا بذلك الخ) وجه التمسك به أن قومي مبتدأ أول وذري الحمد مبتدأ ثان وبارزها جمع بان من بني بني خبر الثاني والجملة خبر الاول والهاء عائدة

حيثئذ ووافهم الناطم في غير هذا الكتاب واستدلوا بذلك بقوله قومي ذري الحمد بارزها وقد علمت على

بكنه ذلك عدنان وقحطان في تنبيهان في الاول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهره نحو زيد قائم أبوه فالها في أبوه هو الضمير الذي كان مستكفا في قائم ولا ضمير فيه حيث لا امتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا الثاني

على ذرى المجد والعائد على المبتدأ الاول مستتر في بانوها فقد جرى الخبر على غير من هوله ولم يبرز  
 الضمير لكون اللبس مأموئالا لم يعلم بان الذرى مبنية لا بانية ولو ابرز لقبيل على اللغة الفصحى بانها هم  
 لان الوصف كالفعل اذا استند الى ظاهر أو ضمير منفصل متنى أوجع وجب تجريد من علامتهما  
 وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معه ولا الوصف محذوف  
 يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضى ومجرد من  
 آل فلا عمل له فلا يفسر عاملا ولا واجب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون  
 بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر <sup>في فائدة</sup> نكتب ذرى بالالف عند البصريين  
 لا انقلاب ألفه عن واو ياء عند الكوفيين اضم أوله (قوله قد عرفت) أى من مفهوم قوله ما ليس  
 معناه له محصلا (قوله نظرف) أى تام يحصل بالاخبار به فائدة أخذ من تعريف الخبر السابق والمراد  
 بالظرف ما يعم المكاني والزمانى الواقع خبرا عن غير جثة أو عجم مع الفائدة وقصره على المكاني كما فعل  
 البعض قصور (قوله مع مجروره) لوقال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر  
 الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والذمت لا حزمه هذا وقد حقق الرضى أن المحل أى محل  
 النصب بالمتعلق المحذوف بـاء على أنه الخبر أو بالمتعلق المقووظ به في نحو زيد جالس في الدار وذهبت  
 زيد أو الرفع بالمبنى للمجهول في نحو مر زيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معانى الافعال  
 وما في حكمها الى الاسماء كالهزمة والتضعيف في أذهبت زيد او فرحته لكن هذا الذى حققه  
 لا يقتضى أن الاخبار في الظاهر الذى أراد المصنف بالمجرور فقط فتفريع البهوتى على كلام الرضى  
 أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار أو راد المجرور مجازا للعلاقة المجاورة غلط وان نقله  
 البعض وأقره وقال السيد في حواشى الكشف المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر والمجرور فقط  
 في اللغو نحو أنعمت عليهم ومر زيد اه ومراده بالمحل الذى للمجموع في الخبر الظرفى محل الرفع  
 بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه والحاصل أن محل المجموع في المستقر تارة  
 يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا مثلا وتارة يكون جوا اذا كان صفة  
 لموصوف مجرور ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعا كما في مر زيد بالبناء للمجهول وتارة يكون  
 نصبا كما في مررت زيد ولا يكون جوا فاحفظ ذلك (قوله اذهوا الخبر حقيقة) وقيل الظرف  
 أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن الهمام والقائل بالاول نظرا الى أن العامل  
 هو الاصل وان معموله قيد له والقائل بالثانى نظرا الى الظاهر والقائل بالثالث نظرا الى توقف  
 مقصود الخبر على كل منهما قال الوردانى حاول بعضهم جعل الخلاف لطفا ومن تأمله حق التأمل  
 علم أنه حقيق ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر  
 أو حذف لدللى اتفاقا واعلم أن كلاما من الظرف والجار والمجرور قد هما لغو ومستقر بفتح القاف  
 فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون الا واجب  
 الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صحت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب  
 وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدمامينى وهو مقتضى قول المغنى  
 لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه وسمى اللغو لغوا لخلوه  
 من الضمير في المتعلق والمستقر مستقر أى مستقرافيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف  
 وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف في المتعلق العام فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض  
 بان هذا يقتضى أن المحذوف كون عام اذا الخاص لا يجب حذفه في هذا المقام مع أن المحذوف  
 قد يكون خاصا كما أوضحه السيد في بحث الحمد لله من حاشية الكشف هذا وجوز ابن جنى اظهار  
 المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) في كلامه تليق من مذهبين فان القائلين بالانتقال هم

قد عرفت أنه لا يجب  
 الارازى زيد هند ضاربه  
 ولا هند زيد ضاربا ولا  
 زيد عمرو ضاربه زيد  
 الاخبار ضاربه عمرو  
 لجرى ان الخبر على من  
 هوله بل يتعين الاستتار في  
 هذا الاخير لما يلزم على  
 الارازى من اهام ضاربه  
 زيد (وأخبروا نظرف) نحو  
 زيد عندك (أو بحرف جر)  
 مع مجروره نحو زيد في  
 الدار (أو بن) متعلقهما  
 اذهوا الخبر حقيقة حذف  
 وجوبا وانتقل الضمير  
 الذى كان فيه

القائلون بأن الخبرا نظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بأنه المتعلق بالضهير  
عندهم باق في المتعلق لم يتقبل كما يفيد كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين في أن  
الخبر نظرف أو متعلقه المقدرو أن التحقيق الثاني نصهار الوجهان جاريان في عمله الرفع هل هو له  
حقيقة أو لا. مقدرو في تحمله الضهير هل هو فيه حقيقة أو في المقدرو الا كثرون في المسائل الثلاث  
على أن الحكم للنظرف حقيقة اه. ولهذا قال الروداني هذا يعني قول الشاعر فان يك جثمانى الخ  
دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ودليل على ترجيح أنه الظرف لان الضهير انما يستكن في  
الخبر اه. فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف  
لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فانه يلزم عليه تفريغ العامل من الضهير وهو  
ممتنع وان أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه  
النظرف في تحمل الضهير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف  
العامل في الضهير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان أجيب بأن البعدية أمر اعتباري تقديرى فانه  
لا يجوز من ضعف قنامل (قوله الى النظرف والجار والمجرور) فيرفعهم على القاعدة كارتفاعه  
بالمقتضى عنه وكذا يرتفع بهما السببي ان جاء بعدهما كريد خلف أبوه شرح الجامع (قوله في واحد  
منهما) أى النظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان يك الخ) وجهه أن أجمع لا يصح  
كونه تأكيداً للفؤادى ولا للدهر لضعفهما ولا للضهير المحذوف مع المتعلق لا ممتنع حذف المؤكد  
على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا للفؤادى باعتبار محله قبل دخول الساخ لزال الطالب للمحل  
بدخوله فتعين كونه تأكيداً للضهير في النظرف ولا يشكل عليه الفصل بالاجنبى وهو الدهر لجوازه  
ضرورة قاله في التصريح أقول سبق في باب المغرب والمبني أن الخليل وسيبويه يميزان حذف المؤكد  
وسبباني في باب ان أن مذهب الساطم تبعاً للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب  
للمحل وأنه يجوز مراعاة حال المنسوخ وان زال الابتداء بدخول الساخ وعليه لا يهض الرذ على  
السيراني وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى في شرح شواهد  
المغنى وهو يفيد أن أرض سواكم تركيب توبيخى لا اضافى والامحجج بتقدير المضاف وقوله  
عندك ضبطه البعدادى بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد  
تخاطب بخطاب جماعة الذكور بمبالغة في سترها (قوله ناوين معنى الخ) أى ناوين كأننا  
أو استقر أو مافى معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله مافى معنى كائن) من ظرفية الدال  
في المدلول والمراد كائن ومافى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لان الوصف بمعنى  
الماضى يعمل في الجار والمجرور واتفقا في النظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا  
الناقصة والا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا الى ما لا  
نهاية له نقله الشئى عن السعد (واعلم) أن الاسل تقدير المتعلق مقدما على النظرف والجار  
والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخر انحواف في الدار زيد الان  
ان لا يلها مرفوعها ونحو في الدار زيد على تقديره فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ أما  
على تقديره وصفه فيستوى الوجهان لان رجحان تقديره مؤخر بكونه في الحقيقة الخبر والاصل  
في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ بعارضه أن المتعلق عامل والاصل في العامل أن يتقدم على المعمول  
هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام في المغنى (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل  
وحده فكان ينبغي أن يقول والمتعلق المنوى اتمان قيل الاسم وهو مافى معنى كائن الخ أو الفاعل  
وهو مافى معنى استقر ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للإشارة الى أن الخبر الذى هو نظرف أو جار  
ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين في قوله \* ومفردا يأتى وبأتى جملة \* وانما أفرد المصنف

الى النظرف والجار  
والمجرور زعم السيراني  
انه حذف معه ولا ضهير  
في واحد منهما وهو  
مردود بقوله

فان يك جثمانى بأرض  
سواكم  
فان فؤادى عندك الدهر  
أجمع

والمتعلق المنوى اتمان  
قييل المفرد وهو مافى  
(معنى كائن) نحو ثابت  
ومستقر (أو) الجملة وهو  
مافى معنى (استقر) وثبت

قوله أى ناوين الخ لا داعى  
اليه اه

والمتحار عند الناظم الأول قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يجوز ان لا يكون الى تقدير آخر لانه وافي بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يجوز ان لا يكون الى تقدير اسم فاعل اذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذ اظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا في اسم الفاعل (١٦٧) الثاني ان كل موضع كان فيه الطرف خبر او قدر تعلقه

بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد أما إذا الفعلية يتعين التعلق باسم الفاعل بما عدا ذلك فزيد وخرجت فإذا في الباب زيد لان أما إذا الفعلية لا يذهب ما فعل ظاهر ولا مقدر وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذي دللت على أوليته هو مذهب سيبويه والآخر مذهب الاخفش هذا كلامه ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لان ما ذكره في الاول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا انما هو وخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاعلة على ان ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفراني

نظر الى اظهر أو الى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله والمتحار عند الناظم الأول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام الى تساويهما ما يقتضى المقام أحدهما فإذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على الماضي قال فان جهلت المعنى فقد ر الوصف لانه صالح للزمنه كلها وان كان حقيقة في الحال اه قال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالخروج من الهدية أن لا يقدم على تقدير شيء معين بل يردد الامر ويقال ان أريد الماضي قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتونين وبالانفاة أى تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يجوز الخ) بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضى كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله الى تقدير اسم فاعل) أى الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله اذ اظهر) أى الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أى على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا في اسم الفاعل أى فلا بد من تقدير الفعل به ثانيا لا يظهر الرفع وفيه أن هذا يقتضى أن كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفرد لابد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير الفعل لا يجوز ان لا يكون الى تقدير شيء آخر كما تقدم (قوله وبعد أما الخ) في قوة التعليل لمقدر أى ولا عكس لانه بعد أما الخ (قوله وإذا الفعلية) في بعض النسخ وإذا المفاجأة بانفاة الدال الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما في أما فلا نهما مقدرة بأداة الشرط وفعله أعني مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذرا لا وها الفعل لان أداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه وأما في اذا فلا نها لا يليها الا الاسم على الاصح فرقا بينها وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع) أى مواضع الخبر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الطرف فيه خبرا لا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أى ترجح لان الخلاف انما هو في الراجح (قوله لا دلالة) أى معمول لا يرد أن المعارضة تتبع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن الخ) قد يقال يتقوى الاول بأن الأصل في الخبر الافراد (قوله انما هو وخصوص المحل) أى لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الطرف أو الجار والمجرور وخبر او قدر يقال ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجمح عالم يتعين في بعضها لخصوص المحل (قوله كما أن الخ) تنظير في كون التعيين لا معارض وقوله كذلك أى لخصوص المحل فليس فصلا شارح مع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعيين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بان كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصلة لانه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثاني فمنوع بوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي الخ (قوله في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش انما يجزى في الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمذوق على حد قراءة بعضهم تمام على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اه معنى ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول (قوله وصفة النكرة الخ) وأما قوله

كل أمر مباعد أو مداني \* فنحو بحكمه المتعالي

فنادر اه معنى (قوله الواقعة مبتدأ) أى أو مضافا اليها المبتدأ كما في المثال (قوله على أن ابن جنى الخ) هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد أما وإذا الفعلية الخ أو رده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما وإذا الفعلية واللائق العكس كما هو مقرر في آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أى لزوما

هل يجوز اذا زيد اضربه فقال نعم فقال ابن جنى يلزمك يلا إذا الفعلية الفعل ولا يليها الا الاسماء فقال لا يلزم ذلك لان الفعل ملزم الحذف ويقال مثله في أما فلحذف وظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لانهم يفتقرون في المقدرات ما لا يفتقرون في الملفوظات سلمنا أنه لا يليها الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم أنه وليها ما فيها نحن فيه

أذيجوز تقدير الفعل بعد اذ في مثاله لا بد منه (قوله أذيجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغي أن يقول أذيجب لمساياقي أنه يجب تأخير الخبر إذا كان فعلا ظاهرا أو مقدر أعني المبتدأ فان قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المستدأ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون في المأفوز لا المقدر قلت أعطوا المقدر حكم المأفوز وان كانت العلة لا توجد في المقدر اجرا للباب على سنن واحد قاله الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الاصل بل مقدم فنعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك فالوالى لا مافي الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله لكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد الاقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب اليه المصنف (قوله انما يجب حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف ناويز معنى كائن أو استقراره لكن لا بقيد عموم المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عامافائدة واعتراض البعض بتعاليقنا على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص بخو يوم الجمعة صحت فيه والامثال نحو الكلاب على البقرة أي أرسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الطرف أو الجار والمجرور كما صرح به قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أي ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فان دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على القوس أي راكب ومن لم يفلان أي من يتكفل لي به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص الى الطرف ولا يسمى معه الطرف خبرا ولا يكون محله رفعاً ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثته) أي ذات والتقييد باسم الزمان والجنحة نظر للعالم من أن اسم الزمان انما يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجنحة وأن طرف المكان يفيد الاخبار به عن كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زماناً أو حياً وبالمكان عن الجنحة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكاناً ما امتنع هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جداً ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصفة وما ذكره المصنف منى كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من لا يشترط تجدد ما يجوز (واعلم) أن الزمان اذا أخبر به عن المعنى يرفع غالباً استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان مكرراً نحو الصوم يوم والسير شهر أي زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجزى فان لم يستغرق الجميع أو الأكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جزئياً غالباً نحو الخروج يوماً وفي يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه الحج أشهر معلومات وأن طرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم غير ترجع رفعه على نصبه ان كان المكان نكرة نحو المسلمون جاب والمشركون جانب ويجوز جانباً فان كان معرفة ترجع نصبه على رقه نحو زيد أما ملوك دارى خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافاً للكوقيين ويجب نصب غير المتصرف كقوله ثم اعلم انه يجوز رفع اليوم ونصبه اذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملاً كالصوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به ويتعين الرفع اذا لم تضمن كالأحد الى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم أفاده في الجمع وقوله وأن طرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم غير الخ الظاهر ان اسم المعنى كاسم العين في ذلك تقدير (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل باحد أمور ثلاثة الأول أن يخص الزمان بوصف أو إضافة مع جره في كنه في يوم طيب أو شهر كذا الثاني أن تكون الذات مشبهة لله في تجدد ها وقتاً فوقتاً نحو الربط شهرى ربيع الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خرا اذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في محله وأن نحو الربط شهرى ربيع لا يحتاج الى تقدير المضاف لمسايقه للمعنى فيما ذكره كما قاله الناظم في تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغداً أمر) من

أذيجوز تقديره بعد المبتدأ فيكون التقدير أما في الدار فزيد استقر وخرجت فإذا في الباب زيد حصل لا يقال ان الفعل وان قدر متأخراً فهو في ثمة التقديم اذ رتبة العامل قبل المعمول لا نا تقول هذا المعمول ليس في مركزه لكونه خبراً مقدماً وكون المتعلق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضاً (تنبيه) انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً كما تقدم فان كان استقراراً خاصاً نحو زيد جالس عند أو نائم في الدار وجب ذكره لعدم دلالة ما عليه عند الحذف حينئذ (ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثته) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وان يفد ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فاخبراً) كافي قولهم الهلال الليلة والربط شهرى ربيع واليوم خرا وغداً أمر وقوله أكمل عام نعم تحورونه أي طلوع الهلال ووجود الربط وشرب خروا حراز نعم فالأخبار حينئذ باسم الزمان انما هو عن معنى لاجته هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم الناظم في تسهيله الى عدم تقدير مضاف



نظرا الى أن هذه الاشياء  
تشبه المعنى لحدوثها وقتا  
بعد وقت وهذا الذي  
يقترض به إطلاقه (ولا  
يجوز الابتداء بالنكرة  
مالم تقدم) كما هو الغالب فإن  
أفادت جازا لا ابتداء بها ولم  
بشترط سيديويه والمتقدمون  
لجواز الابتداء بالنكرة  
الاحصول للفائدة ورأى  
المتأخرون أنه ليس كل أحد  
يبتدى الى مواضع الفائدة  
فتنبهوا فنفى مغل  
ومن مكثر مورد ما لا يصح  
أو معدلا مور متداخلة  
والذي يظهر من انحصار  
مقصود ما ذكره في الذي  
سدد كر وذلك خمسة عشر  
أمرا الأول أن يكون  
الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا  
أو جملة ويتقدم عليها  
(كعند يدغره) وفي الدار  
رجل وقصد ذلك غلامه  
انسان قبل ولا دخل  
للتقديم في التسوية وغما  
هو لما في التأخير من توهم  
الوصف فان فات  
الاختصاص نحو عند رجل  
مال ولا انسان ثوب امتنع  
لعدم الفائدة الثاني أن  
تكون عامة أما بنفسها  
كأسماء الشرط  
والاستفهام نحو من يقيم  
أكرمه وما تفعل أفضل  
ونحو من عندك وما عندك  
أو غيرها وهي الواقعة في  
سياق استفهام أو نفي نحو  
أله مع الله وهل فني فيكم  
فما نخل لما

تمة المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل  
والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الاشارة الى تقدير المضاف الذي به حصلت الفائدة  
بدليل المقابلة بقوله وذبح قوم الخ (قوله نظرا الى أن هذه الاشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور  
غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام الخ والتقصير من الشارح لان المصنف لم يظفر  
الى ذلك في هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة) لان  
معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه بما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات  
الا تشبه ولا يرد محيى، انفاعلا نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى لتخصيصه قبل ذكره بالحكم المتقدم  
عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها أي خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا  
بذلك مع أنه مبعوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا  
اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدأ قائل والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق  
لا التي لها فاعل أغنى عن الخبر لجهة الابتداء بها وان كانت نكرة محضة كما سيأتي عن الدماميني ثم  
ما ذكره مبني على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن  
يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجملة باعتبار الكلام المعتد  
به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أي عدم الافادة  
والاحسن أن السكاف بمعنى لام التعليل لمقدر رأي وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الافادة شرط في  
الكلام مطلقا لان الغالب عدم افادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سيديويه والمتقدمون  
الخ) يعني أنهم لم يعتنوا بتعدد الاماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكرها واصطبا كيا  
وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الاخبار عن النكرة دما مبني (قوله الاحصول الفائدة) أي علم  
حصولها اذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد  
الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم وفي بس لنا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذمومند (قوله فن  
مغل مغل) فيه أوجه من أظهرها أن من تبعية الضمة والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة  
لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مغل مغل (قوله المحصار مقصود ما ذكره الخ) قد يتوقف في  
اندراج بعض ما ذكره فيما سبذ كرككون النكرة محصورة بانما في نحو انما رجل قائم أفاده  
الدمايني (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار  
والمجرور والمضاف اليه في الظرف والمستند اليه في الجملة صالحا للاخبار عنه قاله الشافعي (قوله كعند  
زيد غره) هي اسم لبردة من صوف تلبسها الاعراب غزرى (قوله قيل ولا دخل الخ) قائله ابن هشام في  
المعنى ووجه ترميز هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر كقيل بذلك في الفاعل لانه اذا قيل  
في الدار علم أن ما يذكر بعده هو رجل مثلا موصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة  
كما في الجاهي وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغي حينئذ الاكتفاء بالتقديم في التسوية وان لم  
يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم  
فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره في الفرق بين المبتدأ والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ما قاله  
ابن هشام قدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لم يمثل لغوات الاختصاص في الجملة فيبوهم كلامه  
انما لا تكون الاختصاص مع أنها قد تكون غير مختصة كما في ولده ولدرجل كذا ينبغي ان يمثل وأما  
تمثيل البهوتي بمات في يوم رجل فغير صحيح وان أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لان  
فيه تقديم الخبر الفعلي الرفع لضمير المبتدأ على المبتدأ (قوله وما تفعل أفضل) التمثيل به مبني على أن  
ما مبتدأ أو العائد محذوف أي ما تفعله أفعله لا على أن ما فعل مقدم لتفعل (قوله في سياق استفهام)  
اعترض بأن الكلام في العموم الشهوي والنكرة في سياق الاستفهام انما يكون عمومها شهويا اذا

وما أحد أخير من الله • الثالث أن (١٧٠) تخصص بوصف ما لفظا نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك (ورجل من الكرام

عندنا) أو تقدير نحو وطائفة قد أهملهم أنفسهم أي وطائفة من غيركم بدليل ما قبله وقولهم السمن منون بدرهم أي منه ومنه قولهم شرأهز ذئاب أي شر عظيم أو معنى نحو رجل عندنا لانه في معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيد الان معناه شئ عظيم حسن زيد افا ان كان الوصف غير محصص لم يجوز نحو رجل من الناس جاني لاعدم الفائدة • الرابع أن تكون عاملة امارفعا نحو قائم الزيد ان اذا جاورناه أو نصبنا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة (ورغبة في الخير خير) وفضل ملك عندنا اذا جهر وفيها منصوب المحل بالصدر والوصف أو جر نحو خمس صلوات كتبهن الله (وعمل برزين) ومثلث لا يجل وغيرك لا يجود • الخامس العطف بشرط أن يكون أحده المتعاطفين يجوز الابداء به نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما ونحو قول معروف وه غفرة خير من صدقة يتبعها أذى • السادس أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة ومنه غفرة خير من جرادة • السابع أن تكون في معنى الفعل وهذا

كان انكاريا كافي الآية التي مثلها الشارح لانه في معنى النفي لا اذا كان غير انكاريا كافي مثال المصنف نعم قد تكون في غير النفي وما في معناه والتهى للعموم الشمولي مجازا فينزل عليه مثال المصنف على أنه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضا ككاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أخير من الله) الانسب بالمقام جعل مانعية لان الكلام في المبتدأ في الحال (قوله أن تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع انسان في الدار لو وصف المبتدأ في الاول وعدمه في الثاني مع أن المعنى متحد فيهما يمكن الفرق بأن في الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثاني ثم رأيت سم نقلها مش الدماميني عن شيخه السيد الصفوى مانصه تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصص لنكتة توجب في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها في بعض المواضع وعلى هذا المدفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان ناطق وصحة حيوان ناطق لا امر معنوي فيها بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها في موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفع في مواضع اه (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقبل المسوق معنى العموم وقبل لام الابداء (قوله وطائفة قد أهملهم أنفسهم) الواو للعال فهي مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المتنافقون (قوله شرأهز ذئاب) أي جعل الكاب هازا أي مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقدير أو الموصوف معنى أن استفادة الوصف في الاول من مقدور وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كافي التعجب وقد يصح في المعنوي التصريح بالوصف كافي صورة التصغير فإذ كره شيئا والبعض ههنا من الفرق بأن الاول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قائم الزيد ان اذا جاورناه) أي حكمنا بجوازه على رأى من لا يشترط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام وتعقبه الدماميني بأن الكلام في المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الرفع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوصا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيد ان حسن ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابداء بالنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجري فيه لان المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدأ أو جملة كتبهن الله أي أوجبهن نعت وقوله في اليوم واليلة خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله في اليوم واليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لا استلزامه كون الكتب في كل يوم ويلة مع أن الكتب في ليلة الامراء اظهروا في الازل قضاء (قوله ومثلث لا يجل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لاضافته الى الضمير لتوغل مثل وغير في الإبهام فلا تفيد هما الاضافة تعريفا (قوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوقا لان حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشئ الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر (قوله يجوز الابداء به) أن يكون معرفه أو نكرة مسوغه فتحته أربع صور ولكن الشارح اقتصر في التمثيل على صورتى التنكير لعم صورتي التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن أما طاعة وقول معروف الذي في قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خير وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أي الماشية من حيث هي وقال في شرح الجامع باعتبار وجودها في فرد غير معين فنع حينئذ جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالحل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوق بأن يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله فنع حينئذ الخ العموم الشمولي لانه المسوغ وفي تقريره على ارادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوق بأن يراد بالنكرة العموم فينبغي جعله على ارادة الحقيقة في ضمن كل فرد وكانه قيل كل رجل خير من كل امرأة أي باعتبار حقيقة فلا ينافى أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدماء) أي لشخص أو عليه

(قوله)

شامل لما يراد به الدماء نحو سلام على آل ياسين ويؤيل للمطففين ولما يراد بها التعجب



عشاره أمثال عمة جريرو خالته لانها عنده أدنى من ذلك (قوله أن تكون مبهمه) أي مقصودا  
 ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون  
 مسوقا (قوله مر سعة) بالسين والعين المهمتين على زنة اسم المفعول نعمة تعلق على الرسخ مخافة البلاء  
 والموت وفي القاموس رسع الصبي كسع شد في يده أو رجله خر الدفع العين اه وهو مبتدأ وبين أرساغه  
 خبره وهو جمع رسغ فظم بين الكوع والكرسوع وفي قوله أرساغه تغليب الرسع على غيره والعسم  
 بفتح العين والسين المهمتين يس في مفصل الرسع تعوج منه اليد ويثنى أي يطلب والارنب حيوان  
 معروف وفي الكلام حذف مضاف أي كعب أرنب لانهم كانوا يلقون كعب الارنب حفظا من العين  
 والسكر لان الجس تغطي الثعالب وانظباء والقفاذ وتجنب الارانب لحبضها ومرجع هذه الاصطلاحات  
 في بيت قبله عيني مع زيادة وحذف (قوله وليقس) أي على ما أشير اليه سابقا من الامور المسوغة  
 ما لم يقل من بقية المسوغات والاشارة بالكاف في قوله كعندز يدغرة الى بقية أمثلة تلك الامور فلا  
 تكرار افاده سم (قوله والاصل في الاخبار أن تؤخر) اعلم أن الخبر في نفسه حالتين التقديم والتأخر  
 والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جازا وله ما ثلاثة أحكام وجوب التأخر وامتناع  
 التقديم وانعكس وجوار التأخر والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذ الاصل عدم الموجب  
 والمانع قاله اللقاني (قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أي للمبتدأ الذي هو أي  
 الخبر له أي خبره وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة أي الدات أي ذات المبتدأ كزيد قائم  
 فقائم يدل على ذات هي ذات زيد وقوله أو على شيء من سببيه أي على ذات من الذوات التي تتعلق  
 بزيد كزيد قائم أو هو ومبنيته داره فكل من قائم ومبنيته يدل على ذات تتعلق بزيد وهي ذات أبيه في  
 الاول وذات داره في الثاني والمراد بالذات ما شمل الصفة فيما اذا كان السببي صفة كزيد غزير  
 علمه وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا واليهض في تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم  
 يبلغ درجتها في وجوب) أي حالتها المتسببية في وجوب الخ أي التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة  
 وتلك الدرجة والحالة هي ماحوتها الصفة من وجوب طابقة الموصوف تعريفا وتسكيرا ومنابعته في  
 اعرابه المنجسد أيضا هي تابعة للموصوف من كل وجه فلا يجوز تأخير هذه الدرجة توسعا وفيه  
 وجوزوا تقديمه وتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كالصواب حذف  
 قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلاما منها واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أخط وأزل  
 وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه وليس المراد بالجواز  
 استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الاصل الراجح وهذا ذكر لاول أحوال الخبر الثلاثة  
 جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم وجوبه وسبب بيان وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كلام  
 عن اللقاني ثم بالثاني لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث  
 لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذ لا ضررا) الاحسن والاناسب بقول المصنف فامنع حين الخ أن  
 اذ طرفية لا تعليلية (قوله ومشنوء) أي مبعوض (قوله فان حصل في التقديم ضرر فلعارض) هذا  
 الكلام مبني على أن اذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه واللائق على كونها ظرفية أن يقول فان  
 حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله فامنع حين يستوى الخبر الخ) أي على مذهب الجمهور وقد  
 نقل الامامي عن قوم منهم اس السيد أنهم أجروا في نحو صديق زيد كون زيد مبتدأ أو كونه خبرا  
 ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول المعنى فعلم أن في تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافا  
 كتقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض  
 من التوقف في ذلك فاحفظه (قوله أي في التعريف والتسكير) أشار الى أنهما اسماء مصدرين  
 للتعريف والتسكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على

• الخامس عشر ان  
 تكون مبهمه كقوله  
 مر سعة بين أرساغه  
 به عسم يتبعى أرنباً  
 (وليقس) على ما قبل (مالم  
 يقل) والضابط حصول  
 الفائدة (والاصل في  
 الاخبار أن تؤخر) عن  
 المبتدآت لان الخبر يشبه  
 الصفة من حيث انه موافق  
 في الاعراب لما هو له دال  
 على الحقيقة أو على شيء  
 من سببيه ولما لم يبلغ درجتها  
 في وجوب التأخير توسعا  
 فيه (وجوزوا التقديم اذ لا  
 ضررا) في ذلك نحو عبي أما  
 ومشنوء من يشؤك فان  
 حصل في التقديم ضرر  
 فلعارض كما ستعرفه اذا  
 تقرر ذلك (فامنع) أي  
 تقديم الخبر (حين يستوى  
 الخبر الخ) يعني المبتدأ والخبر  
 (عرفانكرا) أي في  
 التعريف والتسكير

(قوله لم يجوز الخ) أي بل  
 يحسب الامرين للذين  
 ذكرهما الشارح اه

السمع أوضح من جعلها متمييزين بحولين عن فاعل يستوى والمراد الاستواء في جنس التعريف بان يكون كل منهما معرفة وان كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النفاة وذهب أهل المعاني الى تعيين الاعرف للابتداء ولعل المراد بالاكاة جهوهرهم للماهر فربما عن الدماء بني ولقول المغني يجب الحكم بابتدائية المتقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين وهذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبدءاً وخبراً مطاقاً وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبدء هو الاعرف عند علم المخاطب به ما أوجه له لهما أول غير الاعرف فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند تساويه تعريفاً اهـ بياضاح من الشئى ثم قال المغني فإن علمهما وجهل النسبة يعنى واستويا تعريفاً فالمقدم المبدء يعنى وتقدم أمه اشئت ثم قال ويستثنى من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتنييه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء المكان التنييه الاعم الضمير فإن الافصح جعله المبدء أو ادخال التنييه عليه فتقول هاأنا ذا وسمع قليلاً هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لانه الدال على المعنى المسند الى الذات والذات هي المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبدء فإذا قلت زيد المطلق أو المنطلق زيد فزيد مبدء أو المنطلق خبره فمبدءاً قال صاحب التلخيص ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جمعت الدال على الذات ومسند اليها والاسم جعل دالاً على أمر نسبي ومسنداً قال بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفية اغما هو منطلق أما المطلق فأل فيه موصول يعنى الذى فهو في الجود والدلالة على الذات كزيد اهـ وقد يعكز على انقل السابق عن أهل المعاني قول المطول والمختصر الذى يقدم ويجعل مبدءاً هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به والذى يؤخر ويجعل خبراً هو ما يجعل المخاطب اتصاف الذات به وإذا عرف المخاطب زيداً بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت زيداً أنتى وإذا عرف أن لك أخاً وجهل عينه واسمه قلت أنتى زيداً قال ويتضح هذا في قولنا رأيت أسوداً غاباً الرماح ولا يصح رماحها الغاب اهـ أى لاسود لا بد لها من اعاب فيكون معلوماً فاعرف ذلك والاستواء في نوع التكبير بان يكون كل منهما متكرراً مسوغاً وان اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء في جنس التكبير مع كون أحدهما فقط متكرراً مسوغاً هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد بالاستواء في جنس التكبير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادى بيان لان الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن (قوله عادى بيان) حال من فاعل يستوى والبيان يعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة الخ (قوله نحو صديق زيد) فالمجهول للسمع هو الذى يجعل خبراً في مثل ذلك على مامر (قوله أفضل منك أفضل منى) أى لكوفى دونك أو مساوئك (قوله لاجل خوف اللبس) علة لا منعه (قوله لا أعلم بحجبه المقدم) أما فى نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبدء والخبر من عدم الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فلقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس وكونه من انشيد المقبول نادراً فلا التفات الى احتماله قال فى المغنى اللهم إلا أن يقتضى المقام المباغة (قوله اذا ما الفعل) قال الرودانى مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيات اهـ قيل ومثله الوصف المسبوق بنى أو استفهام نحو ما زيدا قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبدء ابانفاً عل لوقدم الخبر وقيل لا يمنع والفرق أن ضرر اللبس فى الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية لوقدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقاً فان تطابقا فى الافراد جاز الامر ان نحو قائم زيد وما ذاهبه هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبراً هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لا يهام تقديمه والحالة هذه) أى كون الخبر فعلاً فى الصورة فاعلية المبدء أى فيفوت غرضان تفسد هما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاسناد لكن

(عادى بيان) أى قرينة  
تبين المراد فنحو صديق زيد  
وأفضل منك أفضل منى  
لاجل خوف اللبس فان لم  
يستوى بانحو رجل صالح  
حاضر أو استوى بانحو عادى  
بيان أى قرينة تبين المراد  
فنحو أبو يوسف أبو حنيفة  
جاز التقديم فنقول حاضر  
رجل صالح وأبو حنيفة  
أبو يوسف للعلم بخبرية  
المقدم منه قوله

بما يابوا بآبائنا وبنا تانا  
بنوهن أبناء الرجال الاباعلة  
أى بنوا بآبائنا مثل بنينا  
(كذا) بمسند التقديم (إذا  
ما الفعل) من حيث الصورة  
المحسوسة وهو الذى فاعله  
ليس محسوساً بل مستترا  
(كان الخبر) لا يهام  
تقديمه والحالة هذه

(قوله أوجه الخ) هذا  
لا يصلح أن يكون خطاباً  
(قوله والمعلوم) شامل  
لصورتين (قوله فان  
جهلها) بقى عليه صورة  
وهو جهلها والحاصل الى  
الصورة العقلية ثمانية اهـ



فاعليه المبتدأ فلا يقال في نحو زيد قام قام زيد على أن زيد مبتدأ بل فاعل فان كان الخبر ليس فعلا في الحسن بان يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز واسم ظاهر نحو زيدان قاما وزيدون قاما وزيد قام أبوه جازا لتقديم فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للام من المحذور (١٧٤) المذكور الاعلى لغة أكلوني البراغيث وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم

الخبر أكثر من هذه اللغة والحل على الأكثر راجح  
قوله في شرح التمهيد  
وأصل التركيب كذا  
إذا ما الخبر كان فعلا  
لان الخبر هو المحدث عنه  
فلا يحسن جعله حديثا  
لكنه قلب العبارة لضرورة  
النظم وليعود الضمير على  
أقرب مذكور في قوله  
(أو قصد استعماله  
منحصرا) أي وكذا يجتمع  
تقديم الخبر اذا استعمل  
منحصرا نحو وما محمد  
الارسل انما أنت منذر  
اذ لو قدم الخبر والحالة هذه  
لا نعكس المعنى المقصود  
ولا شعر التركيب حينئذ  
بانحصار المبتدأ فان قلت  
المحذور منتفذا ان تقدم  
الخبر المحصور بالامح  
القلت هو كذلك الا أنهم  
ألزموه التأخير جلا على  
المحصور بانما وأما قوله  
وهل الاعلى المعول  
فشاذ وكذا يمنع تقديم  
الخبر اذا كانت لام الابتداء  
داخلة على المبتدأ نحو  
زيد قائم كما أشار اليه  
بقوله (أو كان) أي الخبر  
(مسند الذي لام ابتداء)  
لاستحقاق لام الابتداء  
المصدر وأما قوله  
خالى لانت ومن جري خاله

حق السيد كافي الدما ميني أن الجملة الاممية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت  
الا التقوى والمراد بإيها المفاصلة لجعلها المتبادرة الى الوهم أي الذهن لا مجرد نظري الاحتمال فلا  
رد أن من كلامهم مختارا وغير ارا لا يلحقه امتناع تقديم الخبر الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير  
عمر وتصغير عمر و يؤخذ من التيسل امتناع تقديم الخبر الفاعل بالعلة المذكورة جواز تقديم  
معموله على المبتدأ الانتفاء لعله فيجوز عمر ازيد ضرب (قوله فاعليه المبتدأ) أي أو نائية الفاعل  
في نحو زيد ضرب (قوله فتقول قاما الزيدان) فيه أن الالف تحذف افظا لالتقاء الساكنين فاللبس  
حاصل لفظا وأجيب بانه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بيه الوقف نعم لا لبس بحال في نحو قاما  
أخوالا ودعوا الزيدان فلا اشكال في جوازه (قوله الاعلى لغة الخ) راجع لقوله للام من المحذور  
المذكور بالنسبة للمثاليين الاولين وقوله وليس ذلك أي وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله  
أكثر من هذه اللغة) أي ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله  
تعالى ثم عموا وصرهوا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن  
مؤخران لا بدلان (قوله منحصرا) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو  
المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أي منحصر بمبتدؤه أي منحصر بمبتدؤه  
فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون باداء المحصور فلا يظهر في  
الحصر بانما يروى بفتحها أي منحصر ابيه على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر الى المقصود  
وان ضعف بان الحذف والايصال سماحى فقد يمنع كونه ماعيا (قوله وما محمد الارسل) الحصر  
انما في وكذا في انما أنت منذر (قوله ولا شعر الخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدأ) أي  
بالانحصار فيه أي بانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل الخ) وأرد على قوله ألزموه التأخير (قوله  
وهل الاعلى المعول) صدره فيارب هل الا بك النصر يرتجى ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك  
هو الخبر ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وان يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا  
شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر الا أن يقال ما ثبت للمعول الخبر ثبت للخبر  
وفيه ما لا يخفى وأول المعجز عليهم والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون  
المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الامانة من ذلك لانه حينئذ كالفعل  
ويعتنع هل الا قام زيد (قوله ينل العلاء بكرم الاخوال) خبر من خبرهما وان كانت من موصولة  
اجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالاكسر للتخلص من التثنية الساكنين ويجوز في بكرم الرفع أي  
وهو بكرم والعلاء بالفتح والمد العلو بالضم والقصر جمع علبا بالضم والقصر والاقوال المفعل  
يكرم ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمجهول أي للاخوال هذا ما ظهر (قوله أي  
لهو أنت) ضعف بان الحذف ينافي التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله لمبتدأ لازم  
المصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامي زيد منطلق كافي التسهيل (قوله كاسم الاستفهام  
والشرط الخ) انما وجب تقديمها لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على  
نوع من أنواع الكلام ليعلم السامع من أول الامر ويتقن عنه التعبير الذي يحصل له لو قدم غيره  
لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل فيلزم ان يقدم كل من زيد أو ضربت  
اذ قيل زيد اضربت لانه اذا قدم زيد اتخير السامع فيما بعده أو اضربت أو أكرمت مثلا واذا قدم

ينل العلاء بكرم الاخوال فشاذ أو مؤول وقيل اللام زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي ضربت  
لهو أنت وقيل أصله خالى أنت أنكرت اللام للضرورة (أو) مسند المبتدأ (لازم المصدر) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكما  
الظهيرية (كن لي مضجعا) ومن يقيم أحسن اليه وما أحسن زيدا وكما عبيد زيد

الخبر المقروء بالفاء، نحو  
الذي يأتي فيه درهم قاله  
في شرح النكافية وهذا  
شروع في المسائل التي  
يجب فيها تقديم الخبر  
(ونحو عدى درهم ولي  
وطر) وقصدك غلامه  
رجل (ما تزم فيه تقديم  
الخبر) رفعا لايهام كونه  
نعنا في مقام الاحتمال  
اذ لو قلت درهم عندى  
ووطرلى ورجل قصدك  
غلامه احتمل أن يكون  
اتابع خبرا للمبتدأ وان  
يكون متاله لانه نكرة  
مختصة وحاجة النكرة الى  
التخصيص ليفيد الاخبار  
ها فائدة بعندك لهما آكد  
من حاجتها الى الخبر ولهذا  
وكانت النكرة مختصة  
بجازة تقديمها ونحو رجل  
مسمى عنده و (كذا)  
بما تزم تقديم الخبر (اذا عاد  
عليه مضمرا) أى من  
المبتدأ الذى (به) أى بالخبر  
(عنه) أى عن ذلك  
المبتدأ (مبيننا يخبر)  
والمعنى أنه يجب تقديم  
الخبر اذا عاد عليه ضمير من  
المبتدأ نحو على القرة  
مناها زيدا وقوله  
ها بك ابالا وما بك قدرة  
على ولكن ملء عين  
حمدا

(قوله زيدا) تغيير مفرد أحوال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالنظر عند من لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستسقاء وعلى هذين فتل منسوب على الحال من السكره المؤخره وقصته اعراب أو بناء، ويحث الدمايين في غيبتهم بقولهم على القمرة مثلها زيدا بان الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخر على الاصل كالتذكير مؤخر الوكان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبني على أن النظر هو الخبر قدسبر (قوله أهلبك) بكسر الكاف (قوله لمافيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه) أي وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه في نحو ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافا والفرق أن ما عاده عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الاول (قوله وقد عرفت) أي من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف) أي عاد على ملابسه يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فان أمكن صح تأخير الخبر جوازا نحو عمر اعلمه نافع أو وجوب نحو عمر اعلمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في صورتين كافي التسهيل والهمع وأما قول البعض الاولى ابقا المتن على ظاهره

بَلْتَرْجَمُ نَقْدُ الْمُخْبِرِ (إذا)

يستوجب التصدير  
 بأن يكون اسم استفهام  
 أو مضاف إليه (كأين  
 من علمته نصيرا) وصيغة  
 أي يوم سافر (وخبر)  
 المبتدأ (المحضور) فيه  
 بالآوابعاً (قدم أبداً)  
 على المبتدأ (كلتا الأ  
 اتباع أحداً) وانما  
 عندك ريد لما سلف  
 في نبيه كذا يجب  
 تقديم الخبر إذا كان المبتدأ  
 أن وصلته نحو عندي  
 ذلك فأنزل أدلوقدم المبتدأ  
 ثبت أن المفتوحة  
 مكسورة وأن المؤكدة  
 التي هي لغة في لعل ولهذا  
 يجوز بعد ما كقول  
 عندي انطبار وأما نبي  
 جزمه يوم الموى فلو جاز  
 كاد يربني لان ان  
 المكسورة ولعل لا يدخلان  
 هنا اه (وحذف ما يعلم)  
 من الجزأين بالقرينة  
 (جائز كما تقول زيد) من  
 غير ذكر الخبر (بعد ما يقال  
 لك (من عندك) والتقدير  
 زيد عندنا وان شئت  
 صرحته ولو كان المحاب  
 به تنكرة نحو رجل قدر  
 الخبر أيضاً بعده قال في  
 شرح التسهيل ولا يجوز  
 أن يكون التقدير عندي  
 وجل الأعلى ضعيف (وفي  
 جواب كيف زيد قل  
 دنف) بغير ذكر المبتدأ  
 (فزيد) المبتدأ (استغنى  
 عنه) لفظاً (اذ) قد (عرف)  
 بقرينة السؤال والتقدير

الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمل (قوله يستوجب) أي يستحق التصدير أي في جملته فلا يرد نحو زيد  
 أين مسكنه (قوله صبيحة أي يوم سفر) أي ابتداء سفره لانه المطروف في الصبيحة ولا ريب أنه  
 لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويسئل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا  
 يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أي المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو  
 على الحذف والايصال (قوله لما سلف) الذي سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بانه لو قدم لا انعكس  
 المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بانه لو أخر لا انعكس المعنى المقصود فلا بد من  
 تقدير مضاف أي لتظير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم  
 ما لو قرئ المبتدأ بقاء الجراء نحو أما عندك فزيد أو كان تأخيرها يحل بفهم المقصود نحو الله درك فانه  
 لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أو ههنا زيد (قوله لا تبست) أي خطأ  
 فقط في التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظاً وخطاً في التباسها بأن التي هي لغة في لعل (قوله ولهذا)  
 أي لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يربني) بفتح ياء المضارعة من  
 ريت انقل أي تختمه (قوله لا يدخلان هنا) لأن أملاً بفصل بينهما وبين الغاء بجملة وان المكسورة  
 مع معمولها جلة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أي بعينه فلا يكفي علمه اجاباً بأن يعلم أن في  
 الكلام حذفاً (قوله من الجزأين) أي المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الراجع لمستغنى به  
 ولا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي وخرج أيضاً فاعل الفعل وبائب الفاعل فلا  
 يحذفان وان علماً واختلاف فيما اذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر فقبل الاحسن حذف  
 الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مفرداً مشتملاً على ما وجب له أهمية  
 وفعلية وظرفية ولان الحذف أليق بالانحياز وقبل الاحسن حذف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة  
 (قوله جائز) أي غير ممنوع فصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتي تفصيله (قوله كانه يقول  
 الخ) لم يقل تقولان ليوافق عندك كما لا احتمال ان المحيب أحد المسؤولين فقط (قوله لاث) كان ينبغي انكما  
 لان الخطاب اثنان وان كان المحيب واحداً (قوله قدرا الخبر أيضاً بعده) والموسع وقوعه في الجواب  
 سم (قوله ولا يجوز) أي جواز مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لانه يلزم عليه عدم مطابقة  
 الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة فقوله الأعلى ضعف أي خلاف الأولى كما أفاده سم والاعمى  
 لكن (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضاً ملازماً كما في القاموس وهو مبني على  
 أن كيف اسم غير ظرف وأنها في محل رفع أما على قول سيبويه انها ظرف كائين وأن معنى في أي حال  
 فيكون الجواب في صحة مثلاً قاله يس وعبارة الدمايني اعلم أن في كيف ثلاث عبارات احداها أنها  
 ظرف يستفهم به عن الاحوال فعناها في أي حال على أن الظرفية مجازية كافي زيد في حالة حسنة  
 وهذه عبارة سيبويه فوضعها عنده نصب دائماً الثانية أنها اسم يستفهم به عن الاحوال فعناها على  
 أي حال وهذه عبارة السيرافي والاختش فوضعها عنده ما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره الشائفة  
 أنها سؤال عن وصف ما يدكر بعدها فعناها ما نعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف  
 عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والاتحاد هذا بالقول الثاني ثم  
 اعترض القول الاول والثاني بأمور ثم قال وأما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر أن كيف  
 قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص بمعنى الحال كما في قول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى  
 الحال التي يصنعها ولو لا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اه ملخصاً (قوله هو دنف) قدره ضمير اتباعاً للنهية  
 اثلاً بتوهم المعبرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه يقدر اسما ظاهراً وهو صحيح (قوله اذا حل محل  
 مفرد) ليس بقيد بل يسل صحة قولك نعم لم قال أزيد قائم كذا في يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا  
 على القول بان الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بانها مفهومة من نعم لا تقديرها ولعل كلام

الشارح مبني على هذا اقتضاه (قوله كقوله تعالى واللائي لم يحضن) انما لم يجعل اللاتي معطوفا على اللاتي قبله وما بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم ان الخبر المقروء بها يجب تأخيرها لتعريفه من المبتداه منزلة الجواب من الشرط وايضا لوجاز ذلك لاستدعي جواز زيد فاما وعمر ومع أنه لا يجوز للقيح اللفظي بخلاف زيدا في الدار وعمر ونقله يس عن ابن هشام وفي استدعاء جوار ذلك جوار زيد فاما وعمر ونظر للفرق بمحصل المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الالية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي بخلافه على أن الذي في المعنى صحة عدم تقدير شيء في الالية بالحمل السابق ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لان المتقدم عليه تابع المستد او يعترض في التابع ما لا يعترض في المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر بعدتهن ثلاثة أشهر قول القارمي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال في المعنى والاولى أن يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك لانه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولان اصل الخبر الافراد ولا يهمل لوصح بالخبر لم يحضن اعادة ذلك المتقدم لتقليل التكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة لحذف بعد تعديله بالعلة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى عاملا واحدا لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قيل في نظائره (قوله وهدلولوا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم معمول المصدر عليه اذا كان طرفا أو حارا ومجرورا جازعا على ما قال التفناراني انه الحق وقال ابن هشام في شرح باب سعاد ان كان المصدر يفعل بان والفعل امتنع مطلقا والجار (قوله الامتناعية) حرج التخصيصية اذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناطم في قوله وأوليتها الفعل (قوله أي في غالب أحوالها وهو الخ) أشار بذلك الى دفع الاستشكال بان الوجوب ينافي الغلبة وحاصله أن الوجوب مصعب على الحذف والغلبة مصعبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا على وجود المبتدأ الوجود المطلق وتعين محل الغلبة بتعيين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لاصل الحذف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي ويكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لالوجوب به لا يرد ما قيل ان العلة التي هي العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا وادلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بان امراد علم ذلك بمقتضى لولا ادهى دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدأ بالقرينة خارجية لانهم لا اعتنائهم بالخبر لكونه ركس الاساد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان مشى على ورودها والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب محتملا لانه ان اراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وان كانت غير نفس لولا كما في لولا انصار يدرجوه ماسلم ولولا العمد بمسكه لسال الدلالة الانصار على الحماية والعمد على الامسال وان اراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دالة لولا في وجوب الحذف دون دالة غيرها من أجراء الكلام تحكم ولهذا قال سم في الجواب ما نصه كما هم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لان قرينة خارجية من الكلام اعتناء بالخبر اه وان ورد عليه ما ذكرناه في الشق الاول فتدبر نعم فديقال سد الجواب سد الخبر المحذوف اذا كان وجودا مقيدا ايضا مع أن حذفه غير واجب اللهم الا أن يجمع السد حينئذ فامل (قوله وسد جوابها مسده) أي وهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو لولا رجال مؤمنون أي لا ذن لكم في الفتح وان لزم في الثاني حذف العوض والمعوض معا لان القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد سد الجواب مسده قيامه مقامه وحاوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أي بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالم (قوله لولا قومك حديثه عهد بكفر بنيت المكعبة على أي قريه بوزن والخطاب لعائشة ومن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فانقل عن

كقوله تعالى واللائي لم يحضن أي بعدتهن ثلاثة أشهر خدعت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي بعدتهن ثلاثة أشهر عليها . واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ماسيله الجواز كما سلف وممه ماسيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (عابا) أي في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم بعضا لفسدت الارس أي ولولا دفع الله الناس موجود حذف موجود وجوب بالعلم به وسد جوابها مسده أما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها فان لم يبدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا ريدسالماسلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثه عهد بكفر بنيت المكعبة على قواعد ابراهيم

ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وان دل عليه دليل) أي سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن البتل لولا زيد أي محسن إلى لهدكت (قوله لولا انصار الخ) الدليل قوله أنصار لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل منه قول المعري الخ) لان شأن الغد امساك السيف (قوله كل غضب) هو السيف انقاطع والغمد غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضي عدم السيلان لان جواب لولا منتف والمصدر يقتضي وجوده لان الاذابة الاسالة وهي ايجاد السيلان وانما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أول قصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغمد له اسال منه فالتنفي سيلان خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرماضي الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أي في كل تركيب (قوله فتقول لولا مالم الخ) أي وأما نخول لولا زيد مالمنا ماسلم فتركيب فاسد (قوله فروى بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا احد ثان قومك لولا احد ثلثة قومك لولا أن قومك حديثه عهد وروى بانه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو غالبها على أنه انما يتم لو لم تكن رواية الحديث عربا أما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا قيام الحجة باسنادهم اه سم وفي حاشية المغني للدماميني أسقط أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالا حاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعريته اياها بالمعنى وكثير ما يترض بذلك على الامام ابن مالك في استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بانها على تسليم أنها لا تفيد انقطاع بالا حكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان الاصل عدم التبديل لاسيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحرر في نقلها باعياها مما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بانها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام بل في الاحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدق في كتب أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بخلاف كقوله ابن الصلاح وتدون الاحاديث وقع في المصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظي يخفى به باخر كذلك ثم دون ذلك البديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبني حجة في بابه صحيحة ولا يصرفونهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر اه باختصار (قوله ولحنوا المعري) أي خطوه وردت عليه بورود مثله في الشعر الموثوق به كقول الشاعر لولا زهير جفاني كنت معتذرا وكان يعني الجمهور عن تلحينه جعل يسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يسكه خذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفي نص عين) من اضافة الصفة إلى الموصوف (قوله استقر) اظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده (قوله لعمرك) أي حياتك التزموا فاض عينه في القسم تخفيفا للكثرة استعماله فيه وان صح في غيره الفخ والضم أفاده الدماميني (قوله وابعن الله) أي بركنه (قوله للعلم به) أي من كون ما ذكر نصافي اليمين (قوله نحو عهد الله) انما لم يكن نصا في اليمين لعدم ملازمة له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه قاله المصريح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والاقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد الله ويجعل اثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهده على نفي كونه عينا معتداه شرعا على الاطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين الا اذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاؤه لا بحباب ما أوجبه علينا بخلاف ما اذا أطلق أو نوى به اما تعبدنا به لانها مطلقان على هذا كما رأيت بخط الشواني نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعني لعمرك لا فعلمن وقوله

وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حو ماسلم وجعل منه قول المعري يذيب الرعب منه كل غضب **ه** فلول الغمد يسكه لاسالا واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماضي وابن الشجري والشلوبين وذهب الجمهور إلى أن الخبر يعدل لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون الا كونا مطلقا واذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول لولا مالم زيد ايانا ماسلم أي موجودة وأما الحديث فروى بالمعنى ولحنوا المعري (وفي نص عين ذ) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا (استقر) نحو لعمرك لا فعلمن وأمين الله لا قوم أي لعمرك قسمي وأمين الله يعني خذفت الخبر وجوبا للعلم به وسد جواب القسم مسده فان كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز اثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لا فعلمن وعهد الله على لا فعلمن **ه** تنبيه مقتصر في شرح الكافية على المثال الاول وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح



المثال الثاني يعني أين الله لا قوم من (قوله وفيه نظراذ لا يتعين الخ) أجاب سم باسم لم يدعوا التبعين  
والمثال بكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم ولعل الحذف حينئذ أي حين إذ كان المحذوف  
المبتدأ غير واجب إذ لم يبدأ الجواب مسدده اه أي لعدم حلوله محل المبتدأ لكن قال الروداني  
لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على أن يبدئ مسدده بخلاف الخبر والفرق أن الخبر محط الفائدة  
فاعتني بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أي كونها أي وجودها في مكان  
مصدر ميمي من كان التامة واعترض بأنه يجوز كون اللام داخله على مبتدأ مقدركه قيل في قوله  
خالي لا نت فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبرا واجيب بأن دخول اللام على شيء واحد  
لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شيء وتقديرا على آخر فالجمل على الأول أرجح مع أن حذف  
المبتدأ ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المعنى نقل عن ابن عصفور تجوز الوجهين  
في المثالين وعن غيره الجزم بأنه من حذف الخبر (قوله عرفت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة فيه إذ  
الواو فيها ذكره تحتل غير المعية كان يقال كل سانع وما صنع مخلوقان أفاده سم (قوله وما  
صنع) الاظهر أن ما مصدرية لان الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعة) أي  
حرقته وسميت ضيعة لان صاحبها يضيع بتركها أولاها تضاعف بتركها فان قلت الضمير في ضيعة  
لا يصح عوده الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى  
عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو ايضا فاسد قلت ما كانت كل بائنة عن أسماء كثيرة كان  
ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا فكأنه قيل زيد  
وضيعة مقترنان وعمر وضيعة مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض أن تقدير الخبر  
مقترنان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فجعله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده  
ولهذا قال الرضي انظروا أن الحذف غالب لا واجب وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه  
المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسددا للخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه  
فوجب حذفه من هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبره اذ لا يشترط لوجوب الحذف سد  
الشيء مسددا المحذوف من كل وجه (قوله فان لم يكن الواو له صاحبة نصا) أي ظهورا بأن لم تكن  
للمصاحبة بالنكية بل بمجرد التثنية في المحكم نحو زيد وعمر وتباعدان أولهما صاحبة لانصا أي  
ظهورا كافي بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتل  
التثنية والمعية بدون ظهور المعية لان الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في افادة المعية كما قاله  
الشواني قال ولوقبل كل امرئ والموت أي معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض  
فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل دليل عليه (قوله يشعب) كيدذهب أي يفرق (قوله  
مستن عن تقدير خبر الخ) رد بان كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلة لان مع ظرف يصلح  
للاخبار به بخلاف الواو زكريا (قوله وقبل حال) أي مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضرب  
زيدا مع عصيانه على جملة حالا من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) أي بحسب ذاتها كالمثال الأول أو  
قصدا المتكلم كالمثال الثاني ولهذا قال الشارح اذا جعل منوطا جارية على الحق لا على المبتدأ فان دفع  
الاعتراض بان المثال الثاني يصلح الحال فيه للخبرية واعترض الراعي المثال الأول بأنه يصلح الاخبار  
عن الضرب بكونه مسيأ على وجه المجاز وأجيب بان المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا يجوز  
في المجاز حتى يجب اضممار الخبر بمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية الا أن يقال لا تصلح على وجه  
المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل أن المثال الأول لا يصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها  
ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذي خبره قد أضمرنا) أي وان صلحت أن  
تكون خبرا عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلا فلماذا قال عن الذي الخ فاقصد منه

وفيه نظراذ لا يتعين كون  
المحذوف فيه الخبر لجواز  
كون المبتدأ هو المحذوف  
والقدير قسما أين الله  
بخلاف المثال الأول لمكان  
لام الابتداء (و) كذا  
يجب حذف الخبر الواقع  
(بعد) مدخول (واو  
عرفت مفهوم مع) وهي  
الواو المسماة بواو المصاحبة  
(كمثل) قولك (كل سانع  
وما صنع) وكل رجل  
وضيعة تقديره مرقونان  
الا أنه لا يدكر لعلم به وسد  
العطف مسده فان لم تكن  
الواو للمصاحبة نصا كافي  
نحو زيد وعمر ومجتمعا  
لم يجب الحذف قال الشاعر  
تغنى الموت الذي يشعب  
الفتي \* وكل امرئ  
والموت يلتقيان \* وزعم  
الكوفيون والاختصاص  
بحول كل رجل وضيعة  
مستن عن تقدير خبر لان  
معناه مع ضيعة فكأنه قال  
جئت مع موضع الواو لم  
تخرج الى مزيد عليها وعلى  
ما يليها في حصول الفائدة  
كذلك لا تحتاج اليه مع  
الواو ومعها (وقبل  
حال لا يكون خبرا) أي  
ويجب حذف الخبر اذا  
وقع قبل حال لا تصلح خبرا  
(عن) المبتدأ (الذي خبره  
قد أضمرنا) وذلك فيما اذا  
كان المبتدأ

مضافا الى المصدر المذكور  
 او الى مؤول به فالاول  
 (كضرب العبد مسيأ)  
 الثاني مثل (اتم تبيي  
 الحق منوطا بالحكم) اذا  
 جعل منوطا جاريا على  
 الحق لا على المبتدأ  
 والثالث نحو اخطب ما  
 يكون الامير قائما والتقدير  
 اذ كان او اذا كان مسيأ  
 ومنوطا وقائما مسيأ  
 ومنوطا وقائما نصب على  
 الحال من الضمير في كان  
 وحذفت جملة كان اتي  
 هي الخبر للعلم بها وسد  
 الحال مسدا وقد عرفت  
 ان هذه الحال لا تصلح خبرا  
 لمبايتها المبتدأ اذ الصرب  
 مثلا لا يصح ان يجبر عنه  
 بالاساءة فان قلت جعل  
 هذا المنصوب حالا مجي  
 على ان كان تامة فلم  
 لا جعلت ناقصة والمنصوب  
 خبرها لان حذف الناقصة  
 اكثر فالجواب انه منع من  
 ذلك امران احدهما ان لم  
 نر العرب استعملت في هذا  
 الموضع الا اسما مسكورة  
 مشتقة من المصادر  
 فحكمنا بانها احوال اذ لو  
 كانت اخبارا لكان  
 المضمرة لمار ان تكون  
 معارف وتكرات ومشتقة  
 وغير مشتقة والثاني وقوع  
 الجملة الاسمية مقرونة  
 بالواو وموقعه كقوله عليه  
 الصلاة والسلام اقرب  
 ما يكون العبد من ربه وهو

الاشارة الى ما ذكرنا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويحذف الخبر  
 وجوبا قبل حال وقوله قد اضهر اى قدر (قوله مصدرا) اى صريحا لا مؤولا عند جمهور البصريين  
 ومذهب قوم انه لا فرق نحو ان صريت ريدا قائما (قوله في اسم) اى ظاهر كالعبد والحق في المثالين  
 او مضمرا كايه في قولك العبد ضربى ياه مسيأ وظاهر عبارته عدم اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب  
 عمر قائما وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مصافا للفاعل اولاه فعول اولهما  
 الا ان يقال قصده التعميم في الاضافة لا اشتراطها وقوله اولهما اى كافى تضار بما او مضار بشنا  
 ففي بعض حواشى الجامى ان نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفي محل جر باعتبار  
 الاضافة والجمهور على انه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربى زيد الشديدا قائما ولا  
 ضربى السويق كله ملتوتا للغة معنى الفعل عليه مع عدم السماع واجاره الكسائى ووافقه  
 المصنف في تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير في اذ كان او اذا كان وبصح  
 ترك التنوين على ان الاضافة لليان ان اريد ذوالحال الاصطلاحي الذى هو لفظ الضمير او حقيقته  
 ان اريد ذوالحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال اى بعد الضمير او المفسر  
 (قوله اذ جعل منوطا جاريا على الحق) اى جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن  
 فيه لانه لو جعل جاريا على المبتدأ بان قصدا يبقاه على معنى المبتدأ وارجع الضمير في الخبر المقدر الى  
 المبتدأ وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم اضافة اسم التفضيل الى مصدر  
 عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال اذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه  
 الحال للعبيرية بحسب الدات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله اخطب ما يكون) اى  
 اخطب كون بمعنى اكون ومن اول بالجمع ابتداء فقد تسمع واخطب من الخطب وهو الشدة اى  
 أشد احواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) اى تقدير ما زاد على متعلق الطرف من المحذوف من هذه  
 المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) اى عند  
 ارادة المضى او اذا كان اى عند ارادة الاستقبال قاله الدمامبى والسيوطى وغيرهما وفي الرضى  
 ان اذا هنا للاستمرار كفى وقوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقال الروادى بى انه تقدير  
 الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان او حين كان لكان اشمل لاسرار لازمة بلفظ واحد اه  
 ورأيت بخط الشنوائى انه اذا اريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تاتى للاستمرار (قوله وحذفت جملة  
 كان) اى مع الطرف المضاف اليها وقوله التى هى الخبرية مسامحة اذ الخبر اما متعلق الطرف كما  
 هو الاصح او نفس الطرف المضاف الى تلك الجملة (قوله لاهلم بها) اى مع الطرف اى من كون المراد  
 الاخبار عن المصدر او ما اضيف اليه بالكون وتفيد اجمال من احوال من تعلق به المصدر او ما  
 اضيف اليه وقوله وسد الحال مسدا اى مع الطرف والحاصل ان الحال قامت مقام اذ كان لان فى  
 الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا كما لقيته فى وقت الركوب واذا كان سدا مسدا متعلق  
 الذى هو الخبر فى الحقيقة كسد ابقية الظروف مسدا متعلقا بها العامة فالحال سد مسدا الخبر  
 فى الظاهر مباشرة والخبر فى الحقيقة بواسطة (قوله لمبايتها) اى بالذات او باعتبار قصدا المتكلم  
 (قوله الا اسما مسكورة مشتقة) الحصر اضافى اى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى محى الحال جملة  
 كما سيأتى (قوله لجاز) اى جواز او قوعيا ان تكون معارف الخ وكون مجيها منسكورة مشتقة  
 امر اتفاقيا لانكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر ان التزامهم التسيكرو الاشتقاق لا يكون الا  
 لسكتة وان السكتة كونها احوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز ايضا وقوع الاسمية موقعه بلا  
 واو على ما قاله الكسائى وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين ايضا فيجوز ضربى زيد اهو قائم (قوله  
 موقعه) اى موقع المنصوب (قوله حليف رضا) اى اذ كنت او اذا وجدت حليف رضا قاله العيني

فان قلت فما المصوح الى  
 اخمار كان لتكون عاملة  
 في الحال وما المانع ان  
 يعمل فيها المصدر والجواب  
 انه لو كان العامل في الحال  
 هو المصدر لكانت من  
 صله ولا تسد مسد خبره  
 فيقتصر الامر الى تقدير  
 خبر يصح عمل المصدر في  
 الحال فيكون التقدير  
 ضري العبد مسياً موجود  
 وهو رأى كوفي وذهب  
 الاخفش الى ان الخبر  
 المحذوف مصدره ضاف  
 الى ضمير ذي الحال  
 والتقدير ضري العبد ضربه  
 مسياً واختاره في التسهيل  
 وقد منع الفراء وقوع  
 هذه الحال فعلا مضارفاً  
 وأجازه سيبويه ومنه قوله  
 ورأى عبي الفتى أبا كا  
 يعطى الجربل فعيلن اذا كا  
 أما اذا صلح الحال لان يكون  
 خبر العدم مباينته للمبتدأ  
 فانه يتعين رفعه خبراً فلا  
 يجوز ضري زيداً شديداً  
 وشذ قولهم حكمك مسطاً  
 أي حكمك لك مثبناً كما شذ  
 زيد قائماً وخرجت فاذا زيد  
 جالساً فيما حكاه الاخفش  
 أي ثبت قائماً وجالساً ولا  
 يجوز أن يكون الخبر  
 المحذوف اذا كان أو اذا  
 كان لما عرفت من أنه  
 لا يجوز الاخبار بالزمان  
 عن الجثة (تنبيه) لم  
 يتعرض هنا لموضع وجوب  
 حذف المبتدأ وعدها في غير هذا الكتاب أربعة

وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما في معناها وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد  
 يكون بارزاً عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضمير أو ان لم  
 عليه كون المفسر والمفسر ضمير بل لكن الظاهر عندي أنه يصح أن يكون التقدير اذا كان حليف  
 رضا أي مصاحباً للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم  
 وحليف الرضا الحالف المعاهد على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها  
 المصدر) وذلك بأن تجعل حالاً من منصوب المصدر لان العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله  
 لكانت من صله) أي متعلقاته فعملها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشيء لا يسد مسد  
 غيره الا اذا كان في محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أي بعد الحال اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل  
 المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعه وله حينئذ كذا قيل وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لان الخبر  
 معمول للمبتدأ الا أن يجعل كالأجنبي للتعريف في كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد  
 مسده والا فالخبر يندرج على كل حال (قوله وهو رأى كوفي) أي أعمال المصدر في الحال وتقدير الخبر  
 بعده رأى كوفي أي وهو معترض بقوات المعنى المقصود عدله من المحصر أي حصر الضرب مثلاً في  
 كونه حال الاساءة والعمل وجه افادة نحو ضري العبد مسياً للعصره شاحبه المصدر باساقته المعترف  
 بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصراً في الخبر وكذا ما شاحبه وعلى كلامهم يكون المحذوف جازراً  
 لا واجباً لعدم شئ مسده (قوله الى ضمير ذي الحال) الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحى  
 الذى هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحاً لا الضمير وحقيقه ان أريد ذو الحال المعنوى الذى  
 هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسياً) بالحال حصل التغاير بين المبتدأ والخبر (قوله واختاره في  
 التسهيل) وكذا ابن هشام في المعنى لقلة المقدور عليه لان المقدور عليه شيان والمقدر على الأول خمسة  
 أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير  
 هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجهور على منعه (قوله ورأى عيني الخ)  
 رأى مصدر مضاف بقاؤه والفتى مفعوله وأباً كبديل أو بيان وقوله عطى الجربل حل سد مسد خبر  
 رأى وقوله فعيلن اذا كا أي الزم الاعطاء أي كان عليه أولئك (قوله فانه يتعين رفعه) أي عدم عدم  
 قصد المنكلم جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذ كر  
 الخبر بان يقال ضري زيداً اذا كان شديداً أو صر به شديداً كما بقوله شيخنا (قوله ولا يجوز ضري زيداً  
 شديداً) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذ كر الخبر عند قصد الحالبة كما مر اذ لو لم يذكر  
 الخبر لم يما وقف على المنصوب بالكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالبة كذا قيل  
 وفيه أن هذه العلة تأتي في نحو أتم تبينى الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذ كر الخبر قائماً (قوله وشذ قولهم)  
 أي لرجل حكموه عليهم وشذوه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للبرية وكون الحال ليست  
 من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر قاله المصريح (قوله مسطاً) بضم الميم  
 الاولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبناً) يعنى نافذاً (قوله أي ثبت قائماً  
 وجالساً) التقدير في فاذا زيد جالساً على غير القول بأن اذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا  
 حذف بل هي الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أي في زيد قائماً وخرجت فاذا زيد جالساً (قوله  
 أربعة) بقيت أشياء في الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه بامم واقع بعد لاسماني لاسما زيد رفع زيد  
 ومنها المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور وبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البديل عن الفعل نحو  
 سقبالك ورعباك فلن خبر مبتدأ محذوف وجوباً باليلى الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان  
 يلى الفعل أي وهذا الداء لك نقل هذا الثاني الدفوسرى عن الرضى وعندى أنه انما يحتاج اليه اذا  
 كان المجرور ضمير المخاطب كافي التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص

• الأول ما أخبر عنه بنعت مقطوع الرفع (١٨٣) في معرض مدح أو ذم أو ترجمه الثاني ما أخبر عنه بخصوص نعت أو بش المؤخر

فخو نعم الرجل زيد وبش  
الرجل عمرو إذا قدر  
المخصوص خبرا فالكان  
مقدما نحو زيد نعم الرجل  
فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر  
الناظم هذين في موضعهما  
من هذا الكتاب الثالث  
ما حكاه الفارسي من  
قولهم في ذمتي لا فعلن  
التقدير في ذمتي عهد أو  
ميثاق • الرابع ما أخبر  
عنه بمصدر مرفوع جى به  
بدلا من اللفظ بفعله نحو  
سمع وطاعة أى أمرى  
سمع وطاعة ومنه قوله  
وقالت حنان ما أتى بك ههنا  
أذن نسب أم أنت بالحى  
عارف • أى أمرى حنان  
أى رجة وقول الراجز  
شكالى جلى طول السرى  
سهر جيل فكلنا ما مبتلى  
أى أمرنا سهر جيل (وأخبروا  
بائنين أو باكترا • عن)  
مبتدا (واحد) لان الخبر  
حكم ويجوز أن يحكم على  
الشئ الواحد بحكمين  
فأكثر ثم تعدد الخبر على  
ضربين الأول تعدد فى  
اللفظ والمعنى (كهم سرة  
شعرا) ونحو هو الغفور  
الودود ذو العرش المجيد  
فعال لما يريد وقوله  
من يذات فهذا بى  
مقيظ مصيف مشى  
وقوله

والخطاب بغيره لشخص آخر فى جملة واحدة أما نحو سقيا زيد ورعيا لعمر وفاظها ر أن اللام لتقوية  
العامل ومدخولها مع مول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو  
على انما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدأ فى النصب  
أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا  
فى النداء دما مئنى بتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله فى معرض مدح الخ)  
خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للإيضاح فانه يجوز ذكر المبتدأ وحده كفى التصريح  
وغيره (قوله ما أخبر عنه بخصوص الخ) انما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم  
لخبرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع اذا لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله  
من قولهم فى ذمتي الخ) لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله لان المبتدأ هنا واجب  
التأخير (قوله فى ذمتي عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى  
الذمة فهو سرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لان الاصل اسمع سمعا وأطيع طاعة حذف  
الفعل اكفاء بدلا لانه مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لإفادة الدوام وأوجب حذف المبتدأ اعطاء  
للحالة القرينة حكم الحالة الاسمية التى هى حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله  
وقالت حنان) أى رجة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه التلم وقوله أذن نسب الخ أى ذو قرابة  
هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحى وانما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الحى اياه قاله العيني فلننته  
الجملة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا بائنين أو باكترا) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه  
جملة أو مع الاختلاف وفى المعنى زعم الفارسي أن الخبر لا يتعد تحتها بالافراد والجملة فيستعين عنده فى  
نحو زيد عالم بفعل الخبر كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو  
يفعل الخبر لعدم إفادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون  
شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب الفارسي فى كونوا قردة خاسئين  
كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ  
كتب فن تعدد الخبر لا غير (قوله لان الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك  
بحصة الاقتصار على كل من الخبرين أو الاخبار كما فى الدما مئنى (قوله سرة) بفتح السين وقد تضم  
أسلها سريه جمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبى وأنبياء ونقى  
وأنقياء وزكى وأزكياء وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل فعلاء  
كشريف وشرفاء فقير مستقيم لان ما قالوه فى فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدد من فعيل ممتلها  
وقيل هو اسم جمع (قوله من يذات) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان  
زعمها البعض تبع المصدر كلام العيني المتناقض بدليل يلى والمعنى من يذات فانما مثله لان هذا البت  
بى حذف السبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أى كافى قىظا وصيفا وشاءا والقيظ شدة  
الحرق (قوله ينام الخ) الضمير للذئب الذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه  
بقية القوافى من القصيدة يقظان هاجع أى نائم والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فان الخبر فيه تعدد  
لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجهه ولك أن  
تجعل له مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين يقظان والنائم أى جامع بين طرف من  
اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أى بالواو وغيره باختلاف النوع الثالث فانه لطف  
فيه لا يكون الا بالواو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا ضابطه نحو هذا أبيض أسود لا باق  
مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كالأو بعضها فيخرج نحو هذا المثال  
(قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل

يجوز فيه العطف وتركه والثانى تعدد فى اللفظ دون المعنى وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ نحو هذا جاحل وهاض على

أي من هذا أعسر يسر أي أضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافاً لابي على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح السكافية وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر تعدد ما هو له اما حقيقة نحو بنوك كاتب وصانع وفقيه وقوله يدل الذي خبرها يرتجى • وأخرى لا عدتها غائطة • واما حكم كقوله تعالى اعلما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد واعترضه في التوضيح فنع أن (١٨٣) يكون النوع الثاني والثالث من

باب تعدد الخبر بما حاصله  
أن قولهم - ملحوا مض في  
معنى الخبر الواحد بدليل  
اعتداع العطف وأن يتوسط

بينهما مبتدأ وأن نحو  
قوله يدل الذي خبرها يرتجى  
وأخرى لا عدتها غائطة  
في قوة مبتدأين لكل  
منها خبر وأن نحو انما  
الحياة الدنيا لعب ولهو  
اشائي تابع لا خبر فالت  
وفي هذا الاعتراض نظر  
أما ما قاله في الاول فليس  
بشيئ اذ لم يصادم كلام  
الشارح بل هو عينه لانه  
انما جعله متعددا في اللفظ  
دون المعنى وذكر له  
ضابطا بان لا يصدق  
الاخبار ببعضه عن  
المبتدأ كما قدمته فكيف  
يتجه الاعتراض عليه بما  
ذكر وأما الثاني فهو أن  
كون يدل ونحوه في قوة  
مبتدأين لا ينافي كونه  
بحسب اللفظ مبتدأ واحدا  
اذا النظر الى كون المبتدأ  
واحدا أو متعددا انما هو  
الى لفظه لا الى معناه وهو  
واضح لا خفاء فيه وأما  
قوله في الثالث ان الثاني  
يكون تابعا لا خبرا فانا  
نقول لا منافاة أيضا بين

أعلى الجزء (قوله أي من) يعني أن الموجود في لهما هو المرازمة وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة  
والجوضة الصرقتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الجوضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا  
كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصرقتين موجودة في زيد قاله  
الناصر الثاني (قوله أي أضبط) أي في العمل لكونه يعمل بكتابه يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك  
ولا يقال أعسر أي يسر كما في الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أي نظر للمعنى لان الخبرين في المعنى  
شي واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك (قوله خلافا لابي على) فانه أجاز العطف نظرا الى تغير اللفظ  
(قوله وزاد ولده) أي على ما في شرح السكافية فلا ينافي أنه تابع في هذه الزيادة لا يسه في شرح  
التسميل (قوله لتعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم سرعة شعرا لأن  
تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لان كلام من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو  
بنوك الخ فانه لم يتصف كل من البين بالاوصاف الثلاثة بل احتص كل بوصف وتعدد الخبر لتعدد  
المبتدأ (قوله يدل الذي خبرها يرتجى) أي خبر المبتدأ أو أخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكم الخ)  
انما كان التعدد حكما في الآية لكون المبتدأ المفرد ذات أقسام فجعل في حكم الجمع الدال على  
الأفراد (قوله انما الحياة) أي حالها (قوله واعترضه) أي ما ذكر من النوعين الثاني والثالث  
والمفهوم من اعتراض الموضع قصر تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى  
وابن الناظم لا يقصره على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما يتبع توسط المبتدأ بينهما ما يتبع  
تأخر المبتدأ عنهما ولا يجوز ملحوا مض الرمان بقله صاحب البديع عن الأكثر كفي الجمع فقول  
البعض بعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله في قوة مبتدأين الخ) انما ذكر هذا مع امكان الرد  
بأن الثاني تابع كما فعل في الآية لان هذا الذي ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا بخلاف  
كونه تابعا فانه يرفع التعدد اصطلاحا فقط أفاده الناصر (قوله الثاني تابع) أي الثاني منه تابع  
فالرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدأ في قوة مبتدآت لتعدد حكمه كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى  
في رفع تعدد الخبر كما هو لان تعدد المبتدأ في الآية خفي لكونه حكما فلم يهرج عليه في الرد لذلك  
فاتفهم (قوله وفي هذا الاعتراض) أي الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثاني) أي دفع  
ما قاله في الثاني • (فائدة) • في الصر المحيطة للزركشي قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة في  
الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا في بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الاول من استقلال كل  
جزء بالحدود من هنا منع جماعة أن يكون ملحوا مض خبرين وأوجب الاخفش أن يكون حامض صفة  
والجمهور القائلون ان كلاما منها خبر لا يلزمهم القول بعشله في نحو الانسان حيوان ناطق لأن ملحوا  
حامض ضدان فانه قل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلاله بخلاف الانسان حيوان ناطق اه  
ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدأ وهو قسمان أحدهما أن مجرد كل من المبتدآت عن  
اضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدأ الاخير بالروابط نحو زيد عمر وهذا ضاربه في داره من  
أجله والمعنى هذا ضاربه عمر وفي داره من أجل زيد الثاني أن يضاف كل من المبتدآت غير الاول  
لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لان نسبته) أي الخبر من  
المبتدأ أي الى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفعل الى الفاعل يعني أن الخبر بالنسبة

كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذا المعطوف على الخبر خبر  
كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ وغير ذلك وهو أيضا ظاهر في حاشية الحق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه  
أن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف إلا أن بعض المبتدآت



الى المبتدا كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل المقتض كإفادة التسبب في نحو قام زيد فدخل صر وفتح منع الاعتراض بأن الفعل يقترب بالفاء كإتي هذا المثال هذا المخلص ما قاله البعض والاقرب عندى في تفسير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وإن يجعل المعنى أن نسبة الخبر الى المبتدا كنسبة الفعل الى الفاعل في أن كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكلا لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فإن قلت هذا التقرير يؤدي الى جواز فقاؤه زيد لعدم الفصل بين المبتدا والخبر قلت رتبة المبتدا التقديم فالفصل حاصل تقدير افاهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أى أسماؤه أى فى العموم (قوله يقترب خبره بالفاء) أى أن تأخر عن المبتدا فان سبقه نحو له درهم الذى يأتي بى وجب ترك الفاء لان الجواب اغما يقترب بالفاء اذا تأخر (قوله اما وجوبا وذلك بعد ما) كان ينبغي اسقاط هذا القسم لان اقتران الخبر به بالفاء لاجل اما المتضمنة معنى الشرط لا للشبه المبتدا بأداة الشرط (قوله وذلك) أى المبتدا الذى يقترب خبره بالفاء حوازا اما موصول الخ وجملة صورته خمس عشرة صورة موصولة بفعل لا حرف شرط معه موصولة نظرف موصولة بجار مجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصولة المذكورة من تحتها ست صور موصوف بالموصولة المذكورة وتحتها ثلاث صور وقد دخل الفاء على خبر كل مضاف الى غير موصوف بحول نعمه فن الله أو موصوف بغير ما ذكر نحو

كل أمر مباح أو مدانى \* فنوط بحكمة المتعالى

قيل ومنه حديث كل أمر ذى بال الخ وفيه بحث أبديته فى رسالتى الكبرى فى البسملة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى ان يأتنى أكرمته مكرم امتعت الفاء لاما انما دخلت فى الخبر لشبه المبتدا بالشرط وهو هنا منتف إذ لا يدخل شرط على شرط وأجار بعضهم دخولها فى هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أو طرف الموصولة بغيرهما ولا يجوز الذى أنه محسن فيكرم خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد أو فاصره بخلافه لا طم فى تسهيله فانه صرح فيه بجوازه ومثل له فى شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم أو جعل الجهور الخبر محمد ذوا أى مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح أن يزيد وأن لا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بفقد ولا بما السابقه أو يقول موصولة بفعل صالح للشرطية كما فى التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر (قوله أو نظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تقييده بالجار والمجرور (قوله واما موصوف) أى اسم مسكر موصوف وقوله بهما أى بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف الى أحدهما) أى الموصولة والموصوف المذكورين بأقسامهما واعلم أن المضاف الى الموصولة بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما معناها بجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا درهم معه وأما المضاف الى التكررة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما معناها فقول الشارح وكل الذى تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيده وقوله وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد فى جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما فى قوله فلو عدم العموم وكفى قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الدماميني الى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدا المشبه لاسم الشرط فى العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فتشعل نحو وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة بسقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر مع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه ما بتقييده الصلة أو الصفة كالسبحى الذى تسعاه فى الخبر يستلحاقه وكل رجل يأتينى فى المسجد كذا واما بتقييده

يشبه أدوات الشرط  
فيقترب خبره بالفاء اما  
وجوبا وذلك بعد ما نحو  
وأما غرود فهديا بهم وأما  
قوله \* أما القتال لا قتال  
لديكم \* فضرورة واما جوازا  
وذلك اما موصولة بفعل  
لا حرف شرط معه أو  
نظرف واما موصوف  
بهما أو مضاف الى أحدهما  
واما موصوف بالموصولة  
المذكورة شرط  
قصد العموم واستقبال  
معنى الصلة أو الصفة نحو  
الذى يأتينى أو فى الدار فله  
درهم ورجل يسألنى أو فى  
المسجد فله بر وكل الذى  
تفعل فلك أو عليك وكل رجل  
يتقى الله فسعيد والسبحى  
الذى تسعاه فستلقاه فلو  
عدم العموم لم تدخل الفاء  
لانتفاء شبه الشرط

وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو العطف شرط وإذا دخل شيء من فواضع الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء  
أزال الفاء إن لم يكن أن أو أن أولئك باجاء المحققين فإن كان الناسخ أن وأن (١٨٥) ولكن جار بقاء الفاء نص على ذلك في أن

الموصوف نحو كل رجل كريم يأتيه له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الأمثلة لم يعد فيه  
العموم بل قل فإن قيل المراد بعدم العموم قلته لا عدمه وأساقفت لا وحده لا رادة ذلك لأن قلة  
العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو من يقم في المسجد فله درهم فتأمل  
(قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذي زارنا من له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا  
تمسكا بقوله تعالى وما أسألكم يوم اتقى الجمع أن فيأذن الله وأول على معنى وما تبين أصاحته أياكم قاله  
الداميني (قوله الذي اقترن خبره بالفاء) أي الذي يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أي  
أزال جوار دخولها وليس المراد أن النواضع دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالها كما نبه عليه  
الداميني لكن هذا التأويل مع كونه غير ضروري بأباه قول الشارح بعد جار بقاء الفاء وكون المراد  
جاء بقاء جواز الفاء لا يحق ما فيه وإنما أزال الناصح جوارا فاء والوال شبه المبتدأ ما بشرط بدخول  
الناصح لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله وهما تقدم على المبتدأ الناصح وعمل فيه  
(قوله جاز بقاء الفاء) أي لأنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولهذا  
جاز العطف معها بالرفع على الأمم مراعاة لحل الابتداء بخلاف بقية أخوات أن فاءها قوية في العمل  
لتغيرها المعنى (قوله قل أن الموت الخ) كان الاسبب تقدمة على ما قبله لتتصل أمثلة المكسورة  
بعضها ببعض وقد بوجه تأخيرها بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الأقسام في كلامه سابقا  
(قوله من فرق) أي خوف وبابه وروح (قوله وجود الفاء في الخبر) أي خبر المبتدأ المشبه لاسم الشرط  
وقوله أحسن وأسهل لعل الاحسية من جهة المعنى والاسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم  
(كان وأخواتها) •

أي نظائرهما في العمل وفيه استعارة مصرحة أبدية وأورد كان بالذكرة إشارة إلى أنها أم الأب والولدا  
احتصت زيادة أحكام وأما كانت أم الأب لأن ان يكون بهم جميع ما لولات أخواتها ووردها عمل  
بفتح العين لا بضمها المحي الوصف على فاعل لا يعمل ولا يكسر المحي المضارع على يفعول بالضم  
لا انفتح (رله رفع كان المبتدأ) أي تجدد له رفعا غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء ونسبته  
مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناصح وأل في المبتدأ للجنس فان منه ما لا تدخل عليه كالأزمنة التصدير  
الأضهر الشأن ولازم الحذف كالخبر عنه بعث مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوى  
للمؤمن كذا في الهمع والتصریح وغيرهما (قوله ويسمى اسمها) تسمية المرفوع اسمها والمصوب  
خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيد قائما اسم لنداء لا لكأن والادعال  
لا يحبر عنها إلا أن يقال الاضافة لادنى ملاسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وحبرها أي الخبر عنه  
وقد يسمى المرفوع فاعلا والمصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أي ما عدا الفراء فإنه  
موافق للصريين ورودهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظيره وأما الرد عليهم  
بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فلا ينهض عليهم وإن أقره البعض واقتصر عليه لأن  
العامل في المبتدأ عندهم ليس معنويا بل هو لفظي وهو الخبر وتظهر غررة الخلاف في كان زيد قائما  
وعمر وجالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معنوي عاملين مختلفين وعلى مذهب  
البصريين يجوز لأن العامل واحد هكذا ظهر لي فاحفظه (قوله باق على رفعه الأول) فهو مرفوع عما  
كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فان منه ما لا تدخل عليه كالخبر  
الطائي فلا يقال كان زيد اضربه ولا يقال كان عبدى بعثك على قصد الانشاء لأن هذه

وأن سيدي وبه وهو الصحيح  
الذي ورد نص القرآن  
المجيد به كقوله تعالى ان  
الذين قالوا ربنا الله ثم  
استقاموا فلا خوف عليهم  
ولا هم يحزنون ان الذين  
كفروا وما كانوا هم كفارا  
فلن يقبل من أحدهم مله  
الارض ذهبان الذين  
يكفرون بآيات الله  
ويقتلون الذين يأمرون  
بالعسـط من الناس  
وشهره بعذاب أليم واعلموا  
أنما هم من شيء فان الله  
جهـ قـل ان الموت الذي  
تفرون منه فانه ملائكم  
ومثال ذلك مع لكن قول  
الشاعر  
بكل داهية التي العدا وقد  
يظن أي في مكربهم فزع  
كلا ولكن ما أبدية من  
فرق  
فكني بغروا فيغريهم في  
الطمع  
وقول الآخر  
فوالله ما فارقكم قال بالك  
ولكن ما يقضى فسوف  
يكون

وروى عن الاخفش أنه  
منع دخول الفاء بعد ان  
وهذا عجيب لأن زيادة  
الفاء في الخبر على رأيه  
جائرة وإن لم يكن المبتدأ  
يشبه أداة الشرط نحو

(٢٤ - صبان اول) زيد فقام فاذا دخلت ان على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في  
خبر زيد وشبهه وثبت هذا عن الاخفش مستبعد والله أعلم (كان وأخواتها) (رفع كان المبتدأ) اذا دخلت عليه ويسمى  
اسمها لها وقال الكوفيون هو باق على رفعه الاول (والخبر تنصبه)

الافعال ان كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما لا زيد قيام له  
 حصول في الزمن الماضي ومعنى أصبح زيد قائما لا زيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح  
 وقس على هذا أساسها وكون الخبر طليعا أرا نشأيا ينافي حصوله في الماضي فيناقض آخر الكلام  
 قوله وان كانت غير خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها اذ الطلب  
 فيها للطلب في أخبارها نقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل تقوم ولا نقول كن قم ولا هل  
 تكون هل تقوم وأما قوله وكوني بالمكانم ذكر بني فذكر بني فيه بمعنى تذكر بني وان اختلف  
 الطلبان كان يكون أحدهما أمرا والآخر استغفها ما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان  
 على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال أفاده الرضى والخبر الفعلي الماضي في صار وما بمعناها  
 ودام ورال وأخواتها لا لالتقاء على اتصال الخبر بزمن الاخبار والماضي على انقطاعه فيمتان  
 وهذا متفق عليه والخبر المفرد المضمين معنى الاستغفها في دامت وليس والمنفي بما على الاصح فلا  
 يقال لا أكلت كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد وجوزه  
 الكوفيون بخلاف المنفي بغير ما وغير المنفي نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا في الهمع وغيره  
 قال الدماميني نقلا عن غيره ينبغي أن تكون ان كذلك لان لها المصدر بدليل أنها تأتي نحو  
 وتظنون ان لبيتكم الا قليلا ثم ذكر ان لا في جواب انقسم كذلك وسيأتي ايضا في باب ظن وأخواتها  
 ودلة المنع كفي الدماميني اذ دام اثنين على طلب المصدرية في المنفي بما ولزوم تأخير ماله المصدر  
 أو تقدم معمول الصلة في دامت ولزوم تقديم خبر ليس عليها في ليس والصحيح منعه قال الدماميني  
 ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما التافية لا تلزم المصدر (قوله باتفاق)  
 أي وان اختلفوا في نفس المصنوب فقال القراءه رشييه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة  
 وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبهه بالمفعول وهو  
 الصحيح لوروده باطراده عرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها  
 بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد  
 القول وفي التعليق وأما انظر وشبهه فليس الخبر على الاصح انما الخبر متعلقها المحذوف  
 وهو اسم مفرد قاله الدماميني (قوله وكذلك في ذلك) أي في العمل المذكور ولا في المعنى ومعنى كان  
 اتصاف الخبر عنه بخبرها أي بدلول خبرها التضمني وهو الحدث في زمان سيقفها (قوله ومعناها) أي  
 مع معمولها لان معاها وحدها مطلق حدث في زمان ماض نهاري وقوله بالخبر أي بدلوله التضمني  
 وقوله هارا أي ماضيا ومثل ذلك كله يقال فيه بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أي نهى موضوعه  
 له وأما استقادة التحول من غيرها لالة الفعل على التجدد والحدوث بطريق اللزوم لموضوعها  
 فحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجوهري ليس بكسر العين تخفيف بالسكون لثقل  
 الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه جامد ففكره وافية القلب ولو كانت بالضم لقل فيها لست بضم  
 القلب ولو كانت بالفتح لم تكن لطفه الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقل فيها لست بضم  
 اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى القراء  
 لست بكسر اللام كذا في الهمع مع زيادة من الدماميني في فائدة ذكر في التسهيل أن ليس تختص  
 بجواز الاختصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس أحد أي هنا اه وقد  
 بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها  
 ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه  
 جواز الحذف لانه ان روي أصله وهو خبر مبتدأ جاز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول  
 فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه اذا القيام مثلا كون من أكون زيد

باتفاق ويسمى خبرها  
 (ككان سيدا عمر) فعمر  
 اسم كان وسيد خبرها  
 و(ككان) في ذلك (ظل)  
 ومعناها اتصاف الخبر عنه  
 بالخبر هارا (بات) ومعناها  
 اتصافه به ليللا (أخفى)  
 ومعناها اتصافه به في  
 الضمى و(أصحا) ومعناها  
 اتصافه به في الصبح  
 و(أسمى) ومعناها اتصافه  
 به في المساء (وصار) ومعناها  
 التحول من صفة الى صفة  
 و(ليس) ومعناها النفي

وهي عند الإطلاق لشيء الحال وهذا التقيد بمن يحسبه و(زال) ماضى بزال (١٨٧) و(رحا) و(قضى وانقضى) ومعنى الاربعة

والاوهى واض لا يجوز حذفها قالوا قد يحذف في الضرورة ومن القويين من أجاز حذفه لقرب نسبة اختيار او فصل ابن مالك فحذفه في الجميع الا ليس فأجرح حذف خبرها اختيارا ولو بلاقرب نسبة اذا كان اسمها متكررة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اهـ وكتب مع على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما أتى في نحو ان خير نخير من ان خير الاول اسم كان المحذوف مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذلك أو بحذف الخبر وحده فليحذر اهـ (قوله وهى عند الإطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهى في هذا الماضى واسمها غير الشأن ونحو ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهى في هذا الله مستقبل (قوله نفي الحال) أى لاتتأخر الحدوث في الحال ويرد عليه أنه فعل ماضى وزمن الفعل الماضى ماضى ويمكن أن يجاب بان محاذاتها لسائر الافعال في الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف في الجود وفي المعنى (قوله ماضى زال) احتراز عن زال ماضى يزىل بفتح أوله فانه تام متعدد معنى مازوعن زال ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للماقصة وورن انما قصة فعل بكسر العين ووزن غير هاقفل بفتحها كفى التصريح وغيره (قوله وقضى) بتثنية التاء وأقتأهم (قوله ومعنى الاربعة) أى مع النفي (قوله على ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المحذوف عنه الخبر سواء دام بدوامه محمول على زيد أو رقى العين مازال الله محسوبا ولا نحو ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذى الاربعة) أى موادها فاندفع مقيل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والهى لا يدخل على الماضى (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفي ونفى النفي اثبات (قوله والمراد به الهى والدعاء) ظاهرا طلاقة الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندي وان نقل المصريح عن الارشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر لن ترأوا كذلكم ثم لازمت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورود الدعاء كفى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل في كل قبيل ومثلها الاستفهام الانكارى (قوله ليس ينفذ الخ) ليس اماءه ملة واماء ملة اسمها غير الشأن وجسلة ينفذ الخ خبرها وكل اسم ينفذ وذاعى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرًا لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصة دعوهم السلب فتأمل (قوله عين الله) خبر مبتدأ محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والواصل جمع وصل وهو العضو (قوله معها) أى مع الافعال الاربعة (قوله الا فى القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعا والساقى لا كما فى التصريح وغيره (قوله منتهى الجحيد) أى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لا بريح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب أو الثانى نعمت للاول بناء على مقابله (قوله هى) قال فى التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اهـ وكأنه قصد الرد على العينية في قوله وهى ترخيم مية اهـ ومن تتبع كلام ذى الرمة نظاما ونثرا وجد بهى محبوبته بها وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى اذا صار خفقا والجرجاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانزال الغير المضرب بقرب نسبة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أى الناقصة أما التامة كفى مادامت السموات والارض فلا تهمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبني مادمت صحيحا أى دوام صحى فادام تامة بمعنى بقى وصحى حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كاعط الخ) أى كاعط المحتاج درهما مادامت مصيباله فى الكلام تدرىم وتأخير وحذف (قوله مادمت) أصله دومت بضم الواو لبقوله من باب فعل المفتوح الع من الى مضمومها عند ارادة اتصال صير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل

ملازمة الخبر المحذوف على ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما ربح عمرو أروى العينين وكل هذه الافعال ماعدا الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط (وهذى الاربعة) الاخيرة لا تعمل الا شرط كونها (شبه نفي) والمراد به النهى والدعاء (أولنى متبعه) سواء كان النفي لفظا نحو ما زال زيد قائما ولا يزالون محتافين ان نبرح عليه عاكفين وقوله ليس ينفذ ذاعى واعتزاز كل ذى عفة مقل فتوسع أو تقديرًا نحو والله تفتنؤ تذكري يوسف وقوله فقلت عين الله أربح فاعدا ولو قطعوا رأى لدين وأوصالى ولا يحذف الساقى معها قياسا الى القسم كما رأيت وشذ قوله وأرح ما أدام الله قوى بحمد الله منتهى الجحيدا أى لا أربح ومثال النهى قوله صاح شمر ولا تزل ذا كرامو ت فنياسه ضلال مبين ومثال الدعاء قوله أيا اسلمى يادارى على البلى ولا زال منسهلا بحر عائل القطر (ومثل كان) فى العمل المذكور (دام مسبوقا بما) المصدرية الظرفية (كاعط مادمت مصيبا درهما) أى مدة دوام مصيبا

(كاعط مادمت مصيبا درهما) أى مدة دوام مصيبا

صار في العمل ما وافقه في المعنى من الأفعال وذلك عشرة وهي آخر ورجع وولد واستطال وتعد ومار وولد وشغل وهذا أرواح  
كقوله وبالحض حتى أضجع داعطظا • إذا قام ساوي غارب الفعل غاربه وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وقوله  
وكان مضى من هديت برشده • فله فوعاد بالرشد آمرا وفي الحديث فاستحالت غربا ومن كلام العرب أرهف شفرته  
حتى فقدت كأنه حربة وقال بعضهم (١٨٨) وما المرء الا كالشهاب وضوئه • يحور رماد بعد اذ هو ساطع

وقال الله تعالى أنقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس وبذلت فرحاد ما يابده صحة فيا لك من نعمي تحولن أبوسا وفي الحديث لرزقم كابرزق الطير تعدو وخاصا وتروح بطانا وحكي سيمويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما سارت بالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود الى ما وأدخل التأنيث على ما لانها هي الحاجة وذلك الغم سير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير آية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل وأضحي وأصبح وأمسي بمعنى صار كثير انخوفتعت السهاء فكأن أبوابا وسيرت الجبال فكانت سربا وقوله بتيها وقفر والمطى كأنها قفا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ونحو ظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله ثم أضجوا كأنهم ورق جف

صار في العمل أي على خلاف في ذلك (قوله وبالحض) أي ورثته أي ذلك البعير بالحض وهو بالمجتهين الذين الخالص والجمع يدطلق على معان منها الكريم والخجیل وكثير الورو والغليظ كافي انقاموس وأنسبها هـ الاخيران فعلم ما في قول البعض الجمع الكريم كافي القاموس والمراد به البيت العليظ هـ من المؤاخذات والعنطظ بالعين المهمة المفتوحة والنونين المفتوحين والطايعين المهمةين كافي القاموس الطويل والعرب بانعين المجته والراء السكاهل (قوله غربا) أي دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المجته أي سس سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرده عمل فعد هذا العمل الا اذا كان الخبر مصدرا بكان واستحسنه الرضي فلا يقال فعد زيد كاتباً بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه فعلا لا يسأل حاجة الا فضاها وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتعدو مدموما مخذولا (قوله وبذلت) بالبناء للعجول قرحاً بفتح القاف وضمها أي جرحا داما أي سائل الدم والعمى مثل العمى وهي بضم النون مع القصر وبتحها مع المد وجمع النعمة نعم كغيب وأنعم كأفلس وجمع الدعاء أنعم أيضا مثل البأساء والأبوس كذا في المصباح ومثله في القاموس وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين اذا تقرر ذلك عرفت أن العمى في البيت بالصم لانها فيه بانقص ودعوى أن القصر للضرورة غير مسبوقة وعرفت أن العمى بوجهين مفردة لاجمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تحولن أبوسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي العصة بعلة نعم عديدة لانها أم النعم فقول البعض العمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والأبوس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشجنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تعد وخماسا الخ) في التمثيل به نظر لان الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في العدو وترجع في الرواح أي المساء فانتصاب ما بعده على الحال (قوله وحكي سيمويه) غير الاسلوب لانه مذكر كافي التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني أن الاندلسي قال جاء لاستعمل بمعنى صار الا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء ويدفعا بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البر فقيرين ونقل هذا السيوطي في الجمع عن قوم (قوله وأدخل التأنيث على ما) أي أوقعه على ضمير ما أي أنت ضمير ما والمراد أن تدخل علامة التأنيث على الفعل المسند الى ضمير ما (قوله بتيها) أي أرض بتيه فيها السارق فقرأى خالية والمطى الواو والحال وهو اسم جنس جمعي للطيبة سميت مطية لانه تخطو في سيرها أي تسرع كأنها أي في سرعة السير قفا الحزن أي القفا في الحزن بفتح الحاء ما غاظ وصعب من الأرض وفائدة هذه الاضافة أن الحزن لا تألفه القفالان القالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيراه وجملة قد كانت الخ حال من قفا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لان امرأها الى فراخها غالبا أشد من امرأها الى البيض (قوله فألوت) أي طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان (قوله فأبجوا الخ) في الاستشهاد به نظرا لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما معها ما ضيا (قوله أمست خلا) الشاهد في هذا فقط لاني الثاني ليكون الخبر فيه ما ضيا وصار وما معها لا يكون خبرهما ما ضيا كما مر وأخني عليها أهلكها ولبد كغيب (٢) نسرع طويلا (قوله وهو المضارع الخ)

فألوت به الصبا والدبور وقوله فاسجوا قد أعاد الله نعمتهم • اذهبهم قريش وادما مثلهم بشر بشر وقوله أمست خلا وأمسي أهلها احتملوا • أخى عليها الذي أخنى على لبد قال في شرح الكافية وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة على ذلك ولا من رافقه (وغير ما مضى) وهو المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر (٢) صوابه كصرد كافي القاموس والصالح هـ



يشعر بأنه لا يجي منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيديويه يكون فيه فقال في شرح اللامعة أن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أي عمل مثل عمل الماضي ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقديم معمول الفعل المقرون بقدر عليه فعله غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه الأفعال في ذلك أي التصرف ثبوتها مع التمام أو النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابلة ما قاله الأقدمون وقيل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره في التوضيح وشرحه قالوا لا يرد على القول الصحيح يدوم ودام ودامت ودام لانها من تصرفات دام التامة ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا كل ماد متعاضيا وقولك لا كل ماد يدوم عاضيا بل الصحيح عند سيدي أن لها مصدرا أيضا به ليل أنهم شرطوا سبق المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وان هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كإشارحة عند قول المصنف كاعط الخ فلا يقال انها مع ما بعدها في تأويل مصدره مقدر لا موجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فإذا قلت أحبك مدة ودواما لم صالحا كان دوام مصدر الناقصة وما صالحا خبره مثل أحبك ماد متعاضيا والفرق تحكم محض قد بر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبي اذ لم يجي لها اسم مفعول (قوله ولم أكن بغيا) أصل أكن أكون - حذف ضمة للجازم وواو لاتقاء الساكنين ونونوه لتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاؤها وأصل بغيا بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالساكنين فثبت الواو ياء وكسرت الهمزة لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح ولعل وجه جعله من باب مفعول لا من باب فعل أن فعلا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول وانما ظهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل وأدفع قول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كوفوا حجارة أو حديد) أصل كوفوا قبل اتصال الواو والجماعة به كور - حذف الواو لاتقاء الساكنين فصار كركن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالصم لمما سبقت الواو فرجعت الواو والمحدوفة نون والالتقاء الساكنين قاله في التصريح قال الروداني ان قيل لم ترجع الواو والالتقاء الساكنين في نحو ولم أكن بغيا بحذف النون قبلها كان المقتضى حذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف سارت كانه غير محدوفة بل هي ثابتة في التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا قاله لما وجب تحريك النون لاجل الواو والجماعة زال سكونها ففظا وتقدر اذ زال موجب حذف الواو لفظا وتقدر اذ زال حذفها بلام مقتضى (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أذهى وأصبح وأمسى الأضياء والأصباح والأامساء ومصدر صار الصير والصبورة ومصدر ربات البيات والبيتونة ومصدر ظال الظالمون (قوله وكونك اياه) أي الفتى المذكر كور وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتداء بسير (قوله اذالم تلقاه) أي تجده واعلم أنه اذا قبل ما منتهى من حروف قائما كان منفك مبتدأ نائما صامعا معدا على نفي فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما والى مرفوع يستدعي خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط والخبر فقط ويرد على الاول أن فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغنى عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الارهرية أنه الخبر فيكون قائما في المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان سدا مستدخرا منفك من حيث الابتداء لان به مقام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقة وانما هو ساد مسدود وربما

(مثله) أي مثل الماضي  
(قد عملا) العمل المذكور  
(ان كان غير الماضي منه  
اسم - عملا) يعني أن  
ما تصرف من هذه  
الأفعال يعمل غير الماضي  
منه عمل الماضي  
وهي في ذلك على ثلاثة  
أقسام قسم لا يتصرف  
بجمال وهو ليس باتفاق  
ودام على الصحيح وقسم  
يتصرف تصرفا ناقصا وهو  
زال وأخسواتها فانه  
لا يستعمل منها الأمر ولا  
المصدر وقسم يتصرف  
تصرفا تاما وهو - وباقيها  
فالمضارع نحو ولم أكن بغيا  
والأمر نحو  
قل كوفوا حجارة أو حديدا  
والمصدر كقوله  
يبدل وحلم ساد في قومه الفتى  
وكونك اياه عليك بسير  
واسم الفاعل كقوله  
وما كل من يبدى البشاشة  
كانا  
أخاك اذالم تلقاه لك منجدا

• أن لست زائلا • أحبك حتى يعض الجفن منهض (وفي جميعها) أي جبيع هذه الأفعال حتى ليس وما صار في العمل ما وقفه في المعنيين هارين الامم (أخر) اجماعا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حرة وحفص ليس البر أن تولوا كفوله وبالخص حتى آخى جعلني ان جهلت الداس عاوعنهم • (١٩٠) فليس سواء عالم وجهول وقوله لا طيب للعيش مادامت منفصة

وكان مضى لي من هديت والهرم حتى قعدت كأنها حربة الأول منسح وقال الله تعالى لو لم يبق نوحا خبر مادام وجهه : لو هو وهم اذ لم يقل به غيره ونقل صاحب الارشاد خلافا في جواز توسيط خبر ليس والصدوب ما ذكرته • الثاني محل جواز توسيط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنع من الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو كان غلاما هديت لها وليس في تلك الديار أهلها ما عرفت ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوى واقران الخبر بالا نحو وما كان صلاتهم عند البيت الامكاه وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو كان غلاما هديت به ضمير لما عرفت أيضا (وكل) أي كل العرب أو النحاة (سبقة) أي سبق الخبر (دام حطر) أي منع سبق مصدر أصب بخطر مضاف إلى فاعله ودام في موضع نصب بالمفعولية والمراد أنهم أجمعوا على منسح تقديم خبر دام عليها وهذا تحته صورتان الأولى أن يتقدم على ما ودعوى الاجماع على منعها مسلبة والأخرى أن يتقدم

ينارخ فيه قولهم ويعني عن الخبر مرفوع وصف إلا أن يقال أنه أغلبي والأقرب عندى أنه الاسم لأنه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن ذلك لعارض نقصان المستدافاتهم (قوله أن لست) أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجلة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبرها وليس واهم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أجزاجا) لم يكثر بالخائف في دام وليس لفظه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهاذا حكى الاجماع والشارح أبني الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين بقوله بعد محل جواز توسيط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنع ويصح أن يراد به ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب كافي ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة وببحث شيخ الاسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منفصة وأضمر في الأول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الأول الفصل بين العامل وهو منفصة والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهولذاته (قوله منع ابن معطى الخ) لعلمه يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته) ان كان المراد من نفي الخلاف كما قد يدور ورد أن المنبث مقدم على الثاني إلا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلاما هديت لها) في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسيط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على النسخ فالصواب التمثيل بنحو يعني أن يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أي في شرح قول الناظم كذا إذا عاود عليه مضمهر من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقران الخبر بالا) بأنى هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله منحصرا (قوله الامكاه) أي صفيرا والتصدية التصفيق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا العود الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا والحاصل أن الخبر أحوا الاستة وجوب التأخير نحو ما كان زيدا قائما وكان صاحب عدوى وجوب التوسط نحو يعني أن يكون في الدار صاحبها وجوب التقديم على الفعل نحو أن كان زيد وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيدا قائما وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلاما هديت لها ونحو ما كان زيدا قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي ان مرفوع هذه الأفعال شبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفاعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيد ما بعده (قوله مسلبة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يطلها لأنه قدح في علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدر بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزالي في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف فيحمل الاجماع فيها على اجماع البصريين كافي يحكي وعن قدح الشارح في التعليل بأن علة المنع مجموع الامر من لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قد يقال اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم

على دام وحدها ويتأخر عن ما ودعوى الاجماع على منعها نظر لان المنع معلل بعلمين احدهما عدم نصرها وهذا بعد تسليمه لا ينهض ما عاينا اتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم نصرها والاخرى أن ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضا مختلف فيه

وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه أشعر بذلك قوله (كذلك سبق خبر ما النافية) أي كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (خفي بها متلوة لآتالية) أي متبوعة لا تابعة لأن لها المصدر ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم التقي كزال أولا مكان فلا تقول قائما كان زيد ولا قاعدا مازال عمرو قال في شرح الكافية وكلاهما (١٩١) جاز عند الكوفيين لأن ما عندهم

لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في مازال ونحوه لأن نفيها إيجاب (نفي بها) الأول أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يرل زيد وقاعدا لم يكن عمرو قال في شرح الكافية عند الجميع واستدل له بقول الشاعر

ورج الفتى للخيبر ما ن  
رأته

على السن خبر لا يزال يزيد أراد لا يزال يريد على السن خبر أقدم معمول الخبر وهو خير أعلى الخبر وهو زيد مع النفي بلا وتقديم المعمول يؤذن يجوز تقديم العامل غالبا لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن القراءات ومن شواهد الصريحة قوله

مه عاذلي فها ثمان أبرح  
بمثل أو أحسن من شمس  
الفهي

الثاني أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والنفي

بها نحو قائما كان زيد وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح الجواز الثالث قوله كذلك يوم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبهه بالجمع عليه وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومن سبق خبر ليس اصطنع) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جري بالإضافة مضاف إلى الفاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية واصطنع جلة في موضع رفع خبر المبتدأ والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطنع أي اختبر وهو رأي الكوفيين والمبرد والسرياني والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي على

نصرنها لا ينافي الاتفاق في دام المدرك يحصها قال البعض إذا كان هناك مدرك يحصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم إلا ببيان المدرك والا كان شاهدا زورا ولا علة له وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الأولى القاء (قوله إذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن وا فرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لأن طلبه إياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الأولى) استدراك على قوله وهذا تحت صورتان وقوله أقرب إلى كلامه أي باعتبار قوله كذلك سبق الخ ولهذا أوضح الأقربيه بقوله أشعر بذلك قوله الخ والا فالأقرب إلى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذلك الخ الصورة الثانية ولعل وجه الأشعار كما يشير إليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبّه به من حيث أن المسبوق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها هجرة الاستفهام وكذلك النافية عند الرضى وجعل السوطي أن كلا (قوله كذلك) تأكيد أقوله كما منعوا (قوله خفي بها الخ) هذا الشطر تركيذا قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لا نفيها إيجاب) أي الكلام بدخولها صار إيجابا لأن مدخولها للنفي وهي للنفي ونفي النفي إيجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصديق وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو مازال زيد قائما نفي باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى فهو التقديم نظرا إلى اللفظ والاستثناء المفرع نظرا إلى المعنى ولما كان التقديم أمرا راجعا إلى اللفظ نظريه إلى اللفظ والاستثناء أمر راجع إلى المعنى لأنه أخرجه من معنى الأول نظريه إلى المعنى (قوله روح الفتى) أي الشاب الحير أي لفعل الخبر وما زائدة على السن أي على زيادته أي كلما أراد دعوته (قوله وهو خير) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله أيضا لأنه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليل (قوله على الخبر الخ) كذلك في بعض النسخ وفي بعضها على النفي وهو أخصر وأولى لأن الكلام في التقديم على النفي لا في التقديم على الخبر (قوله غالبا) احتراز به عن نحو أن في الدار زيد اجالس وريد أن أضرب أرم أضرب وعن نحو عمر أريد ضرب على رأي البصريين لمجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدأ وعن نحو قائما اليتيم فلا تقهر (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن القراء) أي أنه يمنع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهد) أي جواز التقديم على النفي بغير ما (قوله بمثل أو أحسن) أي بمثل شمس الضحى خذني من الأول دلالة الثاني والأحسن أن أجمع بل (قوله بين ما والنفي بها) بصريح الشارح في الخاتمة بأنه إذا دخل على غير زال وأخواته من أفعال هذا الباب نافي كان المنفي هو الخبر وحيد لا يستقيم هبارته فكان الأولى أن يقول بين ما والفعل وقد يجاب بأن المنفي في الظاهر الفاعل فهو مراد الشارح بالمنفي (قوله وإنما أراد الخ) أي وليس هذا مراده وإنما أراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومن سبق خبر الخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعا ومثلها لا يكون في الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز

تقدم الخبر على غير دام وايس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد ثم ان رفع الخبر اسما  
 ظاهر ان نحو كان زيد كريا أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معمله  
 بأجنبي كافي الفارضى وغيره فان قدم مع مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضى فان كان معمول الخبر  
 منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمر الان منصوبه ليس كثرته وان  
 كان ظرفا أو جارا أو مجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم أو فى الدار اذا الظروف يتوسع فيها اه  
 ثم رأيت المسئلة بتفصيلها الثلاثة فى التسهيل و وقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان  
 زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والاصح جواز تقديمه كفى التسهيل (قوله فى  
 الحلبيات) هى مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع  
 المانعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكو فبين لما تقدم من تجوز  
 الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم بأنهم) أى العذاب (قوله  
 من أن تقديم المفعول الخ) أى غالباً فلا يرد نحو زيد الى أضرب وانما امتنع تقديم أضرب لضعف  
 عامله بخلاف زيد اقاله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضاً بأن يوم بأنهم معمول لمحذوف أى  
 ألا يعرفون يوم بأنهم وجهلة ليس مصر وفاعلهم حال مؤسسه وان زعم البعض كشحناً أنهم مؤكدة  
 وبأن يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لاضافته الى الجملة وليس مصر وفاعلهم خبره وضمير ليس  
 على هذا اليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور  
 بكان وأخواتها لالتها على الاحداث كما بأتى (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الرودانى فيه  
 أنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان ظرفاً أو عديله وليس كذلك لاطلاقهم  
 المنع اه وقد يقال للزوم لان معمول المفعول للتاسخ دون المفعول للتاسخ ولا يلزم من تجوز انتقال  
 الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وأيضاً فان عسى الخ) ليس جواباً ثانياً كما  
 يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لا متنازع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى تقديمه على قوله  
 وجهه الخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف فى فعليتها) برده  
 ما تقدم فى شرح قوله بتأفعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بان المراد  
 بالاختلاف المعدوم فى عسى والاختلاف الموجود فى ليس اختلاف البصريين لانفاقهم على فعلية  
 عسى وقول بعضهم كالفارسي بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أى من قوله وليس فى محل نصب  
 بالمفعولية اذ لو كان خبر مضافاً الى ليس لقال فى محل حرباً لاضافة (قوله وذلك ممنوع) أى فى الشعر  
 (قوله وذو عام الخ) فيه اشارة الى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب  
 أيضاً فسمية هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها  
 عنها بتجربتها من الحدث قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيّد لان الدال عليه هو الخبر أما  
 هى فتدل على حدث طلاق يقبضه الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائماً وليس  
 زيد قائماً فكانت قلت فى الاول حصل شئ لزيد حصل القيام وفى الثانى انتفى شئ عن زيد انتفى القيام  
 فيكون فى الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلاً بل هى  
 لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزمانه ومن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول  
 كثير من علماء المعانى المسند فى باب كان هو الخبر وكان قبله ولقول المنطقيين ان كان رابطة يربط  
 بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى انظرى وهو مشكل عندى فيما له مصدر اذ لا معنى للمصدر الا  
 الحدث اللهم الا أن يكون أصحاب هذا القول يشكرون محبى مصدر لشيء منها ثم رأيت به مسطوراً  
 لكن رد الانكار • وكونك اياه عليك يسير • الا أن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك  
 تفعله أى المذكور قبل من البذل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل

فى الحلبيات وأكثر  
 المتأخرين لضعفها بعدم  
 التصرف وشبهها بما  
 النافية وجهه من أجاز  
 قوله تعالى ألا يوم بأنهم  
 ليس مصر وفاعلهم لماعلم  
 من أن تقديم المفعول  
 يؤذن بجواز تقديم العامل  
 وأجيب بان معمول  
 الخبر هنا ظرف وانظروا  
 يتوسع فيها وأيضاً فان عسى  
 لا يتقدم خبرها اجاباً  
 لعدم تصرفها مع عدم  
 الاختلاف فى فعليتها فليس  
 أولى بذلك لمساواتها لهما فى  
 عدم التصرف مع  
 الاختلاف فى فعليتها  
 تنبيه خبر فى كلامه  
 منون ليس مضافاً الى ليس  
 كما عرفت والا فوالى خمس  
 حركات وذلك ممنوع  
 (وذو عام) من أفعال هذا  
 الباب أى التام منها  
 ما رفع يكتفى أى يستغنى

بمرفوعه من منصوبه كاهو الاصل في الافعال وهذا المرفوع فاعل صريح (وما سواه) أي ماسوى المكتفى بمرفوعه (ماقص) لاقتضاره الى المنصوب (والنقص في فتي) و (ليس) و (زال) ماضى يزال التي هي من أفعال الباب (دائماني) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاماً نحو ما شاء الله (١٩٣) كان أي حدث وان كان ذو عسرة

أي حضر وتأتي كان بمعنى كفل ومعنى غزل يقال كان فلان الصبي اذا كفله وكان الصوف اذا غزله ونحو فسبحان الله حين تسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح خالدين فيها مادامت السموات والارض أي ما بقيت وكقوله

وبات وبات له ليلة كليله ذي العار لا يرد وقالوبات بالقوم أي زل بهم ليلاً ونحو ظل اليوم أي دام ظله وأضجينا أي دخلنا في الضجى ومنه قوله اذا الليله الشهباء أضجى جليدها

أي نبي جليدها حتى أضجى أي دخل في الضجى ويقال صار فلان الشيء بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد تحوأت اليه وقالوا برح الخفاء وانقل الشيء بمعنى انفصل وبمعنى خلص **تنبيهان** الأول انما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزال فانه فعل تام متعده معناه ماز يقولون زل ضأنك عن معرك أي مز بعضها من بعض ومصدره الزيل

تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول واعلم ان أقرب ما قيل في لاضرته كائناتاً كان أن ما تذكره خبر كائناتاً واسمها الضمير المستتر بها وكان تامة صفة لما أي لاضرته حالة كونه كائناتاً كان أي كائناتاً أي شيء وجد (قوله بمرفوعه) فيه إشارة الى أن الرفع بمعنى المرفوع كاهو الاقرب (قوله في فتي) أي لا يفتح التاء أمام مفتوحها فيجىء تاماً بمعنى كسر وأطفاً يقال فتأته عن الامر كسرتة والدار فتأتم أطفاً تم احكامه المصنف في شرح التسهيل عن الفراء وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره في تغليظه اه (قوله بحال) أي في حال (قوله أي حدث) تفسير كان في المثال الاول بحدث وفي الثاني بمحضر من تفسير الشيء بجزئات معناه مراعاة للانسيب والاضحية فلا يتأني أن كان التامة التي ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت هذا وقال الراغب كان في الآية ناقصة أي وان كان ذو عسرة غرباء لكم فخذف الخبر لالة السياق عليه واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقاً الا التي بمعنى كفل فصدره الكناية كالحراسة قاله الدماميني (قوله أي ما بقيت) وتأتي دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدائم أي الساكن (قوله وبات وبات الخ) الشاهد في بات الاولى لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة وخبرها له بناء على مذهب الزمخشري أن بات تأتي بمعنى صار والعائري العين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذي تدمع له العين وعلى الرمد وعلى يثرى الجفص الأسفل وعلى كل ما أعل العين كافي القاموس فالأول على الثاني صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عده مؤسسه وليس العائر في البيت اسم فاعل من العور يسكون الواو لان معناه كافي القاموس وغيره الأخذ والاذهاب والذهاب والانلاف ولا يناسب هنا شيء من هذه المعاني اذا فهمت ما ذكرناه في البيت علمت ما في كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعدياً بنفسه أي أناهم ليلاً (قوله ظل اليوم أي دام ظله) في التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل الدماميني الاول بنحو لوظل انظلم هلك الناس والثاني بنحو ظل الليل وظل النبت (قوله اذا الليله الشهباء) أي التي لا غيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت \* ومن فعلاتي أني حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) أي أوقطعه كافي التسهيل قال شارحه الدماميني نقلاً عن المصنف يقال صار بصيره وبصوره أي ضمه أو قطعه اه ومنه معنى الضم فصرهن اليك وفي الهمع أنها تأتي بمعنى رجع أيضاً ومنه ألا الى الله تصير الامور (قوله برح الخفاء) أي ذهب وتأتي بمعنى ظهر أيضاً وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لا انفك كافي شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله للاحتراز من ماضى يزيل) مبني على المشهور أن يزيل لم يرد مضارع الزال الناقصة أما على ما حكاه الكسائي والفراء من ورود مضارعهالها وانهم يقولون لا يزيل أفضل كذا فينبغي أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدماميني (قوله وجب أن تكون ناقصة) أي ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يل العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله في التصريح قال سم ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعماً مأكلاً وبه صرح الدماميني لان الاسم مستر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اه واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمر ابضرب

(٢٥ - صبان اول) ومن ماضى يزول فانه فعل تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله عليم السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال الثاني اذا قلت كان زيد قائماً جاز أن تكون كان ناقصة فقائماً خبرها وأن تكون تامة فيكون حالاً من فاعلها واذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يل العامل) أي كان وأخواتها (معمول الخبر) مطلقاً دجهور البصر بين



وكان طعامك

زيد خلافا لابن

السراج والفارسي وابن

صنفور لم يتقدم نحو

كان طعامك زيد آكل

وأجازوه الكوفيون مطلقا

كما بقوله

فذا هذا جوف حول

بيوتهم \*

بما كان إياهم عطية عودا

وخرج على زيادة كان أو

اضهار اسم مراد به الشأن أو

راجع إلى ما وعليه عطية

مبتدأ أو قيل ضرورة وهذا

التأويل متعين في قوله

بانت فؤادي ذات الحال

سالية

فالعيش إن حملى عيش من

الجب

وقوله

لئن كان سلمى الشيب بالصد

مغريا

لقد هوت السلوان عنها

التعلم

أظهر ونصب الخبر وأصل

تركيب النظم ولا يلي

معمول الخبر العامل فقدم

المفعول وهو العامل وآخر

الفاعل وهو معمول

الخبر لمراعاة النظم وليعود

الضمير إلى أقرب مذكور

من قبوله (الأذاظرفا

أنى) أى معمول الخبر

(أو حرف جر) مع مجروره

فانه حينئذ يلى العامل

اتفافا نحو كان عندك أوفى

الدار زيد جالسا أو جالسا

زيد للتوسيع في الطرف

والجورور (ومصير الشأن اسماء) في العامل (ان وقع) ثنى من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أنه امتنع) الزنجشري

زيد لم يجوز لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن  
 المصنف وزيد في مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد (قوله سواء تقدم الخبر  
 على الاسم) أى وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما إذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجتماع نحو  
 كان آكل طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (واعلم) أن نحو  
 كان زيد آكل طعامك يتصل فيه أربع وعشرون سورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة لأن  
 التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التحالف  
 في الألفاظ الثلاثة بعده مثلا إذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما ان يتقدم الخبر أو معموله وان  
 ذكر بعده آكل فاما ان يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما ان يتقدم الاسم أو  
 الخبر وفس على ذلك وكلاهما جائزة عند البصريين إلا كان طعامك زيد آكل وكان طعامك آكل زيد  
 وآكل كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الماظم (قوله فذا الخ) (قوله الفرردق) بهجور وطير  
 بالفجور والخيامة وبشهم بالقفاذ في شهم ليس إلا فقوله فذا تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو  
 جمع فذا بقاء مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذا لمجمعة كافي التصريح والهداجون من  
 الهدجان وهو مشبهة الشيخ والباء في عباسية وقطبة قيل هو أبو جبر والشاهد في إيلانه كان  
 معمول عود الذي هو خبرها وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرردق هو ما في التصريح  
 وشواهد المعنى فقول البعض هو من كلام جبر غير صحيح (قوله أو اضهار اسم) أى لكان وقوله  
 مراد به الشأن أى حينئذ فاعند الموصول محذوف أى عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط لان  
 الاسم ضمير الشأن (قوله أو راجع إلى ما) وعليه فعند الموصول الضمير المستتر في كان وربط جملة  
 الخبر بالمبتدأ المنسوخ محذوف أى عودهم به (قوله فطبة مبتدأ) ولا يضرب تقدم معمول الخبر  
 الفعلي على المبتدأ الجوازه عند البصريين كما في سم عن الشيخ حله (قوله وهذا التأويل) أى جعله  
 ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المدكورة ولا ينافي احتمال فؤادي في البيت الأول  
 وسلمى في الثاني للهداء ومعمول سالية ومغريا محذوف أى لك ولا يعارضه في الثاني قوله فيه عنها  
 حيث لم يقل علم لا احتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح في دعواه التعيين (قوله ان  
 حم) بالبناء للمجهول أى قدر (قوله لتعلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها والمراد رؤيتها في الحلم  
 بالضم أى المنام والاول أحسن (قوله أظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا اضهار  
 ضمير الشأن (قوله إلى أقرب مذكور من قوله الخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله إلا إذا الخ الخبر  
 وليس الضمير عائدا إليه إلا أن يقال المراد مذكوره قصود بالذات والمضاف إليه مذكوره لتقيد  
 المضاف فافهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلو فقبوز الجمع إذ يجوز أن يقال كان عندك في الدار زيد  
 حالسا أو جالسا (قوله ومصير الشأن) مفعول مقدم لا فهو هو من إضافة الدال إلى المدلول وقوله  
 اسماء حال من مضمرة أى حالة كونه محكما وما به سمته لكان فيفقد أن كان الشاوية باقصة وهو الأصح  
 لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو قول هو الله أحد ونحو أشهد  
 أن لا إله إلا الله وقبل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة فائدة في المعنى ضمير  
 الشأن مخاف للقياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده من وما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له  
 ولا شئ منها عليه ثانيا أن مفسره لا يكون إلا جملة مصرحاً بجوازهم عند جمهور البصريين ثالثها  
 أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه رابعها أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو  
 أحد فوائده خامسها أنه ملازم للأفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بجد يشين أو أحاديث وبذكر  
 باعتبار الشأن مثلاً ويؤنث باعتبار القصصة أن كان في مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى  
 ولخالفه القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره ومن ثم نضعف قول

والجورور (ومصير الشأن اسماء) في العامل (ان وقع) ثنى من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أنه امتنع) الزنجشري

المنحصر في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن فالاولى كونه ضمير الشبطين ويؤيده قراءة وقيل به  
بالنصب اذ ضمير الشأن لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه من جوح هـ اولاً لا ينبغي تحريج  
التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم ان المفتوحة المحفظة ضمير الشأن فالاولى ان  
يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيدي في أن يا ابراهيم أن تقديره أنك وفي كتب البه أن  
لا تفعل أنه يجزم على الهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اهـ بخصيص وبعض زيادة  
وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب صدرية وعلى الرفع محفظة (قوله كما تقدم بيانه) أى كونهم  
الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أى وكلوه  
في قوله (قوله معرستم) على صيغة المفعول وهو محل البرول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم لئلا  
(قوله في رواية تليق بالتاء المشناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موها للجواز ما استبان امتناعه  
رخصة بحسب الظاهر لجواز ايلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الاعلى هذه الرواية  
ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية يلقى بالتحية وهو الاصح بهين أن يكون  
المساكين فاعل يلقى والانتقال يلقى بطنق المساكين في الجملة وأما على رواية الفوقية فيغنى  
عن المطابقة في الجملة تاء التأنيث وتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم كثرة  
الاكمل من التمرالدى قدمه لهم حين زلوا به وكان أحد الخلاء المشهورين (قوله ليس هو أى الشأن)  
فاسمها ضمير الشأن وكل النوى فمفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت)  
أى من قوله وهذا التأويل متعين الخ والتقص من هذا الكلام تقييد قول المصنف وضمير الشأن  
الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بان كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحاً بجزائها اسمية أو فعلية (قوله  
اذا مت الخ) لا يقال يحتمل أنه جاء على لغة من يلزم المثني الا اننا نقول يمنع قول شامت ومن  
بالرفع وتقديره مبتدأ احلاف الظاهر (قوله وقد تراد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل  
شيأ أصلاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين وسبب الى الجمهور وهو الاصح وذبح جماعة الى انها  
تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها رها لم يكن طاهراً أو ضمير ابارزا  
ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلاف المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الاول لا تامة ولا  
ناقصة وعلى الثاني تامة فقول المصنف وقد تراد كان أى لا يقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هى  
باقية على دلالتها على الزمان الماضى على المشهور ولهذا كثرت زيادتها بين ما التعجيبة وفعل التعجب  
ليكونه سلب الدلالة على المضى وقال الرضى لا بل هى المحض التأكيدي فالدلالة على الزمن الماضى كفى  
فحوما كان أحسن زيدا كالزائدة لارائدة حقيقة وتبعه حفيد الموضع وبنى على ذلك أن الحكم  
زيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز في كلام شيخنا السيد أنها قد تراد مجردة عن الزمان  
لحوض التأكيدي وقد تراد الدلالة على الزمان الماضى كما كان أصح الخ ولا تدل على الحدث انفاً فاعلى  
ما أفاده البعض وهو عندى مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها مرفوعاً بل صريحه دلالتها  
على الحدث اذ لا يسند في الحقيقة من الافعال الا الاحداث فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث  
عند من يقول بانها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها  
والثقل المستفاد من قول الناظم وقد تراد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس (قوله فائدة) قال في  
المغنى يجوز في كان من نحو ان في ذلك ذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتتمامها وزيادتها وهى  
أضعفها والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على  
النقصان الا ان قدرت الناقصة شائبة فلا استقرار مرفوع لانه خبر المبتدأ وكان في فانتظر كيف كان  
واقبة مكرهم تحتمل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شائبة لاجل الاستفهام وتقدم  
الخبر لان خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام

كما تقدم بيانه في قوله  
فنا هذا جاون البيت  
وقوله  
فاسمحوا والنوى على  
معرستم  
وليس كل النوى تلقى  
المساكين  
في رواية تليق بالتاء  
المشناة من فوق وبه اخرج  
من أجاز ذلك مع تقديم  
الخبر وقال الجمهور ان تقدير  
ليس هو أى الشأن وقد  
عرفت أنه انما يقدر ضمير  
الشأن حيث أمكن تقديره  
ومن الدليل على صحة تقدير  
ضمير الشأن في كان قوله  
اذا مت كان الناس صنفان  
شامت  
وآخر من بالذى كنت أصنع  
(وقد تراد كان في حشو)  
أى بين شئين وأكثرما  
يكون ذلك بين ما وفعل  
التعجب (كما كان أصح  
علم من تقدما) وما كان  
أحسن زيدا وزيد بين  
الصفة والموصوف في قوله

في غرف اللجنة العليا التي وجبت • لهم هناك بسى كان مشكور وجعل منه سيويو يقول الفردق فكيف اذا امرت بدارثوم  
• وجبران لنا كانوا اكرام • ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس ذلك مانعا من زيادتها كالم منع من الغاظن

وخبرنا كان على القصصان والمبتدأ على الزيادة اه مع زيادة من الشهي (قوله العليا) بضم العين  
مع القصر واما بقية فاعمد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة  
لا ضرورة اليه والظاهر انه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيويو الخ) المتجه في البيت ما ذكره  
الداميني وفاقا لله بروكثير انها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة وعلى انها زائدة فعلى  
اسماها هي تامة والضمير فاعلمها وعلى اسمها لها قبل الاصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير فكان  
الزائدة اصلا حال للفظ لثلايق الضمير المرفوع المتصل بجانب الفعل وقيل الضمير نوكيد للمستتر في  
لدا على ان لدا سفة لطيران ثم وصل لدا ذكره فتحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصريح  
وعلى القولين الآخرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة ان الضمير لا يتصل بالبعاء له (قوله  
ورد ذلك الخ) الرذمبني على أن معنى زيادتها انها لا تعمل أصلا (قوله وليس ذلك) أي رفع كان للضمير  
وهذا رد للرد وهو مبني على أن معنى زيادتها محضة سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يجمع قياسه  
بأن الالغاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله في لجة) أي شدة ففيه استعارة نصر بحجة وغمرت بحورها  
ترشح (قوله ولبست سربال الشباب) أي تلبست بالاحول الدالة على الشباب ففيه استعارة  
نصر بحجة تبعية في لبست أو أصلية في سربال والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بجماء مججمة  
• ضمومة فراء ساكنة وشين • مججمة مضمومة فو حدة والكملة جمع كامل قال الزمخشري في المستصفي  
فاطمة بنت الخرشب الانبارية ولدت لزيد العيسى الكملة زيدا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة  
الوهاب وأسس الفوارس وقيل لها أي بذلك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس شككتهم  
ان كنت اعلم أيهم أفضل والله انهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها (قوله نعم شذت الخ)  
استدراك على اطلاق قوله في حشوفانه يوهم انها ترادف اساحتى بين الجار والمجرور واستفيد منه أن  
زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذي أيده سم وفي شرح ابن عقيل على النظم أم اسماعية فيما عدا  
التعجب وهو المفهوم من قول الدمايني وزيادتها بعد ما التجمية • قيس اه وهذا علم أن نقل  
شيئا السيد والبعض عن الدمايني قياسيتها فيما سبق فيه نظرا بالنسبة الى ما عدا التعجب اللهم الا  
ان يكون له قولان (قوله امرأة) بفتح السين المهملة جمع سمرى أي سيد على غير قياس تناسى أي  
تناسى والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أي علامة لتترك في المرحى والعرباب  
العربية ويروي المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول  
أم عقيل) أي وهي تلاعب ولها عقيل بن أبي طالب (قوله نبيل) من النبيل بالضم أو النبالة وهما  
الفضل وشمال بفتح كها أو أحد لغات تريح تهب من ناحية القطب الشمالى ثانيها شامل بفتح هاء  
مقلوب شمال ثالثها شمال كصاحب رابعها شمال بسكون الميم خامسها شمل بفتح كهها وبليل بمعنى  
فاعلة أو مفعولة أي بالة أو مبالغة لما فيها من النسي والمراة أنها رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ  
عن الدوام (قوله لا ترادف غيره) أي الاول والاخر لا اعتناء بهما (قوله أبردها الخ) الضمير ان الدنيا  
كقوله زكريا (قوله وشانينها) أي باغضهما (٣) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق  
مخصص مشغول عنه بعشق غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان الحب لا يرضى الشكر في حبيبته  
(قوله أعاذل الخ) الهذرة للنساء وعاذل منادى مرخم وأزبي من التأويب وهو الترجيع وكثيرا  
مفعول ثان لأرى (قوله أي كان) أي هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما

هند توسطها أو آخرها  
استادها الى الفاعل وبين  
العاطف والمطوف عليه  
كقوله

في لجة غمرت أبال بحورها  
في الجاهلية كان والاسلام  
وبين نعم وفاعلها كقوله  
ولبت سربال الشباب  
أزورها

ولنعم كان شبيبة الخيال  
ومن زيادتها سرب جزأى  
الجملة قول بعض العرب  
ولدت فاطمة بنت الخرشب  
الكملة من بنى عباس لم  
يوجد كان مثلهم نعم شذت  
زيادتها بين الجار والمجرور  
كقوله

سمرات بنى أبي بكر تناسى  
على كان المسومة العرب  
• تنبيهات في الاول أفهم  
كلامه أما لا ترادف بلفظ  
المضارع وهو كذلك الا  
ما تدر من قول أم عقيل  
أنت تكون ما جديبل  
اذ اتب شمال بليل

• الثاني أفهم قوله في حشو  
أنها لا ترادف غيره وهو  
كذلك خلافا للفراء في اجارته  
زيادتها آخر • الثالث  
أفهم أيضا تخصيص الحكم  
به ان غيرهما من أخواتها  
لا يراد هو كذلك الاما شذ  
من قولهم ما أسع أبردها  
وما أسى أدفاها روى

ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصح وأمسى في قوله عدو عينك وشانينها • أصبح مشغول بمشغول  
وقوله أعاذل قولى ما هو بيت قافى • كثيرا أرى أمسى لدبلذ نوبى وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقص  
المعنى (ويحذفونها) أي كان  
(٣) قوله باغضهما الاولى مبغضهما من أبغض لان بغض تعديته رديئة كفى كتب اللغة اه

لما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (ويبينون الخبر) على حاله (وبعدان ولو) (١٩٧) الثرمينين (كثيرا إذا) الحكم (اشهر)

من ذلك المرء مجزى بعمله  
ان خبر الخبر وان شرما شر  
وقوله

قد قبل ما قبل ان صدقا  
وان كذبا وقوله

حدثت على بطون ضبة كاهها  
ان ظالمها فهم وان مظلوما  
وفي الحديث النفس ولو  
خائفا من حديد وقال  
الشاعر

لا يأمن الدهر ذوبني ولولم يكن  
جنوده ضاق عنها السهل  
والجبل

تنبيهان الأول قد  
تخلف كان مع خبرها ويبقى  
الاسم من ذلك ان المرء

مجزى بعمله ان خبره خبر  
وان شرفه رفعه ما أي  
ان كان في عمله خبره خبراؤه

خبر وان كان في عمله خبر  
خبرائه شروفي هذه المسئلة  
أربعة أوجه مشهورة

هذان والثالث نصبهما  
على تقدير ان كان عمله  
خيرا فهو مجزى خيرا

والرابع عكس الاول أي  
رفع الاول ونصب الثاني  
وهذا الرابع أضعفها

والاول أرجحها وما بينهما  
متوسطان ومنه مع لو ألا  
طعام ولو تخرجوز فيه سيويه

رفع عمر على تقدير ولو يكون  
عندنا قره الثاني قل حذف  
كان مع خبر وان ولو كقول

من لدشولا لا في انلاها  
قدرة سيويه من لدان  
كانت شولا (وبعدان)

المصدرية (تعويض ما  
عنها) أي عن مكان

سبأني من سيويه في ولو عمر من تقدير يكون (قوله اما وحدها) فالأقتصار على الخبر في قوله وبيقون  
الخبر بقائه على الحالين فلا ينافي هذا الاقتصار قول الشارح اما وحدها وان أورد سم وأقره  
شيخنا والبعض (قوله وهو الأكثر) أي لان الفعل ومرفوعه كاشي الواحد (قوله وبعدان) انظر  
متعلق باسمه وكثير الاحسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تنكرار في الجمع بين الكثرة والاشتهر لانه  
لا يلزم من احدهما الاخرى قال في التصريح والالب في ان هذه أن تكون نوبعة (قوله ولو) أي  
المندرج ما بعده افجما قبلها فلا يجوز الا حذف ولو عمر وانما أكثر حذفها بعدهم لان ان أم أدوات  
الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كأن كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات لم يتوسعوا في  
غيرها قاله في التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الداس مجزىون بأعمالهم الخ  
اه وقال شيخنا السيد المرء مجزى بعمله ليس حدثا وان صح معناه قاله القليوبي ولذلك حكاه  
الطائفي في المجمع بلفظ قيل وكذا غيره اه وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطاوعا وبزوده تعبيرا صاحب  
التوضيح بقوله وقوله هم الداس مجزىون بأعمالهم الخ وكذا في جمع السبوي في عبارته من نسخة  
وعلى تسليم ورود الداس مجزىون بأعمالهم الخ يكون الشارح رواه بالمعنى (قوله بعلة) أي يجنس  
عمله لان العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر والباء بمعنى على (قوله حدثت الخ) حدثت بها  
ودال مهملة كرفع عطف ورفي وضبة بفتح الضاد المحجة وتشديد الموحدة ويروي بكسر الضاد  
وتشديد النون ومدلول العلمين متغايران (قوله ان كان في عمله خير) لم يقدركا التامع مع  
الاستغناء معهما من تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولان الناقصة أكثر استعما لامن التامة  
(قوله أربعة أوجه مشهورة) نص في السهيل على أنه رجا خبر المقرون بار أو ان لا اذا عا داسم كان الى  
مجزور مجزى قال الدماميني نحو المرء قتل عما قتل به ان سيف فسيب أي ان كان قتل بسيف فقتله  
أيضا بسيف وحكي يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح أي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور  
بطالح وذلك لقوة الالة على الجاز بتقديم ذكره لكن هذا ما يسهل الحذف لا ما يوجب الاطراد  
فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيويه ونص المصنف على اطراده اه ببعض حذف (قوله  
وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على باب بالنسبة الى الاول كما أن قوله أرجحها ليس على  
باب بالنسبة الى الرابع وانما كان أضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدها  
الجزء وكلاهما نادرو من هذا يعلم أن أرجحية الاول لاسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين  
وهما اضمار كان واماها بعدا واضمار المبتدأ بعدها الجزء وان توسط الثاني والثالث للسلامة  
كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهماء مساويان وبه قال الشلوبين وقال  
ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بان الحذف في الرفع أقل منه في النصب وقال  
الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان في عملهم خير غير مقصود لان مراد  
المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا لان كان لهم أعمال منها خير وقد بدفع باب على التجريد مثل  
لهم فيها دار الخلد قاله سم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا قر) المناسب عندكم الآن يكون  
استفهام المتكلم من أهل بيته واستفهامه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة  
(قوله من لدشولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها  
شوائل والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتي عليها من نتاجها سبعة أشهر أو غمانية  
والشائل بلاها والناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه لاجله والابن ما أصلا وجهها شول بضم  
الشين وتشديد الواو كرا كع وركع والقاء زائدة والاطلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تالها ولذا  
أي تبعها أي من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدره  
سيويه من لدان كانت شولا) أتى في التقدير بان لفظة اضافة لدان الى الجمل واعتراض بانه يلزمه

(ارتكب) فحذف كان لذلك وجوباً بالذلا يجوز (١٩٨) الجمع بين العوض والمعوض (كمثل أما أنت براقترب) فان مصدرية

وما عوض عن كان وأنت  
اسمها وبراخبرها والاصل  
لان كنت براخذفت لام  
التعليل لان حذفها مع  
أن مطرد ثم حذف كان  
فان فصل الضمير المتصل  
بها ثم عوض عنها ما وأدغمت  
فيها المون ومنه قوله  
أباخرشة أما أنت ذانفر  
فان قومي لم تأكلهم الضبع  
بنيته ~~حذف~~ كان  
مع معولها بعدان في  
قولهم افعول هذا اما لاى  
ان كنت لا تفعل غيره  
فما عوض عن كان ولا  
نافية للخبر ومنه قوله  
أمرعت الارض لو ان مالا  
لو ان نوالك أوجالا  
أو ثلة من غنم اما لا  
التقدير ان كنت لا تجددين  
غيرها (ومن مضارع  
الكان) ناقصة كانت  
أو تامة (منجزم) بالسكون  
لم يتصل به ضمير نصب وقد  
وايه متحرك (تخذفون)  
هى لام الفـ هل تحفيضا  
(وهو حذف) جائز (ما  
الترنم) نحو وان تلحسنة  
في القراءة تن بخلاف نحو  
من تكون له عاقبة الدار  
وتكون لكما التكبيراء  
وتكونوا من بعده قوما  
مساحين ان يكنه فلن تسلط  
عليه لم يكن الله ليغفر لهم  
وخالف في هذا الاخير  
يونس فاجاز الحذف حيثئذ  
تسكا بقوله  
فان لم تل المرأة أبدت وسامة  
فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

حذف الموصول الحرفي وصلته وابقا معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها خلافا لما يوهمه  
كلام البعض وأجيب بأنه حل معنى لاحل اعراب وحل الاعراب من لد كانت وان كانت اضافة  
لدن الى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لدشالت شولا فعمل شولا مصدرا لاجعما وهو أقل كلفة من  
تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة  
في نحو يومئذ قيا سا هذا أولى (قوله فحذف كان) أى وحدها اذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح  
به الفارضى (قوله وجوبا) أى عند الجهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل  
الا في ضمير المخاطب وأجاز سيبويه أما زيد اها ذهبت (قوله اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض)  
كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال أن أنت براقاله الفارضى (قوله فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيها  
بقاء الجواب لان الاول سبب والثاني مسبب (قوله فان مصدرية) أى عند البصر بين وذهب  
الكوفيون الى أنها شرطية بدليل الفاء لانهم يميزون فتح همزة ان الشرطية ونقل البعض في بعض  
نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق قلم قال الفارضى وان المصدرية  
حينئذ في محل نصب أو جر على الخلاف في محلها بعد حذف حرف الجر معها اه (قوله وأنت اسمها)  
أى اسم كان وقيل العامل نفس ما نيتا بماع كان والاسم والخبر لها (قوله والاصل لان كنت  
را) أى الاصل الثاني والاصل الاول اقرب لان كنت براقتربت العلة على المعول ثم حذف اللام  
الخ ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (قوله ثم حذف كان) أى وصلة الموصول الحرفي قد تحذف  
نحو ما أحرأ مكانه أى ما ثبت أفاده يس (قوله أباخرشة) بضم الخاء المجهية صحابي وهو منادى  
حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معول العلة لدلالة المقام والاصل لان  
كنت ذانفرا فتخترت على لا تنفخر على فان قومي الخ والضبيع حيوان معروف شبه به السنة  
المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والاصل ترشيع وقيل الضبيع حقيقة فيها أيضا  
ويجتمه أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم  
اذا نهفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطى في شرح شواهد المغنى (قوله حذف كان) أى وجوبا  
وقوله مع معولها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكأن لم يحذف لبقاء  
بعضه (قوله بعدان في قولهم الخ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض  
فاذا قيل لك لانت الامير فانه جائز ان تقول أنا آتية وان ومنه قالت وان (قوله فما عوض عن  
كان) قضيته أنه ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكون حذفها بالاعتواض (قوله ولا نافية  
للخبر) الظاهر أن لا جر من الخبر أى وجوب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقاني  
ما زائدة لتأكيد كيدان الشرطية من غير تقدير لان كان كافى فامارين ولا داخله على فصل الشرط  
واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكلفا وضعفه الرودانى بان ما لا تزد قبل الشرط المنفصل يعين  
الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا ومعنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب الخ  
على كل محذوف لدلالة افعول قبله عليه والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أى أخصبت  
والثلة بضم المثناة وقد تقع القطعة من الشيء والظاهر أن لوفى الموضوعين للتمنى كفى لو ان لماكرة  
وخبر أن في الموضوع الاول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بحذف والخاص  
أن فون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون  
وصلا لاوقفا (قوله تحذفون) أى لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله في القراءة) نين  
أى قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما  
بعده بالجزم وقوله وتكونوا الخ بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله  
وقد وليه متحرك (قوله فان لم تل المرأة الخ) كانه نظروا وجهه فلم يره حسنا فسلى بانه يشبه وجه الضيغم



اذلا ضرورة لامكان أن

يقال

فإن تكن المرأة أخفت وسامة

وقد قرئ شاذ الم يلك الذين

كفروا بالحق خاتمة إذا دخل

على غير زال وأخواتها

من أفعال هذا الباب نافي

فالمتنى هو الخبر نحو ما كان

زيد عالما فإن قصد

الايجاب قرن الخبر بالا

نحو ما كان زيد الاعالما

فإن كان الخبر من الكلمات

الملازمة للتي نحو يعرج

لم يحرق أن يقتل بالافلا

يقال في ما كان زيد يعرج

بالدواما كان زيد اليعرج

ومعنى يعرج يتنقع وحكم

ليس حكم ما كان في كل

ما ذكر وما زال وأخواتها

فنفها ايحاب فلا يقتل

خبرها بالا كما لا يقتل بها

خبر كان الخالية من نفي

لتساويهما في اقتضاء

ثبوت الخبر وما أوهم خلاف

ذلك فقول كقوله

حراجج ما تنفلك الامناخة

على الحسف أو زرى بها بلدا

قفرا أى ما تنفصل عن

الاعتاب الا في حال اناختها

على الحسف الى أن زرى

بها بلدا قفرا فتنفلك هنا

تامة ويجوز أن تكون

ناقصة وخبرها على الحسف

ومناخة منصوب على

الحال أى لا تنفلك على

الحسف الا في حال اناختها

والله أعلم

وهو الاسد من الضغم وهو العصف (قوله اذلا ضرورة الخ) مبنى على مذهبه في الضرورة وقدم  
ما فيه وقوله لامكان أن يقال فإن تكن المرأة أخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر  
لان الشرط على هذا انفاء الوسامة المتقاضى ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم ابداء  
الوسامة الصادق بانقائها في نفسها فامل (قوله نحو يعرج) أى التي بمعنى يتنقع كما سيدكره الشارح  
أما عايج التي بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمل فلا يختص بالنفي ونحو يعرج أحد وديار وعرب فلا  
يقال ما كان مثلك الا أحدا (قوله في كل ما ذكر) أى في أن المسنى هو الخبر وفي انه اذا قصد الايجاب  
قرن الخبر بالا وفي أنه اذا كان الخبر ملازما للنفي لم يجز أن يفترن بالا بلى أن ليس وما كان يشتركان  
في شئ آخر نية عليه في التسهيل وعبارته مع زيادة من الدما مبنى عليه وتنقص ليس بجواز اقتران  
خبرها بواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله

ليس شئ الا وفيه اذا ما • قابلته عين البصير اعتبارا

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها في  
ذلك كان بعد نفي كقوله

ما كان من بشر الا وميته • محتومة لكن الآجال تختل

وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالخالية فقلت الواو مطلقا كقوله

وكافوا آسافا فصحوا • وأكثر ما يعطون النظر الشرر

وقوله فظاواوهم سابق دعه له • وآخر يثنى دمة العين بالمهل

وهذا انما أجازته الاخفش دون غيره من البصريين ولا جهة في البيتين لاحتمال أصح وظل فيهما  
للتمام وجعل الجملة حالية أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اه وقال في التسهيل ورفع ما بعد الا  
في نحو ليس الطيب الا المسلم لعمدة اه أى حلاله عند انتقاض بهما على ما في الاهمال كفى  
المعنى قال الدما مبنى على ذلك عنهم أبو عمرو وبالعلاء ثم قل في رد نحو هذا التركيب الى اللغة  
المشهوره تأويلات منها أن الطيب اسمها والا المسلم نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس  
والخبر محذوف أى ليس طيب غير المسلم موجود أو ورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلاساد  
مسده ثم قال قال اس هشام وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة قديمة يرد هذه التأويلات  
اه وقوله موجودا عبارة المغس طيبا (قوله فنفها ايحاب) أى باعتبار ما ل المعنى لما مر من  
أهل اللين ونفي النفي ايحاب (قوله فلا يقتل خبرها بالا) أى لان الاستثناء المفرغ لا يكون  
في الموجب الا في الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الا قاعما لاستحالة استمرار  
زيد على جميع الصفات الا القيام (قوله فقول) أى بوجهين أولهما أحسنه ان لا اعتراض على ثانيهما  
بأن عامل الحال ان جعل تنفلك وفيه أن ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا في تابعه أو في المستثنى  
منه وعلى الحسف ليس واحدا منهما ما وان جعل الظرف لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ  
على عامله وقد منع البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ  
في الفضلات قليل في الايجاب وخرج ابن جني البيت على أن تنفلك ناقصة والازائدة كما جوزه  
الواحدى في قوله تعالى كمثل الذي يبعث بما لا يرجع الادعاء ونداء (قوله حراجج) جمع حرجوج بها  
مهملة فراء خيمين بينهما واو كعصف وروى الدقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالحسف  
حبسها عن المريعى يعنى أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المريعى وأومعنى الى أن كما صنع  
الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية ترمى بالنون قال الدما مبنى وأحسن منه  
جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل رمى على روايته بالتخفية قوله بها (قوله الا في حال اناختها الخ)  
أى فهى تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الحسف أى على وجه الحسف

فصل في ما ولا ولاوات

وان المشبهات بليس

انما شبهت هذه بليس في العمل لمشايتها اياها في المعنى وانما افردت عن باب كان لانها حروف وتلك افعال (اعمال ليس اعملت ما) النافية نحو ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وهذه لغة الجاز بين واهلها بنو تميم وهو اقياس لعدم اختصاصها بالامم ولا عملها عند الجاز بين شروط اشار اليها بقوله (دون ان) مع بقا النفي وترتيب زكن) أي علم فان فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما ان زيد قائم فاحرف نفي مهمل وان زائدة وزيد مبتدأ وقيام خبره وقوله

بنى غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الحرف

واما رواية يعقوب بن السكيت ذهب بالانصب فخرجة على ان ان نافية مؤكدة لما لازائدة وكذا اذا انتقض النفي بالانحو وما محمد الارسل فاما قوله وما الدهر الا منحنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا

فصل في ما ولا ولاوات وان المشبهات بليس

أي في العمل كما اشار اليه الشارح (قوله لمشايتها اياها في المعنى) وهو النفي والمثبت لا محالة عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة على اعمال العرب اياها عمل ليس لأن المثبت قياسنا اياه على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع النص فالاعتراض بأن هذا قياس في اللفظ وهو ممتنع ساقط جدا نعم قال سم انما يظهر والتعليل بمشايتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيه من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من الحرف فهو الاقدم عليها افعال المقاربة قلت لانها أظهر مشبهات باب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثير الكثرة مجي خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعمل بخلاف أفعال المقاربة (قوله اعملت ما) أي عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهي وان عند الاطلاق لنفي الحال كليس كافي الهمع (قوا وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشرا بالرفع ونقل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع (قوا شروط) أي أربعة ذكر الناطم منها ثلاثة صراحة وواحد ضمنيا في قوله وسبق حرف جراح فانه تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر ما نحو ما ما زيد قائم وأن لا يبدل من خبرها موجب بالانحو ما زيد شئ الاثنى لا يعاير وتركه المصنف لان الاول ان كان المراد منه ان لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسفة فهي داخل في شرط بقاء النفي لان نفي النفي ازالة للنفي وان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثاني داخل في شرط بقاء النفي لان ايجاب البديل ايجاب للمبدل منه مع أن ابن عقيل رشح في شرحه على النظم أن ابدال موجب من خبرها لا يبطل عمله وعليه مثنى الشارح في الاستثناء جاعلا رفع البديل على محل الخبر وعبارة المغنى اذا قلت ليس زيا شيا الاشياء لا يعاير به جاز كون النصب على الاستثناء أو البديل فان جئت بما كان ليس بطلان البديلة لان ما لا تعمل في الموجب اه قال الشاطبي لا تعمل ما لا يهذه الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها أو ورد عليه سم أن ان لا تلي ليس كما اعترف به بعد ذلك يعني ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وان وليها ان مع أنها لا تلي ليس أصلا هذا مراد سم و يفهم البعض مراده فقال ما قال (قوله دون ان) أي المزيدة لا النافية المؤكدة كما يستفاد من قول الشارح فخرجة على أن ان نافية الخ وبالأولى تأكيدها النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عمله كما يصرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الدماميني والمرادى وان خالف في ذلك بعضهم كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فليست وانما لم يعمل مع ان بعده ما عن شبه ليس بوقوع ان بعده ما وقيل لضعفها عن تخطي ان وكذا في الزيادة ما بعدها ان قلنا باطلها العمل (قوله مع بقا النفي) أي نفي الخبر فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد ضار بالاعمر سم (قوله أي علم) أي من باب المبتدأ والخبر فانه علم منها أن حق المبتدأ التقديم والخبر التأخر (قوله بنى غدانة) بضم الغين المجبة والصريف الفضة والحرف الفتحار (قوله لازائدة) أي كما هي على رواية الاهمال فالتأكيدها على أنها نافية لفظي لا بمنزلة تكرير ما على أنها زائدة معنوي كالتأكيدها بالحروف الزائدة كذا في حاشية السيوطي على المغنى (قوله وكذا) أي كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوا نحو ما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف والمعطوف عليه نفسهما لقوله فان فقد شرط الخ فانظمت عبارة الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر) قال الناصر المراد به نفس الفلك مجازا لا حركة

فشاذا أو مؤول وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد ومنه قوله (٢٠١) وما خذل قومي فأخضع للعدا

ولكن إذا أدعوه فهم هم وأما قول الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم  
أدهم قريش وأدام مثلهم

بشر  
فشاذا وقيل غلط سببه أنه

تجعي وأراد أن يتكلم بلغة  
الحجاز ولم يدرك أن من شرط

النصب عندهم بقاء  
الترتيب بين الاسم والخبر

وقيل مؤول تنبيهان  
الاول قال في التسهيل وقد

تعمل متوسطا خبرها  
وموجبا بالا وفاقا لسيبويه

في الاول وليونس في الثاني  
الثاني اقتضى اطلاقه

منع العمل عند توسط الخبر  
ولو كان ظرفا أو مجرورا

قال في شرح الكافية من  
النحو بين من يرى عمل ما

إذا تقدم خبرها وكان ظرفا  
أو مجرورا وهو اختيار أبي

الحسن بن عصفور (وسبق  
حرف جر) مع مجروره (أو

ظرف) مدخولي ما مع بقاء  
العمل (كما هي أنت معنيا)

وما عندك زيد قائما (أجاز  
العلماء) سبق مصدر نصب

بالمفعولية لأجاز مضاف  
إلى فاعله والمراد أنه يجوز

تقديم معمول خبرها على  
اسمها إذا كان ظرفا أو

مجرورا كما مثل ومنه قوله  
بأهبة حرم لذوان كنت آما

فما كل حين من ترالي مواليا  
فان كان غير ظرف أو مجرور

بطل العمل نحو ما طعمت  
زيدا آكل ومنه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى • وما كل من وفى منى أنا عارف وأجاز ابن

فيكون اسم عين فصيح أنه من باب ما زيد الاسير أو المخبون الدولاب الذي يسقى عليه الماء وضم داله  
أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) يجعله من باب ما زيد الاسير أو الامل وما الدهر لا يدور دوران  
مخبون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أى تعذبا فها منصوبان على المفعولية المطلقة  
لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الاول وجعل معذبا مصدر ميم بمعنى تعذبا أو مؤول  
يجعله مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أى يشبهه مخبونا ويشبهه معذبا وهذا أقل كافة  
(قوله نحو ما قام زيد) أى على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ أرفعا لمكتفى به عن الخبر فلا اشكال  
في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالابتداء في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على  
ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أى لحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن  
يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لحنه كذا في الرواى ثم قال والذي ينبغي أن لا يشك فيه أن ذلك  
إذا ترك العربي وسليقته أمالو أراد أن ينطق بالخطأ أو بلغه غيره فلا يشك في أنه لا يجوز عن ذلك  
وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عربي وقد حكى  
قول بنته لا مير المؤمنين على ما أشد الحرب بالرفع فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت  
أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطق بذلك لابد من  
نأويله كان يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدرك قصته أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم  
على سليقتهم الذى هو المعيار اه وهو كلام في غاية الفسافة طالما جرى في نفسى (قوله وقيل  
مؤول) أى بأن قصته بناء لضافته الى مبنى فهو في محل رفع بالابتداء أو بان الخبر محذوف أى  
موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر وانما قدرنا الخبر مرفوعا لعلم من أن الشاعر تجمى (قوله  
وفاقا لسيبويه في الاول) رد بان المنصوص عن سيبويه المنع والجوزا غما هو الجرعى والفرء (قوله  
اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخ بقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعه وله والتمثيل  
بالمعول في قوله ككبي الخ لا يحصر والقاعدة حل المطلق على المقيّد لانا نقول عادته اعطاء الحكم  
بالمثال مع أن التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو  
اختيار أبي الحسن بن عصفور) وتأنيده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بانه يتوسع في الفضلة  
ما لا يتوسع في العدة فان قيل قد اغفروا تقدم خبرا وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا  
ومجرورا أوجب بان هذه الحروف ضعيفة لانهما فرع الفرع لانهما محمولة على ليس وليس محمولة على  
كان على ما قيل بخلاف ان وأخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كاتقدم الى شرط رابع وهو أن  
لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جارا ومجرورا لان هذه الاحرف ضعيفة العمل  
فلا تقوى على أن تصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع  
تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما يريد طعمت آكل ولا ما يريد اضارب قائما للزوم الفصل بينها  
وبين معمولها باجنبي وان تردد فيها سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم  
معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل اليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعه وليها معا بخلاف تقدم  
معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع  
فيهما أولا (قوله أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوزا لجمع (قوله مدخولي ما) مفعول سبق  
دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لا متناعه لان ما لها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد  
لايهام العبارة معمول نفس الخبر أيضا (قوله بأهبة حزم) الاهبة كفاي القاموس العدة بالضم (قوله  
وان كنت آمنا) عطف على محذوف أى ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الواو الحال وان وصلية  
فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد في تقدم كل - ين لان كل بحسب ما بعدها وما بعدها  
ظرف فتكون هي ظرفا (قوله تعرفها المنازل) أى اطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله وما كل

هذه (ورفع (٢٠٢) معطوف بلكن أو بيل (من بعد) خبر (منصوب بها) الجزاءية (الزنجيت

فصل في ما ولا في ال  
وان المشبهات بمحذوف  
انما شبهت فوهن معطوف  
العمل بيل الى آخره  
المعجب الرفع لكونه  
بأنه مبتدأ مقدر ولا يجوز  
نصبه عطف اعلی جبرمالا  
موجب وهي لا تعمل في  
الموجب تقول ما زيد قائما  
بل قاعد وما عمرو شجاعا  
لكن كريم أي بل هو قاعد  
ولكن هو كريم فان كان  
العطف محرف لا يوجب  
كالواو والفاء جار الرفع  
والنصب نحو ما زيد قائما  
ولا قاعدا ولا قاعدا والارح  
النصب في نفيه قد  
عرفت أن تسمية ما بعد بل  
ولكن معطوفاً محاراً ذائس  
معطوف واما خبر مبتدأ  
مقدر وبل ولكن حرفا  
استدأ (وبعد ما) النافية  
(وليس جربا) الزائدة  
(الخبر) كثير نحو وما ركن  
بظلام أليس الله بكاف عبده  
(وبعد لا) النافية (ونى  
كان) وبقية النواضع (قد  
يجر) قليلا من ذلك قوله  
فكن لي شفيعا يوم لا ذو  
شفاعة  
عفن فتبلا عن سوادين  
قارب  
وقوله  
وان مدت الابدی الى  
الزاد لم أكن  
بأنجلهم اذا جشع القوم  
أنجل

الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما  
على رواية رفعه فكل اسمها وجهلة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد  
فيه حينئذ (قوله من بعد منصوب) أي أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره سم (قوله ولا يجوز  
نصبه) أي على رأي الجمهور أما على رأي يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز  
(قوله لا به موجب) أي على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفي الى ما بعدها فعليه يجوز  
ما زيد قائما بل قاعد بالنصب أي بل ما هو قاعدا أفاده اللقاني وفيه اشكال لان نقل النفي الى ما بعد  
انعاطف صير ما قبله غير منفي فخارجه نصبه وجوابه أن النفي انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب  
مقبه (قوله جار الرفع) أي على اصهار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الباء مخ ساء على مذهب  
من لا يشترط بقاء المحرر أي وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لازادة للتأكيد (قوله قد  
عرفت) أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر (قوله محار) أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة  
المشابهة الصورية (قوله وبعد ما) أي عاملة أو مهملة ما لم يكن اهما لهما الانتقاض النفي فان كان له لم  
تدخل الباء لان الكلام حينئذ ايجاب (قوله وليس) أي غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومعطوب  
الا لا يقترن بالباء كذا في التصريح وسيأتي عن ابن هشام ما يوافق (قوله جربا الخبر) بشرط عدم  
نقض فيه بالاك كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا قائم وقوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن  
لا يكون في الاستثناء فلا يجوز ز قام القوم ليس يزيد أو لا يكون يزيد نقله يس عن ابن هشام وكان الخبر  
الاسم اذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم نصب البر وهذه  
الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان  
السامع قد لا يسمع أول الكلام وقيل اعماريد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لا تساع دائرة  
الكلام اذ ربما لا يمكن المتكلم من نظمه أو سجعها الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على  
الاعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لان خبر ما لم يقع في القرآن مجرور من الباء الانصوبا ورفع  
على الاهمال في قاعدة في التسهيل وقد يجزى المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال  
الدمامي وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقبوس  
ثم قال في التسهيل ويندر ذلك أي جربا المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ثم قال وان ولي  
العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سبي نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى  
الوصف ماله مفردا في نصب أو ويجزى على التوهم ورفع به السبي وهو أخوه في المثال أو جعلا مبتدأ  
وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان أخوه ولا ذاهبون أخوته  
ولأن تجعل الوصف مبتدأ والسبي فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي وان تلاه  
أجبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وان جرب  
بالباء جار على الاصح جرب الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين لان  
جربا المعطوف بـاء مقدره مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواه نصبت  
خبرها أو جربته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذلك خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف  
حينئذ الى عطف الجمل اه مع زيادة من شرحه للدمامي (قوله وبعد لا) أي عاملة عمل ان أو عمل  
ليس (قوله ونفي كان) أي وكان المنفية أي غير الاستثنائية كقمر (قوله وبقية النواضع) عطف  
على كان ففي مسلط عليها والمراد الدواضع غير ان وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أتى به  
دفعاً لتوهم أن قد ايسر للتقليل (قوله ممكن) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والقتيل الخيط  
الذي في شق النواة وهو منصوب على السبابة عن المفعول المطلق أي اغناها ما وقوله عن سوادين  
قارب من وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله اذا جشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل

وقوله دطاني الخ والحيل بيني وبينه • للسادق لم يجدني بقعد (٢٠٣) وربما أجز والاستفهام مجرى الذي لشبهه آياه كقوله

يقول اذا اقول عليها  
وأفردت

ألاهل أخوعيش لذيقه اثم

وندر في غير ذلك ككبران

ولكن وليت في قوله

فان تسأعها حقة لا تلاقها

فانك مما أحدثت بالمحرب

وقوله

ولكن أجز الوعلت بهن

وهل ينكر المعروف في

الناس والأجر

وقوله

ألايت ذا العيش اللذيذ

بدائم

على إحدى الروايتين

وانما دخلت في خبر أن في

قوله أولم يروا أن الله الذي

خلق السموات والارض

ولم يبي بخلقهن بقادر لانه

في معنى أوليس الله بقادر

في تنبيهات الأول لا فرق

في دخول الباء في خبر ما بين

أن تكون حجازية أو تنجية

كما اقتضاه اطلاقه وصرح

بفي غير هذا الكتاب

وزعم أبو علي أن دخول

الباء مخصوص بالحجازية

وتبعه على ذلك الزمخشري

وهو مردود فقد نقل

سيبويه ذلك عن غيم وهو

موجود في أشعارهم ولا

التفات الى من منع ذلك

• الثاني اقتضى اطلاقه

أيضا أنه لا فرق في ذلك بين

العامة والى بطل عملها

بدخول ان وقد صرح بذلك

في غير هذا الكتاب ومنه

وأجمل بمعنى مجمل كافي التصريح ولا بقاء. أجمل على ظاهره وجهه (قوله والحيل) يعنى الفرسان  
والقعد بضم القاف فكون المهمة فضم الدال وقتها الضعيف المتأخر قاله العيني (قوله أجزوا  
الاستفهام) ظاهره ولو غير اطلاق وفي التصريح أن هل في البيت للبعد (قوله لشبهه آياه) أى في  
عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو هجوم الفرزدق لجرير بأن قومه كلباء. أنون الان  
فالضمير في يقول الى الكلبى اذا اقول أى ارتفع على الاتان وأفردت الاتان بالقاف أى لصقت  
بالارض وسكنت ألهل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهد بأنه خروج عما نحن  
فيه اذا الكلام في زيادة الباء بعد الناصخ وهو مدفوع بان قول الشارح وربما أجز والاستفهام غير  
مفيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناصخ وان أوهمته عارته بل هو أعم والمعنى وربما أجزوا  
الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخلة على الناصخ فالاستفهام ادب اليت في محله (قوله  
وندر) أى فل جدا (قوله تكبران الخ) وكالمحال في مجابهة في زيد براكب (قوله فان أ) أى تبعه عنها  
أى عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة

خليلى مرابي على أم جندب • لنقض حاجات الفؤاد المذهب

حقبة أى مدة لا تلاقها بدل من تنال عدم الملاقاة هو البأى كقوله كريا (قوله لو نعت) معترض  
بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أى لو فعلته لاصبت أو هى للتمى (قوله وانما دخلت الخ)  
جواب عما يرده على قوله وندر وحاصله كيف تدعى ندر وما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع  
الباد واستعماله وحاصل الجواب أن دخولها في الآية لا مدخولها يؤل بحسب المعنى الى خبر  
ليس (قوله لانه في معنى الخ) بدليل التصريح به في قوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض  
بقادر أو يقال لان ومعمولها سادامد مقول يروا العلمية وهى من النواسخ قد دخلها جزء  
من معمولى الناصخ فكانه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما طنت أن أحدا  
بقائم (قوله في خبرنا) الاضافة لادنى ملاسة بالسبب للتمية لانها لا خبر لها أى الخبر الواقع في خبرها  
(قوله وتبعه على ذلك الزمخشري) بناء منها على أن مقتضى زيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك  
فان مقتضى نفيه اه دما مبنى أى بدليل دخولها في نحو لم أكن بقائم وامتناعها في كس قائما  
(قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق لعمر لمعمر ما معن بتارك حقه (قوله بدخول ان) أى أو بعدم  
الترتيب لا بانتقاض النفي بالاقل المفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لاخير بخير) بحث فيه باحتمال  
كون الباء ظرفية لازائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالعض بان هذا الاحتمال  
خلاف الظاهر وان ادعى الامام مبنى ظهوره وأنا أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون  
الكلام على زيادة الباء مقولاً لان المعنى المقصود من هذا الكلام نفي كينونة الخير في الخبر الذى  
بعده النار أى نفي وجود شئ من الخير في الخير الذى بعده النار وهذا انما يفيد الكلام اذا جعلت  
الباء ظرفية أو نفي الخير عن الخير الذى بعده النار وهذا انما يفيد الكلام اذا جعلت مقولاً  
والاصل لاخير بعد النار خير وليس المقصود نفي الخير عن النار بل بعد النار عن الخير كما يفيد جعل  
الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون لالننى الجنس أنها لننى الخير عن الجنس فان قلت  
يفنى عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاهم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف  
بأجنبي وهو خير وحيث كانت دعوى الزيادة محجوجة الى ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل  
كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للامام مبنى قد بدرة فانه في غاية الجنس والمثانة (قوله في  
النكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانما عند الاطلاق لننى الجنس برحمان وانوحدة  
بمروجية وكلاهما بالنكرات أنسب اه مم أما لننى الجنس نصفاً فاعاملة عمل ان وأورد

قوله لعمرك ما ان أبو مالك • بواه ولا بضعيف قواه • الثالث اقتضى اطلاقه أيضاً أنه لا فرق في لابين العاملة عمل ليس كما  
تقدم والعاملة عمل ان نحو قولهم لاخير بخير بعده النار أى لاخير خير (في النكرات) أعملت



نعرف فلا شيء على الأرض باقيا  
ولا وزرما قضى الله واقبا  
(تنبيهات) الأول ذكر  
بن الشجري أنها علمت  
في معرفة وأنشد للنابغة  
الجلهدى

رحلت سواد القلب لا أنا  
اغيا  
سواها ولا عن جها متراخيا  
وتردد رأي الناظم في هذا  
البيت فأجاز في شرح  
التسهيل القياس عليه  
وتأوله في شرح الكافية  
فقال يمكن عندى أن  
يجعل أنا مرفوع فعل  
مضمر ناصب باغيا على  
الحال تقديره لا أرى باغيا  
فلما أضمر الفعل برز الضمير  
وانفصل ويجوز أن يجعل  
أنا مبتدأ والفعل المقدر  
بعده خبرا ناصبا باغيا على  
الحال ويكون هذا من  
باب الاستغناء بالمعمول  
عن العامل لدلالته عليه  
وتظايره كثيرة منها قولهم  
حكمك مسطأ أى حكمك  
لك مسطأ أى مثبتا فجعل  
مسطأ وهو حال مغنيا عن  
عامله مع كونه غير فعل  
فإن يعمل باغيا بذلك  
وعامله فعل أحق وأولى  
هذا اللفظ. الثاني اقضى  
كلامه مساواة لاليس في  
كثرة العمل وليس كذلك  
بل عملها عمل ليس قليل  
حتى منعه القراء ومن  
وافقه وقد نبه عليه في غير

على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه وقع في أمثلة سيويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا أو اجيب بأنه  
لا عمل للابل هي زائدة والاسمان تابعا للمعول ما قاله المصرح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول  
مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفي والترتيب) أى بين اسمها وخبرها ولم يقل  
وعدم الاقتران بأن لأنها لا تقترب بها أصلا فلا يحتاج إلى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معجول  
خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وأن لا تكون لنفي الجنس نفاذا لا يرد البيت إلا في  
أعنى تعزالخ لان التنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على  
مامر) أى من البيان قبل ومن الخلاف (قوله تعز) أى تصبر وتسل والوزر المجأ والشاهد في  
الشرطين وقبل لا شاهد في الشرط الأول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير في على الأرض وعلى  
الأرض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه أنا الوسلنا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر في  
الشرط الثاني قرينة على نصبه في الأول والا كان تليقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشرطين  
غاية الأمر أنه في الأول بقرينة الثاني (قوله سواد القلب) أى حبه السوداء وبأغيا طالبا (قوله  
مرفوع فعل) أى على أنه نائب فاعل (قوله لا أرى) أى لا أبصر إذ لو كانت عليه لكان المنصوب  
مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان حذف غير القلب  
أكثر من حذف القلب (قوله والفعل المقدر بعده) انما قد ربه بعد مامر من وجوب تأخير الخبر  
الفعل الرافع لضمير المبتدأ (قوله هذا) أى الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول الخ أى من باب  
سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أى قوله ونظايره الخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول  
فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أن عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض ولك أن  
ترجع اسم الإشارة إلى التأويل بوجهه ويكون التنظير على وجهه الأول فهو حكمك مسطأ في  
الاستغناء بمطلق معجول عن مطلق عامل وإن لم يكن المعجول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض  
ولاجواب (قوله حكمك مسطأ) تقدم أن هذا إذا فلا يناسب التنظير به (قوله اقضى كلامه)  
حيث شبهه بليس ثم قال وقد تنبأت فافاد أن أعمال لا كليس كثير وعمل مراد الشارح باقتضاء  
كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاؤه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن  
الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب  
سماعيا وتبعه الجاهل وعلت القلة بنقصان شبهها بليس لان النفي مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه  
كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال ويلحق بها ان النافية قليلة ولا كثيرا اه قال السيوطي  
قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا  
ولا أعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريح سوى البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أى الحرب  
وقوله فأنابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أى فأنابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أى فأنابن قيس الخ علة للجواب المحذوف  
بدليل بقرينة القوافي فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل ان لان ظهور الضمير يمنع هذا الاحتمال قاله  
الروداي (قوله وقد تنبأت) من ولى الشيء يليه ولاية اذا تولا به بشرط لأعمال لات وان عمل ليس  
ما اشترط في ما لا الشرط الأول لان ان لا تزايد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتهما بعدهما  
ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكد ان النافية بان نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات  
باشترط أن يكون معمولها معنى زمان وقد للتحقيق بالنسبة للآلات وللتقليل النسبي بالنسبة لان  
بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أى لات اجماع من  
العرب وعلى تسليم ان قد لا لتقليل بالنسبة إلى لات أيضا يقال اجماع على الجواز فلا ينافي قلة الوقوع  
فان قلت اذا أجمعت العرب على أعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالانخفاض قلت معنى اجماع العرب

هذا العمل) المدكور أمالات ثابت سيويه والجهوز عملها ونقل منعه عن الاخفش وأما ان فأجازا عملها الكسائي واستمر الكوفيون وطائفة من البصريين ومنعه جهوز البصريين واختلف النقل عن سيويه والمبرد والصحيح الاعمال فقد مع نرا ونظما عن النثر قولهم ان أحد خبرا من أحد الأبالغا في وجعل منه ابن جني (٢٠٥) قراءة سعيد بن جبير ان الذين يدعون

من دون الله عبادا أمثالكم على أن ان ناسبة رفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الاصنام الذين يدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم وعبدوهم لكنهم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله ان هو مسئول على أحد الاعلى أضعف المجانين

وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبني عليه فيخلد

وقد عرفت أنه لا يشترط في معمولها أن يكونا نكرتين (وماللات في سوى) اسم (حين) أي زمان (عمل) بل لا تعمل الا في أعماء الاحيان نحو حين وساعة وأوان قال تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم

وقال الاسخ

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

أي وليس الاوان أوان صلح فخذ المضاف اليه أوان منوى الثبوت وبني كما فعل بقبل وبعد الا أن أوانا شبيهه بنزال وزنا بني على الكس مرونن اضطوارا أو ما قوله لهني علبك للهفة من خائف • يبني جوارك حين لات مجير فارترع مجير على الابتداء أو الفاعلية

على اعمالها كافي الروداني أنه وجد في لغة الحجازيين والقيمين بعد هاهم فروع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النعامة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العمل) اسم الاشارة راجع الى عمل ليس في قوله اعمال ليس لاي عمل لافي قوله في النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض باشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وان وهو غير مسلم في ان لاتا تعمل في المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش) وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول للفعل محذوف تقديره أرى مثالا أفاده في التصريح (قوله ومنعه جهوز البصريين) ومما يخرج عليه قول بعضهم ان قائم بثبوت النون أصله ان أنا قائم حذف هزة أنا اعتبارا وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا في لكاهو الله ربي فأصله لكن أنا ففعل فيه مامر وسع ان قائما على الاعمال أفاده في المعنى قال اللما بني قرآن من عامر لكاهاتبات ألف أنا وصلا ووقفنا تعويضا بالالف عن الهمزة المحذوفة وغيره بانياتنا ووقفنا فقط على الأصل اه وانظر لم ترسم ان قائم بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها ووقفنا لعله لدفع التباس ان خطابا بالتالي هي ضمير رفع منفصل واعراب لكاهو الله ربي لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثانيا خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربي وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين اتوافق القراءتان اثباتا وهو يخرج على شاذ لان نصبها الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) اشار به الى دفع التنافي بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها الدافية لها وحاصل الدفع أن الذي والاثبات لم يتوارد على مثلية واحدة فالمثلية المماثلة في العبودية والمنفية المماثلة في الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الاعلى أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاص النبي بالنسبة الى معمول الخبر لا يبط عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أي من الامثلة (قوله في سوى اسم حين) قد راسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أي فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم التدامة (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد الى الاوان وقوله حين بقاء أي بقاء الصلح (قوله أي وليس الخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) أي معنى ليصح البناء (قوله وبني) أي عند الجمهور وذهب القراء الى أنها قد يجربها الزمان كافي البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر واجب بأن الجر في الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك في البيت أيضا (قوله لشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام في الحالة المذكورة على الكسر لشبهه بنزال فتأمل (قوله بني على الكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين وفون للصورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع السواء على السكون (قوله لهني) بفتح الهاء من باب فرح كافي القاموس أي حزني مبتدأ خبره عليك أوللهفة أي لاجل لهفة أي لتحزن عليك لاجل تحزن الخائف الذي يطلب جوارك أي اغاثتك (قوله فارترع مجير على الابتداء) والمسوغ له وقوعه بعد النبي أو تقدم الخبر الى هذا أشار بقوله ولات له مجير (قوله أو الفاعلية)

أي لا يتحصل مجبراً ولا لا مجبراً ولا لا مهمة لعدم دخولها على الزمان (تنبيه) للتعويض في لا التوافق بلدها هنا كقولها  
 حنت فوارولات هنا حنت • مذهباً أحدهما أن لا ت مهمة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة  
 إلى المكان وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت فوارولات هنا لا حنين وهذا الوجه القارسي والثاني  
 أن تكون هنا اسم لات وحنت (٣٠٦) خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لأن

فيه إخراج هنا عن  
 الظرفية وهي من الظروف  
 التي لا تتصرف وفيه  
 أيضاً أعمال لات في معرفة  
 وانما تعمل في تكرة  
 واختصت لات بانها  
 لا يذكّر معها معمولاً لها  
 معاً بل لا بد من حذف  
 أحدهما (وحذف ذي  
 الرفع) منهما وهو الاسم  
 (فشا) فتقديرولات حنين  
 مناص ولات الحنين حين  
 مناص أي وليس الوقت  
 وقت فرار لحذف الاسم  
 وبقي الخبر (والعكس قل)  
 جداً أقر بعضهم شدوذا  
 ولات حنين مناص برفع  
 حين على أنه اسمها والخبر  
 محذوف والتقديرولات  
 حين مناص لهم أي كأنما  
 لهم (خاتمة) أصل لات  
 لا النافية زيدت عليها تاء  
 التأنيت كقافي ربت وعت  
 قبل ليقوى شبهها بالفعل  
 وقيل للمبالغة في النفي  
 كقافي نحو علامة ونسابة  
 للمبالغة وحركت فرقا بين  
 لحاقها الحرف ولحاقها  
 الفعل وليس للتقاء  
 الساكنين بدليل ربت  
 وعت فانها فيهما متحركة  
 مع تحريك ما قبلها وقيل

أي بفعل محذوف (قوله أي لات الخ) لف ونشر مشوش (قوله ها) أي بضم الهاء وتشديد النون  
 ومثلها مكسور تم أو مفتوحهما المأمراً أن الثلاثة جاءت للزمان (قوله ولات ها) بضم الهاء كقافي  
 الدماميني (قوله وهنا في موضع الخ) أي خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أي والفعل إذا أضيف  
 إليه كان مجرد الحدث فهو واسم حكماً كاذب إليه بعضهم ومربى به (قوله والتقدير وليس الوقت الخ)  
 جرى على التذليل من استعمالها للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فراراً من عمل  
 لات في غير الزمان (قوله وفيه أيضاً الخ) وفيه أيضاً الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف إلى جملة  
 (قوله أعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كقافي المعنى وقوله وانما تعمل في تكرة أي عملاً ظاهراً فلا  
 يبقى أن المقدّر لأن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار إليه الشارح بقوله سابقاً فليس إلا وان  
 أو اسلم وبقوله بعد ولات الحنين حين مناص قال المصنف لأن المراد نفي كون الحنين الخالص  
 حيناً ينوبون فيه لأنني كون جنس الحنين اه ولعل هذا إذا كان المقدّر الاسم بدليل تقديرهم  
 الخبر تكرة في قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أي كثر لأن الخبر محط الفائدة (قوله أي كأنما لهم)  
 ظاهراً جعل كأنما خبر لات وهو لا يصح لأن من شرط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدّر  
 ولات حين مناص حيناً كأنما لهم فيكون كأنما صفة للخبر لا خبراً (قوله كقافي ربت وعت) أي فالتأنيث  
 المستفاد من تاء لات للفظ قال في التصريح زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وعت لأن  
 لات محمولة على إيس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بالجمولة على أن (قوله بالفعل) يعني ليس  
 إذ لحاق التاء لها سارت بوزن إيس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقتهم عليها بالتاء  
 غالباً كقافي الدماميني (قوله كقافي نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطاق المبالغة فلا ينبغي أن التاء في  
 لات لأصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة زيادة المبالغة في الإثبات (قوله وحركت الخ) متعلق  
 بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) أي بكسر  
 الياء كقافي المعنى والتصريح وان صرح الشارح بعد بانها ساكنة فهي حينئذ فعل ماض وقيل هي ماضى  
 يلبت أي ينقص يقال لات يلبت وألت يأت وهما قرئ قوله تعالى لا يلبتكم من أعمالكم شيئاً (قوله  
 والسين تاء) كقيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين اعلالين) أي قلب  
 الياء ألفاً فتحرّكها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم  
 الرض بدليل باب قه وعه بل قد يجتمع أكثر من اعلالين كقافي قضايا وخطايا فتدبر (قوله الاماء  
 وشاء) أصلها موه وشوه قلبت الواو ألفاً والهاء همزة (قوله في يطة ويطة) مضارعاً ويطد الشيء ويطدا  
 ويطدة أثبتة ووتده وتد اوتده ثبته وأصلها يوطد ويوطد حدثت الواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء  
 والكسرة (قوله وقاب العين الخ) أي لبتأتى الإدغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل  
 متحركة كما مر

#### أفعال المقاربة

أصلها ليس قلبت الياء ألفاً والسين تاء وهو ضعيف لوجهين الأول أن فيه جمعاً بين اعلالين وهو  
 مرفوض في كلامهم لم يجز منه الاماء وشاء ألا ترى أنهم لم يدغموا في يطة ويطة فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى  
 جفس اللام والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم  
 في أفعال المقاربة اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل أفعال المقاربة وهي ثلاثة كاد وكرب وأوشك

اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره ولك أن تجعلها على بابها القرب كل من معنى الاسم  
 ومعنى الخبر من الاستروان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم بالزوم وهل عين  
 كاديا، أو أو قولان واستدل لكونها أراجك كناية سيويه كدت بضم الكاف أكاد وكان قياس  
 مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد وجعله ابن مالك من تداخل الغتين فاستغسوا  
 بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضعومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية  
 لأصله الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على  
 قرب الخبر) أي قرب معناه من معنى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كافي  
 يكادزيتها يضى (قوله على رجاء الخبر) يعنى الطمع في الخبر محبوبا أو الاشتغال أي الخوف منه مكرها  
 في كلامه اطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كفاؤه بس وقد اجتمع في قوله تعالى  
 وعسى أن تكرهوا شيئا الآية كافي المعنى قال الدماميني فالأولى للترجي والثانية للاشتقاق بحسب ما في  
 نفس الامر أي ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى لانه خير لان فيه اما الظفر والغنية أو الشهادة  
 والجنة وما أحببتوه من القعود عن الغزو ينبغي أن يكره لان فيه الدل وحرمان الغنية والاجر وقال  
 الشنشي الأولى لاشتقاق الخطابين نظر الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظر الى  
 ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أي التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من باب التغليب)  
 أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وأكثر وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة  
 عسى لانها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله النشارح أولى من قول صاحب التوسيع  
 من باب نسبة الكل باسم جزئه لتول الناصر الثاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم  
 الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب  
 منها فتغليب كالعمري والقمرين هذا وقد قيل ان في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة  
 وبما أفاد ذلك النبي حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لان  
 رجاء الفعل دلالة قدرته وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اه  
 وعلى هذا التغليب أيضا لان الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الروداني (قوله  
 في العمل) أي لا في كل أحكامها فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه في باب كان في  
 المسئتين على كلام في الثانية مرسد كره وأما قوسط الخبر فائتر باتفاق اذ لم يقترب بأن وعلى  
 أحد القولين اذا اقترن بان وصححه ابن عصفور كذا في الهمع والدماميني ولما كانت عبارة المصنف  
 توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أي وأخواتهما الاستية  
 (قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيه على  
 أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون  
 خبرها تكبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم  
 نبه على الأصل شذوذا في مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لان الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد  
 أن خبرهما اذا اقترن بان خرج من باب الجملة الى باب المفرد لأن راد الجملة ولو بحسب الصورة  
 الظاهرة (قوله وأخواتها) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية  
 وهما الخبر بهما عن كاد وعسى بالسكبية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع أن  
 في المتن حذف الواو مع ما عطف أي لهذين وأخواتهما المعنى على التوزيع ويحجب أيضا بان غير  
 نكرة في سياق الاثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك اقترقا) أي لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا  
 حكمه تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حرفي وهذه أفعال (قوله فابت) أي رجعت الى فهم قيسلة  
 (قوله لا تنكرن) أي من العذل (قوله أي عصى مسها) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو

وضعت للدلالة على قرب  
 الخبر وأفعال الرجاء وهي  
 أيضا ثلاثة عسى وحري  
 وأخلاق وضعت للدلالة  
 على رجاء الخبر وبقيصة  
 أفعال الباب للدلالة على  
 الشروع في الخبر وهي أنشأ  
 وطفق وأخذ وجعل وعلق  
 فتسمية الكل أفعال  
 مقاربة من باب التغليب  
 (ككان في العمل) كاد  
 وعسى لكن ندره غير جملة  
 فعل (مضارع لهذين)  
 وأخواتها - جاس أفعال  
 الباب (خبر) فلذلك اقترقا  
 بيا بين وغير جملة المضارع  
 المراد كقوله  
 فابت الى فهم وما كدت آتيا  
 وقوله  
 لا تنكرن الى عصى صاعما  
 وأما فطفق مسها بالسوق  
 فالخبر محذوف أي عصى  
 مسها والجملة الاسمية  
 كقوله

ممنوع عند الناظم وأجيب بأنه ليس بمؤكذب بل نوعي لعلق ما بعده وهو بالسوق أي فلفظ يعص  
السيف مسحا كأننا بسوق الخيل وأعانها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقعة الشاب والاكوار  
جميع كور بفتح الكاف وهو الرحل أي المنزل والمرتع المرعى ومن الاكوار متعلق بقريب والمعنى  
طفقت تقرب مرتعها من الاكوار لما بها من الاعياء (قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبنى  
على أن اذا ظرف لا رسل غير شرط فان جعلت شرطية فخرج جعل الجملة الشرطية وجلة أرسل  
جواب الشرط ولا شاهد فيه حيث هذا ما قاله البعض تبعاً لشيخنا في التصريح ما يردده ويصح  
الاستشهاد به على أن اذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه فأرسل خبر جعل وهو  
فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا المأر من يحسن تقريره ووجهه أن اذا منصوبة بجوابها  
على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فاقهوه اه (قوله  
بعد عسى زر) لان المترجي مستقبل فناسبه أن وقيل تجرد هاهنا أن خاص بالشعر وانما ساغ  
الاخبار بان يقوم مثلاً مع أنه في تاويل مصدر ولا يجزى عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف أي  
عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح  
جملة على الاسم من غير تاويل وقيل يقدر أن الاخبار وانما وقع أولاً بالفاعل ثم جى به ان لتؤذن  
بالتراخي لا لقصد السبيل وبهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة  
وقيل المقرون بأن معمول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على ضمينه معنى  
قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تأمة وقيل  
بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البديل مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في قوله حجرة ولا  
تحسن الذين كفروا أنما على لهم خير لا نفهم باناء الفوقية وقض السين ولا محذور في لزوم البديل لانه  
المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعاً لقرب تابع يلزم كتابه مجرور وب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل  
المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب لان المبدل منه في حكم المطروح وعسى على هذا القول  
ناقصة كقول الجمهور كذا في المعنى وحواشيه ولأن أن تقول نص الزمخشري وغيره على انه ليس معنى  
كون المبدل منه في حكم المطروح أنه مهذب بل أن البديل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتعدي  
والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل في نحو  
نفعى زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل في فائدة الشيخ قال الشيخ اللقاني عسى موضوعة  
للزمن الماضي ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهي في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفي  
كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا  
في كلامهم ممنوع وأجاب سم بأن مراده لم يعلم بثبوته وما ذكره في عسى غير معلوم اذ كونه موضوعة  
للزمان غير معلوم وان كان جائزاً اذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن  
الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكن الما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك ادراجها في نظم أخواتها  
ومنه يتحقق أن المراد الوضع الحقيقى أو التقديرى اه ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكتفى في  
كون اللفظ مجازاً او كونه في كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونه في  
كلامه تعالى للرجاء باعتبار مخاطبين كما هو في سيبويه في لعل وقال الرضى انه الحق كذا في يس وقول  
اللقاني عسى موضوعة للزمن الماضي أي للرجاء مع الزمن الماضي وقول الصفوى ومنه يتحقق أن  
المراد أى بالوضع في قولهم الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي (قوله الذى أميت فيه) روى بفتح  
التاء وضمها وقوله يكون الخ قال الدمامى ينبى أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراه والجملة في محل نصب  
خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون وراه خبرها من رفع  
الفعل من الخبر أجنبياً عن الاسم وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) دلالة كاد على قرب الخبر فكانت

وقد جعلت قلوص بني زياد  
من الاكوار مرتعها قريب  
وجلة الماضى كقول ابن  
عباس رضى الله عنهما  
فجعل الرجل اذا لم يستطع  
أن يخرج أرسل رسولا  
(وكونه) أى كون المضارع  
الواقع خبراً (بدون أن)  
المصدرية (بعد عسى  
زر) أى قليل ومنه قوله  
عسى الكرب الذى أميت  
فيه يكون وراه فرج  
قريب (وكاد الامر فيه  
عكسا) فافتراه بأن بعدها  
قليل كقوله

(قوله على تقدير الخ) قال  
الدمامى وفي هذا العذر  
تسكف اذ لم يظهر المضاف  
الذى قدره يومان الدهر  
لا في الاسم ولا في الخبر اه  
(قوله المبالغة) بعيدا  
لا يقصد انما (قوله ذلك)  
مبنى على ان عامل البديل  
المذكور



كادت النفس أن تفيض عليه وقوله أيتهم قبول السلم منافك دثم • أدى الحرب أن تغضوا السبوق هن السل وأنشد سيبويه فلم أر مثلاً خباباً واجد فنهنته نفسى بعدما كدت أفعله وقال أراد بعدما كدت أن أفعله لحذف أن وأبقى عملها وفيه اشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن لان العامل لا يحذف ويبقى عمله الا اذا اطراد ثبوته (وكسى) في العمل والدلالة على الرجاء (حرى) ولكن جعلاً • خبرها حتماً بان متصلاً) بحررى زيد أن يقوم ولا يجوز حرى زيد يقوم (٢٠٩) (والزمو الخ لوق أن مثل حرى) فقالوا

اخلوقت السماء أن غطر ولم يقولوا اخلوقت غطر (و بعد أو شئت انتفا أن ررا) أى قل والكثير الاقتران بها كقولها ولو سئل الناس السراب لا وشكوا اذا قيل هاتوا أن يعملوا ويعملوا • ومن التجرد قوله • يوشك من فر من منيته • فى بعض غراته يوافقها (ومثل كاد فى الاصح كربا) بفتح الراء ونقل كسر ها بضايعى أن ثبات أن بعدها قليل ومنه قوله • قد برت أو كرت أن تبورا • لما رأيت بهما مشورا • وقوله سقاها ذروا الاحلام سجلا على الظما • وقد كرت أعناقها أن تقطعا والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره ومعه قوله كرت القلب من جواه يدوب حين قال الوشاة همد غضوب (وترك أن مع ذى الشروع وجبا) لما بينهما من المناقاة لان أفعال الشروع للعال وأن للاستقبال (كأنك ألسانك يحود

فى الحال (قوله أن تفيض عليه) بالقاء والاضاد المجهة أى تخرج (قوله فلم أر مثلاً) أى مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التى كان أراد منها وقوله خباباً بضم الخاء المجهمة أى معمم ونهنت زحرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله أراد بعدما كدت أن أفعله) وقيل الاصل بعد ما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله بفتح الباء ورجحه فى المعنى بكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار باطراد الخ) دفع لما قد يقال يحتمل أن اثبات أن فى البيتين السابقين شاذ لا قبل فقط (قوله وأزمو الخ لوق أن مثل حرى) للاشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختصة بالمستقبل (قوله وبعد أو شئت انتفا أن زرا) قال اللقاني لان القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون اختيها كاد وكرت لاها موضوعه للاسراع المقضى الى القرب بخلاف كاد وكرت فله قربة فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلاً عن البيهوتى أو شئت فى قوله وبعد أو شئت يسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز الى الكامل سهو ظاهراً لان هذا المعنى هو فى أو شئت فى قوله بعد عسى اخلوق أو شئت (قوله غراته) بكسر الغين أى غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) أى فى أمهال المقاربة وفى ان الكثير تجرد هاس أن وان اقتضى كلام الشارح أن التشبيه فى الثانى فقط (قوله فى الاصح) مقابله شيئاً من مقتضى كلام سيبويه حيث لم يد كرفيه الا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيد كرا الشارح الاول واقتصر شيخنا البعض على كونه أشار بقوله فى الاصح الى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة أى هلكت وبهس اسم رجل والمشهور الهالك (قوله سقاها) الضمير الى العروق المتقدمة فى قوله • مدحت عرو وقال لمدى مصت الثرى • قيل المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هوهم بأنهم حديثون فى العنى والعطاء وأن أصلهم العاقبة وعدم العطاء قاله العيني فى شواهد الكبرى وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع فى قوله أعناقها فتفسير البعض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لحم اللعينين باني ذلك على أمها بفتح العين ليس فى محله والاحلام العقول والسبل بالفتح قال فى القاموس الدلو العظيمة مملوأة اه ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوسيع أنه الدلو التى فيها ماء قل أو جل وتقطعا أصله تنقطع (قوله من جواه) أى شدة وجده (قوله وترك أن الخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة الى اقترانه بأن وتجرد منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واحلوق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرت (قوله وطبق بالباء) أى المكسورة كفى التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها شرع فى نحو شرع زيد يأكل (قوله ينشد) اما مضارع الثلاثى ينشد الضلالة ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعى أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطى فى الهمع قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأحواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اه قال سم وينظر ذلك مع ما ذكره فى نحو ان خبر غير من أن خبر الاول اسم كان المحذوف مع خبرها اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل فى الهمع قولين آخرين فى حذف خبر

(٢٧ - صبان اول) وطفق) زيد بعدو بكسر القاء وفتحها وطبق بالباء أيضاً (كذا جعلت) أنكلم (وأخذت) أقرأ (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله أراك علق نطلم من أحرنا وظلم الجار اذلال المخير • تنبيهات • الاول عدا الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكسر يشده الثانى اذا دل دليل على خبر هذا الباب جار حذوه ومنه الحديث من نأى أصاب أو كاد ومن همل أخطأ أو كاد • الثبات يجب فى المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب غير عسى

ضمير الاسم وأما قوله وأسقيه حتى كاد مما أبشه نكلمني أحجاره وملاعبه وقوله وقد جعلت إذا ماقت بشقلى  
بعض من الضارب الثمل (٢١٠) فأحجاره وثوبى بدلان من اسمي كاد وجعل وأما عسى فانه يجوز في المضارع بعده

١٠. ان يرفع السبى كقوله  
وماذا عسى الحجاج يبلغ  
جهده اذا نحن جاوزنا خبير  
زياد روى بنصب جهده  
ورفعه ولا يجوز ان يرفع  
ظاهرا غير سبى وأما قوله  
عسى الكرب الذى  
أمسيت فيه يكون وراءه  
فرج قريب فان في يكون  
ضمير الاسم والجملة بعده  
خبر كان (واستعملوا  
مضارعا لاوشكا) كما رأيت  
وهو أكثر استعمالا من  
ماضيها (وكاد لا غير) أى  
دون غيرهما من أفعال  
الباب فانه ملازم لصيغة  
الماضى (وزادوا موشكا)  
اسم فاعل من أوشك مع عمله  
كقوله  
فوشكة أرضنا أن تعود  
خلاف الانيس وحوشا  
يبابا وقوله  
فانك موشك أن لا تراها  
وتعدو دون غاضرة  
العوادى وهونادر  
تنبهان الأول أثبت  
جماعة اسم الفاعل من  
كاد وكرب وأنشدوا على  
الاول قوله  
أموت أسى يوم الرجام  
وانى يقينالهن بالذى  
أنا كائد وعلى الثانى  
قوله أبنى أن أبالك كارب  
يومه فاذا دعيت الى  
المكارم فاجعل والنصواب  
أن الذى فى البيت الاول  
كابد بالباء الموحدة كما

كان وأخواتها وقد مر فى بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعه على ارتباط الفعل المقرب  
أو المرجى أو المشرع فيه بنفس مرفوعها وجوز فى التسهيل رفعه السبى على قلة ومثل له الدمامينى  
بقول الشاعر وقد جعلت إذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد تريغ قلوب فريق  
منهم فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير فى كاد الرجوع الى القوم وفاعل تريغ ضمير راجع الى القلوب  
لتقدمه مرتبة وستضع ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ تريغ بالتاء الفوقية أما على قراءة  
من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل اذا أسند الى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون  
فى الكلام تنازع لما ذكرنا وانما هو على اضممار ضمير الشأن كذا قال الدمامينى وفى كونه على اضممار  
ضمير شأن نظر ظاهر واذا أرجع الضمير فى تريغ بياء الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر  
(قوله وأسقيه) أى ربع مية بدمعى وشكواى مما أبشه أظهره وما موصول اسمى وملاعبه ماضع  
اللعب (قوله الثمل) أى السكران (قوله بدلان من اسمي كاد وجعل) أى الاول بدل بعض ان كانت  
الأحجار والملاعب من أجراء الربيع وهو الظاهر والافضل اشتغال كل ثانى أى لافعالان ليشغلى  
وتكلمنى والتقدير جعل ثوبى يشغلى وكادت أحجاره تكلمنى فعاد الضمير على المبدل لانه المقصود  
بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يشغلى وتكلمنى خبرين لعامل المبدل المقدر فأغنى ذلك عن عود  
الضمير الى المبدل منه وعن خبرى عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل  
المذكورين لأن الفعل حينئذ لغير رافع ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله أن يرفع  
السبى) أى الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) مامبتداً وأذا ملغاة أو اسم  
موصول وعسى الخ على اضممار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة أى ما الذى يقال فيه عسى الخ  
والمعنى ما الذى يرجى للعجاج أن يناله منى أحسبى أم قتلى أى لا يرجى له شئ من ذلك والجهل بالضم  
الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين نوحه الحجاج اشقنى فهرب من العراق وخفي زياد  
موضع بين الشام والعراق وزيد هو أخوه معاوية بن أبى سفيان كان أميراً بالعراق نيابة عن معاوية  
تصريح (قوله روى بنصب جهده) أى على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفع ضمير الاسم  
وعاد الموصول محذوف أى يبلغ به وقوله ورفع أى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ  
يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أى مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان أحسن (قوله  
كما رأيت) أى من قوله يوشك من فرالخ (قوله فوشكة أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتداً  
مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها ران تعود خبرها خلاف الانيس أى بعد الانيس كقوله تعالى فرح  
المخلفون بجمعهم خلاف رسول الله وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش يبابا  
أى خرابا خبر تعرذ معنى تصير (قوله وتعدو دون غاضرة) بالغين واضداد المجتئين أى تعوق دون هذه  
الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضر (قوله قوله) أى قول كبير بالباء الموحدة  
والتكبير ابن عبد الرحمن كفى التصريح ولا ينافيه قول الشارح بعد فى شرح ديوان كثير أى بالثلاثة  
والتصغير لا احتمال أن نكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه فى الديوان لكن نقل شجناعن  
شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة وكان كثير بالثلاثة والتصغير رافضيا سبى الاعتقاد وكان  
عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول انى لا أعرف صالح بنى هاشم بغضه لكثير وفاسدهم  
بجبهه (قوله أموت أسى) أى حزوا والرجام بكسر الراء وبالجم اسم موضع وقعت به وقعة لهن  
أى مرهون بالذى أنا كائد أى كائد آتيه فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) أى كارب فى يومه  
يموت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم

جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله اذا القيا من مكابداً قال ابن سيدة كابد وفاته  
مكابدة وكبادا فاساه والاسم كابد كالهمل والغارب وأن كاربانى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة فحوقوله كرب

الثناء أي قرب كاجزم به الجوهرى وغيره الثاني حتى الاخفش يطفى كضرب يضرب وطفى يطفى كعلم يعلم وسبح أيضا ان البعير لهم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه (بعد عسى) و (اخلوق) و (أوشك) و (رد غنى) بأن يفعل) أي يستغنى بأن المضارع (عن ثان) من معموليها (فقد) وتسمى حينئذ تامة نحو وعسى أن تكبر هو أشيا وأخلوق أن يأتي وأوشك أن يفعل فأن المضارع في تأويل اسم من فوع بالفاعل مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الشلو بين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر من فوعا يعقوم وأن (٢١١) ويقوم فاعل عسى وهى

تامة لا خبر لها وذهب المبرد والسيراني والفارسي إلى تجوز ذلك وتجوز روجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر من فوعا يعسى اسما لها وأن المضارع في موضع نصب خبر لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع صير يعود على الاسم الظاهر وجازعده عليه متأخر التقدمة في الية وتظهر فائدة الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأي عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط وهكذا وأوشك وأخلوق في تنبيهه في تعين الوجه الأول في نحو عسى أن يضرب زيد عمرافلا يجوز أن يكون زيدا م عسى لثلا يلزم الفصل

وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم) الاحسن بجلس وكفرح ليدل على المصدر أيضا فان مصدر المفتوح طغوق بجلوس ومصدر المكسور طغوق كفرح قاله الناحس (قوله حتى يجعل) بالرفع لان حتى ابتدائية وفي هذا المجموع ما تقدم في قول اس عباس فجعل الرجل الخ (قوله بعد عسى الخ) أي لا بعد غير هذه الثلاثة وكانه لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) اعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أعمال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناطم أنها ناقصة وان يفعل سدم معموليها كما سدم المفعولين في نحو أحسب الناس أن يتركوا كلام الناطم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل ص أن يكون لها ثان تمامها وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول اظهر واغناء أن يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني والشارح رحمه الله تعالى حل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناطم أن أن يفعل في محمل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محملين مختلفين لشي واحد باعتبار أن في نحو أعجبني كونك مسافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) أي عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن الشارح ماض على مذهب الجمهور ولا منصوب لهما عندهم حتى يقال ان أن والفعل اغنى عنه (قوله وتجوز روجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدا في الأصل بفاعل الفعل بعد ما قد منعوا في باب المبتدا تقديم الخبر الفعلي الرفع لضمير المبتدا نحو من التباس المبتدا بالفاعل وقد يجب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هالاه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لا ابتدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هالك فانه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب تجوز تقدير الاسم الظاهر مبتدا مؤخر كما ذكره الشارح في شرحه على التوضيح أفاده سم واعما منع الشلو بين هذا الوجه لضعف هذه الاعمال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كافي الاوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر من فوعا يعسى) قال سم هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يقرن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جواره اذا لفرق تأمل اه وأقول بل يجب ذلك لجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعة عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) أي لحوارهما في المسند إلى ظاهر مجازي التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند إلى ضمير المؤنث ولو كان مجازي التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يعثلك من مقام محمود) أي ان جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أي فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارسي (قوله اذا اسم قبلها قد ذكرنا) أي لفظا كما مثل أورتبة كافي عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدا مؤخر فيجوز حينئذ في عسى الوجهان رفعها المضمرة وتجوز يدها منه قاله الشارح في شرح التوضيح قال سم وبشكل على تجويزه جعل زيد مبتدا مؤخر أنه يلزم التباس المبتدا بالفاعل وقد تجوزوا منه كما مر في المبتدا (قوله لغة الحجاز) وعليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم الاية (قوله

بين صلة أن ومعمولها وهو عمرأبجنسب وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يعثلك من مقام محمود (وجردن عسى) واخنيها اخلوق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى أن يفعل كما مر (أوارفع مضمرا بها) يكون اسمها وان يفعل خبرها (اذا اسم قبلها قد ذكرنا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على الأول الزيدان عسى أن يقوموا الزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوموا والهندان عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وهكذا اخلوق وأوشك هذه لغة الحجاز ونقول على الثاني الزيدان عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوموا والهندان عسى أن يقمن وهكذا اخلوق وأوشك هذه لغة تميم في تنبيهها

الاول ماسوى عسى واخلاق وارشاد من افعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيد ان اخذت كتابا وطافا بخصفان ولا يجوز اخذت كتابا وطفق بخصفان الثاني (٢١٢) ١٢٣ اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف واخواتها نحو عساك وعسا فذهب

سيبويه الى انه في موضع نصب جملا على لعل كما جلت لعل على عسى في اقتراح خبرها بأن كافي الحديث فلعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسي الى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذي كان اسما جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه الا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما باب عنه في قوله

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتمنا ليكا وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك أنت وهذا ما اختاره الناطم قال ولو كان الضمير المشار اليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل يا أبا عاتك أو عسا كما لا نه بمنزلة المفعول والجزء الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجز في السنين من) عسى اذا اتصل بها تاء الضمير أو نونا كافي (نحو عسيت) وعسيتا وعسيت (واتق الفتح ركن)

يجب فيه الاضمار) أما فيما لا يقترب خبره بان فلعدم جواز اسناد الفعل الى الفعل وأما فيما يقترب بأن كرى فلعدم السماع (قوله واخواتها) كالها والياء التحتية في عسا وعسائي (قوله في موضع نصب) أى اسمها فذهب ابقاء طرفي الاسناد بحالهما والمكس انما هو العمل وبذل له فقلت عساها نار كائس وعليها برفع زار (قوله جملا على لعل) أى في العمل بجامع الترجي أو الاشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه انتصر بجمانصه وهى حينئذ أى حين اذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كعل للالزام حمل الفعل على الحرف وفاقا لسيرافي ونقله أى نقل السيرة في القول بحرفيته عن سيبويه وخلافه هو في اطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثماب في اطلاق القول بحرفيته فالطاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطبقا التفصيل ان عمل عمل لعل غرور والافعل ومحل الخلاف في عسى الجملة أما عسى المتصرف فانه فعل باتفاق ومعناها اشتد اهبعض حذف (قوله ألحن) أى أفصح (قوله ليكن الذي كان اسما) أى كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدأ في الاصل وهو الضمير حمل خبرا أى مقدما والذي كان خبرا أى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدأ في الاصل جعل اسما أى مؤخر اخذ بذهب المبرد اقرار العمل والمنعكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادركا تقدم (قوله وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه) أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الاسناد بحالهما فاللازم على مذهبه انما هو التجوز في الضمير يجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناطم) رد بامر ين الاول ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبتت في المفصل نحو ما أنا كائن وأما ما ين الزبير طالما عصيكا والكاف بدل من التاء بدلا تصريفا لا من باب انابة ضمير عن ضمير الثاني ظهور الخبر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كائس وعليها قاله الدماميني (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لانها متفقة على أنه في محل نصب وان افترقا في أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان علك في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان الاقتصار في عساك على الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاقتصار في علك على الكاف كونه في موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه في موضع نصب اسم عمل ويدفع بان عسى فعل وجنس الفاعل برفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذي يشبهه الفاعل والذي يشبهه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها الامر فوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثاني) أى من معمولي عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع في قولهم ان مالا وان ولد ابل عهد حذف الفاعل في مواضع يمكن قيام ما هنا عليها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى بوزن رضى لغته فاحفظه (قوله أو نونا) فيه تغليب نون الاناث على نا (قوله لانه الاصل) أى الغالب (قوله فهل عسيتم) استدلل به بعضهم على أن عسى خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزنجشري والمعنى هل قاربت أن تفسد وافي الارض بمعنى أتوقع افسادكم فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير بروايات أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه كذا في يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهي في معنى الخبر (قوله بان كاد اثباتا في الخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد اثباتا في لها نفسها رغبة في اثبات لها نفسها والرد لا في مبنى على حله على هذا الظاهر وحله كثير على أن كاد اثباتا في الخبر ونفيها اثباتا للخبير ورد على هذا الحل بأن الخبر بمقتضى كاد منفي على كل حال فالشق الاول مسلم والثاني غير مسلم (قوله أنحوى

انتقيا بالاتفاق مصدرا تنقي الشيء أى اختاره وزكن علم أى اختيار الفصح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى فهل هذا هسيتم وقرأنا فاع بالکسر في حاقه قال في شرح الكافية قد اشتهر القول بان كاد اثباتا في ونفيها اثباتا حتى جعل هذا المعنى لغزا أنحوى

هذا العصر ما هي لفظة جرت في لسان جرهم ونحوه اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جوده ومراعاة هذا القائل كادوم من زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كادحكم سائر الافعال وان (٢١٣) معناها متى اذا صحبها حرف نفي

وثابت اذا لم يصبها فاذا قال قائل كاد زيد يسكن فمعناه قارب زيد البكاء فقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف وزا قال لم يكديكي فعلا لم يقارب البكاء فقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذي الرمة اذا غير الذي المحبين لم يكده رئيس الهوى من حب مية يبرح صحبها بالمعنى لان معناه اذا تعبر حب كل محب لم يقارب حبى التعبير وادالم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف الخبر عنه بنفى مقاربة البراح وكذا قوله تعالى اذا أخرج يدك لم يكذبها هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها لان من لم يرقد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فكلام نهم من كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم

(ان واحواتها)

(لان) و(أن) و(ليت) و(لكن) و(لعل) و(كان) عكس ما كان (من عمل) فنهى المبتدأ عما هو متروك الخبر بها لها) كان زيد اعلم باني كف ولكن ابنه ذوضن) أي فقد وفس الباقي هذه اللغة المشهورة

هذا العصر الخ) فأنسله المعرى وجرهم ونحوه فييلتان من العرب وأراد باللسان اللعة وقد أجابه الشهاب الجازي بقوله

لقد كاد هذا اللغز يصدى فكرتى • وما كدت منه أشتى بورود

فهذا جواب يرتضيه أولوالنهي • ويمتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) أي لان القرب من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموسوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغنى لان الاخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربه اذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ماصلى حتى قارب الصلاة اه ويمكن حل الاول على هذا (قوله قول ذى الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب ذالرمة لانه أتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقامت له اشرب يا ذالرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله الثانى) أي البعد والرئيس يطلق على أول الشيء وعلى اثنى الثابت كفى القاموس ومن بيانته لرئيس الهوى أول الهوى ويشير الى الاول قول الشارح لم يقارب حبى ولو جرى على الثانى لقال لم يقارب رئيس حبى ويبرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منقيا بالاولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا بوضع جوابه قول الرصى قد يكون مع كاد المنفية قريبة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك قريبة هي الدالة على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ولا تافى بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر وذلك كفى فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) فمفعولان فائدتهما كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر الى الاسم قال يس ولا مانع من كون مرجع الضمير غيرا (قوله وكلام الخ) اعماجه كاد ما واحد الا ان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) أي ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر

(ان واحواتها)

(قوله فتنصب المبتدأ) أل في المبتدأ والخبر للجنس فان من المبتدأ ما لا تنصبه كلازم التصدير الا ضمير الشأن وكوابب الابتداء نحو طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفع كاطلبي والاشاقي قال الدماميني ومن هنا يعلم أن جملتي نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعماء يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وسبأني في ذلك كلام في باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى اه أشار بقوله وسبأني الخ الى ما ذكره هناك وسنذكره ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم واعتراض الدماميني عليه بما هو متجه ولم يجعله الله شاء تأويل الايتين باضمار القول كما قبل به في قول الشاعر

ان الذين قتلتم أمس سيدهم • لا تحسبوا اليهم عن ليلكم ناما

أوجعها واردين على الاستعمال الثانى في نعم وبئس وشمها وهو استعملها أخبارا كما سبأني في باب نعم وبئس قال في المغنى ينبغي أن يستثنى من منع الاخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كفى قوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها على اقرأه تخفيف النون بعدها جملة فعلية وقولهم أمانا نراك الله خيرا على دفع الهمزة وحذف أحدهما اقرينه جائز على قلة الا الاسم الذي هو ضمير الشأن فان حذفه كثير ووليه خرج المصنف حديث ان من أشد



وحكى قوم منهم ابن سيمده  
 أن قوما من العرب تنصب  
 بها الجزأين معا من ذلك  
 قوله • إذا أسود جفج  
 الليل فلتأت وتكن •  
 خطاك خفا فان حراسنا  
 أسد وقوله • يابيت أيام  
 الصبار واجعا • وقوله  
 كأن أذنيه إذا تشوفا  
 فادمة أو قلم محرقا  
 تنبيهات الأول لم يذكر  
 الناظم في نسبه أنه  
 المفتوحة نظر إلى كونها  
 فرع المكسورة وهو صنيع  
 سيمويه حيث قال هذا باب  
 الحروف الخمسة • الثاني  
 أشار بقوله عكس ما للكان  
 إلى ما لهذه الحرف من  
 الشبه بكان في لزوم  
 المبتدأ والخبر والاستغناء  
 بهما فعملت عملهما معكوسا  
 ليكونا معهن كفعول قدم  
 وفاعل آخر تنبيهها على  
 الفرعية ولان معانيها في  
 الأخبار فكانت كالعمد  
 والأسماء كالفصلات  
 فأعطيا اعرابهما •  
 الثالث معني أن وأن  
 التوكيد ولكن الاستدراك

الناس هذا يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا لاستفهام نحو ليت  
 شعري هل قام زيد أي ليت شعري جواب أو يجواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جلة الاستفهام  
 هي الخبر على تقدير مضاف أي ليت شعري جواب هذا الاستفهام وتخص ليت أيضا بجواز  
 اتصال أن ومعه وليها بما سادته مسددة معها وليها نحو ليت أنك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل  
 مثلا وقاس الاخفش لعل على ليت فجوز لعل أن زيدا قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة  
 وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولو ما ثبت منه بان الجزء الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في  
 ان حراسنا أسد اتلقاهم أسدا وفي يابيت الخ أقبلت راجعا وفي كأن أذنيه الخ يحكيان فادمة بل  
 التأويل في الثالث متعين لئلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثني (قوله جفج الليل) بالضم والكسر طائفة  
 منه والخطاء بالكسر والمذكور قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفخ كركوة وركاء كافي الصحاح  
 وهي نقل انقدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كازعمه الشئني فبعضه شيخنا والبعض  
 غير مناسب في البيت (قوله كأن أذنيه) أي الجار والتشوف التطلع والعامل في اذامعني التشبيه في  
 كأن والفادمة واحدة قوادم انطير وهي مقدم ريشه وهي عشري كل جناح اه شغني (قوله  
 نظرا إلى كونها الخ) وانما ذكر كأن مع أن أصلها ان المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية  
 ففخت الهمزة لانتساخ هذا الأصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج  
 الكاف إلى متعلق وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها  
 منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله في الهمع (قوله  
 في لزوم المبتدأ والخبر) يدان لوجه الشبه واحتراز بال لزوم عن ألا أو اما الاستغناء حيثين لدخولهما على  
 الجملتين وقوله والاستغناء بهما الخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجها معهما إلى جواب وإذا  
 الفعائية لاحتياجها معهما إلى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جلة المفرع إذا المشابهة لا تنج  
 العكس ولذلك احتاج إلى تعليقه بقوله ليكونا الخ فينبغي جعله معولا محذوف أي وعملت عملهما معكوسا  
 ليكونا الخ (قوله تنبيهها على الفرعية) أي باعطائها الفرع الذي هو تقديم شبه المفعول وتأخر شبه  
 الفاعل ولم يحتج لذلك في ما وأخواتها المحذولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها إلى تنبيه لعدم اتفاق  
 العرب على أعمالها واشتراط شرط في عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها في الاخبار)  
 قال سم قد يقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطي هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه في  
 كان وأخواتها أصلها فاعطيت الاسل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه في أن وأخواتها اه  
 بقي أن الدماميني اعترض على العلتين بجريانها في ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على  
 مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الأولى فتأمل (قوله فاعطيا) أي الاخبار والاسماء وقوله  
 اعرابهما أي العمود والفضلات وفي الكلام توزيع (قوله التوكيد) أي تقوية النسبة وتقريرها في  
 ذهن السامع ايجابية أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون  
 لدفع انكارها وتارة يكون لولا فالأول مستحسن والثاني واجب والثالث لا ولا قاله في التصريح  
 فالثالث عربي إلا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعاني قاله الروداني قال سم ولا ينبغي أن يكون  
 المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشئ بمعنى نفي لا يلزم أن يساويه  
 في كل ما يفيد فاندفع ما لا يبيحان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته  
 أو اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج إليه في تصحيح تعريفه  
 بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطف على ضمير ثبوته هذا  
 وذكر شيخنا السيد عن الدماميني ويس أن رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلي فقط لانها قد  
 لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب

وفسر بعضهم الاستدراك كافي الروداني بمخالفة حكم ما بعد لكن حكم ما قبلها مع اتوهم أولا وهذا  
 أهم (قوله والتوكيد) أي على قوله نحو لو جاء زيد لا كرمته لكنه لم يحنى اذ عدم المحي. مع ائوهم من  
 لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كافي الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكنين الخ) أشد البيت ليدفع  
 بمبادل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما قاله هلا كان المحذوف النون الأولى من أن  
 لأن الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الالحاق. فنذفاهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذا حكاية  
 لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخييه فقوله ولست بآتيه أي مادعوتني إليه والفضل  
 الزيادة (قوله من لا وان) أي المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله  
 والكاف الزائدة) أي المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس وقال شيخنا السيد  
 كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله  
 وحذفت الهمزة) أي بعد نقل حركتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقدم (قوله ولست) ويقال  
 لت بابدال الياء ناء. وادغامها في انشاء همع (قوله في الممكن) أي غير المتوقع أي المنظر وقوعه بخلاف  
 الممكن في الترتي. فننظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) أي التثني في المستقبل (قوله والاشفاق) هو  
 توقع المخوف (قوله فلعلك تارك الخ) أو رد أن ترك بعض ما يوجب اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بان  
 المراد بالممكن في قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان استعمال عادة أو شرعا كذا في حاشية  
 البعض وفيه نظر لأن ترك النبي بعض ما يوجب اليه مستحيل عقلا لأن دليل استحالة عقله كقول  
 في فن الكلام (قوله لعله يركي) أي أترك أي ما يدرك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ)  
 لا يرد قول فرعون لعل اطع الله موسى لأنه في زعمه الباطل ممكن هذا وقد اختلف في لعل الواقعة  
 في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقبيل اها باعتبار ارحال المخاطبين  
 فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك في شرح المذاوي على الجامع الصغير أن لعل  
 في كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكامل عسى ويؤخذ من التصريح كما  
 قال الروداني أن معنى عسى ولعل في القرآن أمر بالتري أو الاشفاق وفي حاشية الكشاف  
 للتفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو التري أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه  
 قد يكون من المستكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال  
 وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى  
 طريق الاطماع دلالة على أنه لا خلف في اطماع الكريم وأنه بكرمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل  
 الاطماعية تحقق الحصول وصالحا لكونه غرضما قبلها زعم ابن الانباري وجعاعة أن لعل قد  
 تكون بمعنى كى و رده المصنف يعني الزمخشري بان عدم سألوحها المجرد معنى العلية بأباه الأتراك  
 تقول دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشيء من هذه المعاني كافي قوله  
 تعالى لعلكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر وألترجي الله فلا يستحاله أو لترجي المخوفين  
 فلا هم لم يكونوا حال الخلق عاقلين بالتقوى حتى يرجوها أو الاطماع فلا نه انما يكون فيما يتوقعه  
 المخاطب ويرغب فيه من جهة المستكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعارة طالة تشبيهية بالتري  
 لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجي بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز في الطلب  
 نعم ان قلنا بان لعل قد تأتي للتعليل صح حملها في الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض  
 العائد إلى العباد فان منعه بعيد جدا مخالفة كثير من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر  
 لغات) قال في التسهيل وقد يقال في لعل عمل وأعن وعز ولان وآن ورغن ولفن أي بغين  
 مجبة في هذين ولعل قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رغل ورغن بالمجبة فيهما وفي الهمع زيادة لوت ولعا  
 ورعل بمهملة ونقل البعض زيادة عمل وأل بفتح اللام في هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه

والتوكيد وليست مركبة  
 على الاصح وقال الفراء  
 أصلها لكن أن فطرح  
 الهمزة للتخفيف ونون لكن  
 للساكنين كقوله  
 ولست بآتيه ولا أستطيعه  
 ولا أسقني ان كان مأوذا  
 ذافضل  
 وقال الكوفيون مركبة  
 من لا وان والكاف الزائدة  
 لا التشبيهية وحذفت الهمزة  
 تخفيفا ومعنى ليست التثني  
 في الممكن والمستحيل لافي  
 الواجب فلا يقال ليست  
 غدا يجي. وأما قوله تعالى  
 فتموا الموت مع أنه واجب  
 فالمراد تخفيه قبل وقته وهو  
 الاكثر ولعل التري في  
 المحسوب نحو لعل الله  
 يحدث بعد ذلك أمرا  
 والاشفاق في المكروه نحو  
 فلعلك تارك بعض ما يوجب  
 البلى وقد اقتصر على هذين  
 في شرح اسكافية وزاد في  
 التسهيل أنها تكون  
 للتعليل والاستفهام  
 فالتعليل نحو لعله يتذكر  
 والاستفهام نحو وما  
 يدرك لعله يركي وتابع في  
 الاول الاخفش وفي الثاني  
 الكوفيون وتختص لعل  
 بالممكن وليست مركبة  
 على الاصح وفيها عشر  
 لغات مشهورة

التكرار لتقدم هل المشددة اللام في كلامه وان أراد قصرها مخففة ورد عليه قول الشارح في آخر الباب (خاتمه) لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح في مقام تخفيف حروف الباب بالسكون فيفسد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة (قوله وكان التشبيه) أي المؤكد وقيد البطلان وسى كونها للتشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أخط وليس صفة من صفاته نحو كان زيد املاكا وكان زيد احارفا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كان زيد اقام أو قائما أو عندك أو في الدار لان زيد انفس القائم ونفس المستقر وان شئ لا يشبه بنفسه <sup>في فائدة</sup> قال الرضى أولى ما قبل في كانت بالذات لم تكن وبالاخرة لم نزل أن التقدير كان ذلك تبصر بالذات أي تشاهد ما كان في قوله تعالى فبصرته عن جنب الجملة بعد المجرور وبالباء حال بدل راية ولم تكن ولم تزل وقولهم كان في الليل وقد أقبل وكان في زيد وهو ملك وأما قولهم كان ذلك بالشتاء مقبل وكان ذلك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما بعد المجرور وهو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الا في الذي الخ) ان قلت حيث توسع في الظرف والمجرور فهاجاز تقدم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا قلت لم يجوز لان لها المصدر كما في الحاجية قالوا ليعلم من أول الامر اشتمال الكلام على التأكيذ أو التشبيه أو الاستدراك أو التمني أو الترجي سوى أن المفتوحة فليس لها المصدر فان قلت فينبت لم يجوز تقدم خبرها عليها قلت يوجه الحل على المكسورة فانها اقربها فان قلت لم يمنع تقدم خبرها بالحازية على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم قلت يوجه بأن هذه أقوى لانها تشبه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنيّة على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكملت وشملت ونمّنت الخ ولاها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم المصدر أنها تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي في صدارتها في كلامها فأخبره (قوله غير البدي) أي فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤدى الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه في تقديم الخبر إلا أن يقال جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما في قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أي على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتي في قوله وتعجب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن في تقديمه على الاسم فصلالها من معموليها معا (قوله فلا تلحن) أي تلحن جم كثير بلا به وسواسه وهو موه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه في ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعه هناك أفاده سم وماعمل به المنع من أن تقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظريه شخصانية أغلبي كما مر لا كلى (قوله محل جواز تقديم الخبر الخ) اذا حل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الى التقييد (قوله في غير نحو الخ) أي من كل تركيب لا بس فيه الاسم ضميرا يعود على شئ في الخبر فيجب التقديم فرار من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يتبع نحو ان زيد الى الدار لامتناع تقديم الخبر المعصوب باللام وأما التمثيل لما تمنع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بان امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فاجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذلك ما أضيف هو اليه (قوله وجوبا) أبى الشارح الامر هنا على ظاهره لان التأويل في الثاني أعنى قوله وفي سوى ذلك اكسر

وكان التشبيه وهو مركبة على الصحيح وقيل باجماع من كاف التشبيه وان وأصل كان زيد اسدا اسد ان زيد اسد قدمت حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار (وراع ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (الافى) الموسع (الذي) يكون الخبر فيه طرفا أو مجرورا كما في فيها أو هنا غير البدي للتوسع في الظروف والمجرورات قال في العمدة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف <sup>في تنبيه</sup> ان الأول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقبم وان فيل عمر راغب ومنه قوله فلا تلحن فيها فان بحما أخاك مصاب القلب جم بلا به وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم الثاني محل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا في غير نحو ان عند زيد أخاه وليت في الدار صاحبها المسلف (وهو زمان افصح) وجوبا

يجعله شاملا للكسر الواجب والجاز على طريق استعمال صيغة الامر في حقيقتها ومجارها أولى من التأويل هنا وابقاء الثاني على ظاهره (قوله لسد مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله في محل فاعل) أي ولو لفاعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا أي ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدر او اختاره المحققون وقال أكثر البصريين هي مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ونحو اجلس ما أن زيد اجلس أي ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض ان ما المصدرية لا تدخل الاعلى الفعل اجماعاً فإن ومعه ولا بعده فاعل لمقدر اجماعاً غير صحيح (قوله مفعول) أي به أوله نحو جئت أني أهلك أو معه نحو يجعني جلوسك وأنت تحدثنا وتقع مستثنى نحو يجعني أمورك إلا أنك تشتم الناس لا مفعولاً فيه ولا مفعولاً مطلقاً ولا حالاً ولا تغييراً كذا في الدماميني وغيره (قوله غير محكي) أي بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر في الاصل ليخرج نحو ظننت زيدا انه قائم الا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتي قريباً (قوله أو مبتدأ) أي في الحال كما في الآية أو في الاصل نحو كان عندي أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزي عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان لم يعمد الظرف على شيء قال ومنه ومن آياته أنك ترى الارض أفاده في التصريح (قوله وأخبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن الخبر عنه اذا كان اسم معنى فاما أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل اما أن يكون خبراً صادقاً على اسم المعنى أي يصح حمله عليه أولاً ونكلام الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولاً وخبراً صادقاً عليه نحو قوليه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولاً وصادق خبراً عليه ففهما أولى نعم في صورة كون اسم المعنى قولاً اذا كان خبراً قولاً واتحد قائل القولين جار الفتح والكسر نحو قولي اني أجد الله كاسياً أي فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولي ان زيد ابحمه سد الله (قوله عليه خبرها) أي على المعنى خبران (قوله اعتقادي أنك واصل) أي معتقدي فضلك ولم يجر الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبراً بها عن المبتدأ العدم الرابط (قوله واعتقاد زيدانه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقاً لاختلاف الضمير ورجعه لان الاعتقاد الواقع عليه الضمير في قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجهول مبتدأ الرجوع اليه الضمير بحسب الظاهر لان هذا هو المتعلق بكون ذلك حقاً فاستفده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أي متلبس بحقيقة الله (قوله أو الاضافة) أي ان كان المضاف اليها مالا يضاف الا الى المفرد بدليل ما سبأني فاندفع اعتراض سم وغيره بان الفتح لا يجب عند كل اضافة لو حوب الكسر اذا كان المضاف الى ان مما لا يضاف الا الى الجملة كتحيت وجواز الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة (قوله وأنني فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنكم) أي استقرارها لكم وهو بدليل اشتغال من احدى الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا انه قائم) فان فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدداً لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) أي آدم الكسر (قوله في الابتداء) أي ابتداء جملتها اما حقيقة بان لا يصبغها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكما بان يصبغها ذلك ومن القسم الاول الواقعة بعد كلابنا على قول الجهور انها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعده هاو حتى قال جماعة منهم متى سمعت كلاً في سورة فاحكم بانها مكبة لان أكثر ما نزل الله به ديد والوعيد بمكة لان أكثر العتوق كان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفحاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني وقال النضر بن شهيل تكون حرف تصديق كأي وقال الكسائي تكون بمعنى حقاً وضعف بانه لم يسمع فتح ان بعدها هو واجب بعد حقاً وما عناه قال مكى وهي حينئذ اسم كرادفها ولتنوينها في قراءة بعضهم كلاس يكفرون بعبادتهم

(لسد مصدر مسدداً)  
مع معموليها لزوماً بان وقعت في محل فاعل نحو أو لم يكنهم أنا أنزلنا أو مفعول غير محكي بالقول نحو ولا تخافون أنكم أسرتم أرباباً عن افعال نحو قل أوحى الى آية استمع أو مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو واعتقادي أنك فاضل بخلاف قولك المفاضل واعتقاد زيدانه حق أو مجرور بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق أو الاضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون أو معطوف على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأنني فضلتكم أو بدليل منه نحو واذيعدكم الله احدى الطائفتين أيها لكم بنبيه الخ انما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لانه قد سد المفرد مسدداً ويجب الكسر نحو ظننت زيدا انه قائم (وفي سوى ذلك اكسر) على الاصل (فاكسر في الابتداء) اما حقيقة نحو انا فتحنا لك أو حكماً كالواقعة

أبعد الاستفاحية نحو  
 ألا ان أولياء الله والواقعة  
 بعد حيث نحو واجلس  
 حيث ان زيدا جالس  
 والواقعة خبرا عن اسم  
 الذات نحو زيد انه قائم  
 والواقعة بعد اذ نحو  
 جئت اذ ان زيدا غائب  
 (وفي بدء صلة) نحو ما ان  
 مفتاحه تنوء بخلاف  
 حشو الصلة نحو جاء الذي  
 عندي انه فاضل ولا أفعله  
 ما ان في السماء نجما اذ التقدير  
 ما ثبت ان في السماء نجما  
 (وحيث ان ليعين مكمله)  
 يعني وقعت جوابا له سواء  
 مع اللام أو دونها نحو  
 والصران الانساب لني  
 خسرهم والكتاب المبين  
 انا أنزلناه (أو حكيت  
 بالقول) نحو قال اني عبد  
 الله فان لم تحك بل أجرى  
 القول مجرى الظن وجب  
 الفتح ومن ثم روي بالوجهين  
 قوله اتقول انك بالحياة تمتع  
 (أو حلت محل . حال) اما  
 مع الواو (كرزته واني ذو  
 أمل) كما أخرجه ابن من  
 يترك بالحق وان فريقا  
 من المؤمنين لكارهون  
 وقوله  
 ما أعطيتني ولا سألتها  
 الا واني لحاجز كرمي  
 أو بدونه نحو والا انهم  
 ليأكلون الطعام  
 (وكسروا) أيضا (من بعد  
 فعل) قلبى

وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للاصل ومحوج لتكلف صلة لبنائها  
 وخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيد في رؤس الاى ثم وصل بنية الوقف  
 أفاده في الهمع (قوله بعد الاستفاحية) أى التي يستفح بها الكلام لتنبية المخاطب على ذلك  
 الكلام لنا كد مضمونه عند المتكلم اه دما ميني وفي المعنى ألا تكون للتنبيه فسدل على تحقيق ما  
 بعده ويقول المعربون فيها حرف استفاح فيبينون مكانها ويملون معناها اه ويقال فيها هلا  
 يا بدال الهمزة هاء اه همع وهل هي بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله  
 والواقعة بعد حيث) أى عقب حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فاد هذه  
 واجبة الفتح كما لم يسمرها هذا والعجج جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز اضافتها الى  
 المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلا نه بقدر تمام الجملة من خبر أو فصل  
 وقيل يكتفى باضافتها الى صورة الجملة واذ مثل حيث في جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبرا عن  
 اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات الابتأويل وهو ممتنع  
 مع أن على ما ذكره المصريح وان كان للبحث فيه مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر  
 المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكمب نحو عسى زيد  
 أن يقوم وعمرو وما أنه قائم أوقاعه فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر  
 فتأمل (قوله وفي بدء صلة) أى لموصول اسمى أو حرفي وقد مثل الشارح لها ومثل الصلة الصفة  
 نحو مرت رجل انه فاضل (قوله ما ان مفتاحه تنوء) أى تشقل والاستشهاد مبني على أن ما موصولة  
 ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف - شرو الصلة) أى بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في المصدر  
 باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشتمل المقدر ليدخل في الحشوا لافعله ما  
 أن في السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أى ولا فرق معهما بين وجود فعل القسم أو لا وقوله أو دونها  
 أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذ كرفع القسم  
 على أن من فصح في هذه الصورة لا تيسر لم يجعله اجواب القسم كما سيذكره الشارح وكلا مناهنا  
 فيما اذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وان لم يشتمل الشارح  
 الاصورتين وأن قول البعض الكلام هذا في قسم لم يصرح به عمله بقريضة قول الشارح فيما يأتي  
 أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المصنف ها وفيما يأتي لحكم صورة ذكر فعل  
 القسم مع ذكر اللام وما استدل به من القرينة لا يشهد له كالا يحكي ولا يشهد له أيضا قول الشارح  
 فيما يأتي والتقييد بالخلماس تعرفه هذا وفي التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفي جواز الوجهين  
 اذا حذف الفعل ولم يذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر  
 وأن أباعبدا الله الطوال منهم يوجب له لم يثبت لهم معام بذلك اه وفي شرح الجامع أن القول  
 بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده معام وليس له وجه بل هو غلط وأطال في بيان ذلك كما نقله  
 شيخنا ولعدم معام الفتح حكى في التوضيح اجماع العرب على تعين الكسر في الصور الثلاث (قوله أو  
 حكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فان لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن) أى بالفعل بان عمل عمله  
 وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح  
 والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولا جرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدها وأما كتابه بالفعل  
 قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزة (قوله أو حلت محل حال) لم تنفع  
 حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان كثر معام على أن السماع اغمار في المصدر الصريح لا المؤول  
 ولان المصدر المنسب من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون ان في  
 ابتداء الحال ليخرج نحو خرج زيد وعندي أنه فاضل (قوله كما أخرجه) ما مصدرية (قوله الا انهم) أى



(علفا) عنها (باللام كاعلم انه لذوق) والله يعلم انك لرسوله وأنشد سيبويه ألم تراني وابس أسود ليلة تسرى الى نارين يعاوسناهما  
و (بعد اذا جاءه أو) فعل (قسم) ظاهر (للام بعده بوجهين غي) أي نسب نظرا للموجب كل منهما الصلاحية المقام لهما على سبيل  
البدل في الاول قوله وكنت أرى زيدا كما قيل سيدها اذا له عبد القفا واللاهزم (٢١٩) بروي بالكسر على معنى فاذا

هو عبد القفا وبالفتح على  
معنى فاذا العبودية أي  
حاصلة كما قول خرجت فاذا  
الاسد قال الناظم والكسر  
أولى لانه لا يجوز الى  
تقدير لكن ذهب قوم الى  
أن اذا هي الخبر والتقدير  
فاذا العبودية أي فسي  
الحضرة العبودية وعلى  
هذا فلا تقدير في الفتح  
أيضا فيستوى الوجهان  
ومن الثاني قوله  
أو تخافني بذلك العلى

أي أو ذبالت الصبي  
بروي بالكسر على جعلها  
جوابا للقسم وبالفتح على  
جعلها مفعولا بواسطة  
زعم الخافض أي على أي  
والتقييد بكون القسم  
بفعل ظاهر للاحتراز عما  
مرقربيا في المكسورة  
وبقوله لالام بعده عما  
بعده اللام من ذلك حيث  
يتعين فيه الكسر نحو  
ويحلفون بالله انهم لمنكم  
وأهؤلاء الذين أقسموا بالله  
جهد أعانهم انهم لمعكم  
وقد انصح لك أن من  
فتح ان لم يجعلها جوابا  
القسم لان الفتح متوقف  
على كون المحل مفتيا فيه  
المصدر عن أن وصلتها  
وجواب القسم لا يكون  
كذلك فانه لا يكون الاجلة  
ويجوز الوجهان أيضا (مع)

الموسلين ولكسر ان في الآية سبب آخر هو وقوع اللام في خبرها (قوله علقا عنها باللام) أي لام  
الابتداء واحتراز غير اللام من المعلقات الاستية (قوله ليلة) طرف نسرى وقوله سناهما أي  
ضوءهما (قوله بعد اذا) حال من الضمير في غي الراجع الى هـ زان (قوله ظاهر) أي حقيقة أو حكايان  
كان مقدرا جازلا كربان كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الموقية (قوله غي) أي  
همزان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا للموجب كل منهما) موجب الكسر  
مع اذا اعتباران ومعمولها اجلة بالا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب  
القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفرد امتداد مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير  
الخافض كما سيبينه الشارح وقوله لالاحية علة للنظر أو ضمير لهما الى الموجبين (قوله وكنت أرى)  
نضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم في معنى أظن كما قاله يس وان جاز في الذي بمعنى أظن  
الفتح أيضا وتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضمت فزيد مفعوله الاول وسيد مفعوله الثاني  
كما قاله المصريح والعين ووجه تعدية المصهور الى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدي الى ثلاثة  
استعماله بمعنى أظن المتعدي الى اثنين من باب الاستعمال في اللازم كما قاله الغري اذ معنى أرا في زيد  
عمرافاضا لجعل زيد طائعا عمرافاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرافاضلا لكن في شرح المتن  
للمرادى أن من الافعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبهاء لانه مفعول مضارع أريت بمعنى أطدت  
كذلك وكذا في شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيدويه وغيره أن أريت بمعنى أطدت لم يطق له مجي  
للفاعل كما لم يطق لأطدت التي أريت عماها قال ولا يكون المفعول الاول لا ريت هذه ومضارعها  
الا ضمير متكلم كآريت وأرى وزى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ أو ترى الناس سكارى  
بضم التاء ونصب الناس اه يس والقفا مؤخر العلق واللاهزم جمع لهرمة بالكسر طرف الخلقوم  
وخصه ما بالذكر لان القفا موضع الصفع واللاهزم موضع الذكر وقوله كما قيل أي ظنا موافقا لما  
يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام  
الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى الخ حتى رد عليه اعتراض غير  
واحد كالعض بانه لا يعض على المصنف لان مذهبه أن اذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية  
الكسر منفق عليها (قوله هي الخبر) أي لكونها طرف مكان بقربيه قوله أي في الحضرة العبودية  
وان ذهب بعضهم الى أنها طرف زمان وأنها خبر أي في الوقت العبودية (قوله أو تخلفني) أو بمعنى  
الى أو الاو ذبالتك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) أي سادا مسدا للجواب  
(قوله للاحتراز عما مر) أي بعض مامر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف وحيث  
ان لمين مكمله وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم  
مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) أي عن فعل القسم الظاهر الذي بعده  
اللام وقوله من ذلك أي مما مر أي حالة كونه بعض مامر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول  
المصنف سابقا وحيث ان لمين مكمله كما قدمناه (قوله وقد انصح لك) أي من قوله بروي بالكسر الخ  
(قوله لم يجعلها جواب القسم) أي بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور  
يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك الى أن انظر في معطوف  
على بعد اذا بخذف حرف العطف (قوله مع تلوقا الجزا) مثل فاء الجراء ما يشبهها كما في قوله واعلموا  
أنما غنمتم من شيء فان لله خسه (قوله هو خبر مبتدأ محذوف) هو أولى ما بعده لان نظاره أكثر نحو

تلوقا الجزا) تخوفاه غفور رحيم جواب من عمل منكم سوا يجهالة قرئ بالكسر على جعل ما بعده الماء جملة تامة أي فهو غفور رحيم  
وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أي خبراؤه الغفران أو مبتدأ خبره محذوف أي فانه فسران جراؤه والكسر

أحسن في القياس قال  
الناظم ولذلك لم يحذف الفتح  
في القرآن الامسبوقا  
بان المفتوحة (وذا)  
الحكم أيضا (يطرد)  
في كل موضع وقعت ان  
فيه خبر قول وكان خبرها  
قولا والقائل واحد كافي  
(مخوخر القول اني أحد)  
الله الفتح على معنى خبر  
القول حمد الله والكسر  
على الاخبار بالجملة قصد  
الحكاية كالكلمات خبر  
القول هذا اللفظ أما إذا  
انتفى القول الاول فالفتح  
متعين نحو عملي اني أحد  
الله أو القول الثاني أول  
يتخذ القائل فالكسر نحو  
قولي اني مؤمن وقولي ان  
زيد يحمده الله في تنبيه  
سكت الناظم عن مواضع  
يجوز فيها الوجهان الأول  
أن تقع بعد واو مسبوقة  
بغير صالح للعطف عليه  
نحو وانك لا تنجو فيها  
ولا تعري وانك لا تنظما  
فيها ولا تنصحي قرأ نافع  
وأبو بكر بالكسر ما على  
الاستئذان أو العطف على  
جملة ان الاولى والباقيون  
بالفتح عطف على أن لا تنجو  
الثاني أن تقع بعد حتى  
فتكسر بعد الابتدائية  
نحو مرض زيد حتى امم  
لا يرجونه وتفتح بعد الجارة  
والعاطفة نحو عرفت أمورنا  
حتى أنك فاضل الثالث  
أن تقع بعد أما نحو أما أنك

وان مسه الشرفيوس أي فهو يئوس (قوله أحسن في القياس) اعدم احواله الى تقدير (قوله إلا  
مسبوقا بان المفتوحة) أي كقوله ألم به لما أنه من محاد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه  
أنه من قوله فانه يضل به خلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من بات ربه مجوده  
وأن له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح  
أنه من عمل منكم سوأيج بالذوات من فتح أنه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا في الليضاوي (قوله  
وذا الحكم) أي جوار الوجهين (قوله خبر قول) أي ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول  
أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قول (قوله خير القول) انما كان الخبر عنه هنا  
قولا لا أن أعمل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح) اذا فتحت فالقول على حقيقته من  
المصدرية واذا كسرت فهو بمعنى المقول قاله في التصريح ولا بد في كل حال من جعل أل لله مد أي  
قولي أو القول مني لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) أي اللغوي بأي عبارة كانت  
(قوله على الاخبار بالجملة) ولم يخرج الى رابط لاهاء عين المبتدا قال الشارح في شرح التوضيح ومثل  
سبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أحد الله ونرج الكسر على أنه من باب الاخبار بالجملة  
وعليه جرى أكثر انخوين وقيس الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك  
قلت أول قولي هذا اللفظ ثابت وليس يرضى ثم أطال في بيان ذلك وعلل في شرح الجامع رده بأن  
مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقبته غير ثابت وليس مرادا الله م إلا أن يدعى زيادة  
أول والبصريون لا يحجزوها (قوله قصد الحكاية) أي حكاية لفظ الجملة أي الاثبات بها بافظها  
وليس المراد أنها مقول القول كما انضج مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح  
الجامع أنها مقول القول (قوله محو على أني أحد الله) محل وجوب الفتح في هذا المثال اذا لم يرد  
بالعمل المعمول السابق وهو المدطوق وتجعل الاضافة للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا  
التركيب مثل قولي اني أحد الله في جوار الوجهين وفاقا لحفيد الموضع وابن قاسم اعزى وقال في  
شرح الجامع مؤيد اوجوب الفتح ان البصريين ينعون حكاية الجمل بما يرادى القول كالكلام فما  
لا يردده مما أريد به معناه كافي هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح  
في المثال حينئذ اه وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل  
حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناظم) أي لم يصرح بذلك والافهى  
داخله في كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيد (قوله صالح للعطف عليه) احتراز عن نحو اني  
مالا وان عمرا فاضل فما لا غير صالح لعطف ان الثانية عليه اصبورة المعنى اني الى ما لا وفضل عمرو  
(قوله فتكسر بعد الابتدائية) أي التي تبدأ بها الجمل وتستأنف وهي بمعنى فاء السببية وبحث  
البعض في عدم مواضع جوار الوجهين بان المراد جوارهما في تركيب واحد والتركيب هنا  
مختلف وهو بحث قوي وان كان يمكن دفعه بان اتحاد ما قبل ان في التركيبين هنا كاف هذا وما  
ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخاضف لما لا بالحاجب حيث  
قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز في المبتدا الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب  
كسرها وان قلنا لا يجوز حذفه وإثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى أنك فاضل) الاظهر أنها فيه  
عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى أنك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما  
استفتاحية) أي حرف استفتاح على ما مر قريبا في الأيسطا وقيل مركب من همزة الاستفهام  
وما السابقة وفي الهمع أن ه زما تبدل هاء وعيا وأن أنفا تخذ في الاحوال الثلاثة وأن ه رتها  
تخذ مع ثبوت الالف اه قال الدماميني وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبدأ  
خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اه وهو يستلزم جوار الفتح بعد الاستفتاحية

ونقل من بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذي صوبه في المغني أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الاتي على قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق بمحذوف وأصلها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهي مع ان ومعمولها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يازيد كذا في شرح التوضيح للشارح وفي المغني عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استقلوا) أي نهضوا أمر تحلين (قوله ولا صلة) الذي في الدماميني عن سيبويه أن لامية رد على الكفرة ثم رأيت الوجهين في المغني (قوله من أن بعضهم) أي العرب (قوله فيقول لاجرم لا ينين) فأجيب باللام كما يجابها القسم قال شيخنا وهو صريح في أن لا ينين جواب لاجرم وهو أظهر من جعل البعض لا ينين جواب قسم محذوف قام مقامه لاجرم وانظر ما اهرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الأقرب الثاني لكون الحاسي هو الفراء وزاد في الاوضح في مواضع جواز الوجهين أن تقع في موضع التعليل نحو أنا كما من قبل ندعوه انه ذو البر الرحيم قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله وبهذات الكسر) انظر في متعلق بتعجب قدم لا فائدة الحصر أي لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أحوال المكسورة ويحذف فالحصر اضافي ولا ينافي أنها تعجب المبتدأ وكذا خبره المقدم ولقائهم زيد على الاصح قيل والفعل نحو لا يقوم زيد لبس ما كانوا به ملون لقد جاءكم رسول من أنفسكم والمشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب ان قاله في المغني (قوله تعجب الخبر لام ابتداء) شروط أربعة تأخره عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا أو مفعولا محذوف ونحو حرف نفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جارا أو مجرورا أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فيقول ان زيد الوجهه حسن أولى من ان زيد الوجهه ليس بل في البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الساطم بدليل ان رجمهم يومئذ خبر وصييت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد ان المكسورة العاملة فيها أصله المبتدأ (قوله وكان حق هذه اللام الخ) أي كما أن حق ان وأخواتها ذلك لان لها أيضا الصدارة الا أن هذا لم يكن ما عا من تقدم لام الابتداء بحسب الاصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدر بأنه قد يعارض بأن ان وأخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمر ان الاول هالاجع بينهما على طريق التأكيد اللفظي وأجاب سم بأن التأكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفعود هنا وفيه نظروا أن قرء شيخنا والبعض وغيرهما الوجودا ترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظي بالمرادف في الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس أول مشرب • نعم جيران كانت أبعت دعاثره

وسماني هذا للشارح في باب التوكيد فافهم • الثاني أنهم جمعوا بينهما في لهنك قائم بأبدال الهمزة هاء سواء قيل ان اللام للقسم أو لا ابتداء لان كلا منهما تأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجمع حرفا تأكيدا في لغة دقام زيد فان قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه في ألا يلبث ان تقوم وقد يدفع اراد لهنك بان الاجتماع سهله زوال صورة ماله الصدر بأبدال الهمزة هاء كما في الروداني (قوله فزملقوا اللام) بانقاف والفاء أي آخرها ولم يخلقوا لانها قويت بالعمل وحق العامل التقديم وانما ادعى أن الاصل في ان زيد القائم لان زيد قائم ولم يدع أن الاصل ان لزيد قائم لثلاث فصل بين

بمعنى حقا كما تقول حقا  
انك ذاهب ومنه قوله  
• أحقا أن جبرنا استقلوا  
أي أي حق هذا الامر  
الرابع أن تقع بعد لاجرم  
نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح  
عند سيبويه على أن جرم  
فعل وأن وصلها فاعل أي  
وجب أن الله يعلم ولا صلة  
وعند الفراء على أن لاجرم  
بمنزلة لارجل ومعناه لا بد  
ومن بعدها مقدرة  
والكسر على ما حكاه  
الفراء من أن بعضهم  
ينزلها بمنزلة المبين فيقول  
لا جرم لا ينين (وبعد  
ذات الكسر تعجب الخبر)  
جواز (لام ابتداء  
نحو وانى لوزر) أي ملجأ  
وكان حق هذه اللام أن  
تدخل على أول الكلام  
لان لها الصدر لكن لما  
كانت للتأكيد وان  
للتأكيد هو الجمع بين  
حرفين لمعنى واحد فزملقوا  
اللام الى الخبر تنبيه

خبر غير ان المكسورة وهو  
كذلك وما ورد من ذلك  
يحكم فيه بزيادته ان ذلك  
قراءة بعض السلف الا  
أهم لا يكسبون الطعام  
بفتح الهمزة وأجازة المبرد  
وما حكاه الكوفيون من  
قوله

ولكنني من حم العديد  
ومنه قوله

أم الخليلس لجوز شهر به  
رضى من اللحم عظم الرقبه  
وقوله

فقال من سئلوا أمسى  
لمجهودا

وقوله  
وما زلت من ليلى لدن أن  
عرفتها

لكلها ثم المقصى بكل  
مراد وقوله

أمسى أبان ذيل بعد عزته  
وما أبان لمن أعلاج سودا  
• (ولا يلي ذى اللام ما فند  
نفيا) ذى اشارة لللام  
نصب بالمفعولية وما من  
قوله ما فند نفيا في موضع  
رفع بالفاعلية أى لا تدخل  
هذه اللام على منى الا  
ماندر من قوله

وأعلم ان تسليما وتركا  
للامتشابه ان ولا سواء

(ولا) يليها أيضا (من)  
الافعال ما كرنيا) ماض  
متصرف غير مقرون  
بقصد فلا يقال ان زيدا  
لرضى وأجازة الكسائي  
وهشام فان كان الفعل  
مضارعا

ان ومعمولها معا بما له صدر الكلام ولطقتهم باللام مقدمة على ان في قولهم لهنك ولان صدراتها  
بأنسبة لما قبل ان دون ما بعده دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعمولها ولهذا  
كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله ودليل الثاني أن عمل ان بخطاها تقول ان في الدار لزيدا وان  
زيد القائم وأعمال العامل بعدها بخطاها تقول ان زيدا طعنا لا سكل كذا في المغنى (قوله اقتضى  
كلامه) لتقدمه الظرف (قوله لا تعصب خبر غير ان المكسورة) انما لم يدخل اللام على خبر غيرها  
لانها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التثني ولعل  
الترجي وكان ان تشبيه ولكن نصير الجملة لا تستعمل الابد كلام وأن المفتوحة نصير الجملة في  
تأويل المصدر قاله يس (قوله بزيادتها) أى مع كونها مفيدة للتأكييد والمنسوخ عنها كونها لام  
الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أى شذوذ اذ لا يشك كل بما تقدم من وجوب كسر ان في صدر الحال  
(قوله لعبد) من عمده العشق بكسر الميم أى هذه (قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع  
نوعهم أنه محكا الكوفيون وقيل ان اللام داخلة على مبتدأ مقدر أى لهى محجوزة فلا تكون من  
انداخلة على خبر غير ان المكسورة (قوله شهر به) أى فانية ومن تبعه ضمة ان قدر مضاف أى يلهم  
عظم الرقبه ويعنى بدل ان لا يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعاذ بمحذوف أى من  
سألوه أو للفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لان الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيًا  
للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعندم احواجه الى تقدير وان كان في الاول مراعاة لفظ من وهو  
أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الاول غير مسلم وصدر البيت

• مر وأجلى فقالوا كيف سيدكم • (قوله من ليلى) أى من أجل حمها والهائم الذاهب لا يدري  
أين يتوجه والمقصى بصم الميم وفتح الصاد المهملة المبعده والمراد بفتح الميم المسذهب (قوله أبان)  
بالصرف نظر الى ان وزنه فعال وبنعه نظر الى ان وزنه أقفل منقول من أبان ماضى بين وهو الاصح  
والاعلاج جمع على بكسر العين الرجل الغليظ من كفار الجحيم وسودا جمع أسود وذهب الكوفيون  
كفى شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الافلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لان المقام للذم  
وللبصر بين أن يجعلوا التنوين في سودا ان للعظيم والنبي منصبا على القيد في سبب الذم (قوله ولا  
يلي) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل والاقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفي  
بأداة النفي مع أنه ممنوع وانما بالها لان غالب أدواة النفي مبدوءة باللام ولوليتها لم توالى لا ميم وهو  
مكروه وحمل الباقي وللتنافي بين اللام التى هى لتأكييد الانبات وبين حرف النفي (قوله ذى اشارة  
الخ) كان الاولى بل الصواب أن يقول ذى اسم اشارة في محل نصب على المفعولية واللام بدل أو  
عطف بيان أو صفة (قوله وأعلم ان) بالكسر تسليما أى على الناس وقيل المراد تسليم الامر وتركا  
أى للتسليم للامتشابه ان أى متقاربان ولا سواء أى ولا متساويان وكان حقه أن يقول لا سواء  
ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وآخر وسواء أهم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا  
عن اثنين فقول البعض سواء فى الاصل مصدر فيه مسامحة قال فى التصريح وتبعه غير واحد وفيه  
أى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت  
ان وكان القياس أن لا يعلق لان الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل أنه شبه لا بغير  
فأدخل عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجود موجبها  
وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الآن يقال جعل ذلك شاذ من حيث ترتبه على الشاذ  
(قوله من الافعال) بيان لما قدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ بدل أو عطف بيان لقوله  
ما كرنيا وأشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيدا الرضى) أى على ان اللام للابتداء فيقال  
على اسم القسم (قوله وأجازة الكسائي وهشام) أى على اضاها وقد كفى المغنى وسبأنى فى الشرح وفى

دخلت عليه متصرفا كان نحو ان زيد اليرضى أو غير متصرف نحو ان زيد البذر الشروظا هر كلامه جواز دخول اللام على الماضى اذا كان غير متصرف نحو ان زيد انتم الرجل أو لعمري أن يقوم وهو مذهب الاخفش (٢٢٣) والفراوان الفعل الجامد كالاسم

والمقول عن سيبويه أنه لا يحيز ذلك فان اقترن الماضى المتصرف بقدر جرد دخول اللام عليه كما أشار اليه بقوله (وقد يابها مع قد كان ذا \* لقد هما على انعدا مستعوزا) لان قد تقرب الماضى من الحال فاشبهه حيثئذ المصارع وليس جواز ذلك محصورا بصفة تدوير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائى رهشا ما يجيزان ان زيد الرضى وليس ذلك عندهما الا لا فصار قد واللام عندهما لام الابتداء أم اذا قدرت اللام لتقسم فله يحوز ولا شرط ولودخل على ان والحالة هذه ما يقتضى فتحها افتحت مع هذه اللام بحوزة ان زيد الرضى (وتعجب) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا (الواسط) بين اسمان وخبرها (معمول الخبر) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو ان زيد امرأ ضارب فان لم يكن الخبر صالحا له لم يحوز دخولها على معمول المتوسط نحو ان زيدا عمرأضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وبشرط أن لا يكون ذلك

الواضح بدل الكسائى الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أى شبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أى تصرفا تاما لا فقد جاء ليدل على أن نحو وفذرهم الآية (قوله اذا كان غير متصرف) دخل في ظاهر عمومها ليس مع انه يمنع دخول اللام عليها قال الشاطبى ولعله لم يحترز عنها انكالا الى علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي وقال ابن عازى وتبعه البعض بل على أنه داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس ما قد نفى لانها لدنى (قوله كالاسم) أى الجامد فى عدم التصرف (قوله مستعوزا) أى غالبا (قوله فأشبهه حيثئذ المضارع) أى المشبه للاسم ومشبه المشبهه شبهه (قوله وليس جواز ذلك) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب الى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقدر واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير فى ان زيد القدام ان زيد الله لقد قام (قوله وقد تقدم أن الكسائى الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله أن الكسائى رهشا ما ذهب الى أن قد المضمره مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وأنت خير بان هذا معارضة مذهب بذهب وهى لا تصلح ردافا لاولى جعله تدكيرا بمخالفتهم صاحب الترشيح (قوله واللام عندهما) جملة حالبة وقوله أما إذ قدرت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أى بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضى طلقا (قوله والحالة هذه) أى تقدير اللام للقسم وقوله فقت مع هذه اللام أى لما مر من أن كسر ان انما يكون بعد الفعل المعاق بلام الابتداء لا بغيرها من بقیه العلاقات ككلام القسم (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط الشئ كوعاء أى توسطه وقوله بين اسمان وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو جعل الواسط على المتوسط بين الانفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى بل دخل نحو ان عندنا لى الدار زيد اجالس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف ببيان أحوال والمراد معمول الخبر عند المصنف ما يشعمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيد الضرب والمفعول له نحو ان زيد الاجلا لا قادم وبازع أو حبان فى الاخيرين (قوله بشرط الخ) الشروط أربعة واحد فى المتن وهو المتوسط وكذا الشارح شرطين يمكن أخذ أو هما من المتن يجعل أول فى الخبر للبعد أى الخبر الذى سبق أنه يصح اقترانه باللام والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيد العمرأضرب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كذا ذكر شيخنا قال البعض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيهه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة تعجبية فان الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معاصلا كما ستعرفه (قوله لم يحوز دخولها على معمول الخ) جوزه الاخفش والفراء محتجين بان المانع قام بالخبر لا بكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ووجه الموضع قال بدليل اجازة البصر بين تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد فى المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أى وهى لا تدخل عليه فكذا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصريح وم (قوله لا تعجب المعمول المتأخر) أى لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه فى موضعه بخلافه مع التأخر والمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان عندنا زيدا اجالس (قوله وتعجب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر النحاة كفى الروادى فسميته ضميرا مجازا علاقته

المعمول حالا فان كان حال لم يحوز دخولها عليه فلا يجوز ان زيد الرا كما مطلق واقضى كلامه أنها لا تعجب المعمول المتأخر فلا يجوز ان زيد اضارب لعمرا (و) تعجب أيضا (الفصل) وهو الضمير المسمى عماد النحو ان هذا هو القصد الحق



المشابهة في الصورة ومعنى ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعماذا الاعتقاد  
 المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كما أن اسم الفعل  
 كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل ما بعده في نحو زيد هو القائم محله رفع باء تأتي القولين الأخيرين  
 وفي نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أوله أو نصب على ثانيهما في نحو ان زيد هو القائم بالعكس  
 وأما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقة لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو  
 في الابل معرفتين أو نائيهما كالمعرفة في عدم قبول ال كأن فعل من وفي بعض هذه الشروط خلاف  
 بسطه في المعنى وفائدته الاعلام من أول الأمر بان ما بعده خبر لصفة وتأكيد الحكم لمفاهيمه من  
 زيادة الرطوق قصر المسند على المسند إليه قال التفات زاني في حاشية الكشف وهذا انما يتأتى فيما  
 الخبرية نكرة والافتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وان لم يكن معه ضمير فصل  
 مثل زيد الامير وعمر والشجاع وتعرف المبتدأ بالام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير  
 الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال في المطول التحقيق أنه قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على  
 المسند إليه نحو زيد هو أفضل من عمر وروزيد هو بقاوم الاسد وقد يكون مجردا تأكيدا كذا إذا كان في  
 الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو ان الله هو الرزاق أي لا رزاق الا هو أو قصر المسند  
 إليه على المسند هو الكرم هو التقوى أي لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وحاز دخول  
 لام الابتداء عليه لانه مقول للخبر لرفع فوهم السامع كون الخبر نائيا بمنزلة الجزء الاول من الخبر  
 أي اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذالم يعرب هو مبتدأ) فان أعرب مبتدأ كان حراما من الخبر  
 فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كفي التعميم (قوله حل قبله الخبر) في هذا البيت ابطاء  
 ليس في بعض السخ تسكير خبر الثاني وهو دافع للابطاء على الاصح (قوله في معنى تقديم الخبر تقدم  
 معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار لسا كارجل (قوله أو على الاسم المتأخر) أي عن  
 الخبر أو عن معموله كما يفيد التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) خرجت الموصولة والموصوفة  
 والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتسب مقصولة من أن بخلاف ما الزائدة  
 (واعلم) أن انما وأما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما وليي الله وحده وحده  
 ما ولي الى الاقصر الا له على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب زل  
 الخاطبون المشركون منزلة من اعتقد ابحاء الامم الى ان ينال صلى الله عليه وسلم حيث أمم وأما عليه  
 والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قاب أيضا والاثبات به مبالغ في الرد والالتفات في البيت  
 الوحدة نافي للتعديد والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر ومدح بان  
 الحصر من اللفظ المصرح به ولا يصرفواته بالتأويل ككفوات التأويل لانه أمر تقديرى ثم  
 قيل الحصر من اجتماع ان وهي للاثبات وما هي للنفي فصرف الاثبات للمذكور والنفي  
 لغيره وقيل لاجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعتراض هذا بان اجتماع مؤكدين لا يستلزم  
 الحصر والوحيد في ان زيد القائم مثلا والاول بانه ينافي ما قدمنا من أن ما الملحقة بان وأن زائدة  
 وقد يجاب عن اعتراض الثاني بان اجتماع مؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن  
 اعتراض الاول بان ما هذه ماوية أصالة لكن انسلخ عنها النبي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل  
 عدم ذكر معنيها هدا مطهر لى فاعرفه واعتراض في المعنى الاول أيضا بان ان ليست للاثبات بل  
 لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيد قائم أو نفيًا نحو ان زيد ليس بقائم قال الشنقي فيه بحث لا ان  
 لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الاثبات وان كان نفس خبرها نفيًا (قوله مبطل  
 اعمالها) أي وجوب اعمالها فلا ترد لست (قوله تزيل اختصاصها بالاعمال) أي ما عدا البيت كما سيأتي  
 (قوله فوجب اعمالها) أي ما عدا البيت وجوب الاعمال هو مذهب سيويو وبها الجمهور كما يؤخذ عما يأتي

اذالم يعرب هو مبتدأ (و)  
 تعجب (اسما) لان (حل)  
 قبله الخبر) نحو ان عندك  
 لبر وان لك لاجر وفي معنى  
 تقدم الخبر تقدم معموله  
 نحو ان في الدار لزيد قائم  
 (تبيينه) اذ ادخلت اللام  
 على الفصل أو على الاسم  
 المتأخر لم تدخل على الخبر  
 فلا يجوز ان يرد الهو  
 لقائم ولا ان لى اذار لزيد  
 ولا ان في الدار لزيد الجالس  
 (ووصل ما الزائدة) (مضى)  
 الحروف مبطل اعمالها)  
 لانها تزيل اختصاصها  
 بالاعمال وتتميتها للدخول  
 على الفعل فوجب اعمالها  
 لذلك نحو وانما زيد قائم  
 وكانما خالد اسد ولكنما  
 عمرو جبان ولعلما بكر  
 عالم

(وقد سبق العمل) وتجعل مالملة وذلك مسموح في ليت لبقاء اختصاصها كقوله (٣٢٥) قالت ألابيتما هذا الحمام لنا

الى حمامتنا أو نصفه فقد  
يروي بنصب الحمام على  
الاعمال ورفعته على  
الاهمال وأما البواقي  
فذهب الزجاج وابن  
السراج الى جوازها في قياسها  
ووافقهم الناطم ولذلك  
أطلق في قوله وقد سبق  
العمل بذهب سيبويه  
المع لما سبق من أن ما  
أزالت اختصاصها  
بالاسماء وهياتم للدخول  
على الفعل نحو قول اغما  
يوحى الى اعمالهكم اله واحد  
كأما يساقون الى الموت  
وقوله فوالله ما فارقتكم  
فأبائكم ولكم ما يقضى  
فسوف يكون وقوله  
أعد ظرايا عبد قيس لعلم  
آياتك الدار الحمار  
المقيسدا بخلاف ليت  
فأبائية على اختصاصها  
بالاسماء ولذلك ذهب  
الخويزين الى وجوب  
الاعمال في ليتما وهو بشكل  
على قوله في شرح التسهيل  
يجوز اعمالها واهمالها  
باجاع (وجائر) بالاجاع  
(رفعت معطوفا على  
منصوب ان) المنكسورة  
(بعد أن تستكمل) خبرها  
نحو ان زيد آكل طعامك  
وعمر وامنه فن لم  
ينجب أبوه وأمه فان لنا  
الام النجيسة والاب  
وليس معطوفا حينئذ على  
محل الاسم مثل ما جاء في

في الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفرع (قوله وقد سبق العمل) فذلك قابل بالنسبة لغير ليت  
والتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجب بعضهم كإساقى في كلامه استعمال المشترك في  
معنييه (قوله ملة) أي عن الكف (قوله قالت) أي زرقاء اليمامة ولفظ معقوها ليت الحمام ليه الى  
حمامتيه أو نصفه قدييه ثم الحمام ميسه وقصتها أي كانت لها قطة ومربها سرب من القطا بين  
جبلين فقالت ما ذكرتم ان القطا وقع في شبكة سياد فعد فاذا هو ستة وستون فاذا صم إليها نصفها مع  
قطاتها كانت مائة (قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدماميني طاهر كلام الرحاجي في  
الجل أنه مسموح من العرب وذلك أنه قال في باب حرف الابتداء ومن العرب من يقول اغما ريدا  
قائم ولعلم بكرافقهم في ما يوجب عيبان وكذلك أخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) أي  
والجمهور وصححه ابن الحاجب كافي المنك (قوله لما سبق الخ) لانه صنف ومن وافقه أن يقول يكفي  
في صحة الاعمال الاختصاص بحسب الاسل ولا يضر عرض زواله ولذلك ظاير كثيرة كقوار اعمال  
ان الخففة من التعيلة على قلة مع تعليمهم افعالها بكثرة بر وال اختصاصها بالاسماء كإساقى وان كانت  
لكبيرة أفاده سم (قوله ولكم ما يقضى الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس ولكم ما  
أسعى لخدم مؤثله لان ما في البيت الذي ذكره موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضى عليها (قوله  
أعد الخ) غرض الشاعر هجوع عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة وأنما قد يسعمل متعبدا كما  
في البيت (قوله ولذلك) أي لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو بشكل الخ) قد يقال لم يطر  
المصنف الى هذا الخلاف لكونه واهبا فخفى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) طاهره أن  
المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتماد محل قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود  
الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسبأني بقية  
الاوجه ولوقال رفعت نالي عاطف لكان جاريا على سائر الالوجه الاتية وفي التسهيل أن الرفع  
والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرعي والزجاج والفراء نقول ان زيدا قائم القابل أو  
أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو  
ظاهر ان فلان الرفع على العطف على محل اسم ان فأما ان قلما على الابتداء وانه من عطف المحل  
فالقياس امتناع ما عدا النسق فايتماعل وقاس الرضى السدل ومثله بقوله ان الزيد بن ود  
استخدمتم ماشما لهما بالرفع وفيصل الرفع مخصوص بعطف النسق قال في الجمع وهو الاصح قال في  
شرح الجامع ولم يقيد العطف بالاول لان ذلك تقول ان زيدا قائم الا عمرا ولا عمرا واه والظاهر ان  
الفاء وشم وأو وحى كذلك (قوله بعد أن تستكمل) متعلق برفع أوه معطوفا لا يتأخر خلافا لمكودي  
لما فيه من الفصل بالابتداء وهو أجنبي من الخبر (قوله لم ينبغي) أي يلد ولدنا جبا وقوله النجيسة من  
وضع فعيل موضع مفعول أي النجبة أو الاسل النجبة أنبأنا هذا حذف المضاف واتصل الضمير (قوله  
وليس معطوفا الخ) أي كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجازا لاقته  
المشابهة للصورية (قوله مثل ما جاء في الخ) طاهره أن رجلا اعرابه محلي وهو القول الاصح لعدم  
لزوم اجتماع حركتي اعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه (قوله وقد  
زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما  
مر وعليه الاشكال في العطف على محل اسم ان الا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي  
وهو الخبر وذلك ممنوع كافي الروداني (قوله ابتداءية) أي استثنائية (قوله على محل ما قبلها من  
الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة الابتدائية أي المستأنفة وفي  
عبارة أمر ان الاول كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثاني انقصو لعدم سهولها

(٣٩ - صبان اول) من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرفع في مسلتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ بل امامتد أخبره  
محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر ان كان فاصل كافي المثال

والبيت فان لم يكن فاصل  
 نحو ان زيدا قائم وعمر  
 تعين الوجه الاول وقد  
 أشعر قوله وجهان النصب  
 هو الاصل والارجح أما  
 اذا عطف على المنصوب  
 المذكور قبل استكمال  
 ان خبرها تعين النصب  
 وأجاز الكسائي الرفع  
 مطلقا معسكا بظاهر قوله  
 تعالى ان الذين آمنوا  
 والذين هادوا اصابوا  
 وقراءه بعضهم ان الله  
 وملائكته يصلون رفع  
 ملائكته وقوله فمن يك  
 أمسى بالمدينة رحله فاني  
 وقيارها الغريب وخرج  
 ذلك على التقديم والتأخير  
 أو حذف الخبر من الاول  
 كقوله

خيلي هل طاب فاني وأتمنا  
 وان لم تبوحا بالهوى دنا  
 ويتعين الاول في قوله  
 فاني وقيارها الغريب  
 لاجل اللام في الخبر  
 والثاني في وملائكته  
 لاجل الواو في يصلون  
 الا ان قدرت للتعظيم مثلها  
 في رب ارجعون ووافق  
 القراء الكسائي فيما  
 خفي فيه اعراب المعطوف  
 عليه نحو انك وزيد ذاهبان  
 وان هذا وعمر وثمان  
 تمسكا ببعض ما سبق قال  
 سيبويه واعلم ان ناسا من  
 العرب يغلطون فيقولون  
 انهم أجعون ذاهبون  
 وانك وزيد ذاهبان  
 (وألحق بانه) المكسورة

البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتداء فيه وكذا ما عطف عليها (قوله  
 تعين الوجه الاول) أي كونه من عطف الجملة أي عند الجمهور والافعضهم يحذف العطف على الضمير  
 المستتر فلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثاني (قوله تعين النصب) أي لما يلزم على الرفع من العطف  
 قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجملة ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان  
 عطف المرفوع على الضمير في الخبر قال سم لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره  
 ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز  
 الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب الحمل وقال الرضي انما ممنوع الرفع  
 المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر ان هو ان فيكون قائمان من  
 قولك ان زيدا وعمر وقائمان خبرا عن ان وعمر ومعا يعمل عاملا من مستقلا في معمول واحد  
 ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسميين معا وبه صرح  
 ابن هشام في شرح بانت سم ما ذكره كسائي في قريبا ومقتضى اطلاق الموضع وغيره والتعليل السابق  
 وبمقتضى سم فيه معمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمر وقائم وهو الذي حققه الورداني وصنيع الشارح  
 فيما بقي أقرب الى هذا فتدبر (قوله وأجاز الكسائي الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر  
 للاسميين جميعا نحو ان زيدا وعمر وذاهبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمر وفي الدارجا اتفاقا  
 قاله الموضع في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هما كذا في التصريح ومثل ان زيدا وعمر  
 في الدارجا ان زيدا وعمر وقائم وقد رد الفاضل الورداني كلام الموضع في شرح بانت سعاد وحقق أن  
 نحو ان زيدا وعمر وفي الدارجا وقائم من محل الخلاف فتدبر (قوله مطلقا) أي سواء قبل الاستكمال  
 وبعده وسواء طهر اعراب المعطوف عليه أو خفي ولا إطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد  
 اللاحق وان جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أي منزله وقيار اسم فرس الشعر وقيل  
 اسم جمل وقوله فاني الخ دليل الجواب اي فابا لا يسمى فيها رحلي لاني الخ (قوله على التقديم والتأخير)  
 أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا امن آمن  
 الخ والصائبون والنصارى كذلك ومن آمن في محل رفع بالابتداء وخبره علا خوف الخ والجملة خبر  
 ان وخبر الصائبون محذوف أي كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصائبون وخبر ان  
 محذوف لدلالة خبر الصائبون عليه والحذف على هذا من الاول لدلالة الثاني وعلى الاول من الثاني  
 لدلالة الاول وهو الكثير كما في المعنى والعائد على كل محذوف أي من آمن منهم وأورد بعضهم على  
 التحريج على التقديم وتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم  
 والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه تقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ في النية هذا وقال  
 الورداني اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه في تخريج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم  
 أن يتكلم مثل ذلك ويذكر أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طاب) مثلث الطاء كما في القاموس  
 (قوله ويتعين الاول الخ) نظريه سم يجوز أن نقدر اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهو غريب  
 وقد يقال الاسل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبني عليه (قوله الا ان قدرت للتعظيم)  
 بحث فيه بأنه لم يسمع أنافاعون على التعظيم بل لابد من المطابقة اللفظية على حد وانما نحن نحجي وعبت  
 ونحن الوارثون كما في المغني (قوله فيما خفي) أي في تركيب خفي الخ أي لكونه مبينا أو مقصورا مثلا  
 قال سم انظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده كذلك وقال الورداني  
 قضية التعليل بالاحتراس من تناقض اللفظ أن خفاء اعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف  
 بالرفع في ان زيدا والفتى ذاهبان اه (قوله وأعلم) بجملة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الورداني  
 على القراء والكسائي ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعتراض

فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لكن)

بأنه كيف يسند الغلط الى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطا إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطا وقيل مراد سيبويه بالغلط محرد توهم أن ليس في الكلام أن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المعنى ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا أقدم المصنف لكن على أن (قوله في التسمية) أي العلو والعراقة في النسب خذولة أي ولا محومة بدليل ما بعده قال العيني هي امام مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون أن ولكن لعدم نقلهما الجملة الى باب المفرد فأشبه الحروف الزائدة للتأكيدها (قوله إذا كان موضعها موضع الجملة) لاها حيث شذوذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الأصل اسدها مع موليها بعد علم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو أعجبي أن زيد أقام وعمر أيتعين النصب لهما ليس في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر ان في نحو علمت أن زيد القائم. امتنع ذلك في نحو أعجبي أن زيد أقام كما قاله الدماميني فقلنا عن اس الحاجب (قوله أو معناه) أي دال معناه كذا في الآية الشريفة أي اعلام (قوله ورسوله) أي بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كافي الفارضي (قوله لزوال معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة لا لاخبار عن المسد اليه بالمسند وبعدها التمسك للمسند اليه أو ترجيعه له أو تشبيهه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعديل لا يتم على القول بجوار عطف الخبر على الانشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبر ان ولهذا قال في متن الجامع برفع طاقا تالي العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعدها وان ولكن ان قدر مبتدأ الخ وكذا لا يتم على أن عطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقررا ان الكلام مع كسر انشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المعنى صرح بان كسر لا لاخبار ورأيت الدماميني نقل قول آخر عن بعضهم أنها انشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أي الرفع القراء في ليت وأختبها بعد الخبر مطلقا وقوله بشرطه المدكور عنه (قوله وخففت ان) أي بشرط أن لا يكون اسمها ضميرا وان يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المبنى لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن ان نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هنا وبطل فيما اذا كفت عما على مذهب سيبويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المزبل هالك أقوى لانه لفظ أجنبي زيد وهو ما بخلافه هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كافي الامثلة الاتية وجب الاهمال ولا يدعي الاعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قاله زكريا (قوله وان سئل لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما معنى الاوعاربه على التخفيف كل مبتدأ أو اللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبره ومحضرون نعتهم وجمع على المعنى ولديا متعلق به أو جميع مبتدأ ثمان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ والمسوق للابتداء بجمع العموم أو الاضافة تقدير الرابطة على جعل جميع مبتدأ ثانيا إعادة المبتدأ بمعناه لانه على هذا معنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كذا لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر وعمل نصب كلا حيث شذوذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيت في المعنى واعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كذا للذين والله ليوفينهم قال في المعنى لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لجرد التأكيده فلا يقال

باتفاق كقوله

وما قصرت بي في التماسي  
خذولة ولكن عني الطبيب  
الأصل والخال (وأن)  
المفتوحة على الصحيح اذا  
كان وسعها موضع الجملة  
بأن تقدمها علم أو معناه  
نحو وادان من الله ورسوله  
الى الناس يوم الحج الأكبر  
أن الله يرى من المشركين  
ورسوله (من دون ليت  
ولعل وكأ) حيث  
لا يجوز في المعطوف مع  
هذه الثلاث الا انصب  
تقدم المعطوف أو تأخر  
لروال معنى الابتداء معها  
وأجاز القراء الرفع معها  
أيضا متقدما ومتأخرا  
بشرطه السابق وهو خفاء  
الاعراب (وخففت ان)  
المكسورة (وقل العمل)  
وكسر الاهمال لزوال  
اختصاصها حيث شذوذ نحو  
وان كل لما جميع لدينا  
محضرون وجار أعمالها  
استعها بالاصل نحو وان  
كلا لما ليوفينهم

جمله القسم انشائية والصلية لان تكون الاخبارية اه وقبل ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف واقيم معموله وهو جمله القسم مقامه أى وان كالا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم بما مر عن المغنى وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون وأما على تشديد النون والميم معاف قال ابن الحاجب أحسن ما قيل فيه أن لماهى الجازمة حذف فعلها **لماهى** واو ما عترضه فى المعنى بأن لما تفيده توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع وأجاب اللغويين بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفارية توقعون الإهمال ولا يشترط فى التوقع أن يكون من استكمل ثم قال فى المغنى والاولى عندى ان يقدر لما يوفوا أعمالهم دلالة ليوفيهم الخ عليه وتوقع الرخصة (قوله وتلزم اللام) أى عند عدم اقرينة على المراد بدليل ما يأتى فلا تنافى بين قوله وإن فيكموه وقوله وربما استغنى الخ وينبى كما يحسنه الروادى أن محل لزوم اللام إذا قصد البيان وأنه لا أثر فيه **لماهى** لم تلزم لان الاجمال من مقاصد البلغاء (قوله اذا ماتهم) أى أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب الاسم خفيا نحو وان هذا أو القتي لقائم كإيوان من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به اللام مبنى (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدمري سنى حجتهم دخولها على الماضي المتصرف نحو وان زيد لقائم وعلى منسوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وار وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بأن المحففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معهما لم يتوسع مع غيرها فاقام (قوله يجب فتحها) أى اطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثانى ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المحففة مع أنها لا تنس بان الساقية حتى يحتاج للفرق وقد يقال إنها دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحته الهوزة وأقيمت اللام فالكسور وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهوزة أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كدخول بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعتزس بان التعبير ربما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد بترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لافاه بعد معها أن يراد بان النفي اذ لو أريد ما ذكر على بالاثبات فلا عن نفي النفي الصائري الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهى أنه لو أريد بان النفي نفي اثبات لكان المعنى الحق يحكى على ذى بصيرة وفساده ظاهر وينبى أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لان لا مبعده للنفي لا مانعة منه فتأمل (قوله أنا بن آباء الخ) القرينة هاد لالة مقام المدح على ان الكلام اثبات فلا جلاله يقل كانت لكرام وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلى اللام فعله تصرف خال من قد وما قبل من أن هذا الامتناع مخصوص بان العامة دون المهمة ليرده تصريح أبى حيان فى ارتشافه باستوائهم فى ذلك وبان اللام لو دخلت فى هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباء جمع آب كفضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا قال كانت وصرفها امرعاة للحى قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي والمعنى اتنى فى غالب الأزمنة أو فى غالب الترا كيب وجود الفعل موصلا بان اذ لم يكن ماصها ومفهوم ذلك أن وجود الفعل التامخ موصلا بان لم يتنفى فى الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمبنى لكان المفهوم أن وجود الفعل التامخ موصلا بان غالبا مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لالعبية أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعى المتعدى وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبع لما نقله شيخنا عن الغزى اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا الخ) بشرط كونه غير نافي لخرج ليس وغير منى لخرج زال وأخواتها وغير صلة

(وتلزم اللام اذا ماتهم) لتفرق بينها وبين ان الساقية ولهذا تسمى اللام الفارقة وقد عرفت أنها لا تلزم عند الاعمال لعدم اللبس **لماهى** تنبيه مذهب سيبويه أن هذه اللام هى لام الابتداء وذهب الفارسي الى أنها غيرها اجتمعت للفرق ويظهر أثر الخلاف فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنة على الاول يجب كسر ان وعلى الثانى يجب فتحها (وربما استغنى عنها) أى عن اللام (ان بدا) أى ظهر (ما ناطق أراداه معتدا) على قرينة اما لفظية كقوله • ان الحق لا يحكى على ذى بصيرة • أو معنوية كقوله أنا بن آباء الضيم من آل مالك • وان مالك كانت كرام المعادن

(والفعل ان لم يلك باسحا) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فلا • تلافيه) أى لا تجده (غالبا بان ذى) المحففة من التقيسة (موصلا) وان كان ماصا وجدته موصلا بها كثيرا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك باصهارهم وان تظلمن السكاذبين



ليخرج دلم ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان  
وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا  
فالفاعل بقسميه نحو وان يزيل لنفسك وان يشيك لهيبه والمفعول انما هو انما قلت لمسلما رأيا  
المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك ان قلت لمسلما قولك وان أهنت لاياء لكن انما تدخل  
على المفعول دون الناسخ اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيدان ضرب  
له <sup>وذلك بان</sup> أي من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الامثلة أو من نحو وان يكاد  
الخ والخال <sup>بأن</sup> الاقسام أربعة كثير وأكثرو يقاس عليها اتفاقا ونادرو في اقليل عليه خلاف  
واندرو لا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك أن الالمشدة مختصة بالابتداء والخبر فلما ضعفت بالتحفيف  
وزال اختصاصها به ما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص به ما وهو الناسخ مراعاة لحقها  
الاصلي في الجملة وكان الماضي أكثر اشبهها بعض الماضي كقبيل في عدد الحروف والهيئة والبناء  
على الفتح ولما اتنى في الثالث اختصاص مدخولها بالابتداء والخبر كان نادرا ولما اتنى الاختصاص  
والشبه في الاخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لعة وديثة (قوله خلافا  
للاخفش والكوفيين) تمنع في هذا العزو التوضيح والتسهيل والذي في الجمع والمعنى أن الكوفيين  
لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون ما ورد مما يؤهم ذلك بان ان نافية واللام ايجابية بمعنى  
الاولدك رد عليهم بقوله تعالى وان كاد لما ليوفينهم في قراءة من خفف ان ولما وان أجيب عنهم بأن  
لهم ان يجعلوا نصب كاد بأرى محذوفوا اللام معنى الا كما هو رأيهم في مثلها وما مر به في الفصل  
اللامين أو موصولة أو نكرة كالمزج وبكس الاعذار بأن ذكر الكوفيين مع الاخفش نظرا الى  
موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على ان قلت لمسلما وان كان قياسهم عليه على وجه أن ان نافية  
واللام بمعنى الا وقياس الاخفش عليه على وجه أن ان مخففة واللام لام الابتداء مراد الشارح  
خلافا لمن ذكره في مطلق القياس على ان قلت لمسلما (قوله الذي هو ضمير الشان) أي فقط عمدان  
الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجوهر فكان المدايب حذف القيد ليجري في حل كلام  
المصنف على مذهبه ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشان قول الشاعر

في قبة كسوف الهند قد علموا \* أن هالك كل من يحني وينتعل

قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولولا ان ضمير الشان مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا والذي سوغ  
التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون أن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبر الالمهم يعتبرون مع  
التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما رز الخ) وارد  
على قوله فاسمها الذي هو ضمير الشان استكن وحاصل الاراد أنه وجد في كلامهم اسم أن المخففة  
غير ضمير الشان وغير مستكن (قوله فلوا نك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله  
الحبيب الفراق لاجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لان الناس رعا يفارق الاحباب  
في الشدة وجلة وأنت صديق حالية قبيها لان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى  
اسم المفعول أي مصادقة بفتح الدال أو من اجراء فعل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفي  
المصباح يقال امرأه صديق وصديقة (قوله مربع) بفتح الميم أي كثير العشب من مرع الوادي  
بتثنية الراء أي أكثر عشب كمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل وبضمها من أراع  
الشيء أي غماو أكثر كراع ربع رعا أفاده في القاموس والتمثال بكسر المثناة الغيات (قوله فضرورة)  
أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكوراً ومن الوجه الثاني فقط  
عند الناظم (قوله والخبر اجل جملة) أي ان حذف الالم سواء كان ضمير شان أو لا على مذهب  
المصنف فان ذكر الالم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمع في قوله بانك ربيع الخ (قوله

وأكثر منه كونه ماضيا  
نحو وان كانت لكبيرة  
ان كدت لتدوين وان  
وجدنا أكثرهم لفاسقين  
ومن النادر قوله شلت  
عنيك ان قلت لمسلما •  
ولا يقاس عليه نحو وان قام  
لانا وان قد عدل زيد خلافا  
للاخفش والكوفيين وأندر  
مه كونه لا ناسخا ولا  
مانيا كقولهم ان يزيل  
لنفسك وان يشيك لهيبه  
(وان تخفف ان) المفتوحة  
(فاسمها) الذي هو ضمير  
الشان (استكن) بمعنى  
حذف من اللفظ وجوبا  
وفوى وجوده لا أنه محتما  
لاها حرف وأيضا فهو  
ضمير نصب وضمائر النصب  
لا تستكن وأما بروز اسمها  
وهو غير ضمير الشان في  
قوله  
فلو انك في يوم الرخاء سألتني  
طلاقل لم أجعل وأنت صديق  
وقوله بالمربع وغيث  
مربع • وانك هناك  
تكون التثنية فضرورة  
(والخبر اجل جملة)

من بعد ان) نحو علت ان ريد فاعلم ان تحذف من التثنية والهاء هجر الشان محذوف ويريد فاعلم حلة في موضع رفع خبرها **تنبيه**  
 أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عضو مقصود به الماضي أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر **تنبيه**  
 فذلك أثرت أن المفتوحة المحذوفة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوف لتكون بذلك عاملة كالمحذوف  
 عاملة ومما يوجب من بينها على المكسورة (٢٣٠) أن طلبها لما عمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها

ولا تطلب المكسورة ما تعمم فيه الا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وان يكن) صدر الجملة الواقعة خبرا أن المفتوحة المحذوفة (فعلا ولم يكن) ذلك الفعل (دعا) ولم يكن تصرفه متمعا **تنبيه** (فلا حسن) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (يقدر) نحو ونعلم أن قد صدقنا وقوله شهدت بان قد خط ما هو كائن وانك نعو ما تشاء وثبت (أودع) بلا أن وان أول نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة أي محسب أن لن يقدر عليه أحد أي محسب أن لم يره أحد (أو) حرف (تنقيس) نحو علم أن سيكون وقوله واعلم فاعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا (أولو) نحو وان لو استقاموا على الطريقة (وقيل) في كتب النجاة (ذكر لو) وان كان كثيرا في لسان العرب وأشار بقوله فلا حسن الفصل الى أنه قد رد والحالة هذه بدون فاصل كقوله علموا أن

من بعد ان) من وضع الظاهر موضع المضمرة للضرورة (قوله تنبيه أن المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا أعمدوا ان المفتوحة وأهموا المكسورة غالبا وكان اللذان النسوية أو العكس مثلا يلزم من جهة الفرع على الاصل وحاصل الجواب أن الفرع قديم على الاصل لمعنى فيه لا يوجد في الاصل (قوله لا تشبه الا الامر) قد يقال بل تشبه نحو قيل ويبع أيضا الا أن يقال صبغة الجهول محذوفة عن صبغة المعلوم لا أصلية (قوله فذلك) أي لكونها أشبه بالفعل الخ أثرت أي خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفرع اذ لا يتبعه ما قبل التفرع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أي وعلمت على وجه الخ أي لا يظهر بالكلية من جهة الفرع على أصله وبه يحجب عما قيل لم أعمدوا المفتوحة في محذوف غالبا والمكسورة في مذكور وأجاب بعضهم بان ذلك اعطاء للاصل الاصل والفرع الفرع وبه هذا أيضا يحجب عما قيل لم أعمدوا المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أي بالاسماء وقوله وصليتها أي كونها حرفا موسولا لجمعها (قوله) وبطل عملها أي في الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) أشار به الى أن المضمرة في يكن الى الخبر بتقدير مضاف أي صدر الخبر ولوعبر الشارح بذلك لكان أحسن وان كان المائل واحدا أودع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر ان الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل قلت المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي (قوله دعا) أي إذا دعاء أي قصد به الدعاء (قوله فلا حسن حينئذ الفصل) أي للفرق بين المحذوفة والمصدرة التي تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تنفع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامدا أودعها لم يتوخ فاصل معها وأعمل التفضيل ليس على بابها كبديل عليه تعبير الموضع بالوجوب وعدم الفصل فتح لئلا يمكن يبعي أن يكون محل قبحه اذالم يكن هناك فارق بين المحذوفة والمصدرة غير الفصل كوقوع ان بعد العلم واللام يقع كافي الروداني ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الاولى وان من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كافي أن تبطين (قوله وبينه) أي الفعل (قوله بلا) أي مع الماضي والمضارع وكذا لو واستشكل الفصل لآبائه لافائدة فيه لان أن المحذوفة لا تحتاج بعد العلم الى تغييرها عن المصدرية لان المصدرية لا تنفع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تبين لآبينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعديل الفصل بالفرق بين المحذوفة والمصدرة وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسبب بانه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع ان الفصل بالمد كورات اما مثلا نلتبس بالمصدرية أوليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله أن لا تكون) أي على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أي كقيل والراح بضم الراء وكسر هاء الهزال والمنون الموت واذن عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف أي المنون العرض أي العارض والاطلاح بالكسر جمع طلبة بالفتح شجرة من شجر الغضى (قوله فلا تحتاج الى فاصل) أي لما علمت من أن هذه الجملة لا تنفع بعد أن الدارسة للمضارع (قوله أن غضب الله) أي في قراءة نافع أن يكون المنون وغضب بصيغة الماضي مقصود به الدعاء فهي قراءة سبعية ومافي التصريح بما

يؤمنون جادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال وقوله اني زعيم يا نبيسة ان أمنت من الزاح يخاف  
 ونحو من عرض المنون من العشي الى الصباح أن تبطين بلاد قومه يرتعون من الطلاح اما اذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية  
 فعلها جامدا أودعها فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو وأردعوهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للانسان الا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليهم (وخففت كان أيضا) جلا على أن المفتوحة

(فنوى منصوبها) وهو  
ضمير الشأن كثيرا (وثابتنا  
أي صاروى) وهو غير ضمير  
الشأن قليلا كمنصوب  
ان في الاول قوله  
وصدر مشعر النحر  
كان ثدياه حقان

وقوله

وبوما توافيا بوجهه قسم  
كان طيبة تعطوا الى وارق  
السلم  
على رواية من رفع فيهما  
وعلى رواية لنصبهما  
من الثاني وقد عرفت أنه  
لا يلزم في خبره اعد حذف  
الاسم ان يكون جملة كافي  
ان يلجور ان يكون جملة  
كما في البيت الاول وان  
يكون مفردا كافي الثاني  
(تنبيه) اذا كان خبر  
كان المحففة جملة اسمية  
لم ينحج الى فاعل كافي  
البيت الاول وان كانت  
فعلية فصلت بقدر أول نحو  
كان لم تكن بالامس وكقوله  
لا يهولك ان طلاء لظى الحر  
ب فعدودها كان قد ألما  
ب خاتمة لا يجوز تخفيف  
اعل على اختلاف لغاتها  
وأما لكن فتخفف فتمل  
وجو بالحو ولكن الله قتلهم  
وأجاز يونس والاختف  
اعمالها حينئذ قياسا  
وحكى عن يونس أنه حكا  
عن العرب

بخالف ذلك سبق قلم (قوله فنوى منصوبها الخ) أي حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الاعمال لانه  
أنبت لها منصوبا منصوبا متبوعا بآثار وثابتنا أخرى قاله يس لكن جوز الدمامي في قوله كان طيبة الخ  
على رواية رفع طيبة أن يكون الرفع لاهمال كان بتخفيفها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى  
وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منصوبها قد ثبتت وذلك هذا المصنف بقوله وثابتنا الخ وأنه قد  
ينوى وهو غير ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثاني هذا هو المناسب لما عليه المصنف من  
أن اسم كان المحففة المحذوف كاسم ان المحففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما  
سيد كره الشارح أن الخبر في الشاهد الثاني مفردا لوجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم  
يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشأن لا يجبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أجمع  
كثيرا لقوله فنوى نقط فان مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المدوى لا يكون الا ضمير الشأن  
وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعدوان يكون مفردا كافي الثاني فادهم (قوله  
قليلا) راجع لقوله وثابتنا الخ (قوله كمنصوب ان) التشبيه في مطلق الثبوت والد كرفلا ينافي أن  
ثبوت منصوب أن ضرورة كالمترجى بخلاف ثبوت منصوب كان فانه ليس بضرورة (قوله فن الاول)  
أي المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثاني فان المحذوف فيه غير ضمير الشأن كما  
سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدمامي قال لا يظهر لي تعين كون الاسم في الشاهد الاول ضمير  
الشأن اذ يجوز أن يكون ضمير عا ئدا الى المتقدم الد كراى كان النحر ثدياه حقان (قوله مشرق  
النحر) أي مضى العنق ثدياه أي الصدر أي الثديان فيه حقان أي في الاستدارة ويجوز أن يكون  
ثدياه اسم كان على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافيا) أي  
تقابلتا والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن تعطوا أي تأخذون عدا بالى وان كان يتعدى بنفسه  
لتصممه معنى الميل وقال الدمامي أي تنطاول الى الشكر لتناول منه كدافي القاموس اه والجملة  
صفة لظبية الى وارق السلم أي مورق هذا الشجر يقال ورق بقرق وأورق بورق أي سارذاورق (قوله  
همان الثاني) وعليه فالخبر في البيت الثاني محذوف أي هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة  
ويروى طيبة بالجر أيضا على أن الاصل كظبية وزيد أن بين الكاف ومحرورها (قوله وقد عرفت  
أي من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كافي أن راجع للمعنى لا للمنى (قوله وان يكون مفردا كافي  
الثاني) لكون الاسم فيه غير ضمير الشأن اذ التقدير كأنها أي المرأة طيبة وبعد قررناه لك بعد ذلك  
ما أوردناه مما هو ناشئ عن عدم التأمل في أطراف كلام الشارح (قوله وان كانت فعلية) أي  
فماها غير جامد وغير دعاء قياسا على مامر (قوله فصلت بقدر أول) للفرق بين كان المحففة وان  
الناصبه للمضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولك) أي لا يفرعك والظى النار فهي اما  
استعارة لمشقات الحرب أو اضافتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه  
واصطلاء النار التدف فيهما فهو ترشح للاستعارة أو التشبيه والمراد  
باصطلاء الحرب نعاطيهما والتلبس بها ومحدورها هو الموت  
كان قد ألما أي نزل أي بالموت لا بد منه (قوله  
فتمل وجوبا) لزوال اختصاصها  
بالاسماء لدخول المحففة  
على الجملتين

( )

ثم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني قوله لا التي لنفى الجنس

﴿فهرست الجزء الاول من حاشية الصبان على الاشهموني﴾

صفحة	
١٩	الكلام وما يتألف منه
٤٤	المعرب والمبني
٩٢	السكرية والمعرفة
١٠٩	العلم
١١٨	اسم الاشارة
١٢٥	الموصول
١٤٦	المعرف باداة التعریم
١٥٥	الاستداه
١٨٥	كان وأخواتها
٢٠٠	فصل في ما اولالات وان المشمات ،ليس
٢٠٦	أفعال المقاربة
٢١٣	ان وأخواتها

﴿تمت﴾

فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الأشموني

مجموعه

لا التي لتفي الجنس	٣
ظن وأخوانها	١٣
أعلم وأرى	٢٦
الفاعل	٢٨
النائب عن الفاعل	٤١
اشتغال العامل عن المفعول	٤٩
تعدى الفعل ولزومه	٦٢
التنازع في العمل	٧١
المفعول المطلق	٧٩
المفعول له	٨٩
المفعول المحو منه المسمى ظروفا	٩١
الاستثناء	١٠٤
الحال	١٢٦
القيير	١٤٤
حروف الجر	١٥١
الإضافة	١٧٣
المصافى إلى باب المتكلم	٢٠٣
أعمال المصدر	٢٠٤
أعمال اسم الفاعل	٢١٠
أبناء المصادر	٢١٨
أبناء أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشتهات بها	٢٢٥

تمت





الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان  
على شرح العلامة الأشعري على  
ألفية الإمام ابن مالك في  
النحو نفعنا الله بهم  
والمسلمين  
آمين

---

وبهامشه بعض تقارير للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله

---

﴿الطبعة الأولى﴾  
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية)  
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)  
(هجريه)

ولا التي لنفي الجنس  
اعلم انه اذا قصد بالانفي  
الجنس على سبيل  
الاستغراق اختصت  
بالاسم لان قصد  
الاستغراق على سبيل  
التنصيص يستلزم وجود  
من اقطا أو معنى ولا يليق  
ذلك الا بالاسماء المتكررات

قول الشارح اختصت الخ  
قال السيد أقول ظاهر  
العبارة ان قصدني الجنس  
على جهة الاستغراق انما  
يستلزم الاختصاص  
بالاسم بواسطة كونه  
مستلزما لمن مع ان  
استغراق افراد الجنس  
كافي في الاختصاص في  
الاسم وتضمن من انما هو  
هله لاستغراق النفي الا  
ان يريد بقوله ولا يليق  
ذلك الا بالاسماء أي النفي  
على الوجه المذكور من  
قصد استغراق الافراد  
ومن تضمن من ليكون  
نصا ثم رأيت الشنواني  
قال مانصه بيانا لهذه  
العبارة كان الحاصل انهم  
وضعوا النفي الجنس نصا  
على سبيل الاستغراق لفظه  
لامضغنة معنى من اليانية  
فلزم من ذلك أنهم اذا  
قصودوا النفي المذكور  
اختصت بالاسم فليتامل  
اه وسبأني عن الروداني  
ما في قوله انهم الخ

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا التي لنفي الجنس

أي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراد  
وتسمى لا التبرئة باضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها  
لنفي الجنس نصا كونها في الجملة لان لا العاملة عمل ان انما تكون نصافي نفي الجنس اذا كان  
اسمها مفردا فان كان مشنئ فحو لا رجلاين أو جمعا فحو لا رجال كانت محمولة لنفي الجنس ولنفي قيد  
الانثنية أو الجمعية كما أوضحه السعدني مطوله وأما لا العاملة عمل ليس فانها عند افراد اسمها لنفي  
الجنس ظهور العموم المتكررة مطلقا في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمبرجوبة فتحتاج  
الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلاين أو رجال فان تنى اسمها أوجع كانت في  
الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا تنى اسمها أوجع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة  
عمل ليس انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع في كلام البعض  
وغیره مما يخالفه والمهمة كالعامة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفي  
الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس منى نصافي • تعز فلا تنى على الارض باقيا • مع عملها  
عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) أي نصا وقوله  
اختصت بالاسم أي المتكررة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق على سبيل  
التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظه  
لامضغنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أي الاستغراقية كافي التصریح وهو الموافق لقول  
الشارح ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنها بالازائدة وفي سم أنها اليانية قال شينا وهذا ان مع فرجه  
ان أصل لا رجل لثنى من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أي وجود من اقطا أو معنى وقوله الا بالاسماء

فوجب للأخذ بذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل امارق وانما نصب (م) واما جرم يكن جراثيلا يعتقد أنه

عن المنوية طائفا في حكم  
الموجودة لظهورها في بعض  
الاحيان كقوله

فقام يذود الناس عنها سبفه  
وقال ألا من سبيل الى هند  
ولم يكن رفعاً لئلا يعتقد أنه  
بالابتداء فتعين النصب  
ولان في ذلك الحاقاً للادبان  
لمشابهتها اياه في التوكيد  
فان لا تأكيداً للتوكيد وان  
لأكد الانبات ولفظ  
لامسا للفظ ان اذا خفت  
في تضمن متحرك بعده  
ساكن فلما ناسبتها حملت  
عليها في العمل وقد أشار  
الى عملها على وجه يؤذن  
بذلك فقال (عمل ان اجعل  
للان نكرة مفردة جاءتك)  
نحو لا غلام رجل قائم  
(أو مكرره) نحو لا حول  
ولا قوة الا بالله وهو مع  
المفردة على سبيل الوجوب  
ومع المكررة على سبيل  
الجواز كاستراة في تنبيه  
شروط اعمال لا العمل  
المذكور على ما أفهمه  
كلامه تصريحاً وتلويحاً  
سبعة أن تكون نافية  
وأن يكون منفيها الجنس  
وأن يكون نفيه نساوان  
لا يدخل عليها جاز وأن  
يكون اسمها نكرة وأن  
يتصل بها وأن يكون  
خبرها أيضاً نكرة فان  
كانت غير نافية لم تعمل  
وشذ أعمال الزائدة في قوله  
لوم تكن غطفاً لا ذنوب

النكرات أي لاتها التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) فربح على قوله اختصت  
بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص بقبيل أن يعمل فيه (قوله عن المنوية) أي تضمناً لا تقدير  
كما يفهم من الدمامي وذكره يس (قوله لظهورها في بعض الاحيان) أي ضرورة كافي حاشية  
شيعنا السيد (قوله يذود) أي يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا  
الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضاً ولم يراعوه الا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من  
اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملاً من العاملة عمل ليس للاجماع على  
اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان في ذلك الخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق  
والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أو سلامته مما ذكره ولان الخ  
(قوله لتأكيد النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفياً أكيداً أو يابو هذا لا يقتضي وجود  
النفي أو لا يغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) أي اثبات المنسوب للمنسوب  
اليه ولو كان المنسوب نفيًا كافي القضية المعدولة المحمول نحو ان زيدا ليس في الدار فاندفع  
الاعتراض بانها لتوكيد النسبة مطلقاً اثباتاً أو نفيًا (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت مخطئة  
عنها فلم تعمل الا بالشروط الالائية ولم يجوز تقديم خبرها على اسمها طرفاً أو مجروراً (قوله يؤذن  
بذلك) أي بالجل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال في عبارته اعمال النصب في المضاف  
والشبه به وحيث قد عده من الشروط كون النفي للجنس وكونه ناصراً يبرح في أن لالنفي للجنس  
نصاً سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافاً للتاج السبكي حيث خص افا. ته بذلك بما اذا بنى  
اسمها ولا بنى الهمام حيث ذهب الى أن المبنية أيضاً ليست نصاً في العموم وأنه يجوز لارجل بل  
رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم كما جاز لارجل بل رجلان اتفاقاً فان قيل تقدم عن سم أن  
الموضوع لنفي الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لا المصنعة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها  
في المضاف وشبهه والا لينا قلت لا نسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالوداني وانما أعرب بالمعارضة  
الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الأولى فهمت من الترجمة أما الأولى ففهمها  
منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نفي الجنس انصرف الى نفيه نصاً قاله سم وعدم دخول  
جار عليها من قوله عمل ان اجعل للان عملها عمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن  
الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لالم يكن متعلقاً بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها  
معمولاً للجار لا لافلا عمل لها حيث شذ وتنكير الاسم والخبر من قوله في نكره والاتصال من قوله  
الاتي به بعد ذلك الخبر اذا كولا فادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم  
جوازه بغيره قاله بعضهم ويبحث فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذلك الخبر اذا كولا فادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم  
الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على  
الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصاً) أي أن يقصد المتكلم نفيه  
نصاً ولا شذ في سبق هذا القصد على المشروط الذي هو عملها عمل ان فلا رد أن كون النفي نصاً  
فرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطاً للسبق الشرط  
على المشروط (قوله وشذ اعمال الزائدة) أي لعدم اختصاصها حقها الالهال (قوله لوم تكن الخ)  
وجه كونها زائدة أن معنى البيت لوم يكن لغطقان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النسبي المأخوذ من لو  
الفراري الذي كان به جوقيلة غطفاً لثبوت الذنوب لها المستفاد من النسبي المأخوذ من لو  
المسلط على النفي المأخوذ من لم لان نفي النفي اثبات فلم يستفد من لاني أصلاً فتعين أن تكون  
زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لو تبدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور  
وقال الوداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطقان ذنوب للاموا عمل لان ذنوبهم كلا

لها اذن اللام ذنوباً حاسباً عمراً وان كانت لنفي الوحدة

ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال كان لها  
 ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اه وما ذكره محتمل لامتعين بالتصويب في غير محله (قوله  
 أولني الجنس) أي مطلقا عن قيد الوحدة والافالتي لنني الوحدة لنني الجنس أيضا لكن في ضمن  
 الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها لنني الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله  
 عملت عمل ليس) أي أو أهملت وكررت (قوله خفض التكررة) أي ولا ماغاة معترضة بين الجار  
 ومجروره وعن الكوفيين أن لا حينئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا اليه  
 (قوله بلا شيء بالفتح) وجهه بان الجار دخل بعد التركيب فاجرى المركب مجرى الاسم الواحد فحله  
 جر بالياء ولا خبر لا حينئذ لصيرورتها فاضلة قاله في التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن  
 محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايضة (قوله ووجب تكرارها) أي عند الجمهور  
 أما في المعرفة فغير المافاتها من بني الجنس وأما في الانفصال فتبينها بالتكرير على كونها لنسي  
 الجنس لان بني الجنس تكرار لنسي في الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم أن العاها لا يخرجها عن  
 كونها لنسي الجنس في التكررات وأجاز المبرد ابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية  
 ولا أباحسن لها) أي هذه قضية ولا أباحسن قاض لها وهو يتر من كلام عمر في حق علي رضي الله  
 تعالى عنهما كافي شرح الجامع لاشطرييت ولهد المريد كرهه يعني في شواهد وصار ما لا يضرب  
 عند الامر العسير فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكامل ودخله الوقص في جزئه الاول  
 والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيمن) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيمن  
 بالمثلثة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال وهذا شطرييت من الرجز (قوله مؤول) أي بأنه على تقدير  
 مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو يجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به اسم  
 مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا تفصيل لها كما قال الكل فرعون موسى تنوين العلبين على معنى  
 لكل جبار قهار قاله الرضى والثاني أولى من الاول لانه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم  
 المستعمل هذا الاستعمال من آل فلم يقولوا ولا أباحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل موية لم يخرج  
 الى ذلك الالتزام لعدم منافاة آل حينئذ تنكير اسم لاني الحقيقة وبان العرب أخبر راعن الاسم  
 المذكور بمثل كافي قوله • يبكي على زيد ولا زيد مثله • ولو كانت اضافة مثل منوية لكان  
 التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الاول بأن آل في أبي الحسن وان كانت  
 للمع إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظة التعريف وتعريف العلية وان كان أقوى منها  
 إلا أنه معنوي فلو وجدت آل مع علامة التنكير وهي لا لزم القبح ظاهرا وعن الثاني بأن الفساد  
 في موضع لمقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضى نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد  
 فتأمل وأما التأويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب اذ ليس كل مسمى بهذا الاسم تلك المربية  
 لانها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الاطهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية  
 فالفعل بعدها مرفوع وان اقتصر شيخنا والبعض تبعاً للتصريح على كونها غائية بمعنى الى والفعل  
 بعدها منصوب وقوله شاني أي باغضا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما  
 متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أي شانيته ومن شانا متعلق بشانية على ماني  
 الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أوصفه (قوله ومشباه بالمضاف) من حيث ان كلا منهما  
 انصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أي يعمل غير الجرا وعطف فلا  
 اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على أن اسم نقل عن الرضى في النداء أن  
 الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف بل صرح صاحب الهمع في النداء بان الموصوف بمفرد أو جملة  
 أو ظرف من شبه المضاف والمراد بالتمام المتهم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم النحالم بين تصذر

أولني الجنس لا على سبيل  
 التخصيص عملت عمل ليس  
 كالمروان دخل عليها جار  
 خفض التكررة نحو جئت  
 بلا زاد وغضبت من لاشي  
 وشذجت بلا شيء بالفتح  
 وان كان الاسم معرفة أو  
 منفصلا أهملت ووجب  
 تكرارها نحو لا ريد في  
 الدار ولا عمرو ولا في الدار  
 رجل ولا امرأة وأما نحو  
 قضية ولا أباحسن لها  
 ولا هيمن الليلة للمطى وقوله  
 يكذب ولا أمية في البلاد  
 مؤول وعدم التكرار في  
 قوله

شاء ما شئت حتى لا أزال لما  
 لانت شانية من شانا شاني  
 ضرورة اه واعلم أن  
 اسم لا على ثلاثة أضرب  
 مضاف ومشباه بالمضاف  
 وهو ما بعده شيء من  
 تمام معناه ويسمى مطولا  
 ومختصلا أي محدودا  
 ومفرد وهو ما سواهما  
 (فانصب بها مضافا) نحو  
 لا صاحب برعمقوت



التركيب فيما فوق اثنين وانما بنى طريق في لارجل طريق لان الصفة وه وصوفها واحد في  
المعنى اه وهذا ظاهر على القول بان بناء اسمها المفرد لتركبه معها اما على القول بانه لتصنعه  
معنى من فاعراب المضاف لمعارضه الاضافة التي هي من خصائص الاسماء شبه الحرف وجل  
المشبه به عليه ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه محولا بالاك ولا آخالا ولا  
غلامي لك ولا يدي لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور ان مدخول لا مضاف حقيقة الى المحرور  
باللام الزائدة ثلاث دخل لا على ما طاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهي مثل  
مثلك لانه لم يقصد في اب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الاب وكل من يشبهه أي لا ناصر لك والاضافة  
غير المحضة ليست محصورة في اضافة الودف العامل الى معموله فلم تعمل لا في معرفة ولو سلم ان  
الاسم معرفة فهو نكرة صورة ويؤيد مذهبهم وروده بصرح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله  
جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي بان مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك  
على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذف تنوين علامي ويدي للتخفيف شذوذا واللام  
ومحرور هاء خبر وفيه ان المصوص عليه ان الجارها لا يكون غير اللام وعلى القصر لا بد من الترام  
جواز كونه غير اللام اذ لا وجه لمع لا أبافها أو علم اعلى لغة القصر ومنهم من جعل اللام  
ومحرور هاء صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين  
والنون للشبه به (قوله أو مضارعه) جور البعد ادبون ترك تنوينه جلاله في هذا على المضاف  
كما جعل عليه في الاعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لما منع لما أعطيت ولا معطى لما  
منعت قال الدماميني وبكر تحريجه على مذهب البصريين الموجهين تنوينه أيضا يجعل مانع  
اسم لا مفرد امبينا والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في ولا  
معطى لما منعت (قوله وأما الرفع له) معادلها محذوف أي أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرفع الخ  
(قوله لا خلاف) أي بين البصريين اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان للعبر ولا أولى بذلك أفاده  
الدماميني (قوله فذهب الاخفش الخ) دليله ان ما استحققت به العمل باق والتركيب لا يبطله  
(قوله مذهب سيبويه أنه مرفوع الخ) مقتضاه انه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم  
بعد دخول الناسخ وفي التصريح ان العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعها رفع بالابتداء عند  
سيبويه والذي يتجه كما اشار اليه ابن قاسم حل عبارة التصريح ونحو دعاء على التسميح وان العامل في  
الحقيقة هو النكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا تجزء منها نسبوا  
ذلك الى المجموع تسميها وبه يندفع الاستشكال بانه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم ان  
الخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم  
وليس مرادا وورد ان المبتدأ لا يكون مجموع اسم وسرف غير سالف فان قلت كون النكرة مبتدأ  
زال بدخول الناسخ فهي الا ان ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المصنف في شرح  
تسهيله وشرح كافيته ان لا عامل صهيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا  
قال ولهذا أتبعنا اسمها رفعا باعتبار محلها ولم نفعل ذلك في اسم ان لقوم او نسجها عمل الابتداء لفظا  
ومحلا فخلص ان ما في الشارح هو التحقيق وان ما يخالفه ينبغي ارجاعه اليه بالتأويل وهذا وقد  
وجه سيبويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بان حالة التركيب لانها صارت بجزء كلمة وانما عملت في  
الاسم لقربه وقال في المعنى الذي عندى أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا لان جزء  
الشيء لا يعمل وأما لارجل طريقا بالصواب فانه عنده مثل يازيد الفاضل بالرفع اه أي ان النصب  
بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع في الفاضل كذلك قال في شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين  
الاخفش وسيبويه في محو لارجل ولا امرأة فانما فعل قول الاخفش يمنع لما فيه من اعمال

(او مضارعه) أي مشابهه  
محولا طالعا جلا ظاهرا  
(وبعد ذلك) المنصوب  
(الخبر اذ ذكر) حال كون  
(رافعه) حتم أو أما الرفع  
له فقال السلبين لا خلاف  
في أن لا هي الرافعة له عند  
عدم تركبها فان ركبته  
مع الاسم المفرد فذهب  
الاخفش أنها أيضا هي  
الرافعة له وقال في التسهيل  
انه الاصح ومذهب سيبويه  
أنه مرفوع بما كان مرفوعا  
به قبل دخولها ولم يعمل الا  
في الاسم تنبيه أفهم  
قوله وبعد ذلك الخبر اذ ذكر  
أنه لا يجوز

تقديم خبرها على اسمها  
وهو ظاهر (وركب)  
الاسم (المفرد) وهو ما  
ليس مضافا ولا مشبها به  
مع لاتركيب خمسة عشر  
(فاتحا) له من غير تنوين  
وهذه الفتحة فتحة بناء على  
الصحيح وانما بنى والحالة  
هذه لتضمنه حرف الجر  
لان قولنا لارجل في الدار  
مبنى على جواب سؤال  
سائل محقق أو مقدر سال  
فقال هل من رجل في الدار  
وكان من الواجب أن  
يقال لامن رجل في الدار  
ليكون الجواب مطابقا  
للسؤال الا أنه لما جرى  
ذكر من في السؤال  
استغنى عنه في الجواب  
فحذف فقيل لارجل في  
الدار فتضمن من فبنى لذلك  
وبنى على الحركة ايدانا  
بعضر وض البناء وعلى  
الفتح لفته هذا اذا كان  
المفرد بالمعنى المذكور غير  
مثنى أو مجموع جمع  
سلامة وهو المفرد (كلا  
• حول ولا قوة) الا بالله  
وجمع التكسير مثل  
لا غلمان لك أما المثنى  
والمجموع جمع سلامة  
لمذكر فيبينان على ما  
ينصبان به وهو الباء كقوله  
تعر فلا الفين بالعيش متعا  
ولكن لورد المثنون تنابع  
وقوله  
يحشر الناس لابنين ولا آ  
باء الا وقد عنتم شؤون

عاملين لا الاولى ولا الثانية في معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل واحد اه باضاح  
وسياتى عند كلامنا على قول الناظم أو مر كما مرده (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا أو جارا أو مجرورا  
وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الأقرب عندي نعم ويرسمه قوله تعز  
فلا الفين بالعيش متعا (قوله فاتحاله) فتحاظا هرا أو مقذرا كافي المبني ولو على الفتح قبل دخول  
لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله فاتحاقصو رسيشير الشارح اليه اهدم شموله المثنى والمجموع على  
حده لانهم ما يبينان على الباء وجمع المؤنث السالم لانه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون  
اقتصاره على الفتح لكونه الاصل أو مراعاة المذهب المبرد الا في قريبا في المثنى والجمع على حده  
ومذهب ابن عصفور الا في قريبا في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقبل فتحة اعراب  
وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو لانفسها ورده  
الرواداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف  
آخر والتضمن انما هو في الاسماء فالصواب أن المتضمن معنى من انما هو التكررة وهو وجه فيبني  
حل من قال بتضمن لامعنى من على التسميع فافهم (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان  
الصواب اسقاط جواب لان لارجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال  
البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة لسؤال الخ (قوله أو مقذرا) أى مفروض  
وانما فرض لان الكلام بعد السؤال أو وقع في النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله فتضمن  
من فبنى لذلك) كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فاعراب  
المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كالمرفوع وقول البعض كلامه كالصريح في أن  
تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف  
هنا عارض بدخول لا والتضمن المقضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه  
وكثير البناء بتركيب الاسم مع لاتركيب خمسة عشر وأشار اليه الناظم بقوله وركب الخ وان نقل  
يس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح علة لاصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن  
هذا التضمن أشبه بالتضمن الذي لا يقتضى البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل  
ورود التصريح بمن في قوله فقام يزود الناس الخ ويحاج عن الاول بان اشتراط كون التضمن بأصل  
الوضع انما هو في البناء الاصل لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع أصلى وهو المشروط  
فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض  
والتركيب ونوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبني واطافة  
الظرف الى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن الثاني بان  
التصريح بمن ضرورة كالمرفوع فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله  
لفته) ولانه اعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى في باب الاعراب والضمير للغير (قوله  
فيبينان الخ) لم يعارض التنبيه والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما اياه في اللذين والذين على  
القول باعرابهما لان سبب البناء واردة هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا  
يخفى أن القائل باعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع اللذين حقيقان فقول البعض  
انهم ما غير حقيقيين انما يأتى على مذهب القائل ببنائهم ما وليس الكلام فيه (قوله تعز) أى تسئل  
وتصبر (قوله وقد عنتم) أى أهمتهم والشؤون جمع شأن وهو الخطب قال في التصريح والجملة أى  
جملة وقد عنتم شؤون في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناظم يجوز اقترانه بالواو  
كقول الجاسمى فأسمى وهو عريان وقوله ما أحد الاولة نفس أمارة وليست حالا خلافا للعينى  
لان واوالحال لا تدخل على الماضى التالى الا كما قاله الموضع في باب الحال اه قال الرواداني قوله

لان خبر التامخ الخ فيه أن هذا غير مسلم على إطلاقه وحاصل ما في التسهيل والجمع أن الخبران  
 كان جملة بعد الالم يقتزن بالواو الابداس وكان المنفية دون غيرهما من التواسخ وبغير الابقترن  
 بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع التواسخ هذا عند الأخفش وابن مالك وغيرهما لا يجوز  
 اقتران الخبر بالواو أصلاً وجوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر  
 ضرورة قطهر أن جملة وقد عنتهم شؤن لا يصح أن تكون خبر لا وأيضاً هذه الجملة بعد الالابجائية  
 وسيأتي في باب الاستثناء أن لا النافية للعنفس لا تعمل في موجب وصرح في المغني بأن من شروط  
 عملها أن لا يبطل نفيها كما الجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب  
 الحال جواز اقتران الماضي التالي الالواو وخبر لا محذوف قبل الالف يبطل نفيها الابداسية فاه  
 عملها نحو ما زيد قائماً الالافى الدار اه وكتب على قوله وقوله هم ما أحد الخ مانصه فيه أن  
 ما لا يطال نفيه بالالاست ناسخاً ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذي لا يشترط عدم ابطاله بالخبر  
 هـ ذا التامخ لا يقتزن بالواو لما تقدم فاحد مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعد الالاحال لأنه اسم ما  
 وخبرها محذوف قبل الالكامر في لانسين لان خبرها لا يجوز حذفه اه وقال الشارح في شرحه على  
 التوضيح الجملة صفة للتكررة عند الزمخشري قال في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الالاولها كتاب  
 معلوم فان ولها الخ جملة وقعت صفة للتكررة ونوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه  
 على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب المبرد الى انه ما معربان) لبعدهما بالانثنية  
 والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لاعرب يازيدان ويازيدون ولا فائـله به قاله الشارح في  
 شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر عمرة الخلاف في نحو لانسين كرامالكم فعنده لا يجوز  
 بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أى بالانوين لان تنوينه وان كان  
 للمقابلة لا للممكن مشبهة لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياساً لاسماء اعظم الى أن التنوين  
 للمقابلة وهو منقوض بنحو يامسلات بالانوين قاله الرضى (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوت ما عن  
 العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العيني فهو على  
 حذف مضاف أى لذى الشيب وضبطه الشارح على الاوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية  
 القوافي (قوله لاسابغات) أى دروعاً سابغات أى واسعة والجأوا كمراً فاؤها جيم وعينها همزة  
 الجماعة التي يعلوها الجأوا أى السواد لكثرة الدروع وبأسلة تعتبلأءاء من البأسلة زهى الشجاعة  
 (قوله والثاني) مفعول أول لاجعل لكن سكن البيا ضرورة وحذفها للسكينة (قوله أو منصوبا)  
 هذا أضعف الوجه بل قبل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر الالاولى وخبر الثانية محذوف  
 دلالة خبر الالاولى أى ولاخلة اليوم وعامة قيل • اتسع الحرق على الراقع • وقيل اتسع الفتق على  
 الراقع • وعلى هذا القائل وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لان القافية قافية (قوله  
 أو مـ كـ) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معاً أى لاحول ولا قوة  
 موجودان لئلا لاحول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ فالمقدر  
 خبر عن مجموعهما محذوف وعرف قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على  
 حدته أى لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملة من وكذا يجوز عند غيره أن  
 يقدر لهما معاً خبر واحد مرفوع بالالاولى والثانية لان ما وان كانتا عاملتين الالانهم مامتا لئلا  
 فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملاً واحداً كما في ان زيد وان عمر قائمان وان يقدر لكل خبر على حدته  
 كذا في التصريح والاماميني وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن  
 مجموع المبتدأين الذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه أن الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم  
 تسلط النفي على الخبر وذلك مناف ليكون لالنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من

وذهب المبرد الى انهما  
 معربان وأما جمع السلامة  
 لمؤنث فيبنى على ما ينصب  
 به وهو الكسر ويجوز  
 أيضاً فتحه وأوجه ابن  
 صفور وقال الناظم  
 الفتح أولى وقد روى  
 بالوجهين قوله  
 ان الشيباب الذى محمد  
 عواقبه  
 فيه نلذول لذات للشيب  
 وقوله  
 لاسابغات ولاجأوا بأسلة  
 نقي المنون لدى استيفاء  
 آجال  
 (والثاني) وهو المعطوف  
 مع تكثر ولا كفة من  
 لاحول ولا قوة الالابالله  
 (اجعل مرفوعاً) كقوله  
 لأملى ان كان ذاك ولا  
 أب (أو منصوباً) كقوله  
 لانسب اليوم ولاخلة (أو  
 مركباً) كالاول ونحو لا يبيع  
 فيه ولاخلة ولاشفاعة في  
 قراءة أبي عمرو وابن كثير  
 (قوله وخبر الثانية) فيه  
 نظر لانها لا خبر لها كإياتى  
 (قوله موجودان لنا) لم  
 يجعل الخبر الالابالله بل قدوه  
 لاشتراط نفي خبرها كما مر  
 اذ لا يعقل هذا بالنسبة  
 للامور الوجودية دون  
 الاعتبارية كما هنا لاسمها  
 وهناك من يقول يجتمع  
 معرفتان على حرف واحد

فاما الرفع فانه على أحد  
ثلاثة أوجه العطف على  
محل لامع اسمها وان  
محلها مرفوع بالابتداء عند  
سيبويه وحينئذ تكون  
لا الثانية زائدة بين  
العاطف والمعطوف  
لتأكيد النفي أو بالابتداء  
وليس للأعمال فيه أو أن  
لا الثانية عاملة عمل ليس  
وأما النصب فبالعطف

(قوله والعطف عليه) أي  
فتكون الأولى مسطرة  
على ما بعد الثانية فإن قلت  
كون لا الثانية لتأكيد  
النفي يقتضي صحة  
الاستعانة في إفادة المقصود  
وهو نفي كل من الأمرين  
وليس كذلك لأن الكلام  
بدونها يحتمل نفي المجموع  
كما يحتمل نفي كل واحد فلت  
كونها لتأكيد النفي  
لا ينافي أن تأكيدها  
يدفع احتمال نفي المجموع  
وبين نفي كل واحد سم اه  
من خط السنواني

تأويل هذا الكلام كان يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا اه ببعض تصرف وكتب  
الرواني قوله متمثلان أي لفظا ومعنى فلا يراد أن زيد من جلس وقعد زيد ليس فاعلاما جابلا  
بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا وهذا الحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك وفي نحو ان زيد وان عمرا  
قائمان انما هو بمجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لامتناهين ولا مختلفين لاستحالة أثر  
بين مؤثرين مطلقا ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين ~~ا~~ كونه مفردا بل عن  
مجموعهما فلزم كونه معمولاً لمجموع الحرفين وكذا يجوز زيد أو عمرو وقائمان فالرفع للخبر بمجموع  
الاسمين مثل الزيدان قائمان ولا فرق الا ان الثانية في الاول محووف العطف وفي الثاني بالصيغة ولا  
أثر له اه واقتصر في المعنى على تقدير خبرين عند سيبويه (قوله فاما الرفع) أي رفع الثاني مع فتح  
الاول (قوله على محل لامع اسمها الخ) فالحرف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما  
معارف في عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسميح المتقدم بيايه والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره  
قبل دخول لا فلا تعقل (قوله فان محلها الخ) نقل سم عن الدماميني أن الامر كذلك عند سيبويه  
مع المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسميح المتقدم وفيه بعد عندى نظرا لانه يلزم عليه عدم عمل  
هذا المبتدأ في شيء عند سيبويه لان رفع الخبر بلا عده كغيره اذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر  
الآن يقال السابق والمنفى كالشيء الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره عير قائم الزيدان  
فتأمل (قوله رائدة بن الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على  
المعطوف وكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب أن في الكلام تسمعا كما مر ايصاحبه والمحل  
للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما أقدمناه لم يشك  
عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الرواني والعرق بين لا الزائدة ولا المفعلة أن  
الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة والمفعلة هي التي لها عمل أصالة ~~ا~~ كن أهملت اه وظاهره ان  
الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يحتل الكلام  
بستقوطة الأبا يكون أغليا والوجه الفرق بان الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف المفعلة  
فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للأعمال فيه) أي بل هي ملعاة عن العمل في الاسم وان كانت نافية  
للجنس لوجود شرط جوار العائها وهو تكرير لا قاله الدماميني وظاهره صبيح الشارح حيث جعل الرفع  
على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما في الوجه الذي قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس  
معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف المحل ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر ثلا  
يلزم توارد عاملين وهما الا والمبتدأ عند غير سيبويه والمبتدأ الاول والمبتدأ الثاني المستقل عند  
سيبويه على معمول واحد والخبر هذا ما ظهر لي (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل  
من لا الاولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح أن يكون المفعلة وواحد خبرا عنهما  
لا متناع توارد عاملين على معمول واحد ولزم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب  
فبالعطف الخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملة من  
ويتمتع عنده ان يقدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل  
دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الاولى لان الاولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة  
عاملة في الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند غيره فيقدر  
لها خبر واحد لان العامل واحد وهو لا الاولى كذا في مخرج الجامع بإيضاح ومثله في التصريح  
وفيه عندى نظر أما أولان مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن  
العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به  
قبل لا عند سيبويه وبلا الاولى عند غيره وأما ثانيا فلانه بعد رفع ما بعد الثانية بالاولى مع عدم

رفعها مابعدا وتعليل ذلك بان لا الاولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فتكون عاملة في الخبر بعد الثانية يرد اناطة عمل لا في الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كفاي عبارة الشارح السابقة وعبرة الجمع وغيرهما ولا في مجسمها مركبة فلا عمل لها في الخبر عند سيبويه مطلقا مع ان المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها بان كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد في التصريح انه يجوز ان يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفي هذه الزيادة من النظر ما فهم فتأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وان كان مبنيًا للمشابهة حركته حركة الاعراب في العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفي الضرورة عند الاخفش كفاي شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا التبعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبًا فتدبر (قوله اما رفعه) وعليه والخبر واحد ان قدرت لا الثانية زائدة ومابعدا معطوفا سوا جعلت لا الاولى مهمة أو عاملة عمل ليس ويجب خبر ان قدرت لا الاولى مهمة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسميه أن أن يكون الخبر واحد الثلاث يلزم كون الخبر الواحد هو فوعا ومنصوبا وفوارد عاملين على معمول واحد فان جعلتهما معا عاملين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر في حالة بناءهما معا على الفتح فتنبه واقصر في المغى على تقدير خبرين عند حملهما معا عاملين عمل ليس (قوله واما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر ان عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس لثلاث يلزم المحذور ان السابقان وكذلك ان جعلت مهمة عند غير سيبويه لذلك واما عند سيبويه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدئين ان كان سيبويه لا يوجب كون لامع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبران هكذا ظهر لي ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظاهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لاحول ولا قوة رفع الاول على العلاء أو اعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان اه (قوله فلا لعوالخ) اللعوال القول الباطل والتأنيم قولك لا سحرأنت والصهير للجنة (قوله في نحو لاحول الخ) أى من كل تركيب تنكرت فيه لاوسبق الثانية عطف وكان كل من الالهين مفردا صالحا لعمل لا فان لم تنكر لا فسيأتي حكمه في قول المصنف والعطف ان لم تنكر ولا الخ أول يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كان أحدا الالهين غير مفردا فان كان الاول ففيه أيضا خمسة أوجه بابدال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأه فيها وهذا ما في التنبيه الاول وان كان الثاني تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأه ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني (قوله خمسة أوجه) أى اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لان مابعد الاول اما مبني على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس ومابعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لامع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء مابعد الاول على الفتح ونصب مابعد الثانية وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة مابعد الاول الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة مابعد الثانية هذه الاربعة والرفع بالعطف على محل لامع اسمها يقطع منها نصب مابعد الاول مضر وباقى خمسة مابعد الثانية ورفع مابعد الاول بوجهيه مع نصب مابعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبع التصريح واثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله أنهم كلامه) يعني قوله وان رفعت أولا لا تنصبا لانه علق منع النصب على رفع الاول فأنهم انه اذا كان مفتوحا أو منصوبا بان كان مضافا أو شبهه جاز فيه الاربعة الثلاثة (قوله صالحا لعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعين رفعه) أى بالابتداء أو بالعطف على محل لامع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لان العاملة عمل ليس تختص أيضا بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لا فتح لان فاء زائدة للتحسين فلا تنع من عمل مابعدا فيها قبلها فقوله أجزيه الخ حل معنى لا حل اعراب ونعتا عطف

على محل اسم لا وتكون  
لا الثانية زائدة بين  
العاطف والمعطوف كما  
مر (وان رفعت أولا) اما  
بالابتداء أو على اعمال  
لا عمل ليس فالثاني وهو  
المعطوف (لا تنصبا) لان  
نصبه اعم اياكون بالعطف  
على منصوب لفظا أو محلا  
وهو حينئذ مفقود بل يتعين  
اما رفعه كقوله  
فأهجرنا حتى قلت معلنة  
لا ناقة لي في هذا ولاجل  
واما بناؤه على الفتح كقوله  
فلا لعوالا تأنيما فيها  
وما فاهوا به أبدا مقيم  
لخااصل ما يجوز في نحو  
لاحول ولا قوة الا بالله  
خمس أوجه فتحها وفتح  
الاول مع نصب الثاني  
وفتح الاول مع رفع الثاني  
ورفعها وفتح الاول مع  
فتح الثاني (تنبيهان) الاول  
أفهم كلامه انه اذا كان  
الاول منصوبا جاز في  
المعطوف أيضا الاربعة  
الثلاثة الفتح والنصب  
والرفع نحو لا غلام رجل  
ولا امرأه ولا امرأه ولا  
امرأة الثاني محل جواز  
الاربعة الثلاثة في المعطوف  
اذا كان صالحا لعمل لا فان  
لم يكن صالحا تعين رفعه نحو  
لا امرأه فيها ولا زيد ولا  
غلام رجل فيها ولا عمرو  
(ومفردا نعتا لمبني بلي)  
منعونه أجزيه الاربعة  
الثلاثة



انصبه مع الموصوف  
 قبل دخول لامثل خمسة  
 عشر نحو لارجل ظرف  
 فيها (أو انصب) مراعاة  
 لمحل اسم لا نحو لارجل  
 ظرفا فيها (أو ارفع تعدل)  
 مراعاة لمحل لامع المنعوت  
 نحو لارجل ظرف فيها  
 (وغير مايلي) منعوته  
 (وغير المفرد) وهو المضاف  
 والمشبّه به (الابن) لتعذر  
 موجب البناء بالظول  
 (وانصبه) نحو لارجل فيها  
 ظرفا ولا لارجل صاحب  
 فيها ولا لارجل طالع جبالا  
 ظاهر (أو ارفع اقصده)  
 نحو لارجل فيها ظرف  
 ولا لارجل صاحب رفيفا ولا  
 رجل طالع جبالا ظاهر وكذا  
 يمنع البناء ويجوز الامران  
 الا ان كان اذا كان  
 المنعوت غير مفرد نحو لا  
 غلام سفر ماهر أو ماهر  
 فيها وقد يتناول قوله وغير  
 المفرد (والعطف ان لم  
 تتكرر لا) معه (احكامه)  
 بما للبعث ذى الفصل  
 انتهى من جواز النصب  
 والرفع دون البناء كقوله  
 فلا أب وابنا مثل مروان  
 وابنه بنصب ابن ويجوز  
 رفعه ويمتنع تناؤه على الفتح  
 وأما ما حكاه الاخفش من  
 نحو لارجل وامرأة بالفتح  
 فشاؤ ما ذكره في معطوف  
 يصلح لعمل لا فان لم يصلح  
 فعين رفعه نحو لارجل وهند  
 فيها تنبيه حكم البدل  
 الصالح لعمل لا حكم النعت

بيان أو بدل ولينى صفة تعار إلى صفة ثانية هذا ومن النعت المذكر قولهم لا مامعا بآرة  
 عند نافية الثاني نعت للاول فيجوز فيه الواجهة الثلاثة لا يوصف بالام الجامد اذا وصف بمشتق  
 نحو مرت رجل رجل صالح ويسمى نعتا موطا ولا بد من تنوين باردا لان العرب لا تتركب أربعة  
 أشياء ولا يصح أن يكون ما الثاني تو كيد لفظيا ولا بد له من مقيس بالوصف والاول مطلق فليس  
 مراد فاحتي يكون تو كيد ولا مساويا حتى يكون بدلا كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقبل هو  
 تأ كيد لفظي وقد جوز والتوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة وقال في النكت  
 يجوز كونه عطف بيان أو بدل لاجلوار كونهما أرفع من المتبوع ووجه الروا في جواز كونه  
 تو كيد أو بدلا لانه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طارنا بعد التوكيد أو الابدال أو يكون  
 وصف الاول محذوف لانه وصف الثاني عليه وفيه بحث لان ما ذكره من الوجهين انما يصلح توجيها  
 للتوكيد لا الابدال لان حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل الثاني اتحادهما تقييدا  
 ومثل جاء في رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظي لان الابدال (قوله  
 فافتح) جرى على الغالب والافقديكون مبنيا على غير الفتح كالياء في النعت المنثى أو المجموع على  
 حده وهل يقال عند بناء العت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالمحل على كل  
 اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لصفة المسمى حيث لم  
 تبين لان الصفة هاهي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فاهم البست المنادى في المعنى كما قاله  
 سم (قوله على نية) أي لية تركيب الصفة مع الموصوف فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقا  
 من أن ساء الامم لتضمه معنى من الا أن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا  
 مخالفة لكن يجمع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء لان المراد به التركيب فالاولى أن يقال مشى  
 في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البناء اشارة الى الخلاف فيها هذا وجوز بعضهم أن  
 تكون فتحة الصفة اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتي  
 يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصب)  
 مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لان الناطم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم  
 لا) أو اتباع الحركة البنيانية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها  
 النصب لتعينه لو ياشترها او عدم تعينه لو ياشترت البعث ههنا لا حوار رفعه عند التكرار (قوله  
 لتعذر موجب البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير مايلي لان  
 الفاصل لاحظه في البناء حتى يكون المانع لسا المجموع الذي هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى  
 في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمنع البناء الخ) هذا مفهوم  
 قول المصنف لمبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قبل أو بالعطف على محل لامع اسمها لان  
 موضعها مرفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فنبه (قوله وقد  
 يتناوله (قوله وغير المفرد) أي أن براد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنع قوله أو الرفع  
 اقصدا الا أن براد رفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال لا عمل ليس أو العاقل (قوله دون البناء)  
 أي لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أم  
 منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أي فتح البناء (قوله فتشاذ) وخرجه بعضهم على أن  
 الاصل ولا امرأة محذوف لا وأنى البناء بجعله على نية لا (قوله حكم البدل الخ) مثله عطف البيان  
 وأما التوكيد فقال الرضى ان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجاز  
 الرفع والنصب اه أي وأما المعنوي فلا يجوز تأ كيد المنثى المنثى به أي لانه نكرة والفاظ التوكيد  
 المعنوي معارف وفي تأ كيد السكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذ لا يعمل لا في معرفة

فأخطئه وجوز الأندلسي بناء البتل إذا كان مفردا تنكرة نحو لا رجل صاحب لي قال الرضي وقوله  
أقرب إذا لم يفصل عن المنى المبني لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا بل يرتفع عليه من حيث  
كونه المقصود وتعليل امتناع بناءه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضي جوازه  
لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهي تقتضي الفتح (قوله رجلا) أي منه أي من الأحاد فوجد  
الضمير المشترك في بدل البعض والنصب اما اتباع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل  
لامع اسمها (قوله تعين الرفع) أي على الإبدال من محل لامع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا  
أحد زيد) منه بدلا البعض والاشتغال المضاعف إلى ضمير المبدل منه فإن لم يضاف إلى ضميره بل جر  
ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح (قوله هذه) الأولى حذفه لشمول الإعطاء للعامة عمل ليس  
أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهي الآن همزة توبيخ واستنكار كذا في الشيخ  
يحيى والرواداني وكلاهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النبي واستعمال الهمزة في غير  
الاستفهام الحقيقي مجاز كما سنوضحه في باب العطف (قوله من الأحكام) كالأعمال عمل ان وجوز  
الإلغاء إذا تكررت وجوز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجوز تثنية الهمزة والمعطوف بعد  
للاثنية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي الإعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أي  
على الفعل الماضي والآنكار أي على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالآنكار عذره  
منكرا قريبا لا جله والتني (قوله أأطعان) أي موجود أو أفرسان أي موجودون على رواية من  
نصب عادية تعال أفرسان أما على رواية من رفعها فهي خبر لا الثانية والأفرسان ضم الفاء جمع فارس  
وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو اسراع السير أو العدو وهو الظلم كناية عن القوة  
والشجاعة وبالمجبة من القدوة ضد الرواح وقوله لا تجشؤ كم أي السامعي من كثرة الأكل والاستثناء  
منقطع والتنويع بما يجزئ من شرح شواهد المعنى للسيوطي مع زيادة (قوله أأرعوا) أي  
انكشاف والشبهة السباب وهو لغة حدثاة السن وعند الأطباء كون الحيوان في زمان تكون  
حرارته الغريزية قوية قالوا وهو الس الوقوف ويكون من نحو ثلاثين إلى نحو خمس وثلاثين أو أربعين  
سنة والشيب قبل الشيب وقبل دخول الرجل في حد الشيب والشيب يبيض الشعر والهرم كبر السن  
ثمني مع زيادة قال الدماميني وأذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطف على الصلة  
فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبهة المضافة إلى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل  
الصلة بمجموع الجنتين فيكتفي ضمير شيبته في الرطلان مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اه باختصار  
(قوله وبقل ذلك) أي الإعطاء المذكور وقوله عن النبي متعلق باستفهام وتجوده خلوه من التوبيخ  
والآنكار وقرر البعض العبارة بما لا يبنى فاحذره (قوله لسلبي) هي روجته وقوله الذي لاقاه أمثالي  
يعني الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والاقطاع فتكون اضربا  
عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر دماميني (قوله أما إذا قصد بالاستفهام) أي  
مع لا إذا المجموع هو الدال على التني على المذهبين الاتيين وقوله بالاستفهام أي بالهمزة التي  
للاستفهام باعتبار ما كان والأفالات قد انسخ عنها الاستفهام كما انسخ التني عن لاقاه الروداني  
(قوله فبرأب) أي يصلح منصوب في جواب التني أثأت أنخربت (قوله بمنزلة أمتي فلا خبر لها) أي  
لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أمتي كذلك إذا خبر للفعل وبجث فيه الروداني بأن كوها  
بمنزلة أمتي ان أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فان أمتي كما لا خبر له لا اسم  
له وذلك باطل قال والحق انهما ان أراد ابانه لا خبر لها انه يحذف ولا يذ كر فسلم والافتسليط التني على  
مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو غنى المعنى في الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا  
اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله أمتي ما حصلت بما هو بمنزلة فلم يحتاج إلى خبر فلا

رجلا وامرأة فيها ولا أحد  
رجل وامرأة فيها لم يصلح  
له تعين الرفع نحو لا أحد زيد  
وعمر فيها (وأعط لا) هذه  
(مع همزة استفهام ما  
تستحق) من الأحكام (دون  
الاستفهام) على ما سبق  
بيانه وأكثر ما يكون ذلك  
إذا قصد بالاستفهام معها  
التوبيخ والآنكار كقوله  
أأطعان أأفرسان عادية  
لا تجشؤ كم حول التناير  
وقوله  
أأرعوا لمن ولت شيبته  
وأذنت بعشيب بعدهم  
وبقل ذلك إذا كان مجرد  
استفهام عن النبي حتى  
نوهم الشاويين انه غير واقع  
كقوله  
أأاص طبارا سلمى أم لها  
جلد  
إذا لاقى الذي لاقاه أمثالي  
أما إذا قصد بالاستفهام  
التني وهو كثير كقوله  
أأعمر ولي مسقطاع  
رجوعه  
فبرأب ما أثأت يد الغفلات  
فعد الخليل وسيبويه ان  
ألا هذه بمنزلة أمتي فلا خبر  
لها وبمنزلة ليت فلا يجوز  
مرعاة محلها مع اسمها ولا  
الغاؤها إذا تكررت

وخالفهما المازني والمبرد ولا  
 حجة لهما في البيت اذ لا  
 يتعين كون مستطاع خبرا أو  
 صفة ورجوعه فاعلا بل  
 يجوز كون مستطاع خبرا  
 مقدا ورجوعه مبتدأ  
 مؤخرا والجملة صفة ثانية  
 ولا خبر هناك <sup>في تنبيهه</sup> تأتي  
 ألا مجرد التنبيه وهي  
 الاستفاحية فتدخل على  
 الجملتين نحو ألا ان أولياء  
 الله لا خوف عليهم أليوم  
 يأتيهم ليس مصر وفاعهم  
 وللعرض والتخصيص  
 فتختص بالفعلية نحو ألا  
 تحبون أن يغفر الله لكم  
 ألا تقابلون قوما نكثوا  
 أيمانهم وقوله  
 ألا رجلا جراه الله خيرا  
 يدل على محصلة تبين

(قوله بجمعة) هذا من خارج  
 (قوله هذه صفة الخ) أي  
 جملة جزاء الخ خبرية حينئذ  
 ويحتمل انها معترضة

يرد قوله والافتسلاط الخ والخاصل أن الأما كلام تام جلا على معناه وهو أني ماء كقوله الدما ميني  
 والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأنني له مفعول به فلا يرد قوله أن أوجب كونها بمنزلة أنني الخ (قوله  
 وخالفهما المازني والمبرد) فجعلها كالمجردة من الهمزة واستدل بالبيت لان مستطاع اما خبر  
 للأوصفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لامع اسمها والخبر على هذا محذوف أي راجع وعلى كل  
 فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يبطل المذهب الاول قال في الهمع والفرق بين المذهبين  
 من جهة المعنى أن التقني واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا حجة لهما)  
 أي للمازني والمبرد (قوله خبرا) أي حتى يجمع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها وقوله أوصفة أي  
 حتى يمنع قولهما لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها في كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه)  
 أي على الوجهين فاعلا أي نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أي في محل نصب انباء على اسم  
 لا المفرد أو لفظة مشابهة حركته البائية حركة الاعراب في عروضها بعروض لا وزوالها  
 بزوالها فكأنها ماسة لها قاله الشنقي وما ذكره من كون الجملة صفة ثانية بشكل عليه ما صرح به  
 الرضي في المبادئ من أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ قلوا كان من الموصوف  
 بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرج على ما أجاز المصنف من ترك تبيين الشبيه بالمضاف مع اعرابه  
 اه سم أو يقال هو من وصف المسني لان بني الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء  
 كما يقال في صورة النداء من وصف المنادى لان نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على  
 على كلام المازني والمبرد أيضا لاجلة ولي صفة لعمر كما به عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسيأتي  
 في باب النداء جواز جعل نحو يا حليما لا يحل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف وهذا وبحث  
 الروداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بانه كمنكرة مقتضى العقل اذ لا يشاء قل تأمل في  
 أن المتني انما هو استطاعة رجوع عمر ولي فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل أن المتني هو العمر المدبر  
 المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أي فتدل على تحقق ما بعده وتقويه لتركيبها في الاصل من  
 همزة الانكار لا بطلان ولا البائية ونفي النفي يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء بينة كذا في  
 المعنى والدما ميني عليه قال الشنقي قال التقاضي لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على  
 ما لا تدخل عليه لا مثل ألا ان زيد اقام وكذا الكلام في أما ولا أكثر على أنه ما حرفان موضوعان  
 لا تركيب فيهما اه (قوله أليوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لان الأداة في الحقيقة على  
 ليس (قوله وللعرض) أي الطلب رفق والتخصيص أي الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف  
 والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أي ولتقدير كافي البيت ويشترط في الجملة أن تكون  
 خبرية فعلا مضارع أو مؤول به كما سيأتي (قوله لا رجلا الخ) بعده

رجل المتى وتقيم بيتي • وأعطيتها الأناوة ان رضى

قال الازهرى هما الاعرابي أراد أن يتزوج امرأة بجمعة ورجلا منصوب بمحذوف أي ألا تروني  
 رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاء قاله البعض تبعاً لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاء يخرج ألا  
 عن كونها للعرض أو للتخصيص لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفاحية فلا يكون  
 البيت شاهد المدعى الشارح ثم رأيت في الدما ميني على المغني ثم رأيت صاحب المغني اعترض أيضا  
 جعله من الاشتغال بان طلب رجل هذه صفة أهم من الدعاء له فالجمل عليه أولى وبان شرط منصوب  
 الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على  
 محصلة تبين وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بأن ذلك جائز كقوله  
 تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألاتني ونون الاسم ضرورة ويروي  
 بالحر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن واختارها

وليست الاولى مركبة على

الاطهر وفي الاخيرتين  
خلاف وكلامه في الكافية  
يشعر بالتركيب (وشاع في  
ذا الباب اسقاط الخبر)  
جوازا عند الجازيين  
ولزوما عند التميميين  
والطائيين (اذا المراد مع  
سقوطه ظهر) بقرينة نحو  
ولتري اذ فرغوا فلافوت  
قالوا الا خبر فان خفي المراد  
وجب ذكره عند الجميع ولا  
فرق بين الطرفين وغيره قال  
حاتم

ورد جازرهم حرفا صرمة  
ولا كريم من الولدان مصبوح  
تنبيه ندر في هذا الباب  
حذف الاسم وابقاء الخبر  
من ذلك قولهم لا عليك  
يريدون لا باس عليك اه  
خاتمة اذا اتصل بلا  
خبر او نعت او حال وجب  
تكرارها نحو لا فيها غول  
ولا هم عنها ينفون تو قد  
من شجرة مباركة يزيتونه لا  
شرقية ولا غربية وجاء زيد  
لا خائفا ولا آسفا واما قوله  
وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا  
حياتك لا نفع وموتك فاجع  
وقوله بكت جزعا واسترجعت  
ثم اذنت ركايتها ان لا  
البنارجوعها وقوله  
قهرت العدا المستعينا  
بعصبة

ولكن بانواع الخدائع والمكر  
فضرورة والله أعلم

ظن وأخوانها

هذه الافعال تدخل بعد  
استنفا فاعلمها على المبتدا  
والخبر فتصحبها مفعولين

لتكون عنوانه على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التاء من بات بفتح الباء اذا  
فعله ليلا واسمه الضمير الذي فيه وخبره قوله في البيت الثاني ترجل لمتي الخ وقبل بضم التاء من ابات  
أى تبتي عندها وقيل معناه تكون لي بيتا أى امرأة بشكاح وقوله ترجل لمتي أى تسرح شعرا رمي  
واللمة بكسر اللام هى فى الاصل الشعر الذى يجاوز شحمه الاذن فاذا بلغ المنكبين فهو حجة بضم  
الجيم وقوله وتقم بيتي بضم القاف أى تكسسه والا توة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني  
ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الاولى) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام  
ولا النافية (قوله على الاظهر) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالاصح فانيوهمه قوله وفي  
الاخيرتين خلاف من أنه لا خلاف في تركيب الاولى غير مراد وعل وجه صنيعة أنه لم يظهر له ترجيح  
في الاخيرتين بخلاف الاولى لكن في التمهيم أن الاصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب)  
الا أنهم انسلخوا عن المعنى الاصل (قوله اسقاط الخبر) ومنه لا سجا ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل  
من الضمير المستكن في الخبر المذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولان خبرها خبر في الاصل  
لا سجا ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبرا له لتعريفه وتنكيره ولما قال ابن الحاجب من أن  
المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يدكر الا لبيان ما قصد بالمستثنى منه  
واحتز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الا رسول وقيل بدل من محل لامع اسمها وقيل من محل  
اسمها قبل دخولها واستكمل على القولين في الاستثناء فان قلت البديل هو المقصود بالنسبة وهى  
بالنظر الى المبدل منه سلمية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت النسبة اعم وقعت للبديل بعد نقض  
النفي بالا فالبديل هو المقصود بالنفي المعبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي اثبات أفاده  
الدمايى (قوله اذا المراد) باذا الشرطية أو اذا التعليلية واشترط أولى لا يهام التعليل ظهور المراد  
في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلافوت) أى لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب  
قالوا الا خبر أى علينا بدليل وانا الى ربنا المنقلبون (قوله قال حاتم) فوزع في سبته الى حاتم والحرف  
النافع المهورلة وقيل المستنة والمصرمة تفتح الراء المشددة التي يعالج صرعاها لينقطع لبنها ليكون  
أقوى لها والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته أى سقيته المصبوح  
وهو الشراب صبا حاو قد لقي الشارح عجز بيت الى صدر بيت آخر كما ينه العيني (قوله ندر في هذا  
الباب الخ) كما ندر حذفها معاني قولك لا في جواب القائل أعلى بأس (قوله اذا اتصل بلا خبر الخ)  
وتكون حينئذ مفعلة (قوله وجب تكرارها) مالم يكن الخبر أو البتة أو الحال جملة فعلية نحو زيد  
لا يقوم وممرت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لا نفع) أى لا نفعة وبجملتها  
عاملة عمل ليس والخبر محذوف أى لا نفع فيها فلا شاهد فيه

ظن وأخوانها

مادخلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدأ الذى هو اسم استفهام أو مضاف  
اليه فان هذه الافعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها  
لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه في البابين اذا لا مانع من تقديمه  
فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرأله سم (قوله تدخل بعد استنفا فاعلمها) جرى على الغالب  
فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس  
(قوله على المبتدأ والخبر) يشكل عليه حسب أن زيد قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب  
سيبويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أى ثابتا ومستقرا وحسب  
زيد امحرا وأفعال التصيير كصيرت الطين خرفا وأجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه  
الافعال لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وعن الاخيرين بان أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن

على نوعين أفعال  
 قلوب سميت بذلك لقيام  
 معانيها بالقلب وأفعال  
 نصيب وقد أشار إلى الأول  
 بقوله (انصب بفعل القلب  
 جزأى ابتداء) يعني المبتدأ  
 والخبر (أعنى) بفعل  
 القلب (رأى) بمعنى علم  
 وهو الكثير كقوله  
 رأيت الله أكبر كل شئ  
 محالة وأكثرهم جنودا  
 وجمعي ظن وهو قليل وقد  
 اجتمع في قوله تعالى أهم  
 يرونه بعدد أنزاه قريبا  
 أي يظنونونه ونعلمه فإن  
 كانت بصرية أو من الرأي  
 أو بمعنى أصاب رثته تعدت  
 إلى واحد وأما الحلية  
 فستأني و (خال) بمعنى  
 ظن كقوله

(قوله أي التضمينية) أي  
 في الجملة فلا يردزعم على  
 بعض الأقوال (قوله نقله)  
 قال الشيخ المدايني في باب  
 للتسابع قلى بفعل كرى  
 وبقي ككبرض اه

الأخبار في ثانيهما باعتبار الأول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسجعين بالاسمين واحد كذا قاله  
 البعض وفيه أن القائل ظننت زيد عمرار بما اعتقد التغير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئي له  
 عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغير كأن يقال  
 باعتبار اعتقاد أن زيد هو عمرو أي أنهما متحدان أو أن المرئي الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي  
 على نوعين) جعل الاختصاص من هذا الباب مع المتعلقة بعين الخبر بعد ما فعل دال على صوت نحو  
 سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمجموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ  
 وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الريح وابن مالك واحتجوا بأنهم لما دخلت على غير مجموع أي  
 بمفعول ثان يدل على المجموع كأن ظن لما دخلت على غير مظنون أي بعد ذلك بمفعول ثان يدل  
 على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فان كان مما يسمع  
 فهو ذلك وإن كان عينها فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف  
 أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبيدة واحتج ابن السيد لقولهم بأنهم من أفعال  
 الحواس وأفعال الحواس كلها تعدى إلى مفعول واحد وأنها لو تعدت إلى اثنين لمكانت اما من باب  
 أعطى أو من باب ظن ويبطل الأول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى  
 ويبطل الثاني أنها لا يجوز العاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اه همع وللأخفش ومن وافقه  
 اختيار الثاني ودفع هذا الالطال بأن من باب ظن ما لا يجوز العاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كإتاني  
 فلتكن سمع مثل ما ذكر قدر (قوله لقيام معانيها) أي التضمينية (قوله جزأى ابتداء) أي جزأى جملة  
 ذات ابتداء وعبارته فوهم جواز كون المفعول الثاني جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله  
 ولهما أي للمفعولين من التقديم والتأخير ما لم يجر دس أي عن هذه الأفعال ولثانيهما من الأقسام  
 والاحوال ما لم يجر دس اه قال الدماميني في الاحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لم يجر  
 كان ولم يقل ما لم يجر المبتدأ أو ما قول أي الدرداء وحدث الناس أخبر نقله فعلى اضمار القول أي  
 وحدث الناس مقولا في حق كل واحد منهم أخبر نقله كما أول قول الشاعر وكوني بالمسكارم ذكريني  
 بانه خبر معنى أي تذكريني (قوله رأى معنى علم الخ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فإنه استعمال  
 بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمال في الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقاني عن الرضي  
 (قوله يرونه) أي يظنون البعث متمعا ونقله واقعا لان العرب تستعمل البعد في الانتقام والقرب في  
 الحصول قال الشيخ يحيى لا ينبغي أنهم جازمون بالبعد فعمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن  
 على ما يشمل الاعتقاد الحازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأي) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهد  
 يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أي اعتقد حله فيستعدى إلى واحد ولا يرد رأي أبو حنيفة كذا احلالا  
 لجوار أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كافي الدماميني بأن رأى الاعتقاد به متعدية إلى  
 اثنين وقال الرضي لا دلالة في قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التي من رأى متعدية إلى  
 واحد وانما لجوار أن تعدى تارة إلى مفعولين كراى أبو حنيفة كذا احلالا وتارة إلى واحد هو  
 مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم متعدية  
 لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية إلى واحد  
 هو مصدر ثانى الجراين مضافا إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر هو المفعول به  
 في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجز الاقتصار عليه في العبارة وفي الدماميني ما يحذف ذلك  
 وعلاه بان المضاف إليه غير مقصود لدانته بل لغیره وهذه الأفعال مستندة في المعنى لشئين ينمقد  
 منهما المعنى المراد فشرط الاستقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتمهيد للآخر وهو قابل  
 للبحث وما قدمناه عن الرضي أوجه فتأمل (قوله أصاب رثته) بالهمز مضمود وشعبتين في القلب



أما إن لم ينفذ الطرف ذاهوي، فهو مستطاع من الوجد، ويعني علم وهو قليل كقوله هذا في القواني عمن ونلتني في اسم فلا أدعي به وهو أول • فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلم فهي لازمة و (علت) بمعنى تيقنت كقوله علمتك البازل المعروف فانبعثت • البلي وباجفات الشوق والامل وقوله علمتكم منا فالتست باكمل • نداء ولو ظلمنا غرنا غاريا ويعني ظننت وهو قليل مخوفان علموهن مؤمنات فان كانت من قولهم علم الرجل اذا انشقت (١٥) شفته العليا فهو أعلم فهي لازمة وأما

التي بمعنى عرف فستأ في (ووجدنا) بمعنى علم نحو وان وجدنا أكثرهم لقاسقين ومصدرها الوجدان كان بمعنى الوجدان كان بمعنى أصاب تعدت الى واحد ومصدرها الوجدان وان كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة (طن) بمعنى الرحان كقوله • ظننتك ان شيت لظي الحرب صالياه فعدت فيمن كان عنها معرواه وبمعنى اليقين وهو قليل نحو وطوا أنهم ملاقوهم وأما التي بمعنى اهتم فستأ في (حسبت) بمعنى ظننت كقوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف وتحسبهم أبقا طاهوم رفود ويعني تيقنت وهو قليل كقوله حسبت التي والجلود خير تجارة رباحا اذا ما المره أصبح ناقله وفي مضارعها لغتان فزع السين وهو القياس وكسرهما وهو الأكثر في الاستعمال ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمهسية والمهسية فان كانت بمعنى صار أحسب

(قوله اخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد نفخ وذا هو مفعوله الثاني تعضض الطرف أي تكفه يسومك أي يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دعاني) أي دعاني القواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجملها عن الحلي والحلل وختني الياء مفعول أول وجملة في اسم مفعوله الثاني وقوله فلا أدعي يظهرانه على تقدير همرة الاستفهام الانكار أي أولا أدعي به وهو أول اسم لي وجملة وهو أول حال وقد عمل حال هنا صهير لشيء واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتني كما ينسبطه (قوله أو ظلم) من باب نفع كافي المصباح أي عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو الجرباضة البازل اليه فانبعثت أي اطلقت واجفات الشوق أي دواعيه وأسبابه (قوله منانا) أي معدد اللهم والنسدى الجود والغرنا بفتح المجبة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الحائض (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحين فتعد الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله شفته العليا) أما مشقوق السفلى فأفعل (قوله ومصدرها الوجدان) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كافي القاموس قبل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدرها الأولى وجد بتثنية الواو ومصدرها الثانية وجد بفتحها ومصدرها الثالثة موجدة اه سم أي بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان شيت) بفتح الشين وضمها كافي القاموس أي اتقنت صالياه واسم فاعل من صلى البار كرضى قاسي حرها فعدت بالعين المهملة فالراء المشددة أي انهمزمت (قوله وظنوا أنهم ملاقور بهم) التلاوة الذين يظنون أنهم ملاقور بهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ناقله) أي ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عدتهى بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهم كذا في القاموس فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمهسية والمهسية) أي بفتح السين وكسرهما (قوله مع هد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الهمزة والياء أي عشى متهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثنية الزاي كافي القاموس (قوله قال السيرافي الخ) ساق كلام السيرافي دليلا لقوله للرحمان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل صاف للمدلول الا أن يحجب بان المراد بالاعتقاد الظن كهو في قول المصنف وجعل اللذ كاعتقاد أو بالرحمان ماعدا اليقين فيشمل الجرم لاص دليل المسهي اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الانباري ليقابل بكل منهما القول الاول أما مقابلته بكلام الجرجاني فلا شترط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل وأما مقابلته بكلام ابن الانباري فلا شترط ابن الانباري عدم الصحة واطلاقه القول عن قيد اقتراه بالاعتقاد فعلم أن بين القول الاول وقول الجرجاني التباين سواء على أن المراد بالاعتقاد في الاول الظن أو بالرحمان ما قابل اليقين كما هو وأن بين الاول وقول ابن الانباري العموم والخصوص من وجه نعم ان حل كلام ابن الانباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كافي كلام كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كافي قول أبي طالب يحاطبه صلى الله عليه وسلم ودعوتني وزعمت أنك باص • ولقد صدقت وكنت ثم آمينا

كان بينه وبين كلام السيرافي العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجاني وقول ابن الانباري

أي ذا شقرة أو حجرة وياض كالبرص فهي لازمة (وزعمت مع عد) بمعنى الرحمان فالاول كقوله زعمتني شيئا وليست بشيخ • انما الشيخ من يدب ديبنا ومصدرها الزعم قال السيرافي هو قول مقرون باعتقاد صحيح أم لا وقال الجرجاني هو قول مع علم وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة ويقوى هذا قولهم زعم مطبة الكذب أي هذه اللفظة من كذب الكذب

فان كانت بمعنى تكفل أو راس تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف وان كانت بمعنى من أو هزل فهي لازمة (تنبيه) الأكثر  
 قلبي زعم الى أن وصلتها نحو زعم الذين كفروا أن لن بيعثوا وقوله وقد زعمت أني تغيرت بعدها • ومن ذا الذي يا عزلا يتغير  
 والثاني كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى • (١٦) ولكلما المولى شريكك في العدم فان كانت بمعنى حسب تعدت لواحد

و (حجاء) بمعنى ظن كقوله  
 قد كنت أجوأ بأعمروا  
 ثقة • حتى ألت بنا يوما  
 ملأت • ان كانت بمعنى غلب  
 في الحاجة أو قصد أو ردت  
 تعدت الى واحد وان كانت  
 بمعنى أقام أو بخل فهي  
 لازمة و (درى) بمعنى علم  
 كقوله

دريت الوفي العهد يا عرو  
 فاغبط • فان اغبطا  
 بالوفاء جيد • والا كثر فيه  
 أن يتعدى الى واحد  
 بالباء تقول دريت بكذا فان  
 دخلت عليه همزة النقل  
 تعدى الى واحد بنفسه  
 والى آخر بالياء نحو قل لو  
 شاء الله ما تلوته عليكم ولا  
 أدراكم به وتكون بمعنى  
 ختل أي خدع فتعدى  
 لواحد نحو دريت الصيد  
 أي ختلته (وجعل اللذ  
 كاعتقد) في المعنى نحو  
 وجعلوا الملائكة الذين  
 هم عباد الرحمن أناثا فان  
 كانت بمعنى أوجد أو أوجب  
 تعدت الى واحد نحو وجعل  
 الظلمات والنور وتقول  
 جعلت للعامل كذا والتي  
 بمعنى أنشأ فمضى الكلام  
 عليها في بابها وأما التي بمعنى  
 صير فستأني (وهب) بلفظ  
 الامر بمعنى ظن كقوله

فالتباني لا اشتراط الصحة في أولهما لان المعلوم لا بد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها في  
 ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرر البعض كلام الشارح  
 على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الجمع فان كانت  
 بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر  
 اه وفي القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به زعماء زعمته ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله  
 وتارة بالحرف) أي الباء في الأولى وعلى في الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء  
 للمجهول وأما هزل المبني للفاعل فصد الجدل كافي الصحاح (قوله الى أن) أي المشددة والمخففة منها  
 بدليل الامثلة وكثر في أكثرية التعدي الى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبالعكسهما هب فان  
 تعدى الى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا في المغنى والديلميني (قوله والثاني)  
 أي عد (قوله المولى) أي صاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أول أي محالط في حال اغنى  
 والعدم كقفل الفقر (قوله بمعنى حسب) أي بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا بمعنى  
 ثقة موثقا به أو الحفص بضافته اليه بمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله  
 في الحاجة) في القاموس حاجته محاجة وحجاء فجوته فاطنته فقلته (قوله أوردت) أي أرسأت  
 أو حفظت أو كنتم كافي التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كما في شرح التوضيح للشارح نائب فاعل  
 وهو المفعول الأول والوفى مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصب له أو رافع له والنصب أرجحها  
 والرفع أضعفها وعر ومنادى مخرج عرو فاعطيت أي دم على الاغبط وهو معنى مثل حال المغبوط  
 من غير أن يزول عنه (قوله والا كثر فيه الخ) عطف على مقدر أي هذا الاستعمال قليل  
 والا كثر الخ أي الكثير اذ لا كثرة في الاستعمال الأول (قوله فان دخلت عليه همزة النقل الخ)  
 محله اذ لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى  
 وما أدراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام  
 ولا يبعد عندي منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثاني المتعدي اليه بالحرف لما في الجمع  
 والمعنى أنهم تسد مسد المفعول المتعدي اليه بالحرف فتكون في محل نصب باسقاط الجار كما في  
 فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أي ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره مما يدل على  
 الرجحان كما سيأتي إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لاعن دليل كما قد يراد بالظن ذلك  
 كما في الاطول ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى الى اثنين وقد نقل في الجمع عن السكاكي زيادة  
 أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناطم في شرح الكافية أي اعتقدوا  
 وقال ابن الناطم أي ظموا وقال الزمخشري أي صيروا كذا في شرح العزى والتمثيل بالآية مبني على  
 غير ما ذكره الزمخشري (قوله تعدت الى واحد) أي بنفسها فلا ينافي ان جعل بمعنى أوجب يتعدى الى  
 ثان بحرف الجر كما في المثال (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمر من الهبة وهب أمر من الهبة  
 (قوله أي اعتقدني) بمعنى ظني كما عبر به في الجمع أو أراد بالظن في قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين  
 فلا منافاة في كلامه (قوله غرة) أي غفلة وقوله والاتصيعها أي هذه الوصية فان قلت أي مدركة  
 ومصيبة (قوله بمعنى تعلم الحساب) أي حصل علمه في المستقبل بتعاطي أسبابه بخلاف التي بمعنى اعلم

فقلت أجرني أبا خاله • والا فهبني امرأ هالك أي اعتقدني و (تعلم) بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها فهي  
 • فبالخ بلطف في التحيل والمكره والكثير المشهور واستعمالها في أن وصلتها كقوله فقلت تعلم أن للصيد غرة • والاتصيعها  
 فانك تأله • وقوله تعلم رسول الله أنك مدرك • وفي حديث الدجال تعلوا أن ربكم ليس باعور أي اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب  
 ونحوه تعدت لواحد فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع • الأول ما مضى

في الخبر يقيناً وهو ثلاثة وجدوعلم ودرى والثاني ما يفيد خبراً وهو خمسة جعل (١٧) وجاوع وزعم وهب والثالث

ما يرد للامرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم والرابع ما يرد لهم والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال وحسب ونسبه انما قال أعني رأى الى آخره اي انا بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب منسولين اذ منها ما لا ينصب الا مفعولاً واحداً نحو عرف وفهم ومنها لازم نحو جبن وحزن وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التصيير (والتي كصبرا) من الافعال في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد (أيضا بها انصب) بعد أن نستوفي فاعلها (مبتداً وخبراً) نحو فصيروا مثل كعصف ما كول ونحو فجعلناه هباء منثوراً ونحو واتخذ الله ابراهيم خليلاً وكقوله اتخذت غزاً اثرهم دليلاً وما حكاه ابن الاعرابي من قولهم وهبني الله فداءك ونحو ورت كابعضهم يومئذ يوج في بعض وقوله وربيتني حتى اذا مات ركنه آخا القوم واستغنى عن المسح شاربته ونحو ولو يردنكم من بعد ايمانكم كفاراً وقوله فرد شعورهن السود ويضاه ورد وجوههن البيض سوداً (وخص بالتعليق) وهو ابطال العمل لفظاً

فهى أمر بتصصيل العلم في الحال بما يدكر من المتعلق بالالتفات الى معام المتكلم فحصل الفرق وان دفع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود في نحو تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فأي فرق أفاده هم (قوله في الخبر) أي في ثبوته للخبر عنه هم (قوله كصبرا) تضعيف صاراً خت كان ورعاً أي بالهمزة بدل التضعيف فقبل أصار كما في التمثيل وأما صير بمعنى نقل تضعيف صاراً لل لازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال نحو لا دخل ما راده كثير من حذاق النحاة كافي الغزى وهو ضرب العامل في المثل نحو ضرب الله مثلاً قرية واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية لكن الذي اختاره المصنف في تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعدي لواحد والمنصوب الاخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ في نحو نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكأن الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفاً للتبذ لان الظرف لابد أن يكون حاداً يفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كابعض عن ابن هشام وأقره وهو يقتضى أن ما كان بمعنى نبذ كرمي وطرح مثله في ذلك وأن الظرفية للعامل لا تصح في نحو خلفت زيداً ورائي وأجلست عمراً وأما هي وهو بعيد جداً ثم رأيت الفاضل الروداني قال ينبغي أن لا يشك في بطلان هذه الدعوى اذ لا شك في صحة أبصرت الهلال في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق أن الظرف تارة يحوي الفاعل كدعوت الله في المسجد وتارة يحوي المفعول كالذي مر وتارة يحوي ماعاً كضربت زيداً في السوق فلا نسلم الحاق نبذ أفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضي (قوله فصيروا مثل كعصف ما كول) هو عزيت من السريع الموقوف فلام ما كول ساكنة وكاف كعصف قبل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيده لمثل الأولى أو مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كافي الروداني بأنه نظير لا أبالك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أكل حبه وبقي تبنيه وقيل ورق الزرع (قوله غرار) بضم العين المحجمة وفتح الراء ثم زاي اسم وادومنع من الصرف لقصد البقعة اثرهم أي عقب رحيلهم ودليلاً بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصرو قد يفتح المقصور كذا في القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع الى الحد ثان في البيت قبله وهو قوله

رعى الحد ثان نسوة آل حرب • بمقدار ممدن نه ممدوا

والحد ثان بالكسر كافي القاموس وحد ثان الامر ابتداءه وحد ثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه وفي المعنى ما يقتضى أنه محرك مثني لانه فسر بالليل والنهار وعليه فالضمير في فرد لانه مقدار ممدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أي حزن وقال العيني بالبناء لله مفعول ثم قال والسامد الساكت والخزين الخاشع اهفي كلامه تنافي لان فاعلاً انما يصاغ من المبني للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) المناسب لما قبله من قوله والتي كصبرا أيضاً ما انصب مبتداً وخبراً أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والامر هب قد أزمأن يكون خص ماضياً مبنياً للمجهول ويرجع الاول قوله اجعل كل ماله زكناً وقوله وانو صير الشان وقوله وجوز الالغاء وقوله والترم التعليق بناء على أن الرواية في هذين بصيغة الامر كما هو المشهور ثم التخصيص اضافي أي بالنسبة له وبما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكروا بهم أو التخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور وما خص به الافعال القلبية المتصرفه أيضاً جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو أن رأه استغنى وطننتني داخلاً وطننتك داخلاً وهو يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالماً قال ابن كيسان نعم والا كثرون لا وألحق بها في ذلك رأى البصرية والحلية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقله ولا يجوز ذلك في بقية الافعال فلا يجوز ضرب بنى مثلاً بالاتفاق وعلاه سيويه

لا تؤثر فيما دخلت عليه  
تأثير الفعل في المفعول  
لان متناولها في الحقيقة  
ليس هو الاشخاص وانما  
متناولها الاحداث  
التي تدل عليها اسامي  
الفاعلين والمفعولين فهي  
ضعيفة العمل بخلاف  
أفعال التصيير وانما  
يدخل التعليق والالغاء  
ههنا وتعلم وان كانا قليبين  
لضعف شهما بافعال  
القسلوب من حيث خفاء  
لزم صبغة الامر كما أشار  
اليه بقوله

(والامر ههنا قد الزمناه  
كذا تعلم) الرماض مجهول  
فيه ضمير مستتر يعود على  
ههنا نائب عن الفاعل  
والالف للإطلاق والامر  
نصب بالمفعولية والجملة  
خبر المبتدأ وهو ههنا (ولغير  
الماض) وهو المضارع  
والامر واسم الفاعل  
واسم المفعول والمصدر  
(من سواهما) أي سوى  
ههنا وتعلم من أفعال الباب  
(اجعل كل ماله) أي  
للماضي (زكن) أي علم  
من الاحكام من نصب  
مفعولين ههنا في الاسل  
مبتدأ وخبر محو اطن زيدا  
قائما ويا هذا اطن زيدا قائما  
وأنا ظان زيدا قائما  
ومررت برجل مظنون  
أبوه قائما وأعجبني ظنك  
زيدا قائما ومن جواز  
الالغاء في القليبي وتعليقه

بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب اني ظلمت نفسي وقيل لثلاثين الفاعل مفعولا وقيل لثلاثين  
يحتج مع ضمير ان أحدهما مفعول والآخر منصوب وهما الشئ واحد وقيل لان الغالب في غير أفعال  
القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربتني مثلا لم يسم إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير  
ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل  
مصدر الثاني مضاف إلى الأول بخلاف ذلك وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان بصفات  
نفسه وظنه اياها أكثر فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الاياك ويمتنع  
الاتحاد في هذا الباب وفي غيره ان أصغر الفاعل متصلا مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيد اطن  
قائما ولا زيد اضرب تريد اطن نفسه وضرب نفسه أما مع الانفصال والبروز بخاطر نحو ما طن زيدا  
قائما الا هو وما ضرب عمرا الا هو هذا حاصل ما في الهمع مع زيادة من الدمايني وفي المغني وغيره أنه  
يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدتين معنى تقدير نفس نحو وهزي اليك  
بجذع النخلة واصهم اليك جناحتك من الرهب أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وقس (قوله وذلك)  
أي تخصيص ما ذكر من قبل ههنا بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثيرا  
كثرا في الفعل غير ههنا في المفعول وذلك لان اذا قلت ضربت زيدا كان متعلق بالضرب الذات  
لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد في قولك علمت زيدا قائما  
فراده بمتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها  
باطنية (قوله التي تدل) أي دلالة تضمنية (قوله أسامي) أي الواقعة مفاعيل ثمانية غالب (قوله بخلاف  
أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهي قوية في العمل (قوله لضعف شهما بافعال القلوب) أي  
غيرهما أي فلا يضم اليه والى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح  
أنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لثلاثين مع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان  
تعليق الشارح يقتضي ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدمايني هذا مذهب  
الاعلم وذهب غيره الى أنها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت علمت أن فلا نا خارج قال سم  
وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله الرماض مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب  
تقديمه على قول الظاهر القليبي وفيه خلاف والبصريون يحيزونه ولورفع الامر على انه مبتدأ أول وههنا  
مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدأ الثاني والرائط محذوف تقديره ألزمه اسلم من ذلك (قوله ولغير  
الماض) مفعول ثان لجعل ومن سواهما حال لازمة من غير أني به لبيان الواقع أي اجعل كل  
الاحكام التي علمت للماضي ناسية لتعريف الماضي حالة كونه جائيا من سوى ههنا وتعلم (قوله وهو  
المضارع الخ) نبه بالحذر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعال التفضيل وفعل التعجب غير مراد  
لان الاولى لاتصاع الامن لازم والاخير لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتي وأقره  
من التعليل بأنهما لا يصاحبان من فعل قليبي لا يحتمل بطلانه اذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم  
زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أي في غير المصدر أمانيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولا أو  
أحدهما لان مفعول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتي أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق  
بالوجوب (قوله في القليبي) قيده لا حراج أفعال التصيير الداخلة في قوله سابقا من أفعال الباب (قوله  
وتعليقه) ان عطف على جواز فلا اشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق  
بالوجوب فلا ينافي ما سيأتي من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائزا والمراد بجوازه جواز  
الانبيان سببه وهو المعلق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يقع الالغاء اذا كد الفعل بمصدر  
لما فاة تأكيده لا لغائه ويقل اذا كد باسم إشارة أو ضمير عائد إلى المصدر المفهوم منه نحو زيد  
ظننت ذاك أي الظن منطلق وزيد ظننته أي الظن منطلق ورأيت بخط الشنواني على هامش شرح

للتسهيل للدمامي نقله عن من منعه ذكر المرادى أن لجواز الالغاء هنا قيد من أهمهما المصنف  
 أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإن دخلت نحو زيدا قائم ظننت وجب الالغاء الثاني أن  
 لا ينفي الفعل فإن نفي امتنع فمتنع نحو زيدا قائم لم أظن لبناء الكلام على النفي ولم يتعرض المصنف ولا  
 غيره من أتباعه لهذا الذي ذكره المرادى وهو محل نظر إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه  
 لأنه من باب التعليق إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثاني بمنعه  
 وقد يؤيد اهـ أى يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفي للالغاء، وبقول الشاعر وما خال  
 له بنا من ذلك تنويل على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى في نكتته عن أى حيان شيخ المرادى  
 قال سمع وينبى أن يكون كاللام غيرهما من المعلقات اهـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطى  
 بلا فهم صحيح فوقع في الخل حيث قال عقب الشرط الأول ولا يجوز أن يداق ظننت ولا يزيد ظننت قائم  
 (قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا في الابتداء لأن المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شئ كما  
 هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لأن العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل  
 المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الأعمال أقوى لأن اللفظى أقوى وإن توسط ورحمه في التوضيح  
 وكل من التليلين لا يجزى في نحو قول الشاعر شجاع الخ على تقرير الشارح الآتى إذ ليس فيه على  
 تقديره عامل معنوى كما يستعرفه وإنما يجزى في نحو زيدا قائم (قوله شجاع) أى أنزل ربع  
 الظاعنين أى منزل الراجلين (قوله يروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع  
 ربع وتعين الأعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم اتزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو  
 كلام صحيح لا ينبغي أن يقع فيه خلاف بين بصرى وكوفى وأما قول المصنف في تسهيله والغاء ما بين  
 الفعل ومرفوعه جائز ولا واجب خلافا للكوفيين والظاهر عندى أن مراده عرفوع الفعل ما يصلح  
 مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده  
 مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تعفل (قوله وأظن لغو) فهو مع  
 فاعله جملة معترضة كفى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعتراض  
 البعض بأنه يلزم على الالغاء المذكور انفصال بين الفعل ومرفوعه بأجنبي مدفوع (قوله وشجاع  
 المفعول الثانى) أى جملة في محل نصب مفعول ثان وجعل الدما مبنى وغيره شجاعا في البيت اسم مضافا  
 إلى السكاف لافعال ماضية أو الشجاعا المحزن والمعنى أن سبب خزنك ربع الأجرة الظاعنين أى المرتحلين  
 باعتبار ما تشيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس القاتنة (قوله أن  
 يتأخر عنهما) وجملة حينئذ استئنافية كفى المغنى (قوله ولا يربحكم) بفتح الباء والهاء أو بضم الباء  
 وكسر الهاء أى يحضركم اضطرام أى اشتغال (قوله بل يتقدم عليه شئ) أى سواء صلح لا أن يكون  
 معمول الخبر كفى في المثال أول صلح كفى في البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم  
 يجوز الخ وإنما جاز تقدم ذلك الالغاء لتزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفي كلام شجاع وغيره تقييد  
 الشئ المتقدم بأن لا يكون معمولاً للفعل فإن كان معمولاً له كفى في المثال أن جعل معمولاً للفعل  
 لا تخبر امتنع الالغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حينئذ معمولاً فاهى في الحقيقة في  
 الابتداء بخلاف معمول الخبر لأنه أجنبي عن الفعل إذ معمول معمول ليس بمعمول (قوله وقيل  
 واجب) لأن العبرة في الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وإن سبقه شئ غيرهما (قوله ولا يجوز  
 الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا في الابتداء ودخول على المتى والمراد المتقدم على المفعولين  
 وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافية تشبه بهدوهم الغاء المتقدم  
 باليتين الآتين لأن الفعل فيهما مسبوق بشئ وإنما يكون هذا التمثيل مناسبا لو حل تقدم الفعل  
 على تقدمه على المفعولين وإن سبق بشئ غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم في قول المصنف

وصدق ذلك بثلاث صور  
 الأولى أن يتوسط الفعل  
 بين المفعولين والالغاء  
 والأعمال حينئذ سواء  
 كقوله شجاع أظن ربع  
 الظاعنين يروى برفع ربع  
 على أنه فاعل شجاع أى  
 أنزل وأظن لغو ونصبه  
 على أنه مفعول أول لا ظن  
 وشجاع المفعول الثانى  
 مقدم الثانية أن يتأخر  
 عنهما والالغاء حينئذ  
 أرجح كقوله  
 آت الموت تعلمون فلا يربكم  
 من نظى الحروب  
 اضطرام  
 \* الثالثة أن يتقدم  
 عليهما ولا يبتدأ به بل  
 يتقدم عليه شئ نحو متى  
 ظننت يداقنا والأعمال  
 حينئذ أرجح وقيل واجب  
 ولا يجوز الغاء المتقدم  
 خلافا للكوفيين والاختش  
 (واوضحه الشان) ليكون  
 هو المفعول الأول  
 والجر أن جملة في موضع  
 المفعول الثانى (أو) (أو)  
 (لام ابتداء) لتكون  
 المسئلة من باب التعليق  
 (في موهم الغاء ما تقدم)  
 كقوله



أرجو وأمل أن تدنو مودتها

وما خال له أن تدنو مودتها  
وقولهكذلك أدبت حتى صار من  
خليقي. أي رأيت ملاك

الشجرة الأدب. فعلى الأول

التقدير أخاله ورايته أي

الشان وعلى الثاني للملاك

وللدينافا لفعل عامل على

التقديرين نعم يجوز أن

يكون ما في البيتين من باب

الالغاء لتقدم ما في الأول

وأي في الثاني على الفعل

لكن الأرجح خلاصه كما

عرفت فالجمل على ما سبق

أولى (والتزم التعليق) عن

العمل في اللفظ اذا وقع

الفعل قبل شيء له المصدر كما

اذا وقع (قبل نفي ما) النافية

نحو لقد علمت ما هؤلاء

ينطقون (واو ولا)

النافية في جواب قسم

ملفوظ أو مقدر نحو

علمت والله أن زيد قائم

وعلمت أن زيد قائم وعلمت

والله أن زيد في الدار ولا عمرو

وعلمت أن زيد في الدار ولا

عمرو (لام ابتداء أو) لام

جواب (قسم كذا) نحو ولقد

علمت أن زيد قائم وكقوله

ولقد علمت لتأني منبئ

أن المنايا لا تطيش من أمها

(والاستفهام ذا) الحكم

(له انجته) سواء كان

بالحرف نحو وان أدري

أقرب أم بعيد ما توقع دون

أم بالاسم سواء كان الاسم

مبتدأ نحو لنعلم أي الحزين

أحصى ولتعلم أيا أشد

وانوالخ بان يراد انو وجوب ذلك اذالم يسبق الفعل بشئ وباعتبار هذا القسم انجته الدخول على المتن  
بقوله ولا يجوز الخ أو استحسانا وذلك اذا سبق بشئ غير مفعوليه وان اقتصر الشارح في التمثيل على  
القسم الثاني وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فامل (قوله وأمل) من عطف المرادف ولا يكون الا  
بالواو كما قاله زكريا وغيره (قوله توبيل) أي اعطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور وقوله  
ملاك الشجرة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به والشجرة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين)  
لكسه على تقدير ضمير الشأن عامل في محل كل من المفعولين على حدته أعني ضمير الشأن المقدر  
والجمله بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل في محل الجملة السادسة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ)  
استدراك على ما يهيمه التمثيل باليتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أي  
من قوله والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالجمل على ماسبق) أي حمل البيتين على نية ضمير  
الشأن أو لام الابتداء (قوله نفي ما) أي ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت  
ما هؤلاء ينطقون) جمله هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما أن المحل  
للجملة السادسة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأها قبله قاله يس (قوله وان) أي سواء كانت  
عامة أو مهيمة وان لم يمثل الشارح الالهة (قوله ولا) أي سواء كانت عاملة عمل أو لا تعمل ليس أو  
مهيمة وان اقتصر الشارح في التمثيل على المهمة وقيد هاشارح اللباب بالنافية للحسن (قوله في جواب  
قسم) قيل انصحج أنه ليس بقيد لكن في المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذي اعتقده  
سيدي به أن لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم وقال في محل آخر لا  
النافية في جواب القسم لها الصدر لمولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كلاً  
(قوله علمت والله أن زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم في محل نصب سد مسد  
المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له اذالم يضم الى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعاق بالكسر في غير  
صدر الجملة المتعلقة أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهراً وأما على الاشتراط فلا المقصود بالقسم  
تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالتقدم عليه كالتقدم على القسم هذا ما قالوه ولقائل أن  
يقول العلم انما يتعلق بضمهور جمله الجواب فقط فهي التي في محل نصب سد مسد المفعولين ولا يرد  
أن جمله الجواب لا محل لها الجوار أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما  
جوز المصريح في قول الناطم في باب ارباب الفعل رستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل  
من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة ولا منافاة أو يحصر قولهم جمله الجواب لا محل  
لها بما اذالم يسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أي كني ما وان ولا (قوله نحو  
واقدر علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ  
أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجمله من اشتراء الخ في محل نصب  
سد مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأني الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم  
كما قاله العيني وجمله القدم المقدرة وجوابه في محل نصب سد مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر  
ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بان يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله  
والاستفهام) أي ولو جعل على الصحيح كإسطة الاممبني (قوله ذا الحكم) أي التعليق لا التزامه  
بقوله انجته (قوله وان أدري الخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال وما توقع دون مبتدأ خبره ما قبله  
أو فاعل بقرب لا عتماده على استفهام أو بعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بادري  
(قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعي ورد في المغنى بان الامد  
ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعداً في المعنى كزيد أكثر ما واللام  
على الاول زائدة وعلى الثاني للتعدي (قوله أم مضافا اليه المبتدأ) أي أو الخبر نحو علمت صبيحة

أي يوم سفره (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف إلى من فقول الشارح أو مضافا إليه  
المبتدأ هو بالنظر للاصل والافاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كالم لا يقال ماله المصدر لا يعمل  
فيه ما قبله فكيف عمل أبو في من لا نأقول محل ذلك إذا لم يكن العامل جارا (قوله فاي نصب على  
المصدر الخ) عبارة الفارسي فاي اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من  
تأخير لان الأصل ينقلبون أي منقلب يعني أي انقلاب فقدم لان له صدر الكلام (قوله منقلبا أي  
انقلاب) يومه أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافي ما أسلفه من كونها استفهامية لان  
الاستفهامية لا تكون صفة كما ان الصفة لا تكون استفهامية كإص عليه الشهي (قوله فلا  
يعمل فيه ما قبله) مالم يكن حرف جر نحو من أخذت وبم حئت وعم تسال وعلى أي حال أتيت أو  
مضافا نحو غلام من أنت (قوله جاز نصبه) أي على أنه فاعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه  
الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك رأيت زيد أبو من هو بمعنى أخبرني عن  
زيد لان زيد منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعاقب فان وقع بعد التاء كاف  
فهو حرف خطاب قال اشهاب في حواشي البيضاوي استعمال رأيت معنى أخبرني مجاز ووجه المجاز  
انه لما كان العلم بالشئ واصاره سببا للاخبار عنه استعمال رأي التي بمعنى علم أو أبصر في الاخبار  
والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الاخبار لا اشتراكها في مطلق الطلب ففيه مجازان  
اه باختصار (قوله وهو الاجود) وعليه والتعليق ليس الا عن المفعول الثاني وقد نقل الدماميني  
عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه  
استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بانه لا معنى لقولك علمت زيد اجواب هذا  
الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا) عمل أيضا مقدمة من تأخير ويختص  
تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كفي الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشري وأيده  
صاحب المغني في الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدماميني انما سكنت عنها النحويون  
استغناء بتصريحهم بان لها المصدر كالا استفهامية اذ كل ماله المصدر يرتفع لعل لا تعلق على ما حكاه  
الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتما) أن  
ومعمولاها فاعل ثبت محذوف واثره المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير (قوله في خبرها) أي أو  
اسمها المتأخر نحو علمت ان في ذلك عبرة أو معقول خبرها نحو علمت ان زيد الذي الدارقاني (قوله  
والظاهر أن المعلق انما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد  
يقال ان اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحافت عنه كراهة توالي حرفي نو كيد كالم فهي  
مصدرة حكما نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) أي ولا يحتاج الى ما سبق من اشتراط وجود اللام  
في خبرها لان ان أيضا لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائزا واجب فيسكتني من وجوب  
التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجوز سم التعليق هنا أنه لا  
يتعين كسر ان وتعليق الفعل به بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق  
أنه يتعين مادام كسر ان فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أي في غير المصدر أما اذا كان الملقى  
مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاية واجب لان المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظني غالب وزيد  
ظني غالب قائم وفي غير اقتران المفعول الاول المقدم على عا له بلام الابتداء فالانفاء حينئذ واجب  
على ما مر (قوله والمعلق عامل في المحل) أي في محل الجملة بعد ان كان عاملا في لفظ كل من الجزأين أو  
في محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتداء تفرعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز  
العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها بالنسبة لتوابعها  
وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس يقاطع لاحتمال

منقلبا أي انقلاب وليس  
منصوبا بما قبله لان  
الاستفهام له المصدر فلا  
يعمل فيه ما قبله تنبيهات  
الاول اذا كان الواقع بين  
المعلق والمعلق غير مضاف  
نحو علمت زيد امن هو جاز  
نصبه وهو الاجود لكونه  
غير مستفهم به ولا مضاف  
الى مستفهم به وجاز أيضا  
رفعه لانه المستفهم عنه في  
المعنى وهذا شبه بقولهم  
ان أحدا لا يقول ذلك  
فاحدا هذا لا يستعمل الا  
بعد نفي وهنا قد وقع قبل  
النفي لانه والضمير في لا  
يقول شئ واحد في المعنى  
• الثاني من الملاحظات أيضا  
لعل نحو وان أدري لعله  
فتنه لكم ذكر ذلك أبو على  
في التذكرة ولو الشرطية  
كقوله

وقد علم الاقوام لو أن حاتما  
أراد ثراء المال كان له وفر  
وان التي في خبرها اللام نحو  
علمت ان زيد القائم ذكر  
ذلك جماعة من المغاربة  
والظاهر أن المعلق انما هو  
اللام لان الآن ابن  
الخباز حكى في بعض كتبه  
أنه يجوز علمت ان زيد قائم  
بالكسر مع عدم اللام وأن  
ذلك مذهب سيبويه فعلى  
هذا المعلق ان • الثالث  
قد عرفت أن الانفاء سبيله  
عند وجود سببه الجواز  
والتعليق سبيله الوجوب  
وان الملقى لا عمل له البتة

والمعلق عامل في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله وما كنت أدري قبل عزه ما البكا

ولا موجعات القلب حتى  
 قولت يروي بنصب  
 موجعات بالكسر عطفاً  
 على محل قوله ما البكا ووجه  
 تسميته تعليقاً أن العامل  
 ما في اللفظ عامل في المحل  
 فهو عامل لا عامل فمهي  
 معلقاً أخذاً من المرأة  
 المتعلقة التي لا موجه ولا  
 مطلقة ولهذا قال ابن  
 الحشاش لقد أجاد أهل هذه  
 الصناعة في هذا اللقب  
 لهذا المعنى الرابع قد ألحق  
 بأفعال القلوب في التعليق  
 أفعال غيرها نحو قلبنظر أيا  
 أزكى طعاماً فستبصر  
 ويصرون بآيكم المقنون  
 أولم يتفكروا ما نصاحبهم  
 من جنة يسألون أيا ن يوم  
 الدين ويستنبئونك أحق  
 هو ومنه ما حكاه سيدي  
 من قولهم أما نرى أى برق  
 ههنا (اعلم عرفان وظن  
 تهمه • تعدية لواحد  
 ملتزمه) نحو والله أخرجكم  
 من بطون أمهاتكم لا تعلمون  
 شيئاً أى لا تعرفون وتقول  
 سرق مالى وظننت زيدا أى  
 اتهمته

أن تكون ما زائدة واليكما مفعول به أو أن الأصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من هطف الجمل  
 اه ولا يخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا  
 بد من تقدير ما هي بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة أى ولا موجعات  
 لقلبي والالزم عمل أدري في مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور في المعطوف  
 على المحل أن يكون جملة في الأصل لفظاً نحو علمت زيدا قائم وبكراً قاعداً أو تقدير نحو الذى مر على  
 الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت زيدا قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيداً منصفاً بغير ذلك  
 ونحو الذى مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت زيدا قائم وعمر ابداً دون تقدير وبهذا التحقيق يعلم  
 ما في كلام البعض (قوله من المرأة المتعلقة) أى المفقودز وجهاً فقوله لا موجه أى بحسب الصورة  
 (قوله ولهذا) أى لشبهه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين وقوله  
 أفعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلاً غير قلبي كما في الأمثلة غير أولم  
 يتفكروا الخ أو فعلاً قليلاً غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يثقل له الشارح أولاً لثبوت  
 أصلاً كما في أولم يتفكروا ويختص التعليق في القسم الأول أعني غير القلبي بالاستفهام بخلاف  
 القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمعنى بقوله تعالى أولم يتفكروا ما نصاحبهم من جنة بناء على  
 الظاهر كما قاله الشنقى أن ما نافية لكن في التسهيل والجمع تخصيص تعليق هذه الأفعال المتعلقة  
 بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشنقى وقبل ما  
 استفهامية بمعنى الذى أى شئ نصاحبكم من الجنون أى ليس به شئ منه اه وعليه لا مخالفة  
 فتأمل فائدة الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين أن كان يتعدى اليهم أولم ينصب الأول فإن  
 نصبه سد مسد الثاني نحو علمت زيدا أو من هو وان لم يتعد اليهم فإن كان يتعدى بحرف الجر  
 فهي في موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وان كان يتعدى إلى واحد سدت  
 مسده نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكوراً نحو عرفت زيدا أو من هو فقال جماعة  
 الجملة حال وردت بالجملة الانشائية لا تكون حالا وقال آخرون بدل فقيس بدل كل بتقدير  
 مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير وقال الفارسي مفعول ثان  
 لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا في الهمع ومثله في المعنى وزاد أن القول  
 الأخير رد بان التضمن لا يقياس وهذا التركيب مقيس ورجح في محل آخر القول بالبدلية قال وعلى  
 تصمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة إذا قلت علمت زيدا الأبوه  
 قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم  
 لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق  
 نحو علمت زيدا أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجملة الجنون وتفكير لازم معلق  
 بماع الجورور إذا الأصل أولم يتفكروا فمما ذكر (قوله اعلم عرفان) من إضافة الدال للمدلول أى  
 لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدية  
 وملتزمة نعت تعدية أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمه) للفرق  
 في المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشئ وذاته كعلمت زيدا  
 أى عرفت ذاته والثانية باتصاف الشئ بصفة كعلمت زيدا قائماً أى عرفت اتصاف زيد بالقيام  
 كالفرق بين عرف وعلم فعنى علمت أن زيد قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام  
 المضاف إلى زيد في نفسه ومعنى عرفت أن زيداً قائم عرفت القيام في نفسه لا اتصاف زيد به وبين  
 المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب إليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضى لا فرق بينهما في المعنى والفرق  
 في العمل اغما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين بمعنى بحكم لفظي (قوله

واسم المفعول منه مظنون وظنين قال الله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي عتيم (٢٣) وقد نهت على استعمال بقية أفعال

القلوب في غير ما يتعدى  
فيه إلى مفعولين كما رأيت  
وانما خص هو علم وظن  
بالتنبيه لأنهما الأصل إذا  
غيرهما لا ينصب المفعولين  
إلا إذا كان بمعنىهما  
وأيضا فغيرهما عند عدم  
نصب المفعولين يخرج  
عن القلبية غالبا بخلافهما  
(ولرأى) التي مصدرها  
(الرؤيا) وهي الحلية (انتم)  
أي انصب (مالمعالم طالب  
مفعولين من قبل انتم)  
أي انصب ماموصول  
صلته انتم في موضع نصب  
مفعول لام وطالب حال  
من علم ولرأى متعلق بانه  
ولعلماء متعلق بانتم وكذلك  
من قبل والتقدير انصب  
لرأى التي مصدرها الرؤيا  
الذي انصب لعلم متعدية  
إلى مفعولين من الاحكام  
وذلك لانها مثلها من حيث  
الادراك بالحس الباطن  
قال الشاعر  
أبوحنس يورقي وطلق  
وعمار وانه أنالا  
أراهم رقتي حتى اذا ما  
تجافى الليل وانخرل انخرالا  
اذا أنا كالذي يجري لورد  
إلى آل فلم يدرك بلالا  
فهم من أراهم مفعول أول  
ورقتي مفعول ثان وانما  
قيد بقوله طالب مفعولين  
من قبل لتلاصقه أنه  
أحال على علم العرفانية  
فان قلت ليس في قوله الرؤيا

واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التي للرجحان فظنون فقط وأراد اسم المفعول في  
المعنى فلا يراد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله في غير ما) أي التركيب أو ما واقعة على  
المعنى وفي فيه سببية (قوله بالتنبيه) أي على استعمالهما في غير ما يتعديان فيه إلى المفعولين  
(قوله غالبا) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وجامعني بخلاف (قوله بخلافهما) أي عند نصبهما  
مفعولا واحدا الذي نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يراد علم إذا انشقت شفته  
العليا فانه لازم (قوله التي مصدرها الرؤيا) حل معنى لاجل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن  
مغتفر لانه غير ظاهر (قوله وهي الحلية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم بضم فسكون وبضمتهين كافي  
اقاموس مصدر حلم بفتح اللام أي رأى في منامه (قوله من قبل) أي قبل ذكر علم العرفانية وهو  
طرف لغو متعلق بانتم كما سيذكره الشارح أي به مجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم  
(قوله من الاحكام) أي الا لتعليق والالغاء خلافا للشايطي كافي التصريح وغيره (قوله أبوحنس  
يورقي الخ) أبوحنس وطلق وعمار وانه أنالا أشخاص فقوله أنالا امرخم في غير النداء للضرورة يورقي  
أي يسهرني وآونه جمع أو ان وهو الحين أي الزمن كذا في القاموس وقول البعض وأوان جمع أن  
مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعلا ليس من صيغ الجوع وهو منصوب على الظرفية فصل به  
بين العاطف والمعطوف أعني أنالا وإذا الأولى ظرفية شرطية والثانية جائية والليل الزمن  
المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخرل واللام في لورد تعليلية  
والورد بالكسر المهمل أي الماء الذي يورد والال بالمد قال في المصباح هو الذي يشبه السراب اه  
والسراب كافي القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء وقال في القاموس الال السراب أو خاص بما  
في أول النهار اه والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء وبحث  
الدما ميني في الاستعداد بذلك بان القصص أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفته لانه محقق ليس الكلام  
فيه وجعل رقتي حالا وصف بان رقتي معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بان الرفقة بمعنى  
المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل وانما فته غير محضة ولك أن تقول المحقق كونهم رفته في البيضة  
لا كونهم رفته في المنام الذي كلام الشاعر فيه فلا يراد بالبحث (قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر  
صنيعه أن من قبل طرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتم (قوله أو يقضية)  
في تعبيره باليقضية دون البصرية أشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدر الرأى العلمية والبصرية هذا  
ومذهب الحريري والمصنف أن الرؤيا لا تكون الامصدر العلمية وعليه لا اشكال (قوله الغالب  
الخ) أي وأما الرؤيا بالفاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال في القاموس  
الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله في هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما  
أما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلا ان الشخص لا يخدوع عن ظن أو علم بخلاف المفعول في غيره  
فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغي أن محل امتناع الحذف إذا أريد  
الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم أما إذا أريد ظننت ظنا عجيبا أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد اعلام  
السامع بتجدد الظن أو العلم أو إيهام المظنون أو المعلوم لتكتمه فينبغي الجواز إفاده الورداني ومما  
يجوز الحذف أيضا تقييد الفعل بنظر أو جار ومجرور نحو ظننت في الدار أو ظننت لك لحصول  
الفائدة حيثئذ نص عليه في التسهيل (قوله ويسمى اقتصارا) أي يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا  
للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى أحد  
المفعولين لتنزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما فعلم أن الاقتصار للتنزيل  
المذكور ولا ينافي ذلك نص اليبانيين على أن المنزل منزلة اللازم لامفعول له لان نظره إلى المعاني

نص على المورد أن الرؤيا لا تستعمل مصدر الرأى مطلقا حلية كانت أو يقضية قلت الغالب والمشهور كونها مصدر العلمية (ولا تجز  
هنا) في هذا الباب (بلا دليل) سقوط مفعولين أو مفعول ويسمى اقتصارا

أما الثاني فبالاجماع وفي

الاول وهو حذف ما معا

اقتصارا لخلاف نعم سيمويه

والانفخ المنع مطلقا كما

هو ظاهر رابط الاق النظم

وعن الاكثرين الجواز

مطلقا كما بنحو أعنده

فلم الغيب فهو يرى أي يعلم

وظننتم ظن السوء وقولهم

من يسمع يحل وعن العلم

الجوازي أفعال الظن دون

أفعال العلم أما حذفهما

للدليل ويسمى اختصارا

بخارجا نحو أين شركائي

الذين كنتم تزعمون وقوله

بأي كتاب أم بأية سنة

ترى جهم عار على وتحسب

وفي حذف أحدهما

اختصارا لخلاف فذعه ابن

ملكون وأجازه الجمهور من

ذلك والمحدوف الاول قوله

تعالى ولا يحسبن الذين

يخولون بما آتاهم الله من

فضله هو خير لهم في قراءة

يحسبن بالياء آخر الحروف

أي ولا يحسبن الذين يخولون

ما يخولون به هو خيرا ومنه

والمحدوف الثاني قوله

ولقد نزلت فلا تظنني غيره

منى بمنزلة الهب المكرم

أي فلا تظنني غيره واقعا

منى (وكتظن) عملا ومعنى

(اجعل) جوازا (تقول)

مضارع قال المبدوء بباء

الخطاب فانصب به مفعولين

(ان ولي • مستفهما به) من

حرف أو اسم (ولم ينفصل)

عنه (بغير ظرف أو كظرف)

وهو الجار والمجرور (أو

بمل أي معمول

الحاصلة في الحال ونظر النحاة إلى الالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق في المعنى البسيطين  
ويحتمل أن الاقتصارا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهم أو المنع  
عندي ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن  
الاولى الجمع بين القولين بنور بعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني فبالاجماع) انما  
أجمع هنا واختلاف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زبدي ظننت زيدا قائما  
حذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزءه ومثله يقال  
في الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا واختلاف في حذف أحدهما اختصارا  
لأن المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلاف في حذفهما  
اقتصارا (قوله مطلقا) أي في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل العلم الاتي (قوله  
فهو يرى) أي ما به تقدمه حقا وقد يقال كما في الروداني ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر  
بالمفعولين حذفهما للدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أي ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم  
متفيا أبدا وظن السوء مفعول مطلق ولي في كون الحذف هنا لغير دليل نظرا لأن قوله تعالى بل ظننتم  
أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهلهم أبدا ومن ذلك في قولكم يشعرون بالمفعولين أو بما سدد  
مسددهما وهو أن لن ينقلب الخ (قوله من يسمع يحل) أي مسموعة حقا وجعله جماعة كالرضى من  
الحذف للدليل قال الروداني وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول  
الاول وحال الخطاب دليل على الثاني وما قيل لادلالة فيه على الثاني قطعاً مكاررة لمقتضى الذوق  
السليم اه ومنهم من تحصل عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع  
خبر يحصل له خيلة أي ظن بنزله منزلة اللازم (قوله وعن العلم الجوازي أفعال الظن) لكثرة  
السماع فيها اه تصریح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائي أو تزعمون أنهم شركائي حريا  
على الأكثر من تعدى رعم إلى أن وصلتها ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف ما يسد  
مسددهما لأن ما يسد مسددهما بمنزلة ما (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى قاله الروداني  
(قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فخره (قوله هو خيرا) هو ضمير فصل والمفعول الاول  
محذوف قدره الشارح فيما يأتي ما يخولون به ويصح تقديره بحلهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على  
قراءة القوقية والفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضى أي ولا تحسبن بجل الذين يخولون الخ  
(قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبني على أن منى متعلق بزلت وهو الظاهر أما على أنه  
مفعول ثان لتظن أي فلا تظنني غيره كأنما منى فليس منه فقول الشارح أي لا تظنني غيره واقعا منى  
مؤم خلافا للمراد والباء مكسورة كافي التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والمحذوف  
المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كافي التصريح (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل ومفعوله  
الاول بقول (قوله عملا ومعنى) أي عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر غرة الخلاف كما يحسنه صاحب  
التصريح في الالقاء والتعليق فيجربان فيه على الاول دون الثاني (قوله جوازا) فلذا تجوز الحكاية  
مع استيفاء الشروط الاتية لكن اذا حكى به كان بمعنى التلطف كافي الروداني (قوله مضارع قال)  
والحق به السيراني قلت بالخطاب والكوفيون قل بالامر كافي التصريح (قوله بقاء الخطاب) أي  
لا بقيد الافراد والتذكير دامني (قوله مستفهما به) أي عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما  
في الدامني وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثاني  
نحو علام نقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو

• متى نقول الفلص الراسما • البيت فان متى ظرفي ليدنين (قوله أي معمول) المراد به ما يعم  
المفعولين معا نحو أزيد اقامتا نقول ومعمول المعمول نحو اهدنا نقول زيدا ضاربا والمعمول غير



(وان ببعض ذي)

المذكورات (فصلت)

بجسم (فصلت)

فمن ذلك حيث

لا فصل قوله

علام تقول الرمح بثقل عاتق

إذا أنال أطن إذا الخيل

كرت

وقوله

متى تقول القلص الرواسما

يدنين أم قاسم وقاسما

ومنه مع الفصل بالطرف

قوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة

شعلى هم أم تقول الأبعد

محتوما

ومنه مع الفصل بالمعمول

قوله

أجهلا تقول بنى لوى

لعمري أيلك أم متجاهلينا

فان فقد شرط من هذه

الاربعة تعين رفع الجزأين

على الحكاية نحو قال زيد

عمرو ومنطلق ويقول زيد

عمرو ومنطلق وأنت تقول

زيد ومنطلق وأنت تقول

زيد ومنطلق وتنبه بزيادة

السهلي شرطا آخر وهو

أن لا يتعدى باللام نحو

أقول لزيد عمرو ومنطلق

وزاد في التسهيل أن يكون

حاضرا وفي شرحه أن

يكون مقصودا به الحال

هذا كله في غير لغة سليم

(وأجرى القول كظن

مطلقا) أى ولو وقع فقد

الشروط المذكورة (عند

سليم نحو قل دامت سقيا)

وقوله

قالت وكنت رجلا فطينا

هذا العمر الله اسرأينا

المفعول كالحال نحو أراكا تقول زيدا آتيا أفاده سم (قوله وان ببعض ذي) أى منفردا أو مجتمعاً مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه سم قال لان الأصل في ضم الجائز إلى الجائز الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها قال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص في الشرعيات وعلى هذا يدفع أن قوله وان ببعض ذي الخ حشو ولا نه لم يفد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول الخ) ما استغما به حذف ألفها لدخول الجار عليها وأطن بضم العين وقضها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كنعته ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل والطعن في السن من باب منع وفي المصباح طعنه بالرمح ضربه وطعن في المفازة ذهب وفي السن كبر وفي الأمر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعنا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الأخير من باب منع في لغة وأجاز الفراء فضع عين المضارع في الكل لمكاتب حرف الحلق اه بالمعنى وإذا الأولى ظرف ليشقل والثانية ظرف للام طعن والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كراخيل (قوله القلص) بضم سين جمع قلوص الناقاة الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير في الأرض الشدة الوطء كذا في القاموس (قوله أبعد بعد الخ) هذا أمثال الفصل بالطرف الزماني ومثال الفصل بالطرف المكاني أعندى تقول زيد اجالس (قوله شعلى) مصدر شعلهم الأمر كفرح ونصر شعلوا وشعلوا وشعلوا إذا همهم كفى القاموس وفي شراهد العينى هو الاجتماع وفي المصباح جمع الله شعلهم أى ما تفرق من أمرهم وفرق شعلهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأنت تقول زيد منطلق) بما يتعين فيه الرفع إذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا في التوضيح واستشكله في التصريح بما نقله عن الموضع في الحواشى من أن الحكم اغما هو للمذكور وأما المصمر فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر وذكر الظاهر مجرد التفسير (قوله باللام) لأنها تبتدأ من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بهل لأنها تختص المضارع بالاستقبال والذي عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على اطلاقه واستدل لما عليه الأكثر بقوله متى تقول الدار تجمعنا بنصب الدار على أنه المفعول الأول وتجمعا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به وبحث فيه الموضع والدمامى وغيرهما بالانسل متعلق متى بتقول بل هى متعلقة بتجمعا والمستقبل هو الجمع وأما الظن فخال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بن الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه قال الدمامى فان قيل المسئول عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الأعراب فاما الأسماء فانها ترتبط بعواملها أو مع مولاتها فذلك هو المسئول عنه (قوله وفي شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيقول كلام الشارح بأن المعنى وفسره في شرحه بأن يكون الخ (قوله وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم) وهل يعمله بواقعا على معناه أولا يعمله بواقعا حتى يضمنوه معنى الظن قولان اختارنا بينهما بن جنى وعلى الأول العلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه سم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا سرايين لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بنى اسرائيل قال ابن عصفور ولا وجه فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وسرايين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والجهة لانه لغة فى اسرائيل اه تصریح (قوله هذا) إشارة الى ضب صاده الاعرابى

تفخ أن بعد قلت وشبهه  
ومنه قوله

إذا قلت أي آيب أهل بلدة  
رضعت بها عنه الولية بالهجر  
اه خاتمة قد عرفت  
أن القبول اغا ينصب  
المفعولين حيث تضمن  
معنى الظن والافهـو  
وفروعه مما يتعدى الى  
واحد ومفعوله اما مفرد  
وهو على نوعين مفرد في  
معنى الجملة نحو قلت شعرا  
ونحطبه وحديثا ومفرد  
يراد به مجرد اللفظ نحو يقال  
له ابراهيم أي يطلق عليه  
هذا الاسم ولو كان مبني  
للفاعل لاصب ابراهيم  
خلاف لمنع هذا النوع  
ومن أجاره ابن خروف  
والزحشري واما جملة فتحكى  
به فتكون في موضع مفعوله  
والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

(الى ثلاثة) من المفاعيل  
(رأى وعلم) المتعديين الى  
مفعولين (عدوا اذا)  
دخلت عليهما همزة النقل  
(سارا رأى وأعلم) لان  
هذه الهمزة تدخل على  
الفعل الثلاثي فيتعدى  
بها الى مفعول كان فاعلا  
قبل فيصير متعديا ان كان  
لازما نحو جلس زيد  
وأجلس زيد او زاد  
مفعولا ان كان متعديا نحو  
لبس زيد جبة وألبس زيدا  
جبة ورأيت الحق غالبا  
وأراني الله الحق غالبا

قائل هذا البيت والضمير في قلت الى امرأته اسرائيلنا أي من ممسوخ بنى اسرائيل لغة في اسرائيل  
ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وان أجرى القول مجرى  
الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيره من المنقول عن  
البصريين الفتح اذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفخ أن) أي جواز الما مر أن  
الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أي من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل  
بلدة) أي الى أهل بلدة اسم فاعل من آبت الى بنى فلان أنيتهم لم لا كذا في شواهد المعنى وفي  
القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية  
الردعة والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كافي  
التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا كتنظن عم لا ومعنى أن يقول  
حيث كان بمعنى الظن لايها م عيارته أن القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الاصل أيضا (قوله  
وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت باللفظ زيد  
مثلا صرح به الرضى (قوله لمن مع هذا النوع) وجعل ابراهيم في الآية منادى أو خبر المبتدأ محذوف  
(قوله واما جملة) أي ملفوظ بجميع أجزائها أو لا كافي قالوا سلاما قال سلام أي سلاما سلاما وعليكم  
سلام (قوله فتحكى به) يقتضى اعتبار كونهما متلفظا بها قبل هذا الكلام واللام يكن القول حكاية  
لها وهو كذلك واما الحكاية به لم لا يتلفظ به قبل كقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر  
واعلم أن الاصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز على المعنى باجماع فاذا قال زيد  
عمر ومنطلق فلك أن تقول قال زيد عمر ومنطلق أو المنطلق عمر وكذا في الجمع وقال الرضى فلك أن  
تقول حكاية عمر قال زيد قائم قال فلان قام زيد واذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمر وأنت تحيل فلك أن  
تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمر وأنت تحيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت  
لعمر وهو يحيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمر اياه غائبان اه وصريح صدر عبارته  
جواز تعبير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيت به محط الشوائب والظاهر أن العكس كذلك قال في الجمع  
وتحكى الجملة المحوكة بالمعنى فتقول في قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمر وقائم بالرفع وهل تجوز  
حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جروا والمعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموه  
في المحوكة اه والوجه عندى الجواز اذا كان قصدا للحكاية (قوله في موضع مفعوله)  
أي المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق السوحي عند غيرهم

﴿أعلم وأرى﴾

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم ووجه هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعده في الترتيب  
ووجه الأول بان المحالفة لمتعادل كل من أرى وأعلم اذا لم يبه لاحداهما على الاخرى فليست  
احداهما تابعة في العمل للاخرى فليست احدى التختين أحسن كإجماعه بس وتبعه البعض وأصل  
أرى أراى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن  
قبلها (قوله رأى) ولوحية نحو اذير يكهم الله في منامك قليلا ولو أراهم كثيرا (قوله على المفعول  
الثلاثي) قيد بذلك لان غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله ان كان متعديا) أي لواحد أو  
اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو واسم تقرر مثلالا الذي يشعر به  
قول المصنف للثان والثالث أيضا حقا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولى أو حقا  
متعلق قوله للثان والثالث أو صفة لمفعول مطابق أى تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بحكم بخصوصه  
من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطا بحقيقة متعلق قوله للثان والثالث أن الاطلاق  
عن التقييد ببعض الاحوال كبناء علم ونحوه للمجهول رداعلى من اشترطه لجواز الالغاء

وعلمت الصدق نافعا وأعلمنى الله الصدق نافعا (وما حقق لمفعولى علمت) وبدأت من الاحكام (مطلقا) والتعليق

الثاني والثالث) من قاهل أهل رأي (أيضا حقا) فيجوز حذفهما معا اختصارا اجازيا وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق ويمنع حذف أحدهما اختصارا اجازيا وفي حذفهما معا اختصارا الخلف السابق (٢٧) ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو

أعلنت زيدا قائم ومنه  
البركة أعلننا الله مع الاكابر  
وقوله • وأنت أراي الله  
أمسح عاصم • وأراي  
مستكني وأسمع رهاب  
• وكذلك يعلق الفعل  
عنهم انحو وأعلنت زيدا  
لعمرو قائم وأريت خالدا  
لبكر منطلق وأما المفعول  
الاول فلا يجوز تعليق  
الفعل عنه ولا الغاؤه  
ويجوز حذفه اختصارا  
واقصارا (واو تعديا)  
أي رأي وعلم (لواحد  
بلاهمز) بان كانت رأي  
بصرية وعلم عرفانية  
(فلاثنين به) أي بالهمز  
(توصلا) لما عرفت فنقول  
أريت زيدا الهللال  
وأعلمته الخبر (والثان  
منهما) أي من هذين  
المفعولين (كثاني اثنين)  
مفعولي (كسا) وبابه من  
كل فعل يتعدى الى مفعولين  
ليس أصلهما مبتدأ  
والخبر نحو كسوت زيدا  
جسه وأعطيته درهما  
(فهو) أي الثاني من  
هذين المفعولين (به) أي  
بالثاني من مفعولي باب  
كسا (في كل حكم ذو  
انتسا) أي ذواقده  
فيمتنع أن يخبر به عن الاول  
ويجوز الاقتصار عليه  
وعلى الاول ويمتنع الالغاء

والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا في طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أي لا  
أصلهما المبتدأ والخبر كفعولي علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أي مع ذكر الاول أو حذفه  
بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا في التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناطم جوازه  
مطلقا لحصول الفائدة إذا علم قديح لو عني الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت وحينئذ  
فالمتمم مخصوص بغير الحذف (قوله وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق) أي من الخلاف ووجه  
القول بالمنع ما في حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو بجزء الكلمة كما أوصفناه في الباب السابق  
(قوله وفي حذفهما معا الخ) قال سم قضيت أنه المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة  
هنا بدكر الاول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الاول أيضا كما علمت مما مر عن  
ابن مالك (قوله وأنت أراي الله الخ) الاصل أراي الله اياك أمني عاصم فلما قدم المفعول الثاني أبدل  
بضمير الرفع وجعل مبتدأ أو له اصم الحافظ (قوله مستكني) بفتح الفاء كافي العيني أي مطلوب بامنه  
الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أي مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا  
على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بان المجموع تعدية علم بمعنى عرف الى اثنين  
بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها لا بالهمزة وأجيب بان في كلام الشاطبي دلالة على سماع  
تعديتها بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيدا جبة جائز وتوصلا لما  
ماض مبني للجهول أو فعل أمر مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقوف ررح هذا وجود الفاء  
بدون احتياج الى تقدير قد عقبها بحذف الاول (قوله لما عرفت) أي في أول الباب (قوله اني  
مفعولي) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أي به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه في بعض الاحكام  
فقط لكن لو قال بدل هذا الشرط • ومن يعلق ههنا فاسأله • لكان أحسن كما ستعرفه (قوله في كل  
حكم ذواتنا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكان هذا حكمه اقتصارا لناظم على الثاني لانه  
لوشبه المفعولين بمفعولي كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالمجموع وأنه في غير امتناع كون الثاني  
جملة بدليل أن الاول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول) ويجوز  
حذفهما معا كافي التصريح وغيره (قوله ويمتنع الالغاء) نقول زيدا الهللال أريت وزيدا الكتابة  
أعلمت بالاعمال وجوبا كما نقول زيدا درهما أعطيت وانما امتنع الالغاء لا امتناع الاخبار بالثاني عن  
الاول (قوله ومن تعليق أراي عن الثاني) أي بناء على أن الرؤية بها بصرية وهو الظاهر وقبل عليه  
فلا شاهد فيها لما نحن بصدد وفي التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى  
الكيفية لان كيف تستعمل اسماء معر بالجر دأعن الاستفهام بمعنى كيفية كما قبل به في قوله تعالى  
ألم تر كيف فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما في يوم ينفع فالمعنى أراي كيفية  
احياءك الموقى فظهر ان أراي كيفية احياءك تفسير لكيف برده لا تأويله بالمصدر وأن سبب جملة  
نحوي باحياء لكونها مضافا اليها أفاده الروداني وتقرر المصدر وتبعه غير واحد كالبعض البحث بان  
جملة كيف نحوي الموقى يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أراي أي أراي كيفية احياءك الموقى كما  
قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا بهم فليست  
الآية من باب التعليق رد عليه أن الكيفية ليست مصدرا (قوله نبأ وأخبر الخ) قال شيخ الاسلام  
اعلم أن نبأ وأخبر أحدث وأخبر خبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة فمقابل في كلام العرب الاوهى مبينة  
للمفعول اه وقد وقع في القرآن تعديته نبأ مبينة للفاعل اليها واحد صريح واثنين سدا مسددا

فهم يستثنى من اطلاقه التعليق فان أعلم وأراي هذين هلقان من الثاني لان أعلم قلبية وأراي وان كانت بصرية فهي ملحقه بالقلبية  
في ذلك ومن تعليق أراي عن الثاني قوله تعالى رب أراي كيف نحوي الموقى (وكاري السابق) المتعدي الى ثلاثة فمقابل فيما عرفت  
من الاحكام (نبأ) و (أخبر) و (حدث) و (أنبا) و (كذلك أخبرا) لتضعفها معناه كقوله

نبئت زرعته والسفاهة كاسمها ممدى الى غرائب الاشعار وكقوله وما عليك اذا اخبرني دنفا \* وفاب بلك يوما ان تعودني  
وكقوله او منعم ما تسئلون فن (٢٨) حدثت قوله عليه الولاء وكقوله وانبت قيسا ولم ابله \* كاز بمواخير اهل اليمن وكقوله

وخبرت سوداء الغميم مريضه  
فأقبلت من أهلى عصر  
أعوذها بـ تنبيه دخول  
همزة النقل وصوغ الفعل  
للمفعول متقابلا بالنسبة  
الى ما يشأ عنها فدخل  
الهمزة على الفعل يجعله  
متعديا الى مفعول لم يكن  
متعديا اليه بدونها وصوغه  
للمفعول يجعله قاصرا عن  
مفعول كان متعديا اليه  
قبل الصوغ فالذى  
لا يتعدى ان دخلته همزة  
النقل تعدى الى واحد  
والمتعدى الى ثلاثة اذا  
صغته للمفعول صار متعديا  
الى اثنين ودوالا اثنين يصير  
متعديا الى واحد ودو  
الواحد يصير غير متعدفان  
كان المصوغ للمفعول  
من باب أعلم لحق باب ظن  
وان كان من باب ظن لحق  
بباب كان وكالمصوغ  
للمفعول في ذلك المطاوع  
اه خاتمة آجاز الاخفش  
أن يعامل غير علم ورأى  
من أخواتها القليبية  
الثانية معاملةتهما فى النقل  
الى ثلاثة بالهمزة فيقال  
على مذهبه أظننت زيدا  
عمرا فاضلا وكذلك  
أحببت وأخلت وأزعمت  
ومذهبه فى ذلك ضعيف  
لان المتعدى بالهمزة فرع  
المتعدى بالتجرد وليس فى

ان المسكورة المعلقة باللام ومعها ولاها فى قوله تعالى ينبتكم اذا هم قتم الآية الا ان يقال مراد شيخ  
الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفى الدماميني من ألحق هذه الافعال بأعلم ليس قائلان بالهمزة  
والضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت فى لسانهم ما ينقل عنه ماذكر واغما هو من باب التضمين أى  
تضمينها معنى أعلم وفى قول الشارح لتضمنها عنه اشارة الى ذلك وفى التصريح عن الناظم أن أولى  
من اعتبار التضمين حل الثانى منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعصى فيه نظر اذ الحال  
قيد فى عاملها على معنى فى يكون التقدير أخبرت زيدا عمرا وفى حال كونه قائما فاعطى الكلام تقييد  
الاخبار بحال قيام عمرا ولا يعطى ما المخبر به من أحوال عمرا ومع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر  
ما المانع من كون الهمزة والضعيف للنقل عن فعل مقدرفان له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت  
زرعة الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة ممدى الى الخ مفعول  
ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بدم زرعته الذى كان يسفه  
عليه فى أشعاره (قوله وما عليك الخ) ما لا الاستفهام الانكارى أى شئ عليك وقوله ان تعودني  
أى فى أن تعودني متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض أن تعودني فمفعول لعلمك فاسد (قوله  
ما تسئلون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم ابله) أى أجربه كما زعموا أى بلوا كالبلى الذى  
زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأه كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم يفتح  
الغين المحجمة واسمها سبى وقوله بمصر صفة لاهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت  
(قوله فالذى لا يتعدى الخ) تفريع على قوله فدخل الهمزة الخ ولم يقل والذى يتعدى الى واحد ان  
دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذى يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة  
لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر انقسم الاول مع تقدمه هنا أيضا توطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة  
الخ (قوله لحق بباب ظن) أى فى التعدى الى اثنين لافى سائر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان  
فى باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على  
أن فاعل فعل آخر ككسمرته فانكسر مطاوع المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كاعلمته الصدق نافعما  
فعلمه نافعما ومطاوع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاوع المتعدى الى  
واحد لازم ككسمرته فانكسر (قوله الثنائية) أى المتعدية الى اثنين أما غير الثنائية من القايية  
كفهم وحزن ولا يعامل عاملة علم ورأى فى النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان منه ما ينقل بها  
الى اثنين كفهم والى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والضعيف (قوله فيجمل) أى يقاس  
بالنصب فى جواب النفي (قوله ووجب أن لا يقاس عليه) لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه  
(قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على أعلم ورأى لان  
بمس متعد لواحد فالهمزة انما تعدى الى الثانى فقط فكان الاولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت  
زيدا عمرا جبة

الفاعل

(قوله فى عرف النحاة) وأما فى اللغة فن أوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل) أى على وجه الاثبات أو  
النفي أو التعليل أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب زيدا وان ضرب زيدا وهل قام زيد والمتبادر  
من الاسناد الاسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لان الاسناد فيها تابعى قال  
يس على اننا لنسلم الاسناد فى البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الاول قال شيخنا أى فالذكر  
لم يسند اليه أصلا وكلا منافيه لافى المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد

الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيجمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ولو  
ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعملهما الامام مع ولو ساغ القياس على أعلم ورأى لجاز أن  
يقال ألبست زيدا عمرا نوا هذا لا يجوز اجام والله أعلم (الفاعل) (الفاعل) فى عرف النحاة هو الاسم (الذى) أسند اليه فعل

تأم أصلي الصيغة أو مؤول  
 به (كرفوعي) الفعل  
 والصفة من قولك (أتى  
 زيد منبرا وجهه نعم الفتى)  
 فكل من زيد والفتى فاعل  
 لأنه أسند إليه فعل تام  
 أصلي الصيغة الآن الأول  
 متصرف والثاني جامد  
 ووجهه فاعل لأنه أسند إليه  
 مؤول بالفعل المذكر  
 وهو منبر فالذي أسند  
 إليه فعل يشمل الاسم  
 الصريح كمثل والمؤول به  
 نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا  
 والتقييم بالفعل يخرج  
 المبتدأ أو التام نحو اسم  
 كان وبأصلي الصيغة  
 النائب عن الفاعل وذكر  
 أو مؤول به لادخال الفاعل  
 المسند إليه صفة كمثل أو  
 مصدر أو اسم فعل أو ظرف  
 أو شبهه بـ تنبيه على الفاعل  
 أحكام أعطى الماظم منها  
 التمثيل البعض وسيدكر  
 الباقي الأول الرفع وقد  
 يجزلفه

(قوله عد الخ) أظهر منه ان  
 قوله نعم الخ لم يقصده  
 التمثيل للفاعل بل قصده  
 التعميم في العامل (قوله  
 كوحده) لان الاثر  
 الواحد لا ينشأ الا من واحد  
 (قوله فالفاعل الخ) فيه ان  
 الثاني تابع كالموقوف  
 معنى الفعل على شيء آخر  
 لا يمنع التبعية

ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح في شرحه على التوضيح  
 لاحاجة الى هذا القيد لان المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند إليه فعل لان اسم كان لم يسند  
 اليه كان لان معناه ليس منسوب اليه وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظرية لم مما  
 قدمناه في باب كان وأخواتها (قوله أصلي الصيغة) المراد باصاتها عدم نحو يلها الى صيغة مالم يسم  
 فاعله لعدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو  
 بكسر تين لان الفعل فيهما ليس أصلي الصيغة لان الصيغة الأصلية بفتح وكسر نعم لوقال على طريقة  
 فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها  
 وتقديم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أي الفعل كما شئ عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه  
 مؤولا بالفعل كونه بمعنى وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كرفوعي أتى) عد فاعلي أتى ونعم واحدا  
 كما أشار إليه الشارح لان الرفع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقريضة المقابلة  
 فدخل فيه الضمير في نحو قاما ورم (قوله والمؤول به) أي لوجود سابق ولو تقدير او هو هنا ان المفتوحة  
 وأن الناصبة للفعل ومادون كي ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سابق عند البصريين وانما  
 يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى الدماميني باب  
 التسوية ان جعلنا سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خبر او ما بعده فاعلا وظاهرا كلام  
 الشارح ان الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا  
 نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد بدليل ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه وتبين لكم  
 كيف فعلنا بهم ولا حجة فيهم أما الأول فلا احتمال أن يكون فاعل بداهم رام استترافيه راجعا الى  
 المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كجاء مصر حابه في قوله بداءي من تلك القلوص بداء  
 وجملة ليسبحنه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون  
 القسم انشاء لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو  
 سبحنه عليه الصلاة والسلام فهذا البداء الذي بداهم كذا في المعنى وأما الثاني فلما يأتي وقيل تقع  
 ان علق عنها فعل قلبي معاني وقال الدماميني تبعا للمعنى تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال  
 الثاني والآية الثانية لان الاسناد حينئذ في الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اد المعنى ظهر  
 لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء ماف للاستفهام عنه اه  
 فلا قول أربعة وصرح بعضهم بان اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها  
 (قوله يخرج المبتدأ) أو رد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فان زيد من زيد قائم أسند إليه مؤول  
 بالفعل وأجاب سم بان المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه مذكور  
 فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر (قوله وبأصلي الصيغة النائب عن  
 الفاعل) ومن سمية فاعلا محذوف هذا القيد كما أن من سمي اسم كان فاعلا محذوف قيد التمام وكلام  
 الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بانها صيغة أصلية  
 فيحتاج الى ابدال قولنا أصلي الصيغة بقوله على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم  
 الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامدة المؤول بالمشتق كاسد  
 بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر والمصدر نحو أعجبني ضرب زيد الامير  
 واسمه نحو أعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيأت نجد وانظر نحو أعندك زيد وشبهه هو  
 الجار والمجرور نحو أني الله شئت وهذا ان بحسب الظاهر والافني الحقيقة العامل في الفاعل متعلق  
 الظرف وشبهه (قوله أحكام) أي سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه مالم  
 يذكر اه كوحده فلا يتعد فاعلا في نحو اختم زيد وعمرو المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد



الافى أجزاءه لكن لما يقبل المجموع من حيث هو مجموع الابرار جعل فى أجزاءه وأما قوله  
 • فتلقفها رجل رجل • فالأصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل وأقيم الحال  
 مقامه (قوله باضافة المصدر) أى بالمصدر المضاف أو الباء سببية ليجرى كلامه على الأصح من أن  
 العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور  
 وذهب بعضهم الى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله عن أو  
 الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات هيهات لما تعدون (قوله بما لاقت) فالباء زائدة  
 رما فاعل يأتيل وجلة والانباء تنهى أى تشيع حاله (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى  
 على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتى اعراب فى آخر الكلمة  
 وهذا قول الأكثر والثانى أنه تقديرى المحلى ببناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى  
 كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لاقتضائه أن  
 المحلى لا يكون فى المعرب كما هو وفريقهم بين المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة  
 وفى التقديرى بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا  
 القول بأن راد المحلى ما قابل اللفظى (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن  
 جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر وقاله البعض ثم فرق  
 بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجارى فى الأول لكونه حرفا زائدا وقوته فى الثانى لكونه  
 فى حاشية شيخنا أن ما أضيف اليه المصدر أو اسمه يحور فى تابعه الرفع والجور لو كان معرفة اه وهذا  
 هو الذى سيصرح به المصنف فى باب المصدر بقوله

وجر ما يتبع ما جر ومن • راجع فى الانباع المحل فحسن

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور وعن وكذا اذا كان المعطوف  
 نكرة والعطف بسبب أول لكن لانهما بعد النفي والنهي لا ثبات الحكم لما بعدهما نعم ان قصد بديل  
 نقل التنى لما بعدهما كما جوزه المبرد وعبد الوارث جار الجرف فيما يظهر (قوله جرا الفاعل عن)  
 بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عند الشارح هنا كونه عمدة وكونه  
 لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما فى باب السائب عن الفاعل حكيمين وهو طاهر ولعل وجه  
 ما هنا أن العمدة لازمة لعدم جواز الحذف عاليا فأمل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رفعه  
 أمامه فيجوز لدليل كافى التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل  
 للمجهول نحو ضرب عسرو والمصدر نحو ضرب زيد أو اطعام فى يوم بناء على ما ذكره من عدم  
 تحمله الضمير لجوده وذهب السبوطى الى أنه فى مثل ذلك يتمل لان الجأما اذا أول بمشتق  
 تحمل وضربا زيدا فى معنى اضرب واطعام فى معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد  
 بالنون فى نحو لا يصعدك وكون الفاعل فيه محذوف فاعلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوف بل يقرره  
 فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثانى  
 والاستثناء المفرع نحو ما قام الازيد الاصل ما قام أحد الازيد وفى استثناء هذين نظرا لما التعجب  
 فلا احتمال أن الفاعل ضمير استترحين حذف الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظا  
 فكان المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل فى باب التنازع عن الدمايين ما نصه على  
 مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل زيد على أن يكون الاصل أحسن به ثم حذف  
 الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى أسمع بهم وأبصر اه  
 وهو نص فيما قلناه أولا فله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو  
 مذكور وكون الاصل ما قام أحد الازيد هو بالنظر الى المعنى ونظر النفاة الى الالفاظ قال بس

باضافة المصدر نحو ولولا  
 دفع الله الناس بعضهم أو  
 اسمه نحو من قبله الرجل  
 امر أنه الوضوء أو عين أو الباء  
 الزائدتين نحو أن تقولوا  
 ما جاءنا من بشير ولا نذير  
 ونحو وكفى بالله شهيدا  
 وقوله ألم يأتيل والانباء تنهى •  
 بما لاقت لبون بنى زياد •  
 ويقضى حينئذ بالرفع على  
 محله حتى يجوز فى تابعه  
 الجرحلا على اللفظ  
 والرفع جلا على المحل نحو  
 ما جاءنى من رجل كريم  
 وكريم وما جاءنى من رجل ولا  
 أمر آة ولا أمر آة فان كان  
 المعطوف معرفة تعين رفعه  
 نحو ما جاءنى من عبد ولا  
 زيد لان شرط جرا الفاعل  
 عن أن يكون نكرة بعد  
 نفي أو شبهه • الثانى كونه  
 عمدة لا يجوز حذفه

(قوله حذف الفاعل) فيه  
 ان المعتبر الظاهر فيكون  
 الثانى تابعا باسقاط  
 العاطف ولو كان من باب  
 الحذف لذكر فى المواضع  
 الالائية

## لا تفاعل وفاعله بجزأى

كلمة لا يستغنى بأحدهما  
عن الآخر وأجاز الكسائي  
حذفه فمساكنه وقوله  
فان كان لا يرضى حتى  
تزدنى  
الى قطرى لا انا لك راضيا  
وأوله الجمهور على أن  
التقدير فان كان هو أى  
ما نحن عليه من السلامة  
الثالث وجوب تأخيره  
عن رافعه فان وجدما  
ظاهره تقدم الفاعل  
وجب تقدير الفاعل ضميرا  
مستترا وكون المقدم اما  
مبتدأ كفى نحو زيد قام  
واما فاعلا محذوف الفعل  
كفى نحو وان أحد من  
المشركين استجارك ويجوز  
الامر ان فى نحو أبشر  
بهدونا وأنتم تخلقونه  
والارجح الفاعلية لما  
سأنى فى باب الاشتغال  
والى هذا الثالث الاشارة  
بقوله (وبعد فعل) أى  
رشيده (فاعل) فاعل  
مبتدأ أخيره فى الطرف  
قبله أى يجب أن يكون  
الفاعل بعد الفعل (فان  
ظهر) فى اللفظ نحو قام زيد  
والزيدان قاما (فهو) ذلك  
(والا) أى وان لم يظهر فى  
اللفظ (فضمير) أى فهو  
ضمير (استتر) نحو قام  
وزيد قام وهما فقامت لما  
مر من أن الفعل وفاعله  
بجزأى كلمة ولا يجوز تقديم  
بجزأى الكلمة على صدرها  
وأجاز الكوفيون تقدم  
الفاعل مع بقائه فاعلته

ونبقى سادس وهو ما قام وقعد الازيد لانه من الحذف لان التنازع لان الاضمار فى أحدهما  
يقصد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو من نفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضر فى  
أحدهما مع الايمان بالآخرى فلا يرد ما قاله قنامل (قوله لان الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز  
حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينه فالاول أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم عدلول الفاعل فلو  
حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله تمسكا  
بنحو قوله فان كان الخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجاز وفاعل يرضى أيضا وان لم يتعرض  
له الشارح فى التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتى للقاية بمعنى الى كفى العيسى وقطرى بفتح  
القاف والطاء رجل خارجى (قوله على أن التقدير فان كان هو) أى فان فاعل ضمير مستتر عائدا على  
معلوم من المقام المحذوف (قوله وجوب تأخيره) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا  
يجوزون فاعلية زيد فى زيد قام كما سبذ كره الشارح (قوله كفى لمحو وان أحد الخ) أى على الاصح  
من أن جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ  
مخبرا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما  
سأنى) من أن الاصل فى الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك اصاله الفعل فالغالب دخول  
الاستفهام على الجملة الفعلية واعتراض ترجيح الفاعلية فى الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها  
وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف  
عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لانه أمر معنوى كما  
عرفت بخلاف مرجح الاسمية قائم بمجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين  
(قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالكسرة للمعوم كفى علت نفس ويستثنى الفعل  
المكفوف عما كلفا وكثر ما وطأ الما كذا قالوا قال الشاطبى وهو غير متعين فى قلما لانهم استعملوا التثنية  
المحض فيمكن أن تكون حرفا نافية كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للتثنية المحض أى عابا وقد  
تستعمل لاثبات الشئ القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية به هى وما بعدها فى تأويل مصدر  
فاعل ثم رأيت فى المعنى عن بعضهم وذلك فيه أن الفعل المكفوف بما يليه الاجلة فعلية صرح  
بفعلها وآب ابله هافلا مقدر ايفسره المذكور فى قول الشاعر

سددت فأطولت الصدود وقلما • وصال على طول الصدود ودوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كذا كفى أناك أناك  
اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وانما خص الفعل بالذكر لانه  
الاصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوى أى وبعد مفهوم فعل الخ فلا اقتصار فى كلامه (قوله فاعل  
مبتدأ) والمسوغ للابتداء بالذكر وقوع الخبر ظرفا مختصا اذا المراد باختصاصه كما مر فى محله عن  
الشئى أن يكون ما أضيف اليه الطرف صالحا لان يبتدأ به وهو هنا كذلك لان المراد كما أسلفناه  
وبعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله  
فان ظهر) أى الفاعل فى المعنى أى داله والمراد بالفاعل فى المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذلك أى  
الفاعل فى الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزء معنى كذا قال المرادى وفيه أن مرجع الضمير  
الفاعل فى قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التأخير  
عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف  
الفاعل فلا اعتراض على قوله والاضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف  
فاخره فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) حلة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل  
الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم غير المبتدأ من الفاعل فى نحو

تسكتا بقول الزباء ما للجمال مشيها وتبدأ (٣٢) أجند لا يحمل أم حديدا وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر

والتقدير مشيها يكون أو  
يوجد وتبدأ وقيل ضرورة  
وقد روي مثلاً الرفع على  
ما ذكرنا والنصب على  
المصدر أي غشي مشيها  
والخفض بدل اشتمال من  
الجمال (وبعد الفعل) من  
علامة التثنية والجمع  
(إذا ما أسندا لاثنين)  
كفار الشهدان ويقوز  
الشهدان (أوجع كفاز  
الشهدا) ويقوز الشهداء  
وفازت الهندات وتقوز  
الهندات هذه اللمعة  
المشهورة (وقد يقال) على  
لغة قليلة (سعدا) الزيدان  
ويسعدان الزيدان (وسعدوا)  
العمرور ويسعدون  
العمرور وسعدن الهندات  
ويسعدن الهندات ومن  
ذلك قوله  
قولي قتال المارقين بنفسه  
وقد أسماه مبعده وحيم  
وقوله نسيأحاتم وأوس  
لن فاهنت عطايك يا ابن  
عبد العزيز وقوله  
نصروك قومي فاعترزت  
بنصرهم ولواهم خذلولك  
كنت ذليلا وقوله  
يلوموني في اشتراء النخيل  
ل قومي فكلمهم يعذل  
وقوله رأين الغواني الشيب  
لاح عارضى فاعرض  
عني بالحدود النواضر  
وبعبر عن هذه اللغة بلفظ  
أكلوني البراغيث وعليها  
حمل الناظم قوله عليه  
الصلاة والسلام يتعاقبون  
فيكم بلائكة بالليل وملائكة  
بأنهار أخرجه مالك في الموطأ ثم قال إنكني أقول في حديث مالك أن الواو فيه علامة ضمير لأنه حديث مختصر

زيد قام وتظهر غرة الخسلاف في التثنية والجمع فتعوز الزيدان قام والزبدون قام جائز عند الكوفيين  
ممنوع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منه بالاختيار  
حيث قال نص العلم وابن عصفور في قول الشاعر

مددت فأطولت الصدود وقسا • وصال على طول الصدود ويدوم

على رفع وسال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيدي به فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في  
الجملة اه وكذا في التصريح (قوله تسكتا بقول الزباء) ملكة الجزية حيث رفع مشيها فاعلا للجمال  
أعني وتبدأ ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبره والوئيد صفة مشبهة من  
التؤدة وهي الثأني والجدل الجروا غما لم يجعل مشيها فاعلا للجمار والمجروا لا عوده على الاستفهام  
لأن الجمار والمجروا على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتخاوا الجملة الخبرية  
عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أي وجوب السد الحال مسده وأورد عليه في المغني  
أنه يخرج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبرا  
عن المبتدأ (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل  
يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون  
مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أي من الوجهين (قوله وحذف الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل  
الوصف كقوله ابن هشام في قوله الفعل ما تقدم في قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أي لدال اثنين أوجع  
أي دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قاما زيد وعمرو وقاموا زيد وعمرو وبكرو ومع  
أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جازي من جاءك لأنها لم تسمع في ذلك وضعفه في المغني بأنه إذا كان  
سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشري في  
لا يمكن الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة  
قليلة) في الدماميني ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوازا في قولك قام اليوم أخوالك وجوابي  
قولك ما قام الأخوال كما يفعل في علامة التأنيث أي على أحد القولين في الفصل بالا كيانا في واه  
إذا قبل قاما وقعدا أخوالك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف لأنها في المhemل ضمير وفي المعمل علامة  
وجوز في المغني في قوله تعالى ثم عموا وصها كثير منهم تنازع العاملين في الظاهر وجعل الواو فيه ما  
علامة وتقدير ضمير مستتر في المhemل قال وهذا أعني وجوب استئثار الضمير في فعل العائنين من  
غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجي هم والمناصب  
أن يكون هم مبتدأ مؤخر ومخرجي خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته صلى الله  
عليه وسلم وقد قال الناظم سابقا

والثان مبتدأ إذا الوصف خبر • ان في سوى الا فرد طبقا استقرار

(قوله نولي) أي مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسما أي خذلاه وأسماه إلى عدوه والمبعد  
قال في التصريح اسم مفعول من الأبعاد والمراد به الأجني من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه  
اسم فاعل من أبعده عني تباعدا مراد به غير المصاحب والحميم القريب كافي التصريح أو المصاحب  
الذي يتم بصاحبه كافي غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيث) عبراً كلوني مع  
أن حقها أكلني أو أكلني لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميراً أو علامة جمع تشبيها لها بهم من  
حيث فعلها فاعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالاكل مجازا كذا في شرح الجامع والمغني (قوله  
يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكنني أقول الخ) تبع فيه المرادى قال الشيخ  
يجي هذا كلام السهيلي وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خط الكلامين (قوله لانه  
حديث مختصر) أي من الراوي يعني أن الراوي اختصر اللفظ النبوي الذي هو الحديث المطول

رواه البزار مطولا مجردا فقال ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض التعويين أنها لغة طي و بعضهم أنها لغة أزدشنوة (والفعل)  
على هذه اللغة ليس مسند الهذيل الحرف بل هو (لظاها بعد مسند) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجهه كدلت التاء في  
قامت هند على تأنيث الفاعل ومن التعويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال  
الظاهر من المجرر وكلاهما لا يجوز غير متنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز (٣٣) حمل جميع ما جاء من ذلك

على الابدال أو التقديم  
والتأخير لان الأئمة  
المأخوذ عنهم هذا الشأن  
اتفقوا على أن قومهم  
العرب يجعلون هذه  
الأحرف علامات للتثنية  
والجمع وذلك بناء منهم  
على أن من العرب من  
يلتزم مع تأخير الاسم  
الظاهر الا ان في فعل  
الاثنين والواو في فعل جمع  
المذكر والنون في فعل  
جميع المؤنث فوجب أن  
تكون عند هؤلاء حروفا  
وقد لزم للدلالة على  
التثنية والجمع كألزمت  
التاء للدلالة على التأنيث  
لانها لو كانت أسماء للزم  
اما وجوب الابدال أو  
التقديم والتأخير واما  
استناد الفعل مرتين واللازم  
باطل اتفاقا (ويرفع الفاعل  
فعل أضرعا) أي حذف من  
اللفظ ما جازا كما اذا أوجب  
به استفهام محقق (كمثل زيد  
في جواب مسرة را) اذا  
جعل التقدير قرأ زيد ومنه  
ولئن سألتهم من خلق  
السموات والارض ليقولن  
الله أي خلقهن الله أو مقدر  
كقراءة ابن عامر وشعبة  
يسبح له فيها بالغدق

بحذف صدره واللفظ النبوي ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو  
في يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجل في ملائكة  
السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله  
البهوتي دافعا به بحث سم بان اللفظ المختصر ينبغي أن يكون الواو فيه حرفا لاستناد الفعل الى الظاهر  
أي فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتي من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل  
ما رواه البزار في صحيح البخاري (قوله مجردا) أي من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم  
استناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان الله ملائكة الخ) لم يذكر أم الحديث لاختذه مما  
سبق (قوله أزدشنوة) حتى من الجن ويقال أيضا أزدشنوة بالسین المهملة بدل الزاي وقد  
وجدته كذا في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما الا هما وانما  
قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء الخ) أي ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما  
لزم التاء الخ) الفرق بينهما وبين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهما قد يتروهم  
فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتها بخلافها أو أيضا لاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل  
قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ  
التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه ولا إيهام قاله سم (قوله للزم) أي عند هؤلاء الاقوام المخصوصين  
(قوله واما استناد الفعل مرتين) أي ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل  
اتفاقا) لقائل أن يقول لان هذه الدعوى وأي مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه  
اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى فان قلت كيف يتصور استناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع  
من ذلك عقلا اذا تحدد الفاعلان في المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع  
الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أي ملفوظ بدله وان كان في حيز شرط  
لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ولئن سألتهم من خلق السموات والارض وقوله أو قد رأى أي غير  
ملفوظ بدله (قوله يسبح له فيها الخ) له نائب فاعل والاتصال بجمع أصل بضمين جمع أصيل وهو المساء  
ويجمع أصل على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أهم  
القارئ (قوله ضارع) أي مسكين خصومة علة للعل المحذوف ومختبط أي محتاج وما مصدرية أي  
من أجل اطاحة الأشياء المطبحة أي المهلكة وكان القياس أن يقول المطبحة لكنه وضع فاعل  
موضع مفعول اضطرارا (قوله لأفعال محذوفة) أي قياسا على الأصح الا اذا توهم كون المذكور  
نائب فاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير  
الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضا ذلك كون الجواب كذلك  
للتناسب لا نأقول قال السبج جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام  
أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر الخ لا يزيد قائم أم عمرو أم بكر الخ لان الاستفهام للفعل أولى فاخصر  
وأق بلفظ من الدالة اجبالا على تلك الذوات المفصلة واتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها  
على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة فنبه بآراء الجواب جملة فعلية على أصل السؤال

(٥ - صبان ثاني) والاتصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى الميل والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكن كثير من  
المشركين قتل أولادهم شركاؤهم وقوله ليس بك زيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطبع الطوائف بينا الأفعال للمفعول والأسماء  
المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة كأنه قيل من يسبح ومن يوحى ومن زينه ومن يبكيه فقبل يسبح رجال ويوحى الله وزينه  
شركاؤهم ويبكيه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفات لاعتضاد التقدير الاول بأرجحه اما الآية

الاولى فليشبهه فيما هو اوله واولى سألهم (٣٤) من خلق السموات والارض ليقولوا خافهم العزيز العليم وفيما هو على طريقتهما

وهو قال من يحيي العظام  
وهي رميم قل يحْيِيهَا الَّذِي  
اَنْشَأَهَا اَوَّلَ مَرَّةٍ قَالَتْ مَنْ  
اَنْبَاكَ هَذَا قَالَ نَبَايَ الْعَلِيمِ  
الْخَبِيرِ وَاَمَّا الْبَوَاقِي  
فَبِالرَّوَايَةِ الْاُخْرَى وَهِيَ  
رَوَايَةُ الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ نَعْمَ فِي  
غَيْرِ مَا ذَكَرَ بِكَوْنِ الْجَسَلِ  
عَلَى الثَّانِي اَوَّلَى لَانِ  
الْمُبْتَدَأِ عَيْنَ الْخَبَرِ فَالْمَحْذُوفِ  
عَيْنَ الثَّابِتِ فَيَكُونُ الْحَذْفُ  
كَلَا حَذْفٍ بِخِلَافِ الْفِعْلِ  
فَاِنَّهُ غَيْرُ الْفَاعِلِ اَوْ اَجِيبَ  
بِهِ نَبِيَّ كَقَوْلِهِ  
تَجَلَّدَتْ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ  
مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ  
اَعْظَمُ الْوَجْدِ  
اَيُّ بَلْ عَرَاهُ اَعْظَمُ الْوَجْدِ  
اَوْ اسْتَلْزَمَهُ فَعَلٌ قَبْلَهُ  
كَقَوْلِهِ

اَسْقَى الْاِلَهِ عِدْوَاتِ الْوَادِي  
وَجُوفَهُ كُلِّ مِلْثِ غَادِي  
كُلِّ اَجْشٍ حَالِكٍ السَّوَادِ  
اَيُّ سَقَاهَا كُلِّ اَجْشٍ وَاَمَّا  
وَجُوبًا كَاِذَا فُسِرَ عَا  
بَعْدَ الْفَاعِلِ مِنْ فَعَلٍ  
مُسْتَدِلٍّ اِلَى ضَمِيرِهِ اَوْ  
مِلَابِسُهُ فَيُخَوَّنُ اَحَدًا مِنْ  
الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ وَهَلَا  
زَيْدٌ قَامَ اَبُوهُ اَيُّ وَاَنْ  
اسْتَجَارَكَ اَحَدًا اسْتَجَارَكَ  
وَهَلَا لَابَسَ زَيْدٌ قَامَ اَبُوهُ  
الْاَنَّهُ لَا يَشْكُلُ بِهِ لَانِ  
الْفِعْلُ الظَّاهِرُ كَالْبَدَلِ مِنْ  
الْلَفْظِ بِالْفِعْلِ الْمَضْمُونِ  
يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا (وَتَاءُ تَأْنِيثٍ  
تَسْلِي الْمَاضِي اِذَا كَانَ  
لَا تَنِي) لَتَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثٍ

فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التفتيش الا لما نفعه من كافي آية قل من يحييكم من ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص هنا اوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الروداني تبعاً لفيد السعدان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها في اخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه اوان الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق او غيره فعلى الاول يقال اخلق الله اأم لم يخلق وعلى الثاني اخلق الله اأم ارسـل وتقول اقام زيد اأم لم يقم واقام زيد اأم ضرب ويقال اذا سأل عن الفاعل اخلق الله اأم غيره وا زيد قائم اأم عمر وفلان سلم ان من خلق بمعنى اخلق لانهم لا يشكون في صدور الخلق ولا في ان الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق اهو الله اأم غيره فمن خلق حيث تدق معنى الله خلق اأم غيره فهو جملة اسمية لفظاً ومعنى قال في الاطول ونكتة ترك المطابقة على هذا ان في رعايتها باراد الجواب جملة اسمية اهمام قصد التقوية وهو لا يلحق بالمقام اه اى لان التقوية شأن ما يشك فيه اويشكروا اعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فليشبهه فيما يشبهها) وجه الشبه ان كلا سؤال عن خلق السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على انه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من يحييكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله يحييكم منها قلت وقوعه فاعلاً اكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتهما) من حيث ان كلا سؤال عن شئ ولكن التناسب بين الآية الاولى والآية التي شبهها بها اتم منه بين الاولى وآية قال من يحيي العظام عبر في الاول بالشبه دون الثاني (قوله واما البواقى) اى واما اعتضاد التقدير الاول في البواقى الخ (قوله فبالرواية الاخرى) اى بالجل عليها (قوله نعم في غير ما ذكر) اى في غير ما اوجب به استفهام محقق اومقدور وقصد تقدير كونه فاعلام مرجح وغير ما ذكر كزيد في جواب من القائم فجعله خبراً اولى من جعله فاعلاً واما تمثيل البعض بدق في جواب كيف زيد بغير ظاهر لتعين كونه خبراً بالرجحان فقط (قوله اواجب به نبي) عطف على قوله اوجب به استفهام والظاهر ان المراد النبي بالجملة الفعلية كافي الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلاً كما قيل

تجلدت حتى قيل لا وجد عنده • فقلت مجيب القول بل اعظم الوجد  
فالارجح ان التقدير عندي اعظم الوجد هذا ما ظهر لي (قوله اَسْقَى الْاِلَهِ الخ) العِدْوَاتُ بضمين جمع  
عدوة بضم العين وكسر هاء مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والمثلث بالمثلثة من ائت المطرد ام اياما  
والغادى الآتى فى الغداة والاجش بالجم والشرين المجمة السحاب الذى معه رعد شديد وحالك  
السواد شديد والساهد فى قوله كل اجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه اسقى تقديره سقى  
ما ذكر كل الخ على الاستناد المجازى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء  
عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال اسقى بمعنى سقى ايضا هكذا ينبغي تقرير هذا المحل  
لا كقريب البعض له بما لا يناسب (قوله واما وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله اوملابسه)  
اى الصمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للامر ين على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تانث الخ)  
هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) اى وجوباً او جوازا  
على التفصيل الآتى وكما مضى الوصف نحو اقامة هند وقوله لاني اى مسند الانثى والمراد بالانثى  
المؤنث حقيقة او مجازاً او تأويلاً كالكتاب مراد به الصحيفة او حكماً كالمضاف الى المؤنث (قوله)  
لندل على تانث الفاعل) اى من اول الامر فلا يقال الدلالة حاصلة ببناء التانث التى فى الفاعل  
على انه قد يخلو فاعل المؤنث من التاء كهذه وقد تلحق المذكر كطهه وايضاً فى عدم الاكتفاء  
بتاء الاسم اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تانث الفاعل) لوقال تانث مرفوع الفعل ليدخل  
فى ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان احسن الا ان يقال قيد بالفاعل ليكون الكلام فيه (قوله)

الفاعل وكان حقها ان لا تلحقه لان معناها فى الفاعل الا ان الفاعل



لما كان يجوز من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كما جاز أن (٣٥) يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في

الافعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كأنت هند الأذى) والمجازي كطلعت الشمس (وانما تلزم) هذه التاء من الافعال (فعل) فاعل (مضمر متصل) سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والهندان قامتا أم مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرنا (أو) فعل فاعل ظاهر متصل (مفهوم ذات حر) أي فرج وهو المؤنث الحقيقي كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلعت والعينان نظرنا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات وقد أفهم ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضوعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند ما قام الاهی وما قام الآنت ولا في الظاهر المجازي التأنيث نحو طلعت الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سيأتي بيانه ﴿تنبيهان﴾ الأول بضعف اثبات التاء مع المضمر المنفصل الثاني تساوي هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (ترك التاء) كما في نحو أتى القاضي

لما كان يجوز الخ) فان قلت يلزم لحاق التاء لما هو كشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لانه لا لاخر قلت لما كان بعض افراد الفاعل تأنيثه لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل لتلا يلزم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ولم يكتف في هذا البعض بتأنيثه لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء في ذلك) أي في تلوات التأنيث الماضي (قوله التأنيث الحقيقي) معنى حقيقته التأنيث حقيقة اطلاق المؤنث على الشيء ومعنى مجازيته مجازية اطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو قمت وقن تاء التأنيث لان الحق فهاذا كرفضا عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امرأه هند لان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كفي الدما ميني وغيره لكن لا تلزم التأنيث في فعله بل تجوز لما استعرفه في قول المصنف والحذف في نعم الفتاة الخ وانما لم يمت مع المضمر لظفاه حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف عليه مذكر نحو هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التسكين في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المد كمر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمتان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفي المجزور فاعله بالباء نحو كني بهذا لانه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أي بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثاني دلالة الاول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصديره على حر ج وجعه على أحرار حذف لانه اعتبارا طو جعل كيد ودم وقد يعوض منها راء و يدغم فيها عين الكلمة (قوله أي فرج) المراد به كافي يس المحل المعد للوطء فيه ولودرافة كافي الطير وبه يجاب عن إيراد الخ خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا نعم قال في التكتيد عليه اسم الجنس الذي واحد بالتاء كشاة وبقرة وحامه فان التاء تلحق المسند اليه لزومها سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يرا من المعنى اه (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أي تأنيثا معنويا يافق كزنيب أو معنويا لفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجزور من التاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كمنه لا يؤنث وان أريد به مذكر فانه لا يؤنث والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا تلزم في المضمر المنفصل) أي بل تجوز مع ضعف كسبه مذكره المصنف والشارح وهذا محترز زقوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التأنيث أي بل تجوز مع رجحان محترز زقوله مفهوم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير ما ذكر) بنحو قام الهندود ذكر هذا في حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم في المضمر الخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضوعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الاول الخ) قيل لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعله من قول المصنف والحذف مع فصل بالافضل وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو انما قام أنت وانما قام هي (قوله في اللزوم) أي بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أي بسبب أحد الامور الالائية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سياتي أيضا فلا قصور فيه كما توجه به اليه وقت تبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لان تاء هما للخطاب لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كماء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أي بغير الابدليل ما يأتي وفي التعبير بقدر الإباحة اشعار بان الاثبات أجود (قوله كافي نحو) أي كالفصل الذي

ثبت الواقف) وقوله لقد ولد الاضطال أم سوء وقوله ان امرأه منكن واحدة بعدى وبعدك في الدنيا المقرور

في نحو أو كالتراك الذي في نحو وإنما أتى الشارح بقوله كإدخالهم كون الظرف قبيداً (قوله والاجود الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المسند إليه حقيقياً التأنيت وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازياً التأنيت أو الاجود الحذف ونقل الدماميني عنهم الثاني قال اظهار الفضل الحقيقي على غيره ثم قال والذي يظهر خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثرت فيه الاثبات بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على ما ينبغي موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً وأكثرية أحد الاسماء دليل أرجحيته فينبغي أن اثبات العلامة أحسن ونأزعه سمياً كثرة الاثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام ايها (قوله مع فصل بالافضل) وقيل واجب ومثل الاسوي وغيره وان كان مذكراً لا كتناسبه التأنيت من المضاف اليه ويدل على انه مماثل الاقوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله اذ معناه ماز كأحد) أي فالمسند اليه بالنظر الى المعنى الذي هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشم) كقنافة فجمع جرح كقنفاً أي الضلوع المنتخفة الغليظة فتكون الحفينة قد ذهبت والجمع في هذا البيت وفي آية فاصبحوا لا ترى الامساكنهم وان كان للتكسير إلا أن جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما عترض به البعض (قوله وقد قرئ الخ) القراءة ان المذكور تان في التين ليستا سبعين (قوله مع الظاهر الحقيقي التأنيت) لعله لم يقل ومع ضميره لأنه لم يسمع (قوله بلا فصل) أي لا بالاولى وبغيرها (قوله ذي التأنيت المجاز) التأنيت بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذي الاطلاق المجازي الذي يطلق عليه المؤنث مجازاً ولا يخفى أن الاطلاق بوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر في محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول البعض التأنيت لا يوصف بالمجاز الا مجازاً كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير المؤنث ذي المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فاماترني) ان شرطية أدغمت في ما الزائدة وجلة ولي لمه حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة أودى بها أي أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف قبل الروي بحرف متحرك كافي عالم لوجوب توافي القوافي في التأسيس كذا قال العيني وتبعه غيره وهو انما لم لو كان الروي هاء الضمير وهم يأبون كونه روياً كما قرر في محله فينبغي أن يقال لاجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروي وهو هنا البناء لوجوب توافي القوافي في الردف أيضاً (قوله فلا مزنة) هي السحابة البيضاء ودقت ودقها أي أمطرت كأمطارها وابل ابقالها أي أنبتت البقل كانباتها وقبل التذكير في أبقل على اعتبار المكان والتأنيت في ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيت أحدهما باعتبار تذكيره والاخر باعتبار تأنيته ومن نص على أن البيت من هذا القبيل الهاء السبكي في عروس الافراح فقول التصريح التذكير في أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء في ابقالها غير مسلم ونص الدماميني في حاشية المغني على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقي التأنيت باعتبار التأويل وأنه لا يقال هند قام مثلاً على تأويل هند شخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به الى أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعته قد دخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعي كالبحر فان حكمهما كذلك قاله سم قال ابن جني اذا أنشئت الجمع أعدت الضمير اليه مؤنثاً وان ذكرته أعدت الضمير مذكراً فتقول ذهبت الرجال الى اخوتها وذهب الرجال الى اخوتهم كذا في يس وانظروا أن هذا على سبيل الاولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر في القولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شرطه كارضين جاز فيه الوجهان وكذلك ما جاء من هذا النوع بالالف والتاء نحو لدات حكم التاء معه التخيير اه وفي كلام الشارح في التنبيه

والاجسود الاثبات  
(والحذف مع فصل  
بالافضل) على الاثبات  
(كجزء كالاقتناء ابن العلا)  
اذ معناه ماز كأحد الاثبات  
ابن العلا ويجوز ما زكت  
نظراً الى اللفظ وخصه  
الجهور بالشعر كقوله  
ما برئت من ربي وذنم  
في حربنا الاثبات العم  
وقوله فما بقيت الا الضلوع  
الجراشم قال الناطم  
والصحح جوازه في النثر  
أيضا وقد قرئ فاصبحوا  
لا ترى الامساكنهم ان  
كانت الاصححة واحدة  
(والحذف قد يأتي) مع  
الظاهر الحقيقي التأنيت  
(بلا فصل) شد وذاحكى  
سبويه قال فلا نة (مع  
ضمير ذي) التأنيت (المجاز)  
الحذف (في شعر وقع)  
أيضا كقوله  
فاماترني ولي لمه  
فان الحوادث أودى بها  
وقوله  
فلا مزنة ودقت ودقها  
ولا أرض أبقل ابقالها  
(والتاء مع جمع سوى  
السالم من مذكر)

والسالم من مؤنث كامر (كالتاء مع) المؤنث المجازي وهو ما ليس له فرج حقيقي (٣٧) مثل (احدى اللب) اعني لبنه فكانقول

سقطت اللبنة وسقط  
اللبنة تقول قامت الرجال  
وقام الرجال وقامت  
الهنود وقام الهنود وقامت  
الطلحات وقام الطلحات  
فانبات التاء لتأوله بالجماعة  
وحذفها لتأوله بالجمع  
وكذا تفعل باسم الجمع  
كنسوة ومنه وقال نسوة  
في المدينة **يُنْتَبِه** بحق  
كل جمع أن يجوز فيه  
الوجهان الا أن سلامة  
نظم الواحد في جمعي  
التعجيج أوجبت التذكير  
في نحو قام الزيدون والتأنيث  
في نحو قامت الهندات  
وخالف الكوفيون  
جوزوا فيهما الوجهين  
ووافقهم في الثاني أبو علي  
الفارسي واحتجوا بقوله  
آمنت به بنو اسرائيل اذا  
جاءك المؤمنات وقوله  
فبكي بناتي شجوهن  
وزوجتي واظا صنون  
الى ثم تصعدوا وأجيب بان  
البنين والبنات لم يسم فيهما  
نظم الواحد وبان التذكير  
في جاءك للفصل أولان  
الاصل النساء المؤمنات  
أولان أل مقدرة باللاتي  
وهو اسم جمع (والحذف  
في نعم الفتاة) وبش الفتاة  
(استحسنوا) أي رأوه  
حسنا (لان قصد الجنس  
فيه بين) فالسند اليه  
الجنس وآل في الفتاة  
جنسية خلافا لمن زعم أنها

الاتي ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أي من جمع مؤنث حقيقي التأنيث فخرج نحو طلحات  
وغرات فيجوز الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الاول والشاطبي في الثاني (قوله  
حقيقي) لاجابة اليه اذ الفرج لا ينقسم الى حقيقي ومجازي (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن  
حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التذكير مطلقا والجمع بالالف والتاء المذكور واسم الجمع واسم  
الجنس الجمعي على ما للدمايني والذي للسيوطي استواء الامر في الاربعة وتقدم رجحان الاثبات  
في المجازي وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع احدى اللب أي في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما في  
الرجحان (قوله وقام الهنود) انما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجازي الطارئ  
أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدمايني (قوله لتأوله بالجماعة) أي وهي  
مؤنث مجازي قال في شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقي لان  
الحقيقي الذي له فرج والفرج لا حد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الاتحاد  
اه وفيه عندى نظرا لما تقدم من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل مسند في  
الحقيقة الى اتحاد الجمع الا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع)  
قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي اه  
أي اسم جمع الذي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كبقرو ونحل كامر (قوله أن يجوز فيه الوجهان)  
أي لتأتى التأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ) أي لان الواحد كالمذكور حينئذ  
وعند الاسناد الى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل  
انه الزمخشري

ان قومي تجمعوا • وبقتلي تحذوا لا أبالي بجمعهم • كل جمع مؤنث

أي وجوبا أو جوازا (قوله شجوهن) أي لشجوهن أي خزنهن وتصعدوا تفرقوا (قوله لم يسم فيهما  
نظم الواحد) أي لانه تغير شكله وحذف لامه واعترض على هذا الجواب بان قضيته جواز التذكير  
في نحو جاءت الحبلديات ودفع بظهور أن التغيير المشترط في التذكير هو الاعتباطي كافي بنات  
لا التصريح فانه لسكونه عن علة كالتغيير (قوله وبان التذكير في جاءك الخ) اعترض على  
الاجابة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الاول فلما تقدم من ان الراجع في الفصل بغير الاثبات  
وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم اجاع السبعة على مرجوح وأما الثاني فلما يلزم عليه من  
حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصري وأما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون  
الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو وصفة مشبهة ويمكن دفعه عن الاول بانه مشترك للالزام اذ  
اظهار أن الكوفيين أيضا يرجحون الاثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه  
المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بان الصفة هنا لا يبعد ان يراد بها  
التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند (قوله لان قصد  
الخ) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من  
ذلك ما قامت امرأة لان المرأة هنالكم رتبة الجنس بل المراد واحدة والعموم لا افراد الجنس انما  
جاء من من الثاني بخلاف ما قامت من امرأة فبالخير لان دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي  
ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المقرون عن الزائدة ان لا تلحقه علامة التأنيث كذا في  
يس (قوله والاصل) أي الغالب والراجع هذا شروع في الحكم السابع (قوله والاصل في المفعول  
أن ينفصلا) تصريح بما علم من الجملة الاولى وقال سم هذا لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن  
يكون الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش اه وفوقش بانه لا يتأتى اتصالهما معا

عهدية ومع كون الحذف حسنا لاثبات أحسن منه (والاصل في الفاعل أن يتصلا) بالفعل لانه بجزء منه ألا ترى ان علامة  
الرفع تتأخر عنه في الافعال الخمسة (والاصل في المفعول أن ينفصلا) عنه بالفاعل لانه فضلة

(وقديجا، بخلاف الاصل) فيقدم (٣٨) المفعول على الفاعل اما جوازا واما وجوبا وقد يمنع ذلك كما سيأتي (وقديجي المفعول قبل

المفعول) وقاعله وهو ايضا على ثلاثة اوجه جائز نحو فريقا هدى وواجب نحو من اكرمت ومنعته ومنعه ما اوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتي بيانه (وآخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (ان لبس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابني أخي فان أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى وأضنت سعدى الحمى **تنبيه** ما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره وتطافر عليه نصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تحجز تصغير عمر وعمر وعلى غير وبان الاجال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان تأخير البیان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول رآه الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بما عليه المفعول ومفعوليه الفاعل فيه عظم الضرر ويشد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه يتبادر

حتى يكون الاصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بان معنى كون الاصل في كل منهما الاتصال ان الاصل اتصال أحدهما أيا كان منهما الاتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتقدير المراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح في ذلك امتناع ججي، المفعول معه بخلاف الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله وقديجا، بخلاف الاصل لا يفيد أن الججي، بخلاف الاصل في كلاهما (قوله وقديجا، الخ) أفاد بقدر أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجي، المفعول قبل الفاعل وعدم ججيته قبله اما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممنوعا كما في اكرمتك فقول الشارح وقد يمنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الاصل قد يكون واجبا نحو اكرمتك وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمر او قد يكون ممنوعا نحو ضرب بني زيد ومخافضة الاصل في الاول ممنوعة وفي الثاني جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقديجي) قصره على لغة من يقول جايجي وشايشي بالقصر (قوله وواجب) في مسئلتين أن يكون المفعول مما له المصدر نحو من اكرمت أيا ما ندعوا و غلام من اكرمت و غلام أي رجل تضرب تضرب وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو و ربل فكبر فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح (قوله ما اوجب تأخره) كالحصر فيه نحو اغاضب زيد عمر او التباسه نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضرب بني زيد ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشددة ومعمولها الا أن يسبقها أما نحو أما أنت فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعمولها وكونه معمولا فعل تجي أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجت مما زيد تضرب ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضا فيمنع لم زيد اضرب ويجوز زيد الم اضرب وكذا المنصوب بـن أما المنصوب بان أو كي فن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزة النكسائي أو مقرون بالام ابتداء غير مسبوقه بان بخلاف المسبوقه بها فيمنع عمر البرضى زيد ويجوز ان زيد عمر البرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما في الجمع مع زيادة من الدماميني (قوله ان لبس حذر) أي ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بان كان تقدير يا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينه) أي لفظية كالمثال الاول أو معنوية كالمثال الثاني (قوله وتطافر) هكذا اشتهر بالطاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المججمة يقال تضافر القوم أي تعاونوا كما في كتب اللغة (قوله محتجا بان العرب الخ) لو قال محتجا بان العرب تحجز الاجال وتقصده كتصغير عمر وعمر وعلى غير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبان الاجال الخ) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والاجال والحق الفرق وأن الاول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وأن الاول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمر وعمر وعلى غير وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبان تأخير البیان الخ) هذا في الجملة لا في الملبس (قوله يجوز في نحو فما زالت الخ) أي فلم يبالوا باللباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير أن ما استدلل به ابن الحاج من باب الاجال وما نحن فيه من باب الالباس والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شيء فيه قال سم قال بس وهذا الجواب لا يجدي الناظم فاعلم ما سيأتي له في باب التعدى وال لزوم من ان الحذف مع أن وأن يطرد مع أمن اللبس وأحترز بان اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمي مالا

بحسب الظاهر بما عليه المفعول ومفعوليه الفاعل فيه عظم الضرر ويشد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه يتبادر

لا يؤدي الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو أضره الفاعل) أي وآخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوابا ان وقع الفاعل ضميرا (غير منحصر)  
نحو أكرمك وأهنت زيداً (ومابالا أو باغما المنحصر) من فاعل أو مفعول (٣٩) ظاهرا كان أو ضميرا (آخر) عن

غير المحصور ومنهما فاعل  
المحصور نحو ما ضرب عمرا  
الزيد أو الأنا وما ضرب  
همرا زيد أو أنا والمفعول  
المحصور نحو ما ضرب زيد  
الاعمرا وما ضربت الاعمرا  
وأنما ضرب زيد عمرا وأنما  
ضربت عمرا (وقد سبق)  
المحصور فاعلا كان أو  
مفعولا غير المحصور (ان  
قصده ظهر) بان كان المحصور  
بالا وتقدمت مع المحصور  
بما نحو ما ضرب الازيد عمرا  
وما ضرب الاعمرا زيد ومن  
الاول قوله فلم يدرك الله  
ماهيت لنا عشيبة أنا -  
الديار وشامها وقوله  
ما عاب الاثيم فعل ذي كرم  
ولاحفاظ الاجبا بطلا  
ومن الثاني قوله  
ترودت من ليلى بتكليم  
ساعة  
فما زاد الاضعف ما بي  
كلامها  
وقوله  
ولما أبي الاجاح فؤاده  
ولم يسئل عن ليلى بمال  
ولا أهل  
فان لم يظهر القصد بان كان  
المحصور بئنا أو بالا ولم تقدم  
مع المحصور امتنع تقديمه  
لانه كاس المعنى حينئذ  
وذلك واضح بتبيينه  
الذي أجاز تقديم المحصور  
بالا مطلقا هو الكسائي  
محتجا بما سبق وذهب بعض

يتبادر منه ثنى التباسا اه وقد يقال لا يلزم من معمول اللبس للاجبال عند المصنف في بعض  
الابواب معمول له عنده في بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال سم وأما بالنسبة للوجه الاخير  
فهو أنه لا يلزم من اراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان  
التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بنحبرها اه وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما  
المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيئا ذلك بان الناظم  
لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله  
ويؤيد منه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ اذا خيف الالتباس أي فلتكن  
حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي الى مثل ذلك) أي لان اللازم عليه اما الاجال وهو  
لا يضرا أو الالباس الغير الضار (قوله أي وآخر المفعول الخ) المراد بوجوب تأخيرها عن الفاعل عدم  
جواز توسطه بينهما وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخيرها عنهما كالتمثال الاول وجواز تقدمه عليهما  
كالتمثال الثاني وهذا حكمه تعدد التمثال فالوجوب اضافي بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل  
ضميرا) أي متصلا لا نزل أن لا يكون متصلا والقرض انه متصل (قوله غير منحصر) على  
صيغة اسم الفاعل أي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله المنحصر (قوله المنحصر) أي فيه وقوله عن  
غير المحصور أي فيه وكذا يقال فيما بعده ذكره من قصر الصفة على الموصوف الآه اذا كان  
المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة ضروية المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة  
ضاربية الفاعل فقوله ما ضرب عمرا الازيد لقصر مضروبيه وعمرو على زيد أي انه لم يحصرها العمرو  
الازيد وقوله ما ضرب زيد الاعمرا لقصر ضاربيه زيد على عمرو أي انه لم يتعد أثرها الا الى عمرو  
(قوله وما ضربت الاعمرا) كان الاولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد الاياك لان العموم  
السابق في قوله ظاهرا كان أو ضميرا في المحصور به وكذا يقال في أنما ضربت عمرا وفي نسخ اسقاط  
قوله وما ضربت الاعمرا (قوله وقد سبق الخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع الاوتمنع في  
باب المبتدأ والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الاعلى المفعول وأجاب شيخنا السيد بان الفرق أن  
الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المفعولين على  
الآخر لا تقدم المفعول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله شبيهة الخ) منصوب على  
الظرفية والآناء كالأبعاد وزاومعنى والشام بكسر الواو جمع وشمة وهي الكلام الشمر والعداة  
وشامها فاعل هيبت (قوله جبا) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجبان (قوله ولما أبي الاجاحا)  
أي امر او جواب لما في بيت بعده (قوله الذي أجاز) أي قبل المصنف وعبارته توهم انه تقدمت  
اشارة الى أن هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الا أن تعيينه مع انه لم يتقدم اشارة الى  
ذلك فكان اظاهرا سقاط لفظ الذي ويكون التنبية بمعناه اللغوي (قوله مطلقا) أي فاعلا كان  
أو مفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهي هو الاصح اه وعليه فماتقدم من  
الايات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كان بقدر قبل ماهيت  
دري وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور أي بالا مطلقا أي فاعلا كان أو مفعولا ووجه  
الدمايني هذا المذهب بانه اذا قدم المحصور فيه بالا كان قيل ما ضرب الازيد عمرا فان أريد أن زيد  
وعمرا مستثنيان معا والتقدير ما ضرب أحد أحد الازيد عمرا أفاد أن الضرب أنما وقع من زيد  
لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيد تأخير المحصور فيه لان مفاده أن ضرب عمرو  
محصور في زيد وهذا لا ينافي أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذورا وهو استثناء

البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولي والشلوبين جلالا لا على انما وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن  
الانباري الى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لانه



في نية التأخير (وشاع) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف ربه عمر) وقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا • كما أتى ربه موسى على قدر لان الضمير فيه وان عاد على متأخر في اللفظ الا أنه متقدم في الرتبة (وشد) في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نحو زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الناظم والتخوين الا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماح وأشد على ذلك أبيانا منها قوله ولو أن مجدا أخذ الدهر واحدا من الناس أتى مجده الدهر مطعما وقوله وما نعت أعماله المرء راجبا جزاء عليها من سوى من له الامر • وقوله (٤٠) جرى بنوه أبا القيلان عن كبر • وحسن فعل كما يجزى سمار • وقوله كساحله ذا الحلم أنواب

سودده ورقى نداه ذا  
الندى في ذرى المجد وقوله  
جزى ربه عنى هدى بن حاتم  
جزاء الكلاب العاويات  
وقد فعل • وذكر  
بلوازه وجهان من القياس  
ومن أجاز ذلك قبله وقبل  
أبي الفتح الاخفش من  
البصريين والطوال من  
الكوفيين وتأول المانعون  
بعض هذه الايات بما  
هو خلاف ظاهرها وقد  
أجاز بعض النحاة ذلك في  
الشعر دون النثر وهو  
الحق والانصاف لان ذلك  
انما ورد في الشعر  
وتنبهات في الاول لو كان  
الضمير المتصل بالفاعل  
المتقدم عائد على ما اتصل  
بالمفعول المتأخر محو ضرب  
أبوها غلام هند امتنع  
المسئلة اجماعا كما امتنع  
صاحبها في الدار وقيل فيه  
خلاف واختلف في نحو  
ضرب أباها غلام هند فنه  
قوم وأجازه آخرون وهو  
الصحيح لانه لما عاد الضمير  
على ما اتصل بمباربته

شئين بالفاء واحدة بعير عطف وهو ممنوع مطلقا كما استعرفه في باب الاستثناء وان أريد أن عمرا  
مندم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذور ان المذكور ان لكن يلزم عمل ما قبل الا فيما بعده مما لم  
يذكر واجواز عمل ما قبل الا فيه في قولهم لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو مقام  
الازيد أو مستثنى منه نحو مقام الازيد أحد أو تابعه له نحو مقام أحد الازيد فانتل اه وللكتاني  
اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور المقابل للمعصور فيه فيما جاوز وعمل ما قبل الا فيه قد بر (قوله  
في نية التأخير) أي فتقدمه كلاتقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع الى المدح وهو عمر بن  
عبد العزيز وقوله أو كانت يرورى باربعين الواو وباذوق قوله قدرا أي مقدرة (قوله وشد) أي على  
مذهب الجمهور لا على مذهبه لما استعمله (قوله والصحيح جوازه) أي نظما ونثرا (قوله أبا القيلان)  
بكسر الغين المحجة وعن معنى بعد وقوله كما يجزى أي جزى وسمار بكسر السين والنون وتشديد الميم  
اسم لرجل روى بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من  
بناؤه ألقاه من أعلاه ثلاثين لغيره مثله فصر به العرب المشل في سوء المجازاة (قوله جزاء  
الكلاب العاويات) قيل هو ان ضرب والرمى بالحجارة وقبل هو دعاء عليه بالابنة لان الكلاب أعما  
تعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجو (قوله وجهان من  
القياس) يعنى انه قاسه على الموانع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وسأنى قريبا  
وأجيب بانها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيخنا عن الجمع أن هذا الوجه  
هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرة كالاصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء  
بتقديم المفعول في الشعور لان في الفعل المتعدى اشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن في  
كلام الشارح على الحل الاول ببيانته وانقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الآخرين  
فن تبعيضية والقياس على النظر أى من أوجه النظر والراى (قوله ومن أجاز ذلك الخ)  
اختار هذا المذهب أيضا الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول  
المانعون بعض الخ) قالوا في قوله جزى الخ الضمير عائد الى الجزاء المفهوم من جزى أول شخص غير  
عدى (قوله في الشعر) أى للصورة (قوله امتنع المسئلة اجماعا) أجمع هنا واختلف في نحو زان  
نوره الشجر لا اختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملاسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو مالم  
للمرجع أيضا فكاه • متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أى لما من اختلاف العامل (قوله في نحو  
ضرب أباها غلام هند) أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفاعل  
التأخر (قوله بناء على ان المخصوص الخ) أما على انه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير  
على متقدم رتبة (قوله على ما سبأنى في باب) أى من الخلاف فالصريون يجيزونه والكوفيون

التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم الثاني كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى

عنونه

متقدما محكما كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو أدب ولذلك في الصغر ينفعه  
في الكبر أى التأديب ومنه اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل الثالث يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم في ستة  
مواضع أحدها الضمير المرفوع بنهم وبس نحو نعم رجل ازيد وبس رجل عمر و بناء على أن المخصوص مبتدأ الخبر محذوف أو خبر  
لمبتدأ محذوف • الثاني أن يكون مرفوعا • أول المتنازعين المعمل ثانيه • ا كقوله جفوني ولم أجف الاخلاء انى • لغري جميل من  
خاملي مهمل على ما سبأنى في باب • الثالث

أن يكون مخبر عنه فيفسره خبره فنحن أن هي الاحتمال الدنيا ١٠ الرابع ضمير الشأن والقصة نحو قول هو الله أحد فاذا هي شاخصه  
أبصار الذين كفروا ١١ الخامس أن يجرب رب وحكمه حكم ضمير نعم وبس في وجوب كون مفسره (٤١) تمييزاً أو كونه مفرداً كقوله ربه

فقيمة دعوت الى ما ١٢ يورث  
المجددات بافاجابوا ولكنه  
يلزم أيضاً التذكير فيقال  
ربه امرأة لارها ويقال  
نعمت امرأة هــ  
السادس أن يكون مبدلاً  
منه الظاهر المفسره  
كصبرته زيدا قال ابن  
عصفور أجازته الاخفش  
ومنعه سميويه وقال ابن  
كيسان هو جازر باجاء  
انتهى ١٣ قد يشبه  
الفاعل بالمفعول وأكثر  
ما يكون ذلك اذا كان  
أحدهما اسماً ناقصاً  
والآخر اسماً تاماً وطريق  
معرفة ذلك أن تجعل في  
موضع التام ان كان  
مرفوعاً ضمير المتكلم  
المرفوع وان كان منصوباً  
ضمير المصوب وتبدل  
من الناقص اسماً معناه في  
العقل وعدمه فان صحت  
المسئلة بعد ذلك فهي  
صححة قبله والافهـ  
فاسدة فلا يجوز عجب زيد  
ما كره عـ روان أوقعت  
ماعلى ما لا يعقل لانه  
لا يجوز أعجبت الثوب  
ويجوز نصب زيد لانه  
يجوز أعجبت الثوب فان  
أوقعت ماعلى أنواع من  
يعقل جازر فله لانه يجوز  
أعجبت النساء وتقول  
أمكن المسافر السفر بنصب  
المسافر لانك تقول أمكنني

بمعنونه (قوله أن يكون مخبر عنه فيفسره خبره) كان الاولى أن يقول مخبر عنه بخبر يفسره والمراد  
غير ضمير الشأن لثلاث سكر مع ما بعده والاصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق  
لاعلى الحياة الدنيا المخبر بها والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الاحياء انما الله نيا وهو مجموع الا أن  
يجاب بأن الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد  
بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبية يفسره جملة خبرية بعده مدمرج  
يجزأها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤتى  
باعتبار القصة وانما يؤتى اذا كان في الجملة بعده مؤثراً عند تأنيده حينئذ أولى نحو اها هـ  
حسنة انها اقرب جاريته فانها لا تسمى الابصار ولا يفسر جملة فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ وبقية  
الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها (قوله ركونه مفرداً الخ) أجاز الكوفيون مطابقة للتمييز  
في التأنيت والتثنية والجمع وليس بمجموع معنى (قوله دائماً) أى دائماً (قوله ولكنه يلزم أيضاً  
التذكير) أى فيجاء الف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله قد يشبه الفاعل) أى في الواقع بالمفعول أى في  
الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاشتباه (قوله اسماً ناقصاً) أراد به الاسم الموبول لعدم  
دلالة على معناه الاصلته وما أشبه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كما الموصوفة وبالتام ماعدها  
وقيل أراد بالناقص خفي الاعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أى الفاعل الصواب  
والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعاً) أى في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه نحو اها أو  
خطأ (قوله اسماً معناه) أى الناقص وقوله في العقل اما أن تكون في معنى من بيان الله معنى أو متعلقة  
بمحدوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصيغة الاولى أى مماثلة له في العقل وعدوه وانما ذكره دفعاً  
لتوهم أن المراد بكونه معناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قبل الامتناع  
فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بان نصب زيد واجب وقوله جازر فله أى ونصبه (قوله على أنواع من  
يعقل) أراد بالانواع ما يشمل الافراد (قوله وتقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل  
والمفعول اسماً تاماً

١٤ النائب عن الفاعل  
هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على دينار من أعطى  
زيد ديناراً وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينبو عن الفاعل وان أجيب بان المفعول الذي  
لم يسم فاعله صار كالعلم بالقلبة على ما ينبو مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض)  
المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر في  
جميع ما ذكره من الاغراض (قوله كالعالم به) نحو وخلق الانسان ضعيفاً وقوله والجهل نظريه ابن  
هشام بان الجهل انما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لأن يحذف واسم كيسة ألا ترى انك  
تقول سأئل سائل وسام سام وقيد قال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره  
فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوى تبع فيه الناظم وهو غير  
ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلاً للغرض اللفظي والمعنوى اهـ وعندى أن الظاهر  
ما مشى عليه الناظم والشارح قائل وقوله والاهام أى على السامع كقول مخني صدقه تصدق  
اليوم على مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن  
لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقيق أى تحقيق الفاعل نحو طعن عمرو وقتل  
الحسين ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل التعوين على  
صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني لان ما ذكر من تعلقات علم المعاني (قوله

(٦ - صبان ثاني) السفر ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم ١٥ النائب عن الفاعل ١٦ (ينوب مفعول به عن فاعل) حذف  
لغرض اما لفظي كالايجاز وتصحح النظم أو معنوي كالعالم به والجهل والاهام والتعظيم والتحقيق والخوف منه أو عليه

وسبأني أنه ينوب عن

الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الاصل في النيابة عنه (فيما له) من الاحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كنيل خير نائل) خير نائل عن الفاعل المحدث اذ الاصل نال زيد خير نائل نعم النيابة مشروطة بان يغير الفعل عن صيغته الاصلية الى صيغة تؤذن بالنيابة (فأقول الفعل) الذي تبني به المفعول (اضمه من) مطلقا (و) الحرف (المتصل) بالآخر منه (اكسرى مضى كوصل) ودرج (واجعله) أى المتصل بالآخر (من مضارع منفخا كينتهى المفعول فيه) عند البناء للمفعول (ينتهى و) الحرف (الثاني التالى) المطاوعة (وشبهها من كل تاء مزيدة) كالاول اجعله بلا منازعة تقول تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر بتابع الثاني للاول في الضم (وثالث) الفعل (الذى) بدئ (بهم) والوصل كالاول اجعلنه كاستحلى) الشراب واستخرج المال فتبع الثالث ايضا للاول في الضم (واكسرى واتهم فاعل) (ثلاثي اعل) عيننا واويا كان أو يا ينافق قد قرئ وقيل يا أرض اباهي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء بهما

وسبأني أنه ينوب الخ) اشارة الى سؤال وجواب منشؤه ما اقتصر المصنف هنا على المفعول به (قوله فيما له من الاحكام) لا يعترض بان من جملتها أنه اذا قدم أعرب مبتدأ والتائب اذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤث الفعل له والتائب اذا كان أحدهما لا يؤث الفعل له لان كلامه هنا في التائب المفعول به لا مطلق التائب (قوله كالرفع الخ) ووجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغناؤه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله روجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف في الاولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (قوله نعم النيابة الخ) استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير أو اسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بان والفعل المبني للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تحتلف صيغها فلا تصلح لذلك ولانه قد يلبس بالمصدر الرفع للفاعل وقيل بالجواز مطلقا والاصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتدوين أكل ورفع الطعام بخلاف اللبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا اضافة المصدر لنائب فاعله فيكون في محل رفع كما يجوز جعل ما أنشئ به المصدر في محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع تبين اضافة المصدر لما بعده على أنه في محل نصب على المفعولية أفاده في شرح الجامع (قوله عن صيغته الاصلية) هذا كالصريح في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضمه من) أى ولو تقدرا كنيل وقوله مطلقا أى مانبا أو مضارعا ١ كسر) أى ولو تقدرا كرتو طلب كسره ظاهرا ذالم يكن مكسورا في الاصل فان كان ورافى الاصل فاما أن يقال بقدر أن الكسر لا حلى ذهب ورافى بكسره بله أو يقال المراد اكسر اذ لم يكن مكسورا في الاصل وكذلك يقال في قوله واجعله من مضارع منفخا والكسر هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفخه في المعتل اللام ويقاب الياء ألفا فيقول في رؤى زيد رأى يفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصريح (قوله منفخا) أى ولو تقدرا كينتهى (قوله كينتهى) من الانتها وهو الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجرىعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثاني) أى به لا يفيد أن هـ ذا في الماضي لان تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيًا في المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالى لتاء المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبني للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التى للمطاوعة هي البنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبي والمطاوعة حصول الاثر من الاول والثاني نحو علمته فتعلم وكسرتة فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشئ بمعنى رسمه أى دفعه فلا يضم ثاني الفعل معه اذ انبنى للمجهول كما في التصريح وانما كانت غير معتادة لان الاصل في التوسل الى السككن المصدرية الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر) فيه مع قوله تاء الموحه وشبهها ألف ونشر مرتب وفي التمثيل بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول الا بالمتعدي (قوله ثالث الفعل) أى الماضي الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضى الا لثاني والرابع (قوله كالاول) أى كالحرف الاول (قوله فتتبع) بالنصب في جواب الامر (قوله اشهم) بنقل حركة الهمزة الى الواو (قوله اعل عيننا) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذي لم تغيره نحو عور وصيدوا عور فانه اذا جى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله راويا كان أى كتيل أو ثانيا أى

والاشتمام والاثبات على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روماً (وضم جا) في بعض اللغات (كبوع) وحولاً (فاحتمل) كقولهم ليت وهل ينفع شيئاً ليت • ليت شباب باجوع فاشتريت وكأقوله (٤٣)

فحسب الشوك ولا نشاك  
 تنبيهه \* أشار بقوله  
 فاحتمل الى ضعف هذه  
 اللغة بالنسبة للغتين  
 الاولىين وتعزى لبني  
 فقهس وبني دبير (وان  
 بشكل) من هذا الاشكال  
 (خفيف ليس يجنب) ذلك  
 الشكل ويعدل الى شكل  
 آخر لا ليس فيه فاذا اسند  
 الفضل الثلاثي المعتل العين  
 بعد بناءه للمفعول الى  
 ضمير متكلم أو مخاطب  
 فان كان يائماً كجاء من  
 البيع اجتنب كسره وعدل  
 الى الضم أو الاشتمام لثلاث  
 يلتبس بفعل الفاعل نحو  
 بع العبد فانه بالكسر  
 ليس الاوان كان واويا  
 كسام من السوم اجتنب  
 ضمه وعدل الى الكسر  
 أو الاشتمام لثلاث يلتبس  
 بفعل الفاعل نحو بع  
 العبد فانه بالضم ليس الا  
 تنبيه \* ماذا كره من  
 وجوب اجتناب الشكل  
 الملبس على ماهو ظاهر  
 كلامه هنا وصرح به في  
 شرح الكافية لم يتعرض له  
 سيويو بل ظاهر كلامه  
 جواز الواجهة الثلاثة  
 مطلقاً ولم يلتفت لللباس  
 لخصوله في نحو مختار ونضار  
 نعم الاجتناب أولى وأرجح  
 (وما لباع) ونحوه من  
 جواز الضم والكسر

كغض واصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستنقالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت  
 الواو ياء اسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله  
 والاشتمام) أي هنا وطلق عند القراء على الإشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو  
 نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتبيل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد  
 بالزاي في الصراط وأصدق وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قبل سابق وجزء من  
 الكسرة كثير لاحق ومن ثم تحضت الياء قاله العلوي فالبينية على وجه الافراز لا الشبوح وعلى  
 الاشياء والنظائر للسيوطي عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات الست الثلاث المشهورة وحركة بين  
 الفتحة والكسرة وهي التي قبل الالف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهي التي قبل الالف  
 المغنضة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشتمام  
 في نحو قيل وغيض على قراءة النكسائي (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل  
 (قوله ليت الخ) ليت الثانية مرادهم اللفظ فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للاولى التي لها الاسم  
 والخبر وشياً لمفعول مطلق لا مفعول به وفاقاله وضع وخلافاً للعيني (قوله حوكت على نيرين) أي  
 نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكروث وقوله اذ تحاك أي اذ حيك (قوله  
 وبني دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره ان الاشتمام شكل ولا مانع منه وان منعه  
 البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشتمام لا يخاف به ليس فكان الاحسن  
 أن يقول من شكلي الضم والكسر (قوله خيف ليس) أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني  
 للمفعول (قوله يجنب) أي حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على  
 اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو فون الاناث كما في شرح  
 الجامع (قوله فان كان يائماً) ينبغي أن يكون مثله الواوي الذي مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم  
 أو يشم عند ارادة بنائه للمفعول لثلاث يلتبس بالمبني للفاعل فانه بالكسر ليس الا ثم رأيت في سم  
 ما يؤيده (قوله نحو بع العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو بع العبد (قوله فانه) أي  
 فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أي مضارعه على غير فعل بفتح العين كما علم مما مر  
 (قوله على ماهو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد بجنب جوازاً أو استحساناً (قوله  
 لخصوله في نحو مختار ونضار) أي في الاسم والفعل اذا الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه  
 منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثاني يحتمل البناء للفاعل  
 فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء له مفتوحة ووردت بانها من باب  
 الاجال لان باب اللبس الذي كلامنا فيه (قوله وما لباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل  
 لمسئلة اللبس المتقدمة فيجب تجنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في رد لا لباسه بالامر فيعدل الى  
 الكسر أو الاشتمام وانما يعدل الى أحد هما في قوله تعالى ولوردوا العادوا لان وقوعه بعد لوقرينة  
 تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد لباسا  
 لانه اجبال فافهم بني أن ظاهر كلامه يوهم أن الذي يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الاشتمام والضم  
 وليس كذلك الا الاشتمام فن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم  
 هنا أفصح اللغات ولا شتمام فالكسر وكان الامر في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين تلي)  
 أي للحرف الذي تليه العين (قوله على وزن افعل أو انفعول) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فان اللغات

والاشتمام (قد يرى محو) ورد من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح  
 الجواز فقد قرأه ردت البناء ولوردوا (وما لباع) ونحوه من جواز الواجهة الثلاثة ثابت (لما العين تلي • في) كل فعل على  
 وزن افعل أو انفعول نحو (اختاروا نقاد وشبه ينجي) فتقول اختوروا ونقودوا واختيروا ونقيدوا بضم التاء والقاف وكسرهما والاشتمام

الثلاث تجري في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وإن أوههم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل (قوله ونحرك الهمة بحركتهما) أي من ضم أو كسر أو شمام وإن أوههم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لأنه أملاق أولا أن الفعل يضم أولا واقتصر هذا على جريان الواجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي (قوله وقابل من طرف الخ) استناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الطرف والمحرور والمصدر مجاز على كما عليه الدماميني وغيره ونازع فيه السيد الصفوي وكذلك الروداني فإنه حقق أن الاستناد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان (قوله أو محرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من أن نائب الفاعل المحرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمحرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب إجراء كلامه هنا عليه لكن في الروداني ما نصه وقول التسهيل أوجار ومحرور منتقداً أنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمحرور معا هو النائب اهـ وكذا في الهمع عن أبي حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجربن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما يخص شيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لا امتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جالس عندك) أي بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع فليس الدال مضمومة كما توهم إذا لا خفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وإنما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها فلا خفش يجوز نيابة الطرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهمة من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهمة من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أي بالبناء للمجهول على إضمار السير أي إضمار ضمير يعود على السير المبهمة المفهوم من سير أحق أي بالمنع من سير سير لان الضمير أكثرهما من الظاهر أما على إضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوماً من غير العمل بخائر كافي بل سير لم قال ماسير سير شديد كافي الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافاً لمن أجازوه) يعني ابن درستويه ومن معه كما يأتي (قوله ويعتل) أي يعتذر أو يتجنى لمحجى الاعتلال بالمعنيين وقوله وإن يكشف غرامك أي حرارة غرامك بالوصل إلى تدريب من باب فرح أي تعتد أي بصيرتك ذلك عادة والمراد أنها لا تقطع وصاله دائماً فيجعله ذلك على اليأس والسوء ولا تصله دائماً فتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العيني ومقتضاه أن تدريب بالدال المهمة ونسبته الدماميني والشعبي بالدال المجهمة أي يحتد لسانك (قوله أي الاعتلال المعهود) أي بين المتكلم والمحاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حينئذ لم يفده الفعل كذا قال الشعبي أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بأل العهد به مفهوم جنسه من الفعل لا مبهمة وقوله أو اعتلال عليك أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة محذوفة دلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهمة فالوصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قبل أن الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله كما هو) أي الحذف جواز الدليل شأن الصفات المخصصة كافي قوله تعالى فلا تقيم لهم يوم القيامة وزناً أي نافعاً بدليل وأما من خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) أي يكون الضمير عائد على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أي الحلول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال في قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهمة المفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدماً على الضمير وإن تأخرت الصفة أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهمة بقريته

ونحرك الهمة بحركتهما (وقابل) للنيابة (من طرف أو من مصدر أو) محرور (حرف جر نيابة فلا فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو سيم رمضان وجلس أمام الأمير فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة بخلاف اللازم منها ما نحو عند وإذا وسبحان ومعا فلا امتناع الرفع وأجاز لا خفش جلس عندك وبخلاف المبهمة نحو سيم زمان وجلس مكان وسير سير لعدم الفائدة فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافاً لمن أجازوه فأما قوله وقالت متى يضل عليك ويعتل يسؤل وإن يكشف غرامك تدريب فعناه ويعتل هو أي الاعتلال المعهود أو اعتلال عليك فحذف عليك دلالة عليك الأولى عليه كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه وحيل بينهم وقوله



صفته أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل كتقدمه وانما احتيج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح كون الظرف نائباً لان بين ودون غير متصرفين كفاي التصريح نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الاخفش يجوز انا نابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذي حاجة) بالنداء واللام للاستغناء ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف أي استغنيك من أجل ذي حاجة وجعل العيني اللام للاستغناء وبالتنبيه للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كذا ومنذا الخ) مثال للمنتفى فذو ومنذا مختصان بجرا زمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كتحتي المختصة بالظاهر الذي هو غاية لما قبلها (قوله ولادل على تعليل) لانه مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلى منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما ما بين الفعل وفي المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبينين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندهم لانه كما يجوز أن يتقدر كيف جئت ولم جئت في قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت في قولك ضربت زيداً ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سبباً لمنع نحو يقوم لاجل زيد ويهتر من اشتباقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله اذا جات) أي الثلاثة للتعليل فان لم تجب له بأن كانت لغيره لم يمنع انا نابة مجرورها (قوله بغضى حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين على بن الحسين رضى الله تعالى عنهما والاعضاء اداء الجفون بعضها من بعض واستقرب الروداني جعل النائب ضميراً عائداً على الظرف المفهوم التزاماً من بغضى لان الاعضاء خاص بالظرف (قوله كذلك) أي كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على ماهر أي على الوجه الذي مر في ويعتدل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أي لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاسل يعني الحال التي تعلقت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام في المجرور بالظرف (قوله وفي هذا الثاني) أي في مثله لان ما قسسته انما هي في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتي في قول الناظم

واجرجع ان شئت غير ذي العدد \* والفاعل المعنى كطب نفساً تشد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر وطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد تمام الكلام متممه الذي يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أي المحول عن تمام الكلام أي الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أي بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم أنه لا خلاف في انا نابة المجرور بحرف جر زائد وأنه في محل رفع كفاي ما ضرب من أحد فان جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب في محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهماً ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب نحو مرت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلي والزندى أن النائب ضمير عائداً على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز اهـ مع باختصار ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على الاول والثالث لان علة المنع الباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مفقودة هنا وكالمجرور والظرف فاعرفه (قوله الزندى) بضم الراء وسكون النون نسبة الى رندة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) أي الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا

فيالك من ذي حاجة حيل  
دونها

وما كل ما يهوى امرؤ هو  
ناله

والقابل للنيابة من  
المجرورات هو الذي لم يلزم  
الجار له طريقة واحدة في  
الاستعمال كذا ومنذ ورب  
وحروف انقسام والاستثناء  
ونحو ذلك ولادل على تعليل  
كاللام والباء ومن اذا  
جاءت للتعليل فأما قوله  
بغضى حياء وبغضى من  
مهايته

فلا يكلم الا حين ينقسم  
فالنائب فيه ضمير المصدر  
كذلك على ما مر لا قوله من  
مهايته في تبيينات في الاول  
ذكر ابن اياز ان الباء  
الحالية في نحو خرج زيد  
بنيابه لا تقوم مقام الفاعل  
كما أن الاصل الذي تنوب  
عنه كذلك وكذلك المميز اذا  
كان معه من كقولك طببت  
من نفس فانه لا يقوم مقام  
الفاعل أيضاً في هذا  
الثاني نظر فقد نص ابن  
عصفور على أنه لا يجوز  
أن تدخل من على المميز  
المنتصب عن تمام الكلام  
الثاني ذهب ابن درستويه  
والسهيلي وتلميذه الرندى  
الى أن النائب في نحو مومي  
يزيد ضمير المصدر لا المجرور  
لانه

لا يتبع على المجل بالرفع ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان الفعل لا يؤثله في نحو مررته وناسير برز يدسيرا وانه انما يرعى محل يظهر في الفصح نحو است بقا ثم ولا قاعدا بالنصب بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب وم (٤٦) بزيد الفاضل بالرفع لانك تقول لست قائما ولا تقول في الفصح مررت بزيدا

ولا مرر بزيد على أن ابن جني أجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الانية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد مع امتناع من أحد لم يضرب وقالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند الثالث مذهب البصريين أن النائب انما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل ان النائب المجموع (ولا ينوب بعض هذي) المذكورات أعني الظرف والمصدر والمجرور (ان وجوده في اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابته غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد ذلك كقراءة أبي جعفر لجبري قوما كما كانوا يكسبون وقوله لم يعن بالعلماء الاسيدا ولا شئ ذا لغي الاذ وهدي وقوله

في التصريح فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم يسير برز يدسيرا فهو لا هم المراد بمن في قول الشارح سابقا فامتناع يسير على اضممار السير أحق خلافا لمن أجازوه اه وهذا يعرف ما في كلام البعض هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مرر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد ومجرور برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب ككافي تابع الفاعل المجرور ويجزى الجر الزائد أو بالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) أي على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كأن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه أنهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا الامع كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه يتقدم لامع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لامع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعديل فتأمل فانه وجهه (قوله ولنا) أي المقوى لنا معشرا للجهور وقوله يسير برز يدسيرا لرد لدعواهم من أصلها لان العرب لم تنب المصدر اظاهر مع وجود المجرور وقبل الاولى عدم انابته ضميره وقوله وانه انما يرعى الخ رد أول للدليل الاول وقوله على أن ابن جني رد ثان له وقوله يظهر في الفصح احتراز من نحو غرور الديار وقوله والنائب في الا يتقدم للدليل الثاني وقوله ضمير الخ أي لانه بل المجرور في محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أي المعلوم من السياق أي لا كل كاهوم بنى كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أي من العوامل اللفظية الاسلية رد أول للدليل الثالث وقوله وقد أجازوا أي هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المجرور بأصلي لكن هذا الرد لا يتبع عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أي صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا في عدم جواز التقدم على الابتداء لارادنا نباحثي برما ذكره وقوله مع امتناع من أحد أي لان من لا تزايد الابدال في اللفظ لا وقوع أحد في الاثبات لان في ضميره مسوغ كقوله اذا أحد لم يعنه شأن طارق نص عليه ابن مالك كافي التصريح وقوله وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند اليه في صورة الفضلة وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تحمل من أثني لان جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سيم (قوله لا الحرف) أي خلافا للفرء ومذهبه في غاية القرابة اذا الحرف لا حظه في الاعراب أصلا (قوله ان وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمنع انابته غيره سيم (قوله مفعول به) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمنع انابته غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار فنحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابته الثاني عند الجهور وجوزها الفرء ووافقه في التسهيل (قوله مطلقا) أي تقدم النائب على المفعول به وتأخر (قوله وقد يرد) أي ودر ضرورة أو شدوذا (قوله المنيب) من الانابة وهي الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كافي البيتين) ويؤول هو والجمهور والانية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفر واغاية ما فيه انابته المفعول الثاني وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال في شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصل ووقع الضرب امام الامير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لانه أشرف جزأي مدلول العامل وقوله وقيل المجرور أي

وانما يرعى المنيب ربه • مادام معنيابذ كرقبه ووافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب كافي لانه البيتين تنبيه اذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قبل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقيل المجرور وقال أبو حيان ظرف مكان (وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثان

من باب كسافهما التباسه أمن) نحو كسي زيد اجبة وأعطى عمر ادرهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدا عمر افلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه أعطى زيدا عمر وبل يتعين فيه اناية الاول لان كلا منهما (٤٧) يصلح لان يكون آخذاً تنبيهه فيما

ذكره من الاتفاق نظر فقد قبل بالمنع اذا كان نكرة والاول معرفة حتى ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد ينسب الاشارة بقدر الى أن ذلك قيل بالنسبة الى اناية الاول أو أنها للتحقيق اه (في باب ظن و) باب (أرى المنع) من اقامة المفعول الثاني (اشتهر) عن النحاة وان أمن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائم ولا أعلم زيد افرسك مسرجا (ولا أرى منها) من ذلك (اذا قصد ظهر) كافي المثالين وفاقا لابن طهه وابن عصفوري الاول ولقوم في الثاني فان لم يظهر قصد تعينت اناية الاول اتفاقا فيقال في ظن زيدا عمر او أعلمت بكر اخا له منطلقا ظن زيد عمر او أعلم بكر اخا له منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمر ولا أعلم بكر اخا له منطلقا لما سلف تنبيهات الاول يشترط لاناية المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انايته اتفاقا الثاني أنهم كلامه أنه لا خلاف في جواز اناية المفعول الاول في الابواب الثلاثة وقد صرح به في شرح الكافية وأما

لأنه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو جيان الخ أي لان في اناية المجرور خلافا لدلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالاتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضا على الحدث والزمان كذا في الجمع ويبحث فيه سم بأن شرط اناية المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته الاتزام على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أي في تركيب أمن فيه الاتباس قال سم وقد يتوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنت الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لان غايته ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديعه ويكون ذلك دافعا للالباس كما قيل بعملة في ضرب موسى عيسى وصديق سدي بقول فأنهم اخترت وامن اللبس بالرتبة أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلمة باقامة غير الثاني بخلاف الموضوعين المذكورين فإنه لا طريق الى دفع اللبس الا بمقظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت اناية الثاني توهم فاعليته معنى لكون الاصل اناية ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره ومافضه فت دلالة على كون المتأخر هو المتأخوذ بخلاف الموضوعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضي أولوية اناية المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقا) أي سواء كان الاول معرفة أو نكرة طرد للباب (قوله لما سلف) أي لنظر ما سلف لان السالف هو قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذا فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون منظر وناية الآخر في باب ظن ولان يكون معلما ومعلما به في باب أرى (قوله يشترط لاناية المفعول الثاني) أي لظن لانه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا أو أرى لعدم تصور ذلك فيه وكاب ظن في امتناع اناية الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو واذا قبل اهم لا تفسدوا في الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفي اناية المفعول الثاني اذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الاول المذهب الثلاثة في اناية غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما رتضاه سم قال وفي كلام الشاطبي ما يؤيده اه وفيه نظرا وظاهرا أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الأصح فتدبر (قوله مع ما ذكره) أي من أمن اللبس (قوله أفهم كلامه) قيل وجه الافهام أنه حتى خلافا في اناية الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على انايته في باب كسا وسكت عن الاول في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في انايته وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على انايته الا أن يقال لم يسكت عنه لانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصريح بأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله اخرج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أي من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما

الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضر اوى وابن الناطم الاتفاق على منع انايته والحق أن الخلاف موجود فقد أجاز بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو أعلم زيد افرسك مسرج الثالث اخرج من منع اناية الثاني في باب ظن مطلقا باللباس فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين

وبعد الضمير على متأخر لفظ ورتبة ان كان الثاني نكرة لمحوطن قائم زيد الان الغالب كونه مشتقا واخرج من منع انابته مطلقا في باب أعلم وهم قوم منهم الخضراوي والابدي (٤٨) وابن عصفور بان الاول مفعول صريح والاخر ان مبتدأ وخبر شهاب عصفوري

أعطى وبأن السماع انما جاء بانابة الاول كقوله

ونبت عبد الله بالجوا أصبحت كراما موا اليها الثما صميمها

الرابع حكى ابن السراج أن قومًا يجيزون انابة خبر كان

المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استلزامه

اخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي

نيابة التمييز فأجاز في أمثلة الدار رجالا امتلئ

رجال والى ذلك أشار في الكافية بقوله

وقول قوم قد ينوب الخبر بباب كان مفرد لا ينصرف

وباب تميز لدى الكسائي \* لشاهد عن القياس نائي

اه وايلم أنه كالإرفع رافع الفاعل الأفعلا واحدا

كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائب واحد (وما

سوى ذلك) (النائب مما علقا برفع) له (النصب

له محققا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا أو محلا ان

يكنه \* نبيه \* قال في الكافية ورفع مفعول به

لا يلتبس \* مع نصب فاعل روافلا تنس أي قد جعلهم

ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول

به بأعراب الآخر كقولهم خرق الثوب المسهر وقوله

مثل القنا فاذ هذا جون قد بلغت \* نجران أو بلغت

إذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ومثال الثاني ظننت صديقك زيدا (قوله وبعد الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيد الزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبة التقديم لكن لما أنيب الثاني سار رتبة الاول المتأخير وقد يقال هذه العلة تنقضي عند تأخير النائب وتقدم المفعول الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخير مع أنه قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا أولا ورتبة التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثاني معرفة والاول نكرة لعدم (قوله بان الاول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبر بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو عني صريح وقوله والاخر ان مبتدأ وخبر أي في الاصل شهاب أي في نصبه ما عصفوري أعطى أي فاطلاق المفعولية عليه بما جاز قاله في التصريح ورد سم هذه الجملة بانها لا تقتضي المنع بل أولوية انابة الاول وهذه الجملة والتي بعدها يفيد ان امتناع انابة الثالث أيضا قال الاسقاطى ولا تجرى هذه الجملة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجوا متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أي الكائنة بالجوا والجوارض اليمامة وجلة أصبحت مفعول ثالث وموا اليها فاعل كراما والموا الى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا في التصريح (قوله انابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم رظا هرا التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم انابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كفي الجمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولا استلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور وهو الاسم وقد يمنع الاستلزام بان الخبر لما نائب عن الاسم انسحق عن كونه خبرا وصار محذورا عنه بالفعل المجهول كما انسحق محروفي ضرب محرو عن كونه مفعولا وصار محذورا عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وما سوى النائب) أي وتابعه مما علقا بالرفع أي تعلق به من حيث كونه معجولا له وقوله بالرفع له أي لذك النائب وقوله النصب له أي لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برفع النائب على الصحيح فيكون متجددا وقيل برفع الفاعل المحذوف فيكون مستحبا وقيل بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد رهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجرورا الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان الاولى أن يقول لفظا ان كان مما ينظر اعرابه ومجذولا أو تقديره ان لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر وأجاب الروداني بان المراد باللفظ أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالحلى أن يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك في قول الناظم في باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكره ومقابلته لفظا بمحلا ظاهرا في ارادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعها معا ومنهم من ينصبها معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أي عند الجمهور والمانعين انابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أي على النيابة والرابط للخبر بالمبتدأ الضمير المحرور وقوله ونصبه أي على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين والعمران زيد وفي رزقهم عشرين

سواهم هجر ولا يقام على ذلك اه \* خاتمة \* اذا قلت زيد في رزق عشرين وعشرين دينار تعين رفع عشرين على النيابة وان فان قدمت عمر اقلعت عمر وزيد في رزق عشرين وعشرين على الرفع والفعل خال من الضمير فيجب توقيده مع المنفى والمجوع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدأ وعلى النصب بالفعل متعدي للضمير فيبرز للتثنية والجمع ولا

## ﴿اشتغال العامل عن المفعول﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة شغل وهو العامل نصبا أو رفعا وبشرط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول درن الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التجب لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهم ما مع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتي وأن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سيأتي ومشتغل عنه وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبة الرفع أو النصب لو سلط عليه وبشرط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيد ابل الاسم ان نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجلة قبله وأن يكون قابلا للاضممار فلا يصح الاشتغال عن حال وتبني ومصدر مؤكد ومجرور ما لا يجز المظهر وكفى وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو في الدار زيدا كرمه وأن يكون مختصا لا تكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كفاي المغنى وأن يكون واحدا لا متعددا على ما فيه من الخلاف الا في قريبا قيل قد يكون الاسم اشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى وياي فارهبون وياي فاعيدون وياي فاقنن ونحوه لان الفعل اشتغل بعمله في الباء المحذوفة بعد فون الوقاية تخفيفا والتقدير وياي ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشف أنه ليس منه لمكان القاء بل اياي منصوب بفعل مضمير يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال وفي كلام الروداني تصعيف الاحتجاج بوجود القاء حيث قال اضافة مضمير الى اسم لا في ملائمة أي مضمير يلاق اسمها متقدما في ذات واحد فيدخل ما اذا كان الشاغل والمشتغل عنه ضميرين لذات واحد نحو وياي فارهبون فان تقديره ان كتمت ربمبون احدا وياي ارهبوا ارهبون والفاء الشرطية من حلقة عن المصدر فقط ما قبل ان ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا اه أي لان الفاء انما تنفع اذا كانت في محلها ومشتغل به وبشرط أن يكون ضميرا معمولا لا لمشغول أو من تنه معموله كزيدا ضربته أو مرت به أو ضربت غلامه أو مرت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بفتح ما فيه من النقط بعد التهيئة (قوله ان مضمرا اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لانه تكرة في سياق الاثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشتغل عنه أن يكون اسما واحدا فلا يجوز أن يقال زيد ا درهما أعطيته اياه لانه لم يسمع وأجازه الاخفش اذا جاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال وعن الرضي أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيدا أخاه غلامه ضربته أي لا يستزيد أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال انفاقا زيدا وعمر او بكر اضربهم الا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار الى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهما لانه ذكرهما بعد بقوله وسوفي ذا الباب الخ وقوله شغل أي ذلك المضمير والمراد بشغل المضمير الفعل ما هو أعم من شغله اياه بنفسه أو بغيره كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أو ملائمة أي ملائمة ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمير نحو ان زيد قام بكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح في الخاتمة كالتوضيح

يجب ذكر الجار والمجرور

﴿اشتغال العامل

عن المفعول﴾

(ان مضمرا اسم سابق فعلا

شغل عنه بنصب افظه

أو المحل) أي حقيقة باب

الاشتغال أن يسبق اسم

عاملا مشتغلا عنه بضميره

أو ملائمة

(قوله وبشرط) لا يظهر

في الرفع ودعوى انه ان

تأخر الاسم المرفوع عمل

فيه الرفع خلاف مرادهم

على انه لا معنى لمنع

الاشتغال في المصدر وما

عه حينئذ

(قوله وان لا يفصل) أي

بالنسبة للفعل دون الوصف

(قوله لعارض) فيه ان

ما امتنع كونه مفسرا انما

هو للعارض والظاهر أن

المرفوع ضابطا آخر

وتأمل في المقام



يقتضى نه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبي حيان ويؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ في الضابط قصور فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذکور وروان كان لا يعمل قام في زيد لو فرضنا فارغاً من الضمير لان عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لاندائه بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عام لافاتهم والجهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاختش عن العرب أن زيد اجلس عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيداً مفعول به وعند مفعول فيه وصححه الدماميني (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضاً مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالتمرغ التسلط (قوله لنصبه) أى الصلح في حد ذاته لنصبه وإن لم يصلح باعتبار العارض فيشغل قسم وجوب الرفع لان الراح أنه من باب الاشتغال كما سيأتي فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حاله الذاتية وإن منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التجب واسم التفضيل والصيغة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى في الوصف ان لم يكن مانع حصل ومثلاً للمانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لاندائها لا نأقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لاعدته من الاشتغال كما يعلم مما يأتي أفاده سم (قوله والباء في نصب الخ) ويحتمل أن تكون سببية متعاقبة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيد اضر به ونصب محله تعديه اليه بواسطة كزيد امررت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار في قوله الآتى وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتي أعظم ما هنا لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلاً على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلاً على مضاف الى الضمير ولو بواسطة ولا تكرر مع ذكر الاعم قاله سم (قوله باعادة العامل) أى بعينه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وان احسنار المصنف خلافه (قوله اما وجوب الخ) أشار بهذا التفصيل الى أن الامر في كلام النازم للإباحة المقابلة للمنع الصادقة بالايحاب (قوله ما ينع النصب) كوقوع الاسم بعد اذ الفعالية وليتما (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف محذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوماً اضمارة لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جازر ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوماً فيه شئ لا يحفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البديل للغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلغظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لان الجمع يناقض العوضيه وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للاول أو المفعول الثانى لرأيت الاول محذوف لدلالة ما بعده عليه والتقدير انى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول محذوف يفسره المذکور بعد والجمع على هذا فى رأيتهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهر) ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لاهام مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهراً في اشتغال المنصوب الذى كلامنا الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلا لان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشبلو بين جملة التفسير بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيد اضر به لا محل لها فى نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فى محل نصب اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم الخ لكان منصوباً فى نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبر فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال من نحن نؤمنه بيت وهو آمن يجوز من نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا فى تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة

لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً فيضمير الاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سيأتى بيانه فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو يدل اشتمال من ضمير عنه باعادة العامل والالف واللام فى المحل بدل من الضمير والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أى نحو زيد اضر به أو محله نحو هذا اضر به (فالسابق انصبه) اما وجوباً واما جوازاً راجحاً أو مرجوحاً أو مستويلاً أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (بفعل اضره حتماً) أى اضره حتماً أى واجباً أو هو حال من الضمير فى اضره أى محتوماً وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك الفعل المضمر (لما قد أظهر) اما لفظاً ومعنى كما فى نحو زيد اضر به اضر به تقديره ضربت زيد اضر به

عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وقال أبو علي الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله لا تجزعي أن منفساً أهليته مجزومان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية فلم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير أن أي أهليته منفساً أن أهليته وساغ احمراران وإن لم يسغ احمرار لام الأمر إلا في ضرورة لا تساعهم فيها وقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها واستغنى بجواب أن الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيد اظلمته قائماً بثاني مفعول ظننت المذكورة عن ثاني مفعول ظننت المقصورة انظر المغني وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائماً ثاني مفعول ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعول المقصورة بل هو الأولى لأن المقصورة هي المتصورة بالذات والثانية انما أتت بها ضرورة التفسير (قوله وأما معنى) أي وأما موافقة له في المعنى قال سم يقي أن لا يوافقه لفظاً ولا معنى لكن يكون لازماً للمذكور كزيد اضربت أحاه فان ضربت أخى زيد ملزوم أي عرفاً لا هاتماً زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل المفعول به بوضعه أولاً وماعرفياً على معنى المقدرة فالأول كافي زيد امررت به فالمقدرة جاوزت والمجاورة والمرور المتعدي بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعلی فانه بمعنى المضافة والثاني كافي زيد اضربت أخاه أي أهنت وريد اضربت عدوه أي أكرمت وكافي زيد امررت بغلامه أي لاسيت (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أن لا يفصل أي بغير الطرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالطرف كالفصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أي في تعيين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع انفصل قياسه على الوصف وسبأ الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلية على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأت أنه في حيزها وانما خصوصاً هل ذلك لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارئ عليها بالتطفل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانما يختص كاخواتها إلاها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ولكونها أم الباب اختصت به وارا الحذف والدخول على الثاني وواو العطف وفائه وثم والشرط وان كافي الهمع وأنا لا أرى بأساً بدخول هل أيضاً على الشرط وانما فأتت أما لان دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمن أو بالتطفل ولأنها أعم مورد الانها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد واطلب التصور نحو أريد قائم أم عمرو ونحو أقام زيد أم قائم وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقية الأدوات لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه في نحو أريد قائم أم عمرو والمسند في نحو أقام زيد أم قائم متصوران للمتكلم قبل استفهامه فكيف يطلب تصورها وانما المطلوب له في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين إلى زيد لأن هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم إذا لم يحصل عنده في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه إلى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والآخرين باعتبار تعيين المسند اليه أو المسند في الأولين وعدم التعيين في الآخرين وكان أصل التصديق حاسلاً توسعوا في الحكم وaban التصديق حاسلاً وإن المطلوب تصور المسند اليه أو المسند أقيد من قيودهما نقله الدماميني على المغني واستحسنه وذكر في محل آخر أن هل أتت لطلب التصور ندوراً كافي قوله عليه الصلاة والسلام بخار بن عبد الله هل تزوجت بكراً أم ثيباً ثم أورد على قولهم بقیة الأدوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة ببسبب والهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق ومن عدت أم من أدوات الاستفهام السكاكية في المقتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكنني استشكل عدتهم أم منها أما المتصلة فلان مدخولها معطوف

وأما معنى دون لفظ كافي  
نحو زيد امررت به إذ تقديره  
جاوزت زيداً مررت به  
تنبيهه بشرط في الفعل  
المفسر أن لا يفصل بينه  
وبين الاسم السابق فلو  
قلت زيداً أنت لم تضربه لم يجز  
للفصل بأنك (والنصب  
حتم أن تلا) أي تتبع الاسم  
(السابق ما) أي شيئاً  
(يختص بالفعل) وذلك  
كأدوات الشرط (كان  
وحجماً) وأدوات التخصيص  
وأدوات الاستفهام غير  
الهمزة نحو أن يردا القيمة  
فأكرمه

(قوله وطارئ) أي فرجاً  
يتوهم عدم الاختصاص  
(قوله وان المطلوب) لا يقال  
التصور حاصل أيضاً لانا  
نقول لما كان الجواب  
بالمفرد أو ثراً لتصور ولك  
ان تقول ان المطلوب  
تصور المعين من حيث  
اقراره تدبر

وحينما عمر القيتنه فأهنة  
وهـ لا بكر اضربه وابن  
زيد اوجده ولا يجوز رفع  
الاسم السابق على أنه  
مبتدأ لأنه لو رفع والحالة  
هذه لم خرجت هذه الأدوات  
عما وضعت له من الاختصاص  
بالفعل نعم قد يجوز رفعه  
بالفاعل له لفعل مضمر  
مطووع لظاهر كقوله  
لا تجزعي ان منفس أهلكته  
في رواية منفس بالرفع  
وقوله فان أنت لم ينفعك  
علمك فانتسب لعلمك تهديد  
القرون الاوائل . التقدير  
ان هلك منفس أهلكته  
وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك  
علمك . (تدبيره) . لا يقع  
الاشتغال بعد أدوات  
الشرط والاستفهام الا  
في الشعر وأما في الكلام  
فلا يليهما الا صريح الفعل  
الا اذا كانت أداة الشرط  
اذا مطلقا

(قوله فرق) لا يخفى أن  
المطلوب بالهمزة في مثاله  
التصور كما مر (قوله  
تقييده) وان كان الكلام  
في المنصوب تدبر (قوله  
بان يقال الخ) لا يوافق  
ما مر (قوله حسنا) سبق  
ان الـ لا يلاء لفظا واجب  
على خلاف

على مدخول الهمزة فشاركته في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ألا ترى أنك اذا أبدلت أم  
باو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما كان مع أم وان كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما أسطه في  
المغنى في بحث أم ولم يقل أحد بان أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء  
معناها أو أحد معانيها اهـ ببعض ايضاح قال الشنخي لعلمهم انما عذروا أم من أدوات الاستفهام لان  
المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقا عليها والمنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخرا  
عنها ولم يريدوا أم موضوعا للاستفهام اهـ ولم يردوها منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب  
وشراح كلاهما ثم قال الدماميني فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلاً قد حصل التصديق بان  
أحد جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بان زيدا مثلاً جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق  
الثاني فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق في نحو أريد قائم أم عمر قلت فرق بينهما لان  
السائل عن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره من هذا السؤال فاذا أجيب زيد مثلاً أفاده تصور  
خصوصه واختلاف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أريد قائم أم عمر وإذا لا يفيد جوابه تصورا  
لتصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اهـ ببعض ايضاح وسنأتي بقية مباحث الاستفهام  
في باب العطف (قوله وحينما عمر الخ) التمثيل بهذه الامثلة مجازاة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن  
من جواز دخول ما يختص بالفعل كالادوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر  
والنظم وسيجيء أنه لا يباي في النثر الا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط اذا مطلقا أو ان الفعل  
ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى فالـ التفرع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ  
(قوله على أنه مبتدأ) ينبئ جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط  
والتخفيض والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز الخ) استدر الخ على  
قول المصنف والنصب حتم الخ أفاده تقييده بما اذا لم يقدر فعل برفع الاسم ولو قال فيجوز الخ تفريعا  
على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سمعان أن يستفاد ذلك أي  
جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بان يقال المراد بتم النصب امتناع الرفع على الابتداء  
أخذ من قوله ما يختص بالفعل اذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس الا تحصيل الفعل فلو حصل مع  
الرفع كفي لوجود المقصود اهـ (قوله مطووع) قيد به لان كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا  
لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعي) أي لا تخافي الفقران منفس بضم الميم وكسر الفاء أي مال  
نفس بصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امر أنه على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا  
تجزعي الخ عيني (قوله فان أنت الخ) أي ان لم تنعظ بعلمك بموت صاحبك فانتسب الى أجدادك  
لتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتعظ فعمل تعليلية أفاده السبوطي في شرح شواهد المغنى  
(قوله وان لم تنتفع بعلمك) أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال  
الروادى أي لا يقع وقوعا حسنا لانه يقع بعدهما في النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أي غير  
الهمزة بقرينة ما تقدم اذ الاشتغال بعد ما جاز نظاما ونثرا وسكت الشارح عن أدوات التخفيض  
مع أنها كادوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر الاعلى الفعل الصريح فكان الاولى ذكرها  
(قوله وأما في الكلام) أي النثر وقوله فلا يباي ما الا صريح الفـ على أي في باب الاشتغال كما فرضه  
الشارح فلا ينافي صحة ايلائها الاسم اتفاقا اذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد ويستثنى من كلامه  
أما فان الاسم يليها ولو كان في حيزها فعلم نحو وأما غود فهد بناهم بنصب غود على الاشتغال بمقدر  
بعده أي وأما غود فهد بناهم أو هو جار على القول بانها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان  
أفاده سمع ويس (قوله الا اذا كانت أداة الشرط اذا) أي لانها لا تجزم قال الروادى مثل اذا في ذلك  
كل شرط لا يجزم كما ونحو لودات سوار لطمئني لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أي سواء كان

الفعل ماضياً أو مضارعاً (قوله أو ان) لانها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الامهات (قوله  
والفعل ماض) أى لفظاً نحو ان زيد القيمة فاكرمه أو معنى نحو ان زيد الم تلقه فانتظره والفرق أنها  
لما جازمت المضارع لفظاً أقوى طلبها فلا يليها غيره بخلاف الماضى فانها لم تجزمه لفظاً ما لم يكن  
ماضياً عرفاً أو مضارعاً مجزوماً بغيرها فضعف طلبها فيه بغيرها غيره فظاهر اقاله الموصرح (قوله فتسوية  
الناظم الخ) أجيب بأن التسوية بينهما فى وجوب النصب وفى مطلق الاختصاص بالفعل وان كان  
أحدهما أقوى من الآخر عبارة الناظم لا تقتضى غير ذلك (قوله ما بالابتداء) أى بدى الابتداء  
(قوله فالرفع التزمه أبداً) أى على الصحيح وللرد على المقابل أكد بقوله أبداً (قوله وتخرج المسئلة  
عن هذا الباب الخ) أى لانه يعتبر فى الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرع له العامل أو  
مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحثية وقد تبع الشارح فى ذلك التوضيح والمتمجه ما اقتضاه  
اطلاق كلام الناظم من عدمه منه لان العامل صالح للعمل فى الاسم السابق لدانته والمنع من عمله  
لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتما بشر زرتة) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لا متناع تقدير  
الفعل الناصب بقاء على عدم ازالة ما اختصاص لبت بالجل الاممية وجوزة ابن أى الربيع بناء على  
الازالة قال فى المعنى والصواب أن انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتها قام زيد مثلاً (قوله اذا المفاجأة)  
من اضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية الا بتكاف (قوله لا يليها ما فعل) أى ظاهر  
ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليها ما فعل ظاهره ولا مقدر (قوله ومما يحتص بالابتداء) فصله  
عما قبله لان اختصاصه بالابتداء ليس فى جميع الاحوال بل فى حالة كون الواقع بعد  
الاسم مضارعاً مثبتاً (قوله فى نحو خرجت الخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم محبوب بنواو  
الحال وقوله فلا يجوز الخ أى لما يأتى فى الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالاً لا تمتنع فيها  
الربط بالواو ومما يحتص بالابتداء لام الابتداء أيضاً اذا كان بعد لام مدخولها فعل ماض  
متصرف لم يقترن بقدر نحو انى زيد ضربه (قوله ما لم يرد الخ) أى شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً لما وجد  
بعده (قوله كأدوات الشرط الخ) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو برفع زيد لا غير  
كفى التسهيل وشرحه وكلا النافية فى جواب القسم ولهذا قال سيديويه فى قول الشاعر  
آليت حب العراق الدهر أطعمه ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقيساً دون  
اسقاط الخافض لان أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراح فيجوز النصب فى  
نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كفى الهمع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكما خبرية)  
قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية فى قوله والاستفهام (فائدة) كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل  
كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلاً وحذف تمييزها الفهم المعنى ومن  
زائدة وآية مفعولاً ثانياً فكم مبتدأ أو مفعول لا تيناً مقدر بعده لان الاستفهام له الصدارة  
على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجوز واحد من الوجهين لعدم  
الراجع حينئذ الى كم وتعين كونهما مفعولاً ثانياً مقدر ما وجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة  
بيان لكثرة الآيات المسؤل عنها المهدوفة والاصل سل بنى اسرائيل عن الآيات التى آتيناهم  
لخصته من المعنى والدمايينى (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيد لا ناضا به زيد ماضى به زيد كم ضربه  
زيدانى ضربه زيد الذى ضربه زيد رجل ضربه (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال  
وقوله لا يعمل ما بعده فمما قبله لان لها الصدر ولو عمل ما بعده فمما قبلها لزم وقوعها تحتها وقوله  
فلا يفسر ما ملاقيه أى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر  
فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالمفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب  
الاشتغال فالمجهول دليلادون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف

أوان والفعل ماض فيقع  
فى الكلام فتسوية  
الناظم بين ان وحيتها  
مردودة (وان تلاً)  
الاسم السابق ما بالابتداء  
يحتص) كذا الفجائية  
وليتها (فالرفع التزمه أبداً)  
على الابتداء وتخرج  
المسئلة عن هذا الباب الى  
باب المبتدأ والخبر نحو  
خرجت فاذا زيد يضربه  
عمرو وليتما بشر زرتة فلو  
نصب زيد او بشر لم يجوز  
لان اذا المفاجأة وليت  
المقرونة بما لا يليها ما فعل  
ولا معمول فعل ومما يحتص  
بالابتداء أيضاً واو الحال  
فى نحو خرجت وزيد يضربه  
عمرو فلا يجوز وزيد  
يضربه عمرو بنصب زيد  
و (كذا) التزم رفع الاسم  
السابق (اذا الفعل)  
المشتغل عنه (تلاً) أى  
بمع (ما) أى شيئاً (لم يرد ما  
قبل معمولاً لما بعد وجد)  
كأدوات الشرط والاستفهام  
والتحضيض ولا م الابتداء  
وما النافية وكما خبرية  
والحروف الناسخة  
والموصول والموصوف  
تقول زيد ان زرتة يكرمه  
وهل رأيت به وهلا كلمته  
وهكذا الى آخرها بالرفع ولا  
يجوز النصب لان هذه  
الاشياء لا يعمل ما بعدها  
فمما قبلها فلا يفسر ما ملا

بان دلوى فى • يا أيها المانع دلوى دونكا • مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم  
الفعل لا يعمل فيما قبله ويرتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بإيضاح  
وزيادة (قوله لانه بدل من اللفظ) أى لان ما بعدهما من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل  
المحذوف أى وشأن البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز حمل المذكور فيما قبله كالمحذوف  
(قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان  
الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا اشكال فى الاشتغال فى نحو زيد التضرع به أو لا تضرع به  
لما فى الرواى عن شرح المقرب أن لام الامر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبله ايفسر العامل ولا  
يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما يلزم الصدر كما يلزم ذلك فى نحو لماولن فما يفيد  
كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يحالف ذلك غير سديد وانما اختير نصب لان وقوع هذه  
الاشياء أخبارا للمبتدأ قليل بل قيل بغيره (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه ان أحسن فى  
التعجب دال على الطلب حتى احتج الى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماضى حتى به على صورة الامر  
ولادلالة على الطلب وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما  
أجاب الشارح بما ذكره لا يمنع دلالة على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالة على الطلب ومن  
قال كان محشوى انه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والبالغة فامتناع نصب زيد عنده لاما  
ذكره الشارح بل لان فعل التعجب لحدوده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لان الضمير) أى  
المجرور وبالباى فى محل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذ لم يكن ضميره فى محل رفع (قوله وانما اتفق  
السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل الدفع أن هذا ليس  
بما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام  
جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء فى المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يجز  
نصب الاسم اذ لا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد  
وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار فى العموم كالآية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمنع اجماع  
السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جعلت لكون الفاعل مؤنثا غير  
حقيقى بلا فاصل اه أى ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم  
استؤنف) فيه اشارة الى أن الفاء استثنائية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا  
تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجاعة زيادته فى الخبر مطلقا وقيد القراء وجاعة الجواز يكون  
الخبر أمرا أو نهيا تصریح (قوله فى نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو  
ظرف أو موصوفا بأحد هما على ما تقدم (قوله وقائلة) أى ورب قائله وخولان بفتح الخاء المجهة قبيلة  
باليمن والفتاة الشابة (قوله معنى الشرط) أى لما فى المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم  
فالمعنى مر زنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا بعده) الجواب فى الشرط فهم الجماعة أن المراد فى  
اسم الشرط ولهذا قال اللقائى لعلى الوجه والوجه لا يوافقونه على ذلك لان اذا من أسماء الشرط وهى  
منصوبة عندهم بجوابهم ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اه ومثل اذا بغيره أدوات الشرط التى  
هى ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد اذا وى احتمل عندى أن المراد فى فعل الشرط يعنى أن الاسم  
المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله لم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط  
لان الجواب لا يعمل فى فعل الشرط فكذلك لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط قائما  
فانه وجبه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد  
كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده فى معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين  
وسكون الياء وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور وقاله فى التصريح (قوله فى

فيه لانه بدل من اللفظ به  
(واختير نصب) أى رجع  
على الرفع فى ثلاثة أحوال  
الاول أن يقع اسم  
الاشتغال (قبل فعل ذى  
طلب) وهو الامر والنهى  
والدعاء نحو زيد اضربه  
أولبضره عمرو ولا تنه  
واللهم عبدك ارحمه أو  
لا تؤاخذة وكر اغفر الله  
له وانما وجب الرفع فى نحو  
زيد أحسن به لان الضمير  
فى محل رفع وانما اتفق  
السبعة عليه فى نحو الزانية  
والزانى فاجلدوا لان تقديره  
عند سيبويه مما يتلى عليكم  
حكم الزانية والزانى ثم  
استؤنف الحكم وذلك لان  
الفاء لا تدخل عنده فى  
الخبر فى نحو هذا ولذا قال  
فى قوله  
وقائلة خولان فانكح فتاتهم  
ان التقدير هذه خولان  
وقال المبرد الفاء المعنى  
الشرط ولا يعمل الجواب  
فى الشرط فكذلك ما أشبهه  
وما لا يعمل لا يفسر عاملا  
وقال ابن السيد وابن بابشاذ  
بختار الرفع فى



في المخصوص كزيد الضربه  
(و) الثاني أن يقع (بعدهما  
أيلاؤه الفعل غلب) أي  
بعدهما الغالب عليه أن يليه  
فعل فأيلاؤه مصدر مضاف  
إلى المفعول الثاني والفعل  
مفعول أول لأنه الفاعل  
في المعنى والذي يليه  
الفعل غالباً أشياء منها  
همزة الاستفهام نحو أبشرا  
منا واحداً تتبعه فان فصلت  
الهمزة فالحتمار الرفع نحو  
أأنت زيد تضربه إلى نحو  
أكل يوم زيد تضربه لأن  
الفصل بالظرف كالفصل  
وقال ابن الطراوة إن كان  
الاستفهام عن الاسم  
فالرفع نحو أزيد ضربته أم  
عمرو وحكم بشذوذ النصب  
في قوله  
أثعلبة الفوارس أم رياحا  
عدت بهم طهية والخشبا  
ومنها النفي بما أولاً وأن  
نحو ما زيدا رأيت ولا عمرا  
كلمته وإن بكراً ضربته  
وقيل ظاهر كلام سيبويه  
اختيار الرفع وقال ابن  
الباذش وابن خروف  
يستويان ومنها جث  
المجردة من ما نحو اجلس  
حيث زيدا ضربته (و)  
الثالث أن يقع (بعدهما طف  
بلا فصل على • معمول  
فعل مستقر أولاً) سواء  
كان ذلك المعمول منصوباً  
نحو لقيت زيدا وعمرا  
كلمته أو مرفوعاً نحو قام  
زيد وعمرا أو كرمته وأما

العموم) أي ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة إلى أن في عبارة المصنف  
تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا أفرع عليه قوله فأيلاؤه  
الخ (قوله لأنه الفاعل في المعنى) أي لأنه الذي يلي الأشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام)  
بجملته بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) أي هذا  
إن اتصلت بالاسم المستعمل عنه فان فصلت الخ وقوله فالحتمار الرفع أي لأن الاستفهام حينئذ عن  
الضمير ورفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يجوز أن لا يرفع هذا إن لم يجعل الضمير فاعل  
فعل مقدر برزوا تفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ والواجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به  
الداميني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير  
والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب إذا جعل فاعل  
فعل مقدر برزوا تفصل فيه نظراً لرد صورة الفصل على الناطم لأن البعديّة ظاهرة في الاتصال  
(قوله إلا في نحو الخ) أي مما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أي واجب بدليل قوله  
وحكم أشذوذ الخ وأما واجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به  
والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم أعياجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ  
بدليل أن السؤال في نحو أزيد اضربت أم عمرا بلا ضمير إنما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب  
اجتماعاً (قوله أثعلبة الخ) ثعلبة ورياح وطهية والخشبا قبائل ومراهم مدح الأولين وذم الآخرين  
وثعلبة منصوب بفعل قد مر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة الخ والفوارس بسفة  
لثعلبة ورياحاً بالباء التحتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية إن كان عدت بمعنى  
ساويت وبرزع الخافض والباء بدلية إن كان بمعنى ملأت أي ملأت بدلهم إلى طهية والخشبا بجاء  
مجهلة مكسورة وشين مجة وباء موحدة (قوله النفي بما الخ) قيد بالثلاثة لأن لم ولما ولأن لا يليها الاسم  
الاضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلمته) مقتطع من كلام أي  
لا زيدا رأيت ولا عمرا كلمته لأن لا الداخلة على الماضي غير الداعية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا  
عن الدوشري وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا إلاً بالاولى بما  
النافية كافي المثال لأنها مثلاً في الدلالة على النفي وفي الصورة أذكر من هذا لفظ ثنائى آخره ألف  
لينة قافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة  
الدخول على الفعل وأما ما عمل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال  
على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الإضمار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره  
المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله إن الباذش) بكسر الهمزة والفتح تصريح (قوله  
يستويان) لأن لكل مرجحاً يساوى عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما  
في الشاطبي وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال صفة عاطف (قوله نحو قام زيد وعمرا  
أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمراً أكرمته وقام زيد حيث ترجع الرفع مع أن طلب  
التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجيح النصب فيه أيضاً أن النصب فيه يأتي على صورة النصب  
الضعيف في زيد اضربه إذ لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأتى الفعلية بعد استقرار الضعف  
في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمراً أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعى النصب  
وعمله هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين  
في ترجيح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لما كلة جملة سابقة  
يترجح لما كلة جملة لاحقة نحو زيد اضربه وأكرمته عمراً اه وكذا في شرح الجامع عن ابن  
هشام الذي ذكره من أن النصب في هذه الصورة لكان له وجه قد بر

طلباً للمناسبة بين الجملتين لأن من نصب فقد عطف فعليه على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تفاههما واحترز بقوله (٥٦) بالفصل من نحو قام زيد وأما مرفوعاً كرمته فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بعد أما

مستأنف مقطوع عما قبله ويقول فعل مستقر أو لأن العطف على جملة ذات وجهين وستأتي تنبيهان الأول تجوز الناطم في قوله على معمول فعل إذا عطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت الثاني ترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبهة بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت القوم حتى زيداً أكرمته ومقام بكر لكن عمراً ضربته فحتى ولكن حرفاً ابتداءً أشبهها بالعاطفين فلو قلت أكرمت خالد حتى زيداً كرمته وقام بكر لكن عمر وضربته تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه • ثانيها أن يجاب به استفهام منصوب كزيداً ضربته جواباً لمن قال أكرم ضربت أو من ضربت ومثل المنصوب المضاف إليه نحو غلام زيداً ضربته جواباً لمن قال غلام أكرم ضربت • ثالثها أن يكون رفعه بـ هوهم وصفاً مختلاً بالمقصود ويكون نصيبه نصافي

(قوله طلباً للمناسبة الخ) ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الخذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جداً بل نقل في المغني عن الامام الرازي أن التخالف قبيح فانه رفع ما قبل ان في الرفع تخالفاً من تقدير العامل فلكل مر جمع فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخص من التخالف أقوى من اعتبار التخص من التقدير لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهن أم أنتم صامتون (قوله فإن الرفع فيه أجود) ما لم يرجع النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طاب ككرم زيداً وأما عمر أفاضه قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع أماله كونه في غير محلها أو إذا كانت زائدة قال الدماميني ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينهما وبين أماً بأكثر من جزء واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لأن الواحيد ليست عاطفة ولا حاجة لقوله بالفصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعاً لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما أخرج هذا بقوله بالفصل لأنه أصرح في إخراج (قوله تجوز الناطم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبهة بالعاطف) إعطاء شبهة العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجيح النصب بعده طلباً للمناسبة بين المتعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الاتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيداً أكرمته) محل كون زيداً منصوباً بفعل مقدراً إذ لم يجعل معطوفاً على القوم وأكرمته نأ كيد أي لا كرمت زيداً الذي تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيداً إلا أكرمت القوم وإن أوهه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولاً (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيد قول المصنف الاتي والرفع في غير الذي مرجح إذ لا وجه لتعيينه غايته أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب لطابق الجواب السؤال ولهذا الرفع اسم الاستفهام كما لو قيل أكرم ضربته برفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف إليه) أي إلى المنصوب ونسبته منصوباً باعتبار ما كان والاف هو بعد الاضافة مجرور (قوله اذ النصب نص الخ) اعترضه الرضي بأن المعنى على الوصف بالخلقوية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقها صفة أو خبراً إذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لأن الخلق الإيجاد وغير المتناهية لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقاً فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقها خبراً كل شيء مخلوق خلقها بقدره وعلى الرفع مع كون خلقها صفة كل شيء خلقها كأنه بقدر المعنيين متحدان وأجاب السعديان الشيء اسم للموجود أو مفيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فإن مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كأنه بقدره والمحكوم عليه في الأول أعم منه في الثاني مفهوم ما بل وصداق عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ جعل الجملة صفة غير مقصود لاها ماذ كره الشارح (قوله وفي الرفع إمام كرم الفعل الخ) انما قال إمام لأن الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفاً وبقدر خبر يحتمل كون الفعل خبراً وقد راجعاً من الهاء كما سيد كره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أي له تعالى وهذا مذهب المعتزلة

المقصود كما في أن كل شيء خلقها بقدره إذا نصب نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدره وهو المقصود في الرفع إمام كون الفعل وصفاً شخصاً وبقدره هو الخير وليس المقصود لإمامه وجود شيء لا يقدر لكونه غير

ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الابهام من محال النصب) أى  
 هذا الابهام من محال النصب وقال النصب في الآية  
 مثله في ريدا ضربته قال وهو عربى كشير وقد  
 قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه في موضع الخبر  
 للمبتدأ والجملة خبران وبقد ر حال وانما كان  
 النصب نصا في المقصود لانه لا يمكن حينئذ جعل  
 الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر  
 عاملا فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى وكل  
 شئ فعلوه في الزبر (وان تلا المعطوف) جملة ذات  
 وجهين غير تهجيية بان (فلا تخبراه به) مع معوله  
 (عن اسم) غير ما التهجيية (فاعطفن تخبرا) في اسم  
 الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء  
 بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول أو  
 عطف بالفاء مخوزيد قام وعمروا كرمته في  
 داره أو فعمروا كرمته رفع عمرو ونصبه فالرفع  
 مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجيح  
 لان في كل منهما مشاكلة بخلاف ما أحسن زيدا  
 وعمروا كرمته عنده فانه لا أثر للعطف فيه فان  
 لم يكن في الثانية ضمير الاسم الاول ولم تعطف  
 بالفاء فالأخفش والسيرافي ينعان النصب والفارسي  
 وجاعة منهم الناظم يجهزونه

في أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الابهام من محال النصب) أى  
 لانه يذمه المقام فلا ينظر اليه ويلزم عليه من جوحية قراءة الاكثر الوجه اعتباره من محال أو ريد  
 الرود اني أن ايهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شئ منصوب  
 بخلقناه مقدرا لان باب الاشتغال والاصل خلقنا كل شئ خلقناه مثل وفعلت فعلت التي فعلت ثم  
 حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجع للنصب وقد يدفع بان احتمال الوصفية  
 على النصب ضعيف عن احتماله على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما  
 قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأني الوصفية التي بها استقامة المعنى اذا نصب يقتضى  
 أنهم فعلوا في الزبر أى صحف الأعمال كل شئ مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئا اذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام  
 السكتابون أو فعملوا الكتاب فان قلت يستقيم المعنى على النصب اذا جعل الظرف نعتا لكل شئ  
 لان المعنى حينئذ فعلوا كل شئ مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وان كان  
 مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد فيه أن كل مفعول مثبت في صحائف أعمالهم  
 بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كافي آية وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المعطوف) أى غير  
 المفصول بأمأ أمأ المفصول بها مخوزيد قام وأما عمرو فأكرمته فالتخارر رفعه ما مرجع النصب مرجع  
 كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية الصدر  
 فعلية المجر كافي التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت الصغرى  
 باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط أن  
 يكون في الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشعول عنه لان جملة حينئذ تكون  
 معطوفة على الخبر فلا بد فهم من رابط كالخبر والتمثيل بما ذكر من عني عود الصمير الثاني الى الاسم  
 الاول ولا يضر احتمال عوده الى الثاني لان المثال يكفي فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من  
 المقال (قوله أو عطف بالفاء) في هذا العطف حرازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية  
 معطوفة بالفاء لكن مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لانه لا فادتها السببية تربط احدى الجملتين  
 بالآخرى كالضمير (قوله لان في كل منهما مشاكلة) ولا سلامه الرفع من الحذف والتقدير عارضها  
 ترتب النصب على أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أى للمعطوف عليه (قوله عنده)  
 لا حاجة اليه ان يرجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان يرجع الضمير للمبتدأ  
 أعني ما والحامل له على ذكره مرعاة قوله سابقا بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول الخ  
 (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أى على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط  
 ما التهجيية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التحجب بها فالراجح الرفع على العطف على  
 مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الانشاء ويجوز النصب على  
 العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله ينعان النصب) أى بناء على أن العطف  
 على الصغرى لعدم الرابط كافي التصريح فلا ينافي عرو المصنف في تسهيله الى الأخفش ومن  
 وافقه ترجيح الرفع لاجوبه لانه مبني على أن العطف على الكبرى لقوات التناسب في النصب  
 حينئذ فاعرفه (قوله يجهزونه) أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدماميني وسم قال  
 الاسقاطي فيكون مستثنى مما يحتاج الى الرابط كما يدل عليه قول المصريح بعد ذكره أن هذا  
 المذهب الثاني ظاهر كلام سيبويه مانصبه ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضمير  
 واسند لذلك باجماع القراء على نصب والسماه رفعها وهي معطوفة على يسجدان من والنجم  
 والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اه ووجه الاستثناء انهم يفتقرون في  
 الثواني ما لا يفتقرون في الاوائل اه كلام الاسقاطي وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوي

وقال هشام الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم <sup>في تنبيهه</sup> شبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول نحو وأنا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثاني نحو هذا ضارب زيد وعمرا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (والرفع في غير الذي مر) أنه يجب معه النصب أو يمنع أو يكون واجبا أو مساويا (رجع) على النصب لسلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأسفل فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته أرجح من نصبه باضمار فعل ونصبه عربي جيد خلافا لمن منعه وأنشد ابن الجبيري على جواز قوله فارسا ما عادره ملحه أغبر زميل ولا تنكس وكل ومنه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها بنصب جنات ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فما أبيع) لأن فيما يرد عليك من الكلام أن تردّه اليه وتخرجه عليه (افعل ودع مالم يبع) لأن فيه ذلك (وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقا (أو باضافة) وان تابعت أوهما معا (كوصل يجري)

لا لفظي وأن بناء البعض الجواز في القول الثاني على أن العطف على الكبرى وإن فات التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادما للمنعول وعزوه إلى التوضيح أن الخلف لفظي تقول باطل بل قول الموضح عقب مذهب الأخفش والسيرافي وهو المختار يدل على أنه معنوي وظاهر أن قوله تفرعا على ما ذكره مما مر مانعه فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا إلى بيان وجه استثناءه خلافا لسم باطل مبني على باطل نعوذ بالله من التسهيل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كنتم (قوله الواو كالفاء) رد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذا ان يقوم ويقعد لكس يستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث أطلق في المعطوف بل إطلاقه يقتضي أن ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبلا الابتدائيات (قوله في هذا) أي في جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي لجهة النصب هنا شترائط الضمير أو الفاء إذ لا عطف هنا حتى يحتاج إلى الرابط (قوله أيضا) أي كافي الموضوع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف المناسب للمفعول بخلاف مالم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الأب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الأب وعمرو يكرمه لأن مشابهة هذا لوصف للفعل غير تامه (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب عمرو وأفاد الكلام أن عمرا مفعول به الأكرام وإذا رفع أفاد أنه فاعل الأكرام إلا إذا برز الضمير بخرمان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيد وعمرو يكرمه وهو فعند عدم الإبراز كافي عبارة الشارح لا يتعد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لا لتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولونبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيد وعمرا أكرمه في داره لسان أولى (قوله في غير) متعلق برفع على ما قاله الشيخ خالد أنه الظاهر (قوله فارسا ما عادره) أي تركوه ومازاة ملحه باطء المهمل المفتوحة أي غشيه الحرب فلم يجد له محلصا غير رقبيل بضم الزاي وتشديد الميم أي غير جبان ولا تنكس بكسر النون وسكون الكاف أي ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره للجزء ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشغول عنه أن يكون مختصا كالمرفوع فارسانا ككرة محضة أوجب بأن ما وان كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف أي فارسا أي فارس (قوله فما أبيع الخ) فأنه دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي (قوله فيما يرد الخ) حال من ما التي هي مفعول مقدم لأفعل وقول البعض حال من ما على رأى سيبويه أو من ضميره في الخبر على رأى غيره مبني على زعم أن ما مبتدأ وهو حروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم وقوله أن تردّه اليه نائب فاعل أبيع كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيع وهو لا يجوز فالذي ينبغي جعله بدل اشتمال من ضمير في أبيع وضمير تردّه وتخرجه إلى ما أبيع واليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكيم من رفع ونصب الذي أبيع لأن رده إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخرجه عليه حالة كون ذلك الحكيم كأنما فيما يرد على لسانك من الكلام ولوقال الشارح فما أبيع لك بمقتضى تلك القواعد أفعل ودع مالم يبع بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أي عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أي غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو باضافة أي بمضاف أو ذي إضافة وقوله أوهما معا فيه إشارة إلى أن أوفي كلام المصنف مانعة خلق فتجوز الجمع واعتراض الشاطبي كلام المصنف بأن

في جميع ما تقدم فالاحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجري مع (٥٩) انفصاله منه بما ذكر فيجب النصب في نحو

ان زيدا امررت به أو  
بغلامه أو حبست عليه أو  
على غلامه أو أكرمت  
أخاه أو غلام أخيه أو كرمك  
كما يجب في نحو ان زيدا  
أكرمته ويمنع النصب  
ويمنع الرفع في نحو خرجت  
فاذا زيد مر به أو بغلامه  
أو حبس عليه أو على غلامه  
أو يضرب أخاه أو غلام  
أخيه عمرو وكما يجب الرفع  
في نحو فاذا زيد يضربه  
عمرو وقس على ذلك بقية  
الأمثلة في تنبيه على النصب  
في نحو زيد اضربه أحسن  
منه في نحو زيد اضربت  
أخاه وفي نحو زيد اضربت  
أخاه أحسن منه في نحو  
زيد امررت بأبيه  
(وسوفي ذال الباب وصفا  
ذاعمل) وهو اسم الفاعل  
والمفعول بمعنى الحال أو  
الاستقبال (بالفعل) في  
جواز تفسير ناصب الاسم  
السابق بنحو أن زيدا أنت  
ضاربه أو مكرم أخاه أو مارب  
أو محبوب عليه تريد الحال  
أو الاستقبال كما تقول  
أن زيدا تضربه أو تكرم  
أخاه أو تضربه أو تحبس  
عليه وإنما مننع زيدا  
أنت تضربه بخلاف أنت  
ضاربه لاحتياج الوصف  
إلى ما يعتمد عليه بخلاف  
الفعل فإن كان الوصف  
غير عامل لم يجوز أن يفسر  
عاملا فلا يجوز أن زيدا أنت  
ضاربه أو محبوب عليه

الفصل لا يتقدم بما ذكر إذ يجوز زيد اضربت راغباً فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحيث  
فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلق (قوله في جميع ما تقدم) أي من الاحكام الخمسة فلا يرد أن  
المقدر في الوصل مقدر من لفظ المذكور وفي الفصل من معناه أو لازمه كالم والمرااد التشبيه في  
مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد أن النصب في الوصل أحسن منه في الفصل كما سبذ كره (قوله  
أو حبست عليه الخ) أتى بهذا الإشارة إلى أنه لا فرق في حرف الجر بين البناء وغيره فهو مراعاة لقوله  
السابق بحرف جر مطلقاً (قوله بقية الأمثلة) الأولى بقية الاحكام إلا أن يكون اسم الإشارة راجعاً  
إلى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الاحكام أي ويختار النصب في نحو زيد امررت به أو  
بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيد اضربه ويستوى الأمران في نحو زيد قام وعمرو  
مررت به في داره كما يستوى ان في زيد قام وعمرو أكرمته في داره ويستريح لرفع في زيد مررت به كما  
يتريح في زيد يضربه (قوله أحسن منه في نحو زيد اضربت أخاه) لان المقدر في الأول من لفظ  
المذكور ومعناه وفي الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول  
عنه بخلاف الثاني وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيد امررت  
بأخيه لانه فهم بالاولى كما ستعرفه (قوله وفي نحو زيد اضربت أخاه أحسن الخ) لان الفصل فيه أقل  
من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيد امررت به مع زيد اضربت أخاه والمفعول عن أبي حيان أن  
النصب في الأول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما  
وهما الظاهر والضمير في المعنى في الأول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما  
معنى فيه (قوله وسوفي ذال الباب وصفا) أي في الجملة اذ لا يتأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذ وقع  
الاسم بعد ما يختص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول الشارح في جواز الخ وبرد إليه كما قاله سم قول  
المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ يختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد  
والمثنى والمجموع جمع تعحيح كزيد أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتن ضارباته وكذا جمع التكسير  
عند بعضهم كزيد أنتم ضاربه أو أنتن ضواربه (قوله ذاعمل) أي فيما قبله سم فتخرج الصفة  
المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو أن زيدا أنت ضاربه) قال سم  
ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحيث قد فرغ المذكور كما كونه مفسر للمحذوف  
المرفوع وقائماً مقامه اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد  
باضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لعمدة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به واسم الفاعل  
المقدر خبر لانت مقدم وشاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر اه يعني بتقدير اسم الفاعل بوجهيه  
ولاجل أولهما جى بالاستفهام (قوله أو محموس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظر  
إلى الموصوف المحذوف أي شخص محموس أي مقصور وأنت ان نظر إلى المبتدأ الذي هو أنت وليس  
نائب الفاعل الضمير المحرور يعلى واللام يكرر في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أي بخلاف  
زيد أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحيث لا يرد على قوله لاحتياج الوصف  
إلى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه وإيضاح وجه عدم وروده ان  
مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت تضربه وجواز زيدا أنت ضاربه بالاستفهام فيهما بقرينه قوله  
وإنما مننع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لاتنافي قوله سولان المعنى ان الوصف  
العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقي شيء آخر وهو ان الوصف لا يفصل من معموله  
باجنبي كما صرحوا به في الكلام على قوله تعالى أرأيت أن أعبد آلهم وحيث قد فرغ من فعل الوصف  
بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويحجب  
بان المراد كإمرأه لسلط عليه لصلح لذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال

أمس وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير



أخذ من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهي الفصل المنوع وقوع  
 الأجنبي بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم  
 المعمول عليهما كما في أريد أنت ضارب لأن المعمول وان تقدم لفظا متأخر رتبة فكانه لا فصل  
 فتدبر (قوله ان لم يكن مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من نسوية المصنف الوصف بالفعل اذ  
 الفعل لا يكون مقصرا الناصب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماما  
 بجانب الاسم لأنه أنهع من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكون عنه مع تقييد الوصف  
 بكونه ذاعلا أنه ليس بشرط وقد مر عن اسم أن قول المصنف ان لم يكن مانع حصل شرط لنصب  
 الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعدوه من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على  
 صلاحية العامل في ذاته لان ينصب الاسم السابق لوسط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة ال  
 عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فلم يستقوط استشكل البعض  
 بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للموسول فهي كالجزء منه فكان  
 منع العمل لذات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع  
 تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولومع انظر وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا  
 يرد على اخراجها من قول المصنف وصفا ذاعلا لان الكلام في الاشتغال على العموم وأول النظر  
 للمفعول به الذي هو الأصل في الباب اه سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليك) أي على ان زيد  
 مبتدأ خبره الفعل الثاني عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره  
 الفعل النائب الخ سقوط استشكل بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصلح أن يكون اسم الفعل أو المصدر  
 خبره لان اسم الفعل لا يحمل له على الراجح والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما  
 بالنسبة الى اسم الفعل فان ظاهر أنه هو ومعه وله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا يحمل  
 له لان المحل على ما قلنا مجموع اسم الفعل ومعه وله والمنفي محلبة اسم الفعل وحده فاعرفه ومراه  
 بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جهة ان نصبه  
 بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واضرب اذا لا يشترط توافق  
 المفسر والمفسر اسجبة وفعلية على ما قبل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصدر  
 على ما ذهب من يجوز على اسم الفعل والمصدر ومحذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أي على الاشتغال  
 بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب اذ لم يمنع منه مانع كما هو  
 ظاهر فيتعين في قوله تعالى والذين كفروا فنعسا لهم كون الذين مبتدأ ونعسا مصدر لفعل محذوف هو  
 الخبر أي نعسا الله تعالى ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان  
 الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف  
 يفسره تعالى وجود المانع وهو الفاء لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر في باب الاشتغال عاملا  
 الداميني وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغنى بان اللام متعلقة بمحذوف استوفى للتبيين  
 قاله لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولا م التقوية غير لازمة بغنى  
 فالضمير من جملة أخرى غير جملة التفسير فقد رد الداميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في  
 شرح المفصل انها تسقط فيقال سفيان زيد اورعيا اياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال  
 في نحو زيد اسقيه كالعليه جماعة منهم أبو حيان وان خالفهم في المغنى بناء على تعليله السابق  
 وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبره فاصح الاشتغال  
 معها عليه نحو زيد است مثله أي باين زيد (قوله الذي لا يفعل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ  
 بفعله كضربا في المثال واحد ترزما يفعل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما

(ان لم يكن مانع حصل)  
 يمنع من ذلك كوقوعه  
 صلة لال امتناع عمل  
 الصلة فيما قبلها ومالا  
 يعمل لا يفسر عاملا ومن  
 ثم امتنع تفسير الصفة  
 المشبهة فلا يجوز زيدا ما  
 الضار به ولا وجه الاب  
 زيد حسنه في تنبيه يتعين  
 الرفع في زيد عليك وزيد  
 ضربا اياه لانها غير صفة  
 نعم يجوز النصب عند من  
 يجوز تقديم معمول اسم  
 الفعل وهو الكسافي  
 ومعمول المصدر الذي  
 لا يفعل بحرف مصدرى  
 وهو المبرد والسيراني

(قوله وقدم) عبارة  
 الشارح تقييد أنه شرط  
 للتفسير الا ان يقال لتفسير  
 الناصب له (قوله النائب  
 الخ) فيه ان اسم الفعل  
 مدلوله لفظ الفعل الدال  
 على معناه فلا نيابة اللهم  
 الاعلى بعض الاقوال  
 (قوله رد الخ) سبق أن  
 سقيالك يتعين فيه أنها  
 للتبيين ويطرد الباب فما  
 للمغنى متجه

نعتا أو عطف نسق بالوار  
أو عطف بيان (كعلقة  
بنفس الاسم) السببي  
(الواقع) شاغلا فتقول  
زيدا أكرمت أخاه أو  
محبه فتكون العلقه بين  
زيدا أكرمت عمله في سببيه  
كذلك تقول زيدا أكرمت  
رجلا يحبه أو أكرمت  
عمرا وأخاه أو عمرا وأخاه  
فتكون العلقه عمله في  
متبوع سببيه المذكور  
ويجوز أن يكون المراد  
بالعلقه الضمير الراجع الى  
الاسم السابق فتكون  
الباء بمعنى في أي أن وجود  
الضمير في تابع الشاغل  
كاف في الربط كما يمكن  
وجوده في نفس الشاغل  
وان كان الاصل أن  
يكون متصلا بالعامل أو  
منفصلا عنه بحرف جر  
ونحوه في تنبيهه لوجعلت  
أخاه من قولك زيدا  
أكرمت عمرا وأخاه بدلا  
امتنعت المسئلة نصبت  
أو رفعت لان البدل في  
نية تكرير العامل فتخلو  
الاولى عن الربط نعم يجوز  
ذلك ان قلنا ان العامل في  
البدل هو العامل في المبدل  
منه وكذا تمتنع اذا كان  
العطف بغير الواو لافادة  
الواو معنى الجمع بخلاف  
غيرها من حروف العطف  
بحاققه اذا رفع فعل  
ضمير اسم سابق نحو أزيد  
قام أو غضب عليه أو  
ملا بسا الضمير نحو أزيد قام

قبل الموصول فلا تفسر ما لاقاه الشارح على التوضيح (قوله وعلقه بين العامل الظاهر الخ) يعني  
أن الارتباط بينهما الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق في المعنى  
كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا للضمير يحصل بتابع  
الشاغل الاجنبي لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقه بمعنى الارتباط والباء  
في قوله بتابع وبالاسم سببيه لان كلام من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه  
في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيد كرا الشارح وجه آخر (قوله سببي له) أي  
للاسم السابق (قوله نعتا) أي لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع وبقي البدل وسيد كرا الشارح أنه  
لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا  
ولا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصل لا نعم يرد عليه أن العلقه  
تكون في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هند اضربت الذي تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على  
الشاغل نحو زيد القيت عمرا والذي يحبه أي يحب زيد أو صفة المعطوف على الشاغل نحو زيد  
لقيت عمرا ورجلا يحبه و بيان المعطوف على الشاغل نحو زيد اضربت رجلا وعمرا أخاه وحيث سئذ  
فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع للعلوى له دخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالوار)  
أي بشرط أن لا يعاد معه العامل كافي التسهيل والالم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل  
بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببي) كان الاحسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو  
زيد اضربه كافي سم (قوله فتكون العلقه بين زيداً وأكرمت عمله) أي مسبب عمله وفي كلامه  
إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف أي بالعمل في متبوع تابع سببي وبالعامل في نفس الاسم ولا  
حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه في قوله وعلقه بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى في)  
لوقال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالمضاف (قوله في نية تكرير العامل) يعني أن عامل  
البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل  
منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الورداني عامل الدل وان كان مقدرا لكمة غير  
مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره قفت في تأكيد الضمير فقط فان الفعل غير مقصود  
بالاسناد عز الدما مبنى القول بان البدل على نية تكرار العامل إلى الاخفش والرقماني والقاسمي  
وأكثر المتأخرين وعزا القول بان عامله العامل في متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيباني  
والنخشمري وابن الحاجب ومال إليه (قوله فتخلوا الأولى عن الربط) فلا يصح أن تكون خبرا ان  
رفعت لعدم الربط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق ان نصبت لعدم الربط بين  
الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الاسماء مع جملة اسم  
مثنى أو مجموع فيه ضمير اه دما مبنى (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أي على الفاعلية أو النسيابة عن  
الفاعل ولذا مثل بمثلين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيدا وضرب أبوه (قوله فقد يكون  
الخ) كالصريح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع  
أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام ويترجح في نحو  
أزيد قام ويجب العامل كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر  
لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما الا اذا  
نقول المنع من العمل لعرض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لالذات العامل (قوله اذا قدرت  
ما كفاه) أما اذا قدرت زائدة غير كافية كان الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والانفا حيث سئذ  
وكالكم في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف بقسره  
المذكور لانه يجب أن يليه فعل ظاهرا أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لوقال أو بفعل

أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء تخرجت فاذا زيد قام وليتأخر وقعد اذا قدرت ما كفاه أو بالفاعلية نحو

وان أحد من المشركين استجارك (٦٣) ولا يزيد قام وفديكون راجع الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام وذلك عند

المبرد ومتابعيه وغيرهم  
يوجب ابتدائية لعدم  
تقدم طلب الفعل وقد  
يكون راجع الفاعلية على  
الابتدائية نحو زيد ليقيم  
ونحو قام زيد وعمرو وقد  
ونحو أبشروا ونوا أنتم  
تخلقونه وقد يستويان نحو  
زيد قام وعمرو وقد عنده  
والله أعلم

تعدى الفعل وزومه  
(علامة الفعل المعدي)  
الى مفعول به فأكثروا يسمى  
أيضا واقعا لوقوعه على  
المفعول به وبجوارز المجاوزة  
الفاعل الى المفعول به  
أمران الاول صحة (أن  
تصلها) ضمير راجع الى  
(غير مصدرية) والثاني  
أن يصاغ منه اسم مفعول  
ناتم وذلك (نحو عمل) فأنك  
تقول منه الخير عمله زيد  
فهو مفعول بخلاف نحو  
خرج فانه لا يقال منه زيد  
خرجه عمرو ولا هو مخرج  
بل مخرج به أو اليه فلا  
يتم بالاحرف والاحتراز  
بها غير المصدر من هاء  
المصدر فانها تنصل باللازم  
والمتعدى نحو الخروج  
خرجه زيد والضرب ضربه  
عمرو تنبيه هذه  
الهاء تنصل بكان  
وأخواتها والمعروف أنها  
واسطة أى لا متعدية ولا  
لازمة ولعل جعلها من  
المتعدى نظرا الى شبهها  
بهور بما أطلق على خبرها  
المفعول (فانصب به مفعوله

ليكان أحسن اذا الفاعلية ليست رافعة الا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في  
نحو ان زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أو رد عليه اللقائي أن  
أداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا  
والنقديران وجدت أحد أو أجب يس بان مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع  
بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الورداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية اذا  
لم يرد به الاشتغال وامامنا نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال في غيرها فيمنع لان التلاوة  
رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل  
مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومنابعه) يذهبى أن يراد الكو فيون فانهم قائلون بجواز  
تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جواره عندهم من قال  
لا يتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جهو والبصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أى من  
نفي أو استهزام (قوله نحو زيد ليقيم) انما ترجحت الفاعلية قيسه فرار من الاخبار بالجملة الطليعية  
المختلف فيها وفيه كما قال المصريح أن ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ فكيف  
يكون راجحا وفي نحو قام زيد وعمرو وقد ترجحت الفاعلية طلبا للالتباس بين المتعاطفين وفي نحو أبشرو  
يحدوننا لان الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في أنتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم  
في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمرو قد عنده) انما استوى الامر ان فيه لان في كل منهما  
مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى  
والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

تعدى الفعل وزومه

من اضافة الصفة الى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع لانه المراد عند  
الاطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم واما  
جعلنا الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف لان الذى سيدكره صراحة المتعدى واللازم وفي  
هذا الباب ذكر المفعول به (قوله الى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله  
أمران الاول الخ) فيه تغيير اعراب المتبني الا أن يقال هو حل معنى لا حل اعراب لكن لا يخفى ما في  
تحميل الشارح كلام المصنف الامر الثاني من التكلف الذى لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله ان  
تصل) أى ولو بحسب الاصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها  
صالحة لذلك بحسب الاسل فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله  
الورداني والمراد أن تصل من غير توسع بخلاف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف لليلة  
قنها والنهار صحتها والدار دخلتها وأما اراد الصديق كنهه فسيدكر الشارح جوابه وأورد لزوم  
الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس وأجيب بأن الصحة المذكورة  
تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذا تقبل النفس عنه باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل  
ضميرته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله هاضمير الخ)  
الاضافة بيانية وخرج بها هاء السكت فانها تنصل بالضمير (قوله أن يصاغ منه) أى صحة أن يصاغ  
من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد في التسهيل  
باطراد لاخراج نحو غرور الديار فانه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لك  
لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف انها) أى في حال نقصانها أما في  
حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله الى شبهها) أى في عمل الرفع  
والنصب والتظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينه قوله فانصب به مفعوله والاقال

مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون أل في الفعل في عبارة المصنف للعهد  
 فتدبر (قوله مفعوله) أي المفعول به المأمور (قوله ان لم ينب عن فاعل) أي ولم يضمن معنى فعل لازم  
 والا كان لازماً وفي حكم اللازم كاسية أتى في الخاتمة وكان الأولى التنبيه على هذا لأن ما ذكره من  
 عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعتراض اللغائي كلام  
 المصنف بأن مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدى الى شئ نصبه اياه ومرفوعه  
 ليس منصوباً بالفاظ ولا محلاً وهو مدفوع بانه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل  
 بناء على الاصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذ لا واسطة) أي على ما يستفاد من  
 كلامه هنا حيث قدم الخبر والا فالجهول على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف في  
 التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته  
 وشكرت له ونحنته ونحنت له واسطة وهو الاصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانياً متعد والحرف زائد  
 ثالثاً لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كنفرفاه بمعنى فتحه وفغرفوه  
 بمعنى انفضح وكزاد ونقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أي لللازم ذلك اذ عدم الوقوع على  
 المفعول به وعدم المحاوراة لانه لازم للقصور المذكور (قوله لازم نه) أي غالباً أو بشرط عدم  
 المانع فلا يرد أن كثرة الاكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله اذا كثراً كاه) أي كان  
 كثرة الاكل سبباً له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الاكل عرض لا سبباً لكن فسر الجوهري وابن  
 سيده التهم بأشدداد الشهوة للاكل وفي القاموس التهم محركاً وكسحابة افراط الشهوة في الطعام  
 وان لا تلتصق عين الاكل ولا يشبع منهم كفرح وعنى فهوهم ونهيم ونهيم اه فعل قول الشارح  
 أي كثراً كاه قول آخر أو تفسير باللازم وفي التمثيل لأفعال السجايابنهم المكسور العين ما يفيد أن  
 أفعال السجايابا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفي التصريح بخلافه بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم  
 مفعول كما مر فكيف قبل منهوم اللهم الا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما  
 نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشماز) نقل الروداني انه جاء متعدياً قالوا اشماز الشئ أي كرهه (قوله  
 وما ألحق ب) أي وكذا ماوازن ما ألحق بالفعل في الزنة والالحاق جعل مثال أنقص من آخر موازنا  
 له ليصير مساوياً له في عدد الحروف والحركات المعينة والسككات وفي التفسير والتصغير وغيرهما  
 من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما في حوقل وكوثر فانه مختلفان المعنى حقل وكثر  
 وقد لا يكون لاصل الحق معنى في كلامهم كما في كوكب وزينب فانه لا معنى لكوكب وزينب وانما  
 كان افوعل ملحقاً بالفعل لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو بخلاف افعلل (قوله وهو افوعل)  
 لو قال كافوعل لكان شاملاً نحو اببيض (قوله اكوهد) أصله كهأ أي أسرع اه فاضى (قوله  
 اذا ارتعد) يعنى لانه لترقه (قوله افعللل) أي أصلى اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعللل  
 فيكون المشبه به افعللل أصلى اللامين وافعللل زائد احداهما وهل الزائد الثانية أو الاولى قولان  
 وافعللى والمشبّه الافعال المشبّهة لهذه الصيغة في الوزن نحو احرنجم واقعنس واحرنبي فاعتراض  
 البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعللل فيكون من المشبه به وحينئذ فأين المشبه فكان  
 الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذي شابه افعللل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة  
 مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهى في غاية السقوط اذ لا داعي الى جعل  
 المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعللل أصلى اللامين من الوزين الاخيرين بل تتميل الشارح  
 المضاهى افعللل بنحو احرنجم والمضاهى افعللل زائد احداً من اللامين بنحو واقعنس والمضاهى  
 فعلى بنحو احرنبي صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبه للصيغة  
 الثلاث في الوزن وبالأن تنوهم أن كلام الشارح في التنبيه بأباه فان كلامه انما هو بالنظر لبعض

ان لم ينب (ذلك المفعول  
 عن فاعل نحو تدبرت  
 الكتب) فان ناب عنه  
 رفعت به كاسلف (ولازم  
 غير المعدي) غير المعدي  
 مبتدأ أو لازم خبره أي  
 ما سوى المعدي هو  
 اللازم اذ لا واسطة ويسمى  
 قاصراً ايضاً لقصوره على  
 الفاعل وغير واقع وغير  
 مجاوز لذلك (وحتم لزوم  
 أفعال السجايابا) وهي  
 الطابع والمترادف أفعال  
 السجايابا مادل على معنى  
 قائم بالفعل لازم له (كنهم)  
 بكسر الهاء الرجل اذا كثرت  
 أكله وشجع وجبن وحسن  
 وقبح وطال وقصر وما أشبه  
 ذلك و(كذا) ماوازن  
 (افعللل) بنحو اقشعر واشماز  
 واطمان وما ألحق به وهو  
 افوعل بنحو اكوهد والفرخ  
 اذا ارتعد (و) كذا  
 (المضاهى) أي المشابهة في  
 الوزن افعللل بنحو احرنجم  
 يقال احرنجمت الابل أي  
 اجتمعت وما ألحق به وهو

تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلونا عليك (قوله وهو وزنان افعلن) لوقال كافعلن لكان شاملا نحو احوصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شد وذافلا رد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندي) بالغين المججمة ثم ادفع اسرندى كفى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعا لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهي) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد آل الموصولة (قوله ما اقتضى) أى أفاد (قوله نحو تطف الخ) أى بضم العين فيما عدا دس فانه بكسر ها لا غير وورد قطع العين أيضا في لهر وكسر هار فتحها أيضا في نجس وقد مر هذا مجموع ما في القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى التي تحتاج الى بينة (قوله أو عرضا) زاد في المغنى أولونا كاحتر واخضر وأدم واحار واسود أو حليصة كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس الاعلى في فعل كذل وقوى وكونه على أفعال بمعنى صار ذا كذا كأغذا البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فله لارم كشي ومتمعد كدوبد خل في التعريف فهم وعلم مع أنهم ما متعديان فان أخرجهما منه يجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت أشكالا على تعريف أفعال السجايأ أفاده الدفوشى أى لدخولهما فيها حينئذ منع أنهم ما متعديان وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نطافه أو دسنا من ذكر العام بعد الخاص لان النطافة والدس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجاسة السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الافعال أفعال السجايأ (قوله كمرض وكسل الخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طواع الخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الاثر من الاول للثاني مع التلاقي اشتقاقا والقيد الاخير لاخراج محو ضربته فأنام وقد يتخلف معنى الثاني عن معنى الاول لتوقفه على شئ من جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فاعله بخلاف نحو كسرنه فلا يجوز أن يقال فاعله كسر لعدم توقفه على شئ من جانب المنكسر كما قالوا وهو مبني على ما رموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لانه حينئذ مثل أصبحته فنام مما يفضى فيه كثيرا الاول الى الثاني بالمطاوعة وكذا علمته فاعله يلزم أن يكون مثل أصبحته فنام لان الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزما لها ولا اجماع على أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمعلم معا ولا يلزم التناقض في علمته فاعله لم لاحتمال التجوز بعلمته في عاجل تعلمه وانه يجوز أن يقال كسرنه فاعله كسر على هذا التجوز ولا وجه لمسه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرنه في صحة المعنى المجارى في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه وقضيه كلام المصنف أن الفعل ومطاوعة لا يجوز أن يكونا لازمين معا ومتعديين معا الى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور ورعه أبو على أنهم جازا لارمين سمع في شعرهم منهوى ومنهوى من هوى وغوى وهما لازمان ورتباهما ضرورة وقيل طواعان لا هويته وأغويته وضعف بان انفعال لا فعل شاذ وزعم ابن برى أنهم يمعان متعديين الى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطاني درهما والى واحد نحو استعطنيته فنحنى ورتبان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كفى المغنى (قوله وعد لازما) المراد باللازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فدخل المتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر (قوله بمعنى أنه هبة) فيه اشارة الى أن الباء والهزمة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد

وزنان افعلن بزيادة احدى  
اللامين نحو (اقعنسا)  
يقال اقعنسس البعير اذا  
امتنع من الانقياد وافعلنى  
نحو احربنى الديك اذا  
انتفخ للقتال واسلنى  
الرجل اذا نام على ظهره  
وقد جاء منه المتعدى نحو  
اسرندى واغرندى أى  
هلا وركب فى قول الراجر  
قد جعل المعاس يسرندى  
أدفعه عنى ويغرندى  
تنبيه يجوز فى اقعنسس  
أن يكون مفعولا للمضاهى  
والاولى أن يكون فاعلا له  
والمفعول محذوف أى  
والمضاهيه اقعنسس لما  
عرفت أنه ملحوق بالمرجم  
(و) كذا حتم أيضا لزوم  
(ما اقصى) من الافعال  
(نظافة أودنسا) نحو نظف  
وطهر ووضوؤدنس ونجس  
وقذر (أو عرضا) وهو  
ماليس حركة جسم من معنى  
قائم بالفاعل غير ثابت فيه  
كمرض وكسل ونشط وفتح  
وخرن وهم اذا شبع (أو  
طاوع المعدى لواحد كده  
قامتا) ودرجت الشئ  
قتل حرج أما مطاوع  
المتعدى لا كثر من واحد  
فانه متعد كامر (وعدا لازما  
بحرف جر) نحو ذهبت يزيد  
بمعنى أذهبتة وعجبت منه  
وقضبت عليه (وان  
حذف) حرف الجر



التعديدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بأن المراد تقييد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كافي الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعديدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هي التعديدية الخاصة بالباء أما التعديدية العامة التي هي اتصال معنى الفعل إلى الاسم فيشتترك فيها جميع حروف الجر ففي تمثيل الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعديدية في المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجاريس (قوله وشذا بقاؤه الخ) ويطرد في رب نحو وليل كوج البحر (قوله أشارت الخ) صدره • إذ قيل أي الماس شرفيلة • أشارت الخ والاصل أشارت إلى كليب بالكاف بالاصابع ودخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر المحذوف أي هي كليب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكليب قبيلة حريرو البيت للفرزدق من قصيدة بهجوها جريرا (قوله فاعلم بالحذف نقلا) جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا لقوله حذف للنصب ولاهما معا والمتجه عندي ما صنعه الشارح وإن قال شيخ الإسلام الوجه رجوعه إليهما معا بقرينة قوله وفي أن وإن يطرد الخ ولأن الحذف هو اللاتق بأن يوصف بكونه سماعيا لأنه متبوع النصب ولعمدة ما يفيد هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسا بخلاف النصب فإنه تابع للحذف ولا يصح ما يفيد وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسا بفهم (قوله طردا) صفة لازمة (قوله الأول واردة في السعة) ظاهره تمثيله أن المراد الورد مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لا تعدن لهم صراطا المستقيم أي على صراطا والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونحنته) مبنى على القول بأنهم الألمان قال حفيد الموضع جعل الحذف مع أن وأن قياسا دون نص وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معهما جاز حذف حرف الجر معهما من أي تركيب سمع مخصصه أولم سمع وهذا بعينه في نص وشكر (قوله وذبحت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطربا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التهليل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل أنه منصوب على الظرفية شذوذ لأن اطراد الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعالمه ثرا ولو في منصوبه المسموع قاله الروداني (قوله آليت) بفتح التاء أي أقسمت خطابا لملك هجاء الشاعر خلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكاه وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أي لا آكله (قوله كما غسل) بالاهمال والفتحات أي اضطرب وصدر البيت • لدن بهز الكف يغسل منه • فيه كما غسل يصف رجما بأنه لدن أي لين والباء في بهز سببية وقوله يغسل منه أي يضطرب ويهتز صدره وقوله فيه أي مع هذا الكف (قوله وحذفه في أن وأن) أي معهما وظاهر اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كافي التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتكم أكراما ونحو فليظروا أي أكرام طعما وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فليظروا في جواب أيها أكرام الخ وليت شعري بجواب هل الخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعض أن الحذف في القسم الأخير واجب وتقدم فيه أعراب آخر ومنه أيضا كما سببه عليه الشارح نحو جئتكم تكرر مني على جعل كي مصدرية مقدر قبلها لام التعديل لا تعليلية مقدر بعدها أن وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الاخفش

(فالنصب للنجر) وجوبا

وشذا بقاؤه على جره في

قوله

أشارت كليب بالكاف

الاصابع

أي إلى كليب وحيث حذف

الجار في غير أن وأن فاعلم

يحذف (نقلا) لقياسا

مطرذا وذلك على نوعين

الأول واردة في السعة نحو

شكرته ونحنته وذبحت

الشام والثاني مخصوص

بالضرورة كقوله

آليت حب العراق الدهر

أطعمه

وقوله

كما غسل الطريق الثعلب

أي على حب العراق وفي

الطريق (و) حذفه (في أن

وأن يطرد) قياسا (مع

أمر ليس كجئت أن يدوا)

أوجه تم أن جاء كم ذكر من

ربكم شهد الله أنه لا اله

إلا هو أي من أن يدوا أي

يعطوا الدية ومن أن

جاء كم وبأنه فان خيف

اللبس امتنع الحذف كافي

رغبت في أن تفعل أو عن

أن تفعل

لاشكال المراد بعد الحذف وأما قوله تعالى وترغبون أن تنكوهن فيجوز أن يكون الحذف فيه لقريئة كانت أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن الجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين **تنبيهان** الأول أنما طرد حذف حرف الجر مع أن وأن لظولهما بالصلة الثاني اختلافوا في محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والنكسائي إلى أن محلهما بمرتكبا بقوله وما زرت ليسلي أن تكون حبيبة إلى ولادين بها أنا طالبه بجردين وذهب سيديوه والفراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس ومثل أن وأن في حذف حرف الجر قياسا على المصدرية نحو: تنكح نسك تقوم أي لكي تقوم (والاصل في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سبج فاعل) أي أن يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كن

الاصغر وابن الطراوة ذهبوا في الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجاران تعين الجار وتعين موضع الفعل بطول الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيداً ومنه واختاره وسعى قومه سبعين رجلاً قال ابن عصفور ويحتمل أن قومه مفعول وسيعين بدل والمجور وحذف أي من بني إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل إلى مفعولين (قوله لا شكل المراد بعد الحذف) أي عدم فهمه فيكون أجمالاً فهو مبني على مذهب المصنف من شمول اللبس للأجمال وأنه مانع كاللبس وكذلك أراد الآية الثانية مبني على هذا أيضاً لأنها من الأجمال وقدم غير مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الأجمال ليس معيباً ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على ضرورة قصده فتنبه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب الأول أنه لا أجمال في الآية لأن قرينة سبب النزول تدل على الحذف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لأنه لا اختلاف في سبب النزول والخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني وحاصل الثاني أن الأجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وانما يمنع الأجمال إذا لم يقصد التسمية (قوله لقريئة كانت) أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط وقيل إن المفعول في شأنهم كانوا فرقين فرقة ترغب فيهن الجمالهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة إذا لم مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لأجل الإبهام) أي لأجل قصد التكميل الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا تناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهمل أي قبحهن ومنه ما وراء الخلق الذميمة إلا الخلق الذميمة (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كافي المرادى وقد أجاب بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تعبيره بأجاب فافهم (قوله لظولهما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة التحويلية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على حرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل الخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيديوه مكان الخليل والخليل مكان سيديوه كافي المغني والتعريض اه وبعبارة المغني بعد نقل النص من سيديوه وأكثر التحويلين وجوز سيديوه أن يكون المحل جراً فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال إنسان أنه جركان قولاً قويا اه فلا في كلام سيديوه تعيين الجركا ليوهمه جعله مذهباً له فافهم (قوله تمسكاً بقوله الخ) أي حيث جرك المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليسلي لأن تكون حبيبة لي ولالدين أنا طالبا بها وانما زرتها ضرورة تزلت في في العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو من أن تأمنه بقطار أي دين عليها قاله الدمايني ويحتمل أنما بمعنى من متعلقة بطلب (قوله وهو الأقيس) أي الأقوى قياساً لأن قائله قاس على ما إذا كان المجور وغيره أن وأن فانه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفاً وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع أن من النخبة من يجعل الجر عند حذف رب أو رب لأرب فافعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بأن جردين بالعطف على توهم اللام (قوله كي المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كافي المغني (قوله سبق فاعل معنى) أي وسبق ما لا يجز على ما قد يجزى واخترت زيدا الرجال فالأصل تقديم زيد لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعني ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم الأعلى

من قولك (ألبس من زارك نسج البين) فان من هو الالبس فهو الفاعل في المعنى (٦٧) ونسج البين هو الملبوس فهو المفعول في

المعنى ويجوز العدول  
عن هذا الاصل فتقدم  
ما هو مفعول في المعنى على  
هو فاعل في المعنى فيقال  
ألبس نسج البين من زارك  
(و قد يلزم الاصل)  
المذكور (لموجب عرا  
أى وجد وذلك تكويف  
اللبس نحو أعطيت زيدا  
عمر او كون الثاني محصورا  
كما أعطيت زيدا الدرهما  
أو ظاهرا والاول ضمير  
متصل نحو انا أعطيتك  
الكور (وترك ذلك  
الاصل) لما منع وجد (حما  
قديري) أى قديري  
واجبا وذلك كما اذا كان  
الذى هو الفاعل في المعنى  
محصورا نحو ما أعطيت  
الدرهم الا زيدا أو ظاهرا  
والثاني ضمير متصل نحو  
الدرهم أعطيته زيدا  
أو متلبسا بضمير الثاني نحو  
أسكنت الدار بابا فلوكان  
الثاني متلبسا بضمير الاول  
كفى نحو أعطيت زيدا ماله  
جازو جاز على ما عرف في  
باب الفاعل (تنبيه)  
حكم المبتدأ مع خبره اذا  
وقعا مفعولين حكم  
الفاعل في المعنى مع  
المفعول في المعنى في هذه  
الامور الثلاثة فجواز  
تقديمه في نحو ظننت زيدا  
فانما وجوبه في نحو ظننت  
زيدا عمر او امتناعه في نحو  
ظننت في الدار صاحبها  
(وحذف فضلة) وهى  
المفعول من غير باب ظن

قول من أجاز ضرب غلامه زيدا مامنى (قوله من ألبس) بضم السين أمر الجماعة ليطابق  
من زارك ويجوز قصها على أن الميم للتعظيم أو أن الأمر باللباس واحد من الجماعة الموزونين  
ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الاصل) التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيدا  
عمر) توقف سم في جواز تقديمه ما مر تبين على الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهر  
البعض الجواز وعله بعدم اللبس أى والحاصل في الصورة الثانية اجمال لا لبس وحينئذ فالمراد  
بلزوم الاصل امتناع تقديم الثاني على الاول متأخرين معان الفعل أو متقدمين معا عليه قأمل  
(قوله محصورا) أى فيه (قوله وأظاهرا والاول ضمير) اعترضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثاني  
على الفعل وأجيب بان لزوم الاصل اضاف بالنسبة الى امتناع تقديم الثاني على الاول لامع الفعل  
(قوله أى قديري واجبا) اشارة الى أن حتما مفعول ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون اشارة الى أنه  
حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتما أو حالا من ترك  
على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما في رأى الشافعي حل كذا بناء على القول  
بان رأى بمعنى اعتقد متعدي الى واحد كما مر في محله (قوله كما اذا كان الذى هو الفاعل في المعنى  
محصورا) أى فيه قال سم ما لمخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا  
فيه نحو ما أعطيت عمر الا زيدا اذا كان زيدا هو الفاعل في المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس  
الحصر وان قدم عمر لاجل الحصر في زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة  
الدافعة للبس اه أى كان يقال ما أعطيت عمر اعبدي الا زيدا ويظهر أن من مراعاة الحصر مع  
دفع اللبس تقديم الامع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيدا عمر ابقى ما اذا تعارض خوف  
اللبس وعود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة كأن عطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل في  
المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة  
زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه بعدل عن التركيب المؤدى الى ذلك فيقال في هذا  
زوج الجارية أعطيته اياها وفيما قبله عمر وما أعطيته الا زيدا أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور  
(قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثاني وجاز تأخير له عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة  
(قوله حكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر (قوله وهى  
المفعول من غير باب ظن) لوقال وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعدمة لكان أعم وكان  
التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لاقتصارا كما تقدم  
في قوله ولا تجزئنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو  
ضربت وضربني زيدا سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا تأتى في المفعول به لان الفعل المتعدي يدل  
عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل لا نأقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا  
وبهذا يعلم ما في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم  
على رأى النحاة ورأى البانيين ووافقهم في المعنى أنه لا مفعول له أصلا وعبرة المعنى بعدد كر رأى  
النحاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه  
أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مستندا اليه فعل ككون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق  
بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذ كر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالنائب ولا  
يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة لا مفعول له ومنه ربى الذى يحجب ويمت وتارة  
يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى اذ الميز كرمفعوله قبل  
محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى اه هذا الذى بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أى  
حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى اسقاطى (قوله كتناسب الفواصل) جع فاصلة وهى رأس

(أجز) اختصارا أو اقتصارا (ان لم يضر) حذفها كما هو الاصل ويكون ذلك لغرض ما لفظى كتناسب الفواصل نحو ما ودعك ربك

على ونحوه لا تذكرة  
من يخشى وكالا يجازي  
نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا  
واما معنوي كاحتقاره في  
نحو كتب الله لا غابن أي  
الكافرين أو استهجانه  
كقول عائشة رضي الله  
عنها ما رأيت منه ولا رأيت  
منه أي العورة فان در  
الحذف امتنع وذلك  
(كحذف ماسبق جوابا)  
اسؤال سائل كضربت  
زيدا لمن قال من ضربت  
(أو حصر) نحو ما ضربت  
الازيد او اغماضت زيدا  
أو حذف عامله نحو اياك  
والاسد تنبيهه قوله  
يضره بـ كسر الضاد  
مضارع ضار يضر ضارا  
معنى يضر يضر ضرا قال  
الله تعالى لا يضركم كيدهم  
شيأ أي لا يضركم (ويحذف  
التاسع) أي ناصب  
الفضيلة (ان علما)  
بالقرينة وإذا حذف فقد  
يكون حذفه جائزا نحو قالوا  
خيبرا (وقد يكون حذفه  
ملتزما) كافي باب الاشتغال  
والنداء والتحذير والاعراء  
بشرطه وما كان مثلا نحو  
الكلاب على البقر أي  
أرسل الكلاب أو أجرى  
مجرى المثل نحو انتوا  
خير لكم (خاتمة) يصبر  
المتعدي لازما أو في حكم  
اللازم بمجسمه أشياء  
الاول التضمين

الآية تصرح (قوله لمن يخشى) الاصل يحشاء أي القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول  
تنزيلا (قوله وكالا يجازي) أي ويكسح النظم وهو كثير (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) أي الاتيان  
بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانا) أي استقباح التصريح به أي  
وكالعلم به أو الجهل به أو تغلبه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من  
الاعراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ماسبق) أي مفعول سبق مع الفعل والفاعل لكن لما  
كان محط الجواب المفعول اقترع عليه أي وكحذف المفعول في الاشتغال نحو زيد اضربه وفي  
الاستتار نحو ضرب بني وضربه زيد وكحذف مفعول أكرمته في نحو جاء الذي أكرمته في داره لان  
حذفه يوهم أن العائد الصمير في داره (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس نقل عن ابن هشام ويجوز  
ضهما على أن الفعل أجوف وأوى أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتحفيف لكن الكسر  
أسبب اه (قوله أي لم يضركم) المناسب أي لا يضركم (قوله ويحذف الناصب) وإذا حذف فالأصل  
تقديره في مكانه الأصلي الا مانع أو مقتص فالاول نحو أيهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله  
ونحو وأما قد فهدى بهم فين نصب اذ لا يلي أما فعل ونحو في الدار يريد فيجب تأخير متعلق الطرف  
عن زيدان قدرته فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا ونحو ان خلفك زيد افيجب  
تأخير المتعلق قدرته اسمها أو فعلا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز  
تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا اذ لا تلبس الجملة الاسمية  
بالفعلية والثاني كـ حير متعلق بـ اء البسمة الشريفة لا فادة الحصر كذا في المعنى وناقش الدماميني  
التعليل بعدم الالتباس بأنك اذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ  
لا احتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير اشان دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ  
مؤخرا خبره يقوم واقتراق الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله  
فالالتباس حاصل بعده أيضا على أن ابن عصفور رجح منع التقدم في نحو كان زيد يقوم قال لان  
الذي استقر في باب كان انك اذا حذفها عاداتها وخبرها الى المستند والخبر ولو اسقطتم في المثال لم  
يرجع الى ذلك وأجاب الشمني بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام لا يذبح  
الجل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم فتأمل (قوله  
ان علما) اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لانه أحد ركني الاسناد وعهدت به فلا  
يستغنى الاسناد عنه حتى يحذف بالادليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيرا) أي أرسل خبرا بدليل  
ماذا أرسل (قوله كافي باب الاشتغال والنداء) اذ لا يجمع بين العوض والعوض (قوله بشرطه) أي  
بشرط كل من التحذير والاعراء فشرط التحذير أن يكون بابا كـ نحو اياك والاسد أو بالعطف نحو  
رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاعراء العطف نحو المروءة والتجدة أو  
التكرار نحو أخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أي بقرا الوحش كافي التصريح والمراد دخل  
الناس جميعا خبرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله  
أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدفوشي أن المثل مستعمل في غير ما وضع له  
للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع  
له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحس الاختصار فاعطى حكمه في عدم التغيير (قوله اها) أي  
خير لكم أي انتهوا عن التثلبث واتوا خير الحكم (قوله لازما) بأن ينسلخ عن التعدية بالكتابة  
بحسب انطاهرو بحسب الحقيقة كافي الثاني والثالث وقوله أو في حكم اللازم بأن يكون سب  
الظهار لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فتعبد كافي الاول والرابع والخامس فان صحت  
باعتبار دلالة على معنى الفعل المتعدي متعده والضعيف عن العمل متعدي المعنى للمفعول لما لب

له وكذلك في الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالاضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى أحسن بى اذا خرجنى من السجن فان تعدية أحسن بالباء تضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى في التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعملا في مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا الا يقال العلاقة الجزئية لا نأقول نقل الناصر الثاني في حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى أنه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والا قرب عندى أنه مستعمل في كل من المعنيين على حدته وان لم يلزم عليه الجمع المذكور فختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشاهدة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن اس عبد السلام وخزم به الدماميني وغيره أنه مستعمل في حقيقة ومجاز وهذا هو التضمين النحوى وفي كونه مقبلا خلاف ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الاكثرين أنه يقاس وأما البياني فهو تقدير حال يناسبه المفعول بعدها لتكونا تعدى اليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المفعول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المفعول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عاينه السعد ومتابعوه وقال ابن كمال باشا الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوى وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشف حيث قدر خارجين عن أمرهم فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج للبيان وكذا ما بعده الا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى ذريتي أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع أى من تنزيل التعدى مرة لللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أى به مجرور ابني كأنه محمل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى ذريتي دما ميني (قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقصد كون المضمن فعلا متعبدا صار بالتضمين لازما ولهذا فصله عن فاندفع ما قاله شيخنا وافرده البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعدي الى واحد وصار بالتضمين متعبدا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترانى قال المجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضاترمى ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أى ذلك فى حال قتل الله زيدا عني لاني حينئذ وقيل المراد بالجنس المحل فالمعنى فى أى حالة ترانى باغضا محلى لست قال به لان الله قتل زيدا عني فالاستفهام على هذا انكارى وأراد بزيادة بن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لآبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله عن مع أنه مما نحن فيه ليناسب ما قبله فى الفصل عن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل الى فعل بالضم لانه هذا القصد بل لنقل ضمة العين الى الفاء فى نحو قلته وطلسته على قول سيبويه ان الاصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم لتنتقل ضمته الى فائه فيعلم أن عينه واو كما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على أن عينه يا فان هذا التحويل لا يقضى باللزوم أما على قول ابن الحاجب ان الصحیح أن اسم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما يذ كر متعد فى المعنى الى ما بعد اللام الزائدة لكنه سبحانه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه زيادة اللام لاتنافية كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا مدية محضة كفاى المعنى فسقط اعتراض البعض (قوله تبلى) بالفوقية والموحدة

لمعنى لازم والتضمين  
اشرب اللفظ معنى لفظ  
آخر واعطاه حكمه لتصير  
الكلمة تؤدي مؤدى  
كلمتين نحو فليذكر الذين  
يحالفون عن أمره أى  
يخرجون ولا تعد عيناك  
عنهم أى تنب اذا عوا  
به أى تحدثوا وأصلح  
لى ذريتي أى بارك لى  
ومنه قول الفرزدق  
كيف ترانى قال المجنى  
قد قتل الله زيدا عني  
أى صرفه بالقتل  
وقول الآخر  
ضمنت برزق عيالنا أرماعنا  
أى تكفلت وهو كثير جدا  
\* الثاني التحويل الى فعل  
بالضم لقصد المبالغة  
والتعجب نحو ضرب الرجل  
وفهم معنى ما أضربه وأفهمه  
\* الثالث مطاوعته  
التعدى لواحد كما مر الرابع  
الضعف عن العمل اما  
بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا  
تعبرون الذين هم لربهم  
يرهبون أو بكونه فرعاً في  
العمل نحو مصدق المايين  
يدبه فعال لما يريد الخامس  
الضرورة كقوله



النقل كما أسلفته • الثاني  
تضعيف العين نحو فرح  
زيد وفرحت زيدا وقد  
اجتمع في قوله تعالى نزل  
عليك الكتاب بالحق مصدقا  
لما بين يديه وأنزل التوراة  
والانجيل • الثالث المفاعلة  
تقول في حلس زيد ومشى  
وسار جالست زيدا وما شئت  
وسارته • الرابع استفعل  
للطلب أو النسبة للشيء  
كما استخراج المال  
واستحسن زيدا واستقبح  
الظلم وقد ينقل ذا المفعول  
الواحد الى اثنين نحو  
استكتبته الكتاب  
واستغفرت الله الذنب ومنه  
قوله

استغفر الله ذنبا لست  
أحسبه

وانما جاز استغفرت الله من  
الذنب لتضمنه معنى  
استبنت أي طلبت التوبة  
• الخامس صوغ الفعل  
على فعلت بالفتح أفعال بالضم  
لا فائدة الغلبة بقول كرمت  
زيدا أكرمه أي غلبته في  
التكريم • السادس التضمين  
نحو ولا تعزموا عقدة  
النكاح أي لا تنووا لان  
عزم لا يتعدى الا بعلى  
تقول عزمتم على كذا لا  
عزمت كذا ومنه رجبتمكم  
الطاعة وطلع بشر الذين  
أي وسعتمكم وبلغ الذين  
• السابع اسقاط الجار  
توسعنا نحو اعجلمت أمر ربكم  
أي عن أمره واقعدوا لهم  
كأن مر صد أي عليه وقوله

أي أصابت ويقال أنبل بالهمزة والخريدة المرأة الحسناء والضمير بمعنى المضارع ببارد أي  
بريق بارد بسام أي بسام محله والشاهد في قوله ببارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر  
لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى تسقى فعداء بالباء وجوز الدماميني أن  
يكون المراد تسقى الضمير ببارد بيقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله  
وبصير اللزوم متعديا) كان عليه أن يقول أو في حكم المتعدى لان السادس والسابع بصيرانه في  
حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال في المغنى الحق أن دخولها قياسي في اللزوم دون  
المتعدى وقيل قياسي فيه وفي المتعدى الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعي اه (قوله كما  
أسلفته) أي في باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة  
نحو أي فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدي الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل في غيرهما من باقي حروف  
الخلق كدهنه وبعده كذا في التسهيل وشرحه قال في المغنى التضعيف سماعي في اللزوم وفي المتعدى  
لواحد ولم يسمع في المتعدى لاثنتين وقيل قياسي في الاولين اه • فائدة في قول الزمخشري والسهملي  
وغيرهما التضعيف يقتضي التكرار والتهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضي ذلك بل هو كالههمزة  
بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاول وأن محله حيث لا قرينة وجمله واحدة  
قرينة فهو محل وفاق ثم رأيت في الكشف ما يصرح به حيث قال في تفسيره هذه الآية نزل ههنا  
بمعنى أرسل لا غير تكبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أي ألف المفاعلة كما عبر  
به في المغنى أو دلالة على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أي المشتق منها هو عن  
كون المعدود الأشياء التي يصير بها اللزوم متعديا بالافعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أي  
كون الفعل على استفعل أو سوغه على استفعل كما عبر به في المغنى والشارح في الخامس (قوله  
للطلب أو النسبة) احتراز عن استفعل للصيرورة فانه لازم كاستعجر الطين (قوله كاستخرجت المال)  
مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أي نسبة الحسن ونسبة القبح فاسل استحسن زيدا واستقبح  
الظلم حسن زيدا وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل)  
استفعل ذا المفعول الواحد أي الفعل صاحب المفعول الواحد أي وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر  
أي طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كافي علم وقد لا ينقل كافي كسر وأما همزة  
النقل فتنتقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو ربح الباب وأرجه أي أغلقه لان الهمزة ليست  
لنقل (قوله نحو استكتبته الخ) الأصل كتبت الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتها ما صيغة استفعل الى  
التعدى لاثنتين (قوله ومنه قوله استغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم في باب لان هذا  
على معنى من اه وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى الى واحد الى  
التعدى الى اثنين ويجوز أن لا تكونا ذا لازم من وجودهما ونقله اليه كما أشار اليه الشارح بقدهما  
هنا مبني على الاول وجعل استغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفرا لله وما في باب لامبني على الثاني وجعل  
استغفر الله بمعنى استتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلاننا في قنأمل ونقل الدماميني  
عن ابن الحاجب وغيره أن استغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين)  
قال في المغنى ويختص التضمين عن بقية المعديات بانه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى  
ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا أولنا  
لما تضمن معنى لا أمنعك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبا ونبا الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى  
بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر الجار نحو أنبهم باسمائهم فلما أنباهم باسمائهم  
نيزني بعلم اه (قوله رجبتمكم الطاعة وطلع بشر الذين) بضم العين فيهما قال في المغنى ولا ثالث لهما  
أي ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين الى المفعول غير هذين (قوله كما غسل الطريق الثعلب)

قال الفارسي في اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السبوطي في المزهر  
(قوله لعدم الابهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الظرفية كما سبأني وانما كان  
الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذي يريد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله في  
المعنى

### التنازع في العمل

التنازع لغة التجاذب واصطلاحاً أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى  
غزى (قوله ان عاملان) أي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيداني  
جواب من ضربت وأكرمت ووجه الورداني كون زيداني المثال ليس من التنازع بان الجواب على  
سنة السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من تقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثاني في ضميرها  
محذوفاً فهو مثل ضربت زيداً وأكرمت زيداً ولا تنازع في ذلك لا حينئذ يكون الجواب كالسؤال  
التقدير ضربت زيداً وأكرمت زيداً فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر  
من باب دلالة الاوائل على الاواخر والعكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور  
كقولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيداً ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقاً  
قال في المعنى أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وأكرمتهما أن لن يبعث الله أحداً اه وفيه تسامح  
لا يخفى أو يكون ثانيهما جواباً بالاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيكهم في  
الكلالة أو توفي أفرغ عليه قطراً أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كافي المعنى فلا يجوز قام قد أعزك  
(قوله اقتضياً) أي وجوباً على ما ذهب اليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين  
فلا تنازع في نحو وأنه كان يقول سفيهاً على الله شططاً الاحتمال عمل كان في ضمير الشأن فلا تكون  
متوجهة الى سفيهاً ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملهما في ضمير  
الشأن وهذا هو الاظهر وان استظهر الدماميني الاول نعم لا تنازع في قام أنظر زيداً على الاول  
لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أنظر ملغاة فلا توجه لها الى زيد ولا على الثاني لأنها اذا  
لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين اعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله  
في اسم) أي ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور ونحو زيد انما قام وقعد هو  
ونحو ما ضربت وأكرمت الاياك ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف في الاخيرين وفي اسم متعلق  
بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالده الظاهر خلاف القول المذكور  
متعلق باقتضياً (قوله اتفاقاً) أي ممن لا يجوز عمل العاملين معاً فلا يرد عليه أن الفراء يقول  
بعملهما معاً اذا اتفقا في طلب المرفوع كما سبأني (قوله أناك اللاحقون) بفتح الكاف  
بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لان كتابهم ما بلاياء نص في أنهم ما خطاب لمدكر فيكون ما  
قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف أي احبس نفسك كما قاله العيني (قوله اذا الثاني تو كيد) أي  
فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً قال المرادي في شرح التسهيل ويحتمل قوله أناك  
أناك أن يكون من التنازع ويكون قد أضرهم مفرداً كما حكى سيبويه ضربتني وضربت قومك  
بالنصب أي ضربتني من نعمت وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله

فهذه هي هيات العقيق وأهله قال ارتفع العقيق بهيات الثانية وأضرمت في الاولى أو بالاولى  
وأضرمت في الثانية وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام زيد أن يكون زيداً فاعلاً بالثاني وأضرمت في  
الاول وأن يكون فاعلاً بالاول والثاني تو كيد لافاعل له وأجاز المصنف فيه أن يذهب العمل لهما  
لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكان العامل واحد اه مع زيادة من الدماميني (قوله  
والافسد اللفظ) أي من جهة الصناعة التحوية (قوله والافسد المعنى) أي المعنى المراد اذا المعنى المراد  
كفاني الخ ومعنى فساد افادة الكلام خلافه فاندفع ما قبل تعليله لا ينتج مداه من فساد المعنى وعلى

في الثاني لعدم الابهام  
والله أعلم

### التنازع في العمل

(ان عاملان) فاكتر  
(اقتضياً) أي طلباً في  
اسم عمل متفقاً ومختلفاً  
(قبل) أي حال كونهما قبل  
ذلك الاسم (فلا واحد  
منهما العمل) فيه  
اتفاقاً والاحتراز بكونهما  
مقتضيين للعمل من نحو  
أناك أناك اللاحقون  
اذا الثاني تو كيد والافسد  
اللفظ اذ حقه حينئذ أن  
يقول أناك أناك أو أنون  
أناك ومن نحو

(قوله التجاذب) أي بالكلام  
وقوله أن يتقدم بل هو طلب  
عاملين الخ (قوله بأن الخ)  
أي لمطابقة الفرع لاصله  
الاداع ولا داعي هنا يقال  
اذا لم يكن في الجواب كقولك  
زيداً منكراً أو متعجباً بعد  
قوله ضربت وأكرمت زيداً  
وفيه تنازع ولعله يطرد  
الباب (قوله مطلقاً) نقل  
في النكت أن شرطه ان  
لا يكون أحدهما مقروناً  
بالأول بل

كفافي ولم أطلب قليل من المال  
فإن الثاني لم يطلب قليل والا  
فسد المعنى إذا المراد كفافي  
قليل من المال ولم أطلب  
المالك وبكونه ما قبل من  
نحو زيد قام وقعد لأن كل  
واحد منهما أخذ مطلوبه  
أعني ضمير الاسم السابق  
ولا تنازع هكذا مثل المناظم  
وغيره وعللوا في كل من  
المثال والتعليل نظرا ما  
المثال قطا هو أما التعليل  
فلقصور العلة لأن ذلك  
يقضى أن لا يتبع تقديم  
مطلوبهما إذا طلبا نصبا  
وعاملان في كلامه رفع  
بفعل مضمير يفسره اقتضيا  
وعمل مفعول به وقف  
عليه بالسكون على لغة  
ربعة في تنبيهات الأول  
مراده بالعاملين فعلا  
متصرفان أو اسمان  
يشبهانها أو اسم وفعل  
كذلك فالأول نحو آتوني  
أفرغ عليه فطرا والثاني  
كقوله عهدت مغيثا مغيثا  
من أجرته والثالث نحو  
هاؤم أقرؤا كتابيه وقوله  
لقبت ولم أنكل عن الضرب  
مسمعا ولا تنازع بين  
حرفين ولا بين حرف وغيره  
ولا بين جامدين ولا جامد  
(قوله الواو والعال وجيند  
تكون مؤكدة ولكن  
لا يفيد البيت على هذا  
صراحة أنه طالب المالك

بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفا على كفافي ليحصل الربط  
المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفي في حيز الوالمفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه  
لا امتناع شرطها ونفي النفي إثبات والحال أنه نفاه أولا بقوله ولأن ما أسى لا ذنى معيشة لا اقتضاء  
لوا لنفي كما عرف والسمى لا ذنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجوز  
بعض النداء كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استثنائية غير مسلم لقوات الربط المعتبر هنا  
إذا جعلت الواو استثنائية آفاه الفارضى وصاحب المغنى وقال الكوفيون والفارسي أن البيت من  
التنازع وأعمال الأول وجهه جماعة منهم ابن الحارث بأنه على تقدير الواو الحال وعليه الارتباط  
حاصل بالتناقض فأنك لو قلت لودعوته أجنبي غير مثوان أفادت لوانتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء  
عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني ونظريه في المغنى بما توفى فيه نعم رد أن النفي إذا دخل على  
كلام مقيد توجه إلى تقييده إلا أن يقال هذا أغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكره فعلم عدم التنازع  
بخالفه المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب المالك) يدل على هذا المحذوف قوله  
ولكنما أسى لمجد مؤثلا • وقد يدرك المجد المزيل أمثالي

هذا ولا ينبغي أن ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يحججه عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق  
لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله أما المثال  
فظاهر) لأن كلام من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه  
بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أي أفهامها مالا يصح وقوله  
أن لا يتبع تقديم مطلوبهما أي على سبيل التنازع إذا طلبا نصبا كما في زيد اضربت وأكرمت أي  
أعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعني والحال أنه ممنوع على وجه التنازع لا خذا الأول المعمول بمجرد  
وقوعه عقبه فلا يكون الثاني طلبه كما قاله بعضهم أولا لأنه يلزم عليه تقديم ما في حيز حرف العطف عليه  
وهو ممنوع في غير الهمزة من نحو أفلم يسروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن ريدا إنما طلبه  
أول العاملين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذبح جماعة  
منهم الرضى كما هو صريح عبارته لا ظاهرها وإن زعمه البعض إلى جواز التنازع في المتقدم المنصوب  
وأجازه الفارسي في المتوسط فنحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم فلا يجوز التنازع  
في المتقدم ولو مرفوعا مع كونها في غاية البعد محتاج إلى سند فإن كان سنده فيها عبارة التوضيح  
لايها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم (قوله وعمل  
مفعول به) أي للفعل المقدر (قوله يشبهانها) أي في العمل لا في التصرف بدليل التشثيل ماؤم  
أقرؤا كتابيه وقول الشاعر لقبت ولم أنكل عن الضرب مسمعا وفي شرح التوضيح للشارح المراد  
بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ونظرا أن اسم المصدر  
كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أي اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتوني أفرغ عليه  
فطرا) فأعمل الثاني ونوى الصهير في الأول وإنما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند إهمال الأول  
كما سيأتي (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطأ (قوله هاؤم أقرؤا كتابيه) هاؤم اسم فعل بمعنى خذ  
والميم علامة الجمع والاصل هاؤم أكرمت الكاف واوهم والواو همزة وفي أعراب القرآن للهمزة زعم  
الفتيبي أن الهمزة بدل من الكاف فإن عني أم تحل محلها فصيح وإن عني البدل الصنع فليس  
بصح اه (قوله ولم أنكل) أي أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الأولى اسم رجل (قوله  
ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولقد شرط صحة الأضمار في المتنازعين إذا الحروف لا يضر  
فيها وعندى فيه نظر لأن المراد بالأضمار في هذا الباب ما شغل اعتبار الصهير ولو لمع حذفه كافي  
ضربت وضربني زيد وهذا يتأتى في الحروف كافي علم أن سيكون منكم مرضى وقد نقل الدماميني

عن شرح المفضل لابن الحاجب مانصه وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج أنه على إعمال الثاني  
لحصة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا لو أعمل الأول لقبل لعل  
وعسى زيد خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى  
أه قال الدماميني وانظر من الذي قال هذا من النحاة فإن المعروف من كلامهم كون العاملين من  
الفعل وشبهه وكيف وجب إذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقتربان كثيرا  
وانظر أيضا أي محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر

يا ابتاعك أوعسا كاه وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي على الفارسي وأبي الفتح بن  
جني ما قد يشهد لال التنازع قد يقع في الحروف أه قال يس وأما فإن لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل في  
محل جزم بأن (قوله ولا بين جامدين) أي فعلين جامدين وقوله ولا جامد أي فعل جامد فلا يرد هاء  
أقروا كتابه ولا البيت قال الروداني ينبغي تقييده بما إذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم الفصل بين  
الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثاني نحو أعجبتني ولست مشل  
زيد (قوله وعن المبرد إذا جازت في فعل التثنية) أي سواء أعملت الثاني أو الأول ويقتصر الفصل بين  
فعل التثنية ومعموله لا متراج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان ورشح هذا القول  
الرضي همع (قوله فحومأ أحسن الخ) هذا في إعمال الثاني وتقول على إعمال الأول ما أحسن وأجله  
زيد وأحسن وأجل به بعمر وواغابي، على إعمال الثاني مع الأول المهمل بالضمير المحرور بالباء بناء  
على الصحيح أنه عمدة لانه فاعل ويجب تركه عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره في التسهيل) شرط  
في شرحه للجواز إعمال الثاني تخلصا من الفصل المذكور دماميني (قوله من ذلك) أي مما تعدد فيه  
المتنازع وهي الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعني در والمفعول المطلق أعني ثلاثا  
وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني والثالث فيه أيأهولو أعمل الثاني لأضمر  
ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره  
في التسهيل قاله سم (قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وأبلغ والمتنازع فيه الندى وعند  
(قوله أن يكون غير سببي مرفوع) أي للروم أسبأ أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم خلو  
رافع ضمير السببي من رابطة بالمبتدأ واعتراض بانه يكفي في الربط رفعه لضمير السببي المضاف إلى ضمير  
المبتدأ كما اكتفى المصنف بعبارة لا خفش والكسائي بضمير الأزواج المرتبطات بالمبتدأ في قوله تعالى  
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أي أزواجهم وبأن الفساد المتقدم حاصل في نحو  
قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع أن المتنازع فيه سببي منصوب ولا وصاد في نحو قولك زيد  
أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن المتنازع فيه سببي مرفوع فلامعنى تقييد المصنف بالمرفوع والجواز  
بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعا أو  
منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببي أو منصوبا أو كوجود ضمير  
المبتدأ مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي  
مع ضميرهما لأن الخبر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على  
هذا الأعراب بالنسبة إلى المثال أي زيد الخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول  
البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ومن  
الغير كون ممتطول خبرا ومعنى حال من غيرهما وغيرهما نائب فاعل ممتطول (قوله بخلاف السببي  
المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشايطي التنازع فيه وعمله بأنك إذا أعملت الأول  
فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح الوجه  
امتناع التنازع في السببي مطلقا (قوله كاهم) كان الأولى حذفه لانه لم يتقدم له تمثيل السببي

وغيره وعن المبرد إجارته  
في فعل التثنية نحو وما  
أحسن وأجل زيد  
وأحسن به وأجل بعمر  
واختاره في التسهيل الثاني  
قد يكون التنازع بين  
أكثر من عاملين وقد  
يتعدد المتنازع فيه من  
ذلك قوله عليه الصلاة  
والسلام تسبحون وتحمدون  
وتكبرون در كل صلاة  
ثلاثا وثلاثين وقول الشاعر  
طلبت فلم أدرك بوجهي  
فليتني قعدت ولم أبغ  
الندى عدد سائب الثالث  
اشترط في التسهيل في  
المتنازع فيه أن يكون غير  
سببي مرفوع فحوز زيد  
قام وقعد أخوه وقوله  
وعرة ممتطول معنى غيرهما  
محمول على أن السببي  
مبتدأ والعاملان قبله  
خبران عنه أو غير ذلك  
مما يمكن بخلاف السببي  
المنصوب كاهم ولم يذكر  
هذا الشرط أكثر النحويين  
وأجار بعضهم في البيت  
التنازع

(والثان) من المتنازعين (أولى) (٧٤) بالعمل من الاول (عند أهل البصرة) لقربه (واختار عكسا) من هذا وهو أن الاول

أولى لسبقه (غيرهم ذا أمره) أي غير البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز أعمال كل منهما **﴿تنبيه﴾** سكتوا عن الاوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الاجماع على جواز أعمال كل منها ومن أعمال الاول قوله

كسالك ولم تستكسه فاشكر له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر ومن أعمال الثالث قوله جئ ثم حالف وقف بالقوم انهم

لمن أجاروا وذو وعز بلاهون (وأعمل الماهل) منهما وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه اليه في المعنى (في ضمير ما تنازعا والتزم) في ذلك (ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة وسواء في ذلك كان الاول هو الماهل

(كيسنان ويسى ابنا كا) أم الثاني (و) ذلك نحو (قد بنى واعتديا هذا كا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه والاول منعه الكوفيون لانهم يمنعون الاضمار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي ومن وافقه الى وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه للدلالة عليه بمسكان ظاهر

المنصوب (قوله والثان من المتنازعين أولى بالعمل من الاول عند أهل البصرة لقربه) قال يس ولو كان أضعف من الاول في العمل اه ثم كل ما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلّة المذكورة وعلت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وان اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الاول أولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلّة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لاحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت عمر ايجاب أعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في التكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعلت أيضا أولوية الاول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان أعمال الثاني وأضمر في الاول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين أو حذف الضمير من الاول ان أعمال الثاني وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي وأعمل العالمين في معمول واحد ان اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأي الفراء كما سيأتي في الشرح (قوله ذا أمره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزى بالجماعة القوية لكن في القاموس الاسرة بالضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز أعمال كل منهما) أي اذا لم يستلزم أعمال الثاني أن يضر في الاول ضمير رفع فان الكوفيين يمنعونه كما سيأتي فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تعقل (قوله ومن أعمال الاول) أي بدليل الاضمار في الثاني والثالث (قوله ومن أعمال الثالث) أي بدليل تعديّة الثالث بالحرف وحذف الضمير من الاولين ولم يمثل لأعمال الثاني لانه لم يحفظ أعماله في كلام العرب كما قاله المرادي (قوله في ذلك) أي في حال أعمال الماهل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لا جازة سيئويه ضرب بنى وضربت قومك بالنصب أي ضرب بنى من ذكر وسيد ذكره الشارح لكن صرح الدماميني بقلا عن سيئويه بفتح فيكون المراد التزام ذلك في الفصح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكور والمؤنث والا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أخرج وقيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيسنان الخ) المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذهب الزيدان وأقائم وذهب هما لزيدان وأقائم وذهب أقائم وأقائم وذهب أقائم وأقائم وذهب أقائم وأقائم في المثال الأخير مضمير الثاني الماهل وأما الثاني فاعل الاول المعمل وبكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المعنى (قوله وهذا المثال الثاني متفق على جوازه) قال شيخنا هذا بنا في ما سيأتي عن الفراء من أعمالهما معاني انظار عند اتفاقهما في طلب المرفوع اه ويحاج بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العالمين معا فتسدر (قوله والاول منعه الكوفيون) أي من حيث اشتماله على اضمراء ضمير الرفع في الاول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على أعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلا ينافي هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز أعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائي الخ) تفصيل لحذف أي واختلفوا في كيفية أعمال الثاني مع طلب الاول الرفع قبل ما وقع فيه أشنع مما فرمته لان حذف الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضرب بنى وضربت الزيد بن باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كما قاله يس (قوله عسكا بظاهر قوله تعق) أي استرو ضبطه الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المججمة وفي التصريح أنه بالعين المهملة بالارطى شجر لها أي للبقرة الوحشية فبذت بتشديد الذال المججمة أي غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه التمسك به أنه لم يضر في واحد من تعق وأراد فلم يقل تعفقا على أعمال الثاني ولا أراد وما على أعمال الاول واغفال بظاها لا مكان تاويله بما سيأتي في الشرح (قوله في طلب المرفوع) انظار أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشدا اليه عبارة الهمع

قوله تعق بالارطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب وقال الفراء ان اتفق العاملان في طلب المرفوع ونصها



ونصها وقال الفراء كلاهما يعملان فيه ان اتفقا في الاعراب المطلوب (قوله والعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد الآن يريد أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمر وقائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتنا مل (قوله ولا اضمار) أي على أحد نقلين عنه ونقل عنه أنه يجوز الاضمار مؤخر في حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخوالهما (قوله أضرته مؤخرا) أي ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان عمله فرفع الثاني ضمير فيه وان أهميته فلا اضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء اذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور عنه وجوب اعمال الاول حينئذ كما في الهمع (قوله فحوض ضرب بنى وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضرب بنى لا تو كيد المستتر في الفعل لانه يمنع أن فيه ضمير مستترا كما مر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) أي من وجوب اضمار ضمير الرفع في الاول عند اعمال الثاني (قوله لان العمدة يمنع حذفها) اعترض اللقاني هذا الدليل بانه لا يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يجاب بانه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجتزأ الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضمار) بهذا يراد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيرد به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أي في قياس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثمل فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب في قياس عليه هذا الباب ويبحث فيه اللقاني أيضا بان جواز الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض ايراد الشيء مجزئا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولا دفعه بانه لا مانع من كون الغرض هاهنا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر في هذا الباب على الاضمار قبل الذكر في غيره الى معاهه في هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع الخ أي سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما في قوله تعقق الخ على أن ما استدلل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما تستعرفه أفاده بس (قوله وكنا) أي ترى خيلا كئاسا جمع أكت من الكمة وهي حرة تضرب الى سواد مدماة أي شديدة الحرة مثل الدم متونها ظهورها استشرحت لون مذهب أي جعلته شعارا ولباسا لها والمذهب بضم الميم الموه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأضر في الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يتحقق به على الكسائي لان الضمير في الاول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خالوه منه ويحتاج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أي على تأوله بمن ذكر كإشباع اليه أو تأوله بالجمع واعترض بان الافراد قبيح كما مر عن الدماميني فكيف ينفي الخمية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمر اجزاء ولوم قبح بنى محبته على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روى كما في العيني تعقق بضم القاف على أنه مضارع حذف منه احدى التابين مسندا الى ضمير الرجال لانهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حينئذ وقول العيني ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله لها الا بتكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أي الافراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الاحوال كلها أي اسناد الفعل الى الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد في الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمقصود محلا ما يصل اليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا بد أن اعراب المضمرات محلي دائما لبنا لها (قوله أهلا) يقال أهلا الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أي جعلك أهلا (قوله

فالعامل لهما ولا اضمار نحو محسن وبسبب ابنا كاوان اختلفا أضرته مؤخرا فحوض ضرب بنى وضربت زيدا هو والمعتمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لان العمدة يمنع حذفها ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو برب لا ونعم رجلا وقد سمع أيضا في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيويوه من قول بعضهم ضربوني وضربت قومك ومنه قوله جفوني ولم أجف الا خلاه اني

لغير جليل من خليتي مهمل وقوله

هو بنيتي وهويت الغائبات الى أن شئت فانصرفت عنهن آمالي وقوله

وكنا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشرحت لون مذهب

ولا حجة فيما نسبته المانع لاحتمال افراد ضمير الجمع وقد أجاز ذلك البصريون في الاحوال كلها نقول ضرب بنى وضربت

الزيدين كانك قلت ضرب بنى من على ما لا يخفى (ولا تجئ مع أول قد أهملاه

بضمير لغير رفع) وهو النصب لفظا أو محلا (أوهلا) أي جعل أهلا (بل حذفه الزم

نحذف خبر) في الاصل لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اضمارها قبل الذ كرتقول ضميرت وضمير بني زيد ومرت وميرى عمرو ولا ضميرته وضمير بني زيد ولا مرت (٧٦) به ومرت وميرى عمرو وأما قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب فضرورة (وأخره ان

يكن هو الخبر) لانه منصوب فلا ضمير قبل الذ كرت وعدة في الاصل ولا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وطني وظننت زيدا عالما اياه أما امتناع الاضمار مقسدا فادعى الشارح الاتفاق عليه وفي دعواه نظرفقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب أحدها جوازه كالمرفوع وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل الى جوار اضمار المنصوب مطلقا مقدما واخضع له وهو ايضا ظاهر كلام التسهيل وأما الحذف فمعه البصريون وأجازه الكوفيون لانه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلاطة من الاضمار قبل الذ كرت ومن الفصل في تنبيهات الاول اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضة مع الثاني المهمل نحو ومرت بني ومرت به زيد ومرت وميرى بهما أخذوا لدخوله تحت قوله وأعمل المهمل في ضمير ما تنازاه ولم يخرج منه قوله اذا هي لم تستك بعدد أراكة تفصل فاستأكت به عود اسهل وأنه يجوز حذفه لفهوم قوله والتزم ما التزموا وهذا

بل حذفه الزم) أي على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخره الخ كما يستفهم (قوله ان يكن غير خبر) حذف في الموضوعين جواب ان التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة الى ضميرها) أي لفظا فلا ينافي أهمانية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما يهرب منه اذا كان الضمير ملفوظا به (قوله وأخره) أي اذ كره مؤخرافكلامه متضمن لشين ولهذا علل الشارح الامر بس على اللف والنشر المشوش (قوله وعدة في الاصل فلا يحذف) يرد عليه ان خبر كان ومعمولى طن يجوز حذفها للدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الا أن أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتها كما يدل عليه كلام التوضيح لاني الاضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وراد في التوضيح رابعها وهو الاظهار (قوله أحدها جوازه) أي الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيرها وهو ما في النظم ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل الى جوار الخ) وقضيته تجوز اضماره مؤخر بالاولى سم (قوله مطلقا) أي عدة كان في الاصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازه الكوفيون) نقل المصريح عن أبي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المبتدأ افراد أو ثوبا كبيرا وفروعها واللام يحذفه نحو علمني وعلمت الزيد بن فلانة أن يقول اياه متقدما أو متأخرا ولا ينافي هذا ما سياتي من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان رعه سم لان ما سياتي من مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار حينئذ (قوله لانه مدلول عليه بالمفسر) أي وحذف المعول لدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلاطته من الاضمار قبل الذ كرت) أي اذا اضمر مقدما كمال اليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العامل الاول المهمل ومعه وله اذا اضمر مؤخر كما قال به هـ (قوله ادا هي) أي المرأة والاراكة واحدة الاراكة تتحل بالبناء للمجهول والهاء المهمة على ما ذكره شيخنا السيد أي اختبر لكن التحل بالمجعة هو المفسر في القاموس وغيره بالا اختيار وهو جواب اذا والاسهل بكسر الهاء مرة وسكون السين المهمة ففتح الاء المهمة شجرة دقيق الاعصاب يشبه الاثل يتخذ منه ايضا السواك كذا في العين والذى في القاموس والاصح الاسهل بالكسر شجرة يستاك به وضبطت الاء بالقلم في نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الاقرب الى قولهم بالكسر والشاهد في تحل واستأكت حيث تنازع اعود اسهل فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضمير عود اسهل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاطون أي يتفادون ويتشادون الشعر قال في الصحاح بناحية مكة شهرا وقال في القاموس بعكراء بين بحلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما والبا في بعكاظ طريفة وقوله يعشى بالعين المهمة كيعطى أي يسى أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمجعة كبرصى والضمير في شعاعه للسلاح والشاهد في يعشى والموحا حيث تنازع اسهاعه فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضمير عود اسهل (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوسيع ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه قال وبعضهم يجوز حذف غير المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولما أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اه (قوله تهيئة العامل) يعني نحو العمل أي في الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة واقطع لازمان على افعال الثاني مع الحذف ايضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل الذ كرت ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض

لفصل

لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله بعكاظ يعشى الناظر من اذاهم نحو اشعاعه وخص

بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لان في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض • الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين الاول جزؤه بحذف الفضلة من الاول المهمل والثاني جزؤه بتأخير الخبر ولم يجوزهم ما في التسهيل

بل أجاز التقديم الثالث بشرط حذف الفصلة من الاول المهمل أمن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه . الرابع قوله غير خبر (٧٧) يوهم أن ضمير المتنازع فيه اذا كان

المفعول الاول في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو ظننت منطلقاً وظننت منطلقاً ههنا ايها فايها مفعول اول لظننت ولا يجوز تقديمه وفي حذفه ما سبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله واحذفه ان لم يكن مفعول حسب . وان يكن ذلك فآخره نصب لخلف من ذلك التوهم لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبراً وليس كذلك لان خبراً لا يحذف أيضاً بل يؤخر كفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائماً اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال بل حذفه ان كان فصلة حتم . وغيرها تأخير قد انتم . لا جاد قلت وعلى هذا أيضاً من المؤاخذه ما على بيت الاصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته فكان الاحسن أن يقول واحذفه لان خيف لبس أو يرى لعمدة جنى به مؤخر الخامس قاس المازنى وجاعة المتعدى الى

لفصل العامل الاول من المفعول بالعامل الثاني في حال اعمال الثاني مع الحذف قال سم وكانهم أى الجوزين اختياراً حذفه عند اعمال الاول لا يعدون التهيئة والقطع ما بها أو يقال اعمال العامل الاخر في المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمل فانه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أى ذكر الصهير مقدماً عمدة في الاصل أو فصلة فليس الاضراب راجعاً لقوله والثاني جزؤه بتأخير الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كالتوهم البعض (قوله حذف الفصلة من الاول المهمل) وكذا بشرط لجواز حذفها من الثاني المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يحذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايضة على الابواب السابقة ومن قوله سابقاً وحذف فصلة أجزان لم يصح (قوله وجب التأخير) على ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها بجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقريضة معه وللفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لوعلمه بما أسلفناه لكان مناسباً لان تعديله انما ينجح الاجل لا اللبس لكن مرأنهم قد يطلقون اللبس على ما يعم الاجال وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أى هل مدلول الصهير المحذوف المحرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كالتوهم البعض فاعترض بأن الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لان من الغير المفعول الاول لانه مبتدأ فى الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لان كلاهما عمدة فى الاصل ويمكن الجواب عن المصنف بانه غير بالزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العمدة وان المبتدأ كقوله بعضهم مفهوم بالاولى لا شرفيته والاتفاق على عديته فهو أولى بالذكر (قوله وفى حذفه ما سبق) أى من المنع عند البصريين والجوار عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفى حذفه واضماره مقدماً ما سبق لان صيغة يشعر بانه لا خلاف فى عدم جواز اضماره مقدماً وليس كذلك لوجود الخلاف فى اضماره مقدماً أيضاً (قوله ولذلك) أى لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله لخلف من ذلك التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يردها شئ أصلاً (قوله أو يرى لعمدة) بكسر اللام أى من قبل العمدة أو يفتحها على أنها رائدة للضرورة وفى نسخ بالكاف (قوله قاس المازنى الخ) أى فى أنه اذا اعمل الاول أضمير فى الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بجانبه لعودهما على متقدم فى الرتبة واذا اعمل الثاني أضمير فى الاول ضميرهما مؤخرهما تقدم وأما المفعول الاول فهو فصلة محضة فلا يجامى بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويختار اعمال الثاني) أى عند البصريين لقربه كإمهر (قوله وأعلمت وأعلمنى زيد عمر قائماً اياه) لا يحسن أن اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذى هو المفعول الاول لما تقدم (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى أنت به اسما ظاهراً وقوله لغير ما يطابق المفسر أى لمبتدأ فى الاصل غير مطابق للمفسر كاياء فى يظنانى فى المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أى للخبر عنه ان أتى به مطابقاً للمفسر وللمفسر ان أتى به مطابقاً للخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حيثما بالنسبة الى المفعول الثاني لا بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فاعلم فى مثال الاول وأضرب فى الثاني

ثلاثة على المتعدى الى اثنين وعليه مشى فى التسهيل فتقول على هذا عند اعمال الاول أعلمنى وأعلمته اياه زيد عمر قائماً ويختار اعمال الثاني نحو أعلمنى وأعلمت زيد عمر قائماً اياه أعلمت وأعلمنى زيد عمر قائماً اياه (وأظهر ان يكن ضمير خبراً) أى فى الاصل (لغير ما يطابق المفسر) أى فى الافراد والتذكير وفروعهما تعذر الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين

الاطهار وتخرج المسئلة من هذا الباب (٧٨) نحو أظن ويطناني أخاه زيد وعمرا أخوين في الرخا على أعمال الأول فريدا

وعمر أخوين مفعولا أظن  
وأنا ثاني مفعولي يظناني  
وحى به مظهر التعذر  
اضماره لانه لو أضمر فاما  
أن يضمره فمردا مراعاة  
للمعبر عنه في الأصل وهو  
الباء من يظناني فيخالف  
مفسره وهو أخوين في  
الثنية وأما أن يثنى مراعاة  
للمفسر فيخالف المخبر عنه  
وكلاهما مما يمنع عند  
البصريين وكذا الحكم  
لوا عملت الثاني نحو  
يظناني وأظن الزيد  
أخوين أخا وأجاز  
الكوفيون الاضمار على  
وفق المخبر عنه نحو أظن  
ويظناني إياه الزيد  
أخوين عند أعمال الأول  
واهمال الثاني وأجازوا  
أيضا الحذف نحو أظن  
ويظناني الزيد أخوين  
تنبيه وجه كون هذه  
المسئلة من هذا الباب هو  
أن الأصل أظن ويظنني  
الزيد أخوين فتنازع  
العلمان الزيد في الأول  
يطلبه مفعولا والثاني  
يطلبه فاعلا فاعلمنا الأول  
فنصبتنا به الأسمين وأضمرنا  
في الثاني ضمير الزيد وهو  
الالف وبقي علينا المفعول  
الثاني يحتاج الى ضمارة  
فأبناء متعذرا لما هم  
فقدنا به الى الاظهار وقتنا  
أخافوا في المخبر عنه ولم  
تضمره مخالفتهم لأخوين  
لانه اسم ظاهر لا يحتاج  
الى ما يفسره خاتمه

ضميره وهو الالف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو عملت الثاني نحو الخ) صورته في عكس المثال مع  
انه عكس فيه وهو باق على حاله بان يقال أظن ويظنني زيد وعمرا وأخاياهما أخوين لان ما ذكره  
أنشأه في العمل مثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أي وان خالف المفسر وبؤيده أن  
الرضي كما نقله الاسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومفعوله اذا أمن اللبس واستدل به بقوله  
تعالى فان كن نساء ثم قال وان كانت واحدة مع أن الضمير فيها للدلالة على المفعول المقصود (قوله عند  
أعمال الأول واهمال الثاني) فان أعمال الثاني وأهملت الأول قلت على ما يظهر أظن ويظنني  
الزيدان أخاياهما إياهما (قوله وأجاز وأيضاً الحذف) يعكس عليه ما تقدم نقله عن أبي حيان (قوله  
وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو أن الأصل الخ) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو  
بالنسبة الى المفعول الأول لا الثاني وبه صرح الموضح واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة الى  
الثاني أيضا باعتبار كونه مطلوب الكل من العاملين على أنه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى أو  
مفرد أو أطال في ايضاح ذلك (قوله فعد لابه) أي الاضمار أي عنه (قوله لا يتأني التنازع الخ) لان  
كلا من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معطي حيث أجاز في الحال قال  
الفارضي نحو زني أدرك راغباً على أعمال الثاني وزني أدرك في هذه الحالة راغباً على أعمال  
الأول اه وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام الخ) لانه ان  
أضمر في الفعل المهمل بدون الانعكس المعنى المراد من الاثبات على وجه الحصر الى  
النفي وان أضمر فيه مع الابدان يقال ما قام الا هو وما قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان أراد مع  
حذف الا هو ورد أن البصري لا يجوز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عندنا وان أراد مع عدم  
حذفه فهو خلاف المسهوع وصرح الرضي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمنع  
وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت الا زيد وفرق بان المنصوب فضيلة لا تتوقف صحة  
الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان أضمر في  
الفعل المهمل بدون الاول وم حذف الفضيلة المحصور فيها ان أضمر مع الا وقد صرحوا بان المحصور  
فيه لا يحذف ولو فضيلة وأنه يقتضي الامتناع اذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو ما علمت  
وطبعت الا زيد قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن ثم رأيت  
الروادني صحيح يخرج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين  
الحصر بالاول والحصر باغما فقال الذي يفهمه المتأمل أن يخرج ذلك انما هو على التنازع وبينه  
أن القياس يقتضي أن يقال ما قام وقعد الا زيد هو لان العاملين فرعاً لما بعد الفاعل عمل أحدهما  
في الظاهر والاخر في ضميره المفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله المثنى مع ظهور  
معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير بعين ذلك فأتصل بعامله ثم بسبب عوده الى ما بعده لفظاً  
ورتبة يلزم أن يكون هو مقدماً لفظاً مؤخر رتبة لان رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مفعوله  
ويلزم من كونه مؤخر رتبة كونه موجباً محصوراً بالاول التي قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الأصلي  
دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لأجل اصلاح اللفظ لا بعنديه مانعاً بما بالأصل من  
الحصر وقولهم اذا قصدا الحصر وجب انفصال الضمير انما هو في الضمير الذي جاء على أصله وهو  
التأخر لفظاً ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التي يجب انفصال الضمير بعدها  
أيضا لا فائدة الحصر مع أنها مثل القياس التنازع فيها أن يقال انما قام وقعد زيد هو والاستعمال  
على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير الأصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير  
بعامله اه باختصار (قوله وما ورد الخ) كقوله

ما صاب قلبي وأضناه ورتبه • الا كواعب من ذهل بن شيبانا

لا يتأني التنازع في التمييز وكذا الحال خلافاً لابن معطي وكذا نحو ما قام وقعد الا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول فقول

ويجوز فيما عدا ذلك من

المعمولات والله تعالى أعلم

﴿المفعول المطلق﴾

زاد فی شرح الکافیة فی

الترجمة وهو المصدر وذلك

تفسير للشيء بما هو أعم منه

مطلقاً کتفیر الانساں

بأنه الحيوان اذا المص صدر

أعم مطلقاً من المنعول

المطلق لان المصدر يكون

مفـ - حولا مطلقا وفاعلا

ومفـعـولـا به و غیر دلك

والمفعول المطلق لا يكون

الامصدر انظر الى ان ما

يعوم مقامه مما يدل عليه

خلف عنه في ذلك واه

لاصل (واعلم) ان المعامل

جسد رسول به و ولد نام

في باب بعدى الفعل وزوما

ومفعول مطلق ومفعول به  
ومفعول فاعل ومفعول به

وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْغِي وَيَسْأَلُكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ تَقْرُبَهُ

هو هذا الامام في الموضع

المطلقة ما ليس فيها من

مصدر مفید کی دعا

أو ما نزعها أو عددتها

لا تسخروا مني في ديني

المصدر الممنوع في

قوله لك ضم اليك ضم ب اليه

ومن مصدر مخرج نحو

الحال المؤكدة نحوي

مدیر اور مفید ترقی کا عاملہ

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الأمة أمة محمد

المؤكد في قولك أمر

پیرسیر وللاسوق مع عامله

لغير المعاني الثلاثة نحو

عرفت قیامت و مدخل

### لأنواع المفرد المطلق

كان منهما منصوب بالكونه

ضر باشد یا اوضرتین

فيقول بانه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه تمام (قوله ويجوز في اعداد ذلك من المعهولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما في صدر الضمير في المفعول فيه مقتضى اني بقدر في المفعول له مقتضى ابا اللام وقرق الروداني بنوسعهم في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في وقيل صحت وسرت اليوم على أن التقدير صحت لصح هذا التقدير لا توسع بخلاف المفعول له فلا يقال قت وسرت خوفا فلا يجوز قتة أي الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الى جواز التنزع فيه أميل فتنبه

﴿المفعول المطلق﴾

(قوله زاد في شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التوركا على الناظم بأنه كان ينبغي أن يزيد هنا ذلاً، لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لأنه لا تصرح فيما سبقت ذكره بأن المفعول المطلق أى شئ هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بان المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوباً مفيداً للتوكيد أو ميبساً للنوع أو العدة يؤخذ من قوله بعثله الخ وقوله توكيده الخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير لشيء الخ) جوزه الملقح مؤن بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أى أصالة بدليل ما بعده (قوله نظر الى ان ما يقوم مقامه) أى المصدر أى يحل محله ويوضع في مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد خلف عنه في ذلك أى في المفعولية المطلقة وأنه أى المصدر الاصل أى والاعتبار ليس بالاصل أما اذا نظر الى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر باعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً ولم يقل منصوب نظراً الى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعل كما سبقت ذكره وفيه ما سأتى وانما خاص النفي بالخبر دون غيره كالمبتدأ والفاعل لأنه الذى قد يجىء ميبساً للنوع عاملاً كفى ضرباً بضرب اليه أو عده كفى ضرباً بضرباً (قوله مفيد الخ) مما خرج به كراهتى في قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لك كرهت اذ هو حينئذ لا يؤكّد ولا يبين نوع عامله ولا عده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيده عامله) أى مصدر عامله الذى تصممه ليتحد المؤكّد والمؤكّد اذ ذلك شرط في التأكيّد اللفظى الذى هذا منه فعنى قولك ضربت ضرباً باحدت ضرباً باحدت اما أفاده الدما مبنى والرضى وبمبحث فيه بأنه يرفع التجوز كالنفس والعين ورد بأن التأكيّد اللفظى قد يكون لرفع التجوز في المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الامير لا يرفع فهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد والافتاء توكيد لازم للمفعول المطلق مطلقاً وان كان قد لا يقصد أو في قوله أو بيان نوعه أو عده لمنع الخلو لكن تجوزها الجمع بالنظر الى القسمين الاخيرين كفى ضربت ضرباً بنى الامير لا بالنظر الى القسم الاول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الاخيرين وهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله فمالبس خبراً) لوقال فليس خبر المكان أحسن اذ لا دخل لما فى اخراج ما ذكره لان شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله نحو المصدر الخ أى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يقاد من نحو أن ثم شيئاً آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعتز عليه فعله أشار بنحو الى شئ آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده أيضاً كالجمله المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكّد) هو المصدر الثانى المؤكّد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكّد عاملاً بل مثله ولا يبين نوعه لان الذى

فضله نحو ضربت ضرباً أو ضرباً شديداً أو ضربتني



أومر فوعا لكونه نائباً عن  
 الفاعل نحو غضب غضب  
 شديد وانما مسمى مفعولا  
 مطلقا لان حمل المفعول  
 عليه لا يجوز الى صلة لانه  
 مفعول الفاعل حقيقة  
 بخلاف سائر المفعولات  
 فانها ليست بمفعول الفاعل  
 وتسمية كل منها مفعولا  
 انما هو باعتبار الصاق الفعل  
 به أو وقوعه لاجله أو فيه  
 أو معه فلذلك احتاجت في  
 حمل المفعول عليها الى  
 التقييد بحرف الجر بخلافه  
 وهذا يستحق أن يقدم  
 عليها في الوضع وتقديم  
 المفعول به لم يكن على سبيل  
 القصد بل على سبيل  
 الاستطراد والتبعية ولما  
 كان المفعول المطلق هو  
 المصدر مع ضمة تسمى آخر  
 كما عرفت بدأ بتعريف  
 المصدر لان معرفة المركب  
 موقوفة على معرفة أجزائه  
 فقال (المصدر اسم ما  
 سوى الزمان من مدلولي  
 الفعل) أي اسم الحدث  
 لان الفعل يدل على الحدث  
 والزمان فاسوى الزمان  
 من المدلولين هو الحدث  
 (كامن من) مدلولي (أمن)  
 وضرب من مدلولي ضرب

بين نوع عامله هو المصدر الاول (قوله أو مرفوعا الخ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحاً مفعولا  
 مطلقا بل نائب فاعل (قوله لان حمل المفعول عليه) أي اطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد  
 الاخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يجوز الى صلة) أي بالحرف أو الظرف أو المراد لا يجوز الى  
 ذلك لغة فلا ينافي أنه مقيد عند النحاة بالاطلاق ولهذا قال في المعنى المفعول اذا اطلق في اصطلاح  
 النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه أكثر دورا في الكلام ولا يصح على المصدر المذكور  
 الا مقيدا بقيد الاطلاق (قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة) أي الفعل الذي يصح اسناده اليه  
 وليس المراد أنه موجود له حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد ما يعنى على جهة الايجاب أو السلب  
 فلا يرد لم يصرب ريد ضربا (قوله فانما ليست بمفعول الفاعل) أو رده على المفعول لاجله وبعض  
 أفراد المفعول به نحو كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك  
 الفعل المذكور فيخرج ماد كرقأمل (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وان لم يكن موجودا قبل ذلك  
 الفعل نحو خلق الله السموات والسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها  
 مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد  
 الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) أي أو الظرف كافي  
 المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أي لبيان تعدى الفعل ولزومه  
 وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرة والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع  
 صيغة شئ آخر) أي كونه غير خبر ومفيدا كيد عامله أو بيان نوعه أو عده كما أشار الى ذلك  
 المصنف بقوله توكيد الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لا بقول  
 اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن  
 يعيش وغيره وأقره أفاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالة عليه بطريق السابقة عن  
 المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بان تقييد الدلالة على الحدث في تعريفه  
 بالاصالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) صرح السيد والرضي بان المفعول المطلق هو  
 الاثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أي ايقاعه الذي معناه أمر اعتباري وهو تعلق القدرة  
 بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفنازي في شرح العقائد ويطلق المصدر  
 على كل منهما وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر في نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل  
 الفعل المذكور وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل في التأثير كآثر تأثير أو وقعت ايقاعا لا يسمى  
 مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل ان المصدر يطلق بالاشتراك وقبل الحقيقة والمجاز على ثلاثة  
 على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار المصدر ومنه  
 وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضارية والمضروية أي الكون ضاربا والكون  
 مضروبا ويسمى نحو الضارية بالمصدر المبني للفاعل ونحو المضروية بالمصدر المبني للمفعول  
 والثاني أعني الاثر هو المختلف في كونه محمولا للعباد أو لا يمتناز بين المعتزلة كما في شرح العقائد  
 للتفنازي وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبي شريف في حواشي المحلى وابن قاسم في آياته ولى  
 فيه بحث وهو ان الثاني يتوقف حصوله على الاول فيكون أيضا مكلفا به لان ما لا يتم المكلف به  
 الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل  
 بالمصدر فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع وكونه أمر اعتباريا لا وجوده  
 خارجا لا يمنع التكليف به تبعاً فأملاً (قوله من مدلولي الفعل) أو رد أبو حيان أن من المصادر ما لا  
 فعل له وبالعكس وأجيب بان ما لم يوضع بقدر يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم  
 بالغبر (قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب

(بمثله) ولو معنى دون لفظ  
(أو فعل أو وصف نصب)  
نحو فان جهنم جزاؤكم  
جزاء مسوفورا ويحجبني  
إيمانك تصديقا وكلم الله  
موسى تكليما والذاريات  
ذروا (وكونه) أى المصدر  
(أصلا) فى الاشتقاق  
(لهذين) أى للفعل  
والوصف (انتخب) أى  
اختير وهو مذهب  
البصريين وخالف بعضهم  
فجعل الوصف مشتقا من  
الفعل فهو فرع الفرع  
وذهب الكوفيون إلى أن  
الفعل أسل لهما وزعم  
ابن طلبة أن كلاما من المصدر  
والفعل أصل رأسه ليس  
أحدهما مشتقا من الآخر  
والصحيح مذهب البصريين  
لأن من شأن الفرع أن  
يكون فيه ما فى الأصل  
وزيادة والفعل والوصف  
مع المصدر بهذه المثابة إذ  
المصدر انما يدل على مجرد  
الحدث وكل منهما يدل  
على الحدث وزيادة (توكيدا  
أو نوعا .

(قوله تختار الخ) لك أن  
تقول اللفظ اسم المجموع  
المادة والصفة فنسبة  
دلالة المجموع على كل نسبة  
واحدة هى الدلالة على  
الجزء

الجمهور من عدم دخول النسبة فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام وبديل على أحدهما  
تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل  
المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفى المقام بحث أبداه الشاطبي  
فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالاته على أحدهما خارجة  
عن الدلالات الثلاث أما نحو وجهها المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من  
المعنيين وأما نحو وجهها عن التضمن فلان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة  
ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمسين وليس  
ما نحن فيه كذلك لان دلالاته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من أن  
دلالته على الاول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما نحو وجهها عن الالتزام فلان دلالة الالتزام هى  
الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يجرعانه اه وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع  
اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالاته على الذات وتعينها ليست من  
جهة واحدة فقط وناعتراض قولهم الفعل يدل بعبادته على الحدث أو مادة الفعل يدل على الحدث  
بأننا لنسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والالزم دلالته لضرب بكسر الضاد أو  
ضمها مع فتح الراء أو رضى أو رضى مشلا على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب أن المراد أنها  
تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها بشرط بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر  
أو الوصف فأعرفه (قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر مثله فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط  
وقوله نصب أى المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد  
كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام قال زكريا ومشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدث  
كما بأتى (قوله ولو معنى دون لفظ) أى على الأصح عند المصنف لان ما ذهب إليه الجمهور من أن  
العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو وحلفت عينا وكان على  
المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة  
هذا وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يحجبني إيمانك  
تصديقا فى باب النيابة وسأتى فى قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أو فعل) أى متصرف نخرج فعل  
التعجب وغير ناقص نخرج كان وأخواته وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله  
أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة  
المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث فى التمثيل بالآية  
بأن الجزاء معنى المجزى به بديل حمل على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ولك أن تقول  
لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجراء على مصدر رينه بتقدير مضاف أى محمل جزائكم أو بلا تقدير  
قصدا للمبالغة (قوله أصلا فى الاشتقاق) معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه  
والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لما نسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله إلى أن الفعل) أى المضارع  
على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقية زمانا لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين  
وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه  
وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة فى شئ واحد فهو أولى  
بالترجيح وأما الامر فقطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من  
المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما (قوله ان كلاما الخ) انظر على هذا المذهب ما أصل  
الوصف (قوله لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع  
والزيادة فى الفعل دلالاته على الزمن وفى الوصف دلالاته على الذات لا يقال يلزم من به الفرع

غراض الثلاثة فالمراد كسر (كسرت) سير أو يسمي هم ومبين العدد ويسمى دود كسرت (سيرتين) كذا كذا واحدة ومبين وع كسرت (سيردى) (ند) أو سيراشديد أو سير الذى تعرفه ويسمى قدس هكذا فسر بعضهم انظار أن المعدود من يل المختص كما فعل فى تسهيل فالمفعول المطلق لى قسمين مبهم ومختص لمختص على قسمين معدود وغير معدود (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر فى التصاب على المفعول لطلق (ماعليه) أى اعلى المصدر (دل) وذلك ثمة عشر شيئا فينوب عن مصدر المدين ثلاثة عشر بيا • الارل كليتته (كد الجدل) ومنه فلا تملوا المليل وقوله

لذان كل الظن أن لا تلاقيا لثانى بعضيته نحو ضربته وض الضرب • الثالث رعه نحو رجع القهقرى بعد القرفصا • الرابع رفته نحو سرت أحسن سير وأى سير • الخامس يئته نحو عورت الكافر يئته سوء • السادس برادفه نحو وقت الوقوف وأفرح الجدل) ومنه قوله بجبهه السخون والبرود والتمرحب ماله مزيد السابع ضميره نحو عبد الله أنطه جالسا ومنه أعذبه عذابا

على أصله وهى ممنوعة لا نأقول الفرع الممنوع منيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكور وما هنا ليس كذلك أفاده الدونمى هذا وقد ناقش سم قولهم أن من شأن الفروع الزيادة على الأصل بأنه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجع (قوله يبين المصدر المسوق الخ) أشار الى رجوع ضمير يبين الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح اعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج الخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المفعول (قوله كسرت سيردى رشد الخ) ذهب بعضهم كالدما مبنى الى أن المضاف من النيابة اذ يستعمل أن بفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله فالأصل سيرامثل سيردى رشد فخذنى الموصوف ثم المضاف وهو حقيق باقوله وان رده البعض بما لا يسمع غير أن هذا لا يرد على المصنف لان مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر أن المعرف بأل العهدية كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لخصه بنصيده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه أن المراد من منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدّم من لفظه تصريح والاصح الاول للمامر (قوله أى عن المصدر) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عاملة لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى أفرح الجدل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه فى الاشتقاق نحو وانيتها نائبا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توشأ ونوء العلماء (قوله كليتته) أى دال كليتته كلفظ كل وجميع وعامة وكذا قوله أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف واطر (قوله كجد) أمر من جديجد بكسر الجيم وضمها أى اجتمع كذا فى القاموس وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الجيم وضمها (قوله انقرفصا) بضم القاف والقاف ممدود أو بكسرهما ٣ مقصورا أن يجلس على آليه ويلصق نخذه ببطنه ويحتجى يديه أو يجلس على ركبته منسكبا ويلصق نخذه ببطنه ويتأبط كفه وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهم مصدران لقهقرى وقرفصا لكونهما من غير لفظ العامل قاله سم وصحح الودانى أنهم انما يكونان مصدرين اذا جرى على فعلهما نحو قهقرى وقرفصا وقرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن السير الخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سير أى سير ومن نيابة الصفة كما قاله الدما مبنى ضربت ضرب الامير وسرت سيردى رشد على ما مر بيانه ومنه سرت طويلا بساء على أن التقدير سيراطو ولا يحتتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحادية أى سرته أى السير حال كونه طويلا ومثله وأزلت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد أو زمانا غير بعيد أو أزلفت الجنة أى الارلاف حال كونه أى الارلاف غير بعيد الآن هذه الحال مؤكدة وقيل حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالستان أو غير ذلك كذا فى المغنى (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعلة (قوله ومنه) أى من المراد أى مقارب المراد فى لسان الحب ليس مرادفا للاعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله (قوله يعجبه السخون) ما سخن من المرق والبرود ما برد منه والسين والباء مفتوحتان (قوله عبد الله أنطه جالسا) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فان أرجع الى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مر فوعا على الابتداء لم يكن مما سخن فيه قال الودانى وكان الاولى التمثيل برفعها على الغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعها بخلاف نصبها كما مر اه ويعارضه ما مر من اشتراط عدم الغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل ويرد على الشارح أن كلامه الآن فى النائب عن المصدر المدين للنوع وهذه الهاء ليست منه لان مرجعها هو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وآل العهدية والاضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن

المصدر المؤكد نعم ان أرجع الضمير الى مبين للنوع كظني أو الظن المعهود له لالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا الى قولنا دلالة المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لان الضمير معرفة فلا يقوم مقام التكرار لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبيناً للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرفة بالجنسية ولا يباين فيه للدواعي قنأمل (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذاباً عظيماً فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قبل هنا بقي شيء آخر وهو أنه لا بد في الالية من تقدير والاصل لا أعذب تعذيباً مثل التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواء حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواء انما هو مثله وحيد تفهـ ذا الضمير في الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه (قوله المشار به) أي وان لم يكن متبوعاً بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك وذهب الناطم الى أن الاتباع شرط وانما يكون اسم الإشارة نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما اذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضرباً مثل ذلك الضرب (قوله الا أنه قليل) أي ما نحن فيه من انابة الطرف عن المصدر ما عكسه فكثير كما يأتي (قوله نحو ما تضرب زيدا) أي أي تضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أي أي تجلس شئت فاجلس (قوله آله) أي اسم آله وقوله ضربته سوطاً أي ضربته سوطاً (قوله في آلة الفعل) أي المعهودة له (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لي أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الاول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعيينه ذهناً والثاني للفظه لا باعتبار التعيين ان قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الاول حقيقة الحدث باعتبار تعيينها ذهناً والثاني لها لا باعتبار التعيين ان قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق بين المصدر واسمه اشتغال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر (قوله نحو بريرة وبخريخار) يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه بان الاول ما جمع حروف الفعل والثاني ما لم يجمعها لجمع كل من بريرة وبخار حروف فعله الآن يدعي أن ذلك أغلبي أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو تغير الفعل المذكور كبره وأخبره أي صيره باراً وصيره فاجر الكن كان ينبغي على هذا أن يقول الشارح نحو بريرة وأخبر بخار قنأمل (قوله ان اسم المصدر) أي العلم كافي التصريح لا مطلقاً لصدقه في التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضاً كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يرد عليه سبحانه لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الروداني الضمير واسم الإشارة (قوله شئته بغضا) في القاموس شئناه كعبه وسمعه شئاً وثلاث شئناه ومشأاً ومشئاً ومشئاً وشئناه وشئناه (قوله ملاقيه في الاشتقاق) أي المجتمع معه في الاشتقاق أي في أصول مادة الاشتقاق وهي الباء والتاء واللام والنون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى مشاركة في المادة لان المصدر ليس مشتقاً على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا) فيه أنه اسم مصدر غير علم لا نبات مثل عطاء لا عطى فهذا ذكره بعد في اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقى في الاشتقاق إشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة في النيابة أو نظراً الى ما قاله الموضع من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاده سم لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر بمعنى به النبات كما معنى بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكداً لان معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دما مبني (قوله نحو توطأ

لا أعذبه أحداً من العالمين  
الثامن المشار به اليه نحو  
ضربته ذلك الضرب  
التاسع وقته كقوله  
لم تعقض عينك ليلة أرمم  
أي اغتمضت ليلة أرمم  
وهو عكس فعلته طالع  
الشمس الا أنه قليل العاشر  
ما لا يستغنى عنه نحو  
ما تضرب زيدا الحادي  
عشر ما الشريطة نحو  
ما شئت فاجلس الثاني  
عشر آله نحو ضربته  
سوطاً وهو يطرد في آلة  
الفعل دون غيره هافلا يجوز  
ضربته خشية الثالث  
عشر عدده نحو فاجلدوه  
ثمانين جلدة وزاد بعض  
المؤخرين اسم المصدر  
العلم نحو بريرة وبخريخار  
وفي شرح التسهيل أن  
اسم المصدر لا يستعمل  
مؤكداً ولا مبيناً وينوب  
عن المصدر المؤكد ثلاثة  
أشياء الاول مرادفه  
نحو شئته بغضا وأحبته  
مقه وفرحته جدلاً الثاني  
ملاقية في الاشتقاق نحو  
والله أنتم من الارض  
نباتاً وتبتل اليه تبتلاً  
والاصل انباتاً وتبتلاً  
الثالث اسم مصدر غير  
علم نحو توطأ

وضو الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كافي وتبتل اليه تبتلا فسكان ينبغي أن يدخل فيه تبتلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فامثل به ليس كذلك لجر بيان الغسل مثلا على غسل الأنا يجب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اه وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الاول لكن مع كونه يصح لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما عرفوه بذلك وهو معنى جواب اللقاني وما أجيب به انما ينفع في عدم ادخال تبتلا في اسم المصدر غير العلم لافي عدم ادخال تبتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقدمر آتفا الاعتذار عن عدم ذكره في امثلة اسم المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عام له الذي تضمنه لالعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله (قوله وأفردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر الامر في قوله وثن الخ ولا يفي عنه مفهوم فوجد أن الصدقة يكون السلب كما أي لا يوجد غيره دائما ويؤدي هذا الاحتمال ظاهرا لاهر المذكور اه سم فلا اعتراض بان جواز الافراد ظاهرا لانه الاصل (قوله لصالحته) أي المبين لذلك أي المذكور من التثنية والجمع لان الجنس الواحدية تعدد بتعدد أنواعه وأحاده (قوله فالشهور والجواز) ودلله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشيها للفواصل بالقوافي تصریح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا امتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الروداني (قوله لتقوية عامله) أي تثبيت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقرر معناه أي رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكده نقله الزركشي في البحر المحبط في الاصول ونقض بقوله تعالى ومكرنا مكر او قول الشاعر وعجت عجمان جذام المطارف وأجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتالا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري والمتعين للمجاز يؤكده كافي الآية والبيت فقوله هم المجاز لا يؤكده ليس على اطلاقه (قوله ونازع في ذلك الشارح) أي بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالاول وان السماع ورد بحذف عامل المؤكد كجواز نحو أنت سيرا ووجوب نحو سقا وعبا وانت سيرا سيرا ورد بان الحذف مناف للتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الاولوية مردودة وما ذكره وان كان من امثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لسكات تأني كليل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه أن نحو أنت سير الادليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة اليه لا ينهض مع أن التحليل وسيبويه يجيز ان الجمع بين الحذف والتأكييد كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الامثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولائى من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد ولله لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الاول لا يأتي في نحو أنت سيرا وانه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيد او نوعا الخ الا ان يكون مراده أن تلك الامثلة ليست من المؤكد كذا الاسن وان كانت منه بحسب الاصل فتأمل (قوله متسع) أي اتسع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحمل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وانما جاز

وضو واغتسل غسلا  
وأعطى عطاء (وما سبق  
من المصادر) لتوكيد  
فوجد أن (لانه بمنزلة  
تكرير الفعل والفعل  
لا يثنى ولا يجمع (وثن  
واجمع غيره) أي غير  
المؤكده وهو المبين  
(وأفردا) لصالحته  
لذلك أما العددي فيا تفاق  
نحو ضربته ضربته وضربتين  
وضربات واختلف في النوعي  
فالشهور والجواز نظرا الى  
أنواعه نحو سرت سيري  
زيد الحسن والقبج وظاهر  
مذهب سيبويه المنع  
واختاره الشلوبين (وحذف  
عامل) المصدر (المؤكد  
امتنع) لانه انما جى به  
لتقوية عامله وتقرير معناه  
والحذف ينافي ذلك ونازع  
في ذلك الشارح (وفي) حذف  
عامل (سواه لدليل متسع)  
عند الجميع كان يقال



حذف العامل فيعاز كدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبهه المفعول به فجاز حذف عامله (قوله ما ضربت) مانافية لاستفهامية بدليل الجواب وبلي لاثبات المنى قبلها (قوله حجا مبرورا) يقدر في الأول تنج وفي الثاني حجت (قوله والحذف حتم الخ) في قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أي عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي لم يستعمل له فعل كويج ويويل قال الدماميني والعامل المحذوف في هذا المصدر ما فعل مرادف لفعله المهمل على حذف تعدت جالوسا عند الجمهور وما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به ادلا يلزم من كونه عاملا محذوفا وصحة النطق به وعلى الأول اقترع المشرح في الخاتمة (قوله وواقع في الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء الذي ليس من الطلب كعمدا وشكرا لا كفر أو صبرا لا جزا وعجبا وطاعة ومعها نقله النفوسرى عن اللقاني وفي الهمع عن الشلوبين وابن مالك أن عجبا وجددا وشكرا لا كفر انشاء وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى (قوله فالأول هو الواقع) أي المصدر الواقع وإن لم يكن متعديا على ما يؤخذ من الأمثلة السابقة فيه ومن تمثيل السبوطي في الهمع بحجة خلافا لما وقع في كلام الشامي وتبعه البعض وهذا النوع الأول مقس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا متكررا بخلاف النوع الثاني إلا في فصيحة على الصحيح إلا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وادحصره وكذا الجملة وذاتية فصيحة وكذا من السماعي ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويجه ويويله أو لم يكن مفردا متكررا (قوله والاصل ادل يازريق) يقتضى أن زريقا اسم رجل وفي العيني أنه اسم قبيلة وعليه فالاصل ادلى أو اندل أو يكر جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأما سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لوقال وكقولهم قياما لا تعود المكان أنسب (قوله أي قم ولا تقعد) فيه أن حذف مجزوم لا الماهية تنوع فالأولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا تعودا معطوف عليه أي افعل قياما لا تعودا ولا يحق أن التخصيص بزمان المحذور السابق أقرب من تخصيص أبي حيان منه بأن لانافية للجنس وقعودا اسمها ونون شدو ذامع أنه يحتاج معه كإقال الدماميني إلى أن يقال أنه خبر بمعنى النهو (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو دعاء) عطف على أمر أي دعاءه وأعليه وقد مثل لهما (قوله نحو سقيا ورعيا الخ) اعلم أن من هذه المصادر ونحوها ما مع مضافا نحو ويحفل ويملك ويعدك وسحقك والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الهمع وأطلق في التسهيل جوار الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له إذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقديرع مبتدأ أو خبر المفيد طلبا كقوله صبر جميل فكلانا مبتلى \* أي صبر جميل أجل أو أمرى صبر جميل وخبر المكرر نحو سير سير والمصور نحو ما زيد الأسير والمؤكد نفسه نحو له على ألف اعتراف أي هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبر الناشئ كقوله عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال جد الله وثناء عليه أي أمرى عجب وشأنى جد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ أول لتلك خبر والمفيد خبر غير ناشئ اه أي نحو افعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة والظاهر أن ما تفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه نظر لأن جا في كلامه بمعنى ورد ومعها البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالوجه الاطراد كما يفيد كلام ابن عصفور قال في الهمع ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن ادخال آل ليس مطردا في جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقي لك والرحى وقال الفراء والجري بقياسه اه وبقولهما أقول والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا

ما ضربت فتقول بلي ضربا مؤلما أو بلي ضربتين وكقولك لمن قدم من سفر قد و ما باركا ولمن أراد الحج أو فرغ منه حجا مبرورا حذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جاز لدلالة القرينة عليه وليس واجب (والحذف حتم) أي واجب (مع) مصدر (أت بدلا من فعله) لانه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو على نوعين واقع في الطلب وواقع في الخبر فالأول هو الواقع أمر أو ميبا (كعدلا اللذ كان دلا) وقوله على حين ألهى الناس جل أمورهم فعدلا زريق المال ندل الثعالب فعدلا بدل من اللفظ باندل والاصل ادل يازريق المال أي اختطفه يقال ندل الشيء إذا اختطفه ومنه فضررب الرقاب أي فاضربوا الرقاب ونقول قياما لا تعودا أي قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله نصبر في مجال الموت صبرا \* أو دعاء نحو سقيا ورعيا

وجدا وكأومقرونا باستفهام توبيخي (٨٦) نحو أو تائباً وقد جد فرناؤك وقوله ألو ما لأبالك واغتراباه والثاني ما دل على عامله  
معمول المحذوف مسوق للتبيين أي لك أعني أول زيد أعني أو الجار والمجرور وخبر المحذوف تقديره أرادني  
أودعني وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور ومخاطباً نحو سقيالك أما إذا لم  
يكن مخاطباً نحو سقيالك فمتجه عندي أن يجعل معمولاً للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة  
واحدة كما نقل عن الكوفيين إلا يلزم حينئذ المحذوف من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة  
على أن المحذوف انما يلزم في سقيالك أن جعل سقيانا تائباً عن اسق فان جعل تائباً عن سقي على أن  
الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدعا) بالذال المهمة يستعمل في قطع الأنف وفي قطع الأذن كلفي  
يس (قوله أومقرونا باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب المحذوف بالتوبيخ ولو  
مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لانه  
خبر في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله ألو ما الخ) يضم اللام  
وسكون الهمزة أي أتلوم لوماً وتغترب اغتراباً وقوله لأبالك جملة قصدها الدعاء على المخاطب وقد  
تقدم اشباع الكلام فيها والاعتراب البعد عن الاوطان (قوله والثاني) أي الواقع في الخبر بالمعنى  
المتقدم وذلك خمسة أقسام كافي التوضيح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله ما دل الخ والأربعة ستأتي  
في المتن (قوله جدا وشكرا لا كفرا) وجوب المحذوف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب  
مجرى الأمثال فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال حدث الله جدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر  
الفعل يكون خبراً لا انشاء وكلامنا قد قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا  
ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلاً عن الشلوبين (قوله وما سبق الخ) المتبادر أن ما  
مبتدأ أو محذوف الخ (٣) خبره فيهم أن هذا قسم للآتي بدلا من فعله مع أنه قسم منه فإن الآتي  
لا بد من فعله أما واقع في الطلب كدلا وأما واقع في الخبر وهذا الثاني أمامه موع ولم يتعرض له وأما  
مقيس وهو الواقع تفصيلاً لعاقبة جملة تقدمت أو مكرر الخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل الخ عطفاً  
على ندائهم كقولهم مثلاً نانياً وعليه فقوله عامله يحذف تأكيدهما استنفيداً من التثنية بدلا من  
المتختم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أي لتفصيل المترتب على  
مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب المحذوف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو  
زيد سقر فاما يصح صحة أو يفتنم اغتنما (قوله والتقدير فاما غنمون الخ) وفي بعض النسخ فاما غنمون الخ  
يحذف فون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله كذا) أي مثل ما سبق الخ (قوله والتكرار  
عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن عوض نفس المصدر لا تكراره بديل جعلهم المكرر من افراد  
المصدر الآتي بدلا من فعله كالمكرر الآتي يقال لما كانت بديلة المصدر المكرر من فعله مشروطة  
بتكراره جعل التكرار بدلا من اسمها (قوله جازا لاضمار الخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبدى دون  
المؤ كدلا متناع اضمار عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف عامل المؤ كدلا متناع وبهذا يعلم مافي  
تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأي ابن الناظم (قوله والاضمار) أي أن لم يكن مستفهما عنه  
ولا معطوفا عليه والاعتين الاضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أنت سيراً وأنت  
أكللاً ومثراً بقوله المصريح (قوله والاحتراز باسم العين الخ) الذي يتجه عندي أن هذا القيد لبيان  
الواقع للاحتراز إذا المصدر في أمر لسير سير ليس نائب فعل استند إلى اسم معنى بل المصدر نفسه  
استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع الخ) هذا بيان مراد وان لم يفهم  
من النظم اذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجواز المحذوف وجوب الذكراً فوعا أن  
جعل العامل المبتدأ أو منصوباً أن جعل فعلاً (قوله بخلافه) أي المصدر بعد اسم العين فانه يحتاج إلى  
اضمار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن معه الخ علة لمحذوف أي وانما جاز حذف العامل بعد

قرينة وكثر استعماله  
كقولهم عندئذ كرا لنعمة  
جدا وشكرا لا كفرا  
وعندئذ كرا لشدّة صبرا  
لا جزعا وعند ظهور محجب  
عجبا وعند الامتنال سمعا  
وطاعة وعند خطاب  
مريض عنه افعل ذلك  
وكرامة ومسرة وعند  
خطاب مغضوب عليه  
لا أفعل ذلك ولا كيدا  
ولا هما ولا فعلت ذلك  
ورغما وهوانا (وما) سبق  
من المصادر (لتفصيل)  
أي لتفصيل عاقبة ما قبله  
(كأما هنا) من قوله تعالى  
فشددوا الوثاق فاما هنا  
بعد وما أفاده (عامله  
يحذف حيث عن) أي  
حيث عرض لما ذكر من  
أنه بدل من اللفظ بعامله  
والتقدير فاما غنمون واما  
نقادون (كذا مكرر ودون  
حصر ورد) كل منها (نائب  
فعل لا سمع عن استند) نحو  
أنت سيراً سيراً وانما أنت  
سيراً واما أنت السير  
فالتكرار عوض من  
اللفظ بالفعل والحصر  
ينوب من باب التكرير فلو  
لم يكن مكرراً ولا محصوراً  
جازا لاضمار والاضمار  
نحو أنت سيراً وأنت سير  
سيراً والاحتراز باسم العين  
عن اسم المعنى نحو أمر ل  
سير سير فيجب أن يرفع على  
الخبرية هنا لعدم الاحتياج

الاجازا كقوله فانما هي  
اقبال وادبار أى ذات  
اقبال وادبار (ومنه) أى  
ومن الواجب حذف عامله  
(مايدعونه مؤ كدا)  
وهو امامؤ كد (لنفسه  
أوغيره فالمتبدا) من  
النوعين وهو المؤ كد  
لنفسه هو الواقع بعد جملة  
هى نص فى معناه وسمى  
بذلك لانه بمنزلة إعادة الجملة  
فكانت نفسها (نحوه  
على ألف عرفا) أى اعترفا  
الأتري ان له على ألف هو  
نفس الاعتراف (والثان)  
وهو المؤ كد لغيره هو  
الواقع بعد جملة تحتمل  
غيره فتصير به نصا وسمى  
بذلك لانه أثر فى الجملة  
فكانت غير هالان المؤثر  
غير المؤثر فيه (كأبى  
أنت حقاصرفا) فحارفع  
ما احتمله أنت أبى من  
ارادة المجازو (كذلك) مما  
يلتزم اضممارنا صبه المصدر

(قوله أملك) مثال بس  
نقصا نقصا ومثال المحشى  
لا يتجه تأمل (قوله لا  
يشكل) فيه أنه مؤ كد  
للجملة وماهى مؤ كد  
للعامل الا أن يقال هو  
مؤ كد للعامل أيضا

اسم العين لانه يؤمن الخ قال بس ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع  
المصدر خبرا عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ فى مفهوم قوله لا اسم عين تفصيل (قوله الاجازا)  
مقتضى قوله أى ذات اقبال وادبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا من سلا  
علاقته التعلق (قوله ومنه مايدعونه مؤ كدا) لا يشكل على قوله سا بقا وحذف عامل المؤ كدا امتنع  
لان الامتناع عنده فى غير انصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ التى منها مؤ كدا الجملة لقيام  
الجملة مقام العامل فكانه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الاصح كفى التسهيل منع تقديمه كالذى  
بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأها قال الدمامينى لانه دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد  
تمامها (قوله هى نص فى معناه) ان أراد لا تحتمل غيره حقيقة فابعدوه وهو المؤ كد لغيره كذلك  
وان أراد ولو مجازا فمنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتمكم مجازا ويوجب باختيار الشق الثانى على  
معنى أنها لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكانه نفسها) الانسب بالتسمية أن يقول  
فكانها نفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة إعادة الجملة ولوجع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على  
ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال  
ألا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر فى الجملة) أى برفع  
احتمال الغير (قوله كأبى أنت حقا) الذى يظهر لى أن حقا هنا بمعنى حقيقة أى يكون رافعا لاحتمال  
المجاز أما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز كان يريد بنوة  
العلم لكن انما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجاز والذى فى الرضى  
والدمايينى أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع قال الرضى المؤ كد لغيره فى  
الحقيقة مؤ كد لنفسه والا فليس مؤ كدا لان معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرر واذالم يكن  
الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرر انما يؤ كد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر يدل  
عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث  
اللفظ لا تدل الا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر  
يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه  
يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قويا ويقوى ذلك أنه  
لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولنا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال  
وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤ كد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لان انما تؤ كد بمثل هذا  
التوكيد اذا توهم الخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها  
فكانت أكاد باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤ كد لغيره وأما المؤ كد لنفسه  
فلا يد كرمثل هذا الغرض فسمى مؤ كد لنفسه اه وقال الدمايينى بعد تمثيله للمؤ كد لغيره بنحو زيد  
قائم حقا مانا صه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا فى الواقع  
فيكون حقا ولا يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤ كد صارت  
به نصا فى الواقع وسمى مؤ كد لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اه فعلى ما قاله المراد  
بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت أبى حقا لا أفعله البتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله  
وجوبا أى أبت البتة واتاه للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا ترد بعد  
الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعان أو أكثر وكان اللام للعهد أى القطعة المعلومه منى  
التي لا ترد معها فتقولك لا أفعله محتمل لاستمرار التنى وانقطاعه ولفظ البتة محقق لاستقراره وآل  
فى البتة لازمة الذكرو قيل يجوز حذفها ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها قاله فى التصريح  
(قوله صرفا) أى خالصا نعت لهما (قوله مما يلتزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله

المشعر بالحدوث (ذوالنشيه بعد جله) (٨٨) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كلى بكاء ذات عضلة)

أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دما مبنى (قوله وفاعله) أى فاعل معنى المصدر كالياء فى مثال المصنف وأرجاع الضمير إلى معنى المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصنف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لأن فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والجار ولم تشتمل الجملة على شئ من الثلاثة ويحاجب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده ميم (قوله كلى بكاء بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الاول للصورة فلا يقال ان البكاء بقصر اسالة الدموع وبالمدرفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر ويبقى أن يكون قوله كلى الخ صفة لجملة أى بعد جملة كالجمله فى هذا الكلام ليكون اشارة الى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبي (قوله وله صوت صوت جار) هو مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب مناب المصدر كإعرامه البعض (قوله لعدم الاشعار بالحدوث) لانه من قبيل الملاحظات قال فى الهمع لم ينصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء ذكاء الحكماء لان نصب صوت وشبهه انما كان ليكون ما قبله بمنزلة بفعل مسند الى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أى لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للناح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور وقد عوى البعض أن هذا المثال كمثل المصنف وأن الفرق بينهما بتحكم فى غاية العجب (قوله فيجب رفعه فى هذه الامثلة ونحوها) الذى يتجه الى صحة النصب فى نحو يزيد يدأسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت جار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يدأسد الخ أو على المعقولة لفعل محذوف أى تعالى يدأسد الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن فوح الجام معرفة ولا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور وفى التثنية والدمامبنى جوارب عليه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل (قوله لان شرط الخ) ذهب الناطم فى تهيله الى أنه لا يشترط ذلك فى عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور بالجملة بل قال الدمامبنى بعد ذكره أن كون المصدر المذكر منصوبا بالفاعل المقدر مذهب الاكثر ما نصه قال الرضى وظاهر كلام سيديويه أن المنصوب أى فى قوله له صوت صوت جار منصوب بصوت لا بفعل مقدّر قال واعما انتصب لان ضميرت به فى حال تصويت ومعالجة اه ومم يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى احداث ما يسمع وخرجه لا نفس ما يسمع وان زعمه المرادى فى شرح التسهيل وجعله الدامعى للجمه هو الى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لانه بمعنى ما يسمع ليس مقدر بالحرف المصدرى والفعل ولا بد لامن فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدمامبنى قال البعض وانما لم يكن مقدر بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اه وفيه نظرا لاقضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو مجموع ومقادير ما مر عن المرادى فى شرح التسهيل فى له صوت صوت جار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل (قوله ما ان يمس الخ) مانافيه وان زائدة وحرف الساق معطوف على منكب والمحل بكسر الميم الاولى وقض الثانية علاقة السيف والمعنى أن هذا القوس مدح الخلق كطى المحمل متجاف كنجافى المحمل وأنه بلغ فى الضمور الى أن لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منكب وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف

أى ممنوعة من النكاح ولزيد ضرب ضرب الملوك وله صوت صوت جار فالمنصوب فى هذه الامثلة قد استوفى الشروط السبعة بخلاف ما فى نحو يزيد يدأسد أو علم علم الحكماء ونحوه علم علم الحكماء لعدم الاشعار بالحدوث ونحوه صوت صوت حسن لعدم التشبيه ونحوه صوت زيد صوت جار لعدم تقدم جملة ونحوه ضرب صوت جار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ونحوه عليه فوح فوح الجام لعدم احتوائها على صاحبه فيجب رفعه فى هذه الامثلة ونحوها وقد ينصب فى هذا الاخير لكن على الحال وبخلاف ما فى نحو أبا أبكى بكاء ذات عضلة وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالاعمال المذكور فى الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه وانما لم يصلح المصدر المشتبه عليه الجملة فى نحو بكاء ولزيد ضرب للعمل لان شرط اعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل أو مقدر بالحرف المصدرى والفعل وهذا ليس واحدا منهما <sup>تنبية</sup> مثل له صوت صوت جار قوله ما ان يمس الارض الا

منكب منه وحرف الساق طى المحمل لا ما قبله بجملة له طى قاله سيديويه <sup>تامة</sup> المصدر الا تى وجوبا  
الامس اللفظ بفعله على ضربين الاول ماله فعل وهو مامم والثانى ماله فعل له أصلا كبه انما استعمل مضافا لقوله

تذرا لجامهم ضاحيا هاماتها  
 بله الا كف كأنهم تخلق  
 في رواية خفض الا كف  
 قبله حينئذ منصوب نصب  
 ضرب الرطب والعامل فيه  
 فعل من معناه وهو ترك  
 لان بله الشيء بمعنى ترك  
 الشيء فهو على حد النصب  
 في نحو شئنه بغضا وأحبيته  
 مقة ويجوز أن ينصب ما  
 بعده بله فيكون اسم فعل  
 بمعنى ترك وهي إحدى  
 الروايتين في البيت وسيأتي  
 في بابيه ومثله المضاف  
 وبه وويحه ووبسه  
 ووبسه وهي كليات عن  
 الويل وويل كلمة يقال  
 عند الشتم والتوبيخ ثم  
 كثرت حتى صارت كالتهج  
 يقولها الإنسان لمن يحب  
 ولين يبغي ونصبها بتقدير  
 ألزمه الله وهو قليل ولذلك  
 لم يتعرض له هنا  
 § المفعول له  
 ويسمى المفعول لأجله  
 ومن أجله وقدمه على  
 المفعول فيه لأنه أدخل  
 منه في المفعولية وأقرب  
 إلى المفعول المطلق بكونه  
 مصدرا كما أشار إلى ذلك  
 بقوله (ينصب مفعولا له  
 المصدر) أي القلب (ان  
 أبان تعليلا) أي أفهم كونه  
 علة للعدت وبشرط كونه  
 من غير لفظ الفعل (كجد  
 شكرا) أي لأجل الشكر  
 فلو كان من لفظ الفعل  
 كجمل محيلا كان انتصابه  
 على المصدرية (ودن)  
 طاعة (وهو) أي المفعول له

وجوبه على حده صوت صوت جاز لكون الجلة بمنزلة له طى كذا في التصريح وغيره (قوله تذرا) أي  
 السبوف والجامع جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الإنسان  
 بتمامه مجازا وهو أليق بقوله هاماتها اذهى جمع هامة وهي الرأس وضاحيا من ضحا يخجوا ذار عن  
 محله بله الا كف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا إلى المفعول على أحد الأوجه  
 الثانية في بله كأنهم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات والمعنى أن هذه السبوف تترك القوم  
 بارزة رؤسهم عن محالها منفصلة كأنهم تخلق على الأبدان فتر كذا كرا لا كف لاها سهلة القطع  
 بالنسبة إلى الرأس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا ففتحته بنائية وبقيت رواية ثالثة وهو  
 رفع ما بعده على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لاها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على  
 هذا أيضا بنائية والمعنى عليه كيف لا كف لا تترك ضاحية عن الأيدي مع أنها أسهل من الرأس  
 فعلى هذا بله في البيت للاستفهام التعجبي (قوله ومثل بله الخ) أي في وجوب حذف الناصب وكون  
 ناصبه ليس من لفظه لافي النصب على المفعولية المطلقة لما سبذ كره الشارح من أن تقدير عاملها  
 ألزمه الله فتكون مفعولا به وفي كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن  
 (قوله وهي كليات عن الويل) أي عند بعض اللغويين وذ كرا الجوهرى أن ويح كلمة رجة وويل كلمة  
 عذاب وذ كرا شيئا أن ويس كويج وويب كويل ومرا دال الشارح أنها كليات عن الويل بالنظر  
 لاصل الوضع فلا ينافي ما سبذ كره الشارح من أنها صارت كالتهج يقولها الإنسان لمن يحب ولمن  
 يبغيص (قوله يقال عند الشتم والتوبيخ) أي عند ارادتهما (قوله وهو قليل) أي هذا النوع الذي  
 لا فعل له من لفظه

ألف فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها وما منع موصولة أن يرجع الضمير إلى الموصوف المحدث قال  
 المرادى في شرح التسهيل ولا يجوز رفعه مدده منصوبا أو مجرورا بالأبدال أو عطف قال في الهمع  
 ولذا امتنع في قوله تعالى ولا تذكروهن ضرارا متعتدوا وتعلق الجار بالفعل أن جعل ضرارا مفعولا له  
 وانما يتعلق به أن جعل حالا (قوله لأنه أدخل منه الخ) أي لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه  
 فقوله وأترب الخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علة بأن احتياج الفعل إلى الزمان  
 والمكان أشد من احتياجه إلى العلة (قوله وأقرب إلى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون  
 أنه مفعول مطلق تصریح (قوله كما أشار إلى ذلك) أي إلى أقربيته بكونه مصدرا (قوله ينصب  
 مفعولا له المصدر) أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول  
 به المنصوب بهد نزاع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعل مقدم من لفظه والتقدير جئتكم أكرما كراما  
 وعليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى مثل  
 قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ولذا قال في التصريح قال الزجاج والكوفيون أنه أي  
 المفعول له مفعول مطلق اه (قوله أن أبان تعليلا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما  
 يأتي أي يشترط لنصب المفعول له الخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولا له  
 والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه هذه الشروط لتحقيق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان  
 تعليلا أظهر علة الشيء أي الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو جئتكم جبرا لظا طرك أولا  
 كقعدت عن الحرب جبنا (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أي وغير معناه ويعنى عن هذا  
 الشرط قول المصنف أن أبان تعليلا (قوله أي لأجل الشكر) أي لأجل أن تكون شاكرا مم  
 (قوله كجمل محيلا) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الباء مصدر ميمي (قوله طاعة) أشار به إلى أن  
 دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله قال البعض دلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل  
 الشارح مفعوله المحدث في شكر آخر لكان الحذف للبلبل ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له



(بما يعمل فيه متعد •  
وقتا وفاعلا) الجملة حالية  
ووقتا وفاعلا نصب بنزع  
الخافض أى بشرط لنصب  
المفعول له مع كونه مصدرا  
قليبا سبق للتعليل أن يتعد  
مع عامله فى الوقت وفى  
الفاعل فالشروط حينئذ  
خمس كونه مصدرا فلا  
يجوز جئتك السمن  
والعسل قاله الجمهور  
وأجاز يونس أما العبيد  
فدو عبيد بمعنى مهمائهم  
فالمذكور ذو عبيد وأنكره  
سيبويه وكونه قليبا فلا  
يجوز جئتك قراءة للعلم ولا  
قللا للكافروأجاز الفارسي  
جئتك ضرب زيد أى  
لنضرب زيدا وكونه علة  
فلا يجوز أحسنت اليك  
أحسانا اليك لان الشئ  
لا يعمل بنفسه وكونه متحدا  
مع المعلن به فى الوقت فلا  
يجوز جئتك أمس طمعا  
غدا فى معروف ولا بشرط  
تعيين الوقت فى اللفظ بل  
يكفى عدم ظهور المنفاة  
وفى الفاعل فلا يجوز  
جئتك محبتك إياى خلافا  
لابن خروف تنبيهه قد  
يكون الاتحاد فى الفاعل  
تقديرا كقوله تعالى يريكم  
البرق خوفا وطمعا لان  
معنى يريكم يجعلكم  
ترون اه (وان شرط)  
من الشروط المذكورة

يجوز حذفه وهو ظاهر اذا دل عليه دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بمفعول خال (قوله  
نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ  
نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى (قوله أن يتعد مع عامله فى الوقت) بان يقع  
حدث الفعل فى بعض زمان المصدر بحيث تلطمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر  
كجئتك خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتك أصلا حال ك قاله الرضى (قوله فالشروط حينئذ  
خمس) بل ستة سادسها ما ذكره الشارح سابقا بقوله وبشرط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز  
يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم  
أما العبيد فذو عبيد لان هذا المثال ليس من عند يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده  
وأجاز يونس كون أما العبيد الخ من المفعول لاجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولا به لحدوث  
أى مهمائهم كرا العبيد ولم يلزم هذا البعض كيونس تقدير أماعهما كهم أيكن من شئ بل قدره فى كل  
مكان بما يليق به وجعله الزاج منعو لاله بتقدير مضاف أى مهمائهم كره لاجل تلك العبيد (قوله  
وأنكره سيبويه) أى أنكرا القياس عليه قائلا ان رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخرج  
عليها (قوله وكونه قليبا) قال فى التصريح لان العلة هى الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على  
الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السبوطى فى الهمع الى  
بعض المتأخرين وعزا الرضى الى بعضهم معللا بما مر ثم رده فقال ان أراد وجوب تقدم الحامل  
وجوده فهو نوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجوده أو تصورا فسلم ولا ينفعه ويتنقض ما قاله يجوز  
جئتك أصلا حال امرك وضرته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أى ارادة أصلا ح واردة  
تأديب قلنا يجوز أيضا جئتك اكرامك فى وجئتك اليوم اكرامك غدا بل يجوز جئتك سمننا ولبنا فظهر  
أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدروا أن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون  
عامله نحو قعدت جينا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصورا أى يكون غرضا ولا  
يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويا وجئته أصلا اه (قوله وأجاز الفارسي جئتك ضرب  
زيد) أى مع أن المصدر ليس قليبا وعلة لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل فاعلا أيضا حتى يميز  
هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط العلم والمتأخرون  
مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من  
المتقدمين فجوزوا الاختلافهما فى الوقت واختلافهما فى الفاعل اه وتقدم عن الرضى رد اشتراط  
كونه قليبا بى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لان الشئ  
لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير ارادة لا تأقول يصبر المعنى حينئذ أدبت ابني لارادة  
التأديب أو ضربته لارادة الضرب وفيه رككة لا تخفى لان الباعث على الشئ ليس مجرد ارادته  
والحائض عندى لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحتمل التأديب على التأديب الذى هو أثر  
التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفاعلا أو على ارادة التأديب الذى هو هذا الأثر بناء  
على الاشتراط فاحفظه (قوله وكونه علة) أى كونه مفهوما العلة وما قبل من أن العلة محل الشروط  
فكيف تكون شروطا منوع كذا ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على مامر  
(قوله خلافا لابن خروف) فانه لم يشترط الاتحاد فى الفاعل تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا  
وسبى ذكر الشارح جوابه وجوز ابن الضائع عجمه ثم مهلة تعدد الوقت بل قد مناعن الهمع أن  
سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا (قوله تقدير يا) أى باعتبار التقدير  
والمعنى (قوله يجعلكم ترون) أى ففاعل الرؤية التى تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد  
وهو مخاطبون وفيه أن هذا خلافا للظاهر وان العامل الذى تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم

ما عدا قصد التعليل (نقد فاجروء بالحرف) الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها وفي بعض النسخ باللام أو ما يقوم مقامها فنقد الأول وهو كونه مصدرا نحو والارض وضعها اللانام والثاني وهو كونه قلبيا نحو ولا تقتلوا أولادكم من اطلاق بخلاف خشية اطلاق والثالث وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله: فجئت وقد نصت لنوم ثيابها (٩١) والرابع وهو الاتحاد في

الفاعل نحو

واني لتعروني لذكر كرا  
هزة

وقد انتفى الاتحادان في

أقم الصلاة لدلوك الشمس

(وليس يمنع) جره باللام

أو ما يقوم مقامها (مع)

وجسود (الشروط)

المذكورة) كازهدا قنع

وقل أن يصحبها أي اللام

(المجرد) من آل والاضافة

كهذا المثال حتى قال

الجزولي انه ممنوع والحق

جوازه ومنه قوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر

(والعكس في معصوب آل)

وهو أن جره باللام كثير

ونصبه قليل (وأشددوا)

شاهد الجوازه قول الراجز

(لا أقعد الجبن عن الهيجا

ولوتوات زمرى الاعداء)

تنبيهان الأول أنهم

كلامه أن المضاف يجوز

فيه الامر ان على السواء

نحو جئت ابتغاء الخير

ولا ابتغاء الخير الثاني افهم

أيضا جواز تقديم المفعول

له على عامله منصوبا كان

أو مجردا كزهذا قنع

ولزهذا قنع خاتمة إذا

دخلت آل على المفعول

له أو أضيف الى معرفة

تعرف بال أو بالاضافة

خلافًا للريائي والجرى

لا تزون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لانهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدل ال ابن خروف قوى جلى فان كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يؤتى الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو يجمع الاحالين من مخاطبة ابن على اضممار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل (قوله ما عدا قصد التعليل) أى ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وانما استثناء لانه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا اذ لا تعليل (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفي من زاد الشاطبي الكاف نحو واذا كروه كاهدا كم وفي شرح اللوحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئت كى تكرمنى وان الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفاعل المقرون بالحرف المصدرى اه وينبغى زيادة على نحو ولتكبر والله على ما هذا كم (قوله وفي بعض النسخ باللام) واقصر عليها لانها الاسل (قوله وقد نصت) بتخفيف الضاد أى خلعت (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الاقامة مخاطب وفاعل الدولك أى المبلل عن وسط السماء الشمس وزمنه مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدولك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفى المعنى أن اللام فى لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل (قوله كازهدا قنع) فيه تقديم معمول الخبر الفاعلى وهو جائز عند الجمهور وكما (قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف حينئذ فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأيت الضمير حينئذ باعتبار الكلمة (قوله أفهم كلامه أن المضاف الخ) وجهه أنه لم يذ كرفيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسميه فدل على استواء الامرين فبسه (قوله منصوبا كان أو مجردا) أما افهامه جواز تقديم المجرور فظاهر وأما افهامه جواز تقديم المنصوب فلعلمه بطريق المقايسة

### المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

أى عند البصريين واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهى الاقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح وأجيب بأنهم تجوزوا فى ذلك واصطخوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح قال المصرح وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزمه أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الامر وان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة تزاع الخافض والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذ لو أسقط التقييد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف مقدر وهذا قال الرضى لم يصل اليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فانه يصل اليه العامل بواسطة الواو (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل اليوم فان التقدير أمس فى زمان قبل اليوم ومعلوم أن الزمان ليس فى زمان فكون أمس فى زمان مجرد تخيل وكفى الله قبل العالم فان من العالم الزمان فوجود الله تعالى فى زمان قبل العالم الذى منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله أى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل

والمراد فى قولهم انه لا يكون الانكراء وان آل فيه زائدة واضافته غير محضنة والمفعول فيه وهو المسمى ظرفا وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزمه فى الواقع اذ لا يتخالف الحدث عن زمان ومكان ولأن العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحا (وقت أو مكان) أى اسم وقت أو اسم مكان

(ضمنا) معنى (في) دون لفظها (باطراد (٩٢) كنهنا مكث أزمننا) فهنا اسم مكان وأزمننا اسم زمان وهما مضافان بمعنى في

ما عرفت دلالة على أحد هما أو جرى مجراه فالاول نحو سرت عشر بن يوما ثلاثين فرسخا والثاني نحو آتيا نكذاهب كافي التوضيح ودخل في التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أي وكل فانهما بحسب ما يضافان اليه لان المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما الا أنه اما للزمان دائما واما للمكان دائما اقله يس وخرج ما ضمن معنى في باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن تنكحوهن أي في أن تنكحوهن على أحد التقديرين فان السكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد قال الهوتى وأقره الاسقاطى وشيخنا والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى في باطراد ينبغي أن يجعل ظرفا لانه مكان اعتباري وأنا أقول معنى كونه باطراد كقوله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتي أن يتعدى اليه سائر الافعال والاطراد في نحو وترغبون أن تنكحوهن ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجا بقيد الاطراد معاه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام الهوتى قدبر (قوله ضمنا معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه لكونه في قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تصرف كعند (قوله باطراد) بان يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه مخرج لاسماء المقادير فانها انما ينصبها أفعال السير وما صنع من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي وأجيب بانهم ما استثنوا من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي (قوله لانهما مذكوران للواقع) أي حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما (قوله من نحو يحافون يوما) اذ المراد أنهم يحافون نفس اليوم لأن الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله أعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لأن العلم واقع فيه (قوله فاتصاهم على المفعول به) أورد عليه أن جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفي التسهيل أن تصرفها نادرو حينئذ فلا ينبغي حمل التبريل عليه ولذا قال الدمامي لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية (قوله وناسب حيث) أي محلا (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لا نأقول ذلك لخاص باب الاشتغال كالم (قوله اجاءا) فو قدش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به فقد قال المصريح قال الموضح في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط مر قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لو ورد السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما هو في زيد أحسن وجهه وقول العباس بن مرداس وأضرب منا بالسيوف القوا أساه اه وقال أبو جابر في الارتشاف قال محمد بن مسعود أفعال التفضيل بنصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله اه وأجيب بانه لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمين لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الاشعري في قوله على ابن الناطم كما سيأتي ايضا (قوله فلا يقال غت البيت) قال ابن قاسم كالا يقال ذلك لا يقال غت فرسها ولا قرأت مكانا فالفرق اه ويظهر لي في الفرق أن الافعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فربما كثرتا منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي (قوله بعد التوسع الخ) أي فهو مفعول به مجازا كما في غرور الديار (قوله وأن نحو دخل متعد بنفسه) أي يتعدى بنفسه من غير توسع باسقاط الجار لانه يتعدى كذلك مرة وبالطرف أخرى وكثرة الامر ين فيه تدل على أصالتهما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل لا يصح على رأي الشلوبين لانه داخل في الظرف حقيقة غاية الامر أنه من المبهم تنزيلا وانما لم يحتج اليه على رأي الاخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى في (قوله وعلى الاول) أي كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه لانه مع كونه غير ظرف مضمين معنى في بمعنى أنه مشير الى معنى في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناطم في دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول أيضا

لانهما مذكوران للواقع فيهما وهو المصكث والاحترار بقيد ضمنا في من نحو يحافون يوما ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فانهما ليسا معنى في فاتصاهم على المفعول به وناسب حيث يعلم محذوفان لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا ومعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة وحللت في مكانك فانه لا يسمى ظرفا في الاسطلاح على الأرجح وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه غير ظرف اذ لا يطرده نصبه مع سائر الافعال فلا يقال غت البيت ولا قرأت الدار فاتصاه على المفعول به بعد التوسع باسقاط النافض هذا مذهب الفارسي والناظم ونسبه لسيبويه وقبل منصوب على المفعول به حقيقة وان نحو دخل متعد بنفسه وهو مذهب الاخفش وقبل على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد وعلى الاول يحتاج اليه خلافا للشارح تنبيهان في الاول تضمن الاسم معنى الطرف على نوعين الاول

نحو روجه بقوله ضمنا معنى في لانه عليه مضمين لفظ في بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظي ما هو  
أعم من أن يكون لفظها في التركيب أو ملاحظا فيه بان كان موجودا ثم حذف وقد علمت أن  
المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتقاً على لفظها كما درج عليه الشارح الأشعري  
فقد باطراد محتاج اليه على القول الأول فرد البعض تبعاً لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن  
الناظم ناشئ عن عدم التدبر (قوله أن يحلف الاسم الحرف على معناه) أي حالة كونه الأعلى  
معناه بان بصير الاسم مؤدياً معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور إليه أي غير ملاحظ في نظم  
الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا إليه) أي ملاحظا في نظم الكلام أي فلم يؤد الاسم  
معنى الحرف بل يشير إليه فقط ومعناه باقيه يؤديه هو محذوف (قوله بناء على أن أو على بابها الخ)  
فيه لف ونشر مرتب وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة  
فالالف للتثنية مطلقا (قوله وهو الاظهر) أي المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء أو على حالها  
(قوله بالواقع فيه) أي في جميعه ان استغرقه الواقع فيه أو في بعضه ان لم يستغرقه فالاول نحو صمت  
يوم الجمعة والثاني نحو صمت رمضان وفي عبارة المصنف تسمع سينه عليه الشارح في فائدة قال  
الداميني الزمان أربعة أقسام مختص معدود ذكره مضان والمحرم والدميت والشتاء فيقع جوابا لكم  
ولتي ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كما نحن ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا  
لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لتي فقط نحو  
يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول فالذي يصلح  
جوابا لكم فقط أولها ولتي معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه ان لم يكن  
الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير في جميع  
الشهر ليله ونهاره إلا أن يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت في جوابه المحرم مثلاً فان كان حدث  
الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا في جواب كم صمت  
أو كم سرت فالاول يعم جميع أيامه دون لياليه والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار  
مقرونة بال وأما أبدأ فلا تستغرق ما يستقبل لا لاستغرق جميع الأزمنة تقول صام زيد الأبد  
فيشمل كل زمن من أزمنته عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ولا تقول صام أبداً وتقول لا صوم  
أبداً وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعض كالיום والليلة وأسماء الأيام والأسبوع وأسماء الشهور  
مضاف إليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم اضافته إليها كما هو وجه ذلك كما قاله الصفا  
أن أسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوماً معنى سرت المحرم سرت  
الثلاثين يوماً فيصلح جوابا لكم وكذا لفظ شهر بدون اضافته إلى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم  
فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر باضافته عن كونه معدوداً اسماً للثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف  
إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن المحرم كشهر  
المحرم يجوز أن يكون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكره جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع  
أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثاني ورمضان  
اختصاراً وفي الهمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميماً أو تقييماً فاذا قلت  
سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في  
أحدهما فقط وكذا لا يحتمل الأمرين قولك سرت المحرم ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكروا ورود  
جوابكم معرفة (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولوناً وبلاخو أنما زيد عند الشدائد وأنا  
مهر يوم القتال فعد منسوب بزيد ومنسوب بعمر ولا نهى في تأويل المشهور والمعروف فإله  
أبو حيان (قوله مظهراً كان) أي ان كان مظهراً حذف حرف الشرط لئلا لالة المقابلة والجواب دلالة

أن يحلف الاسم الحرف  
على معناه وي طرح غير  
منظور إليه كما سبق في  
تضمن متى معنى الهمزة  
وإن الشرطية والثاني  
لا يقتضي البناء وهو أن  
يكون الحرف منظورا  
إليه ليكون الأصل في  
الوضع ظهوره وهذا  
الباب من هذا الثاني  
الثاني الف في ضمنا  
يجوز أن تكون للاطلاق  
وأن تكون ضمير التثنية  
بناء على أن أو على بابها  
وهو الاظهر أو بمعنى الواو  
وهو الأحسن لأن كل  
واحد منهما ظرف  
لا أحدهما انتهى (فانصبه  
بالواقع فيه) من فعل وشبهه  
(مظهراً كان) الواقع فيه  
نحو جئت يوم الجمعة  
أما ملأنا ناساً رغداً خلف  
الركب (والا) أي وإن لم  
يكن ظاهراً بل كان  
محذوفاً من اللفظ جوازا  
أو جواباً (فأنه)

مقدرا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وفريهين لمن قال كم سرت والوجوب فيما اذا وقع خبر نحو زيد عندك أو صلة نحو رأيت الذي معك أو حالا نحو رأيت (٩٤) الهلال بين السحاب أو صفة نحو رأيت طائرا فوق غصن أو مشتغلا عنه

نحو يوم الجمعة سرت فيه أو مسموعا بال حذف لا غير كقولهم حينئذ الآن أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن تنبيهان في الأول العامل المقدري في هذه المواضع سوى الصلة استقر أو مستقر وأما الصلة فتعين فيها تقدير استقر لان الصلة لا تكون الاجلة كما عرفت في الثاني الضمير في فأنصبه للطرف وهو اسم الزمان أو المكان وفي فيه لدلوله وهو نفس الزمان أو المكان وأراد بالواقع دليله من فصل وشبهه لان الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب والاصل فأنصبه بدليل الواقع في مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثاني ولتوسح المقام انتهى (وكل) اسم (وقت قابل ذلك) التنبؤ على الظرفية مبهما كان أو مختصا والمراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدركين وسددة وقت تقول سرت حينئذ ومدة وقتنا وبالمختص مادل على مقدار معلوما كان وهو المعروف بالعلمة كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بأل كسرت اليوم وأقت العام أو بالاضافة بحيث

قوله فأنصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهر احوال والاول أنسب بقوله والاخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى الخ) الفرق بين متى ومتى يطلب بها تعين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم منها وقوعا (قوله فيما اذا وقع خبرا الخ) قال في التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الاضافة المبني على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا يقال مررت برجل أمام ولا الذي أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع موقع شئ آخر اه قال بس محل المنع اذ لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرت لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بنى قوله المصرح وسبأني عن الشاطبي أنه قد ينصب على التوسع (قوله كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكركم من ذكر أمر اتقادهم عهد أي كان ما تقوله واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له (قوله الثاني الضمير الخ) أشار به الى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخر الا الى أن فيه استخداما كإعرامه البعض اغترارا بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه نعم كلام المتن في حدوداته محتمل له بان يكون أعاد الضمير أو لا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف معنى مدلول اللفظ (قوله وفي فيه لدلوله) أي للطرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهى أن المجاز لغوي لا بحذف المضاف فينا في ما بعد الا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أي اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه ما يسبغ على مفعول مر ادا به الزمان من فعله المناسب له نحو قدمت مقدرا زيدا ادا به زمان القعود فانه ينصب لطرف زمان كما ينصب لطرف مكان اذا أريد به المكان (قوله تقول سرت حينئذ ومدة) فحينئذ ومدة أي بعده عنوى الزمن الفعل لانه لا يزيد على مادل عليه الفعل ومثله أمسى بعده ليل لان الاسماء لا يكون الا ليل فالظرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق الا أن تأكيده الظرف لزمن عاملة وتأكيده المفعول المطلق لحدث عاملة (قوله مادل على مقدر) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح (قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضى أن العلم بمجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم بالجمعة فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله أو بالاضافة) لم تنصف العرب لفظ شهرا الى رمضان والربيعين مع جواز ترك الاضافة أيضا معهما والراجع جواز الاضافة الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله أو قناطويلا) فيه أنه جعل المختص مادل على مقدرو هذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم (قوله وما يقبله المكان الا مبهما) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الامكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه ونظرف الزمان مطلقا بامور منها أنه لو فعل ذلك فيه لادى الى الالباس بالمفعول به كثيرا ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعثت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لا تنس بالمفعول به ومنها أن طرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وطرف المكان انما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فاجرى المبهم لكثرة مجرى طرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله (قوله هنا) أي في طرف المكان بخلافه في طرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أي هيئته وشكله يدرك بالحس الظاهر وحدود أي مايات من جهاته محصورة أي مضبوطة (قوله نحو الجهات الست) أي اسمائها واغما

زمن الشئ ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو السكرة نحو سرت وما أو يومين أو أسبوعا أو قناطويلا (وما كانت يقبله المكان الا) في حالتين الاولى أن يكون (مبهما) لا مختصا والمراد هنا بالمختص ماله صورة ونحو الدار والمشهد والبلد والمبهم ما ليس كذلك (نحو الجهات) الست وهي أمام وورا وعين وشمال وفوق وتحت



كانت مهمة لعدم لزومها معنى بخصوصه لانها أمور اعتبارية أى باعتبار المكان في المكان  
فقد يكون خلفك أما ما لغيرك وقد تحول فينعكس الامر ولانه ليس لها أمدم معلوم خلفك مثلا اسم  
لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا كذا في التصريح (قوله وما أشبهها في الشيعاء كاحية الخ) ما مبتدأ  
وكاحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان  
وجانب ونحوها كحمة ووجه هو ما يفيد كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال يستثنى من  
المبهم جانب وما بعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار ودخلها وجوف البيت فلا ينصب شئ  
منها على الطرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحق  
من يقول ظاهر باب الفتوح اه والذى في الدماميني نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل  
وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا تاما اذا تصلح لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام  
الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب النحاة والثاني أنها من المختص  
لان الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والثالث وصحة أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من  
حيث انها ليست شيا معينا في الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداءه وانتهائه وجهته بالاعتبار فهى  
مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيد كر الشارح  
هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المتأديرات أنها نحو  
غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلا ينظر ما هو وكلام المصنف يكفي في صدقه  
وجود نحو بعض الأشياء التي ذكرها (قوله كفر صخ الخ) الفرصخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ  
والغلوقة بفتح الغين المجهمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا  
عن الشارح وفسر جماعة الغلوقة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية ما صيغ) أى أن يكون اسم  
المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالان وجرى الشارح في حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون  
ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه في شرح الكافية ونص عليه  
غيره أنه من المختص كإسباني وعليه فما صيغ معطوف على مبهمة والتقدير لا في حال كونه مبهمة  
أو مصوغا من الفعل (قوله من مادة السعل) أى حروفه قال سم بما يدل على أن المراد من مادة  
الفعل لا من نفسه قوله لا تى لما في أصله معه اجتمع اه وانما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره  
غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل  
العامل فيه) جعل الشارح أل في الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع  
الشرط الذى ذكره المصنف بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه في  
المادة ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا ونحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدر ونحو  
أعجبني جلوسك مجلس زيد (قوله تقول رميت الخ) قال شيخنا والبعض عا دالا مثله اشارة الى أنه لا  
فرق في المصوغ المذكر بين الصحيح والمعتل والمقدرد والجمع وهو لا ينهض حكمه تعداده مثال  
المفرد الصحيح (قوله طرفا) هذا إذا دعى المقصود اشتراطه وهو الاجتماع في المادة وانما أتى به  
لبعق به قوله لما في أصله الخ وانما كان زائدا لا الظرفية مفهومة من اسم الاشارة الراجع الى  
ما صيغ الواقع على الطرف المصوغ بقريته المقام وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله في أصل مادته)  
الاضافة للبيان فالاصل في المتن معنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرتي جلوسك مجلس زيد  
لانه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه في أصله وانما لم يكن في نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق  
المعنى كما اكتفى به في المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا ليكون نصبه على الظرفية مخالفا للقياس  
لكونه مختصا لم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسا قاله في المغنى (قوله هو منى من جبر الكلاب  
ومناط الثريا) جعل الدماميني من متعلقه بمضاف محذوف تقديره في هذين المثالين بعده منى وفي

وما أشبهها في الشيعاء  
كاحية ومكان وجانب  
(و) نحو (المقادير)  
كفر صخ وبريد وغلوقة تقول  
جلست أمامك وناحية  
المسجد وسرت فرسخا (و)  
الثانية (ما صيغ من)  
مادة (الفعل) العامل فيه  
(كمرى من) مادة (رى)  
تقول رميت مرى زيد  
وذهبت مذهب عمرو  
وقعدت مقعد بكر ومنه  
وانا كائن قعد من هاهنا  
للسمع (وشرط كون ذا)  
المصوغ من مادة الفعل  
(مقبسا أن يقع ظرفا لما  
في أصله معه اجتماع) أى لما  
اجتمع معه في أصل مادته كما  
مثل وأما قولهم هو منى  
من جبر الكلاب ومناط الثريا

ومعرومى مقعد القابلة ومعد الازار وضوءه (٩٦) فشا اذا التقدير هو منى مستقر في مزر الكلب فعامله الاستقرار وليس مما

اجتمع معه في أصله ولو أعمل  
في المزر زجرو في المناط  
ناط وفي المقعد قد لم يكن  
شاذا في تنبيهه في الاول  
ظاهر كلامه أن هذا  
النوع من قبيل المبهم  
وظاهر كلامه في شرح  
الكافية أنه من المختص  
وهو ما نص عليه غيره وأما  
النوع الذي قبله وظاهر  
كلام الفارسي أنه من  
المبهم كما هو ظاهر كلام  
الناظم وصححه بعضهم  
وقال الشلوبين ليس داخلا  
تحت المبهم وصحح بعضهم  
أنه يشبه بالمبهم لا مبهم  
الثاني انما استأثرت  
أسماء الزمان بصلاحيته  
المبهم منها والمختص للظرفية  
حسن أسماء المكان لان  
أصل العوامل الفعل  
ودلالته على الزمان أقوى  
من دلالته على المكان  
لانه يدل على الزمان  
بصيفته وبالالتزام ويدل  
على المكان بالالتزام فقط  
فلم يعد الى كل اسمائه بل  
يتعدى الى المبهم منها  
لان في الفعل دلالة عليه  
في الجلة والى المختص الذي  
صنع من مادة العامل لقوة  
الدلالة عليه حينئذ انتهى  
(ومباري) من أسماء  
الزمان أو المكان (ظرفا)  
تارة (وغير ظرف) أخرى  
(فذلك ذو تصرف في  
العرف) التصوي كيوم

المثالين الاتيين قربه منى وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزر وأخواته ظرفا  
والمناسب له ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو  
مستقر منى في مزر الكلب ومناط أى فى مكان بعيد كبعده مزر الكلب من زاجره وكبعده  
مناط الثريا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص والاول ذم والثاني مدح كما قاله الدماميني (قوله  
ومعرومى مقعد القابلة ومعد الازار) أى فى مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من  
المولدة وكقرب محل عقد الازار من عاقده (قوله ولو أعمل الخ) أى بان قدر بعد المجرور زجر بالبناء  
للمفعول وناط وقعد ويظهر على هذا أن من بمعنى الى وأن خبره هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة الى  
زجر مزر الكلب وناط ومناط الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال  
أيضا فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر منى فعدم مقعد القابلة وزجر الخ فلا  
يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لان المتبادر أن ما صيغ من الفعل  
معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهرا النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم  
حكما كما هو - لئلا يمتنع لان مجلس زيد مثلا وان تعين بالاضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار  
وعدم كونه محددا فأفاده سم قال شيخنا والذي في غالب النسخ تنبيه انما استأثرت الخ واستقاط  
التنبيه الاول (قوله النوع الذى قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المبهم) أى لاختصاصه  
بقدر معلوم (قوله انه يشبه بالمبهم) أى من حيث انه ليس شيئا معينيا في الواقع فان الميل مثلا يختلف  
ابتداءه وانتهائه وجهته بالاعتبار فهى مبهمه حكما ويحتل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم  
ما يشمل المبهم حكما كما هو ولا احتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام  
الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أى بصيغته الموضوعه له مطابقة وقوله  
وبالالتزام أى لانه يدل على الحدث بمادته الموضوعه له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فسدل  
على الزمان ثانيا بواسطة دلالاته على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالاته  
على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أى بنفسه (قوله في الجلة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لانه  
لا بد لحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا جرى منه على جرى عليه أولا في حل النظم  
من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام  
على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل  
على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ) أى حين اذ صيغ من مادة العامل (قوله  
وغير ظرف) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف الخ (قوله فذلك ذو تصرف) أى  
ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حاله كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد (واعلم)  
أن من المنصرف ما هو كثير المنصرف كيوم وشهرو عين وشمال وذات الحسين وذات الشمال وما  
هو متوسطه كغير الاربعه الاخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا  
يستعملان غير ظرفين أصلا كما في التسهيل قال الدماميني وأجاز بعض النحويين فيهما التصرف في  
نحو فوقك رأيت وتحتك رجلا رفعا بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك فانسوتك وما تحت الرجل  
نحو تحتك نعلك ففرقة بينهما والذي حكاه الاخفش عن العرب في فوقك رأيت وتحتك رجلا هو  
النصب لكن وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن برفع فوق ويتوقد تحتها نار برفع تحت  
وانما يخرجان على التصرف فتأمل اه ببعض اختصاره وبين مجردة من التركيب وما والالف وما  
هو نادره كالآت وحيث ودون لاجعنى ردى ووسط بسكون السين فتصرف الاول كقوله عليه  
الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطه هذا جري به في النار منذ سبعين خريفا فهو يجرى في

في الاول مبتدأ وفي الثاني  
فاعلا وفي الثالث مفعولا  
به وكذا ما أشبهها (وغير  
ذی التصرف) منهما هو  
(الذي لزم • ظرفية أو  
شبهها من الكلام) أي غير  
المتصرف وهو الملازم  
للظرفية على نوعين مالا  
يخرج عنها أصلا كقط  
وعوض تقول ما فعلته قط  
ولا أفعله عوض وما يخرج  
عنها إلى شبهها وهو الجرح  
بالحرف نحو قبل وبعد ولدن  
وعند فقصي عليهن بعدم  
التصرف مع أن من تدخل  
عليهن اذ لم يخرجن عن  
الظرفية إلا إلى ما يشبهها  
لان الظرف والجرح  
والجرح ورسبان في التعلق  
بالاستقرار والوقوع خبرا  
وصلة وحالا وصفة • ثم  
الظرف المتصرف منه  
منصرف نحو يوم وشهر  
وحول ومنه غير منصرف  
وهو غدوة وبكرة علين  
لهذين الوقتين قصد  
بهما التعيين أول بقصد  
قال في شرح التسهيل ولا  
ثالث لهما لكن زاد في  
شرح الجبل لابن عصفور  
صهوة فقال انها لا تنصرف  
للتأنيث

(قوله البراع) ذباب يرى  
بالليل كأنه نار وسرج  
جمع سراج والمجمل القصير  
يحسب من خبت النار  
طافت

النار الآن حين انتهى فالآن مبتدأ خبره حين انتهى وتصرف الثاني كقول الشاعر  
• لدى حيث ألفت رحلها أم قشيم • وتصرف الثالث كقوله

ألم تر يا بني حيث حقيبتني • وباشرت حد الموت والموت دونها  
رفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كالبراع أو سرج المجمل • طورايخجرو وطوراينير

رفع وسط على الابتداء ويرى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ أما وسط بتعريف  
السين فظرف كثير التصرف ولهذا اذا صرح في فتح السين كأنقله الصفار عن العرب وقال الفراء  
اذا حسنت في موضعه بين كان ظرفا نحو قد مدت وسط القوم وإن لم يحسن كان اسما نحو واحتجم وسط  
رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتعريف لكن السكون أحسن في الظرف والتعريف أحسن في  
الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتعريف في غير  
متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن ظرفا والمفعول اسم لا ظرف تقول جلست وسط  
الدار أي في داخلها وضربت وسطه أي منتصفه كذا في الهمع والدما ميني (قوله في الاول) أي  
المقول الاول المشتمل على مثالي الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعده قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها)  
أي الامثلة السابقة وفي نسخ بضمير التنبيه أي اليوم والمكان (قوله أو شبهها) معطوف على محذوف  
كما يشير إليه الشارح أي أولزم ظرفية أو شبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن  
بعض الظروف يلزم شبه الظرفية أن جعلت أو تدويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين  
الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها أن جعلت أو للدائر واللازم منصبا على  
الأحد الدائر (قوله وهو الملازم للظرفية) أي الحقيقة والمجازية بدليل تقسيمه إلى النوعين بعده  
(قوله كقط) ظرف يستغرق ماضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا  
يستعمل لأن الأبعد نفي أو شبهه والانصاع في قطع القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من  
قططته أي قطعته بمعنى ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى وبنيت لتضمنها معنى من  
والى اذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن وعلى حركة لا يلقى سا كان وكانت ضمة تشبيها بالغايات  
وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاء في الضم وقد تحققت مع ضمها أو اسكانها  
وعوض معرب أن أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى أن لم يصف على الضم أو الكسر أو الفتح  
وسمى الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جرح جاء عوضه آخر أفاده في المغنى (قوله وهو الجرح بالحرف)  
أي من فقط لكثرة زيادته في الظروف فلم يعتد بدخولها على مالا يتصرف وجرحتى بالى وحتى وأين  
بالى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا (قوله نحو قبل وبعد الخ) سيأتي الكلام على قبل وبعد وشبههما  
ولدن وعند ولدى وحيث واذا واذا وما مع في باب الاضافة وعلى مذومند في باب حروف الجر وعلى  
مصر في باب مالا يتصرف (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير  
المتصرفه أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من  
عندك وهبلى من لدنك فلا ابتداء الغاية اه وفي التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل  
وبعدوا أخواتها زائدة (قوله لان الظرف والجرح والمجرور الخ) لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من  
المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجرح من خاصة فكان الاولى التعليل بما قلناه آنفا (قوله ثم  
الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أي ومنه مبنى على السكون كذا عند إضافة اسم زمان إليها  
نحو بعد اذ هديتنا أو على غيره كما مس عند الجازين (قوله وهو غدوة وبكرة) الاولى من طلوع  
الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الصعوة (قوله عليهن لهذين الوقتين) أي  
عليهن جنسين بمعنى أن الواضع وضعهما عليهن جنسين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه

أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أولم يقصد كما وضع فقط أسامة علماء الحقيقة الاسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا فالتعيين المنفي قصده هو التعيين الشخصي لا النوعي اذ هو لا بد منه فلا اعتراض بان عدم قصد التعيين يصيرهما منكرتين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم أسامة ثمر السباع وعند التعيين هذا أسامة فأحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لاسيرن الليلة الى غدوة أو بكرة قال وقد يخالفون من العلمية فيمنصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتكم اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف لان التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علميين لحوار أن يشار بهما الى معين معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الاجناس المنكرات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما اه ببعض اختصار وقال في الهمع ذكر بعضهم أن غدوة في الآية انما فونت لمسايسة عشيا اه (قوله والتعريف) أي بالعلمية الجزئية (قوله والطرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف

فالتعريف والطرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالتعريف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعقمة ومساء وعشية غير مقصود بها كلها التعيين وغير المتصرف نحو سحر مقصود به التعيين ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر)

(قوله غدوة في الآية صوابه بكرة اه

أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أولم يقصد كما وضع فقط أسامة علماء الحقيقة الاسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا فالتعيين المنفي قصده هو التعيين الشخصي لا النوعي اذ هو لا بد منه فلا اعتراض بان عدم قصد التعيين يصيرهما منكرتين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم أسامة ثمر السباع وعند التعيين هذا أسامة فأحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لاسيرن الليلة الى غدوة أو بكرة قال وقد يخالفون من العلمية فيمنصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتكم اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف لان التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علميين لحوار أن يشار بهما الى معين معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الاجناس المنكرات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما اه ببعض اختصار وقال في الهمع ذكر بعضهم أن غدوة في الآية انما فونت لمسايسة عشيا اه (قوله والتعريف) أي بالعلمية الجزئية (قوله والطرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف

فالتعريف والطرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالتعريف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعقمة ومساء وعشية غير مقصود بها كلها التعيين وغير المتصرف نحو سحر مقصود به التعيين ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر)

(قوله غدوة في الآية صوابه بكرة اه

أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أولم يقصد كما وضع فقط أسامة علماء الحقيقة الاسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا فالتعيين المنفي قصده هو التعيين الشخصي لا النوعي اذ هو لا بد منه فلا اعتراض بان عدم قصد التعيين يصيرهما منكرتين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم أسامة ثمر السباع وعند التعيين هذا أسامة فأحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لاسيرن الليلة الى غدوة أو بكرة قال وقد يخالفون من العلمية فيمنصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتكم اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف لان التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علميين لحوار أن يشار بهما الى معين معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الاجناس المنكرات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما اه ببعض اختصار وقال في الهمع ذكر بعضهم أن غدوة في الآية انما فونت لمسايسة عشيا اه (قوله والتعريف) أي بالعلمية الجزئية (قوله والطرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف

فالتعريف والطرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالتعريف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعقمة ومساء وعشية غير مقصود بها كلها التعيين وغير المتصرف نحو سحر مقصود به التعيين ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر)

(قوله غدوة في الآية صوابه بكرة اه

في تنصب انتصابه نحو

جلست قرب زيد أي  
مكان قربه ولا يقاس على  
ذلك لقلته فلا يقال آتيتك  
جلوس زيد تريد مكان  
جلوسه (وذا الذي ظنرف  
الزمان يكتر) فيقاس عليه  
ومطرطه افهام تعيين وقت  
أو مقدار نحو كان ذلك  
خفوق النجم وطولع الشمس  
وانظرتة تخرج زور وحلب  
ناقة والا صل وقت خفوق  
النجم ووقت طلوع الشمس  
ومقدار تخرج زور ومقدار  
حلب ناقة فخذ المضاف  
وأقيم المضاف اليه مقامه  
تنبية قد يحذف أيضا  
المصدر الذي كان الزمان  
مضافا اليه فينوب ما كان  
هذا المصدر مضافا اليه  
من اسم عين نحو لا كلمة  
القارطين ولا آتيسه  
الفرقدين والاصل مدة  
غيبه القارطين ومدة بقاء  
الفرقدين انتهى خاتمة  
بما ينوب عن الظرف  
أيضا صفته وعدده وكنيته  
أو خبر تنبته نحو جلست  
طويلا من الدهر شرقي  
مكان وممرت عشرين يوما  
ثلاثين بريد أو مشيت جميع  
اليوم جميع البريد أو كل  
اليوم كل البريد ونصف  
اليوم نصف البريد أو  
بعض اليوم بعض البريد  
المفعول معه  
(ينصب) الاسم الفصلة  
(نالي الواء) التي بمعنى مع  
التالية لجهة

تذكير هما وصر فهما أزمنة معينة منهما المتقدمة من أن التعيين أعم من العلمية وقوله ومن  
العرب الخ إشارة الى مثال آخر لغير المنصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت  
وقوله عشية أي وعشه فيكونان كعدوة وبكرة السابقين إذا لفرق وفي بعض النسخ ومنهم من  
يصرف بحذف لا فيكون إشارة الى اختلاف العرب في بعض مفهومات قوله غير مقصود بها كالمها  
كالتعيين فافهم (قوله فيتنصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق التسمية (قوله ولا يقاس على ذلك  
لقلته) قال سم لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيد عند  
التأظم إذا كان المضاف اليه غير قابل للنسبة الحكم اليه كما هنا إذا لا يتصور كون الجلوس في القرب  
بالمعنى المصدرى فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس (قوله يكثر) أي اقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر  
(قوله أو مقدار) أي من الزمن وان لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أي غروب الثريا وقوله وحلب  
ناقة يسكون اللام ونحوك استخراج ما في المصراع من اللبن مصدر وحلب يحلب بضم لام المضارع  
وكسر هاء الحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا في القاموس (قوله لا أكله القارطين) هما رجلان خرجا  
يحببان القرظ فلم يرجعا فصار مثلا (قوله صفته وعدده الخ) أي دوال هذه المد كورات (قوله ناقة)  
هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال في المغني أجاز القارسي في قوله تعالى وآتبعوا  
في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفًا على محل هذه اه قال الدماميني ان  
أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال في عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان أريد  
بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان وفي الكشف ما يقتضى منعه فانه لما  
تكلم في تفسير قوله تعالى لقد نصرمكم الله في موطن كمشيرة ويوم حسين قال فان قلت كيف عطف  
الزمان على المكان وهو يوم حسين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حسين أو في أيام موطن  
كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كقتل الحسين اه ووجهه بعض الافاضل بأن الفعل مقتض  
لظرف الزمان اقتضاه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كما  
لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن  
ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا  
من هذه الجهة لم يجوز عطف أحدهما على الآخر وعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن  
جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول ضربت زيد ايوام الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم  
الجمعة وعليه جرى جدى ابن المنير في الانتصاف مناقشاه صاحب الكشف اه باختصار

### المفعول معه

(قوله الاسم الفصلة) قدر الموصوف معرفة وان كان نالي الواو اسم فاعل مضافا الى معموله فلا  
تفسيده الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي لان المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث  
فتفسيده الاضافة تعريفا لعدم محله حيث قد تكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمنة  
الثلاثة فتفسيده الاضافة تعريفا باعتبار دلالة على الماضي لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قررنا مثل ذلك  
في قوله تعالى مالك يوم الدين ذكره يس في حواشي المختصر (قوله نالي الواء) فيه إشارة الى عدم  
جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بانظرف وان جاز الفصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها  
لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور وذكره يس ويجب ذكر هذه الواو اذ لم يثبت في  
العربية حذف الواو والمفعول معه كافي المغني (قوله التي بمعنى مع) أي التي للتخصيص على مصاحبة  
ما بعد ما معمول العامل السابق أي مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم بكنهت وزيد أو لا  
كما ستوى الماء والخشب وبذلك فارقت الواو والعطف فانها تقتضى المشاركة في الحكم ولا تقتضى المقارنة  
في الزمان وان وجدت في نحو كل رجل وضعته ذكره شارح الجامع فلولم يمكن التخصيص بها على



ذات فعل أو اسم يشبهه  
بمعاقبه معنى الفعل  
وحروفه (مفعولاً معه)  
كما في نحو سيري والطريق  
مسرحه) وأنا سائر والسيل  
وأعجبني سيرك والنيل  
فالطريق والنيل نصب  
بالمفعول معه وخروج بالاسم  
نحو لا تأكل السمك وتشرب  
اللبن ونحو سرت والشمس  
طالعة فان تالي الواو في  
الاول فعل وفي الثاني جملة  
وبالفضلة نحو اشترك زيد  
وعمر ورو بالواو ونحو جئت  
مع عمرو ويكونا بمعنى مع  
نحو جاء زيد وعمر وقبله أو  
بعده ويكونا تالية لجملة  
نحو كل رجل وضعته فلا  
يجوز فيه النصب خلافاً  
لصمري ويكون الجملة  
ذات فعل أو اسم يشبهه  
نحو هذا وأنا فلا  
يتكلم به خلافاً لابي على  
وأما قولهم ما أنت وزيد  
وكيف أنت وقصة من  
تريد وما أشبهه فسيأتي  
بيانه (بما من الفعل وشبهه  
سابق ذال النصب) ذا  
النصب رفع بالابتداء خبره  
في المجرور الاول وهو بما  
وسبق صلة ما ومن الفعل

المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيداً وعمرًا كانت للعطف  
اتفاقاً كما قاله الدماميني ومما خرج بالتالي معنى مع بالمعنى السابق نحو اشترك زيداً وعمرًا وخلطت البر  
والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لأن المعية في مثله مستفادة بمقابل الواو  
لأنها فانما مجرد العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الاتي بما من الفعل الخ سم  
(قوله أو اسم يشبهه) أي في العمل ومنه اسم الفعل يدل عليه به فيما يأتي واستثنوا المصنف المشبهة  
وأفعل التفضيل فليطرح وجهه ثم رأيت في المغني ما يؤخذ منه وجهه حيث قال وقد أجزى في حسبك  
وزيد ادركهم كون زيداً مفعولاً معه وكونه مفعولاً به باضمار بحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل في  
المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به (قوله بمعاينه معنى الفعل وحروفه) بشكل  
عليه تخيله فيما يأتي بقدي فتأمل وقد أشار المصنف إلى هذه الشروط بالمثال (قوله كما في نحو) أي  
كالتالي للواو في نحو الخ فزاد الشارح لفظه كما دفع التوهم فقيده تالي الواو بالطريق وان الإشارة بنحو  
إلى غير سيري من بقية العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال مع  
زيادة كما يقال كان الاظهر عدم زيادة كما يكون الطرف وهو قوله في نحو قيداً لينصب بناء على  
طريقة المصنف من اعطائه القيود بالمثال فيكون مشيراً إلى بقية القيود التي ذكرها الشارح (قوله  
سيري والطريق) يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى  
على مصاحبه وهو كذلك خلافاً لاسم جنى اه سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشب  
ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان معنى تساوى أي تساوى الماء والخشب في العلو فهو ومما يصح  
فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أي بسبب كونه مفعولاً معه ولم يقل نصب ان المصدر بحسبه  
عن الواحد وغيره (قوله وتشرب اللبن) أي بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد  
بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضع ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب  
والاف هو اسم تأويل فينبغي أن يكون مفعولاً معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع  
الشارح لان ظاهره أن الواو في المثال بمعنى مع وهي انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا  
(قوله فان تالي الواو في الاول فعل الخ) فيه أن تالي الواو في الاول جملة أيضاً وقد يقال لما كان أحد  
ركتي الجملة في الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالي بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار  
الظاهر يندفع أيضاً بما يقال أن مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في الحقيقة وبان المراد بالاسم  
في التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفي الثاني جملة) أي وان كانت الواو الحالية تفيد المقارنة  
(قوله نحو جاء زيد وعمر وقبله أو بعده) قال البعض تبعاً له صرح هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء  
رأيت لكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مر فوعا  
كالعطف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيداً وعمرًا  
بالنصب مع أن المقصود دخوله لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضعته) أي اذا قدر الخبر مشى  
كان قيل كل رجل وضعته مقرران أما اذا قدر مفرداً معطوفاً على ضميره ما بعد الواو كان قيل كل  
رجل موجود وضعته لم يخرج لجهة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولاً معه (قوله فلا يجوز فيه  
النصب) أي في هذا المثال الاخير (قوله للصمري) بفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أي افساده  
إتعين أن يقال هذا لا يبيّن على رأي الجمهور ويجوز أن يبيّن على مذهب المصنف كما سيأتي في  
محله (قوله خلافاً لابي على) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بمعاينه معنى الفعل  
كالتبيين والإشارة والطرف ولهذا أجاز في قوله هذاردي مطوياً ومربالاً أن سرباً لا نصب على  
المعية بهذا والجمهور على أنه نصب عطوفاً لا غير كاسيأتي (قوله فسيأتي بيانه) أي في قوله وبعد  
ما استفهام الخ (قوله ذال النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذا المرفوع بالابتداء ذال النصب بدل

متعلق بسبق أى نصب المفعول معه انما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو في القول الا حق) خلافا  
للمجرى في دعواه أن النصب بالواو اذ لو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل ضميرها  
من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممنوع باتفاق وايضا فهي حينئذ حرف محقق (١٠١) بالاسم غير منزل منزلة الجزء لحقه  
أن لا يعمل الا الجر كحروف

الجر ولا بالخلاف خلافا  
للكوفيين وانما قيل غير  
منزل منزلة الجزء للاحتراز  
من لام التعريف فانها  
اختصت بالاسم ولم تعمل  
فيه لكونها كالجزء منه  
بدليل تخطي العامل لها  
وتناول اطلاق الفعل  
الظاهر كالمثل والمقدر  
كقوله فالق والتلذذ حول  
مجد أى ما تصنع والتلذذ  
ومن اعمال شبه الفعل قوله  
فخسبك والضحاك سيف

مهند

وقوله

فقدنى واياهم فان اتق بعضهم  
يكونوا كتهليل السنام

المسرهد

وقوله

لا تحبسك أنوائى فقد جعت

هذا ردائى مطويا وسريالا

فسريالا نصب على المفعول

معه والعامل فيه مطويا

لا هذا خلافا لابي على في

تجوز الامرين تنبيه

أفهم بقوله سبق أن المفعول

معه لا يتقدم على عامله

وهو اتفاق فلا يجوز

والطريق سرت وفي

تقدمه على مصاحبه

خلاف والصحح المنع وأجاز

ذلك ابن جني بحسب قوله

جعت وخشاغيبه ونجمة

أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أى بمفعول سبق متعلق من محال محذوفه من ضمير سبق  
العائد على ما أى حال كونه كأننا من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله انما هو  
بما تقدم الخ) أى بواسطة الواو فهي معدية العامل الى المفعول معه دما ميني (قوله لوجب اتصال)  
يعنى لصح اتصال الضمير اذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو والصحة لا الوجوب ألا ترى أن ان  
واللام مثلا لا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثناء لما سيدكره الشارح في أوائل  
الاستثناء (قوله فهي حينئذ) أى حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدهما ما قبلها  
معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى تأخير ذكركه قبيل قوله  
وتناول لان ما بعده من نبط بما قبله ومما رتبته قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت  
النصب بالمعاني وانما ثبت الرفع بها كالا ابتداء والتجرد وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمرا  
بالنصب وهو لا يقال اتفاقا بقى قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أى مرت  
ولا يست التيل (قوله خلافا للكوفيين) ينبع في حكايته عنهم المصنف في التسهيل قال الدماميني  
ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والا خفش انتصابه على الظرف  
وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف لا يحتمل النصب  
أعطى ما بعده اعرابه عاربه كما أعطى ما بعده الا التي بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله  
هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل) تناول  
أيضا الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والتا قص ككان وهو  
الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أى ما تصنع) يؤخذ منه أنه  
ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما بعده والعامل الذي يؤل اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى أن  
يكون محذوف في هذا التركيب لانه لا يتعاقب به الجار المذکور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان  
لك فيكون العامل محذوف وهذا ما ذكره المصنف في التسهيل ويمكن اجراء كلام الشارح عليه بأن  
يكون قوله أى ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر فان قلت لم أكني بتقدير الفعل فيما ذكر  
ولم يكتم به في هذا لك وبال حيث منع فيه نصب أوجب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم  
الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الاصل في العمل فيه الفعل  
بخلاف ذلك فان الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره القاكهي (قوله فخسبك الخ) أى بناء  
على أن حسب اسم فعل بمعنى يكنى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمه ورعى أنه صفة مشبهة  
بمعنى كافي مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به محذوف أى وبحسب الضحاك أى يكفيه من  
أحسب اذا كنى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة  
لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضته على الاول بنائية وعلى  
الثاني اعرابية وروى كافي المغني جر الضحاك ورفع أيضا فالجر قبيل باضمار حسب أخرى وقيل  
بالعطف والرفع على أن الاصل وحسب الضحاك خذف حسب وخلفه المضاف اليه (قوله فقدنى)  
أى يكفيني كتهليل خبر يكونوا أى كذرى تهليل والمسرهد السمين (قوله في تجوز الامرين) أى  
بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالامل المعنوي (قوله وهو اتفاق) أى محل اتفاق وفيه أن  
الرضي جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو اياك والتيل سرت (قوله أكنيه بنقض

• ثلاث خصال لست عنها عروى وقوله أكنيه حين أناديه لا كرمه • ولا ألقبه والسوء اللقب على رواية من نصب  
السوء واللقب يعنى أن المراد في الاول جعت غيبة ونجمة مع خش وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السوء لان من اللقب ما يكون  
غير سوء ولا جهة له فيها لا مكان جعل الواو فيها عاطفة

قدمت هي وه عطوفتها وذلك في البيت الاول ظاهر وما في الثاني على أن يكون أصله ولا القبة للقلب ولا أسوؤه السوءة ثم عطف ناصب السوءة (وبعد ما استفهام ١٠٣) أو كيف نصب الاسم على المعية (بفعل كون مضمرة) وجوبا (بعض العرب) فقالوا

ما أنت وزيد أو منه قوله  
ما أنت والسير في متلف  
وقالوا كيف أنت وقصة  
من تريد

والاصل ما تكون وزيدا  
وكيف تكون وقصة  
فاسم كان مستكن وخبرها  
ما تقدم عليه اسم  
استفهام فلما حذف الفعل  
من اللفظ انفصل الضمير

تنبيهان الأول من  
لأن أيضا قوله أزمان قوي  
الجماعة كالذي لزم الرحالة  
أن قيل مملا فالجماعة  
نصب على المعية بفعل  
كون مضمرة والتقدير أزمان  
كان قوي والجماعة كذا

قدره سيويه الثاني في  
قوله بعض العرب إشارة  
إلى أن الأرح في مثل  
ما ذكره الرفع بالعطف اه  
(والعطف ان يمكن بلا  
ضعف) من جهة المعنى أو  
من جهة اللفظ (أحق)

وأرجح من النصب على  
المعية كما في نحو جاء زيد  
وعمره وجئت أنا وزيد  
اسكن أنت وزوجك الجنة  
رفع ما بعد الواو على العطف  
لأنه الأصل وقد أمكن بلا

ضعف ويجوز النصب  
على المعية في مثله  
(والنصب) على المعية  
(مختار لدى ضعف النسق)

أما من جهة المعنى كما في

الهمزة) أي أدعوه بكنيته (قوله قدمت هي ومعطوفها) أي ضرورة كما سيأتي في باب العطف (قوله  
فعلى أن يكون الخ) فتكون السوءة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجسم وأما القلب فمفعول به  
ثان لا لقب تقول لقبه لقباً ويلقب كسميته اسماً وباسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن  
الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لا حواج المفعولية المطلقة إلى تأويل  
القلب باللقب (قوله بفعل كون) أي بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير  
غير فعل الكون كصنع وتلا بس جاز تقديره فإن قلت لم اكتفى بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيد ولم  
يكف به في نحو هذا لك وأباك أجيب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيد الوجود مقتضيين له تقدم  
الاستفهام الذي هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذي كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا  
لأنك وأباك فإن فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا في شرح  
التوضيح بأنه جواز أو هو الحق (قوله فقالوا ما أنت وزيد) وقالوا ما شأنا وزيدا أي ما يكون شأنك  
(قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أي طريق كفر يتلف فيه سالكه وهو شرط بيت  
من المتقارب المثلوم وأنشده في الهمع وما أنت ولا نلم عليه (قوله فاسم كان مستكن) صريح في أنها  
باقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره يس (قوله من ذلك)  
أي من اضممار ناصب المفعول معه ولمالم يكن هنا استفهام فصله عما قبله (قوله أزمان قوي)  
زمن وقوي اسم كان المحذوفه أوقافها وكالذي خبرها أحوال أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء  
سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تعيل أي بسبب أن تعيل والضمير للرحالة  
ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تعيل ويحتمل أن التقدير خوف أن تعيل على أنه تعيل لكان قوي  
فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب ومجمل مصدر بمعنى ميل أو رأيت بخط الشواني هاشم  
الداميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله  
تعالى عنه اه (قوله والتقدير أزمان كان قوي) تقدير كان هنا متعين وتحتمل الدعوى والنظام كما  
مر وتعينها هنا يريح تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الأفعال اه دمايني وفيه أنه لا مانع هنا من  
تقدير نحو ثبت وجد فتأمل (قوله وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذ  
الفاعل بان النصب مما عي كسبائي في الخاتمة لا يجيزه ولصيرة العمد في النصب فضلة ولأن  
الأصل في الواو والعطف ومحل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فإن قصد التنصيص على  
المعية تعين النصب وان قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدمايني  
(قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الأمر في الاسم الظاهر أنما يتبع إذا لم يكن  
تابعاً أما إذا كان تابعا فلا لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قبل أنه فاعل لمحذوف  
أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ (قوله لأنه  
الأصل) أي العالب في الواو (قوله ويجوز النصب على المعية) محل لفاء التفریع (قوله على تقدير  
لو تركت الخ) أي لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتهم ولدها أو تباعدهما  
بخلاف تركها ترأف فصيهاها من باب سمع أي تعطف عليه وتركها يرضعها أي يتمكن من رضاعها فانه  
يتسبب عن ذلك رضاعه أياها بالفعل (قوله وتكثير عبارة) أي تكثير للعبارة المقدرة والعطف من  
عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لو تركت الناقعة مع فصيلها) أي معية في الحس والمعنى  
لأنه إذا احتمل كونه معها وهي ناهرة منه فلا يرضعها فتفطن (قوله إذا أعجبتك) أي أوقعتك في

نحو قولهم لو تركت الناقعة وفصيلها الرضعا فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقعة ترأف فصيلها وترك  
فصيلها يرضعها الرضعا لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو وضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقعة مع فصيلها ونحو قوله  
إذا أعجبتك الله رحال من امرئ فدهه وواكل أمره واللبالب وقوله فكونوا أنتم وبني أبيكم

مكان الكلبيين من الطحال  
لان في العطف تعسفا في  
الاول وتوهينا للمعنى في  
الثاني وفي النصب على  
المعية سلامة منها فكان  
أولى وامان جهة اللفظ  
كافي نحو جئت وزيدا  
واذهب وعمرا لان العطف  
على ضمير الرفع المتصل  
لا يحسن ولا يقوى الا مع  
الفصل ولا فصل فالوجه  
النصب لان فيه سلامة  
من ارتكاب وجه ضعيف  
عنه مندوحة (والنصب)  
على المعية (ان لم يحز  
العطف) لما منع معنوى  
أو لفظي (يجب) فالماض  
المعنوى كافي سرت والنيل  
ومشيت والحاظ ومات زيد  
وطاوع الشمس مما لا يصح  
مشاركته ما بعد الواو منه لما  
قبلها في حكمه والمماض  
اللفظي كافي نحو مالك  
وزيدا وما شأنك وعمرا  
لان العطف على الضمير  
المجرور من غير اعادة الجار  
ممتنع عند الجمهور فيتعين  
النصب على المعية

(قوله ومنه) في الدمامي  
أن اجمع يكون بمعنى جمع  
فيصح العطف لكن فيه  
استعمال المشترك في  
معنييه اه

محب ومعى قوله وراكل أمره واللبالي على العطف اترك أمره اللبالي لأمره وهذا وجه  
التعسف الذي سبذكره (قوله مكان الكلبيين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع  
الواو لجتان جرا وان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا في  
الاول) تعبيرة هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن (قوله وتوهينا) أى تضعيفا للمعنى في الثاني  
وجهه اقتضاء كون بنى الاب مأثورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر المخاطبين بان يكونوا  
مع بنى أبيهم وبحث فيه بانه ينتج التعيين لا الرجحان فقط والى تعيين النصب مال أبو البقاء وتبعه  
المصرح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط  
محدوفا ويجب خبر المبتدأ لان حذف الجواب مع كون الشرط مضارا ضرورة كذا قال غير واحد  
وفيه أن محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما لم والاجاز حذف الجواب كما سيأتى  
لكونه ماضيا في المعنى • واعلم أن عبارة المصنف تختمل أمرين الاول كون أو للتخيير والمعنى اذا  
امتنع العطف كافي سرت والنيل وجب أحد أمرين اما النصب على المعية واما النصب باضممار  
عامل الثاني كون أو للتوزيع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على  
المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب باضممار عامل نحو علفتها  
تبنوا ماء باردا وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهها وهو تأويل العامل بما يصلح  
للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الاول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى  
الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الاول غير مسلمة لانه يصح في نحو سرت والنيل  
أن التقدير سرت ولا يستل النيل (قوله مما لا يصح) أى من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر  
ومنه فاجعوا أمركم وشركاءكم اذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال أجمع أمره وعلى  
أمره أى عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصول المهمة ومنه والذين  
تبنوا الدار والايامان اذ لايمان لا يتبوا فنصبه لكونه مفعولا معه أو بتقدير اخلصوا مثلا  
أربناو بل تبنوا بلزموا (قوله كافي نحو مالك وزيدا) أى بقاء على غير مذهب المصنف أما على  
مذهبه فيصح العطف لانه لا يقول بوجوب اعادة الجار في العطف على الضمير المجرور واما لم يمنعوا  
النصب كما معوه في هذا لك وأبال لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدمامي ما نصه والنصب في  
هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا  
أو بمصدر لا بس منويا بعد الواو والتقدير مالك وملا يستل زيد او كذا في المثال الاخر وهذا ان  
التوجيها أن اجازهما اسيدويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه  
مفعولا به فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر منويا قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة  
الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منويا أو طنب في  
الاستدلال عليه وذ كر جملة من الشواهد عليه واذا قدرنا صاحب مصدر منويا باحتمل أن يكون  
معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى ما ملا يستل زيد اذا المعطوف على  
الخبر خبر وهو معنى صحيح اه مع حذف ومنه يعلم أن في تعيين نصب زيد في المثال على المعية نظرا  
الأن يجب بما أتى قريبا (قوله وما شأنك وعمرا) بحث فيه الدمامي بأنه يجوز الجر على حذف  
المضاف وهو شأن وابقاء المضاف اليه على جره كافي قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ • ونازق قد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعيين النصب فيه على المعية ممنوعة  
ويجاب بأن تعيين النصب فيه اضافي أى بالنسبة الى الجر هل العطف على الضمير (قوله ممتنع عند  
الجمهور) أى جمهور البصريين لا النحويين لان الكوفيين وبعض البصريين لا يجوزون اعادة الجار

هذا حيث أمكن النصب على (١٠٤) المعية كما رأيت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك كما في قوله

هلقتها بنا وما بارد وقوله  
اذا ما الغايات برز نوما  
وزجج الحواجب والعيونا  
فان العطف ممتنع لانتفاء  
المشاركة والنصب على  
المعية ممتنع لانتفاء  
المصاحبة في الاول وانتفاء  
فائدة الاعلام بها في الثاني  
فأول العامل المذكور  
يعامل يصح انصبابه عليهم  
فأول علقتهما بأنتهما وزجج  
برزن كما ذهب اليه الجرمي  
والمارني والمبرد وأبو  
عبيدة والاصمعي واليزيدي  
(أو اعتقد اضماعا عاملا)  
ملائم لما بعد الواو انصب  
له (نصب) أي وسقيتها  
ماء وتكلم العيون والى هذا  
ذهب الفراء والفارسي  
ومن تبعهما **تنبيه**  
يحيى من الاقسام قسم خامس  
وهو تعين العطف وامتناع  
النصب على المعية نحو كل  
رجل وضيعته واشترط  
زيد وعمر وجاء زيد وعمر  
قبله أو بعده انتهى  
**حاشية** ذهب أبو الحسن  
الاحفش الى أن هذا  
الباب مما عي وذهب غيره  
الى أنه مقيس في كل اسم  
استكمل الشروط  
السابقة وهو ما اقتضاه  
إيراد الناظم وهو الصحيح  
والله تعالى أعلم

**الاستثناء**

الاستثناء هو الإخراج  
بالأو أحدي أخواتها

كما لا طم كذا قال البعض تبعاً لغيره والذي في الدماميني أن أهل الامصار انصفوا في المنع الى أكثر  
البصريين فصار الجرح أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت ارادة جمهور النحويين (قوله  
هذا) أي ما تقدم من الاقسام الثلاثة أو الإشارة للقسم الأخير والاول أولى (قوله لانتفاء المشاركة)  
أي مشاركة الماء للتب في العلف والعيون للحواجب في التزجج الذي هو تديقها وتطويلها كما في  
التصريح وغيره (قوله وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني) قال سم فيه نظر قال البعض كشخبنا تبعاً  
لبعضهم وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لطلق الحواجب وفي الاعلام  
ما فائدة اه وأنت خبير بأن قوله والعيون بالم يقع الابعاد فائدة تزجج الحواجب فلا يحصل له  
الامصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله ولا فائدة للاعلام به (قوله فأول  
العامل الخ) أي ويكون ذلك مجازاً من سلا من باب التضمن كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ)  
عطف على يجب من عطف الانشاء على الاخبار للضرورة أو جراً على القول بجوازه والرابط الجملة  
اعتقد الخ بالمبتدأ على جعل يجب خيراً عن النصب محذوف تقديره عامل له (قوله نحو كل رجل الخ)  
المراد بقوم ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه إيراد الناظم)  
حيث بوب له مع الابواب القياسية ولم يذبه على كونه سماعياً **فائدة** قال الفارسي اذا اجتمعت  
المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى اليه العامل نفسه ثم الذي تعدى اليه  
بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المسكاني ثم المفعول به ثم المفعول معه كصرت ضرباً زيدا  
بسوط غارها نادياً وطلوع الشمس اه باختصار والطاهر أن هذا الترتيب أولى ولا واجب  
**الاستثناء**

السين والتاء رائدتان وهومن الشئ بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم  
المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الإخراج  
الخ) أظهر لان الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والالتهام المعرف  
بالمعنى المصدرى (قوله لما كان داخلاً) أي في مفهوم اللفظ لعتوان كان خارجاً من أول الامر في  
النية أو المراد بإخراج ما كان داخلاً اطهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافي ما قالوه انه يجب ملاحظة  
خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملاً فيما عدا المستثنى والاستثناء  
قريبه على ذلك لئلا يلزم التناقض بادخال الشئ ثم إخراجها والكفر ثم الإيمان في لاله الا الله (قوله  
فالإخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالإخراج بالصفة وبديل البعض والشرط والعاية ونحوه  
رقبة مؤنثة أكلت الرغيف ثلثة اقل الذي ان حارب وأتوا العصيان الى الليل قاله المصريح (قوله  
يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لتشيوعه فيهما ونحوه التقييد بالغاية  
والشرط والحال والبديل ونحوه فلا يبعد ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل  
حقيقه الخ) قال سم الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظاً أو تقديرافان المستثنى في الاستثناء  
المفرغ داخل حقيقة الا أن الدخول تقديري من حيث ان المستثنى منه الذي هو محل الدخول  
مقدر لا موقوف (قوله ما استثنى الا) أي الاستثناءية أما الوصفية فتستأني في الشرح **فائدة**  
قال في الهمع الاستثناء في حكم جملة مستأناة فلا يقدم معمول نالي الاعياها فيمنع ما أنازيد الا  
ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمنع ما ضرب الا زيد عمراً وما ضرب الا عمراً زيد وما ضرب الا  
زيد وعمراً الا على اضماعا عاملاً بفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما  
نحو ما قام الا زيداً أحد وما ضربت باحد الا زيداً من عمرو وأجاز الكسائي تأخير المعمول من فوقها  
كان أو منصوباً أو مجروراً واستدل بقوله فما زادني الا غراماً كلامها وقوله



وما كلف الا ما جدر تباؤس . وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزبر  
 ووافقه ابن الانبارى فى المرفوع والاخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الازيد عندك  
 وما امر الاعمرو بك وما جاء الازيد راكبا واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا  
 المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو ما ضرب الازيد (قوله مع غام أى غير مفرغ) فى  
 تفسير الشارح اشارة الى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة الى ذلك اذ يصح ابقاء  
 التمام على مصدرية أى مع ذكر المستثنى منه أى ولولا الضمير المستتر (قوله موجبا كان) أى  
 العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الا تى وبعد نى الخ تفصيلا لما أجل هنا ويجوز أن يقيد  
 ما هنا بالانحياز بقرينة ما يأتى فيكون مقابلا له وهو أظهر والمراد بالانتصاب على الاول ما يعم  
 الواجب والحائز وعلى الثانى الواجب (قوله متحتم اتفاقا) فيه نظران الاتباع جائز فى لغة حكاهما  
 أبو حيان وخرج عليهما قراءة بعضهم شذوذ اذ شرعوا منه الاقليل منهم وسأى أنه فى تأويل لم يكونوا  
 منى بدليل فن ضرب منه فليس منى قال شيخنا اظاها أن الوجوب اضافى بالنسبة لامتناع الاتباع  
 فلا يرد أنه يجوز فى الامم بعد الا فى التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه  
 ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اه وظاهر اطلاقه بحريان ما ذكر فى  
 المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده وعبارة الدمامينى اعلم أن المستثنى المنقطع قد  
 يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم عسيطر الا من نولى وكفر فيه مذبه الله العذاب  
 الا كبر قال ابن خروف من مبتدأ أو يعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع  
 قلت وأهمس الا كثرون عذبه هذه الجملة فى الجملة التى لها محل من الاعراب وينبغى أن تعد على  
 هذا اه أقول من عذبا منها صاحب المغنى فانه قال والحق أنها تسع والذى أهمس لوه الجملة  
 المستثناة والجملة المسند اليها ومثل الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها بقراءة  
 بعضهم فتمروا منه الا قليل على قول القراء ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشرعوا ثم قال  
 وأما الثانية فتحسوها عليهم أنذرتمهم اذا أعرب سواء خبر وأنذرتمهم مبتدأ ونحو تسع  
 بالمعنى خير من أن تراه اذ لم يقدر الا سئل أن تسع بل قدر تسع قائما مقام السماع كما أن الجملة  
 بعد الظرف فى نحو ويوم نسير الجبال وفى نحو أنذرتمهم فى تأويل المصدر وان لم يكن معها حرف  
 سابق اه ومتى كان ما بعد الاجلة فالأبغى لكان ولو كان الاستثناء متصلا كما فى الدمامينى  
 عر توسيع النظم لكن ان نصب تالى الا فهى كلكن المشددة وان رفع فكالحقيقة (قوله سواء كان  
 المستثنى متصلا) هكذا فى نسخ وعليه قعر يفاه للمتصل والمنقطع ظاهرا لا يحتاج صحتهما  
 الى تقدير لكن الا شهر جعل الاتصال والافتقار وصفين للاستثناء لا المستثنى وفى نسخ سواء كان  
 الاستثناء متصلا وهو الموافق للشهر لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل الى تقدير أى وهو  
 ذوما كان بعضا أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح  
 أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع لتبادر المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن  
 وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظى فيهما وقبل معنى (قوله ما كان بعضا من المستثنى منه)  
 أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لانه يصدق على قام القوم الاحمارا وجاء بنوك الا  
 ابن زيد مع انهم من المنقطع وتأويل الجنس بالنوع انما يدفع ورود الاول الثانى ولانه يخرج عنه  
 نحو أحرقت زيدا الايده مما كان فيه المستثنى جزأ من المستثنى منه مع أنه من المتصل ويعلم من هذا  
 أن المراد بالبعض فى التعريف ما يشمل الفرد والجزء واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه  
 لا يشمل الاستثناء فى قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن

مع) كلام (غام) أى غير  
 مفرغ موجبا كان أو غير  
 موجب (ينتصب) الا  
 أن الانتصاب مع الموجب  
 متحتم اتفاقا سواء كان  
 المستثنى متصلا وهو  
 ما كان بعضا من المستثنى  
 منه

أو منقطعاً وهو ما لم يكن  
كذلك وسواء كان متقدماً  
على المستثنى منه أو متأخراً  
عنه نقول قام القوم إلا  
زيداً وخرج القوم إلا  
بغيراً وقام إلا زيدا القوم  
وخرج إلا بغيراً القوم  
وهكذا نقول مع عامل  
النصب والجزم تنبيه  
ناصب المستثنى هو إلا  
ما قبلها بواسطة ولا  
مستقلاً ولا استثنى  
مضمر أخلاقاً زاعماً ذلك  
على ما أشعر به كلامه  
وصرح في اختياره في غير  
هذا الكتاب وقال إنه  
مذهب سيوريه والمبرد  
والجرجاني ومشى عليه  
ولده لأنها حرف مختص  
بالأسماء غير منزل منها  
منزلة الجزء وما كان  
كذلك فهو عامل فيجب  
في الأولى أن تكون عاملة ما لم  
تتوسط بين عامل مفرغ  
ومعه وله فتلقى وجوباً أن  
كان التفريغ محققاً نحو  
ما قام إلا زيد وجواز أن  
كان مقدراً نحو ما قام أحد  
الزيد فإنه في تقدير ما قام  
الزيد لأن أحد ما بدل  
منه والمبدل منه في حكم  
الطرح وإنما لم تعمل الجزم  
لأن عمل الجزم بحروف  
تضيف معاني الأفعال  
إلى الأسماء.

جنسه مع أن الاستثناء منقطع فيجب أن يقال إن الامة شتاء المتصل أن يحكم على ما بعد الامثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد أحد القيدين كان منقطعا فنفقد القيد الاول نحو قام القوم الاحرار وفقد الثاني نحو الايتسين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوق لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل أفاده الشهاب القرافي وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل اخراج شيء دخل فيما قبل الامثلا بها (قوله أو منقطعا) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الاثنيان وان لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز سهلت الخيل الا الابل بخلاف صوتت الخيل الا الابل نقل شيخنا الاول عن الحلبي والثاني عن الشارح وصرح به الدماميني (قوله لا ما قبلها بواسطة) هذا رأى السبيري وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجاءه من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معديها لان التعدية انما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا كذا في الدماميني وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول اخوتك بالمتنسبين لك بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا مستقلا معطوف على محل بواسطة وهو النصب على الحال (قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استثنت الا وسبق قول وألغ الا الخ بناء على أن المراد الغائرا عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضا ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الاقوال وهذا كله في المتصل وأما المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه حينئذ كلام مسنأف اه لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضي اما المنقطع فذهب سيبويه أنه أيضا منصوب بما قبل الامن الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد الاعده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهي وان لم تكن سرف عطف الا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلها وجب فتح أن الواقعة بعدها يجوز بدغى الا أنه شقي والمتأخرون لما رأوا بها معنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها انصب لكن لانه ما خبرها في الاغلب محذوف نحو جاني القوم الاحرار اى لكن حمار لم يجنى قالوا وقد يجى خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يوس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين أولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله وفيما وثابا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لاننا نقول لى عليك ديناران سوى الدينار الثاني وذلك اذا كان منفعة وأيضا لكن للاستدراك والافى المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اه مع بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعترض بانها دخلت على الفعل في نحو شئت الله الا فعلت كذا واجب بانها داخله على الاسم تأويل اذا المعنى لا أسألك الا فعلك كذا (قوله فيجب في الا الخ) لوقال فهي عاملة لا تضمت نتيجة القياس الذي ركه من الشكل الاول التي أشار إليها بقوله فيجب في الا الخ (قوله ما لم تنوسط) أى لان العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها سم (قوله ان كان التفریع محققا) اعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل (قوله وجواز الخ) أى لان ما يشغل به العامل في نية الطرح كإسباقي فالرفع باعتبار التفریع المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفردا الا على القول بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفریع للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر وتفریع العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بانها كان عامل البديل غير ظاهرا وكان العامل المذكور ظاهرا في المعنى للبديل وكان المبدل منه في نية الطرح كان

العامل المذکور باعتبار عدم ظهور عامل البذل وكون المبدل منه في نسبة الطرح مفرغاً للبذل  
(قوله ونسبها اليها) عطف تفسير على تضيف (قوله تخرجه من النسبة) أي نسبة الجملة قبله مثبته  
أو منفية وهل يصير في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قولان  
يحتسمل كلام الشارح كلاماً منها ما خلا فالبعضم والصحيح الثاني وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم  
قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارة الخ) يرد عليه الجواب بخلافه وكان الأولى أن يقول  
ما في شرحه على التوضيح وانما لم يعمل الحروف وافقه الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجز اتصال الصهير  
بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الاعاملة لجاز اتصال الصهير بها لان الصهير يتصل بعامله (قوله لان  
الانفصال ملتزم الخ) أي لعدم عملها في حال التفرغ (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح  
لنفي لفظا ومعنى والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظاً فقط نحو لا يسه الا المظهر لان معنى في المعنى  
ويمكن ادراجه في النهي بان يراد به النهي ولو معنى فقط كافي الآية فان النفي فيها معنى الهمى  
وكافي قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فانه شرط في معنى الهمى أي لا تولوا الادبار  
المتصرفين فتأمل ومن النفي معنى فقط ويأبى الله الا أن يتم فوره أي لا يريد الله الا ذلك وانها  
لكبيرة الاعلى الخاشعين أي لانهل الاعليم لكن هذه الامثلة من التفرغ الذي ليس الكلام  
فيه الا أن وقل رجل يقول ذلك الا زيد أي لا رجل يقول ذلك الا زيد وأما لو فالتنفي فيها معنى  
لا قصدي فاذا قلت لوجاء في اخوتك الا زيداً لا كرمتمهم تعين النصب وأما لو كان فيها آلهة  
الا لله لفسدتا فالأبعنى غير كانه يس عن ابن هشام وسجي في الشرح (قوله وهو الانكارى)  
مراده به ما يشمل التوبيخ والفرق بينهما ان المستفهم عنه في الاول غير واقع ومدعيه كاذب  
وفي الثاني واقع ومدعيه صادق وان كان ملوماً فالمراد بكون الثاني في معنى النفي أنه في معنى نفي  
الانقباض واللباقه ويقال لا ابطال أيضاً (قوله انتخب اتباع ما اتصل) أي ان لم يطل  
الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام ضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى  
منه كما سيأتي في المتن والا كان المختار النصب نحو ما جاء في أحد حين كنت جالسا بها الا زيد لان  
اختيار اتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ما قاموا الا  
زيدا رد القول قائل قاموا الا زيد ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة  
مردودة كما أفاده الدماميني بل نازع أوجيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كافي الجمع  
ونحو ما قام الا زيداً أحد واذا انتقص النفي أو النهي بالا كما في حكم الاثبات في نصب ما بعده الا  
الثانية نحو ما شرب أحد الماء الا زيداً ولأننا كالأول الا اللحم الا عمر او ما مرت بأحد الا قائماً الا  
بكرافهذ ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهى اذا المعنى شربوا الماء الا زيداً وكأول اللحم الا عمر او ما مرت  
بهم قائمين الا بكرافه الدماميني وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب  
المستثنى منه أيضاً نحو ما ضربت أحد الا زيداً وبه صرح في المغنى قال الدماميني ومقتضى التعليق  
بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة (قوله  
وبالصريح) أي في الرملة المنصرمة من معظم الرمل والخلق ينتخب البالي والعافى الدارس والتؤى  
بنون مفهومه وهمة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمخ دخول ماء المطر والود معروف (قوله  
ومن يغفر الذنوب) أي أي موجود أي ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان الكلام  
في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ (قوله الاول المستثنى) أي وحده على المشهور وقال  
غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البذل يحل محل الاول فيقال ما قام الا زيد ولا يقال ما قام  
زيد وحيث لا يرد الاعتراض الذي سيدكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض  
لان الازيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصديق أحد زيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا

ونسبها اليها والايست  
كذلك فانها لا تنسب الى  
الاسم الذي بعده شيئاً بل  
تخرجه من النسبة فلما  
خالفت الحروف الجارة  
لم تعمل عملها وانما لم يجز  
اتصال الصهير بها لان  
الانفصال ملتزم في  
التفرغ المحقق والمقدر  
فالتزم مع عدم التفرغ  
ليجري الباب على سنن  
واحد اه (وبعدني)  
ولو معنى دون لفظ  
(أو كنى) وهو والنهي  
والاستفهام المؤول بالنفي  
وهو الاكارى (انتخب)  
أي اختبر (اتباع ما اتصل)  
لما قبل الا في اعرابه  
فمثاله بعد النفي لفظاً ومعنى  
ما قام أحد الا زيداً وما  
رايت أحد الا زيداً وما  
مرت بأحد الا زيد  
ومثاله بعد النفي معنى  
دون لفظ قوله  
وبالصريح منهم منزل خلق  
عاف تغير الا التؤى والود  
فان تغير بمعنى لم يبق على  
حاله ومثال شبه النفي لا  
يقم أحد الا زيداً وهل قام  
أحد الا زيداً ومن يغفر  
لذنوب الا الله في تنبيهات  
الاول المستثنى عند  
البصريين والحالة هذه

عن الشارح ما يفيد أنه على هذا يدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام في الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن الأقربنة على أن الثاني كان بعض ما يتداوله الأول لولاها قاله الدماميني (قوله عطف نسق) أي لأن الألف عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اه تصریح ورد الجاهل هو مذهبهم باطراد نحو مقام الأزيد ولا يس لنا حرف عطف بل العامل باطراد وأجاب ابن هشام بأنه ليس تأليفها في التقدير إذا الأصل مقام أحد الأزيد قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرص أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعترض على مذهب البصريين واعترض أيضاً بأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو فـ قد ورد في نحو مقام أحد الأزيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب إنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بالادلالته على إخراج الثاني من الأول وكونه بعضاً منه كإمارة عن الدماميني (قوله وهو موجب ومتبوعه منفي) أي ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتاً ونفيًا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البديل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع الأول وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو مرت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجوز في مجاء القوم الأزيد أن يجعل قولنا الأزيد بدلاً والاعراب على الاسم اه ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده (قوله في عمل العامل) أي مما تامل العامل لما عرفت أي بقطع النظر عن النفي والاثبات بقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والاثبات (قوله كأنه يذكّر) أي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بان لتمامهما في ذلك نظيراهو ويتخالف الموصوف والصفة فسلط ما ذكره البعض ومثلهم المعطوف والمعطوف عليه نحو مقام زيد لا عمرو (قوله إذا تعذر البديل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها الأزيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المحدد بدخول العامل الموجود فان المنفى في المثال التبعية لنصب محلاً لا لفظاً قاله سم (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ومثلوا به بنحو قوله تعالى أسكن أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه أي فهذا جازح ما بعد الألف في المثال الأول والآخر ونصه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصریح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد فيها الأزيد) يرفع زيد مرعاة للمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناصح أما الأول فـ في البه في المغنى ووجهه بأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويوه يرفع أحلال البديل محلها فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيويوه بما يرجعه إلى الثاني وأما الثاني فنقله في المغنى عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة أحلال البديل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على قوهم ما فيها أحد الأزيد وهذا يمكن فيه الاحلال بأن يقال ما فيها الأزيد وهذا القول الثاني إنما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والأقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكّر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما في المغنى وعلى الثاني يكون الاحلال لكون المعنى مافي الوجود إلا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغنى بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدّر في فائدة الخ قال في المغنى يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الأزيد ورفع زيد بدلاً من أحد وهو المختار أو بدلاً من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه

بدل بعض من المستثنى منه وعند الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه وتختلفه ما في النفي والایجاب لا يمنع البديلية لأن سبيل البديل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا واثباتًا نحو مرت برجل لا كريم ولا لبيب والثاني إذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاء في من أحد الأزيد ولا أحد فيها الأزيد وما زيد شيئاً

ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك الا يزيد انصبه من وجهين ورفع من وجه ومن مجيئه من فوق عاقوله  
في ليله لا ترى بها أحدا • يحكى علينا الاكواكبها

اه وقوله وهو المختار اى لان الابدال من صاحب الضمير أرجح لانه الاصل ولانه لا يجوز الى  
التاويل الذى فى الابدال من الضمير وهو ان صحة الابدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى  
لان معنى ما أحد يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولا بد من جعل رأى فى مثاله الثانى علمية على تقييد  
سيديو به جواز الابدال من الضمير بكون صاحبه مبتدأ فى الحال أو فى الاصل وقال الرضى أنا لا أرى  
بأسامع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي  
حامل ذلك الضمير نحو ما كتبت أحدا ينصفنى الا يزيد لان المعنى ما أنصفنى أحد كلمته الا يزيد بحذف  
لا أو ذى أحد ايوحد الله الا يزيد فلا يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمعنى بل الاذى  
فقط اه دما مبنى ومغنى (قوله الاشئ) بالرفع لمراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم  
اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شئ حيز مبتدأ محذوف أى هوشى لا يعبأ به  
والاحتمال بدعى لكن (قوله لا يزدان فى الايجاب) أى على غير مذهب الاخفش والمراد لا يزدان  
قياسا فلا يرد بحسب ذلك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع (قوله الامر أنك بالنصب) كلامه مبنى  
على أن النصب على الاستثناء من أحد وهو الرخصى من تخريج قراءة الاكثر على اللغة المرجوحة  
وان جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض  
بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لان  
الاتفات بعد الاسراء وورد بان اخرجهما من أحد لا يقتضى أنها مسرى بها بل أنها معهم فيجوز أن  
تكون سرت بنفسها وقدرى أنها تبعته وأنها التفت فرأت العذاب فصاحت فاسأها حجر فقتلها  
وقال فى المغنى الذى أحزم به أن قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة وان الاستثناء من أهلك على  
القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد فى قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع لسقوطه  
فى آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء  
وما بعده الخبر كفى آية لتست عليهم عيسى طر (قوله تقول ما قام أحد الاحارار) نقل عن القرافى أن  
أحمد اذا كان فى سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكره مثالا للامتنع واعلم أن الا  
فى المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ  
بعضهم ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها المخشري قل لا يعلم من فى السموات  
والارض الغيب الا الله فاعرب من فاعل والله بدلا على لغة تميم فى المستثنى المنقطع واعترض بانه  
تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الطرف  
بذكر لا استقرار وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالمتمصل) التشبيه  
فى مجرد جواز الابدال وان كان برجحان فى المتصل ومرجوحية فى المنقطع (قوله فيجيزون ما قام أحد  
الاحارار) فصار بدلا غلط صرح به الرضى وقال سم بدل كل بملاحظة معنى الاذم معنى الاحارار غير  
حار وغير حار يصدق على الاحد اه وفيه أنه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد  
من العام خاص كما يأتى نظيره صغ فتدبر (قوله البعاير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس  
جمع عيسا وهى الابل التى يحاط بسانها صفرة (قوله عشية) منصوب على الظرفية باجاهدى  
البيت السابق مكانها أى مكان الحرب والمشرق نسبة الى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو  
من الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعفرى قاله العيني  
وفى المصباح مشارف الارض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اه فعلم أن المنسوب اليه جمع  
واقع على القرى المذكورة وأن القياس فى النسبة الى مشارف مشرف لان القياس فى النسبة الى

الاشئ لا يعبأ به رفع  
ما بعد الاذين ونحو ليس  
زيد بشئ الاشئ انصبه  
لان من والباء لا يزدان فى  
الايجاب وما ولا لا يقدران  
عاملتين بعده كما تقدم فى  
موضع • الثالث أفهم  
قوله انتخب أن النصب  
جائز وقد قسرى فى السبع  
ما فعلوه الا قبل انهم ولا  
يلتفت منكم أحد الا  
امر أنك بالنصب اه  
(وانصب) والحالة هذه  
أعنى وقوع المستثنى بعد  
نفي أو شبهه (ما انقطع)  
تقول ما قام أحد الاحارار  
وما مررت بأحد الاحارار  
هذه لغة جميع العرب سوى  
تميم وعليها قراءة السبعة  
ما لهم به من علم الا اتباع  
الظن (وعن تميم فيه ابدال  
وقع) كالمتمصل فيجيزون  
ما قام أحد الاحارار وما  
مررت بأحد الاحارار ومنه  
قوله  
وبلدة ليس بها أنيس  
الا البعاير والا العيس  
وقوله  
عشية لا تغنى الرماح  
مكانها  
ولا النيل الا المشرق فى المصم  
وقوله  
وبنت كرام قد نكحنا ولم  
يكن



لنا مخاطب الانسان وعامله (١١٠) تنبيه شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه ان يكون العامل يمكن تسلطه على

المستثنى كما في الامثلة والشواهد فان لم يمكن تسلطه وجب النصب انتفاء نحو ما زاد هذا المال الامانقص وما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وحيث وجد شرط جواز الابدال فالارجح عندهم النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (في النفي قد يأتي) على قلة بان يفرع العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله

لانهم يرجون منه شفاعا اذ لم يكن الا لانيون شافع قال سيديويه وحدثني يونس ان قوما يوثقون بغير بيتهم يقولون مالي الا اولك ناهي تنبيه المستثنى منه حيث تبدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منه وتطيره في ان المتبوع آخر فصارت تابعا ما مررت بمثل أحد اه (واكن نصبه) على الاستثناء (اختران ورد) لانه الفصح الشائع ومنه قوله

ومالي الا آل أحد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب • نصب آل ومذهب الاول واحترز بقوله في النفي عن الايجاب فانه يتعين النصب كما تقدم تنبيه اذا تقدم

الجمع ان تنسب الى مفردة فنقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمصمم اسم فاعل الماضي حذره (قوله وعامله) أي السنان وهو ما يليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البدل ان يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الا بان يقال ما قام الاحار وليس بها الا البعا فير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وان كان المراد بدون الاشكال علينا البيت اذ لا يقال ليس بها البعا فير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختصار الشق الثاني وان المراد امكان التسلط ولو في مادة أخرى فافهم (قوله وجب النصب) أي على الاستثناء المنقطع من المذكور فبطل الا كهذا المال وزيد لا على المفعول به والاستثناء مفرغ كما زعمه الشاويين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلهون في نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف زيادة على غيره اه أي فيجوز أن يكون هذا المال راد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلاً بعد الأخذ منه أولاً والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه أوعلى الخبرية لهذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله نحو ما زاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فن رحم في محل نصب لانك لو حذف المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا في الدماميني وهو مبني على أن الاستثناء في الآية منقطع أي لكن من رحمه الله بعصمه وقيل متصل أي الا لراحم وهو الله تعالى أو الامكان من رحمه الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة (قوله الامانقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله اذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك اذا كانت زاد متعدياً وأنه يقال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب سابق) أي نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي أو كنفي انتخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم انظر ولو منقطعاً نحو ما جاء الا حمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار تصح البدلية ونحو ما جاء الاحار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره اه بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم (قوله على المستثنى منه) أي بدون عامله لا متناع تقديمه عليه ما عند المصنف وأما قوله

خلا الله لأرجو سوال وانما • أعد على شيعة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط بخلاف نحو جاء الا زيد القوم والقوم الا زيد اضربت نعم ان قدم عليهما ونوسط بين جزأي الكلام نحو القوم الا زيد اجاراً اذا جعل زيد مستثنى من الضمير في جازاً فاقبل منع مطلقاً وقبل يجوز مطلقاً وقبل ان كان العامل متصرفاً واجاز الكسائي تقديم المستثنى أول الكلام دماميني (قوله في النفي) أي أو شبه النفي ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفي أو كنفي الخ (قوله قد يأتي على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان وإلى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السبوطي (قوله بدل كل) أي من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى (قوله ان ورد) أي السابق أي أردت وروده مثلاً بالتكلم به أو المراد ان ورد عن العرب وحينئذ في اختيار نصبه الحكم بان نصبه أوجع والا فاورد عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا (قوله بل يكون البدل مختاراً) فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل

المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما لا يكثر بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون اذا لم يذكر على الصفة وذلك كفي نحو ما أتينا أحد الأولك صالح كان له مذكر صالحاً وهذا أي سيديويه والثاني أن لا يكثر بتقديم الموصوف

بل بقوله المستثنى مقدما بالكيفية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهو (١١١) اختبار المبرد والمأزني قال في الكافية

وشرحها وحسبى أن  
النصب والبدل مستويان  
لان لكل مرجحاً فكافاً  
اه (وان يفرغ سابق الا) من  
ذكر المستثنى منه (لما بعد)  
أى لما بعد الا وهو الاستثناء

من غير التمام قسم قوله  
أولاً ما استثنى الامع تمام  
(يكن كالأول) فاجر  
ما بعده على حسب  
ما يقتضيه حال ما قبلها  
من اعراب ولا يكون هذا  
الاستثناء المفرغ الا بعد  
نفي أو شبهة فالتنفي نحو وما  
محمد الا رسول وما على  
الرسول الا البلاغ المبين  
وشبهه التنفي نحو ولا  
تقولوا على الله الا الحق  
ولا تجادلوا أهل الكتاب  
الا بالتي هي أحسن فهل  
يهلك الا القوم الفاسقون  
ولا يقع ذلك في ايجاب فلا  
يجوز ورقام الا زيد وأما  
ويأبى الله الا أن يتم فوره  
فمعمول على المعنى أى  
لا يريد تنبيهات الا اول  
الصغيرى يكن يجوز أن  
يكون عائداً على سابق أى  
يكون السابق في طلبه لما  
بعد الا كالأول الا وأن  
يعود على ما من قوله لما  
بعد أى يكون ما بعد الا في  
تسلط ما قبل الا عليه كالأول  
عدم الا الثانى يصح  
التفريغ لجميع المعهولات  
الا مصدر المؤكدة فلا يجوز  
ما ضربت الا ضرباً وأما

على التبع والموجب العكس الا أن يكون مبنياً على مذهب من يرى عدم وجوب القريب بين  
اتوابع قاله الدونشوى (قوله لان لكل مرجحاً) فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على  
الاستثناء تأخر الصفة (قوله سابق) تنوينه متعين لا خلال الوزن بالاضافة فتجوز الشخ خالداً لها  
سهو وقوله الا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد و يرد على  
الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغى أن يقول من  
ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً ويمكن الجواب يجعل كلامه من اطلاق المألوف و ارادة اللزوم وقوله  
وهو أى تفريغ العامل السابق (قوله يكن) أى السابق او ما بعد كالأول الا عندما أى عند غير الكسائي  
أما هو فيجوز النصب في نحو ما قام الا زيد بناء على مذهب من جواز حذف الفاعل قاله سم عند  
الكلام على شرح قول المصنف واستن مجرور الخ وما في قوله كماله الا عندما يجوز أن تكون  
مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم أى كذا عدم الا فى الحكم وقول البعض  
ان الكلام على تقدير مضاف أى تحكم عدم الا ليس بشئ قال الشيخ خالداً الامر فوع بفعل محذوف  
يفسر عدم اه وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم  
والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى السابق أو ما بعد فلا منصوب على المفعولية لاه فوع على  
نيابة الفاعل (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو ما على الرسول  
الا البلاغ فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد الا مبتدأ أو كالفعل في نحو ما قام الا زيد  
فحال هذا اللفظ وهى كونه فعلاً لم يدركه فاعل قبله الا تقتضى رفع ما بعد الا فاعلاً وقس وقوله من  
اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصراً وأقرب ثم لا تنافي بين كون تالى الا فى التفريغ  
مستثنى وكونه فاعلاً أو مبتدأ مثلاً في نحو ما قام الا زيد وما زيد الا قائم لان الاول بالنظر الى المعنى لان  
تالى الا مستثنى من مقدري المعنى اذ المعنى ما قام أحد الا زيد وما زيد شئ الا قائم والثانى بالنظر الى  
اللفظ نقله الدمامينى عن الشلوين (قوله وما على الرسول الا البلاغ) الواو جزم من الالية الممثل بها  
فتكون واو الالهطف مقدرة هنا كفى قطارته الالية لانه كلام الشارح لعطف مثال على مثال  
لان الالية التى فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التى ليس فيها لفظ المبين فانها بدون الواو لكن نسخ  
الشارح بانظ المبين (قوله ولا يقع ذلك فى ايجاب) جوزة ابن الحاجب فيه اذا كان فضلة وحصلت  
فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز أن تقرأ فى جميع الايام الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيد اذ  
من المحال أن تضرب جميع الناس الا زيد (قوله فلا يجوز قام الا زيد) لان المعنى قام جميع الناس الا  
زيد او هو بعد ولا قرينه فى الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد فى التنفي  
نحو ما مات الا زيد وأجيب بأنه قليل فاجرى الحكم فيه طرد الباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز  
اذا قامت قرينه على ارادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد  
يقال هو قليل فلا يلتفت اليه طرد الباب نظير ما مر (قوله لجميع المعهولات) أى المعهولات بالاصالة  
أما التوابع فلا تفريغ لها الا البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضى فى الصفات أيضاً قاله سم  
(قوله الا مصدر المؤكدة) أى لان فيه تناقضاً بالنفي أولاً والاثبات ثانياً ومشبه الحال المؤكدة  
وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما أمرت الا والنيل (قوله فتأول) أى يكون مصدر  
نوعياً أى الاطناضع فاختلاف مثبت والمنفى فلا تناقض (قوله كفى الامثلة) فانه عامل فيما عدا  
ما على الرسول الا البلاغ وغير عامل فى ما على الرسول الا البلاغ لان الخبر لا يعمل فى المبتدأ على  
الراجع نعم ان جعل المستثنى فاعلاً بالجرور ولا عتماده على التنفي كان عاملاً (قوله وألغ الخ) أطلق  
هنا فدل على أن هذا الحكم يكون فى ايجاب والتنفي وشبهه (قوله والاستثناء عنها) عطف لازم على

ان تظن الاطنائاً تناول الثالث قوله سابق أحسن من قوله فى التسهيل عامل لان السابق يكون عاملاً وغير عامل كفى الامثلة  
اه (وألغ الا ذات نو كبد) وهى التى يصح طرحها والاستثناء عنها لتكون ما بعدها تابعاً لما بعد الا قبلها

بدل لانه وذلك ان توافقا  
في المعنى ومعطوف عليه  
ان اختلافيه فالاول  
(كلامهم الالفى  
الاعلا) فالعلا بدل كل من  
الفتى والالتانية زائدة  
لمجرد التاكيد والتقدير الا  
الفتى العلاء والثانى نحو  
قام القوم الازيدا والاعمر  
فعمر اعطف على زيد  
والا الثانية لغو والتقدير  
قام القوم الازيدا وعمر  
ومن هذا قوله وما الدهر  
الالية ونهارها والاطلوع  
الشمس ثم غيارها أى  
وطلوع الشمس وقد اجتمع  
البذل والعطف في قوله  
مالك من شجنا الاعمله  
الارسيه والارمله  
أى الاعمله رسيه ورمله  
قرسيه بدل ورمله معطوف  
والا المقرونة بكل منهما  
مؤكدة (وان تكرر  
لا لتوكيد) بل لقصد  
استثناء بعد استثناء فلا  
يخلو اما أن يكون ذلك مع  
تفريغ أولا (فع) تفريغ  
التأثير بالعامل المفرغ  
(دع) أى اتركه

ملزوم (قوله بدل لانه) أى بدل كل من كل كمثل الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني الازيد الا وجهه  
أو اشغال نحو ما أعجبني الازيد الا عمله أو اضرب نحو ما أعجبني الازيد الا عمر أو آفاده  
في التصريح بقول الشارح ان توافقا في المعنى قاصر لا اختصاصه ببذل الكل مع أنه يجوز كونه  
عطف بيان كما بينه الرضى (قوله ومعطوف عليه) أى بالواو خاصة كفى التسهيل (قوله ان اختلافيه)  
الا اذا كنت غالطا أو أردت الاضراب اه يس أى فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فالعلا بدل كل  
من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلابد لا من  
الفتى مبني على جواز الابدال من البذل واستشكل سم كون العلابد لا اذا نصبنا الفتى على  
الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البذل نظير العامل في المبذل منه فلا تكون الامؤكدة  
للحاجة اليها للعمل في البذل والفرض أنها مؤكدة فينبغي أن يجعل العلاء عطف بيان اذا نصبنا  
الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلاء عطف بيان اذا جرنا الفتى بدلا من  
الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البذل والحاصل أن جعل  
العلاء عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلاء المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض  
عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء (قوله والتقدير الالفى العلاء) صريح في أنه لو عبر بذلك  
لكان العلاء بدلا فعلى أن العامل في البذل نظير العامل في المبذل منه يكون العامل في العلاء حينئذ لا  
مقدرة فعلم أن الاقدار عمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسند كفى حذف  
الامر يدكلام (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أى غياها من غارت الشمس أى غابت (قوله مالك  
من شجنا) أى جملك والرسم والزمل نوعان من السير (قوله فرسيه بدل) أى بدل بعض لان المراد  
بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذ لم تكرر وتعدد  
المستثنى قال اللدما مبنى ما ملخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف  
شبان وموهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضمروا ان كان في  
غيره فكذلك أو الاول بدل مثال الايجاب أعطيت القوم الدراهم الازيدا الدنانير فزيد منصوب  
على الاستثناء والدنانير مفعول محذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ومثال غيره ما أعطيت  
أحد شيئا الازيدا درهما فزيد مستثنى أو بدل ودرهما مفعول محذوف وما ضرب أحد الا بكر خالدا  
وبكران رفعتهم كان بدلا من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالد مفعول محذوف فتعدد المستثنى قد  
يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاد وجوز ان السراج كون الامين بدلين في نحو ما  
أعطيت أحد أحد الازيدا عمر او ما ضرب أحد أحد الازيدا بكر او دره المصنف بان البذل لم يهد  
تكرره الا في بدل البداء وبان حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه  
بالامغنا عن الضمير والاسم الثاني غير مقترن بالالفاظا ومن النجاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا  
ويحكم بفسادها على كل وجه أماما مع العطف وقد يمنع أيضا كفى الامثلة المتقدمة لان العطف فيها  
يفسد المعنى وقد يجوز كفى ما جاء في أحد الازيدا وعمر وفالعطف في هذا المثال هو الصحيح له فيما  
يظهر ولا يظهر على الثاني على أنه مفعول لمضمر أى وجاءني عمرو اه وفي حاشية المغنى للدمامبني  
أن جماعة أجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مثنى صاحب الكشف في مواضع  
منها لا تدخلوا بيوت النبي الآية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر في كل منهما  
مقصود أى لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال  
اه (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار اليه الشارح بالاضراب  
(قوله بالعامل المفرغ) جل العامل على ما قبل الاتبع للموضع وحله المرادى على الاى اترك تأثير  
الا لتصب في واحد أى لا تجعلها مؤثرة في واحد ويؤيد الاول قوله مما بالا اذ لو كان العامل هو

(قوله أى جملك) قال  
السيد أى جملك الشبيه  
بالشيخ في التوصل  
للمقصود بكل اه وبه تعلم  
بطلان كل ما قبل هنا  
وتعميل الشارح مبني ان  
رملة معطوف على عمله

باقيا (في واحد مما بالا استثنى وليس عن نصب سواء) أي سوى ذلك الواحد الذي (١١٣) أشغلت به العامل (مغنى) فنقول

ما قام الازيد الاعمر الا  
بـكـرا وما ضربت  
الازيد الاعمر الا بكرا  
وما ضربت الازيد الا  
عمر الا بكرا ولا يتعين  
لاشغال العامل واحد  
بعينه بل أيها أشغلت به  
جاروا الاول أولى (ودون  
تفريغ مع التقدم) على  
المستثنى منه (نصب  
الجميع) على الاستثناء  
(احكم به التزم) نحو قام  
الازيد الاعمر الا بكرا  
القوم وما قام الازيد  
الاعمر الا بكرا أحد  
(وانصب لتأخير) عنه  
أما في الإيجاب فطابقوا  
قام القوم الازيد الاعمر  
الا بكرا وأما في غير  
الإيجاب فكذلك (و) لكن  
(جئ واحد منها)  
معربا بما يقتضيه الحال  
(كألو كان دون زائد)  
عليه في الاتصال تبدل  
واحد على الراجع وتنصب  
ماسواه (كلم يقولوا الامرؤ  
الاعلى) الا بكرا فعلى  
بذل من الواو فانه لا يتعين  
للابدال واحد لكن الاول  
أولى ويجوز أن يكون  
امرؤ هو البذل وعلى  
منصوب ووقف عليه  
بالسكون على لغة ربيعة  
وفي الانقطاع ينصب الجميع  
على اللغة الفصحى نحو  
ما قام أحد الاحرار الا فرسا  
الاجلا ويجوز الابدال

الالكان القياس أن يقول مما به وان أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف  
عليه يكون ذا كراهنا حكم الواحد بخلافه على الثاني فانه يكون ساكنا هنا عن حكم الواحد المتروك  
تأثيرا لافيه وان كان يعلم من قوله فيما مروان يفرغ سابق الا الخ ويؤيد الثاني عدم احواله الى  
تقدير في دع (قوله باقيا في واحد) دفع به ايهام المتن أن المراد ترك التأثير في واحد واجعله مؤثرا في  
البقية هذا ان أريد بالعامل ما قبل الا كما مشى عليه الشارح فان أريد به الا كان الكلام على ظاهره  
أي ترك تأثير الا بالنصب في واحد أي لا يجعلها مؤثرة بالنصب في واحد واجعلها مؤثرة بالنصب في  
البقية (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اعم ليس والخبر محذوف أي موجودا أو الاسم ضمير مستتر  
يرجع الى الواحد أو الى التأثير ومغنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه  
أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لا نقول الا في هذه الحالة  
لجود التاكيد وليس الكلام الا في (قوله والا اول أولى) أي لقر به من العامل تصریح (قوله  
ودون تفريغ مع التقدم) قال جماعة كال بعض الظروف تنازعهما الفعلان بعدهما اه وهو انما  
يصح على مذهب من يميز التنازع في المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور  
أي أمض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ماذكر  
لا يستلزم الوجوب قال والتزم (قوله وما قام الازيد الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مروان وغير نصب سابق  
الخ لان ما مر في غير تكرار المستثنى وبمبحث سم جواز اعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل  
المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر في مالى الأول ناصروا نصب ما عدا هذا الواحد  
على الاستثناء قال وحينئذ فنقول المصنف نصب الجميع الخ ينبغي أن يكون باعتبار الاغلب والا شهر  
واعترض بانه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبي واستعمال اللغة الضعيفة في غير  
المحل الذي ثبتت فيه (قوله وانصب) أي الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا عرجو حية  
في واحد وجوبا في البقية اذا كان الكلام منقيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا رجحان في واحد  
ووجوبا في البقية اذا كان الكلام منقيا وكان الاستثناء منقطعاهذا مادرج عليه الشارح  
في تقريره من (قوله أما في الإيجاب فطلقا) أي في جميعها بقريته ما بعد وقد جعل الشارح قول  
المصنف وانصب لتأخير شامل للصورة الإيجاب وصورة النفي فيكون قوله وجئ واحد بيانا  
لراجع في بعض الصور الداخلة في قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون  
قوله وجئ واحد مقابلا له نامل (قوله بواحد) أي فقط وأجاز الابدال اتباع الجميع بناء على جواز  
تعدد البذل بدون عطف (قوله كألو كان) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه  
بالصفة أو وصفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو انعكس وكان تامة ودون زائد حال من  
الضمير في كان والكلام على تقدير مضاف أي وجئ واحد كمال وجوده دون زائد عليه ويلزم على  
ما قاله المكودي تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسخير فالاولى جعل الجار والمجرور  
خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول  
مطلق محذوف أي مجبأ كوجوده الخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها  
صلة أو صفة (قوله تبدل واحد على الراجع) وأما على اللغة المرجوحة فنصب الجميع (قوله كام  
يقوا) الواو والجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل يوفون حذف التثنية للجازم والواو  
لوقوعها بين عدوتها الباء والكسرة فصار يفيوا نقلت ضمة الياء الى الفاء بعد سلب حركاتها ثم  
حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله ويجوز الابدال) أي في واحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى  
المقصود من ادخال واخراج كما بينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالاخراج أنه دائما

(١٥ - صبان ثانی) على لغة تميم (وحكمها) أي حكم هذه المستثنيات سوى الاول (في القصد حكم الاول) فان كان مخرجا  
لوروده على موجب فهي مخرجة وان كان مدخلا لوروده على غير موجب فهي أيضا مدخلة

اخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة لان كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والنقي لكن اذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما لادخال في النسبة الثبوتية أى مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم (قوله محل ما ذكر) أى من أن حكمها في القصد حكم الاول هذا ما يفيد ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف في تسميته عدم امكان استثناء بعضهما من بعض قيدافيا ذكر من التفصيل في الاستثناة لا للتوكيد (قوله والعصم أن كل عدد مستثنى من متاوه) فلولا يمكن استثناء نال من متاوه لكونه أكثر من متاوه نحو له على عشرة الاثلاثة الأربعة فذهب السيرافي أن الأربعة كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقتر به ثلاثة وزعم القراء أن المقتر به في هذه الصورة أحد عشر لانك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك الأربعة تجري على قاعدة أن الاستثناء الاول اخراج والثاني ادخال ورد بان هذه القاعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من متاوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم ان قول القراء هذا المجبوبة من الاعاجيب ويمكن أن يتكلف له وجه يجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة الاثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الأربعة فتأمل (قوله فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقرا بسبعة في المثال (قوله في المراتب الوترية) كالاولى والثالثة فالمراد بما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب \* أحدها وهو الاصح أنه يعود للكل الادليل يلخصه بالبعض كافي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معادون الجاهل لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو الا لا الافعال السابقة وسواء سبقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها فانها ان اتحد العامل فللكل أو اختلف فلا خيرة فقط اذا لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا \* ثالثا ان سبقت لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى الا أن يسافروا فللكل والا فلا خيرة فقط نحو أكرم العلماء واحتق عبيدك الا الفاسق منهم \* رابعا ان عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بنم فلا خيرة فقط \* خامسها لا خيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فانه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافرا الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين الاول بحوقم الليل الا قليلا نصفه الا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو استبدلت الاريد أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أو لا كان أو ثانيا نحو ضرب الاريد أصحابنا بأصحابكم وملكت الا الا صاغرا أبناءنا وناعيميدنا وضرب الاريد أصحابكم أصحابنا وملكت الا الا صاغرا عبيدنا أبناءنا فالبناء في المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحنفيات وأصبى الزيدون نساؤهم الا ذوى النهى واستبدلت الاريد الاماء بأبيبيدنا اه مع بعض تصرف وقوله كافي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية أى وكفى قوله تعالى الا من اغترف غرفة بيده فانه استثناء من جملة من شرب منه فليس منى لا من جملة ومن لم يطعمه فانه منى لا قضاؤه أن من اغترف غرفة بيده فليس منه وليس كذلك لا باحة الاغتراف باليد لهم والذي حرم عليهم الكرعى في الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المعنى والدما مبني عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين اذا لا يمكن تشريكها والاعاد لهما معا

تنبيه محل ما ذكر اذا لم يمكن استثناء بعض المستثنات من بعض كما رأيت أما اذا أمكن ذلك كما في نحو له على عشرة الا الأربعة الا اثنين الا واحدا فليل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من أصل العدد والعصم أن كل عدد مستثنى من متاوه فعلى الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم ما بقى مما قبله وهكذا فابقى فهو المراد اه (واستن مجرورا



ومثل له الدما ميني بنحو ايجبر بني زيد وبني عمرو بالامن صلح فن صلح مستثنى من بني زيد وبني عمرو  
 جميعا **فائدة** يقع تالي الاخبار المتأخلة لما قبلها نحو ما زيد الاقام أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد الاقام  
 كافي الجمع والتسهيل أو حالاً منه نحو ما جاء في زيد الاضاحك أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه  
 وجعل منه نحو ما يأتهم من رسول الا كانوا يستهزؤن وما أنعمت عليه الا شكر قال الدما ميني  
 وهو لا ينطبق على المراد اذا الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر  
 فهو كالشرط والجزاء في ترتيب الثاني على الاول وليس المراد أنك لم تنعم عليه الا في حال شكره أو في  
 حال عزمه على الشكر حتى تكون حالاً مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختبار الثاني على أن المعنى  
 ما أنعمت عليه الا مقدر اشكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع  
 المقدر في قيد الكلام حينئذ ما أراد المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز  
 الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل الا قام وما مررت بأحد الا زيد خير منه  
 أو يقوم وجعله الا خفض وأبو علي والمصنف في الاول صفة بدل محذوف أي الارجل قائم وفي الثاني  
 حالاً قاله الدما ميني ومما جعله الزمخشري من التفريق في الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا  
 ليؤمنن به قبل موته تخجل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره  
 الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي الاخبار المحذوف موصوف  
 بالجار والمجرور تقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الطرف  
 وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدما ميني بأن الاختصاص اذا لم يكن المنعوت  
 بعض مجرور عن كافي الآية أو بني ورده الشئ بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في  
 التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى غير بيد لكنها فتح الفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا  
 يستثنى بها الا في الانقطاع ولا تضاف الى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها ما يدبالم  
 وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توبيخه المختار عندى أنه حرف استثناء بمعنى لكن  
 ولا دليل على اسميتها قاله الدما ميني وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة  
 كافي المعنى تقول فلان كثير المال يبدأ به بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضاً كافي حديث أنا  
 أقصم من نطق بالصاد يبدأ من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هي  
 فيه بمعنى غير على حذف قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم • بهم فلول من قراع الكتاب

كذا في المعنى أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدما ميني قال السيوطي هذا حديث  
 غريب لا يعرف له سند فأمل وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار التوكيد  
 أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالالغاء اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير  
 عمرو فعمرو ومجرورو بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال  
 تناوذه استثنى ومجرورا اه سم (قوله معرباً) وقد تبنى على الفتح في الاحوال كلها عند اضافتها الى  
 ميني كافي التسهيل وأجاز الفراء بناءه على الفتح في نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله الفارسي  
 وفي التصريح تفارذ غير الا في خمس مسائل احداها أن الاتقع بعدها الجمل دون غير • الثانية أنه  
 يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم الاجيد • الثالثة أنه يجوز أن  
 يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الازيد • الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو ويجر عمرو  
 على لفظ زيد ورفعه جلا على المعنى لان المعنى ما قام الازيد وعمرو ولا يجوز مع الامر اعاءة المعنى  
 الخامسة أنه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الجار نحو ما جئتك لغير  
 ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا

بغير معرباً • بما المستثنى  
 بالانسيا مجرور مفعول  
 باستثنى وبغير متعلق باستثنى  
 ومعرباً حال من غير وبما  
 متعلق بمجروراً وما موصول  
 صلته بنسب والمستثنى متعلق  
 بنسب وبالا متعلق بمستثنى  
 والمعنى أن غيراً يستثنى بها  
 مجروراً باضافتها اليه  
 وتكون هي معربة بما  
 نسب للمستثنى بالامن  
 الاعراب فيما تقدم

أيضا كما سبأني (قوله فيجب نصبها في نحو مقام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله وفي نحو مقام أحد غير حمار) معطوف على قوله في هذا المثال (قوله ويمنع في نحو مقام غير زيد) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو مقام الأزيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير الخ) أي وضعها الأصل على أن يوصف بها لأنها في معنى اسم الفاعل فتفسد مغايرة مجرورها لموصوفها أما بالذات نحو مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به قال الرضي الأصل الأول والثاني مجاز (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فإنه مبهم باعتبار عينه (قوله فإن الذين جنس الخ) حاصله أن غير متوعدة في الإبهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل فاما أن يراعى أصلها من التوغل في الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيستطابق الصفة والموصوف في إطلاق التنكير وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله فإن الذين الخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه إلى النكرة وأما أن يراعى ضعف إبهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حبيذا كالمعرفة فيستطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضا الخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض مراده بقوله وأيضا فهي إذا وقعت الخ إفادة أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالانضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبطل قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم بقى شئ آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما في صراط الذين أنعمت الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الأول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج إلى التأويل الذي ذكره الشارح الأول قيل إنها لا تتعرف مطلقا وإنها في الآية صفة ولم يثر عليه (قوله فلا ضمنت معنى الأ) مرتبط بقوله أصل غير الخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالانضافة لأنه فرد على أن بعضهم يبينها حينئذ كما تقدم وعبارة الرضي في توجيه حل غير على الأول حل الأعلى غير نصبها أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل الامغايرة ما بعد ما قبلها نفيًا أو إثباتًا فلما اجتمع ما بعد الأ وما بعد غير في معنى المغايرة جاءت الأعلى غير في الصفة فصارت ما بعد الامغايرة ما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو إثباتًا وحلت غير على الأ في الاستثناء فصارت ما بعد ما قبلها نفيًا أو إثباتًا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة إلا أن حل غير على الأ أكثر من حل الأعلى غير لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الأ انتهت وبها يتضح كلام الشارح (قوله فيوصف بها) أي مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشية الكشف الإجماع كما قاله الدمايني قال ولو ذهب ذاهب إلى أنها نصير حينئذ اسمها لكن لا يظهر أعرابها إلا نفيًا بعد ما تكونها على صورة الحرف لم يعد كقيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد أنه بمعنى غير وجعل أعرابه على ما بعده بطريق العاربة على ما صرح به السخاوي اهـ وتظهر ذلك أيضا في الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا إليه مجرورًا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أعراب الانطاف فيه وينبغي على ذلك كما أفاده الدمايني أن الوصف بمجموع الأوما بعد ما على حرفيتها وبها وحدها على أميتها فيكون ذكر ما بعده هالبيان ما تعلقت به المغايرة (قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على تعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي

فيجب نصبها في نحو مقام القوم غير زيد وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع وفي نحو مقام أحد غير حمار عند غير تميم وفي نحو مقام غير زيد أحد عند الأكثر ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو مقام أحد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو مقام أحد غير زيد ويمنع في نحو مقام غير زيد تنبيهات الأول أصل غير أن يوصف بها ما نكرة نحو صالحا غير الذي كما نفعه أو شبهها نحو غير المغضوب عليهم فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم وأيضا فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها فلما ضمنت معنى الإجماع عليها في الاستثناء وقد تحمل الأعليها فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه وأن يكون نكرة أو شبهها فالجمع نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وشبه الجمع كقوله

وبشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية وإنما اشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه  
 من إعاة لاصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها من إعاة لمعنى غير المتوعدة في التكبير (قوله  
 سلبى) أى يسلبي والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبر للفعل قبله أو على المفعولية كخذف  
 أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من  
 السيوف ما كان ذاماً وروى كقوله الشئنى (قوله صفة لغيرى) فيه تسميح إذا الصفة إلا لكن لما  
 ظهر أعرابها فيما بعد ما صار كأنه هو وفي النكت عن التسهيل أن الوصف الأمع ما بعده ما وقد أسلفنا  
 قريباً تحقيق ذلك فتأمل (قوله أنيخت) أى الناقصة والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض  
 التى أناخذها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المجبة حقيقة موت الطي فاستعاره اصوت  
 الناقصة فإن قلت الصفة في البيت مخصوصة مع أن ما بعد الانحالف لما قبلها إذا ما بعدها فرد وما قبلها  
 جمع وسبأنى عن المعنى أن الصفة عند التحائف مؤكدة قلت أجاب الدمامى بأن البغام هنا متعدد  
 بحسب المعنى فلا تحائف . واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور أن يكون الموصوف جمعاً  
 حقيقياً ونكرة حقيقية كإلى الآتية وأن يكون شبيهاً بالجمع ونكرة حقيقية كإلى البيت الأول  
 والعكس كإلى البيت الثانى وأن يكون شبيهاً بالجمع شبيهاً بالنكرة كالمفرد المعروف بالجنسية ولم  
 يمثل له الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراكاً على قوله وقد تحمل الاعلما (قوله لا يجوز حذف  
 موصوفها) أى لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير (قوله فى ذلك) أى فى عدم جواز حذف  
 موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أى الأفعال إذا كان الموصوف بعض اسم  
 متقدم مجرور عن أوفى كقوله من مفاطن ومنافى كإلى التفت (قوله لا حيث يصح  
 الاستثناء) قال سم يمكن أن يوجه بأن غير التماثلات على الالتصافها معنى الاستثناء فلا تحمل  
 الاعلما لا حيث يصح الاستثناء (قوله الادانق) بكسر النون وقومها ويقال أيضاً دانق وهو  
 سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقراب درهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقراب درهم الأسدس  
 ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدنانق وصفه بالا وبهذا إيجاب أيضاً عما  
 يقال الوصف فى هذا المثال مؤكداً وسبأنى عن المعنى أن الوصف عند مطابقة ما بعد الالما قبلها  
 فى الأفراد مثلاً مخصص قاله الدمامى (قوله لأنه يجوز الادانقا) أى بآء على جواز استثناء الجزء  
 من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لأنه يمنع الاجيدا) أى لأن درهم نكرة فى  
 سبأنى الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكتفى شموله للمستثنى شمولاً بدلياً فلا  
 يقال عندى رجل الأزيد أو أن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة (قوله وقد  
 يقال الخ) أشار بقداى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء فى قولهم لا يوصف بها  
 لا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمنع فى الآتية والمثال المتصل  
 لا المنقطع قال الدمامى وهذا يقتضى لغو الشرط المذكور لكونه لم يحتز به عن شئ وهو كلام متين  
 وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل فى القيود أن تكون لبيان الواقع لا بقاومه (قوله  
 فى لو كان فيها آلهة إلا الله الخ) أى فانه لا يجوز فى الأهدى أن تكون للاستثناء وما بعده ما بدلا  
 لأم جهة المعنى ولأن جهة اللفظ أما الأول فلأن التقدير حيث لو كان فيها آلهة أخرج منهم  
 الذات العلية لفسادها وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب  
 الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذا المعنى لو كان  
 فيها من الآلهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم مغايرة التعدد للواحد والقاعدة أنه ان طابق  
 ما بعد الموصوفها فالوصف مخصص بخولو كان معناه رجل الأزيد أغلبنا وإن خالفه بأفراد أو غيره  
 فالوصف مؤكداً لا آتية يؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل له عندى عشرة الأدرهم فقد أقره

لو كان غيرى سلبى الدهر

غيره

وقع الحوادث إلا الصارم

الذكر

فالصارم صفة لغيرى ومثال

شبه النكرة قوله

أنيخت فألقى بلدة فوق

بلدة

قليل بها الأصوات إلا بامها

فالأصوات شبيهة بالنكرة

لأن تعريفه بأل الجنسية

لكن تفارق الأهدى غيرا

من وجهين أحدهما أنه

لا يجوز حذف موصوفها

فلا يقال جاني الأزيد

ويقال جاني غير زيد

ونظيرها فى ذلك الجميل

والظروف فانها تقع صفات

ولا يجوز أن تنوب عن

موصوفاتها . ثانيهما أنه

لا يوصف بها إلا حيث يصح

الاستثناء فيجوز عندى

درهم الادانق لأنه يجوز

الادانقا ويمتنع الاجيد

لأنه يمتنع الاجيد ويجوز

عندى درهم غير جيد

هكذا قال جماعة وقد

يقال أنه مخالف لقولهم فى

لو كان فيها آلهة إلا الله

لفسدتا

بتسعة وان قال الادهم فقد أقرله بعشرة لان المعنى عشرة مغارة لدرهم وكل عشرة مغارة للدرهم  
 وأما الثاني فلان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا هم لها شهوليا فلا يصح الاستثناء منها كذا في  
 المعنى وبمثل هذا الثاني يوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعني لو كان معنار رجل الخ كما قاله سم  
 فان قلت لوللا متناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي فتم  
 قلت قال الدماميني العرب لا تعتبر مثل هذا الذي بدليل أنهم لا يقولون لجاء في دياراً كرمته ولألو  
 جاء في من أحد أحسن اليه ولو كانت بمنزلة الباقي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديوار وما جاء في من أحد  
 فان قلت يجوز ان تخشى في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط أن  
 آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بان النكرة  
 في الاثبات تم اذا قامت قرينة العموم والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى  
 قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن أمثلة سيبويه) أي لا لا الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا  
 قوله وشرط ابن الحاجب الخ لان ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات قال الشنقي قال  
 الرضى مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال ويجوز في قولك ما أتاني أحد الا  
 زيد أن تقول الا زيد بدلاً أو صفة وعليه أكثر المتأخرين عسكاً بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل  
 من الشاذ قوله وكل أخ الخ) أي لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الا صفة بل  
 للاستثناء وأتى بالفرق بين بالالفجر ياء على لغة من يلزم المثني الالف وفيه تخلص مما يلزم على  
 وصفية الامن المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاعف والمشهور وصف المضاعف اليه  
 اذ هو المقصود وكل لا فائدة للشهول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل (قوله  
 كاتصاف الاسم بعد الا) أي في أن نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل فيما بعده الا  
 هو الا على الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع أن  
 المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانها كان مشغولاً بالخبر لكونه مضاعفاً اليه جعل ما كان يستحقه  
 من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة  
 جواز اللفظ على محله كما يأتي قاله الدماميني وانظر اذا لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل  
 نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعني مقدراً فتكون غير مفعولاً به والجملة تمامها كما قبل به في  
 محل ما بعده خلا وعد اذا جاز كما سيأتي كل محتمل (قوله وعلى الحال عند الفارسي) فتؤول عشق أي  
 قام القوم مغارين لزيد في الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف  
 عليه مرعاة له وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل  
 ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لاني  
 الاصل ولا في الحال (قوله وعلى التشبيه بنظر المكان) يجامع الابهام في كل (قوله ومرعاة  
 المعنى) أي المؤدى بتركيب آخر مشتق على الاكابر وهو هذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل  
 (قوله ما قام أحد غير زيد) أي برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفي والاتصال ولهذا  
 اقتصر على الجر والرفع في عمرو وان جاز فيه النصب أيضاً نظر الى غير اللغة الفصحى من نصب  
 المستثنى بالانصب غير مع النفي والاتصال فتخلص أن في عمرو الجر والرفع على وجه الرهان الذي  
 نظر الشارح اليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره  
 على قوله بالجر والرفع بانه كان عليه أن يقول والنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية في نحو  
 ذلك (قوله انه من العطف على المحل) أي محل مجرور غير بحسب الاصل وما كان يستحقه بواسطة  
 حل غير على الالما تقدم من أن الاصل في مجرور غير والذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر مقتضى  
 الاضافة أن يجري عليه الاعراب المخصوص الذي يقتضيه حل غير على الافسقط ما قاله البعض

ومن أمثلة سيبويه لو كان  
 معنار رجل الا زيد لغلبنا  
 وشرط ابن الحاجب في  
 وقوع الاصفة تعذر  
 الاستثناء وجعل من الشاذ  
 قوله

وكل أخ يفارقه أخوه  
 لعمر أبيك الا الفرقدان  
 الثاني انتصاب غير في  
 الاستثناء كاتصاف الاسم  
 بعد الا عند المغاربة  
 واختاره ابن عصفور  
 وعلى الحال عند الفارسي  
 واختاره الناظم وعلى  
 التشبيه بنظر المكان  
 عند جماعة واختاره ابن  
 الباذش • الثالث يجوز  
 في تابع المستثنى ما مرعاة  
 اللفظ ومرعاة المعنى  
 تقول قام القوم غير زيد  
 وعمرو فاجر على اللفظ  
 والنصب على المعنى لان  
 معنى غير زيد الا زيد  
 وتقول ما قام أحد غير زيد  
 وعمرو فاجر وبالرفع لانه  
 على معنى الا زيد وظاهر  
 كلام سيبويه أنه من  
 العطف على المحل وذهب  
 الشلوبين

الى أنه من باب التوهم (ولسوى) بالكسرو (سوى) بالضم مقصورتين و (سواء) بالفتح والمد (اجلا) على الاصح ما لغيره (علا) من الاحكام فيما سبق لانها مثلها الامر من أحدهما اجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحدا وأنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان والثاني أن من حكم نظريتها حكم (١١٩) بلزوم ذلك وأنها لا تصحرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما

وعلم أن مدار العطف على المحل كونه المحل يستحق ذلك الاعراب في الحال أو بحسب الاصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معاهقين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر الخ هذا ما قاله سم وقال الاسقاطي الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر الخ بيان للمراد من القسمين اهـ والانصاف أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة ولبيان بعد الاجمال وفي الهمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم الا انه اذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا وعلم أن تابع المستثنى بالاكتاب المستثنى بغيره في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيوزجر تابع المستثنى بالامراعاة لكون الابعنى غير واجهود على منع ذلك في (الاف) (قوله من الاحكام) كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ قاله الدماميني (قوله وأنه لا أحد منهم الخ) عطف على اجماع عطف لازم على ملزوم (قوله أن من حكم نظريتها) أي من النخاة فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرمان والعكبري اذ هما لا يقولان بلزومها النظرية مع قولهما بنظريتها وقوله بنظريتها أي بكونها طرف مكان بمعنى مكان كاسياقي (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم (قوله ولا ينطق الفعشاء) أي نطق الفعشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعدها بنفسه فالفعشاء مفعول به ومن في قوله منا ولا من سواءنا بمعنى في متعلقة بيننطق (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل أن تكون في البيت خبرا متدما (قوله كريمة) أي خصلة كريمة أو بمعنى الواو كما في العيني وقال بعضهم لا مانع من ابقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسوالك بائعها راجعا لقوله اذا تباع وقوله وأنت المشتري راجعا لقوله أو تشتري والمعنى ذا وجد بيع للكرمة فلا يوجد منك بل من سواك واذا وجد شراء لها فلا يوجد منك بل منك (قوله لم في اذا) أي اذا تركتها في هذه الحالة فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وليست اذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس (قوله دناهم كادافوا) أي جزيئناهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله (قوله لديك كقيل) أي عندك جود كقيل أو الكلام من باب التجريد وقوله يشق أي يوجب أملة (قوله أن سوى من الظروف) أي المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض فمضى جاء الذي سواك في الاصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول نظريتها مجازية ولهذا لم يتصرفا أفاده في الهمع (قوله لانها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل الاعلى كونها تقع ظرفا لاعلى أنها لازمة للظرفية وفيه أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبرا لمخدوف والجملة صلة وانما حذف صدر الصلة لظولها بالاضافة أو حالا معموله لثبت مضمرا (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لا كـثير من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجراي عن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجراي عن لكن ينافي هذا قول السبوطي في نكتة لا تكون الامتصوبة على الظرفية وعليه جرها في النثر عن مما يرد عليهم فافهم (قوله الا في الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالايات السابقة (قوله وهذا أعدل) أي لانه لا يجوز الى

خلاف ذلك فن وقوعها  
مجرورة بالحرف وقوله عليه  
الصلاة والسلام دعوت  
ربي أن لا يسلط على أمتي  
عدوا من سوى أنفسها  
وقوله صلى الله عليه وسلم  
ما أنتم في سواكم الا  
كالشجرة البيضاء في الثور  
الاسود وقول الشاعر  
ولا ينطق الفعشاء من  
كان منهم  
اذا جلسوا منا ولا من  
سوائنا وقوله  
وكل من ظن أن الموت  
محيطه  
معدل بسواء الحق مكذوب  
وبالاضافة قوله  
فاني والذي يحجب له الناف  
من يجدوى سواك لم أتق  
ومن وقوعها مرفوعة  
بالابتداء قوله  
واذا تباع كريمة أو تشتري  
فسوالك بائعها وأنت المشتري  
ومرفوعة بالناسخ قوله  
أترك لي ليس بيني وبينها  
سوى ليلتي اذا لعبور  
وبالفاء عليه قوله  
ولم يبق سوى العدوا  
ن دناهم كادافوا  
وحكي الفراء أنا في سواك  
ومنصوبة بان قوله  
لديك كقيل بالمتى مؤمل  
وان سواك من يؤمله يشق

هذا تقدير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدلل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجهه والبصر بين أن سوى من الظروف اللازمة لانها يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سواك قالوا ولا تخرج عن الظرفية الا في الشعر وقال الرمانى والعكبري نستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا أعدل ولا ينهض ما استدلل به الناظم حجة



لان كثير من ذلك  
بعضه لا يخرج الطرف  
من اللزوم وهو الجواب بعضه  
قابل للتأويل  
(تنبيهات) الاول حكمي  
الفاسي في شرح الشاطبية  
في سوى لغة رابعة وهي  
المدمع الكسر الثاني  
أفهم كلامه أنه يجوز في  
المعطوف على المستثنى بها  
اعتبار المعنى كإجاز في غير  
ويساعده قوله في التسهيل  
تساويها مطلقا سوى بعد  
ذكره جواز اعتبار المعنى  
في العطف على مجرور غير  
الثالث تفارق سوى غيرا  
في أمرين أحدهما أن  
المستثنى بغير قد يحذف  
إذا فهم المعنى نحو ليس غير  
بالمضم

تتكلف في موضع من المواضع (قوله لان كثير من ذلك أو بعضه الخ) الذي يظهر لي في حيل هذه  
العبارة أن أو بمعنى بل الاضربية عن التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذي لا يخرج الطرف  
عن اللزوم من ذلك وهو الجواب خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير  
أولا به أن بعضهم عبر به فإني به ثم أضرب عنه إشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه وأما قول البعض  
المراد كثرة في نفسه لانه ذكر أربع أدلة فيها الجواب بالحرف فغفلة عن كون المراد الجواب عن خاصة  
لانه الذي لا يخرج الطرف عن اللزوم وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدلل  
به المصنف واحتمال أن ما استدلل به كثير جدا بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة اليه فغفلة  
عن قول الشارح سابقا هذا تقرير مذهب الله الناظم وحاصل ما استدلل به في شرح الكافية وغيره  
قد بر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أي بكونه شاذ أو ضرورة (قوله وحكي الفاسي) لا حاجة الى  
استداده للفاسي مع حكاية أبي حيان وابن هشام له سم (قوله أفهم كلامه) أي حيث أثبت لسوى  
ما ثبت لغيره ومن جملة ما ثبت لغيره جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرور وهو أن لم يذكره المصنف  
هنا (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أي في قولك مثلاً قبضت عشرة  
ليس بغير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هي مستثنى فالحذف ما أضيف اليه غير لا المستثنى  
الا أن يراد بالمستثنى ما أضيفت محالفته لشيء والمضاف اليه غير أضيفت محالفته لغيره هذا المخلص  
ما قاله البعض وفي الدماميني ما يدفع السؤال من أصله حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى  
وكون أداة الاستثناء الأوغر أو تقدم ليس عليها ما قال الاخفش والمصنف أو لا يكون تقول  
قبضت عشرة ليس الأول ليس غير أي ليس المقبوض شأ الا ياها أو غيرها فأفهم ليس ما إذا على  
المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبره بالتفريع اه باختصار انهم هذا الدفع انما يتم في غير على  
أن في ليس ضمير اها واسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسأيت ذلك في حذف أداة الاستثناء  
وقد قال ابن الحاجب وابن مالك في نحو ما قام وقعد الا بانه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم  
والتقدير ما قام الا يريد وما قعد الا يريد وقال في المعنى قال السهيلي في قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني  
فاعل ذلك غدا الا لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن أن يصل الا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا  
بالنهي لانك اذا قلت أنت منهي عن أن تقوم الا أن يشاء الله فليست بمنهي فقد سلطته على أن يقوم  
ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الأصل الا فان لا الا أن يشاء الله وحذف القول كثير اه فتضمن  
كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمنتهى أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي  
وأن المستثنى مصدر تقديره الا قول لا معصوبان يشاء الله أو حال تقديرها الا متلبسا بأن يشاء الله أي  
بذكر أن يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون الا مع الاطوى ذكره لذلك وعليهما أقالبا محذوفة  
من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون الا أن يشاء الله كلمة تأيد أي لا تقولنه أبدا كقيل في وما يكون  
لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله لان عودهم في ملتزم ما لا يشاء الله بركه أنه يقتضي النهي عن  
قوله إني فاعل ذلك غدا فبده بالمشبهة أولادهم بذاتهم أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا  
نحو بر الزمخشري رجوع الاستثناء الى النهي على أن المعنى الا أن يشاء الله أن نقوله بأن ياذن لك  
فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهي يستمر الى اتيان نقيضه اه كلام المعنى ببعض تصرف فعلي  
ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشنقي وبجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي  
سبقة اليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن المحذوفة فانه قال الوجه أن الاستثناء مفرغ على  
أن الأعم المحذوف حال أو مصدر الى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله  
أي الا بذكر المشبهة وقد علم أن ذكر المشبهة في الاخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط  
وما في معناه نحو ان شاء الله الا أن يشاء الله بعبثية الله اه وهذا أولى وأسهل (قوله بالمضم) قال





المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها وقال الاخفش ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله الدماميني (قوله وبالفتح) ظاهره انه فتح بناء ووجهه أن الاسماء المتوغلّة في الابهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبنى كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ويصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف اليه المحذوف فعلى هذا اتعبن للخبرية (قوله وبالتنوين) أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أى فى ظاهر اللفظ والادهى فى الحقيقة جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ أو معمول الصلة ان قدر قبلها ثابت كذا قال الدماميني (قوله كسلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظرا اذا الظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف طول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك فى حاء الذى سواك جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله مانصه وعلى التقدير الاول أعنى تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط نحو جاءهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو جاء الذى غير ضارب أبوه عمر اومع عدم الطول شاذ عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اه وهو صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة باضافتها ولك أن تقول ان كان الفرق مبنيًا على طرفيه سوى فظاهرا ولا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه ينافى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان. أجب بأن محل ما قدمه عنهم اذا وقعت فى تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتقصر مع الكسر) أى أو الضم وبهم. اقرئ قوله تعالى لا تخفوه نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أى مستويا طر يقنا اليه وطريقنا اليه كقوله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) يجزى سواء صفة لرجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا وبشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددًا فيكون العطف واجبا. كفى اشترك زيد وعمر وروا ما قولهم استوى الماء والخشب بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر قدام (قوله عن الواحد فافوقه) أى ويعطف على ضميرها فى الاول شئ يتحقق به التعدد اذا الاستواء لا يعقل الا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر (قاعدة) أجب فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فابعداها فى تأويل المصدر فاعل لها لان باب التسوية مما لا يحتاج الى سابق أو خبرا عما بعد فابعداها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فابعداها فى تأويل المصدر خبر ولا بد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرًا ولا خبرًا مؤخرًا لان هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية فان قيل أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الامتدادا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها الحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كانه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع وذهب الرضى الى رأى آخر فى المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء وما بعد سواء بيان للامر بن والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى ان أنذرتهم أو لم تنذرهم فالامر ان سواء قال وانما

وبالفتح وبالتنوين بخلاف  
سوى • ثانيهما أن  
سوى تقع صلة الموصول فى  
فصح الكلام كما سلف  
بخلاف غيره • الرابع تأتى  
سواء بمعنى وسط وبمعنى تام  
فتدفعها مع الفتح نحو  
سواء الخبز وهذا درهم  
سواء وتأتى بمعنى مستو  
فتقصر مع الكسر نحو مكانا  
سوى وتعد مع الفتح نحو  
مررت برجل سواء والعدم  
ويخبرها حينئذ عن الواحد  
فما فوقه نحو ليسوا سواء  
لانها فى الاصل مصدر بمعنى  
الاستواء اه (واستين  
ناصبا) للمستثنى

(قوله لطول الخ) قد يقال  
ان سوى ملازمة للاضافة  
لفظا بخلاف غير فاضافتها  
اللفظية كلا اضافة فلم  
تقد طول وهذا كاف فى  
الفرق وهو مراد الشارح  
ويكون جاريا على رأى  
المصنف وهذا يعلم مافى  
كلامه آخر

(بليس وخلا و بعد او يكون بعد لا) النافية نحو قاموا ليس زيد او خلا عمر او عدا بكر او لا يكون خالداً ما ليس ولا يكون فالمستثنى  
 بهما واجب النصب لانه خبرهما واهما (١٣٣) ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق فتقدير قاموا ليس

زيد ليس هو أى بعضهم  
 فهو نظير فان كن نساء بعد  
 يوصيكم الله فى أولادكم  
 وقيل عائد على اسم الفاعل  
 المفهوم من الفعل السابق  
 والتقدير ليس هو أى  
 القائم وقيل عائد على الفعل  
 المفهوم من الكلام  
 السابق والتقدير ليس هو  
 أى ليس فعلهم فعل زيد  
 خذف المضاف ويضعف  
 هذين عدم الاطراد لانه  
 قد لا يكون هناك فعل كافى  
 نحو القوم اخوتك ليس  
 زيدا \* وأما خلا وعدا  
 ففعلان غير متصرفين  
 لوقوعهما ماموقع الا  
 وانتصاب المستثنى بهما  
 على المفعولية وفاعلهما  
 ضمير مستتر وفى مرجعه  
 الخلاف المذكور  
 تنبيهان الأول قيل  
 موضع جملة الاستثناء من  
 هذه الأربيع نصب على  
 الحال وقيل مستأنفة  
 لا موضع لها وصححه ابن  
 عصفور الثانى لا تستعمل  
 يكون فى الاستثناء مع غير  
 لامن أدوات النسب اه  
 (واجر بسا بقى يكون)  
 وهما خلا وعدا (ان ترد)  
 الجرفانه جائز وان كان قليلا  
 فن الجرف بحلا قوله  
 خلا الله لا أرجو سواك وانما  
 أعد عيانى شعبة من عيان الكا  
 ومن الجرف عدا قوله

أفادت الهمزة فائدة ان لا تستعما هما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لا تستعما لهما فى  
 الاحد كذا فى شرح الدمامينى على المغنى (قوله بليس وخلا الخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون الامع  
 التمام والاتصال وخلا فى الاصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدي بنفسه كفى خلا الاستثنائية  
 والترمز ذلك فيها ليكون ما بعده فى صورة المستثنى بالاولى وذلك التزموا الضمار فاعله وأما عدا فهو فى  
 الاصل يتعدي بنفسه وعن ومعناه جاوز وترك كفى القاموس والاولى أن يكون بليس تنازعه  
 استثنى وناصبا نظير ما مر (قوله ولا يكون خالداً) أى لا تعد ولا تحسب فيهم خالداً فلا منافاة بين استقباله  
 ومضى قاموا سم (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعده فى صورة المستثنى بالا كأم وقيل لانه لو  
 برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أى فى كون الضمير  
 عائداً على البعض المفهوم من كـ السابق اذا التزم عائداً على الاناث وهن بعض الاولاد المتقدم  
 ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء بوطئه له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فان كانت  
 الاناث نساء قاله المصريح وقيل الضمير للاولاد وأنشأ باعتبار الخبر (قوله على اسم الفاعل) لوقال  
 على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك أكرمت القوم ليس زيد اذا المرجع فيه  
 اسم مفعول (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كذا كره الشارح (قوله  
 والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم الخ) عبارة الدمامينى والتقدير فى مثل قاموا ليس زيد ليس  
 قيامهم قيام زيد خذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال وما ردد عليهم أن  
 تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على  
 ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أجاب  
 الدمامينى بان قائل ذلك انما خصوا الفعل بالذكر لانهم انما شأوا بما شمل على الفعل تنبيه على  
 كيفية التخريج فى غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير فى  
 نحو القوم اخوتك ليس زيد التقدير ليس هو أى المنسوب اليك بالاخوة زيداً وليس انتسابهم  
 انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين) لوقال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما  
 أيضا فعلان الخ لحسنت المقابلة وسلم من اجها أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية)  
 لانها متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا (قوله وفى مرجعه الخلاف المذكور)  
 والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكلمة السابق ونظيره الرضى بانه لا يفيد المقصود  
 لان مجاوزة البعض لزيد فى قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بان البعض  
 مبهم ومجاوزته لا تتحقق الاعجاز والكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى ولها احتمال وهو  
 أن يكون مرجع الضمير فى خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد  
 ليكون الاستثناء بهما كالاستثناء بالاولى والجرىان ذلك مجرى الامثال التى لا تغير كقوله فى جند زيد حيث  
 التزم تذكير اسم الاشارة وافراده لذلك ولا يرد على هذا نظير الرضى فاعرفه (قوله نصب على الحال)  
 ولم تقتصر بقدر ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب فى الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال  
 الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفه (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها فى الاعراب  
 وان تعلقت به فى المعنى قاله المصريح (قوله وصححه ابن عصفور) علاه بعدم الربط للحال ثم قال فان  
 قيل اذا عدا الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط فى المعنى فالجواب أن ذلك  
 غير منقاس (قوله لا تستعمل يكون الخ) أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصارييف الكون  
 ككان (قوله شعبة) أى فرقة (قوله أجنحهم الخ) يحتمل أن حيمهم نصب بنزع الخافض أى فى

أجنحهم قتلوا أسرا \* عدا الشطاء والطفل الصغير تنبيهان الأول لم يحفظ سيديه الجرب بعد اقبل ولا حيمهم  
 بخلا وليس كذلك بل ذكر الجرب بخلا \* الثانى قبل يتعلقان



حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الاول ولا نهما لا يعديان الإفعال الى الاسماء أى لا يوصلان معناها اليها بل يزylan معناها عنها فاشبهها في عدم التعدي به الحروف الزائدة ولا نهما بمنزلة الأوهى غير متعلقة اه (وبهذا) المصدرية (انصب) (١٣٣) حقا لانهما تعينتا بها للفعلية كقوله

ألا كل شئ ما خلا الله باطل وقوله

علم النداءى ما عدا نى فاني

بكل الذى يوى ندى مولى

وموضع الموصول وصلته

نصب بالاتفاق فقال

السيرافى على الحال وهذا

مشكل لتصریحهم فى غير

هذا الموضع بان المصدر

المؤول لا يقع حالا كما يقع

المصدر الصريح فى نحو

أرسلها العراك وقيل على

الطرف وما وقبته ثابت

هى وصلتها عن الوقت

فالمعنى على الاول قاموا

مجاوزين زيدا وعلى الثانى

قاموا وقت مجاوزتهم زيدا

وقال ابن خروف على

الاستثناء كأنه نصب غير

فى قاموا غير زيدا (وانجرار)

بهم حينئذ (قدير) أجاز

ذلك الجرمى والرعى

والكسائى والفارسى لكن

على تقدير ما زائدة لا

مصدرية فان قالوه بالقياس

ففسد لان ما لا تزد قبل

الجار بل بعده نحو عما قليل

فجارحة وان قالوه بالسماع

فهو من الشذوذ بحيث لا

يتحجج به (وحيث جرافهما

حرفان) بالاتفاق (كماهما

ان نصبافعلان) بالاتفاق

وسواء فى الحالين اقترنا بما

أو تجردا عنها (ونكلا) فى

حيمهم وقتلا مفعول به ويحتمل أن حيمهم مفعول به وقتلا تغيير محمول عنه والشطاء التى يحاط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز (قوله حينئذ) أى حين اذ جريهم ما وقوله بما قبلهما أى فى الرتبة وان تأخر فى اللفظ كفى الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فوضع مجرورهم انصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبنا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فاستكون هى الناصبة وتطير ذلك نصب الجملة تعيينا للنسبة كفى التصريح ولا متعلق للحرف على هذا (قوله لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتى فى نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدمامينى فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدي به اتصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل واتصال معنى الفعل اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به فى النفي نحو لم أضرب زيد الم يخرج انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله ولا نهما بمنزلة الا) أى فى المعنى وردت ان ذلك لا يقتضى مساواتهما لها فى جميع الاحكام ألا ترى أنهم ما يجيران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامدا الا أن يقال هما فى الاصل متصرفان والجود عارض فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما مستثنان وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى بمادة المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد الا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهم ما بعد لانه الراجح عند الشارح كما يشير اليه فتأمل (قوله تمل) بالنسبة للعجهول من الملل وهو السأم والنداءى جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل ونكلا الحال فيها معنى الاستثناء تصریح (قوله لا يقع حالا) أى لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما تعرف نحو العراك فى قولهم أرسلها العراك فى معنى التنكير لانه بأل الجنسية قاله الدمامينى ثم رأيت فى المغنى ما يدفع الايراد عن السيرافى فانه عد من اللفظ المقدّر شئ مقدرا محرما خلا وما عدا على قول السيرافى ما مصدرية وهى وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك فوقع الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومجاوزين زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للمنى (قوله وما وقبته) سميت وقبته لتبنايتها وهى وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح فالذى فى محل نصب على الظرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلا فالمن قال هو ما فقط (قوله كأنه نصب غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أى حين اذ وقع بعدما (قوله بالقياس) أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فجارحة وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله بل بعده) أى بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أى فهو من أمكنة الشذوذ فى مكان لا يتحجج به (قوله وحيث جرافهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فادخل الفاء كقوله تعالى واذ لم يتدوا به فسيقولون (قوله وسواء فى الحالين الخ) التعميم مبنى على مذهب من يجيز الجر بهم ما مع ما المشار اليه بقول المصنف وانجرار قد يرد (قوله ونكلا حاشا) اذ جرت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية ويجوز فى خلاى وخلاى وحاشاى وحاشاى وعداى وحاشاى وعداى كون الضمير منصوبا ومجرورا (قوله وفيما يتعلق به) أى وجودا وعدما اذ

جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيد فاذا جرت كانت حرف جر وفيما يتعلق به ما سبق فى خلا واذا نصبت كانت فعلا والخلاف فى فاعلها وفى محل الجملة كفى خلا تنبيهان الاول الجربى حاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيويوه وأكثر البصر بين حرفيتها ولم يجزى والنصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمرو الشيبانى والاختفاء وابن خروف

وَأَجَازَهُ الْمَازِي وَالْمَبْرَدُ وَالزَّجَاجُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ (١٣٤) حَاشَا قَرِيبًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضْلُهُمْ • عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالِدِينِ وَقَوْلُهُ اللَّهُمَّ

اغفر لي ولمن يسمع حاشا  
الشیطان وأبأ الاصبغ وقوله  
حاشا أبانوبان أبا  
ثوبان ليس بكلمة قدم  
قال المبرزوقي في رواية  
الضبي حاشا أبانوبان  
بالنصب الثاني الذي ذهب  
إليه القراء أنها فعل لكن  
لأفعال له والنصب بعده  
انما هو بالحل على الأول  
ينقل عنه ذلك في خلا  
وعدا على أنه يمكن أن  
يقول فيها مثل ذلك اه  
(ولا تعجب ما) فلا يجوز  
قام القوم ما حاشا زيدا  
وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا  
فإننا نحن أفضلهم فعلا  
فشاذ (وقيل) في حاشا  
(حاش وحشا فاحفظهما)  
وهل هاتان اللغتان في  
حاشا الاستثنائية أو  
التنزيهية الأول ظاهر  
كلامه هنا وفي الكافية  
ومخرجها والثاني ظاهر  
كلامه في التسهيل وهو  
الأقرب (تنبيه) حاشا  
على ثلاثة أوجه • الأول  
تكون استثنائية وقد  
تقدم الكلام عليها  
• والثاني تكون تنزيهية  
نحو حاشا لله وليست حرفا  
قال في التسهيل لا خلاف  
بل هي عند المبرد وابن  
جنى والكوفيين فعل  
قالوا التصرف فهم فيها بالحدف  
ولادخالهم أياها على

ليس الخلاف السابق في العامل الذي يتعلق به بل في كونها لها متعلق أولا ولوقال وفي كونها تتعلق  
أولا ما سبق لكان أوضح وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها أذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها وقوله  
وفي محمل الجملة أي وجوده واما إذا الخلاف السابق في جملة خلا قولان أنها في محل نصب على الحال  
وأنها مستأنفة لا محمل لها (قوله اللهم اغفر لي الخ) هذا نثر وأبأ الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد  
واجام الغين اسم رجل كافي حاشية شيخنا السيد قال في التصريح وجعله قرينا للشیطان تنبيه على  
التحاق به في الحسة وقبح الفعل فإن قلت سيأتي أن حاشا انما يتثنى بها في مقام التنزيه والغفران  
لا يترده منه قلت بولع في قبح الشيطان وأبأ الاصبغ وخسبها حتى كان الغفران ينقص بمرتبتهما في  
القبح والحسة (قوله حاشا أبانوبان) قيل يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن  
قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذالم يعلم أن قائله من أهلها صح له بحان الحل على  
الأشهر والكلمة بالضم اليكم وهو الحرس فالمراد بذي بكمة والقدم بفتح الفاء وسكون الدال المعى  
الثقليل (قوله لكن لأفاعل له) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحل على أي فيكون منصوبا  
على الاستثنا. ومقتضى جملة على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أي مع أنه  
يمكن (قوله ولا تعجب ما) أي مصدرية كانت أو زائدة لأنها فاعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد  
وحملت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخرجان القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال  
الداميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية  
والفاء زائدة على رأى الاخفش في مثل زيد فقام وقوله فعلا بفتح الفاء في الخبر وبكسر هاء في الشرفا له  
شيخنا السيد وقال الداميني وغيره الأفعال بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل واقصر العيني على  
ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويرى فاما الناس (قوله وهو الأقرب) أي لتفاهم على نفي  
حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفا بل التزمه بعضهم (قوله  
تنزيهية) أي مدلولها على تنزيه ما بعده من السوء قال الرضى وربما يريدون تنزيه شخص من سوء  
فيبتدون بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤن من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزّه عن أن لا يظهر  
ذلك الشخص بما يعيبه اه فان قلت ان معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرفه  
أيضا فلم خصوا هذه باسم التنزيهية قلت قال الشمني التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده  
وبهذا خرج الوجهان الاتحان لأنها يراد فيها معنى التنزيه معنى آخر اه يعني الاستثناء ولوجود  
معنى التنزيه في الاستثنائية انما يتثنى بها حيث يكون الاستثناء فيها بترده عنه المستثنى نحو  
ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمني عن الرضى وأقره وذكره الداميني أيضا لكن قال عقب  
ما تقدم ولذلك لا يحسن بدلي الداس حاشا زيدا القوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه  
وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحدف) أي حذف  
ألفها الأولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام في نحو حاشا لله (قوله ينفیان  
الحرفية) أي لأن شأن الحرف عدم التصرف أي ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم  
الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أي التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدللاهم  
قاصران (قوله في الآية) يعني قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل  
الخ) اذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز  
والتعجب من قدرته تعالى على خلق جيل مثله كافي الكشف (قوله اسم مراد للتنزيه) وهل هي  
مصدر لفعل لم ينطق به كافي بله ووجع أو اسم مصدر انظره ثم رأيت في الداميني قال اذ قلنا بأنها  
اسم فعمل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاشا لله برى الله فاللام زائدة

الحرف وهذا دليلان ينفان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية  
لأجل الله ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاشا لله ما هذا بشر والصحيح أنها اسم مراد للتنزيه

منصوبة انتصاب المصدر الواقع بدلا من الألف بال فعل بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة كما حاش الله وسبحان الله وقراءة أبي السمال حاش الله بالتنوين أي تنزيها لله كما يقال رعي الزيد والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنيصة لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى الثالث أنها تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته (١٢٥) بمعنى استثنيتها ومنه الحديث

أنه عليه الصلاة والسلام قال أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم يستثنى فاطمة وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا أو رده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف كما مر اه حاشا حوت عادة النحويين أن يذكروا لاسما مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها منبه على أوليته بما نسب لما قبلها ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب أيضا إذا كان نكرة وقد روي عن قوله

ولا سيما يوم بدارة الجبل والجرار يحها وهو على

في الفاعل كافي هيهات هيهات لما توقعدون وفسرها الزمخشري براءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر وأيضا هي على نقض الزمخشري بجمله أن تكون اسم مصدر فتأمل هذا وتنوين حاشا في قراءة من فونه تنوين تنكير ان قلنا انه اسم فعل وتنوين تنكير ان قلنا انه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح (قوله منصوبة انتصاب المصدر الخ) والعامل فيها فعل من معناها (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أي وكل من الاضافة والتنوين يمنع في الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أي لا بسبب كونها حرف جر لا اختصاص ذلك بالاستثنائية بخلاف ابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغني ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كما حاش الله وسبحان الله (قوله أبي السمال) باللام كشداد (قوله لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر وأما معنى فلان معنى التنزيهية الابعاد والحرفية الاخراج وهما متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدماميني يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لوليت أي قلت لولا ولا لبت أي قلت لا لا وسوف أي قلت سوف وسجعت وسجلت أي قلت سبحان الله وليت أي قلت ليلك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى الخ) مبني على أنه من كلام الراوي كالتدل عليه رواية الطبراني الآتية (قوله وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أي ما المصدرية وخبران مجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير على ما عطف حاشا على الضمير (قوله بناء على أنه الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إلى الافاطمة فليس أحب إلى منها فيحتمل أن تكون هي أحب إليه ويحتمل أن يتساوى في الحب دما ميني (قوله ويرده الخ) وجه الرد أن لا في قوله ولا غير هازلة لتأكيدها التي فيعتين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أن لا نافية رغبة مفعول لاستثنائي محذوف فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية (قوله وانما تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد (قوله تضمنه معنى الحرف) أي الاستثنائي وهو لا (قوله لاسما) سى كمثل وزنا ومعنى وعينها وأوقلت يا لا اجتماعها ساسا كنه مع الياء قاله الدماميني (قوله مع أن الذي بعدها منبه على أوليته) أي كونه أولى بما نسب لما قبلها أي وذلك مناف للاستثناء لانه اخرج وما بعد لاسما داخل بالاولى وقد وجه ذلك كرها هنا بأنه لما كان ما بعدها محالفا بالاولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أي نكرة أو معرفة (قوله يوم بدارة الجبل) هي غد برماه ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر عزيزة وعقره مطبته للعداوى حين وردن الغدير يغسلن قعده على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبا حتى تخرج مجردة فتأخذنه فأين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فاذبح لهن ناقته قاله الشنئي (قوله وهو على الاضافة وما زائدة بينهما) وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لامي زيد زعم ابن هشام الخضر اوى الاول ونص سيبويه على الثاني كذا في الهمع ويجوز أن تكون مانكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمر محذوف) أي ضمير محذوف وجوبها بما تقدم من أن لاسما بمنزلة الاوهى لا تقع بعدها الجملة غالبا (قوله بالجملة) تنازع كل من موصولة وموصوفة دما ميني (قوله في نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم

الاضافة وما زائدة بينهما مثلها في أيما الجلين والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ومما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو لا مثل شيء هو يوم ويضمة في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين

على أقرانه لوجود الطول (قوله ففتحته سى اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثاني باحتماله لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغل في الابهام كمثل فلهذا صرح بعمل لافيه وخبرها محذوف أى موجود (قوله كما يقع التمييز بعدمثل) أى الذى هو عينه فيكون تمييز مفرد ومقتضى كلامه أن التمييز لى وفي كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شئ مفردة بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم رجع بأنه لو كان تميزا لى لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثلا أكرم العلماء ولا سيما شيخنا ليس نفس السى المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما معنى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه ففتحته سى بناءية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فاعرابية كافي الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والانتصاب أيضا اذا كان نكرة (قوله فغنه الجهور) وجوزة بعضهم مرجحها بأن ما كافة وأن لا سيما بمنزلة الاستثنائية فباعتبارها منصوب على الاستثناء المتصل لاخرجه عما قبل لاسيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن الالاتقن بالواو لا يقال جاء القوم والازيد او وجهه الدما ميني بأن ما تامة بمعنى شئ والانتصاب بتقدير أى أى ولا مثل شئ أى زيد (قوله ودخول الواو) أى الاعتراضية كافي الرضى (قوله من استعمله على خلاف ما جاء الخ) اعلم ان لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصاً فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا يظهر أنه لا خبر لها كافي نحو الأما بمعنى أى ماء كما مر في محله قال الدما ميني وما على هذا كافة اه نحو أحب زيد ولا سيما را كافرا كحال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو أحبه ولا سيما وهو را كب أو ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لا سيما را كما يختص بزيادة محبتي را كما تقول المصنفين ولا سيما والا كذا تركيب عربى خـ لا فاللمرادى قال الدما ميني ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصاً منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيم الرجل من النداء الى الاختصاص مع بقاءه على حاله في النداء من ضم أى ورفع الرجل (قوله قد تحذف) أى يحذف عنها وهى ياؤها الاولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جني المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا في الهمع وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فوقيه فقالوا لانها كما قرئ قل أعوذ برب الناس ولا معها كذلك فقالوا تاسما (قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدما ميني حكى الرضى أنه يقال سيما بالتثنية والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهة بل فى كلام الشارح يعنى المرادى أن سيما يحذف لا لوجود الألفى كلام من لا يخرج بكلامه اه باحتصار (قوله فه) فعل أمر من وفى بنى والهاء للسكت قال الدما ميني والشئ فينطق بها وقفوا وتكتب ولا ينطق بها وصلا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا اجرا للوصل مجرى الوقف (قوله وهى عند الفارسي) أى اذا تجردت عن الواو والاوافق غيره لان الحال المفردة لا تفرق بالواو قاله الدما ميني (قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فعنى قاموا لا سيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام والفارسي يكتبون بالتكرير المعنوى فى لا المهملة الداخلة على الحال وهو موجود هـ لان المعنى قاموا لا سيما من لزيد فى القيام ولا أولى منه فلا يقال اذا أهملت لا وجب تكرارها قاله الدما ميني

#### الحال

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر وألفها منقلبة عن واو جمعتها على أحوال ونصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول (قوله يذكرون) أى لفظه

فتحته سى اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو ولوجئنا عنه له مدد او ما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها فى لارجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيد فغنه الجهور ونشديد ياها ودخول لا عليها ودخول الواو على لارجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما يوم فهو محطى وذكر غيره أنها قد تحذف وقد تحذف الواو وكقوله

فه بالعقود وبالاعيان لا سيما هـ قد وفاء به من أعظم القرب وهى عند الفارسي نصب على الحال وعند غيره اسم لا التبرئة وهو المختار والله أعلم

#### الحال

(الحال) يذكرون ومن التأنيت قوله اذا أعجبتك الدهر حال من امرى

فدعه ووا كل أمره واللبالبا وسية أى الاستعمالان فى النظم وهو فى اصطلاح النحاة

(قوله لوجود الطول)

سبق فى الموصول أن لا سيما استثناء من شرط الطول كإى

(وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفر إذا ذهب) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره (١٢٧) ويخرج نحو القهقري في قولك

رجعت القهقري فإنه  
ليس بوصف إذا المراد  
بالوصف ما يصيغ من  
المصدر ليدل على متصف  
وذلك اسم الفاعل واسم  
المفعول والصفة المشبهة  
وأمثلة المبالغة وأفعال  
التفضيل وفضلة يخرج  
العمدة كالمتبدي في نحو  
أقام الزيدان والخبر في نحو  
زيد قائم ومنتصب يخرج  
النعت لأنه ليس بلازم  
النتصب ومفهم في حال  
كذا يخرج التمييز في نحو  
لله دره فارسا <sup>(تبيين)</sup>  
الاول المراد بالفضلة  
ما يستغنى عنه من حيث  
هو هو وقد يجب ذكره  
لعارض كونه سادما سد  
عمدة كضرب العبد مسيا  
أو لتوقف المعنى عليه  
كقوله

انما الميت من يعيش كثيرا  
كاسفا باله قليل الرجاء  
الثاني الاول أن يكون  
قوله كفر إذا ذهب تقيما  
للتعريف لان فيه خللين  
الاول أن في قوله منتصب  
تعريف الشيء بحكمه  
والثاني أنه لم يقيد منتصب  
بالزوم وان كان مراده  
ليخرج النعت المنصوب  
كرأيت رجلا راكبا فإنه  
يفهم في حال ركوبه وان  
كان ذلك بطريق الزوم  
لا بطريق القصد فان  
القصد انما هو تقييد

وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح في الاول التذكير بان يقال حال بلاتاء وفي غيره التأنيت (قوله  
وصف) أي صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قوله المصريح (قوله منتصب) أي أصالة وقد يجز  
لفظه بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقبسا على الاصح نحو

فارجعت بخائبة ركاب • حكيم بن المسيب منتهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بضم النون وفتح الخاء فمن  
أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام  
ونظري فساد في المعنى لاني إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فانت مثبت  
لخذلانه ناه عن اتخاذي وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لانفسهم الزلاية فتأمل اه وفي تفسير  
البيضاوي وقرئ تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم  
حليلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعض اه وانما قال الذي له مفعولان لانه قد يتعدى  
لواحد نحو آم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لانها لا تراد فيه (قوله  
مفهم في حال) أي في حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بالتأني كذا في شرح السند وفي نقل  
عن البصير (قوله ويخرج نحو القهقري) لانه اسم الرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى في الاخراج  
به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن  
عصفور والسعد والفاكي أو يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقري  
مثلا (قوله ما يصيغ من المصدر الخ) أو مؤول بما يصيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامة  
لتأول كل بالمشتق حتى في المسائل الست الانية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح  
الكافية وصرح به واه نعم لا تدخل هذه الزيادة الحال الجامة في المسائل الست على ما هو الراجح  
عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو مادل على معنى في  
متبوعه (قوله يخرج النعت) أي ليكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله ويخرج التمييز  
أي لانه على معنى من لاني لانه لبيان جنس المتجيب منه وقوله في نحو لله دره فارسا أي من كل تمييز ورفع  
وصفا مشتقا (قوله من حيث هو هو) الاقرب في هذه العبارة وان لم يقب له البعض أن الضمير الاول  
لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبرا أي باعتبار نفس اللفظ وقطع  
النظر عما عارض له أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى  
عليه ولو قال بعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان أوضح وانما لم يقتصر  
على هو الاول لان قولك من حيث هو حيثية اطلاق ومن حيث هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات  
(قوله لان فيه خللين) أي يزولان بجعله تقيما للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل  
الاول لا يزول بذلك لانه لا ينبغي أن يكون منتصب جزأ من التعريف فكان على الشارح أن يقول الاول  
أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة وكفردا أذهب تقيما للتعريف لان فيه خللين  
الخ وانما قال الاول ولم يقل الصواب لا مكان دفع الاول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور  
لان الحكم فرع التصور وموقوف على الحد بأنه يكفي في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد  
ودفع الثاني بما أشار اليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا وان المتبادر من قولنا مفهم في  
حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ محمول على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله  
ليخرج الخ) تعليل لانه نفي وهو التقييد فيكون النفي منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أي  
الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا في الفصح كما قاله سم وضهر  
ليس اما للكون مستحقا بفتح الحاء واما للحال مستحقا بكسر هاء كما قاله خالد (قوله كما في الحال

المنهوت (وكونه) أي الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على متصف (يفلظ لكن ليس) ذلك  
(مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كافي الحال



المؤكد (أي المضمون الجملة قبلها كالمثال الاول أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو لا من من في الارض كلهم جميعا لا في نحو وجاء في القوم جميعا لان اجتماعهم في الجب ينتقل (قوله بعدد صاحبها) أي حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذت زومها أنها مقارنه للخلق أي اليجاد فهي خلقية جبلية لا تغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لان انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الاولى لازمة للحاق الاول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضهاها ويدها بديل بعض وأطول حال وبعضهم قال يدها أطول على المبتدأ والخبر فالحال الجملة (قوله وجاءت به) أي جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الواو واحدة وان جاز في غير هذا البيت كسرهما أي حسن القدر وقوله كأنما عمامته بين الرجال لواء أي راية صغيرة أي في الارتفاع والعلو على الرأس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أي غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمه رورا كبا قاله الزمخشري وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين قال التقنازي أن كانها الدلالة على علوهم يتهم ما ويجوز اعرابه بالنصب على المدح وشهد بعمى علم (قوله ويكثر الجمود الخ) أي ويقل في غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الاولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله وفي مبدى تأول بلا تكاف ويقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مذبذبكذا) مذبذب حال وبكذا صفة لمذا أي كأننا بكذا هذا مقتضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال في يدا بيد أي مع يد ويرد أن الشارح سيدكر الحال الموصوفة في الاحوال الجامة غير المؤولة وهذا ينافي في جعل المثال من الحال الجامة المؤولة الا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه ويجوز رفع مدعى الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أي لذمته (قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الرجعة الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كإيدل له قول الشارح على ما في نسخ كعبه أي البر ومن المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشتري المعلوم من السياق كإيدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى كعبه البر وبأنكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر (قوله أي مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشتري المعلوم من السياق أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أي كاسد) على هذا يكون الاسد مستعملا في حقيقة والتجوز اغما هو بالحدف وعلى قول التوضيح كزبد أسدا أي شجاعا يكون الاسد مستعملا في غير حقيقة وهو الشجاع فيكون التجوز لغو يابناء على ما اختاره الـ عدم تجوز الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالاً منه مثلا والامر ان يحذف (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أي أو رجلين رجلين أو رجلا رجلا وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلامهم مامنصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا وهو حاض و قال ابن جني الثاني صفة للاول بتقدير مضاف أي ذار رجل أو مفارق رجل أي متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الاول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط طاف بينهما الا الفاء قال الرضى وثم وجوز بعضهم الرفع على البدلية (قوله قد ظهر) أي من قوله أي مسعرا فانه تأويل للحال الدالة على مسعر (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على مسعر من الجامة الذي لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامة المؤولة وغير المؤولة (قوله غير مؤولة بالمشتق) أي تأويل لا يغير تكاف كإيدل عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص

المؤكد فحوزيد أبوك  
عطوفا ويوم أبعث حيا  
والمشعر عاملها بتجدد  
صاحبها نحو وخلق  
الانسان ضعيه وقولهم  
خلق الله الزرافة يديها  
أطول من رجلها وقوله  
جاءت به سبط العظام كأنما  
عمامته بين الرجال لواء  
وغيرهما بنحو دعوت الله  
سميعا قائما بالقط وجاء  
جامدا (ويكثر الجمود في)  
الحال الدالة على (سعر) أو  
مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب  
(وفي) كل مبدى تأول  
بلا تكلف كعبه (البر  
مذبذبكذا) أي مسعرا  
وبه (يدا بيد) أي مقابضه  
(وكزبد أسدا أي كاسد)  
أي مشبها لاسد وادخلوا  
رجلا رجلا أي متربين  
تنبيهان الأول قد  
ظهر أن قوله  
وفي • مبدى تأول  
بلا تكلف • من صطف  
العام على الخاص اذا  
قبله من ذلك خلافا لما في  
التوضيح • الثاني تقع  
الحال جامة غير مؤولة  
بالمشتق في ست مسائل  
وهي أن تكون موصوفة  
بنحو قرأ ناعربيا فتمثل لها  
بشرا سويا وتسمى حالا

موطنه أود الله على عدد غفوفهم ميعات ربه أربعين ليلة أو طور واقع فيه تفضيل نحو هذا أسرا أطيبت منه رطبا أو تكون فوما لصاحبها نحو هذا ملك ذهباً أو فرعاه (١٣٩) نحو هذا حديثك خاتماً وتختون الجبال بيوتاً أو أصله نحو هذا خاتماً

حديثاً وأأسجد لمن خلقت طيناً وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف اهـ (والحال ان عرف لفظاً فاعتقده تنكيره معنى كوحده) وكنته فاه الى في وأرسلها العراك وحاً والجاء الغفير فوحده وفاه والعراك والجاء أحوال وهي معرفة لفظاً لكنهما مؤولة بنكرة والتقدير اجتمعت منفرداً وكنته مشافهة وأرسلها معتركة وحاً جميعاً وانما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتاً لان الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً لا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسىء فالحسن والمسىء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا

وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء اذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني قبل غفل لها في صورة شاب أمر دسوى الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتحد رظفها الى رحها كافي البيضاء (قوله موطنه) بكسر الطاء أى مهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات (قوله طور) أى حال واقع فيه تفضيل بالضاد المجبة أى تفضيل له أو عليه (قوله طيناً) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من والاولى كما قاله اللقاني كونه منصوباً بنزع الخافض أى من طين لان طينته غير مقارنة لخلق بشر (قوله من المؤول بالمشتق) أى مقروءاً عربياً ومتصفاً بصفات بشر سوى ومعدوداً ومطوراً بطور البسر أو الرطب ومنوعاً ومصنوعاً ومتأصلاً (قوله ان عترف لفظاً) أى في لسان العرب فالانسان به معرفة لفظاً مقصور على السماع كما قاله الشاطبي (قوله فاه الى في) ففاه حال كذا كره الشارح لكن الحال المؤول به اهذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه الى في قال الدماميني والى في تبيين مثل لك بعد سقيا اهـ والظاهر عندى قياساً على ما مر في مدا بكذا أن الى في صفة لغاه أى الكائن الى في أى الموجه الى في وما ذكره الشارح أحد أقوال منها أن فاه معجول جاء لانا منابه في الحالية ويروي كمنته فوه الى في فالحال جملة المبتدأ والخبر قال الدماميني ويجب الرفع ان قدمت الطرف لان التبيين لا يتقدم اهـ ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه الى في على كلمته وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال في التسهيل ولا يقاس عليه خلافاً له شام قال الدماميني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً اذ الحال في الحقيقة مجموع فاه الى في وأجاز هشام أن يقال قياساً عليه جاورته منزله الى منزلي وناضلته قوسه عن قوسى ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لانهم يرونه مفعولاً المحذوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اهـ باختصار (قوله وأرسلها) أى الابل وقوله معتركة أى مزجة ولوقال أى معاركة كما قال ابن الجبار لكان أحسن لان اسم فاعل العراك معاركة لا معترك وقيل العراك مفعول مطلق المحذوف هو الحال أى تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أى ارسال العراك (قوله الجاء) أى الجاعة الجاء من الجوم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو السراى ساترين لكثرة وجه الارض وحذف التاء من الغفير وان كان معنى غافر جماله على فاعل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله مشافهة) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء (قوله لئلا يتوهم كونه نعتاً) أى ولو مقطوعاً عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا الا يظهر الا عند اتحاد كنى الحال وصاحبها أو يقال حملت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طرد الباب (قوله فالحسن والمسىء الخ) جعل الجمود ونصبهما بتقدير اذ كان أو اذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أى حالة كوفى موحده أى مفردة بالرؤية فهو اسم مصدر أو وحده مؤول باسم الفاعل أو حالة كوفى موحده أى متوحداً به أى منفرداً برؤيته فهو مصدر وحده وحده بمعنى انفراد فعمل أنه اذا كان حالاً من الفاعل جاز كون مصدر أو اسم مصدر نائباً عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضاً الخ وعلم ما فى كلام البعض من التسرع والقصور فتنبه (قوله من المفعول) أى حالة كونه منفرداً فهو مصدر وحده وحده بمعنى انفراد (قوله يقول رأيت زيداً وحده) أى ليطابق ما قبله في التكليم ويدفع بعدم تعيين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع الى المفعول في الحالية من الفاعل أيضاً على أنه من إضافة اسم المصدر الى مفعوله الحقيقي أو

(١٧ - صبان ثاني) يجوز جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب تنبيهه اذا قلت رأيت زيداً وحده فذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول وقال ابن طحمة يتعين كونه حالاً من المفعول لانه اذا أراد الفاعل يقول رأيت زيداً وحده وصحة مبررت برجل وحده

وبه مثل سيبويه تدل على أنه حال من الفاعل وأيضا فهو مصدر أو نائب المصدر والمصدر في الغالب انما تجي، أحوال من الفاعل  
 وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية (١٣٠) لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع انفرد (ومصدر منكرو

حاليا يقع بكثرة كبقته  
 زيد طلع \* وجاء زيد  
 ركضا وقتلته صبرا وهو  
 عند سيبويه والجمهور على  
 التأويل بالوصف أي  
 باغتاورا ركضا ومصبورا  
 أي محبوسا وذهب الاخفش  
 والمبرد إلى أن نحو ذلك  
 منصوب على المصدرية  
 والعامل فيه محذوف  
 والتقدير طلع زيد بغير  
 بقية وجاء ركض ركضا  
 وقتلته بصبر صبرا فالحال  
 عندهما الجملة لا المصدر  
 وذهب الكوفيون إلى أنه  
 منصوب على المصدرية  
 كما ذهبوا إليه لكن الناصب  
 عندهم الفعل المذكور  
 لتأوله بفعل من لفظ المصدر  
 فطلع زيد بغيره عندهم في  
 تأويل بغير زيد بغيره وجاء  
 ركضا في تأويل ركض  
 ركضا وقتلته صبرا في تأويل  
 صبرا بغيره صبرا وقيل هي  
 مصادر على حذف مصادر  
 والتقدير طلع زيد طالع  
 بغيره وجاء محي، ركض  
 وقتلته قتل صبرا وقيل هي  
 مصادر على حذف  
 مضاف والتقدير طالع  
 ذاتية وجاء ذاركض  
 وقتلته ذاك صبرا تنبيهان  
 الاول مع كون المصدر  
 المذكر يقع حالا بكثرة هو  
 عندهم مقصور على

المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف بالجر كما مرر الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من  
 إضافة المصدر إلى فاعله (قوله وبه مثل سيبويه) جملة معترضة (قوله تدل الخ) أي لتعين كون الحال  
 هنا من الفاعل لكون المجرور زكرة، لا مسوغ من المسوغات الاستينية وبحث فيه الشنواي بأن  
 محي، الحال من النكرة المذكورة جائز بقوله كاسياني فحذف المصدر لا تدل على ما ذكره يمكن دفعه بأن  
 المراد الصفة الاطرادية عند الجميع وجواز محي، الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند  
 الجميع لان الخليل ويونس يقصرانه على السماع كاسياني (قوله أو نائب المصدر) أي اسم مصدر  
 نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين (قوله على الظرفية) أي المسكانية (قوله صبرا) هو  
 أن يحبس ثم يرى حتى يموت كما في القاموس (قوله وهو) أي المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور  
 على التأويل بالوصف أي حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخير وقابل  
 التأويل بالوصف بالقول الأخير ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال في المصدر المنصوب  
 في نحو زيد طلع بغيره خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعه الشيخنا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ)  
 رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أي نابت المذكورات عنها في المفعولية  
 المطلقة (قوله على حذف مضاف) أي غير مصدر ذلك المضاف هو الحال في الاصل فلما حذف المضاف  
 ناب عنه المضاف إليه في الحالية كما تفيد عبارة المرادي ونصها وقيل هي أحوال على حذف  
 مضاف أي أتت ذاركض الخ (قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت في المعنى والنعت  
 بالمصدر غير مطرد فكذا ما في معناه وقد يتوقف في ذلك بان غايته أمره أنه مجاز ويكتفي في صحة المجاز  
 ورود نفعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله  
 وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو يناق قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد  
 الخ فاعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضوع وان لم يكن نصبه على الحال عنده  
 (قوله ففيل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذي يظهر أنه مطرد في النوعي وغيره كما يطرد وقوع المصدر  
 خبرا فان الحال بالظهور أشبه منه بالنعت ولكن أكثر ما ورد من ذلك قال الدماميني انما كان شبه الحال  
 بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع الخبر عنه أبدا فانك اذا طرحت هو وجاء وضربت  
 مثلا من قولك هو الحق بينا وجاء يدرأ كبا وضربت اللص مكتوف فبقي الحق بين وزيد راكب  
 واللس مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه المعنى (قوله فيما هو فوع من عامله) أي مدلول  
 عامله (قوله قولهم أنت الرجل عيا) أي ونحوه مما قرن فيه الخبر بالالدالة على التكامل فعلمنا معنى  
 عالما حال من الضمير والرجل لتأوله بالاشتقاق عنه التكامل والعامل فيه الرجل لما ذكرناه  
 المصريح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالتأله (قوله يحتمل عندي أن يكون تمييزا) أي محولا عن  
 الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما في الذي بعده بل يحتمل في الثالث أيضا ونقل  
 الشارح في شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أي  
 أنت العالم عيا (قوله نحو زيد زهير شعرا) أي من كل خبر مشبه به مبتدؤه شعرا بمعنى شاعر حال  
 والعامل فيه زهير لتأوله بشتاق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قالة المصريح (قوله أن  
 يكون تمييزا) أي محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال في التصريح أي تمييزا لما انهم  
 في مثل المحدثه وهي العاملة فيه وفيه نظر لان تمييزا مفرد عين ميمه لا ترى أن المثل في قولك على  
 التمرة مثلها زهير زهير نفس الزيد وليس المثل في المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت في الدماميني (قوله

السماع وقاسه المبرد ففيل مطلقا وقيل فيما هو فوع من عامله نحو جاء زيد بسرعة وهو المشهور عنه وقاسه الناظم  
 وابنه في ثلاثة الاول قولهم أنت الرجل عيا فيجوز أنت الرجل أدبا ونبلا والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل وفي الارتشاف  
 يحتمل عندي أن يكون تمييزا الثاني نحو زيد زهير شعرا قال في الارتشاف والظاهر أن يكون تمييزا الثالث

نحو أو ما علمنا فعالم نقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً (١٣١) عليه وصفه بغير العلم والناسب لهذه

الحال هو فصل الشرط المحذوف وساحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهم ما يدكر انسان في حال علم فالمدكور عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذا مؤكدة والتقدير مهم ما يكن من شئ فالمدكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو أو ما علمنا فهو ذو علم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر التالى لا ما معرباً بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى أن المنكسر والمعرف كليهما ما بعد ما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى أن القسمين مفعول به بفعل مقدروا والتقدير مهم ما تدكر علماً أو العلم فالذى وصف عالم قال في شرح التسهيل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتد عليه في الجواب. الثانى أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليلاً وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بدار ومعرب بال نحو أو سلها العرل والصحيح أنه على التأويل بمبتدأه ومعتركة كاهم (ولم ينكر غالباً ذو الحال) لانه

نحو أو ما علمنا فعالم أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد ما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين وأنت تعتقد انصافه بأحد هادون الآخر (قوله ما بعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد الفاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك في غير الفاء الواقعة بعد ما لتكونها من حلقة عن مكانها فلا تغفل (قوله لا يعمل فيما قبلها) الجمود المضاق وعدم عمل المضاق اليه فيما قبل المضاق مع كونه أعنى المضاق اليه مصدراً لا يعمل ضميراً يكون صاحب الحال كذا قال سيم وقد يقال للشارح هـ لا يجوز عمل المضاق في هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كاهم أى مهم ما يدكر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم ليتحدا الفاعل فتدبر وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الاخفش فكان ينبغي أن يذكر عنه الوجهين قاله الدماميني (قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهم ما يدكر شئ فالمدكور عالم وفيه أن المعرف لا يكون مؤكداً ودعوى زيادة آل مخالفة للأصل قاله زكريا (قوله وهذا القول عندى أولى الخ) وجه اوليته وأحقية من القول بالحالية اطراده في التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قوله نصب المحلى بال مفعول له ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ودعوى زيادة آل خلاف الأصل ومن هذين القولين محيية نارة غير مصدر نحو أو ما قرئنا فأنا أفضلها (قوله بدار) علم جنس للتبديد بمعنى التفرق مبني على الكسر كذا م ووقع حالاً لتأوله بوصف نكرة أى متبعدة هذا هو الصحيح كما سبذكره الشارح (قوله والصحيح أنه على التأويل الخ) مقابله على ما أفاده البعض أربعة أقوال بقية الاقوال الخمسة المتقدمة في المصدر المنكسر (قوله لانه كالمبتدأ في المعنى) أى لتكونه محكوماً عليه معنى بالحال ولم يشبهه بالفاعل فينكر كالفعل مع أن الفاعل أيضاً محكوم عليه لان شبهه بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل (قوله كان ذلك مسوغاً لمحبيته نكرة) أى قياساً على المبتدأ اذا تأخر بناء على أن تأخيرها للتسوية وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لان الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدأ اولاً يناسب أيضاً جعل الشارح تبعاً للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغاً لمحلي الحال. منها وانما يناسب ما في المعنى والرضى من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة اذا كان صاحبها منصوباً وطرد الباب في غير هذه الحالة قال المصريح وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت يعنى لمية الخ الوصف اهـ وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثانى مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المعنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المختصة المتقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائماً مع حصول اللبس فيه فتدبر (قوله لمية موحشاً طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذنب سيبويه دون الجمهور فالاولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحينئذ لا شاهد فيه وكذا يقال في البيت بعده وتماهه. ولوح كانه خلل. بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كفى التصريح والعينى قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح أن يكون عاملها الا مبتدأه لضعفه وعدم صلاحيته لان تكون قبده اهـ ونقل حفيد السعدى حواشى المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر الى المبتدأ لانه معنى فعلى قابل للتقديم (قوله محبوب) مصدر مشعب بالفتح مشعب بالضم أى تغييراً وما مشعب بضم عين الماضى فصدره مشعوبة كفى شيخ الاسلام وجملة لوعلمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرجعتنى (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا في البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال

كالمبتدأ في المعنى فخفه أن يكون معرفة (ان لم يتأخر) عن الحال فان تأخر كان ذلك مسوغاً لمحبيته نكرة نحو فيها قائماً رجل وقوله لمية موحشاً طلل. وقوله وبالجسم منى بينا لوعلمته. محبوب وان تستشهدى العين تشهد (أو يخصص) ما بوصف كقراءة بعضهم

ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداق قوله نحييت يا رب فوجا واستحييت له في فلك ما خفي اليه مشهونا واما باضافه نحو في أربعة أيام سواء السائين واما جمع مول نحو عجت من ضرب أخوك شديدا (أوين) أي يظهر الحال (من بعدني أو مضاهيه) أي مشابهه وهو النهي والاستفهام فأنني نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقوله ما حتم من موت حتى واقباه والنهي (كلا) • يبيع امرؤ على امرئ مستهلا) وقوله (١٣٢) لا يركن أحد الى الاحكام • يوم الوعى مخوفا لحام والاستفهام كقوله

يا صاح هل حم عيش باقيا  
فترى

لنفسك العذر في ابعاده  
الاملا

واحترز بقوله غالباء ما ورد  
فيه صاحب الحال نكرة  
من غير مسوغ من ذلك  
قولهم مررت بماء تعدة  
رجل وقولهم عليه مائة  
بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل  
فأنما وفي الحديث وسلي  
وراءه رجال قياما وذلك  
قليل <sup>ثنيته</sup> زادني  
القهيل من المسوعات  
ثلاثة • أحدها ان تكون  
الحال جملة مقرونة بالواو  
نحو أو كالذي مر على قرية  
وهي خاوية على عروشها  
لان الواو ترفع توهم النعتية  
ثانيها ان يكون الوصف بها  
على خلاف الاصل نحو  
هذا خاتم حديد انما لها ان  
تترك النكرة مع معرفة  
في الحال نحو هو لاء ناس  
وعبد الله منطلقين (وسبق  
حال ما يحرف جرده أبوا)  
سبق مفعول مقدم لا بوا  
وهو مصدر مضاف الى  
الى فاعله والموصول في  
موضع النصب صلى  
المفعولية أي منع أكثر

من المستتر في الجار والمجرور (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أي شاق للبحر (قوله أي يظهر الحال) كان  
عليه أن يقول أي يظهر ذوالحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ (قوله  
والاستفهام) هل المراد الانكارى أو الاعمال قيا ساعلى ما سبق في المبتدأ قبل وقيل والاظهر الثاني  
(قوله نحو وما أهلكنا الخ) جملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور وفيه  
مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كاسيأتى ولا ينافي ذلك قول المصرح انما يحتاج الى هذا  
المسوغ في الايجاب نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها فعلم ما في كلام البعض  
ومقابل المشهور قول الزمخشري ان الجملة في نحو والا تبين صفة والواو انما كيده لصوق الصفة  
بالموصوف لانها في أصلها للجمع المناسب للاصاق وان لم تكن الا آن عاطفة والاعتراض عليه بأن  
الوارفصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوي لا اللفظي (قوله  
ما حتم) أي قدر ومن موت متعلق بجمي أو واقباه والجمي الشيء المحمى المحفوظ كافي القاموس وغيره  
وبه يعلم ما في قول البعض والجمي ما به الحماية والحفظ وواقباه حال من حتى وفيه مسوغ آخر وهو  
التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بجمي (قوله الاحكام) أي التأخر والوعى الحرب والحام  
بالكسر الموت (قوله باقيا) حال من عيش وقوله فتري جواب الاستفهام الانكارى (قوله مما ورد  
فيه صاحب الحال الخ) أي قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح (قوله قعدة  
رجل) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله لان الواو ترفع توهم النعتية) يقتضى أن التعريف أو  
ما يفهم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمتبدا أو اجيب بأنه أشار الى  
حصة التعليل بكل من العتين وفيه ما مر (قوله على خلاف الاصل) أي لجوده فلا يتبادر الذهن  
الى النعتية (قوله مع معرفة) أي أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله  
الداميني (قوله ما يحرف) أي غير زائد كما سيأتى وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريبا  
في الشرح حاصله أن الاضافة ان كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفون  
المنسوب كالمجرور بالحرف فتعوان تقديم الحال في نحو لقيت هندارا كبة لان تقديمها يؤهم كونها  
مفعولا وصاحبها بدلا (قوله في موضع النصب) أي ان نون حال والا كان في موضع جر بالاضافة  
وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشعل الا التقديم على  
الصاحب قاله يس (قوله أي منع أكثر التحوين) فيه صرف لقوله أبواع ظاهره من ارادة جميع  
النخاه ويحجب عن تعبيره بذلك بأنه زل الا كثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم (قوله بأن تعلق  
العامل بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك (قوله لا يتعدى بحرف  
الجر الى شيئين) أي مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاح فلا يرد مررت  
برجل كريم (قوله التزام التأخير) أي ليكون الحال في حيز الجار (قوله وأيضا فقد ورد الخ) أورد عليه  
أن ما استدله من الآية والايات محتمل للتأويل وأجيب بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الادلة ما لم  
يرد هاصريج لاسيما مع مساعدة القياس أفاده المرادى (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة

التحوين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجوز في نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند بمعنى  
وعلا ما منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الوساطة  
لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير قال الناطم (ولا  
أمنعه) أي بل أجيزه وفاقا لابي على وابن كيسان وابن برهان لان المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمنع تقديم حاله عليه كما  
لا يمنع تقديم حال المفعول به أو أيضا (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر



نسبنا طرا عنكم بعد ينسبكم. بذكر كراكم حتى كأنكم عندي وقوله لئن كان برد الماء هيمان صاديا. الى حبيبا انما الحبيب وقوله غافلا تعرض المنية للمرء فيدعي ولات حين اياه وقوله (١٣٣) فان تلك اذواد اصبن ونسوة. فلن يذ هو افرغا بقتل حبال وقوله مشغوفة بل قد شغفت وانما

حم الفراق فما بالك سليل وقوله اذا المرء اعينته المروءة ناشئا فطلبها كهلأ عليه شديد الحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر وحمل الالية على أن كافة حال من الكفاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث وقد ذكر ابن الانباري الاجماع على المنع تنبيهات الاول فصل الكوفيون فقالوا ان كان المحرور ضعيفا نحو مرت ضاحكة بها أو كانت الحال فعلا نحو تغفل مرت بهند جاز والامتنع الثاني محمل الخلاف اذا كان الحرف غير زائد فان كان زائدا جاز التقديم اتفاقا نحو ما جاء راكبا من رجل الثالث بقي من الاسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمر ان الاول أن يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبني وجه هند مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكلا لا يتقدم

بمعنى جميعا حال من المحرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بالي وأجيب عن الاول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع الاجازة لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيها مع الا كما أشار اليه سابقا في قوله وقد سبق ان قصصا ظهر على أنه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وحينئذ فكيف من المحصور والمحصور فيه في محله وعن الثاني بان التخريج على القليل اذا كان قياسا فصيحيا كما هنا ساقط قاله سم بن أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الالية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أي ارسالة كافة للناس لكن اعترض بان كافة مختص بعن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على الباب عن عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابرزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفي بالموت واعطا يا عمر قال وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة الى الآن اه وقد يقال هذا اذا قلنا ان افتنا زاني كافة في نحو جاء القوم كافة هو في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجماعهم أن يخرج منهم أحد ما ميني وشعني (قوله بعد ينسبكم) أي فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثاني حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمرادفة على الاول (قوله فان تلك اذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأصبن خبثت وحبال اسم ابن أخي طلحة قاتل هذا البيت وفرغا بكسر الفاء وقصها كافي شيع الاسلام وان اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر أي هدر حال من قتل (قوله اذا المرء) بنصب المرء على تقدير اذا أعيت المرء والمرء بالرفع على تقدير اذا عبي المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال الا أن العامل في المرء على النصب بقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع بقدر مطاوعا والمذكور على حد لا تجزعي ان منفس أهلكته أي هلك منفس وناشئنا شابا (قوله وحمل الالية الخ) لا ينبغي ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد على المصنف لان الاحتمال البعيد لا يقدح في الادلة الظنية قاله سم ونقل في التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الاشديد الكف للناس أي المنع لهم من الشر ونحوه وقال الزمخشري الا ارسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حاله المصريح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين (قوله جاز) قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور الاعراب في صاحبها في الاول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بحقاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليله نحو أحسن بزيد مقبلا وكفي بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكان أوليت أو لعل أو فعل تجب أوضيها متصلة بالصلة آل نحو القاصدك سائلا زيدا أو بصلة الحرف المصدرى نحو أعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله الا أن أو غدا) قيد بذلك لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لان غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقدم حاله عليه جاز قال الدماميني وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو مئلك مفقود فاعترض أبي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مئلك متكلما مع أن

ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا في الاضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتونا الا أن أو غدا فيجوز قاله في شرح التسهيل ليكن في كلام ولده ونابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع الامر الثاني

أن تكون الحال محصورة نحو وما ترسل المرسلين المبشرين ومنذرين . الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما إذا كان محصوراً نحو ما جاء راكبا لا يزيد (ولا تجزأ حالاً من المضاف له) لوجوب كون العامل في الحال هو المأمول في صاحبها وذلك بأباه (الا إذا اقتضى المضاف عمله) أي عمل الحال وهو نصبه نحو إليه مرجعكم جميعاً وقوله تقول ابنتي إن انطلقت (١٣٤) واحداً إلى الروح يوماً تاركي لأبائنا ونحو هذا شارب السويق ملتون وهذا

اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أو كان) المضاف (جزء ماله أضيفاً) نحو وزعنا ما في صدورهم من غل أخوانا أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً (أو مثل جزئه فلا تحيفاً) والمراد بعنسل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم أوجينا البئر أن اتبع ملة إبراهيم خيفاً وانما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور أمّا في الأولى فواضح وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً إذا مضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصفة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه **تنبيه** ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فبعاءدا المسائل الثلاث المستثناة نحو ضربت غلاماً هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه وفيما ادعى أنه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات

الإضافة فيه غير محضه سهر (قوله أن تكون الحال محصورة) أي محصوراً فيها ويستثنى منه المحصورة بالآلة إذا تقدمت مع الأكل (قوله كما إذا كان محصوراً) أي فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هنداً أخوها (قوله ولا تجزأ حالاً) دخل عليه السندوبي بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والجرور والخبر وكذا من المبتدأ على مذهب سيبويه ولا تأتي من المضاف إليه إلا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله ولا تجزأ حالاً (قوله لوجوب كون العامل الخ) أي لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هر مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع (قوله وذلك بأباه) أي الوجوب المذكور بأي جواز مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف من حيث أنه مضاف لا يعمل النصب (قوله أي عمل الحال) أي العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد بعمل المضاف إليه أي العمل فيه من حيث أنه كالفعل لأن من حيث أنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والافعال مثلان غلام زيد عامل في المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل وقيل المراد بعمل المضاف بناء على أن اقتضاء العمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم ومآل الأوجه الثلاثة واحد (قوله إليه مرجعكم جميعاً) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فحق عينه كذهب (قوله إلى الروح) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سيده وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق) أي مجيء الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيفاً) أي لا عمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقضى لجهة مجيء الحال من المضاف إليه (قوله ونحوها) قبل الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف إليه وأجاب بهوتي بأنه يجوز بامم المسئلة عن المثال تسمية للجرى بأسماء كليه ويرده وصف السائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة الآن يقال نزل الأمثلة التي ذكرها الكل مسئلة منزلة مثال واحد لا تحادها نوعاً وفيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أي في قوله لوجوب كون العامل في الحال الخ (قوله وفيما ادعى أنه نظر الخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكره وغير الجمهور لا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفاً) أي أن لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تالياً للام ابتداء أو القسم والامتنع التقديم كما سبأني (قوله أوصفه) أي لم تقع صلة لآل أي أو مصدر نائب عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه أيضاً (قوله وقبل علامات الفرعية) أي العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبلوا مطلقاً فلا يرد فعل التفصيل فإنه إنما يقبلها إذا عرفت بال أو أضيف كما سبأني لكن يرد فعل كقبيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجز على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فله مستثنى (قوله بخاتمة تقديمه) أي وإن كانت الحال جلة مصدرة بالواو خلافاً لمن منع فيها (قوله وعاملها طليق)

ابن الشجري في أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما كما هو لا يقال كذلك مع صاحبها على ما مر فالحال (ان ينصب بفعل صرفاً أوصفه أشبهت) الفعل (المصرفاً) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (بخاتمة تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو الأصل فالصفة (كسر عاذاً راحل) ويجوز أن يزيد مضروب وهذا المحملين طليق فحتملين في موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة

لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سبباً مؤخر الأنا نقول ذلك فيما عملها فيه بحق الشبه  
باسم انفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصريح (قوله ومخلصاً زيدا) فيه  
تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جرياً على القول بجواز روجه الرضى (قوله شتى) جمع  
شئت توب الحلبه بالتحريك جمع جالب أى يرجعون متفرقين (قوله نحو ما أحسنه مقبلاً) فلا  
يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسمها ظاهراً كفى شرح العمدة (قوله  
تشبه الجامد) أى في عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنم  
وبس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيباً) هو  
حال من الضمير في أفصح (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلاً جامداً وظاهره أن هذا خارج بالقيود  
وفيه أن اسم الفعل ليس فعلاً ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملاً  
معنوياً (قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو الابتداء والتجريد  
والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء ونحو

• يا أيها الربيع ميكباً ساحتها لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان  
الأصح كافي جامع ابن هشام الجواز وفي الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه  
وليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف الا كأن وكاف التشبيه  
وأن بعضهم منع عمل كان أيضاً في الحال وفي الأشياء والنظار أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها  
وعسى في الحال فتستثنى من العوامل اللفظية (قوله مؤخر) أى ولا محذوف كما صرح به في المغنى غير  
مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائماً جواباً لمن قال من في الدار أى زيد فيها قائماً لقوة الدلالة  
على المحذوف (قوله المخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعمائلاً كذلك نحو مرت برجل  
عندك قائماً (قوله تلك هند مجردة) مجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى  
الفعل أعنى أشير (قوله وليت زيداً أميراً أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالاً من  
الاسم فيكون معه ولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين في أن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالاً من  
الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ لابه وكليت وكان لعل  
كما سبذ كره الشارح ويظهر أن أن وأن ولكن كذلك (قوله كحرف التنبيه) نحو ها أنت زيد را كبا  
فرا كبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيمويه فالعامل في را كبحرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه  
ونحو هذا زيد قائماً فالعامل في قائماً كحرف التنبيه لما مر وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقبل  
كلاهما التزلهما منزلة كلمة واحدة فإن قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول قائماً زيدا ولا  
يجوز على الوجهين الأخيرين كذا في بس عن ابن بابشاذ وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل  
ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك وأنت خبير بأن المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف  
التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نعم يرد على من جعل حرف  
التنبيه عاملاً في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملاً ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كذا ذهب إليه  
بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع أن أسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري وأن العامل  
في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كاشير وأنه وفعل الشرط في أما علمنا عالم إذا التقدير مهمما  
يذكر أنسان في حال علم وجهه فيتحقق العامل في الحال وصاحبها بلا اشكال وفي المغنى المشهور لزوم  
اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بالزوم عند سيمويه ويشهد له نحو أعجبنى وجه زيد متبهما وصوته  
قارناً فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله لمية موحشاً طلل فان عامل الحال  
الاستقرار الذي يتعلق به الظرف وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء وإن هذه أممكم أمه واحدة فان  
عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها أن ومثله وأن هذا صراطى مستقيماً وقوله

(و) الفعل نحو (ومخلصاً زيدا)  
دعا) وخاشعاً أبصارهم  
يخرجون وقوله شتى  
توب الحلبه والاحترار  
بقوله صرفاً وأشبهت  
المصرفاً بما كان العامل  
فيه فعلاً جامداً نحو ما  
أحسنه مقبلاً أو صفة  
تشبه الجامد وهو اسم  
التفضيل نحو هو أفصح  
الناس خطيباً أو اسم فعل  
نحو زال مسرعاً أو عاملاً  
معنوياً وهو ما تضمن معنى  
الفعل دون حروفه كما أشار  
إليه بقوله (وعامل ضمن  
معنى الفعل لا حروفه  
مؤخر أن يعمل كمثل)  
(وليت وكان) والظرف  
والمحذوف والمخبر بهما تقول  
تلك هند مجردة وليت زيدا  
أميراً أخوك وكان زيدا  
راكباً أسد وزيد عندك  
أوفى الدار جالساً وهكذا  
جميع ما تضمن معنى الفعل  
دون حروفه كحرف التنبيه  
والترجي والاستفهام  
المقصود به التعظيم نحو  
يا جبار تاماً أنت جارة

وأما نحو ما علمنا فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني (وندر) تقديمها على عاملها الطرف والمجرور والخبر بهما (نحو سيد مستقرا) عندك (١٣٦) أو (في هجر) فأورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب

البصريين وأجاز ذلك  
الفراء والاختش مطلقا  
وأجاز الكوفيون فيما  
كانت الحال فيه من مضمهر  
نحو أنت قائم في الدار وقيل  
يجوز بقوة أن كان الحال  
ظرفا أو ظرف جري بضعف  
أن كان غيرهما وهو  
مذهبه في التسهيل  
واستدل المجيز بقراءة من  
قرأ أو السهوات مطويات  
بيمينه ما في بطون هذه  
الانعام خالصة لذكورنا  
ينصب مطويات وخالصة  
وبقوله

رط ابن كوز محقق  
أدراهم

فيهم ورط ربيعة بن حذار  
وقوله

بنا عذوف وهو بادي ذلة  
لديكم فلم يعدم ولا ولا نصرا  
وتأول ذلك المانع (تنبيهات)  
الاول محمل الخلاف في  
جواز تقديم الحال على  
عاملها الظرف اذا توسط  
كأرى فان تقدم على  
الجملة نحو قائم زيد في  
الدار امتنعت المسئلة  
اجما قاله في شرح  
الكافية لكن أجاز  
الاختش في قولهم فداء  
لأن أبي وأمي أن يكون  
فداء حالا والعامل فيه  
لك وهو يقتضي جواز  
التقديم على الجملة عنده

• ها بينا ذا صريح النص فاصغله • فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ولك أن تقول  
لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الطرف لأن الحال حينئذ من المعرفة وأما البواقي  
فاتحاد العامل فيها موجود تقدير اذا المعنى أشير إلى أمتمكم وإلى صراطي وتنبه لصريح النص وأما  
مثالا الاضافة فصلاحيه المضاف فيهما الاسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا  
فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا • باختصار وقال الرضي في باب المبتدأ التزامهم  
اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف  
العاملين على ما ذهب اليه المالكي • (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه (قوله نحو ما علمنا  
فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة  
العمل لا ما باعتبار نيابته عنه (قوله هو القسم الثاني) أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل  
(قوله وندر) أي شديد دليل قول الشارح فأورد الخ وقال الموضع قل (قوله مستقرا) قال سمع حال  
مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أي ثابتا غير متزلزل فهو خاص اذ  
لو كان عاملا لم يظهر قال بعض المتأخرين قد يقال محمل عدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدلا عنه  
والاجاز ظهوره وعندى أن هذا متعين اذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيها)  
كانت الحال فيه من مضمهر أي من مضمهر مرجعه مضمهر كافي المثال فان قائم الحال من الضمير  
المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور و مرجعه أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف  
مضاف أي من مفسر مضمهر بفتح السين والمسال واحد ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع  
صاحب الحال مما لا له وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدما فكان العامل متقدما بخلاف  
ما اذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو أنت قائم في الدار أبوك وما اذا لم يكن مرجعه ضمير المحوز  
قائما في الدار فلا يجوز أن عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه أخر حيث قال فقائم الحال  
من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر  
عن الحال وهو الخبر • وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال ظرفا أو ظرف  
جر) أي مع مجروره نحو زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك اذا جعل عندك وفي الدار حالين من  
الضمير في الطرف بعدهما وقوله ان كان غيرهما كمثل المتن (قوله واستدل المجيز) أي مطلقا  
(قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذا (قوله رط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره  
فيهم ومحقق أدراهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلين أدراهم في حقائبهم جمع درع  
ورط الثاني معطوف على رط الاول وحذار بضم المهملة وتخفيف الذا الهمزة والرهط مادون  
العشرة من الرجال (قوله بنا عذوف الخ) فقدم الحال وهو بادي ذلة على صاحبها أعني الضمير  
المستكن في لديكم الذي هو خبره (قوله وتأول ذلك المانع) أي بان البيتين ضرورة وان السهوات  
عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السهوات وبيمينه  
ظرف لغومة ملحق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم  
القبامة وان خالصة حال من المستتر في صلة ما فهي العاملة في الحال وتأنيث خالصة باعتبار  
معنى مالاها واقعة على الاجنحة (قوله لكن أجاز الاختش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا  
بتقدم الخبر وتأخره ويكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الاجماع غير مسلمة في تقدم  
الخبر وفي كونها ظرفا استدرك على حكاية الاجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لأن الحال

متأخرة

اذا تقدم الخبر وأجاز ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فهناك ظرف

في موضع الحال والولاية مبتدأ والله الخبر الثاني أفهم كلامه جواز نحو في الدار قائم زيد وهو اتفاق • الثالث قد يعرض للعامل  
للتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا

مقدرا بالحرف المصدرى نحو سرفى ذهابك غازيا أو فعلا مقرونا باللام الابتداء أو قسم نحو لا صبرن محسبا ولا قومن طائعا أو صلة لال أو لحرف مصدرى نحو أنت المصلى فذاو لك أن تنقل قاعدا قال الناظم وولده أو نعتا نحو مريت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال فى المغنى وهو وهم منها ما فانه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوتة فتقول مريت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه الرابع لم يتعرض هذا القسم الثالث وهى الحال (١٣٧) الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء

زيد (ونحو زيد مفردا) أنفع من \* عمرو معانا) وبكر فائما أحسن منه قاعدا مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفين المعنى أو متحدية مفضل أحدهما فى حالة على الآخر فى أخرى (مستجاز لن - ن) على أن اسم التفضيل عامل فى الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وان انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية فله منزلة على العامل الجامد لأن فيه مافى الجامد من معنى الفعل ويفوقه بضم حروف الفعل ووزنه فجعل موافقا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه اذالم يتوسط بين حالين نحو هو أكفؤهم ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب

متأخرة عن العامل حيثئذ (قوله مقدرا بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدمامينى فان كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا (قوله أو فعلا مقرونا باللام الابتداء) أى فى غير باب ان لتصريحهم هناك بجواز نحو ان زيد انخلصا ليعبر به قاله الدمامينى (قوله أو صلة لال) بخلاف غير ال فيجوز من الذى خاتفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لاعلى الموصول (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عالم نحو سرفى ما فعلت محسنا (قوله فانه يجوز أن يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت فى جواز التقديم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به وانظر والمجرور (قوله مكسورا سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة قبل ما قبل تقديم الحال فى المثال وان لم يمنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لاعلى المنعوت فهو بمنع من جهة تقديم المضمهر على ما يفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أى فى أى حال سواء قلنا انه نظرف شبيه باسم المكان غير مقتضى التعلق كما هو مذهب سيديويه أو اسم غير نظرف كما هو مذهب الاخفش لان الحال مطلقا على معنى فى هذا ما ظهر لى وبه يعرف مافى كلام البعض هنا تبعا للتصريح بتقديم (قوله مفردا) حال من الضمير فى أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع (قوله مختلفين المعنى) أى كالمثال الاول وقوله أو متحدية أى كالمثال الثانى (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان وأول النسبة أى مذهب الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بان اللائق التعير بالوجوب بدل الاستحالة (قوله على العامل الجامد) يعنى المعنوى كما يدل عليه ما بعده (قوله فجعل موافقا للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى والاولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد بأغلب حاله وهو عدم التوسط لان ذلك أبلغ فى اظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبران لكان مضمرة) صريح فى أن كان ناقصة والذى فى التصريح وشرح الجامع عن السيرافى أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بانها ناقصة والمنصوبان خبران لها الى بعض المغاربة (قوله اضمار ستة أشياء) هى اذا وأذاوكان واسمها مع الاول والثانى (قوله فيكون واقعا فى مثل ما قرئ منه) الذى قرئ منه هو عمل أفعال النصب فى حال متقدمة عليه وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع فى الطرف ما لا يتوسع فى غيره (قوله لا يجوز تقديم الخ) أى دفعا للبس فان قلت يندفع اللبس بجعل أحدهما تابعا لأفعال الآخر للضمير فى منه قلت يلزم الفصل بين أفعال ومن ولم يقتضروا الا بالنظر والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك فى الحال هكذا ينبغى الجواب ونقل الدمامينى عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيدا أحسن قائما منه قاعدا قال واختاره الرضى (قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وان كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا فى النعت وتبعيا فى الحال اذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهها بالخبر لانه أشد من شبهها بالنعت

(١٨ - صبان ثانى) سيديويه والجمه وروى عن السيرافى أن المنصوبين فى ذلك ونحو خبران لكان مضمرة مع اذ فى المضى واذا فى الاستقبال وفيه تكلف اضمار ستة أشياء وبعد تسليمه يلزم اعمال أفعال فى اذا واذا فيكون واقعا فى مثل ما قرئ منه . **تنبيه** لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ولا تاخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيدا أحسن منه قائما قاعدا (والحال) لشبهها بالخبر والنعت (قد



قال في المغنى ومن ثم اختلف في تعددهما وانفق على تعدد النعت وعلل الدماميني الاشدية بانك لا  
حدثت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيد راكب  
ولا ينتظم منهما منعوت ونعت (قوله يجي هذا تعدد) أي جواز او وجوب فالثاني بعد ما ولا نحو انا  
هدينا السيل اما شاكر او ما كفورا ونحو جاء زيد لا خافوا ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كفي  
قوله قهرت العدا المستعينا بعصبة • ولكن بانواع الخدائع والمكر

والاول فيما عد اذلك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها الرد قول ابن عصفور الا حتى شاطبي (قوله  
فالاولى) هي المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان الله يشرك بيحي مصدقا الآية وبغير عطف  
كامثلة الشارح (قوله رجلان) أي ماشا حافيا أي غير منعتل والحال ان قال المصريح امامن فاعل  
الزيارة المحذوف والتقدير زيارتي بيت الله أو من ياء المتكلم المحذورة بعلى اه والانصب الاول  
(قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أي قياسا على الظرف قال ابن الناطم وليس بشئ أي للفرق  
الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به  
(قوله ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أي المتوسط بين الحالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج  
زيد أحسن من أخوته متكلما ضاحكا وانما جواز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد في نحو هذا بسر الخ  
لان صاحب الحال وان كان واحدا في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا  
ما ظهر لي (قوله نحو هذا بسر أطيب منه رطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد  
في المعنى وان تعدد في اللفظ والبسر مرته قبل الرطب وبعد البلح (قوله نعت الاول) أي بناء على  
الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالتها على الذات (قوله أو حال من الضمير) أي ويكون حالا  
متداخلة (قوله يجمع) الباء بمعنى مع أو لملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفریق فيشمل التثنية وذلك  
في صورة الاتحاد لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير  
الحال كذلك نحو جاء زيد وعمر راكبين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمر راكبين أو كان العامل  
متعددا وعمله كذلك نحو جاء زيد وضرب عمر راكبين أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمرو  
مسرعين ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع  
عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهـ ل الجمع في ذلك واجب أولا  
استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا يمنع من التفریق كلقيت راكبا زيدا راكبا  
أولقيت زيدا راكبا (قوله دائبين) أي دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق)  
أي مع إيلاء كل حال صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا ومنهدرا أو تأخير الاحوال كما مثله الشارح (قوله)  
يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أي ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب  
الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب قال الدماميني وقياسا على ما هو  
أحسن عند أهل المعاني وهو الالف والنشر المرتب اه أي عند محققهم لانساق الذهن الى الترتيب  
ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بان النشر انما  
يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع مالكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطاني  
تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح ليكون الحمل  
الذي ذكره واجبا أو أولى والذي في المغنى وجوبه قال الشئني أي بالنسبة الى عكسه فلا ينافي ما في  
الرضى أنه ضعيف أي بالنسبة الى جعل كل حال يجنب صاحبها اه باختصاره والاجود عدم العطف  
هنا لانه ربما يؤهم كون الاحوال الواحد في وقتين أو أوقات ومن العطف بلاهاهم قول عمرو بن كلثوم  
وانا سوف ندر كما المنايا • مقدرة لنا ومقدرينا

أي لها بقى ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبا فالاقرب كونها الاقرب كما

يجي ذاته تعدد • لمفرد  
فاعلم وغير مفرد) فالاولى  
نحو جاء زيد راكبا ضاحكا  
وقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية  
زيارة بيت الله رجلان حافيا  
ومنع ابن عصفور هذا  
النوع ما لم يكن العامل فيه  
أفعل التفضيل نحو هذا  
بسر أطيب منه رطبا  
ونقل المنع الفارسي وجماعة  
فالثاني عندهم نعت  
للاول أو حال من الضمير  
فيه • والثانية قد يكون  
يجمع نحو وسخر لكم الشمس  
والقمر دائبين ونحو وسخر  
لكم الليل والنهار والشمس  
والقمر والنجوم مسخرات  
وقد يكون بتفريق نحو  
لقيت هذا مصعدا  
منهدرا وقوله

لقي ابني أخوه خائفا  
منجديه فاصابوا غمها  
فعند ظهور المعنى ردت  
كل حال الى ما يليق به كما  
في المثال والبيت وعند  
عدم الظهور يجعل أول  
الحالين لثاني الاسمين  
وثانيهما للاول نحو  
لقيت زيدا مصعدا  
منهدرا فمصعدا حال من  
زيد ومنهدرا حال من التاء

﴿تنبيه﴾ الظاهر أن قد في قوله قد يحى، للتحقيق لا للتقليل (وعامل الحال بها قد آكد) أي الحال على ضربين مؤسسه وسعي مبدئه وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كما يزبدراكا ومؤكدة وهي التي (١٣٩) يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة أضرب

مؤكدة لعاملها وهي كل وصف وافق عامله أما معنى دون لفظ كما (في نحو لا تعث في الأرض مفسدا) ثم وليتم مدبرين أو معنى ولفظا نحو وأرسلناك للناس رسولا وقوله أصح مصيحا لمن أبدى نصيحته •

ومؤكدة لصاحبها نحو لا آمن من في الأرض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله (وان تؤكده جملة فمضمر عاملها) أي عامل الحال وجوبا (ولفظها يؤخر) عن الجملة وجوبا أيضا وبشروط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك عطوفا وقوله

أنا ابن دارة معروفها نسي وهل بدارة بالناس من عار والتقدير أحقه عطوفا وأحق معروفها ﴿تنبيه﴾ قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط قـ ريف جزأي الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكدا لا ما قد عرف وجودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال فكانت مؤكدة لجملة لا لجزأين

أشار إليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر أن قد الخ) مقابلة أن قد للتقليل النسبي (قوله أي الحال على ضربين مؤسسه) تفسير للنظم بما يفيد منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكري كلامه (قوله أاما معنى دون لفظ) قدمه على قسميه لكثرة وقلة الثاني ولذا لم يمثله الناظم (قوله في نحو لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا وعثى يعثى وعلى الثاني جاءت الآية وأما مثال الناظم فيجتمعا الضبطين قاله الشاطبي (قوله في الأرض) بخذف الباء لفظا ونقل قحة الهمزة إلى اللام (قوله أصح) أي أسمع (قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند إليه فيها أن كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيدا قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرا عنه بالمسند أن كان المسند جامدا وهذا هو الممكن لما ساقى من اشتراط جود جزأي الجملة ككون زيد أخا في زيد أخوك عطوفا والتأكيدي في الحقيقة للآزم الكون أخا كما قاله الشنوافي وهو العطف والحنو في عبارته حذف مضاف أي للآزم مضمون جملة (قوله فمضمر عاملها) أي وصاحبها (قوله وجوبا) لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض منه وهو الجملة (قوله يؤخر عن الجملة وجوبا) أي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أي جودا محضا يخرج الجامد الذي في حكم المشتق كافي أنا الاسد مقدا وما زيد أبوك عطوفا كما سيئنه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هي اسم أمه وبالاستغناء (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضما من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبتته أو بمعنى أثبتته ومحل تقدير ما ذكر أن لم يكن المبتدأ أنا ولا قد ربحو حقني أمرا أو أحق مبنيا للمفعول قاله يس (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لما أخذت اسمية الجزأين ولعله كون عاملها مضمرا أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين فعلا كان عاملا في الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سبذ كره في الجمود فتدبر (قوله لأنه لا يؤكدا إلا ما قد عرف) أي على مذهب البصريين وما قيل من أن المؤكدة مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رديان مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزم اشتغال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أي لكون أحد الجزأين إذا كان مشتقا أو في حكم المشتق كان عاملا جعل في شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو في المثال الأول أبوك تناول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين (قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل) تناول الأول بالعاطف وكون الثاني صفة مشبهة فتناول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ولم يجعل الأخ كالآب لضعف دلالة على العطف والحنو بالنسبة إلى الآب (قوله وجوب تأخير الحال) يقتضي صنيعة أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال في قوله وجوب اضمار عاملها (قوله من كونها تاكيدا) رديان المؤكدة لعاملها تاكيدا ولا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أي المفردة فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والتعجب فائدة ﴿يجوز في قوله تعالى وكان من بني قتل معه ربيون أن يكون ربيون نائب فاعل قتل وأن يكون ربيون فاعلا بالظرف لا لعماده على ذي الحال وهو

التسهيل قولهم زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينما من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الآب والحق صالحان للعمل وجوب تأخير الحال من كونها تاكيدا وجوب اضمار عاملها من جزمه بالاضمار (وموضع الحال تعجب جملة) كما تعجب موضع الخبر والتعجب وان كان الأصل فيها الأفراد ولذلك ثلاثة شروط أحدها

أن تكون خبرية وغلط  
من قال في قوله  
اطاب ولا تنجبر من مطلب  
ان لانا هية والواو الحال  
والصواب أنها عاطفة  
مثل واعبدوا الله ولا  
تشركو به شيئا \* الثاني  
أن تكون غير مصدرية بعلم  
استقبال وغلط من أعرب  
سهيدين من قوله تعالى اني  
ذاهب الى ربي سهيدين  
حالا \* الثالث أن تكون  
مرتبطة بصاحبها على ما  
سبق (كما زيد وهو ناو  
رحله) مثال لما استكمل  
الشروط (وذا تبد بمضارع  
ثبت \* حوت ضميرا) يربطها  
(ومن الواو خلت) وجوبا  
لشدة شبهه باسم الفاعل  
تقول جاء زيد يتخجل وقدم  
الايرتقاد الجنايب بين  
يديه ولا يجوز جاء ويتخجل  
ولا قدم وتقاد (وذا تبد  
بعدها) فمبتدأ له المضارع  
اجعلن مسندا) أي اذا  
جاء من كلامهم ما ظاهره  
أن جملة الحال المصدرة  
بمضارع مثبت تلت الواو  
حمل على أن المضارع خبر  
مبتدأ محذوف من ذلك  
قولهم قت وأصلنا عينه  
أي وأنا أصلنا وقوله  
فما خشيت أظا فيرهم \* فجوت  
وأرهنهم مالكا \* وقوله  
علقتهما عرضا وأقتسل  
قومهما أي وأنا أقتسل  
مالكنا وأنا أقتسل قومهما  
وقبل الواو عاطفة لاجابة

ضمير النبي المستتر في قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال ويختلف المعنى  
على الاول والاخيرين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان قتل الواحد  
لا تكثير فيه ويرد بان النبي هامة معدلا واحدا بدليل كائنا وانما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في  
المعنى (قوله أن تكون خبرية) تغليباً لشبهه بالنعت في كونه قيداً لمخصص صاعلي شبهه بالخبر في كونه  
محكوماً به لان الغرض من الايمان بها تقييد عام لها بحيث يخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع  
مضمونها والانشائية اما طلبة أو ايقاعية كعبت واشترت فالطلبة لا يتيقن حصول مضمونها  
فكيف يخصص بوقته حصول مضمونها العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه  
مضمونها والمقصود بها انما هو مجرد الابقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا في الدماميني نقلا عن  
الرضي نعم ان جعلت الانشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا  
حينئذ نقله الشافعي عن السيد وغيره قال أبو حيان ويستثنى من الخبرية التمجية ان قلنا ان التعجب  
خبر فلا تقع حالا يقال مررت بزيد ما أحسنه (قوله اطلب ولا تنجبر من مطلب) أي طلب بعده  
فأفة الطاب أن ينجبر \* أما ترى الحبل يتكرره \* في الصخرة الصماء قد أثرا  
(قوله ان لانا هية) ليس هذا محل العطف بل قوله والواو الحال ولو اقتصم عليه لكان أولى فتجبر على  
هذا العطف مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا وكذا على أن لانا هية  
والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيد قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا  
تشركو به شيئا وان اقضى كلام البعض خلافه ويحتمل أن تكون لانا هية والواو عاطفة مصدر  
منسب من أن والفعل أي عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الامر السابق أي يمكن  
من طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحه اعراب والعطف كالعطف في قولك ائتني ولا أجفوك بالنصب  
أفاده في التصريح (قوله بعلم استقبال) أي علامته كالسين وان لانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم  
استقبالها بالنظر لاملها فتفوت المقارنة وللتناهي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن  
هناك تناف بحسب المعنى لان المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النعوية المرادة هنا و رد على  
التعليل الاول أن يقال دلا يجوز تم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا منتظرة فتأمل  
وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع  
حالا قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت  
صححة ذلك قلت وهو ان يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضا وجه استكمال الناس قول  
سيدويه ان لا تختصه بنفي المستقبل مع قوله ان المضارع المنفي لا يقع حالا اه دما ميني باختصار  
وتحجج بعضهم وقوع الشرط حالا في نحو كمثل الكلب ان تحم عليه يلهث أو تتركه يلهث بانسلاخ  
الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية قتله كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في  
الآية فتأمل (قوله مرتبطة بصاحبها) أي بالضمير أو بالواو أو بها والاصل الضمير بدليل الربط به  
وحده في الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدماميني (قوله وذات بد بمضارع) فان بدئت بمعمول  
المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوي اعرابا وياك نستعين حالا من فاعل نعيد (قوله  
لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبهه به شديد الا انه وان أشبهه في وقوعه صفة  
وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركته وسكانته وكما مضى الجملة الاسمية (قوله ذات واو) مبتدأ  
خبره جملة أو والربط محذوف أي انوفها وأما الضمير في بعدها فاعند على الواو ويجوز نصب ذات على  
الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أي اقصه ذات واو ان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله  
حمل على أن المضارع) أي جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أي لما خشيت سيوفهم فجوت  
وأبقيت في أيديهم مالكا (قوله علقتهما) بالبناء للمجهول أي حببت فيهما عرضا أي تعلقتا عرضا أي

عمل بعدهما مؤول بالماضي (تنبيهان) الأول نمتنع الواو في سبع مسائل الأولى ماسبق • الثانية الواقعة بعد عاطف نحو  
هابأسنا يما تآوهم قائلون • الثالثة المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق (١٤١) لاشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه

• الرابعة الماضي التالى

الا نحو ما تكلم زيد الا قال

خير او منه الا كافوا به

يستزون • الخامسة

الماضي المتلوق بأو نحو

لا ضربته ذهب أو مكث

ومنه قوله

كن للخليل نصير اجارأو

عدلا

ولا تشع عليه جاد أو بجلا

السادسة المضارع المنفى

بلا نحو ومالتا لا تؤمن بالله

مالى لا أرى الهدى هد وقوله

لو أن قوما لا ارتفاع قبيلة

دخلوا السماء دخلتها

لا أحب

فان ورد بالواو أول على

اضمار مبتدأ على الاصح

كقراءة ابن ذكوان

فاستقيما ولا تتبعان وقوله

وكنتم ولا ينهينى الوعيد

وقوله

أكسبته الورق البيض أبا

ولقد كان ولا يدعى لاب

نص على ذلك فى التسهيل

وفى كلام ولده خلافه

• السابعة المضارع المنفى

بما كقوله

عهدتك ما تصب ووفيت

شبيبة

فالك بعد الشيب صبا متما

الثانى تلزم الواو مع

المضارع المثبت اذا اقترن

بقدر نحو وقد تعلمون أنى

رسول الله اليكم ذكره فى

بضآى غير مقصودلى (قوله والفعل بعدهما مؤول بالماضى) أى على سبيل الأولوية لمناسبة  
عاطفين فقط والافيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع  
تأويل الثانى فى وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة الخ  
فرا من اجتماع حرفى عطف صورة قاله المصرح (قوله أوهم قائلون) من القبولة وهى نصف  
هار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لان المؤكدة عين المؤكدة فلو قرن بالواو لزم عطف الشئ  
نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيها بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الا  
ممة والظاهر أنها تكون فعلة نحو هو الحق لا يشك فيه (قوله لا ريب فيه) فى كونه مؤكدا انظر  
اذا جاءت آل فى الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء  
نونه محلا للرب والشك كما فى البيضاوى (قوله الماضى التالى الا) أى لان ما بعد الامفرد حكما  
امر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو عسك بقوله

نعم امرأهم لم تعرائبة • الا وكان لم يرتاعها وزرا

حكم الاول بشذوذه (قوله الماضى المتلوق بأو) أى لانه فى تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب  
ان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدمامينى  
انما امتنع الواو فى المضارع المنفى بما أولا لانه فى تأويل اسم الفاعل المحفوض باضافة غير وهو  
تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أولا فواجه صحة الواو فيها دون  
وما يمكن دفعه بان مضى المنفى بلم أولا فى المعنى قربه من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو  
أبعده من التشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أولا فتدبره فانه نفيس (قوله ومالتا  
تؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين (قوله أول على اضمار مبتدأ على الاصح)  
فأبطله عدم التقدير وجعل الواو والحالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل  
واو للعطف وهذا قول الجرجاني ويرد الاول ووروده فى التنزيل والثانى لزوم عطف الخبر على  
لانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو واستقيما ولا تتبعان بخفيف النون قاله الدمامينى وبه  
لم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أى بخفيف النون (قوله وكنتم)  
ى وجدت وقوله ولا ينهينى أى يزجرنى (قوله أكسبته الورق الخ) أى أظهرت الدراهم نسبة  
فدكان وهو مجهول النسب وكان فى البيت تامة (قوله المضارع المنفى بما) كذا فى التوضيح وغيره  
بحزم به فى التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو حيان والقياس كون ان بمنزلة مقالة  
لدمامينى (قوله عهدتك ما تصب) أى عيل الى الجهل والمتيم من نية الحب أى استعبده وأذله  
قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لاطلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد أضعفت شبهه  
اسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما  
كره الشارح فقال التقدير فى الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر فى لزوم الواو الجملة الفارقة  
للمضمر نحو جاء زيد وما طلعت الشمس (قوله يجوز بظهاووا الخ) الجواز من نصب على التقييد بالواو  
أو بالضمير أو بما فلا ينافى كون مطابق الربط واجبا قال الدمامينى هذه الواو مستعارة من العطف  
ربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها  
لجميع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيرا على المبتدأ  
وان لم تلزمه أول وقوعها فى ابتداء الحال (قوله بل أنها الخ) أى فالمراد تشبيه واو الحال باذ فيما ذكر

لتسهيل (وجملة الحال سوى ما قدما) يجوز بظها (واو) وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء وقدرها سيبويه والاقدمون  
بأذ ولا يريدون أنها جمعناها اذ لا يراد فى الحرف الا سم بل أنها وما بعد ها قيد للعامل السابق (أو بضمير) يرجع الى صاحب الحال (أو  
هما) معا وسوى ما قدما هو الجملة الاسمية وجملة الماضى مثبتين كائنا أو منفيين وجملة المضارع المنفى ويستثنى من ذلك ما تقدم

التنبيه عليه وهو الالهية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة وجلة الماضي التالى الاوالمقربا والمضارع المنفى بلا أو بما على مامر فلم  
يبقى من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم أو لما أو أما المنفى بلم فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الالهية غير ما تقدم جاء زيد  
والشمس طالعة ومنه لئن أكله الذئب ونحن (١٤٣) عصبة جاء زيد يد على رأسه ومنه قلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض

عدواى متعادين وقوله  
نمراحوا عقب المسكن بهم  
وقوله  
ولولا جنان الليل ما أب  
حاصر

الى جعفر مرسى باله لم يعرق  
وجاء زيد ويده على رأسه  
ومنه فلا تجعلوا لله أندادا  
وأنت تعلمون وهكذا النفي  
وأمثله مع جملة الماضي  
غير ما تقدم جاء زيد وقد  
طلعت الشمس ومنه قوله  
نجوت وقد بل المرادى  
سيفه جاء زيد قد علمته  
سكينه ومنه أوجاؤكم  
حصرت صدورهم وجاءوا  
أبائهم عشاء ليكون قالوا  
أى فائدين وقوله

وقفت بربع الدار قد غير  
البلى  
معارفها والساريات الهواطل  
جاء زيد وقد علمته سكينه  
ومنه ومالن أن لا نقاتل  
فى سبيل الله وقد أخرجنا  
الذين قالوا لاخوانهم  
وقعدوا وهكذا النسي  
وأمثله مع المضارع المنفى  
بلم أو لما جاء زيد ولم يقسم  
عمرو ومنه قوله  
ولقد خشيت أن أموت  
ولم يكن  
للحسب دائرة على ابني  
ضمضم

لا بيان معناها (قوله على مامر) أى من الخلاف فى امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود  
فى المنفى بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنفى بلم أو لما) الفرق بينه وبين  
المنفى بلا أو ما أنه ماضى فى المعنى لان كلاما من لم ولما يقبله الى الماضى فساغر بطة بالواو كالماضى لفظا  
(قوله فلا يمكن هنا) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال (قوله وأمثلة  
ذلك) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معا (قوله غير ما تقدم) أى الجملة الالهية الواقعة بعد  
عاطف والمؤكدة لمضمون جملة (قوله والشمس طالعة) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا  
لا يظهر فى المثال قلت التقدير موافق لطاوع الشمس مثلا (قوله ونحن عصبة) حال من الذئب أو من  
ضمير يوسف مر بطة بالواو فقط لان الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير  
يوسف (قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ) قيل الخطاب لا آدم وحواء وابل وس والحيمة والا مر عليه  
ظاهر وقيل لا آدم وحواء فقط بدليل آية قلنا اهبطا وصحح الزمخشري وعليه فالجمع والتعاضد  
باعتبار ما فيهما من الذرية التى كالذكر كذا قيل وفيه أن تعاضد الذرية ليس مقارنا للهبط حتى  
تكون الحال مقارنة ولاهما مقداران التعاضد ولا ذريتهما مقدارون التعاضد حتى تكون الحال  
مقدرة وهو مبنى على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد أسلفنا فى باب  
الاستثناء عن الدمايين ما هو صريح فى عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه  
يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال أى اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاضدكم من الله تعالى فتأمل  
(قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعقب من باب فرح أى لصق به (قوله جنان الليل) بفتح الحيم  
أى ظلامه وآب رجع (قوله وأمثلة) أى الربط بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أى الماضى  
التالى الاوالمقربا (قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه) تمامه

• من ابن أبى شيخ الأباطح طالب • والمرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس فى آخر  
باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن لمجم قائل على رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربع  
الدار) الربع المنزل فالاضافة لبيان معارفها ما يعرف منها عامر أهلا والساريات عطف على  
البلى وهى السحب التى تسرى ليلوا والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف اليه لان  
المضاف بحزه المضاف اليه فى صحة الاسقاط (قوله المنفى بلم أو لما) كان المناسب اسقاط قوله أو لما  
اكتفاء بقوله الا ترى وهكذا المنفى بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفى بلم أو لما  
فما سبق قسمه واحدا مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول  
العيني الباء للسببية غير ظاهر (قوله كات قنات العهن) بضم الفاء أى ما تفتت وتناثر من القطن  
أو الصوف الذى علق به وادج نسوتهم وحب القناب ففزع الفاء والقصر عنب الذئب والضمير فى زلن  
لنسوتهم لم يحطم أى لم يكسر ووجه الشبه الحجرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير الحجرة  
(قوله سقط النصف) هو الخمار (قوله لزوم قدم الماضى المثبت) أى لانها تقربه الى الزمن  
الحاضر فتشعر بمقارنته زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوههم مضى زمن الحال بالنسبة الى زمن  
عاملها فتفتت المقارنة هذا ملخص ما قاله الدمايين وقد ينازع فى ذلك الاشعار اذ لا يلزم من تقريبه  
الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت فى حاشيته على المغنى ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما

جاء زيد لم يضر ومنه قوله • كأن نمت العهن فى كل منزل • نزلن به حب القنالم يحطم  
جاء زيد ولم يضر ومنه أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شئى وقوله • سقط النصف ولم ترد اسقاطه • وهكذا النفي  
بما ومنه أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله • تنبيهات • الاول مذهب البصريين الا لا يخش لزوم قدم الماضى  
المثبت

المفهم



مطلقا ظاهرة أو مقدرة واختاروا فقال الكوفيون والاختصاصيون لم يمتدحوا بالواو فقط وجواز إثباتها وحذفها في المرتبطة بالضمير وحده أو بهم معا متساويا هو ما سبق إذا حصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد وقد قام أبوه وجعل (١٤٣) الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل

• الثاني تمتنع قدم مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي الا والمتعلق بأر ونذر قوله متى يأتي هذا الموت لم يلف حاجة للنفسى الا قد قضيت قضاءها

• الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينبى نحو ومررت بالرفيق بذرهم أى منه وقوله

• نصف النهار الماء غامرة •

• أى والماء غامرة • الرابع الاكثر في الاسمية الجائر فيها الوجة الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفرار والتمشيرى لما تقدم ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع المنفى الجائر فيها الوجة الثلاثة

• الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو وخرج على قومه في زينتته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وأما فلما رأه مستقرا عنده فليس مستقرا فيه هو المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التعرّك وذلك مطلق الوجود (والحال قد

المفهوم للمقارنة جعله قيد للعامل فلا فرق بين وجوده وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالمشبّه المنفى فلا يقترن بقدرهما يظهر (قوله مطلقا) أى سواء ربط بالواو أو بالضمير أى بما (قوله بظا هرا مسبق) أى من قوله تعالى أو جاءكم حصرت صدورهم وجاءوا آباهم عشاء بيكون قالوا الذين قالوا الاخوانهم وقعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الاشارة يرجع الى الماضي المشبّه الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) في الرضى أنهم ما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمنى (قوله لم يلف) أى لم يجد وقضاءها بالمد (قوله نصف النهار) أى ان نصف الماء غامرة الضمير يرجع الى غائص لطلب اللؤلؤ ان نصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدر حاله ولمالم يكن الضمير لصاحب الحال الذى هو البهار لم يصلح رابطا (قوله أى والماء غامرة) الذى يظهر لى أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أى غامرة فيه وتقدره فيما قبله واو أى وقف بذرهم ويظهر لى أيضا أن تقدير الواو أرجح حلا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لى أولا للدما بينى وما يؤيد ما ظهر لى ثانيا للشمى (قوله الجائر فيها الخ) هى ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايهام العطف (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أى بقليل جدا فى نفسه (قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى قلنا اهبطوا الى الأرض والبيتين بعده (قوله جملة المضارع المنفى الجائر الخ) هو المضارع المنفى بلم أولا (قوله يقع أيضا ظرفا) أى تاما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخبر (قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أى متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف والافه متعلق الظرف في هذا التركيب (قوله وذلك) أى المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه فيما في قوله تعالى ولم يجعل له عوجا فيما والتقدير أنزله فيما جملة النفى معطوفة على أنزل على عبده المكّاب وقيل حال من المكّاب جملة النفى معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافراد لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد الى المكّاب وقيل المنفصلة حال وقيل ما يدل منها عكس عرفت زيد أبوه من هو ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيئا يعرب لتليذه قياسه لعوجا ونظيره اعراب أحوى صفة لغناء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مداهمتان وانما هو على هذا حال من المرعى وأنر لتناسب الفواصل أما على تفسيره بالاسود من الخفاف واليس فهو صفة لغناء كذا فى المغنى والغناء بتخفيف المثانة وتشديد ما يقذف به السبل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه شمنى (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد تمتنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا لضعفه كاسم الاشارة والظرف (قوله وقدمضنا) الاولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب (قوله فصاعدا) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كافي التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية أى فذهب العدد

يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره (حظي) أى منع يعنى أنه قد يحذف عامل الحال جوازا لدليل حالى نحو وا شد القاصد سفرا وما أجور للقدام من حج أو مقالى نحو بلى قادرين فان خفتم فرجالا أو ركباناً أى تسافروا رجعت ونجمها وصلوا وجوبا قيا سافى أربع صور نحو ضربى زيد أقامها ونحو زيد أبوك عطوفا وقد مضى والتى بين فيها ازدياد ونقص بتدريج نحو تصدق بذرهم فصاعدا واشتر

بدنارفسا فلا وما ذكرتو بنحو افتاء وقد فقد الناس وأتميا مرة وفي سيا أخرى أى أتوحدوا وتحولوا وما عانى غير ذلك نحو وهنيا  
لك أى ثبتت لك الخير هنيا أو هنياك هنيا (١٤٤) تنبيه قد تحذف الحال للقرينة وأكثرا يكون ذلك اذا كانت قولاً أغنى

عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى قائلين ذلك واذيرفع ابراهيم القواعد من البيت وامجعل ربنا تقبل منا أى قائلين ذلك خاتمة تنقسم الحال باعتبار الاول باعتبار انتقالاتها عن صاحبها وزومها الى المنتقلة وهو الغالب والملازمة والثاني باعتبار رقصها لذاتها وعدمه الى المقصودة وهو الغالب والموطئة وهى الجامعة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والرابع باعتبار جريانها على من هى له وغيره الى الحقيقة وهو الغالب والسيية نحو مرت بالدار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبل نحو مرت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محققين رؤسكم ومقصرين أى

صاعدا مع أن فيه الخلاف ويحتمل عندى أن المقدرا نشاء أى فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية على انشائية (قوله وما ذكرتو بنحو) أى مع استفهام كامل الشارح أولا وصرح بكلامه لا ظاهره فقط وان زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعى (قوله وأتحوّل) راجع لقوله أتميا الخ ونظريه بأنه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تميميا الخ بل أنه يتخلق تارة بأخلاق التميمي وأخرى بأخلاق القيسي فالأولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر رجاءه كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والاصل أتخلق فتخلق تميمي مرة الخ (قوله هنيا) من هني بكسر النون وضهاهنا بتثنية النون هنا وهناه أى ساغ كذا فى القاموس (قوله أى ثبت لك الخير هنيا) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هنياك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كأمير وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو هذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه (قوله الى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لهما كفى هنيا ولما لم يخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهى المستقبل) قال فى شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولا م العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحققين ومقصرين فى الآية لانك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحققوا ويقصروا اهـ ولمن مثل بذلك التخصيص بان العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أى مقدرا ذلك) أنت خبير بأنه اذا نظر الى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرورجلها مستقبله انما هو بالنظر الى الصيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم أن يكون المقدر للعالم هو صاحبها أولا جرى على الاول صاحب المغنى واحتج له الشئى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمايينى (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كانه الدمايينى على المغنى بسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محققين ومقصرين لان الخلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له لا آمنين اذهى مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أى فى اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمان العامل وهى موجودة لا لزمان التكلم فانه ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكايه للعالم الماضية مجازا

التميز

(قوله اسم) أى صريح (قوله معنى من) أى معناها الشائع استعمالها فيه كاليان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه معنى من أنه يفيد معناها الا أنها مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فاعلم مما مر أنه لا تحتمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقريته قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وان لم تكن الاخراج هكذا ينبغى تقرير المقام (قوله مبين) نعم لاسم أى من بل لاهام اسم قبله يحمل الحقيقة أو ايهام نسبة فى جملة أو شبهها اهـ توضيح وشرحه للشارح والافوق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال أى من بل لاهام ما قبله بايضاح جنسه ولو بالتأويل كفى تمييز النسبة فانه بين جنس ما المقصود نسبة العامل اليه مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطاب شئى زيد أى شئى يتعلق بزيد وهذا الشئ مبهم يفسر نفسه واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأى سيبويه وأما مشهرا من قوله تعالى ان

عدة

ناوين ذلك قبل وماضية ومثل لها فى المغنى بجاء زيد أمس را كلاسماها تحكية وفيه نظر

التميز يقال تمييز ومييز ومييز وتفسير ومفسر وهو فى الاصطلاح (اسم معنى من مبين نكرة) فاسم جنس ومعنى من مخرج لما ليس معنى من كالحال فانه بمعنى فى ومبين

عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو ان كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة  
 الشهور مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله في المغني (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذبا الخ) فانها وان  
 كانا على معنى من لكنها في الاول للاستغراق وفي الثاني للابتداء أى استغفاراً مبتدأ من أول الذنوب  
 الى ما لا يتناهى قاله في التصريح ولك أن تجعلها في الثاني لتعليق بل هو وأظهر قد برز انما عادى عن  
 لضعفه معنى استتيب والافتقار للسبب والثناء من المحدثات فيصح كون ذبا مفعولاً به كإمر  
 بيان ذلك (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم  
 تنكيره وهذا رأى البصريين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة (قوله قد  
 فسر) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو  
 الصحيح (قوله جملة) كان الأولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتى في عجب من  
 طبيب زيد نفساً إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً كما يقتضيه كلامه بعد ولان المقابل  
 في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقاً مفسراً لاجتماع الذات غاية  
 الامر أن الذات امام ذكرورة أو مقدرة وانما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظراً للظاهر قال  
 الدماميني لان النسبة في الحقيقة لاجتماع فيها اذ يتعلق الطبيب بزيد أمر معلوم انما الاجام في المتعلق  
 الذى ينسب اليه الطبيب في الحقيقة اذ يحتمل أن يكون داراً أو علماً أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة  
 انما هو لا أمر مقدري يتعلق بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما جعل عليه  
 نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلاً بلا وغيره اشاء ونحو خاتم حديد اكاسياً أى فلاقصور (قوله فتمييز  
 الجملة الخ) قال الدماميني تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثاني عين الاول نحو كرم زيد  
 رجلاً وكرم الزيدان رجسين وكرم الزيدون رجلاً وكذا ان كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف  
 أنواعه لا اختلاف محاله بعد جمع نحو خسرا لاشقياء اعمالاً أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو كرم  
 الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويحب تركها ان كان معنى التمييز في الواقع واحداً والاسم  
 السابق متعدداً نحو كرم الزيدون آباء اذا كان أبوهم واحداً أو بالعكس وخيف اللبس نحو نطف  
 زيد أو أباء وكرم آباء أو كان التمييز مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الاتقياء جادوا وسعيوا وترجع  
 في نحو حسن زيد عينا ولميت هند شفة وترجع تركها في نحو حسن الزيدان أو الزيدون وجهها اه  
 بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان  
 للمعول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً (قوله والتمييز في مثله محمول عن  
 الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بالازم فقد يكون غير محمول نحو املاً إلا انما ماء ولله دره فارساً  
 بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسياًنى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلاً (قوله  
 والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لان  
 الآتى بعد الطلب أعز من المساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أى في مثله فهو من الحذف من الثاني  
 لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الاسلوب لان هذا مما أجرى مجرى الفعل (قوله عجب من طبيب زيد  
 نفساً) أى من طبيب نفس زيد فهو محمول عن المضاف اليه الذى هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما  
 بعده عن فاعل طبيب أى زيد طبيبة نفسه هذا هو الاوفق بما يأتى للشارح عند قول المصنف والفاعل  
 المعنى وان جاز أن يكون محمولاً عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبعاً لشيخنا (قوله وسرعان ذاهالة)  
 سرعان بثلاث السين والبناء على النقص فعل ماضى أى سرع وذافاعل واهالة تمييز محمول عن الفاعل  
 أى اخافة واخراعا ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالاً قال في القاموس وأصله أن رجلاً كانت له  
 نجة تحفاه ورغماها يسيل من مخزجها لهما فاقيل له ما هذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب  
 اهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه اهالة أو تمييز كقولهم تصبب زيد عرقاً وهو مثل

يضرب لمن يخبر بكنينة الشيء قبل وقته اه (قوله والذي يقتضيه الخ) أي حيث قال  
وعامل التمييز قدم مطلقا • والفعل ذو التصريف زراسبقا

وهو الذي يقتضيه كلام  
الناظم في آخر الباب  
ونص عليه في غير هذا  
الكتاب وذهب قوم إلى  
أن الناصب له نفس الجملة  
واختاره ابن عصفور  
ونسبه للمحققين ويصح  
تخريج كلامه هنا على  
المذهبين فلا اعتراض لانه  
يصح أن يقال انه فسر  
العامل لانه رفع ايهام  
نسبته إلى معموله وانه  
فسر الجملة لانه رفع ايهام  
ما تضمنته من النسبة وأما  
تمييز المقدرة فانه رفع ايهام  
مادل علمه من مقدار  
مساحي أو كيلي أو وزني  
(كشبر ارضا وقفيز برا  
ومنون عسلا وعقرا)  
وناصب التمييز في هذا  
النوع مميزة بالاختلاف  
(وبعددي) المقدرات  
الثلاث (ونحوها) مما  
أجرته العرب مجراها في  
الافتقار إلى مميز وهي  
الاولية المرادها المقدار  
كذئوب ماء وحب عسلا  
ونحو سمن اوراقود خلا  
وما حل على ذلك من نحو  
لنا مثلها ابلا وغير هاشاء  
وما كان فرعا للتمييز نحو  
خاتم حديد باب ساجا  
وجبة خزا

(قوله فلا اعتراض الخ) تفريع على قوله ويصح الخ لكن كان الاوضح تأخيرها عن قوله لانه الخ وفي  
نسخ بالوار وهي واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة  
وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح أنه  
يصح جعل المميز نفس العامل للحكمة وصفه بالا بهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها  
والجملة للحكمة وصفها بالا بهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفها فتوصف بوصفها فيجمل كلام المصنف  
على العامل أو الجملة فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وانه فسر الجملة الخ تقيم للقائدة ولادخل  
له في دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام (قوله ايهام مادل عليه) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير  
عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له لا من اللبس وفي قوله من  
مقدار حذف مضاف أي من مقدار مقدار إذا التمييز له لا للمقدار الذي هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به  
فاندفع الاعتراض بأن المجل الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدار بالمقدار لأن نفس المقدار فكان  
الاولى أن يقول لانه رفع ايهام مادل عليه المفرد من مقدرة وفيه اكتفاء أيضا أي من مقدار أو  
شبهه مما حل عليه فلا قصور (قوله مساحي) نسبة إلى المساحة بكسر الميم وهي الترع كذا في  
القاموس (قوله وقفيز) من المكيل ثمانية مكايك والمكول مكال يسع صاعا ومن الارض مائة  
وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادها نجعة أقفزة وقفران (قوله ومنون) تثنية منا كعصا  
ويقال فيه من وهو رطلان (قوله مميزة بلا خلاف) وانما عمل مع جوده شبهه اسم الفاعل في الطلب  
المعنوي للمعمول وقيل شبهه أفعل من ورجحه المصنف في الفائدة إذا كان المقدار مخلوطا من جنسين  
فقال القراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عند رطل سمناء عسلا على حد الرمان  
حلو حامض وقال غيره يعطف بالاولا ثم اللصم الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين كذا  
في الجمع (قوله وبعدي المقدرات) يعني المقدرة بالمقدار المساحي والمقدرة بالمقدار الكيلي والمقدرة  
بالمقدار الوزني الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنون والمتبادر من المتن أن المشار إليه الامثلة  
الثلاثة التي هي جزئيات فيكون الموارد بنحوها غير هاشاء كان مقدرا باحد المقادير الثلاثة أولا  
وظاهر صنيع الشارح ارجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاثة كما قررناه وحل نحوها على غير  
تلك الأنواع وكأنه حل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادها  
الجزئيات وارجاع الإشارة إليها مرادها الكليات فتأمل (قوله مما أجرته العرب مجراها) انما  
أجرته مجراها لشبهه بالمقدرة بالمقادير الكيلية وانما لم تكن مقدرة بمقدار كيلي حقيقة لان هذه  
الاولية لا تختص بمقدرة معين (قوله وهي الاولوية) أي أسماء الاولوية (قوله المرادها المقدار) أي  
مقدار المقدار أي المقدرة بذلك المقدار الذي هو الوعاء والذئوب الدلو والتي في ماء أو المثلثة ماء  
أو القرية من الامتلاء كذا في القاموس والحب يضم الحاء المهمة الخابية والنحو بكسر النون  
وسكون الحاء المهمة الرق أو زق السمن خاصة كالنحو يفتح فسكون والنحو كفتي كذا في القاموس  
والراقودت كبير يطل داخله بالقار (قوله وما حل على ذلك) أي على ما أجرته العرب مجرى المقادير  
وجامع الحمل أن كلامه يجمع الحقيقة من فروع اجماله بما بعده (قوله من نحو لنا مثلها ابلا وغير هاشاء)  
اعترضه سبحانه هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الاتي فذكرهما هنا ليس بظاهر  
لعدم تأني الجرح وقد يعتذر ببعض ذكرهما من حيث انهما نحو المقدرات في ان المنصوب بعدهما تمييز  
فتأمل (قوله وما كان فرعا) معطوف على نحو لنا الخ (قوله نحو خاتم حديد الخ) اعلم أن جرح نحو خاتم  
حديد أرجح من نصبه كإسباني وإذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز أرجح من

(اجره اذا أضفتها) اليه (كمدحظة غذا) وشبر أرض ومنوا ثم رذوب ماء وخب عسل وخاتم حديد وباب ساج (تنبيهان) الأول  
النصب في نحو رذوب ماء وخب عسل الأولى من الجر لان النصب يدل على أن (١٤٧) المتكلم أراد أن عنده ما يعلا الوعاء المذكور

من الجنس المذكور وأما  
الجر فيجوز أن يكون  
مراده ذلك وأن يكون  
مراده بيان أن عنده  
الوعاء الصالح لذلك الثاني  
انما يدل كتميز العدد مع  
هذه المقدرات لان له بابا  
يذكر فيه ولا نفراد  
تمييزها باحكام منها جواز  
الوجهين المذكورين  
وتمييز العدد اما واجب  
النصب كعشرين درهما  
أو واجب الجر بالاضافة  
كما في درهم ومنها جواز  
الجر بمن كإسياني ومنها  
أنه يميز تميز العدد اذا وقعت  
هذه المقدرات تميز الله نحو  
عشرين مدا برا وثلاثين  
رطلا عسلا وأربعين شبرا  
أرضا (والنصب) للتمييز  
(بعد ما أضيف) من هذه  
المقدرات لغير التمييز  
(وجاء ان كان) المضاف  
لا يصح اغناؤه عن  
المضاف اليه (مثل) فان  
يقبل من أحدهم (ملء  
الأرض ذهباً) مافي السماء  
قدر راحة سماها اذا لا يصح  
ملء ذهب ولا قدر سماها  
فان صح اغناء المضاف  
عن المضاف اليه جاز  
نصب التمييز وجاز جره  
بالاضافة بعد حذف  
المضاف اليه نحو هو أشجع  
الناس رجلا وهو أشجع  
رجل (تنبيه) محل ما ذكره

كونه على الحالية لجود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحلل الاشتقاق  
والانتقال وتعريف صاحبها وقال سيمويه وأتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعده تقدير ولا شبهه  
واستظهر ابن هشام رجحانها فقط أما نحو هذا خاتمك حديداً بتعريف الاسم فتعين فيه الحالية كما  
قاله المصنف أفاده الله مامني (قوله اجره) أي جواز انهم ان أريد نفس الآلة التي يقدر بها واجب  
الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزاً ولهذا لم  
يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن المجرور المذكور يسمي  
تمييزاً وقال ابن هشام لا يسمي تمييزاً (قوله اذا أضفتها) انما قيد لانه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها  
وان جره بمن مقدرة كما في تمييز كم أو ظاهرة كما يأتي في قوله واجره بمن الخ فيقوت المعنى الذي أراد  
سم (قوله كمدحظة غذا) مدمبتداً وغدا خبر هذا ما قاله المكودي وهو أقرب من جعل غذا بدلاً  
أو حالاً والخبر محذوف أي عندي وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كما رشد اليه ومنوا ثم رذوب ماء والظاهر  
على اعراب المكودي أنه مبتدأ أعطف عليه ما بعد والخبر محذوف أي كالمدة في جواز الجر بالاضافة  
ويجوز تقديره عندي وأما على اعراب الثاني فهو معطوف على مدحظة (قوله في نحو رذوب ماء)  
أي من المقدرات وما جرى مجراها مما يتوهم عند تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد  
فان جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لان في جره تخفيفاً بخلاف التنوين مع عدم توهم خلاف  
المقصود وبخلاف نحو شبر أرض فان الاظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود  
حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما رقتاً مل (قوله لان النصب يدل) أي فهو أنص في المقصود  
بخلاف الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أي أو الصيغة الموزون بها أو الميكال الذي يكال به أو الشيء  
الذي يصح به (قوله انما يدل كتميز العدد) أي مع أنه من تمييز المفرد (قوله ومنها أنه) أي تمييز  
هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييز الله أي العدد  
فبرا وعسلا وأرضاً تمييزات لتمييز العدد وهو مدا ورطلا وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد  
لسابقه فمعنى اجره اذا أضفتها أي الى التمييز كما قاله الشارح سابقاً بخلاف ما اذا كانت مضافة الى  
غيره والمراد بالاضافة ولو تقديره فدخل نحو الكوز ممتلئ ماء ولا متفق شحم (قوله من هذه المقدرات)  
يشكل على هذا التقييد مترز قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلاً اذا المضاف هنا ليس من  
المقدرات فهو خارج جه هذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضاً قل وقد مر من الشبهة بالمقدرات لانها  
كالمقدر المساحي لانها فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) إشارة الى وجه  
الشبهة في قوله ان كان مثل الخ (قوله ملء الأرض) برفع ملء على الحكاية كما أشار اليه الشارح  
(قوله الأرض) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذي يغني عن  
المضاف اليه هو التمييز لانه الذي يقع في محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جرح التمييز  
بالاضافة شيء غير التنوين أو النون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز وقامه نحو زيد أشجع الناس  
رجلاً فيقال أشجع رجل بخلاف نحو لله ذره رجلاً وريحه رجلاً فلا يقال دررجل ولا وريح رجلاً  
اه (قوله وجاز جره بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم بانه بعد الاضافة لم يبق تمييزاً بدليل صحة قولك  
هو أشجع رجل فلما تميزه وقد يمنع عدم بقاءه تمييزاً وتغييره لا ينافي كونه تمييزاً الماسم في كلام الشارح  
أن تمييز المقدرات يميز تمييز الأعداد (قوله محل ما ذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافي والمقصود  
بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافي جواز جره بمن سم (قوله والفاعل المعنى) بنصب

من وجوب نصب هذا التمييز هو اذا لم يدر جره بمن كما يذكره بعد وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال اه (والفاعل المعنى انصب) على  
التمييز (بافعاله مفضلاً) له على غيره والفاعل في المعنى



هو السببي وعلامته  
 أن يصلح للفاعلية عند  
 جعل أفعل فعلا (كانت  
 أعلى منزلا) وأكثر ما لا  
 يصح أن يقال أنت علا  
 منزلك وأكثر ما ليس  
 فاعلا في المعنى وهو ما أفعل  
 التفضيل بعضه وعلامته  
 أن يصح أن يوضع موضع  
 أفعل بعض ويضاف إلى  
 جمع قائم مقامه نحو زيد  
 أفضل فقيه فانه يصح فيه  
 أن يقال زيد بعض الفقهاء  
 فهذا النوع يجب جره  
 بالاضافة إلا أن يكون  
 أفعل التفضيل مضافا إلى  
 غيره فينصب نحو زيد أكرم  
 الناس رجلا (وبعد كل ما  
 اقتضى تعجبا به ميز ككرم  
 بابي بكر) رضي الله تعالى  
 عنه (أبا) وما أكرمه أبا  
 ولله دره فارسا وحسبك به  
 كافلا وكفى بالله علما وإجارنا  
 ما أنت جارة (واجر وعن)  
 لفظا كل تمييز صالح  
 لمباشرتها (ان شئت) لأنها  
 فيه معنى كما أن كل ظرف  
 فيه معنى في وبعضه صالح  
 لمباشرتها وكل تمييز فانه  
 صالح لمباشرته من (غير ذي  
 العدد والفاعل في  
 المعنى) المحول

الفاعل بالنصب ونصب المعنى بإسقاط الخافض اه سبندوبي والظاهر أنه يصح جر المعنى باضافة  
 الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى انه المنصف بالمعنى في الحقيقة اذ المنصف بالاحسن في  
 الحقيقة هو الوجه في قولك مثلا زيد أحسن وجهه وفي آخر ما سنقه عن نكت السبوطي إشارة إلى  
 هذا اقتبسه (قوله هو السببي) أي المنصف في المعنى بالشئ الجاري في اللفظ على غيره أي غير ذلك  
 المنصف فان المنزل مثلا هو المنصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على المخاطب (قوله اذ يصح  
 أن يقال أنت علا منزلك وأكثر ما لا يصح أن يقال أنت علا منزلك) أي ولا يصح فوات التفضيل اذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع  
 موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علوا زائدا وأكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصيح كون  
 هذا التمييز محولا عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السبوطي في نكته  
 نقلا عن ابن هشام التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن  
 وجهها وجهك أحسن فجعل المضاف تميزا والمضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المنصف  
 بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانك اذا قلت حسن وجهك لم  
 يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهها محولا عن حسن وجهك وانما يريد أن هذا التمييز  
 هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه لمحصرا وقد علمت الجواب (قوله اما ما ليس فاعلا في المعنى الخ)  
 والضابط أن تمييز أفعل التفضيل اذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد أفضل رجل وان لم يكن من  
 جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر ما لا (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى  
 تعجبا) اما وضعه وهو ما أفعله وأفعل به أولا نحو لله دره فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت  
 لان الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائزا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لاداله  
 أجيب بان المقصود افادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله  
 ولله دره فارسا) يقال در اللين يدر ويدر در او در ورا أكثر ويسمى اللين نفسه در او الاقرب أن المراد  
 هنا اللين الذي ارتضعه من ثدي أمه وأضيف الى الله تعالى تشريفا يعني أن اللين الذي تغذي به مما  
 يليق أن يضاف وينسب الى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في  
 الفروسية والمقصود التعجب كانه قيل ما أفرس هذا الرجل ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز  
 بعد الضمير نحو لله دره فارسا وبالهاقصة من تمييز النسبة ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا  
 ولله دره فارسا وجاء في زيد فباله رجالا وزيد حسبك به ناصر والله درك عالمنا وكذا بعد الاسم الظاهر نحو  
 لله در زيد رجلا ويا زيدا رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهولا ثم رأيت في الرضى أيضا ثم قال ما لمخضه  
 فتمييزا للنسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كافي نحو لله در زيد رجلا وكفى زيد رجلا اذ المعنى لله در  
 رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقا كافي نحو طاب زيد علما (قوله لفظا) حال من من أي  
 حالة كون من ملفوظة وليس متعلقا بقوله اجر لان الجر قد يكون تقديريا (قوله وكل تمييز الخ) فيه  
 تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب  
 على المفعولية لاجر (قوله غير ذي العدد) أي الصريح فلا يراد أن تمييزكم الاستهامية يجوز جره بمن  
 مع أنه تمييز عدد وانما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لان وضع من البيانية أن يفسر بها وبما  
 بعدها اسم جنس قبلها صالح لجل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وفي العدد لا يصح الحمل لكونه  
 متعددا والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعده من وهو التمييز مبين لما قبلها  
 وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح وعندى في هذا التعليل نظر أما أولا فلانه لا يتم على جميع  
 الاقوال الاستثانة في من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى وأما ثانيا فلانه يقتضى امتناع من في نحو  
 املا الاناء ما لعدم صحة جل الماء على الاناء ومقتضى المتن للصحة لان التمييز في نحو ليس فاعلا

عن الفاعل في الصناعة (كطب نفسا تفد) اذا اصله لتطب نفسك فهذا (١٤٩) لا يصلح ان لما شرت فلا يقال عندى

عشرون من عبد ولا طاب  
زيد من نفس ومنه نحو  
أنت أعلى منزلا ويجوز فيما  
سواهما نحو عندى قفيز  
من بروشبر من أرض  
ومنوان من عسل وما  
أحسنه من وجل  
تنبهات الأول كان  
يفنى أن يستنى مع ما  
استشاه التمييز المحول عن  
المفعول نحو وغرست  
الأرض شجرا وجرنا الأرض  
عيونا وما أحسن زيد أديبا  
فانه يمتنع فيه الجر عن  
• الثاني تقييد الفاعل في  
المعنى بكونه محولا عن

الفاعل في الصناعة لاخراج  
نحو لله دره فارسا وأبرحت  
جارا فانهم ما وان كانا فاعلين  
معنى اذا المعنى عظمت  
فارسا وعظمت جارا الا  
أنهما غير محولين فيجوز  
دخول من عابهما ومن  
ذلك نعم رجالا زيد ويجوز فيه  
نعم من رجل ومنه قوله  
فتم المرء من رجل تهامى  
• الثالث أشار بقوله ان  
شئت الى أن ذلك جائز لا  
واجب الرابع اختلف في  
معنى من هذه فقبل  
للمعنى وقال الشلوبين  
يجوز أن تكون بعد المقادير  
وما أشبهها زائدة عند  
سيويه كما زيدت في نحو ما  
جاءني من رجل قال الآن  
المشهور من مذاهب النحاة  
ماعدة الاختصاص أنها لا تزداد

في المعنى ولا مفعولا وقد دفع بان الكلام في من المفعولة في جرات التمييز وهي البيانية على أصح  
الاقوال كما سيأتي ومن في المثال ليست منها لانها ابتداءية أو سببية ويؤخذ منه أن جرات التمييز  
الفاعل في المعنى من غير المفعولة في جرات التمييز كالابتداءية والسببية جائز ولا بعده فيه قد بر (قوله  
عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو زيد أطيب نفسا لان التمييز فيه محمول عن فاعل أفعل  
التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل  
والاصل زيد طاب نفسه على ما أسلفه الشارح وقد منما فيه فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدا  
(قوله ومنه) أي من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلا فيجوز لا محمول  
عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل  
الفعل والاصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أي علوا زائدا على علو منزل غيرك فلا يرد أنه اذا  
قبل علام منزلك فان التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفي التوضيح أنه محمول عن المبتدا  
والاصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدا فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلا  
مجرورا وهو أيضا صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن  
المبتدا في الصناعة لان ما صلح لان يجزى بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا في المعنى (قوله  
وأبرحت جارا) أي أعجبت ويصح في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر  
ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا في قول الاعشى

أقول لها حين جد الرجيسل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جاريا في المثال متعينا لعدم التحويل  
لان قصد الشاعر بقرينه سياقه مدحها بانها نفسها جارة معجبة لابان جارا ما يجب حتى يكون محولا  
عن الفاعل ولولم يكن مراد الشارح ذلك لاحتج الى أن يقال تمثله بهذا المثال لغير المحول مبنى على  
أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال وتظهر كرم زيد ضيقا قال في المعنى ان قدر أن الضيف غير  
زيد فهو تمييز محمول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وان قدر نفسه أحق الحال والتمييز  
وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اه أي للتخصيص على المقصود والتمييز على التقدير  
الثاني من تمييز الجملة غير المحول قاله الدماميني (قوله اذا المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على  
مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلا في المعنى (قوله ومن ذلك) أي من الفاعل في  
المعنى الغير المحول عن الفاعل في الصناعة (قوله نعم رجالا زيد) مثله جبارا زيد قال الشاعر

• يا حبذا جبل الريان من جبل • دماميني (قوله تهامى) بكسر التاء ان كان تخفيف ياء النسبة  
لاجل الروى وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كتمان  
نسبة الى تهامة بالكسر نطق على مكة وعلى أرض معروفة بالبلدان وهم فيه الجزوهرى هذا ما  
يفيده كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض  
وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره وأيده الدماميني بان الضمير في نحو نعم رجالا  
زيد وزيد نعم رجالا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدا والخبر  
العموم اه أي وتغيير العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر في نحو لله دره فارسا والمبهم العام هو رجالا  
كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني  
عن المصنف (قوله فقبل للتبعض الخ) بفتح قول ثالث وهو أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في  
باب معروف الجر ونقله المصنف عن الموضع في الحواشي وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أي  
مما أبرى مجراها وما حمل عليه (قوله ويدل لذلك) أي الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلا

الافى غير الايجاب قال في الارتشاف ويدل لذلك يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها قال الخطيب طافت أمامة بالركان آونة  
ياحسنه من قوام ما ومنتقبا بنصب منتقبا على محل قوام الخامس اذا قلت عندى عشرون من الرجال

لا يكون ذلك من جرمية العدد بل هو تركيب آخر لان تغيير العدد شرطه الافراد وايضا فهو معروف اه (وعامل التمييز قدم مطلقا) أي ولو فعله متصرفا فافا لا سيويه والفرء وأكثر البصريين والكوفيين لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره اقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل أما غير المتصرف فبالاجماع وأما قوله (١٥٠) ونارنا لم ير نارنا مثلها فضرورة وقيل الرؤية قلبية ونارنا مفعول ثان

لزيادة لانه يصح مراعاة محمل المجرور بتغير الزائد اذا كان يظهر في الفصح ولا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الاصل لظهوره في الفصح عند حذفها فتأمل (قوله آتية) بمد الهزمة جمع آوان من قوام بفتح القاف أي قامه وما زائدة ومتقبا بفتح القاف موضع النقاب (قوله لا يكون ذلك من جراح) أي بل قوله من الرجال صفة لعشرون (قوله لان تغيير العدد) أي المنصوب بقرينه أن الكلام في جواز جرم التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا ان أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أي فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله لمحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا في الاصل) أي وأعطى غير الفاعل في الاصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أي في اسناد الطبيب لزيد فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لقوات الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكك على هذا يشكك على تعليل الشارح أيضا على أن النظر الى الاصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغير عما كان يستحقه الخ) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله كائب الفاعل فانه كان جائزا لتقديم على العامل وصار بالنيابة ممنعه فاي مانع من اعطاء التمييز بصيرورته ففضله حكم المفعول من جواز التقديم لا نا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا الخ) فنارنا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لانه تمييز مفرد (قوله ونارنا الخ) قال سم فيه نظروا الوجه كونه مفعولا مطلقا أي سبعا نارا اه ووجه النظر أن جعله حالا من ضمير سبق يقتضي أن التزرو وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لي وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا معاني (قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلي في صدر البيت وهو أنه جرم ليلي بالفراق حبيها (قوله ضيعت حزمي الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء الانزجار (قوله بما ذكر) أي من الايات وأجيب بانه ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات) أجيب بالفراق فان تقديم التمييز محل الغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا محل الغرض مع أنه جائز تقدير (قوله رددت بمثل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب فمد بفتح النون أي ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم كبش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحيه سا كنه فتشين مجهة أي سريع العدو والثلاثة صفات لمثل والشاهد في ما حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أي سالا (قوله عينا قر) قال في القاموس قر عينه نقر بالكسر والفتح قره وقد تضم وقرور ابردت وانقطع بكأها وأرأت ما كانت متشوقة اليه اه ومثريا حال أي كثير المال كافي القاموس وتفسير البعض له بمعطيا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو سهو منه الخ) نظريه سم بأن عطفاه والمرء عند المناظم مبتدأ في التسهيل

(والفعل ذو التصريف نزار سبعا) هو مبني للمفعول ونزار حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أي مجسم عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزار أي قليل من ذلك قوله أنفسا تطيب بئيل المني وداعي المنون ينادي جهارا وقوله وما كان نفسا بالفراق تطيب وقوله ضيعت حزمي في ابعادي الاملا وما ارعوت وشيبارامي اشتعلا وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرجي القياس عليه محججين بما ذكره قيا ساعلى غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب تنبيهان الاول مما استدلل به الناظم على الجواز قوله رددت بمثل السيد نهد مقلص كبش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذكرا

وهو سهو منه لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفهمه المذكر والنائب للتمييز هو المحذوف الثاني أجمعوا على وقد منع التقديم في نحو كني زيد رجلا لان كني وان كان فعلا متصرفا إلا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أ كفاء رجلا فحقه يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويقتربان في سبعة أمور فأما أمور الاتفاق فانه ما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للاهمام وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال تنحى بجملة ونظر فاف مجرورا كالم والتمييز لا يكون الا اسما الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال

• الخامس أن الحال تنقدّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو مصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهباً وتأتي التمييز مشتقاً نحو لله دره فارساً وقد مر

• السابع الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فاما قوله تعالى إن اعداء الشهر عند الله اثنا عشر شهراً فمنهم من ادعى أن عددها سبعة أو ثمانية أو ثمانية عشر فبين وأما الجازة ببرد ومن وافقه نعم الرجل بل زاد يدر دودة وأما قوله زود مثل راد أي يكفينا فنعلم الزاد زاد أي يكفينا زاداً

• الصحيح أن زاداً معقول يزود اما مفعول مطلق ان يزيد به التزود أو فعول به ن أريد به الشيء الذي تزود به من أفعال البر عليهم فمثل نعت له تقدم صار حالاً وأما قوله الفتاة فتاة هند لو بدلت بالصبية نطقاً أو بإيماء نامة حال مؤكدة والله أعلم

﴿حروف الجر﴾

هالـ (حرف الجر وهي)   
مرون حرفاً (من) و (إلى)   
حـ (أو) (خلأ) و (حاشا)

## ﴿حروف الجر﴾

و(عدا)و(فی)و(عن)و(علی)و(مد)و(مند)و(رب)و(اللام)و(نخی)و(واو)و(ناه)و(کاف)و(الباء)و(لعل)و(متی)کله  
مشترک فی بحر الاسم علی التّفصیل الاتی وقد تقدم الکلام علی خلاوحاشا وعد فی الاستثناء وقل من ذکر کی و لعل و متی

و(عدا)و(فی)و(عن)و(علی)و(مد)و(مند)و(رب)و(اللام)و(نخی)و(واو)و(ناه)و(کاف)و(الباء)و(لعل)و(متی)کله  
مشترک فی بحر الاسم علی التّفصیل الاتی وقد تقدم الکلام علی خلاوحاشا وعد فی الاستثناء وقل من ذکر کی و لعل و متی

في حروف الجر لغرابية الجرحين • أما في قبح ثلاثة أشياء الأول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علّة الشيء نحو كيه بمعنى له  
• والثاني ما المصدرية مع صلته كقولك (١٥٢) براد الفتى كجاء يضرونه ينفع أي للضر والنفع قاله الاخفش وقيل ما كانه

الثالث أن المصدرية وصلتها نحو جئت كي أكرم زيدا إذا قدرت أن بعدها فان والفعل في تاويل مصدر مجرور بها ويدل على أن أن تضم بعدها ظهورها في الضرورة كقولك

قالت أكل الناس أصبحت مانحا

لسانك كما أن تعرف وتخدع والاولى أن تفقد ركي

مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيسلا تأسوا

• وأما بدل فالجرح بها لغة عقيم ثابتة الاول

ومحذوفه مفتوحة الآخر ومكسورة ومنه قوله

لعل الله فضلكم علينا بشئ إن أمكم شريم

وقوله لعل أبي المغوار منك قريب

وأما متى فالجرح بها لغة هذيل وهي بمعنى من

الابتدائية مفعول من كلامهم أخرجهما متى كنه أي من كنه وقوله

شربن عماء البحر ثم ترفعت متى ليج خضر لهن نثج

وأما الاربعة عشر الباقية فسيأتي الكلام عليها

تنبيهان الأول انما بدأ بمن لانها أقوى حروف

الجر ولذلك دخلت على مالم يدخل عليها نحو

من عندك الثاني عد بعضهم من حروف الجر التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم قال ذلك

عن الستة في التفصيل الآتي (قوله نحو كيه) أصله كما أخذت ألف ما وجوب بالدخول حرف الجر عليها وحى بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصريح وغيره (قوله ما المصدرية مع صلته) كان الاولى أن يقول المصدر المنسب من صلة ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد في تأويل مصدر مجرور بها كذا قال البعض والوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور ومحذوب بالحرف لانه الذي تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح في تأويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان قرئ بالرفع خبر ثان لقوله فان والفعل فلا ولم يقل على هذا مجروران لان المراد مجموع أن والفعل فتأمل (قوله للضر والنفع) أي ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كانه) أي لشيء عن عملها الجرح مثلها في ربحا (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لما نحو ولسانك أي حلالة لسانك المفعول الثاني كافي التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف فتخضع تفسيرى والخذع ارادة الميكرو بالغير من حيث لا يعلم (قوله والاولى) أي في الموضع الثالث (قوله ثابتة الاول الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجرح فيها ولا يجوز في غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصريح (قوله لعل الله) فانه مرفوع تقدير بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان أمكم شريم أي مفضضة بدل من شئ (قوله وهي بمعنى من الابتدائية) قال في الهمع ونأى اسم بمعنى وسط حكى وضعها متى كنه أي وسطه (قوله شربن) أي السحب وضم شربن معنى روين فعدها بالباء أو هي بمعنى من وقوله لهن نثج أي صوت حال من التؤن في شربن وهذا على قول العرب والحكماء ان السحاب بأحد الماء من البحر ثم عطره قال في التصريح يقال ان السحاب في بعض المواضع تدفون من البحر الملح فتتمد منه اخر اطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدا الى الجوف فيلطف ذلك الماء ويغذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تطرح حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لانها أقوى حروف الجر) ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله نحو من عندك) أي من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية (قوله ها التنبيه) أي صورة لا معنى اذهى حرف قسم وكذا يقال في قوله وهمزة الاستفهام كما في سم وقوله اذا جعلت أي كلاًهما (قوله في التعويض) أي صورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع الهمزة وصلها مدا وقصرها للغات أربع والله بالمد مع الوصل والله بالقطع بلا تعويض شئ عن الباء كذا في الهمع قال الدماميني وأضعف اللغات الأربع في ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرحى (قوله بالعوض) أي بل بالعوض عنه المحذوف وهو الباء لانها أصل حروف القسم (قوله خلافا للاخفش ومن وافقه) أي حيث ذهبوا الى أن الجر بالعوض وهو المنجبه عندي بدليل أن الجربوا والقسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بمماثل بأن المضمة قياس مع الفارق لان الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل اضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم (قوله الى أن أين) يفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الاصح وبالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وبفتحين ويقال ايم بكسر فضم وأيم بفتح فضم وأيم بكسرتين وهم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم قال أبو حبان وهي أغرب لغاتها وام بكسرتين وأم بفتح فضم وام بفتح فكسر وام بكسر فضم وام بكسر ففتح ومن يفتح الحرفين وكسرهما وضمهما وام مثلثا فهذه عشرون لغة كذا في الهمع (قوله وشذافي

من عندك الثاني عد بعضهم من حروف الجر التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم قال ذلك في السهيل وليس الجز في التعويض بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى أن أين في القسم حرف جر وشذافي



ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم فحوم الله وجعله في الأسهل بقية (١٥٣) أين قال وليست بدلامن الواو ولا

أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء أن لات قد تجوز الزمان وقرئ ولات حسين مناص وزعم الاخفش أن به حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل بخولوا لا ولولا لا ولولا فاضمار مجرورة بها عند سيبويه وزعم الاخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا يعمل لولا في الظاهر وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بشبوت ذلك عنهم كقوله

أطمع فينا من أراق دماءنا ولولا لم يعرض لاحسابنا حسن \* وقوله

وكم موطن لولا لا طعت كما هوى

باجراءه من قنصه النيق منهوى انتهى

(بالظاهر اخصص منذ) (مدوحى والكاف والواو ورب والتا) وكى

ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك في غير الظاهر

والضمير على ماسأى بيانه (واخصص منذ منذ وقتا) وأما قولهم ما رأيت منذ أن

الله خلقه فتقديره منذ

ذلك لأنها اسم بمعنى البركة (قوله فحوم الله) هو على هذا القول مبنى على إحدى الطرقات لأنه حرف جر وهذا يعرف ما في كلام البعض فانظروا وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلامن الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها كافي التاء قاله المامني وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفها للتخفيف (قوله ولا أصلها من) أي التي هي حرف قسم على رأي جماعة مشي عليه المصنف في تهذيبه في مجت من الجارة محتص رب مضافا إلى الياء نحو من ربي لا فعل بضم الميم وكسر هاء مع سكوت النون فيهما وأما لم يكن الأصل من هذه فحذف فونها لأن الأشهر في من هذه الاختصاص بر بي وأما واية الاخفش من الله فسادة بخلاف م. وأما من التي هي لغة في أين فثلاثة الحرفين كما مر قاله المامني بعضه في مجت من الجارة وبعضه في مجت أين (قوله والصحيح أنها اسم) أي مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق (قوله أن لولا حرف جر) أي لا يتعلق بشئ كرب ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المغني وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه بهذا بأن حرف الجر الأصلي لا بد من متعلق ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الاخفش أنها في موضع رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أي وإن كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المنصلة كافي عساه وعسائي على قول تقدم في أفعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وحرف كافي مجت من ضرب بل زيد واعلم أن لنا إذا عطف على مدخول لولا اسمها ظاهرا تعين رفعه اجتماعا لأنها لا تجوز الظاهر به عليه المامني (قوله حسن) قال العينى أراد به الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ويرى عيسى بسكون الموحدة اسم قبيلة ويرى جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطعت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولا لا طعت والرابط محذوف أي طعت فيه وطعت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطح ويطوح أي هلك وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهرى أي ساقط والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجشة والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلية على المقصور وعليه على عكس قوله الاتي واخصص منذ منذ واغما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمتكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضا عن باء القسم لأصله وغرابية الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين في محوكل وطردنا المنع (قوله واخصص منذ منذ وقتا) قال ابن عصفور ما يستل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا فتقول منذ كم ومذمتي ومذأى وقت ولا تقول منذ ما لان ما لا تكون ظرفا فان قلت سينص على دخولها على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجب بأنهم حينئذ ليسوا في جرب اتفاق والكلام فيما إذا كانا جارين هـ يس على أن منهم من يرى أنها حينئذ داخلان على زمان مقدرمضاف الجملة وعليه لا إشكال (قوله منذ أن الله خلقه) أي على رواية فزع الههزة أما على رواية الكسر فنذا اسم لدخولها على الجملة (قوله ويشترط في مجرورها) وكذا في مرفوعها وبقى شرط رابع وهو أن يكون منصرفا فلا يجوز

(٢٠ - صبان ثاني) زمن أن الله خلقه أي منذ زمن خلق الله إياه تنبيه على بشرط في مجرورها مع كونه وقتا أن يكون معينا لا ميم ما مضيا أو حاضرا المستقبلا تقول ما رأيت منذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا أقول منذ يوم ولا أراه منذ وكذا في منذ هـ

(و) اخصص (رب \* منكرا) فخورب (١٥٤) رجل ولا يجوز رب الرجل (والتاء لله ورب) مضافا للكعبة أولياء المتكلم نحو

وتالله لا كيدن أصنامكم  
وترب الكعبة وتربي  
لا فعلن وندرتا الرحمن  
وتحياتك (ومارو ومن  
نحور به فتى) وقوله  
وربه عطبا أنفذت من  
عطبه

(نزل) أى قليل تنبيه  
يلزم هذا الضمير المحرور  
بها الافراد والتذكير  
والتفسير بتمييز بعده  
مطابق للمعنى فيقال ربه  
رجلا وربه امرأة قال  
الشاعر

ربه فتية دعوت الى ما  
يورث المجد دائبا فأجابوا  
وقد سبق التنبيه عليه في  
آخ باب الفاعل (كذا كها  
ونحوه) أى قد حرت  
الكاف ضمير الغيبة قليلا  
كقوله

وأم أوعال كها أو أقربا  
وقوله  
ولا ترى بلا ولا حلا

ولا كها كهن الاحاطلا  
وهذا مختص بالضرورة  
تنبيهه قوله ونحوه  
يحتمل ثلاثة أوجه الاول  
أن يكون إشارة الى بقية  
ضمائر الغيبة المتصلة كما  
في قوله كولا كهن \* الثاني  
أن يكون إشارة الى بقية  
الضمائر مطلقا وقد شذ  
دخول الكاف على ضمير  
المتكلم والمخاطب كقوله  
واذا الحرب شمرت لم تكن

سكى

منذ صحتريد صهر يوم بعينه ويشترط في عاملها أن يكون فعلا ماضيا مضافا نحو ما رأته منذ يوم  
الجمعة أو متطاولا نحو سمرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس (قوله واخصص  
رب منكرا) أى فى الكثير فلا يرد قوله إلا فى ومارو والخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور  
والزحشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالقارمى معرفة  
جار مجرى النكرة وقديده طف على مجرورها مضاف الى ضميره فخورب رجل وأخيه لأنه نكرة تقدير  
اذا التقدير وأخ له وانما لم يجوز رب أخى الرجل لأنه يغنى فى التابع ما لا يغنى فى المتبوع أمارب رجل  
وزيد مثلا فلا يجوز قال فى التسهيل ولا يلزم وصفه أى المنكر المحرور بها خلافا لله برد ومن وافقه  
(قوله والتاء لله ورب) يوهم التسوية فى الدخول عليها وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد  
يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجاهل هذا الضمير عائد على مبهم فى  
الذهن يعنى قبل ذكره مؤخرًا تمييزا فلا ينافى عدم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كالم  
هذا ما ظهر لى (قوله وره عطبا) أى مشرفا على العطب أى الهلاك قاله العيني ولا ينافيه قوله أنفذت  
من عطبه لأن المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالانفاذ المشعر بالوقوع بمبالغة (قوله أى قليل)  
أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزل شاذ من جهة القياس وإن كان كثيرا مطردا فى الاستعمال (قوله  
الافراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز  
الكوفيون مطابقة الضمير لفظا فخوربها امرأة ورهم - مارجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله  
والتفسير بتمييز بعده) . يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف ميزنم وبش ولعل الفرق قوة  
العامل فى باب نعم وبش فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلا فانه ضعيف وأشعارا لمخصوص  
بنوع التمييز فى باب نعم وبش وعدم اشعار شئ به فى رب فتية (قوله دائبا) أى ارتدادا أى دائما  
(قوله وأم أوعال كها أو أقربا) صدره \* خلى الذنابات شمعا لا كتبنا \* وضمير خلى الجار وحشى  
والذنابات بفتح المجهمة اسم موضع وشمع الا طرف أى ناحية شمعه وكتبنا بفتح الكاف والمثلثة  
أى قريبا منه والمفعول الثانى نخلى اما شمعا لا وكتبنا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع  
وهو منصوب عطفا على الذنابات وأمر فروع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات وأقربا على الاول  
معطوف على محل الجار والمحرور وعلى الثانى معطوف على المحرور (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا  
ولا حلا أى زوجات كها أى كالجوار الوحشى ولا كهن أى الاتن الاحاطلا استثناء من بعلا والحاظ  
الماع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم  
الابانهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهجه عبارة المصنف من أن دخول الكاف  
على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدا وضرورة ويجاب بأن التشبيه  
فى أصل القلة (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو متكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة  
(قوله وقد شذ الخ) غرضه التورك على المتن اذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى بإيهام عبارته أن  
دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون  
دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة بخلاف  
ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شمرت) أى نهضت ركنى بكسر الكاف لمناسبة بابه المتكلم كفى  
الدما مبنى عن سيبويه (قوله وأما دخولها) مقابل لمحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجروا ما الخ  
(قوله فجعله فى التسهيل أقل) يتجه لى أن المراد الاقلية من حيث القياس وجبئ لا يرد عليه نظر  
المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقلية أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا  
وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فان شذوذ من الجهة الاولى فقط فاعرفه فانه فى غاية

وكقول الحسن أنا كل وانت سكى وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما أنا كها وما أنا كانت وما أنت كاشا النفاسة  
وعلى ضمير النصب نحو ما أنا كياك وما أنت كايا فجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل

النفاسة (قوله قال المرادى وفيه نظراخ) حاصله منع الاقلية بانه ان لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أى في حتى الحارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المخبر كضربهم حتى أباك وقال ابن هشام الخضر اوى لا تعطف الا الظاهر كالجارية اه فارضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره وفيه أن الحقيقي بكونه تأكيد لا الثانية دون الاولى فيكون القسم مقعما بين النافي والمنفى الا أن يراد التوكيد اللغوي ولا يلحق جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفى مفعول وقوله حنالك أى اليك أى الى لقيك والمعنى لا يجدون فتى الى أن يلقوا فحينئذ يجدون الفتى هذا ما ظهر لى (قوله في ذكر معانى الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجرزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيباة فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوزا لكونه فيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسا كما في التصريح والمعنى وان اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف قال في المغنى وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله بمن) قال في الهمع الغالب في نون من اذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يحذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل وتظيره حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها التكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى الاخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه باختصار (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به الى أن الامر في كلام المصنف ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الاولى) قد ذكرنا خمس بقوله ومن وباء يفهمان بدلا (قوله التبعية) ان أريد به التبعية المحووظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة بطأ أحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبارة وان أريد به مطلق التبعية كان في العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعية بل التبعية المحووظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعاني الا تيسر للحروف قال في المطول والمختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها النظر فيه وكى معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والالما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هما باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معاني تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام اه وكتب سم على قوله معاني الحروف ما نصه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام ما نصه لان الخواص تستلزم العوام اه وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يحذفها بعض أى في أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخماس أن تكون بمعنى بدلى توافقهما في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا لمحووظ للغير وانما اختلفوا في كون هذا الجزئى هو الموضوع له أولا ذهب الى الاول العضد والسيد ومن وافقهما فقلوا معاني الحروف جزئيات وضعها واستعمالا في مثل موضوعه لكل فرد من الابداء آت الجزئية المحووظة للغير مستحصرة بكلية يعيها وذهب الى الثانى الاوائل فقالوا هي كليات وضعها جزئيات استعمالا قال عبيد الحكيم في حاشية المطول ذهب الاوائل الى أنها موضوعة للمعاني الكلية المحووظة لغيرها قلنا هذا شرط الواضع في

قال المرادى وفيه نظر بل ان لم يكن أكثر فهو مساويا والثالث أن يكون اشارة الى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر ودخوله على الضمير قليل كقوله فلا والله لا يلحق أناس فتى حنالك يا ابن أبى زياد وقوله

أت حنالك تقصه دكل فيج ترجى منك أنها لا تخيب اه وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف (بعض وبين وابتدى في الامكنه بمن) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الاولى الاول التبعية نحو حتى تنفقوا مما تحبون وعلا متها أن يصح أن يحذفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون الثانى بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلا متها أن يصح

(قوله الاوائل الخ) اعلم ان الواضع رأى وضعها للكلى لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئى الذى هو آلة كذلك الاسماء تأمل

دلائلها ذكر الغير معها فغنى من مثله هو الابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب  
 ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اه يعنى التفتازانى وما قيل يلزم حينئذ أن  
 لا تستعمل الألفى معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لاحقات لها مع انهم ترددوا في أن المجاز  
 يستلزم الحقيقة أو لا مدفوع بأن هذا انما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها  
 أما اذا كان من حيث انها أفراد للمعاني الكلية فلا اه باختصاره بسط الكلام على ذلك في رسالتنا  
 البيانية (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا ان كان ما قبلها  
 معروفة فان كان نكرة فعلا متها أن يخلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أى هى ذهب ولو قال  
 أن يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها كان أحسن واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر  
 في محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في اعرابه ان كان نكرة (قوله  
 ابتداء الغاية) يعنى المسافة لامعناها الحقيقية الذى هو آخر الشئ فهو من تسمية الكل باسم الجزء  
 وعلا متها أن يحسن في مقابلهتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى  
 أعوذ بالله التجرى اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله الشافعى عن الرضى (قوله في الامكنة) الاولى  
 أن يراد بها ما عدا الأزمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمسجد أسس  
 على التقوى من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن  
 يعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثير ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن  
 بيننا وبينك حجاب (قوله تخيرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع الى السيوف ويوم حليلة  
 من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت الحرث بن أبى شهر ملاقى غسان وجهه أبوها جيشا الى  
 المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طبيبا وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أينناك من عند صاحبنا  
 وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتبأس هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر  
 وقتلوه ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس والتجارب كما سجد جمع تجربة  
 كذا في المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو  
 مفعولا به أو مبتدأ أى أو مفعولا مطلقا على ما جئ الىه ابن هشام ومثله تبع الابداء بقوله تعالى  
 ما فرطنا في الكتاب من شئ أى من قريظ فلا تزداد مع غير هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزداد قبل  
 الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ببناء تتخذ للمفعول وقد قدم في  
 باب الحال عن ابن هشام رده بانه يلزم على الحالية اثبات الملائكة لانفسهم والولاية وجعل ابن مالك من  
 الداخلة على الظروف التى لا تصرف زائدة كما مر في محله (قوله أن يسبقها نى أو شبهه) فلا تزداد في  
 الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله  
 التفتازانى عن القوم (قوله والاستفهام) أى يهل وكذا الهمزة على الاوجه فلا تزداد مع غيرهم العدم  
 السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط والهمزة  
 له واطلب التصور (قوله الامبتدأ) أى ولو فى الاصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثانى مفعول أعلم  
 كما قاله الدمامينى (قوله أو مفعولا به) أى حقيقة تخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفعول أعلم  
 لانهم اخبروا في الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانى ماضيا الى أولهما اذا  
 المظنون في ظننت زيدا قائما قيام زيد قاله الدمامينى (قوله هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى) أى  
 لانها قبل دخول من تحتها نفي الوحدة بمرجوعية ونفي الجنس على سبيل العموم براجعية قد دخلها  
 منحصص على الثانى فيمتنع أن يقال ما جاء من رجل بل رجلان فان قلت اذا أفادت التنصيص  
 فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون متعجمة بين  
 طالب ومطلوب وان كان سقوطها محلا بالمقصود قاله المصرح (قوله مع نكرة تختص به) أى بالنفى أو

أن يخلفها اسم موصول  
 لثالث ابتداء الغاية في  
 الامكنة بانفاق نحو من  
 المسجد الحرام الى المسجد  
 الاقصى (وقد أتى لبده)  
 الغاية في (الازمنة) أيضا  
 خلافا لا كثيرا بصريين نحو  
 لمسجد أسس على التقوى  
 من أول يوم وقوله تخيرن  
 من أزمان يوم حليلة الى  
 ليوم قد جرب كل التجارب  
 الرابع التنصيص على  
 العموم أو تأكيد  
 التنصيص عليه وهى  
 الزائدة ولها شرطان أن  
 يسبقها نى أو شبهه وهو  
 النهى والاستفهام وأن  
 يكون مجروراً هانكرة والى  
 ذلك الإشارة بقوله (وزيد  
 فى نفي وشبهه غير نكرة)  
 ولا تكون هذه النكرة  
 الامبتدأ (كما لباع من  
 هفر) أو فاعلا نحو لا يقيم  
 من أحد أو مفعولا به نحو  
 هل ترى من فطور والى  
 لتنصيص العموم هى التى  
 مع نكرة لا تختص بالنفى  
 والى لتأكيد هى التى  
 مع نكرة تختص به كاحد  
 وديار

وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوا هازا زائدة في نحو (١٥٧) قولهم قد كان من مطر وذهب الاخفش الى

عدم اشتراط الشرطين  
معافاجازيادتها في الايجاب  
جارة لمعرفة وجعل من ذلك  
قوله تعالى يغفر لكم من  
ذنوبكم • الخلامس أن  
تكون بمعنى بدل نحو أرضيت  
بالحياة الدنيا من الآخرة  
وقوله

أخذوا الخاض من الفصيل  
غلبة

ظلموا ويكتب للامير أفيلا  
السادس الظرفية نحو  
ماذا خلصوا من الارض  
إذا فودي للصلاة من يوم

الجمعة • السابع التعديل  
نحو مما خطاياهم أعرقوا  
وقوله يغضي حياء ويغضي

من مهابته • الثامن  
موافقة نحو يا ويلنا  
قد كنا في غفلة من هذا

• التاسع موافقة الباء  
نحو ينظرون من طرف

خفي • العاشر موافقة على  
نحو نصرناه من القوم

الذين كذبوا (للانتهاج)  
ولام والى) أي تكون

هذه الثلاثة لانتها الغاية  
في الزمان والمكان والى

أمكن في ذلك من حتى  
لانك تقول سرت البارحة

الى نصفها ولا يجوز حتى  
نصفها لان مجرور حتى

يلزم أن يكون آخر أو  
متصلا بالآخر نحو أكلت

السهمكة حتى رأسها ونحو  
سلام هي حتى مطلع الفجر  
واستعمال اللام لانتها

شبهه وانما كانت لتأكيد لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصاف زيادة من تأكيد ذلك  
(قوله وذهب الكوفيون) أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الاخفش في عدم  
اشتراط الشرطين معا واختاره في التسهيل كذا في الهمع (قوله وجعلوا هازا زائدة الخ) أجيب بان من  
تبعية أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطر واءترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة  
أو الظرف مقامه قليل لاسيما اذا كان الموصوف فاعلا وأجيب أيضا بان الفاعل غير مستتر يعود  
الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من  
الضمير وبان زياتها في ذلك حكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بذلك على سبيل حكاية  
المسؤول كما قالوا دعنا من غمرنا كذا في الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أجيب بان  
من للتبعية ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب في الاول ذنوب أمه فوح  
عليه الصلاة والسلام وفي الثاني ذنوب أمه تبيينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض  
الموجبة الجزئية الا السالبة السالبة الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أي عمل الزكاة  
والخاض النوق الحوامل لا واحد لهما من لفظها بل من معناها وهو خلفه والفصيل ولد الناقة اذا  
فصل عنها والغلبة بالغين المجمة ولللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة والافيل صغير الابل  
لا قوله أي غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أي أدى فلان أفيلا (قوله ماذا خلصوا من الارض  
الخ) كونهما الظرفية أو بمعنى عن أو الباء أو على مذهب الكوفيين وللصبر بين أن يجعلاها في هذه  
الآية لبيان الجنس وفي يا ويلنا قد كافي غفلة من هذا للابتداء لا فائدة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد  
قال الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كافي فويل للذين كفروا من النار لكن  
التعلق في آية يا ويلنا معنوي لأصناعي للفصل اه ملخصا وكذا ينظرون من طرف خفي وفي ونصرناه  
من القوم الذين كذبوا بآياتنا على تضمن نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك وقال الدماميني والشئني ان  
أريد كون الطرف آلة للنظر فمن معنى الباء أو مسبب له فهي للابتداء فهم ما معنيان متغايران  
موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أي لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال في  
نظايره الاتية ومن التي للمجاوزة على أظهر أوجه في الهمع الداخلة على ثانی المتضادين نحو والله  
يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أي باء الاستعانة دماميني  
(قوله والى أمكن في ذلك) أي أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولانه يجوز  
كتبت الى زيد وأنا الى عم - روأي هو عايتي وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى  
عمر ولو ضع حتى لا فائدة تقضى الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودا  
به التقضى ولا حتى الكوفة أضعف حتى في الغاية فلم يقابلها ببدء الغاية ذكره في المغنى ولا  
ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه الى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو  
سرت حتى أدخلها لانه قد يلتزم أن ما انفردت به الى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف  
والشارح أن حتى الجارة لانتها دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بان المضمرة والا فقد  
تكون له وقد تكون للتعديل والاستثناء كما سيأتي قاله الدماميني (قوله لان مجرور حتى الخ) خالفه  
في التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقي آخر جزء خلافا لراعم ذلك (قوله أن يكون آخر الخ)  
أي وان يكون ظاهرا الاضهرا الا ما شد كما سيأتي قيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كافي  
الى وعلى ولدى وهى فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لاضله بلا ضرورة (قوله نحو أكلت السمكة  
الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هي الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل  
لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أي في

قليل نحو كل يجري لاجل مسمى وسياق الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب اعراب الفعل  
• وأما الى فلها انما ثمة معان الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم



يفيد حيا أو بفضا من فعل  
تجب أو اسم تفضيل نحو  
رب السجبن أحب إلى  
• الرابع موافقة اللام  
نحو والأمر اليك وقيل  
لانتهاء الغاية أي منته البك  
• الخامس موافقة في نحو  
ليجمعنكم إلى يوم القيامة  
وقوله

فلا تتركني بالوعد كاني  
إلى الناس مطلي به القار

أجرب  
السادس موافقة من كقوله  
تقول وقد علمت بالكور  
فوقها

أيسق فلا يروى إلى ابن أحمرا  
السابع موافقة عند كقوله  
أم لا سبيل إلى الشباب  
وذكره

أشهى إلى من الرحيق  
السلسل

الثامن التوكيد وهي  
الزائدة أثبت ذلك القراء

مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة  
من الناس تروى إليهم بفتح

الواو وخرجت على تميم  
تروى معنى تمبل (تنبيه)

ان دلت قرينة على دخول  
ما بعد إلى وحتى نحو قرأت

القرآن من أوله إلى آخره  
ونحو قوله

ألقى العصفه نسي يخفف  
رحله

والزاد حتى نعله ألقاها  
أو على عدم دخوله نحو ثم

أتوا الصيام إلى الليل ونحو  
قوله  
سقى الحبا الأرض حتى  
أمكن عزيت • لهم فلا زال عنها الخير محدودا

الزمان والمكان في الاخر والمتصل بالاخر وغيرهما (قوله الثاني المصاحبة) قال بذلك الكوفيون  
وجاءه من البصريين ومن أنكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح لانتهاء والمعنى ولا  
تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم دما ميني (قوله نحو ولا تأكلوا الخ) أي من كل تركيب اشقل  
على ضم شيء إلى آخر في قوله محكم ما به على شيء أو محكم ما عليه شيء أو متعلقا بشيء سواء كان من جنسه  
أو لا فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال أليس فيه ضم شيء إلى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المغنى  
والشئني (قوله من فعل تجب أو اسم تفضيل) أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله  
الشئني وأقره شيخنا والبعض يظهر لي أن المشتق مما في معناها كالمشتق منهما نحو ودوكره ويشير  
إليه قول الشارح بعد ما يفيد حيا أو بغضا فتدبر ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده وسباني (قوله موافقة  
اللام) أي الاختصاصية (قوله نحو ليجمعنكم الخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أي  
النافعة الذي يأتي بخاطب النعمان بن المنذر (قوله مطلي) أي جل مطلي به القار أي الزفت فيه قلب  
نكتته الإشارة إلى كثرة القار التي تزيد في البفرة عنه فافهم واعترض جعل إلى بمعنى في بانه لو صح  
ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فجعل إلى متعلقة بمحذوف مضافا إلى  
الناس وفيه نظر إذا الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذي عد هذه  
المعاني عليه كما علم مما مر (قوله تقول) أي الناقدة وقد عاليت أي علوت بالكور بكاف مضمومة ثم  
راء الرجل والباء بمعنى على ويسبق ميني للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أي زال  
عطشه والسقي كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم الساقطة من الركوب وابن أحمرا  
هو عمرو بن أحمرا فائل البيت وكل من إلى وابن أحمرا معمول ليس في أو تنازعهما الفعلان (قوله وذكره  
الخ) جملة حاله والريح من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول في الحلق ويظهر لي أنه لا مانع من  
جعل إلى في البيت للتيين كهي في زيد أحب إلى لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فله  
الحمد (قوله نحو قرأت القرآن الخ) قال سم كائن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه  
مفعولا لقرأت اه وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل  
والكثير وقيل القرينة ظهور رادة الاستيفاء (قوله ألقى العصفه) الضهير في ألقى يرجع إلى المتلصص  
كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لها مائشياً ثم مدحاه فكتب لكل  
منهما كتابا إلى عامله بالحيرة وأرهم أنه كتب لكل بصله فلما وصل الحيرة قال المتلصص لطرفة أنا  
هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلح لا عطا فاهم ندفع السكاكين إلى من يقرؤهم هافان كان  
خبروا لا فرنا فامتنع طرفة ونظر المتلصص إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له أنحسن القراءة  
قال نعم فاعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله فلقاه في النهر وقرأ في الشام واتي طرفة إلى عامل الحيرة  
بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر لان الكلام في حتى الحارة كما هو ظاهر وان روى أيضا بالنصب  
على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء في ألقاها للنعل أو على العطف فحتى عاطفة والهاء للنعل  
أو العصفه أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة  
على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد  
أن الذي قبل حتى العصفه والزاد والنعل غير داخل فيهما قطعاً وأجيب بتأويلهما بالمتنقل وهو  
يشمل النعل فكانه قال ألقى ما ينقله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالاخر وهو القدم جرها  
بحتى (قوله ثم أتوا الصيام إلى الليل) القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام  
شرعا إنما هو الامساك عن المفطر جميع النهار إلى متعلقة بالصيام لكونه مما يستلزم لا تأمرا  
لان الاتمام فعل الجزاء الأخير فلا يستلزم المغيلا لبدأن يكون ممتدا (قوله سقى الحيا) بالقصر  
وقد عذ أي المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه وقوله محدود ودجاء

مطلقا على الغالب فيهم ما عند القرينة وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الحافضة والفرق أن العاطفة (١٥٩) بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء يفهمان بدلا) أي تأتي من والباء

بمعنى بدل أمانن فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتي الكلام عليها قريباً إن شاء الله تعالى (واللام للملك وشبهه وفي تعديته أيضاً وتعليل في وزيد) أي تأتي اللام الجارية لمعان جلتها أحد وعشرون معنى الأول انتهاء الغاية وقد مر الثاني الملك نحو المال لزيد الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها بالام الاستحقاق أيضاً لكنه غابر بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص الرابع التعديته ومثله في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً لكه قال في شرح التسهيل إن هذه اللام لشبه التعليل قال في المغني والاولى عندي أن يمثل التعديته بما أضرب زيد العمر وما أحبه لذكر أحببه لذكره والتعليل نحو التحكم بين الناس وقوله

وإني لتعروني لذكر الهزة • السادس الزائدة وهي ما مجرد التوكيد كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

ودالين مهملات أي ممنوعاً أو مجيب ودالين مهملتين أو مجتسنتين أي مقطوعاً قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقاً) أي سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا وهو راجع إلى الدخول في حتى وعدمه في إلى والمقابل في الأول القول بعدم الدخول مطلقاً والقول بأن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر والأفلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقاً والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة في كل من إلى وحتى على الصحيح خلافاً للقرافي هذا ما تفيد به عبارة الفارسي وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب أنها كالي (قوله للملك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها عليك (قوله نحو الجل للدابة) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتحصان به قاموس (قوله وجعلها) أي لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا عليك وقد نسي لأم الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا عليك نحو أنت لي وأمالك ولزيد ابن كايؤخذ من تمثيل الهم مع اللام الاختصاص بنحو أن له أبافان كان له أخوة قدبر (قوله وويل للمطففين) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لانه على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا عليك نحو الجل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا عليك نحو لزيد ابن كاي (قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصص (قوله الرابع التعديته) أي المجردة فلا ينافي أنها في بقية المواضع للتعديته لكن مع إفادة شيء آخر قاله الحفيد (قوله بما أضرب زيداً لعمر و الخ) أي لأن ضرب وحب مشا متعديان في الأصل وبنائهما للتعجب نقل إلى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو وبكر وهذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما إلى المفعول كعمرو وبكر وأنهم لم ينقلوا ليست اللام للتعديته وانما هي مقوية للعامل اضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد فذهب الكوفيون إلى أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا في التصريح واعلم أنه سيأتي في باب التعجب أن هذه اللام للتيين فلا تكون للتعديته المجردة اللهم إلا أن يكون فيه اختلاف فما هنا قول وما سيأتي قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عدم معاني اللام والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقاً لا حقاً السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كان الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيمة أيضاً إذا الزيادة ليست من معاني اللام فافهم (قوله ما مجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو لا أبالك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فقاربت المزيدة لتقوية العامل (قوله وملكت) بناء الخطاب قاله الشاعر عديح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصريح (قوله واما لتقوية الخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضع بخلاف الزائدة المحضة فلا تعلق بشئ أفاده في التصريح • فائدة • قال في المغني قال ابن مالك ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين لأنها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنتين بحرف واحد وإن زيدت في أحدهما لزم الترجيع من غير مرج وهذا الأخير ممنوع لانه إذا تقدم أحدهما دون الآخر زيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ولكل وجهه هو مولها بإضافة كل انه من هذا وإن المعنى الله مولى كل ذي وجهه وجهته فقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثاني والضمير في مولها على هذا للتولية

واما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره نحو للذين هم لهم يرهبون إن كنتم للرويا تعبرون ونحو مصدقاً لما معهم فعال لما يريد هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب • السابع التعليل

نحو وهبت زيد ديناراً  
 • الثامن شبه التعليل نحو  
 جعل لكم من أنفسكم  
 أزواجاً • التاسع النسب  
 نحو زيد أب ولعمرو عم  
 • العاشر القسم والتعجب  
 معاً كقوله  
 لله يبق على الأيام ذوحيد  
 ونحو لله لا يؤخر الأجل  
 وتختص باسم الله تعالى  
 • الحادي عشر التعجب  
 المجرد عن القسم ويستعمل  
 في النداء كقولهم يا للماء  
 والعشب إذا تعجبوا من  
 كثرتهم ما وقوله  
 فبالك من ليل كان فحومه  
 بكل مغار القتل شدت يذبل  
 • وفي غيره كقولهم لله دره  
 فارساً والله أنت وقوله  
 شباب وشيب واقفار وثررة  
 فله هذا الدهر كيف ترددا  
 • الثاني عشر الصبر ورة  
 نحو فالنقطة آل فرعون  
 ليكون لهم عدوا وحزناً  
 وتسمى لام العاقبة واللام  
 المائل • الثالث عشر  
 التبيين وهي الجارة لاسم  
 السامع نحو قلت له كذا  
 وجعله الشارح مثلاً للام  
 التعدية • الرابع عشر  
 التبيين على ما سبق في إلى  
 • الخامس عشر موافقة  
 على في الاستعلاء الحقيقي

المفهومة من مولى وانما يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لتلا بتعدي العامل إلى  
 الظاهر وضميره معاً ولهذا قالوا في الهاء من قوله • هذا مراقاة للقرآن يدرسه • ان الهاء مفعول  
 مطلق لأضهير القرآن اه يا ضاح وبعض تصرف وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه  
 على ما يد كرفيه المفعولان معاً مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازاني  
 في حاشية الكشف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدي العامل إلى  
 الظاهر وضميره معاً بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أي لكل وجهية الله مولها  
 والمفعول الآخر على هذا المحذوف أي أهلها نقله الشنخي (قوله نحو وهبت زيد ديناراً) فيه أن  
 التعليل مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أن لو أسقطت اللام وقالت وهبت زيد ديناراً كان  
 الكلام صحيحاً إذا لا على التعليل ولو لمثل يجعل زيد ديناراً كان أحسن (قوله شبه التعليل الخ) قد  
 يقال المفيد لشبه التعليل مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التعليل على  
 التمثيل له يجعل زيد ديناراً كما هو التحقيق في التمثيل اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التعليل  
 والنسب والتعليل من التركيب على اللام نسبت إليها فتأمل (قوله نحو زيد أب) جعل في الجمع من  
 أمثلة لام الاختصاص ان له أباً فإن كان له أخوة (قوله القسم والتعجب معاً) قولهم في باب التعجب ان  
 المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب  
 إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء اه دفوسرى (قوله  
 لله) بكسر اللام يبقى أي لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع جيدة كبدره وبدره العدة في  
 قرن الوعل وتعامه • بمشخرته الظيان والآس • بشين ثم خاء • مجتئين الجبل العالي والظيان بالطاء  
 المشالة والتحية المشددة ياء بين البر والآس شجر معروف كذا في الشنخي والدماميني وقوله جمع  
 جيدة أي يفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدره وبدره وان كان المقيس جمعه على فعل ففلة بكسر  
 فسكون على ما يفيد قول المصنف في جمع التكسير ولفعلة فعيل والذي في القاموس أن اسم  
 العقدة في قرن الوعل الحيد أي يفتح فسكون ثم قال والجمع حيود وأحياناً وحيد كعنب اه فلعل في  
 المفرد لغتين التانيث بالتاء وتركه والمعنى أن هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن  
 يصاد فيه لان عنده المرعى المستلزم للماء غالباً ومع هذا لا بد أن يفتى (قوله يا للماء والعشب) بفتح  
 اللام على أنهم ما مستغاث بمجاز التشبيه ما بمن يستغاث به حقيقة أي ياماء ويا عشب أقبل فهذا  
 وقبحاً واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أن تعجب وفي نحو يا زيد لعمر ومعنى  
 أنتجى على خلاف سبأى وبكسر هاء على أنهم ما مستغاث لأجلهم ما والمستغاث به محذوف واللام  
 متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعوقمى للماء والعشب على خلاف أيضاً سيأتى (قوله فيا لك)  
 الاظهر جعل ما بعدها مستغاثاً به مجازاً والمعار اسم مفعول من أغرت الجبل قتلته فإضافته إلى القتل  
 للمبالغة وقوله شدت أي رطت والباء في يذبل بمعنى في يذبل علم جبل لا ينصرف وانما جره لأجل  
 الروى والمعنى كان نجومه لطوله وعدم غيبته رطت بالجبال المقتولة في يذبل فلا تفسر هذا ما ظهر لى  
 (قوله وثررة) أي غنى (قوله الصبر ورة) أنكروها الصبريون وجعلوا اللام في مثالها للتعليل المجازى  
 حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطع بترتب المحبة والتبني واستعيرت له اللام  
 (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول دماميني (قوله التبيين  
 على ما سبق في إلى) اعلم أن ما بعد إلى التبيينية فاعل وما قبلها من مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك  
 فان قلت زيد أحب إلى كنت أنت المحب وزيد المحبوب وإذا قلت زيد أحب إلى كنت أنت المحبوب  
 وزيد المحب إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يؤهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام  
 التبيين اللام في نحو تبا زيد واللام في نحو سقيا لعمر وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين

فحور ويخرون للاذقان وقوله نخر صرير بالبدن واللفم والمجازي نحو وان (١٦١) أسأتم فلها واشترطى لهم الولاء، وأنكره

التماس • السادس عشر  
موافقة بعد نحو أقم  
الصلاة لدولك الشمس  
• السابع عشر موافقة  
عند نحو كتبت له خمس  
خلون وجعل منه ابن جنى  
قراءة الجحدري بل كذبوا  
بالحق لما جاءهم بكسر اللام  
وتخفيف الميم • الثامن  
عشر موافقة في نحو ونضع  
الموازين القسط ليوم  
القيامة لا يجعلها الوقتها إلا  
هو وقولهم مضى لسييله  
• التاسع عشر موافقة  
من كقوله

لنا الفضل في الدنيا وأنفل

راغم

ونحن لكم يوم القيامة أفضل  
• المئمة عشرين موافقة  
عن نحو قالت آخرهم  
لا ولا هم ربنا هؤلاء أضلونا  
وقوله

كضرائر الحسناء قلن لوجهها

حساد وبغضا أنه لدميم

• الحادي والعشرون

موافقة مع كقوله

فلما تفرقنا كاني وما لكنا

لطول اجتماع لم نبت ليلة

معا (والظرفية استبن بيا

وفي وقد بينان السببا بالبا

استعن وعد عوض ألصق

• ومثل مع ومن وعن بها

انطق) أي تأتي كل واحدة

من الباء وفي لمعان أما في

فلها عشرة معان ذكر منها

هنا معنيين الأول الظرفية

حقيقة ومجاز نحو زيد في

المسجد ونحو ولكم في

الحدث

المفعول قالوا وهي ومجروها خبر لمخدوف أي ارادني زيد أو متعلق بمخدوف أي زيد أعني فالكلام  
جملتان والاولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل  
ثم رأيت الدماميني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه نعم يتعين ما قالوه في نحو سقيما لك ان جعل  
سقيما نائبا عن اسق اذ لا يجتمع خطا بيا لشخصين في جملة واحدة فان جعل نائبا عن سقى على أن الخبر  
بمعنى الطلب كان الاول فيه أيضا ما قلنا فتدبر (قوله ويخرون للاذقان) جمع ذفن بالتحريك مجتمع  
اللعين من أسفلهما كفي القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها أقرب  
ما يكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله وأنكره التماس) انظر هل مرجع الضمير  
كونه للاستعلاء المجازي أو كونه للاستعلاء مطلقا الاظهر الثاني وعبرة المغنى ونحو قوله عليه  
الصلاة والسلام لعائشة اشترطى لهم الولاء وقال التماس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف في العربية  
لهم بمعنى عليهم اه (قوله نحو كتبت له خمس خلون) الاظهر ما نقله الدماميني عن بعضهم أنها في  
المثال بمعنى بعد كما أن في قولك كتبت له ليلة بقيت بمعنى قبل وفي قولك كتبت له لغة كذا بمعنى في (قوله  
قراءة الجحدري) في القاموس الجحدري القصير ثم قال ويجحدري كجحدري (قوله لا يجعلها الوقتها الا هو)  
أي في وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء في نفسه أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن  
البعث من القبور وبالوقت اليوم الاخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو المراد  
لا يجعل ما فيها (قوله موافقة من) أي البيانية على خلاف يأتي في فعل التفضيل (قوله راغم) أي  
لاصق بالراغم بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب  
من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولولا ذلك لقبل  
ما سبقتمونا يعني لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قاله بأمر أحدها أن يكون في الكلام  
التفات عن الخطأ الى الغيبة الثاني أن يكون اسم المقول عنهم مخدوفا أي وقال الذين كفروا  
للذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ما سبقونا اليه الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ  
والمعنى في المحكي بالقول فلك في حكم كناية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكي  
وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فان زيد اغائب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت  
شخصا بانك بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمر وروايت بخيل وقلت لعمر وهو بخيل قاله  
الرضي (قوله نحو قالت آخرهم لا ولاهم) يحتمل أن المعنى في شأن أولاهم وكذا فهم بعده فلا شاهد  
فيهما (قوله لدميم) بالدال المهملة من الدمامة وهي القبح أو معناه مطلي بالدمام ككتاب وهو ما يطلى  
به الوجه لتحسينه (قائمة كسر لام الجرم مع الظاهر الا المستغاث وفتحها مع الضمير الا الباء هو  
المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسر ها خراعة مع الضمير وكسر الباء مطلقا هو  
المشهور قال أبو حيان وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الهمع (قوله استبن) أي  
اطلب بيانها والدلالة عاها بما ذكر (قوله وقد بينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة الى الباء وللتقليل  
بالنسبة الى في فهي من المشترك المستعمل في معنيه أو هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان  
السبب بالباء كثير لا قليل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك  
على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية في أصل المصاحبة فلا ينافي أن مدلول مع المصاحبة  
الكلية المخوطة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية المخوطة لغيرها كما هو معنى الحرف على  
ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه (قوله حقيقة) أي بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز  
فان فقد نحو في علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد في سعة أو التحيز نحو في صدر زيد علم فجاز ومنه  
الزمانية نحو زيد في يوم كذا أفاده يس وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر فان  
قلت الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة

دخلت امرأة النار في هرة حبستها وتسمى التعليلية أيضا • الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في أمم • الرابع الاستعلاء نحو لا صلبنكم في جذوع النخل وقوله (١٦٢) • بطل كان ثيابه في سرحه • الخامس المقايسة نحو فامتناع الحياة الدنيا في الآخرة

الافليس • السادس موافقة الى نحو فردوا أيديهم في أفواههم • السابع موافقة من كقوله

الاعم صباحا أيها الطلل البالي

وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده

ثلاثين شهر في ثلاثة أحوال

أي من ثلاثة أحوال • الثامن موافقة الباء

كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس

بصبرون في طعن الياهر والسلكي

• التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت

فبين رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك

الناظم قياسا على قوله ولا يؤاتيسل في باب من حدث

الأخوة فانتظر عن تنق أي فانتظر من تنقبه

• العاشر التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك القارمى في الضرورة

كقوله أنا أوسع إذا الليل دجا

يخال في سواده يندجا وأجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها باسم الله وأما الباء فلها خمسة

عشر معنى ذكر منها عشرة الأول البدل نحو ما يسر في مهاجر النعم وقوله فليت لي بهم قوما إذا ركبوا • شنوا الاغارة فرسانا وركبنا

• الثاني الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر وخبيناهم بسحر • الثالث السببية نحو فكلا أخذنا بآبائنا

الى العميون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فوجهه عند ما منع ذلك أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز يجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسب ما وهي مطلق الملائمة ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم في أصبعي والقلنسوة في رأسي إلا أن فيهما قلبا لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام راية لهذا الاعتبار ونظيرهما في القلب عرضت الناقة على الخوض لأن المعرض ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعرض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعرض عند المعرض عليه والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام راية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الخوض على الناقة وقيل لا قلب في واحد منهما من الدماميني والشمي (قوله دخلت امرأة الخ) المرأة من بني إسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة (قوله لا صلبنكم في جذوع النخل) أي عليها فشبها الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزيئات كل فاستعير بناه على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظية في المعنى على وهو استعلاء جزئي هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصاوب ليمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفي على الوجهين تقييل وهذا التحقيق يعرف ما في الخواشي من التساهل (قوله في سرحه) أي شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايسة) أي كون ما قبلها لمخوفا بالقياس الى ما بعده ها وهي الواقعة بين مفضل سابق وفاضل لاحق كافي المعنى ويظهر لي صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أي التبعية وجعلها الشمي على الابتدائية فالمعنى في البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الأول في الموصول (قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بآله تلك المدة واستعمل من في غير العاقل مجازا (قوله موافقة الباء) أي التي للاتصاف حقيقة أو مجازا شمي (قوله يوم الروع) يقع الزاء الفرع والفوارس جمع فارس على غير قياس والياهر جمع أبهر وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه قال الجوهري وهما أبهران يجرجان من القلب والكلا جمع كلمة أو كوة بضمهما (قوله قياسا الخ) أو رد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استنفهاية لا موصولة وأن الكلام ثم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما استنفها ما انكاريا بقوله عن تنق على أن زيادة الباء في مثل ذلك غير قياسي فلا يقاس عليه غيره وفي الهمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضا في الباء وعن علي وقاسها في الى وفي واللام ومن فيقال عرفت عن محبت ولمن قلت والى من أويت وفيمن رغبت وأن أباحيان منعها في الجميع (قوله ولا يؤاتيسل) • هموز الفاء ولك ابدال الهمزة واوا كما قاله الدماميني أي يساعدا (قوله دجا) أي أظلم يخال بالنبا للجهول يندجا بفتح الباء والراء وسكون النون أي جلد أسود كذا قال البعض وعبرة القاموس الراء يندج ويكسر أوله جلد أسود ثم قال والبرندج السواد بسوذه الخلف أو هو الزاج اه • ويحتمل أن تكون في سبيبة فلا شاهد فيه (قوله شنوا) أي فرقوا والاغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أي فرقوا الاعداء والاغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركان ركاب الابل (قوله الظرفية) أي زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثلين (قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو لقيت نزيذا أسدا أي بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل انها ظرفية وقيل للسببية والتجريد أن ينتزع من

ذي

يخال في سواده يندجا وأجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها باسم الله وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة الأول البدل نحو ما يسر في مهاجر النعم وقوله فليت لي بهم قوما إذا ركبوا • شنوا الاغارة فرسانا وركبنا • الثاني الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر وخبيناهم بسحر • الثالث السببية نحو فكلا أخذنا بآبائنا



ذى صفة آخر مثله مبالغة في كماله في تلك الصفة كذا في الدماميني والشمني (قوله الرابع التعليل)  
 ينبنى اسقاطه كافي المغنى وغيره لان التعليلية والسببية شئ واحد كما قاله أبو حيان والسيوطي  
 وغيرهما ويوافقه قوله في الكلام على في السببية وتسمى التعليلية أيضا وفرق الشيخ بجي بين العلة  
 والسبب بان العلة متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائبة والغرض وأما السبب  
 فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيهه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل بسبب متقدم وكان  
 الموافق له أن يسميه بنحو حشرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق بينهما وبين السببية أن باء  
 السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل  
 أي الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو ريت القلم بالسكين قاله سم (قوله التعدية) أي الخاصة كما  
 يفيد ما بعده (قوله وهي المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى  
 اتصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست برائدة ولا في حكم الزائدة شمني  
 ودماميني (قوله في تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بالواسطة  
 (قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أي تعدى كما جزم به الدماميني وقوله الفعل القاصر خبر أكثر  
 وجعل المهورى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر  
 أكثر محذوف أي ثابت ناشئ عن عدم التأمل قال في المغنى ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض  
 الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصل الحجر بالحجر قال الدماميني  
 ويرده عليه أنه إذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا  
 يشملها ضابط باء التعدية المتقدمة ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعضا وصل الحجر بالحجر بتقديم  
 المفعول لم يرد ذلك اه (قوله بمعنى أذهبته) لا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهب يزيد  
 المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهب زيد أو مما رده قوله تعالى ذهب الله بنورهم وإن أجيب عن  
 الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالجنى في  
 قوله تعالى وجاء ربك لأنه ظاهر البعد نعم من فرق صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين أذهب  
 وذهب به أن معنى أذهب أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به إذا استخبره ومضى معه وذهب  
 السلطان بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وأمسه اه قال الشمني ولا يخفى ما في قول  
 الزمخشري والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في  
 نسبتها إلى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله بقاء البدل أن يقول بقاء العوض والفرق  
 بين بقاء التعويض وبقاء البدل كما قاله سم أن في بقاء التعويض مقابلة شئ بشئ بأن يدفع شئ من أحد  
 الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شئ في مقابلته وفي بقاء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط  
 من غير مقابلة من الجانبين وقيل بقاء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره في الهمع فتكون هي الدالة  
 على اختيار شئ على آخر أهم من أن يكون هناك مقابلة أولا والاوّل أشهر وأوفق بصنيع الشارح  
 (قوله نحو أمسكت يزيد الخ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت يزيد قبضت على شئ من جسمه  
 أو ما يحبس من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيد إلا أن معناه المنع من الانصراف بأي  
 وجه كان ومعنى مرتب يزيد أمسكت ويرى بمكان يقرب منه قاله في المغنى ونازع الدماميني في  
 كون الالتصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز يجعل الالتصاق الامساك  
 بالثوب الصافي يذلل بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور على فتكون للاستعلاء المجازي كان  
 المار مجاوزة الممرور به استعمل عليه (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج في بعض الأماكن  
 إلى تكلف كافي ذهب الله بنورهم وبالله لا أعلن (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو فسيح بجمه ببناء  
 على أن المصدر ضاف لمفعوله أي مع حمدك ربك وقيل للاستعانة ببناء على أنه مضاف لفاعله أي

• الرابع التعليل نحو فظلم  
 من الذين هادوا حرمنا عليهم  
 طيبات أحلت لهم الخامس  
 الاستعانة نحو كتبت بالقلم  
 • السادس التعدية وتسمى  
 باء النقل وهي المعاقبة  
 للهمزة في تصيير الفاعل  
 مفعولا وأكثر ما تعدى  
 الفعل القاصر نحو ذهبت  
 يزيد بمعنى أذهبته ومنه  
 ذهب الله بنورهم وقرئ  
 أذهب الله نورهم • السابع  
 التعويض نحو بيعت هذا  
 بألف وتسمى بقاء المقابلة  
 أيضا • الثامن الالتصاق  
 حقيقة ومجازا نحو أمسكت  
 يزيد ونحو مرتب به وهذا  
 المعنى لا يفارقها ولهذا  
 اقتصر عليه سيويه  
 • التاسع المصاحبة نحو  
 اهبط بسلام أي معه

(قوله ونازع) رده الشمني  
 بان اللغة مبنيّة على الظاهر  
 وإن تأملت ما قاله صاحب  
 المغنى في معنى الالتصاق  
 عرفت أن الحق مع  
 الدماميني فراجعه

• العاشر التبعية نحو  
عينا يشرب بها عباد الله  
وقوله  
شرب من ماء البحر ثم رفعت  
منى بلج خضر لهم نأج  
• الحادي عشر المجاوزة  
كعن نحو فاسأل به خبيراً  
بدليل يسألون عن أنبأكم  
والى هذه الثلاثة الإشارة  
بقوله  
ومثل مع ومن وعن بها  
انطق  
هذا ما ذكره في هذا الكتاب  
• الثاني عشر موافقة  
على نحو من ان تأمنه  
بقنطار بدليل هل آمنكم  
عليه الا كما أمنتكم على  
أخيه من قبل • الثالث  
عشر القسم وهي أصل  
حروفه ولذلك خصت بذكر  
الفعل معها نحو أقسم بالله  
والدخول على الضمير نحو  
بدل لأفعلن • الرابع عشر  
موافقة الى نحو وقد أحسن  
بي أي الى وقيل ضمن  
أحسن معنى لطف  
• الخامس عشر التوكيد  
وهي الزائدة نحو كنى بالله  
شهيدها ولا تلقوا بأيديكم  
الى التهلكة بحسب درهم  
ليس زيد بقائم (على  
للاستعلاء ومعنى في وعن)  
أي تجي، على الحرفية  
لمعان عشرة ذكر منها هنا  
ثلاثة • الاول الاستعلاء  
وهو الاصل فيها ويكون  
حقيقة ومجازاً نحو وعليها  
وعلى الفاعل نحو ملون

بما حمد الرب به نفسه قاله في المغنى (قوله العاشر التبعية) اختلف في الباء من قوله تعالى وامسحوا  
برؤسكم فنقل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان عملاً  
بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه هي للاصاق فيجب أيضاً الاستيعاب اذ المعنى ألمسحوا المسح  
بالرأس وهو اسم لأكمله لالبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كما مامنا الشافعي هي للتبعية  
نحو عينا يشرب بها عباد الله لما في صحيح مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصره وعلى عمامته  
وما في سنن أبي داود وغيرهما من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على  
العمامة كما في فتح الباري وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح بتعدى للمفعول بنفسه  
وهو المزال عنه ولا تخرب بالباء وهو المزيل لخدق الاول والاصل وامسحوا أيديكم برؤسكم فلم يقع  
المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة لاستفادة التبعية  
على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد مامني لمخصاً (قوله  
نحو عينا الخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروي وقال الرخشمري المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت  
الماء بالعل جعلها للمصاحبة (قوله المجاوزة) قال بعضهم يخص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يخص  
بدليل قوله تعالى يسع فورهم بين أيديهم وبأيامهم ويوم تشق السماء بالغمام وأنكرا البصريون  
مجيء الباء للمجازة وحملوها مع السؤال على السببية وردت بان الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور  
هو المسؤول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم في وبأيامهم ظرفية أي ويكون في أيامهم لان  
أصل النور فيها لان بها أخذ السعداء محققهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي بالغمام للاستعانة لان  
الغمام كالآلة وجهلها البيضاء سببية بتقدير مضى فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو  
الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة اه  
(قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقاً  
وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا منافي لقوله هذا ما ذكره الخ لاقتضائه أن  
ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيرها بقوله هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر  
التعليل بذكره السبب لا اتحادهما معنى على ما مر وانما عداً أولاً ما ذكره المصنف عشرة نظراً  
لاتحادهما معنى وثانياً أحد عشر نظراً الى اختلافهما عبارة (قوله ولذلك خصت الخ) بقى خاصة ثالثة  
وهي استعمالها في القسم الاستعطافي وهو ما جوابه انشائي نحو بالله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة  
وهي جرها في القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك اه دما ميني ومنهم من لا يجعل الاستعطاف  
قسماً بل الباء فيه متعلقة بأسالك محمد وقالاً بأقسم (قوله نحو كنى بالله شهيد الخ) عدد الامثلة إشارة  
الى أن ما زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضاً كما مر في  
فصل في ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعل في التهجيب على  
قول الجمهور كما سيأتي في باب وجازة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كنى واردة في الضرورة نحو  
ألم يأتيك والانباء تنهى • بما لاقت لبون بن زياد

والزائدة مع المفعول غير مقبوضة وان كان مفعول كنى نحو كنى بالمرء كذا أن يحدث بكل ما سمع كذا  
في الجني الداني وقاسها الرضى في مفعول عرف وعلم الذي بعناه وجهده وسمع وأحسن وكذا مع المبتدأ  
نحو كيف بل اذا كان كذا بحسب درهم وكذا مع خبره نحو • ومنعكها بشئ استطاع • فلا قياس  
معهما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقبوضة دما ميني  
لمخصاً (قوله أي تجي، على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون المكاف وعن مع مجي، كل اسمها بعد تنبيه  
المصنف الا تي على الامة في على وقربه في الكاف وعن (قوله ويكون حقيقة ومجازاً) قال  
الفارسي وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أي أضفت توكلت وأسندته الى

ونحو فضلنا بعضهم على بعض • الثاني الطريقة كفى نحو على حين غفلة • الثالث المجاوزة كمن كقوله اذارضيت على بنو قشير  
• الرابع التعديل كاللام نحو ولتسكبوا الله على ما هذا كم وقوله (١٦٥) علام تقول الرمح يتقل عاتق • الخامس المصاحبة كمن

نحو وآتى المال على حبه  
وان ربك لذو مغفرة للناس  
على ظلمهم • السادس  
موافقة من نحو اذا اكلوا  
على الناس يستوفون  
• السابع موافقة الباء  
نحو حقيق على أن لا أقول  
وقد قرأني بالباء • الثامن  
الزيادة للتعويض من أخرى  
محدوفة كقوله

ان الكريم وأبيك يعقل  
ان لم يجد يو ما على من يتكلم  
أى من يتكلم عليه  
• التاسع الزيادة لتفسير  
تعويض وهو قليل كقوله  
أبي الله إلا أن سرحة مالك  
على كل أفنان العضاء تروق  
وفيه نظر • العاشر  
الاستدراك والاضراب  
كقوله

بكل تدأويناهم يشف ما بنا  
على أن قرب الدار خير من  
البعد

على أن قرب الدار ليس  
بنافع  
بذى ود

(بمن تجاوزا عنى من قد

ظن وقد تجبى) عن (موضع

بعدو) موضع (على • كما على

موضع عن قد جعل) كما

رأيت جملة معانى عن عشرة

أبضا أقصر منها الناظم

على هذه الثلاثة • الاول

المجاوزه وهى الاصل فيها

ولم يذكر البصريون سواه

الله اذ لا يعلم على الله تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا اه (قوله ونحو فضلنا الخ) جعل الدمامين  
الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور ونحو أو أجد على النار هدى أى هاديا وجعل  
الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور ونحو فضلنا الخ ونحو واهم على ذنب حقيقيا (قوله كقوله اذا  
رضيت على) وقبل ضمن رضى معنى عطف (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليمية  
والضهير لله (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بنى الاسلام على خمس أى منها  
وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هى الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل  
على أجزائه والتغاير بالكلمة والجزئية كاف (قوله يعقل) أى يعمل بالأجرة وقيل ان مفعول يجد  
محدوف أى ان لم يجد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهما ما انكاريا فقال على من يتكلم (قوله أفنان  
العضاء) جمع فتن وهو الغصن والعضاء بكسر العين المهملة آخره هاء كفى الشئ وغيره جمع عضه  
كعنب أو عضه كعنبه أو عضاه كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها كذا فى القاموس  
وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كفى القاموس وايقاع الإعجاب على  
الأفنان على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوة  
وعليه فالإيقاع حقيقى (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على  
زائدة اذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى على كفى القاموس وهذا  
ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا (قوله والاضراب) أى عما توهمه  
الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالى فان قوله على أن قرب الدار خير من البعد  
أبطل به ما توهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار  
ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التيه هذا المعنى  
يحتمل أن تكون غير متعلقة بشئ لتكون بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك فى حاشا  
الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن الخ لان ما قبلها وقع  
لاعلى وجه التحقيق (قوله وقد تجبى عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم أن تكون حينئذ ظرا فلا  
أعلم أحدا قال انه اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر همع (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية  
بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا (قوله كما رأيت) أى فى قوله اذارضيت على بنو قشير (قوله  
المجاوزه) هى بعد شئ مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالاول نحو ربيت السهم  
عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمي والثانى نحو رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذه  
بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقة كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم  
عن همروكانه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ هذا المخلص ما أفاده مم ومن المجازية سألت  
زيدا عن كذا كانه لما عرفك المسؤل بالمسؤل عنه جاوزه المسؤل عنه بسبب السؤال وأنت خير  
بان هذا انما يظهر اذا أفاد المسؤل المسؤل عنه لا اذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد  
للمجرور عن الشئ لا جعل البعد للشئ عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف  
ذلك (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها فى المثال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح  
للمجاوزه ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غيرهما من الحروف (قوله أى حالا بعد  
حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة الى ما بعد ها وقيل غير ذلك قال فى شرح اللباب  
والاولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبعا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لاه ابن  
عمر) أى الله در ابن عمر تحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شدوز من وجهين

نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا الثانى البعدية وهو المشار اليه بقوله وقد تجبى موضع بعد نحو وعما قليل ليصبحن نادمين  
لتركن طبقا عن طبق أى حالا بعد حال • الثالث الاستعلاء كعلى نحو فأنما يغفل عن نفسه وقوله • لاه ابن عمر لا أنضلت فى حسب •

حتى ولا أنت ديانى فتخزوني \* الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك وما كان باستغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه \* الخامس الظرفية كقوله (١٦٦) وآس سرارة الحى حيث لقيتهم \* ولأنك عن حمل الرابعة وإنما \* السادس موافقة

من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا \* السابع موافقة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى \* الثامن الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحور ميتة عن القوس لأنهم يقولون رميت بالقوس وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية \* التاسع البديل نحو وانقوا يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا وفى الحديث سوى عن أمك \* العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله أتجزع ان نفس أناها جامها \* فهلا التى عن بين جنينك تدفع (شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائد التوكيد ورد) أى تجبى الكاف لمعان وجلتها أربعة اقتصر منها فى النظم على ثلاثة \* الاول التشبيه وهو الأصل فيها نحو زيد كالأسد \* الثانى التعليل فهو واذ كرهه كما هذا كم أى لهذا يتكم وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل لكنه قال فى شرح الكافية

وحذف المضاف وأنبأ عنه المضاف إليه ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف أفضلت أى زدت ديانى أى مالىكى فتخزوني أى تسوسنى وتفهرنى وهو يسكون الواو إما تخفيفاً من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتجد ثنا بالنصب وإما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت ديانى فأنت تخزوني (قوله نحو وما نحن الخ) ويحتمل أن المعنى تركا صدارا عن قولك إلا صدارا عن موعدة (قوله وآس سرارة الحى) من آساء بعد الهزة أى وآسأ أى أعطى أشرفهم والرابعة بالكسر نجوم الجمالة أى أقساط ما يتعمله الانسان من دية أو غير هافعن بمعنى فى بدليل ولا نبيانى ذكرى قال فى المعنى والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه ووفى فيه دخل فيه وفتر اه أى والمراد فى البيت المعنى الاول فكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده (قوله بنحور ميتة عن القوس) أى أن أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه (قوله فى إنكاره أن يقال ذلك الخ) على هذا أن يكون الباء للتعذية ويكون رعى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر (قوله أتجزع ان نفس) يصح فى أن فتح الهزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلية على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى ان هلكت نفس والجمام الموت وقوله فهلا الخ إلا أنه لعل فهلا تدفع عن التى بين جنينك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدمامينى ظاهر كلام المغنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفى تفسير التعليل أنهم اختلفوا فى قوله تعالى يسألونك عن الأنفال فقيل عن علمها وقيل عن صدقة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً بالزيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد فى المغنى خامسا وهو المبادرة قال وذلك إذا اتصلت بى فى نحو سلم كما تدخل وسل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجباز والسيرافى وغيرهما وهو غريب جدا اه ويمكن تحريكهما على زيادة الكاف وجعل مامصدا رية وقيمة أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة (قوله الثانى التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ويكافئه لا يفلح الكافرون أى أعجب لعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضى أن ذلك قليل) أى بناء على المتبادر من قد الداحلة على المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة الى التشبيه فلا ينافى كثرة فى نفسه (قوله ليس كمثله شئ) أى بناء على رأى عزاه فى المغنى الى الاكثرين قالوا اذ لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات الممثل قال التفات زانى فى حاشية العضد لان النبى يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيدا بنا وان كان يحتمل أن يكون نبي الممثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نبي مثله قطعى اه ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا الممثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا الممثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نبي مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نبي مثله وانما كان لازما لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نبي مثله ولان مثل الشئ من يكون على أوصافه فاذا انفوه عن مماثله فقد انفوه عنه ونظيره مثلك لا يخل فاتهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقة تها من نبي مثل المثل حتى يلزم وجود الممثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضا لا عن استحالة لازمها لان الحقيقى لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقرب) قاله رؤبة يصف خبىلا أى ضوامر الاقرب جبع قرب بضمين وبضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة الى مرقى البطن كمافى القاموس والضمير فى فيها يرجع الى الخليل الموصوفة والمقق الطول الفاحش مع رقة (قوله على خبر)

ودلائهم اعلى التعليل كثيرة \* الثالث التوكيد وهى الزائدة نحو وليس كمثله شئ أى ليس شئ مثله وقوله ولواحق الاقرب فيها كالمقق \* أى فيها المقق أى الطول \* الرابع الاستعلاء قبل بعضهم كىف أصبحت قال تكبر أى على خير وهو قبل

أشار إلى ذلك في التسهيل  
بقوله وقد توافق على  
(واستعمل) الكاف  
(اسمها) بمعنى مثل كافي  
قوله

يضمكن عن كالبرد المنهم  
أي عن مثل البرد وقوله  
بكالقوة الشغواء جلت فلم  
أكن \* لا ولع الأبالكي  
المقنع \* وهو مخصوص  
عند سيبويه والمحققين  
بالضرورة وأجازه كثيرون  
منهم الفارسي والناظم  
في الاختيار (وكذا عن  
وعلى) استعمال اسمين  
الأول بمعنى جانب والثاني  
بمعنى فوق (من أجل ذا  
عليهما من دخلا) في قوله  
ولقد أراي للرماح در بته  
من عن يميني تارة وأما  
وكقوله

غدت من عليه بعد ماتم  
ظمؤها \* تصل وعن  
قيض بيزا مجهول \* (ومذ  
ومند) يستعملان أيضا  
اسمين وحرفين فهما  
(اسمان حيث رفعاً) اسما  
مفردا (أو أوليا) جملة كما  
إذا أوليا (الفاعل) مع  
فاعله وهو الغالب ولهذا  
اقتصر على ذكره أو  
المبتدأ مع خبره

قوله ونوهانه كذا بالاصل  
وصوابه ونياهه بالياء اهـ

وقيل الكاف بمعنى الباء أي بخير وقد قيل في قولهم كن كما أنت ان المعنى كن على الحال الذي أنت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذي هو أنت أي كن فيما يستقبل مما لا لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسمها) فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسماء دائما كافي الهمع (قوله عن كالبرد) أي عن مثل البرد أي عن سن مثل البرد والمنهم يسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أي الذي ذاب منه شيء فصغر ويبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ يضعفه أن حذف موصوف الجلة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع (قوله بكاللقوة) أي بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسر هاء وسكون القاف كافي القاموس وهي العقاب والشغواء بمجتمعين المعوجة المنقار وجلت من الجولان والكمي الشجاع المتكفي بسلاحه أي المتغطى به والمقنع المغطى رأسه بالبيضة قاله زكريا (قوله في الاختيار) فأجازوا في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد محذوف ضا بالاضافة معنى (قوله استعمال اسمين) وهما حينئذ مبديان لمشابهة الحرف في اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهم ما عربان كذا في الهمع والقول بأعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي والشاويين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا تقول على يعلو علوا وعلى يعلى علاه كقبي يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لأنها ترسم بالالف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو انما يظهر إذا كانت من على يعلى أما إذا كانت من علا يعلو فكأنها بالالف لأنها حينئذ ساووية لكن يكفي في نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية له ظاهرا ورسماء على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق الحرفية رسماء في وجه أصلا فاعرفه ولم يتعرض المصنف لآلي مع أنها جاءت اسماء بمعنى المنتهى ولعل ذلك لثاقته وجاءت منوثة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذا عليهما من دخلا) استشهدا على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من لأنها المسهوع دخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن يعلى نادرا فلم أن اسميتها لا تنقيد بدخول من نعم تعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فإذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تعين اسميتها (قوله در بته) بهمزة بعد تحتيه ساكنة مفعول ثان لا يرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي جواز ياء بدل الههزة (قوله غدت) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعد هاهزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أي تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعد هاهزة ميممة قال الدماميني القشر الأعلى من البيض وزيرا برايين مجتمعين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة مجهول بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعول أي محل الجهل السائر ونوهانه قال في التصريح نقلا عن ابن السبكي وهو محجور وبإضافة زياء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا زياء عند البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلا (قوله ومذ ومند) وكسر ميمهما لغة همع (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبي قد يحتمل ان الاسمية والحرفية كافي ما رأيت هـ مـ ذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الههزة أما ان كسرت فالاسمية متعينة (قوله كما إذا أوليا الفاعل) جعل الشارح قول المصنف الفاعل مثلا لا قيسدا والمراد الفاعل الماضي فلا يجوز مذهب يقوم لأن عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يحجزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف اليه واستعمله في الماضي نقله تيس عن ابن هشام وينبغي جواز ذلك عند من جواز اجتماع مجازين في



فالاول نحو ما رأيت مذكور  
يومان أو من ذنوب الجمعة  
وهما حينئذ مبتدآن وما  
يعدهما خبر والتقدير أمد  
انقطاع الرؤية يومان  
وأول انقطاع الرؤية يوم  
الجمعة وقد أشعر بذلك قوله  
حيث رفعها وقيل بالعكس  
والمعنى بينى وبين الرؤية  
يومان وقيل ظرفان  
وما بعدهما فاعل بفعل  
محذوف أى مذكور كان  
أو مذكور يومان واليه  
ذهب أكثر الكوفيين  
واختاره السهيلي والناظم  
في التسهيل

(قوله كالمثال الخ) يمكن  
منعه تأمل (قوله أورد الخ)  
يحتمل أنه مخصوص بما  
إذا كان يقال في أول ليلة  
السبت (قوله الآن الخ)  
قد يقال المراد وجد كل  
جزء أو مضى كل جزء من  
أجزاء اليومين

الكلمة فتدبر (قوله فالاول) أى ما أذرفعا اسمها مفردا (قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين أذرفعا  
ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لأنهما معرفتان لفظا ومعنى أو معنى فقط على الخلاف أذمهذهما أمد  
انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائيهما أنه هلاجاز يومان مذكور كما جاز يومان  
أمد ذلك وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجزأهما خافضين في أنفسهما لا يدخلان الأعلى اسم الزمان  
أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني (قوله والتقدير أمد الخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما  
في المعنى الحاضر نحو مذكور من بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول  
الشارح الآتي أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع  
فوافق قول المغنى وإن كان أى الزمان ماضيا فعنهما أول المدة فاقصصار البعض على الاعتراض بأن  
ظاهر كلام الشارح يخالف ما في المغنى تقصير (قوله وقد أشعر الخ) أى لأن المبتدأ هو الرفع للخبر  
من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس) قال في التصريح وهو مذهب الأخفش وأبي اسحق  
الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناه ما بين وبين مضافين بمعنى ما يقبته مذكورمان بينى وبين لقائه  
يومان اه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى واللفظ بآيائه ٢ أما الاول فلأنك تخبر عن جميع  
المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب وأما الثاني فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس  
الطرف الواقع خبرا ظرفا للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغا اذ لو كان ظرفا لكان زائدا عليه وهو مناف  
للمراد اذ المراد أنه هو اه وأنا أقول في كل من توجيهه للاول وتوجيهه للثاني نظر أما النظر في توجيهه  
للاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لان  
كمنونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافي كمنونة غيرهما أيضا لكن يفيد به اعتبارا للعرف اذ يقال  
مثلا بينى وبين لقائه يومان عرفا لا اذ لم يكن الا اليومان فقط وأما النظر في توجيهه للثاني فيمنع قوله  
يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الطرف المختص وتعليقه عدم كون تقديمه  
مسوغا بان الطرف المجهول خبر ليس ظرفا للمبتدأ اذ لو كان ظرفا لكان مردودا لبط لا ان الملازمة اذ  
لا يجب كون طرف الشيء زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم وبين  
طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعري كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة  
بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثاني المجموع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذكورمان على  
كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كائن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثاني فوجب أن يكون الحكم  
فيه كالحكم في المثال الثاني وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذكور من ذنوبهم على التسامح الشائع  
في اعراب نحو زيد في الدار بقولهم زيد مبتدأ وفي الدار خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذكور من ذنوبهم  
الراجع وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل اذا كان معنى مذكور من ذنوبهم على هذا القول بين وبين  
مضافين الى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقة ان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بانصاف فانه متين قال  
الدماميني واعترض على جعل مذكور من ذنوبهم بان المعنى عليه كما قاله بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية  
هنا فكيف يكون الشيء ظرفا لنفسه والجواب أن هذا رده على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز  
فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه  
الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بينى الخ) أورد عليه عدم طرده لانه لا يأتي في نحو قولك يوم الاحد  
ما رأيت مذكورمان الجمعة الآن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة  
وما بعده الى الآن وفيه تكلف (قوله وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما  
واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذكور كذا مستأنف استئنافا يائنا  
كما في الدماميني (قوله مذكور كان) أى وقت وجد (قوله أمد مضى يومان) فيه أنا اذ قدرنا كان أو  
مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيه ما فيصدق بالرؤية فيها قبل

والثاني (كجئت مذمما) وقوله ما زال مدعقدت يده ازاره وقوله وما زلت ابني الخير مذنا بافاع • والمشهور أنهم ما جئنا  
طرفان مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب (١٦٩)

تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا أن يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى  
آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أي واستمر الانتفاء الى الآن قد أميل  
(قوله والثاني) أي ما ذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أي ناهز الحلم أو عشرين سنة  
على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقبل موقع وان كان هو القياس (قوله وقيل الى  
زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونها ظرفين (قوله  
وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قيسل الذي قبله شئني (قوله يكون  
هو الخبر) أي لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فكمن) أي الابتداءية (قوله معنى في  
استين) أي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما (قوله نكرة) أي معدودة  
اذ لا يجوز مذيوم كانه قد تم أول الباب ولا ينافسه ما في البيت الآتي ومذدور لانه متعدد في المعنى  
وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كافي للمعدود استقصائية وفي نسخ فان كان المجرور بهما نكرة  
معدودا كانا بمعنى من والى معافو مذيومين وهو واضح (قوله نحو ما رأيت مذمومين) فالمعنى  
ما رأيت من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله وربع عفت آثاره) أي ومنزل اندرست علاماته وقوله  
منذ أزمان قال مع لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من والى معا (قوله بقية الحجر) القنة بضم القاف  
وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر عرود أو قوين أي خلون حال من الديار بتقدير  
قد والفتح بالكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم الدال) أي على الاثمه رجاء كسرهما عند ملاقة  
الساكن لا يقال تحتل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لا نأقول هذا الكسر عارض مثل قم  
الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول مداخل)  
قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله  
في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف يرى مانعه المراد بشبه  
الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف في الجوداه  
(قوله ويرده تخفيفهم ان الخ) أي وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذا كاسيد كره الشارح  
في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القليل (قوله الماقي) نقل شيخنا السيد أنه يفتح  
اللام (قوله بقي من الحروف رب) أي بقي من معاني الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها  
المصنف ولعل المصنف لم يذ كر معناها لمافية من الخلاف فقبل التكثير دائما وقيل التقليل دائما  
وعزى الى الأكثرين وقيل التكثير كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أي  
مكتسية يقال كسى بكسر السين بكسى يفتحها فهو كاسى وبالله تبيينه أو النداء والمنادى محذوف وفي  
الدينا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدأ الذي هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول  
البعض كاسية مبتدأ وفي الدينا صفة وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر بعد خبر وكيف  
بوجهيه أما الأول فلان جعل في الدينا ظرفا مستقرا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في  
الدينا الذي هو المراد وأما الثاني فلان المقصود من الحديث الاخبار عن الكاسية في الدينا بانها عارية  
يوم القيامة لا الاخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض في عارية الحجر  
صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير في كاسية  
والخبر على الثلاثة محذوف أي ثابتة وفي الاخبار نظر لان صاحب الحال لا يقدر العرى فكيف  
تكون عارية حال منتظرة الا أن يجعل المعنى مقدرا عريها بترتة المفعول لا مقدرة عريها بترتة الفاعل

تقدير زمن مضاف الى الجملة يتكون هو الخبر (وان  
يجرا) فهو حرف جار ثم ان  
كان ذلك (في مضى فكمن  
• هما) في المعنى نحو ما  
رأيت مذموم الجمعة ومنذ  
يوم الجمعة أي من يوم  
الجمعة (وفي الحضور  
معنى في استين) بهما نحو  
ما رأيت مذمومنا أو منذ  
يومنا أي في يومنا هذا مع  
المعرفة كما رأيت فان كان  
المجرور بهما نكرة كانا  
بمعنى من والى معا كافي  
المعدود ونحو ما رأيت مذ  
أو مذمومين وكونها ما ذا  
جراحي جرح هو ما ذهب  
اليه الا كثرون وقيل هما  
طرفان منصوبان بالفعل  
قبلهما بنهيات الأولى  
أكثر العرب على وجوب  
جرهما للحاضر وعلى  
ترجيح جرح الماضى على  
رفعه كقوله  
وربع عفت آثاره منذ  
أزمان • وعلى ترجيح رفع  
مذ الماضى على جرحه فن  
القليل فيها قوله  
لمن الديار بقية الحجر  
أقوين مذموم ومذدور  
الثاني أصل مذ منذ  
بدليل رجوعهم الى ضم  
الدال من مذ عند ملاقة  
الساكن نحو مذ اليوم  
ولولا أن الاصل الضم  
لكسروا ولان بعضهم يقول

(٣٢ - صبان ثاني) مد من طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن مالكون هما أصلا لانه لا يتصرف في الحروف وشبهه  
ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقال المالقي اذا كانت مذكرا مضافا لمها منذ وأحرفا فهي أصل • الثالث بقي من الحروف رب  
وهي للتكثير كثيرا والتقليل قليلا فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم يارب كاسية في الدينا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند

نقضاء رمضان يارب صائمه  
 لن يصومه وقائمه لن  
 بقومه والثاني كقوله  
 ألاب رب مولود وليس له أب  
 وذى ولد لم يلد له أبوان اه  
 (وبعد من وعن وباء زيد ما  
 فلم يبق عن عمل قد علما)  
 لعدم ازالتها الاختصاص  
 فحومها خطاياهم أغرقوا  
 عما قبل فبارحه من الله  
 (وزيد بعد رب والكاف  
 فكف) عن الجرغالبا  
 وحينئذ يدخلان على الجبل  
 كقوله  
 ربما الجامل المؤبل فيهم  
 وعناجيج ينهن المهار  
 وكقوله  
 كما الحيطات شربني غيم  
 (وقد تليهما وجرلم يكف)  
 كقوله  
 ربما ضربة بسيف صقيل  
 بين بصرى وطعنة فجلاله  
 وكقوله  
 ونصير مولا ونعلم انه  
 كما الناس مجرور عليه  
 وجارم تنبيهه الغالب  
 على رب المكفوفة بما أن  
 تدخل على فعل ماض  
 كقوله  
 ربما أوفيت في علم  
 وقد تدخل على مضارع  
 نزل منزله لتحقيق وقوعه  
 فخور بما يود الذين كفروا  
 ونذر دخولها على الجسلة  
 الاسمية كقوله  
 ربما الجامل المؤبل فيهم  
 حتى قال

وانما كانت رب في الحديث للتكثير لانه مسوق للتقويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب  
 (قوله يارب صائمه الخ) استدله الكسائي على اعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا انصب في  
 ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير مموله فتفيد التعريف مع أن  
 زب لا تجر المعرفة وقد يجاب بانه حكاية حال ماضية بلافظ حكايتها قبل مضيا فاسم الفاعل غير ماض  
 تنزيلا وقوله لن يصومه ولن يومه عبر بلن الاستقبالية لان المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه  
 يوم القيامة أولن يعيش الى صياحه مثله وقيامه (قوله ألاب رب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه  
 الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وضمير لم يلد له الى ذى ولد وأصله  
 لم يلد به بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها ببناء كنف فالتقى ساكنان فخركت الدال  
 بالقح اتباعا للباء أو بالضم اتباعا للهاء كذا في التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التصريح بكسر على  
 الأصل في التخلص من التقاء الساكنين (قوله فلم يبق الخ) نقل في الهمع أن ما تكف بقلة الباء  
 ومن ويدخلان حينئذ على الفعل (قوله فحومها خطاياهم الخ) فخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة  
 بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطاياهم ولو مثل بها المكان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده  
 احتمال ما للاسمية بمعنى شئ فيكون ما بعده ما يدل لان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ)  
 قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما بان اختصاصه بالاسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف  
 رب والكاف فانها انما يجران بعض الاسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها اسم (قوله  
 فكف) أنه كرأبوحيا كف الكاف بما أول ما يوهم ذلك يجعل ما مصدرية منسجمة مع الجملة  
 بعدها بصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع  
 من الابل والمؤبل بالموحدة المعدل للقبية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر  
 الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانشي مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعله من خبر  
 الجامل (قوله كما الحيطات) جماعة من غيم وهو اباسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وفتحتين وهو الحرن  
 ابن مالك بن عمرو وهي بذلك لا كله نباتا بالبادية يسمى الذرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ  
 البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا القب بذلك  
 من القاموس والعيني وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخطأ (قوله بين بصرى) اى بين جهات الحصل  
 التعدد الذى تقتضيه بين وهي من أرض الشام وقوله وطعنة فجلاله أى واسعة عطف على ضربة  
 (قوله ونصير مولا نا) لعل المراد به مولى الموالاته وقوله مجرور عليه وجارم من الجرم يضم الجيم وهو  
 الذنب أى مذنب عليه ومذنب وروى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما)  
 مثلها غير المكفوفة فان الغالب فى العامل بعدها كونه فعلا ماضيا كما في المغنى وقال في الهمع  
 والاصح أن رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبرا مجرورا أو عاملا فى موضعه أو مفسرا له ويجب  
 كونه أى العامل الذى يتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان  
 انه المشهور عند الاكثرين وقيل يأتى حالا أيضا قاله ابن السراج قبيل ويأتى مستقبلا أيضا قاله ابن  
 مالك اه مع حذف وترجيحه تعلق رب بسيجى الشارح على خلافه وقوله أو مفسرا له فيه تطرأ  
 الظاهر أن تعلقها في صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور والمفسر له (قوله على فعل ماض)  
 أى حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضى تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح (قوله  
 ربما أوفيت في علم) أى زلت على جبل (قوله نزل منزله الخ) حاصل ما أشار اليه الشارح أن يود  
 مستقبل حقيقة لانه في يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزله الماضى بجامع التحقيق في  
 كل واعلم أن عبارة الشارح هى عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل في التوضيح  
 باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست بعبارة نقول فاضح ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال

الفارسي يجب أن تفسر ما هو المحرور بمعنى شيء والجامل خبر الضمير المحذوف والجملة صفة ما أي رب شيء هو الجامل المؤمل (وحذف رب) لفظا (بحرث) منوية (بعديل والفا) لكن على قلة كقوله بل بلدمل الفجاء قبه لا يشتري كأنه وجهه وقوله بل بلد ذي سعد وأضباب وقوله فثلث حبلي قد طرقت ومزنع وقوله غور قد لهوت بهن عين (وبعد الواو شاع ذا العمل) بكثرة كقوله وليل كوج البحر أرخى سدوله في تنبيهان لا قول قد يحرم المحذوف (١٧١) بدون هذه الحرف كقوله

رسم دار وقفت في طله

كدت أفضى الحياة من جلله

وهو نادى وقال في التسميل

تجرب رب محذوف بعد

الفاء كثير وبعد الواو

أكثر وبعديل قليلا ومع

التجرد أقل ومزاده بالكثرة

مع الفاء المكثر النسبية

أي كثير بالنسبة إلى بل

الثاني قال في التسهيل

وليس الجر بالفاء وبل

بالتفاق وحكي ابن عصفور

أيضا الاتفاق لكن في

الارتشاف وزعم بعض

الغويين أن الجر هو بالفاء

وبل لنيابتها من باب رب

وأما الواو فذهب الكوفيون

والمسند إلى أن الجر بها

والصحح أن الجر رب

المضمرة وهو مذهب

البصريين (وقد يجز بسوى

رب) من المحذوف (لدى

حذف) وهذا بعضه يرى

غير مطرد يقتضيه على

السماع وذلك كقول رؤبة

وقد قيل له كيف أصبحت

قال خير عافاك الله التقدير

على خير وقوله

أشارت كلب بالاكف

الاصابع وقوله

حتى تبدخ فارتقى الاعلام

أي إلى كليب وإلى الاعلام (وبعضه يرى مطردا)

وذلك في ثلاثة عشر موضعا الأول لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو والله

لا فعلن الثاني بعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أي من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر

بالإضافة كما يأتي في بابها الثالث في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت والمراد رابع في المعطوف على ما تضمن

مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفي خلقكم وما يمت من دابة آيات اقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار أي وفي اختلاف الليل

وقوله أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجا

الفارسي) غاية لقوله ونذر (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوف أي رب شيء هو الجامل المؤمل كأننا فيهم وانما قدر الفارسي ضمير المحذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف تصریح (قوله أي رب شيء الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعديل والفا) قيل وبعدم همع (قوله مل الفجاء) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقمم بفتحين والقمم بفتح فسكون والقمام كسحاب الغبار وقوله لا يشتري كأنه وجهه أي جهره محذوف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهره بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد من شرح شواهد المغنى للسيوطي (قوله ذي سعد) بضمين جمع صعود بفتح الصاد العقبه وأضباب جمع ضب وهو الحيطان المعروف والباء الواقعة روياني هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بن العروض (قوله فثلث حبلي) خص الحبلي والمرضع بالذكرة لانها أزهد النساء في الرجال وقوله قد طرقت أي أتيتها ليلا (قوله غور) جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عينا وهي الواسعة العين (قوله وليل كوج البحر) أي في كثافته وظلمته والسدول السور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أي رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لا صفا بالارض كالرماد والطلل ما شئخص من آثارها كالوئد والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله أو من عظيم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحفير وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهد للسيوطي (قوله وهو نادر) أي جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثيرا بالنسبة إلى بل) أي وان كان قليلا بالنسبة إلى الواو فلا ينافي قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لکن في الارتشاف الخ) يجب بان المصنف وابن عصفور لم يعتمدا بالخالف لشدة زده فحكما الاتفاق (قوله والصحح أن الجر رب المضمرة) لانه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلا ولا بالواو الا في القسم (قوله وهذا) أي الجر بسوى رب لدى المحذوف (قوله كقول رؤبة) يضم الراء وسكون الهمزة ابن الجهم بن رؤبة كان من فصحاء العرب (قوله التقدير على خير) أي أو بخير كما في التصريح (قوله حتى تبدخ) أي تكبروا الاعلام الجبال (قوله وذلك) أي البعض الذي يرى مطردا من الجر بسوى رب لدى المحذوف (قوله دون عوض) أي من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك (قوله في جواب ما) أي سؤال تضمن مثل المحذوف أي اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بني المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على معه ولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الاصح المعمولان خلق وآيات والعاملان في والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال في القاموس الخطوة بالضم والكسر والحظة كعدة المسكاته والحظ من الرزق والجمع خطأ وخطاء وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضي واحتظى وهي خطبة كغنية اه ولم أجده في ولا

أي إلى كليب وإلى الاعلام (وبعضه يرى مطردا)

وذلك في ثلاثة عشر موضعا الأول لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو والله

لا فعلن الثاني بعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أي من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر

بالإضافة كما يأتي في بابها الثالث في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت والمراد رابع في المعطوف على ما تضمن

مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفي خلقكم وما يمت من دابة آيات اقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار أي وفي اختلاف الليل

وقوله أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجا

أى وبعد من الخامس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله ما لهب جلد أن يهجره ولا حبيب رافة فيجبره السادس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله متى عذمت بنا ولو فته منا كقيمت ولم تخشوا هو انا ولا وهنا السابع فى المقرون بالهزة بعد ما تضمن مثل المحذوف نحو أريد بن عمرو واستفهاما لمن قال مرت يزيد الثامن فى المقرون به لا بعده نحو هلا يدنار لم قال جئت بدرهم التاسع فى المقرون بان بعده نحو امر ربأيم أفضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضممار هذه الباء بعد ان أسهل من اضممار ب بعد الواء فلم بذلك اطراده (١٧٣) العاشر فى المقرون بقاء الجزاء بعده حكى يونس مرت برجل صالح الاصلح

فى غيره خطى متعديا بالباء فاعله على تضمن معنى ظفرا وتنع مثلا وقوله ومدم أى مديم والولوج الدخول (قوله أى وبعد من) ولولم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال أن يحظى بدل اشتغال من ذى الصبر والعامل واحد وهو الباء الآن يقال العامل فى البدل بآء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود (قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما لهب جلد أن يهجره) أى قوة للهجر والشاهد فى قوله ولا حبيب وقوله فيجبر بالانصب على اضممار أن (قوله ولو فته) أى ولو فته أى ولو عذمت بفته وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نالان لولا تدخل الاعلى الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم اتنى بدابة ولو جارا كافى الهمع (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير فى نظائره الانية (قوله أسهل من اضممار ب الخ) أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر وجهه كافى زكريا أن مختصة بالافعال وهى قوة الطلب للجار (قوله مرت برجل صالح) أى فى اعتقائى وقوله الاصلح أى فى نفس الامر فطال أى فى نفس الامر فلا تنافى وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى والامر عليها ظاهر (قوله الاصلح فطال) الشاهد فى فطال وأما جرح صالح فى الموضوع التاسع لانه لم يقيد بانه المقرون بان بالتكرار ولا بعدم الفصل آفاده شيخنا (قوله أى الأمر برصالح فقد مرت بطال) قال فى التصريح هذا تقدير بان مالك وقدره سيبويه الا أن مرت برصالح فطال قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا قلت الأمر رنقت اخبارك أولا بالمرور فيما مضى لان الأمر مر معناه الأمر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى الا أن فيما يستقبل موصوفا بكونى مرت فيما مضى بصالح فانا قد مرت بطال اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى الأمر رالا أن مرت (قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائى) أى من أن أت وصلتها أو أن وصلتها فى موضع جرح بالحرف المقدر أما على ما ذهب اليه سيبويه فوضعهما نصب بنزع الخافض (قوله الصالح لدخول الجار) أى بان يكون اسماء ينقض نفيه (قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجرح بالمجاورة نحو هذا جرح ضرب خرب فأنبته جهورا بصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافهما وأما الانية فى المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه فى أول النعت (قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشؤم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كافى المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم (قوله وما زرت ليلي الخ) ينبئ اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما للعامة عملها بل الجرفيه ليس من جرح التوهم أصلا بل الجرفيه بسبب العطف على أن تكون لان محله جرح باللام المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائى نعم هو من جرح التوهم على المذهب الاخر فيمكن أن مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أى من الجرح على التوهم أهم من أن يكون بعد ليس وما

قطال أى الأمر برصالح فقد مرت بطال والذى حكاه سيبويه الاصلح فطال والاصلح فطال وقدره الا يكن صالحا فهو طال والايكن صالحا يكن طال الحادى عشر لام التعليل اذا جرت كى وصلتها ولهذا تسم مع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضرة بعدها وأن تكون مصدريه واللام مقدرة قبلها والثانى عشر مع أن وأن نحو عجبت أنك قائم وأن قت على ما ذهب اليه الخليل والكسائى وقد سبق فى باب تعدى الفعل وزومه الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار جاز سيبويه فى قوله بدالى انى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا اذا كان جائبا الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه قوله

أحقا عباد الله أن لست صاعدا • ولاها بطا الاعلى رقيب ولا سالك وحدى ولا فى جماعة

اولا من الناس الا قبل أنت مريب وقوله مشائيم ليس واصالحين عشرة • ولا ناعب الابيين غرابها وقوله

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة الى ولادينها أناطال به تنبيهه لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار وقد يفصل بينهما فى الاضطراب نظرا فى أو مجرور كقوله ان عمر الا خبر فى اليوم عمرو وقوله وليس الى منها التزول سيل وندر الفصل بينهما فى التثنية نحو اشترىته بوالله درهم



• (خاتمة) • يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله في السموات وفي الأرض أي وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة (١٧٣) ربك بمجنون أي انتفى ذلك

بنعمة ربك فان لم يكن شئ من هذه الاربعة موجودا في اللفظ قسدا لتكون المطلق متعللا كما تقدم في الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة أحرف • الاول الزائد كالباء ومن في نحو كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله • الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية • الثالث لولا فمين قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة فانها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء • الرابع رب في مجرور رب رجل صالح لقيت أولقيته لان مجرورها مفعول في الاول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حذف خبره ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التأكيد أو التقليل لا لتعديده عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معدتان قالوا انها عدت الفعل

أولاً قنبه (قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أي لان الحرف موضوع لا يصل معنى الفعل إلى الاسم والظرف لا بدله من شئ يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق أن ذلك المتعلق انما يعمل في المجرور وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مساهمة أو مرادهم تعلق الاتصال لان الحرف يصل معنى الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا اذا لم يقع واضع العامل المحدث والاحكم على محل مجموعهما بأعراب العامل رفعاً ونحو زيد في الدار أو نصباً ونحو خرج زيد بثبابة أو جرّاً ونحو مرت رجل من الكرام أفاده الدماميني وغيره (قوله أو ما يشبهه) أي في العمل وهو المشتق والمصدر وادعه وكذا اسم الفعل وان لم يذكروا غير واحد كالبعض (قوله أو مؤول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير إلى معناه) أي معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وظاهره أن ما هي المتعلق وهو مبني على جواز التعلق بأحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يشير إليه الثاني كافي المغنى (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أي انتفى ذلك) أي الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذي دل عليه الثاني والثاني آخر كلامه أوله (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لان زيادتها ليست محضه كما مر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أي بعد مجرورها ولو قال بعده أي بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أي مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف والافعال مجرور يتعلق بمفعول في المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لا قبل الجار الخ) أي ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة بما كما مر (قوله لان رب نها المصدر) أي صدر جاتها فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما يوهمة كون مجرورها مفعولاً من أنها معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضاً لو كان كما يقولون لم يطف على محل مجرورها رفعاً ونصباً في الفصح وقد جاء العطف بقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد في الأعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز في الفصح زيد وأخاه مرت دماميني (قوله لخطا لانه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بان تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير وظهيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل عن لافادة التبعية وان كان متعدياً بنفسه على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصع وشكر (قوله ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بان ذلك لا يمنع كونه معمولاً لمثله كما في زيد اضربه

### • الإضافة •

هي لغة الاسناد وعرفان نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً قال يس وعينها يا لانها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه وقال في شرح الجامع يكفي في اضافة الشئ إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى عشيبة أو ضحاها لما كانت العشيبة والضحي طرفي النهار صرح اضافة أحدهما إلى الآخر (قوله فوناً) أي نطق بها أو لم ينطق بها كما في ليل وذوى مال وذوى مال (قوله

المذكور خطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني وان قالوا عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير حالاً حاجة إليه ولم يلفظ به في وقت • الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم • الإضافة • (فوناً)

تلى الاعراب) وهى فون المثنى والمجوع (١٧٤) على حده وما ألحق بهما (أوتنونا) ظاهرا أو مقدرا (مما تضيف احذف)

كتب يد أى لهاب فيه ثقتا  
حنظل وكالمقضى الصلاة  
وهذه عشر وزيدو (كطور  
سينا) ومقايح الغيب أما  
النون التى تليها علامة  
الاعراب فانها لا تحذف  
نحو بساين زيد وشياطين  
الانس ~~تنبيه~~ قد  
تحذف تاء التانيث  
للاضافة عند أمن اللبس  
كقوله

وأخلفوا عددا الامر الذى  
وعدوا أى عدة الامر  
وقراءة بعضهم لا عدوا له  
عده أى عدته وجعل  
الفراء منه وهم من بعد  
عليهم سيغلبون وأقام  
الصلاة بناء على أنه لا يقال  
دون اضافة فى الاقامة  
أقام ولا فى القلبة غلب  
اتهمى والثانى من  
المتضامين وهو المضاف  
اليه (اجر) بالمضاف  
وفاقا لسيبويه لا بالحرف  
المثوى خلافا للزجاج  
(وانو) معنى (من أو)  
معنى (فى اذا لم يصلح) ثم  
(الاذك) المعنى فافهم  
من فيما اذا كان المضاف  
بعضا من المضاف اليه مع  
حصة اطلاق اسمه عليه  
كثوب خروخاتم فضة  
التقدير ثوب من خروخاتم  
من فضة ألا ترى أن الثوب  
بعض الخرز والخاتم بعض  
الفضة وأنه يقال هذا  
الثوب خرو هذا الخاتم  
فضة وانو معنى فى اذا كان

تلى الاعراب) أى حرف الاعراب (قوله أو مقدرا) وذلك فى الاسم الممنوع من الصرف والممانع من  
ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أى تريد اضافته (قوله احذف) أى ان كان فيه ما ذكر  
والا فلا تحذف كما فى لدن زيدا الا أن يقدر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن الوجه الا أن يدعى أن  
الاضافة قد لد دخول آل قاله زكريا (قوله التى تليها علامة الاعراب) قال البعض تبع الله صرح هذا  
مبنى على أن الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والاصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة  
الاعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبة  
لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الاصح (قوله قد تحذف تاء التانيث) أى جواز اذ لا يرد على  
المصنف لان كلامه فى الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس واللام  
يجز حذفها كما فى عمرة وخسة ثم هو سماعى وقيل قياسى كذا فى النكت ولا يرد على وجوب حذف النون  
المذكورة قول الشاعر لا يزالون ضاربين القباب لماسر أول الكتاب (قوله وفاقا لسيبويه) أى  
والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المثوى)  
عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا بحرف مقدر ناب عن المضاف اه وهى  
تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة  
التصريح (قوله وانو معنى من) أى البيانية كما نقله الاسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس  
المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعض وهو صحيح وزاد لفظ معنى اشارة الى  
أن المراد أن الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر اذ قد لا يصلح الكلام  
لتقديره واعلم أنه يصح فى الاضافة التى على معنى من اتباع المضاف اليه للمضاف بدلا أو عطف بيان  
ونصبه على الحال أو التمييز قال يس والاتباع أقل الواجهة وفى التى على معنى فى نصب المضاف اليه  
على الظرفية (قوله اذا لم يصلح الا ذلك) أى بسبب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد  
أن التى على معنى من أو فى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لان كلاما من الظرف والبعض  
يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لماسوى ذينك أى بأن لم يرد ما ذكر به يعلم أن مثل ضمير  
المسجد يجوز أن يكون على معنى فى ان أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية  
قاله يس (قوله فيما اذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول واذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة  
والعائد محذوف (قوله بعضا) المراد بالبعض ما يعم الجزئى والجزء الخارج بقوله مع حصة الخ وانما  
عمدنا لئلا يلزم استدراك قوله مع حصة الخ قاله سم (قوله مع حصة الخ) فان فقد الشرطان كتب زيد  
وضمير المسجد أو الاول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كزيد فليس على معنى من بل هى فى هذه  
الامثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الامثلة فى قوله نحو  
ثوب زيد الخ ومثل بمثلين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامى الملك والاختصاص  
ونقل فى الجمع عن ابن كيسان والسيرافى أنهما لم يشترطا صحة الاخبار بل اكتفيا بكون المضاف  
بعضا (قوله ظرفا للمضاف) أى زمانيا أو مكانيا حقيقة أو مجازيا نحو مكر الليل يا صاحبي السجين ألد  
الخصام قاله شارح الجامع (قوله واللام خذا) أى اجعل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليس  
المراد أن اللام مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ  
فيه لانه بمعنى افراد الرجل ولا يصلح نظمه لان تقديره اللام فى الجامى لا يلزم حصة التصريح باللام  
بل تنكفى افادة مدلولها فقولك يوم الاحد وعلم الفقه ونحوه لا يعمى اللام الاختصاصية ولا يصح  
اظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى  
التكيدات البعيدة اه (قوله لماسوى ذينك) دخل فى عمومها الاضافة اللفظية فقد صرح بعضهم  
كابن جنى بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه

وحصير المسجد ويوم الخميس  
 ويد زيد \* تنبيهان \*  
 الاول ذهب بعضهم الى  
 أن الاضافة ليست على  
 تقدير حرف مما ذكره ولا  
 نيته وذهب بعضهم الى  
 أن الاضافة بمعنى اللام  
 على كل حال وذهب سيبويه  
 والجهوري الى أن الاضافة  
 لا تعدو أن تكون بمعنى  
 اللام أو من وموهم  
 الاضافة بمعنى في محمول  
 على أنها بمعنى اللام  
 توسعا \* الثاني اختلف  
 في اضافة الاعداد الى  
 المعدودات فذهب  
 الفارسي أنها بمعنى اللام  
 وذهب ابن السراج الى  
 أنها بمعنى من واختاره في  
 شرح التسهيل والكافية  
 فقال بعد ذكر المضاف  
 فيه بعض المضاف اليه مع  
 صحة اطلاق اسمه عليه  
 ومن هذا النوع اضافة  
 الاعداد الى المعدودات  
 والمقادير الى المقدرات  
 وقد اتفقا فيما اذا اضيف  
 عدد الى عدد نحو  
 ثلثمائة على أنها بمعنى  
 من انتهى (واخصص أولا)  
 من المتضايقين (أو أعطه  
 التعريف بالذي لا) يعني  
 أن المضاف يتخصص  
 بالثاني ان كان تكرة نحو  
 غلام رجل ويتعرف به ان  
 كان معرفة نحو غلام زيد  
 (وان يشابه المضاف  
 يفعل) أي الفعل المضارع  
 بان يكون (وصفا) بمعنى  
 الحال أو الاستقبال

على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني ومن ثم صدر السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على  
 معنى حرف وحكي الاول بقليل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام  
 ابن هشام في القطر أيضا وظهورها في نحو فعال لما يريد لا يدل للاول وان استدل به قائله لان هذه  
 اللام لام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها كما عرفت (قوله اذهى الاصل) قال في  
 الهمع ولهذا يحكم بما عند صحة تقديرها وتقدر غيرهما نحو زيد يعني اذالم تقم قرينة على تقدير  
 غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدر غيرها نحو ضده ومعها اه (قوله ليست على تقدير حرف)  
 شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام زيد في المعنى وليس كذلك اذ معنى المعرفة غير  
 معنى التكرة وأجيب بنسج لزوم المساواة لان المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا أنها  
 ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام زيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام  
 زيد بمعنى غلام زيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فرادهم به مجرد تفسير جهة  
 الاضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا نيته) عطف تفسير (قوله الى  
 أن الاضافة بمعنى اللام) على ذلك بأن كلاما من الطرفين والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام  
 الاختصاصية (قوله على كل حال) أي سواء كان المضاف ظرفا أو بعضا أو غيرهما (قوله لا تعدو)  
 أي لا تتجاوز (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ) قبل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا  
 فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الجملة في الاولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في  
 قليلة فوردت الى الاضافة بمعنى اللام بقليل لالاقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت  
 جعلها قسما مستقلا (قوله توسعا) لاجابة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهرة في الطرفين  
 (قوله في اضافة الاعداد) أي عشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أي  
 الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم الوجهين للجهة المعنيين  
 أي بحسب القصص على مامر (قوله والمقادير الى المقدرات) أي كقفير وروطل زيت (قوله  
 نحو ثلثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة  
 بمئات لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) قبل أي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا  
 أيضا (قوله واخصص أولا) أي احكم بخصوصه أي قلته اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا  
 ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسما له (قوله أو أعطه التعريف)  
 أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادي لأنها في تأويل  
 مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر ان كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فان كان تكرة  
 فالظاهر أن المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة فان قلت وقوع الجملة  
 صفات للتكررات بنا في تعريف المضاف اليها قلت أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها  
 وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا  
 اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسماعلى المختار فاحتج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة  
 فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجملة تكرر بقطع النظر عن التأويل (قوله  
 يعني أن المضاف الخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف اليه تكرة وحالة  
 التعريف بكونه معرفة قال يعني الخ وانما ترك المصنف القيد من شهرتها (قوله وان يشابه  
 المضاف يفعل) كني يفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل  
 التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهي حال لازمة لان  
 المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى  
 مضر به (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أي لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فان اضافته

اسم فاعل أو اسم مفعول  
أو صفة مشبهة (فمن  
تسكيره لا يعزل) بالإضافة  
لأنه في قوة المنفصل  
(كرب راجينا عظيم  
الامل • مرقع القلب  
قليل الحبل) فراجي اسم  
فاعل ومرقوع اسم مفعول  
وعظيم وقليل صفتان  
مشبهتان وكل منهما مضاف  
إلى معرفة ومع ذلك فهو  
باقى على تسكيره بدليل  
دخول رب ومثله قوله  
يارب غابطنالو كان يطلبكم  
لا في مبادعة منكم وحرمانا  
ومن أدلة بقاء هذا المضاف  
على تسكيره نعت النكرة  
به نحو هديا بالغ الكعبة  
وانتصابه على الحال نحو  
ثاني عطفه وقوله

(قوله أشكل الخ) قد يقال  
لا يلزم من اتحاد المعنى  
اتحاد الحكم بدليل علم  
القليبية والعرفانية وأيضا  
لأن اسم الفاعل مشروط فلذا  
شدد فيه بخلاف الصفة  
وأيضا فليس من واحد  
(قوله ثم قول الخ) في اسم  
الفاعل بمعنى الثبوت  
خلاف قيل أنه صفة  
مشبهة وقيل لها فكللام  
السيد مبنى على الثاني  
فلا أشكال

محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما استنقله  
عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونه بمعنى نظرا  
للماضى وكونه لفظية نظر الحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد  
الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تسكيره ثم رأيت الدماميني ذكره نقلا عن شرح  
الكشاف للبنى حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضى فقط كانت اضافته حقيقية  
لنقص مشابهة المضارع التي هي العلة في عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت  
اضافته غير حقيقية تمام المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتبارا باعتبار  
المضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير  
محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه اه باختصار ورأيت الشافى ذكره نقلا عن  
شرح الكشاف للنفذاني حيث قال الاستمرار يحتوى على الأزمنة الماضى والحال والاستقبال  
فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل بالإضافة حقيقة كما في مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الآخى  
فتجعل بالإضافة غير حقيقية كما في جاعل الليل سكال لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين  
عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكال منصوبا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات  
هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين اه باختصار ثم نقل الشافى عن  
السيد الجرجاني أنه اختار في توجيه التوفيق أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جاعل الليل  
سكال تجددى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملا واضافته لفظية لورود المضارع معناه دون  
الاول وهذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتى أو صفة مشبهة إذ هي ليست بمعنى الحال  
أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وإن كانت كذلك لاتعرف بالإضافة أصلا كما في الرضى  
والتصريح لأنما تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو زيد يعطى كذا عمل غير  
واحد ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوتى وفي المضارع تجددى كما في كلام السيد  
فلا تشبهه فإن اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل الفرق بينهما وبين اسم الفاعل الذى  
للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن اضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن المعنى  
الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتبارا فالأولى التعليل بما يأتى عن الرضى أنها دائماً عاملة في محل  
المضاف إليه أمارفعا أو نصبا وضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح أن اسم  
الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره  
فتأمل وعبرة الرضى كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف إليه  
أمارفعا أو نصبا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً فاضافها لفظية دائماً وأما اسم الفاعل والمفعول  
فعملهما في مرفوع جائز مطلقا لأن أدنى راحة فعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع  
بالفعل فاضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائماً نحو ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما في المفعول  
به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذا يشبهان  
المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فاضافتهما لفظية (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشبه  
صيغة المبالغة (قوله فعن تسكيره) أشار بإضافة تسكير إلى ضمير المضاف إلى أن تسكيره حال  
الإضافة هو الذى كان قبلها فأفاد أن اضافته لاتفيده التخصيص كالاتفيده التعريف قاله يس  
(قوله لأنه في قوة المنفصل) أى عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد في قوة ضارب  
هو زيد كما سيأتى (قوله كرب راجينا) قيل هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعده إلى  
المضى فتكون اضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور في همع الهوامع إنما هو أن الأكثرين يقولون  
بوجوب ماضى ما يتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لأنهم يقولون بوجوب ماضى مجرورها وأن ابن

فأنت به حوش الفؤاد مبطناه بهذا اذا نام ليل الهوجل والدليل على (١٧٧) أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضارب زيد

ضارب زيد افا لاختصاص  
موجود قبل الاضافة  
وانما تفيد هذه الاضافة  
التخفيف أو رفع القبح أما  
التخفيف فبهدف التنوين  
الظاهر كما في ضارب زيد  
وضارب عمرو وحسن الوجه  
أو المقدر كما في ضارب  
زيد وحواج بيت الله أو  
نون التثنية كما في ضارب  
زيد والجمع كما في ضارب  
زيد وأما رفع القبح في حسن  
الوجه فان في رفع الوجه قبح  
خلق الصفة عن ضمير  
الموصوف وفي نصبه قبح  
اجراء وصف القاصر  
محجى وصف المتعدي وفي  
الجر تخلف منهما ومن ثم  
امتنع الحسن وجهه أي  
بالجر لا تنفاه قبح الرفع أي  
على الفاعل لوجود الضمير  
ونحو الحسن وجهه أي بالجر  
أيضا لا تنفاه قبح النصب  
لأن النكرة تنصب على  
التمييز (وذي الاضافة  
اسمها لفظية) وغير محضة  
ومجازية لان فائدتها راجعة  
الى اللفظ فقط بتخفيف أو  
تحسين وهي في تقدير  
الانفصال (وتلك) الاضافة  
الاولى اسمها (محضة  
ومعنوية) وحقيقية لانها  
خالصة من تقدير الانفصال  
وفائدتها راجعة الى المعنى  
كما رأيت وذلك هو الغرض  
الاصلي من الاضافة

السراج يجوز كونه حالا وابن مالك يجوز كونه حالا أو مستقبلا وقد قال في التسهيل ولا يلزم وصف  
محجى ورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما يتعلق به (قوله فأنت به) أي ولدته حوش الفؤاد  
بضم الحاء المهملة أي حديد مبطن بفتح الطاء المشددة كافي القاموس أي ضامر البطن وهو وصف  
محجى في الذكور وهذا بضم السين المهملة والهاء أي قليل النوم والهوجل بالجرم الاحق واسناد نام  
الى ليل مجاز عقلي من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل في الليل (قوله التخفيف)  
أي في اللفظ بخذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أي ازاله قبح التركيب  
عند الرفع أو النصب (قوله في حسن الوجه) أي من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا واعلم  
أن ما سموه هنا قبيحا سموه في باب الصفة المشبهة ضعيفا فلان في بين الموضوعين (قوله خلو الصفة  
عن ضمير الموصوف) أي لان الكلمة لا ترفع ظاهرا وضمير امعا (قوله اجراء وصف القاصر)  
أي الفعل القاصر محجى المتعدي أي الفعل المتعدي أي في نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفي  
الجر تخلف منهما) أي من الاجراء والخلو المذكرين فلا قبح (قوله ومن ثم) أي من أجل أن  
الاضافة فيما ذكرنا هي لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر فیهما  
واعترض بأن الاضافة في الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود آل ولا رفع قبح لان  
المضاف وصف متعدي مضاف لمفعوله فلا قبح في نصبه وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل  
بالحسن الوجه في تجويز الجرا لا شتر اكهما في تعريف الجزأين بال كما عكسوا في النصب وان كان  
نصب المشبهة في العكس قبيحا كما علم (قوله لان النكرة تنصب على التمييز) أي والتمييز ينصبه  
المتعدي والقاصر (قوله وذی الاضافة) أي اضافة الوصف الى معوله لا بقيد تنكير الوصف  
الذي هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا بعزل ليدخل في كلامه اضافة نحو  
الضارب الرجل فانها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبا وصرح به بسم فيما كتبه  
بها مش الهمع (قوله لان فائدتها الخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهي في تقدير الانفصال علة  
لتسميتها غير محضة وأما تسميتها مجازية فعملها في شرح التوضيح بكونها الغير الغرض الاصل من  
الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير اليه تعليله هنا تسمية الاولى حقيقية بقوله وذلك هو  
الغرض الاصل من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز  
المتعارف حتى تحتاج لعللاقة وقرينة بل المراد أنها اضافة في الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى  
اه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علة هنا تسميتها مجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال (قوله  
بتخفيف) أي بخذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله أو تحسين أي برفع قبح الرفع أو  
النصب كما مر (قوله وتلك) أي الاضافة المغيرة لاضافة الوصف الى معوله (قوله لانها خالصة  
الخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة  
لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ من أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لانها خالصة الخ علة لتسميتها  
حقيقية أيضا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة  
وان وقع البعض في خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أي من افادتها التخصيص أو التعريف (قوله غير  
محضة) لا يظهر له وجه الاحال اضاقة منصوبه لانها في تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال  
اضاقته لمرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أي اذا أضيف الى معرفة كافي الشاهد (قوله عاذرا)  
مفعول ثالث مقدم والاول الباء والثاني من عهدت والعاذ محذوف أي عهدته وعذولا خال  
من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول

(٣٣ صبان - ثاني) تنبيهات الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى أن اضافة المصدر الى مرفوعه أو منصوبه  
غير محضة والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله ان وجدني بك الشديدا راني فاذا قبلك من عهدت عذولا  
وذهب ابن السراج والفارسي الى



أن إضافة أفعل التفضيل  
غير محضة والصحيح أنها  
محضة نص عليه سيبويه  
لأنه ينبعث بالمعرفة الثاني  
ظاهر كلامه انحصار  
الإضافة في هذين النوعين  
وهو المعروف لكنه زاد  
في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي  
المشبهة بالمحضة وحصر  
ذلك في سبع إضافات  
• الأولى إضافة الاسم إلى  
الصفة نحو مسجد الجامع  
ومذهب الفارسي أنها غير  
محضة وعند غيره أنها  
محضة • الثانية إضافة  
المسمى إلى الاسم نحو شهر  
رمضان • الثالثة إضافة  
الصفة إلى الموصوف نحو  
سحق عمامة • الرابعة  
إضافة الموصوف إلى  
القائم مقام الصفة كقوله  
هلاريد نابوم النقا رأس  
زيدكم  
أي على زيد صاحبنا رأس  
زيد صاحبكم فحذف  
الصفتين وجعل الموصوف  
خلفاً هنهما في الإضافة  
• الخامسة إضافة  
المؤكد إلى المؤكد أو أكثر  
ما يكون ذلك في أسماء  
الزمان نحو يومئذ ويومئذ  
وعامئذ وقد يكون في  
غيرها كقوله  
فقلت اجبوا عنها نجما الجلد  
أنه  
سير ضيكا منها سنام وغاربه  
• السادسة إضافة الملقى  
إلى المعبر كقوله

عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو (قوله إن إضافة أفعل التفضيل غير محضة)  
قال البعض لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما  
سيأتي اه وفيه عندى نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف  
ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير  
الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها في تقدير  
الانفصال بالضمير فاعل أفعل أى أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا  
القول عن أبي البقاء والكوفيين وجاعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور  
ونسبه إلى سيبويه وقال أنه الصحيح بدليل قولهم مرت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة  
لزم وصف التكررة بالمعرفة فإن خرجته المخالف على البديل أبطلناه بان البديل المشتق قليل اه  
(قوله لأنه ينبعث بالمعرفة) أى إذا أضيف إلى معرفة (قوله لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً) قال لان  
للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالاً من حيث أن الأول غير مفصول بضمير منوى  
وانفصالاً من حيث أن المعنى لا يصح الابتسلف نروجها عن ظاهرها كذا في الهمع والذي يظهر  
أنه ليس زائداً في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهاً بالمحضة  
وحيث لا يجوز تسميته مشبهاً بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجوز بعضه  
لشيخنا تسميته مشبهاً بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسم وهو خلاف  
ما حققناه (قوله إضافة الاسم إلى الصفة) هو ككسبه غير مقيس كما سيأتي واعلم أنه سيأتي عند قول  
الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد • معنى وأول موه ما إذا ورد  
أن هذا وعكسه ونحوه ما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتي تفصيله وباعتبار التأويل  
تكون الإضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل (قوله أنها غير محضة)  
لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع أصل صلاة الأولى  
مثلاً الصلاة الأولى على النعت فازيل عن حده همع (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لأنه لا يقع  
بدرج ولا آل ولا ينبعث بسكرة ولا ورد سكرة أذ لم يحفظ صلاة أولى مثلاً همع (قوله إضافة المسمى  
إلى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصده تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار  
قصديان الأول بالثاني وسمها تقوم البيانية وقرئ غيرهم بان التي للبيان بين جزئها عموم  
وخصوص مطلق والبيانية بين جزئها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله هلاريد نابوم النقا) المتجه  
أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ما لا يسه به تذكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من  
غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني (قوله في الإضافة) أى إلى الضمير وقوله سابقاً القائم مقام  
الصفة أى في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قبل بن طرفي كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن  
خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله في أسماء الزمان) أى المبهمة (قوله  
نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الطرف الثاني بالجملة  
المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو غامض على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن مالا خصوص  
المدة المحدودة بطرفي النهار والآن كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب في الكلام على التنوين  
فراجعه (قوله فقلت النجوا) بالجمع يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أى سلمته والضمير في عنها  
يرجع إلى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيقه في فقال لا أنها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر والشاهد في  
نجا الجلد فان النجا بالجمع مقصور الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظاهر (قوله إضافة  
الملقى إلى المعبر) معنى كونه ملقى أن المعنى يستقيم بدونه كالخرف الزائد قيل ومنه كمن مثله في  
الظلمات أى كمن هو في الظلمات مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنها آية أى الجنة التي وعد

الى الطول ثم ادم السلام عليكما • السابعة اضافة المعتبر الى الملقى نحو اضرب ايهم آساء وقوله أقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح الثالث أهمل هنا بما لا يتعرف بالاضافة شيئين (١٧٩) • أحدهما ما وقع موقع

نكرة لا تقبل التعريف  
فخور برب رجل وأخيه وكم  
ناقة ونصيلها وفعل ذلك  
جهده وطاقته لان رب وكم  
لا يحران المعارف والحال  
لا يكون معرفة • ثانيهما  
ما لا يقبل التعريف لشدة  
إبهامه كمثل وغير وشبهه  
قال في شرح الكافية  
اضافة واحد من هذه وما  
أشبهها لا تزيل إبهامه  
الابا من خارج عن الاضافة  
كوقوع غير بين ضدين  
كقوله القائل رأيت  
الصعب غير الهين ومهررت  
بالكريم غير البخيل  
وكقوله تعالى صراط الذين  
أنعمت عليهم غير المغضوب  
عليهم وكقوله أبي طالب  
يارب اما تخرجن طالبي  
في مقنب من نلكم المقانب  
فليكن المغلوب غير الغالب  
وليكن المسلوب غير  
السالب

فوقوع غير بين ضدين  
يرفع إبهامه لان جهة  
المغايرة تتعين بخلاف  
خلوها من ذلك كقوله  
مرت برب رجل غيرك وكذا  
مثل اذا أضيف الى معرفة  
دون قرينة تشعر بمماثلة  
خاصة فان الاضافة  
لا تعرفه ولا تزيل إبهامه  
فان أضيف الى معرفة  
وقارنه ما يشعر بمماثلة

المتقون (قوله الى الطول) أي ايكما على الى الطول والخطاب لبنتيه (قوله نحو اضرب ايهم آساء  
انما كان المضاف اليه ملقى لان تعرف أي انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلما اعتد  
بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف ويشكل على هذا  
ما مر في باب الموصول وسيأتي أيضا من أن لها إبهاما من جهة الجنس وإبهاما من جهة الشخص وان  
اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضي اعتبار المضاف اليه الآن  
يقال الفاء المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد في بغداد  
العراق ودمشق الشام وانما يجعل الاول هو الملقى لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة  
المزوم وقد يقال الاضافة في البيت كالاضافة في نجا الجلد المتقدم فواجه التفرقة (قوله أهمل هنا  
الخ) قال سم قد يقال لاهمال لا مكان دخولهما في قوله واخصص أولا فانه لم يضبط هذا النوع  
المفيد للتخصيص بضابط فمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ما وقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته  
محمضة مفيدة للتخصيص كما في الدماميني والتوضيح وشرحه واقضاه ما مر قريبا من سم (قوله  
وفعل ذلك جهده وطاقته) أي حالة كونه جاهدا ومطيقا (قوله لان رب وكم الخ) علة لمحدوف أي  
وانما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بهضم  
المعطوف في الاولين معرفة وقال انه يقتضي في الثواني ما لا يقتضي في الاول (قوله كمثل وغير وشبهه)  
انما كانت شديدة الإبهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي يعني الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومماثلة  
فاضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيديويه والمبرد وهذا كصنيع الهمع يقتضي أن اضافته  
لفظية لا تفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل  
لان غير زيد يشمل كل موجود سواء ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومماثلة فدلولة شائع شيوعا غير  
مضبوط وفيه أن اضافة ما ذكر ان كانت عهدية فلا شهول فتكون كالاضارب مراداه العهد أو  
استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مراداه الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال  
والنكاف في عبارة الشارح لا دخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافي ونحوها وأما شيهن  
فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغي أن هذه الكلمات كالاتعرف بالاضافة  
الافها استثنى لا تتعرف بال أيضا لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بال اه ونقل  
الشواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بان غير الا تدخل عليها ال الا في كلام المولدين  
(قوله لا تزيل إبهامه) أي ازالة تقتضي التعيين فلا ينافي أنه يخصص بالاضافة وتسمى اضافته محضة  
ومعنوية كذا قال البعض وبواقفه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتى على ما مر عن  
سيديويه والمبرد أن اضافة نحو مثل للتخفيف (قوله يارب اما تخرجن الخ) ان شرطية ما زائدة وقوله  
فليكن أي الطالب جواب الشرط والمقنب كذا المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد  
ويطلق على مخالب الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أي مابه المغايرة (قوله وقارنه ما يشعر  
بمماثلة خاصة) كقوله زيد مثل حاتم فان القرينة وهي اشتها رحاتهم بالجو تدل على أن المراد  
المماثلة في ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا في شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو  
مذهب ابن السراج والسيراني) ومذهب المبرد الى أن غير الا تتعرف أبدا وذهب بعضهم الى انها  
تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك في باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) أجيب  
بأنهم اوصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا (قوله بهذا المضاف

خاصة تعرف هذا كلامه وقال أيضا في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر  
ما يكون ذلك في غير اذ اوقع بين متضادين وهذا الذي قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيراني وبشكل عليه نحو صالحا غير الذي  
كأنعمل فانها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه (ووصل آل بهذا المضاف)

أى المشابه يفعل (مفتقر

هـ ان وصلت بالثان كالجمع  
الشعر) وقوله

وهن الشافيات الحوائم

(أو بالذلى أضيف الثانى

كزيد الضارب رأس

الحانى) وقوله

لقد ظفرا زارا أفضيه العدا

أو بما أضيف الى ضميره

الثانى كقوله

الود أنت المستحقه صفوه

ومنع المبرد هذه (وكونها

فى الوصف كافى ان وقع

مثنى أو جمعا سيلا تبع)

أى وكون ألى وجودها

فى الوصف المضاف كافى

فى اغنائه وقوعه مثنى أو

جمعا تبع سبيل المثنى

وهو جمع المذكر السالم

كقوله

ان يغنياهنى المستوطنا

هـ دن

فانى لست يوماعنهما بنى

وقوله

الشامى عرضى ولم أشتهما

وكقوله

والمستقلو كثير ما وهوا

فان انتفت الشروط

المذكورة امتنع وصل

ألى بذا المضاف وأجاز

الفراء ذلك فى مضافا الى

المعارف مطلقا نحو الضارب

زيد والضارب هذا بخلاف

الضارب رجل وقال المبرد

والرمانى فى الضاربك

وضاربك موضع الضمير

خفض وقال الاخفش

وهشام نصب وعند سيبويه

الضمير كالظاهر فهو

منصوب فى الضاربك

أى المشابه يفعل) خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه ألى لان المضاف فيها الى معرفة تعرف  
بالاضافة فلا تدخل عليه ألى لثلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة  
تخصص بالاضافة ولو أدخلت عليه ألى لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهى ممنوعة (قوله ان وصلت  
بالثان) قال يس انما اشترطت ألى فى المضاف اليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسئلة لان  
رفع قبح نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة  
المشبهة وحل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وأيضا لكون دخول ألى على المضاف  
الذى هو خلاف الأصل كالمشاكله واختلف فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز عدم وصله بألى  
نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك  
بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الاول بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى  
المتبوع قاله الرضى (قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطش  
التشوف للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم العطاش التى تحوم  
حول الماء ثم هى كل عطشان حائما كفى القاموس (قوله أو بالذلى أضيف الثانى) لقيام وجودها  
فيه مقام وجودها فى الثانى لكون المضاف والمضاف اليه كائنى الواحد وذلك لا يجوز أن يكون  
بين الوصف وما فيه ألى أكثر من مضاف واحد أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الحانى  
(قوله أفضيه العدا) جمع قفا (قوله أو بما أضيف الى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثانى (قوله  
ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسمع والافصح فى المسائل الثلاث النصب باسم  
الفاعل قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله مثنى أو جمعا) أى أو لمحقا بما (قوله أى وجودها)  
أشار به الى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره (قوله  
كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التفتيف فلم يشترط وصل ألى بالمضاف اليه (قوله فى اغنائه) قدره  
ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر (قوله ان يغنيا) بفتح النون  
مضارع غنى بكسرها أى استغنى واثبات الالف مع أنه مسند الى الظاهر على لغة أكلوفى البراغيث  
وهـ دن اسم بلد بالين (قوله الشامى عرضى) قد يبحث فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون دخلت  
للتخفيف كما يأتى (قوله فان انتفت الشروط) أى وصل ألى بالثانى أو بما أضيف اليه الثانى أو بما  
أضيف الى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا على حده بأن لم يوجد واحد من الاحوال  
الخمس وسماها شروطا باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها فى دخول ألى (قوله ذلك) أى وصل  
ألى (قوله مضافا الى المعارف) حال من الضمير المحرور بنى العائد الى المضاف وهو داخل فى حيز  
الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بألى الى المعارف كلها اه فهو  
لا يوجب كون الضمير فى محل جر اذا أضيف الوصف المحلى بألى الى الضمير نحو الضاربك بل يجوز  
كونه فى محل نصب على المفعولية ايضا بخلاف المبرد والرمانى كما يأتى وقوله مطلقا أى سواء كان  
المضاف اليه علما أو اسم إشارة أو ضميرا أو غيرها (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فانه لا يجوز  
لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (قوله وقال المبرد والرمانى الخ) أى فيكونان موافقين للفراء فى  
الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء محيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق  
لكلام الناظم (قوله كالظاهر) أى غير المحلى بألى بدليل التفريع بعده (قوله فهو منصوب فى  
الضاربك) أى لانتفاء شرط اضافة الوصف المحلى بال (قوله فائدة) قال فى المغنى مثل هذا الضمير فى  
النصب قولهم لا عهدلى بالأى ثم قفامنه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالأه فى الضاربه  
الآن ذاك مفعول وهذا شبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وليست  
مضافا اليها والاخفص أوضع بالنكسرة وعلى هذا فاذا قلت مرت بربى أبيض الوجه لا أحره فان

مخفوض في ضاربك ويجوز في الضاربك والضاربك الوجهان لانه يجوز الضارب يزيدا والضارب يهرا وتحذف النون في النصب  
كالتحذف في الاضافة ومنه قوله الحافظ وعورة العشرة لاياً • نيه من ورائهم وكف (١٨١) وقوله العارف والحق للمدل به

والمستقلو كثير ما وهوا  
في رواية من نصب الحق  
وكثير نعم الاحسن عند  
حذف النون الجبر  
بالاضافة لانه المعهود  
والنصب ليس بضعيف  
لان الوصف صلة فهو في  
قوة الفعل فطلب معه  
التخفيف واحترز بقوله  
سبيله اتبع عن جمع  
التكسير وجمع المؤنث  
السالمة تنبيهه قوله أن  
وقع هو بفتح أن وموضعه  
رفع على أنه فاعل كاف  
على ما تبين أولا وقال  
الشارح هو مبتدأ ثان  
وكاف خبره والجملة خبر  
الاول بمعنى كونهما وقال  
المكودي في موضع نصب  
على اسقاط لام التعليل  
والتقدير وجود آل في  
الوصف كاف لوقوعه  
مثنى أو مجموعا على حده  
ويجوز في همزان التكسير  
وقد جاء كذلك في بعض  
النسخ (وربما أكسب  
ثان) من المتضايقين وهو  
المضاف اليه (أولا) منهما  
وهو المضاف (ثانيا) أو  
تذكيرا (ان كان) الاول  
(لحذف موهلا) أي صالحا  
للحذف والاستغناء عنه  
بالثاني فن الاول يوم تجدد  
كل نفس وقوله  
جاءت عليه كل عين ثرة  
وقوله هم قطعت بعض

فقت الزاء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتا فهي مجرورة اه (قوله مخفوض في ضاربك) أي  
محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بال (قوله الوجهان) أي الخفض بناء على أن النون حذفت  
للاضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه وقال الجرجي والمازني  
والمبرد وجماعة هو في موضع جر فقط اذا لا اصل سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين  
غيره كما في قولك هذا الضارب يزيدا قاله الشارح في شرح التوضيح (قوله ومنه) أي من حذف  
النون للتخفيف لا للاضافة (قوله عورة العشرة) هي كل ما يستحي منه والوكف كجبل الجور وكانته  
لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان جوزت  
العربية الجرف تأمل (قوله للمدل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اه ولعله على هذا اسم فاعل  
من أدل لغة في دل كما في المصباح والباء بمعنى على (قوله نعم الاحسن الخ) استندراك على قوله ويجوز  
في الضاربك لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فان  
حكمهما محكم المفرد كما علم مما مر (قوله والجملة خبر الاول) أي والرباط محذوف تقديره في اعتقاده  
كأمر (قوله وقال المكودي في موضع نصب الخ) فيه عندي نظر لان وجود آل في المضاف ليس هو  
النكا في عن وجود آل في المضاف اليه وانما النكا في عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لان وجود  
آل في المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجود آل في المضاف اليه أو فيما أضيف اليه  
المضاف اليه أو كون المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز في همزان  
التكسير) أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على  
التكسير ما أوردها على كلام المكودي فافهم (قوله أورد كيرا) في كلام المصنف اكتفاء  
وخص التأنيث بالذكرا لانه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالأمر  
المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح والظرفية في نحو كل حين والمصدرية  
في نحو كل المبل ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك والاعراب في نحو هذه خمسة عشر زيد  
عند من أعربه والبناء في نحو مثل ما أنكم تظفون والتعظيم في نحو بيت الله والتحقيق في نحو بيت  
العنكبوت والجمع في نحو

فأحب الديار شغفن قلبي • ولكن حب من سكن الديار

كذا في يس ويرد على قوله والاعراب الخ أن الاعراب في مثاله لمعارضة الاضافة بسبب البناء  
للاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة  
عشر كقوله الدماميني (قوله أي صالحا للحذف) لما كان معنى الموهل المجهول أهلا وليس هو  
الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلا للحذف فسر نفسه تفسير مراد بقوله أي صالحا للحذف فهو من  
اطلاق المسبب وارادة السبب وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف اليه  
كصدر القناة أو كبعضه كراياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح للحذف فلا  
يجوز أعجبني يوم العزوبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجدد كل نفس وجادت  
عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل أو كان المضاف بعضه أو كبعضه مانعه وزاد  
الفارسي قسمها آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كاه كقول عن ثرة جادت  
عليه كل عين ثرة إلى أن قال قال الشارح يعني المرادى والافصح في هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق  
(قوله جادت عليه) أي النبات المذكور قبله كل عين ثرة بنوع المثلثة أي كثيرة الماء (قوله كما شرفت)  
بكسر الزاء أي غصت صدر القناة أي الرمح (قوله أنى الفواحش) بفتح الهمزة مصدر أنى بمعنى

أصابه وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة وقوله طول الليالي أسرعت في نقضي وقوله كما شرفت صدر القناة من الدم وقوله  
أنى الفواحش عندهم معروفة ولديهم ترك الجميل جميل وقوله

مشين كما اهتزت رماح تسفوت • (١٨٣) أعاليها امر الرياح النواصم ومن الثاني قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى

وعقل عاصي الهوى يزداد  
تنويرا  
وقوله

رؤية الفكر ما يؤل له  
الام

رمعين على اجتناب التواني  
ويحتمله ان رجح الله قريب  
من المحسنين ولا يجوز  
قامت غلام هند ولا قام  
امرأة زيد لا تنفاه الشرط  
المذكور في تنبيههم أفهم  
قوله وربما أن ذلك قليل  
ومراده التقليل النسبي  
أي قليل بالنسبة الى ما ليس  
كذلك لأنه قليل في نفسه  
فانه كثير كما صرح به في شرح  
الكافية نعم الثاني قليل  
(ولا يضاف اسم لما به اتحد  
معنى) كالمترادف مع  
مرادفه والموصوف مع  
صفته لان المضاف يتخصص  
أو يتعرف بالمضاف اليه  
فلا بد أن يكون غيره في  
المعنى فلا يقال قبح رولا  
رجل فاضل ولا فاضل  
رجل (وأول موه ما اذا  
ورد) أي اذا جاء من كلام  
العرب ما يوههم جواز ذلك  
وجب تأويله فخا أو هم  
اضافة الشيء الى مرادفه  
قولهم جاءني سعيد كرز  
وتأويله أن يراد بالاول  
المسمى وبالثاني الاسم أي  
جاءني مسمى هذا الاسم  
ومما أوههم اضافة الموصوف  
الى صفته قولهم حبة  
الحقاء وصلالة الاولى  
ومسجد الجامع وتأويله

الايان (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشيا كاهتزاز رماح تسفوت أي أمالت أعاليها امر  
الرياح النواصم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هنا ليس صالحا للعدف فلم يوجد الشرط الا أن  
يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يهض أن يقال  
الفكر معين الخ (قوله ويحتمله) أي اكساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر بالاحتمال لما  
في اطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ  
الحلالة لانه المضاف اليه لادانته تعالى حتى يلزم سوء الادب قتأمل ولانه يبعده التذكير حيث  
لا اضافة في لعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فاعيل وهو وان  
كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه  
بمعنى مفعول أي مقربة ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكر الفراء أنهم  
الترنوا التذكير في قريب اذ المريد قرب النسب قصد الفرق (قوله أفهم قوله وربما الخ) فيه أنها تحتمل  
أن تكون للتكثير فلا افهام (قوله فانه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم (قوله نعم الثاني)  
أي اكساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أي بحسب المراد فلا يراد ابن الابن وأبو الاب فانه يحجب  
وأراد بالاتحاد ما يشبه الترادف كافي الليث والاسد والتساوي كافي الانسان والناطق سواء كان  
التساوي بحسب الوضع كالشال أو بحسب المراد كافي الصفة والموصوف اه سم والترادف  
الاتحاد ماصداق ومفهوما والتساوي الاتحاد ماصداق فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى  
فلا يقال جاء زيد زيدا لاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز الاضافة  
وخرج منه ما عاير معنى وان اتحد لفظا فتجوز فيه الاضافة فتجوز عين العين (قوله والموصوف مع صفته)  
تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أي يتخصص  
به على وجه نسبه اليه وكونه بعضا أو مظهرا أو مملوكا أو مختصا كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى  
الا اذا تغير المتضايقان معنى فلا يراد أن الموصوف يتخصص بصفته فلا جاز اضافته اليها للتخصيص  
كما جاز نمته بها للتخصيص وعلى بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها  
في الاعراب فلو اضيف اليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا ولم تتصور التابعة المذكورة وعلى منع  
العكس بان الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفي الاضافة لا يمكن ذلك وعلى منع اضافة أحد  
الترادفين أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع  
النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هي مفسدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا لانا  
نقول ترك الاضافة بالكلية أخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر  
المترادف الاخر أو المتساوي الاخر على وجه الاتباع أيضا وليس كذلك أفاده سم (قوله أن يراد  
بالاول الخ) هذا اذا كان الجسم مناسباً للمسمى فان كان مناسباً للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت  
سعيد كرز واعلم أن هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة في نحو  
مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها أفاده سم وانما اضيف سعيد الى كرز ولم يضاف أسد الى  
سبع لان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غير هاتقله يس عن ابن الحاجب (قوله  
ومما أوههم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال الدماميني واعلم أن اضافة الموصوف الى صفته  
والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه ومنه يعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره  
ارتكابنا تلك الاضافة وانما هو تخريج للمسموع على وجه جائز (قوله حبة الحقاء) بالمدوهي  
المسماة بالرجلة وانما وصفته بالحق مجازا لانها تنبت في مجاري السيول فحربها تقطعها قاططوها  
الاقدام وعندى فبما ذكره الشارح من أن هذا مما يوههم جواز اضافة الموصوف الى صفته نظر لانه  
انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول أما اذا كانت واحدة الحب كافي



أن يقدر موصوف أي حبة البقلة الحقا، وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم  
جرد قطيفة وصحق عمامة وتأويله أن يقدر موصوف أيضا وإضافة الصفة إلى (١٨٣) جنسها أي شيء جرد من جنس القطيفة

وشيء مصق من جنس  
العمامة تنبيهه أجاز  
الفراء إضافة الشيء إلى  
ماجنسه لا اختلاف اللفظين  
ووافقه ابن الطراوة وغيره  
ونقله في النهاية عن  
الكوفيين وجعلوا من ذلك  
نحو ولدار الأترة وحق  
البقين وحبل الوريد وحب  
الحصيد وظاهر التسهيل  
وشرحه موافقته (وبعض  
الاسماء) تمنع إضافته  
كالمضمرات والأشارات  
وكثير أي من الموصولات  
ومن أسماء الشروط ومن  
أسماء الاستفهام وبعضها  
(يضاف أبدا) فلا يستعمل  
مفردا بجمال (وبعض ذا)  
الذي يضاف أبدا (قديرات  
أفظا مفردا) أي يأتي  
مفردا في اللفظ فقط وهو  
مضاف في المعنى نحو كل  
وبعض وأي قال الله تعالى  
وكل في فلك يسبحون فضلنا  
بعضهم على بعض أي ما ندعوا  
تنبيهه أشعر قوله  
وبعض الأسماء وقوله  
وبعض ذا قديرات لفظا  
مفردا أن الأصل والغالب  
في الأسماء أن تكون  
صالحة للإضافة والأفراد  
وأن الأصل في كل ملازم  
للإضافة أن لا ينقطع عنها  
في اللفظ واعلم أن اللازم  
للإضافة على نوعين

القاموس كالبروز والرجلة وسائر الجيوب والبروز فلا والذي في القاموس بقلة الحقا، والبقلة الحقا،  
وايهام الأول جواز ما ذكر ظاهر (قوله أن يقدر موصوف) أي يكون الأول مضافا إليه إضافة  
الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثاني أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل  
الإضافة في حبة الحقا، من إضافة العام إلى الخاص كشجر أرذلا فلا يحتاج إلى التأويل (قوله  
وصلاة الساعة الأولى) أي من الزوال أو المراد أول ساعة أدبت فيها الصلاة المفروضة (قوله  
ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله مجرد قطيفة الخ) مجرد  
بمعنى مجردة وصحق بمعنى بالية (قوله أن يقدر موصوف أيضا) أي كما يقدر فيما قبله وإن اختلف  
المحل (قوله وإضافة الصفة إلى جنسها) أي جنس موصوفها أي فالإضافة حينئذ من إضافة الشيء  
إلى جنسه تكتم فضة (قوله من جنس القطيفة) صرح عن إتيان أن الإضافة على معنى من (قوله  
ولدار الأترة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الأترة أو الحياة الأترة أو يقولون الإضافة  
من إضافة العام إلى الخاص ولعلمهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص قال سم  
تمتنع إضافة الخاص إلى العام كاحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد (قوله تمنع  
إضافته) أي لانه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكثير  
أي الخ) بخلاف أي فانها لازمة للإضافة لفظا أو تقدير الضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة  
اقتنارها إلى ما تضاف إليه لتوغلها في الإبهام (قوله نحو كل) أي إذا لم يقع فوكيدا أو نعتا أو لا تعين  
الإضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كقوله الدفوشري واعلم أن كلا وبعضه عند  
قطعهما لفظا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بينهما عند سيوييه والجمهور ولهذا جاءت الحمال  
منهما مؤنثة وقال الفارسي نكرتان كذا في التصريح وتعرفهما عند سيوييه والجمهور ومنعوا  
ادخال آل عليهما (قوله وأي) أي شرطية أو وصولية أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فتعينة  
الإضافة لفظا (قوله وكل في فلك يسبحون) أي كلهم فالتنوين عوض عن المضاف إليه والضمير  
لشعور والاقاربان اختلاف الأحوال يوجب تعددا تضافي الذات وللكواكب فان ذكرهما  
مشعرا قاله الليضاي فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لانهما  
لا يوصفان بالسباحة في الفلك كما لا يحق وجعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلا فاعله من السباحة  
والجري وأورد في فلك مرعاة لكل وجعت في يسبحون مرعاة للمضاف إليه المحذوف فلا يقال الآية  
تقتضي اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثاني (قوله واعلم  
أن اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتعيم أقسام ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص  
بالظاهر واعلم أن جملة أقسام الأسماء باعتبار الإضافة وعدمها تسعة ما تجوز إضافته وما تمنع وما  
تجب إضافته لجملة فعلية فقط وما تجب إضافته لجملة مطلقا وما تجب إضافته لفظا ونسبة للمفرد  
مطلقا وما تجب إضافته لفظا للمفرد مطلقا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقا أو للضمير المخاطب (قوله  
كلا وكلتا) فانهما مضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة  
(قوله قصارى الشيء) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الباء وقصار  
بحدف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحدف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد  
كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله وحجاده) بضم الحاء المهملة  
وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما (قوله وذى وذات) أي وفروعهما وندرا عما يصطنع المعروف من

ما يختص بالإضافة إلى الجمل وسبأى وما يختص بالمفردات وهو على ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند  
ولدى وسوى وقصارى الشيء وحجاده بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر وبه  
الإشارة بقوله (وبعض ما يضاف حقا) أي وجوبا (امتنع) بلاؤه أسماءا ظاهرا حيث وقع وهذا النوع على قسمين قسم يضاف إلى جميع

الضمائر (كوحده) نحو  
 جئت وحدي وجئت وحدا  
 وجاء وحده وقسم يختص  
 بضمير المخاطب نحو (إني  
 ودوالي) و (سعدى)  
 وحناني وهذا ذى تقول  
 ليسل بمعنى إقامة على  
 اجابتك بعد إقامة من ألب  
 بالمكان إذا أقام به ودولابك  
 بمعنى تداولك بعد تداول  
 وسعديك بمعنى اسعادك  
 بعد اسعاد ولا يستعمل الا  
 بعد لبينك وحنانك بمعنى  
 تحننا عليك بعد تحنن وهذا  
 ذيل بذالين مجتمعين بمعنى  
 اسراعا لك بعد اسراع (وشد  
 ايدى لى) فى قوله  
 دعوت لما نابى مسورا  
 فلى فلى بدى مسور  
 كما شئت اضافته الى ضمير  
 الغائب فى قوله  
 لقلت لى لى لمن يدعونى  
 تنبيه مذهب سيديوه  
 أن لبينك وأخواته مصادر  
 مشتاة لفظا ومعناها التكرير  
 وأنها تنصب على المصدرية  
 بعوامل محذوفة من  
 ألفاظها الا هذا ذيلك ولينك  
 فمن معناهما وجوز  
 سيديوه فى هذا ذيلك فى قوله  
 ضربا هذا ذيلك وطعنا وخضا  
 وفى دواليك فى قوله  
 اذ اشق بر دشق بالبردمثله  
 دواليك حتى كنا غير لابس  
 الحالىة بتقدير نفعه  
 مسداولين وهاذين أى  
 مسرعين وهو ضعيف

الناس ذوره (قوله كوحده) قال فى الهمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى  
 الاصمعي وحده الرجل يحده اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والخطوة وقيل محذوف الزوائد من  
 ايحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بموحده وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم  
 الافراد والتذكير لانه مصدر وقد نثى شذوذا أو يحجر على مع جملة على وحدهما وقلنا ذلك  
 وحدهنا وجلس على وحده أو اضافة تسبيح وقرع على وزن كرم وبجيش وعير مصغر من البه  
 ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو تسبيح وحده وقرع وحده اذا قصدت نظيره فى الخير وأصله  
 فى الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والقرع السبد وهو بجيش وحده وعير وحده  
 اذا قصدت نظيره فى الشر وهما مصغرا عير وهو الحمار وبجيش وهو ولد يذمهما المنفرد بانباع رأيه  
 ويقال هما تسبيحا وحدهما وهم تسبيح ووحدهم وهى تسبيحة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بتسبيح  
 وأخواته العلامات فيقال هما تسبيح ووحدهما وهكذا وزاد الشاطبي رجيل وحده اه ببعض  
 اختصار (قوله تقول لبينك) أصله ألب لك البابين أى أقيم لطاعتك البابا كثيرا لان التثنية للتكرير  
 نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من  
 المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع الجيب الى التفرغ لاستماع الامر والنهى ويجوز أن  
 يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى ومثله فى حذف الزوائد الباقي (قوله  
 بمعنى تداولك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والامر ان متقاربان وكلاهما  
 أحسن من قول بعضهم بمعنى اذاله بعد اذالة لعدم ظهور مناسبة معانى الادالة كالفظة هنا بخلاف  
 التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفى الكلام حذف مضاف أى تداولا لطاعتك  
 فاحفظه (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لوقال بمعنى حنانا عليك بعد حنان لك ان نسب بلفظ  
 حنانك (قوله دعوت الخ) أى طلبت مسورا للامر الذى أصابني وهو غرم دية لزمته فلى أى قال  
 لبينك وقوله فلى بدى مسورا أى إقامة على اجابته بعد إقامة اذ أسألتنى فى أمر نابه جزاء لصنعه وخص  
 اليمين لان العطاء مافيه اشعار بان مسورا أجب بالفعل كما أجب بالقول وقيل ذكر اليمين  
 مقصم والفاء الاولى تعقيبية والثانية تسيية (قوله لقلت لى لى) كان مقتضى الظاهر لبينك لكنه  
 التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا والعض أى حقيقة لا أسماء  
 مصادر اه وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التكرير) لانهم لما قصدوا بها  
 التكرير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكريره تصریح (قوله من ألفاظها)  
 فيقدر فى دواليك أدول وفى سعديك أسعد مضارع أسعد باعيا أى ساعدوا أعان كفى القاموس  
 وفى حنانك أحن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ أو أحن على ما هو الانسب  
 بلفظ حنانك (قوله فن معناهما) فيقدر أسرع وأقيم لان فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق  
 من ألب بالمكان لان أخذهما ماذ كر باعتبار المناسبة فى المعنى لا يقتضى أن ماذ كرفعه كذا قالوا  
 وكان الحامل لهم على ذلك أن لبينك تنبيه ثلاثى وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود  
 مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو أسعد على انه منسوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى لبينك اجابة  
 الكافية للرضى كما مر فالتعجب عندى أنه منسوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى لبينك اجابة  
 بعد اجابة وعليه فالنصب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى أجب فاحفظه (قوله وخضا) بخاء  
 وضاد مجتمعين أى مسرعا للقتل (قوله اذ اشق بر دالخ) الباء فى البرد بلىة قال فى التصريح قال أبو  
 عبيدة كان الرجل اذا أراد ان يكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك  
 أبغى للمودة بينهما (قوله الحالىة) أى على تأويله بالمشق ككاتبه عليه بعد (قوله مداولين) المناسب  
 لتفسيره د والينك تسداولا لك بعد تداول أن يقول تسداولين (قوله أى مسرعين) تفسير

لهذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أي وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ دفع  
 بهذا التعليل ما قد يقال يحتتمل أن هذه الحال مما جاء معرفاً لفظاً وان كان منكرامعنى (قوله  
 الوصفية) أي لضرب أو المعنى اضرب ضرباً مكرراً كذا قال البعض تبعاً للشيخنا ويحتمل أن المعنى  
 على الوصفية اضرب ضرباً مكرراً على هذا أنسب بما مر في معنى هذا ذيلك (قوله بما ذكر) أي  
 من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً (قوله ولأنه معرفة) في الرد بهذا  
 على العلم بحث لأنه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف في ليلك وأخواته وحينئذ لا إضافة  
 ولا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردّاً ثالثاً وهو أن ضرباً مفرد وهذا ذيلك مثبتي ولا يوصف المفرد  
 بالثبتي (قوله أصله لبي) أي بوزن فعلى يسكون العين كافي التصريح وقد يؤخذ منه أن الالف للتأنيث  
 فتأمل (قوله كافي على الخ) أشار به إلى أن الالف لا تبدل للأضافة ياء دائماً بدليل فتاك وعصاك  
 (قوله ورد عليه سيبويه الخ) لبونس أن يجيب بأن قوله فلي يدي مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل  
 (قوله وهم) أي بل خلافه في ليلك فقط (قوله مثلها في ذلك) أي في هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقولهم  
 الخ) أي لان قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لان الاسم انما يقوم  
 مقامه مثله وأجاب في التصريح عن هذا بأن ليس به ولي يدي مسور شاذ ان فلا يصلحان للرد وعن  
 الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الأضافة كما صرح به العلم في نفس المسئلة وكافي اثني عشر  
 وانما لم يحذف من ذانك لالاباس (قوله لاجلها) أي لاجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبانها  
 (قوله إلى الجمل) أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف داميني (قوله حيث واذ)  
 الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وتأوها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياءه واو ابل  
 قال ابن سيده هي الاصل كافي الدمايني وبنو قيس يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء  
 المكان غيرها كافي المعنى والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا أضيف اليه ظرف زمان  
 كيومئذ قال جماعة منهم الناظم أو وقع مفعولاً به نحو واذ كروا اذ كنتم قليلاً أو بدلاً منه نحو  
 واذ كرى الكتاب مريم اذا تنبذت فاذا تنبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمه ورواها  
 سياقي وزد للتعليل فتسكون حرفاً وقيل ظرفاً والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى  
 اذا اختلفت زمنة العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمت الآية أي لن ينفعكم يوم القيامة  
 اشتركا ككم في العذاب لظلمكم في الدنيا ولصاحب هذا القول ان يجعل اذ في الآية لمجرد ظرفية  
 بدلا من اليوم على معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاها  
 تعليل على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم ياليت بيني وبينك بعد  
 المشرقين أو إلى القرين ويؤيدها قراءة بعضهم بكسر الهمزة على استئناف العلة كافي المعنى  
 ولما مفاجأة بعد بينا وبينما وهل هي حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال  
 فاذا قلت بينا أو بينما أنا قائم اذا قبل عمر وفعلي القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا  
 أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا أو بينما وهو الاكثر وعلى القول بانها حرف مفاجأة  
 فالعامل في بينا أو بينما فعل محذوف بفسره ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن  
 الباذس عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا أو بينما محذوف بفسره الفعل  
 المذكور فعني المثال اقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامي وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل  
 فيها الفعل ولا في بينا أو بينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملها محذوف  
 يدل عليه الكلام واذ بدل منهما أي بين أوقات قيامي حين اقبل عمرو وافقت اقبال عمرو واعلم أن  
 أصل بين أن تكون مصدراً بمعنى الفراق فعني جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى اقبلت  
 بين خروجك ودخولك اقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه

للتعريف ولان المصدر  
 الموضوع للتكثير لم يثبت  
 فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً  
 وجوز العلم في هذا ذيلك  
 في البيت الوصفية وهو  
 مردود بما ذكر ولأنه  
 معرفة وضرباً منكراً وذهب  
 بونس إلى أن ليس لاسم  
 مفرد مقصور أصله لبي  
 قلت ألفه ياء للأضافة إلى  
 الضمير كافي على وإلى ولي  
 ورد عليه سيبويه بأنه لو  
 كان كذلك لما قبلت مع  
 الظاهر في قوله فلي يدي  
 مسور وقول ابن الناظم  
 ان خلاف بونس في ليلك  
 وأخواته وهم وزعم  
 العلم أن الكاف حرف  
 خطاب لا موضع له من  
 الاعراب مثلها في ذلك  
 ورد عليه بقولهم ليس به  
 ولي يدي مسور ويجذفهم  
 النون لاجلها ولم يحذفوها  
 في ذانك وبأنها لا تلحق  
 الاسماء التي لا تشبه  
 الحرف اه • النوع  
 الثاني من اللازم للأضافة  
 هو ما يختص بالجمل على  
 قسمين ما يختص بنوع من  
 الجمل وسبأني وما لا يختص  
 والبسبب الإشارة بقوله  
 (وأزمو اضافة إلى الجمل  
 • حيث واذ) فشهد اطلاقه  
 الجمل

الجملة الاسمية والفعلية  
فالاسمية فخرجت  
حيث زيد جالس واذكروا  
اذنتم قليل والفعلية  
فخرجت حيث جلس  
واجلس حيث اجلس  
واذكروا اذ كنتم قليلا  
واذ يكرهون الذين كفروا  
ومعنى هذا المضارع المضى  
حينئذ وأما نحو قوله أما  
ترى حيث سهيل طالعا  
ونحو قوله حيث لى العمام  
فشاذ لا يقاس عليه خلافا  
للكسائي وتنبية نحو قولهم  
اذنك ليس من الاضافة  
الى المفرد بل الى الجملة  
الاسمية والتقدير اذنك  
كذلك أو اذ كان ذلك وان  
ينون يحتمل افرادان

(قوله بدل كل من نعمة)  
بل بدل اشتمال على  
ما سبق (قوله موافقه)  
والتأويل في الفعل أكثر  
(قوله مفعولها) على ما ذكر  
تكون من النادر

قابين أن بين المضافة الى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما قصدوا اضافتها الى الجملة اسمية  
أو فعلية والاضافة الى الجملة كالاضافة زاد واعليها تارة ما الكافة لانها تكفي المقضى عن  
اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفجة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف  
اليه لانه حينئذ كالموقوف عليه لان الالف قد يوقى بها اللوقف كما في انا والظنون وتعين حينئذ أن  
لا تكون الالف زمانا لما تقرر أنه لا يضاف الى الحمل من المكان الا حيث واصله بينهما أو يضاف  
الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين  
أوقات قيام زيد كذا قدره الرضى وقد يضاف بينا الى مفرد مصدر دون يضاف على الصحيح كذا في  
الداميني والهمع وتقدير أوقات لان بين انما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بان ينافى تضاف  
للمصدر المتجزئ كالقيام مع انهم لا يحدفون المضاف الى الجملة في مثل هذا قال في الهمع وما ذكر  
من أن الجملة بعد بينا وبينها مضاف اليها قول الجمهور ووقيل ما الالف كافتان فلا محل للجملة  
بعدهما وقيل ما كافة دون الالف بل هي مجرد اشباع اه وعلى عدم اضافتها ما عاملها ما في الجملة التي  
تليها كما في المغنى (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية أكثر ولهذا ترجح  
النصب في نحو جلست حيث زيد أرا مكذا في المغنى قال في الهمع وتنبية اضافة اذ الى اسمية مجزها فعل  
ماض نحو جئت اذ زيد قام ووجه وجهه أن الماضى والفعل الماضى مناسب لها في الزمان وهما في  
جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن اه  
وقال في التصريح شرط الاسمية بعد اذ أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيويه  
وشرط الفعلية ان يكون فعلا ماضيا لفظا نحو واذكروا اذ كنتم قليلا ومعنى لفظا نحو واذرفع  
ابراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك  
سيويه اه ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنه فلا ينافى كلام الهمع ولعل معنى  
قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافى ما مر عن المغنى أن النصب في نحو جلست حيث  
زيد أرا اه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل (قوله واذكروا اذ  
أنتم قليل) اذ فيها وفيها بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور وظرف لمفعول محذوف أى  
واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم واذ كنتم واذ يكره اه تصریح وقالوا في واذ كرفى الكتاب مريم اذ  
انقبذت ان اذ انقبذت ظرف لمحذوف أى قصة مريم اذ انقبذت وعلى مذهبهم يتعين في واذكروا  
نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء كون اذ ظرفا لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل  
من نعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع في الجملة المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث  
وقد يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام في المغنى بان اذ قد تستعمل في المستقبل كما أن اذ اقد  
تستعمل في الماضى والجواب أن المحوج موافقة الواقع لان نزول الآية بعد وقوع المكرمع أن  
الجمهور لا يثبتون محيى اذ للاستقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضى كما في  
المغنى (قوله أما ترى الخ) هي بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان مبنى وقيل اذ أضيف الى  
مفرد يكون معربا كذا في العيسى وقيل مفعولها حيث وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث على  
معنى طالعا فيه وقيل عليه مفعولا لا حيث وطالعا أى طالعا فيه أقول وأطالعا مفعول أول رجب  
ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد في اضافة حيث الى مفرد وقيل سهيل مرفوع  
لحيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعا (قوله حيث لى العمام)  
قال شيخنا أى شد العمام على الرأس يؤيده قول العيسى أراد بجانك لى العمام الرأس (قوله اذ  
ذاك كذلك) أى ثابت أو نحو ذلك (قوله وان ينون الخ) الحق الكافي باذنى ذلك اذ ابيضز  
أن تقطع عن الاضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا

أي وان ينون اذ يجهل افرادها لفظاً وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم (١٨٧) الزمان اليها كما في نحو يومئذ وحينئذ ويكون

التنوين عوضاً من لفظ الجملة  
المضاف اليها كما تقدم بيانه  
في أول الكتاب وأما نحو  
وأنت اذ صحيح فنادر (وما  
كاذم معني) في كونه ظرفاً  
مبهما ماضياً نحو حين  
ووقت وزمان ويوم اذا  
أريد بها الماضي (كاذ) في  
الإضافة الى ما تنضاف اليه  
اذ لكن (أضف) هذه  
(جوازاً) لما سبق أن اذ  
تنضاف اليه وجوباً (نحو  
حين جانباً) وجاء زيد يوم  
الحجج أمير ونحو حين حججك  
نبت وجاء زيد يوم امرأة  
الحجج فتضاف للمفرد فان  
كان الطرف المبهم مستقبل  
المعنى لم يعامل معاملة اذ  
بل يعامل معاملة اذ افلا  
يضاف الى الجملة الاسمية  
بل الى الفعلية كما سيأتي  
وأما يوم هم على النار  
يفتنون وقوله  
فكن لي شفيعاً يوم لا ذو  
شفاعة  
بمعن قتيلا عن سواد بن  
قارب  
فما زل المستقبل فيه منزلة  
الماضي لتحقيق وقوعه هذا  
مذهب سيبويه وأجاز ذلك  
الناظم على قلة تمسكاً بظاهر  
ما سبق وأما غير المبهم وهو  
المحدود فلا يضاف الى جملة  
وذلك نحو شهر وحول بل  
لا يضاف الا الى المفرد نحو  
شهر كذا (وابن أعراب  
ما كاذم قد أجرياً) مما سبق  
أنه يضاف الى الجملة جوازاً  
أما الأعراب فعلى الأصل وأما البناء

لخاسرون اه نكت (قوله أي وان ينون اذ الخ) أشار الى أن الضمير في ينون عائد الى اذ وأن في  
قوله افراد اذ اقامة الظاهر مقام المضمرد فعالتوهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما نحو وأنت اذ  
صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل في أكثر على غير باب  
وفي بعض النسخ اسقاط قوله وأما الخ (قوله وما كاذ الخ) الأقرب ما أشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ  
وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جواز الاستئناف في موقع الاستدراك كما أشار اليه الشارح  
ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي إضافة  
كإضافة اذ في كونها الى الجملة (قوله ظرفاً مبهما) يعني بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوباً على  
الظرفية أم لا كما في المعنى وكبار شد اليه تمثيل الشارح بعد يوم هم بارزون ويوم ينفع الصادقين  
صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به في ليند يوم التلاق والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس بمحدد  
مما سبكه الشارح مما لا اختصاص له أصلاً بكنين ومدة ووقت وزمن وأوله اختصاص بوجه دون  
وجه كغداة وعشية وبليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول  
وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه أن نحو من المحدود اللهم الا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في  
يوم كسبائي لكن يكون حينئذ لا اختصاص له الا أن يراد مطلق وقت شمني وفي شرح ابن غازي أن  
المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل ومن ذكر عدم جواز الإضافة  
في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحذر قول شيخنا السيد أحرر والسنة تجري العام في جواز  
الإضافة الى الجملة ثم رأيت في المعنى شاهد على إضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف  
اليها الى المضاف فاما قوله • مضت سنة لعام ولدت فيه • فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر  
النحاة اه وسبقه الى ذلك الناظم وعلاه بان المضاف الى الجملة مضاف في التقدير الى مصدر منها  
فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه الى المضاف لا يعود منها قال الدماميني وقضيته امتناع  
العود لاندوره ولا جهة فيما استشهد به لجواز تعلق الطرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى  
(قوله ويوم) أي اذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود أفاده سم  
فائدة اذا قلت آتيتك يوم لآخر ولا برد جاز لك رفع حرو برد على أن لا ملغاة أو معاملة عمل ليس وقتهما  
على أن لا معاملة عمل ان وجرهما على أن لا زائدة حكى الاخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا وفيه أن  
جعل لا زائدة لا يلائم المعنى الا أن يراد بكوثر زائدة كونها معترضة بين المتضايقين كالأمعترضة  
بين الجار والمجرور في جئت بالازد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير  
لكان أوضح فتأمل (قوله أضف هذه) أي الالفاظ المشبهة اذ لو قال هذا أي ما كاذ لكان أحسن  
(قوله لما سبق) اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل (قوله ونحو حين مجيئ الخ) ظاهر صنيعة أن  
هذا أيضاً مثال لإضافة ما كاذ الى ما سبق أن اذ تنضاف اليه وجوباً وليس كذلك كما هو ظاهر فكان  
الاولى أن يقول ومثال إضافة ما كاذ الى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) بقي ما اذا كان  
حلاً فانظره (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه اذا كاذ فيقال ما الفرق  
بينه وبين مشبه اذ حيث أعطى حكم اذ في الإضافة (قوله بظاهر ما سبق) أي من الآلية والبيت  
(قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ بعيد الشبه باذ ولا نه لم يسمع (قوله ما كاذ قد أجرياً) تنازعه  
الفعلان قبله. وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكرهما اذ المين والاوجب اعرابه ولا يتقيد  
جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة الى الجملة بل يجوز بناءه اذا أضيف الى مفرد مبنى كيوئذ وحينئذ  
ومثله كل اسم ناقص الدلالة لا بهامه كبير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الى أنه لا يبنى مضاف الى  
مبنى بسبب إضافته اليه أصلاً لا طرف ولا غيره لان الإضافة من خصائص الامعاء التي تكف سبب  
البناء وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفحقات فيما استشهدوا به حركات اعراب قتل في انه



لحق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير ملحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفة أي قوم دون ذلك قال سم وبشكل على التعليل بناء يوم في يوم هذا لأن بوجه بالجملة على شبهة وهو اذ اه وهل مشبه اذا كشيبة اذ في جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى الجملة على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قال في النكت وقد صرح به الشاطبي جازما به (قوله فملا على اذ) اعترض بان شرط القياس وجود عملة الحكم في الفرع وعملة بناء اذ مشابها الحرف في الاقتدار الى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المحزولة فتأمل (قوله فملا نداء فعل مبني) أي بناء أصليا أو عارضا ولذا مثل بمثلين (قوله على حين عاتبت الخ) أي في حين عاتبت على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتي (قوله على حين يستصيبين) أي النسوة من استصيبت فلا بأي عدد نه صيبا كذا قيل والانصب أنه من استصباها أي طلب أن يصبوا اليه أي عييل (قوله وقبل فعل معرب) صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذي بمعنى اذ وهو انما يتم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزىلا كما في اذا اذ وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا ولا يخفى أن الاقرب في النظر قبل المضارع المجعول بمعنى الماضي تنزىلا أن يجعل بمعنى اذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزىلا (قوله يا عمر ك الله) بالتنبيه أول النداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعبير ويرفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمر نك باله عمر أي ذكر نك به تذكيرا بعمر قبله وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر (قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضي لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر المهداء شاربا للمذكور قبله لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ما نك ك من سلمى) أي الذي تذكرة منها وأهمه تعظيمه وتفخيمه والذات القريب (قوله الظرفية) احتراز عن اذا الفجائية لأنها حرفة على الاصح والحرف لا يضاف ومن أحسن ما استدلل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا أنتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خريجت فاذا زيد خرجت في الوقت زيد أي حضوره اذ لا يخرج بالزمان عن الجسمة هذا ان قدرت خبرا فان قدرت متعلقة بخبر محذوف أي في الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور وفي خرجت فاذا زيد حاضر فلا إشكال في الاخبار ومقتضاه أن لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه في المضاف وهو خلاف المقرر في اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير غرض زيد أو فزيد حاضر في زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير في فاذا زيد في المكان زيد أو في الحاضرة زيد ومقتضاه كالتقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافية أنه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كأم ويجوز فاذا زيد جاسا بالنصب حالا والخبر اذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة الا الجملة الاسمية دفعا لتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيد يضرب به عر ووجوزه كثير من التحويلين وجوز الاخفش أن يليها الفعل المقرون بقدر دون المجرد منها وقد تقع بعد بينا وبيننا وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هي زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزئية كهي في جواب الشرط أقوال واعلم أن اذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها اني لاعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبي وأوله غيره يجعل

فملا على اذ (واختر بنا متلوق فعل مبني) أي أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبني البناء للتناسب كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبي وقوله على حين يستصيبين كل حلیم (وقبل فعل معرب أو مبتدأ أهرب) فهو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وكقوله ألم تعلم يا عمر ك الله أننى كريم على حين الكرام قليل ولم يحجز البصريون حينئذ غير الاعراب وأجاز الكوفيون البناء واليه مال القارمى والناظم ولذلك قال (ومن بنى فلن يغدا) أي لن يغلطوا واحتجوا لذلك بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح وقد روى بهما قوله على حين الكرام قليل وقوله تذكر ما نك ك من سلمى على حين التواصل غير دان (والزموا اذا) الظرفية (اضافة

إذا ظرف المحذوف هو المفعول أى لا علم شأنك إذا كنت الخ مجرورة بحتى نحو حتى إذا جاءها الالية والغاية فى الحقيقة ما ينسب من الجواب من تبع على فعل الشرط والمعنى وسبق الذين كفر والى جهنم زمر الى أن تنقح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى فى مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقوله الرضى عن بعضهم ثم قال ولم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا فى الدمامين مع زيادة من الجمع (قوله الى جبل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام أى الماضوية كثير او المضارعية قليلا وقد اجتمعا فى قوله والنفس راغبة اذا رغبتها • واذا ترادى قليل تنقح

(قوله ما تضمنته الخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقيق وقوع تاليها قاله يس وعبارة الجمع ولكون اذا خاصة بالتميق والمظنون بخلاف ان لم تجزم الا فى الضرورة (قوله غالبا) سبأى متباينة فى كلام الشارح (قوله كهن اذا اعتلى) أى كن متواضعا هيما اذا تكبر غيرك (قوله فاذا ظرف) أى للحدث المستقبل وقد تجبى للماضى نحو واذا رأت تجارة الالية على ما ذكره جماعة وللحال فى القسم نحو والليل اذا يغشى على ما ذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء والانشاء حال أو بكاننا حالا من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والاصل فى الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمها كون الاقسام فى وقت غشيان الليل قال الرضى وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم اذا لا يقسم بشئ الا لعظمته والتقدير وعظمه الليل اذا يغشى اه (قوله على المشهور) مقابلة أن العامل تاليه لا جوابه لا اقتران جوابه بالفاء واذا الفجائية وما بعدها لا يعمل فيما قبلها ما واجب بان الظرف الجائر التأخير يتوسع فيه بالقديم فما ظنك بالمنعع التأخير وبان قولهم بعاملية الجواب اذا لم يمنع منها مانع والا كان العامل محذوف يدل عليه الجواب ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا الاضافة لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف كما نقله عنهم فى المغنى وأن يفروا بين اذا واذاو حيث بان اذا ترابط بكونها شرطاً كفى أين وأنى وأما واذاو حيث فلولا الاضافة ما حصل ربط يس بزيادة (قوله اذا باهلى الخ) نسبة الى باهله أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من عجم كفى القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرهما يقول البعض أرذل قبيلة من عجم خطأ والمذرع بذال مجبى من أمه أشرف من أبيه وتحويل بالذال المهمة أى المتأهل للبس الدرع (قوله الثانية) لاجابة اليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) أى لان أداة التخصيص لا يليها الا الفعل (قوله وأجاز الاخفش) أى تبعاً للـ كوفيين كما أجاز واذا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن أبى الربيع فجاز وقوع الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب الخ) وقول بعضهم انه على اضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف الا فى ضرورة أو نادراً من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك اذا التى بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً فى المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائي وهو متنع اه معنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فانه جوز فى الايتين كونهم تاكيدا للواو فى غضبوا وللضمير المنصوب فى أصابهم وكون جواب اذا جملة اسمية بغير فاء قال لعدم عراقه اذا فى الشرطية اه وقوله تعسف أى لان المقام لا يقتضى تاكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على القول بانها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى اذا واستحسنه فى المعنى لاختصاصها بالماضى وذهب سيبويه الى أنها حرف وجود ولوجود (قوله وتلزم الاضافة الى الفعلية) أى الماضوية كفى التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية نحو فلما نجاكم الى البرأ عرضتم فلما

الى • جمل الانفعال

خاصة نظرا الى ما تضمنته من معنى الشرط غالبا (كهن اذا اعتلى) اذا جاء نصر الله فاذا ظرف فيه

معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو واذا السماء انشقت فقل وان أحد من المشركين استجارك وقوله

اذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذلك المذرع فعلى اضمار كان الثانية كما أضمرت هى واسمها ضمير الشأن فى قوله

فهل انفس ليلى شفيعها هذا مذهب سيبويه وأجاز الاخفش اضافتها الى الجمل الاسمية عكسا بظاهرها سبق واختاره فى شرح

التسهيل والاحتراز بقولى غالبا عن نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيه ما ظرف لخبر المبتدأ

بعدها ولا شرطية فيها والا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء تنبيه • مثل اذا هذمنا الطرفية فلا تضاف الى جملة اسمية وتلزم الاضافة الى الفعلية

نحو ولما جاءهم كتاب من عند الله وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا • ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فغل وان أحدهم المشركين استجارك لان وهافي البيت فعل بمعنى سقط وشم أمر من قولك شمس إذا سقطت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لمفهم اثنين ١٩٠)

ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشري يجادلنا فلما نجحهم الى البرق فهم مقتصد فلما نجحهم الى البراذ هم يشركون وخالف كثير في الثاني والثالث وجهوا الجواب في الاثنين محذوف أي أقبل يجادلنا وانقسموا قسمين فمنهم الخ وتبع الشارح في كون لما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المغني في اذا بانها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جرمت (قوله أقول لعبد الله الخ) قد بلغزبه فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهي بالالف لاجل الالغاز ان كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وان تقديره قلت الخ وهذا ما صرح به في المغني قال الدماميني انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط أما على انقول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لان الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اه وقد يمنع ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لمفهم اثنين) متعلق بأضيف والمراد شيئين يشمل المذكرين والمؤنثين والالقال أو اثنين قاله يس (قوله أي مما يلزم الخ) فيه إشارة الى أن قول المصنف أضيف أي لزوما بدليل أن الكلام في واجب الاضافة (قوله الى التكررة المختصة) قال السيوطي بناء على جواز توكيدها وهو رأي الكوفيين وعليه مشي الناظم في التوكيد حيث قال • وان يفد توكيده من كور قبل • فاشترط المصنف هنا التعريف مبني على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هوفيه وفيما بعده صفة للتكررة وراعى في الاول المعنى فتى الخبر وفي الثاني اللفظ فأفرد (قوله الدلالة على اثنين) أي بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو كلاً رؤس الكباشين والمفرد المراد به اثنان نحو • وكلاً ذلك وجه وقبل • والى هذا القسم أشار بقوله وانما صرح الخ (قوله) وكلاً ذلك وجه وقبل الوجه والقبل بفتحين الجهة أي وكلاً ذلك ذو جهة يصرف اليها (قوله لان ذا مشنة في المعنى) لان العرب اتسعت في اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكره للجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبي (قوله لا فارض ولا بكرعوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفقية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلاً زيد وعمرو) لان كلام موضوع لتأكيده المثنى كما نقله يس عن ابن المطاح (قوله الضيق من المشنوء) أي الطفيل المبعوض (قوله المفردة) أي غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول للمفرد معرف لم ينوبه الاجزاء أخذاً مما بعده أيضاً (قوله مطلقاً) أي سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتاً أو حالاً (قوله لانها بمعنى بعض) أي حيث أضيفت للمعرف أي والمفرد المعروف شيء واحد ليس له أبعاض بخلاف ما اذا أضيف للمتكرفاها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كررتها) أي سواء كان المجزور بها أو لا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولاً الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أي لا بالعموم السابق لان التكرار لا يجي في الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أي بالواو وكافي التسهيل (قوله فأضف) أي أجزأ اضافتها الى ما ذكر (قوله لان المعنى حينئذ أي بنا الخ) أشار به الى أن آيا الثانية مؤكدة للاولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجزور وروا أن الياء والكاف قائمان مقام نال الدالة على المتعدد (قوله أو تنوا الاجزا) عطف على كررتها لعلها حذف الياء للجنم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الاستقبال لفصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لانه جواب الشرط فليس بأجنبي

معرف بلا • تفرق أضيف  
كلنا وكلنا) أي مما يلزم  
الاضافة كلاً وكلاً ولا  
بضافان الا لما استكمل  
ثلاثة شروط أحدها  
التعريف فلا يجوز كلاً  
رجلين ولا كلنا امرأتين  
خلافاً للكوفيين في اجازتهم  
اضافتهما الى التكررة  
المختصة بنحو كلاً رجلين  
عندك قائمان وحكى كلنا  
جاريين عندك مقطوعة  
يدها أي تارة للفرز  
• الثاني الدلالة على اثنين  
اما بالنص بنحو كلاًهما  
وكلتا الجنتين أو بالاشتراك  
كقوله • كلاً ناغني عن  
أخيه حياته • فان كلمة نا  
مشتركة بين الاثنين والجمع  
وانما صرح قوله

ان للخبر وللشمردي  
وكلاً ذلك وجه وقبل  
لان ذا مشنة في المعنى  
مثلها في قوله تعالى لا  
فارض ولا بكرعوان بين  
ذلك أي وكلاً ما ذكر وبين  
ما ذكر • الثالث أن  
يكون كلمة واحدة كما  
أشار اليه بقوله بلا تفرق  
فلا يجوز كلاً زيد وعمرو  
وأما قوله  
كلاً أخي وخيلي واجدي  
عضدا  
في النابات والمام الملمات  
وقوله  
كلاً الضيق من المشنوء

والضيف نازل • لدى المني والامن في العسر واليسر في الضرورات النادرة (ولا تضف لمفرد معرف • أي) المفردة لا يقال مطلقاً لانها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف (فأضف) اليه كقوله فان لقيت خالين لتعلمن • أي رأيك فارض الاحزاب وقوله ألا تسألون الناس أي وأياكم • غداة التقينا كان خيراً أو أكرماً لان المعنى حينئذ أي بنا (أو تنو) بالمفرد المعروف

الجمع بان نحو (الاجزاء) نحو أى زيد أحسن يعني أى أجزائه أحسن (واخصه من المعرفة موصولة أياً) أيامفعول باخصه  
والمعرفة متعلق به وموصولة حال من أى مقدم عليها أى تختص أى الموصولة (١٩١) بانها لاتضاف الا الى معرفة

غير ماسبق منعه وهو  
المفرد نحو امرى ربى الرجلين  
هو أكرم وأى الرجل هو  
أفضل وأهم أشد ولا  
تضاف لتكررة خلافاً لـ  
عصفور (وبالعكس) من  
الموصولة (الصفة) وهى  
المنعوت به او الواقعة حالا  
فلا تضاف الا الى تكررة  
كمرت بفارس أى فارس  
وزيد أى فتى ومنه قوله  
فلله عينا حبتراً عافى \*  
(وان تكن) أى (شرطاً)  
أو استفهاماً فطلقاً كل  
بها الكلام) أى تضاف  
الى التكررة والمعرفة مطلقاً  
سوى ماسبق منعه وهو  
المفرد المعرفة نحو أى رجل  
يأتى فله درهم أى الرجلين  
قضيت أياًكم يأتى برشها  
فبأى حديث فظهر أن لاى  
ثلاثة أحوال \* تنبيه \*  
إذا كانت أى نعتاً أو حالا  
وهى المراد بالصفة فى  
كلامه فهى ملازمة للاضافة  
لفظاً ومعنى وان كانت  
موصولة أو شرطاً أو  
استفهاماً فهى ملازمة لها  
معنى لا لفظاً وهو ظاهر  
(وألزموا اضافة لدن بجر)  
ما بعده بالاضافة لفظاً ان  
كان معرباً ومحملاً ان كان  
مبنياً أو جلة فالاول نحو من  
لدن حكيم عليهم وقوله  
تنهض الرعدة فى ظهري  
من لدن الظهري الى العصري

لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يغتفر كثير فى  
الثواب ما لا يغتفر فى الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أى أو الجنس نحو أى الدينار دينارك أو يعطف  
عليه بالواو نحو أى زيد وعمرو فام صرح به الدمامى وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل  
يكفى تكرير المفرد (قوله بالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو  
المعرفة المفرد كما قاله فى نظيره الا فى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى  
منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أى فى المعنى فتدخل الحالية كانه عليه الشارح  
وكان الاولى أن يقول وبالعكس الصفة لان العكس لغة جعل آخر الشئ اوله وليس مرادها هنا قاله  
الشاطبي (قوله فلا تضاف الا الى تكررة) لان القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلية على  
المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط فى التكررة أن تكون مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى  
فقط نحو مرت بـ رجل أى رجل وبـ رجل أى انسان ولا يجوز بـ رجل أى عالم وعكسه قاله الدمامى  
وغيره (قوله فطلقاً) أى تكميلاً مطلقاً الخ أو مطلقاً حال من ضميرها ونذكر كبر الحال باعتبار أنها لفظ  
لا من ضمير تكن لان فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد  
المعروف المنوى به الاجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدمامى بل قول المصنف أو تنو  
الاجزاء يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية لان كلامه هناك فى أى مطلقاً أى غير الحالية  
والوصفية فنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى  
مطلقاً جواز اضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد المعرف اذا كررت أو نوى به  
الاجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف اليه أى الموصولة والاستفهامية  
والشرطية محله بقرينة ما مر اذالم تكرر أو تنو الاجزاء فتأمل (قوله الى التكررة والمعرفة) بيان  
للاطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح طلقاً أى  
سواء كان كل من التكررة والمعرفة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بدليل قوله سوى ماسبق الخ (قوله ثلاثة  
أحوال) الاول الاضافة الى التكررة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية الثانى لزوم الاضافة  
الى التكررة وذلك فى الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك فى الموصولة (قوله  
إذا كانت أى الخ) بقى قسم ثالث لا تجوز اضافته وهو أى المجعولة وصلة لتداء ما فيه الخ نحو يا أيها  
الانسان ولم يذكره لان المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها  
وضههما وسكون النون ويقال فيه لدن بكـ يروى لدن بكفن فعل أمر الاناث من الخوف ولدن كفلت  
ماضى المخاطبة ولدن كفلن فعل أمر من القول ولدن كعل ولدن كهل ولدن كقم ويقال فيها غير ذلك أيضاً  
كفى الهمع والقاموس وفى باب التقاء الساكنين من الهمع أن فون لدن تحذف لساكن ولها وشذ  
كسرها فى قوله من لدن الظهري الى العصري (قوله بجر) فأنذره بعد قوله اضافة بيان أن عامل الجهر هو  
المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله فى اعمال المصدر

وبعده الذى أضيف له . قاله ميم وتبعه غيره أقول ومن قوله فى اعمال اسم الفاعل وانصب  
بذى الاعمال تلوا واخفض ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب بجر مع ال  
فاحفظه (قوله وتذكرناه) بضم النون والقصر النعمة وكذا التعماء بالفتح والمد واحتمال أنها فى  
البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة اليه والبايع الشاب (قوله صريع غوان) أى  
مصروعهن راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبته وفى العيني تفسير ورقنه باصبته لاجراك به أى لاجرك به  
(قوله الالدين وحيث) مقتضاه ان لدن عند اضافتها الى الجملة طرف مكان بل ظاهره أنها دائماً

والثانى نحو وعلمناه من لدنا علماً لينذر بأساً شديداً من لدن الله . والثالث كقوله وتذكرناه لدن أنت بايع . وقوله صريع غوان  
راقهن ورقنه . لدن شب حتى شاب سود الذوائب ولم يصف من ظروف المكان الى الجملة الالدين وحيث وقال ابن برهان حيث

فقط هذا هو الاصل الشائع في (١٩٢) لسان العرب (ونصب غدوة بها عنهم ندر) كافي قوله فما زال مهري مزج الكلب

منهم • لدن غدوة حتى  
دنت لغروب • فلدن حينئذ  
منقطعة عن الاضافة  
لفظا ومعنى وغدوة بعدها  
نصب على التمييز أو على  
التشبيه بالمفعول لشبهه  
للدن باسم الفاعل في ثبوت  
لونها نارة وحذفها أخرى  
يمكن يضعفه سماع  
النصب بها محذوفة النون  
او خبر الكان محذوفة مع  
اسمها أي لدن كانت  
الساعة غدوة ويجوز جر  
غدوة بالاضافة على الاصل  
فلو عطف على غدوة  
المنصوبة جازجر المعطوف  
مراعاة للاصل وجاز نصبه  
مراعاة للفظ ذكر ذلك  
الاخفش واستبعد الناظم  
نصب المعطوف وقال انه  
يبعد عن القياس وحكى  
الكوفيون رفع غدوة بعد  
لدن فقبيل هو بكان تامة  
محذوفة والتقدير لدن كانت  
غدوة وقيل خبر لمبتدأ  
محذوف والتقدير لدن  
وقت هو غدوة وقيل على  
التشبيه بالفاعل قال  
سيبويه ولا ينتصب بعد  
لدن من الاعمال غير  
غدوة • وتنبه لدن بمعنى  
عند الا أنها تختص بسنة  
أمور • أحدها أنها  
ملازمة لمبدأ الغايات ومن  
ثم يتعاقبان في فحوصت  
من عنده ومن لدنه وفي  
التنزيل آتينا رجته من

ظرف مكان ويمنع الامر من تصريح الرضى بان لدن اسم لمبدأ غاية زمان أو مكان وعند اضافتها الى  
الجملة مطلقا تجمد للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الاصل) الاشارة  
الى قول الناظم وألزموا الخ فهو دخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل  
لنصب على التمييز ولنصب على التشبيه بالمفعول به فان جعلت الباء للمصاحبة مثل النصب باخمار  
فعل أيضا سم (قوله مزج الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمرجورا  
كان نصبه على الظرفية قياسا والا ككنا كان سماعيا كما مر في محله (قوله نصب على التمييز) أي  
للدن فيكون من تغيير المفرد ووجهه أن لدن اسم لاول زمان مبهم ففسر بغدوة قاله الدماميني (قوله  
لكن يضعفه) أي الشبه سماع الخ وذلك لانه لو كان مقتضى نصبها ما ذكرتم نصب عند حذف  
نون لدن لان اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا رد الضارب زيدوا الضار يا عماروا الضاربو  
بكر الان أل كالعوض من التنوين في الاول والتنوين في الاخيرين (قوله أو خبرا) عطف على قوله على  
التمييز وعلى هذا يكون لدن مضافة الى الجملة وعلى الاولين لا اضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه  
لما فيه من ابقاء لدن على ما ثبت لهما من الاضافة (قوله مراعاة للاصل) أي الغالب في تالي لدن من  
الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والمقتضى للبركون المعطوف عليه واقعا  
في مكان اسم مجرور غالبا لانه في محل حرجي ردا اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة  
عند نصبه ليس في محل حرجي راعي هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد  
لدن والنصب لم يحفظ الا فيها لا نأقول يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله واستبعد  
الناظم الخ) أي للزوم نصب غير غدوة بعد لدن (قوله يبعد عن القياس) لان القياس جر ما بعد لدن  
كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سماع على خلاف القياس فالقياس على غدوة يبعد عن  
القياس (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة الى مفرد منوى  
وهذا هو الظاهر وان استظهر البعض هنا قطعها عن الاضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما  
قلناه أما على الوجه الاول الذي قبله فمضافة الى الجملة وأما على الوجه الثالث الا في غير مضافة  
أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال في التصريح ظاهره أنها مرفوعة بلدن أي لشبهها باسم  
الفاعل فيما مر (قوله بمعنى عند) بكسر العين وفحوا وضعها كافي الهمع وهي للمكان كثيرا والزمان  
قليل ومنه كافي الدماميني عن المصنف انما الصبر عند الصدمة الاولى ولا يخرج عن الظرفية الا  
الى الجرجين (قوله لمبدأ الغايات) أي لاول المسافات فسمها نفس اول الزمان أو المكان وهذا  
فارقت من فاتها ابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسماء أفاده سم (قوله ومن ثم) أي  
من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك اذا دخل عليها من  
الابتدائية يتعاقبان في نحو الخ أي يعقب كل منهما الآخر أي يخالفه (قوله وعلمناه) أي الخضر  
(قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب منه (قوله أن الغالب) ومن غير  
الغالب لدن شب ولدن أنت يافع (قوله انما مبينة) أي على السكون في بعض لغاتها على ما علم مما مر  
وانما بنيت لشبهها بالحرف في الجود ملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل لان بعض لغاتها على وضع  
الحرف وأجرى البقية مجراه (قوله الا في لغة قيس) قال المصريح أي فانها معربة عندهم تشبيها بعند  
اه وخص في التسهيل والهمع اعرابا عندهم بلغاتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال  
وسكون النون (قوله وبلغتهم قرئ من لدنه) قال المصريح أي باسكان الدال مع انها مع الضم وكسر  
النون وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وحكى ابن الشجيري عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة  
ليست اعرابا وانما هي للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما في القولة السابقة عن

عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا • ثانيها أن الغالب التسهيل  
استعملها مجرورة بمن • ثالثها أنها مبينة الا في لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه • رابعها أنه يجوز اضافتها الى الجمل كاسبق • خامسها



جواز افرادها قبل غدوة على ماهر سادسها أنها لاتنفع الافضلة تقول السفر (١٩٣) من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة

وأما لدى فهي مثل عند مطلقا إلا أن جرهما تنوع بخلاف جر عند وأيضاً عند أمكن منها من وجهين • الاول أنها تكون ظرفاً للاعيان والمعاني تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويعتنع ذلك في لدى قاله ابن الشجري في أماليه • الثاني أنك تقول عندى مال وإن كان غائباً عنك ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضر قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وتقول غيره أولى (و) أزموا إضافة أيضاً (مع) وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقسه والمشهور فيها فتح العين وهو فتح اعراب (مع) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله فريشى منكم وهو اى معكم وإن كانت زيارتكم لمأما وزعم سيديويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هي لغة ربيعة وغنم فأنما مبنية عندهم على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وأدعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والعجيب أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها إذا اتصل بها متحرك (ونقل) فيها (فتح وكسر) (سكون يتصل) بها نحو

التسهيل والمهمع الآن يقال اسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد اليه اشعاعها المضم في هذه القراءة نسيها على أصلها ثم رأيت في الهمع التصريح بما ذكر من أن الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله جواز افرادها) أى قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى (قوله على ماهر) أى على التفصيل الذى مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبراً لكان أو مرفوعة خبراً لمبتدأ المحذوف أو فاعلاً للمفعول المحذوف (قوله لاتنفع الافضلة) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدية (قوله فهي مثل عند مطلقاً) يقتضى أنها معربة وبه صرح في المغنى لكن في شيخ الاسلام أن المصرح به خلافه وفي شرح المغنى للدمايين حكاية القول بينائهما عن ابن الحاجب (قوله إلا أن جرهما) أى جر الحرف ياها (قوله تقول هذا القول الخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق (قوله ويعتنع ذلك في لدى) استظهر البعض أنه نادر لا يمنع وقد يوجه بأنهم كثير ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله القوزلديه ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يبدل القول لدى (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهما فى كلا الوجهين السابقين أو فى الثانى فقط الاقرب الاول فتأمل (قوله وأزمو الإضافة أيضاً مع) أشار بذلك الى أن مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة فتح الثانية مبتدأ خبرها قبله ولا ينافى اللزوم قوله الآتى تفرد مع الخ لان محل اللزوم إذا كانت ظرفاً وهي فى الأفراد حال على ما سيوضح (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى ان مع العسرى سراً (قوله وهو ففتح اعراب) لشبهها بعند فى وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصلة ودال على حضور نحو نجي ومن معى أو على قرب نحو ان مع العسر يسراً نقله سم عن المصنف (قوله فريشى منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لمأما بكسر اللام أى وقتاً بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المجبة وسكون النون (قوله فأنما مبنية عندهم) قيل لجودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعانى التى حققها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة (قوله والعجيب أنها باقية على اسميتها) أى لان المعنى فى الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل (قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائهما على السكون والاقبناؤها على السكون ثابت لهما فى حال اتصالهما بساكن أيضاً غاية الامر أنه حينئذ قد ولا ظاهراً للضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلباً للثقة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف فى الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر لساكنة وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا فى الساكنة إلا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم فى نسخ بدل قوله فالفتح طلباً للثقة الخ ما نصه فن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين اه وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة فى قول الشارح هذا راجعاً الى ما قدمه المصنف من فتح عين مع فى لغة وسكونها فى لغة وتكون الضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هي ومعنى قوله فن أعربها فتح العين أبى فتح العين هذا ايضاح المقام (قوله تفرد مع) أى عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبراً لما فاتهما من الإضافة فأصل مع من قولك جاء الزيدون معامى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنىة والاعراب مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهذا ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل الى أن الفتحة فتحة اعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو

حيان فعلى الاول تكون ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما وغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام أربعة واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقبيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بأن معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدماميني (قوله وتنصب على الحال) أى دائما وقيل كثير او قد تكون ظرفا مخبرا به (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه في المغنى وقرئ ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله وأنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشافعي وقوله فبادوا أى هلكوا (قوله الاولى) أى الجماسة الاولى وسبعين هدرن شئى (قوله وقد ترادف) أى مع اللازمة للاضافة (قوله واضم الخ) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة في غير كقبل وبعد وسيد كراى الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه (قوله ماله أضيف الخ) أى الاسم الذى أضيف اليه لفظ غير فالصلة حرت على غير من هى له لامن اللبس (قوله معنى) تميز محمول عن ما (قوله أى من الكلمات الخ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام في واجب الاضافة نعم لو قال المصنف وغير واضمه اذا عدت ما لكان أصرح لاستفادة لزوم اضافتها صريحا من عطف غير على لدن (قوله الملازمة للاضافة) أى غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها اللفظ ومعنى كاسيأتى (قوله على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده) أى معناه اما بالذات نحو مرت رجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به واثباته بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى ما قبل ما الاولى أيضا أو بسقطها بالكسبة تمام نظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف اليه على البناء وللخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف حينئذ) أى حين اذ ضم لفظ غير من غير تنوين (قوله ضمة بناء) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير عائذ على الضمة المفهومة من ضم (قوله لانها كقبل فى الابهام) أى لان معناها غير مختص اذ مغيرة المخاطب في نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلية بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم في مشابهته الحرف ولعله أثر ما على به لانه أخصر (قوله فهى اسم) أى ليس في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أى لها في محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب ليلام ما قبله وحذف التنوين حينئذ قبل للتخفيف وقال المصريح للاضافة تقدير الان المضاف اليه ثابت في التقدير اه ويرد عليه كفى المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مدكور باطراد الا في نحو قطع الله يد رجل من قالها (قوله لانها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل وبعض) أى فى جواز القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير ممنون والمنظر به ممنونا (قوله وجوزهما) أى الاعراب والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعهما عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف اليه وفي نسخ اسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين (قوله والحركة اعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتي عن السيوطي أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أى لاضافته تقدير الى المبنى قال وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اه وتجوز ذلك بعد مع التنوين لان التنوين امال التمكن أو التعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لم يكثر به الشارح على أنه يحمل أنه قائل بما سنه نقله عن شرح الاوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والاخفش المختلفين في الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أى فى كون الحركة اعرابا أو لاغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها (قوله لان المضافة لفظا تضم) أى ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج اليه فى

وأفنى رجالى فبادوا معا وقوله اذا حنت الاولى سبعين لها معا وقد ترادف عند فجز عن حكى سبويه ذهب من معه ومنه قراءة بعضهم هذا ذكر من معى (واضمم بناء غير ان عدت ما له أضيف) لفظا (ناويا ما عدما) معنى أى من الكلمات الملازمة للاضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده واذا وقع بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غـ يرها جاز حذفه لفظا فيضم غير غير تنوين ثم اختلف حينئذ فقال المبرد ضمة بناء لانها كقبل فى الابهام فهى اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناطم على ما أفهمه كلامه وقال الاخفش اعراب لانها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهى اسم لا خبر وجوزها ابن خروف ويجوز قبله لا الفتح مع تنوين ودونه فهى خبر والحركة اعراب باتفاق كالضم مع التنوين تنبيهان في الاول يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف اليه قال فى التوضيح فهى خبر والحركة اعراب باتفاق وفيما قاله نظران المضافة لفظا تضم وتفتح فان ضمت تعينت للاسمية وان فحمت لاتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحية بناء

توجيه النظر وكان بكفيه أن يقول لأن المضافة لفظا حيث فحقت لاتعين الخ (قوله لا ضافها الى  
 المبنى) قال الشارح على الاوضح اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبنى اغنا توثر البناء اذا كان  
 المضاف اليه ملفوظا به أى لا محذوف والضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير لحن) مقول قولهم  
 وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة في لا غير) أى اذا نطق بهم مفتوحة فلا ينافي جواز ضمها لنية  
 معنى المضاف اليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف وضمهم بناء غير الخ (قوله كالفتحة في لارجل)  
 مقتضاه أن غير ليست مضافة تقدير ابل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقدير او الفتحة  
 فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير اذا فحقت نافية  
 للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس بل  
 قضيته أن لا الدخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء فحقت أو ضمت ولعل  
 وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر بالشعر لكن  
 لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة بعمل ليس وضمه غير حينئذ اعراب اذا نوتت وقطعت عن  
 الاضافة بالكسبة أو لم تنون ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذا لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا  
 جواز كونها عاطفة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بالانوين لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين  
 للقطع عن الاضافة أو بالضم لنية معناه ونحو جاء في عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء  
 مصدر الخ) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لان حاله  
 المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها  
 على الضم ورفع قبل وحسب وجع غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ وبتعين الضم بالانوين  
 فيما عد الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع في كلام البعض تبعه الشيخ خالد مياخاف  
 ما قلنا خطأ (قوله وحسب) أى المشربة معنى لا غير لانها التي تنقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتى (قوله  
 وأول) الصحيح أن أصله أو أول بهمزة بعد الواو يدل على أوائل فقلت هذه الهمزة واو  
 وأدغمت فيها الواو الاولى وقبل ووال فقلت الهمزة واو الواو الاولى همزة واغما لم يجمع على ووائل  
 لثقل اجتهاد واو بن أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أو لا قال في الهمع الصحيح لا نقول هذا أول  
 مال اكتسبته ثم قد نكتسب بعد شيئا وقد لا وقبل يستلزم فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكر فانت  
 طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني اه ويستعمل اسماء بمعنى مبدا  
 الشيء نحو ماله أول ولا آخر ومعنى السابق نحو لقينه عاما أو لا فيصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ووصفا  
 بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعول  
 تفضيل لأفعول له من لفظه أو جارا مجزعا على الخلاف وظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم  
 قال ابن هشام وهذا هو الذى اذا قطع عن الاضافة بنى على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو  
 اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف اليه بكلمة دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة  
 تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فاضلا ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شئ الى شئ  
 كفعلت يزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيد ادون عمرو (قوله والجهات) أى اسماء زواها هي  
 فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا عين وشمال على ما في الهمع وغيره وخالف  
 الرضى فلم يجوز قطعها مع الاضافة لفظا مبينين على الضم أو معربين بالانوين (قوله وعمل) بمعنى  
 فوق على ما سيأتى ومثلها عاوى كفى الرضى وقوله في أنهم لازمة للاضافة أى غالباً لا يرد أنها قد تقطع  
 عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا تجوز اضافته لفظا على الصحيح وهو عمل كما سيأتى لا يقال المصنف لم  
 يذكر لازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لا نقول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من  
 سياقها (قوله لفظا دون معنى) أى فينوى معنى المضاف اليه والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف

لا ضافها الى المبنى. الثاني  
 قالت طائفة كثيرة  
 لا يجوز الحذف بعد غير  
 ليس من ألفاظ الجحد  
 فلا يقال قبضت عشرة  
 لا غير وهم محجوجون  
 قال في القاموس وقولهم  
 لا غير لحن غير جلدان  
 لا غير مسهرع في قول الشاعر  
 جوابا به تنجوا عتد فور بنا  
 لعن عمل أسلفت لا غير تسأل  
 وقد احتج ابن مالك في  
 باب القسم من شرح  
 التسهيل بهذا البيت وكان  
 قولهم لحن مأخوذا من  
 قول السيرافي الحذف  
 اغما يستعمل اذا كانت  
 غير بعد ليس ولو كان مكان  
 ليس غيرها من ألفاظ  
 الجحد لم يجوز الحذف ولا  
 يتجاوز بذلك مورد السماع  
 اه كلامه وقد سمع  
 انتهى كلام صاحب القاموس  
 والفتحة في لا غير فتحة  
 بناء كالفتحة في لارجل  
 نقله في شرح الباب عن  
 الكوفيين وبناء مصدر  
 نصب على الحال أى بانها  
 وغيرا مفعول باضمهم قبل  
 كغيره (بعد) و (حسب)  
 و (أول) ودون والجهات  
 الست (أيضا وعمل) في  
 أنها ملازمة للاضافة  
 ونقطع عنها لفظا دون  
 معنى

فتبني على الضم لشبهها حينئذ بحروف (١٩٦) الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحروف في الجمود والافتقار نحو

اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبرا عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون  
خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى  
الاعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبني على الضم) هذا  
اشارة الى أول الاحوال الاربعة وقوله أما اذا قوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيها وقوله كالم  
تلفظه اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما  
كونه على حركة فليعلم أن لها عرافة في الاعراب وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات وانما خالف  
حركة بناء حركة اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنعم وجبر وبلى وإي (قوله في الجمود) أي لزومها  
استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في عين  
وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بابل في الهمع أن تصرف قبل وبعد أول وقد ام وأمام  
وراء وخلف وأسفل متوسط قد بر (قوله والافتقار) أي الى المضاف اليه فان قلت الافتقار مقتضى  
البناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذلك في المقتضى للبناء الاصل الى أما المقتضى للبناء العارض  
فقد يكتفي فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لي ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا  
معارضاً لظهورها لم يؤثر البناء حالها وانما بنيت حيث واذ حال اضافتهما لفظا لان الاضافة الى الجمل  
كلا اضافة لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل التنوين في  
كل وبعض عن المضاف اليه لم يبنيا لقيام البديل مقام المبدل منه وانما اختاروا في هذه الظروف  
البناء دون التعويض لانها غير متصرفه فانسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابي قاله الرضى  
(قوله في قراءة الجماعة) أي السبعة (قوله فحسب) الفاعل زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح  
فحسبي ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان حسب بمعنى اعم  
الفاعل أي كافي فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خيرا عن المعرفة وانما يجوزنا  
كونه مبتدأ لتخصيصه بالاضافة آفاده المصريح (قوله من أول) أي من أول الامر (قوله تعدو)  
بالعين المهملة أي تسطوور يروي بالمجهة أي تصبج (قوله تعلق بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين  
المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أي يصب (قوله أقب من تحت) خبر محذوف كما يفيد كاذم  
العين أي هو أي القوس على ما في المغنى وشواهد العين لكن نقل السيوطي عن الزنجشري أن  
البيت في وصف بعير أقب من القعب وهو دقة الحصر وضمور البطن كافي القاموس والمراد ضام  
البطن كما قاله العين وقوله عريض من عل أي واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم عل في  
البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطي انه مجرور لان قوافي الارجوزة مجرورة كما علمت من الايات  
التي ذكرناها منها (قوله كل مولى) أي ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف  
اليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصباً) أي أوجرا بمن واقتصر على  
النصب لانه الاصل في الظروف (قوله اذا ما تكبرا) ما زائدة وضمير نكران عائد الى قبل وما ذكره  
بعده لانه وان تأخر لفظا متقدماً رتبة لانه مفعول أعربوا فقط ما عترض به هنا (قوله وما من  
بعده قد ذكر) اعترض بان هذا يخرج غير الانما تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم  
وأجيب بان المراد وأعربوا نصباً على الظرفية وذلك لا يأتي فيها وهذا كله وان أقره شيخنا والبعض  
انما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على  
غير وجه العطف فتدخل غير لا ذكرها بعد قبل في قوله قبل كغيره ويكون المراد بالنصب ما هو اعم  
من النصب على الظرفية ومع هذا فالاولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض  
الشارح بعد على المصنف بحسب وعمل كما سيتضح (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المجهة من  
باب فرج وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصته كذا في المصباح فعلى الثاني

لله الامر من قبل ومن بعد  
في قراءة الجماعة ونحو  
قبضت عشرة فحسب أي  
فحسبي ذلك وحكي أبو على  
الفارسي ابدأ من أول  
بالضم ومنه قوله

على أينما تعد والمنية أول  
وتقول سرت مع انصوم  
ودون أي ودونهم وجاء  
القوم وزيد خلف أو أمام  
أي خلفهم أو أمامهم ومنه

قوله • لعن الله تعلق بن  
مسافر • لعنايش عليه  
من قدام • وقوله أقب

من تحت عريض من عل •  
أما اذا قوى ثبوت لفظ  
المضاف اليه فانها تعرب

من غير تنوين كالم تعلق  
به كقوله • ومن قبل نادى  
كل مولى قرابة • أي ومن

قبل ذلك وقرئ لله الامر  
من قبل • ومن بعد بالجر  
من غير تنوين أي من قبل

الغلب ومن بعده وحكي  
أبو على ابدأ من أول  
بالجر من غير تنوين أيضا

فان قطعت عن الاضافة  
لفظاً ومعنى أي لم ينو لفظ  
المضاف اليه ولا معناه

أعربت منونة ونصبت  
مالم يدخل عليها جار كما  
أشار اليه بقوله (وأعربوا

نصباً اذا ما تكبرا • قبل  
وما من بعده قد ذكر)

كقوله  
فساغ لي الشراب وكنت  
قبلاً  
أكاد أغص بالماء الفرات

وكقوله فاشربوا بعدا على لذة خمر وكقوله

بجملهم ومضرحطه السبل من عل وكفرارة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر (١٩٧) والتنوين وحكى أبو على ابدأ من أول

بالنصب ممنوعاً من الصرف  
للوزن والوصف في تنبيهات  
الاول اقضى كلامه أن  
حسب مع الاضافة أى  
لفظاً أو نوى معناها أو لفظها  
معرفة ونكرة اذا قطعت  
عن الاضافة أى لفظاً  
ومعنى اذهى بمعنى كافيت  
اسم فاعل مراد به الحال  
فتستعمل استعمال  
الصفات النكرة فتكون  
نعمال نكرة كمررت برجل  
حسبك من رجل وحالا  
لمعرفة كهذا عبد الله  
حسبك من رجل وتستعمل  
استعمال الاسماء الجامة  
نحو حسبهم جهنم فان  
حسبك الله بحسبك درهم  
وهذا يرد على من زعم  
أنها اسم فعل فان العوامل  
اللفظية لا تدخل على  
أسماء الافعال وتقطع عن  
الاضافة فيجحد لها  
أشراجها معنى دالا على  
النفي ويجحد لها ملازمتها  
للوصلية أو الحالية  
أو الابتداء والبناء على  
الضم تقول رأيت رجلاً  
حسب ورأيت زيدا حسب  
قال الجوهرى كأنك قلت  
حسبى أو حسبك فأضمرت  
ذلك ولم تنون اه وتقول  
في الابتداء قبضت عشرة  
غسب أى غسبى ذلك  
• الثانى اقضى كلامه  
أيضاً أن عل تجوز اضافتها  
وأنه يجوز أن تنصب على  
الظرفية أو الحالية وتوافق

تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب وبرى الحميم أى البارد من أسماء الاضداد  
(قوله بكلمة ودختر) الجلود بالضم كفى العينى وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد فى من عدل حيث  
جرى عن وتون لقطعه عن الاضافة لفظاً ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب  
الحواشى وعندى فيه نظيران قوله من عل آخر البيت فليس منونا بالفعول حتى يشهد به على قطع  
عل عن الاضافة لفظاً ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لاجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن  
يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه وأن يكون لاجل وقف الروى فلا يصلح شاهداً على القطع  
فاستفده (قوله بالنصب) ينبغى بالقض لانه مجرور بالقصة وهذا يناهيه ما تقدم من أن الكلام هنا  
فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل تقدير (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه  
الاول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين (قوله اقضى كلامه) أى منطوقاً ومفهوماً فأن كلامه  
يقضى بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الاضافة رأساً أى قبل وبعد بمفهومه تعريفها  
فى غير هذه الحالة كقبل وبعد المسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما يشير اليه  
الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع الا بالنسبة الى حسب  
فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لوقال أونية  
لمعناها أو لفظها لكان حسناً (قوله اذهى بمعنى كافيت) لتعيل المحذوف تقديره وليس كونها معرفة  
مسما اذهى الخ وكان ينبغى التمرىج به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظراً الى كونها  
بمعنى كافى والاستعمال الثانى نظراً الى لفظها الجامة (قوله من رجل) من باب جر التمييز عن (قوله  
وتستعمل استعمال الاسماء الجامة) فتقع مبتدأ وخبراً حالاً أو قبل دخول التامض بقريته التمثيل  
وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الاولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال  
الاسماء الجامة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وأوجهنم  
خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر ويتعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز  
العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصريح (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثالين الاخيرين  
وكذا الاول ان جعل حسبهم خبراً لا ان جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حينئذ ويصح  
رجوع اسم الاشارة الى ما يعم مثالى استعمال حسب استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية  
لا تدخل الخ) أى بانفاق وكذا المعنوية كالاتداء على الأضع من أقوال تاتى فى بابها (قوله وتقطع  
عن الاضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصلية والحالية واستعمال الاسماء الجامة  
فى الابتداء (قوله أشراجها معنى دالا على النفي) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر  
وأحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصلية أى وملازمها البناء على الضم فلا تنصب  
مقطوعة عن الاضافة رأساً خلافاً لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كأنك قلت حسبى أو حسبك) أى  
فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير المشكك أو ضمير المخاطب (قوله فأضمرت ذلك) أى حذفته وفويت  
معناه (قوله اقضى كلامه أيضاً) أى منطوقاً ومفهوماً فاقضاه الامر الاول بقوله قبل كغير والثانى  
بقوله واعربوا نصب الخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى الا نصب  
وأما كونه على احدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقوله تقديره وليس  
كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحاً قال شيخنا والذى فى النسخ الصحيحة التى  
منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوفى التى هم وامشها خطه تنبيه قال فى شرح الكافية الخ وليس  
فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم لمحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التعرير كما  
لا يخفى على التحرير اه (قوله وأنما لا تستعمل مضافة) أى لفظاً بل انما تستعمل مبنية على الضم  
لنية معنى المضاف اليه أو منونة لقطعها عن الاضافة رأساً وقدم الاستشهاد فى الشرح على هذين

فوق فى معناها وتوافقها فى أمرين أنها لا تستعمل الا مجرورة ومن وأنما لا تستعمل مضافة فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال



من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا (١٩٨) جماعة منهم الجوهرى وابن مالك وأما قوله يارب يومى لا أظله • أرمض من

تحت وأضحى من عله  
فالهاء فيه للسكت بدليل  
أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو  
كان مضافا انتهى • الثالث  
قال في شرح الكافية وقد  
ذهب بعض العلماء الى أن  
قبلا في قوله وكنت قبلا  
معرفة بنية الإضافة الا أنه  
أعرب لانه جعل مالحقه  
من التنوين عوضا من  
اللفظ بالمضاد اليه فعومل  
قبل مع التنوين لكونه  
عوضا من المضاد اليه بما  
يعامل به مع المضاف اليه  
كما فعل بكل حين قطع عن  
الإضافة لحقه التنوين  
عوضا وهذا القول عندى  
حسن (وما يلى المضاد)  
وهو المضاد اليه (بأنى  
خلفاء عنه في الاعراب)  
غالبا (اذا ما حذف) لقيام  
قرينة تدل عليه نحو وجاء  
ربك أى أمر ربك واسأل  
القرية أى أهل القرية  
تنبيهان الأول كإقام  
المضاد اليه مقام  
المضاد في الاعراب يقوم  
مقامه في التدكير كقوله  
يسقون من ورد البريص  
عليهم • بردى يصفق  
بالرحيق السلسل  
بردى مؤنث فكان حقه  
أن يقول تصفق بالتاء  
لكنه أراد ما بردى وفي  
التأنيث كقوله  
مرت بنا في نسوة خولة  
والمسك من أردانها نخه  
أى رائحة المسك وفي حكمه

الوجهين فحصر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا  
سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاد اليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر  
• يكلمود صخر حطه السيل من عل • كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسر هاء وسكون اللام  
ضد السفلى (قوله لا أظله) أى لا أظلل فيه أرمض مضارع مرض الرجل بمرض رمضا كفرح يفرح  
فرحا أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحى من عله أى يصبى بى حر الشمس  
من فوق من ضحى يضحى كرضى رضى وسعى يسعى أى برز للشمس فأصابه حرها (قوله لو كان مضافا)  
لان الإضافة من خواص الأسماء تقتضى الاعراب لا البناء لا يقال الإضافة الى المبنى مما يجوز  
البناء لا نأقول البناء الجائزا للإضافة الى المبنى هو البناء على الفتح والكلام فى البناء على الضم (قوله  
معرفة بنية الإضافة) أى نية معنى المضاد اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله الا أنه أعرب  
الخ وهذا القول مقابل لما فى النظم الا أن يراد بالتنكير فيه التنكير بحسب اللفظ فقط (قوله وهذا  
القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على النظر المذكور اياه (قوله وهو المضاد اليه) أى  
الصالح لاعراب المضاد فلو كان المضاد اليه جملة لم يجوز حذف المضاد لانها لا تصلح فاعلا ولا  
مفعولا مثلا وكذا اذا كان محلى بال والمضاد منادى فلا يصح يا خليفة أى يا مثل الخليفة والمراد  
المضاد اليه ولو بواسطه فيشمل ما اذا حذف اثنان كما بأتى فى التنبيه الثانى على أن الاصح أن الحذف  
تدريجى كما بأتى وحينئذ لا حاجة الى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده (قوله اذا ما حذف)  
اعلم أن المضاد اذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا اليه ويعلم هذا بعود  
الضمير اليه وقد اجتمع فى قوله تعالى وكمن قرية أهلها كاهن فهاها بأسنيا تا أوهم قائلون فارجع  
الضمير أولا الى القرية طرعا للمضاد وثانيا الى المضاد التفتا اليه قاله يس ولا تناقض لاختلاف  
الوقت (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فان لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه فى نحو جاء  
زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاد وان اعترض بذلك الدمامبى لان باب التوهم واسع  
لا يقتضى جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولان عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت  
عليه (قوله ونحو جاء ربك الخ) ونحو الحج أشهر معلومات ولكن البر من اتى أى حج أشهر معلومات  
وبر من اتى وهذا أولى من تقدير المضاد مع الجزء الاول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات  
ولكن ذا البر من اتى لان الحذف أثبت بالاولاخر ولان التقدير مع الآخر فى وقت الحاجة اليه (قوله  
كما قام المضاد اليه الخ) قال سم وانما اقتصر المصنف على الاعراب لانه المقصود بالذات فى هذا  
الفن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبنى على مرعاة المحذوف وهو خلاف الاكثر (قوله  
من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم وادوردى بفتحات نهر يد مشق وألفه للتأنيث كما فى الهمع  
والرحيق الخرو السلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى  
كلام البعض و يصفق حال من ردى وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ أى بما كالرحيق السلسل  
فى اللذة (قوله لكنه أراد ما بردى) أى لحذف المضاد وأقام اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء  
المجعة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردى بالضم وهو اصل الكم  
كما فى القاموس ناخه بالحاء المهملة أى فائحة (قوله وفى حكمه) أى الحكم عليه بشئ كالحرمة فى  
المثال الاول والهلاك فى المثال الثانى (قوله أى أهل القرى) كان الاحسن أى أهل تلك القرى  
لان المضاد اليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك اشارة الى القرى تسميح فى التعبير قال فى المغنى  
وأما وكمن قرية أهلها كاهن فهاها بأسنيا تا فقدر التعويون الا هل بعد من وأهلها كاهن وخالفهم  
المتخسرى فى الاولين لان القرية تملك واقفهم فى فجاء لأجل أوهم قائلون اه هذا ذهب كثير  
الى أنه لا حذف فيما ذكره فليل لان القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل

وفي الحالية نحو تفرقوا أيادي سبأ أي مثل أبادى سبأ لان الحال لا تكون معرفة • الثاني قد يكون الاول مضافا الى مضاف  
فيحذف الاول والثاني ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكور رزقكم  
تكذيبكم وتدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ومنه قوله  
فادرك أرقال العرادة ظاهرا • وقد جعلتني من خزعة أصبعا أي ذامسافة (١٩٩) أصبغ (وربما جروا الذي أبغوا)

وهو المضاف اليه (كما  
• قد كان قبل حذف ما  
تقدما) وهو المضاف (لكن  
بشرط أن يكون ماحذف  
• مما لا لما عليه قد عطف)  
سواء اتصل العاطف  
بالمعطوف أو انفصل عنه  
بلا كقوله

أكل امرئ تحسب بين امرأ  
ونار توقد بالليل نارا

أي وكل نار وقوله  
ولم أر مثل الخير يتركه الفتى  
ولا الشر يأتيه امرؤ وهو  
طائع

أي ولا مثل الشر لا يلزم  
العطف على معمولي عاملين  
مختلفين بأن تجعل قوله

نار بالجر معطوفا على امرئ  
والعامل فيه كل ونار الثاني  
معطوفا على امرأ والعامل

فيه تحسبين • تنبيه  
الجر والحالة هذه مقبس  
وليس ذلك مشروطا بتقديم

نفي أو استفهام كما ظن  
بعضهم والجر فيما خلا من  
الشروط محفوظ لا يقاس

عليه كالجر بدون عطف  
في قوله رأيت التيمسي تيم  
عدى أي أحديهم عدى

ومع العاطف المفصول  
بغيره لا كقراءة ابن جاز  
تريدون عرض الدنيا والله

اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله وفي الحالية) مثلها الصفة نحو مرت بقوم أيادي سبأ  
ولو قال بدل الحالية التنكير كافي التسهيل أشبه ما يؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة  
تجامع التعريف فقوله لان الحال لا تكون معرفة أي الحال بالاصالة (قوله أيادي سبأ) أي أبناء  
سبأ فغير الجزء عن الكل أو شبهه الانباء بالأيادي بجامع المعاونة (قوله قد يكون الاول الخ) وقد  
يحذف ثلاثة متضايقات نحو فكان قاب قوسين أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت  
ثلاثة من اسم كان و واحد من خبرها كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدرة فان  
فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتج في الخبر الى تقدير مضاف ثان أي مثل قدر قاب وعليه  
قيل في الآية قلب والاصل قابي قوس (قوله فيحذف الاول والثاني) أي تدرى بجاء على الراجح كافي  
الداميني وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يعسر الى أنه دفعي (قوله فادرك أرقال  
الخ) الأرقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم (٢) والعرادة بكسر العين المهمة  
اسم فرس الشاعر وظلعهما بظاء مثالة مفتوحة ولا م ساكنة وعين مهمة غمزها في مشيها وهو فاعل  
مؤخر وجهه وقد جعلتني الخ حال من العرادة وخزعة بفتح الخاء المهمة وكسر الزاى اسم رجل أعار  
على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر خزعة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة أصبغ أدرك فرسه  
العرع فأنخر عنه ففاته خزعة (قوله وربما جروا) أي استداموا جر (قوله كما قد كان) أي كالجر  
الذي قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على  
أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا  
جر جديد بجاء آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف  
(قوله مما لا) أي لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هي له (قوله توقد)  
مضارع أسله توقد (قوله مثل الخير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لئلا يلزم الخ)  
علة للمحذوف أي وانما جعل الجور ومجروا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ أو الخير لئلا  
الخ (قوله العطف على معمولي الخ) أي وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعام لان في البيت  
الثاني أو مثل والمعمولان الخير وجهه يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتى  
يأتيه امرؤ (قوله من الشروط) أي العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال  
الابلاويه يعلم أن الاضافة في قول المصنف بشرط الخ للجنس (قوله كالجر بدون عطف) قاسه  
الكوفيون (قوله أي أحديهم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمسي نفس  
القبيلة اذ هو واحد منهم (قوله ومع العاطف المفصول بغيره لا) نقل سم أنه مقبس عند الأكثرين  
(قوله كقراءة ابن جاز) قال في التوضيح هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس  
معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف (قوله أي عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة  
ما عرض وحدث وان كان باقيا وابتداء التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليلا للمحذوف (قوله  
فيبقى الاول) أي حال الاول وقوله كماله في المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل  
بالمضاف (قوله اذا به يتصل) أي اذا يتصل الاول بالثاني أو بالعكس (قوله بشرط عطف) أي على

يريد الآخرة أي عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجماعة وقيل التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة وبه قدره ابن أبي الربيع في  
شرحه للايضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس مما لا لما عليه قد عطف بل مقابلا له انتهى (ويحذف الثاني) وهو المضاف اليه وينوي  
ثبوت لفظه (فيبقى الاول) وهو المضاف (كحاله اذا به يتصل) فلا ينون ولا ترد اليه التون ان كان مثني أو مجوعا لكن لا يكون ذلك  
في الغالب الا (بشرط عطف ٢ (قوله والعرادة) بكسر العين أي وبالدال المهمة أيضا في القاموس أنه كسحابة اه

واضافة الى • مثل الذي له أضفت الاولا ( ٢٠٠ ) لان بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به وذلك كقولهم قطع الله يد

ورجل من قالها الاصل  
قطع الله يد من قالها ورجل  
من قالها خذف ما أضيف  
اليه يد وهو من قالها دلالة  
ما أضيف اليه رجل عليه  
وكقوله

يا من رأى عارضا أمر به  
بين ذراعى وجهه الاسد  
أى بين ذراعى الاسد  
وجهه الاسد وقوله

• سقى الارض بين الغيث  
سهل وخرنبا •

أى سهلها وخرنبا وقد  
يكون ذلك بدون الشرط  
المذكور كما مر ونحو قوله  
ومن قبل نادى كل مولود  
قرباه • وقد قرئ شذوذا  
فلا خوف عليهم أى فلا

خوف شئ عليهم • تنبيهان •  
الاول ما ذكره الناظم هو  
مذهب المبرد وذهب  
سيبويه الى أن الاصل في

قطع الله يد ورجل من قالها  
قطع الله يد من قالها ورجل  
من قالها خذف ما أضيف  
اليه رجل فصارت قطع الله  
يد من قالها ورجل ثم أقدم

رجل بين المضاف الذى هو  
يد والمضاف اليه الذى هو  
من قالها قال بعض شراح  
الكتاب وعند الفراء  
الاسمان مضافان الى من  
قالها ولا خذف في الكلام  
• الثانى قد يفعل ما ذكر  
من الخذف مع مضاف  
معطوف على مضاف الى  
مثل المحذوف وهو عكس

ذلك الاول ولو تغير الواو وسنصرف وجهها آخر (قوله واطافة) أى اضافة المعطوف ومثل الاضافة  
عمل المعطوف في مثل ما أضيف اليه الاول كقوله بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل)  
أى لفظا ومعنى (قوله لان بذلك) اسم ان ضمير الشأن (قوله يا من رأى) المنادى محذوف أى يا قوم  
ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا خذف اه دما مبنى وقوله عارضا  
أى صاعبا معترضا وقوله أمر به أى لو ثوب في عطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضا والاسد مجموع  
كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر والجهة أربعة أنجم ينزلها  
أيضا القمر قال السيوطى قال ابن يعش يصصف الشاعر سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء  
الجهة وهما من أنواء الاسد وأنواءه أجمد الأنواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة  
لاشتركا كما فى الاسد وفى التسمية كقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من أحدهما  
اه ونقل الدمامينى عن بعض شراح أبيات المفصل أن قصده وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه  
أسدا وقلبه بالسماحة حيث سماه سحابا (قوله وخرنبا) ضد السهل (قوله من قبل) أى من قبل ذلك  
وقيل الاصل ومن قبلى خذفت الياء وأبقيت الكسرة دلالة عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف  
ياء المتكلم المضاف اليها جاز كثير بدون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم  
من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لاعاملة عمل ليس أو مهجلة وقراءة بفتح الفاء من غير  
تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحه اعراب ففيها شاهد أيضا وفتح بناء فلا وعلى قراءته  
تكون لاعاملة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب  
التنازع فاعمل الثانى لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة فهى جائزة قياسا اه وقد بنا فيه قول  
الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع بقضى ان  
الاصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط فى عاملى التنازع أن يكونا فعلى أو اسمين  
يشبهان ما والعاملان هما ليسا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيبويه الخ) لعل الحامل له على ذلك أن  
الحذف أليق بالتوائى لكنه مع ما فيه من التسكف يضعفه قول الشاعر

بنو بناتنا كرام فى نوى • مصاهرة فليسا أن لم يكن كفا

وقول الآخر • بمثل أو أحسن من شمس الضحى • اذ لا يفصل بين المتضايقين اذا كان الثانى  
ضميرا ولا ن مطلوب أحسن من ومحجورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا فى الدمامينى وأما تضعيفه  
بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الا - بية وذلك محتص  
بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر فى الثلاثة ولك أن يجعل كلام المصنف صالحا لمذهب  
سيبويه أيضا أن يجعل معنى قوله واطافة الى مثل الخ أى الى مضاف اليه مذكور مماثل المحذوف  
أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور أو أضيف  
اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم أقدم الخ) قال ابن  
الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايقين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا  
مما ذهب اه معنى وانما احتج الى ذلك لان غام الاسم الذى ليس بأل بالتنوين أو الاضافة ولعدم  
المهوج الى الاعتراض بين المبتدأ والخبر فى نحو زيد وعمر وقائم جعله سيبويه من باب الحذف من الاول  
اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيره لعدم القبح فى زيد قائم وعمر • (قوله  
وعند الفراء الاسمان الخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والرابع والنصف  
وقبل وبعد لانهما كالشئ الواحد فكان المضاف العامل فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد أنه  
لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام (قوله وهو عكس الاول) أى على مذهب

المبرد

الاول كقول أبي برزة الاسلمى رضى الله تعالى عنه غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع  
غزوات وغنائى بفتح الباء دون تنوين والاصل غنائى غزوات هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى

(فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا آخر) فصل مفعول باجر مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته في موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولا او ظرفا حالان من ما ومن الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن بفصل المضاف منصوب به حال كونه مفعولا أو ظرفا والاشارة بذلك الى أن من الفصل بين المتضايقين ما هو جائز في السعة خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا (٢٠١) فالجائز في السعة ثلاث مسائل الأولى

أن يكون المضاف مصدرا

والمضاف اليه فاعله

والفاصل امام مفعوله

كقراءة ابن عامر قتل

أولادهم ثم كاهنهم وقول

الشاعر

فقد قناههم سوق البغاث

الاجادل

وقوله فدا سدهم دوس

الحصيد الدائس وقوله

فزعجتهم بجزعة

• زج القلوص أبي مزاح

واما ظرفه كقول بعضهم

ترك يوما نفسك وهو اها

سعى لها في رداها الثانية

أن يكون المضاف وصفا

والمضاف اليه امام مفعوله

الاول والفاصل مفعوله

الثاني كقراءة بعضهم فلا

تخسب الله مخلف وعده

رسله وقول الشاعر

وسوالك مانع فضله المحتاج

أو ظرفه كقوله عليه

السلام هل أنتم تاركولي

• احبي وقوله

كأحت يوما صخرة بعسيل

وقد شمل كلامه في البيت

جميع ذلك • الثالثة أن

يكون الفاصل القسم وقد

أشار اليه بقوله (ولم يجب

فصل بين) نحو هذا غلام

والله زيد حكى ذلك النكسائي

المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيديويه (قوله فصل مضاف) أى من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا ا ه يس (قوله شبه فعل) أى مصدر أو اسم فاعل (قوله ما نصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لانه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فانه في نية التأخير فالفصل به كالفصل (قوله مفعولا الخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبي قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التي جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم في قوله ولم يفصل بغير ظرف أو كطرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع الا أن يفرق وانا أقول مقتضى تعليله • منع الفصل بالمفعول الجملة بال طول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايقين لتكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله في موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لان الموضع للموصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزمخشري مذهبهم رد قراءة ابن عامر الاتية ولا هبرة برده مع ثبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك بالامور الثلاثة أو غيرها (قوله مصدرا) أى مقدرا بأن والفعل شاطبي (قوله والمضاف اليه فاعله) لوقال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهو اها أى تركت يوما نفسك وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهو اها (قوله قتل أولادهم ثم كاهنهم) أى رفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر كاهنهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بثلاث الموحدة وغين مجع وناه مثله طائر ضعيف يصاد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهو الصقر (قوله فزعجتهم) أى طعنتها والمرجحة بكسر الميم مريح قصير والقلوص الناقاة الشابة (قوله وصفا) أى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول (قوله امام مفعوله الاول) الصواب تأخير ما بعد قوله الفاصل لان التوزيع انما هو في الفاصل (قوله هل أنتم تاركولي صاحبي) قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكسنة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون (قوله هما) أى الخطتان المعلومتان من السياق والخطبة بالضم الحصة والاسار بالكسر الاسر وعدا الاسر والمنته بعده بالاطلاق خطبة واحدة لتلازمهما في الجملة (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفصولا بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به على رأى من أجاز أعمال ضمير المصدر لان ضميره الذى أجز أعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر أفاده الشاطبي (قوله معمول غير المضاف) يدخل في الاجنبى على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام باو هو لا يجوز ويمكن أن يفسر بما أشار اليه بقوله فاعلا كان الخ سم (قوله فاعلا) أى لغير المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنيا وان كان الفصل به أيضا ضرورة كما سبقت ذكره الشارح (قوله أنجب أيام والداه به) أى ولد اولد انجيبا ونجلا ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضا لكنهم اكتفوا بالتنبية على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من

(٢٦ - صبان ثاني) وحكى أبو عبيدة ان الشاة لتحترق فتسمع صوت والله رجا • تنبيه • زاد في الكافية الفصل بما كقوله هما خطنا اما اسارومنة • وامادم والقتل بالحر أجدر ا ه • وما سوى ذلك فمختص بالشعر وقد أشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرا را و جدا) أى الفصل والالف للاطلاق (بأجنبي أو بنت أو ندا) أى الاولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله أنجب أيام والداه به • انجلا فنعم ما نجلا أى أنجب والداه به أيام انجلا أو مفعولا

كقوله تسقى امتياحا ندى المسوال ذريقتهاء أى تسقى ندى ريقته المسوال أو ظرفا كقوله كما خط الكتاب بكف يوماء يهودى يقارب  
أوزيل الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله ولئن حلفت على يديك لأحافظن بهن أصدق من عيذك مقسم أى يمين مقسم  
أصدق من عيذك وقوله من ابن أبى شيخ الأباطح طالب أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح الثالثة الفصل بالنداء كقوله  
كان برزون أباعصام \* زيد حاردي باللبام أى كان برزون زيدا بأباعصام وقوله \* وفاق كعب يجير منقذك من \* تجيل  
تملكه والخلد فى سقرا أى وفاق (٢٠٢) يجير يا كعب تنبيه على من المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف كقوله

نرى أسهما لله وتسمى  
ولا تنفى \* ولا زعوى عن  
نقض أهواؤنا العزم \*  
وقوله ما نوجدنا للهوى  
من طيب \* ولا عدمنا قهر  
وجد صب والامر فى هذا  
أسهل منه فى الفاعل  
الاجنبى كفى قوله \* أنجب  
أيام والده به البيت ويحتمل  
أن يكون منه وأن يكون  
من الفصل بالمفعول قوله  
فان نكاحها مطر حرام  
بدليل أنه يروى أيضا  
بنصب مطر ورفعه  
والتقدير فان نكاح مطر  
اياها أهوى ومنه الفصل  
بالفعل الملقى كقوله  
بأى تراهم الارضين حلوا  
أى بأى الارضين زاده فى  
التسهيل وزاد غيره الفصل  
بالمفعول لاجله كقوله  
معاود جرة وقت الهواوى  
أشم كأنه رجل عبوس  
أراد معاود وقت الهواوى  
جرة وحكى ابن الانبارى  
هذا غلام ان شاء الله  
أخيك ففصل بان شاء الله  
اه \* خاتمة \* قال فى شرح  
الكافية المضاف الى الشئ  
يتكامل بما أضيف اليه

المعصولات الاجنبية فى الضرورة (قوله تسقى امتياحا) أى وقت امتياحا أو مجناحة والامتيح  
الاستيالك (قوله كما خط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أوزيل بفتح أوله  
أى يساعدينها والجملة صفة ليهودى كفى العنى والتصريح فالضمير فى الفعلين له وقول البعض  
الضمير فيها للخط خطأ وخص اليهودى لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار تخط الكتاب  
(قوله من ابن الخ) صدره فنجوت وقد بل المرادى سيفه \* قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج  
على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه فسلم الا ولان وقتل على قتله  
عبد الرحمن بن ملجم بكسر الميم وقصها المرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة قاه يس ويرد على  
الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجوع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر  
بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كان برزون الخ) قال ابن هشام يحتمل  
أن أبامضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب يجير  
الخ) يجير أخوك كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم يجير قبل أخيه كعب وصار يدعو الى الاسلام  
الى أن أسلم وكعب نادى حذق منه حرف النداء (قوله نرى) بالنون كما قاله الدمامينى تسمى  
من أصحبه اذارمته فقتلته بحيث تراه ولا تنفى من أغنيته اذارمته فغاب عنك ثم مات والمعنى  
نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطل والارعاء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها مطر حرام) أى  
فى رواية خفض مطر بانافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره  
الشارح فعلى الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد النيابة الا  
فى الضمائر المنفصلة وهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع  
جر بالاضافة حتى يتوجه استشكل صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بان المضاف لا يضاف  
لشئين ومطرا سم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجل النساء وكانت تريد فراقه ولا  
يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح أحل شئ (قوله بالفعل الملقى) أى الذى يستقيم المعنى المراد  
بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى المصطلح لان نرى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا  
فاندفع اعتراض الدفوسرى (قوله معاود جرة وقت الهواوى) فى شواهد العنى أن صدره أشم كأنه  
رجل عبوس \* وكذا فى الهمع وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزا والاشم من الشهم وهو التكبير بصف  
الشاعر رجلا بانه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهواوى جمع هاد أى أعناق الخيل لاجل  
جراته فى الحرب والجرة بضم الجيم (قوله فلا يجوز فى نحو أنامثل الخ) أى عند الجمهور وكذا امتنع  
التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف  
غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا فأفاده الدمامينى (قوله وقصدها الننى) بان صرح حلول  
حرف الننى والمضارع محل غير ومخفوضها (قوله معمول ما أضيف اليه) ولو كان غير ظرف أو جار  
ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافى والزنجشبرى وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع

تكامل الموصول بصلته والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فلا تقدمه  
يجوز فى نحو أنامثل ضارب زيدا أن يتقدم زيدا على مثل وان كان المضاف غيرا وقصدها الننى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت  
اليه كما يتقدم معمول المنى بلا فجاز وأنما زيد غير ضارب كما يقال أنما زيد الاضارب ومنه قوله لان امرأه أخصنى عمدا مودته \* على  
التنائى لعندى غير مكفور فقدم عندى وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لانه قد على ننى فكانه قال لعندى لا يكفور  
قوله المرادى بفتح الميم يخالف لقول القاموس ومما ادكراب أبو قبيلة لانه تمرد وكسحاب وكتاب العنق اه



ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغيرني لم يتقدم عليها محمول ما أضيفت اليه فلا يجوز في قولك قاموا وغير ضارب زيدا قاموا زيداً غير ضارب لعدم قصد النفي بغير هذا كلامه والله أعلم ﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾ انما أفرده بالذكر لان فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله أشار الى ذلك بقوله ﴿آحرماً أنضيف للياء (كسر) أى وجوباً (إذا لم يكن معتلاً) منقوصاً أو مقصوراً﴾ (كرام وقدنى • أو يلى) مثني أو مجموعاً على حده (كاتبين وزيد بن فذى) (٢٠٣) الاربعة (جميعها) آخرها واجب السكون

و (اليابعد) أى بعدها

(فتحة احتذى) أى اتبع

(وندغم الباء) من المنقوص

والمتنى والمجموع على حده

في حالتى حرهما ونصبهما

(فيه) أى في الياء

المذكورة يعنى ياء المتكلم

(و) كذا (الواو) من

المجموع حال رفعه فتقول

هذاراى ورأيت راي

ومررت راي ورأيت ابني

وزيدى ومررت بابني

وزيدى وهؤلاء زيدى

والاصل في المتنى والمجموع

المنصوبين أو المجرورين

ابن بنى وزيد بن بنى

النون واللام للضافة ثم

أدعت الياء في الياء

والاصل في الجمع المرفوع

زيدوى فاجتمعت الواو

والياء وسبقت احدهما

بالسكون فقلبت الواو ياء

ثم قلبت الضمة كسرة

لتصح الياء ومنه قوله عليه

الصلاة والسلام أو مخرجي

هم وقول الشاعر

أودى بنى وأعقبوني حسرة

عند الرقاد وعبرة لا تنقل

هذا اذا كان ما قبل الواو

مضموماً كما رأيت والياء

تقدمه مطلقاً وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً قاله الدماميني (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيدا) أى الشخصا ضرب زيدا (قوله لعدم قصد النفي بغير) أى لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورهما فلا يقال قاموا لا يضرب زيدا لعدم الرباط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعاً نحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقديم المعمول للصفة الحال المذكور اذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدا للجملة المصارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا

(قوله لان فيه أحكاماً الخ) وذلك ككسر آخره وجوباً اذا لم يكن معتلاً ولا مثني ولا جمعاً على حده

(قوله أشار الى ذلك) أى الى أن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله (قوله اذا لم يكن معتلاً) أى

بالاصطلاح النحوى وهوما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دولو وظي كما أشار اليه

الشارح بقوله منقوصاً أو مقصوراً (قوله أو يلى) أى ولم يلى (قوله فذى) مبتدأ وجميعها ناكيد

والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الاربعة

حال من الياء متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانياً (قوله آخرها واجب السكون) انما

أتى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يدكره المصنف مع أن كلامه أولاً في آخر

المضاف اكثفاً بقوله وندغم الياء فيه والواو وقوله وألفاسلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر (قوله

وكذا الواو الخ) أى بعد قلبها ياء ولم يدكره المصنف اكثفاً بأخذه من قوله وان ما قبل واو الخ

(قوله فتقول هذاراى) فرأى ثم فوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها

اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام لا الاستئصال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله

هم لعروض وجوب السكون في هذه الحالة باقوى من الاستئصال وهو الادغام (قوله خذفت الدون

واللام للضافة) هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر أن اللام انما خذفت للتخفيف خلافاً لمن جعل

في كلام الشارح مسامحة كلبعض (قوله والاصل في الجمع) أى بعد الاضافة ولم يدكر أصله قبلها

اكثفاً بعلمه بما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجع

واختار ابن جنى العكس (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة اليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة

ياء للموجب (قوله أودى بنى) أى هلكوا وعبارة بفتح العين المهملة والدمع (قوله هذا) أى قلب

الضمة كسرة (قوله يلى) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي (قوله انقلابها ياء) أى

عوضاً عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسرة فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الاعراب

ومثله لارجلين ولا فائمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر

هلكوا جميعاً في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أعنى أودى بنى الخ وقوله وأعنعوا

لهواهم أى تبع بعضهم بعضاً في الموت ففخر موأبالنقاء المعجمة مبنياً للمجهول أى اخترتهم المنية

كذا في العيني فراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أى من اطلاق قوله وألفاسلم

أشار بقوله (وان ما قبل واو ضم فاكسره يلى) فان لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفي (وألفاسلم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداى أو للمحمول على التثنية نحو ثنائى بالاتفاق أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وفى المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن) نحو عصاى ومنه قوله سبقوا وهوى وأعنعوا لهواهم • ففخر موألكل جنب مصرع • وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قرش وقرأ الحسن يابشرى • تنبيهان • الاول يستثنى مما تقدم ألفادى

وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو قوله عليه ولدينا وعلينا • الثاني يجوز اسكان الياء وفصحها مع المضاعف الواجب كسر آخره وهو ما سوى الاربعة المستثنيات وذلك اربعة اشياء المفرد الصحيح نحو غلامى وفرسى والمعل الجارى مجراه نحو طسبى ودلوى وجمع التكسير نحو رجلى وهنودى وجمع السلامة مؤنث نحو مسلماتى واختلف فى الاصل منه اقبل (٢٠٤) الاسكان وقبل الفتح وجمع بينهما بأن الاسكان أصل أول اذهوا الاصل

فى كل مبنى والفتح أصل ثان اذهوا الاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ما وليته فتح قلب ألفا وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها فالأول كقوله • خليل أمك منى للذى كسبت بدى ومالى فيما يقتنى طمع • والثانى كقوله • أطوف ما أطوف ثم أوى • الى أما ويروى بنى النقيع • أراد الى أوى والثالث كقوله • واستجدرك ما فات منى • بلهف ولا بليت ولا لوانى وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفتح الصحيح الشائع فيها الفتح كالم وكسر هالفة قليلة حكاه أبو عمرو بن العلاء والقراء وقطرب وبها قرأ جزء ما أنا بمصر حكيم وما أنت بمصر نحى وكسريا • عصاى الحسن وأبو عمرو فى شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد (حاشية) • فى المضاف الى ياء المتكلم اربعة مذاهب • أحدها أنه معرب بحركات مقدرة فى الاحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور

لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور حتى فى هذه الامور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والافالخرفية أيضا قلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ما قاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظيره المصرح بان بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل (قوله وهو ما سوى الاربعة المستثنيات) لا يرد عليه نحو فى وأبى وأخى على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها فى ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للدغام لان الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الاربعة المذكورة وقول البعض تبعالسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو والمقلبة ياء يتناقضه كون شرط اعرابها بالحروف انما تتم الغيرة ياء المتكلم ودفع سم المناقاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه أن هذا الجمل لا داعى اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجارى الخ) كذنى بعض النسخ ومرا داه بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذى فى أكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أى ان لم تكن الاضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالى أو الاستقبالى والأفلا حذف والقلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء مما رجة لما اتصلت به (قوله فتح قلب ألفا) أى لتحركها وافتتاح ما قبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم فهو مضاف اليه فى موضع جر بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الامر أن صفتها تغيرت (قوله بلهف) أى بقولى بالهف الخ فالأصل بالهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الياء وفصحها مع المضاعف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسرة لاتقاء الساكنين وسوغ الكسرة مع نقله على الياء أن الياء اذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبى (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة فى عصاى تالية للالف وهى لا تناسب الكسرة وفى مصرخى تالية للياء وهى تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أى خلفت كسرة المناسبة وردد بأن الاصل بقاء ما كان قاله الدمامينى (قوله مبنى) ردد بأن لا مقتضى للبناء والاضافة للمبنى انما تجوز البناء اذا توغل المضاف فى الابهام قاله يس (قوله لا معرب ولا مبنى) وعلى هذا اذا قلت غلامى حاضر فغلام مبتدأ فى محل رفع اذ ليس الاعراب الهللى مخصوصا بالمبنى هذا هو الظاهر وان توقف فيه اليه وفى وسكت عليه البعض

#### اعمال المصدر

(قوله بفعله المصدر الحق فى العمل) اعترض بأنه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق ليكون الاصل فى العمل للفعل فهو من الحاق الفرع فى العمل بالاصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدمامينى صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهة للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضى أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجرف فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض وردد شيخ الاسلام بأنه يقال

• والثانى أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة وفى الجبر بكسرة ظاهرة واختاره فى التسهيل والثالث حدث أنه مبنى واليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب • والرابع أنه لا معرب ولا مبنى واليه ذهب ابن جنى وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله أعلم **اعمال المصدر** (بفعله المصدر الحق فى العمل) تعديا ولزوما فان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم وان كان متعديا فهو متعد الى ما يتعدى اليه بنفسه أو بحرف جر • (تنبيه) • يحالف المصدر فعله فى أمرين • الاول

أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً ومذهب البصريين جوازها وباليه ذهب في التسهيل \* الثاني أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم وعلم أنه لا فرق في (٢٠٥) أعمال المصدر على فعله بين كونه مضافاً

أو مجرداً أو مع آل لكن أعمال الأولى أكثر نحو ولولا دفع الله الناس والثاني أقيس نحو وأطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وقوله

يضرب بالسيف رؤس قوم وأعمال الثالث قليل كقوله ضعيف النكابة أعداءه وقوله

لقد علمت أولى المغيرة أنني كرت فلم أنكل عن الضرب مسجعا وقوله

فانك والتأبين عروة بعدما دعاك وأيدينا إليه شوارع وقد أشار إلى ذلك في

النظم بالترتيب تنبيه

لا خلاف في أعمال المضاف وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف والثاني أجازه

البصريون ومنعه الكوفيون فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو

عندهم بفعل مضمهر وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون

وبعض البصريين (إن كان فعل مع أن أو ما يحمل محله)

أي المصدر انما يعمل في موضعين الأول أن يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو

ضرب زيد أو قوله

حدث لفلان وعرض له كذا فالأول التمثيل بنحو ظرف وشرف ورد أيضا بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقضى أيضا أن المتعدي بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع أن المتعدي بالاطلاق انما ينصرف إلى المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدي بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافا) وجهه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما فيه من الالباس لأننا إذا قلنا مثلاً عجبنا من ضرب عمرو وتبادر إلى الدهن المبني للفاعل وقال أبو حيان يجوز إذا كان فعله ملازما للبناء للمجهول كركم لعدم الالباس حيث قد يجوز أعجبني زكأم زيد فالأقوال ثلاثة حكاه في الهمع زاد الله مابني قولا رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو أعجبني قراءة في الحمام القرآن وكل الخبر وشرب الماء ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في قولهم عجبنا من ابتاع أنيابه بعضها فوق بعض أن التقدير من أن أوقعت أنيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فانه لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل (قوله وإذا حذف الخ) استئناف مسئلة لأنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضا إذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحمسه الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل ضميره) أي في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضرب زيد فيتحمل الضمير لاستناره فيه كما سيأتي (قوله أو مجرداً) أي من آل والاضافة (قوله أقيس) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتسكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما بعده شبههما بالفعل وهو الاضافة وآل اللتان هما من خصائص الاسماء (قوله ذي مسغبة) أي مجاعة (قوله يضرب الخ) تمامه كافي بعض النسخ \* أرناها مهنت عن المقييل \* والمهام جمع هامة وهي الرأس فأنزاهه إلى ضمير الرأس للتأكيد وتطلق المهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقييل العنق لأنها مقيل الرأس أي مستقره (قوله أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة أي ركابها أنكل أي أعجز بتثليث الكاف وماضيها بفتحها وكسر هاء مصدره السكول كذا في القاموس ومسمع كبير اسم رجل (قوله فانك والتأبين) هو في نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحسية فنون وفسره البعض بـعـا لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعلى القاموس من معانيه أن تعيب الانسان في وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفي بعض نسخ شواهد العيني رسمه بالتون بعد الهمزة فتحسية فوحدة وتفسيره بالتعريف فليحذر قال البعض وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبران في البيت اللاحق ويروي البيت فقال والتأبين عروة بعدما الخ ويروي وعالك بالواو أي حفظك بدل دعاك وشوارع ممتدة (قوله وقد أشار إلى ذلك) أي إلى كون الأول أكثر والثاني كثيراً الثالث قليل لا إلى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الاقيسية (قوله أي المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها (قوله في موضعين) أي لا في غيرهما كالصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الامثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضرب زيد اضرب عمرو وكرا (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء ونحو حمد الله والوعد ونحو

\* قالت نعم وبلوغا بغيره ومنى \* والتوبيع نحو \* وفاقبني الاواء والغنى والهوى \* (قوله وجل) أي خائف فهو توكيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف في ناصب المصدر في الايضاح أنه

\* فسنلأ زريق المال نذل الثعالب \* وقوله يا قاتل التوب غفرا ناسم قد \* أسلفتها أنا منها خائف وجل فزيدا والمال وما ستم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الاصح والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحذف المصدرى بأن يكون مقدراً بأن والفعل أو بما والفعل وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد الماضي أو الاستقبال نحو عجبنا من ضرب زيد

أمس أو غدا أو التقدير من  
 أن ضربت زيدا أمس أو  
 من أن تضرب غدا ويقدر  
 بما إذا أريد الحال نحو  
 عجب من ضربك زيدا  
 إلا أن أي مما تضربه  
 تنبيهات الأول ذكر  
 في التسهيل مع هذين  
 الحرفين أن المحففة نحو  
 علمت ضربك زيدا والتقدير  
 علمت أن قد ضربت زيدا  
 فإن محففة لأنها واقعة  
 بعد علم والموضع غير صالح  
 للمصدرية. الثاني ظاهر  
 قوله أن كان ذلك شرط  
 لازم وقد جعله في التسهيل  
 غالبا وقال في شرحه وليس  
 تقديره بأحد الثلاثة شرطا  
 في عمله ولكن الغالب أن  
 يكون كذلك ومن وقوعه  
 غير مقدر بأحدها قول  
 العرب سمع أذن أحاك  
 يقول ذلك الثالث لأعمال  
 المصدر شروط ذكرها في  
 غير هذا الكتاب أحدها  
 أن يكون مظهر افلواضهر  
 لم يعمل خلافا للكوفيين  
 وأجاز ابن جني في الخصائص  
 والرماني أعماله في الجرور  
 وقياسه في الظرف ثانيها  
 أن يكون مكبرا فلوصغر لم  
 يعمل ثالثها أن يكون غير  
 محدود فلوحدها لم يعمل  
 • وأما قوله يحايي به الجلد  
 الذي هو حازم • بضربة  
 كفيه الملائنفس راكب  
 فشا • رايها أن يكون  
 غير منعوت قبل تمام عمله  
 فلا يجوز أعجبني ضربك

مفعول به عند سيبويه أي الزم ضربا وغيره براه منصوبا باضرب اه دمايني ومنه يعلم أن كون  
 هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير سيبويه (قوله ويقدر بما الخ) انما خص  
 تقديره ما بارادة الحال مع صحة تقديره عند ارادة الماضي والاستقبال أيضا يثار اللادل على  
 الماضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لانها مع الماضي للمضى ومع المضارع  
 للاستقبال بخلاف ما فانها صالحة للارزمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع فاندفع اعتراض  
 الدمايني وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل  
 يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة (قوله أن المحففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشعلها والذي دعاه  
 في التسهيل لذكر أن المحففة جعله المصدرية فسمي لها على أن تقديرها ما سأف بعد أفعال العلم (قوله  
 نحو علمت ضربك زيدا) أما أن تكون علمت في المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وأما أن  
 تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثاني محذوفا تقديره حاسلا مثلا أو يقال المصدر المقدر بأن  
 المحففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك قدسبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أي لأنها  
 لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اه سم (قوله وقد جعله في التسهيل غالبا) عبارته فيه  
 والغالب أن لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المحففة أو المصدرية أو ما أختها اه  
 (قوله وليس تقديره الخ) أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربني زيدا قائما وان  
 اكرا لمن زيد احسن وكان تعظيم زيد احسننا ولا اعراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائغ في  
 الأصل وان امتنع لعارض وقوعه في هذه المواضع التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف  
 المصدرى والفعل لأنهم كما قاله الدمايني لا يقولون أن أضرب زيدا قائما ولا يوقعون أن وصلتها بعد  
 أن إلا مفصولة بالخبر ونحوه نحو أن لك أن لا تجوع فيها ولا تعري ومثل أن كان ولا يوقعون الحرف  
 المصدرى وصلته بعد لا غير المتكررة أو يقال اللفظ الذي يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به  
 مكانه كاذ كره الدمايني وشارح الجامع (قوله سمع أذن أخاك يقول ذلك) حال كالحال في ضربني  
 العبد مسيأا والتقدير سمع أذن أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل  
 المحذوف لا الأخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المحففة لاشتراط أن  
 يسبقهما أو المصدر المقدر به شيء ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لأن المراد الاخبار  
 بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن يقتضى أنه سيحصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال  
 البعض وفيه نظر إذ تقديره أن الماضي لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر (قوله فلواضهر لم يعمل)  
 اضعفه بالأضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مري زيد حسن وهو بعمر وقبح  
 وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيد عالم وهو بكر جاهل  
 أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدمايني لم أر أحدا حكى اجازة أعمال اسم الفاعل مضمرا  
 يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الأول ويقوى الثالث (قوله فلوصغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن  
 الصيغة التي هي أصل الفعل وقبل يعمل مصغرا وبوافقه ويذا زيدا (قوله غير محدود) أي دال  
 على المرة (قوله فلوحدها التاء) أي تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هي أصل  
 الفعل فلو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة  
 حينئذ فلا يكون محدودا (قوله يحايي) أي يحبي به أي بالماء والجلد بفض الجيم وسكون اللام القوى  
 فاعل والحازم الضابط والملاء مقصور وهو التراب والشاهد في نصبه بضربه ونفس مفعول يحايي  
 يصف الشاعر مسافرا معه ما قديم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا (قوله أن يكون غير  
 منعوت الخ) أي لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل  
 لضعفه بتأخره عن اشتقار العمل (قوله قبل تمام عمله) أي بد كرسائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة

من الموصول فلا يفصل بينهما فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المفعول المتأخر فلونعت بعد تمامه لم يمنع والاولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك خامسها (٢٠٧) ان يكون مفردا واما قوله قد

حروبه فإزادت تجارتهم  
أباقامة الالهة والفضة  
فشاذ وليس من الشروط  
كونه بمعنى الحال  
أو الاستقبال لانه يعمل  
لالشبه بالفعل بل لانه  
أصل الفعل بخلاف  
اسم الفاعل فانه يعمل  
لشبهه بالمضارع فاشترط  
كونه حالا أو مستقبلا  
لانهما مدلول المضارع  
(ولاسم مصدر عمل) واسم  
المصدر هو ما سار  
المصدر في الدلالة على  
معناه وخالفه بخلاف لفظا  
وتقدير ادون عوض من  
بعض ما في فعله كذا عرفه  
في التسهيل فخرج نحو قتال  
فانه خلا من ألف قاتل لفظا  
لا تقديرا ولذلك نطق به في  
بعض المواضع نحو قاتل  
قتالا وصارب ضرابا  
لكنها انقلبت ياء لانكسار  
ما قبلها ونحو عدة فانه خلا  
من واو وعد لفظا وتقديرا  
ولكن عوض منها التاء  
فهما مصدران لاسمها  
مصدر بخلاف الوضوء  
والكلام من قولك نوضأ  
وضوا وتكلم كلاما فاما  
اسم مصدر لا مصدران  
خلوهم لفظا وتقديرا من  
بعض ما في فعلهم ما وحق  
المصدر ان يتضمن حروف  
فعله بمساواة نحو نوضأ  
نوضوا ويزاء نحو أعلم

من الموصول) انما قال بمنزلة نظر الى حال التصريح بالمصدر لان المفعول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الاولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما) أي بالنعت وكذلك غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالاولى الاجنبى ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمو لا لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله أن يكون مفردا) أي لان تثنيته ورجعه يخرجانه عن صيغته الاصلية التي هي أصل الفعل وجوز عمله مجعوا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أن يجزى زيد اضرب عمرو ونعم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيد اضرب أو كان المعهول ظرفا وهو الراجح وبقي منها أيضا ذكره فلا يعمل بمجذو فاعلى الاصح كافي الهمع وغيره (قوله تجارتهم) بكسر الراء جمع تجربة والفتح بالقاء والنون المفتوحين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء (قوله ولا اسم مصدر عمل) أي مضافا أو مجزى أو مع ال كإفاده سم (قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والسكحل بضم أولهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوب بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلافه (قوله ما في فعله) أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أي ونحو تعليم وتسليم فان التاء عوض عن احدى اللامين وأما المدة التي قبل الاخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخر أو قد يكون أولا (قوله لخلوهم لفظا وتقديرا) أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من بعض ما في فعلهما) أي وهو التاء وأحذف في التضعيف والمدة فيهما ليست عوضا لما علمت (قوله بمساواة الخ) فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو قدر فيه قصور لا فاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال في الهمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أن ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشيع ولا يوصف (قوله نحو يسار وخباز وبرة) الاول علم لليسر مقابل العسر والثاني علم للخبز والثالث علم للبر واعتراض البعض جعل الاخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهم ما هو انما يتجه على أن فعلهما مجزى ورو هو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الخبز والبر اما اذا كان فعلهما آخره وأبره أي صيره ذا خبز ووبر فلا (قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) أي وان كان ظاهرا لطلاق المتن عمله الا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك وبشكل عليه ان مصابكم رجلا لان ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الاصل وان عوض منه بوقوع المصدر اسم ان أو ان اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما هي بيانه (قوله وذى ميم مزيدة لغيره فاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سياق في كلامه أيضا في آخر آئنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يقتضيه التعريف السابق (قوله والمجدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى المجدة المصريح وسياق في آخر آئنية المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظلم) الهمزة للدعاء مصابكم مصدر ميمي بمعنى اصابتكم

اعلاما ثم اعلم ان اسم المصدر على ثلاثة أنواع علم نحو يسار وخباز وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وذى ميم مزيدة لغيره مفاعلة كالمصرب والمجدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله أظلم ان مصابكم رجلا



أهدى السلام فبطلت والاحترار بغير مفاعلة من نحو مضاربته من قولك ضارب مضاربة فأنها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف فنعته البصريون وأجازه (٢٠٨) الكوفيون والبغداديون ومنه قوله أكره أبعدر الموت عنى

وبعد عطاء المائة الرنا

وقوله

بعشرتك الكرام تعد منهم

وقوله

قالوا كلام من هندا وهى

مصغية

يشفيك قلت صحيح ذال لو

كانا وقوله

لان ثواب الله كل موحد

جنا نامن الفردوس فيها

يخمد و قول عائشة رضى الله

عنها من قبله الرجل زوجته

الوضوء تنبيهه اعمال

اسم المصدر قليل وقال

الصميرى اعماله شاذ وقد

أشار الناظم الى قلته بتسكير

عمل (و بعد جره الذى

أضيف له كمل بنصب

أو برفع عمله) اعلم ان

للمصدر المضاف خمسة

أحوال الاول أن يضاف

الى فاعله ثم يأتي مفعوله

نحو ولولادفع الله الناس

الثنى عكسه نحو أعجبنى

شرب العسل زيد ومنه

قوله قرع القواقيز

أفواه الاباريق وقوله

نفي الدراهم تنقاد

الصياريف وليس

مخصوصا بالضرورة خلافا

لبعضهم فى الحديث وحج

البيت من استطاع

اليه سيلا أى وأن يحج

البيت المستطيع لكنه

قليل الثالث أن يضاف

مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله ووجه أهدى السلام نعت له وتجيبة مفعول مطلق على حد قدمت جالوسا وظلم خبران (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بالادلة اذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كادرج عليه الشارح هناك اخل تحت كلام المصنف ومرا دله فتدبر (قوله المائة الرنا) بكسر الراء أى الراتعة من الابل (قوله جنا) مفعول ثان لثواب (قوله قليل) أى وان كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة (قوله كمل بنصب أو برفع عمله) أى ان أردت التكميل كما سيدكره الشارح فالامر للإباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالنصب فى باب ظن اذ الم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف فى باب ظن

ولا تجزئنا بالادلة • سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا أو مائة خلوق فجوز الجمع فتدخل صورة انفاة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة أحوال) هذه الاحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد أما مصدر المتعدى لاثنتين أو ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعولىه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه وأما مصدر اللازم فتجوز اضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة (قوله قرع القواقيز الخ) صدره • أفنى تلاذى وما جمعت من نسب • التلاذ بكسر القوية المبدلة من الواو والتلذد كما مير المال القديم وضده الطارف والظريف والنشب بفتح النون والشين المحجمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقاقيز وزاى محجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل قرع (قوله نفي الدراهم) صدره • تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة • الضمير للناقعة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفى مفعول مطلق والدراهم جمع درهم لغته فى الدرهم فالياء ليست للاشباع بل هى منقلبة عن ألف المقر بختلاف ياء الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مر فوع فاعل نفي (قوله فى الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بآية والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعيين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطته لفهمه أى من استطاع منهم وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعليه أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى حيث بذل الله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بخلاف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا وأوجب عنه بأن الفساد مبنى على كون آل فى الناس للاستغفار وليس كذلك بل للعهد الذى كرى لان حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المعنى والدما مبنى عليه (قوله وما كان استغفار ابراهيم) أى ربه (قوله ربنا وتقبل دعائى) أى اياك (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما (قوله لما عرفت) أى من بيان الاحوال الخمسة اذ فى بعضها حذف المفعول وفى بعضها حذف الفاعل قال الدما مبنى لنا سورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يفضى الى بقاء الخبر بلا خبر عنه كما لو قلت يجبنى كون قائم بحذف المرفوع اه (قوله وجر ما يتبع ماجر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف اليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه

الى الفاعل ثم لا يذ كر المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم ربنا وتقبل دعائى • الرابع عكسه نحو لا يسام الانسان من مانع دعاء الخبر الخامس أن يضاف الى الطرف فيرفع وينصب كالمنون نحو أعجبنى انتظاريوم الجمعة زيد عمر (تنبيهه) قوله كل بنصب الى آخره يعنى ان أردت لما عرفت من أنه غير لازم (و جر ما يتبع ماجر) من اعاءة للفظه وهو الاحسن (ومن راعى فى الاتباع المحل

خسن) فالضام اليه المصدر ان كان فاعلا فاعله رفع وان كان مفعولا فاعله نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع ان قدر بان  
وفعل المفعول فتقول عجب من ضرب زيد الظريف بالجر وان شئت قلت الظريف بالرفع ومنه قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها  
طلب المعقب حقه المظالم فرفع المظالم على الاتباع لعل المعقب وقوله (٢٠٩) السالك الثغرة اليقظان سالكها

مشى الهلوك عليها الخيل  
الفضل

الفضل اللابسة ثوب  
الخلوة وهو نعت للهلوك  
على الموضع لانها فاعل  
المشي وتقول عجب من  
أكل الخبز واللحم فالجر  
على اللفظ والنصب على  
المحل كقوله

قد كنت دانت بها حسانا  
مخافة الافلاس والليانا  
ولوقلت واللحم بالرفع جاز  
على معنى من أن أكل  
الخبز واللحم تنبيه  
ظاهر كلامه جواز الاتباع  
على المحل في جميع التوابع  
وهو مذهب الكوفيين  
وطائفة من البصريين  
وذهب سيدي به ومن وافقه  
من أهل البصرة الى أنه  
لا يجوز الاتباع على المحل  
وفصل أبو عمرو فاجاز في  
العطف والبدل ومنع في  
التوكيد والتعت والظاهر  
الجواز لورود السماع  
والتأويل خلاف الظاهر  
خاتمة قد تقدمت  
الاشارة الى أن المصدر  
المقدر بالحرف المصدرى  
والفعل مع معموله  
كلوصول مع صلته فلا  
يتقدم ما يتعلق به عليه كما  
لا يتقدم شيء من الصلة

مانع كافي التسهيل قال الدماميني كافي أعجبتني اكرامك وزيد فان جراتا تابع يؤدي الى العطف على  
الضمير المحذوف من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى أنه انما يظهر على مذهب غير الناطم  
لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله خسن) أي فهو يعني ما ذكر من مراعاة  
المحل حسن أو فرائيه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غائبة وتهجر سارفي الهاجرة وضميره  
للجمار الوحشي والرواح ما بين الزوال والليل وهاجها آثارها في طلب الماء والضمير لان كان  
مرافقه لذلك الجار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق لها ج مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر  
القاف القريم الطالب من عقب في الامر اذا طلبه مجددا - فقه مفعول المصدر والمظالم بالرفع نعت  
للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لان في بيت قبله والثغرة بضم المثناة وسكون الغين  
المججمة التنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت  
سببي للثغرة ففيه أيضا الوجهان ومشي الهلوك مفعول مطلق محذوف أي يمشي مشى الهلوك كما  
قاله العيني وتبعه البعض ولك أن تجعل عامله السالك على حد قعدت جالوسا والهلوك بفتح الهاء وضم  
اللام آخره كاف المرأة الفاجرة وجعله عليها الخيل حال والخيل بفتح الخاء المججمة وسكون  
التحتية وفتح العين المهملة قيض لا كمله وقيل قيض قصير والفضل بضم الفاء والمضاد المججمة  
اللابسة ثوب الخلوة على ما في الشرح نعت للهلوك على محله وفي شرح الهذليات انه الخيل  
ليس تحتها ازار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيل فلا يكون فيه شاهد (قوله  
قد كنت دانت بها الخ) الضمير للقيسة أي أخذتها في دين لي على حسان والليان بفتح اللام  
أكثر من كسرهما المطلق (قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أي اتباع مجرور المصدر ومثله  
الوصف كاهم الفاعل لا اشتراط سبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مقفود هنا  
لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصبا الا اذا كان محلي بال أو منونا أو مضافا الى  
غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمني (قوله فاجاز في العطف والبدل الخ) لعل وجه الفرق  
أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكون أقوى مما بعدهما  
(قوله والتأويل) أي يجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر  
لان الاصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سبأني قباله في قوله آخر  
الباب أما المصدر الا تي بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي أنا  
لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفاً أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال  
فلما بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشئ حكمه حكم ما قدر به  
اه ومما أول به الايتان جعل الطرفين متعلقا بمحذوف حال من المصدر (قوله بأجنبي) هو  
ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متماله كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الاجنبي ما هو  
متعلق به ومتمله كفعل المصدر ومفعوله والنظر والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضرب في حسن زيد  
في الدار ويجوز ضرب في زيد في الدار حسن وكغير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم  
أجروها مجرى غير الاجنبي (قوله نظير ما في نحو الخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو الخ اذا التقدير  
كاهم وكافوا هذين فيه (قوله انه) أي الخالق المفهوم من خلق اذ من المعلوم أن لخالق سواه

(٢٧ - صبان ثاني) على الموصول ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه ان ورد ما يؤولهم ذلك أول  
فما يؤولهم التقديم قوله وبعض الحكم عند الجهل للذلة اذعان فليست اللام من قوله للذلة متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف  
قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحكم عند الجهل اذعان للذلة اذعان وهذا التقدير نظير ما في نحو وكافوا فيه من الزاهد  
ومما يؤولهم الفصل بأجنبي قوله تعالى انه

على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فليس يوم منصوب بارجعه كازعم الزمخشري والالزم الفصل بالجنبي بين مصدر ومعموله والاخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد (٢١٠) أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه يوم تبلى السرائر ومنه أيضا قوله

المن للذم داع بالاعطاء فلا

تمتن قتلني بالاحد ولا مال  
فليست الباء الجارة لاعطاء  
متعلقة بالمن ليكون  
التقدير المن بالاعطاء داع  
للذم وان كان المعنى عليه  
لفساد الاعراب لانه  
يسمى من المحذورين  
المذكورين فالخلص من  
ذلك تعلق الباء بمحذوف كانه  
قيل المن للذم داع المن  
بالاعطاء فالمن الثاني بدل من  
المن الاول فحذف وأبقى  
ما يتعلق به دليل عليه أما  
المصدر الاتي بدلا من  
اللفظ بفعله فالأصح أنه  
مساول اسم الفاعل في تحمل  
الضمير وجواز تقديم  
المنصوب به والمجرور بحرف  
يتعلق به عليه لانه ليس  
بمنزلة موصول ولا معموله  
بمنزلة صلته والله أعلم  
﴿اعمال اسم الفاعل﴾  
(كفعلة اسم فاعل في العمل)  
واسم الفاعل هو الصفة  
الدالة على فاعل جارية في  
التذكير والتأنيث على  
المضارع من أفعال المعناه أو  
معنى الماضي كذا عرفة  
في التسهيل فالصفة جنس  
والدالة على فاعل لاخراج  
اسم المفعول وما بهناه  
وجارية في التذكير  
والتأنيث على المضارع  
من أفعال لاخراج الجارية  
على الماضي فخورح

(قوله على رجعه) في الها، وجهان أحدهما أنه ضمير الانسان أى على بعثه بعد موته والثاني أنه ضمير  
الماء أى رجع المتى في الاحليل أو الصلب اه شئني (قوله الفصل بالجنبي بين مصدر ومعموله)  
أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل يقتضيا إذا كان المعمول ظرفا كالاتية لا تساعدهم فيه (قوله  
والاخبار عن موصول الخ) المراد الاخبار بمعنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر  
يقدر الله عليه وقوله عن موصول أى عن متضمن موصول وهو المصدر لانه في تأويل أن والفعل  
وقوله قبل تمام صلته أى بانظرف (قوله يرجعه) بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما  
في قوله تعالى فإن رجعك الله الى طائفة منهم (قوله لفساد الاعراب) علمه لقوله فليست الخ والمراد  
بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبي والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله في تحمل  
الضمير) أى على القول بأن العمل للمصدر لا للفعل المبديل منه أما على القول بأن العمل للفعل  
فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر (قوله وجواز الخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا  
على القول بأن العمل للفعل المبديل منه ونسابة المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه  
للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور ومن أنه مفعول مطابق ناب عن الفعل معنى  
وعمل أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدماميني لان ضربا حينئذ بمعنى  
أن تضرب

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

(قوله في العمل) أى عمل التعدى ان كان فعله متعديا وعمل اللزوم ان كان فعلا لازما وانما قال  
في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفاعل في جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر  
بخلاف الفعل فيهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومفعول عليه خبرا عن متنى أو وصفه فيمتنع تقديم  
معموله عليه نحو هذا ضارب زيد ومكرمه وجارجلان ضارب زيد ومكرمه بخلاف الفعل  
والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على  
القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب بحروف الجر (قوله على فاعل)  
أى فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أى في مطلق الحركات والسككات ولو بحسب الأصل كافي  
يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أى في حالتها (قوله  
لأنه) أى مفيدة بمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلها الاستمرار التحديد كما تقدم في باب  
الاضافة (قوله وما بهناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب  
الامير أى مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لانه صفة تأويل فيكون  
داخل في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضمة بسكون الحاء أى مفعول عليه فان فتحت  
العين كان بمعنى الفاعل كضمة بفتح الحاء أى ضاحك على غيره وكذا همة لمرة قال الكرماني في  
شرح على البخاري وهذه قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) أى على شئ من الافعال (قوله  
نحو كرم أى ونحو ضرب وضروب ومضرب (قوله الا في التذكير) أى لان مؤنثه هيفاء  
(قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) أى لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي (قوله من  
الصفة المشبهة) أى الجارية على المضارع في الحركات والسككات والافرح وكريم وأهيف  
أيضا صفات مشبهة ولا تنافي بين ما ههنا من اخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سياتي  
في آنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سياتي  
باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا (قوله ان كان عن مضيه) أى مضى حدثه بمفعول أى في مكان عزل  
أى ابعاد والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بمفعول لانه وان كان اسم مكان

وغير الجارية نحو كرم وفي التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير ولعنه أو معنى يصح  
الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدى واللزوم (ان كان عن مضيه بمفعول)

بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه انما عمل جلا على المضارع وهو كذلك (٢١١) (وولي) ما يقربه من الفعلية بأن ولي

(استفهاما) ما فوظابه  
نحو اضارب زيد عمرا وقوله  
أمنجز أتم وعدا وثقت به  
أو مقسدا نحو مهين زيد  
عمرا أم مكرمه (أو حرف  
ندا) نحو يا طالع اجب لا  
والصواب أن النداء  
ليس من ذلك والمسوغ  
انما هو الاعتماد على  
الموصوف المقدر والتقدير  
يارجل طالع اجب لا (أو  
نفيًا) نحو مضارب زيد  
عمرا (أو جاصة) اما  
لمذكور نحو مرت رجل  
فان دعبعا ومنه الحال  
نحو جاء زيدا كافرا أو  
مخدوف وسبأني (أو  
مسندا) لمبتدا أو لما صلة  
المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا  
وان زيد امكرم عمرا فان  
تختلف الشرط من هذين لم  
يعمل بان كان بمعنى الماضي  
خلافًا للكسائي ولا حجة له  
في وكبهم باسط ذراعيه  
فانه على حكاية الحال  
والمعنى يبسط ذراعيه  
بدليل ما قبله وهو نقلهم  
ولم يقل وقلبا هم أولم يعتمد  
على شيء مما سبق خلافا  
للكوفيين والاختش فلا  
يجوز ضارب زيدا أمس  
تنبيهان الأول هذا  
الخلاف في عمل الماضي  
دون آل بالنسبة الى  
المفعول به وأما رفعه  
الفاعل فذهب بعضهم  
الى أنه لا يرفع الظاهر وبه

يصح تعلق الظرف به لانه يكتفي بما قبله راحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلا الى الدار فبطل منع  
البعض تبعًا ليس صحة تعلقه بعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بان كان بمعنى الحال أو  
الاستقبال) مثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له  
(قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهين) أى أمهين بدليل  
أم وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصها استفهاما نحو اضارب زيد عمرا وقوله  
• أمنجز أتم وعدا وثقت به • أو حرف ندا اه وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه  
الاتى قبيل قول المصنف وان يكن صلة آل الخ (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أى  
من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل  
وأجيب بأن المصنف لم يدع أنه مسوغ بل أن الوصف اذاولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافي كون  
المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون  
نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل اذاولى حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله  
أو نفيًا) أى أداة نفى ولو تأويلها نحو انما قائم الزيدان أى ما قائم الزيدان سم (قوله ومنه الحال  
أى لانه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بان كان بمعنى الماضي) فلا تقول  
أناضارب زيدا أمس الا يقال أناضارب زيدا أمس حتى قال بعضهم لا شيء على من قال أناضارب زيدا  
أمس لانه لا ينصب ماضيا اه فارضى ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا في نحو كان زيد  
أكلًا طعما مل لان الاصل زيد أكل طعما مل فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن  
اياز اه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أى قد دخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال)  
في حكاية الحال الماضية طريقتان الاولى وهى المشهورة أن يقدر الفعل الماضى واقعا في زمن  
التكلم الثانية وهى طريقة الاندلسى أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل  
والتعبير على كل بما للعالم قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى  
الآن فجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده • (تنبيه) • في التكت  
أن دلالة قائم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقرودائهم (قوله بدليل ما قبله)  
وبدليل ان الواو في وكبهم حاله اذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك (قوله فلا يجوز  
ضارب زيدا أمس) أى لا تتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغزير الماضى فهو تفريع على قوله فان  
تختلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ  
اسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعنى قوله أولم  
يعتمد على شيء مما سبق وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الاولى بل الصواب  
حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لانه مبني على أن قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس تفريع على  
قوله أولم يعتمد على شيء وقد علمت أن الامر ليس كذلك فتفطن وعبرة اله مع ضارب زيدا عندنا  
(قوله هذا الخلاف) أى الذى بين الجمهور والكسائي (قوله دون آل) حال من الماضى أما  
الماضى المقرون بالآل فلا خلاف في عمله كما سيأتى في كلام الناظم (قوله الى أنه يرفعه) قال  
السيوطى وهو الاصح لكن بشرط اعتماده على نفى أو استفهام أو موصوف أو مسندا اليه وحينئذ  
فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول المعنى ان اشتراط الجمهور  
الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعلم بل المنصوب يعنى به اشتراطهم  
مجموع الامرين والا فلا اعتماد شرط عند الجمهور وللعلم في المرفوع أيضا كذا قال الدمامي  
والشعنى اه (قوله وأما المضمهر) أى البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح (قوله

قال ابن جنى والشاويين وذهب قوم الى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضمهر فحكى ابن عصفور الاتفاق

على أنه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد الثاني من شروط اعمال اسم الفاعل

المجرد) أى من آل أما المقرون بها فليس ما ذكره شرطاً فيه (قوله ولا موصوفاً) أى لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيد كراشارح قولين آخرين والصحيح كما في المعنى التفصيل (قوله خلافاً للكسائي فيهما) محل الخلاف انما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كيت عصيرها لانه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كيت اسم فاعل مصغراً نظراً ظاهره افعاله ونسب في الهمع اعمال المصغر الى الكوفيين الا الفراء وعبارته وقال الكوفيون الا الفراء ووافقه هم النحاس بعمل مصغراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك في التحفة وهو قوي بدليل اعماله محو لا للجماعة اعتباراً بالمعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكسير اه (قوله لانهم ما يختصان بالاسم) عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهم جالان في العمل وما يجب به من انهم اجابوا باستقرار عمله مفرداً بخلاف التصغير والنعته تحكم محض (قوله يكتفي برائحة الفعل) أى بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل امم الفاعل بمعنى الماضى فيه (قوله ترقق في الايدى الخ) صدره فطاعم راح في الزجاج مدامة الزاح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقق أى تسلا في الايدى صفة مدامة وكيت بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لان كيت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت الذي يحاط جره سواد قاله العيني مع زيادة ويلزم على جعله كيت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقه بين الصفتين تحكم وترقق بفتح التاء مضارع ترقق الشئ أى تلالاً ولم حذف منه احدى التاءين هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد مامر (قوله اذا فاد الخ) فاقد فاعل محذوف يفسره المذكور أى اذا رجعت فاقد أى امرأة فاقد خطباء بالمدى ينسب الخطب أى الكرب فرخين أى ولدين مفعل لفاد فصل بينهما بالنعت ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة نالته وانا اليه راجعون والخليط المحاط والمزابل المباين (قوله اذ فرخين) علة للتثنية في قوله ولا حجة (قوله لان فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيت) علة لمحذوف تقديره لا ينافى لانه الخ قال شيخنا في شرح الجامع للعلوى في باب الصفة المشبهة ان المراد بالجر بيان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جارياً على انفعال هذا المعنى وليس المراد بالجر بيان الموافقة في عدة الحروف والسككات والحركات والامصاص فبعضه عن شخوفاً قد مر وضع وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكاته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى أن الصفة المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشارح في التأنيت لبيان الواقع لكونه لا يذ كر اه فعلم ما في كلام البعض وقوله فلا يعمل اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيت وما ليس جارياً على فعله في التأنيت ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه أن يجعله نظيراً بأن يقول كما يقال الخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار اليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض وقوله لانه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيت وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال الخ أى لان مرضعاً بمعنى النسب أى ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أى ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيت عدم موافقته اياه في الحوق ناء التأنيت لانه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لانه دخله ناء التأنيت على ما قاله الشاطبي وعلة بانه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر اكثر من ما أنت بالناء وليس بعلاجي فكأنه وجيلة ثم يظهر

المجرد أيضاً أن لا يكون مصغراً ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما لانهم ما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم أظنني مرئحاً وسواهما فرسخاً لان فرسخاً ظرف يكتفي برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله ترقق في الايدى كيت عصيرها حيث رفع عصيرها بكيت ولا حجة له أيضاً على اعمال الموصوف في قوله اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سلمى في الخليط المزابل اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين لان فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيت فلا يعمل اذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولها لانه بمعنى النسب قال في شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف



قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وإن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف (٢١٣) فيستحق العمل الذي وصف) مع المنعوت

إن فاقد أمر ضعفا يستعملان أيضا بالنسب بل للاتصاف بالفقد والارضاع فيؤثنان بالتاء ويعملان فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيد أعقل ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وشمل إطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معانوه هذا زيد ضارب أى ضارب والذي في الهمع أن المخالف في منعه الكسائي وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غيره المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنتع مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقابلة أو حالية (قوله أى كوصل ناطح) بقرينة تمام البيت أى فلم يضرها وأوهى قرنه الوصل وهو ككتف وذهب التيسر الجبلى (قوله أعماله قدر أضى) أى من غير اشتراط اعتماد كفى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغور ولا موصوف كما مرح به ابن معطى في ألقبته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بال) أى لا بقيد كونه ماضيا كما يفيد ما بعده فالأقوال الأربعة في مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا لما رزى ومن وافقه) أى حيث خصوا النصب بالمضى أخذوا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بال بالذى فعل كذا وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذى يعنى المضارع لثبوت العمل له مجرد أفعيل مع آل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أى حيث ذهب إلى ما ذكر قال الدماميني واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصولة فالنصب على المفعولية (قوله فى كثرة) أى فى التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما يأتى أما فاعل فتحتمل للثقل والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أى كثيرا ما يحول الخ) أخذنا لكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغفة كما قاله البهوتى وأحسن منه أن يقال أخذنا من قوله وفى فعل قل ذافر فعل وفى كلامه إشارة إلى أن الابدال يعنى التحويل وأن فى معنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة نفسيرى بين به المراد بالمبالغة هنا وإنما ليست المبالغة اليمانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الأصح اه شاطبى وفى التصريح أعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وجمهورهم فى ذلك السماع والجل على أسلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة وليجوز الكوفايون أعمال شئ منها لمخالفتها لوزان المضارع ولمعناه وجعلوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب اه وقوله ولمعناه أى لا فادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا فى الهمع وانظر هل هى مستوية فى المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا لم أر فى ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء يدل على زيادة المعنى بألفية فعال ومفعال على فعول وفعل وألفية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أى فى اسم الفاعل (قوله أخا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب والى معنى اللام وأراد بجلا لها دروعها والاضافة لادنى ملابسة (قوله بوانكها) جمع بانكة وهى الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أى شفرته سوق سمائها الضهير للابل والسوق جمع ساق ولعلمهم كانوا يفعلون ذلك لضعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية)

المفوض به نحو مختلف ألوانه أى صنف مختلف ألوانه وقوله • كناطق صخرة يوما ليوهنا • أى كودل ناطح ومنه باطالعا جبلا أى يارب جلاطالعاجبلا • تنبيه • الاستفهام المقدرا أيضا كالمفوض نحو مهين زيد عمر أأم مكرمه أى أمهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة) آل فى الماضى • وغيره أعماله قدر أضى) قال فى شرح الكافية بالاختلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالمضى خلافا للمارنى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش ولا بفعل مضر خلافا للقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل (فعال ومفعال وفعال • فى كثرة عن فاعل بديل) أى كثيرا ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فيستحق ما) كان (له من عمل) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله أخا الحرب لباسا

اليها جلالها وحكى سيبويه أما العسل فأنا شراب وكقول بعض العرب انه لنخار بوانكها حكاه أيضا سيبويه وكقوله • ضروب بنصل السيف سوق سمائها • وكقوله • عشية سعدى لوتراء لراهب • بدومة تجردونه • وجميع • قلى دينه واهناج للشوق انها

هيو ج • (وفي فعل قل ذا وفعل) كقوله

قتاتان أما منهما أشبهه •

هلا ولا أخرى منهما تشبه

البدر • وكقوله • أتاني

أنهم مرفون عرضي •

وقوله حذر أُمورا لا تضير

وَأَمَن • ما ليس منجيه من

الاقدار أنشد • سيويه

والقصد فيه من وضع

الحاسدين • وما استدل

به سيويه أيضا على أعمال

فعل قول لبيد

أومسحل شخ عضادة

سميح • بسرته دب لها

وكلوم • تنبيه • أفهم قوله

عن فاعل بديل أن هذه

الأمثلة لا تبنى من غير

الثلاثي وهو كذلك إلا ما

ندر قال في التسهيل وربما

بنى فعال ومفعال وفعل

وفعل من أفعل بشير

الى قولهم درالوسا ومن

أدرل وأسار اذا أبق في

الكاس بقية • ومعطاء

ومهو من أعطى وأهان

وسميح • ونذير من أسمع

وأنذرو زهوق من أزهق

اه • (وماسوى المفرد)

وهو المثني والمجوع (مثله

جعل) أى جعل مثل المفرد

(في الحكم والشروط حيثما

عمل) فن أعمال المثني قوله

والشامى عرضى ولم أشتهما

والناذين اذ ألم القهما دى

ومن أعمال المجوع قوله

• ثم زادوا أنهم في قومهم •

غفر ذهم غير غفر • وقوله

أوالف مكة من ورق الحى

منصوب على الظرفية مضاف الى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وقصها موضع  
بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل تجرجع تاجر مبتدأ أسوغ الابتداء به العطف عليه خبره  
دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذى في شواهد العينى عنده بدل دونه ويجوز جمع حاج قلى أى  
أبغض جواب الشرط واهتاج أى ثار ونصب اخوان العزاء أى الصبر على المفعولية لهيوج قاله  
العينى وما ذكره من أن تجراو حيجا جاعا تاجر وحاج وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره  
بل هما اسمان جمع لان الصحيح أن فعلا وفعلا لا يسمان صبيغ الجمع وهيو ج مبالغة هاخ من هاج  
المتهدى يقال هاج الشئ وهجمته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح (قوله وفى فعل قل ذا) أى  
الابدال عن فاعل لاكثره مع بقاء العمل فكلامه فى فعل وفعل المحولين لا فى نحو خير وبصير ونحو  
فرح وأشر مما وضع من أول الامر على فعل وفعل ولم يكن محولا عن شئ فانه من الصفة المشبهة  
• تنبيه • فى الفارضى مانصه زاد ابن خروف افعال فعل كزيد شرب الجرب بالنصب وأجازة أيضا  
ابن ولادحكا أبو حيان وشرب من المبالغة سماعا ومثله كاربوعجاب بمعنى عجيب وذكر بعضهم أن  
صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة مجاز لان المبالغة تكون فى صفات تقبل الزيادة  
والقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك وفى الكشف المبالغة فى الثواب على كثرة من يتوب  
عليه والجهوران الرجن أبلغ من الرحيم قال السهيلي لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعف  
فيكأن البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانبارى ان الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد  
وذهب قطرب الى أنها مسواة اه بحر وفه وقد أشبعنا الكلام على الرجن والرحيم فى رسالة البسطة  
الكبرى (قوله أما منهما) أى واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه) لعل المعنى وآمن أنا ليس  
منجيه من الاقدار بل موقعه فى مصائبها كما هو شأن المفراط (قوله والقصد فيه من وضع  
الحاسدين) قال العينى زعم أبو يحيى اللاحق أن سيويه سأل هـ هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء  
وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته الى العرب وأثبتته سيويه فى كتابه اه (قوله  
أو مسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الجمار الوحشى شخ بفتح الشين المجع  
وكسر النون وبالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال فى المصباح العضادة  
بالكسر جانب العتبة من الباب اه • والمراد بها هنا الجانب سميح بسين مهملة مفتوحة فم فحاء  
مهملة مفتوحة فخم أى أناس طويلة الأظفار ولا يقال للذكر سراته بفتح السين المهملة أى ظهره  
دب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كفى القاموس أثر الجرح الباقي على الجلد قال والجمع ندب  
وأنداب وندوب اه وكلوم جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تبنى من غير الثلاثي) لان اسم فاعل غير  
الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله الاماندر) منه شبيهة فى البيت السابق لانه من أشبهه (قوله  
وهو المثني والمجوع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كلبه لم من الشواهد واغالم يمنع تنبيهه  
وجعه عمله كالمصدر لانه أقرب الى الفعل من المصدر لانه على الحدث والزمان بخلاف المصدر  
فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضا  
لزومية كما صرحوا به فى تعريفهم مطلق الاسم بانه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعها  
بزمان وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال فعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة فى التلبس  
بالحدث بالفعل و يلزم ذلك الحال (قوله والشامى عرضى الخ) أراد بها حصينا ومرة ابني ضمضم كانا  
يشتماه وينذران على أنفسهما قلته اذا بقياه يقولان ذلك فى الخلاء فاذا بقياه أمسكنا عن ذلك هيبة  
له وشتم من أبى ضرب ونصرو دى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفل دى (قوله غفر) بضم  
العين المجع والفاء جمع غفور ونحو بضم الفاء والخاء المجع جمع غفور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء  
والجيم جمع غفور أى كاذبين والاضافة فى ذنبهم لادنى ملابسة (قوله من ورق الحى) الورق جمع

وقوله ممن حملن به وهن عواقده حبك النطاق فشب غير مهبل ومنه (٢١٥) والذاكرين الله كثيرا هل هن كاشفات ضرة

(وانصب بذى الاعمال  
تلوا واخفض) بالاضافة  
وقد قرئ بالوجهين ان الله  
بالغ امره هل هن كاشفات  
ضرة (دهـ) ولنصب  
ماسواه (أى ماسوى التلو  
مقتضى) نحو وجاءل  
الليل سكا على تقدير  
حكاية الحال انى جاءل فى  
الارض خليفة وهذا  
عطى زيد درهما ومعلم  
بكر عمر قائما تنبيهات  
الاول يتعين فى تلويغير  
العامل الجربا لاضافه كما  
أفهمه كلامه وأما غير التلو  
فلا بد من نصبه مطلقا نحو  
هذا معطى زيد أمس  
درهما ومعلم بكر أمس  
خالد قائما والناصب لغير  
التلو فى هذين المثالين  
ونحوهما فاعل مضمروا جاز  
السير فى النصب باسم  
الفاعل لانه اكتسب  
بالاضافة الى الاول شيئا  
بمعصوب الالف واللام  
وبالمنون ويقوى ما ذهب  
اليه قولهم هو طان زيد  
أمس قائما فقاما يتعين  
نصبه بظان لان ذلك لو  
أضمر له ناصب لزم حذف  
أول مفعوليه وثانى مفعولى  
ظان وذلك ممنوع اذ لا  
يجوز الاقتصار على أحد  
مفعولى ظن وأيضا فهو  
مقتضى له فلا بد من عمله  
فيه قياسا على غيره من  
المقتضيات ولا يجوز أن  
يعمل فيه الجربا لان

ورقاه وهى التى يضرب بياض لونها الى سواد والحقى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم  
الاخيرة ثم قلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هومن حملت  
به النساء المعلومة من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وذهن حمل معنى علق فعداه بالياء ولولا ذلك  
لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها وحبل النطاق أطرافه جمع حبال جمع حبيكة والنطاق كفى المصباح  
شبه ازار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الاعلى على الاسفل  
والمهبل بتشديد الواو حدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبل اللحم اذا كثر عليه يعنى أن الممدوح حملت  
به أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب تزعم أن المرأة اذا وطئت مكرهة جاء  
الولد نجيبا ومن كلام بعضهم اذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيبا فأغضبها عند الجماع  
وكان السرفيه أن ذلك يكسر سورة شم وتماما فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لآبيه  
فيكون للولد تمام الرجولية اه دما مبنى مع بعض زيادة من العينية فائدة يجوز تقديم معمول اسم  
الفاعل عليه نحو هذا زيد اضارب الا ان جربضا فى أو حرف غير زائد فيمنع نحو هذا زيد اغلام قاتل  
ومررت زيد اضارب دون ليس زيد عمر اضارب ومنع بعضهم الا تخير واستثنى قوم من المضاف  
لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الاضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيد اهذا  
ضارب كذا فى الهمع (قوله وانصب بذى الاعمال) أى بالوصف الذى عمل النصب ويؤخذ منه أنه  
لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكى انما فى الخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله  
واخفض) أى بذى الاعمال تلوا اخذ فى من الثانى دلالة الاول (قوله بالاضافة) أى بسببها ليجرى  
على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو لنصب ماسواه مقتضى) أى ان لم يكن  
فاعلا والاوجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضامين والاجاز  
خفف ماسوى التلو كهذا معطى درهما زيد ولم ينسبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه  
(قوله ماسواه) أى وان لم يكن التلو مضافا اليه ولهذا مثل الشارح بانى جاءل فى الارض خليفة (قوله  
على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاءل بمعنى الماضى فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بان الجعل  
مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (قوله الجربا  
بالاضافة) أى ان لم يكن فاعلا والاوجب رفعه عند الجمهور ونحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز  
ضارب آبيه عندهم وسيد كذا الشارح الخلاف قبيل الخاتمة وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال  
بذى الاعمال (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين  
فى تلويغير العامل بقريته التمثيل بغير العامل فالمعنى وأما غير تلويغير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق  
عدم تقييد غير التلو بان يكون واحدا أو أكثر بقريته التمثيل أيضا (قوله فعل مضمير) لا اسم  
الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لانه بمعنى المذكور وهو غير عامل (قوله شيئا  
بمعصوب الالف واللام) أى من حيث امتناع التنوين فى كل أى ومعصوب الالف واللام يعمل ولو  
كان بمعنى الماضى وقوله بالمنون أى من حيث انه لا يضاف وكان الصواب اسقاط هذا لان اسم  
الفاعل المنون اذا كان بمعنى الماضى لا ينصب المفعول بل تجب ازالة التنوين منه وضافته الى  
ما بعده فقامت به لا تؤثر على النصب (قوله أول مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضمير (قوله اذ  
لا يجوز الاقتصار الخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصارى لا اقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى  
كل من الناصب المضمير وظان على المحذوف من مفعولى الاخر على أن ابن هشام صرح فى نحو  
زيد اظنته قائما بانه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان  
لظان فتدبر (قوله وأيضا فهو مقتضى له) أى طالب له فى المعنى وضعف بأن الاقتصار لا يكتفى الامع  
المشابهة القوية بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله

الاضافة الى الاول منعت الاضافة الى الثانى فتعين النصب للضرورة والثانى ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر أما المضمير

المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى أنه في محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه في باب بالإضافة الثالث (٢١٦) فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيديويه لانه الاصل وقال السكاسي

هماسواء وقيل الاضافة  
أولى للخفة (واجر أو  
انصب تابع الذي انخفض)  
بإضافة الوصف العامل  
اليه (كبتني جاه ومالا)  
ومال (من خض) فالجر  
مراعاة للفظ جاه والنصب  
مراعاة لمحل ومنه قوله هل  
أنت باعث دينار لما جئنا  
أو عبد رب أخاءون بن  
مخرق فبعد نصب عطفها  
على محل دينار وهو اسم  
رجل قال الناظم ولا حاجة  
الى تقدير ناصب غير  
ناصب المعطوف عليه وان  
كان التقدير قول سيديويه  
وعلى قوله فهل يقدر فعل  
لانه الاصل في العمل أو  
وصف منون لاجل  
المطابقة قولان ولو جر  
عبد رب لجاز فان كان  
الوصف غير عامل تعين  
اظهار فعل للمنصوب  
نحو وجاعل اليل سكا  
والشمس والقمر حسبنا  
اذالمرد حكاية الحال أي  
وجعل الشمس والقمر  
حسبنا (وكل ما قرر لاسم  
فاعل) من الشروط (يعطى  
اسم مفعول) وهو مادل  
على الحدث ومفعوله (بلا  
تفاضل) فان كان بأل عمل  
مطلقا والا اشترط  
الاعتماد وأن يكون الحال  
أرالا استقبال فاذا استوفى  
ذلك (فهو كفعول صيغ

زكريا قال سم ولك دفعه بأنه انما يكرن الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة  
والنصب هنا ضرورة لتعذر الجرف فكان النصب عوضا من الجر لا بالاصالة (قوله فيتعين جره) أي  
كونه في محل جر بالإضافة الوصف اليه وان كان في محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا في المعنى والمراد  
بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيديويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين  
أو التنوين من الوصف (قوله كالهاء من نحو الخ) يفرق بان الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم  
ينأت الجر بخلاف الكاف في نحو مكرمك (قوله واجر رأوا نصب الخ) أي في غير نحو الضارب الرجل  
وزيد ايتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بال اليه كما سبق هذا ما مشى  
عليه في التسهيل ومذهب سيديويه الجواز وأيد بانه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة  
وسخلة وأخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب فلا يجوز زجره خلافا للبغداديين لأن شرط  
الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة والاصل في الوصف المستوفى شروط العمل اعماله لا اضافته  
لاحاطة بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابيع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر الى  
أرجحيته (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدري نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة  
مقابلته بالمحل ومافاله البعض لا يستقيم فاطره (قوله وان كان التقدير قول سيديويه) لأن شرط  
العطف على المحل عنده وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما  
يعمل النصب حيث كان منونا أو بأل أو مضافا الى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب في قولك  
ضارب زيد وعمرا ليس طالبا للنصب زيد بل لجره (قوله لاجل المطابقة) أي مطابقة المحذوف  
للملفوظ ولان حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان) أرجحهما الثاني كما قاله يس لما  
علمت (قوله لجاز) بل هو الارجح (قوله اذالمرد حكاية الحال) فان أريدت جازا للنصب بالعطف على  
محل الجر وولان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضممار ناصب الاعلى قول سيديويه المتقدم (قوله  
أي وجعل الشمس الخ) انما سكت عن نصب سكا لعله من قوله سابقا وأما غير التلوف فلا بد من نصبه  
الخ ولك أن تقول تقدير ناصب سكا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكا اعطفه حينئذ على معمول  
ناصب سكا المقدور والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه (قوله وكل ما قرر الخ) أي كل حكم  
قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول  
الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني أي يعطاه والنصب على المفعولية  
ويكون نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على كل هو الرابط ويرجح الاول أن النائب عليه المفعول  
الاول ويرجح الثاني عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم  
مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب  
النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق ببعطى وأفاد به أنه لا يشترط في عمل  
اسم المفعول أن يزد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيد قوله وكل الخ فليس فوكيداله كإزعم  
(قوله والا اشترط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم  
الفاعل والا فبشترط أيضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو كفعول الخ) لا يظهر كون  
الفاء تفريعية على الكلية السابقة لانها لا تقيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل  
ربما تفيد دخلا فيه الآن يقال المفرع مطلق العمل وفيه ما فيه والاولى أنها فصيحة عن شرط مقدركا  
يشير الى ذلك قول الشارح فاذا استوفى ذلك الخ والفاء في قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصيحة أيضا  
عن شرط مقدري أي اذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله في معناه) ليس المراد

المعنى  
واحد بالنسبة وان عمله فان كان متعديا لو احدث رفعه بالنسبة وان كان متعديا لاثنتين أو ثلاثة رفع  
بالنسبة والنصب ماسواء فالاول نحو زيد مضر وب أبوه فزيد مبتدأ ومضر وب خبره وأبوه رفع بالنسبة والثاني (كالمعطى







[illegible]

المصطلح فيعين له ما الراحم القلب ظلاما وان ظلماء ولا الكريم مناع وان حرما وان كان منعديا لا كثر لم يجز الحاقه بالصفة  
سبق بيانه فيهم بلا خلاف في الثاني اختصاص (٢١٨) ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المنعدي لواحد كما اشار اليه  
هه اسوخ به في غير هذا

أول على المنعدي ما سبق  
الفاعل المنعدي  
عامة في اغاي يجوز الحاق  
اسم المفعول بالصفة  
المشبهة اذا كان على وزن  
الاصلي وهو أن يكون  
من الثلاثي على وزن  
مفعول ومن غيره على وزن  
المضارع المبني للمفعول  
فان حول عن ذلك الى فعل  
ونحو مما سيأتي بيانه لم  
يجز فلا يقال مررت برجل  
كحيل عينه ولا قيل آية  
وقد أجاز ابن عصفور  
ويحتاج الى السماع والله  
أعلم في أثنية المصادر  
(فعل) يفتح الفاء واسكان  
العين (قياس مصدر  
المنعدي من ذي ثلاثة)  
سواء كان مفتوح العين  
(كردردا) وأكل أكلا  
وضرب ضربا أو مكسورا  
كفهم فهمه ما رامن منا  
وشرب شربا ولقم لقمنا  
والمراد بالقياس هنا أنه اذا  
ورد شيء ولم يعلم كيف  
نكلمه أو مصدره فان  
نقيسه على هذا الاثن  
تقيس مع وجود السماع  
قال ذلك سيديوه والاختش  
في تنبيه في اشتراط في  
الذهيل لكون فعل قياسا  
في مصدر فعل المكسور  
العين أن يفهم عملا بالقم  
كالمثاليين الاخسرين ولم

يصير بذلك كاللازم (قوله والسماع بواقفه) مقتضى كون الضهير يرجع الى أقرب مذكور رجوع  
الضهير الى تفصيل قوم بين الحذف اقتصارا وغيره وفيه أنه كما وافق هذا وافق ما عليه الفارسي  
والناظم فالاولى رجوعه الى الجواز على القولين (قوله لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة) أي بعد المشابهة  
حينئذ لان منصوبها لا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي يستفاد من  
كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك  
اشتراط تنامي العلاج فيه فلا يقصد به الاثبات الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لزم ان لا يقصد به  
العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقية ذكركه الشاطبي ثم قال فان قلت فانت تقول على مذهبه  
أي المصنف هذا معطى الاب ومكسور الاخ وهما مما يتعدى الى اثنين وكذلك معلم الاب وهو مما  
يتعدى الى ثلاثة والجواب أن الالاسلم ذلك لان المنعدي الى أكثر طالب بعنايه للمصوب فعني العلاج  
باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمنعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصر عليه فرفع به عند  
بنائه للمجهول فلو كان عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار اليه فهو المختار عنه  
اه وقوله تناسى العلاج عبارة المهم وغيره تناسى الحدوث فلهذا المراد من العلاج (قوله انما  
يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أي قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مر في قوله عومل معاملة  
الصفة المشبهة اعتراضا وجوبا (قوله لم يجز) أي لكراهة كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل  
كحيل عينه ولا قيل آية) أي يتبع ذلك مقتضاها جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول آية  
وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فنقول  
مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيأتي

### في أثنية المصادر

(قوله فعل) أي موازن فعل وقوله المنعدي أي الفعل المنعدي وقوله من ذي ثلاثة أي من فعل ذي  
ثلاثة حال من الضهير في المنعدي ومن تبعية أي حال كونه بعض الافعال الثلاثة وهذا أقرب من  
جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المنعدي مشتقا من مصدر فعل ذي ثلاثة قال  
شيخنا والبعض نقلا عن سم يستثنى منه ما ل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه أي فان مصدره فعالة  
بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفي كونه صناعة نظير والمثال الواضح حال حيا كقوله خياطة  
وحجم حجمة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أي وسواء كان مفتوح العين منه محبها كضرب  
أو معتدل الفاء كوعدا والعين كع أو اللام كرمي أو مضاعفا كرد أو موهوزا كاكل (قوله أو  
مكسورها) أي وسواء كان مكسورا محبها كأمثلة الشارح أو معتدل الفاء كوطي أو العين ككاف أو  
اللام كقفي يفتح الفاء وكسر النون أي لم يخباه أو مضاعفا كس أو موهوزا كامن وفي التصريح  
أن الغالب على فعل المفتوح العين المنعدي وفعل المكسورها اللزوم وأما مضعومها فلا يكون الا  
لزاما كما سيأتي (قوله قال ذلك سيديوه والاختش) وذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه وان سمع  
غيره اه دمايني وحكي في الهمع عن بعضهم انه قال لا تدرك مصادر الافعال الثلاثة الا بالسماع  
فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل) أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره  
موازن فعل وهو اللاتق ببول الشارح قياسا (قوله أو معتدلا) أي باقسامه الثلاثة كوجع وعور  
ومعى (قوله وكوي) هو الحرقه من عشق أو حزن (قوله فان الغالب على مصدره الضعلة) أشار بالتعبير  
بالغالب الى أن الغلبة أماره القياس كما أن عدمها أماره عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن

يشترط ذلك سيديوه والاختش بل أطلقا كما هنا (وفعل) المكسور العين (اللازم بابه فعل) يفتح الفاء والعين قياسا البهوتي  
سواء كان محبها أو معتدلا أو مضاعفا (كفرح وكوي وكشلل) مصادر فرح زيد وكوي عمرو وشلت يده والاصل شلت ويستثنى  
من ذلك ما دل على لونه فان الغالب على مصدره الضعلة نحو سمر سمره وشهب شهبه وكهب كهبه والمكعبة

لون بين الزرقه والحرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولايه قال فقياسه النعمانية ومثل للثاني فقال كولى عليهم ولاية ولم يثقل  
للاول وفيما قاله نظر فان ذلك انما هو معروف في فعل المنفوح العين. أما (٢١٩) ولى عليهم ولاية صادر (وقبل) المنفوح العين

البهوتى وأقره (قوله لون بين الزرقه والحرة) فسرهما في القاموس بالقهبة بضم القاف وهى دناش  
فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهى السواد وبالعبرة المشو به سواء. والنبذة لون العيار ولم يدكر  
ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بيان في كدرة وهذا  
النقل انصح كان ذكر التصريح بذلك في غير هذا الباب اذ لم يدكر فيه (قوله واستثنى في التوضيح  
الخ) واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقاس مصدره فعول كندم وصعد  
واصق قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعالة) أى بكسر الفاء  
(قوله كولى عليهم ولاية) عداه على ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فليس مما يثنى  
فيه لان الكلام في الفاعل لا في المتعدى قاله المصريح (قوله لم يثقل للاول) أى لعدم سماع مثال  
يخصه أو استعفاء بتثني الولاية فان الولايات في معنى الحرف (قوله فان ذلك) أى كون المصدر  
القياسى فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة وقوله في فعل أى اللازم أو المتعدى بدليل تثني الجمع  
بكتب كتابة وخاط خطاطة ونقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كايستفاد من قول  
القاموس عقب ذكره أن من معاني النقب عرفان قوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر  
(قوله مثل قعدا) حال من الصهر في اللازم وقوله كعدا معطوف على ما سقط له اظن ان لا وجه  
لتعداد المثال بغير عطف وأشار به الى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن انكسر في معتل العين  
الفعل أو الفعلية أو الفعل بكسر الفاء في الاخيرين كصام بواو صيا ما وقام قياما وناح نباحة  
وقل الفعول كغابت الشمس غيوبا بخلاف معتل الفاء كوسل أو اللام كعدا أو المضاعف كمر  
وقوله باطراد حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أى مستحقا (قوله أو فعلا) أحذه من قول  
الناظم وشمل سير او صوتا الفعيل (قوله كآبى) أى اللازم وهو الذى يعنى امتنع لا المتعدى وهو  
الذى يعنى كره لان الكلام في اللازم وان جاء مصدر المتعدى بصاحلى فعال في القاموس أى  
التي يأباه ويأبسه أباه واباءه بكسرهما كرهه اه (قوله وجمع) أى شرد (قوله لاى اقتضى  
تقلبا) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما ومعد  
قعودا ومشى مشيا (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو نصوت) هو مع قوله وشمل سير او صوتا  
الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعل والفعيل فاذا ورد الفعل دال على  
صوت كان كل منهما مصدر اقياسا له وان ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب اليه سيبويه  
والاخرش وان لم يرد واحد منهما كمت خبير في مصدره بينهما فأيما انطقت به جاز ولا بعد في ذلك  
بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره (قوله وز كم) هو من الافعال الملازمة لبناء  
المجهول فالتثني به لفعل بالفتح بالنظر الى أصله المقدر قاله ز كرايا ولا يرد أن أصله متعدى واللام يصح  
نناؤه للمفعول لان المبنى للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه أفاده سم أو  
يقال لسم ينطق بهذا الأصل كان في حكم اللازم وجعله بفتح العين مع أنه لم ينطق به جلا على الناظر  
واشار للاختلاف لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال ز كم كعنى وز كم وأر كم فهو  
مزكوم اه وحينئذ لا يتم ما ذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا أنسب بصهل (قوله  
كصهل) من باب ضرب ومنع كفى القاموس (قوله وذمل ذملا) أى سار سيرابلين (قوله قد يجتمع  
فعيل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتمع فيه صرخ صراخا وصرى صراخا فاعلم البعض أن  
مصدره على فعال فقط (قوله وصعد الصرد) هو طائر ضخم الرأس كفى القاموس وصعد كدى

(اللازم مثل قعدا له  
فعول باطراد) معتلا كان  
(كعدا) غدا ووسماهما  
أو صحيا كعدا قعدا  
وجلس جالسا (ما لم يكن  
مستوجبا فعلا) بكسر  
الناء (أو فعلا) بفتح  
الفاء والعين (قادر أو فعلا)  
بضم الناء أو فعلا (قارل)  
من هذه الاربعة وهو  
فعال بكسر الفاء (لذى  
امتناع) أى مقبى فيها  
دل على امتناع (كآبى)  
أباه وشرها راو جمع جاحا  
وشرد شرادا وأنى أباقا  
(وانثان) منها هو فعلا  
بفتح الناء العين (لذى اقتضا  
نقبا) نحو جال جولا  
وطا فوطا وغلت انقدر  
غليا (للساد) فعل أو  
لصوت أى يطرده الثالث  
وهو فعال بضم الفاء في  
نوعين الاول ما دل على  
داء أى مرض نحو سعل  
سعالا وز كم كما ومشى  
بطه مشا والثاني ما دل  
على صوت نحو صرخ  
صراخا ونع نباحا وعوى  
عوا (وشمل سير او صوتا)  
الوزن الرابع وهو  
(الفعيل كصهل) صهلا  
وسق نهقا ورحل رحلا  
وذمل ذملا (نفيها)  
الاول قد يجتمع فعيل

وفعال نحو نعب الغراب نعبا ونعق الراعى نعبا ونعا وآزت القدرار برا أو أرا وقد ينصرف فعيل نحو صهل الفرس صهلا  
وصعد الصرد صعدا وقد ينصرف فعال نحو بغم الطيبي بغما وصبح الثعلب صبحا كما انفرد الاول في السير والثاني في  
الداء الثاني

يستثنى أيضاً منه ما دل على حرفه أو ولاية فان الغالب في مصدره فعالة نحو فخر نجارة وخط خطاطة وسفر بينهم سفارة وأمر اماره  
 وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات (٢٢٠) والصنائع (فعولة فعالة تفعلا) بضم العين قياساً (كسهل الامر) سهولة وعذب

الشيء عذوبة وملح ملحوحة  
 (وزيد جريلاً) جزالة وفصح  
 فصاحبه وظرف ظرفه  
 (وما أتى) من أبنية مصادر  
 الثلاثي (مخالف الما مضى)  
 فإبه التقليل لا القياس  
 (كسخط ورسا) بضم  
 السين وكسر الراء وحز  
 ويجعل بضم أولهما  
 قياسه فعمل بفتحين ويجحد  
 وشكورو ركو بفتحين  
 مما قياسه فعل بفتح التاء  
 وسكون العين وكوت  
 وفوز ومشى بفتح الفاء  
 وسكون العين مما قياسه  
 فعول بفتحين ركعظم  
 وكبر مما قياسه فعولة  
 وكس ونفع مما قياسه  
 فعالة بفتحين وذكر الزجاج  
 وابن عصفور أن الفعل  
 كالحسن قياس في مصدر  
 فعل بضم العين كسن  
 وهو خلاف ما قاله سيدي  
 (رغير ذي ثلاثة مقيس  
 مصدره) أي لا بد لكل  
 فعل غير ثلاثي من مصدر  
 مقيس فقياس فعل  
 بالثبديد إذا كان صحيح  
 اللام التفعيل (كقدس  
 القديس) ونحو ذلك ياءه  
 ويعوض عنها التاء فيصير  
 وزنه تنغلة قليلاً في نحو  
 جرب تجربة وغالبها  
 لأمه همزة نحو جز تجزئة  
 ووطأ نواطئة ونياً نبطة  
 وجاء أيضاً على الأصل

قبله وبعده بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضاً منه) أي من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان  
 ينبغي استقاط خط خطاطة لانه متعد والكلالام في اللازم ويمكن ارجاع ضمير منه الى فعل المفتوح  
 العين الا اعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الجمع (قوله وسفر) أي  
 أصح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أماره القياس (قوله فعولة فعالة  
 لفعلا) أي كل منهما مصدر قياسي لفعل مضوم العين فاذا ورد اذالك أو أحدهما اقتصر عليه أول  
 يرد واحد هما خير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لم يهنا أيضاً قال المصريح ولا يكون فعل  
 مضوم العين الا لازماً ولا يتعدى الا بضمين أو تحويل (قوله وزيد جريلاً) أي عظم (قوله للماضى)  
 أي من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعدياً أو لازماً فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد  
 ما نقله شيخنا والبعض وأقره من استشكل سم تثيل المصنف بسخط ورسا حيث قال مانصه انظر  
 كيف تدها من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع في التوسع بأسقاط الجار والاصل سخط  
 عليه ورضيه اه على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي للزوم كما أسلفه الشارح  
 (قوله فإبه التقليل) أي طريقه التقليل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بفتحين) ظاهر في غير مشى  
 اذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل (قوله وكبر) أي مصدر كبر مضوم الباء وهو المستعمل  
 في غير كبر السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي وأما مكور هافيتعمل في كبر السن فقط تقول  
 كبر زيد بالضم أي نخم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أي طعن في السن (قوله مما قياسه فعولة)  
 أي أفعال وقوله مما قياسه فعالة أي أفعولة ففي كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه  
 ما قدمه المصنف من قوله فعولة فعالة لفعلا وان دفع توقف البعض (قوله وغير ذي ثلاثة) أي وكل غير  
 فعل ذي ثلاثة وغيره بتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس وأبغلة خبر غير  
 (قوله كقدس القديس) من أبنية المصادر من باب التفاضل والتقدير نائب فاعل (قوله قليلاً) أي في  
 قليل من الاستعمال أو حدًا قليلاً (قوله وغالب الخ) أي ومن غير الغالب تخلياً وتنبياً وتجزياً وتنبياً  
 (قوله ووجوب في المعتل) أي معتل اللام وظاهر صنيعة أن نحو التغطية أصله التفعيل وهذا  
 لا يناسب تقييدهاً بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو  
 ثبت ما أمل أو جعل المعتل مقابلاً لصحيح اللام بأن يقال فان كان معتل اللام فقياس مصدره  
 التفعلة فافهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول  
 الامر لا أنه تفعيل ثم غير لا ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى  
 تفعيل عند الضرورة (قوله بابت تنزي) بوزن مفتوحة فزاي مشددة أي تحريك (قوله من تجملاً)  
 بضم الميم مصدره قدس على عامه الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الاتي وضم  
 ما يربع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخو (قوله وغالب اذا) أي نحو إقامة هذا  
 هو المنبأ من سنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر أفعال معتل العين نحو إقامة  
 والغالب لروم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالب اذا التالزم ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل  
 بنحو إقامة ولما ذكر أنه أيضاً أشار إليه بقوله وغالب الخ والأولى ارجاع اسم الإشارة الى المذكور من  
 استعاذة وإقامة ونحوهما ليكون التنبية على لزوم التاء لنحو استعاذة غالباً لكانت ذكر نحو استعاذة  
 مع أنه مما يدخل في قوله وما يلي الآخر الخ كما يشير إليه الشارح (قوله التالزم) أي صحب فاندفع  
 الاعتراض بأن للزوم ينافي الغلبة وأما الجواب الذي نقله شيخنا والبعض عن سم وأقره فلا يخفى  
 ما فيه على متأمليه (قوله وما يلي الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل يلي أي والحرف الذي يليه

ورجوباً في المعتل بنحو غطه تغطية (وزك تركبة) وهي تنزي دلوه تنزيرة وأما قوله بابت تنزي دلوه تنزيرة الآخر

فضرورة وإشارته بقوله (وأجلاً) أجمال من تجملاً تجملاً واستعاذة استعاذة ثم أقم إقامة وغالب اذا التالزم وما يلي الآخر



وافتحاه مع كسر النون مفتوحا . ثم ووصل كاصطناعي الى أن قياس أفعال إذا كان صحيح العين الأفعال نحو أجل اجبالا وأكرم اكراما وأحسن احسانا وان كان معتلها فكذلك وليكن تنقل حركتها الى (٢٢١) الفاء فتقلب ألفا ثم تعذف

الاسترخاء كناية الشارح (قوله واقفا) ذكر الفتح لبيان أن المدة ألف لا واولا ياء (قوله الى أن قياس  
أفعل) أي قياس مصدره (قوله فكذلك) أي قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أي العين وقوله  
فتقلب هي أي العين أيضا التحركات في الأصل وانفتاح ما قبلها الألف وقوله ثم تحذف الألف الثانية  
أي لا لتقائها مع الألف المنقوبة العين الباء وكلامه صريح في أن قلب العين الألف سابق على حذف  
الألف وهو ما في التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا تحرك التاني وأجاب سم بأن هذا  
الشرط في غير أفعال واستفعال مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال في أفعال واستفعال للعمل  
على فعلها وما وصريح كلام ابن الناطم أن حذف الألف سابق على اعدال العين وهو أيضا صحيح فإن  
قلت هلا قبل انهم لما نقلوا حذفوا الالتقاء الساكنين ولم يتكافؤوا أن يقال تحركت الواو الخ قلت  
مارعته تكافلا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضاً ان الراجح أن المحذوف الزائد وهو الألف  
الثانية لكونه زائداً ولقرينه من الطرف وعلى قولنا أعاد حذف الأصل (قوله وقد تحذف) أي شذوذاً  
كما صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه أراه) أصله أراي على وزن أفعال نقلت حركته عن الألف  
ثم حذف العين لا لتقاء الساكنين وقد تالاهم همزة لتطرفها بعد ألف انثة كما سيأتي في قول  
الناظم \* فأبدل الهمزة من واوياً \* آخر اثر ان زيد وجعل الشارح ذلك من المثل العين مبني على  
القول بان الهمزة من حروف العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه  
كما يعلم من النظر في تصرفه وتخصيصه وأقامه بل من حيث وجوده قبل الحذف ومطابق  
القلب واستحقاق التاء قد بر (قوله وفياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) أي ما أوله  
همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعال (قوله فعل به ما فعل الخ) أي من الدقل والقلب  
والحذف والتعويض وقد جاء بالتصحيح نديها على الأصل نحو استخود استخودا وأغيت السماء  
اغياها (قوله وبسنتي من المبسو بهمزة الوصل الخ) قد يقال من ادالناظم ما وقع همزة وصل  
اسالة والهمزة فيما ذكره محتملة لتعارض فلا استثناء قاله الدماميني (قوله أسلها تطاير وتطبيع أي  
فأدعت نداء في انطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا الى التطيق بالساكن (قوله لا يكسر ناسه الخ)  
أي بل يضم ما يليه الآخر نظرا الى الأصل فيقال اطير يطاير له اير او اطير يطير اطيرا كما في الصريح  
فهو ذلك في قوله وضم ما ربيع الخ (قوله ما ربيع) من ربيت اقوم صرت رابعهم وبابه منع (قوله في  
أمثال قد تلهما) أي في أمثال مصدره قد تلم أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن  
من بابه كما يظهر بالطرف في الأمثلة وذلك عشرة آتية ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتفسل وتفعّل  
وتفعل وتفعلي كندلى وبقي تفعل كفسكن وتفوعل كتحورب وتفعّل كتنقلس وتفعول  
كتهول وتفعّل كتهفرت (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما ربيع على  
معنى صحيحا لانه أي اللام بعده فافهم (قوله وشبهها) كاتما في نحو كبر تكبرا وتجاهل تجاهلا (قوله  
سواء كان من باب تفعل كاهم) فيه إشارة الى ما قاله الشاطبي من أن قول المصنف تجملا تجملا  
حشو لدخوله تحت الضابط الذي ذكره هنا بقوله وضم ما ربيع الخ وأجاب سم بان المصنف لم  
يقصد بقوله تجملا تجملا بيان مصدر تفعل وانما ذكره تجمعا لمعنى أجملا أجمال وأجاب يس بان  
ذكره هالك من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو لمحاها) أي بتفعّل (قوله نحو تيطر) من يطر الدابة  
عالج داءها بالدواء (قوله وتجلب) أي لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله  
وجب ابدال الضمة كدرة) أي لمناسبة البناء (قوله ذا كانت اللام) أي الثانية ياء أي أصله كجاء

الفاظ فقط فان كسرت عين مضارعه ولو بحسب الاسل وجب كسر عين مفعول منه مطلقا نحو وعد بعد  
ووثق بشئ ونحو وهب ووطئ بطأ فان فتحت عين مضارعه فتحت أسليا نحو وجل بوجل فأكثرا العرب  
يكسرون عين مفعول منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طي وأما طي  
فيحذفون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق هذا كما في الثلاثي وأما غيره فالمصدر ورواها  
الزمان والمكان منه زنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض  
من الخلل في غيره وصحح كالا ينبغي على متأمله ومما ذكرناه في هذا المقام أن معتل الفاء اذا فتحت عين  
مضارعه أي رنقت فتحتها الى فائه اني هي الواو كود يود وجب فتح عين مفعول منه كالمودة ويرده  
ما في القاموس وغيره من أن راو المودة تنفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثي مفعول)  
أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعول أي ان كان متصرفا وقد التحق مفعلا له التأنيت  
كالمودة (قوله ان اعتل لامة مطلقا) أي سواء كسرت عين مضارعه أو لا فهو في مقابلة التقييد  
للاحق (قوله نحو مري ومعزى وموفى) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح  
كما قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعداد الامة الى أنه لا فرق بين مالا ميا بكرمى ومالا ميا واو بكرمى ولا  
بين صحيح الفاء كالمثاليين ومعتلها كالموفى وفي أكثر النسخ ومرفق براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد  
الى أنه لا فرق بين مالا ميا يا أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة  
الاولى أولى من هذه لعدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فظن (قوله ولم يكسر عين  
مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بثلاثين (قوله فان كسرت الخ) منه ما عين مضارعه يا  
مكسورة في الاصل فينال مبات في المصدر وأصله مبات بفتح اليا ومبات في الزمان والمكان وقيل  
يخبر بين انفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال في معاش ومعيش ولا في محيض ومحاض  
قال في التسهيل وهو الاولى (قوله وتكسر مطلقا) أي سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله  
عند غير طي) وأما طي فيجوز به مجرى ما فازه وغيره ووافقه صوابه بين مكسور عين المضارع وغيره  
ككلم (قوله فيما صحت لامة وفازة واو) أي ولم تنفتح عين مضارعه اذ الفان فتحت كيو وجل فأكثرا  
العرب يكسرون عين مفعول منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت (قوله  
وموئل) الموئل الملبأ (قوله وشذم جميع ذلك) أي جميع الاقسام المتقدمة الفاظ معروفة ذكرها  
في التسهيل مما شذم من معتل الا لام في المصدر من عصى وحى أي أنف وأرى له أي رزاه  
أي أصابه معصية ومحجبة ومأويه ومرزبة بالكسر فقط في الجميع وفي المكان مأوى الابل بكسر  
الوار فقط كما صرح به في لامية الافعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما مأوى غير الابل  
فبالفتح على القياس ومما شذم من الصحيح الذي ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق والمع مرفق  
وهو طلع بالفتح وفتح الثاني الحارثيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزز ونبت  
وسنط وطلع وطن مسجد قال الدمامي وهو البيت المبني للعبادة مسجد فيه أولم يسجد قال سيبويه  
وأما وضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اه وهو شرق ومغرب ومجزر ومنبت ومقط ومطلع  
ومظنة بالكسر فقط في الجميع ومما شذم من الصحيح الذي فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وجمد  
مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيها الفتح على القياس وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح  
على القياس ومما شذم من الصحيح الذي كسرت عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف  
مرجع ومعدرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من نزل منزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على  
القياس ومما شذم من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووضع  
موحل وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بثلاث العين مهلك  
ومهلكة أي مفازة ومقدرة ومأربة أي حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المحجمة والقاف أي موضع

صاغ من الثلاثي مفعول  
تنفتح عينه مراد به  
المصدر أو الزمان أو المكان  
ان اعتل لامة مطلقا نحو  
مري ومعزى وموفى أو  
صحت ولم تكسر عين  
مضارعه نحو مقتل  
ومذهب فان كسرت فتحت  
في المراد به المصدر نحو  
ضرب وكسرت في المراد به  
الزمان أو المكان نحو  
مضرب وتكسر مطلقا  
عند غير طي فيما صحت  
لامه وفازة واو نحو مويد  
وموقف رموزل وشذم  
من جميع ذلك أضاف  
معروفة ذكرها في التسهيل  
وبعالم غير الثلاثي  
معاملة الثلاثي



(وهو قليل في فعلت) نصم  
العين كظهره وهو ظاهر ونصم  
فهو باعمر وفيه وهو فاره  
(و) في (فعل) كسر ها  
(مير معلى) نحو سلم وهو  
سالم (ل) قياسه أى قماش  
وهو سأل الدرم المكسور  
العين (فعل) ينسخ النفاه  
وكسر العين في الاعراس  
(وأفعل) في الألوان والخلق  
(و) (فعل) سأل سأل  
الأملاء وحراة الماطن  
(نحو أنس) رطل رطل  
(و) (فعل) سأل سأل  
وعشاش (و) (فعل) سأل  
والاجر ومما شرب به  
مرس وكهل (فعل) نصم  
النفاه وسكون العين (أولى  
وفعل) سأل سأل  
العين (كأنه) (فعل) سأل  
(والج) (فعل) سأل سأل  
(و) (فعل) سأل سأل  
وتهم (فعل) سأل سأل  
(و) (فعل) سأل سأل  
بمعين (فعل) سأل سأل  
النصم (فعل) سأل سأل  
الكسر (فعل) سأل سأل  
وفعل (فعل) سأل سأل  
كوش وهو آخر ش وحط  
فهو وأحط إذا جرى  
الكثرة ونحو بطل وهو  
بطل وحسن فهو حسن  
ونحو حش وهو حش ونحو  
قهر شجاع ونحو حب وهو  
حب ونحو عفر وهو عفر  
أى شجاع ما كره ونحو غمر  
وهو غمر أى لم يجرب الأمور  
ونحو وسو وهو وساء أى  
وفى ونحو حصر وهو

هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا إلى قوله فيقال غذا الماء  
وبعض النسخ هكذا لا كما كذا الولد مفتوح العين بمعنى سأل فيقال غذا الماء فهو غذا  
ومتعد ياه بمعنى رى فيقال غذا الماء فهو غذا وهو غذا والحو ويرد على هذه النسخة ما ورد  
في النسخة الثانية وكتب البعض على هذه النسخة فانه نرضها بأنه كان الا حش في صوغ التركيب  
ن يقول كسر العين لا رما معنى كد ومتعد بمعنى كذا ولا يحق أن صوغ التركيب يحسن بتقدير  
كعد بعد ذلك ومتعد بالحو الوادع أو فتدلى (قوله وهو) يقال رما انفس يفره نضم الراء  
في رما رما وهو رما وراهيه رما ف هو فاره أى شارب وفاره أى حاذق وجارية فراه  
أى حش (قوله وهو) أى حش فاعل قل أى شاد (قوله أى قياس فعل) أى قياس الوصف من  
الراء (فعله في لاسراس) جمع عرس والمراد به المعنى العارض للذات العبر الراض فيها شرح  
الألوان والخلق (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع حلقه والمراد به الحال الظاهري في  
البدن كالعور والخلق (قوله وحرارة الماطن) الوادع أى (قوله ونحو رطل رطل) (قوله  
نحو سأل سأل) (قوله وسأل سأل) (قوله ونحو سأل سأل) (قوله ونحو سأل سأل)  
أى لا يحمد الله والصديقين والعطشان والآخر الذى لا ينص في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو  
صديقين وقوله ونحو والآخر لآلاف السبع مصلين وعطشان سأل على حرارة الباطن ورى  
سأل على الآلة واحة سأل الرى انصاف حاشه شرب وقد يكون ذلك بدون استلاء بل قد  
يحصل من غير ما نزل فيه سأل لأن يقال المراد بالامتلاء حقيقته أو حكا (قوله ومما شرب به) أى  
في فعل المكسور والعين الدرم مرس كهل والقياس مرس وكهل لاسراس من الاعراس (قوله  
أى) لعله لم يصح القياس لعدم كثرة فعل وعمل في فعل مصموم العين كثره يقطع قياسه بما فيه  
دله والاشارة ونحو المصنف يرى أن فعل القياس دون فعل (قوله والاشهم) هو دسكى انقواد  
(قوله الفعل حش) انرا عن جيل من جيل انشتم بالفتح أى أدته فعل هو بالاء المحمول  
أن أدت بهوم رل وجيل لأن في الامة عن مفعول ما ليس مما يحش فيه فانه الشاطي وأقر غير  
والأكثر من ورد له أن كان فعله حش بالضم معلوم من قوله وفعل أولى وهو بل فعل حش رضر  
الكلام في فعل راض فانه ما ظهر أن بقى شارح النسخ والشهم والظريف يكون فعلها مصم  
رثمه بطرف سأل سأل هذا يفسر أن الوادع في قوله والفعل الخ سنان فيه لا حالية ولا يكون  
سأل سأل سأل ان الواح سأل سأل سأل (قوله الفخ) أى نفع النفاه مع تحفيف  
العين وكذا قوله انصم (قوله وفعل) أى نصم انفاه تشديد العين وقوله وفعل أى نصم النفاه  
وتحفيف العين (قوله كوش) بالاء الهاء ثم الشى المحجة أى حش وتنبه من الشى على ترتيب  
الثالث (قوله وحط) بالاء الهاء المحجة على ما ذكره المصنف وبعده غيره والذى في القاموس  
نه بالطاء المحجة وأن فعله من راب فرح لأم راب طرف كاهوه مصم كلام الشارح وعبارته في مادة  
حطب الطاء المحجة والطاء المحجة بالطاء المحجة بالطاء المحجة بالطاء المحجة بالطاء المحجة  
حطب كفرح وهو أحط ولم أجد ماد حطب بالطاء المحجة بالطاء المحجة بالطاء المحجة بالطاء المحجة  
ولا في المصنف قوله إلى الكد ره أى ما نال إلى الكد ره (قوله ونحو عمر) بالعين المهمله فالفاء (قوله  
ونحو عمر) بالعين المحجة والميم (قوله ونحو حصر) مهملات مبني للمجهول أو ما قبله به لفعل  
المصموم العين باعتباره أصله ولا يرد أن أصل المبني للمجهول المصموم العين الذى الكلام  
فيه لا رما من سم أن المبني للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو حش فيجعل هذا منه  
وإطر ما الدال على أن أصله نصم العين (قوله وهو حش) بكسر نين وفي القاموس أنه ككثف ففعل  
فيه العتين (قوله جميع هذه الصفات الخ) دفع لما قد يقال ان المصنف ترجم لآنية الصفات المشبهة

صنات مشبهة الاءالا

كضارب رفاقم فانه اسم  
فاعل الا اذا اتى بفتاى  
مرفوعة به وذلك فيما دا  
دل على الثبوت كظاهرو  
القلب وشاحه الدارأى  
يعيدها فهو صفة مشبهة  
أيضا (هـ) سوت اءاعل  
فعل (هـ) أى ود  
سوت وى وى وى وى  
وول بالجمع هـ يه اشخ  
وأشباب وطب ووقف  
(و) المصارع اسم فاعل  
من سوت دى المصارع  
كالمواصل هـ كسره تنو  
الاحية مطلقا هـ دهم بهم  
رثقة سدقا أى يأتى  
اسم الفاعل من غير  
الثنائى المجرى هـ  
مصارعه شرط الابر  
هـ مصدومة مكان حرف  
اصارعه وكسره ما قبل  
الاخيه مطلقا أى سواء  
كن مكسورا فى المصارع  
كـ طلس ومسدوح أو  
مفحوا كعلم ومتدحرج  
(واو فصح منه) أى من  
هذا (ما كان انكسر)  
وهو ما قبل الاخير (صار  
اسم مفعول كمثل المتطر)  
والمستخرج (وى اسم  
مفعول الثنائى اطر  
هـ رنه مفعول كات من  
قصد) يصد فانه مقصود  
وأت من صرب مصروب  
ومن مرى مروربه ومنه  
مبيع ومقول ومرمى الا  
اسما عيرت  
(قوله والفتح الخ هو بالجمع  
لابلهملة كفى القاموس ولصاح هـ)

ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال انه ذكرها فى الباب الا حتى لان المدكور به أحكامها لا أنبأها  
لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التذية الى آخر الباب لان ذكره ههنا يوهن ان وصف الفاعل من  
غير الثلاثى المجرى واسم المفعول من الثلاثى أربعه لا يكونان صفتين مشبهتين مع أهمها يكونان  
صفتين مشبهتين اذا قصدت الثبوت دون الحدوث وأنصف الى مرفوعة هـ أى نصباه على التشبيه  
بالمفعول به أو على التخيير كوصف الفاعل من الثلاثى المجرى (قوله صفات مشبهة) أى ان قصدتها  
الثبوت والدوام وان لم تصف الى مرفوعة هـ أى نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التخيير فان  
قصدتها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاستطاب وغيره أهمها اذا قصدت المص على الحدوث  
حولت الى فاعل وفى التصريح عن الشاطى وغيره هـ أى اردت الحدوث الحسن مثلا ولا بأس لا  
حسن وقوله الا اذا أنصف الى مرفوعة أى أو صبه على ماد كره لا يكون فاعل بصفه مشبهة الا  
اذا قصدت الثبوت وأنصف الى مرفوعة أو صبه على ماد كره والفرق بين فاعل وسوت هـ من ثلاث  
الصفات أن الاصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارىء لا يعتبر الا مع ما دل على خروجه  
عن الاصل واستعماله فى الثبوت من لابه أو انما هو كذا كواين أو سوت فاعل فاعل فاعل  
الاصل بين الحدوث والثبوت فاكفى كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت (قوله دال على الثبوت  
أى الدوام دون الحدوث وليس المراد ان يثبت مطلق المفعول لانا لا يجوز ان يخصص بالصفة المشبهة (قوله  
وسوى الفاعل قد يعنى فعل) يعنى نسخ الاء مصارع هـ سوت مرفوعة هـ أى رنه  
الاستعناء الى فعل محار كما اشار اليه الشارح بقوله أى قد سوت بالاء المفعول والمرفوعة هـ  
يستعمل فى الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله ردة) أى وارب لمصارع حذره بدم هـ  
فاعل مبتدأ مؤخر ومن يردى الثلاث أى من مصدر فعل عدي الا لا سوت فاعل (قوله  
مع كسره متوالا خير) أى ما يخلو الطرف الا لى المراد انكسر ولو نفعه كـ لى رتختار اسمى  
فاعل وأمامه من ضم التاء اعاشاد وشدت مع هـ لى الاخرى لانا كاسم فاعل من أحسن  
وأذهب سبب به له آخره موحده أى كـ لى الابه قل فان كان تعنى كـ لى كـ لى كـ لى  
مذهب كـ لى الهاء على القياس وأصبح بالهاء والهاء المهذبة أى كـ لى كـ لى كـ لى  
الا لى شج ورا فدهره فشب مع هـ شدة أى سم وشدت ضا شى مام فاعل فاعل على فاعل  
كاورس الشجر اذا انحصر ورقه فهو ارس حاء ورس قبله أو شجى البلاء اذا فعله فهو شجى  
(قوله وصم مبر راند) وأما محو من كسر المبدأ اعاشاد (قوله وان سوت الخ) أى لو لم يدرا  
كـ لى كـ لى كـ لى مفعول وقد يستعنى بمفعول عن مفعول شج العيين كـ لى كـ لى كـ لى كـ لى  
فانه لم يسمع محو ولا ضم ولا مرفوع كـ لى كـ لى كـ لى كـ لى كـ لى كـ لى كـ لى كـ لى كـ لى  
وأخره وركم وأركم الله وحم الرمن من الحمى وأجه الله ورحم الشى وأحم قدر فائرا هـ فى اسم  
المفعول من الثلاث رنة مفعول دليل على استعمالهم مفعول عن مفعول هـ دمه يى ومن هذا  
القيل مجمون ومهرول وفى موضع آخر من التسهيل انه قد يستعنى بمفعول عن مفعول شج العيين فاما  
لا ثلاثى له أيضا ومثله الدما مبنى بأرقه وهو مرفوع ولم يقولوا مرفق فاعل فاعل فقد قالوا رق العمد  
قلت انما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس معنى أرق هـ وقد يحكى اسم الفاعل معنى اسم المفعول  
والعكس نحو عبثه راضية ونحوه كان وعدة ما تبا أى مرفيه رآ تبا وقيل الاول مجاز عقلى أى  
راض صاحبها والثانى من قولهم أتيت الامرأى ولتمه (قوله الا انها غيرت) أى عن سبعة مفعول  
وأصلها مبيوع ومقوول ومرفى فقلت حركتها الاول الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء  
الساكنين وقلت الصمة كسرة لتسلم الياء وقلت حركتها والثانى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو  
الثانية لالتقاء الساكنين وقلت راء الثالث لى لاجتماعها ساكنة مع الياء والصمة كسرة

لابلهملة



في قوله مراده بالثلاثي المتصرف (وإنما يتصرف عنه) أي عن مفعول (ذو فعل) مسدوداً فيه المدد كروايدوث (موصوفاً أو في كقول أو جريح أو قيل في بديهته مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط وفي التسهيل وينوب في الدلالة العمل عن مفعول مثله فعل كادح وفعل كفنس وفعله كعرفة وكثرة وعمل اه في حاحه في قال الشارح ويجوز فعل بمعنى مفعول كثير في أساس العرب وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع وفي التسهيل ليس مقبلاً لاختلاف البعض فقص على الخلاف وفي شرحه وجه له في قوله مقبلاً ووجه ما ليس له فعل في معنى واسل في قوله ورحم لقوله في قوله ورحم والله أسلم

(قوله ولما نزل) انظر على أي شيء يرد وسبق أن اسم المفعول ليس له شروط زائدة على شروط اسم الفاعل ثم ظهر أنه جواب عن قوله المصنف الخ ويلزمه هو المصنف لا نأمل

فأدعت الياء في الياء (قوله مراده بالثلاثي) أي في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي وكذا قوله فيما مر إذا من ذي ثلاثة تكون وإن تبادر من الشرح قصد الأول فقط (قوله المتصرف) خرج الجاهل فخرج عسى وليس ونعم وبئس ولا يأتي منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلاً) أي لقياساً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو (قوله أي عن مفعول) وقد يبوب عن مفعول بصم الميم وفتح العين نحو أعله المرض وهو عليل أي مغل وأعتقد العسل وهو عقيد أي معقد كذا في التسهيل وشرحه (قوله ذر فعيل) أي صاحب هذا الورن أي مواربه (قوله في الدلالة لا العمل) قال الدمامي ولا يقال مررت برجل ذبيح كاشه وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعنى ولات حكم الفعل المنى للمفعول اه كلام ابن عصفور في قوله بصح مررت برجل قيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لا لاطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متعمل للضمير كما يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه ولما نزل أن يقول شروط العمل اعماهي للعمل في المصنوع لافي المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اه وفي الجمع مانصه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء معناه من فعل وفعل وفعل كذبح وقص وقيل فلا يقال مررت برجل كعمل عبه ولا قيل أبوه خلافاً لابن عصفور حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في منع ذلك أو إباحته إلى نقل صحيح عن العرب اه إذا علمت هذين القليبين علمت أن عزو البعض مع العمل في المرفوع نظاهر إلى أن عصفور خطأ محض يعود إلى الله من التسهيل (قوله فعل) أي كسر الفاء وسكون العين كدخ وطعن ورعى وطرح بمعنى مفعول (قوله وفعل) أي فيقتضين كافي الدمامي كقصد اتفاق ولون مفوضتين وصادمه ملة كما به طه شيخنا وغيره أي وكعدد وفوقهم البعض أن قوله كنه ص رافى مفتوحه وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال أي يقض وعدو خبط وهو فخر يفتلح من الدمامي ولان إطلاق المصنف على المفعول مجازاً كثيراً مطرد (قوله روعله) أي اسماء وسكون العين كعرفة وأكله ومعجمه (قوله لم يقس عليه) فلا يقال صريب بمعنى روبر ولا سابع بمعنى معلوم (قوله خلافاً لعصهم) أي في نوع منسه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقيل عابه كلامه في شرح التسهيل الذي يدل على الشارح (قوله وجهه

بعضهم معناه في الدمامي أنه الخ) أي لأنه لا ليس فيه بخلاف ما له فعيل

بمعنى واصل (قوله نحو قدر ورحم) قيل لله في وأما ما ليس

له ذلك وكقيل ربح وقوله لقولهم الخ تعليل

لمحدوف أي وأما كان الفعلان

لهما فعيل بمعنى فاعل

لقولهم

الخ

تم الجزء الثاني وبها به الجزء الثالث وأوله الصيغة المشبهة باسم الفاعل





